سلسلة شروح التلخيص
(٢)

الأطول

شرح تلخيص مفتاح العلوم

تأليف
العلامة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي
المتوفى سنة ٩٤٢هـ

حققه وعلق عليه
الدكتور عبد الحميد هنداوي

المجلد الأول

منشورات
محمد علي بيضون
لنشر كتب السنة والجماعة
دار الكتب العلمية
بيروت - لبنان

سلسلة

شروح التلخيص

(٢)

الأطول

شرح تلخيص مفتاح العلوم

تأليف

العلامة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي

المتوفى سنة ٩٤٣هـ

حققه وعلق عليه

الدكتور عبد الحميد هنداوي

مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن

بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الأول

منشورات

محمد علي بيضون

لنشر كتب السنة والجماعة

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

الطبعَة الأولى
١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م

دار الكتب العلميـة
بيروت - لبنان
رمل الظريف، شارع البحتري، بناية ملكارت
هاتف وفاكس : ٣٦٤٣٩٨ - ٣٦٦١٣٥ - ٣٧٨٥٤٢ (٩٦١ ١)
صندوق بريد : ١١ - ٩٤٢٤ بيروت - لبنان

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beirut - Lebanon
Ramel Al-Zarif, Bohtory St., Melkart Bldg., 1st Floor
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
P.O.Box : 11 - 9424 Beirut - Lebanon

Dar Al-Kotob Al-ilmiyah
Beyrouth - Liban
Ramel Al-Zarif, Rue Bohtory, Imm. Melkart, 1ère Etage
Tel. & Fax : 00 (961 1) 37.85.42 - 36.61.35 - 36.43.98
B.P. : 11 - 9424 Beyrouth - Liban

ISBN 2-7451-3179-6
9782745131799 90000

http://www.al-ilmiyah.com/

e-mail: sales@al-ilmiyah.com
info@al-ilmiyah.com
baydoun@al-ilmiyah.com

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة المحقق

الحمد لله الذي خص بهذا العلم قومًا هم به قائمون ، وجعلهم حفظة لكتابه حيث قال : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ .

فلما جزم الله تعالى بحفظ كتابه من عوادي الدهر ونوازله ، تبين لأولي الألباب حفظه تعالى لهذه الطائفة ما بقي كتابه أبد الدهر .

فلا يخلو عصر من مجددٍ للبلاغة معيدٍ لرونقها يجلو عنها ما علاها من غبرة الأخلاط ، ولكنة الاختلاط .

ولقد مرّت البلاغة بعصور مزهرة فاح عبيرها وشذاها في كتب الأوائل ، ولا زلنا نتنسم إلى اليوم نسيمها ، ونعطر رسائلنا بعرفها وأريجها .

والبلاغة وإن تعددت مناهج الناس في دراستها ، واختلفت وتباينت مسالكهم إليها ؛ فإن لها في النهاية غاية واحدة ، وهي الوقوف على وجوه جمال التعبير ، ومعرفة أسرار الجمل والتراكيب .

لقد مرّت البلاغة العربية في مسيرتها بأطوار شتى اختلفت فيها دروب السالكين ومناهجهم وإن اتحد القصد - كما بينا - فتفاوتت تلك المناهج بين الذاتية والموضوعية وبين الأدبية والتجريدية ، والكلامية والمنطقية ، وبين الإيجاز والإطناب ، الإيجاز الذي قد يصل إلى حدّ التعقيد ، ويتسم بجفاف المادة ، وقلّة الشواهد ، وندرة التحليل ، والإطناب الذى يبالغ في الشرح والإفصاح والإكثار من الشواهد والتحليلات كما رأينا عند ابن الأثير والعلوي على سبيل المثال .

كما تنوعت بين الميل إلى التجريد والتقعيد الشديد أو قل : التعقيد كما رأينا عند ابن قدامة وابن سنان والرازي وغيرهم .

وبين إرسال القول على عواهنه وإرخاء الزمام لخواطر العقل ، وسوانح الفكر كما رأينا في مصنفات الأقدمين .

ومنهم من سلك طريقةً وسطًا بين العناية بالتحليل ورونق التعبير ، وحلاوة

المنطق ، وفصاحة التعبير وبين التقعيد والتجريد كما فعل عبد القاهر في كتابه أسرار البلاغة ، غير أنه قد اضطرب الزمام في يده في دلائل الإعجاز لانشغاله بالرد على متكلمة زمانه والسابقين عليه .

وبعد هذه المقدمة أقول :

إن لكل مرحلة إذًا طبيعتها من حيث منهج التأليف سواء في علوم البلاغة أو غيرها من العلوم ، وإنه لمن الظلم الواضح البين أن نحاكم مؤلفات القرن الثامن الهجري وما بعده - حيث شروح التلخيص والمفتاح على كثرتها - إلى المناهج الحديثة في الدرس البلاغي ، فلكل عصر طبيعته ومنهجه .

وينبغي ألا يصدنا ذلك عن الاهتمام بتحقيق تلك المصادر وتنقيحها وإعادة طبعها ونشرها على الوجه العلمي اللائق بها ، حيث تبدو أهميتها في كونها حلقة من حلقات التراث البلاغي الذي إن فقدنا حلقة منه انقطع إسناده إلينا .

وكما ينبغي على راوي الحديث أن يثبت سلسلة الإسناد بكل رواتها دون نظر إلى حالهم من حيث العدالة أو التجريح ، فكذلك تقتضي الأمانة العلمية إظهار التراث البلاغي بكل حلقاته كما هي بما فيها من ضعف أو قوة .

وأخيرًا نقول : إن هذه المؤلفات قد أثرت تأثيرًا كبيرًا في الإنتاج اللاحق بها ، ولا يمكن تفسير ذلك الإنتاج وفهمه على وجه الصواب ، إلا بعد الاصطبار على تلك المصنفات ومحاولة فهمها واستيعابها مهما لقي الباحث في سبيل ذلك من معاناة ، وبذل من جهد .

ولذا فنحن نقدم لدارس البلاغة كتاب الأطول في ثوب قشيب يليق بجلالته ، وبما ترك من تأثير كبير في التأليف البلاغي بعده ، وبما أثاره من مباحث وقضايا عديدة في التراث البلاغي .

ولقد ذاع صيت العصام صاحب هذا الكتاب بمصنفه هذا ، وبلغت شهرته الآفاق ، فحريٌّ بنا أن نقف على ما فيه حتى تكتمل لدينا حلقات تراثنا البلاغي ، وحتى يتصل إلينا إسناده على حقيقته من قوة أو ضعف .

هذا ، وقد حاولنا جهدنا في ضبط الكتاب على نسخه القديمة العتيقة ، مع مراجعة بعض نسخه المخطوطة بدار الكتب المصرية .

كما قمنا بتفقيره ووضع علامات الترقيم حيث جاءت طبعاته السابقة خلوا من تلك العلامات تمامًا ، فاختلط شعره بنثره ، ومتنه بشرحه ، وامتلأ بالتصحيفات والأخطاء ، فحاولنا إصلاح ذلك ما أمكن ، كذلك فقد اعتنينا بتخريج شواهده القرآنية والحديثية والشعرية .

ووضعنا كتاب التلخيص في بدايته كالفهرس والمفتاح للوصول إلى المبتغى من شرحه ، وذلك لصعوبة وصول القارئ إلى بغيته من شرح ما يبتغى من متنه لتداخل بعضه ببعض .

هذا ، والله نسأل أن يغفر لنا زلاتنا ، وأن يجزل لنا المثوبة ، وأن ينفع به من شاء من عباده ، إنه تعالى هو نعم المولى ونعم النصير .

وكتبه /

عبد الحميد هنداوي

مدرس البلاغة والنقد الأدبي

بكلية دار العلوم

جامعة القاهرة

الجيزة في ١٤٢١/١٠/٩ هـ

ترجمة المؤلف

اسمه : إبراهيم بن محمد بن عرب شاه عصام الدين الحنفي ، من سلائل أبي إسحاق الإسفراييني .

ذكره صاحب كشف الظنون في معرض ذكر كتاب تلخيص المفتاح والشروح والحواشي عليه ، قال : «وشرح العلامة الفاضل المحقق عصام الدين إبراهيم بن عرب شاه الإسفراييني ، وهو شرح ممزوج عظيم يقال له : الأطول ...» .

وذكره أيضًا في معرض ذكره لرسالة «ما أنا قلت من عبارات المطول» وقال : «هي لعلي قوشجي ، وعصام الدين ، وشيخ الإسلام الحفيد ، ومحمد أمين الشهير بأمين باذ شاه» .

وذكره الزركلي في الأعلام فيمن اسمه عصام ، قال : «عصام الإسفراييني إبراهم بن محمد ٩٤٥ هـ» .

مولده ونشأته : ولد بإسفرايين (قرية بخراسان) في مهد العلم إذ كان أبوه وجده قاضيين لأولاد تيمور ، فشب وترعرع على بساط العلماء ، وحصَّل العلم من ينابيعه الفياضة ، وبذَّ الأقران ، وصار يشار إليه بالبنان .

عقيدته : من خلال صحبتنا للمؤلف في كتابه نتبين أنه كان ملازمًا لعقيدة أهل السنة والجماعة مدافعًا عنها ، ينزل البلاغة ويخرج وجوهها على مقتضى عقيدة الفرقة الناجية ، ويقف بالمرصاد لأدق دقائق أهل الاعتزال المخالفة لما عليه أهل السنة والجماعة .

نجد ذلك واضحًا في مفتتح كتابه حيث يستدرك على العلامة الزمخشري ما ذهب إليه من أن «أل» في «الحمد لله» هي علامة تعريف الجنس ، فيقول : «إن الحمد والبسملة أيضًا كسائر ما بين الدفتين ، في إيجاب الحمد ، فيعجز كل ذي منة عن أداء محامده ، بل شُمَّة ، ولا يريبك في ما ألفيت مما ألقيت عليك أنه مبني على جعل اللام في الحمد لام الاستغراق ، وقد جعله العلامة الزمخشري علامة تعريف الجنس ولا يوثق به ، لأنه صرح بأن في هذا النظم دلالة على

اختصاص الحمد به تعالى ، فهو لا يتحاشى عن إفادة الاختصاص ، وإن يتحاش فبناء على قاعدة الاعتزال من أن العباد هم الخالقون لأفعالهم ، فالحمد على أفعالهم ليس حمدًا له تعالى ، ونحن معاشر أهل السنة نخالفهم بناء على أن لا مؤثر إلا الله ، فالمحامد ترجع إليه ولا تتعلق في الحقيقة بما سواه ، على أنه قيل : إنما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق من موجبات القرائن ، كما سيتحقق في بحث التعريف للجنس دون الاستغراق ، إما لبيان أن مدلول اللام هو للجنس ، والاستغراق من موجات القرائن كما سيتحقق في بحث التعريف ، وإما لاختيار إثبات اختصاص الأفراد بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لأنه أبلغ .

مؤلفاته : تعددت مؤلفات عصام الدين الحنفي لتدل على سعة علمه وتبحره في علوم كثيرة ، قال الشيخ المراغي : له التواليف الحسنة في فنون كثيرة منها : شرح التلخيص الذي سماه : الأطول ، نقد فيه كثيرًا من بحوث سعد الدين التفتازاني في المطول ، وشرح على رسالة الاستعارات لأبي الليث السمرقندي المشهورة بالسمرقندية ، والرسالة الفارسية في البيان ، وعربها أحمد المولوي الشهير بمنجم باشا ، وحاشية على تفسير البيضاوي .

وهذه قائمة بما أوقفتنا عليه كتب التراجم من مصنفاته الكثيرة :

- الأطول شرح تلخيص المفتاح وهو كتابنا هذا .
- شرح الشمائل في حقوق أفضل الورى وأقوى الدلائل .
- حاشية على أنوار التنزيل إلى سورة الأعراف .
- حاشية على جزء النبأ .
- حاشية على الشمسية في المنطق .
- حاشية على شرح المواقف .
- حاشية على شرح عقائد النسفية .
- حاشية على الفوائد الضيائية للجامي .
- حاشية على كليات المطالع .
- شرح تهذيب المنطق .

- شرح رسالة الاستعارة .
- شرح الشافية في النحو .
- شرح الطوالع .
- شرح العوامل للجرجاني .
- شرح القصارى .
- شرح الكافية عارض به الرضيّ .
- مختصر في النحو ، وشرح له عليه .

وفاته : قال الشيخ المراغي : خرج في أخريات حياته من بخارى إلى سمرقند لزيارة العارف بالله عبد الله النقشبندي ، فمرض اثنين وعشرين يومًا ثم قضى نحبه سنة إحدى وخمسين وتسعمائة ، وكانت سِنُّهُ اثنين وسبعين سنة .

وقد اختلف في تاريخ وفاته ، فقيل : توفي سنة ثلاث وأربعين وتسعمائة . وقيل : خمس وأربعين وتسعمائة .

مصادر الترجمة : شذرات الذهب (٧٣٥/٤) ، روضات الجنات (٥٠/١) ، تاريخ علوم البلاغة للشيخ المراغي (١٧٩-١٨٠) ، هدية العارفين (٢٦/٥ ، ٢٧) ، كشف الظنون (٤٧٧/١) ، الأعلام (٢٣٣/٤) ، فؤاد سيزكين (١٣٣٠) .

***

كلمة الافتتاح

للخطيب القزويني

(١٣٣/١) الحمدُ لله على ما أنعم ، وعلَّم من البيان ما لم نعلم ، والصلاةُ والسلامُ على سيّدنا محمدٍ خيرِ مَنْ نطق بالصواب ، وأفضل من أُتِيَ الحِكْمَةَ وفَصْلَ الخِطاب ، وعلى آله الأطهار . . . وصحابتِهِ الأخيار .

(١٤٢/١) أما بعد :

فلَمَّا كان علمُ البلاغةِ وتوابِعِها من أجلِّ العلومِ قدرًا ، وأدقِّها سرًّا ، إذْ به تُعْرَفُ دقائقُ العربيةِ وأسرارُهَا ، وتُكْشَفُ عن وجوهِ الإعجازِ في نظمِ القرآن أستارُهَا ، وكان القسمُ الثالثُ من «مِفتاح العلوم» الذي صنَّفه الفاضلُ العلاَّمة أبو يعقوبَ يوسفُ السَّكَّاكِيُّ أعظمَ ما صُنِّفَ فيه من الكتبِ المشهورة نفعًا ، لكونِهِ أحسَنَهَا ترتيبًا ، وأتمَّها تحريرًا ، وأكثَرَها للأصولِ جمعًا ، ولكنْ كان غيرَ مصونٍ عن الحَشْوِ والتطويلِ والتعقيدِ ، قابلاً لِلاختصارِ مفتقِرًا إلى الإيضاحِ والتجريدِ - أَلَّفْتُ مختَصَرًا يتضمَّنُ ما فيه من القواعدِ ، ويَشتمِلُ على ما يُحْتَاجُ إليه من الأمثلة والشواهدِ ، ولم آلُ جُهْدًا في تحقيقِهِ وتهذيبِهِ ، ورتَّبْتُهُ ترتيبًا أقربَ تناولاً من ترتيبه ، ولم أبالِغْ في اختصارِ لفظِهِ تقريبًا لتعاطِيه ، وطلبًا لتسهيل فَهْمِهِ على طالبِيه ، وأضفتُ إلى ذلك فوائدَ عثرتُ في بعض كتب القومِ عليها ، وزوائدَ لم أظفَرْ في كلامِ أحدٍ بالتصريحِ بها ولا الإشارةِ إليها ، وسميته : «تَلْخِيصَ المِفْتَاحِ» .

وأنا أسألُ الله تعالى من فضله أن ينفَعَ به ، كما نفَعَ بأصله ، إنه ولي ذلك ، وهو حسبي ونعم الوكيل !

***

مُقدِّمَةٌ

فِي بَيَانِ مَعْنَى الْفَصَاحَةِ ، والبلاَغَة

(١٥٨/١) **الفصاحةُ** : يوصف بها المفرد [١] ، والكلام ، والمتكلّم .

(١٥٨/١) **والبلاغة** : يوصف بها الأخيران فقط .

فالفصاحة فى المفرد : خلوُّهُ من تنافرِ الحروفِ ، والغرابةِ ، ومخالفةِ القياس :
فالتنافرُ [٢] : نحوُ [من الطويل] :

غَدَائِرُهُ مُسْتَشْزِرَاتٌ إِلَى الْعُلاَ

(١٥٨/١) **والغرابةُ** [٣] : نحوُ [من الرجز] :

وَفَاحِمًا وَمَرْسِنًا مُسَرَّجَا [٤]

أى : كالسيف السُّرَيْجى فى الدقة والاستواء ، أو كالسراج فى البريق واللمعان .

(١٦٦/١) **والمخالفةُ** [٥] : نحوُ [من الرجز] :

الْحَمْدُ للهِ الْعَلِيِّ الأَجْلَلِ [٦]

---

(١) أى الكلمة المفردة فيقال : كلمة فصيحة ، وشرط ذلك أن ينظر إلى الكلمة داخل سياقها ، لا كما فعل البلاغيون حيث نظروا إلى الكلمة المفردة معزولة عن سياقها ، ثم وضعوا لها ما سوف يتلى عليك قريبًا من شروط فصاحتها .

(٢) هو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها .

(٣) هى كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال ، يصعب تخريج معناها .

(٤) أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ١٢٣ ، وعزاه للعجاج ، وأسرار البلاغة ١٢٤/١ .
الفاحم : الشعر الأسود كالفحم . والمرسن : الأنف ، ومسرج هى موضع الشاهد لعدم ظهور معناها . وقبله : «ومقلة وحاجبًا مزججا» وقد اختلفوا فى تخريج كلمة (مسرّجا) هذه ، فقيل : المعنى وصف الأنف بأنه كالسيف السريجى فى الدقة والاستواء ، وسريج اسم حداد تنسب إليه السيوف ، أو كالسراج فى البريق واللمعان ، أو هو من قولهم : سرج الله وجهه ، أى : بهجه وحسنه ، وقيل غير ذلك .

(٥) هى أن تكون الكلمة على خلاف قواعد الصرف .

(٦) البيت لأبى النجم الراجز. وبعده : «أنت مليك الناس ربًا فاقبل» والشاهد فيه كلمة (الأجلل) لأن الموافق لقواعد الصرف هو (الأجلّ) بإدغام اللامين .

(١٦٧/١) قيل (١) : ومن الكراهة فى السمع ، نحوُ [من المتقارب] :

كَرِيمُ الجِرِشَّى شَرِيفُ النَّسَبْ (٢)

(١٦٨/١) وفيه نَظَرٌ (٣) :

وفى الكلام : خلوصُهُ من ضعفِ التأليف ، وتنافرِ الكلمات ، والتعقيد ، مع فصاحتها :

فالضعفُ (٤) : نحوُ : ضرَبَ غلامهُ زيدًا .

والتنافرُ (٥) : كقوله [من الرجز] :

وَلَيْسَ قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ (٦)

وقوله (٧) [من الطويل] :

كَرِيمٌ مَتَى أَمْدَحْهُ أَمْدَحْهُ والْوَرى ... مَعِي وَإِذَا مَا لُمْتُهُ لُمْتُهُ وَحْدِي

(١٧٣/١) **والتعقيدُ** : ألاَّ يكونَ الكلامُ ظاهرَ الدَّلالةِ على المراد ؛ لِخَلَلٍ :

إمَّا فى النظم : كقول الفرزدق فى خال هشام (٨) : [من الطويل]

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ إلاَّ مُمَلَّكًا ... أَبُو أُمِّهِ حَيٌّ أَبُوهُ يُقَارِبُهْ

---

(١) أى قيل : فصاحة المفرد خلوص مما سبق ذكره ، وأيضًا من الكراهة فى السمع .

(٢) البيت للمتنبى ، وهو فى مدح سيف الدولة ، والجرشى : النفس . وصدره :

مبارك الاسم أغر اللقب

(٣) لأن الكراهة فى السمع هنا من قبيل الغرابة .

(٤) هو أن يكون تأليف الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور بين الجمهور ، كالإضمار قبل أن يذكر اللفظ .

(٥) هو أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان وإن كان كل منها فصيحًا .

(٦) أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص ١٢٣ بلا عزو . وقبله : «وقبر حرب بمكان قفر» وهو مجهول القائل . القفر : الخالى من الماء والكلأ .

(٧) البيت لأبى تمام أورده لفخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص ١٢٣ وجاء البيت برواية :

كريم متى أمدحه أمدحه والورى ... جميعًا ومهما لمته لمته وحدى

(٨) خال هشام بن عبدالملك بن مروان أحد ملوك بنى أمية ، وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام ابن إسماعيل المخزومى .

أى : ليس مِثله فى الناس حَىٌّ يقاربُهُ إلا مملَّكًا أبو أُمِّهِ (١) أبوه .

(١٧٦/١) ٢ - وإمَّا فى الانتقال (٢) : كقولِ الآخر (٣) [من الطويل] :

سَأَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنكُمْ لِتَقْرُبوا وَتَسكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

فإن الانتقال (٤) من جمود العين إلى بُخْلِها بالدموع ، لا إلى ما قصده من السرور .

(١٧٩/١) قيل (٥) : ومِن كثرة التَّكرارِ ، وتتابُعِ الإضافات ؛ كقوله [من الطويل] :

سَبُوحٌ لَهَا مِنْها عَلَيْهَا شَوَاهِد (٦)

وقوله [من الطويل] :

حَمَامَةَ جَرْعَا حَوْمَةِ الجَنْدلِ اسْجَعِى . . .

وفيه نظر !

(١٨٢/١) وفى المتكلِّم (٧) مَلَكةٌ يَقتدرُ بها على التعبيرِ عن المقصودِ ، بلفظٍ فصيح .

(١٨٤/١) **والبلاغةُ فى الكلامِ : مطابقتُهُ لِمُقْتَضى الحالِ ، مع فصاحته .**

---

(١) مملكا : أى رجل أعطى الملك وهو هشام المذكور ، وأبو أمه : أى أبو أم هشام أى أبو الممدوح وهو خال هشام ، وحاصله الإخبار بأن الممدوح لا مثل له فى الناس إلا ابن أخته الذى هو المملك .

(٢) أى لخلل واقع فى انتقال الذهن من معنى اللفظ الأصلى إلى معنى آخر ملابس للأصلى قد استعمل اللفظ ليفهم منه ذلك الملابس على وجه الكناية أو المجاز .

(٣) هو العباس بن الأحنف الشاعر المشهور . والشاهد فى قوله : لتجمدا .

(٤) أى انتقال الذهن المعهود من جمود العين إلى بخلها بالدموع إنما يكون فى حالة الحزن والبكاء لا فى حالة الفرح والسرور .

(٥) أى فصاحة الكلام ترجع أيضًا إلى خلوصه من كثرة التكرار ... إلخ .

(٦) مثال لكثرة التكرار . والبيت للمتنبى وصدره : وتسعدنى فى غمرة بعد غمرة ، وسبوح أى فرس حسن الجرى لا تتعب راكبها ، كأنها تجرى فى الماء .

(٧) أى الفصاحة الكائنة فى المتكلم .

وهو (١) مختلف ، فإنَّ مَقاماتِ الكلامِ متفاوِتةٌ :

فَقامُ كلٍّ من التنكير ، والإطلاق ، والتقديم والذكر : يباينُ مقامَ خلافهِ .

ومَقامُ **الفصل** : يباينُ مقامَ الوصل .

ومقامُ **الإيجاز** : يباينُ مقامَ خلافه .

وكذا : خطابُ الذكى مع خطاب الغبىّ ، ولكلِّ كلمةٍ مع صاحبتها مقامٌ .

(١٨٨/١) وارتفاعُ شأن الكلام فى الحسنِ والقَبولِ بمطابقتِهِ لِلاعتبارِ المناسِب (٢) ، وانحطاطُهُ بعدمها ، فمقتضَى الحالِ : هو الاعتبارُ المناسب .

(١٩١/١) فالبلاغةُ ، راجعةٌ إلى اللفظِ باعتبار إفادتهِ المعنى بالتركيب ، وكثيرًا ما يسمَّى ذلك فصاحةً - أيضًا - ولها (٣) طرفان :

أعلى : وهو حَدُّ الإعجازِ وما يقرُبُ منه .

وأسفَلُ : وهو ما إذا غيِّر الكلامُ عنه إلى ما دونه ، التحَقَ عند البلغاء بأصواتِ الحيوانات .

وبينهما مراتبُ كثيرةٌ ، وتَتبَعُها وجوهٌ أُخرُ تُورثُ الكلامَ حسنًا .

وفى المتكلم : ملكةٌ يَقتَدِرُ بها على تأليفِ كلامٍ بليغ .

فعُلِم : أنَّ كلَّ بليغٍ فصيحٌ ، ولا عكس .

(١٩٧/١) وأنَّ البلاغةَ مَرْجِعُها :

١- إلى الاحترازِ عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد .

٢- وإلى تمييزِ الفصيحِ من غيره :

والثاني (٤) : منه ما يُبَيَّنُ فى علمِ متنِ اللغة ، أو التصريفِ ، أو النحوِ ، أو يُدرَكُ بالحسّ ، وهو ما عدا التعقيدِ المعنوىّ .

---

(١) أى مقتضى الحال .

(٢) أى للحال والمقام .

(٣) أى بلاغة الكلام .

(٤) أى تمييز الفصيح من غيره .

(١٩٨/١) وما يُحْتَرَزُ به عن الأوَّل (١) : علمُ المعانى .

وما يُحْتَرَزُ به عن التعقيدِ المعنوىِّ : علمُ البيان .

وما يُعْرَفُ به وجوهُ التحسين : عِلْمُ البديع .

وكثيرٌ (٢) يسمّى الجميعَ : علمَ البيان .

وبعضُهم يسمّى الأولَ : عِلْمَ المعانى ، و الأخيرينِ : عِلْمَ البيان ، والثلاثةَ : عِلْمَ البديعِ .

(١) أى عن الخطأ فى تأدية المعنى المراد .

(٢) أى كثير من الناس .

الفَنُّ الأَوَّل

عِلْمُ المَعَانِي

(١/٢٠٠) وهو : عِلْمٌ يُعْرَفُ به أحوالُ اللفظِ العربى التى بها يطابقُ مقتضَى الحال .

(١/٢٠٦) **وينحصِرُ فى ثمانيةِ أبواب :**

١- أحوالُ الإسنادِ الخبرىِّ .
٢- أحوالُ المسنَدِ إليه .
٣- أحوالُ المسنَدِ .
٤- أحوالُ متعلَّقاتِ الفعل .
٥- القَصْر .
٦- الإنشاء .
٧- الفَصْلُ والوصل .
٨- الإيجازُ والإطناب والمساواة .

لأنَّ الكلامَ إمَّا خبرٌ ، وإما إنشاء ، لأنه :

إنْ كان لنسبتِهِ خارجٌ تطابقه أو لا تطابقُهُ : فخبَرٌ ، وإلا : فإنشاء .

والخَبَرُ : لا بُدَّ له من مسندٍ إليه ، ومسندٍ ، وإسناد .

(١/٢٠٩) والمسنَدُ : قد يكونُ له متعلَّقات إذا كان فعلاً أو فى معناه .

وكلٌّ من الإسناد والتعلُّق : إما بقَصْرٍ أو بغيرِ قصر .

وكلُّ جملةٍ قُرِنَتْ بأخرى : إمَّا معطوفةٌ عليها أو غيرُ معطوفة .

والكلامُ البليغُ : إمَّا زائدٌ على أصل المرادِ لفائدةٍ ، أو غيرُ زائد .

تنبيه

(١/٢١٣) صدقُ الخبر : مطابقتُهُ للواقع ، وكَذِبُهُ : عَدَمُها .

وقيل : «مطابقتُهُ لاعتقادِ المُخْبِرِ ولو خطأً ، وعدَمُها [(١)] ؛ بدليل قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [(٢)]» :

---

(١) أى وكذب الخبر : عدمها .

(٢) المنافقون : ١ .

(٢١٧/١) ورُدَّ : بأن المعنَى : لَكَاذِبون فى الشهادةِ ، أو فى تسميتِها ، أو فى المشهودِ به فى زعمهم .

الجاحظُ [١] «مطابقتُهُ مع الاعتقادِ ، وعدَمُها معه [٢] ، وغيرُهُما [٣] ليس بصدق ولا كَذِب ؛ بدليل : ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾ [٤] ؛ لأن المراد بالثانى غيرُ الكذبِ ؛ لأنه قسيمه ، وغيرُ الصدق ؛ لأنهم لم يعتقدوه» :

ورُدَّ : بأنَّ المعنَى : «أمْ لم يَفتَرِ ؟ !» ؛ فعُبِّرَ عنه بـ «الجِنَّة» ؛ لأنَّ المجنونَ لا افتراءَ له .

أحوالُ الإسنادِ الخَبَرِيِّ

(٢٢٤/١) لا شك أن قصدَ المخبِرِ بخبره إفادةُ المخاطَبِ : إمَّا الحُكمَ ، أو كونَه عالِمًا به ؛ ويسمَّى الأولُ : فائدة الخبر . والثانِى : لازمَها .

(٢٣٢/١) وقد يُنَزَّلُ العالمُ بهما منزلة الجاهل ؛ لعدمِ جَرْيِهِ على موجَبِ العِلْمِ ؛ فينبغى أن يُقْتَصَرَ من التركيبِ على قَدْرِ الحاجة :

(٢٣٥/١) فإن كان خالى الذِّهنِ من الحكم ، والتردُّدِ فيه : استُغْنِيَ عن مؤكِّدات الحُكْم . وإن كان متردِّدًا فيه ، طالبًا له : حَسُنَ تقويتُهُ بمؤكِّد .

وإن كان مُنكِرًا : وجَبَ توكيدُهُ بحسب الإنكار ؛ كما قال الله تعالى - حكايةً عن رُسل عيسَى - عليه السلام ، إذ كُذِّبوا فى المَرَّة الأولى : ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ [٥] ، وفى الثانية : ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ [٦] .

(٢٤٢/١) ويسمَّى الضَّرْبُ الأَولُ : ابتدائيًا ، والثانى : طلبيًا ، والثالثُ : إنكاريًا ، وإخراجُ الكلامِ عليها : إخراجًا على مقتضَى الظاهر .

---

(١) أى : قال الجاحظ .
(٢) أى : مع اعتقاد أنه غير مطابق .
(٣) أى غير هذين القسمين .
(٤) سبأ : ٨ .
(٥) يس : ١٤ .
(٦) يس : ١٦ .

(٢٤٤/١) وكثيرًا ما يُخْرَجُ على خلافه .

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضى الظاهر

فيُجعَلُ غيرُ السائل كالسائل : إذا قُدِّمَ إليه ما يلوِّحُ له بالخبر ، فيَستَشرِفُ له استشرافَ الطالبِ المتردِّد ، نحو : ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِى فِى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ (١) .

(٢٤٧/١) وغيرُ (٢) المُنكِرِ كالمُنكِر : إذا لاح عليه شيْءٌ من أماراتِ الإنكار ، نحوُ (٣) [من السريع] :

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ إِنَّ بَنِى عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحْ

(٢٤٨/١) والمُنكِرُ كغَيْرِ المُنكِر (٤) : إذا كان معه ما إنْ تأمَّلَهُ ارتدَعَ ، نحو : ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ (٥) .

(٢٤١/١) وهكذا اعتباراتُ النَّفْيِ .

ثم الإسنادُ :

(٢٥٧/١) ١- منه : حقيقةٌ عقليةٌ ، وهى : إسنادُ الفعل - أو معناه - إلى ما هو له عند المتكلِّم ، فى الظاهر ، كقول المُؤْمِنِ : أنبَتَ اللهُ البَقْلَ ، وقولِ الجاهل : أنبَتَ الرَّبيعُ البَقْلَ ، وقولِكَ : جاءَ زيدٌ ، وأنت تعلم أنه لم يجيء .

(٢٦٣/١) ٢- ومنه : مجازٌ عقليٌّ ، وهو : إسنادُهُ إلى مُلابِسٍ له غيرِ ما هو له بتأوُّلٍ .

وله (٦) ملابِساتٌ شَتَّى : يُلابِسُ الفاعَل ، والمفعولَ به ، والمصدَرَ ، والزمانَ،

---

(١) المؤمنون : ٢٧ .

(٢) أى ويجعل غير المنكر كالمنكر .

(٣) البيت لحجل بن نضلة الباهلى ، وهو شاعر جاهلى ، والبيت فى «دلائل الإعجاز» للجرجانى ، ص ٣٠٤ ، ٣١٢ و «الإيضاح» للقزوينى ، (٦) ، والمصباح لبدر الدين بن مالك (٢٠/١) .

(٤) أى : ويجعل المنكر كغير المنكر .

(٥) البقرة : ٢ .

(٦) أى للفعل ، أو معناه .

والمكانَ والسبب :

فإسنادُهُ إلى الفاعلِ أو المفعولِ به - إذا كان مبنيًّا له حقيقةٌ كما مَرَّ .

وإلى غيرِهما - للملابسة - : مَجَازٌ ؛ كقولهم : عِيشةٌ راضيةٌ ، وسَيلٌ مُفْعَمٌ ، وشِعْرٌ شاعرٌ ، ونهارُهُ صائمٌ ، ونهرٌ جارٍ ، وبَنَى الأميرُ المدينَةَ .

(٢٦٨/١) وقولُنا : «بتأوُّل» : يُخرِجُ ما مَرَّ من قول الجاهل ؛ ولهذا لم يُحْمَلْ نحوُ قولِهِ [١] [من المتقارب] :

أَشَابَ الصَّغِيرَ وَأَفْنَى الكَبِيـ ـرَ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِي

على المجاز ، ما لم يُعلَمْ أو يُظَنَّ بأنَّ قائلَهُ لم يُرِدْ ظاهرَهُ ، كما استُدِلَّ على أنَّ إسناد «مَيَّزَ» في قولِ أبي النَّجْمِ [من الرجز] :

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ جَذْبُ اللَّيَالي أَبطِئِي أَوْ أَسْرِعِي [٢]

مجازٌ بقوله عَقِيبَهُ [من الرجز] :

أَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي

(٢٧٢/١) وأقسامُه أربعةٌ : لأنَّ طَرَفَيْهِ :

إمَّا حقيقتان : نحوُ : أنبَتَ الربيعُ البَقْلَ .

أو مجازان : نحوُ : أحيا الأرضَ شَبَابُ الزَّمَان .

أو مختلفان : نحوُ : أنبتَ البقلَ شبابُ الزمان ، وأحيا الأرضَ الربيعُ .

(٢٧٤/١) وهو في القرآنِ كثيرٌ :﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [٣]،

---

(١) البيت للصلتان العبدى أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ١٤٤ بلا عزو ، وعبد القاهر الجرجانى فى أسرار البلاغة ص ٢٤٤ .

(٢) أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ١٤٥ ، وفخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص ١٨٢ ، وعزاه لأبى النجم .

وميز عنه : أى : عن الرأس . القنزع : أي : الشعر المجتمع فى نواحى الرأس . جذب الليالى : أى : مضيها واختلافها . أبطئى أو أسرعى : حال من الليالى ، على تقدير القول ، أى : مقولا فيها .

(٣) الأنفال : ٢ .

﴿يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ﴾ (١) ، ﴿يَنْزِعُ عَنْهُمَا لِبَاسَهُمَا﴾ (٢) ، ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ (٣) ، ﴿وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (٤) .

(٢٧٥/١) وهو غيرُ مختصٍّ بالخبَر ، بل يَجْرِى فى الإنشاء ؛ نحو ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ (٥) .

(٢٧٥/١) ولا بدَّ له من قرينةٍ :

لفظيَّة : كما مَرَّ .

أو معنويَّة : كاستحالةِ قيامِ المسنَدِ بالمذكورِ :

عقلاً : كقولك : مَحَبَّتُكَ جاءَتْ بى إليك .

أو عادةً : نحوُ : هزَمَ الأميرُ الجُنْدَ .

وكصدورِهِ عن الموحِّدِ فى مثل [من المتقارب] :

أَشَابَ الصَّغِيرَ . . .

(٢٧٦/١) ومعرفةُ حقيقتِه :

إمَّا ظاهرةٌ : كما فى قوله تعالى : ﴿فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (٦) أى : فما رَبِحُوا فى تجارَتِهم .

وإمَّا خفيَّةٌ : كما فى قولك : سرَّتْنِى رؤيتُكَ ، أى : سرَّنِى اللهُ عند رؤيتك ، وقولِهِ [من مجزوء الوافر] :

يَزِيدكَ وَجْهُهُ حُسْنًا ... إِذَا ما زِدْتَهُ نَظَرًا (٧)

أى : يزيُدكَ اللهُ حُسْنًا فى وجهه .

---

(١) القصص : ٤ .
(٢) الأعراف : ٢٧ .
(٣) المزمل : ١٧ .
(٤) الزلزلة : ٢ .
(٥) غافر : ٣٦ .
(٦) البقرة : ١٦ .
(٧) البيت لأبى نواس الشاعر ، أورده فخر الدين الرازى فى نهاية الإيجاز ص ١٧٧ بلا عزو .

(٢٧٨/١) وأنكره [١] السكاكيُّ ؛ ذاهبًا إلى : (أنَّ ما مَرَّ ونحوَهُ استعارةٌ بالكناية ، على أنَّ المرادَ بالربيعِ الفاعلُ الحقيقيُّ ؛ بقرينةِ نسبةِ الإنباتِ إليه ، وعلى هذا القياسِ غيرُهُ) :

وفيه نظرٌ [٢] :

أ- لأنه يَستلزِمُ أنْ يكونَ المرادُ بـ «عيشَةٍ» في قوله تعالى : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [٣] : صاحِبَها ، كما سيأتي .

- ألاَّ تصحَّ الإضافةُ في نحو : «نَهارُهُ صائمٌ» ؛ لبطلان إضافةِ الشيءِ إلى نفسِهِ .

- وألاَّ يكونَ الأمرُ بالبناءِ لهامان .

- وأنْ يَتوقَّفَ نحوُ : «أنبتَ الربيعَ البقلُ» على السمع .

واللوازمُ كلُّها منتفيةٌ .

ب- ولأنه يَنتقِضُ بنحوِ : «نهارُهُ صائمٌ» ؛ لاشتمالِهِ على ذِكْرِ طرَفَي التشبيهِ .

أحوالُ المُسنَدِ إليه [٤]

أولًا : حذفُ المسندِ إليه ، وذِكْرُهُ .

حذف المسند إليه :

(٢٨٤/١) أما حذفُهُ :

١- لِلاحترازِ عن العَبَث بناءً على الظاهر .

٢- أو تخييلِ العدولِ إلى أقوى الدليليْنِ من العقلِ واللفظ ؛ كقوله [من

---

(١) أي أنكر السكاكي المجاز العقلي .

(٢) أي : فيما ذهب إليه السكاكي نظر .

(٣) القارعة : ١٦ .

(٤) المسند اصطلاحًا هو : المتحدث به أو المحمول أو الخبر ، والخبر هو : كل ما يصلح أن يخبر به كخبر المبتدأ . والمسند إليه : هو موضوع الكلام أو المتحدث عنه . ويسمى أيضًا : المحكوم عليه ويسمى العمدة والمتحدث عنه .

الخفيف] :

قَالَ لِي : كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ : عَلِيلُ (١)

٣- أو اختبارِ تنبُّهِ السامعِ عند القرينة .
٤- أو مقدارِ تنبُّهه .
٥- أو إيهام صَوْنه عن لسانِك .
٦- أو عكسِهِ .
٧- أو تأتّي الإنكارِ لدى الحاجةِ .
٨- أو تعيُّنِهِ .
٩- أو ادّعاءِ التعيُّنِ .
١٠- أو نحوِ ذلك .

ذكر المسند إليه :

(٢٨٨/١) وأمّا ذِكْرُهُ ، فـ :

١- لكونِهِ الأصلَ ولا مُقْتَضِي للعدولِ عنه .

٢- أو لِلاحتياطِ ؛ لضعف التعويلِ على القرينة .

٣- أو التنبيهِ على غباوةِ السامع .

٤- أو زيادةِ الإيضاحِ والتقرير .

٥- أو إظهارِ تعظيمِهِ .
٦- أو إهانتِهِ .
٧- أو التبرُّك بذكرِهِ .
٨- أو استلذاذِهِ .

٩- أو بسطِ الكلامِ حيثُ الإصغاءُ مطلوبٌ ؛ نحوُ : ﴿هِيَ عَصَايَ﴾ (٢) .

ثانيًا : تعريفُ المسند إليه ، وتنكيرُه .

أ- تعريف المسند إليه :

تعريفُ المسنَدِ إليه بالإضمار :

(٢٩١/١) وأمّا تعريفه : فبالإضمار :

١- لأنَّ المقامَ للتكلُّم .

---

(١) عجزه: سهر دائم وحزنٌ طويل . والبيت في دلائل الإعجاز غير منسوب ص١٨٤ ، والمعاهد (١٠٠/١) ، والإيضاح (٣٢/١ ، ٥٦) .

(٢) طه : ١٨ .

٢- أو الخطاب .

٣- أو الغيبة .

(٢٩٤/١) وأصل الخطاب أن يكون لمعيَّن ، وقد يترك إلى غيرِهِ ، ليَعُمَّ كلَّ مخاطب ، نحوُ : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ (١) أى : تناهت حالُهُمْ فى الظهورِ ؛ فلا يختصُّ بها مخاطَبٌ .

تعريف المسند إليه بالعَلَمية :

(٢٩٦/١) وبالعَلَمية :

١- لإحضارِهِ بعينه فى ذهن السامعِ ابتداءً باسمٍ مختصٍّ به ، نحو : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (٢) .

٢- أو تعظيمٍ .

٣- أو إهانةٍ .

٤- أو كنايةٍ .

٥- أو إيهامِ استلذاذِهِ .

٦- أو التبرُّكِ به .

٧- أو نحوِ ذلك .

تعريف المسند إليه بالموصليّة :

(٣٠٢/١) وبالموصوليّة :

١- لعدمِ عِلْمِ المخاطَبِ بالأحوال المختصَّةِ به سوى الصِّلَة ، كقولك : الذى كان معنا أمسِ رجُلٌ عالِمٌ .

٢- أو لاستهجانِ التصريحِ بالاسمِ .

٣- أو زيادةِ التقرير ، نحوُ : ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ (٣) .

٤- أو التفخيمِ ، نحوُ : ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾ (٤) .

(٣٠٥/١) ٥- أو تنبيهِ المخاطَبِ على خطأ ، نحوُ [من الكامل] :

---

(١) السجدة : ١٢ .

(٢) الإخلاص : ١ .

(٣) يوسف : ٢٣ .

(٤) طه : ٧٨ .

إنَّ الَّذِينَ تَرَوْنَهُمْ إِخْوَانَكُمْ　　يَشْفِي غَلِيلَ صُدُورِهِمْ أَنْ تُصْرَعُوا (١)

٦- أو الإيماءِ إلى وجهِ بناءِ الخبرِ ، نحوُ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ (٢) .

٧- ثم إنَّه ربَّما جُعِلَ ذريعةً إلى التعريضِ بالتعظيمِ :

لشأنه ، نحو [من الكامل] :

إنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا　　بَيْتًا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ (٣)

أو شأنِ غيرِهِ نحوُ : ﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ (٤) .

تعريف المسند إليه بالإشارة :

(٣٠٩/١) **وبالإشارة :**

١- لتمييزه أكملَ تمييزٍ ، نحوُ [من البسيط] :

هَـذَا أَبُو الصَّقْرِ فَرْدًا فِي مَحَاسِنِهِ　　مِنْ نَسْلِ شَيْبَانَ بَيْنَ الضَّالِ وَالسَّلَمِ (٥)

٢- أو التعريضِ بغباوةِ السامعِ ، كقوله [من الطويل] :

أُولَئِكَ آبَائِي فَجِئْنِي بِمِثْلِهِمْ　　إِذَا جَمَعَتْنَا يَا جَرِيرُ الْمَجَامِعُ (٦)

٣- أو بيانِ حالِه في القُرْبِ ، أو البُعْدِ ، أو التوسُّط ، كقولك : هذا أو ذلك أو ذاك زيدٌ .

(٣١٢/١) ٤- أو تحقيرِهِ بالقُرْبِ ، نحو : ﴿أَهَذَا الَّذِي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ﴾ (٧) .

---

(١) البيت لعبدة بن الطيب ، وهو شاعر مخضرم (شعر ٤٨/٥) ، التبيان (١٥٦/١) ، المفضليات (١٤٧) شرح عقود الجمان ص ٦٧ ، معاهد التنصيص (١٠٠/١) .

(٢) غافر : ٦ .

(٣) البيت للفرزدق ، أورده بدر الدين بن مالك في المصباح ص ١٦ ، وهو في ديوانه ص ١٥٥ ، والإيضاح ص ١١٧ .

(٤) الأعراف : ٩٢ .

(٥) البيت لابن الرومي ، وسقط عجزه في بعض النسخ .

(٦) البيت للفرزدق في «ديوانه» (٤١٨/١١) ، وأساس البلاغة (جمع) ، والإشارات والتنبيهات ١٨٤ ، والإيضاح (١١٩/١) ، (والتبيان) للطيبي (١٥٧/١) بتحقيقي .

(٧) الأنبياء : ٣٦ .

٥- أو تعظيمِهِ بالبعد ، نحو : ﴿الم ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ (١) .

٦- أو تحقيرِهِ ، كما يقال : ذلك اللعينُ فعَلَ كذا .

(٣١٣/١) ٧- أو التنبيهِ عند تعقيبِ المشارِ إليه بأوصافٍ على أنه جديرٌ بما يَرِدُ بعده مِن أجلها ، نحو : ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (٢) .

تعريف المسند إليه باللام :

(٣١٤/١) **وباللام** : ١- للإشارةِ إلى معهودٍ نحوُ : ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى﴾ (٣) أى : ليس (٤) الذى طَلَبَتْ كالتى وَهَبَتْ لها .

٢- أو إلى نفسِ الحقيقةِ ، كقولك : الرجلُ خَيْرٌ من المرأة .

٣- وقد يأتى لواحدٍ باعتبارِ عَهدِيَّته فى الذهن ، كقولك : «ادخُل السوقَ» ، حيثُ لا عهد ، وهذا فى المعنى كالنَّكِرة .

٤- وقد يفيدُ الاستغراقَ (٥) ، نحوُ : ﴿إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ (٦) وهو ضَرْبان :

- حقيقيٌّ ، نحو : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ (٧) أى : كلِّ غَيْبٍ وشهادة .

- وعُرْفيٌّ ، نحوُ : جمَعَ الأميرُ الصَّاغَةَ ، أى : صاغةَ بلدِهِ أو مملكتِهِ .

(٣٢٢/١) واستغراقُ المفرَدِ أشمَلُ ، بدليلِ صحةِ : «لا رجالَ فى الدار» : إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان ، دون : «لا رَجُلَ» .

(٣٢٦/١) ولا تنافى بين الاستغراقِ وإفرادِ الاسمِ ، لأنَّ الحرفَ إنما يدخُلُ

---

(١) البقرة : ١ - ٢ .
(٢) البقرة : ٧ .
(٣) آل عمران : ٣٦ .
(٤) سقطت (ليس) من ط د/ خفاجى ، وأثبتناها من شروح التلخيص ، والمقصود (ليس الذكر الذى طلبته امرأة عمران كالأنثى التى وهبت لها) .
(٥) أى المعرف باللام المشار بها إلى الحقيقة .
(٦) العصر : ٢ .
(٧) السجدة : ٦ .

عليه مجرَّدًا عن معنى الوَحْدة ، ولأنه بمعنًى كلّ فردٍ لا مجموعِ الأفراد ؛ ولهذا امتنَعَ وصفُهُ بنعتِ الجَمْعِ .

تعريف المسند إليه بالإضافة :

(٣٢٨/١) وبالإضافةِ : ١- لأنها أخصَرُ طريقٍ (إلى إحضارِ المسنَدِ إليه) [١] ، نحو [من الطويل] :

هَوَاى مَعَ الرَّكْبِ اليَمَانِينَ مُصْعِدٌ [٢] ....

٢- أو تَضَمُّنِها تعظيمًا لشأنِ المضافِ إليه ، أو المضافِ ، أو غيرِهما ؛ كقولك : عَبْدِى حَضَرَ ، وعبدُ الخليفة رَكِبَ ، وعَبْدُ السلطانِ عندى .

٣- أو تحقيرًا ؛ نحوُ : وَلَدُ الحَجَّامِ حاضرٌ .

ب- تنكير المسند إليه

(٣٣٠/١) وأمَّا تنكيرُهُ فـ :

١- للإفراد ؛ نحوُ : ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ [٣] .

٢- أو النوعيَّةِ ؛ نحوُ : ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ [٤] .

٣- أو التعظيم . ٤- أو التحقيرِ ؛ كقوله [من الطويل] :

لَهُ حَاجِبٌ فِى كُلِّ أَمْرٍ يشينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ العُرْفِ حَاجِبُ [٥]

٥- أو التكثيرِ ؛ كقولهم : إنَّ له لإبلاً ، وإنَّ له لَغَنَمًا .

٦- أو التقليلِ ؛ نحوُ : ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [٦] .

---

(١) هذه الجملة غير موجودة فى النسخ المطبوعة ، بين أيدينا ، وأثبتناها من ط د/ خفاجى .

(٢) البيت لجعفر بن علبة ، عجزه : (جنيب وجثمانى بمكة موثق) . المصعد : المبعد الذاهب فى الأرض . الجنيب : المجنوب المستتبع . الجثمان : الشخص . الموثق : المقيد .

(٣) القصص : ٢٠ .

(٤) البقرة : ٧ .

(٥) البيت لأبى السمط حفيد مروان بن أبى حفصة .

(٦) التوبة : ٧٢ .

٧- وقد جاء للتعظيمِ والتكثيرِ نحوُ :﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ﴾ (١) أى : ذوو عددٍ كثيرٍ ، وآياتٍ عِظَام .

(٣٣٣/١) ومِن تنكيرِ غيرِهِ :

١- للإفرادِ أو النوعيَّة ، نحوُ : ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾ (٢) .

٢- وللتعظيم ، نحوُ : ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٣) .

٣- وللتحقير ، نحوُ : ﴿إِنْ نَظُنُّ إِلا ظَنًّا﴾ (٤) .

ثالثًا : إتباعُ المسند إليه ، وعدمُهُ

وصفُ المسندِ إليه :

(٣٣٥/١) وأمَّا وصفُهُ ، فلكونِهِ :

١- مبيِّنًا له ، كاشفًا عن معناه ؛ كقولك : الجسمُ الطويـلُ العريضُ العميقُ يَحتاجُ إلى فراغٍ يَشغَلُهُ ، ونحوُهُ فى الكشفِ : قولُهُ [من المنسرح] :

الأَلْمَعِيُّ الَّذِى يَظُنُّ بِكَ الـ ظَنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعَا (٥)

٢- أو مخصِّصًا ؛ نحو : زيدٌ التاجِرُ عندنا .

٣- أو مَدْحًا أو ذمًّا ؛ نحوُ جاءنى زيدٌ العالمُ أو (٦) الجاهلُ ؛ حيثُ يتعيَّنُ الموصوفُ قبل ذكره .

٤- أو تأكيدًا ، نحوُ : أَمْسِ الدابرُ كان يومًا عظيمًا .

***

(١) فاطر : ٤ .

(٢) النور : ٤ .

(٣) البقرة : ٢٧٩ .

(٤) الجاثية : ٣٢ .

(٥) البيت لأوس بن حجر الشاعر الجاهلى فى ديوانه ص ٥٣ أورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ٢٢ ، والإيضاح ص ١٣٠ ، والألمعى : الذكى المتوقد ، والبيت من قصيدة له فى رثاء فضالة بن كلدة الأسدى .

(٦) سقطت (أو) من ط د/ خفاجى .

توكيد المسند إليه :

(٣٤٤/١) وأمّا توكيدُهُ ، ف :

١- للتقرير .

٢- أو لدفعِ توهُّمِ التجوُّزِ ، أو السهوِ ، أو عدمِ الشمول .

بيان المسند إليه :

(٣٥٠/١) وأمّا بيانُهُ ، ف :

- لإيضاحِهِ باسمٍ مختصٍّ به ، نحوُ : قَدِمَ صديقُكَ خالدٌ .

الإبدال من المسند اليه :

(٣٥٢/١) وأمّا الإبدالُ منه ، ف :

- لزيادة التقرير ، نحوُ : جاءنى أخوك زيدٌ ، وجاء القومُ أكثَرُهُمْ ، وسُلِبَ عَمْرٌو [1] ثَوْبُهُ .

العطف على المسنَدِ اليه :

(٣٥٦/١) وأمّا العطفُ ، ف :

١- لتفصيل المسنَدِ إليه مع اختصارٍ ، نحوُ : جاءنى زيدٌ وعمرٌو .

٢- أو المسنَد كذلك ، نحوُ : جاءنى زيدٌ فعمرٌو ، أو ثُمَّ عمرٌو ، أو جاءنى القومُ حتى خالدٌ .

٣- أو رَدِّ السامعِ إلى الصواب ، نحوُ : جاءنى زيدٌ لا عمرٌو .

٤- أو صَرْفِ الحكمِ إلى آخر ، نحوُ : جاءنى زيدٌ بل عمرٌو ، وما جاءنى عمرٌو بل زيدٌ .

٥- أو الشكِّ أو التشكيكِ للسامعِ [2] ، نحوُ : جاءنى زيدٌ أو عمرٌو .

***

(١) فى طبعة د/ خفاجى (سلب عمر وزيد) هكذا وهذا خطأ ، والصواب ما أثبتناه ، وانظر ط الحلبي/ ص ٦٢٧ .

(٢) سقطت من ط د/ خفاجى .

فصل (١) المسنَدِ إليه :

(٣٦٣/١) وأما فصلُهُ ، فـ :

- لتخصيصِهِ بالمسنَدِ .

رابعًا : تقديمُ المسنَدِ إليه ، وتأخيرُهُ :

تقديمُ المسنَدِ إليه :

(٣٦٥/١) وأما تقديمُهُ : فلكونِ ذِكْرِهِ أهمّ :

١- إمَّا لأنه الأصل ولا مقتضِي للعدولِ عنه .

٢- وإمَّا ليتمكَّنَ الخبرُ فى ذِهْنِ السامع ، لأنَّ فى المبتدأ تشويقًا إليه كقوله (٢) [من الخفيف] :

وَالَّذِى حَارَتِ الْبَرِيَّةُ فِيهِ   حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِن جَمَادِ

٣- وإمَّا لتعجيلِ المَسَرَّةِ أو المَسَاءةِ ؛ للتفاؤُل أو التطيُّر ، نحوُ : سَعْدٌ فى دارك ، والسَّفَّاحُ فى دارِ صديقك .

٤- وإمَّا لإيهامِ :

- أنه لا يزولُ عن الخاطِرِ .
- أو أنه لا يُسْتَلَذُّ إلاَّ به .

(٣٦٩/١) وإمَّا لنحوِ ذلك .

رأى عبد القاهر :

(٣٧٢/١) قال عبد القاهر : «وقد يقَدَّمُ ليفيدَ تخصيصَهُ بالخبرِ الفعلى إن ولِيَ حرفَ النفي ؛ نحوُ : ما أنا قُلْتُ هذا ، أى : لم أَقُلْهُ مع أنه مَقُولُ غيري ؛ ولهذا لم يصحَّ : (ما أنا قلتُ ولا غيري) ، ولا : (ما أنا رأيتُ أحدًا) ولا : (ما أنا ضَرَبْتُ إلا زيدًا) ؛ وإلاَّ فقد يأتى للتخصيص ، رَدًّا على من زعَمَ انفرادَ غيرِهِ

---

(١) أى تعقيب المسند إليه بضمير الفصل .

(٢) البيت للمعرى ، فى داليته المشهورة بسقط الزند ١٠٠٤/٢ ، والإيضاح ١٣٥ ، والمصباح ص ١٥ .

به ، أو مشاركَتَهُ فيه ؛ نحوُ : (أنا سعَيتُ فى حاجتك)» .

ويؤكَّد على الأوَّل بنحو «لا غيْرِى» ، وعلى الثانى بنحو : «وَحْدِي» . وقد يأتى لتقويةِ الحكم ؛ نحوُ : (هو يُعْطِى الجزيلَ) ، وكذا إذا كان الفعلُ منفيًّا ؛ نحوُ : (أنتَ لا تَكْذِبُ) ؛ فإنه أشدُّ لِنَفْى الكذبِ من : (لا تَكْذِبُ) ، وكذا مِنْ : (لا تَكْذِبُ أنتَ) ؛ لأنه لتأكيدِ المحكومِ عليه لا الحُكْمِ .

وإن بُنِيَ الفعلُ على منكَّرٍ ، أفاد تخصيصَ الجِنْسِ ، أو الواحدِ به ؛ نحوُ : «رجلٌ جاءنى ، أى : لا امرأةٌ ، ولا رجلان» .

رأى السكاكى :

(٣٨٤/١) ووافقه السَّكَّاكِىُّ على ذلك ؛ إلا أنه قال : التقديمُ يفيدُ الاختصاصَ إنْ :

١- جاز تقديرُ كونِهِ [(١)] فى الأصلِ مؤخَّرًا على أنه فاعلٌ معنًى فقط ؛ نحوُ : (أنا قمت) .

٢- وقُدِّرِ [(٢)] .

وإلاَّ فلا يفيد إلا تقوِّى الحكمِ ، سواءٌ جاز كما مر ولم يقدَّرْ ، أو لم يجُزْ ؛ نحوُ : «زيد قام» .

واستَثْنَى المنكَّر ، بجعْلِه من باب : ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [(٣)] أى : على القول بالإبدال من الضمير ؛ لئلا ينتفى التخصيصُ إذ لا سبَبَ له سواه ؛ بخلاف المُعَرَّفِ .

(٣٨٦/١) ثم قال : «وشرطه ألاَّ يَمنَعَ من التخصيصِ مانعٌ ؛ كقولنا : «رجلٌ جاءني» على ما مَرَّ ، دون قولهم : «شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ» :

---

(١) أى المسند إليه .

(٢) السعد : التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه (أى المسند إليه) فى الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط (لا لفظا) نحو أنا قمت (فإنه يجوز أن يقدر أن أصله : قمت أنا فاعلاً معنى تأكيدًا لفظًا) وقدر (عطف على جاز يعنى أن إفادة التخصيص مشروطة بشرطين أحدهما جواز التقدير ، والآخر أن يعتبر ذلك ، أى يقدر أنه كان فى الأصل مؤخرًا) .

(٣) الأنبياء : ٣ .

أمَّا على التقدير الأول (١) : فلامتناعِ أن يرادَ : المُهِرُ شرٌّ لا خيرٌ .

وأمَّا على الثاني (٢) : فَلِنُبُوِّهِ عن مَظَانِّ استعماله .

وإذ قد صرَّح الأئمةُ بتخصيصه ، حيث تأوّلوه بـ : (ما أهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ) : فالوجهُ تفظيعِ شأن الشرِّ بتنكيره :

(٣٨٧/١) وفيه نظر :

١- إذِ الفاعلُ اللفظى والمعنوى سواءٌ فى امتناع التقديمِ ، ما بَقِيَا على حالهما؛ فتجويزُ تقديمِ المعنوى دون اللفظى تحكُّمٌ .

٢- ثم لا نسلِّم انتفاءَ التخصيصِ لولا تقديرُ التقديم ؛ لحصولِهِ بغيره ؛ كما ذَكَره .

٣- ثم لا نسلِّم امتناعَ أن يرادَ : «المُهِرُ شرٌّ لا خيرٌ» .

(٣٨٩/١) ثم قال : «ويقرُبُ مِنْ (هو قامَ) : (زيدٌ قائمٌ) فى التقوّى ؛ لتضمُّنه الضميرَ ، وشبَّهَهُ (٣) بالخالى عنه (٤) : من جهةِ عدمِ تغيُّرِهِ فى التكلُّمِ والخطابِ والغَيْبةِ ؛ ولهذا لم يُحْكَمْ بأنه جملةٌ ، ولا عوملَ معاملتَها فى البناء» .

(٣٩١/١) وممَّا يُرَى تقديمُهُ كاللازم : لفظُ «مِثْل» و «غَيْر» فى نحو : (مثلُكَ لا يَبْخَلُ)، و : (غيرُكَ لا يَجُود) بمعنَى : أنتَ لا تبخَلُ ، و (أنتَ تجود) من غير إرادةِ تعريضٍ لغير المخاطَب (٥) ، لكونه أعوَنَ على المرادِ (٦) بهما .

(٣٩٣/١) قيل : وقد يقدَّم ؛ لأنه دالٌّ على العموم ؛ نحوُ : (كلُّ إنسانٍ لم

---

(١) يعنى تخصيص الجنس .

(٢) يعنى تخصيص الواحد .

(٣) أى السكاكى .

(٤) أى : عن الضمير .

(٥) لغير المخاطب هكذا فى بعض النسخ ، وفى البعض الآخر بغير المخاطب بالباء ، والمراد أنه لا يراد بالمثل والغير إنسان آخر مماثل للمخاطب ، أو غير مماثل ، بل المراد نفى البخل عنه على طريق الكناية .

(٦) أى بهذين التركيبين لأن الغرض منهما إثبات الحكم بطريق الكناية التى هى أبلغ من التصريح والتقديم لإفادته التقوى أعون على ذلك .

يَقُمْ) ؛ بخلافِ ما لو أُخِّرَ ؛ نحوُ : (لم يقُمْ كلُّ إنسان) ؛ فإنه يفيدُ نفى الحُكْمِ عن جملة الأفراد ، لا عن كلِّ فرد ؛ وذلك لئلا يلزَمَ ترجيحُ التأكيد على التأسيسِ ؛ لأن الموجَبَةَ المُهْمَلَةَ المعدولةَ المحمولِ فى قوَّة السالبةِ الجزئيَّةِ المستلزمَةِ نفى الحكمِ عن الجملة دون كُلِّ فرد ، والسالبةَ المهمَلَةَ فى قوةِ السالبةِ الكليَّةِ المقتضيةِ للنفى عن كلِّ فرد ؛ لورودِ موضوعِها فى سياق النفى :

(٣٩٧/١) وفيه نظر :

١- لأنَّ النفى عن الجملةِ فى الصورةِ الأولى (١) ، وعن كلِّ فردٍ فى الثانية (٢) : إنما أفاده الإسنادُ إلى ما أضيفَ إليه «كُلّ» (٣) ، وقد زال ذلك الإسنادُ ؛ فيكون تأسيسًا لا تأكيدًا .

٢- ولأنَّ الثانيـة (٤) إذا أفادت النفى عن كل فرد ، فقد أفادتِ النفى عن الجملة ، فإذا حُمِلَتْ على الثانى لا يكونُ «كلٌّ» (٥) تأسيسًا ، ولأنَّ النكرةَ المنفيَّةَ إذا عمَّتْ ، كان قولنا «لم يقمْ إنسانٌ» كليةً لا مُهْمَلةً .

(٤٠٠/١) **وقال عبد القاهر** : «إنْ كانتْ كلمةُ «كُلّ» داخلةً فى حيِّز النفى بأنْ أُخِّرَتْ عن أداته ؛ نحوُ [من البسيط]» :

مَا كُلُّ مَا يَتَمَنَّى المَرْءُ يُدْرِكُهُ (٦) ...

أو معمولةً للفعلِ المنفيِّ ؛ نحوُ : «ما جاءنى القومُ كلُّهم» ، أو : «ما جاءنى كُلُّ القوم» ، أو : «لم آخُذْ كُلَّ الدراهم» ، أو : «كُلَّ الدراهمِ لم آخُذْ» - : توجَّه النفى إلى الشمول خاصَّةً ، وأفاد ثبوتَ الفعلِ أو الوصفِ لبعضٍ ، أو تعلُّقَهُ به .

---

(١) وهى كل إنسان لم يقم .

(٢) وهى لم يقم كل إنسان .

(٣) وهو لفظ إنسان .

(٤) وهى لم يقم كل إنسان .

(٥) فى بعض النسخ ، حذفت «كل» .

(٦) عجز البيت للمتنبى ، وعجزه :

تأتى الرياح بما لا تشتهى السفن

وإلاَّ عَمَّ : كقـولِ النبي ﷺ : لمَّا قال له ذو اليَدَيْنِ (١) : أَقَصُرَتِ الصَّلاَةُ أَمْ نَسِيتَ ؟ ! - : «كُلُّ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ» (٢) ، وعليه قولُهُ [من الرجز] :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ (٣)

تأخيرُ المسنَدِ إليه :

(٤٠٤/١) وأمَّا تأخيرُهُ : فلاقتضاءِ المَقامِ تقديمَ المسنَد .

إخراجُ الكلامِ على خلافِ مقتضَى الظاهر :

(٤٠٤/١) هذا كلُّه مقتضَى الظاهِرِ ، وقد يُخْرَجُ الكلامُ على خلافه :

أ- فيوضَعُ المضمَرُ موضعَ المظهَرِ ، كقولِهِمْ : (نِعْمَ رجلاً) مكانَ : (نِعْمَ الرجُلُ زيدٌ) في أحد القولَيْن (٤) ، وقولِهِمْ : (هو أو هي زيدٌ عالمٌ) مكانَ الشأنِ أو القصةِ ، لِيَتمكَّنَ ما يَعْقُبُهُ في ذِهْنِ السامع ، لأنه إذا لم يَفْهَمْ منه معنًى ، انتظَرَهُ .

(٤٠٨/١) وقد يُعْكَسُ :

أ- فإن كان (٥) اسمَ إشارةٍ : ، ف :

١- لِكَمَالِ العنايةِ بتميـيزِهِ (٦) ؛ لاختصاصِهِ بحُكْمٍ بديعٍ ، كقوله (٧) [من البسيط] :

---

(١) أحد الصحابة .

(٢) الحديث أخرجاه في الصحيحين ، البخاري في الصلاة ٨٨ ، ومسلم في المساجد ٩٧ ، ٩٨ وغيرهما .

(٣) البيت لأبي النجم الراجز المشهور وهو في المصباح ص١٤٤ .

(٤) وهو قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، لا على رأي من يجعله مبتدأ ، ونعم رجلاً خبر .

(٥) أي المظهر الذي وضع موضع المضمر .

(٦) أي تميز المسند إليه .

(٧) البيتان لابن الراوندي الزنديق أوردهما بدرالدين بن مالك في المصباح ص : ٢٩ وقد أورد الإمام الطيبي في التبيان في جوابه بيتين لطيفين هما :

كم من أديب فهم قلبه مستكمل العقل مقل عديم

ومن جاهل مكثر ماله ذلك تقدير العزيز العليم

انظر التبيان للطيبي بتحقيقي (١/ ١٥٨) ط المكتبة التجارية ، مكة .

كَمْ عاقِلٍ عَاقِلٍ أَعْيَتْ مَذَاهِبُهُ وَجَاهِلٍ جَاهِلٍ تَلْقَاهُ مَرْزُوقَا !
هَذَا الَّذِى تَرَكَ الأَوهَامَ حَائِرَةً وَصَيَّرَ العَالِمَ النِّحْرِيرَ زِنْدِيقَا !

٢- أو التهكُّمِ بالسامعِ ، كما إذا كان فاقِدَ البصر .

٣- أو النداءِ على كمالِ بلادتِهِ .

٤- أو فطانتِهِ .

٥- أو ادّعاءِ كمالِ ظهورِهِ (١) ، وعليه (٢) مِنْ غيرِ هذا الباب (٣) [من الطويل] :

تَعَالَلْتِ كَىْ أَشْجَى وَمَا بِكِ عِلَّةٌ تُرِيدِينَ قَتْلِى قَدْ ظَفِرْتِ بِذلِك (٤)

(٤١١/١) ب- وإنْ كان غيرَهُ ، ف :

١- لزيادة التمكين ، نحوُ : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ (٥) ، ونظيرُهُ مِنْ غيره (٦) : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (٧) .

٢- أو إدخالِ الرَّوْعِ فى ضمير السامعِ وتربيةِ المهابة .

٣- أو تقويةِ داعى المأمورِ .

مثالُهما : قولُ الخلفاء : أميرُ المؤمنين يَأْمُرُكَ بكذا ، وعليه مِنْ غيره (٨) : ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (٩) .

٤- أو الاستعطافِ ، كقوله (١٠) [من الوافر] :

---

(١) أى ظهور المشار إليه .

(٢) أى على وضع اسم الإشارة موضع المضمر لادعاء كمال الظهور .

(٣) أى باب المسند إليه .

(٤) البيت لابن الدمينة ، فى ديوانه ص ١٦ ، وأورده بدر الدين بن مالك فى المصباح ص ٢٩ .

(٥) سورة الإخلاص : ١-٢ .

(٦) أى نظير قوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ من غير باب المسند إليه .

(٧) سورة الإسراء : ١٠٥ .

(٨) أى على وضع المظهر موضع المضمر لتقوية داعى المأمور من غير باب المسند إليه .

(٩) سورة آل عمران : ١٥٩ .

(١٠) ينسب البيت لرابعة العدوية وقيل : لإبراهيم بن أدهم وعجزه : مقرًا بالذنوب وقد دعاكا . ...=

إلهِي عَبْدُكَ الْعَاصِي أَتَاكَا ......

(٤١٣/١) السكاكيُّ : هذا غيرُ مختصٍّ بالمسنَدِ إليه ، ولا بهذا القدر ، بل كُلٌّ من التكلُّمِ والخطابِ والغَيْبةِ مطلقًا (١) : يُنقَلُ إلى الآخر ، ويسمَّى هذا النقلُ التفاتًا ، كقوله (٢) [من المتقارب] :

تَطَاوَلَ لَيْلُكَ بِالأَثْمُدِ .....

(٤١٥/١) والمشهور (٣) : أنَّ الالتفاتَ هو التعبيرُ عن معنًى بطريقٍ من الثلاثةِ بعد التعبيرِ عنه بآخَرَ منها ، وهذا أخَصُّ :

مثال الالتفات من التكلُّم إلى الخطاب : ﴿وَمَا لِي لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٤) .

وإلى الغَيْبة : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾ (٥) .

(٤١٨/١) ومن الخطاب إلى التكلم [من الطويل] :

طَحَا بِكَ قَلْبٌ فِي الْحِسَانِ طَرُوبُ بُعَيْدَ الشَّبَابِ عَصْرَ حَانَ مَشِيبُ
تُكَلِّفُنِي لَيْلَى وَقَدْ شَطَّ وَلْيُهَا وَعَادَتْ عَوَادٍ بَيْنَنَا وَخُطُوبُ (٦)

وإلى الغيبة : ﴿حَتَّى إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ (٧) .

(٤١٩/١) ومن الغيبة إلى التكلم ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا

= أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٥٥ ، وبدر الدين بن مالك في المصباح ص٣٠ .

(١) أي وسواء كان في المسند إليه أو غيره وسواء كان كل منها واردة في الكلام أو كان مقتضى الظاهر إيراده .

(٢) هو لامرئ القيس في ديوانه ٣٤٤ ، والإيضاح ص ١٩٥ ، والمصباح ص ٣٥ ، والأثمد موضع ، بفتح الهمزة وضم الميم ، وعجزه : ونام الخلي ولم ترقد .

(٣) هذا مذهب الجمهور .

(٤) سورة يس : ٢٢ .

(٥) سورة الكوثر : ١-٢ .

(٦) البيتان لعلقمة بن عبدة في ديوانه ص ٣٣ ، والمصباح ص٣٢ ، والإيضاح ص١٥٨ ، طحا : ذهب وبعد . الولى : القرب .

(٧) يونس : ٢٢ .

فَسُقْنَاهُ﴾ (١) وإلى الخطاب : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (٢) .

(٤٢١/١) ووجهُهُ (٣) : أنَّ الكلامَ إذا نُقِلَ من أسلوبٍ إلى أسلوبٍ : كان أحسَنَ تطريةً (٤) لنشاطِ السامعِ ، وأكثَرَ إيقاظًا للإصغاءِ إليه ؛ وقد تختَصُّ مواقعُهُ بلطائفَ كما فى الفاتحةِ ؛ فإن العبد إذا ذكَرَ الحقيقَ بالحمد عن قلب حاضر ، يجدُ من نفسه محرِّكًا للإقبال عليه ، وكلما أجرى عليه صفةً من تلك الصفات العظامِ ، قَوِيَ ذلك المحرِّكُ إلى أن يئول الأمرُ إلى خاتمتها المفيدة : أنه مالكُ الأمرِ كله فى يومِ الجزاء ، فحينئذ : يوجبُ الإقبال عليه ، والخطاب بتخصيصِهِ بغاية الخضوع ، والاستعانةِ فى المهمَّات .

(٤٢٣/١) **ومِن خلاف المقتضِى :** المخاطَبِ بغير ما يَترقَّبُ بحمل كلامِهِ على خلاف مرادِهِ ، تَنْبِيهًا على أنه هو الأَوْلَى بالقصد ؛ كقولِ القَبَعْثَرِى للحَجَّاجِ - وقد قال له متوعِّدًا : «لأَحمِلَنَّكَ عَلَى الأَدْهَمِ !» - : «مِثْلُ الأميرِ يَحْمِلُ على الأدهَمِ والأشهَبِ !» (٥) أى : مَنْ كان مِثْلَ الأميرِ فى السلطانِ وبَسْطةِ اليدِ ، لجديرٌ بأَنْ يُصْفِدَ لا أنْ يَصْفِدَ (٦) .

(٤٢٥/١) أو السائل بغير ما يتطلَّبُ ، بتنزيلِ سؤالِهِ مَنْزِلةَ غيره ، تنبيهًا على أنه الأَوْلَى بحالِهِ ، أو المهُمُّ له ، كقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ (٧) ، وكقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾ (٨) .

---

(١) فاطر : ٩ .
(٢) الفاتحة : ٤ - ٥ .
(٣) وجه حسن الالتفات .
(٤) أى تجديدًا وإحداثًا .
(٥) فحمل الأدهم فى كلام الحجاج على الفرس الأدهم - وهو الذى غلب سواده حتى ذهب البياض الذى فيه - وضم إليه الأشهب أى الذى غلب بياضه حتى ذهب سواده ، ومراد الحجاج إنما هو القيد ، فنبه القبعثرى على أن الحمل على الفرس الأدهم هو الأولى بأن يقصده الأمير .
(٦) يصفد كيكرم : بمعنى يعطى ، ويصفد كيضرب بمعنى يقيد لكنه فى ط الحلبى : «لجدير بأن يُصْعِدَ لا أن يُصْفِدَ» فليراجع ! .
(٧) سورة البقرة : ١٧٩ .
(٨) سورة البقرة : ٢١٥ .

(٤٢٦/١) ومنه : التعبيرُ عن المستقبَلِ بلفظِ الماضِي ، تنبيهًا على تحقُّق وقوعه؛ نحوُ : ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ﴾ (١) ، ومِثْلُه : ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ (٢) ونحوُهُ : ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ مَجْمُوعٌ لَهُ النَّاسُ﴾ (٣) .

(٤٢٧/١) ومنه : القَلْبُ (٤) ، نحوُ : عَرَضْتُ الناقةَ على الحَوْضِ .

وقَبِلَهُ السكاكيُّ مطلقًا .

وردَّه غيره مطلقًا .

(٤٢٨/١) والحق : أنه إنْ تضمَّن اعتبارًا لطيفًا ، قُبِلَ ، كقوله [من الرجز] :

وَمَهْمَهٍ مُغْبَرَّةٍ أَرْجَاؤُهُ ... كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاءُهُ (٥)

أي : لونُها .

وإلا رُدَّ ، كقوله [من الوافر] :

كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا (٦)

أحوالُ المسنَدِ

ترك المسند اليه :

(٤٢٩/١) أما تركُهُ : فلِما مَرَّ (٧) ، كقولِهِ (٨) [من الطويل] :

---

(١) سورة الزمر : ٦٨ .

(٢) سورة الذاريات : ٦ .

(٣) سورة هود : ١٠٣ .

(٤) هو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر والآخر مكانه .

(٥) الرجز لرؤبة فى ديوانه ص٣ ، والمصباح ص٤٢ ، والإيضاح ص١٦٥ ، والإشارات ص٥٩ ، المهمه : المفازة . مغبرة : مملوءة بالغبرة . أرجاؤه : أطرافه ونواحيه .

(٦) البيت للقطامى الشاعر فى ديوانه ص٤٦ ، والمصباح ص٤١ ، والإيضاح ص١٦٦ وصدره : فلما أن جرى سمن عليها . الفدن : القصر ، السياع : الطين بالتبن والمعنى : كما طينت الفدن بالسياع .

(٧) أى فى حذف المسند إليه .

(٨) هو لضابئ بن الحرث البرجمى وصدر البيت : ومن يك أمسى بالمدينة رحله . وقيار : اسم فرس أو جمل للشاعر .

فَإِنِّى وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ

وقولِهِ [(١)] [من المنسرح] :

نَحن بِمَا عِندَنَا وَأَنتَ بِمَا عِندَكَ رَاضٍ والرَّأىُ مُختَلفُ

وقولك : زيدٌ منطلِقٌ وعمرٌو ، وقولك : خرَجْتُ فإذَا زيدٌ .

وقولِهِ [(٢)] [من المنسرح] :

إنّ مَحَلاًّ وإنّ مُرتَحَلاً ......

أى : إنَّ لنا فى الدنيا ، وإنَّ لنا عنها .

وقولِهِ تعالى : ﴿قُل لَوْ أَنتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّى﴾ [(٣)] .

وقولُهُ تعالى : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [(٤)] يحتمل الأمرين ، أى : أجمَلُ ، أو فأمرِى .

(٤٣٦/١) ولا بدَّ من قرينةٍ : كوقوعِ الكلام جوابًا لسؤال محقَّق ؛ نحوُ :﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [(٥)] ، أو مقدَّر ؛ نحوُ [من الطويل] :

لِيُبكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ ....

وفضلُهُ على خلافه [(٦)]: بتكرُّرِ الإسناد إجمالاً ثم تفصيلاً ، وبوقوعِ نحوِ «يزيد» غيرَ فضلةٍ ، وبكونِ معرفةِ الفاعلِ كحصولِ نِعمةٍ غيرِ مترقَّبةٍ ؛ لأنَّ أوَّل الكلام غيرُ مطمِعٍ فى ذكره .

***

---

(١) البيت لقيس بن الخطيم . فى لسان العرب (قعد) ، وخزانة الأدب ١٠/ ٢٩٥ .

(٢) شطر بيت للأعشى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٣ ، وعجزه : «وإن فى السفر إذ مضوا مهلا» .

(٣) سورة الإسراء : ١٠٠ .

(٤) يوسف : ١٨ .

(٥) لقمان : ٢٥ .

(٦) أى رجحان نحو (ليبك يزيد ضارع مبنيًا للمفعول على خلافه يعنى ليبك يزيد ضارع ، مبنيًا للفاعل ناصبًا ليزيد ورافعًا لضارع) .

ذكر المسند إليه :

وأما ذِكْرُهُ :

(٤٤١/١) فلما مَرَّ [(١)] ، أو أن يتعَّينَ كونه اسمًا أو فعلاً .

(٤٤٣/١) أما إفرادُهُ :

فلكونِهِ غيرَ سببى مع عدم إفادةِ تقوّى الحكم ، والمراد بالسببى نحوُ : زيدٌ أبوه منطلقٌ .

(٤٤٧/١) وأما كونه فعلاً :

فللتقييد بأحدِ الأزمنة الثلاثة على أخصر وجه ، مع إفادة التجدُّد ، كقوله [من الكامل] :

أَوَ كُلَّمَا وَرَدَتْ عُكَاظَ قَبِيلَةٌ ... بَعَثُوا إِلَىَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ ؟ ! [(٢)]

(٤٥١/١) وأمَّا كونه اسمًا :

فلإفادة [(٣)] عدمهما ، كقوله [من البسيط] :

لاَ يَأْلَفُ الدِّرْهَمُ الْمَضْرُوبُ صُرَّتَنَا ... لَكِنْ يَمُرُّ عَلَيْهَا وَهْوَ مُنطَلِقُ [(٤)]

(٤٥٢/١) وأما تقييد الفعل بمفعولٍ ونحوِهِ :

فلتربية الفائدة .

والمقيَّدُ : فى نحو : (كان زيد منطلقًا) هو (منطلقًا) ، لا (كان) .

وأما تركه [(٥)] :

فلمانعٍ منها [(٦)] .

---

(١) أى : وأما ذكر المسند فلما مر فى ذكر المسند إليه .

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٥ وهو لطريف بن تميم العنبرى . عريف القوم : رئيسهم أو القيم بأمرهم . يتوسم : يتأمل .

(٣) أى عدم التقييد المذكور وإفادة التجدد يعنى لإفادة الدوام والثبوت لأغراض تتعلق بذلك .

(٤) البيت للنضر بن جؤية ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٦٥ .

(٥) أى ترك التقييد .

(٦) أى من تربية الفائدة .

(٤٥٤/١) **وأما تقييده بالشرط :**

فلاعتباراتٍ لا تعرفُ إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل ، وقد بُيِّنَ ذلك فى علم النحو ، ولكنْ لا بُدَّ من النظر - هاهنا - فى : «إنْ»، و «إذَا» ، و«لَوْ» :

فـ «إنْ» و «إذا» : للشرط فى الاستقبالِ ؛ لكن أصلُ (إنْ) عدمُ الجزمِ بوقوع الشرط ، وأصل (إذا) الجزمُ بوقوعِهِ ، ولذلك كان النادرُ مَوْقِعًا لـ «إنْ» ، وغلَبَ لفظُ الماضى مع «إذا» ؛ نحوُ : ﴿**فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَـٰذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ**﴾ (١) لأن المراد الحسنة المطلقة ؛ ولهذا عُرِّفتْ تعريفَ الجنس ، والسيئةُ نادرةٌ بالنسبة إليها ؛ ولهذا نُكِّرَتْ .

(٤٦١/١) وقد تستعمل (إنْ) فى الجزم تجاهلاً ، أو لعدم جزمِ المخاطَبِ ؛ كقولك لمن يكذِّبك : «إنْ صَدَقْتُ ، فماذا تفعَلُ ؟» ، أو لتنزيله منزلةَ الجاهلِ ؛ لمخالفتِهِ مقتضى العلم ، أو التوبيخِ وتصويرِ أنَّ المقامَ - لاشتماله على ما يقلَعُ الشرطَ عن أصلِهِ - لا يصلُحُ إلا لفرضه ، كما يُفرَضُ المحال ؛ نحو : ﴿**أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُسْرِفِينَ**﴾ (٢) فيمن قرأ (إنْ) بالكسر ، أو تغليبِ غيرِ المتَّصِفِ به على المتصِفِ به ، وقولُهُ تعالى : ﴿**وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا**﴾ (٣) يحتملُها .

(٤٦٤/١) والتغليبُ يجرى فى فنون كثيرة ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿**وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ**﴾ (٤) ، وقولِهِ تعالى : ﴿**بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ**﴾ (٥) ، ومنه : أبوانِ ، ونحوُهُ .

(٤٦٨/١) ولكونهما لتعليق أمر بغيره فى الإستقبالِ كان كلٌّ من جملتَى كُلٍّ فعليةً استقباليةً ، ولا يخالَفَ ذلك لفظًا إلا لِنكتة ؛ كإبرازِ غيرِ الحاصلِ فى معرض الحاصلِ لقوَّة الأسباب ، أوكونِ ما هو للوقوعِ كالواقع ، أو التفاؤلِ ، أو إظهارِ

---

(١) الأعراف : ١٣١ .

(٢) الزخرف : ٥ .

(٣) البقرة : ٢٣ .

(٤) التحريم : ١١ .

(٥) النمل : ٥٥ .

الرغبة فى وقوعِهِ ؛ نحو : «إنْ ظَفِرْتُ بحُسْنِ العاقبةِ فهو المرامُ» ؛ فإنَّ الطالبَ إذا عَظُمَتْ رغبته فى حصول أمر ، يكثُرُ تصوُّرُهُ إياه ، فربَّما يخيَّل إليه حاصلاً ؛ وعليه : ﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾ [1] .

السكاكى : أو للتعريضِ ؛ نحو : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [2] ، ونظيرُهُ فى التعريض : ﴿وَمَا لِىَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِى فَطَرَنِى﴾ [3] أى : وما لكم لا تَعبُدُونَ الذى فَطَركم ؛ بدليل : ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ ، ووجهُ حسنِهِ : إسماعُ المخاطَبين الحقَّ على وَجْهٍ لا يَزيدُ غضبَهُمْ ، وهو تركُ التصريحِ بِنِسْبتهم إلى الباطل ، ويُعينُ على قَبوله ؛ لكونه أدخَلَ فى إمحاض النصحِ حيث لا يريد لهم إلا ما يريد لنفسه .

(٤٧٥/١) و (لو) : للشرط فى الماضى ، مع القطع بانتفاء الشرط ؛ فيلزم ، عدمُ الثبوتِ والمضى فى جملتَيها ؛ فدخولُها على المضارع فى نحو : ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِى كَثِيرٍ مِنَ الأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [4] ، لِقَصْدِ استمرارِ الفعلِ فيما مضَى وقتا فوقتًا ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [5] وفى نحو : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [6] ؛ لتنزيله منزلة الماضي ؛ لصدوره عمن لا خلاف فى إخباره ؛ كما فى ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [7] ، أو لاستحضارِ الصورةِ ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾ [8] استحضارًا لتلك الصورة البديعة الدالَّة على القدرة الباهرة .

(٤٨٧/١) وأما تنكيره :

فلإرادة عدم الحصر والعهد ؛ كقولك : زيد كاتبٌ ، وعمرو شاعر ، أو

(١) النور : ٣٣ .
(٢) الزمر : ٦٥ .
(٣) يس : ٢٢ .
(٤) الحجرات : ٧ .
(٥) البقرة : ١٥ .
(٦) الأنعام : ٢٧ .
(٧) الحجر : ٢ .
(٨) الروم : ٤٨ .

للتفخيم ، نحوُ : ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ (١) ، أو للتحقير (٢) .

(٤٨٨/١) وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف :

فلكونِ الفائدةِ أتمَّ ، كما مر .

وأما تركه : فظاهرٌ ممَّا سبق .

(٤٩٠/١) وأما تعريفه :

فلإفادة السامع حكمًا على أمر معلوم له بإحدى طرق التعريف بآخَرَ مثلِهِ ، أو لازمَ حكمٍ كذلك (٣) ، نحوُ : «زيدٌ أخوك ، وعمرٌو المنطلق» باعتبار تعريف العهد أو الجنس ، وعكسهما (٤) . والثاني (٥) : قد يفيد قصرَ الجنس على شيء تحقيقًا ؛ نحو : زيدٌ الأميرُ ، أو مبالغةً لكماله فيه ، نحوُ : عمرٌو الشجاعُ .

(٤٩٧/١) وقيل : الاسمُ متعيِّنٌ للابتداءِ ، لدلالته على الذات ، والصفةُ للخبريَّة ، لدلالتها على أمر نسبي :

ورُدَّ بأنَّ المعنى : الشخص الذى له الصفةُ صاحبُ الاسم .

(٤٩٨/١) وأما كونُهُ جملةً :

فللتقوِّى ، أو لكونه سَبَبًا ، كما مر .

واسميَّتُها وفعليَّتُها وشرطيَّتُها : لما مَرَّ (٦) .

وظرفيَّتُها : لاختصارِ الفعلية ؛ إذْ هى مقدَّرةٌ بالفعل ، على الأصحِّ .

(٥٠٣/١) وأما تأخيره :

---

(١) البقرة : ٣ .

(٢) نحو : ما زيد شيئًا .

(٣) أى : على أمر معلوم بآخر مثله .

(٤) أى : عكس المثالين المذكورين وهما : أخوك زيد والمنطلق عمرو .

(٥) يعنى : اعتبار تعريف الجنس .

(٦) يعنى : أن كون المسند جملة للسببيّة أو للتقوى ، وكون تلك الجملة اسمية للدوام والثبوت . وكونها فعليـة للتجدد والحدوث والدلالـة على أحـد الأزمنة الثلاثة على أخصر وجـه . وكونها شرطيـة للاعتبارات المختلفة الحاصلة من أدوات الشرط .

فلأنَّ ذكر المسندِ إليه أهمُّ ، كما مر .

(٥٠٤/١) وأما تقديمه :

فلتخصيصه [١] بالمسند إليه ، نحوُ : ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ [٢] أى : بخلاف خمور الدنيا ، ولهذا لم يقدَّم الظرفُ فى نحو : ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [٣] ، لئلا يفيد ثبوتَ الريب فى سائر كتب الله تعالى . أو التنبيه من أول الأمر - على أنه خبرٌ لا نعت ، كقوله [من الطويل] [٤] :

لَهُ هِمَمٌ لا مُنْتَهَى لِكِبَارِهَا وَهِمَّتُهُ الصُّغرَى أَجَلُّ مِنَ الدَّهْرِ !

أو التفاؤل ، أو التشويقِ إلى ذكر المسند إليه ، كقوله [من البسيط] :

ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ [٥]

تنبيه

(٥٠٩/١) كثيرٌ ممَّا ذكره فى هذا الباب [٦] - والذى قَبلَه [٧] - غيرُ مختصٍّ بهما ، كالذِّكرِ والحذفِ وغيرِهما ، والفَطِنُ إذا أتقَنَ اعتبارَ ذلك فيهما ، لا يَخفَى عليه اعتبارُهُ فى غيرِهما .

***

(١) أى : لقصر المسند إليه على المسند .

(٢) الصافات : ٤٧ .

(٣) البقرة : ٢ .

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٧٨ . وقيل : إنه لحسان . والصحيح أنه لبكر بن النطاح فى أبى دلف .

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٧٩ . والبيت لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم . والشاهد تقديم ثلاثة وهو المسند .

(٦) يعنى : باب المسند .

(٧) يعنى : باب المسند إليه .

أحوالُ متعلَّقاتِ الفعْل

(٥١١/١) الفعـلُ مع المفعولِ كالفعْلِ مع الفاعل ، فى أنَّ الغـرَضَ مـن ذِكْره معه [١] إفادةُ تلبُّسِهِ به ، لا إفادةَ وقوعِهِ مطلقًا ؛ فإذا لم يُذْكَرْ [٢] معه ، فالغرضُ إن كان إثباتَهُ لفاعله أو نفيَهُ عنـه مطلقًا [٣] : نُزِّلَ منزلةَ اللازمِ ، ولم يقـدَّرْ له مفعولٌ ؛ لأن المقدَّر كالمذكور ، وهـو ضربـان ؛ لأنه إما أن يجعـل الفعـل مطلقًا كنايةً [٤] عنه متعَلقًا بمفعولٍ مخصوصٍ ، دلَّتْ عليه قرينةٌ أوْ لا [٥] .

(٥١٣/١) الثانى : كقولِهِ تعـالى :﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِى الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّـذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ﴾ [٦] .

السَّكَّاكِيُّ : ثم إذا كان المقامُ خطَابِيًّا [٧] لا استدلاليًّا [٨] ، أفاد ذلك [٩] مع التعميمِ [١٠] ؛ دفعًا للتحكُّمِ [١١] :

والأولُ [١٢] : كقول البحترىِّ فى المعتزِّ بالله [من الخفيف] :

شَجْوُ حُسَّادِهِ وَغَيْظُ عِدَاهُ   أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ وَيَسْمَعَ وَاعِي [١٣]

أى : أن يكـونَ ذو رؤيةٍ ، وذو سمع ، فيُدركِ محاسنَـهُ وأخبارَهُ الظاهرةَ الدالَّةَ على استحقاقه الإمامةَ دون غيرِهِ ؛ فلا يَجِدُوا إلى منازعتِهِ سبيلاً .

---

(١) أى : من ذكر كل من الفاعل والمفعول مع الفعل ، أو ذكر الفعل مع كل منهما .

(٢) أى : المفعول به مع الفعل المتعدى .

(٣) أى : من غير اعتبار عموم فى الفعل أو خصوص فيه ، ومن غير اعتبار تعلقه من وقع عليه .

(٤) أى عن ذلك الفعل .

(٥) أى أو لا يجعل ذلك .

(٦) الزمر : ٩ .

(٧) أى يكتفى فيه بمجرد الظن .

(٨) يطلب فيه اليقين البرهانى .

(٩) أى كون الغرض ثبوته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا .

(١٠) أى فى أفراد الفعل .

(١١) اللازم من حمله على فرد دون آخر .

(١٢) وهو أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه متعلقًا بمفعول مخصوص .

(١٣) البيت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٨١ .

وإلا [١] وجَبَ التقديرُ بِحَسَبِ القرائن .

(٥١٨/١) ثم الحذفُ : إمَّا للبيانِ بعد الإبهامِ - كما فى فِعْلِ المشيئة - ما لم يكنْ تعلقُهُ به غريبًا ، نحوُ : ﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [٢] بخلاف نحوِ [من الطويل] :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى دَمًا لَبَكَيْتُهُ ....

وأما قولُهُ [٣] [من الطويل] :

وَلَمْ يُبْقِ مِنِّى الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِى فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِى بَكَيْتُ تَفَكُّرَا

فليس منه ؛ لأنَّ المرادَ بالأولِ البكاءُ الحقيقىُّ .

(٥٢٠/١) وإمَّا لدفعِ توهُّمِ إرادةِ غيرِ المراد ابتداءً ؛ كقوله [٤] [من الطويل] :

وَكَمْ ذُدْتَ عَنِّى مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ وَسَوْرَةِ أَيَّامٍ حَزَزْنَ إِلَى الْعَظْمِ !

إذْ لو ذكر اللحم ، لرُبَّما توهّم قبل ذكر ما بعده أن الحَزَّ لم ينته إلى العظم .

(٥٢١/١) وإما لأنه أريد ذكره ثانيًا على وجه يتضمَّنُ إيقاعَ الفعلِ على صريحِ لفظِهِ ، إظهارًا لكمال العناية بوقوعه [٥] عليه [٦] ؛ كقوله [٧] [من الخفيف] :

قَدْ طَلَبْنَا فَلَمْ نَجِدْ لَكَ فِى السُّؤْ دُدِ والمَجْدِ وَالمَكَارِمِ مِثْلا

ويجوزُ أن يكونَ السببُ تَرْكَ مواجهةِ الممدوحِ بطَلبِ مِثْلٍ له .

(٥٢٢/١) وإمَّا للتعميم مع الاختصارِ ، كقولك : قد كان منك ما يُؤْلِمُ ، أى : كلَّ أحد ؛ وعليه : ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾ [٨] .

---

(١) أى وإن لم يكن الغرض عند عدم ذكر المفعول المتعدى المسند إلى فاعله إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا بل قصد تعلقه بمفعول غير مذكور .

(٢) الأنعام : ١٤٩ .

(٣) هو للجوهرى من شعراء الصاحب بن عباد .

(٤) البيت للبحترى ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٨٢ .

(٥) أى الفعل الثانى .

(٦) أى على المفعول .

(٧) البيت للبحترى التخريج السابق .

(٨) يونس : ٢٥ .

(٥٢٣/١) وإمَّا لمجرَّدِ الاختصارِ عند قيام قرينةٍ ؛ نحوُ : أصغَيتُ إليه ، أى : أُذني ؛ وعليه : ﴿أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾ (١) أى : ذاتك .

(٥٢٤/١) وإما للرعايةِ على الفاصلة نحوُ : ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ (٢).

(٥٢٤/١) وإما لاستهجانِ ذكره ، كقول عائشةَ رضى الله عنها : (مَا رَأَيتُ مِنهُ ، وَلا رَأَى مِنِّي) (٣) أى : العورة .

(٥٢٤/١) وإما لنكتةٍ أخرى .

(٥٢٥/١) – وتقديمُ مفعولِهِ ، ونحوِهِ عليه : لردِّ الخطأ فى التعيين ، كقولك : «زيدا عَرَفتُ» لمن اعتقَدَ أنكَ عَرَفتَ إنسانًا ، وإنه غيرُ زيد ، وتقول لتأكيدِهِ لا غيرَهُ ، ولذلك (٤) لا يقال : «ما زيدًا ضَرَبتُ ولا غيرَهُ» ، ولا : «ما زيدًا ضرَبتُ ، ولكنْ أكرمتُهُ» .

وأما نحوُ : «زيدًا عرفتُهُ» فتأكيدٌ إنْ قُدِّرَ المفسِّرُ قبلَ المنصوبِ ، وإلا فتخصيصٌ .

وأمَّا نحوُ : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ (٥) : فلا يفيدُ إلا التخصيصَ ، وكذلك قولُكَ : «بِزَيْدٍ مَرَرْتُ» .

(٥٢٨/١) والتخصيصُ لازمٌ للتقديمِ غالبًا ، ولهذا يقال فى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (٦) معناه : نَخُصُّكَ بالعبادةِ والاستعانةِ ، وفى : ﴿لَإِلَى اللَّهِ

---

(١) الأعراف : ١٤٣ .

(٢) الضحى : ٣ .

(٣) أخرجه الطبرانى فى «الصغير» (ص٢٧) ومن طريقه أبو نعيم (٣٤٧/٨) والخطيب (٢٢٥/١) وفى سنده «بركة بن محمد الحلبي» ، ولا بركة فيه ، فإنه كذاب وضاع . وقد ذكر الحافظ ابن حجر له هذا الحديث فى «اللسان» (١٣/٢) وقال : تفرد به بركة ، وعدَّه من أباطيله . وقال ابن عدى فى «مختصر الكامل» ص ١٩٤ : «وسائر أحاديث بركة مناكير باطلة كلها لا يرد بها غيره ، وله من الأحاديث البواطل عن الثقات غير ما ذكرته ، وهو ضعيف كما قال عبدان» راجع آداب الزفاف للشيخ الألبانى ص ٣٤ .

(٤) فى بعض النسخ «ولهذا» .

(٥) فصلت : ١٧ .

(٦) الفاتحة : ٥ .

تُحْشَرُونَ﴾ [١] معناه : إليه لا إلى غيرِهِ .

ويفيدُ فى الجميعِ - وراءَ التخصيصِ - اهتمامًا بالمقدَّمِ ؛ ولهذا يُقدَّرُ فى (باسم اللهِ) مؤخَّرًا . وأوردَ : ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [٢] : وأجيب : بأنَّ الأهمَّ فيه القراءةُ، وبأنّه متعلّقٌ بـ (اقرأ) الثانى ، ومعنى الأول : أَوْجِدِ القراءةَ .

(٥٣٠/١) وتقديمُ بعض معمولاته على بعضٍ لأنَّ أصله التقديمُ ، ولا مقتضِىَ للعدولِ عنه ؛ كالفاعلِ فى نحوِ : «ضَرَبَ زيدٌ عمرًا» ، والمفعولِ الأوَّل فى نحو : «أعطَيْتُ زيدًا دِرهمًا» . أو لأنَّ ذكره أهمُّ ؛ كقولك : «قتَلَ الخارجيَّ فلانٌ» . أو لأنَّ فى التأخيرِ إخلالاً ببيانِ المعنَى ؛ نحوُ : ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [٣] فإنه لو أُخِّرَ ﴿مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ عن قوله : ﴿يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ - لَتُوُهِّمَ أنه من صلة (يَكْتُمُ) ؛ فلا يُفْهَمُ أنه منهم .

أو بالتناسُبِ كرعايةِ الفاصلة ؛ نحو :﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾ [٤] .

القصر

(٥٣٣/١) القصر [٥] : حقيقيٌّ [٦] ، وغيرُ حقيقيٍّ [٧] وكل منهما نوعان : قصرُ الموصوفِ على [٨] الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف [٩] - والمرادُ [١٠] :

---

(١) آل عمران : ١٥٨ .

(٢) العلق : ١ .

(٣) غافر : ٢٨ .

(٤) طه : ٦٧ .

(٥) هو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص .

(٦) أى : بحسب الحقيقة وفى نفس الأمر بألا يتجاوزه إلى غيره أصلاً .

(٧) أى : بحسب الإضافة إلى شيء آخر بألا يتجاوز إلى ذلك الشيء ، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر فى الجملة .

(٨) وهو ألا يتجاوز الموصوف تلك الصفة إلى صفة أخرى ، لكن يجوز أن تكون تلك الصفة لموصوف آخر .

(٩) وهو ألا تتجاوز تلك الصفة ذلك الموصوف إلى موصوف آخر ، لكن يجوز أن يكون لذلك الموصوف صفات أخرى .

(١٠) أى : بالصفة هنا .

المعنويَّةُ (١) ، لا النعت (٢) - :

والأَّولُ (٣) **مـن الحقيقي : نحوُ** : «ما زيدٌ إلا كاتبٌ» إذا أريد أنه لا - يَتَّصِفُ بغيرها ، وهو لا يكادُ يوجد ، لتعذُّرِ الإحاطة بصفاتِ الشيءِ .

والثاني : كثير ، نحوُ : «ما في الدارِ إلا زَيْدٌ» ، وقد يقصد به (٤) المبالغةُ ، لِعَدَمِ الاِعتدادِ بغير المذكور .

(٥٣٧/١) **والأول من غير الحقيقي** : تخصيصُ أمر بصفة دون أخرى ، أو مكانَهَا .

(٥٣٧/١) **والثاني** : تخصيص صفة بأمرٍ دون آخَرَ ، أو مكانَهُ .

فكلٌّ منهما ضربان ، والمخاطَبُ بالأول من ضربَى كُلٍّ (٥) : مَنْ يعتقدُ الشركة ، ويسمى : قصرَ إفرادٍ ، لقطعِ الشركة .

وبالثاني (٦) : مـن يعتقد العكس ، ويسمى : قَصْرَ قَلْب ، لقلب حكم المخاطب ، أو تساويا (٧) عنده ، ويسمَّى : قصرَ تعيين .

(٥٤١/١) وشَرْطُ قصر الموصوف على الصفة إفرادًا : عدم تنافى الوصفَيْن ، وقلبًا : تحقُّقُ تنافيهما ، وقصرُ التَّعْيينِ أعمُّ .

[طرق القصر]

(٥٤٢/١) **وللقصر طرق :**

منها : **العطف** ، كقولك في قصره إفرادًا : «زيدٌ شاعرٌ لا كاتبٌ» ، أو : «ما

---

(١) وهي المعنى القائم بالغير .

(٢) وهو التابع الذى يدل على معنى في متبوعه غير الشمول .

(٣) أى : قصر الموصوف على الصفة .

(٤) أى بالثانى .

(٥) أى من قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة ، ويعنى بالأول التخصيص بشيء دون شيء .

(٦) أى : والمخاطب بالثانى أعنى التخصيص بشيء من ضربى كل من القصرين .

(٧) عطف على قوله : يعتقد العكس .

زيدٌ كاتبًا بل شاعرٌ» ، وقلبًا : «زيدٌ قائمٌ لا قاعِدٌ» ، أو : «ما زيدٌ قاعدًا بل قائمٌ» ، وفى قصرها : «زيدٌ شاعرٌ لا عمرٌو» ، أو : «ما عمرٌو شاعرًا بل زيدٌ» .

(٥٤٤/١) ومنها : النفي والإستثناء كقولك فى قصره : «ما زيدٌ إلا شاعرٌ» ، و «ما زيدٌ إلا قائمٌ» وفى قصرها : «ما شاعرٌ إلا زيدٌ» .

(٥٤٥/١) ومنها : إنَّما ؛ كقولك فى قصره : «إنما زيدٌ كاتبٌ» ، و : «إنما زيدٌ قائمٌ» ، وفى قصرها : «إنَّما قائمٌ زيدٌ» ؛ لتضمُّنه [١] معنى : (ما) و (إلاَّ) ؛ لقولِ المفسِّرين ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ [٢] بالنصب ، معناه : ما حرَّمَ عليكم إلا المَيْتَةَ . وهو المطابق لقراءةِ الرفعِ [٣] ؛ لما مر [٤] ، ولقولِ النحاة : (إنَّما) لإثباتِ ما يُذْكَرُ بعده ، ونَفْي ما سواه . ولصحةِ انفصالِ الضمير معه ؛ قال الفرزدق [من الطويل] :

أَنَا الذَّائِدُ الحَامِي الذِّمَارَ وَإِنَّمَا ... يُدَافِعُ عَنْ أَحْسَابِهِمْ أَنَا أَوْ مِثْلِي [٥]

(٥٥٠/١) ومنها : التقديم ؛ كقولك فى قصره : «تميمى أنا» ، وفى قصرها : «أنا كَفَيْتُ مُهِمَّكَ» .

(٥٥١/١) وهذه الطرق تختلف من وجوه ؛ فدلالة الرابع بالفحوى ، والباقية بالوضع .

والأصلُ فى الأولِ : النَّصُّ على المثبتِ والمنفى -كما مرَّ- فلا يُتْرَكُ إلا كراهةَ الإطناب ؛ كما إذا قيل : «زيدٌ يعلَمُ النحوَ ، والتصريفَ ، والعَروضَ» أو : «زيدٌ يعلمُ النحوَ ، وعمرٌو وبكر» فتقولُ فيهما : «زيدٌ يعلَمُ النحوَ لا غَيْرُ» أو نحوَهُ .

وفى الثلاثةِ الباقيةِ : النَّصُّ على المثبتِ فقطْ .

والنفي لا يجامع الثانيَ ؛ لأنَّ شرط المنفى بـ «لا» : ألاَّ يكونَ منفيًّا قبلها بغيرها . ويجامع الأخيرين ، فيقال : «إنما أنا تميمى لا قيسيٌّ» ؛ و : «هو يأتيني

(١) هذا بيان لسبب إفادة إنما القصر .

(٢) النحل : ١١٥ .

(٣) أى : رفع الميتة .

(٤) فى تعريف المسند من أن المنطلق زيد وزيد المنطلق يفيد قصر الانطلاق على زيد .

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ٩١ . الذمار : العهد .

لا عمرو» ، لأنَّ النفي فيهما غير مصرَّح به ، كما يقال : (امتنع زيدٌ عن المجيء لا عمرٌو) .

السكاكي : «شرطُ مجامعته للثالث : ألاَّ يكونَ الوصفُ مختصًّا بالموصوفِ ، نحو : ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ (١) » .

عبد القاهر : «لا تحسُنُ في المختصّ ، كما تحسُنُ في غيره» ، وهذا أقرب .

(٥٥٧/١) **وأصلُ الثاني** : أن يكونَ ما استُعمِلَ له ممَّا يجهله المخاطَب وينكره ، بخلاف الثالث ، كقولك لصاحبك - وقد رأيت شبحًا من بعيد - : «ما هو إلا زيدٌ» إذا اعتقدَهُ غيرَهُ مُصِرًّا .

(٥٥٩/١) وقد ينزَّل المعلومُ منزلةَ المجهول لاعتبارٍ مناسب ، فيستعمل له الثاني إفرادًا ، نحوُ : ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلا رَسُولٌ﴾ (٢) أي : مقصورٌ على الرسالة لا يتعداها إلى التبرّي من الهلاك ، نُزِّلَ استعظامُهُمْ هلاكَهُ منزلةَ إنكارهم إياه ، أو قلبًا ، نحوُ : ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ (٣) فالمخاطبون - وهم الرسل ، عليهم الصلاة والسلام - لم يكونوا جاهلين بكونهم بشرًا ، ولا منكرين لذلك ، لكنهم نزِّلوا منزلة المنكرين ، لاعتقادِ القائلين أنَّ الرسولَ لا يكون بشرًا ، مع إصرارِ المخاطَبين على دعوى الرسالة . وقولُهُمْ : ﴿إِن نَّحْنُ إِلا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ (٤) : من باب مجاراة الخَصْمِ ، لِيَعْثُرَ ، حيث يرادُ تبكيتُهُ لا لتسليم انتفاءِ الرسالة ، وكقولك : «إنَّما هو أخوكَ» لمن يعلم ذلك ، ويقرُّ به ، وأنت تريد أن ترقِّقه عليه .

(٥٦١/١) وقد ينزَّل المجهولُ منزلةَ المعلومِ ، لادعاءِ ظهوره ، فيستعمل له الثالث ، نحوُ : ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ (٥) ، لذلك جاء : ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ (٦) ، للردّ عليهم مؤكَّدًا بما ترى .

---

(١) الأنعام : ٣٦ .
(٢) آل عمران : ١٤٤ .
(٣) إبراهيم : ١٠ .
(٤) إبراهيم : ١١ .
(٥) البقرة : ١١ .
(٦) البقرة : ١٢ .

ومزيَّة (إنَّما) على العطف : أنه يُعقَلُ منها الحكمان معًا ، وأحسن مواقعها التعريض ؛ نحوُ : ﴿إنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ﴾ [1] ؛ فإنه تعريض بأن الكفَّار - من فرط جهلهم - كالبهائم ، فطمَعُ النظرِ منهم كطمعه منها .

(٥٦٣/١) ثم القصرُ كما يقع بين المبتدأ والخبر - على ما مر - يقع ما بين الفعل والفاعل نحو : «ما قامَ إلا زيدٌ» وغيرِهما ، ففي الاستثناء يؤخَّر المقصورُ عليه مع أداة الاستثناء ، وقل تقديمهما بحالهما ؛ نحوُ : «ما ضرَبَ إلاَّ عَمْرًا زيدٌ» [2] ، و «ما ضرَبَ إلا زيدٌ عمرًا» [3] ؛ لاستلزامه قصرَ الصفة قبل تمامها .

(٥٦٥/١) ووجه [4] الجميع : أن النفى فى الاستثناء المفرَّغ يتوجَّه إلى مقدَّر ، وهو مستثنًى منه عامٌّ مناسبٌ للمستثنى فى جنسه وصفته ، فإذا أُوجِبَ منه المقدَّر شيءٌ بـ (إلا) ، جاء القصر .

(٥٦٧/١) وفى «إنَّما» يؤخَّر المقصورُ عليه ؛ تقول : «إنَّما ضرَبَ زيدٌ عمرًا» ، ولا يجوز تقديمه على غيره للالتباس ، و «غَيْرٌ» كـ «إلاَّ» فى إفادة القصرَيْنِ ، وفى امتناعِ مجامعةِ (لا) .

الإنشاء [5]

(٥٦٨/١) إن كان طلبًا استدعى مطلوبًا غيرَ حاصل وقت الطلب ، وأنواعه كثيرةٌ :

(٥٦٩/١) منها التمنِّي [6] ، واللفظ الموضوع له (ليت) ، ولا يشترط إمكان المتمنَّى [7]؛ تقول : «ليتَ الشبابَ يعودُ !» ، وقد يُتمنَّى بـ (هل) ؛ نحو : «هل لى مِـنْ شفيعٍ ؟!» حيث يَعْلَمُ أن لا شفيعَ لـه ، وبـ (لـو) نحـو :«لو تأتيني ؛

---

(١) الرعد : ١٩ .

(٢) أى : فى قصر الفاعل على المفعول ، وفى بعض النسخ : «ما ضرَبَ عمرًا زيدٌ» ، وهو خطأ .

(٣) فى قصر المفعول على الفاعل . وفى بعض النسخ (وما ضرب زيد عمرًا) .

(٤) أى السبب فى إفادة النفى والاستثناء فيما بين المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغير ذلك .

(٥) هو الكلام الذى ليس لنسبته خارج تطابقه أو لا تطابقه .

(٦) هو طلب حصول شيء على سبيل المحبة .

(٧) ويشترط ذلك فى الترجى .

فتحدِّثَني !» ؛ بالنصب .

السكاكى : كأنَّ حروفَ التنديمِ والتخصيصِ ، وهى : (هَلاَّ) ، و (ألاَّ) بقلب الهاء همزة ، و (لَوْلاَ) و (لَوْ مَا) : مأخوذةٌ منهما [1] مركبتَيْنِ مع (لا) و (ما) المزيدتَيْن ؛ لتضمُّنِهما معنى التمنِّي ؛ ليتولَّد منه فى الماضى التنديمُ ؛ نحو : «هلاَّ أكرمْتَ زيدًا !» ، وفى المضارع التخصيصُ ؛ نحو : «هلا تقوم !» . وقد يُتمنَّى بـ (لعل) فيُعطَى حكمَ (ليت) ؛ نحو : «لعلِّى أحُجُّ ؛ فأزورَكَ» ؛ بالنصب ؛ لبعد المرجُوِّ عن الحصول .

(٥٧٢/١) ومنها : **الاستفهام** ؛ وألفاظه الموضوعةُ له : (الهمزة) و (هل) و (ما) و (مَن) و (أيّ) و (كَمْ) و (كَيْفَ) و (أيْنَ) و (أنَّى) و (مَتَى) و (أيَّانَ) :

فـ «الهمزةُ» : لطلبِ التصديقِ ، كقولك : «أقام زيد ؟» و «أزيد قائم ؟»، أو التصوُّر ، كقولك : «أدِبْسٌ فى الإناءِ أم عسَلٌ ؟» ، «أفِى الخابية دبْسُكَ أم فى الزِّقّ ؟» ؛ ولهذا [2] لم يقبح : أزيدٌ قامَ ؟ وأعمرًا عرَفْتَ ؟ والمسئولُ عنه بها : هو ما يليها ؛ كالفعلِ فى : أضرَبْتَ زيدًا ؟ والفاعلِ فى : أأنتَ ضربْتَ زيدًا ؟ والمفعولِ فى : أزيدًا ضرَبْتَ ؟

(٥٧٥/١) و «هَلْ» : لطلبِ التصديقِ لحَسْبُ ؛ نحو : هل قام زيد ؟ وهل عمرٌو قاعدٌ ؟ ولهذا امتنع : هل زيدٌ قامَ أم عمرٌو ؟ وقَبُحَ : هل زيدًا ضربْتَ ؟ لأنَّ التقديمَ يستدعى حصول التصديق بنفس الفعل دون : «هل زيدًا ضربتَهُ ؟» لجواز تقدير المفسَّر قبل (زيدًا) .

وجعَلَ السكاكىُّ قُبْحَ : «هل رجُلٌ عُرِفَ ؟» لذلك ، ويلزمه ألا يقبح : «هل زيدٌ عُرِفَ ؟» .

وعلَّل غيره قُبْحَهُما بأنَّ (هل) بمعنى «قَدْ» فى الأصل .

وتركُ الهمزة قبلها لكثْرةِ وقوعها فى الاستفهامِ .

---

(١) أى : من هل ولو اللتين للتمنى .

(٢) أى لمجيء الهمزة لطلب التصور .

(٥٧٧/١) وهى تخصيص المضارعَ بالإستقبال ، فلا يصحُّ : «هل تضربُ زيدًا وهو أخوك ؟» .

(٥٧٨/١) ولاختصاصِ التصديق بها ، وتخصيصِها المضارع بالاستقبالِ : كان لها مزيدُ اختصاص بما كونُهُ زمانيًا أظهَرُ ؛ كالفعل ؛ ولهذا كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [1] أدَلَّ على طلب الشكر من : «فهل تشكرون ؟» ، «فهل أنتم تشكرون ؟» ؛ لأن إبراز ما سيتجدَّدُ فى معرِضِ الثابتِ أدَلُّ على كمال العناية بحصوله ، ومِنْ : «أفأنتم شاكرون ؟» ؛ وإن كان للثبوت ؛ لأن (هل) أدعَى للفعل من «الهمزة» ؛ فتركُهُ معها أدَلُّ على ذلك ؛ ولهذا لا يحسُنُ : «هل زيدٌ منطلقٌ ؟» إلا من البليغ .

(٥٨١/١) وهى قسمان :

بسيطةٌ : وهى التى يُطْلَبُ بها وجودُ الشيء ، كقولنا : «هل الحركةُ موجودةٌ ؟» .

ومركبة : وهى التى يُطْلَبُ بها وجودُ شيء لشيء ؛ كقولنا : «هل الحركة دائمة ؟» .

(٥٨٢/١) **والباقيةُ** : لطلبِ التصوُّر فقطْ : قيل : فيُطْلَبُ بـ «مَا» شرحُ الاسم ؛ كقولنا: ما العنقاء ؟ أو ماهيةُ المسمَّى ؛ كقولنا : ما الحركة ؟ وتقع (هل) البسيطةُ فى الترتيب بينهما [2] .

(٥٨٣/١) وبـ (مـنِ) : العارضُ المشخِّصُ لذى العلم ؛ كقولنا : مَن فى الدار ؟

وقال السكاكى : يسأل بـ (ما) عن الجنس ؛ تقولُ : ما عندك ؟ ، أى : أى أجناسِ الأشياء عندك ؟ وجوابه : كتابٌ ونحوُهُ ، أو عن الوصف ؛ تقول : ما زيد ؟ وجوابه : الكريمُ ونحوه .

وبـ «مَنْ» عن الجنس من ذوى العِلْم ؛ تقول : مَن جبريلُ ؟ أىْ : أبشَرٌ هو

---

(١) الأنبياء : ٨٠ .

(٢) أى بين (ما) التى لشرح الاسم والتى لطلب الماهية .

أم ملَكٌ أم جِنِّيٌّ ؟ : وفيه نظر [١] .

(٥٨٤/١) وبـ «أيّ» عما يميّز أحدَ المتشاركَيْن في أمر يعمُّهما ، نحو : ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا﴾ [٢] أي : أنحنُ أم أصحابُ محمد (عليه السلام) ؟ .

(٥٨٥/١) وبـ «كم» : عن العدد نحو :﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ﴾ [٣] .

وبـ «كيف» : عن الحال .

وبـ «أين» : عن المكان .

وبـ «متى» : عن الزمان .

(٥٨٦/١) وبـ «أيّان» : عن الزمان المستقبل ، قيل : وتستعمل في مواضع التفخيم ، مثل : ﴿يَسْأَلُ أَيَّانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ﴾ [٤] .

(٥٨٦/١) و «أنَّى» : تستعمل تارةً بمعنى «كيف» نحو :﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [٥] ، وأخرى بمعنى «مِن أين» ، نحو : ﴿أَنَّى لَكِ هَذَا﴾ [٦] .

(٥٨٦/١) ثم إن هذه الكلمات كثيرًا ما تستعمل في غير الاستفهام ، كالاستبطاءِ ، نحوُ : كم دعوتُك ؟ ، والتعجُّبِ ، نحو : ﴿مَا لِيَ لَا أَرَى الْهُدْهُدَ﴾ [٧] ، والتنبيهِ على الضلال ، نحو : ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ [٨] ، والوعيد، كقولك لمن يسئ الأدب : «ألم أؤدّب فلانًا ؟» إذا عَلِمَ المخاطَبُ ذلك ، والتقريرِ بإيلاءِ المقرَّرِ به الهمزةَ ، كما مر [٩] ، والإنكار كذلك ، نحوُ : ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ

---

(١) إذ لا نسلم أنه للسؤال عن الجنس وأنه يصح في جواب «من جبريل» أن يقال : ملك ، بل يقال : ملك من عند الله ونحوه مما يفي تشخصه .

(٢) مريم : ٧٣ .

(٣) البقرة : ٢١١ .

(٤) القيامة : ٦ .

(٥) البقرة : ٢٢٣ .

(٦) آل عمران : ٣٧ .

(٧) النمل : ٢٠ .

(٨) التكوير : ٢٦ .

(٩) في حقيقة الاستفهام من إيلاء المسئول عنه الهمزة .

تَدْعُونَ﴾ (١) ، ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا﴾ (٢) ، ومنه : ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ (٣) أي : اللهُ كافٍ عبده ؛ لأنَّ إنكار النفي نفي له ، ونفي النفي إثبات ؛ وهذا مرادُ من قال : «إنَّ الهمزة فيه للتقريرِ بما دخله النفي لا بالنفي» .

(٥٩٣/١) ولإنكارِ الفعلِ صورةٌ أخرى ، وهي نحوُ : أزيدًا ضرَبْتَ أم عمرًا ؟ لمن يردِّدُ الضربَ بينهما . والإنكارُ : إمَّا للتوبيخ ، أيْ : ما كان ينبغي أن يكونَ ؛ نحوُ : أعصيْتَ ربَّك ؟ أو لا ينبغي أن يكونَ ؛ نحوُ : أتعصي ربَّك ؟ أو للتكذيبِ أي : لم يكنْ ؛ نحو : ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ (٤) ، أو لا يكون ؛ نحو : ﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا﴾ (٥) والتهكم نحو :﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ (٦)، والتحقير ؛ نحو : مَنْ هذا ؟ والتهويلِ ؛ كقراءة ابن عباس - رضي الله عنه - : ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِنْ فِرْعَوْنَ﴾(٧) بلفظ الاستفهام ، ورفعُ «فِرْعَوْن» ؛ ولهذا قال : ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِنَ الْمُسْرِفِينَ﴾ ، والاستبعادِ ؛ نحو : ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ثُمَّ تَوَلَّوْا عَنْهُ﴾ (٨) .

(٥٩٥/١) **ومنها : الأمر** ، والأظهَرُ : أنَّ صيغته مِنَ المقترنةِ باللام ؛ نحو : «لِيَحْضُرْ زيدٌ» وغيرِها ؛ نحو : أكرِمْ عمرًا ، ورُوَيْدَ (٩) بكرًا ، موضوعةٌ لطلب الفعل استعلاءً ؛ لتبادُرِ الفهم عند سماعها إلى ذلك المعنَى .

(٥٩٧/١) وقد تستعمَلُ لغيره ؛ كالإباحة ؛ نحو : جالِسِ الحسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ ، والتهديدِ ؛ نحو : ﴿اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ (١٠) ، والتعجيزِ ؛ نحو : ﴿فَأْتُوا

(١) الأنعام : ٤٠ .
(٢) الأنعام : ١٤ .
(٣) الزمر : ٣٦ .
(٤) الإسراء : ٤٠ .
(٥) هود : ٢٨ .
(٦) هود : ٨٧ .
(٧) الدخان : ٣٠ - ٣١ .
(٨) الدخان : ١٣ - ١٤ .
(٩) فالمراد بصيغته : ما دل على طلب فعل غير كف استعلاء سواء كان اسمًا أو فعلاً .
(١٠) فصلت : ٤٠ .

بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ﴾ (١) ،

والتسخيرِ ، نحو : ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ (٢) .

والإهانة ، نحو : ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾ (٣) .

والتسوية ، نحوُ : ﴿اصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾ (٤) ، والتمنّي ، نحو [من الطويل] :

أَلاَ أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلاَ انْجَلِي (٥)

والدعاءِ ، نحوُ : ربِّ اغفِرْ لى ، والالتماسِ ، كقولك لمن يساويك رتبةً : «افعَلْ» بدون الاستعلاء .

(٦٠٠/١) ثم الأمرُ : قال السكاكى : «حقُّه الفَوْرُ ، لأنه الظاهرُ من الطلب ، ولتبادُرِ الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر ، بخلافه إلى تغييرِ الأمرِ الأولِ ، دون الجمع ، وإرادة التراخي» ؛ وفيه نظر .

(٦٠٠/١) ومنها : النهي (٦) ، وله حرفٌ واحد ، وهو (لا) الجازمةُ فى نحو قولك : «لا تفعَلْ» ، وهو كالأمرِ فى الاستعلاء . وقد يستعمل فى غير طلبِ الكَفِّ (٧) أو التركِ (٨) ، كالتهديدِ ، كقولك لعبدٍ لا يمتثلُ أمرك : «لا تمتثِلْ أمري !» .

(٦٠١/١) وهذه الأربعةُ (٩) يجوز تقديرُ الشرط بعدها ، كقولك : «ليت لى

---

(١) البقرة : ٢٣ .

(٢) البقرة : ٦٥ .

(٣) الإسراء : ٥٠ .

(٤) الطور : ٥٠ .

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١١٧ ، وعزاه لامرئ القيس . وعجزه : بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل .

(٦) وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء .

(٧) أى عن الفعل كما هو مذهب البعض .

(٨) أى أو طلب الترك كما هو مذهب البعض ، فإنهم قد اختلفوا فى أن مقتضى النهى كف النفس عن الفعل بالاشتغال بأحد أضداده أو ترك الفعل وهو نفس ألا تفعل .

(٩) وهى التمنى والاستفهام والأمر والنهى .

مالاً أنفقهُ» (١) وأين بيتُكَ أَزرْكَ ؟ (٢) وأكرِمْني أُكرِمْك (٣) ولا تَشتُمْني يكنْ خيرًا لك (٤) .

(٦٠٣/١) وأما العَرْضُ (٥) - كقولك : ألاَ تَنزِلُ تُصِبْ خيرًا - فمولَّدٌ من الاستفهام .

(٦٠٤/١) ويجوزُ (٦) في غيرها لقرينة ، نحو : ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (٧) أي : إنْ أرادوا أولياء بحق .

ومنها : النداء ، وقد تستعمل صيغته (٨) ، كالإغراء في قولك لمن أقبَلَ يتظلَّم : يا مظلومُ ، والاِختصاصِ في قولهم : أنا أفعَلُ كذا أيها الرجُلُ ، أي : متخصِّصًا مِن بين الرجال .

(٦٠٦/١) ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاءِ : إمَّا للتفاؤل ، أو لإظهار الحرصِ في وقوعه ، كما مر ، والدعاءُ بصيغة الماضي من البليغ -كقوله : رحمه الله تعالى- يحتملُهما ، أو للاحتراز عن صورة الأمر ، أو لِحَمْلِ المخاطَبِ على المطلوبِ بأن يكونَ ممَّن لا يُحِبُّ أن يكذِّبَ الطالبَ (٩) .

تنبيه

(٦٠٧/١) الإنشاءُ كالخبر في كثيرٍ ممَّا ذكِرَ في الأبواب الخمسة السابقة ، فليعتبِرْهُ الناظر .

***

(١) في ط ، د خفاجي ، وط الحلبي زيادة : (أي إن أرزقه أنفقه) .
(٢) في ط. د خفاجي ، وط الحلبي زيادة : (أي إن تعرفنيه أزرك) .
(٣) في ط. د خفاجي ، وط الحلبي زيادة : (أي إن تكرمني أكرمك) .
(٤) في ط. د خفاجي ، وط الحلبي زيادة : (أي إلا تشتمني يكن خيرًا لك) .
(٥) طلب الشيء بلا حث ولا تأكيد .
(٦) في ط. د خفاجي ، وط الحلبي زيادة : (تقدير الشرط) .
(٧) الشورى : ٩ .
(٨) في ط . د خفاجي ، وط الحلبي زيادة : (في غير معناه) .
(٩) أي ينسب إلى الكذب كقولك لصاحبك الذي لا يحب تكذيبك «تأتيني غدًا ؟» مقام ائتني .

الفَصْلُ وَالْوَصْلُ

(٣/٢) الوصلُ عطفُ بعضِ الجملِ على بعضٍ ، والفصلُ تركُهُ . فإذا أتتْ جملةٌ بعد جملة ، فالأولى : إما يكون لها محل من الإعراب ، أوْ لا :

(٤/٢) **وعلى الأول** : إنْ قُصِدَ تشريكُ الثانية لها في حكمه ، عُطِفتْ عليها كالمفرد ؛ فشرطُ كونِهِ مقبولاً بالواو ونحوه : أن يكون بينهما جهةٌ جامعة ؛ نحو : زيد يكتُبُ ويشعُرُ ، أو : يُعْطِي ويَمْنَعُ ؛ ولهذا عيب على أبي تمام قولُهُ [من الكامل] :

لاَ وَالَّذِي هُوَ عَالِمٌ أَنَّ النَّوَى صَبِرٌ وَأَنَّ أَبَا الْحُسَيْنِ كَرِيمُ

(٧/٢) وإلا : فُصِلَتْ عنها ؛ نحو : ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ لم يُعْطَفِ ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على ﴿**إِنَّا مَعَكُمْ**﴾ ؛ لأنه ليس من مَقُولهم .

(٨/٢) **وعلى الثاني** : إنْ قُصِدَ رَبطُها بها على معنَى عاطفٍ سوى الواو - عُطِفتْ به، نحو : «دخل زيدٌ فخرج عمرٌو» ، أو : «ثُمَّ خرج عمرٌو» ؛ إذا قُصِدَ التعقيبُ ، أو المهلة .

(١٠/٢) وإلاَّ : فإنْ كان للأولى حكمٌ لم يُقْصَدْ إعطاؤه للثانية - فالفصلُ ؛ نحو : ﴿**وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ**﴾ الآيةَ ، لم يُعْطَفِ : ﴿**اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ**﴾ على : ﴿**قَالُوا**﴾ ؛ لئلا يشاركه في الاختصاص بالظرف ؛ لِمَا مَرَّ .

وإلاَّ : فإنْ كان بينهما كمالُ الانقطاعِ بلا إيهامٍ ، أو الاتصالِ ، أو شِبْهُ أحدِهما - فكذلك .

وإلاَّ فالوصلُ متعيِّن :

(١٣/٢) أمَّا كمالُ الانقطاعِ : فلاختلافهما خبرًا وإنشاءً ، لفظًا ومعنًى ؛ نحو [من البسيط] :

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نُزَاوِلُهَا فَكُلُّ حَتْفِ امْرِئٍ يجرِي بِمِقْدَارِ

أو معنًى فقط ؛ نحو : «مات فلانٌ ، رحمه الله !» أو لأنه لا جامع بينهما ؛

كما سيأتى ،

(٢/١٥) وأمَّا كمالُ الاتصالِ : فلكون الثانيةِ مؤكدةً للأُولَى ؛ لدفع توهُّم تجوُّزٍ ، أو غلطٍ ؛ نحو : ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ ؛ فإنه لمَّا بولغ فى وصفِهِ ببلوغِهِ الدرجةَ القُصْوَى فى الكمال ؛ بجَعْلِ المبتدأ «ذلك» ، وتعريف الخبر باللام - : جاز أن يَتوهَّم - السامعُ قبل التأمُّل : أنَّه ممَّا يُرْمَى به جُزَافًا ؛ فأتبعَهُ نفيًا لذلك التوهُّم ؛ فوزانُهُ وزانُ «نَفْسُهُ» فى : «جاءنى زيدٌ نفسُهُ» ، ونَحْوُ : ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ ؛ فإنَّ معناه : أنه فى الهداية بالغٌ درجةً لا يُدْرَكُ كُنْهُها حتى كأنَّه هدايةٌ محضة ؛ وهذا معنى : ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ؛ لأنَّ معناه - كما مَرَّ - : الكتابُ الكامل ، والمراد بكمالِهِ : كمالُهُ فى الهداية ؛ لأن الكتب السماوية بحسبها تتفاوَتُ فى درجاتِ الكمال ؛ فوزانه وزان «زيدٌ» الثانى فى : «جاءنى زيدٌ زيدٌ» .

(٢/١٨) أو بدلاً منها ؛ لأنها غيرُ وافية بتمامِ المراد ، أوكغير الوافية ، بخلاف الثانية ، والمقامُ يقتضِى اعتناءً بشأنه لنكتة ؛ ككونه مطلوبًا فى نفسه ، أو فظيعًا ، أو عجيبًا، أو لَطيفًا ؛ نحو : ﴿أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ﴾ (١) فإنَّ المرادَ التنبيهُ على نعم الله تعالى ، والثانى أوْفَى بتأديتِهِ ؛ لدلالته عليها بالتفصيل من غير إحالة على عِلْمِ المخاطَبِينَ المعاندِين ؛ فوزانُهُ وزانُ «وَجْهُهُ» فى : «أعجبنى زَيْدٌ وجهُهُ» لدخول الثانى فى الأوَّل ، ونحوُ قوله (٢) [من الطويل] :

أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لاَ تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا ... وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا

فإنَّ المراد به إظهارُ كمالِ الكراهة لإقامته ، وقولُه : (لا تُقِيمَنَّ عندنا) أوفَى بتأديته ؛ لدلالته عليه بالمطابقة مع التأكيد ؛ فوزانه وزانُ «حُسْنُها» فى : «أَعْجَبَتْنِى الدارُ حُسْنُها» ؛ لأنَّ عدمَ الإقامةِ مغايرٌ للارتحال ، وغيرُ داخل فيه ، مع ما بينهما من الملابسة .

(٢/٢٢) أو بيانًا لها ؛ لخفائها ؛ ﴿فَوَسْوَسَ إِلَيْهِ الشَّيْطَانُ قَالَ يَا آدَمُ هَلْ أَدُلُّكَ عَلَى شَجَرَةِ الْخُلْدِ وَمُلْكٍ لاَ يَبْلَى﴾ (٣) ؛ فإنَّ وزانه وزانُ «عُمَرُ» فى قوله

---

(١) الشعراء : ١٣٢ - ١٣٤ .

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٣ بلا عزو .

(٣) طه : ١٢٠ .

[من الرجز] :

أَقْسَمَ بِاللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ (١)

(٢٣/٢) وأما كونها كالمنقطعةِ عنها : فلكونِ عطفها عليها مُوهِمًا لعطفها على غيرِها ، ويسمَّى الفَصْلُ لذلك قطعًا ؛ مثاله [من الكامل] :

وَتَظُنُّ سَلْمَى أَننى أَبْغِي بِهَا بَدَلاً أَرَاهَا فِي الضَّلاَلِ تَهِيمُ (٢)

(٢٥/٢) ويَحتَمِلُ الاستئنافَ .

وأما كونها كالمتَّصلة بها : فلكونها جوابًا لسؤالٍ اقتضتهُ الأُولى ؛ فتُنزَّلُ منزلتَهُ فتفصَلُ عنها ، كما يفصَلُ الجوابُ عن السؤال .

(٢٦/٢) **السكاكى** : فينزَّلُ ذلك منزلةَ الواقع لنكتةٍ ؛ كإغناءِ السامع عن أن يَسأَلَ ، أو مثل ألاَّ يُسْمَعَ منه شيءٌ ، ويُسمَّى الفصلُ لذلك استئنافًا ، وكذا الثانية ، وهو ثلاثة أضرب ؛ لأن السؤال :

إمَّا عن سبب الحكم مطلقًا ؛ نحو (٣) [من الخفيف] :

قَالَ لِى : كَيْفَ أَنتَ قُلْتُ : عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ

أى : ما بالُكَ عليلاً ؟ أو : ما سبَبُ علَّتك ؟ :

وإمَّا عن سببٍ خاصٍّ ؛ نحو : ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِى إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (٤) ؛ كأنه قيل : هل النفسُ أمَّارةٌ بالسوء ؟ وهذا الضرب يقتضى تأكيدَ الحكم ؛ كما مر (٥) .

(٢٨/٢) وإما عن غيرهما ؛ نحوُ : ﴿قَالُوا سَلاَمًا قَالَ سَلاَمٌ﴾ (٦) أى : فماذا

---

(١) وبعده : ما مسها من نقب ولا دبر .

(٢) البيت لأبى تمام أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٩ والشاهد فصل «أراها» عن « وتظن» .

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٥ بلا عزو .

(٤) يوسف : ٥٣ .

(٥) أى فى أحوال الإسناد الخبرى .

(٦) هود : ٦٩ .

قال ؟ وقوله [من الكامل] :

زَعَمَ العَوَاذِلُ أَنَّنِي فِي غَمْرَةٍ   صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنجَلِي (١)

(٣٠/٢) وأيضًا : منه ما يأتي بإعادةِ اسمِ ما استؤنفَ عنه ؛ نحو : «أحسنتَ إلى زيدٍ؛ زيدٌ حقيقٌ بالإحسان» ، ومنه : ما يبنى على صفته ؛ نحو : «أحسنتَ إلى زيدٍ ؛ صديقُكَ القديمُ أهلٌ لذلك» ؛ وهذا أبلغُ .

(٣٢/٢) وقد يُحذف صدرُ الاستئنافِ ؛ نحو : ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ رِجَالٌ﴾ (٢) وعليه : «نِعْمَ الرجلُ زيدٌ» على قولٍ (٣) .

وقد يحذف كلُّه : إمَّا مع قيام شيء مقامه ؛ نحو قول الحماسي : [من الوافر]:

زَعَمْتُمْ أَنَّ إِخْوَتَكُمْ قُرَيْشٌ   لَهُمْ إِلْفٌ وَلَيْسَ لَكُمْ إِلاَفُ (٤)

(٣٣/٢) أو بدون ذلك ؛ نحو : ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ (٥) أى : نحن ؛ على قول (٦) .

(٣٣/٢) وأما الوصل لدفع الإيهام : فكقولهم : (لا وَأَيَّدَكَ اللهُ) .

(٣٤/٢) وأما التوسُّطُ : فإذا اتَّفَقَتَا خبرًا وإنشاءً ، لفظًا ومعنًى ، أو معنًى فقطْ بجامع ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾ (٧) ، وقوله تعالى : ﴿إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ (٨) وقولِهِ تعالى : ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا وَلاَ تُسْرِفُوا﴾ (٩) وكقوله : ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٢٥ بلا عزو ، والطيبى فى التبيان ص ١٤٢ . الغمرة : الشدة .

(٢) النور : ٣٦ - ٣٧ .

(٣) أى : على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هو زيد ، ويجعل الجملة استئنافًا جوابًا للسؤال عن تفسير الفاعل المبهم .

(٤) البيت لمساور بن هند ، من شعراء الحماسة .

(٥) الذاريات : ٤٨ .

(٦) أى : على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف أى هم نحن .

(٧) النساء : ١٤٢ .

(٨) الانفطار : ١٣ - ١٤ .

(٩) الأعراف : ٣١ .

إلا اللَّهَ وَبِالْوَالِـدَيْنِ إِحْسَانًا وَذِى الْقُـرْبَى وَالْيَتَـامَى وَالْمَسَاكِـينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ (١) أى : لا تعبُدُوا ، وتحسنون ، بمعنى : أَحْسِنوا ، أو : وأَحْسِنوا .

(٣٦/٢) والجامع بينهما : يجبُ أن يكونَ باعتبارِ المسنَدِ إليهما والمسندَيْنِ جميعًا ؛ نحو : يشعُرُ زيد ويكتُبُ ، ويعطى ويمنع ، وزيدٌ شاعرٌ ، وعمرٌو كاتب ، وزيدٌ طويلٌ ، وعمرٌو قصيرٌ ؛ لمناسبة بينهما ؛ بخلاف : زيدٌ شاعرٌ ، وعمرٌو كاتب ؛ بدونهما ، وزيدٌ شاعرٌ وعمرٌو طويلٌ ؛ مطلقًا .

(٣٨/٢) **السكاكى** : «الجامعُ بين الشيئَيْن» : إمَّا عقلىٌّ : بأن يكون بينهما اتحادٌ فى التصوُّر أو تماثُلٌ ، فإنَّ العقلَ بتجريده المِثلَيْنِ عن التشخُّص فى الخارجِ يرفَعُ التعدُّدَ بينهما ، أو تضايُفٌ كما بين العلَّة والمعلول ، أو الأقلِّ والأكثرِ .

(٤١/٢) **أو وهمىٌّ** : بأن يكون بين تصوُّرَيْهما شبهُ تماثل ؛ كلونَىْ بياضٍ وصفرةٍ ؛ فإنَّ الوَهْمَ يُبْرِزهما فى معرض المِثلَيْن ؛ ولذلك حسن الجمع بين الثلاثة التى فى قوله (٢) [من البسيط] :

ثَلاَثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ

أو تضادٌّ ؛ كالسوادِ والبياض ، والكُفرِ والإيمان ، وما يتصفُ بها ؛ كالأبيضِ والأسود ، والمؤمنِ والكافر .

(٤٢/٢) أو شبهُ تضادٍّ ؛ كالسماء والأرض ، والأول والثاني ؛ فإنه يُنَزِّلُهما منزلةَ التضايف ؛ ولذلك تجدُ الضِّدَّ أقربَ خطورًا بالبال مع الضدِّ .

(٤٤/٢) **أو خيالىٌّ** : بأن يكون بين تصوُّرَيْهما تقارُنٌ فى الخيال سابقٌ ، وأسبابه مختلفة؛ ولذلك اختلفتِ الصورُ الثابتة فى الخيالاتِ ترتُّبًا ووضوحًا ؛ ولصاحب علم المعانى فضلُ احتياجٍ إلى معرفة الجامع ، لا سيَّما الخيالىُّ ؛ فإنَّ جمعه على مَجْرَى الإلْفِ والعادة .

(٤٥/٢) ومن محسِّنات الوصل : تناسُبُ الجملتَيْنِ فى الاسمية أو الفعلية ، والفعليتين فى المضى والمضارعةِ ، إلا لمانع .

---

(١) البقرة : ٨٣ .

(٢) البيت لمحمد بن وهيب فى مدح المعتصم ، وسبق تخريجه .

تذنيب

(٤٦/٢) أصل الحال المنتقلة : أن تكونَ بغير واو ؛ لأنها فى المعنى حكم على صاحبها كالخبر ، ووَصْفٌ له كالنعت ، لكنْ خُولِفَ هذا إذا كانتْ جملةً ، فإنها من حيثُ هى جملةٌ مستقلَّةٌ بالإفادةِ ؛ فتحتاجُ إلى ما يربطها بصاحبها ، وكلٌّ من الضمير والواو صالحٌ للربط ، والأصلُ هو الضميرُ ؛ بدليل المفردةِ ، والخبر ، والنعت .

(٤٩/٢) فالجملةُ : إن خلت عن ضمير صاحبها ، وجَبَ الواو ، وكلُّ جملةٍ خاليةٍ عن ضميرِ ما يجوز أن ينتصِبَ عنه حالٌ : يصحُّ أن تقعَ حالاً عنه بالواو ، إلا المصدَّرةَ بالمضارع المثبَتِ ؛ نحو : «جاء زيد» ، و «يتكلَّم عمرو» ؛ لما سيأتي [1] .

(٥٢/٢) وإلاَّ [2] فإنْ كانت فعليةً ، والفعلُ مضارع مثبَتٌ : امتنع دخولها ؛ نحو : ﴿وَلَا تَمْنُن تَسْتَكْثِرُ﴾ [3] ؛ لأنَّ الأصلَ المفردةُ ، وهي تدل على حصولِ صفةٍ غيرِ ثابتةٍ مقارِنةٍ لما جُعِلتْ قيدًا له ، وهو كذلك ؛ أما الحصولُ : فلكونه فعلاً مثبتًا ، وأما المقارَنَةُ : فلكونه مضارعًا .

(٥٣/٢) وأما ما جاء من نحوِ : «قُمْتُ وَأَصُكُّ وَجْهَهُ» ، وقولِهِ [من المتقارب] :

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظَافِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكَا [4]

(٥٤/٢) فقيل : على حذف المبتدأ ، أى : وأنا أَصُكُّ ، وأنا أرهنهم .

(٥٤/٢) وقيل : الأوَّل شاذٌّ والثانى ضرورة .

(٥٤/٢) **وقال عبد القاهر:** هى فيهما للعطف ، والأصل : و«صَكَكْتُ» و «رهَنْتُ» ؛ عُدِلَ عن لفظِ الماضي إلى المضارع ؛ حكايةً للحال .

---

(١) من أن ربط مثلها يجب أن يكون بالواو فقط .

(٢) عطف على قوله : «إن خلت» أى وإن لم تخل الجملة الحالية عن ضمير صاحبها .

(٣) المدثر : ٦ .

(٤) أورده محمد بن علي الجرجاني فى الإشارات ص ١٣٧ ، وهو لعبد الله بن همام السلولى .

(٥٤/٢) وإن كان منفيًا : فالأمران ؛ كقراءة ابن ذَكْوَانَ :﴿فَاسْتَقِيمَا وَلاَ تَتَّبِعَانِّ﴾ (١) بالتخفيف ، ونحوِ : ﴿وَمَا لَنَا لاَ نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ (٢) ؛ لدلالته على المقارَنةِ ؛ لكونه مضارعًا ، دون الحصولِ ؛ لكونه منفيًا .

(٥٦/٢) وكذا إن كان ماضيًا لفظًا أو معنى ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَقَدْ بَلَغَنِي الْكِبَرُ﴾ (٣) وقولِهِ : ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٤) ، وقولِهِ : ﴿أَنَّى يَكُونُ لِي غُلاَمٌ وَلَمْ يَمْسَسْنِي بَشَرٌ﴾ (٥) ، وقولِهِ : ﴿فَانْقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ﴾ (٦) ، وقولِهِ : ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ (٧) :

(٥٦/٢) **أما المثبَتُ :** فلدلالته على الحصولِ ؛ لكونه فعلاً مثبتًا ، دون المقارنةِ ؛ لكونه ماضيًا ، ولهذا شُرِطَ أن يكون مع (قد) ظاهرةً أو مقدَّرةً .

(٥٧/٢) **وأما المنفيُّ :** فلدلالته على المقارنة دون الحصول :

أما الأول : فلأنَّ (لمَّا) : للاستغراقِ ، وغيرَهَا (٨) : لانتفاءٍ متقدِّمٍ مع أن الأصل استمراره ، فيحصُلُ به (٩) الدلالةُ عليها (١٠) عند الإطلاق ؛ بخلافِ المثبَتِ : فإنَّ وضعَ الفعلِ على إفادةِ التجدد ، وتحقيقُهُ : أنَّ استمرار العدم لا يفتقرُ إلى سببٍ ، بخلاف استمرارِ الوجود .

وأما الثاني (١١) **:** فلكونه منفيًا .

---

(١) يونس : ٨٩ .
(٢) المائدة : ٨٤ .
(٣) آل عمران : ٤٠ .
(٤) النساء : ٩٠ .
(٥) مريم : ٢٠ .
(٦) آل عمران : ١٧٤ .
(٧) البقرة : ٢١٤ .
(٨) أي : غير (لما) مثل (لم وما) .
(٩) أي : بالنفي المستمر .
(١٠) أي : على المقارنة .
(١١) أي : عدم دلالته على الحصول .

(٥٨/٢) وإن كانتِ اسميةً : فالمشهورُ جوازُ تركها ؛ لعكسِ ما مَرَّ فى الماضى المثبت ؛ نحوُ : كلَّمْتُهُ فُوهُ إلى فِيَّ . وأنَّ دخولها أَوْلَى ؛ لعدمِ دلالتها على عدم الثبوتِ ، مع ظهور الاستئنافِ فيها ، فحَسُنَ زيادةُ رابط ؛ نحوُ : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (١) .

(٥٩/٢) وقال عبد القاهر : إن كان المبتدأ ضمير ذى الحال ، وجَبَتْ ، نحو : «جاءنى زيدٌ ، وهو يُسْرِعُ» أو «وهو مُسْرِعٌ» ، وإنْ جُعِلَ نحوُ : «على كتفه سيفٌ» حالاً كثُرَ فيها تركها ، نحو [من الطويل] :

خَرَجْتُ مَعَ الْبَازِى عَلَىَّ سَوَادُ (٢)

(٦٢/٢) ويحسُنُ التركُ : تارَةً لدخول حرف على المبتدأ ؛ كقوله [من الطويل] :

فَقُلْتُ : عَسَى أَنْ تُبْصِرِينى كَأَنَّمَا ... بَنِىَّ حَوَالَىَّ الأُسُودُ الْحَوَارِدُ (٣)

وأخرَى (٤) لوقوع الجملة الاسميةِ بعقب مفرد ، كقوله (٥) [من السريع] :

وَاللهُ يُبْقِيكَ لَنَا سَالِمًا ... بُرْدَاكَ تَبْجِيلٌ وَتَعْظِيمُ

***

(١) البقرة : ٢٢ .

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٣٦ وعزاه لبشار . وصدر البيت : إذا أنكرتنى بلدة أو نكرتها .

(٣) البيت للفرزدق . الحوارد : من حرد إذا غضب .

(٤) أى ويحسن الترك تارة أخرى .

(٥) البيت لابن الرومى .

الإيجاز والإطناب والمساواة

(٦٣/٢) السكاكى : «أما الإيجاز والإطناب فلكونهما نسبيين [١] لا يتيسَّر الكلام فيهما إلا بترك التحقيق والتعيين ، وبالبناء على أمرٍ عرفىٍّ ، وهو متعارفُ الأوساط ، أى كلامهم فى مجرى عرفهم فى تأدية المعنى ، وهو لا يحمد فى باب البلاغة ولا يذم فالإيجاز : أداءُ المقصود بأقلَّ من عبارة المتعارَفِ ، والإطنابُ : أداؤه بأكثَرَ منها» .

(٦٤/٢) ثم قال : «الاختصار - لكونه نسبيًا : يرجع فيه تارة إلى ما سبق ، وأخرى إلى كون المقام خليقًا بأبسط مما ذكر» ، وفيه نظر ، لأن كون الشيء نسبيًا لا يقتضى تعسُّرَ تحقيق معناه . ثم البناءُ على المتعارَفِ والبسطِ الموصوف : رَدٌّ إلى الجهالة .

(٦٥/٢) والأقربُ أن يقال : المقبولُ من طرق التعبير عن المراد تأديةُ أصلِهِ بلفظٍ مساوٍ له أو ناقصٍ عنه ، وافٍ أو زائد عليه ، لفائدة :

(٦٦/٢) واحترز بـ «وافٍ» عن الإخلال ، كقوله [من مجزوء الكامل] :

وَالْعَيْشُ خَيْرٌ فِى ظِلاَلِ ... النَّوْكِ مِمَّنْ عَاشَ كَدًّا [٢]

أى : الناعم ، وفى ظلال العقل .

(٦٧/٢) وبـ «فائدة» عن التطويل ، نحوُ [من الوافر] :

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَينًا [٣]

(٦٨/٢) وعن الحشو المفسدِ كـ «الندى» فى قوله [من الطويل] :

---

(١) أى من الأمور النسبية التى يتوقف تعقلها فى القياس على تعقل شيء آخر .

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص ١٤٣ ، وهو للحارث بن حلزة . النوك : الحمق .

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ لعدى بن الأبرش . وصدره : وقددت الأديم لراهشيه . قددت قطعت . الراهشان عرقان فى باطن الذراعين . والضمير فى (راهشيه) وفى (ألفى) لجذيمة بن الأبرش وفى (قددت) وفى (قولها) للزباء .

وَلاَ فَضْلَ فِيهَا لِلشَّجَاعَةِ وَالنَّدَى وَصَبْرُ الْفَتَى لَوْلاَ لِقَاءُ شَعُوبِ (١)

وغيرِ المفسد ؛ كقوله [من الطويل] :

وَأَعْلَمُ عِلْمَ الْيَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَه (٢)

(المساواة)

(٧٠/٢) المساواة نحوُ قوله تعالى :﴿وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إلا بِأَهْلِهِ﴾ (٣) ، وقوله [من الطويل] :

فَإِنَّكَ كَاللَّيلِ الذِى هُوَ مُدرِكِى وَإِن خِلْتُ أَنَّ الْمُنْتَأَى عَنكَ وَاسِعُ (٤)

(الإيجاز)

(٧١/٢) والإيجاز ضربان :

إيجاز القصر ، وهو : ما ليس بحذف نحو :﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ (٥)، فإنَّ معناه كثير ، ولفظه يسير ، ولا حذف فيه ، وفضلُهُ على ما كان عندهم أوجَزَ كلام فى هذا المعنى ، وهو : «القَتْلُ أَنْفَى لِلْقَتْلِ» : بقلة حروف ما يناظره منه ، والنصِّ على المطلوب (٦) ، وما يفيدُهُ تنكيرُ (حياة) من التعظيم ؛ لمنعه عمَّا كانوا عليه من قتل جماعة بواحد ، أو النوعيَّةِ الحاصلةِ للمقتولِ والقاتلِ بالارتداع ، واطِّرادِهِ ، وخلوِّه عن التكرار ، واستغنائِهِ عن تقدير محذوفٍ والمطابقةِ .

(٧٤/٢) وإيجاز الحذف ، والمحذوف إمَّا جزء جملة مضافٌ ؛ نحوُ قوله

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٣ ، وهو للمتنبى : شعوب : المنية .

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٤٤ ، وهو لزهير من معلقته وعجزه : ولكننى عن علم ما فى غد عمي .

(٣) فاطر : ٤٣ .

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٦ ، وهو للنابغة فى النعمان .

(٥) البقرة : ١٧٩ .

(٦) وهو الحياة .

تعالى : ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [(١)] ، أو موصوفٌ ، نحو [من الوافر] :

أَنَا ابْنُ جَلاَ وَطَلاَّعُ الثَّنَايَا [(٢)]

أي أنا ابن رجل جلا ، أو صفةٌ ، نحوُ : ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [(٣)] أي : صحيحة ، أو نحوها ، بدليل ما قبله ، أو شرطٌ ، كما مرَّ [(٤)] ، أو جوابُ شرط : إما لمجرد الاختصار ، نحو : ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [(٥)] ، أي : أعرضوا ، بدليل ما بعده ، أو للدّلالة على أنه شيء لا يحيطُ به الوصف ، أو لتذهبَ نفسُ السامع كلَّ مذهب ممكن ، مثالُهما : قولهُ تعالى : ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ﴾ [(٦)] ، أو غير [(٧)] ذلك ، نحوُ قوله تعالى : ﴿لاَ يَسْتَوِي مِنكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ﴾ [(٨)] أي : ومَن أنفقَ بعده وقاتل ، بدليل ما بعده .

(٢/٧٧) وإما جملة مسبَّبةٌ عن مذكور ، نحو : ﴿لِيُحِقَّ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾ [(٩)] أي : فَعَلَ ما فعل ، أو سببٌ لمذكور ، نحو : ﴿فَانفَجَرَتْ﴾ [(١٠)] إن قدِّر : «فضربه بها» ، ويجوز أن يقدَّر : «فإنْ ضَرَبْتَ بها فقد انفجَرَتْ» ، أو غيرُهما [(١١)] ، نحو : ﴿فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ﴾ على ما مر [(١٢)] .

---

(١) يوسف : ٨٢ .

(٢) أورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص١٤٩ ، وهو لسحيم الرياحي ، وعجزه : متى أضع العمامة تعرفوني .

(٣) الكهف : ٧٩ .

(٤) أي في آخر باب الإنشاء .

(٥) يس : ٤٥ .

(٦) الأنعام : ٣٧ .

(٧) أي المذكور كالمسند والمسند إليه والمفعول كما في الأبواب السابقة وكالمعطوف مع حرف العطف .

(٨) الفتح : ١٠ .

(٩) الأنفال : ٨ .

(١٠) البقرة : ٦٠ .

(١١) أي غير المسبب والسبب .

(١٢) أي في بحث الاستئناف من أنه على حذف المبتدأ والخبر على قول من يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف .

(٧٨/٢) وإما أكثرُ من جملة ؛ نحو : ﴿أَنَا أُنَبِّئُكُم بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ يُوسُفُ﴾ [١] أي : إلى يوسف ، لأَستعْبِرَهُ الرؤيا ، ففَعَلوا وأتاه ، فقال له : يا يوسفُ .

والحذفُ على وجهين : ألاَّ يقامَ شيءٌ مقام المحذوف ؛ كما مر ، وأن يقام ؛ نحو : ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ﴾ [٢] أي : فلا تحزن واصبر .

(٧٩/٢) وأدلته كثيرة :

منها : أن يدل العقلُ عليه ، والمقصودُ الأظهرُ على تعيين المحذوف ؛ نحو : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ﴾ [٣] .

ومنها : أن يدل العقل عليهما ؛ نحو : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [٤]

أي : أمره أو عذابُه [٥] .

ومنها : أن يدل العقلُ عليه ، والعادة على التعيين ؛ نحو : ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾ [٦] ، فإنه يحتمل «في حبه» ؛ لقوله تعالى : ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾ [٧]. «وفي مراودته» ؛ لقوله تعالى : ﴿تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ [٨] ، و «في شأنه» حتى يشملهما ، والعادة دلت على الثاني ؛ لأن الحب المفرط لا يلام صاحبه عليه في العادة ؛ لقهره إياه .

(٨٠/٢) **ومنها** : الشروع في الفعل ؛ نحو : (باسم الله) ؛ فيقدَّر ما جعلت

---

(١) يوسف : ٤٥ - ٤٦ .

(٢) فاطر : ٤ .

(٣) المائدة : ٣ .

(٤) الفجر : ٢٢ .

(٥) قوله : «أي : أمرُهُ أو عذابه» فيه نظر ، فإن السلف لا يرون هذا التأويل ، بل يثبتون لله صفة المجيء بمقتضى ظاهر هذه الآيات ، ولا يوجب العقل الصريح هذا التأويل الذي ذكروه ، وانظر : مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم - رحمه الله - فقد أجاب عن تأويل الفرق الكلامية لصفة المجيء وغيرها ، في حديثه عن «كسر طاغوت المجاز» .

(٦) يوسف : ٣٢ .

(٧) يوسف : ٣٠ .

(٨) يوسف : ٣٠ .

التسميةَ مَبْدَأً له .

ومنها : الاقترانُ ، كقولهم للمعرِّس : «بالرِّفَاءِ والبَنِينَ» أي : أعرَسْتَ .

(الإطناب)

(٨١/٢) والإطناب : إما بالإيضاح بعد الإبهام ، ليُرَى المعنَى فى صورتين مختلفتين ، أو لِيتمكَّنَ فى النفسِ فضْلَ تمكُّنٍ ، أو لتكمُلَ لذَّةُ العلم به ، نحو : ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ (١) ، فإنَّ ﴿اشْرَحْ لِي﴾: يفيد طلب شرح لشيءٍ مَّا له ، و﴿صَدْرِي﴾: يفيد تفسيره ، ومنه «باب نِعْمَ» على أحد القولين ، إذْ لو أريد الاختصار ، لكفي : «نِعْمَ زيدٌ» .

(٨٤/٢) ووجه حسنه - سوى ما ذكر - : إبرازُ الكلام فى معرض الاعتدال ، وإيهامُ الجمع بين المتنافيين .

(٨٥/٢) **ومنه التوشيع** (٢) ، وهو : أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنًّى مفسَّر باثنين ، ثانيهما معطوف على الأول ، نحو : (يَشِيبُ ابنُ آدمَ وَيَشِبُّ مَعَهُ خَصْلَتَانِ : الحِرْصُ ، وَطُولُ الأَمَلِ) (٣) .

(٨٦/٢) وإما بذكر الخاصِّ بعد العامِّ ، للتنبيه على فضله ، حتى كأنه من جنسه ، تنزيلاً للتغاير فى الوصف منزلة التغاير فى الذات ، نحو : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ (٤) .

(٨٧/٢) وإما بالتكريرِ لنكتة ، كتأكيد الإنذار فى : ﴿كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلا سَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ (٥) ، وفى «ثُمَّ» دَلالةٌ على أن الإنذار الثانى أبلغ .

(٨٨/٢) وإما بالإيغال ، فقيل : هو ختم البيتِ بما يفيد نكتةً يَتِمُّ المعنى

---

(١) طه : ٢٥ .

(٢) التوشيع فى اللغة : لف القطن المندوف ، وهو فى الاصطلاح على ما ذكر : «أن يؤتى فى عجز الكلام بمثنى ... إلخ» .

(٣) الحديث رواه مسلم والترمذى وابن ماجة عن أنس بلفظ : (ابن آدم ... الحديث) .

(٤) البقرة : ٢٣٨ .

(٥) التكاثر : ٣ - ٤ .

بدونها ؛ كزيادة المبالغة فى قولها [من البسيط] :

وَإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتَمُّ الْهُدَاةُ بِهِ كَأَنَّهُ عَلَمٌ فِي رَأْسِهِ نَارُ (١)

وتحقيقِ التشبيه فى قوله (٢) [من الطويل] :

كَأَنَّ عُيُونَ الْوَحْشِ حَوْلَ خِبَائِنَا وَأَرْحُلِنَا الْجَزْعُ الَّذِى لَمْ يُثَقَّبِ

وقيل : لا يختصُّ بالشعر ، ومثّل بقوله تعالى : ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لاَ يَسْأَلُكُمْ أَجْرًا وَهُمْ مُهْتَدُونَ﴾ (٣) .

(٩٠/٢) وإما بالتذييل ، وهو تعقيبُ الجملة بجملة أخرى تشتمل على معناها للتأكيد ، وهو ضربان :

ضَرْبٌ لم يخرَّجْ مخرج المثل ، نحو : ﴿ذَلِكَ جَزَيْنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِى إلا الْكَفُورَ﴾ (٤) على وجه .

وضَرْبٌ أُخرِجَ مخرج المثل ، نحو : ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ (٥)

وهو - أيضًا - إمَّا لتأكيدِ منطوقٍ ، كهذه الآية . وإما لتأكيدِ مفهوم ؛ كقوله [من الطويل] :

وَلَسْتَ بِمُسْتَبْقٍ أَخًا لاَ تَلُمُّهُ عَلَى شَعَثٍ أَىُّ الرِّجَالِ الْمُهَذَّبُ (٦)

(٩٢/٢) وإما بالتكميل ، ويسمى الاحتراس - أيضًا - وهو أن يؤتى فى كلامٍ

---

(١) البيت للخنساء ديوانها ص٨٠ ويروى : أغر أبلج تأتم الهداة به ، والمصباح ص٢٣٠ .

(٢) البيت لامرئ القيس ديوانه ص٢١٧ ، والإيضاح ص٣٠٦ . والجزع : الخرز اليمانى الذى فيه سواد وبياض .

(٣) يس : ٢١ .

(٤) سبأ : ١٧ .

(٥) الإسراء : ٨١ .

(٦) البيت للنابغة ديوانه ص٦٦ ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٠ ، وهو من قصيدة يعتذر فيها للنعمان بن المنذر ويمدحه مطلعها :

أتانى - أبيت اللعن - أنك لمتنى وتلك التى أهتم منها وأنصب

الشعث : التفرق وذميم الخصال .

يوهم خلافَ المقصود بما يدفعه ؛ كقوله من [الكامل] :

فَسَقَى دِيَارَكَ غَيْرَ مُفْسِدِهَا صَوْبُ الرَّبِيعِ وَدِيمَةٌ تَهْمِي (١)

ونحو : ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ (٢) .

(٢/٩٤) وإما بالتتميم ، وهو أن يؤتى فى كلام لا يوهم خلافَ المقصودِ بفضلة، لنكتة ؛ كالمبالغة ؛ نحو : ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ (٣) فى وجه ، أى: مع حبه .

(٢/٩٦) وإما بالاعتراض ، وهو أن يؤتى فى أثناء كلامٍ أو بين كلامَيْن متصلَيْن [بـ] معنى بجملةٍ أو أكثرَ لا محل لها من الإعراب ، لنكتةٍ سوى دفع الإيهامِ ؛ كالتنزيه فى قوله تعالى : ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ﴾ ، والدعاءِ فى قوله [من السريع] :

إِنَّ الثَّمَانِينَ وَبُلِّغْتَهَا قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانْ (٤)

(٢/٩٧) والتنبيهِ فى قوله (٥) [من الكامل أو السريع] :

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمَرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

وممَّا جاء بين كلامَيْن وهو أكثرُ من جملة : قولُهُ تعالى : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ (٦) ؛ فإن قوله : ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ﴾ بيان لقوله : ﴿فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ .

(٢/٩٩) وقال قوم : قد تكون النكتة فيه غير ما ذُكِرَ .

ثم جوَّز بعضُهم وقوعَهُ آخِرَ جملة لا تليها جملة متصلة بها ؛ فيشمَلُ التذييلَ ، وبعضَ صورِ التكميل . وبعضُهم كونَهُ غيرَ جملة ؛ فيشمل بعض صور التتميم والتكميل .

---

(١) البيت لطرفة ديوانه ص١٤٦ ، والإيضاح ص٣١٠ ، والمصباح ص٢١٠ .

(٢) المائدة : ٥٤ .

(٣) الإنسان : ٨ .

(٤) البيت لعوف بن محلم الشيبانى أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٣ .

(٥) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٦٣ .

(٦) البقرة : ٢٢٢ - ٢٢٣ .

(٢/١٠٠) وإما [١] بغير ذلك ، كقوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [٢] ؛ فإنه لو اختُصِر ، لم يُذْكَرْ : ﴿وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ لأن إيمانهم لا ينكره مَن يُثْبِتهم ، وحسَّن ذِكْرَهُ إظهارُ شرف الإيمان ؛ ترغيبًا فيه .

(٢/١٠١) واعلمْ : أنه قد يوصف الكلامُ بالإيجازِ والإطناب باعتبارِ كثرةِ حروفه وقلّتِها ، بالنسبة إلى كلامٍ آخرَ مساوٍ له فى أصل المعنى ، كقوله [من الطويل] :

يَصُدُّ عَنِ الدُّنيَا إذَا عَنَّ سُؤْدَدٌ ... وَلَوْ بَرَزَتْ فِى زِىِّ عَذْرَاءَ نَاهِدِ [٣]

وقولِهِ [من الطويل] :

وَلَسْتُ بِنَظَّارٍ إلَى جَانِبِ الْغِنَى ... إذَا كَانَتِ الْعَلْيَاءُ فِى جَانِبِ الْفَقْرِ [٤]

ويقربُ منه قولُهُ تعالى : ﴿لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ [٥] وقولُ الحَمَاسى [من الطويل] :

وَنُنْكِرُ إنْ شِئْنَا عَلَى النَّاسِ قَوْلَهُمْ ... وَلاَ يُنْكِرُونَ القَوْلَ حِينَ نَقُولُ [٦]

***

(١) وقوله : «وإما بغير ذلك» عطف على قوله : «إما بالإيضاح بعد الإبهام» فى أول حديث المصنف عن الإطناب .
(٢) غافر : ٧ .
(٣) البيت لأبى تمام .
(٤) البيت لأبى سعيد المخزومى .
(٥) الأنبياء : ٢٣ .
(٦) البيت للسموأل اليهودى .

الفَنُّ الثاني

عِلْمُ البَيَانِ

(١٠٣/٢) وهو عِلمٌ يُعرفُ به إيرادُ المعنى الواحدِ ، بطرقٍ مختلفةٍ ، فى وضوحِ الدَّلالةِ عليه .

(١٠٦/٢) ودلالة اللفظ : إما على تمامِ ما وُضع له ، أو على جزئه ، أو على خارج عنه . وتسمى الأولى وضعية ، وكل من الأخيرتَيْنِ عقليَّة . وتختصُّ [١] الأولى بالمطابَقَة ، والثانية بالتضمُّن ، والثالثة بالالتزام . وشرطه اللزوم الذهنى ولو لاعتقادِ المخاطَبِ بعرفٍ عامٍّ أو غيرِهِ .

(١١٥/٢) والإيرادُ المذكورُ لا يتأتَّى بالوضعية ، لأن السامع إذا كان عالمًا بوضع الألفاظ لم يكن بعضُها أوضَح ، وإلا لم يكن كل واحد منها دالاًّ عليه . ويتأتى بالعقلية ، لجواز أن تختلف مراتبُ اللزوم فى الوضوح .

(١٢١/٢) ثم اللفظُ المرادُ به لازمُ ما وَضِعَ له : إن دلَّت [٢] قرينة على عدم إرادته ، فمجازٌ ، وإلاَّ فكناية . وقُدِّمَ عليها ، لأنَّ معناه كجزء معناها ، ثم منه ما يُبْنَى على التشبيه ، فتعيَّن التعرُّض له ، فانحصَرَ المقصودُ فى الثلاثة : التشبيهِ ، والمجازِ ، والكنايةِ .

التشبيه

(١٢٦/٢) الدلالة على مشاركة أمر لأمر فى معنى ، والمراد - هاهنا - [٣] ما لم تكن على وجه الاستعارة التحقيقية ، والاستعارة بالكناية ، والتجريد ، فدخل نحو : «زيدٌ أسد» وقوله تعالى : ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْىٌ﴾ [٤]

---

(١) وفى بعض النسخ (وتقيد) .

(٢) وفى بعض النسخ (قامت) .

(٣) أى بالتشبيه المصطلح عليه فى علم البيان .

(٤) البقرة : ١٨٠ .

(١٣٠/٢) والنظر - هاهنا - فى أركانه - وهى : طرفاه ، ووجهه ، وأداته - وفى الغرض منه ، وفى أقسامه :

أركان التشبيه

(١٣١/٢) **طرفاه** : إما حسّيان ؛ كالخدّ والورد ، والصوت الضعيف والهمس ، والنَّكْهة والعنبر ، والرِّيق والخمر ، والجلد الناعم والحرير ، أو عقليّان ؛ كالعلم والحياة ، أو مختلفان ؛ كالمنية والسَّبُع ، والعطر وخُلُقٍ كريم .

(١٣٤/٢) والمراد بالحسى : المدرَكُ هو أو مادَّته - بإحدى الحواسّ الخمس الظاهرة - فدخَلَ فيه الخياليُّ ؛ كما فى قوله (١) [من مجزوء الكامل] :

وَكَأَنَّ مُحْمَرَّ الشَّقِيـ قِ إِذَا تَصَوَّبَ أَوْ تَصَعَّدْ

أَعْلَامُ يَاقُوتٍ نُشِرْ نَ عَلَى رِمَاحٍ مِنْ زَبَرْجَدْ

(١٣٦/٢) وبالعقليّ : ما عدا ذلك ؛ فدخَلَ فيه الوهمى ، أى: ما هو غيرُ مدرَكٍ بها (٢)، ولو أدرك لكان مدرَكًا بها ؛ كما فى قوله (٣) [من الطويل]

وَمَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كَأَنْيَابِ أَغْوَالِ

وما يدرك بالوِجْدان ؛ كاللذة والألم .

(١٤١/٢) ووجهُهُ : ما يشتركان فيه تحقيقًا أو تخييلاً ؛ والمرادُ بالتخييلِ : نحوُ ما فى قوله [من الخفيف] (٤) :

وَكَأَنَّ النُّجُومَ بَيْنَ دُجَاهَا سُنَنٌ لَاحَ بَيْنَهُنَّ ابْتِدَاعُ

فإنَّ وجهَ الشبهِ فيه هو الهيئة الحاصلة من حصول أشياءَ مشرقةٍ بيضٍ فى جوانبِ شيءٍ مظلمٍ أسوَدَ ، فهى غيرُ موجودة فى المشبَّه به إلا على طريق التخييل، وذلك أنه لما كانت البدعة - وكل ما هو جهل - تجعَلُ صاحبها كمن يمشى فى

---

(١) البيت للصنوبرى ، المصباح ص١١٦ ، أسرار البلاغة ص١٥٨ ، والطراز ١/ ٢٧٥ .

(٢) أى بإحدى الحواس الخمس الظاهرة المذكورة .

(٣) شطر بيت لامرئ القيس ديوانه ص١٥٠ ، والإيضاح ص٣٣٦ صدره :

أيقتلني والمشرفي مضاجعي

(٤) البيت للقاضي التنوخي ، المصباح ص١١٠ ، والإيضاح ص٣٤٣ ، ونهاية الإيجاز ص١٩٠ .

الظلمة ، فلا يهتدى للطريق ، ولا يَأْمَنُ أن ينال مكروهًا شُبِّهَتْ بها ، ولزم بطريق العكس : أن تشبه السنة - وكل ما هو علم - بالنور ، وشاع ذلك حتى تُخُيِّلَ أن الثانى مما له بياض وإشراق ؛ نحو : (أَتَيْتُكُمْ بالحَنيفِيَّة البَيْضاءِ) [1] .

(١٤٤/٢) والأول على خلاف ذلك ؛ كقولك : شاهدْتُ سَوَادَ الكفرِ مِنْ جبين فلان ؛ فصار تشبيهُ النجوم بين الدجى بالسنن بين الابتداع ، كتشبيهها ببياض الشَّيْب فى سواد الشباب ، أو بالأنوار مؤتلفةً بين النبات الشديد الخضرة ؛ (١٤٥/٢) فعُلِمَ فسادُ جعله فى قول القائل : «النَّحْوُ فى الكلامِ كالمِلْحِ فى الطعام» كونَ القليلِ مصلِحًا والكثير مفسِدًا ؛ لأن النحو لا يحتمِلُ القِلةَ والكثرة ؛ بخلاف المِلْح .

(١٤٥/٢) وهو إما غير خارج عن حقيقتهما ؛ كما فى تشبيه ثوب بآخر فى نوعهما ، أو جنسهما أو فصلهما . أو خارجٌ صفةٌ ؛ إما حقيقيةٌ ، وهى إما حسية كالكيفيات الجسمية مما يدرك بالبصر : من الألوان ، والأشكال ، والمقادير ، والحركات ، وما يتصل بها ، أو بالسمع من الأصوات الضعيفة ، والقوية ، والتى بين بين ، أو بالذَّوْق من الطعوم ، أو بالشمّ من الروائح ، أو باللمس من الحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، والخشونة والملاَسة ، واللِّين والصلابة ، والخفة والثقل ، وما يتصل بها ، أو عقليةٌ ، كالكيفيات النفسانية : من الذكاء والعلم ، والغضب والحلم ، وسائر الغرائز . وإما إضافية ؛ كإزالة الحجاب فى تشبيه الحجة بالشمس .

(١٥٤/٢) **وأيضًا** [2] : إما واحد ، أو بمنزلة الواحد ؛ لكونه مركَّبًا من متعدد ، وكلٌّ منهما حسى ، أو عقلى ، وإما متعدد كذلك ، أو مختلف :

والحسى طرفاه حسيان لا غير ؛ لامتناع أن يُدْرَكَ بالحس من غير الحسى شيء . والعقلى أعم ؛ لجواز أن يدرك بالعقل من الحسى شيء ؛ ولذلك يقال : التشبيه بالوجه العقلى أعم .

---

(١) أخرجه أحمد بنحوه فى المسند ٢٦٦/٥ ولفظه : «إنى لم أبعث باليهودية ولا بالنصرانية ولكننى بعثت بالحنيفية السمحة» وأورد الشيخ الألبانى نحوه فى الصحيحة ح (١٧٨٢) .

(٢) أى وجه التشبيه .

فإنْ قيل : «هو مشترك فيه ، فهو كليٌّ ، والحسى ليس بكليٍّ» :

قلنا : المرادُ أنَّ أفراده مدركة بالحِسِّ .

(١٥٧/٢) فالواحدُ الحسيُّ : كالحمرةِ ، والخفاء ، وطِيبِ الرائحة ، ولذَّةِ الطَّعْمِ ، ولين الملمس فيما مَرَّ .

والعقليُّ : كالعراءِ عن الفائدة ، والجُرأةِ ، والهداية ، واستطابةِ النفس فى تشبيه وجود الشيءِ العديمِ النفعِ بعدمِهِ ، والرجلِ الشجاعِ بالأسدِ ، والعلمِ بالنورِ، والعطرِ بخُلُقٍ كريم .

(١٦٠/٢) والمركَّب الحسى فيما طرفاه مفردان : كما فى قوله [١] [من الطويل] :

وَقَدْ لاَحَ فِى الصُّبحِ الثرَيَّا كَمَا تَرَى ... كَعُنقُودِ مُلاَّحِيَّةٍ حِينَ نَوَّرَا

من الهيئة الحاصلة من تقارن الصور البيض المستديرة الصغارِ المقاديرِ فى المرأى ، على الكيفية المخصوصة ، إلى المقدار المخصوص .

(١٦٣/٢) وفيما طرفاه مركَّبان ، كما فى قولِ بَشَّار [٢] [من الطويل] :

كَأَنَّ مُثَارَ النَّقْعِ فَوْقَ رُءُوسِنَا ... وَأَسْيَافَنَا لَيْلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

من الهيئة الحاصلة من هُوِيِّ أجرامٍ مشرقةٍ مستطيلة متناسبةِ المقدارِ متفرِّقةٍ ، فى جوانبِ شيءٍ مُظلِمٍ .

(١٦٥/٢) وفيما طرفاه مختلفان ، كما مَرَّ فى تشبيه الشقيق [٣] .

(١٦٥/٢) ومِنْ بديعِ المركَّب الحسيّ : ما يجيء من الهيئات التى تقع عليها الحَرَكَةُ ، ويكونُ على وجهين :

أحدهما : أن يُقْرَنَ بالحركةِ غيرُهَا من أوصاف الجِسْم ، كالشَّكْل واللون ، كما فى قوله [٤] [من الرجز] :

---

(١) البيت لأبى قيس بن الأسلت أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص١٨٠ . والملاحية : عنب أبيض . ونور : تفتح .

(٢) ديوانه ٣١٨/١ ، والمصباح ١٠٦ ، ويروى (رءوسهم) بدل (رءوسنا) .

(٣) وكتشبيه نهار مشمس قد شابه زهر الربا بليل القمر .

(٤) من أرجوزة لجبار بن جزء بن ضرار ابن أخى الشماخ ، وبعده : ....=

والشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلْ

من الهيئة الحاصلة من الاستدارة مع الإشراق والحركةِ السريعـةِ المتَّصلةِ مع تَمُوج الإشراق ، حتى يُرَى الشعاع كأنه يَهِمُّ بأن ينبسطَ حتى يَفِيضَ من جوانب الدائرة ، ثم يبدُوَ له ، فيرجعَ إلى الانقباض .

والثانى : أن تُجرَّدَ الحركةُ عن غيرها ؛ فهناك - أيضًا - لا بد من اختلاط حركات إلى جهات مختلفة الحركة له ؛ فحركة الرحى والسهم لا تركيب فيها ، بخلاف حركة المصحف فى قوله [من المديد] :

وَكَأَنَّ البَرْقَ مُصْحَفُ قَارٍ فَانْطِبَاقًا مَرَّةً وَانْفِتَاحا (١)

(٢/١٦٨) وقد يقع التركيبُ فى هيئة السكون ، كما فى قوله (٢) فى صفة كَلْب [من الرجز] :

يُقْعِي جُلُوسَ البَدوِيِّ المُصْطَلِي

من الهيئة الحاصلة من موقع كلِّ عضو منه فى إقعائه .

(٢/١٧٠) والعقلىُّ : كحرمان الانتفاعِ بأبلغِ نافعٍ مع تحمُّل التعب فى استصحابه ، فى قوله تعالى : ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَاةَ ثُمَّ لَمْ يَحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (٣) .

(٢/١٧٠) واعلم أنه قد ينتزع من متعدِّد ، فيقعُ الخطأُ ؛ لوجوب انتزاعه من أكثر ؛ إذا انتزع من الشطر الأول من قوله [من الطويل] :

كَمَا أَبْرَقَتْ قَوْمًا عِطَاشًا غَمَامَةٌ فَلَمَّا رَأَوْهَا أَقْشَعَتْ وَتَجَلَّتِ (٤)

لوجوب انتزاعه من الجميع ؛ فإنَّ المرادَ التشبيهُ باتصالِ ابتداءٍ مُطْمِعٍ بانتهاء

= لمّا رأيتها بدت فوق الجبل

أورده وهو فى الإشارات للجرجانى ص١٨٠ والأسرار ص٢٠٧ .

(١) البيت لابن المعتز .

(٢) البيت للمتنبى ، وبعده : بأربعٍ مجدولةٍ لم تُجْدَلِ .

(٣) الجمعة : ٥ .

(٤) أورده القزوينى فى الإيضاح ص٣٥٤ ، والطيبى فى شرحه على مشكاة المصابيح بتحقيقى ١/١٠٧ .

مؤيس .

والمتعدِّد الحسيُّ : كاللونِ ، والطَّعْمِ ، والرائحةِ ، فى تشبيه فاكهةٍ بأخرى .

والعقليُّ : كحِدَّةِ النظر ، وكمالِ الحَذَر ، وإخفاء السِّفَاد ، فى تشبيه طائر بالغراب .

والمختلفُ : كحُسنِ الطلْعَةِ ، ونَبَاهَةِ الشأن ، فى تشبيه إنسان بالشمس .

(١٧٣/٢) واعلم : أنه قد يُنتَزَعُ الشبه من نفس التضادِّ ؛ لاشتراك الضدَّيْن فيه (١) ، ثم ينزَّلُ منزلةَ التناسُب بواسطةِ تلميح ، أو تهكُّمٍ ؛ فيقال للجبان : ما أشبَهَهُ بالأَسَدِ ، وللبخيلِ : هو حاتمٌ .

(١٧٥/٢) **وأداته :** (الكاف) ، و (كأنَّ) ، و (مِثل) وما فى معناها . والأصلُ فى نحو (الكاف) : أن يليه المشبَّه به ؛ وقد يليه غيرُهُ ؛ نحوُ : ﴿وَاضْرِبْ لَهُمْ مَثَلَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أَنْزَلْنَاهُ﴾ (٢) ، وقد يذكر فعلٌ ينبئ عنه ؛ كما فى : «عَلِمْتُ زيدًا أسدًا» إنْ قَرُب ، و : «حَسِبْتُ . . .» إن بَعُد .

(الغرض من التشبيه)

(١٨٠/٢) **والغرض من التشبيه - فى الأغلب - أن يعود إلى المشبَّه ،** وهو : بيانُ إمكانه ؛ كما فى قوله (٣) [من الوافر] :

فَإِنْ تَفُقِ الأَنَامَ وَأَنتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ

أو حالِهِ ؛ كما فى تشبيهِ ثوبٍ بآخرَ فى السواد ، أو مِقْدارِها ؛ كما فى تشبيهه بالغراب فى شِدَّته ، أو تقريرِها ؛ كما فى تشبيهِ مَنْ لا يحصُلُ من سعيه على طائل بمَنْ يرقُمُ على الماءِ .

(١٨٢/٢) وهذه الأربعةُ تقتضى أن يكونَ وجهُ الشَّبَهِ فى المشبَّه به أتمَّ ، وهو به أشهر .

---

(١) أى فى التضاد .

(٢) الكهف : ٤٥ .

(٣) البيت للمتنبى من قصيدة يرثى فيها والد سيف الدولة ، ديوانه ١٥١/٣ ، والإشارات ص١٨٧ .

أو تزيينِهِ ؛ كما فى تشبيه وجهٍ أسودَ بمُقْلَةِ الظبى ، أو تشويههِ ؛ كما فى تشبيه وجه مجدورٍ بِسَلْحةٍ جامدةٍ قد نَقَرَتها الدِّيَكَةُ .

أو استطرافِهِ ؛ كما فى تشبيه فحمٍ فيه جَمْرٌ موقدٌ ، ببحرٍ من المسك مَوْجُهُ الذهب ، لإبرازه فى صورة الممتنع عادة .

(١٨٥/٢) وللاستطرافِ وجهٌ آخر ، وهو : أن يكون المشبَّهُ به نادرَ الحضورِ فى الذهن: إما مطلقًا ؛ كما مر .

وإما عند حضور المشبه ؛ كما فى قوله [من البسيط] (١) :

وَلاَ زَوَرْدِيَّةٍ تَزهُو بِـزُرْقَـتِهَا ... بَيْنَ الرِّيَاضِ عَلَى حُمْرِ الْيَوَاقِيتِ
كَأَنَّهَا فَوْقَ قَامَاتٍ ضَعُفْنَ بِهَا ... أَوَائِلُ النَّارِ فِى أَطْرَافِ كِبْرِيتِ

(١٨٧/٢) وقد يعودُ إلى المشبَّه به ، وهو ضربان :

أحدهما : إيهام أنه أتم من المشبه ، وذلك فى التشبيه المقلوب ؛ كقوله (٢) [من الكامل] :

وَبَدَا الصَّبَاحُ كأَنَّ غُرَّتَهُ ... وَجهُ الخَلِيفَةِ حِينَ يُمْتَدَحُ

والثانى : بيانُ الاهتمام به ؛ كتشبيه الجائع وجهًا كالبدرِ فى الإشراق ، والاستدارةِ بالرغيف ؛ ويسمَّى هذا إظهارَ المطلوب .

(١٨٨/٢) هذا إذا أريد إلحاقُ الناقص -حقيقةً أو ادعاءً- بالزائد ، فإن أريد الجمع بين شيئين فى أمر : فالأحسنُ ترك التشبيه إلى الحكم بالتشابه ؛ احترازًا من ترجيح أحد المتساويين ؛ كقوله [من الطويل] :

تَشَابَهَ دَمْعِى إِذْ جَـرَى وَمُـدَامَتِي ... فَمِنْ مِثْلِ مَا فِى الْكَأْسِ عَيْنِى تَسْكُبُ
فَوَاللهِ ، مَا أَدْرِى أَبِالْخَمْرِ أَسْبَلَتْ ... جُفُونِى أَمْ مِن عبْرَتِى كُنتُ أَشْرَبُ (٣)

(١٩٠/٢) ويجوزُ التشبيهُ - أيضًا - كتشبيهِ غُرَّة الفرس بالصبح ، وعكسِهِ ،

---

(١) البيتان لابن المعتز ، أوردهما الطيبى فى التبيان ٢٧٣/١ بتحقيقى ، والعلوى فى الطراز ٢٦٧/١ واللازوردية : البنفسجية ، نسبة إلى اللازورد ، وهو حجر نفيس .

(٢) البيت لمحمد بن وهيب ، الإشارات ص١٩١ ، والطيبى فى شرح المشكاة ١٠٨/١ بتحقيقي .

(٣) البيتان لأبى إسحاق الصابى فى الإشارات ص١٩٠ ، الأسرار ص١٥٦ .

متى أريد ظهورُ مُنيرٍ فى مظلمٍ أكثرَ منه .

(٢/١٩٠) وهو باعتبار طرفَيه :

إمَّا تشبيهُ مفرَدٍ بمفرد ، وهما غير مقيَّدينِ ؛ كتشبيه الخد بالورد . أو مقيَّدان ؛ كقولهم : هو كالراقم على الماء . أو مختلفان ؛ كقولهم [من الرجز] :

وَالشَّمْسُ كَالْمِرْآةِ فِي كَفِّ الأَشَلّ (١)

وعكسِهِ (٢) .

وإمَّا تشبيهُ مركَّب بمركب ؛ كما فى بيت بَشَّار (٣) .

وإما تشبيهُ مفرَدٍ بمركَّب ؛ كما مرَّ فى تشبيه الشقيق .

وإما تشبيه مركَّب بمفرد ؛ كقوله [من الكامل] :

يَا صَاحِبَيَّ تَقَصَّيَا نَظَرَيْكُمَا ... تَرَيَا وُجُوهَ الأَرْضِ كَيْفَ تُصَوَّرُ

تَرَيَا نَهَارًا مُشْمِسًا قَدْ شَابَهُ ... زَهْرُ الرُّبَا فَكَأَنَّمَا هُوَ مُقْمِرُ (٤)

(٢/١٩٥) وأيضًا : إنْ تعدَّد طرفاه : **فإما ملفوفٌ** ؛ كقوله (٥) [من الطويل] :

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا ... لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

أو مفروقٌ ؛ كقوله (٦) [من السريع :]

النَّشْرُ مِسْكٌ وَالْوُجُوهُ دَنَا ... نِيرٌ وَأَطْرَافُ الأَكُفِّ عَنَمْ

(٢/١٩٦) وإن تعدَّد طرفه الأول : فتشبيهُ التسوية ، كقوله [من المجتث] :

(١) تقدم تخريجه .

(٢) كتشبيه المرآة فى كف الأشلّ بالشمس .

(٣) يعنى قوله :

كأن مثار النقع فوق رُءُسِنَا ... وأسيافَنَا لَيلٌ تَهَاوَى كَوَاكِبُهْ

(٤) البيتان لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها المعتصم ، ديوانه ١٩٤/٢ والإشارات ص١٨٣ .

(٥) البيت لامرئ القيس فى ديوانه ص٣٨ ، والإشارات ص١٨٢ .

(٦) البيت للمرقش الأكبر ربيعة بن سعد بن مالك ، والعنم : شجر لين الأغصان . الإشارات ص١٨٢ ، والأسرار ص١٢٣ .

صُدْغُ الحَبِيبِ وَحَالى　　　　كِلاَهُمَا كَاللَّيَالى

(١٩٦/٢) وإنْ تعدَّد طرفُهُ الثانى : فتشبيه الجمع ، كقوله [١] [من السريع] :

كَأَنَّمَا يَبْسِـــمُ عَـن لُؤْلُؤٍ　　　　مُنَضَّدٍ أَوْ بَرَدٍ أَوْ أَقَاحْ

(١٩٨/٢) وباعتبار وجهه :

إمّا تمثيلٌ [٢] ، وهـو ما وجهه منـتزَعٌ من متعدّد ، كمـا مـر [٣] ، وقيـده السكاكى بكونه غير حقيقي ، كما فى تشبيه مَثَلِ اليهودِ بمثل الحمار .

(٢٠١/٢) وإمّا غيرُ تمثيلٍ ، وهو بخلافه .

وأيضًا : إمَّا مجمل ، وهو ما لم يُذكَرْ وجهه : فمنه : ما هو ظاهرٌ يفهمه كلُّ أحـد ، نحو : «زيد كالأسد» ، ومنـه : خفى لا يدركـه إلا الخاصَّـةُ ، كقـول بعضهم : «هم كالحَلْقةِ المفُرَغةِ لا يُدْرَى أين طرفاها ؟ !» أى : هم متنـاسبون فى الشرفِ كما أنها متناسبةُ الأجزاء فى الصورة .

(٢٠٢/٢) **وأيضًا : منه** : ما لم يُذكَرْ فيه وصف أحد الطرفَيْن ، ومنه : ما ذُكِرَ فيه وصف المشبَّه به وحده ، ومنه : ما ذكر فيه وصفهما ، كقوله [٤] [من البسيط]:

صَدَفْتُ عَنهُ وَلَمْ تَصْدِف مَوَاهِبُهُ　　　　عَنِّي وَعَـاوَدَهُ ظَنِّـى فَلَمْ يَخِبِ

كَالغَيْثِ إن جِـئْتَهُ وَافَاكَ رَيِّقُهُ　　　　وَإِنْ تَرَحَّلْتَ عَنهُ لَجَّ فِي الطَّلَبِ

(٢٠٣/٢) **وإما مفصَّل** ، وهو ما ذُكِرَ فيه وجهه ، كقوله [من المجتث] :

وَثَغْرُهُ فِي صَفَاءٍ　　　　وَأَدْمُعِي كَاللآلِي

(٢٠٣/٢) وقد يتسامح بذكر ما يستتبعه مكَانُه ، كقولهم للكلام الفصيح :

---

(١) البيت للبحترى ، وفى ديوانه : (كأنما يضحك) بدلاً من (كأنما يبسم) ، والبيت من قصيدة يمدح فيها عيسى بن إبراهيم ، ديوانه ٤٣٥/١ والإشارات ص١٨٣ .

(٢) السيد يعتبر التركيب فى طرفيه أيضًا ، والسعد لا يعتبر ذلك ، والزمخشريّ يجعل التمثيل مرادفًا للتشبيه ، وعبدالقاهر يقيد التشبيه بالعقلى .

(٣) من تشبيه الثريا ، وتشبيه مثار النقع مع الأسياف ، وتشبيه الشمس بالمرآة فى كف الأشل .

(٤) البيت لأبى تمام فى ديوانه ١١٣/١ ، من قصيدة يمدح فيها الحسن بن سهل ، ريّقه : أفضله .

«هو كالعَسَل فى الحلاوة» ؛ فإنَّ الجامع فيه لازمُها ، وهو مَيْل الطبع .

(٢٠٥/٢) **وأيضًا :** إما قريبٌ مبتَذلٌ ، وهو ما ينتقل من المشبَّه إلى المشبَّه به من غير تدقيق نظر ؛ لظهور وجهه فى بادئ الرأي ؛ لكونه أمرًا جُمْلِيًّا ؛ فإنَّ الجُمْلة أسبَقُ إلى النفس . أو قليلَ التفصيلِ مع غلبة حضور المشبَّهِ به فى الذهن : إما عند حضور المشبَّه ؛ لِقربِ المناسبة ؛ كتشبيه الجَرَّة الصغيرة بالكُوزِ ، فى المقدار والشكل . أو مطلقًا ؛ لتكرُّره على الحس ؛ كالشمس بالمرآة المجلوَّة فى الاستدارة والاستنارة ؛ لمعارضة كُلٍّ من القُرْب والتفصيل .

(٢٠٧/٢) وإما بعيدٌ غريب ، وهو بخلافِهِ ؛ لعدم الظهور : إما لكثرةِ التفصيلِ ؛ كقوله : والشمسُ كالمرآة ، أو ندورِ حضور المشبَّه به : إمَّا عند حضور المشبَّه ؛ لبعد المناسبة ؛ كما مر . وإمَّا مطلقًا ؛ لكونه وهميًّا ، أو مركبًا خياليًّا ، أو عقليًّا ؛ كما مر . أو لقلَّة تكرُّره [١] على الحس ؛ كقوله : والشمسُ كالمِرْآةِ ؛ فالغرابةُ فيه من وجهين [٢] .

(٢٠٨/٢) والمراد بالتفصيل : أن تنظر فى أكثرَ مِنْ وصف ، ويقع على وجوه ، أعرَفُها : أن تأخذ بعضًا ، وتدَعَ بعضًا ؛ كما فى قوله [٣] [من الطويل] :

حَمَلْتُ رُدَيْنِيًّا كَأَنَّ سِنَانَهُ سَنَا لَهَبٍ لَمْ يَخْتَلِطْ بِدُخَانِ

(٢١٠/٢) وأن تعتبر الجميعَ ؛ كما مَرَّ من تشبيه الثريا . وكلَّما كان التركيبُ من أمور أكثرَ ، كان التشبيهُ أبعَدَ .

والبليغُ : ما كان مِنْ هذا الضَّرْبِ ؛ لغرابته ، ولأنَّ نيلَ الشيء بعد طلبه أَلَذُّ .

وقد يتصرف فى القريب بما يجعله غريبًا ؛ كقولِهِ [٤] [من الكامل] :

لَمْ تَلْقَ هَذَا الْوَجْهَ شَمْسُ نَهَارِنَا إلاَّ بِوَجْهٍ لَيْسَ فِيهِ حَيَاءُ

---

(١) أى المشبه به .

(٢) أحدهما كثرة التفصيل فى وجه الشبه ، والثانى قلة التكرر على الحس .

(٣) البيت لامرئ القيس وليس فى ديوانه ، الإشارات ص١٩٦ ، ويروى (يتصل) بدلاً من (يختلط).
الرديني : الرمح منسوب لامرأة تسمى ردينة اشتهرت بصناعة الرماح .

(٤) البيت للمتنبى .

وقوله (١) [من الكامل] :

عَزَمَاتُهُ مِثْلُ النُّجُومِ ثَوَاقِبًا ... لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلثَّاقِبَاتِ أُفُولُ

ويسمَّى هذا : التشبيهَ المشروطَ .

(٢/٢١٢) وباعتبار أداته : إما مؤكَّد ، وهو ما حُذِفَتْ أداتـه ؛ مثلُ قولِهِ تعالى : ﴿وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ﴾ (٢) ، ومنه نحوُ [الكامل] :

وَالرِّيحُ تَعْبَثُ بِالْغُصُونِ وَقَدْ جَرَى ... ذَهَبُ الأَصِيلِ عَلَى لُجَيْنِ الْمَاءِ

أو مرسل ، وهو بخلافه ؛ كما مر .

(٢/٢١٤) وباعتبارِ الغرض :

إما مقبولٌ ، وهو الوافى بإفادته ؛ كأنْ يكون المشبَّهُ به أعرفَ شيء بوجه الشبه فى بيان الحال . أو أتمَّ شيء فيه فى إلحاق الناقصِ بالكامل . أو مسلَّمَ الحكمِ فيه معروفَهُ عند المخاطب فى بيان الإمكان . أو مردودٌ ؛ وهو بخلافه .

خاتمة

(٢/٢١٥) أعلى مراتبِ التشبيه فى قوّة المبالغة باعتبارِ ذِكْرِ أركانِهِ أو بعضِها : حذفُ وجهِهِ وأداتِهِ فقطْ ، أو مع حذف المشبَّه ، ثم حَذْفُ أحدهما كذلك (٣) ، ولا قُوَّةَ لغيرهما (٤) .

***

(١) البيت للوطواط ، فى الإشارات ص١٩٨ ، والثواقب : السواطع ، والأفول : الغروب .

(٢) النمل : ٨٨ .

(٣) أى فقط أو مع حذف المشبه به .

(٤) وهما الاثنان الباقيان ، أعنى ذكر الأداة والوجه جميعًا ، إما مع ذكر المشبه أو بدونه .

الحقيقة والمجاز

(٢/٢٢٤) **وقد يقيدان باللغويين** :

(٢/٢٢٤) الحقيقة : «الكلمةُ المستعملةُ فيما وُضِعَتْ له ، في اصطلاحِ التخاطُب» ؛ والوضعُ : تعيينُ اللفظ لِلدَّلالةِ على معنى بنَفْسِهِ ؛ فخَرَجَ المجاز ؛ لأنَّ دلالتهُ بقرينةٍ ، دون المشتَرَكِ [١] ، والقولُ بدلالة اللفظ لذاته [٢] ظاهره فاسدٌ ، وقد تأوَّله السكاكي [٣] .

(٢/٢٣٤) **والمجاز** : مفرَدٌ ، ومركَّب :

أما المفرد : فهو الكلمةُ المستعملةُ في غير ما وضعت له في اصطلاحِ التخاطُب، على وجه يَصِحُّ ، مع قرينة عدم إرادته ، ولا بدَّ من العلاقة ؛ ليخرج الغلط والكناية . وكلٌّ منهما [٤] : لغويٌّ ، وشرعيٌّ ، وعرفي خاصٌّ أو عامٌّ ؛ كـ «أَسَدٍ» للسَّبُع و الرجلِ الشجاع ؛ و«صَلاَةٍ» : للعبادةِ المخصوصة والدُّعَاءِ ، و «فِعْلٍ» لِلفْظِ والحدث ، و «دابَّةٍ» لذى الأربعِ والإنسانِ .

(٢/٢٣٦) والمجازُ : مرسَلٌ إنْ كانتِ العلاقةُ غيرَ المشابهة ؛ وإلاَّ فاستعارةٌ .

---

(١) فإنه لم يخرج لأنه قد عين للدلالة على كل من المعنيين بنفسه ، وعدم فهم أحدهما بالتعيين لعارض الاشتراك لا ينافي ذلك به .

(٢) وهو قول عباد بن سليمان الصيمري ، وأتباعه .

(٣) ذكر الخطيب في «إيضاحه» تأويل السكاكي لهذا القول ، حيث ذكر هناك تفسيرًا له ، قال الخطيب - بعد ردِّه لهذا القول من وجوه - : «وتأوَّله السكاكي - رحمه الله - على أنه تنبيه على ما عليه أئمة عِلْمَي الاشتقاق والتصريف ، من أن للحروف في أنفسها خواصَّ بها تختلف ، كالجهر والهمس ، والشدة والرخاوة والتوسُّط بينها ، وغير ذلك ؛ مستدعيةً أنَّ العالِمَ بها إذا أخذ في تعيين شيء منها لمعنًى لا يهمل التناسب بينها ، قضاءً لحق الحكمة ، كـ «الفَصْم» - بالفاء الذى هو حرف رخو - : لكسر الشيء من غير أن يبين ، و «القَصْم» بالقاف الذى هو حرف شديد - : لكسر الشيء حتى يَبِينَ ، وأنَّ للتركيباتِ - كـ «الفَعَلان» و «الفَعَلي» بالتحريك ؛ كالنَّزَوان والحَيَدَى ، و «فَعُلَ» مثل : شَرُفَ ، وغير ذلك - : خواصَّ أيضًا ، فيلزم فيها ما يلزم في الحروف ، وفي ذلك نوع تأثير لأنفس الكلم في اختصاصها بالمعاني» . اهـ . انظر الإيضاح : (ص٢٤٤بتحقيقنا) .

(٤) أي من الحقيقة والمجاز .

(٢٣٧/٢) وكثيرًا ما تطلَقُ الاستعارةُ على استعمالِ اسمِ المشبَّه به فى المشبَّه ، فهما [١] : مستعارٌ منه ، ومستعارٌ له ، واللفظُ مستعارٌ .

المجاز المرسل

(٢٣٧/٢) والمُرْسَلُ كـ «اليد» : فى النّعمة والقدرة ، و «الراوية» : فى المزادة .

ومنه : تسميةُ الشيء باسم جزئه ، كالعين فى الربيئة [٢] ، وعكسُه ، كالأصابع فى الأنامل .

وتسميته [٣] باسم سببه ، نحوُ : رعينا الغَيْثَ ، أو مسبَّبِهِ ، نحو : أمطرَتِ السماءُ نباتًا ، أو ما كان عليه ، نحو : ﴿وَآتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾ [٤] ، أو ما يَئُولُ إليه ، نحوُ : ﴿إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [٥] ، أو محلِّهِ نحوُ :﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [٦]، أو حالِّه نحو : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [٧] أى : فى الجنة . أو آلتِهِ ، نحو : ﴿وَاجْعَل لِّي لِسَانَ صِدْقٍ فِي الْآخِرِينَ﴾ [٨] أى : ذكرًا حسنًا .

الاستعارة

(٢٤٣/٢) والاستعارة قد تقيد بالتحقيقيّة ، لتحقق معناها [٩] حسًّا أو عقلاً ، كقوله [من الطويل] :

---

(١) أى المشبه والمشبه به .
(٢) وهى الشخص الرقيب .
(٣) أى : تسمية الشيء .
(٤) النساء : ٤ .
(٥) يوسف : ٣٦ .
(٦) العلق : ١٧ .
(٧) آل عمران : ١٠٧ .
(٨) الشعراء : ٨٤ .
(٩) أى المشبه .

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلاحِ مُقَذَّفٍ (١)

أي : رجلٍ شجاع ، وقولِهِ تعالى : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٢) أي : الدِّينَ الحَقَّ .

(٢٤٩/٢) ودليلُ أنها مجازٌ لغويٌّ : كونُها موضوعةً للمشبَّه به ، لا للمشبَّه ، ولا للأعمِّ منهما .

وقيل : إنها مجازٌ عقلى بمعنى : أن التصرُّف فى أمرٍ عقليٍّ لا لغوى ؛ لأنها لما لم تطلق على المشبَّه ، إلا بعد ادِّعاءِ دخولِهِ فى جنس المشبَّهِ به . كان استعمالُهَا فيما وُضِعت له ؛ ولهذا صَحَّ التعجُّب فى قوله (٣) [من الكامل] :

قَامَتْ تُظَلِّلُنِى مِنَ الشَّمْسِ ... نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَىَّ مِنْ نَفْسِي

قَامَتْ تُظَلِّلُنِى وَمِنْ عَجَبٍ ... شَمْسٌ تُظَلِّلُنِى مِنَ الشَّمْسِ

والنهى عنه قوله [من المنسرح] :

لاَ تَعْجبُوا مِنْ بِلَى غِلاَلَتِهِ ... قَدْ زَرَّ أَزْرَارَهُ عَلَى القَمَرِ (٤)

ورُدَّ : بأن الادعاء لا يقتضى كونَها مستعمَلةً فيما وُضِعَتْ له ، وأمَّا التعجُّب ، والنهى عنه : فللبناء على تناسى التشبيهِ ؛ قضاءً لحقِّ المبالغة .

(٢٥٣/٢) والاستعارة : تُفارِقُ الكذب : بالبناءِ على التأويل ، و نصبِ القرينة على إرادة خلافِ الظاهرِ .

(٢٥٤/٢) ولا تكونُ عَلَمًا ؛ لمنافاته الجنسيَّة ، إلا إذا تضمَّن نوعَ وصفيَّة ؛ كحاتم .

(٢٥٦/٢) وقرينتها : إما أمرٌ واحد ؛ كما فى قولك : «رأيتُ أسدًا يرمِى» ،

---

(١) لزهير فى ديوانه ص٢٣ ، من معلقته المشهورة التى يمتدح فيها الحارث بن عوف ، وهرم بن سنان وتمام البيت : له لبد أظفاره لم تقلم وفى المصباح ١٣٧ ، والطراز ١/ ٢٣٢ .

(٢) الفاتحة : ٥ .

(٣) البيتان لابن العميد ، نهاية الإيجاز ص٢٥٢ ، والطراز ٢٠٣/١ والمصباح ص١٢٩ .

(٤) البيت لابن طباطبا العلوى ، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد ، الطراز ٢٠٣/٢ نهاية الإيجاز ص٢٥٣ ، والمصباح ص١٢٩ .

أو أكثرُ ، كقوله [(١)] [من الرجز] :

فَإِنْ تَعَافُوا الْعَدْلَ وَالإِيمَانَا فَإِنَّ فِي أَيْمَانِنَا نِيرَانَا

أو معانٍ ملتئمةٌ ، كقوله[من الطويل] :

وَصَاعِقَةٍ مِنْ نَصْلِهِ تَنْكَفِي بِهَا عَلَى أَرْؤُسِ الأَقْرَانِ خَمْسُ سَحَائِبِ [(٢)]

وهي [(٣)] باعتبار الطرفَيْنِ قسمان ، لأنَّ اجتماعَهما في شيء : إمَّا ممكنٌ ، نحو: ﴿أَحْيَيْنَاهُ﴾ في قوله : ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ﴾ [(٤)] أى : ضالاً فهديناه ، ولْتُسَمَّ وِفاقيَّةً . وإما ممتنعٌ كاستعارة اسم المعدومِ للموجودِ ، لعدم غَنَائِهِ ، وَلْتُسَمَّ عِنَادِيَّةً ، ومنها [(٥)] التهكُّمية والتمليحيَّة ، وهما ما استعمل في ضدِّه أو نقيضِهِ ، لما مر ، نحوُ : ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [(٦)] .

(٢٦١/٢) وباعتبار الجامع قسمان ، لأنه : إما داخلٌ في مفهوم الطرفَيْنِ ، نحو : (كُلَّمَا سَمِعَ هَيْعةً ، طَارَ إِلَيْهَا) [(٧)] ، فإن الجامع بين العَدْوِ والطيران : هو قطعُ المسافة بسرعة [(٨)] ، وهو داخلٌ فيهما ، وإما غيرُ داخلٍ ، كما مر [(٩)] .

وأيضًا : إمَّا عاميَّة ، وهي المبتذلةُ ، لظهور الجامع فيها ، نحو : رأيتُ أسدًا يرمي .

---

(١) تعافوا : تكرهوا . نيرانًا : أى سيوفنا تلمع كأنها النيران .

(٢) البيت للبحترى ديوانه ١٧٩/١ الطراز ١/ ٢٣١ ورواية الديوان :

وصاعقة من كفه ينكفي بها على أرؤس الأعداء خمس سحائب

ويريد بخمس سحائب : الأنامل .

(٣) أى الاستعارة .

(٤) الأنعام : ١٢٢ .

(٥) أى من العنادية .

(٦) التوبة : ٣٤ .

(٧) جزء من حديث أخرجه مسلم في «صحيحه» «كتاب الإمارة» باب : فضل الجهاد والرباط (٥٥٣/٤) ، ط . الشعب ، وأوله : «من خير معاش الناس لَهُمْ رجل ...» .

(٨) سقطت من المطبوع من (متن التلخيص) واستدركناها من شروح التلخيص (٨١/٤) ط دار السرور - بيروت لبنان .

(٩) من استعارة الأسد للرجل الشجاع .

أو خاصِّيَّة ، وهي الغريبة ، والغرابةُ قد تكونُ في نفس المشبَّه ؛ كقوله [١] [من الكامل] :

وَإِذا احْتَبَى قَرَبُوسَهُ بِعِنَانِهِ عَلَكَ الشَّكِيمَ إِلَى انصِرَافِ الزَّائِرِ

(٢/٢٦٤) وقد تحصل بتصرف في العاميَّة ، كما في قوله [من الطويل] :

وَسَالَتْ بِأَعْنَاقِ المَطِيِّ الأَبَاطِحُ [٢]

إذْ أَسنَدَ الفعلَ إلى الأباطح دون المَطِي ، أو أعناقها ، وأَدْخَلَ الأعناقَ في السير .

(٢/٢٦٦) وباعتبار الثلاثة [٣] ستة أقسام ؛ لأن الطرفَيْن إنْ كانا حسيَّيْنِ ، فالجامع إمَّا حسيٌّ ؛ نحو : ﴿فَأَخْرَجَ لَهُمْ عِجْلاً﴾ [٤] ؛ فإنَّ المستعار منه ولَدُ البقرة ، والمستعار له الحيوانُ الذي خلقه الله تعالى من حلى القِبْطِ ، والجامع لها الشكل ؛ والجميع حسيٌّ .

(٢/٢٦٨) وإما عقليٌّ ؛ نحو : ﴿وَآيَةٌ لَهُمُ اللَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ [٥] ؛ فإنَّ المستعار منه كَشْطُ الجِلْدِ عن نحو الشاة ، والمستعار له كشفُ الضوء عن مكان الليل ، وهما حِسِّيَّان ، والجامعُ ما يعقَلُ من ترتُّب أمر على آخر .

(٢/٢٧١) وإما مختلف ؛ كقولك : «رأيتُ شمسًا» وأنت تريد إنسانًا كالشمس في حسن الطلعة ، ونباهة الشأن .

(٢/٢٧١) وإلا [٦] فهما إمَّا عقليان ؛ نحو : ﴿مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا﴾ [٧] ؛ فإنَّ المستعار منه الرقاد ، والمستعار له الموت ، والجامع عدمُ ظهورِ الفعل ؛

---

(١) البيت لمحمد بن يزيد بن مسلمة . في الإشارات ص٢١٦ . القربوس : مقدم السرج . علك : مضغ . الشكيم : الحديدة المعترضة في فم الفرس .

(٢) البيت لكثير عزة الإشارات ص٢١٧ ، وصدره : أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا .

(٣) أي المستعار منه والمستعار والجامع .

(٤) طه : ٨٨ .

(٥) يس : ٣٧ .

(٦) أي : وإن لم يكن الطرفان حسيين .

(٧) يس : ٥٢ .

والجميعُ عقليٌّ .

(٢٧٣/٢) وإمَّا مختلفانِ ، والحسي هو المستعارُ منه ، نحو : ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [١] ؛ فإنَّ المستعار منه كسر الزجاجة ، وهو حسيٌّ ، والمستعار له التبليغُ ، والجامع التأثيرُ ، وهما عقليان ، وإمَّا عكسُ ذلك ؛ نحوُ : ﴿إِنَّا لَمَّا طَغَى الْمَاءُ حَمَلْنَاكُمْ فِي الْجَارِيَةِ﴾ [٢] ، فإن المستعار له كثرةُ الماءِ ، وهو حسيٌّ ، والمستعار منه التكبُّر ، والجامع الاستعلاء المفرِط ، وهما عقليان .

(٢٧٤/٢) **وباعتبار اللفظ قسمان** ، لأنه إنْ كان اسمَ جنسٍ فأصليَّةٌ ، كأسدٍ وقَتْلٍ ، وإلا فتبعيَّةٌ [٣] ، كالفعل ، وما اشتقَّ [٤] منه ، والحرفِ .

فالتشبيه فى الأولين [٥] لمعنى المصدَرِ ، وفى الثالثِ [٦] لمتعلَّق معناه [٧] ، كالمجرور فى : (زيدٌ فى نِعْمة) ، فيقدَّر فى : (نَطَقَتِ الحالُ) و : (الحالُ ناطقةٌ بكذا) : لِلدَّلالةِ بالنُّطق ، وفى لامِ التعليل ، نحو : ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [٨] : للعدواةِ والحَزَنِ بعد الالتقاطِ ، بعلَّته الغائية .

(٢٨٢/٢) ومدارُ قرينتها فى الأولين على الفاعلِ ، نحو : «نطقَتِ الحالُ بكذا» ، أو المفعولِ ، نحوُ : [من الرمل] :

قَتَلَ الْبُخْلَ وَأَحْيَا السَّمَاحَا

ونحوُ [٩] [من البسيط] :

---

(١) الحجر : ٩٤ .

(٢) الحاقة : ١١ .

(٣) أى : وإن لم يكن اللفظ المستعار اسم جنس فالاستعارة تبعية .

(٤) وفى نسخة : (وما يشتق منه) ، والمراد به اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة .

(٥) أى : الفعل وما يشتق منه .

(٦) أى : الحرف .

(٧) وهو مثلاً الابتداء فى «من» .

(٨) القصص : ٨ .

(٩) البيت للقطامى . اللهذم : السنان القاطع . القد : القطع . وعجز البيت :

ما كان خاط عليهم كل زراد

سرد الدرع وزردها : نسجها .

نَقْرِيهِمُ لِهْذِمِيَّاتٍ نَقُدُّ بِهَا

أو المجرور ، نحوُ : ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (١) .

(٢٨٤/٢) وباعتبارٍ آخر ثلاثةُ أقسامٍ :

مُطْلَقة : وهى ما لم تُقرَنْ بصفةٍ ولا تفريغٍ ، والمراد (٢) : المعنويةُ ، لا النعتُ النحويّ .

ومجرَّدة : وهى ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ له ، كقوله (٣) [من الكامل] :

غَمْرُ الرِّدَاء إِذَا تَبَسَّمَ ضَاحِكًا غَلِقَتْ لِضِحْكَتِهِ رِقَابُ المالِ

ومرشّحة : وهى ما قُرِنَ بما يلائمُ المستعارَ منه ، نحوُ : ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى فَمَا رَبِحَتْ تِجَارَتُهُمْ﴾ (٤) .

(٢٨٩/٢) وقد يجتمعان فى قولِهِ (٥) [من الطويل] :

لَدَى أَسَدٍ شَاكِي السِّلَاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلَّمِ

(٢٩٠/٢) والترشيحُ أبلَغُ ؛ لاشتمالِهِ على تحقيقِ المبالغة ، ومبناه على تناسى التشبيهِ ، حتَّى إنه يبنى على علوّ القدر كما يبنى على علوّ المكان ؛ كقوله (٦) [من المتقارب] :

وَيَصْعَدُ حَتَّى يَظُنَّ الجَهُولُ بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِى السَّمَاءِ

(٢٩١/٢) ونحوُهُ : ما مرَّ من التعجُّبِ والنهى عنه ؛ وإذا جاز البناءُ على الفرع مع الاعترافِ بالأصلِ -

كما فى قوله (٧) [من المتقارب] :

---

(١) التوبة : ٣٤ .

(٢) أى : المراد بالصفة .

(٣) البيت لكثير .

(٤) البقرة : ١٦ .

(٥) تقدم تخريجه .

(٦) البيت لأبى تمام ، ديوانه ص٣٢٠ ، والمصباح ١٣٨ ، والإشارات ص٢٢٥ .

(٧) البيتان لعباس بن الأحنف ديوانه ص٢٢١ ، والمصباح ١٣٩ ، وأسرار البلاغة ١٦٨/٢ .

هِى الشَّمسُ مَسكَنُهَا فِى السَّمَاءِ فَـعَـزِّ الفُؤَادَ عَـزَاءً جَمِيلاَ
فَلَـن تَستَطِيعَ إِلَيهَا الصُّعُـودَا وَلَن تَستَطِيعَ إِلَيكَ النُّزُولاَ

فمع جَحْدِهِ (١) أولى .

المجاز المركَّب

(٢٩٢/٢) وأما المركَّب : فهو اللفظ المستعَملُ فيما شبّه بمعناه الأصلّى تشبيهَ التمثيلِ ؛ للمبالغة ؛ كما يقال للمتردّد فى أمر : «إنّى أراك تقدّمُ رِجْلاً ، وتؤخّرُ أخرى» ، وهذا التمثيل على سبيل الاستعارة ، وقد يسمَّى التمثيلَ مطلقًا ، ومتى فشا استعمالُهُ كذلك ، سمّى مَثَلاً ؛ ولهذا لا تُغَيّرُ الأمثالُ .

[فصل] (٢)

(٢٩٩/٢) قد يُضمَرُ التشبيهُ فى النفس ؛ فلا يصرَّح بشيء من أركانه سوى المشبَّه ، ويُدَلُّ عليه : بأنْ يُثْبَتَ للمشبَّه أمرٌ يختَصُّ بالمشبَّه به ، فيسمَّى التشبيهُ استعارةً بالكناية، أو مكنيًا عنها ، وإثباتُ ذلك الأمر للمشبَّه استعارةً تخييلية؛ كما فى قول الهُذَلِيّ (٣) [من الكامل] :

وإذا المَنِيّةُ أَنشَبتْ أَظفارَها أَلفَيتَ كلَّ تَمِيمةٍ لا تنفَعُ

(٣٠١/٢) شبّه المنيّة بالسبُع فى اغتيال النفوس بالقهر والغلبة ، من غير تفرقةٍ بين نفّاعٍ وضرّارٍ ، فأثبت لها الأظفارَ التى لا يكمل ذلك فيه بدونها ، وكما فى قول الآخر(٤) :

وَلَئِن نَطَقتُ بِشُكرِ بِرِّكَ مُفصِحًا فَلِسَانُ حَالِي بِالشِّكَايَةِ أَنطَقُ

---

(١) أى المشبه .

(٢) فى بيان الاستعارة بالكناية والاستعارة التخييلية .

(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٢٨ ، والهُذَلِى هو أبو ذؤيب ، خويلد بن خالد بن محرث شاعر مخضرم ، والبيت من قصيدة له يرثى فيها بنيه ، وقد هلكوا فى عام واحد ، مطلعها :

أمن المنون وريبها تتوجَّعُ والدهر ليس بمعتب من يجزعُ

(٤) البيت لمحمد بن عبد الله العتبى ، وقيل : لأبى النضر بن عبدالجبار ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٢٨ .

شبّه الحالَ بإنسانٍ متكلّمٍ فى الدَّلالةِ على المقصود ؛ فأثبَتَ لها اللسانَ الذى به قِوامُها فيه . وكذا قولُ زُهَيْرٍ (١) [من الطويل] :

صَحَا الْقَلْبُ عَنْ سَلْمَى وَأَقْصَرَ بَاطِلُهْ وَعُرِّىَ أَفْرَاسُ الصِّبَا وَرَوَاحِلُهْ

أراد أن يبيِّن أنه ترَكَ ما كان يرتكبه زمَنَ المحبّة من الجهل ، وأعرَضَ عن معاودتِهِ فبطَلَتْ آلاته ، فشبّه الصِّبَا بجهة من جهات المَسِير ؛ كالحَجِّ و التجارة ، قضَى منها الوطَرَ ؛ فأُهمِلَتْ آلاتُها ، فأثبَتَ لها الأفراسَ والرواحلَ ، فالصِّبا من الصَّبْوة بمعنى الميل إلى الجهلِ والفُتُوَّة ؛ ويحتمِلُ أنه أراد بالأفراسِ والرواحلِ : دواعى النفوسِ ، وشهواتِها ، والقُوَى الحاصلةَ لها فى استيفاء اللذات ، أو الأسبابَ التى قلَّما تتآخذ (٢) فى اتباع الغى ، إلا أوانَ الصِّبَا ؛ فتكونُ الاستعارة تحقيقيةً .

فصل

(٣٠٥/٢) عرَّف السكاكى الحقيقةَ اللغويةَ بالكلمةِ المستعملةِ فيما وُضِعَتْ له ، من غير تأويلٍ فى الوضع ؛ واحترَزَ بالقيد الأخير عن الإستعارة ، على أصح القولين ؛ فإنها مستعملة فيما وُضعَت له بتأويل .

(٣٠٧/٢) وعرَّف المجازَ اللغوى بالكلمةِ المستعملةِ فى غير ما وُضِعَت له بالتحقيق ، فى اصطلاح التخاطُب ، مع قرينةٍ مانعة عن إرادته ، وأتى بقيد «التحقيق» ؛ لتدخُلَ الاستعارة ؛ على ما مَرَّ .

ورُدَّ : بأن الوضع إذا أُطلِقَ لا يتناول الوضعَ بتأويل ، وبأنَّ التقييدَ باصطلاح التخاطُبِ لا بُدَّ منه فى تعريف الحقيقة .

(٣١١/٢) وقسَّم المجازَ اللغوى إلى الاستعارة وغيرها . وعرَّف الاستعارة بأنْ تَذْكُرَ أحدَ طرفَى التشبيه ، وتريدَ به الآخَرَ ، مدَّعِيًا دخولَ المشبَّهِ فى جنس المشبَّه به . وقسَّمها إلى المصرَّحِ بها ، والمكنى عنها .

وعنى بالمصرَّحِ بها : أن يكونَ المذكورُ هو المشبَّهَ به ، وجعَلَ منها تحقيقيَّةً ،

(١) لزهير فى ديوانه ص١٢٤ ، والطراز ٢٣٣/١ والمصباح ١٣٢ .
(٢) فى (متن التلخيص) و (ط) الحلبى : (تأخذ) .

وتخييليَّةٌ : وفسَّر التحقيقيَّة بما مَرَّ ، وعَدَّ التمثيلَ منها :

ورُدَّ : بأنه (١) مستلزِمٌ للتركيبِ المنافى للإفراد .

(٣١٩/٢) وفسَّر التخييلية بما لا تحقُّق لمعناه حِسًّا ولا عقلاً ، بل هو صورةٌ وهميَّةٌ محضة، كلفظ «الأظفارِ» فى قول الهُذَلِيّ (٢) ؛ فإنه لمَّا شبَّه المنيّه بالسَّبُعِ فى الاغتيالِ ، أخذ الوهم فى تصويرها بصورتِهِ واختراعِ لوازمِهِ لها ، فاختَرَعَ لها صورةً مثل الأظفار ، ثم أطلَقَ عليها لفظَ الأظفار :

وفيه تعسُّف ، ويخالفُ تفسير غيره لها بجعلِ الشيء للشيء ، ويقتضِى أن يكونَ الترشيحُ تخييليَّة ؛ للزومِ مثلِ ما ذَكَرَهُ فيه .

(٣٢٥/٢) وعنى بالمكنِّى عنها : أن يكونَ المذكورُ هو المشبَّهَ ، على أن المراد «لمنية» السبُعُ ، بادعَّاءِ السَّبُعية لها ؛ بقرينة إضافة الأظفارِ إليها .

ورُدَّ : بأن لفظ المشبَّه فيها مستعَملٌ فيما وضع له تحقيقًا ، والاستعارةُ ليست كذلك ، وإضافةُ نحو (الأظفار) قرينةُ التشبيه .

(٣٢٨/٢) واختار رَدَّ التبعيَّةِ إلى المكنّى عنها ، بجعل قرينتها مكنيًّا عنها ، والتبعيَّةِ قرينَتَها ، على نحوِ قوله فى المنية وأظفارها .

ورُدَّ : بأنه إنْ قدَّر التبعيةَ حقيقَّة ، لم تكنْ تخييليةً ؛ لأنها مجاز عنده ، فلم تكن المكنىُّ عنها مستلزمةً للتخييلية ؛ وذلك باطل بالاتفاق ؛ وإلاَّ فتكون استعارةً ، فلم يكنْ ما ذهب إليه مُغْنِيًا عما ذكرَهُ غيرُهُ .

فصل

(٣٣٢/٢) حسن كل من التحقيقيَّةِ والتمثيلِ : برعاية جهاتِ حسن التشبيه ، وألاَّ يُشَمَّ رائحتُهُ لفظًا ؛ ولذلك يوصَّى أن يكون الشبه بين الطرفين جليًّا ؛ لئلا يصيرَ إلغازًا ؛ كما لو قيل : «رأيتُ أسدًا» وأُرِيدَ إنسانٌ أبخَرُ ، و «رَأَيْتُ إِبِلاً مِائَةً

---

(١) أى التمثيل .

(٢) يشير إلى قول أبى ذؤيب الهذلى فى عَيْنِيَّته المشهورة :

وإذا المنيةُ أنشَبَتْ أظفارَهَا ... ألفَيتَ كُلَّ تميمةٍ لا تنفَعُ

لا تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً» (١) ، وأريد الناسُ .

(٢/٣٣٤) وبهذا ظهر : أن التشبيه أعمُّ مَحَلاً ، ويتصل به أنه إذا قَوِى الشبه بين الطرفَيْنِ حتى اتحدا -كالعِلْمِ والنور ، والشُبْهَة والظلمة- لم يَحْسُنِ التشبيهُ ، وتعيَّنت الإستعارة .

والمكنى عنها - كالحقيقيةِ ، والتخييليةِ - حسنُها بحسب حُسْن المكنى عنها .

فصل

(٢/٣٣٦) وقد يطلق المجازُ على كلمةٍ تغيَّرَ حكمُ إعرابِها بحذفِ لفظٍ أو زيادةِ لفظٍ ؛ كقولِهِ تعالى : ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ (٢) ، ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ (٣) ، وقولِهِ تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ (٤) أى : أمْرُ ربِّك ، وأهلَ القريةِ ، وليس مثلَهُ شيءٌ .

(الكناية)

(٢/٣٤٢) الكنايةُ : لفظٌ أريدَ به لازمُ معناه ، مع جواز إرادته معه ؛ فظهَرَ أنها تخالف المجازَ من جهة إرادة المعنى الحقيقى لِلَّفْظِ مع إرادةِ لازمه . وفُرِّقَ : بأن الانتقالَ فيها من اللازمِ ، وفيه من الملزوم : ورُدَّ : بأنَّ اللازمَ ما لم يكنْ ملزومًا لم يُنْتَقَلْ منه ؛ وحينئذ : يكون الإنتقالُ من الملزوم [إلى اللازم] (٥) .

وهى ثلاثةُ أقسام :

(٢/٣٤٦) **الأولى :** المطلوبُ بها غيرُ صفةٍ ولا نِسْبة :

فمنها : ما هى معنًى واحدٌ ؛ كقوله [من الكامل] :

---

(١) قال ﷺ : «إنما الناس كالإبل المائة لا تكاد تجد فيها راحلة» أخرجه البخارى عن ابن عمر ، كتاب الرقاق باب رفع الأمانة ، ومسلم ك فضائل الصحابة وابن ماجه وأحمد .

(٢) الفجر : ٢٢ .

(٣) يوسف : ٨٢ .

(٤) الشورى : ١١ .

(٥) من شروح التلخيص .

وَالطَّاعِنِينَ مَجَامِعَ الأَضْغَانِ (١)

ومنها : ما هو مجموعُ معانٍ ، كقولنا -كنايةً عن الإنسان- : «حَي مستوِى القامةِ ، عريضُ الأظفار» .

وشرطهما الاِختصاصُ بالمكنّى عنه .

(٣٤٨/٢) **والثانية :** المطلوبُ بها صفةٌ :

فإنْ لم يكن الاِنتقالُ بواسطةٍ :

فقريبةٌ واضحةٌ ، كقولهم -كنايةً عن طول القامة : «طويلٌ نجادُهُ» ، و«طويلُ النجاد» ، والأولى ساذَجة ، وفى الثانية تصريحٌ مَّا ، لتضمُّن الصفة الضمير ، أو خفيةٌ ، كقولهم -كناية عن الأبله- : «عريضُ القفا» .

وإن كان بواسطة : فبعيدةٌ ، كقولهم : «كثير الرماد» كنايةً عن المِضياف ، فإنه يُنْتَقَلُ من كثرة الرماد إلى كثرة إحراقِ الحطب تحت القدور ، ومنها إلى كثرة الطبائخ ، ومنها إلى كثرة الأَكَلَة ، ومنها إلى كثرةِ الضّيفان ، ومنها إلى المقصود .

(٣٥١/٢) **الثالثة :** المطلوبُ بها نسبةٌ ، كقولهم [من الكامل] :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمُروءَةَ وَالنَّدَى فِي ... قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرَجِ (٢)

فإنه أراد أن يثبت اختصاصَ ابن الحشرج بهذه الصفات ، فترك التصريحَ بأنْ يقول : «إنه مختصٌّ بها ، أو نحوَهُ» ، إلى الكناية ، بأن جعَلَها فى قبة مضروبة عليه . ونحو قولهم : «المجدُ بين ثوبَيْه ، والكرمُ بين بردَيْه» .

(٣٥٤/٢) والموصوفُ فى هَذَين القسمَيْن قد يكونُ غير مذكور ، كما يقال فى عِرَضِ من يؤذى المسلمين : «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» (٣) .

أما القسم الأول - وهو ما يكون المطلوبُ بالكنايةِ نفسَ الصفةِ ، وتكون النسبةُ مصرحا بها- : فلا يخفى أن الموصوفَ بها (٤) يكونُ مذكورًا لا محالةَ ، لفظًا

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٤٠ ، وصدره : الضاربين بكل أبيض مخذم .

(٢) البيت لزياد الأعجم . المصباح ص١٥٢ ، والطراز ص١٧٨ ، والإيضاح ص٤٦٢ .

(٣) حديث صحيح أخرجه الشيخان فى الإيمان وغيرهما .

(٤) من (شروح التلخيص) وفى (متنه) : (فيها) .

أو تقديرًا .

(٢/٣٥٥) قال [1] السكاكيُّ : «الكنايةُ تتفاوَتُ إلى تعريضٍ ، وتلويحٍ ، ورمزٍ ، وإيماءٍ وإشارةٍ ، والمناسِبُ للعَرَضية : التعريضُ ، ولغيرها -إنْ كثُرَتِ الوسائطُ - : التلويحُ ، وإن قَلَّت - مع خفاءٍ - : الرمزُ ، وبلا خفاء : الإيماءُ والإشارة» .

ثم قال : «والتعريضُ قد يكونُ مجازًا ؛ كقولك : «آذَيْتَني فستعرِفُ» وأنتَ تريدُ إنسانًا مع المخاطَبِ دونه ، وإن أردْتهما جميعًا كان كنايةً ، ولا بدَّ فيهما من قرينة» .

فصل

(٢/٣٦٠) أطبَقَ البلغاءُ على أنَّ المجازَ والكنايةَ أبلغ من الحقيقة والتصريح ؛ لأن الانتقال فيهما من الملزوم إلى اللازم ، فهو كدعوى الشيءِ ببيّنة ، وأنَّ الاستعارةَ أبلغُ من التشبيه ؛ لأنها نوعٌ من المجاز .

***

---

(١) من شروح التلخيص .

الفَنُّ الثالثُ

عِلْمُ الْبَدِيعِ

(٣٦٥/٢) وهو علم يعرف به وجوهُ تحسينِ الكلامِ ، بعد رعايةِ المطابقةِ ، ووضوحِ الدَّلاَلةِ :

(٣٦٨/٢) وهي [١] ضربان : معنويٌّ ، ولفظى :

المحسِّناتُ المعنويّة

أما المعنويُّ : فمنه :

(٣٦٨/٢) **المطابَقَةُ** : وتسمَّى الطباقَ ، والتضادَّ أيضًا ، وهى الجمع بين متضادَّيْنِ ، أى: معنَيَيْنِ متقابلَيْنِ فى الجملة ، ويكون بلفظَيْنِ :

من نوعٍ : اسمَيْن ، نحو : ﴿**وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاظًا وَهُمْ رُقُودٌ**﴾ [٢] ، أو فعلَيْنِ ، نحوُ : ﴿**يُحْيِي وَيُمِيتُ**﴾ [٣] ، أو حرفين ، نحو : ﴿**لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ**﴾ [٤]

أو من نوعَيْنِ ، نحو : ﴿**أَوَمَنْ كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَاهُ**﴾ [٥] .

(٣٧١/٢) وهو ضَرْبَان : طباق الإيجاب ، كما مر .

وطباق السلب : نحو : ﴿**وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ * يَعْلَمُونَ**﴾ [٦] ،

---

(١) من (شروح التلخيص) وفى المتن (هو) .

(٢) الكهف : ١٨ .

(٣) آل عمران : ١٥٦ .

(٤) البقرة : ٢٨٦ .

(٥) الأنعام : ١٢٢ .

(٦) الروم : ٦-٧ السابعة ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ وبين «لا يعلمون» و «يعلمون» طباق سلب بالنفى وعدمه .

ونحو : ﴿فَلاَ تَخْشَوُا النَّاسَ وَاخْشَوْنِ﴾ (١) .

(٣٧٣/٢) ومن الطباق نحو قوله [من الطويل] :

تَرَدَّى ثِيَابَ المَوْتِ حُمْرًا فَمَا أَتَى لَهَا اللَّيْلُ إلاَّ وَهْيَ مِنْ سُنْدُسٍ خُضْرِ (٢)

(٣٧٥/٢) ويلحق به نحوُ : ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ (٣) ؛ فإن الرحمةَ مسبَّبةٌ عن اللين ، ونحوُ قوله [من الكامل] :

لاَ تَعْجَبِي يَا سَلْمُ مِنْ رجُلٍ ضَحِكَ المَشِيبُ بِرَأْسِهِ فَبَكَى (٤)

ويسمى الثانى : إيهامَ التضادّ .

المقابلة

(٣٧٧/٢) ودخَلَ فيه ما يختَصُّ باسم **المقابلة** ؛ وهى أن يؤتى بمعنَيَيْنِ متوافقَينِ أو أكثر ، بما يُقَابلُ ذلك على الترتيب ، والمراد بالتوافق خلاف التقابل ؛ نحو : ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾ (٥) ، ونحو قوله (٦) [من البسيط] :

مَا أَحْسَنَ الدِّينَ وَالدُّنْيَا إذَا اجْتَمَعَا وَأَقْبَحَ الْكُفْرَ وَالإِفْلاَسَ بِالرَّجُلِ

ونحوُ : ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ (٧) ، المرادُ باستغنَى : أنه زَهِدَ فيما عند الله تعالى كأنه مستغنٍ عنه ؛ فلم يَتّق ، أو استغنَى بشهوات الدنيا عن نعيم الجنة ؛ فلم يَتَّقِ .

(٣٧٩/٢) وزاد السكاكى : وإذا شُرطَ هنا أمرٌ ، شُرطَ ثَمَّةَ ضِدُّه ؛ كهاتين

---

(١) المائدة : ٤٤ .
(٢) البيت لأبى تمام .
(٣) الفتح : ٢٩ .
(٤) البيت لدعبل .
(٥) التوبة : ٨٢ .
(٦) البيت لأبى دلامة ، وقيل أبو لأمة ، فى المصباح ص١٩٣ ، الإيضاح ص٤٨٦ ، والإشارات ص٦٣ .
(٧) الليل : ٥-١٠ .

الآيتين ؛ فإنه لما جُعِلَ التيسيرُ مشتَرَكًا بين الإعطاء والاِتقاءِ والتصديق ، جُعِلَ ضِدُّهُ مشتركًا بين أضدادها .

مراعاة النظير

(٣٨٠/٢) ومنه : مراعاة النظير ، ويسمَّى التناسُبَ والتوفيق ، وهو جمع أمر وما يناسبه لا بالتضاد ، نحوُ : ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾ (١) ، وقوله [من الخفيف] :

كَالْقِسِيّ الْمُعَطَّفَاتِ بَلِ الأَسْـ هُمِ مَبْرِيَّةً بَلِ الأَوْتَارِ (٢)

(٣٨٢/٢) ومنها (٣) : ما يسمّيه بعضهم : تشابُهَ الأطراف ، وهو أن يَخْتِمَ الكلامَ بما يناسب ابتداءه في المعنى ، نحو : ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ (٤) ، ويُلْحَقُ بها نحو : ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾ (٥) ، ويسمَّى إيهامَ التناسب .

الإرصاد

(٣٨٦/٢) ومنه : الإرصاد ، ويسّميه بعضهم : التَّسْهِيمَ ، وهو أن يُجْعَلَ قبل العَجُزِ من الفِقْرة أو من البيت ما يدل عليه إذا عُرِفَ الرويّ ، نحو : ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ (٦) ، وقولِهِ [الوافر] :

إِذَا لَمْ تَسْتَطِعْ شَيْئًا فَدَعْهُ وَجَاوِزْهُ إِلَى مَا تَسْتَطِيعُ (٧)

***

(١) الرحمن : ٥ .
(٢) البيت للبحترى .
(٣) أى من مراعاة النظير .
(٤) الأنعام : ١٠٣ .
(٥) الرحمن : ٥-٦ .
(٦) العنكبوت : ٤٠ .
(٧) البيت لعمرو بن معد يكرب .

المشاكلة

(٣٨٨/٢) ومنه : المشاكلة ، وهى ذكر الشيء بلفظِ غيرِهِ ، لوقوعِهِ فى صحبته ، تحقيقًا أو تقديرًا :

فالأول : نحوُ قوله (١) [من الكامل] :

قَالُوا اقْتَرِحْ شَيْئًا نُجِدْ لَكَ طَبْخَهُ ... قُلْتُ : اطْبُخُوا لِى جُبَّةً وَقَمِيصَا

ونحو : ﴿تَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِى وَلاَ أَعْلَمُ مَا فِى نَفْسِكَ﴾ (٢) .

(٣٩٠/٢) والثانى : نحوُ : ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ (٣) ، وهو مصدَرٌ مؤكّد لـ ﴿آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ أى: تطهيرَ اللهِ ، لأنّ الإيمانَ يطهِّر النفوس ، والأصلُ فيه : أن النصارى كانوا يغمسون أولادهم فى ماء أصفر يسمُّونه : المَعْموديَّة) ، ويقولون : إنّه تطهيرٌ لهم ، فعبّر عن الإيمان بالله بـ «صبغةَ اللهِ» للمشاكلة بهذه القرينة .

المزاوجة

(٣٩١/٢) ومنه : المزاوجة ، وهى أن يُزَاوَجَ بين معنيَيْنِ فى الشرط والجزاء ، كقوله (٤) [من الطويل] :

إِذَا مَا نَهَى النَّاهِى فَلَجَّ بِى الْهَوَى ... أَصَاخَتْ إِلَى الْوَاشِى فَلَجَّ بِهَا الْهَجْرُ

العكس

(٣٩٣/٢) ومنه : العكس ، وهو أن يقدَّمَ جزءٌ فى الكلام على جزء ، ثم يؤخّر ، ويقَعُ على وجوه :

منها : أن يقع بين أحد طرفى جُمْلة وما أضيف إليه ، نحو : عاداتُ السادات

---

(١) البيت لأبى الرقعمق الأنطاكى ، المصباح ص١٩٦ ، والإيضاح ص٤٩٤ .

(٢) المائدة : ١١٦ .

(٣) البقرة : ١٣٨ .

(٤) البيت للبحترى ، ديوانه ص٨٤٤ ، التبيان للطيبى ٤٠٠/٢ ، بتحقيقى ويروى (أصاخ) بدل (أصاخت) .

سادات العادات .

ومنها : أن يقع بين متعلقي فِعْلَيْنِ في جملتين ، نحو : ﴿يُخْرِجُ الْحَىَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَىِّ﴾ (١) .

ومنها : أن يقع بين لفظَيْنِ في طَرَفَى جملةٍ نحو : ﴿لاَ هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلاَ هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ﴾ (٢) .

الرجوع

(٢/٣٩٤) ومنه : **الرجوع** ، وهو العودُ إلى الكلام السابق بالنقض لنكتة ؛ كقوله [من البسيط] :

قِفْ بِالدِّيَارِ الَّتِي لم يَعْفِها القِدَمُ ... بَلَى وَغَيَّرَها الأَرْوَاحُ وَالدِّيَمُ (٣)

التورية

(٢/٣٩٦) ومنه : **التورية** ، وتسمَّى الإيهامَ أيضًا ؛ وهى أن يطلق لفظ له معنيان ، قريبٌ وبعيدٌ ، ويرادَ البعيد ؛ وهى ضربان :

مجرَّدةٌ : وهى التى لا تُجامِعُ شيئًا مما يلائم القريب ، نحو : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ (٤) .

ومرشَّحة ؛ نحو : ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ (٥) .

الاستخدام

(٢/٣٩٨) ومنه : **الاستخدام** ، وهو أن يراد بلفظٍ له معنيان أحدُهما ، ثُمَّ بالآخَرِ الآخَرُ ، أو يرادَ بأحدِ ضميرَيْنِ أحدُهما ، ثم بالآخَرِ الآخَرُ :

---

(١) يونس : ٣١ .

(٢) الممتحنة : ١٠ .

(٣) البيت لزهير ديوانه ص١٤٥ ، الجرجانى فى الإشارات ص٢٧١ .

(٤) طه : ٥ .

(٥) الذاريات : ٤٧ .

فالأوّل : كقوله [١] [من الوافر] :

إِذَا نَزَلَ السَّمَاءُ بِأَرْضِ قَوْمٍ رَعَيْنَاهُ وَإِنْ كَانُوا غِضَابَا

والثانى : كقوله [٢] [من الكامل] :

فَسَقَى الْغَضَى وَالسَّاكِنِيهِ وَإِنْ هُمُ شَبُّوهُ بَيْنَ جَوَانِحِي وَضُلُوعِي

اللف والنشر

(٤٠٠/٢) ومنه : **اللف والنشر** ؛ وهو ذكر متعدِّدٍ على التفصيلِ أو الإجمالِ ، ثم ما لِكُلٍّ واحد من غير تعيين ، ثقةً بأن السامع يردُّه إليه .

(٤٠١/٢) **فالأول** : ضَرْبان ؛ لأن النشر إمَّا على ترتيب اللف ، نحوُ : ﴿**وَمِن رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ وَلِتَبْتَغُوا مِنْ فَضْلِهِ**﴾ [٣] . وإما على غير ترتيبه ، كقوله [٤] [من الخفيف] :

كَيْفَ أَسْلُو وَأَنْتَ حِقْفٌ وَغُصْنٌ وَغَزَالٌ لَحْظًا وَقَدًّا وَرِدْفا

والثانى : كقوله تعالى : ﴿**وَقَالُوا لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى**﴾ [٥] أى : قالت اليهود : لن يدخل الجنة إلا من كان هودًا . وقالت النصارى : لن يدخل الجنة إلا من كان نصارى ؛ فَلَفَّ لعدم الالتباس ؛ للعلم بتضليل كل فريقٍ صاحبَهُ .

الجمع

(٤٠٦/٢) ومنه : **الجمع** ؛ وهو أن يُجْمَعَ بين متعدِّدٍ فى حكم واحد [٦] ؛

---

(١) البيت لجرير أو لمعاوية بن مالك .

(٢) البيت للبحترى .

(٣) القصص : ٧٣ .

(٤) البيت لابن حيوس ديوانه ٤٧/٢ والإيضاح ص٥٠٤ ، والمصباح ص٢٤٧ . والحقف : الجملة من الرمل .

(٥) البقرة : ١١١ .

(٦) من (شرح التلخيص) .

كقوله تعالى : ﴿الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنيَا﴾ (١) ، ونحو (٢) [من الرجز] :

إِنَّ الشَّبَابَ (٣) وَالْفَرَاغَ وَالْجِدَة   مَفْسَدَةٌ لِلْمَرْءِ أَى مَفْسَدَة

التفريق

(٤٠٨/٢) ومنه : **التفريق** ؛ وهو إيقاعُ تبايُنٍ بين أمرين من نوعٍ ، فى المدحِ أو غيره ، كقوله (٤) [من الخفيف] :

مَا نَوَالُ الْغَمَامِ وَقْتَ رَبِيعٍ   كَنَوَالِ الأَمِيرِ وَقْتَ سَخَاء
فَنَوَالُ الأَمِيرِ بَدْرَةُ عَيْنٍ   وَنَوَالُ الْغَمَامِ قَطْرَةُ مَاء

التقسيم

(٤٠٩/٢) ومنه : **التقسيم** ؛ وهو ذِكْرُ متعدِّدٍ ، ثم إضافةُ ما لكلٍّ إليه على التَّعْيين ؛ كقوله (٥) [من البسيط] :

وَلاَ يُقِيمُ عَلَى ضَيْمٍ يُرَادُ بِهِ   إِلاَّ الأَذَلاَّنِ عَيْرُ الْحَىِّ وَالْوَتَدُ
هَذَا عَلَى الْخَسْفِ مَرْبُوطٌ بِرُمَّتِهِ   وَذَا يُشَجُّ فَلاَ يَرْثِى لَهُ أَحَدُ

الجمع مع التفريق

(٤١٠/٢) ومنه : **الجمع مع التفريق** ؛ وهو أن يدخُلَ شيئان فى معنى ، ويُفَرَّقَ بين جهتَى الإدخال ؛ كقوله (٦) [من المتقارب] :

فَوَجْهُكَ كَالنَّارِ فِى ضَوْئِهَا   وَقَلْبِى كَالنَّارِ فِى حَرِّهَا

---

(١) الكهف : ٤٦ .

(٢) البيت لأبى العتاهية ، ديوانه ص٤٤٨ من أرجوزته ذات الأمثال ، والطراز ١٤٢/٣ والمصباح ٢٤٧ .

(٣) تصحفت فى (ط) إلى (الشاب) .

(٤) البيتان للوطواط ، الإشارات ص٢٧٤ ، والطراز ١٤١/٣ ، المصباح ٢٤٧ بلا عزو .

(٥) للمتلمس . عير : حمار .

(٦) البيت لرشيد الدين الوطواط ، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣٧٤ .

الجمع مع التقسيم

(٤١٠/٢) ومنه : **الجمع مع التقسيم** ؛ وهو جمع بين متعدِّدٍ تحتَ حكمٍ ، ثم تقسيمُهُ ، أو العكس :

فالأول : كقوله [1] [من البسيط] :

حَــتَّى أَقَامَ عَلَى أَرْبَاض خَـرْشَنَةٍ ... تَشْقَى بِــهِ الـرُّومُ وَالصُّلْبَانُ وَالْبِيَعُ
لِلسَّبْيِ مَا نَكَحُوا وَالْقَتْلِ مَا وَلَدُوا ... وَالنَّهْبِ مَا جَمَعُوا ، وَالنَّارِ مَا زَرَعُوا

والثانى : كقوله [2] [من البسيط] :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا ضَرُّوا عَدُوَّهُمُ أَوْ ... حَاوَلُـوا النَّفْعَ فِـى أَشْيَاعِهِم نَفَعُوا
سَجِيَّةٌ تِلْكَ مِنْهُمْ غَـيْرُ مُحْــدَثَةٍ ... إِنَّ الْخَلَائِقَ -فَاعْلَمْ- شَرُّهَا الْبِدَعُ

الجمع مع التفريق والتقسيم

(٤١٢/٢) ومنه : **الجمع مع التفريق والتقسيم** ؛ كقوله تعالى : ﴿يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَـلَّمُ نَفْسٌ إلا بِإِذْنِهِ فَمِنْهُـمْ شَقِيٌ وَسَعِيدٌ فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُـوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ وَأَمَّا الَّـذِينَ سُعِـدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالأَرْضُ إلا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ﴾ [3] . (٤١٤/٢) يطلق التقسيم على أمرين آخرين :

أحدهما : أن تذكُرَ أحوال الشيءِ مضافًا إلى كلِّ ما يليق به ؛ كقوله [4] [من الطويل] :

سَأطلُبُ حقِّي بالقَــنا ومشــايخٍ ... كأنّهمُ ومن طولِ ما التَثَموا مُرْدُ
ثِقالٌ إذَا لاَقَوْا خِفَافٌ إذَا دُعُوا ... كَثِيرٌ إذَا شَـدُّوا قَلِيلٌ إذَا عُدُّوا

---

(١) البيتان للمتنبى ، ديوانه ٣٣٤/٢ ، والإيضاح ص٥٠٥ ، والمصباح ٢٤٨ ، خرشنة : اسم بلد .

(٢) البيتان لحسان بن ثابت فى ديوانه ص٢٣٨ ، والطراز ١٤٤/٣ ، والمصباح ص٢٤٩ .

(٣) هود : ١٠٥-١٠٨ .

(٤) البيتان للمتنبى .

والثانى : استيفاءُ أقسامِ الشيء ؛ كقوله تعالى : ﴿يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا وَيَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ الذُّكُورَ أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَاثًا وَيَجْعَلُ مَنْ يَشَاءُ عَقِيمًا﴾ (١) .

التجريد

(٤١٦/٢) ومنه : التجريد ؛ وهو أن يُنْتَزَعَ مِن أمرٍ ذى صفة آخَرُ مثلُهُ فيها ؛ مبالغةً لكمالها فيه ، وهو أقسام :

منها : نحو قولهم : لى من فلانٍ صديقٌ حميم ، أى : بلَغَ فلانٌ من الصداقة حَدًّا صَحَّ معه أن يُسْتَخْلَصَ منه آخَرُ مثلُهُ فيها .

ومنها : نحوُ قولهم : لَئِن سألْتَ فلانًا ، لتسألَنَّ به البَحْرَ .

ومنها : نحو قوله [من الطويل] :

وَشَوْهَاءَ تَغْدُو بِي إِلَى صَارِخِ الْوَغَى   بِمُسْتَلْئِمٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْمُرَحَّلِ (٢)

ومنها : نحو قوله تعالى : ﴿لَهُمْ فِيهَا دَارُ الْخُلْدِ﴾ (٣) أى : فى جهنم ، وهى دار الخلد .

ومنها : نحو قوله [من الكامل] :

وَلَئِنْ بَقِيتُ لأَرْحَلَنَّ بِغَزْوَةٍ   تَحْوِى الْغَنَائِمَ أَوْ يَمُوتَ كَرِيمُ (٤)

وقيل : تقديره : أو يموتَ منى كريمٌ . وفيه نظر .

ومنها : نحو قوله [من المنسرح] :

يَا خَيْرَ مَنْ يَرْكَبُ الْمَطِيَّ وَلاَ   يَشْرَبُ كَأْسًا بِكَفِّ مَنْ بَخِلا (٥)

---

(١) الشورى : ٤٩-٥٠ .

(٢) البيت لأبى لأمة ، الإيضاح ص٥/٢ ، والمصباح ص٢٣٧ . الشوهاء : الفرس القبيح المنظر . تعدو : تسرع . صارخ : مستغيث . مستلئم : لابس لأمة ؛ وهى الدرع . الفنيق : الفحل المكرم . المرحل : من : رحل البعير : أشخصه عن مكانه وأرسله .

(٣) فصلت : ٢١ .

(٤) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٧٨ وعزاه للحماسى .

(٥) البيت للأعشى .

ومنها : مخاطبةُ الإنسانِ نفسَهُ ؛ كقوله [من البسيط] :

لاَ خَيْلَ عِنْدَكَ تُهْدِيهَا وَلاَ مَالُ فَلْيُسْعِدِ النُّطْقُ إنْ لَمْ يُسْعدِ الحَالُ (١)

المبالغة

(٤٢٢/٢) **ومنه : المبالغة المقبولة** ، والمبالغةُ : أن يُدَّعَى لوصفٍ بلوغُهُ فى الشدَّة أو الضعفِ حَدًّا مستحيلاً أو مستبعدًا ؛ لئلا يُظَنَّ أنه غيرُ متناهٍ فيه (٢) .

(٤٢٤/٢) وتنحصر فى : التبليغ ، والإغراق ، والغُلُوّ ؛ لأن المُدَّعَى : إنْ كان ممكنًا عقلاً وعادةً : فتبليغٌ ؛ كقوله (٣) [من الطويل] :

فَعَادَى عِدَاءً بَيْنَ ثَوْرٍ وَنَعْجَةٍ دِرَاكًا فَلَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

وإن كان ممكنًا عقلاً لا عادةً : فإغراق ؛ كقوله (٤) [من الوافر] :

وَنُكْرِمُ جَارَنَا مَا دَامَ فِينَا وَنُتْبِعُهُ الْكَرَامَةَ حَيْثُ مَالاَ

وهما مقبولان ؛ وإلا (٥) فغُلُوٌّ ؛ كقوله (٦) [من الكامل] :

وَأَخَفْتَ أَهْلَ الشِّرْكِ حَتَّى إنَّهُ لَتَخَافُكَ النُّطَفُ الَّتِى لَمْ تُخْلَقِ

والمقبولُ منه أصنافٌ :

منها : ما أدخل عليه ما يقرِّبه إلى الصحة ؛ نحو : ﴿**يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ**﴾ (٧) .

ومنها : ما تضمَّن نوعًا حسنًا من التخييل ؛ كقوله (٨) [من الكامل] :

---

(١) البيت للمتنبى .

(٢) أى فى الشدة أو الضعف .

(٣) البيت لامرئ القيس ديوانه (١) ص ١٥٦ ، (ب) ص ٨٨ والإشارات ص٢٧٨ ، والمصباح ص٢٢٤ .

(٤) البيت لعمرو بن الأيهم التغلبى ، الإشارات ص٢٧٩ ، والمصباح ص٢٢٤ .

(٥) بأن كان غير ممكن عقلاً ولا عادة .

(٦) البيت لأبى نواس ديوانه ص٤٥٢ ، والطراز ٣١٤/٢ ، والمصباح ص٢٢٩ .

(٧) النور : ٣٥ .

(٨) البيت للمتنبى فى ديوانه ، الإشارات ص٢٧٩ . السنابك : حوافر الخيل . العثير : الغبار ...=

عَقَدَتْ سَنَابِكُهَا عَلَيْهَا عِثْيَرًا   لَوْ تَبْتَغِي عَنَقًا عَلَيْهِ لأَمْكَنَا

(٤٢٦/٢) وقد اجتمعا فى قوله (١) [من الطويل] :

يُخَيَّلُ لِى أَنَّ سُمِّرَ الشُّهْبُ فِى الدُّجَى   وَشُدَّتْ بِأَهْدَابِى إِلَيْهِنَّ أَجْفَانِي

ومنها : ما خُرِّجَ مَخْرَجَ الهزل والخلاعة ؛ كقوله (٢) [من المنسرح] :

أَسْكَرُ بِالأَمْسِ إِنْ عَزَمْتُ عَلَى الشُّـ   ـرْبِ غَدًا إِنَّ ذَا مِنَ الْعَجَبِ

المذهب الكلامي

(٤٢٦/٢) ومنه : المذهب الكلامي ؛ وهو إيرادُ حجةٍ للمطلوب على طريق أهل الكلام ؛ نحو : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ (٣) ، وقولِهِ (٤) [من الطويل] :

حَلَفْتُ فَلَمْ أَتْـرُكْ لِنَفْسِكَ رِيبَةً   وَلَيْسَ وَرَاءَ اللهِ لِلْمَـرْءِ مَطْلَبُ

لَئِنْ كُنْتَ قَدْ بُلِّغْتَ عَنِّى جِنَايَةً   لَمُبْلِغُكَ الْـوَاشِى أَغَشُّ وَأَكْذَبُ

وَلَكِنَّنِى كُنْتُ امْرَءًا لِـى جَانِبٌ   مِنَ الأَرْضِ فِيهِ مُسْتَرَادٌ وَمذْهَبُ

مُلُوكٌ وَإِخْوَانٌ إِذَا مَـا مَدَحْتُهُمْ   أُحَكَّمُ فِـى أَمْـوَالِهِمْ وَأُقَرَّبُ

كَفِعلكَ فِي قَوْمٍ أَرَاكَ اصْطَفَيْتَهُمْ   فَلَمْ تَرَهُمْ فِـى مَدْحِهِمْ لَكَ أَذْنَبُوا

حسن التعليل

(٤٢٩/٢) ومنه : حسن التعليل ؛ وهو أن يُدَّعَى لوصفٍ علةٌ مناسِبةٌ له باعتبارٍ لطيفٍ غير حقيقيٍّ ، وهو أربعةُ أضرُب ؛ لأنَّ الصفةَ إمَّا ثابتةٌ قصِدَ بيانُ علَّتها ، أو غيرُ ثابتةٍ أُريدَ إثباتُها :

= العنق : نوع من السير .

(١) وهو للقاضى الأرجانى ، أورده الجرجانى فى الإشارات ص ٢٨٠ .

(٢) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٧٩ بلا عزو .

(٣) الأنبياء : ٢٢ .

(٤) الأبيات للنابغة يعتذر إلى النعمان . ديوانه ص٧٢ ، والمصباح ص٢٠٧ ، والإيضاح ص٥١٧ .

(٤٢٩/٢) **والأولى** : إما ألاَّ يَظْهَرَ لها في العادة علةٌ ؛ كقوله [(١)] [من الكامل] :

لَمْ يَحْكِ نَائِلَكَ السَّحَابُ وَإِنَّمَا حُمَّتْ بِهِ فَصَبِيبُهَا الرُّحَضَاءُ

أو يَظْهَرَ لها علةٌ غيرُ المذكورة ، كقوله [(٢)] [من الرمل] :

مَا بِهِ قَتْلُ أَعَادِيهِ وَلَكِنْ يَتَّقِي إِخْلاَفَ مَا تَرجُو الذِّئَابُ

فإنَّ قَتْلَ الأعداءِ في العادةِ لدفعِ مَضَرَّتِهم ، لا لما ذكره .

(٤٣١/٢) **والثانية** : إما ممكنة ؛ كقوله [من البسيط] :

يَا وَاشِيًا حَسُنَتْ فِينَا إِسَاءَتُهُ نَجَّى حِذَارُكَ إِنْسَانِي مِنَ الْغَرَقِ [(٣)]

فإنَّ استحسانَ إساءة الواشِي ممكنٌ ؛ لكنْ لمَّا خالَفَ الناسَ فيه ، عقَّبه بأنَّ حذاره منه نجَّى إنسانَهُ من الغرق في الدموع .

(٤٣٢/٢) أو غيرُ ممكنةٍ ، كقوله [من البسيط] :

لَوْ لَمْ تَكُنْ نِيَّةُ الْجَوْزَاءِ خِدْمَتَهُ لَمَا رَأَيْت عَلَيْهَا عِقْدَ مُنْتَطِقِ

وأُلحِقَ به ما يُبْنَى على الشك ، كقوله [(٤)] [من الطويل] :

كَأَنَّ السَّحَابَ الْغُرَّ غَيَّبْنَ تَحْتَهَا حَبِيبًا فَمَا تَرقَأُ لَهُنَّ مَدَامِعُ

التفريع

(٤٣٤/٢) **ومنه : التفريع** ؛ وهو أن يُثْبِتَ لمتعلَّقِ أمرٍ حُكْمٌ بعد إثباتِهِ لمتعلَّقٍ له آخَرَ ، كقوله [(٥)] [من البسيط] :

أَحْلاَمُكُمْ لِسَقَامِ الجَهْلِ شَافِيَةٌ كَمَا دِمَاؤُكُمُ تَشْفِي مِنَ الْكَلَبِ

***

(١) البيت للمتنبى . الرخصاء : عرق الحمى .
(٢) البيت للمتنبى ، شرح ديوانه ١٤٤/١ ، والأسرار ص٣٣٧ ، والإشارات ص٢٨١ .
(٣) البيت لمسلم بن الوليد ، ديوانه ص٣٢٨ ، الطراز ١٤٠/٣ ، والمصباح ص٢٤١ .
(٤) لأبى تمام . ديوانه ص٤٢٥ ، والإيضاح ص٥٢٣ ، والمصباح ص٢٤٢ .
(٥) البيت للكميت ، الإيضاح ص٥٢٣ ، و الطراز ١٣٥/٣ ، والمصباح ٢٣٨ .

تأكيد المدح بما يشبه الذم

(٤٣٥/٢) **ومنه : تأكيدُ المدح بما يُشبهُ الذَّمَّ** ، وهو ضَرْبان :

أفضلهما : أن يستثنى من صفةِ ذمٍّ منفيةٍ عن الشيء صفةُ مدحٍ بتقديرِ دخولها فيها ؛ كقوله [من الطويل] :

وَلاَ عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنَّ سُيُوفَهُمْ ... بِهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِرَاعِ الْكَتَائِبِ (١)

أى : إن كان فلولُ السيف عيبًا ، فأثبَتَ شيئًا منه على تقديرِ كونِهِ منه ، وهو محال ، فهو فى المعنى تعليقٌ بالمحال ، فالتأكيدُ فيه من جهة أنه كدعوى الشيءِ ببيّنةٍ ، وأنَّ الأصلَ فى الاستثناءِ هو الاتصالُ ، فِذكرُ أداته قبل ذِكرِ ما بعدها يُوهِمُ إخراجَ شيءٍ ممَّا قبلها ، فإذاَ وليَهَا صفةُ مدحٍ ، جاء التأكيد .

(٤٣٨/٢) **والثانى** : أنْ يَثْبُتَ لشيء صفةُ مدح ، ويُعَقَّبَ بأداةِ استثناءٍ تليها صفةُ مدحٍ أخرى له ؛ نحو : «أَنَا أَفْصَحُ الْعَرَبِ بَيْدَ أَنِّى مِنْ قُرَيْشٍ» (٢) وأصل الاستثناءِ فيه -أيضًا- أن يكونَ متصلاً كالضَّرْب الأوَّل ؛ لكنَّه لم يقدَّرْ متصلاً ؛ فلا يفيد التأكيدَ إلا من الوجه الثاني ؛ ولهذا كان الأولُ أفضلَ .

(٤٤٠/٢) **ومنه ضَرْبٌ آخر** ؛ وهو نحو : ﴿وَمَا تَنقِمُ مِنَّا إِلا أَنْ آمَنَّا بِآيَاتِ رَبِّنَا لَمَّا جَاءَتْنَا﴾ (٣) والاستدراكُ فى هذا البابِ كالاستثناء ، كما فى قوله (٤) [من الطويل] :

هُوَ الْبَدْرُ إِلاَّ أَنَّهُ الْبَحْرُ زَاخِرًا ... سِوَى أَنَّهُ الضِّرْغَامُ لَكِنَّهُ الْوَبْلُ

---

(١) البيت للنابغة الذبيانى ، ديوانه ص٤٤ ، والإشارات ص١١١ ، والتبيان للطيبى ، والمصباح ص٢٣٩ .

(٢) أورده العجلونى بنحوه فى كشف الخفاء وقال : قال فى اللآلئ : معناه صحيح ، وانظر كشف الخفاء للعجلونى (٢٠٠/١ ، ٢٠١) .

(٣) الأعراف : ١٢٦ .

(٤) البيت لبديع الزمان الهمذانى يمدح خلف بن أحمد الصفار ، أمير سجستان وكرمان ، وأورده الرازى فى نهاية الإيجاز ص٢٩٣ .

تأكيد الذم بما يشبه المدح

(٤٤٢/٢) **ومنه : تأكيد الذم بما يشبه المدح** ، وهو ضربان :

أحدهما : أن يُستَثنَى من صفةِ مدحٍ منفيّةٍ عن الشيء صفةُ ذمٍّ له ، بتقديرِ دخولها فيها ؛ كقولك : فلانٌ لا خَيْرَ فيه إلا أنه يسيء إلى مَنْ أحسَنَ إليه .

وثانيهما : أن يَثْبُتَ لشيء صفةُ ذمٍّ ، ويُعَقَّبَ بأداةِ استثناء تليها صفةُ ذمٍّ أخرَى له ؛ كقوله : فلانٌ فاسقٌ إلا أنه جاهلٌ .

وتحقيقُهُما على قياسِ ما مَرَّ .

الاستتباع

(٤٤٣/٢) **ومنه : الاستتباع** ؛ وهو المدحُ بشيءٍ على وجهٍ يَستتْبِعُ المدحَ بشيء آخر ؛ كقوله [من الطويل] :

نَهَبْتَ مِنَ الأَعْمَارِ مَا لَوْ حَوَيْتَهُ ... لَهُنِّئَتِ الدُّنيَا بِأَنَّكَ خَالِدُ (١)

مدحه بالنهايةِ في الشجاعةِ على وجهٍ استتبعَ مدحَهُ بكونه سببًا لصلاحِ الدنيا ونظامِها ، وفيه أنه نَهَبَ الأعمارَ دون الأموال ، وأنه لم يَكُنْ ظالمًا في قتلهم .

الإدماج

(٤٤٤/٢) **ومنه : الإدماج** ؛ وهو أن يُضَمَّنَ كلامٌ سيق لمعنًى معنًى آخر ؛ فهو أَعَمُّ من الاستتباع ؛ كقوله [من الوافر] :

أُقَلِّبُ فِيهِ أَجْفَانِي كَأَنِّي ... أَعُدُّ بِهَا عَلَى الدَّهْرِ الذُّنُوبَا (٢)

فإنه ضمَّن وصفَ الليل بالطُّولِ الشكايةَ من الدهر .

***

(١) البيت للمتنبي من قصيدة يمدح فيها سيف الدولة ، ديوانه ٢٧٧/١ ، والإشارات ص٢٨٤ .

(٢) البيت للمتنبي ، ديوانه ١٤٠/١ ، والإشارات ص٢٨٥ .

التوجيه

(٢/٤٤٦) ومنه : التوجيه ؛ وهو إيرادُ الكلامِ محتمِلاً لوجهَيْن مختلفَين ؛ كقول من قال لأعور [من مجزوء الرمل] :

لَيتَ عَينَيْهِ سَوَاءْ (١)

السكاكى : ومنه متشابِهَاتُ القرآنِ باعتبار .

الهزل يراد به الجد

(٢/٤٤٧) ومنه : الهزل الذى يراد به الجدُّ ، كقوله (٢) [من الطويل] :

إِذَا مَا تَمِيمِى أَتَاكَ مُفَاخِرًا فَقُلْ ... عَدِّ عَنْ ذَا ، كَيْفَ أَكْلُكَ لِلضَّبِّ ؟!

تجاهل العارف

(٢/٤٤٧) ومنه : تجاهل العارف ؛ وهو -كما سماه السكاكي- : سَوْقُ المعلومِ مَسَاقَ غيرِهِ لنكتةٍ :

كالتوبيخ فى قولِ الخارجيَّة [من الطويل] :

أَيَا شَجَرَ الخَابُورِ مَالَكَ مُورِقًا ... كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابنِ طَرِيفِ (٣)

(٢/٤٤٨) والمبالغةِ فى المدح ، كقوله (٤) [من البسيط] :

أَلَمْعُ بَرْقٍ سَرَى أَمْ ضَوْءُ مِصْبَاحِ ... أَمِ ابْتِسَامَتُهَا بِالْمَنْظَرِ الضَّاحِى

أو فى الذم ، كقوله (٥) [من الوافر] :

وَمَا أَدْرِى وَلَسْتُ إِخَالُ أَدْرِى ... أَقَوْمٌ آلُ حِصْنٍ أَمْ نِسَاءُ ؟ !

---

(١) هو لبشار . وصدره :

خَاطَ لِى عَمْرو قَبَاءْ

(٢) البيت لأبى نواس .

(٣) البيت لليلى بنت طريف ترثى أخاها الوليد حين قتله يزيد بن معاوية ، الإشارات ص٢٨٦ ، والمصباح ص٢٥ .

(٤) البيت للبحترى ، من قصيدة يمدح فيها الفتح بن خاقان ، ديوانه ٤٤٢/١ .

(٥) البيت لزهير ، ديوانه ص٧٣ .

والتدلُّهِ فى الحبِّ فى قوله [من البسيط] :

بِاللهِ يَا ظَبيَاتِ القَاعِ قُلنَ لَنَا لَيْلاَىَ مِنكُنَّ أَمْ لَيلَى مِن البَشَرِ (١)

القولُ بالموجِب

(٤٤٩/٢) ومنه : القول بالموجَب ؛ وهو ضَرْبان :

أحدهما : أن تقَعَ صفةٌ فى كلامِ الغيرِ كنايةً عن شيء أُثبِتَ له حكمٌ ، فتثبتها لغيره من غير تعرُّضٍ لثبوتِه له أو انتفائِهِ عنه ؛ نحو : ﴿يَقُولُونَ لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ (٢) .

(٤٥٠/٢) **والثانى** : حمل لفظ وقع فى كلامِ الغيرِ على خلافِ مرادِهِ ، ممّا يَحْتَمِلُهُ بذكرِ متعلَّقه ، كقوله (٣) [من الخفيف] :

قُلْتُ : ثَقَّلْتُ إِذْ أَتَيتُ مِرَارًا قَالَ : ثَقَّلْتَ كَاهِلِى بِالأَيَادِي

الاطراد

(٤٥١/٢) ومنه : **الاطِّرَادُ** ؛ وهو أن تأتى بأسماءِ الممدوحِ أو غيرِهِ وأسماءِ آبائه ، على ترتيب الولادة ، من غير تكلُّفٍ ؛ كقوله (٤) [من الكامل] :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَقَدْ ثَلَلتَ عُرُوشَهُمْ بِعُتَيْبَةَ بنِ الحَارِثِ بنِ شِهَابِ

***

(١) البيت للحسين بن عبد الله أو العرجى الطراز ٨١/٣ ، والمصباح ص٨٨ .

(٢) المنافقون : ٨ .

(٣) البيت للحسن بن أحمد المعروف بابن حجاج ، وقيل : لمحمد بن إبراهيم الأسدى . أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٨٧ .

(٤) البيت لربيعة بن سعد وقيل : لداود بن ربيعة الأسدى ، الإشارات ص٢٨٨ .

المحسنات اللفظية

وأما اللفظيّ :

(٤٥٢/٢) **فمنه** : الجِنَاس بين اللفظين ، وهو تشابُهُهمَا فى اللفظ :

(٤٥٣/٢) **والتامُّ منه** : أن يتفقا فى أنواعِ الحروفِ ، وفى أعدادها ، وفى هيئاتها ، وفى ترتيبها : فإنْ كانا من نوعٍ ؛ كاسمين ، سمى مُمَاثِلاً ؛ نحو : ﴿**وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا غَيْرَ سَاعَةٍ**﴾ (١) .

وإن كانا من نوعَيْنِ ، سمى مستوفًى ؛ كقوله [من الكامل] :

مَا مَاتَ مِنْ كَرَمِ الزَّمَانِ فَإِنَّهُ ... يَحْيَا لَدَى يَحْيَى بنِ عَبْدِ اللهِ (٢)

(٤٥٦/٢) وأيضًا : إنْ كان أحدُ لفظَيْهِ مركَّبًا ، سمى جِنَاسَ التركيبِ ، فإنِ اتفقا فى الخطِّ ، خُصَّ باسم المتشابِهِ ، كقوله [من المتقارب] :

إِذَا مَلِكٌ لَمْ يَكُنْ ذَا هِبَهْ ... فَدَعْهُ فَدَوْلَتُهُ ذَاهِبَهْ (٣)

وإلا خُصَّ باسمِ المفروق ، كقوله (٤) [من المديد] :

كُلُّكُمْ قَدْ أَخَذَ الْجَا ... مَ وَلاَ جَامَ لَنَا

مَا الَّذِى ضَرَّ مُدِيرَ الْـ ... جَامِ لَوْ جَامَلَنَا

(٤٥٨/٢) **وإنِ اختلفا فى هَيْئَات** (٥) **الحروف فقطْ** ، يسمَّى محرَّفا ، كقولهم : (جُبَّةُ البُرْدِ جُنَّةُ البَرْد) ، ونحوُهُ : (الجاهلُ إمَّا مُفْرِطٌ أو مُفَرِّطٌ) ، والحرفُ المشدَّدُ فى حكم المخفَّفِ ، كقولهم : (البِدْعَةُ شَرَكُ الشِّرْك) .

---

(١) الروم : ٥٥ .

(٢) البيت لأبى تمام ، من قصيدة يمدح فيها يحيى بن عبد الله ، ديوانه ٣٤٧/٣ ، التبيان ص١٦٦ ، والإشارات ص٢٩٠ .

(٣) البيت لأبى الفتح البستي على بن محمد ، الطراز ٣٦٠/٢ ، والإشارات ص٢٩٠ .

(٤) البيتان لأبى الفتح البستى ، أوردهما محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩١ . والجام : الكأس ، ومدير الجام : الساقى .

(٥) من (شروح التلخيص) وفى المتن (هيئة) .

(٤٥٩/٢) وإن اختلفا فى أعدادِها ، يسمَّى ناقصًا ؛ وذلك إمَّا بحرف فى الأول ؛ مثل: ﴿وَالْتَفَّتِ السَّاقُ بِالسَّاقِ إِلَى رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ الْمَسَاقُ﴾ (١) ، أو فى الوَسَط ؛ نحو : «جَدِّى جَهْدِي» ، أو فى الآخِرِ ؛ كقوله [من الطويل] :

يَمُدُّونَ مِنْ أَيْدٍ عَوَاصٍ عَوَاصِمٍ (٢)

وربَّما سمِّىَ هذا مطرَّفًا .

وإمَّا بأكثر ؛ كقولها [من الكامل] :

إنَّ البُكَاءَ هُوَ الشِّفَا ءُ مِنَ الجَوَى بَيْنَ الجَوَانِحْ (٣)

وربَّما سمى هذا مذيَّلاً .

(٤٦١/٢) وإنِ اختلفا فى أنواعِها ، فيشترَطُ ألاَّ يقعَ بأكثَرَ من حرف :

ثُمَّ الحرفان : إنْ كانا متقاربَيْنِ سمِّى مضارِعًا ، وهو إمَّا فى الأوَّل ؛ نحوُ : «بينى وبَيْنَ كِنِّى (٤) ليلٌ دامِسٌ وطريق طامِسٌ» ، أو فى الوَسَط ؛ نحوُ : ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْأَوْنَ عَنْهُ﴾ (٥) ، أو فى الآخر ؛ نحو : «الخَيلُ معقودٌ بنواصيها الخَيْرُ» (٦) .

وإلا سُمِّى لاَحِقًا ، وهو - أيضًا - إمَّا فى الأوَّل ؛ نحوُ : ﴿وَيْلٌ لِكُلِّ هُمَزَةٍ لُمَزَةٍ﴾ (٧) ، أو فى الوسَطَ ؛ نحو : ﴿ذَلِكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنْتُمْ تَمْرَحُونَ﴾ (٨) ، أو فى الآخِرِ ؛ نحو : ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ﴾ (٩) .

---

(١) القيامة : ٢٩-٣٠ .
(٢) لأبى تمام ، ديوانه ٢٠٦/١ والطراز ٣٦٢/٢ ، وعجزه : تصول بأسياف قواض قواضب .
(٣) للخنساء ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٢ .
(٤) الكن : المنزل . وهذا من كلام الحريرى ، والدامس : الشديد الظلمة .
(٥) الأنعام : ٢٦ .
(٦) الحديث متفق عليه رواه البخارى فى «الجهاد» ، ومسلم فى «الإمارة» .
(٧) الهمزة : ١ .
(٨) غافر : ٧٥ .
(٩) النساء : ٨٣ .

(٤٦٢/٢) وإنِ اختلفا فى ترتيبها ، سمى تجنيسَ القَلْب ؛ نحوُ : «حسامُهُ فَتحٌ لأوليائِهِ حَتفٌ لأعدائه» ، ويسمَّى قلبَ كُلٍّ ، ونحوُ : «اللهُمَّ استُرْ عوراتِنا ، وآمِنْ رَوْعَاتِنا» (١) ، ويسمى قَلْبَ بعض .

(٤٦٢/٢) وإذا وقع أحدُهُما (٢) فى أوَّل البيت ، والآخَرُ فى آخِرِهِ ، سمِّى مقلوبًا مجنَّحًا . وإذا ولى أحَدُ المتجانِسَيْنِ (٣) الآخَرَ ، سُمِّىَ مزدَوَجًا ومكرَّرًا ومردَّدًا ؛ نحوُ : ﴿وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ﴾ (٤) .

(٤٦٤/٢) ويُلْحَقُ بالجناس شيئان :

أحدهما : أن يَجْمَعَ اللفظَيْنِ الاشتقاقُ ؛ نحوُ : ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾ (٥) .

والثانى : أن يجمعهما المشابَهَةُ ؛ وهى ما يشبه الاِشتقاقَ ؛ نحوُ : ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ (٦) .

رد العجز على الصدر

(٤٦٥/٢) ومنه : رَدُّ العَجُزِ على الصَّدْرِ :

وهو فى النَّثْر : أن يُجْعَلَ أحدُ اللفظَيْنِ المكرَّرَيْنِ أو المتجانسَيْنِ أو المُلْحَقَيْنِ بهما فى أوَّل الفقرةِ ، والآخَرُ فى آخِرِها ؛ نحو : ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَاهُ﴾ (٧) ، ونحو : (سائِلُ اللئيمِ يَرْجِعُ ودَمْعُهُ سَائِلٌ) ، ونحوُ : ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ (٨) . ونحوُ : ﴿قَالَ إِنِّى لِعَمَلِكُم مِّنَ الْقَالِينَ﴾ .

---

(١) صحيح ، أخرجه أحمد فى المسند» ، وأورده الشيخ الألبانى فى صحيح أبى داود ، وصحيح ابن ماجة .

(٢) أى أحد اللفظين المتجانسين تجانس القلب .

(٣) أى تجانس كان .

(٤) النمل : ٢٢ .

(٥) الروم : ٣٠ .

(٦) الشعراء : ١٦٨ .

(٧) الأحزاب : ٣٧ .

(٨) نوح : ١٠ .

(٤٦٧/٢) وفى النَّظْمِ : أن يكون أحدُهما فى آخرِ البيتِ ، والآخَرُ فى صدرِ المِصْراعِ الأولِ ، أو حشوِهِ ، أو آخِرِهِ ، أو صدرِ المصراع الثانى ؛ كقوله [من الطويل] :

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ الْعَمِّ يَلْطِمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِى النَّدَى بِسَرِيعِ (١)

وقوله [من الوافر] :

تَمَتَّعْ مِنْ شَمِيمِ عَرَارِ نَجْدٍ فَمَا بَعْدَ الْعَشِيَّةِ مِنْ عَرَارِ (٢)

وقوله [من الطويل] :

مَنْ كَانَ بِالبِيضِ الْكَوَاعِبِ مُغْرَمًا فَمَا زِلْتُ بِالبِيضِ الْقَوَاضِبِ مُغْرَما (٣)

وقوله [من الطويل] :

وَإِنْ لَمْ يَكُنْ إِلاَّ مُعَرَّجَ سَاعَةٍ قَلِيلاً فَإِنِّى نَافِعٌ لِى قَلِيلُهَا (٤)

وقوله [من الوافر] :

دَعَانِى مِنْ مَلاَمِكُمَا سِفَاهًا فَدَاعِى الشَّوْقِ قَبْلَكُمَا دَعَانِى (٥)

وقوله [من الكامل] :

وَإِذَا الْبَلاَبِلُ أَفْصَحَتْ بِلُغَاتِهَا فَانفِ الْبَلاَبِلَ بِاحْتِسَاءِ بَلاَبِلِ (٦)

وقوله [من الوافر] :

(١) البيت للأقيشر ، الإشارات ص٢٣٤ ، والمصباح ص١٦٥ .

(٢) هو للصمة بن عبد الله القشيرى . والعرار : وردة ناعمة صفراء طيبة الرائحة ، الإشارات ص ٢٩٦ .

(٣) لأبى تمام القواضب: السيوف القاطعة. البيض : السيوف والنساء الجميلات . والبيت من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف ، ديوانه ٣٣٦/٣ ، والإشارات ص٢٩٦ .

(٤) هو لذى الرمة غيلان بن عقبة ، وفى الديوان «إلا تعلل ساعة» ديوانه ٩١٢/٢ ط ، دمشق ، والإشارات ص٢٩٦ .

(٥) البيت للقاضى الأرجانى .

(٦) هو للثعالبى . البلابل الأولى : الطيور المعروفة . والثانية الهموم . والثالثة : أباريق الخمر . أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٦ .

فَشْغُوفٌ بِآيَاتِ الْمَثَانِي وَمَفْتُونٌ بِرِنَّاتِ الْمَثَانِي (١)

وقوله [من السريع] :

أَمَّلْتُهُمْ ثُمَّ تَأَمَّلْتُهُمْ فَلَاحَ لِي أَنْ لَيْسَ فِيهِمْ فَلَاحْ (٢)

وقولِهِ [من المتقارب] :

ضَرَائِبَ أَبْدَعْتَهَا فِي السَّمَاحِ فَلَسْنَا نَرَى لَكَ فِيهَا ضَرِيبَا (٣)

وقولِهِ [من الطويل] :

إِذَا الْمَرْءُ لَمْ يَخْزُنْ عَلَيْهِ لِسَانَهُ فَلَيْسَ عَلَى شَيْءٍ سِوَاهُ بِخَزَّانِ (٤)

وقولِهِ [من البسيط] :

لَوِ اخْتَصَرْتُمْ مِنَ الإِحْسَانِ زُرْتُكُمْ وَالْعَذْبُ يُهْجَرُ لِلإِفْرَاطِ فِي الْخَصَرِ (٥)

وقولِهِ [من الكامل] :

فَدَعِ الْوَعِيدَ فَمَا وَعِيدُكَ ضَائِرِي أَطَنِينُ أَجْنِحَةِ الذُّبَابِ يَضِيرُ ؟ ! (٦)

وقولِهِ [من الطويل] :

وَقَدْ كَانَتِ الْبِيضُ الْقَوَاضِبُ فِي الْوَغَى بَوَاتِرَ فَهِيَ الآنَ مِنْ بَعْدِهِ بُتْرُ (٧)

***

(١) آيات المثانى : القرآن ، ورنات المثانى : المزامير ، والبيت للحريرى من مقاماته ص٥٢١ ، أورده الجرجانى .

(٢) البيت للأرجانى من قصيدة يمدح فيها شمس الملك بن نظام الملك ، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٧ .

(٣) البيت للسرى الرفاء أخذه من قول البحترى :

بلونا ضرائب من قد نرى فما أن رأينا لفتح ضريبا

ديوانه ١٥١/١ والتبيان ١٧٩ .

(٤) لامرئ القيس ، ديوانه ص٩٠ ، والإشارات ص٢٩٧ .

(٥) للمعرى ، سر الفصاحة ص٢٦٧ ، والمصباح ص١١٤ .

(٦) هو لابن أبى عينية ، أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٢٩٧ .

(٧) البيت لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها محمد بن حميد الطائى ، فى ديوانه ٨٣/٤ ، والإشارات ص٢٩٨ ، بواتر : قاطعات . بتر : جمع أبتر ، إذا لم يبق من بعده من يستعملها استعماله .

السجع

(٤٧٢/٢) **ومنه : السجع** ؛ قيل : وهو تواطُؤُ الفاصلتَيْنِ من النثر على حرفٍ واحد ، وهو معنَى قول السكاكى : هو فى النَّثْرِ كالقافيةِ فى الشعر .

(٤٧٣/٢) **وهو ثلاثة أَضْرُبٍ :**

مطرَّفٌ إنِ اختلفا فى الوزنِ ، نحوُ : ﴿مَا لَكُمْ لاَ تَرْجُونَ لِلَّهِ وَقَارًا وَقَدْ خَلَقَكُمْ أَطْوَارًا﴾ (١) .

(٤٧٣/٢) وإلاَّ ، فإنْ كان ما فى إحدى القرينتَيْنِ أو أكثَرُهُ مِثْلَ ما يقابلُه من الأخرى فى الوزن والتقفية : فتَرْصِيعٌ ؛ نحوُ :

فَهُوَ يَطْبَعُ الأَسْجاعَ بجَوَاهِرِ لَفظِه ويقرَعُ الأسماعَ بزواجِرِ وَعْظِه

وإلاَّ فمتوازٍ ؛ نحوُ : ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ (٢) .

(٤٧٥/٢) **وقيل :** وأحسَنُ السجع ما تساوَتْ قرائنُهُ ؛ نحوُ : ﴿فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ وَطَلْحٍ مَنضُودٍ وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ (٣) ، ثُمَّ ما طالت قرينتُه الثانيةُ ، نحوُ : ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَى مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَى﴾ (٤) ، أو الثالثةُ ؛ نحوُ : ﴿خُذُوهُ فَغُلُّوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ (٥) . ولا يَحْسُنُ أن يُؤْتَى بقرينةٍ أقصَرَ منها كثيرًا .

(٤٧٦/٢) والأسجاعُ مبنيَّةٌ على سكونِ الأعجاز ، كقولهم : ما أبعَدَ ما فاتَ ، وما أقرَبَ ما هو آتٍ .

قيل : ولا يقالُ : فى القرآنِ أسجاعٌ ، بل يقال : فواصل .

وقيل : السَّجْعُ غيرُ مختَصٍّ بالنثر ، ومثاله فى النَّظمِ :

---

(١) نوح : ١٣ ، ١٤ .
(٢) الغاشية : ١٣-١٤ .
(٣) الواقعة : ٢٨-٣٠ .
(٤) النجم : ١-٢ .
(٥) الحاقة : ٣٠-٣١ .

قولُهُ [من الطويل] :

تَجَلَّى بِهِ رُشْدِى وَأَثْرتْ بِهِ يَدِى ... وَفَاضَ بِهِ ثَمْدِى وَأَوْرَى بِهِ زَنْدِي (١)

(٤٧٨/٢) ومن السجع على هذا القول ما يسمَّى التشطيرَ ؛ وهو جعلُ كلِّ من شَطْرَى البيت سجعةً مخالفةً لأختها ؛ كقوله [من البسيط] :

تَدْبِيرُ مُعْتَصِمٍ بِاللهِ مُنْتَقِمٍ ... لله مُرْتَغِبٍ فِى الله مُرْتَقِبِ

الموازنة

(٤٧٩/٢) ومنه : الموازنة ؛ وهى تساوِى الفاصلتَيْنِ فى الوزن دون التقفية ، نحو : ﴿وَنَمَارِقُ مَصْفُوفَةٌ وَزَرَابِىُّ مَبْثُوثَةٌ﴾ (٢) .

(٤٨٠/٢) وإذا تساوَى الفاصلتان : فإنْ كان ما فى إحدى القرينتين أو أكثرُه مثلَ ما يقابلُهُ من القرينة الأخرى فى الوزنِ ، خُصَّ باسم المماثلة ؛ نحوُ : ﴿وَآتَيْنَاهُمَا الْكِتَابَ الْمُسْتَبِينَ وَهَدَيْنَاهُمَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ (٣) ، وقوله [من الطويل] :

مَهَا الْوَحْشِ إلاَّ أَنَّ هَاتَا أَوَانِسٌ ... قَنَا الخَطِّ إلاَّ أَنَّ تِلْكَ ذَوَابِلُ (٤)

القلب

(٤٨١/٢) ومنه : القلب ، كقوله (٥) [من الوافر] :

مَوَدَّتُهُ تَدُومُ لِكُلِّ هَوْلٍ ... وَهَلْ كُلٌّ مَوَدَّتُهُ تَدُومُ

وفى التنزيل : ﴿كُلٌّ فِى فَلَكٍ﴾ (٦) ، ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾ (٧) .

---

(١) هو لأبى تمام ، ديوانه ص١٠٣ ، الإشارات ص٣٠١ ، والمصباح ١٦٩ .
(٢) الغاشية : ١٥-١٦ .
(٣) الصافات : ١١٧-١١٨ .
(٤) لأبى تمام ، ديوانه ص٢٢٦ ، التبيان ص١٧١ .
(٥) للأرجانى .
(٦) يس : ٤٠ .
(٧) المدثر : ٣ .

التشريع

(٤٨٢/٢) ومنه : **التشريع** ، وهو بناءُ البيتِ على قافيتَيْنِ يَصِحُ المعنَى عند الوقوف على كُلٍّ منهما ، كقوله (١) [من الكامل] :

يَا خَاطِبَ الدُّنيَا الدَّنِيَّة إنَّهَا شَرَكُ الرَّدَى وَقَرَارَةُ الأَكْدَار

لزوم ما لا يلزم

(٤٨٢/٢) ومنه : **لزومُ ما لا يَلْزَمُ** ، وهو أن يجئ قبلَ حرفِ الرَّوِيِّ -أو ما في معناه مِنَ الفاصلةِ - ما ليس بلازم في السجع ، نحوُ : ﴿**فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلاَ تَنْهَرْ**﴾ (٢) وقوله (٣) [من الطويل] :

سَأَشْكُرُ عَمْرًا إنْ تَرَاخَتْ مَنِيَّتِي أَيَادِيَ لَمْ تُمْنَنْ وَإنْ هِيَ جَلَّتِ
فَتًى غَيْرُ مَحْجُوبِ(٤)الْغِنى عَنْ صَدِيقِهِ وَلاَ مُظْهِرِ الشَّكْوَى إذَا النَّعْلُ زَلَّتِ
رَأَى خَلَّتِي مِنْ حَيْثُ يَخْفَى مَكَانُهَا فَكَانَتْ قَذَى عَيْنَيْهِ حَتَّى تَجَلَّتِ

(٤٨٥/٢) وأصلُ الحسنِ في ذلك كلّه : أن تكونَ الألفاظُ تابعةً للمعانِي ، دون العكس .

***

(١) للحريري في مقاماته ص١٩٢ ، والمصباح ص١٧٦ .
(٢) الضحى : ٩-١٠ .
(٣) الأبيات أوردها محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٣٠٣ ، وهي لعبد الله بن الزبير الأسدي في مدح عثمان بن عفان ، وينسبان لأبي الأسود الدؤلي في مدح عمرو بن سعيد بن العاص .
(٤) تصحفت في المتن إلى (محبوب) .

خاتمةٌ : فى السَّرقَاتِ الشِّعْرِيَّة ، وما يَتَّصِلُ بها ، وغيرِ ذلك

(٤٨٩/٢) اتفـاقُ القائلـين إن كـان فى الغَـرَضِ عـلى العمومِ -كـالوصف بالشجاعـةِ ، والسخـاءِ ، ونحـو ذلـك - فـلا يُعَـدُّ سرقـةً ؛ لتقـرُّره فى العقـولِ والعادات . وإنْ كان فى وجهِ الدَّلاَلةِ ؛ كالتشبيه ، والمجاز ، والكناية ، وكذِكْرِ هيئات تدُلُّ على الصفة ؛ لاختصاصها بمَنْ هى له - كوصفِ الجَوَادِ بالتهلُّلِ عند ورود العُفَاة ، والبخيلِ بالعُبُوسِ مع سعة ذات اليد - : فإنِ اشتركَ الناسُ فى معرفتِهِ لاستقرارِهِ فيهما (١) ؛ كتشبيه الشجاع بالأسد ، والجَوَادِ بـالبَحْر ، فهو كالأول ؛ وإلاَّ جاز أن يُدَّعَى فيه السبقُ والزيادة .

وهو (٢) ضَرْبان :

خَـاصِّيٌّ فى نفسِهِ غريبٌ ، وعـامِى تُصُرِّفَ فيـه بما أخرجَـهُ مِنَ الابتـذالِ إلى الغرابةِ ؛ كما مر .

(٤٩١/٢) فالسرقةُ والأخذُ نوعان : ظاهرٌ ، وغيرُ ظاهر .

(٤٩١/٢) **أما الظاهر** : فهو أن يُؤْخَذَ المعنَى كلُّه ، إمَّا مع اللفظ كلِّه ، أو بعضِهِ ، أو وحدَهُ :

فإنْ أُخِذَ اللفظُ كلُّه من غير تغيير لنظمه : فهو مذموم ؛ لأنه سرقة محضة ، ويسمى نَسْخًا وانتحالاً ؛ كما حكى عن عبد الله بن الزبير أنه فعل ذلك بقول مَعْن ابن أَوْس (٣) [من الطويل] :

إذَا أَنتَ لَمْ تُنصِفْ أَخَاكَ وَجَدْتَهُ ... عَلَى طَرَفِ الهِجران إنْ كَانَ يَعْقِلُ

(١) أى فى العقول والعادات ، وقد تصفحت إلى (فيها) .

(٢) يعنى النوع الذى لم يشترك الناس فى معرفته .

(٣) حكى أن عبد الله بن الزبير دخل على معاوية فأنشده هذين البيتين ، فقال له معاوية : لقد شعرت بعدى يا أبا بكر ، ولم يفارق عبد الله المجلس حتى دخل معن بن أوس المزنى ، فأنشد قصيدته التى أولها :

لعمرك وما أدرى وإنى لأوجل ... على أينا تعدو المنية أول

حتى أتمها ، وفيها هذان البيتان ، فأقبل معاوية على ابن الزبير وقال : ألم تخبرنى أنهما لك ؟ فقال : اللفظ له والمعنى لى ، وبعد فهو أخى من الرضاعة ، وأنا أحق بشعره .

وَيَرْكَبُ حَدَّ السَّيفِ مِنْ أَنْ تُضِيمَهُ إِذَا لَمْ يَكُن عَنْ شَفْرَةِ السَّيفِ مَزْحَلُ

وفى معناه : أن يُبْدَلَ بالكلماتِ كلّها أو بعضِها ما يرادفُها .

(٤٩٤/٢) وإن كان مع تغييرٍ لنظمه أو أَخْذِ بعض اللفظ ، سُمِّىَ : إغارةً ومَسْخًا .

(٤٩٤/٢) فإن كان الثانى أبلغَ ؛ لاختصاصه بفضيلة : فممدوحٌ ؛ كقولِ بشَّارٍ [من البسيط] :

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ لَمْ يَظْفَرْ بِحَاجَتِهِ وَفَازَ بِالطَّيِّبَاتِ الْفَاتِكُ اللَّهِجُ (١)

وقولِ سَلْمٍ [من مخلَّع البسيط] :

مَنْ رَاقَبَ النَّاسَ مَاتَ غَمًّا (٢) وَفَازَ بِاللَّذةِ الْجَسُورُ (٣)

(٤٩٦/٢) وإن كان دونه : فمذمومٌ ، كقول أبى تمَّام [من الكامل] :

هَيْهَاتَ لاَ يَأْتِى الزَّمَانُ بِمِثْلِهِ إِنَّ الزَّمَانَ بِمِثْلِهِ لَبَخِيلُ (٤)

وقولِ أبى الطيب [من الكامل] :

أَعْدَى الزَّمَانَ سَخَاؤُهُ فَسَخَا بِهِ وَلَقَدْ يَكُونُ بِهِ الزَّمَانُ بَخِيلاَ (٥)

(٤٩٨/٢) وإن كان مثلَهُ : فأبعَدُ عن الذمِّ ، والفضلُ للأوَّل ؛ كقول أبى تمام [من الكامل] :

لَوْ حَارَ مُرْتَادُ الْمَنِيَّةِ لَمْ يَجِدْ إِلاَّ الْفِرَاقَ عَلَى النُّفُوسِ دَلِيلاَ

وقولِ أبى الطيب [من البسيط] :

لَوْلاَ مُفَارَقَةُ الأَحْبَابِ مَا وَجَدَتْ لَهَا الْمَنَايَا إِلَى أَرْوَاحِنَا سُبُلاَ

(٥٠٠/٢) وإن أخذ المعنى وحده سمى : إلمامًا وسَلْخًا ، وهو ثلاثة أقسامٍ

---

(١) لبشار فى ديوانه ص٦٠ ، وأورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣٠٩ .
(٢) فى المتن (همًّا) .
(٣) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣٠٩ وعزاه لسلم الخاسر .
(٤) البيت لأبى تمام فى مدح محمد بن حميد ، ديوانه ص٢٢٦ ، والإشارات ص٣٠٩ .
(٥) البيت للمتنبى فى مدح بدر بن عمار ، ديوانه ٣٣٦/٣ .

كذلك :

أولها : كقولِ أبي تمام [من الطويل] :

هُوَ الصُّنعُ إنْ يَعجَلْ فَخَيْرٌ وَإنْ يَرِثْ فَلَلرَّيْثُ فِي بَعْضِ المَوَاضِعِ أَنْفَعُ

وقولِ أبي الطيب [من الخفيف] :

وَمِنَ الخَيْرِ بُطْءُ سَيْبِكَ عَنِّي أَسْرَعُ السُّحْبِ فِي المَسِيرِ الجَهَامُ

(٥٠١/٢) **وثانيها** : كقول البحتري [من الكامل] :

وَإذَا تَأَلَّقَ فِي النَّدِيِّ كَلاَمُهُ الْـ مَصقُولُ خِلْتَ لِسَانَهُ مِنْ عَضْبِهِ (١)

وقولِ أبي الطيب [من البسيط] :

كَأَنَّ أَلْسُنَهُمْ فِي النُّطْقِ قَدْ جُعِلَتْ عَلَى رِمَاحِهِمُ فِي الطَّعْنِ خُرْصَانَا (٢)

(٥٠٢/٢) **وثالثها** : كقولِ الأعرابي (٣) [من الوافر] :

وَلَمْ يَكُ أَكْثَرَ الفِتْيَانِ مَالاً وَلَكِنْ كَانَ أَرْحَبَهُمْ ذِرَاعَا

وقولِ أَشجَعَ [من المتقارب] :

وَلَيْسَ بِأَوْسَعِهِمْ فِي الغِنَى وَلَكِن مَعْرُوفَهُ أَوْسَعُ (٤)

(٥٠٢/٢) **وأما غيرُ الظاهر** : فمنه أن يتشابَهَ المعنيان ، كقول جرير [من الوافر] :

فَلاَ يَمْنَعْكَ مِن أَرَبٍ لِحَاهُمْ سَوَاءٌ ذُو العِمَامَةِ وَالخِمَارُ

وقولِ أبي الطيب [من الوافر] :

وَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ قَنَاةٌ كَمَنْ فِي كَفِّهِ مِنْهُمْ خِضَابُ (٥)

---

(١) العضب : السيف القاطع .

(٢) جمع خرص بالضم والكسر ، وهو السنان .

(٣) أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص٣١٢ ، وفيه الشطر الأول : وما إن كان أكثرهم سَواما .

(٤) أورده محمد بن على الجرجاني في الإشارات ص٣١٢ .

(٥) القناة : الرمح .

(٢/٥٠٣) ومنه : النقل ؛ وهو : أن يُنقَلَ المعنى إلى معنًى آخر ؛ كقول البحترى [من الكامل]

سُلِبُوا وَأَشْرَقَتِ الدِّمَاءُ عَلَيْهِمُ   مُحْمَرَّةً فَكَأَنَّهُمْ لَمْ يُسْلَبُوا (١)

وقولِ أبى الطيب [من الكامل] :

يَبِسَ النَّجِيعُ عَلَيْهِ وَهْوَ مُجَرَّدٌ   مِن غِمْدِهِ فَكَأَنَّمَا هُوَ مُغْمَدُ (٢)

(٢/٥٠٣) ومنه : أن يكون الثانى أشمَلَ ، كقول جرير [من الوافر] :

إِذَا غَضِبَتْ عَلَيْكَ بَنُو تَمِيمٍ   وَجَدْتَ النَّاسَ كُلَّهُمُ غِضَابَا (٣)

وقولِ أبى نُوَاسٍ [من السريع] :

وَلَيْسَ عَلَى اللهِ بِمُسْتَنْكَرٍ   أَنْ يَجْمَعَ العَالَمَ فِى وَاحِدِ (٤)

(٢/٥٠٤) ومنه : القلب ؛ وهو أن يكون معنى الثانى نقيض معنى الأوّل ؛ كقول أبى الشّيص [من الكامل] :

أَجِدُ المَلَامَةَ فِى هَوَاكِ لَذِيذَةً   حُبًّا لِذِكْرِكِ فَلْيَلُمْنِى اللُّوَّمُ (٥)

وقولِ أبى الطيب [من الكامل] :

أَأُحِبُّهُ وَأُحِبُّ فِيهِ مَلَامَةً   إِنَّ المَلَامَةَ فِيهِ مِنْ أَعْدَائِهِ (٦)

(٢/٥٠٥) ومنه : أن يُؤْخَذَ بعضُ المعنَى ، ويضافَ إليه ما يحسِّنه ؛ كقول الأَفْوَهِ [من الرمل] :

---

(١) البيت للبحترى ، ديوانه ٧٦/١ ، والإشارات ص٣١٣ .

(٢) البيت للمتنبى من قصيدة يمدح فيها شجاع بن محمد الطائى ، ديوانه ٣٣٧/١ ، والإشارات ص٣١٣. والنجيع : الدم .

(٣) البيت لجرير من قصيدة يهجو فيها الراعى النميرى ، ديوانه ص٧٨ ، والإشارات ص٣١٣ ، وفى المتن (على) بدلاً من (عليك) .

(٤) البيت لأبى نواس من قصيدة يمدح فيها الفضل بن الربيع ، ديوانه ص ١٤٦ ، والإشارات ص ٣١٤ .

(٥) أبو الشيص : هو محمد بن رزين الخزاعى ، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣١٤ .

(٦) لأبى الطيب المتنبى فى ديوانه ١/١ ، والإشارات ص٣١٤ .

وَتَرَى الطَّيْرَ عَلَى آثَارِنا   رَأْيَ عَيْنٍ ثِقَةً أَنْ سَتُمَارُ (١)

وقولِ أبى تمام (٢) [من الطويل] :

وَقَدْ ظُلِّلَتْ عِقْبَانُ أَعْلاَمِهِ ضُحًى   بِعِقْبَانِ طَيْرٍ فِى الدِّمَاء نَوَاهِلِ

أَقَامَتْ مَعَ الرَّايَاتِ حَتَّى كَأَنَّهَا   مِنَ الْجَيْشِ إِلاَّ أَنَّهَا لَمْ تُقَاتِلِ

فإنَّ أبا تَمَّام لم يُلِمَّ بشيء من معنَى قولِ الأفوه : «رَأْيَ عَيْنٍ» ، وقولِهِ : «ثقةً أنْ سَتُمَارُ» ، ولكنْ زاد عليه بقوله : «إلا أنها لم تقاتل» ، وبقوله : «فى الدماءِ نواهِلِ» ، وبإقامتها مع الراياتِ ، حتى كأنها مِنَ الجيش ، وبها يَتِمُّ حُسْنُ الأول .

وأكثرُ هذه الأنواعِ ونحوِها مقبولةٌ ، بل منها ما يُخرِجُهُ حُسْنُ التصرُّفِ من قبيل الاتِّباعِ إلى حيِّز الابتداع ، وكلَّما كان أَشَدَّ خَفَاءً كان أقربَ إلى القَبُول .

(٥٠٧/٢) هذا كلُّه إذا عُلِمَ أن الثانى أَخَذَ من الأوَّل ؛ لجوازِ أن يكون الاتفاقُ من قبيل توارُدِ الخواطر ، أى : مجيئه على سبيلِ الاتفاقِ من غير قَصْدٍ للأخذ .

فإذا لم يُعْلَمْ ، قيل : قال فلانٌ كذا ، وسبَقَهُ إليه فلان ، فقال كذا .

(٥٠٨/٢) وما يتصل بهذا : القول فى الاقتباسِ ، والتضمينِ ، والعَقْدِ ، والحَلِّ ، والتلميحِ .

الاقتباس

(٥٠٨/٢) أما الاقتباس : فهو أن يُضمَّنَ الكلامُ شيئًا من القرآنِ أو الحديثِ ، لا على أنه منه ؛ كقول الحريريِّ : «فلم يكنْ إلاَّ (كَلَمْحِ البَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَب) (٣) ، حتى أنشَدَ فأغرَب» ، وقولِ الآخر [من السريع] :

إنْ كُنْتِ أَزْمَعْتِ عَلَى هَجْرِنَا   مِنْ غَيْرِ مَا جُرْمٍ فَصَبْرٌ جَمِيلْ (٤)

(١) الأفوه : هو صلاءة بن عمرو ، فى ديوانه ص١٣٠ ، والإشارات ص٣١٤ . وستمار : ستطعم .

(٢) البيتان لأبى تمام فى قصيدة يمدح فيها المعتصم ، ديوانه ٨٢/٣ ، والإشارات ص٣١٤ .

(٣) اقتباس من النحل : ٧٧ .

(٤) اقتباس من يوسف : ١٨ .

وَإِنْ تَبَــدَّلَتِ بِنَا غَــيْرَنَــا ... فَحَسْبُنَا اللهُ وَنِعْــمَ الْــوَكِيلْ (١)

وقـولِ الحريريِّ : «قلنا شاهَتِ الوجُوه» (٢) و «قُبِّحَ الُّلكَعُ ومَن يرجوه» ، وقولِ ابن عباد (٣) [من مجزوء الرمل] :

قَــالَ لِـى : إِنَّ رَقِيبِى ... سَيِّئُ الْخُلْقِ فَــدَارِهْ

قُلْتُ : دَعْنِى وَجْهُكَ الْجَـ ... ـنَّةُ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهْ (٤)

(٥١٠/٢) وهو ضَرْبان ، ما يُنقَلُ فيه المقتبَسُ عن معناه الأصلى كما تقدَّم ، وخلافُهُ كقوله (٥) [من الهزج] :

لَئِنْ أَخْطَأْتُ فِى مَدْحِيـ ... ـكَ مَا أَخْطَأْتَ فِى مَنْعِي

لَقَدْ أَنْــزَلْتُ حَاجَاتِى ... بِـــوَادٍ غَيْرِ ذِى زَرْعِ

(٥١١/٢) ولا بَـأسَ بتغيـيرٍ يسـيرٍ لـلوزن أو غـيرِهِ ، كقولـه (٦) [مـن مخلَّع البسيط] :

قَدْ كَانَ مَا خِفْتُ أَنْ يَكُونَا ... إِنَّا إِلَى اللهِ رَاجِعُونَا

التضمين

(٥١٢/٢) وأمَّا التضمين : فهو أَنْ يضمَّنَ الشِّعْرُ شيئًا من شعر الغير ، مع التنبيه عليه إن لم يكنْ مشهورًا عند البلغاء ، كقوله [من الوافر] :

---

(١) اقتباس من آل عمران : ١٧٣ .

(٢) هـذا من قول النبى ﷺ : للمشركين يوم حنين ، وهو حديث طويل رواه مسلم فى صحيحه كتاب الجهاد باب ٨١ (غزوة حنين) . وأخرجه أحمد وغيره .

(٣) أوردها الطيبى فى التبيان ٤٥٥/٢ ، بتحقيقى ، وعزاها للصاحب .

(٤) جزء من حديث صحيح رواه البخارى فى الفتن باب ٢ ، والأحكام ٤٣ ، ومسلم فى الإمارة ٤٢،٤١،٣٤ وغيرها .

(٥) أوردهمـا الجرجانى فى الإشارات ص٣١٦ ، وهمـا لابـن الرومى . وقولـه : «بواد غير ذى زرع» اقتباس من سورة إبراهيم آية ٣٧ .

(٦) أورده محمد بـن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٦ ، وعزاه لبعض المغاربـة ، وفيه اقتباس من سورة البقرة ١٥٦ .

عَلَى أَنِّي سَأُنْشِدُ عِنْدَ بَيْعِي أَضَاعُونِي وَأَيَّ فَتًى أَضَاعُوا ؟ (١)

(٢/٥١٤) وأحسنُهُ ما زاد على الأصلِ بنكتةٍ ؛ كالتورية والتشبيه فى قوله (٢) [من الطويل] :

إِذَا الْوَهْمُ أَبْدَى لِي لَمَاهَا وثَغْرَهَا تَذَكَّرتُ مَا بَيْنَ الْعُذَيْبِ وَبَارِقِ

وَيُذْكِرُنِي مِنْ قَدِّهَا وَمَدَامِعِي مَجَرَّ عَوَالِينَا وَمَجْرَى السَّوَابِقِ

(٢/٥١٦) ولا يَضُرُّ التغييرُ اليسير .

وربَّما سمى تضمينُ البيتِ فما زادَ : استعانةً ، وتضمينُ المِصْراعِ فما دونه : إيداعًا ورَفْوًا .

العَقْد

(٢/٥١٦) **وأما العَقْد** : فهو أن يُنظَمَ نَثْرٌ ، لا على طريقِ الاقتباس ؛ كقوله (أبى العتاهية) :

مَا بَالُ مَنْ أَوَّلُهُ نُطْفَةٌ وجِيفَةٌ آخِرُهُ يَفْخَرُ ؟

عقَدَ قولَ على - رضى الله عنه - : (وما لابْنِ آدَمَ والفخر ، وإنَّما أوَّلُهُ نُطْفَةٌ ، وآخِرُهُ جِيفةٌ) .

الحَلّ

(٢/٥١٨) **وأما الحَلُّ** : فهو أن يُنْثَرَ نظم ؛ كقول بعض المغاربة : (فإنَّه لمَّا قَبُحَتْ فَعَلَاتُهُ ، وحَنْظَلَتْ نَخَلَاتُه ، لم يَزَلْ سُوءُ الظنِّ يقتادُه ، ويُصَدِّقُ توهُّمهُ الذى يَعتادُه) ؛ حَلَّ قولَ أبى الطيب [من الطويل] :

إِذَا سَاءَ فِعْلُ الْمَرْءِ سَاءَتْ ظُنُونُهُ وَصَدَّقَ مَا يَعْتَادُهُ مِنْ تَوَهُّمِ

---

(١) أورده محمد بن على الجرجانى فى الإشارات ص٣١٨ ، والبيت للحريرى ، وعجزه للعرجى .

(٢) هو صاحب التحبير ، والعجز الأخير للمتنبى . وصاحب التحبير هو ابن أبى الإصبع المصرى ، ولماها : سمرة شفتيها ، ومجر عوالينا : جر الرماح ، الإشارات ص٣١٨ .

التلميح

(٥١٩/٢) وأما التلميح : فهُوَ أن يشارَ إلى قصةٍ ، أو شعرٍ من غير ذكره ؛ كقوله (أبي تمام) [١] [من الطويل] :

فَوَاللهِ مَا أَدْرِى أَأَحْلَامُ نَائِمٍ أَلَمَّتْ بِنَا أَمْ كَانَ فِى الرَّكْبِ يُوشَعُ ؟!

أشار : إلى قصةِ يُوشَعَ - عليه السلام - واستيقافِهِ الشمس [٢] ، وكقوله [من الطويل] :

لَعَمْرٌو مَعَ الرَّمْضَاءِ وَالنَّار تَلْتَظِى أَرَقُّ وأخفَى مِنْكَ فِى سَاعِةِ الْكَرْبِ

أشار إلى البيت المشهور [من البسيط] :

الْمُسْتَجِيرُ بِعَمْرٍو عِنْدَ كُرْبَتِهِ كَالْمُسْتَجِيرِ مِنَ الرَّمْضَاءِ بِالنَّارِ

فصلٌ

(٥٢٣/٢) ينبغي للمتكلِّم أن يتأنَّق فى ثلاثةِ مواضعَ من كلامه ؛ حتى يكونَ أعذبَ لفظًا ، وأحسَنَ سَبْكًا ، وأصَحَّ معنًى :

أحدها : الابتداء ؛ كقوله [٣] [من الطويل] :

قِفَا نَبْكِ مَنْ ذِكْرَى حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

وكقولِهِ (أشجع) [٤] [من الكامل] :

قَصْرٌ عَلَيْهِ تَحِيَّة وَسَلَامُ خَلَعَتْ عَلَيْهِ جَمَالَهَا الأَيَّامُ

---

(١) البيت لأبى تمام من قصيدة يمدح فيها أبا سعيد محمد بن يوسف الثغرى .

(٢) يشير إلى حديث أبى هريرة الذى أخرجه البخارى فى ك : (فرض الخمس) ، ومسلم فى كتاب (الجهاد) ، وفيه «غزا نبى من الأنبياء ... إلى قوله : فقال للشمس: أنت مأمورة وأنا مأمور ، اللهم احبسها علي شيئًا فحبست عليه حتى فتح الله عليه ...» .

(٣) هو لامرئ القيس ، مطلع معلقته ، ديوانه ص٨ ، والإشارات ص٣٠٢ .

(٤) البيت من قصيدة له يمدح فيها هارون الرشيد ، أورده الجرجانى فى الإشارات ص٣٢٢ .

(٥٢٥/٢) وينبغي أن يُجْتَنَبَ في المديح ما يُتطيَّرُ به ؛ كقوله [١] [من الرجز] :

مَوْعِدُ أَحْبَابِكَ بِالفُرْقَةِ غَدُ

(٥٢٥/٢) وأحسَنُهُ ما يناسب المقصود ، ويسمى : براعة الاستهلال، كقوله في التهنئة [٢] [من البسيط] :

بُشْرَى فَقَدْ أَنْجَزَ الإِقْبَالُ مَا وَعَدَا

وقولِهِ في المرثيَّة (الساوى) [من الوافر] :

هِيَ الدُّنيا تَقُولُ بِمِلْءِ فِيهَا ... حَذَارِ حَذَارِ مِنْ بَطْشِي وَفَتْكِي

(٥٢٦/٢) وثانيها : التخلُّص ممّا شِيبَ الكلامُ به مِنْ نسيب أو غيره إلى المقصود ، مع رعايةِ الملاءمة بينهما ؛ كقوله (أبي تمام) [٣] [من البسيط] :

تَقُولُ فِي قُومسٍ قَوْمِي وَقَدْ أَخَذَتْ ... مِنَّا السُّرَى وَخُطَا المَهْرِيَّةِ القُودِ

أَمَطْلِعَ الشَّمْسِ تَبْغِي أَنْ تَؤُمَّ بِنَا ... فَقُلْتُ كَلاَّ وَلَكِنْ مَطْلَعَ الجُودِ

(٥٢٨/٢) وقد ينتقل منه إلى ما لا يلائمُهُ ، ويسمَّى : الاقتضاب ، وهو مذهَبُ العرب الجاهلية [٤] ومن يليهم من المُخَضْرَمِين ؛ كقوله (أبي تمام) [من الخفيف] :

لَوْ رَأَى اللهُ أَنَّ فِي الشَّيْبِ خَيْرًا ... جَاوَرَتْهُ الأَبْرَارُ فِي الخُلْدِ شِيبَا

كُلَّ يَوْمٍ تُبْدِي صُرُوفُ اللَّيَالِي ... خُلُقًا مِنْ أَبِي سَعِيدٍ غَرِيبَا

ومنه : ما يقرُب من التخلُّص ، كقولك بعد حمد الله : «أَمَّا بَعْدُ» قيل : وهو فصل الخطاب ، وكقولِهِ تعالى : ﴿هَذَا وَإِنَّ لِلطَّاغِينَ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ [٥] أي :

---

(١) أنشده ابن مقاتل لمحمد بن زيد الحسيني الداعي العلوى صاحب طبرستان فقال له الداعي : بل موعد أحبابك ولك المثل السوء .

(٢) هو لأبي محمد الخازن .

(٣) البيتان لأبي تمام ، ديوانه (أ) ص ١٢٠ ، (ب) ٢ / ١٣٢ والمصباح ص٢٧٢ ، وقومس : بلد بالقرب من أصفهان .

(٤) في نسخة الدكتور خفاجى : «الأولى» والمثبت من شروح التلخيص .

(٥) ص : ٥٥ .

الأمرُ هذا ، أو هذا كما ذُكِرَ . وقولِهِ :﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [1] ومنه قول الكاتب : (هذا بابٌ) .

(٥٣٠/٢) **وثالثهما** : الانتهاء ، كقوله (أبي نواس) [من الطويل] :

وَإِنّـى جَـديرٌ إِذْ بَلَغتُكَ بِالْمُنَى وَأَنتَ بِمَا أَمَّلْتُ مِنكَ جَدِيرُ

فإِنْ تُولِنِى مِنكَ الجَمِيلَ فَأَهْلُهُ وَإِلاَّ فــإِنِّى عَاذِرٌ وَشَكُورُ

(٥٣٠/٢) وأحسَنُـه : مـا آذَنَ بانتهـاءِ الكـلام ؛ كقولـه : (المعـرى) [مـن الطويل] :

بَقِيتَ بَقَاء الدَّهرِ يَا كَهْفَ أَهْلِهِ وهَذا دُعَاءٌ لِلْبَرِيَّةِ شَامِلُ

(٥٣١/٢) وجميعُ فواتحِ السُّوَر وخَوَاتِمِها ، واردةٌ على أحسَنِ الوجوه وأكْمَلِهَا ؛ يظهَرُ ذلك بالتأمُّلِ ، مع التذكُّر لما تقدَّم .

وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمد ، وعلى آله وصحبِهِ وسلَّم ، اللهُمَّ اغفِرْ لى بفضلك ولمن دعا لِى بخير ، واغفِرْ لوالدى ولكلِّ المسلمين . آمين .

وصلِّ وسلِّمْ على جميعِ الأنبياء والمرسلين ، وعلى آلِهِمْ وأصحابِهِمْ والتابعين ، خصوصًا النبى المصطفَى ، والحبيبَ المجتبَى ، وآلَهُ وأصحابَهُ . آمين .

انتهى كتابُ

متن التلخيص للقزويني

بحمد الله وعونه وتوفيقه

وما توفيقى إلا بالله

---

(١) ص : ٤٩ .

الأطول

شرح تلخيص مفتاح العلوم

تأليف
العلامة إبراهيم بن محمد بن عربشاه عصام الدين الحنفي
المتوفى سنة ٩٤٣هـ

حققه وعلق عليه
الدكتور عبد الحميد هنداوي
مدرس البلاغة والنقد الأدبي والأدب المقارن
بكلية دار العلوم - جامعة القاهرة

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على كل حال ، كما يستوعب مزايا الإفضال ، ويستجلب خواص الإقبال ، ويتسبب بالافتتاح به ختم كل أمر ذي بال ، والشكر لمنشئ النعم المنزه عن المثال ، على حسب ما يقتضيه شواهد النوال ، والصلاة والسلام على من بيده مفتاح الجِنان ومصباح الجَنان (١) ، وكشف طرق الحق بأوضح بيان ، اللسن الذي بلسانه تلخيص خير الأديان ، وبيانه إيضاح أفضل ملل الإنسان ، محمد المبعوث من أشرف قبائل بني عدنان وعلى آله وأصحابه الذين كان الدنيا عندهم أخصر من كل مختصر ، وكانوا ما كانوا فيها غرباء بل كالمحتضر ، فوصلوا بالفصل عن لذاتها إلى عيشة أبدية أطيب ، وفازوا بكمال الانقطاع عنها لكمال الاتصال (٢) إلى حياة سرمدية أعذب ، اللهم اجعل أوجز صلاة عليهم أطول من كل مطنب ، واجعلهم في قلوب المؤمنين محبوبين لا يساوي حبهم حب كل أحب .

(وبعد) فيقول المفتقر إلى الله الغني ، إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني ، إن أفضل ما يتمسك به في تحصيل الكمال ، وأمثل ما يتوسل به إلى نيل خير الآمال ، وأعز ما يعتصم به للترقي إلى ذروة الجلال ، قول على آل النبي خير آل : لا تنظر إلى من قال ، وانظر إلى ما قال ، وكيف لا وهو قاطع ربقة التقليد ، الذي ابتلى صاحبه بأضيق تقييد ، وبعد عن الحق الصريح غاية التبعيد ، ولولا التقليد لما حرم عن معرفة الحق واحد من الجاهلين ، ولما سمع منهم ما سمعنا بهذا في آبائنا الأولين ، من شاء ربه أن يكون العالم المتقن ، وفقه بفقه الحكمة ضالة المؤمن ، وجعله ملتزمًا أن يأخذ ما صفا ويدع ما كدر ، ولا يفرق في مقام الانتفاع بين البحر والجدول والنَّهَر ، وعرفه أن الخطأ من لوازم البشر ، وأنه لا يكون بغير الوحي في مقعد محض الصدق ومستقر .

---

(١) بين الجِنان والجَنان جناس ، والأولى جمع جنة ، والثانية القلب .

(٢) اشتملت هذه المقدمة على جملة من مصطلحات علوم البلاغة وكتبها كالمفتاح والمصباح والتلخيص والإيضاح والبيان ، وكمال الانقطاع وكمال الاتصال ، وكانت هذه عادة المصنفين آنذاك إبرازا للبراعة في تلك الصناعة وذلك الفن .

ولا أظنك مرتابًا في الصبح إن كنت بصيرًا ، عارفًا بكريمه لو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا ، الحمد لله الذي هدانا لهذا في عنفوان أواني حتى ما رضيت بالتقليد أحدًا ، وما قنعت إلا بالتحقيق معتمدًا ؛ إلى أن جنيت من هذه الجنة ما جنيت ، فلجمع كثير منه في شرح التلخيص هذا سعيت ، وبأوضح تقرير وأملح تحرير أمليت ، ولسالكي مناهج الحق بعين التحقيق أهديت ، ولم أخف أن أشرح كتابًا قد صرفت غاية همته في شرح كل باب فيه من الأبواب ، جم غفير من فحول أصحاب العقول ، وقوم عظيم من عظماء أرباب الألباب ، سيما العالم الرباني ، أستاذ الفضلاء العلامة التفتازاني (١) ، والمحقق الحقاني ، قدوة العلماء الشريف الجرجاني (٢) ، رَوَّح اللهُ رُوحَهُما ، ورزقنا غَبوقهما وصَبوحهما ؛ كيف وقبض الصمد ، لا يحيط به قبض أحد ، وليس له حد ، ولا يعرف له أمد ؛ ولذلك ترى معي مِن بعدهم من مواهبه في هذا الكتاب ما يكاد يتحير فيه نواظر بصائر أرباب الذكاء ؛ حيث زاد أي زيادة على ما امتلأ به أنهار المتأخرين وأجلة القدماء ، فجاء بحمد الله تعالى عقدًا مشتملاً على فرائد اللآلى ، لكل لفظ منه لفظ درر المعاني الغوالي ، في أردان أذهان أذكياء الفضلاء الأعالي ، وفي كل حرف منه للقلب العالي فرح في اصطياد أصناف المعالي ، وكل نقطة منه لقطة نفيسة لأرباب الهمم العوالي ، ظواهره مظاهر أزهار التحقيق ، وبواطنه مواطن إثمار التدقيق ، فلا غرو أن تجهد في اكتسابها بفكر عميق . يا ناظرًا إلى قلة بضاعتي ، وقصور باعتي ؛ لا تكن مستبعدًا لهذا النشو والنماء ، فذلك فضل الله يؤتيه من يشاء ، فنسأل (٣) من الله أن يجعله معينًا للطلبة في فهم دقائق كتابه ، وظهيرًا للأجلة في علم حقائق خطابه ، وذخرًا لهذا العاجز الذليل ، يوم لا ينفع مال ولا بنون ، وعملاً مبرورًا له أجر غير ممنون ، إنه المنعم لكافة البرايا بعامة

---

(١) التفتازاني هو : مسعود بن عمر بن عبد الله بن مسعود التفتازاني ، العالم بالعلوم العربية والكلام والأصول والمنطق ، وكان في لسانه حبسة ، ولد بتفتازان بلدة بخرسان في صفر سنة ٧٢٢ هـ وتوفي بسمرقند سنة ٧٩٢ هـ .

(٢) الشريف الجرجاني : هو علي بن محمد بن علي المعروف بالسيد الشريف والسيد السند والسيد الجرجاني ولد بجرجان في شعبان سنة ٧٠٤ هـ وتوفي في ربيع الثاني سنة ٨١٦ هـ .

(٣) ضمن نسأل معنى نطلب ، فلذا عداها بمن .

العطايا ، وخاصة الصفايا .

(قال) المصنف - رحمه الله : **(بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله)** الحمد : هو الثناء على الجميل الصادر بالاختيار على ما له الاشتهار ، أو الصادر عن المختار ، نعمة كانت أو غيرها ، والشكر هو الإتيان بما يفيد التعظيم على النعمة ، سواء كان ثناء أو غيره ، فبينهما عموم من وجه ؛ حيث يجتمعان في ثناء للنعمة ، ويفارق الأول الثاني في ثناء على الفضيلة ، ويفارقه الثاني فيما سوى الثناء مما يفعل بالأركان والجنان ؛ لإفادة التعظيم للمنان . إذا تَمَهّدَ هذا فنقول : افتتح كتابه هذا بالبسملة التي الافتتاح بها أجل افتتاح باسم الله المتعال ، ثم بالحمد البالغ أعلى درجات الكمال ، من القول الدال على أنه تعالى مالك لجميع المحامد بالاستقلال ، فحمد غيره كالعارية على نحو موجباته من الفضائل والأفضال ، إذ الكل منه وإليه ، وليس لغيره إلا مظهرية لما بين يديه ؛ اقتداء بالكلام المجيد للعلام الحميد ، وهربا عما جاء به السنة المشهورة لتاركهما من الوعيد ، وأداء لحق شيء من النعم التي يذكرها هذا المختصر استبقاء للعتيد ، واستيفاء للمزيد .

واختار قوله الحمد لله موافقًا للمنزل على قوله : الشكر لله ، برب الناس [(١)] ؛ تحسينا للبيان ببديع الاقتباس ، وتبيينا لاختصاصهما ؛ إذِ اختصاص الحمد لاختصاص موجبه يوجب اختصاص الشكر من غير الانعكاس ، واختاره على المدح تنبيهًا على أنه تعالى هو الفاعل المختار على ما عليه أرباب الملل الأخيار ، ولا يشكل الحمد على صفاته تعالى لأنها مستندة إلى المختار ، وأن ليست بالاختيار ، أو منزلة منزلة الاختياري ؛ لاستقلال الذات فيها من غير مدخلية شيء من الأغيار ، ونصب الكتابة علامة على افتتاحه باقية على مديد من صفحة الدهر الغير [(٢)] المتناهي ، إذ التيمن باسم الله ، والافتتاح بحمده أجل منقبة بها الرجل يباهي ، وبأجلة أئمة الدين واليقين يضاهي ، ومع كون تلك الكتابة تلك العلامة على الحمد الحميد ، شكرٌ عظيم لا يخفى على شاكر رشيد ؛ لأنه فعل ينبئ عن تعظيم المنعم ، وتمجيد الكريم الملهم ، وجعلهما جزءًا من

---

(١) كذا بالأصل .

(٢) كذا وردت في الأصل «الغير» بإضافة «أل» وهي كثيرة في لغة المصنف .

الكتاب ، الذي هو العبارات المفيدة للمقاصد المكتوبة بين الدفتين ، على ما هو المختار ، أو هو نقوش الكتابة على احتمال ما ، إتمامًا للاقتداء بالكلام ، وإيماءً للذكي الفهام ، إن الحمد والبسملة أيضًا كسائر ما بين الدفتين ، في إيجاب الحمد ، فيعجز كل ذي منة عن أداء محامده ، بل شُمَّة ، ولا يَرِيبُكَ في ما ألفيت مما ألقيت عليك أنه مبني على جعل اللام في الحمد لام الاستغراق ، وقد جعله العلامة الزمخشري [١] علامة تعريف الجنس ولا يوثق به ؛ لأنه صرح بأن في هذا النظم دلالة على اختصاص الحمد به تعالى ، فهو لا يتحاشى عن إفادة الاختصاص وإن يتحاش ،فبناء على قاعدة الاعتزال من أن العباد هم الخالقون لأفعالهم ، فالحمد على أفعالهم ليس حمدًا له تعالى ، ونحن - معاشر أهل السنة - نخالفهم بناء على أن لا مؤثر إلا الله [٢] ، فالمحامد ترجع إليه ولا تتعلق في الحقيقة بما سواه ، على أنه قيل : إنما جعل التعريف للجنس دون الاستغراق من موجبات القرائن كما سيتحقق في بحث التعريف للجنس دون الاستغراق ؛ إما لبيان أن مدلول اللام هو الجنس ، والاستغراق من موجبات القرائن كما سيتحقق في بحث التعريف ، وإما لاختيار إثبات اختصاص الأفراد بجعل اختصاص الجنس كناية عنه لأنه أبلغ .

وما قدمناه لك من أن جملة الحمد قول دال على مالكيته تعالى بجميع المحامد ، لا ينافي سلوك طريق الكناية وليس بالصريح في اختيار التصريح .

(والله) كالرحمن ، مختص بواجب الوجود ، لم يطلقا على غيره فيما بين المتدينين وغيرهم ، إلا أن الله اسم هو قسم من العلم ، والرحمن صفة ، وقد اشتهر الذات في ضمن اسم الله بالاتصاف بجميع صفات الكمال ، كالحاتم بالجود في ضمن هذا الاسم ؛ فهو يدل على جميع الصفات على سبيل الإجمال ؛ ففي ذكره للحمد [٣] مزيد الإكمال ؛ فلهذا اختير من بين الأسماء الحسنى المأثورة ، فإن شيئًا منها لا دلالة له عليه ، والمتصف بجميع صفات الكمال ، وما له من النظائر

---

(١) الزمخشري : هو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الملقب بجار الله وبفخر خوارزم ، الإمام الكبير في التفسير والنحو واللغة والأدب ، ولد بزمخشر في رجب سنة ٤٦٧ هـ ، وتوفي في ذي الحجة سنة ٥٣٨ هـ .

(٢) هذا مما يدل على سلامة اعتقاد المصنف والتزامه مذهب أهل السنة في تحقيقاته البلاغية .

(٣) لأن الحمد القول الدال على الوصف الجميل .

والأمثال ، كالكامل من كل وجه ليست من الأسماء المأثورة ، على أنه لو قيل : الحمد للخالق أو الرازق أو غير ذلك ؛ لأوهم أن علية ثبوت جميع المحامد له هي الصفة المخصوصة . قال الشارح المحقق : (قال) الحمد لله تنبيهًا على الاستحقاق الذاتي ، أي الاستحقاق الغير المختص بوصف دون وصف ، ثم تعرض للإنعام بعد الدلالة على استحقاق الذات تنبيهًا على تحقق الاستحقاقين ، وفيه نظر ؛ لأن التنبيه على الاستحقاق الذاتي لا يحصل بتعليق الحمد باسم العلم ؛ لأنه لا يدل على علية الوصف ، ولو سلم فاستحقاق جميع المحامد أو اختصاص جنس الحمد به لا يكون باعتبار كل وصف ، حتى لا يختص الاستحقاق بوصف دون وصف ، بل ذلك الاستحقاق بالنظر إلى جميع الأوصاف ، وإنما الاستحقاق الذاتي لثبوت جنس الحمد ، فإنه ثابت بالنظر إلى أي وصف كان . على أن تعليق الحمد بلفظ الله لو أفاد الاستحقاق الذاتي إنما يفيده لأن كل وصف له يوجب استحقاق الحمد ، فيفيد الاستحقاق الوصفي أيضًا ، فلا يستدعي التنبيه عليه ذكر الوصف الخاص . وأيضًا ليس تعليق الحمد بالذات كتعليقه بالإنعام على ما يدل عليه كلامه ، فإن العلية المستفادة من التعليق باسم الذات هو علية الوصف لثبوت الحمد لله ، والعلية المستفادة من التعليق بالإنعام علية الإنعام لإنشاء الحمد ؛ إذ لو كان علة لثبوت الحمد له تعالى لكان المعنى أن جميع المحامد ثابتة لله تعالى لأجل الإنعام ، ولا يخفى عدم صحته ؛ وتحقيق ذلك أن العلل المذكورة بعد الإنشاءات وقد تكون علة للإنشاء ، وقد تكون علة لما تعلق به الإنشاء ، فعلى الأول إنشاء معلل ، وعلى الثاني إنشاء معلل ، وعلى الأول : قوله : على ما أنعم ، من جملة المحمود به ، وعلى الثاني : خارج عنه محمود عليه ، وبهذا ظهر أنه لا تنافي بين جعل الإنعام علة للحمد وجعله غير مختص بوصف دون وصف، فنقول تعرض للإنعام لأن الداعي إلى الحمد تأليف هذا المختصر الذي هو من آثار الإنعام ، وقدم الحمد لأنه مسند إليه في الحال ، وعامل في قوله لله في الأصل ؛ لأن أصله حمد الله ، وهو من المصادر السادّة مسدّ الأفعال ، عدل إلى الرفع للدلالة على الدوام والثبات ، فمرتبته التقدم حالاً ومآلاً وليكون اقتباسًا على ما مر .

وأما تأخير الله في الكلام القديم ؛ فليتصل بما ذكره بعده مما يتعلق به ، قال الشارح : وقدم الحمد لاقتضاء المقام مزيد اهتمام به ، وإن كان ذكر الله أهم في نفسه ، وأورد عليه أن الحمد مجموع قول القائل : الحمد لله ، ولا اختصاص بالحمد لكلمة الحمد ، بل جزأ الجملة متساوية النسبة إلى الحمد ، ويمكن أن يدفع بأن للحمد اختصاصًا غير الجزئية باعتبار صدق مفهومه على هذا الحد . **(على ما أنعم)** تعليل لإنشاء الحمد ، و**(على)** تعليلية كما في قوله تعالى : ﴿**وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَاكُمْ**﴾ (١) أي لما هداكم ، و**(ما)** حرفية مصدرية لا اسمية موصولة ، أو موصوفة إما لفظًا فلاحتياج الاسمية إلى تقدير العائد في المعطوف بتكلف ، أي: وعلم به من البيان ما لم نعلم ، فيكون من البيان بيان ما لم نعلم ، ويكون ما علم به عبارة عما يتوقف عليه التعليم من الشعور وغيره ، أو : وعلمه من البيان وقت عدم العلم بأن يكون ما لم نعلم مصدرًا حينيًا ، لا للاحتياج في المعطوف هو عليه إلى التقدير كما ذكره الشارح المحقق ؛ لأن احتياج أنعم إلى التقدير أو التنزيل منزلة اللازم لا يندفع بجعل ما مصدرية ، وما ذكره الشارح أيضًا في التقدير في المعطوف متعذر لكون **(ما لم نعلم)** مفعوله ، وجعله بدلاً من الضمير - تعسفٌ ؛ وكذا جعله خبر مبتدأ محذوف أو مفعول أعني فمذهولٌ عما ذكرناه .

وإما معنى ؛ فلأن الحمد على ما قام بالمنعم أمكن من الحمد على ما يتعلق به ما قام به من نفس النعم إما لأن دعوة النعمة إلى حمد المنعم لارتباطها به بواسطة الإنعام ، بخلاف الإنعام ، فإنه مرتبط به بنفسه ، وإما لأنه أدخل في الإخلاص لأن النظر في النعمة على وصوله إلى العبد بخلاف الإنعام ، فإن النظر فيه على إحضار كمال المحمود ، ولتجريد النظر عن شوب الالتفات إلى ما يصل إليه ، والمبالغة في قصر النظر على الكمال لم يتعرض للمنعم به .

ثم بعد الحمد على الإنعام أراد الحمد على ما هو مدار الحمد من البيان تنبيهًا على أن الحمد أيضًا مما يوجب الحمد ، لما يشتمل عليه من جلائل النعم ؛ فلا يكون الخروج عن عهدته مقدورًا ، فعطف على أنعم ما اندرج تحته فقال : **(وعلم من البيان ما لم نعلم)** بطريق عطف الخاص على العام ؛ تنبيهًا على فضله

---

(١) سورة البقرة ، الآية (١٨٥) .

على ما عداه من الإنعام ، وأراد بما لم نعلم : ما لم نعلم بوجه من الوجوه ، وذلك التعليم لا يتأتى إلا من الله ، فإن المعلم إنما يعلم بوجه ما ما نعلم بوجه آخر ، فلا يكون ذكره تطويلاً ، وقيل : إن المراد ما لم نكن نعلم ، أخذًا من قوله تعالى : ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ﴾ [1] أي ما لم نف جوابًا ما نعلم به ، ودفع التطويل لا يتم بمجرد إثبات فائدة رعاية السجع كما قيل ، أو فائدة صنعة الطباق ورعاية تناسب الاشتقاق ، لأن هذه محسنات بديعية ، ولا بد لدفع التطويل مما يدخل في أصل البلاغة .

وقوله : **(من البيان بيان لما لم نعلم)** قدم عليه لرعاية السجع وفيه ترك رعاية جانب المعنى لرعاية جانب اللفظ إذ حق البيان أن يتأخر عن المبهم ليتمكن بالبيان في النفس فضل تمكن ، ولا يرد أن رعاية السجع لا تقتضي تقديم البيان ، إذ يمكن بأن يقال : وما لم نعلم من البيان علم ؛ لأن فيه أيضًا تأخير الفعل على خلاف الأصل ، وإيهام أن ما لم نعلم هو المحمود عليه ، ولا يخفى حسن البيان وما فيه من براعة الاستهلال ، ثم أتى بالصلاة تكميلاً للشكر ؛ إذ ورد في الشرع من لم يشكر الناس لم يشكر الله ، واقتفاء لما علمنا الله من جعل ذكره مقارنًا لذكر نبيه في كلمة التوحيد ، فقارن بين حمد الله وصلاة نبيه وإظهارًا لحاجة النبي إليه ، مع أنه أفضل المخلوقات ، ومظهر خوارق العادات ، صيانة عن وقوع هذه الأمة فيما وقع فيه النصارى ، فقال : **(والصلاة)** وهي من الله الرحمة ، وكلمة **(على)** متعلقة بالنزول ؛ أي الرحمة نازلة .

(على سيدنا) أي سيد خير الأمم أو البشر أو المخلوقات ، وعلى كل تقدير يفيد سيادته المبالغة في الحامدية ، وهو أحمد لجميع المخلوقات **(محمد)** أي من حمد كثيرًا ، اشتق له من الحمد اسمان : أحدهما يفيد المبالغة في المحمودية والآخر المبالغة في الحامدية ، وهو أحمد ، واشتهر من بين الاسمين الأول أكثر اشتهار ، وخص به كلمة التوحيد لأنه أنسب بما له من مقام المحبوبية ، ووصفه بقوله : **(خير من نطق بالصواب)** على المذهب الراجح من تفضيل خواص البشر على خواص الملك ، والمراد بالصواب ضد الخطأ فإما أن يراد به الصواب في التكلم

---

(١) سورة النساء ، الآية (١١٣) .

وعدم الخطأ فيه فصاحة وبلاغة وهو أنسب بالمقام ، وإما أن يراد به مطابقة النطق ، وبراءته عن الكذب ، وفيه مسألة عصمة النبي عن الكذب ، واختار الوصف به ؛ لأنه مما وصف الله به الملائكة المقربين ؛ حيث قال : ﴿وَقَالَ صَوَابًا﴾ (١) ثم فضله ثانيًا على الأنبياء صريحًا بقوله : **(وأفضل من أوتي الحكمة وفصل الخطاب)** يحتمل العطف على **(أوتي الحكمة)** فيكون جملة فعلية ، كما يحتمل العطف على الحكمة عطف مفرد على مفرد ، وهو الحكمة ، ولم يتحاش من حديث «لا تفضلوني على موسى» (٢) ومن حديث «لا تفضلوني على يونس بن متى» (٣) ؛ لأن المذهب أنه أفضل الأنبياء ، وكل نهي ورد في الأحاديث عن تفضيله مؤول تكلف يطلب تأويله في شروح كتب الحديث ، واختار الإبقاء على من له الحكمة ومن جاء بالحكمة تنبيهًا على أنه من عند الله لا من عند نفسه ، وترك الفاعل لأنه متعين .

(والحكمة) : العدل والعلم والنبوة على ما في القاموس ، وفسرها الكشاف بعلم الشرائع **(وفصل الخطاب)** بمعنى الخطاب الفاصل بين ما قصد به وغيره بكمال وضوحه فيما قصد به ، أو الخطاب المفصول المتميز عن غيره لذلك ، أو الخطاب الفاصل بين الحق والباطل ، والخطاب المفصول المتميز عن غيره بحيث لا يشتبه بكلام البشر لإعجازه ، فيكون إشارة إلى المعجزة الباقية بعد الإشارة إلى النبوة في وجه ، جمعًا بين المدلول والدليل في وجه ، وبين العلم وحسن التعليم والتبليغ في وجه .

(وعلى) أعاد كلمة **(على)** ردًّا على الشيعة أن جمع الآل مع الرسول في الصلاة بكلمة **(على)** لا يجوز ، ويجب ترك الفصل بينه وبين آله .

(آله) أصله : أهل بدليل أهيل ، خص استعماله في الأشراف ، ومن له خطر ، بمعنى أنه لا يستعمل إلا في من هو أهل الأشراف ، بحسب الدين أو الدنيا . قال صاحب الكشاف : ينافي تصغيره اختصاصه بالأشراف ، وكأنه يريد

---

(١) النبأ : ٣٨ .

(٢) أخرجه ابن كثير في البداية والنهاية (١/٢١٣) ، وقال : هو في الصحيحين ، ولم نجده فيهما .

(٣) أورده القاضي عياض في الشفا (١/٢٦٥) . وفي صحيح البخاري ، باب في فضائل الأنبياء : «لا ينبغي لعبد أن يقول : أنا خير من يونس بن متى» .

أنه بعد الاختصاص لم يصغر لمنافاته بحسب الوضع للتحقير ، وما روي عن الكسائي [١] أنه سمع أعرابيًا يقول أهل وأهيل وآل وأويل كان قبل التخصيص ، فأهيل ليس تصغيرًا إلا للأهل ، لا للآل فما اعترض به من أن الشرف بحسب ما أضيف إليه لا ينافي التحقير بحسب نفسه ، وأن التصغير يكون للتعظيم ، وما يمكن أن يورد من أن التصغير المنقول لا يصح أن يكون قبل التخصيص مندفع ؛ لأنه تنبيه على عدم تصغير الآل بعد التخصيص ، وبيان سره على أن التصغير يكون لتحقير الشيء في مفهومه ما صغر به ، فالرجيل تحقير في الرجولية ، فتصغير الآل يكون لتحقيره في الألية ، فلا يناسب في لفظ يقصد به شرف الألية ، ويجيء الآل بمعنى الأتباع ، فلو حمل على أهل بيت النبي فالصلاة عليه وعلى الأصحاب لأداء حقوقهم علينا ، لأنهم وسائط بيننا وبين الرسول ، كما أن الرسول واسطة بيننا وبين الله تعالى ، ولو أريد به الاتباع يكون اقتداء به عليه السلام في الدعاء للأمة فإن أمر أمته كان جل همته ، ويكون ذكر الأصحاب المشتمل على أهل البيت تخصيصًا بعد التعميم لشرفهم .

(الأطهار) نفى الجوهري كون الأفعال جمع فاعل ، فلذا قال : المثل المشهور من قولهم أحياءها أبناءها أي جماعة جنوا على الدار يهدمها هم الذين بنوها - أظنه تحريف جناتها بناتها [٢] ، فلذا قيل : جمع طهر مصدرًا مستعملاً في الطاهر مبالغة ، لكن يتجه عليه أنه ينافي ما في الكشاف أن الحرض في قوله تعالى : ﴿حَتَّى تَكُونَ حَرَضًا أَوْ تَكُونَ مِنَ الْهَالِكِينَ﴾ [٣] يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث لكونه مصدرًا ، وفي القاموس : طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهر وطهير والجمع أطهار .

(وصاحبته) هو في الأصل مصدر كالصحابة بالكسر يستعملان في الرفقاء ، والمراد أصحاب الرسول ، وهم الذين طالت صحبتهم مع النبي مسلمين ، وقيل : شرط الرواية ، وقيل : هم مسلمون رأوا النبي ﷺ .

---

(١) الكسائي : هو أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله الأسدي الكسائي ، إمام في اللغة والنحو والقراءة ، ولد بالكوفة وتوفي سنة ١٨٩ هـ .

(٢) هذا الترجيح هو كلام المصنف نفسه .

(٣) سورة يوسف ، الآية (٨٥) .

(الأخيار) في القاموس جمع خير مخففًا أو مشددًا ، على وزن سيد بمعنى كثير الخير ، أو جمع خير مشددًا بمعنى كثير الخير في الدين والصلاح ، والمخفف في الجمال وأثر الحسن ، وكأنه بهذا الاعتبار ، قال الشارح : جمع خير بالتشديد فإن المناسب هو المدح بالدين والصلاح لا بالحسن والجمال ، وليس جمع خير اسم تفضيل ، وإن كان يلائم وصف الأصحاب به ما روي عنه ﷺ : «خير أمتي قرني ، ثم الذين يلونهم ، ثم الذين يلونهم» [(١)] ؛ لأن خيرًا لا يتغير في التأنيث والجمع والتثنية على ما في الصحاح ، وقال في القاموس : إذا أردت التفضيل تقول فلان خير الناس وفلانة خير الناس .

(أما) لتفصيل مجمل سابق ، مع التأكيد لمضمون الجزاء ، وقد يستعمل لمجرد التأكيد ، كذا في الرضي ، فهي هنا للتأكيد ، وتصحيح التفصيل هنا بتمحلات في التقدير خال عن التحصيل **(بعد)** أي بعد الحمد والصلاة ، هذا هو المشهور في هذا المقام ، ونظائره ، والحق بعد البسملة والحمد والصلاة ، والمقصود منه تذكير ابتداء تأليفه بهذه الأمور المتبركة ليكون مع التبرك والتيمن آن الشروع غير ذاهل عنها ، فيزيد في التيمن والتبرك والفصل لأن ما سبق إنشاءات وما سيأتي إخبارات وتحقيق كلمة أما وبعد أغناك عنه قطع مسالك معرفتهما وإعراب علم آخر عنه ، فلا يناسب قصد نحوهما هنا .

(فلما كان) لما : لوقوع أمر لوقوع غيره ، بحيث يكون وقوع الثاني مع الأول معية المسبب مع السبب المقتضي ؛ فيلزم من ذلك اتحاد زمانهما ، وهل الزمان مدلوله ، فيكون اسمًا كمتى ؟ ذهب إليه ابن السراج وأبو علي ، وابن جني [(٢)] ، وجماعة ، ورده ابن خروف لصحة «لما أسلم دخل الجنة» وأجيب بأنه مبني على المبالغة ، وكلام سيبويه محتمل حيث قال : لما : لوقوع أمر لوقوع غيره ، وإنما يكون مثل **(لو)** فإنه يحتمل القصد إلى أنه مثل لو في المضي أو في عدم العمل ، والقصد إلى أنه حرف ، وهذا مسلك يصعب فيه القطع ، وإن جزم الشارح بكونه

---

(١) صحيح ، وهو عند البخاري ومسلم بلفظ «خير الناس» بزيادة «ثم يجيء أقوام تسبق شهادة أحدهم يمينه ويمينه شهادته» .

(٢) ابن جني : هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، من أئمة الأدب والنحو ولد بالموصل وتوفي ببغداد سنة ٣٩٢ هـ .

اسمًا وجعل كونه حرفًا وهمًا ، وبالجملة يليه ماض محقق أو مقدر لفظًا ومعنى . وجوابه أيضًا يكون ماضيًا ربما يكون مقرونًا بالفاء بالاتفاق ، واختلف في وقوعه جملة اسمية مقرونة بالفاء أو إذا الفجائية ، وفعلاً مضارعًا ، وإن شهد بالكل القرآن .

(علم البلاغة) أي علم الغرض من تدوينه تحصيل البلاغة ، وهو علم المعاني الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعاني الزائدة على أصل المراد على وجه الصواب ، وعلم البيان الذي الغرض منه تحصيل ملكة تأدية المعنى الواحد بطرق مختلفة على وجه الصواب ، وأما ما سواهما مما تتوقف عليه البلاغة ، فالغرض من تدوينها تأدية أصل المعنى على وجه الصواب ، ولهذا يستوي فيه الخواص والعوام، وكذا المراد بعلم توابعها علم دون لمعرفة توابع البلاغة [1] ، فلا يرد أنه لو أريد بعلم البلاغة العلم كان عطف **(وتوابعها)** عطفًا على جزء العلم ، ويكون ضمير توابعها راجعًا إلى جزء العلم ، وإن أريد المركب الإضافي فإن جعل بمعنى علم يتعلق بالبلاغة دخل فيه النحو والصرف ومتن اللغة ، وإن أريد علم له مزيد اختصاص بالبلاغة فليس له ضابط يقتضي دخول المعاني والبيان وخروج البواقي .

(من أجَلِّ العلوم قدرًا) تميز إما من نسبة الأجل إلى العلوم ، فيكون أصله : ولما كان علم البلاغة وتوابعها من أجل قدر العلوم ، وإما من نسبة الأجل إلى علم البلاغة فيكون أصله : ولما كان علم البلاغة وتوابعها من قدر أَجَلّ العلوم ، وعلى التقديرين لا بد من تقدير مضاف في علم البلاغة ، ومن تقدير معطوف عليه ، أي لما كان قدر علم البلاغة وسره من أجل قدر العلوم وأدق سرها وليس لك أن تجعل قدرًا تميزًا عن نسبة الأجل إلى فاعله المضمر ، وإن كنت تستغني عن التقدير ؛ إذ الأصل حينئذ لما كان علم البلاغة وتوابعها من طائفة أجل قدرها من العلوم لأنه يلزم عمل اسم التفضيل في الظاهر من غير شرط ، والقدر كالفرس والخيل المقدار .

---

(١) يقصدون بذلك علم البديع الذي ظلمه هؤلاء المتأخرون وجعلوه علما تابعا للعلمين الأصليين وهما المعاني والبيان ، وليس علما أصليا ؛ لأنه على زعمهم لا تتحقق به مطابقة الكلام لمقتضى الحال ؛ بل وظيفة له سوى التحسين والتزيين وقد بينت بطلان ذلك كله ، والدور اللائق بعلم البديع في تحقيقه المطابقة في رسالتي للماجستير عن الطيبي وجهوده البلاغية - نشر المكتبة التجارية بمكة المكرمة .

(وأدقها سرًّا) هو ما يكتم ، أو لب الشيء ، وإنما جعل علم البلاغة وتوابعها من أجل العلوم قدرًا لأنه أراد تفضيل كل واحد من أفراد علم البلاغة وعلم توابعها وهي ثلاثة : علم المعاني ، والبيان ، والبديع ، فلا يصح جعل كل أجل جميع العلوم والألزم تفضيل الشيء على نفسه بل لا بد من اعتبار الثلاثة طائفة هي أجل العلوم ، وجعل كل واحد منها ؛ فيستفاد جعل كل أجل مما سوى الثلاثة وحينئذ يتجه أن كلا منها ليس أجل من شيء من أصول الشرع وفروعه ، فيجاب بأن المراد بالمفضل عليه العلوم العربية كما يتبادر من إطلاقها في كتب العربية ، وهذا هو الجواب الحق ، وأما ما قال الشارح المحقق من أنه لا حاجة إلى التخصيص لأنه لم يجعله أجل العلوم بل من طائفة هي أجل العلوم ، ولا يلزم منه كونه أجل من جميع ما سواه ففيه أنه حينئذ لم يعلم لهذا العلم درجة يعتد بها مزيد اعتداد فيما بين العلوم العربية ، لأنه يجوز أن لا يكون أجل من شيء منها أو لا يكون أجل إلا من واحد منها ، وكذا ما قاله من أن هذا ادعاء منه ، وكل حزب بما لديهم فرحون ، فللفرح به يدعي ، ولا يبالي بمخالفة الواقع فيه أن أهل الملة لا يفرحون بشيء بحيث يدعون تفضيله على علم الدين .

على أن قوله : لا حاجة إلى التخصيص يشعر بأن الظاهر الإطلاق ، وقد عرفت أن الظاهر من إطلاق أرباب العربية التخصيص وأن الاستدلال عليه يشعر بأنه ليس ادعاء ، إلا أن يقال إنه صورة استدلال ترويجًا للادعاء ، وحينئذ لا يناسب المنازعة في مقدمات الدليل ، ولا يحمل مؤنة التوجيه لدفعها .

(إذ به يعرف) مباشر مكتسبي السليقة فلا يرد أن العرب تعرف بالسليقة من غير علم البلاغة وتوابعها ، وقال الشارح : أراد الحصر الإضافي أي به يعرف لا بغيره من العلوم **(دقائق العربية)** أي اللغة العربية أو العلوم العربية **(وأسرارها)** وهي أدق الدقائق والأسرار ؛ فيكون أدقها سرًّا ، وإنما قدم بيان كونه أدق العلوم سرًّا لأن ما ذكره في بيان كونه أجل العلوم قدرًا إنما ينكشف بما ذكره في بيان كونه أدق العلوم سرًّا .

(ويكشف) على صيغة المجهول معطوف على يعرف على صيغة المجهول مشارك له في الظرف المقدم ؛ أي به يكشف ، ولا يصح أن يكون على صيغة المعلوم

مسندًا إلى ضمير علم البلاغة فيكون في تقدير : إذ يكشف علم البلاغة عن وجوه الإعجاز أستارها لأنه وإن يغنيك عن تصحيح الحصر المنتقض بالكشف بالسليقة والكشف بعلم الكلام فإنه أثبت فيه إعجازه بالبلاغة ؛ لكنه يمنع عنه وجوب نصب الأستار حينئذ لتوقف مصلحة السجع على رفعه ، وحينئذ تصحيح الحصر إما بالنسبة إلى السليقة فقد عرفت ، وإما بالنسبة إلى الكلام ؛ **فأولاً** : بأن المراد الحصر بالنسبة إلى غيره من العلوم العربية ، إذ حققنا أن الدعوى كونه أجلها لا أجل جميع العلوم .

وثانيا : بأن كشف الكلام لا يتم بدون هذا العلم ؛ لأن الإعجاز إنما يعرف بالذوق المكتسب منه ، وليس مدركه إلا الذوق بكونه معجزًا ، ولا يعرف بالتحقيق إلا بهذا العلم **(عن وجوه الإعجاز)** أي عن أسباب الإعجاز ، وهو ما يراعيه المتكلم في كلامه والمزايا والخصوصيات ، فبمعرفة هذه الوجوه ورعايتها يحصل ذوق يدرك به أن القرآن يخرج عن أن يتمكن البشر من الإتيان بمثله ، فمعرفة الوجوه تحصل بالكشف عنها ، ومعرفة الإعجاز لا يمكن بالكشف عنه ، بل بالذوق المكتسب من كثرة استعمال الوجوه المكشوفة بهذا العلم ، فلذا قال : يكشف عن وجوه الإعجاز ، ولم يقل : عن الإعجاز ، فلا يرد أنه ينافي ما ذكره المفتاح أنه لا يمكن كشف القناع عن الإعجاز ، بل مدركه الذوق ليس إلا ، وما ذكرنا مما يصرح به صاحب المفتاح حيث يقول : اعلم أن شأن الإعجاز أمر غريب يدرك ولا يمكن وصفه ، كاستقامة الوزن تدرك ولا يمكن وصفها ، وكالملاحة ، ومدرك الإعجاز عندي هو الذوق ليس إلا ، وطريق اكتساب الذوق طول خدمة هذين العلمين (١) ، نعم للبلاغة وجوه ملثمة (٢) ربما يتيسر إماطة اللثام عنها ؛ ليتجلى عليك ، وأما نفس وجه الإعجاز فلا ، هذا والشارح لما لم يفرق بين الكشف عن وجوه الإعجاز والكشف عنه حمل الكشف على المعرفة دون الوصف ، ودفع الإشكال بأن المراد بكشف معرفة الإعجاز وبعدم إمكان كشف المفتاح عن الإعجاز عدم إمكان وصفه ومنهم من قال : معنى قول المصنف : إنه يكشف بهذا

---

(١) يعني علمي المعاني والبيان ، وما يتبعهما من علم البديع .

(٢) في الأصل (تلثمة) والصواب : ملثمة .

العلم عن وجوه الإعجاز لو أحيط بهذا العلم ، وحكم المفتاح بامتناع الكشف لامتناع الإحاطة ، ولا ينافي وليس بشيء ؛ لأنه لا يمكن وصف الإعجاز وبيانه للغير ؛ لأنه ما لا يمكن معرفته إلا بالذوق ، فلو كان من يوصف له صاحب هذا الذوق فهو مدركه بالذوق لا بالوصف ، وإلا فلا يدرك بالوصف . على أن المقصود بيان جلالة العلم بجلالة غايته ، فإذا لم تحصل تلك الغاية لأحد فأية فائدة في بيان تلك الغاية له ؟ ثم هذا دليل على قوله أجل العلوم قدرًا ، وجهات شرف العلوم ثلاثة لا تعدوها في اعتبارهم شرف الموضوع ، وشرف المسائل لكونها يقينية ، وشرف الغاية ، فلا شرف للعلوم الظنية باعتبار المسائل . إذا عرفت هذا فملخص الاستدلال أن علم البلاغة يعرف به الإعجاز ، فهو أجل موضوعات عن سائر العلوم العربية ، وأجل غاية .

أما الأول ، فلأنه باحث عن اللفظ العربي البليغ من حيث يتعلق به الإعجاز، واللفظ العربي البليغ من هذه الحيثية أشرف من اللفظ العربي العاري عن هذه الحيثية ، وهو موضوع سائر العلوم العربية .

وأما الثاني ، فلأن غايته التصديق بجميع ما جاء به النبي ﷺ على ما قيل أو التصديق بأن القرآن كلام الله ، وهو من أَجَلِّ غايات سائر العلوم العربية ، وبهذا ظهر ضعف ما قال الشارح المحقق من أن معلوم علم البلاغة أن القرآن معجزة ، وهذه وسيلة إلى تصديق النبي - عليه السلام - في جميع ما جاء به ليقتفي بأثره فيفاز بالسعادة الدنيوية والأخروية ، فيكون من أَجَلِّ العلوم لكون معلومه من أَجَلِّ المعلومات ، وغايته من أشراف الغايات ؛ لأن معرفة أن القرآن معجز غاية هذا العلم ، وليس منه ، ولا شرف لهذا العلم باعتبار مسائله لأنه ظني .

(في نظم القرآن أستارها) نظم القرآن تأليف كلماته مترتبة المعاني متناسقة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل [1] ، بخلاف نظم الحروف فإنه تواليها من غير اعتبار معنى يقتضيه ، حتى لو قيل مكان ضرب ربض ، لم يخل بنظم الحروف ، وليس الإعجاز بمجرد الألفاظ وإلا لما كان للطائف العلمين مدخل فيه ؛

(١) لو قال : (حسب ما تقتضيه الحكمة الإلهية) لكان أولى ، فإن العقل قاصر عن إدراك جميع وجوه الإعجاز القرآني .

لأنها لا تتعلق بنفس اللفظ فلذا اختار النظم على اللفظ . ولأن فيه استعارة لطيفة متضمنة بجعل كلمات القرآن كالدرر، وكذا في الشرح ، وفيه أولاً : أن النظم ليس مجرد تأليف كلماته على الوجه المذكور ، بل يكون تأليف أجزائها أيضًا ، ولا يتم بدون تأليف جملة أيضًا ، كذلك إذ النظم كما يتعلق بكلام واحد يتعلق بكلامين أو أكثر ، فالصواب : والنظم تأليف أجزائه ... إلخ ؛ والنظم يتحقق بمجرد ترتيب المعاني من غير تناسق الدلالات إذا لم يكن في الكلام لفظ مجازي كما في سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) .

وثانيًا : أنه لولا الداعي إلى ذكر النظم لقيل عن وجوه الإعجاز في القرآن إذ لا داعي إلى ذكر اللفظ ، فالداعي ليس لترجيحه على اللفظ ، بل لترجيح ذكره على تركه .

(وكان القسم الثالث من مفتاح العلوم) سمى كتابه مفتاح العلوم لأنه مفتاح للعلوم التسعة التي اشتمل عليها من الصرف والنحو والاشتقاق والمعاني والبيان والبديع والقوافي والعروض والمنطق ، أو لأنه مفتاح للعلوم كلها ؛ لأنه يورث الناظر فيه قوة يتمكن بها من تحصيل تلك العلوم ، وجعلها مفتاحًا لها إشارة إلى أن فيض العلم من الفياض الوهاب ، والكتاب ليس إلا لفتح باب فيضه لأولي الألباب .

(الذي صنفه الفاضل العلامة أبو يعقوب يوسف السكاكي تغمده الله بغفرانه) (٢) في التعبير عن جعله مغفورًا بتغمده بالغفران إشارة لطيفة إلى تشبيهه بالسيف القاطع في حدة القريحة **(أعظم)** خبر كان ، والعظيم فوق الكبير شيء كما أن مقابله أعني الحقير دون الصغير الذي يقابل الكبير ، صرح به الزمخشري في تفسير : ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ (٣) .

(ما صنف فيه من الكتب المشهورة) بيان لفاعل صنف ، وفي ذلك البيان

---

(١) سورة الإخلاص ، الآية (١) .

(٢) حققت هذا الكتاب على أدق نسخة ، وصوبت بحمد الله كثيرا من أغلاطه وأخطائه في طبعاته السابقة ، وأعادت دار الكتب العلمية طباعته في طبعة أنيقة وقد زودناها بفهارس علمية متنوعة .

(٣) سورة البقرة ، الآية (٧) .

مزيد مبالغة في نفعه ؛ إذ الاشتهار لا يكون إلا للنفع ، وصيانة عن تهمة الكذب، إذ دعوى الاطلاع على جميع ما صنف فيه ودعوى إثبات النفع العظيم بجميع ما صنف فيه بعيدة عن مظنه التصديق ، وإنما جعلنا البيان للضمير دون ما كما في الشرح لأن البيان حال من المبين ، وما صنف مضاف إليه ، وليس فاعلاً ولا مفعولاً ؛ لكن في مقارنة زمان الاشتهار لزمان التصنيف نظر يحوج دفعه إلى تكلف ، وجعل القسم الثالث كتابًا وهو بعض من الكتاب أيضًا يستدعي تكلفًا .

(نفعًا) لا بد من اعتبار مضاف : أي لما كان نفع القسم الثالث أعظم منافع ما صنف فيه ، فنفعًا إما تمييز عن نسبة كان إلى القسم الثالث فتقدير المضاف في ما صنف فيه وإما عن نسبة أعظم إلى ما صنف فيه ، فتقديره في القسم الثالث ، وكأنه مراد الشارح حيث قال تمييز من أعظم ، وجعله تمييزًا عن المشهورة بعيد ، وإن كانت أقرب أي المشهور نفعها ، وبين كونه أعظم نفعًا بكونه جامعًا لثلاثة أمور كل منها مشتمل على عظم نفع ، لا بكل من الثلاثة ، كما يشعر به كلام الشارح ، حيث جعل قوله وأتمها تحريرًا وقوله وأكثرها للأصول جمعًا ، في تقدير ولكونه أكثرها للأصول جمعًا ، أما كون حسن الترتيب سببًا لعظم النفع فلأنه لما حسن الترتيب يوجد كل مقصد في محله فلا يفوت الطالب ، وأما كون تمام التحرير سببًا فلأنه إذا خلا عن الزوائد وما لا نفع فيه لم يكن للناظر فيه تضييع وقت ، ويكون خالص النفع فيعظم نفعه ، وأما كون كثرة الجمع للأصول سببًا فظاهر .

واعلم أن قوله : **(وكان القسم الثالث إلى قوله نفعًا)** فقرة يعادلها قوله : **(لكونها أحسنها ترتيبًا وأتمها تحريرًا وأكثرها للأصول جمعًا)** فقد بعد من قال الأولى أن يقول : أعظم ما صنف فيه من الكتب المشهورة نفعًا لكونه أكثرها للأصول جمعًا ، ليكون كلامًا مسجعًا ، ويكون قوله : **(لكونه أحسنها ترتيبًا وأتمها تحريرًا)** مشتملاً على صنعة الموازنة والترتيب ، جعل كل شيء من المجموع في مرتبته ، والتحرير جعل الشيء حرًّا استعير لأخذ الخلاصة وإظهارها ؛ فإن الكلام المقتصر على الخلاصة منزه عن ذل الاشتمال على الحشو ، فكأنه حرر بالتحرير ، وكون الكتاب أتم تحريرًا عبارة عن كون أجزائه المحررة أكثر من محررات أخر ،

فلا يرد أن التحرير لا يجامع الاشتمال على الحشو ، فلا يتصور فيه النقصان حتى يجعل محررًا أتم تحريرًا من أخر ، لأن الكلام للمحرر لا يجامع الاشتمال على الحشو ، بخلاف الكتاب المحرر فإنه عبارة عما حرر فيه شيء ، ومن لم يفرق بين الكتاب المحرر والكلام المحرر فسر الأتم تحريرًا بأقرب إلى التام . وقوله : **(لكونه أحسنها ترتيبًا وأتمها تحريرًا)** في تقدير لكون ترتيبه وتحريره أحسنها ترتيبًا ، أي أحسن ترتيبات الكتب وأتمها تحريرًا ، أي أتم تحريرات الكتب ، ففي الكلام حذف مضاف ومعطوف ، وقد فصل مثله فأجمل معرفته ، وجميع الأصول مقدم على الترتيب إلا أنه أخره رعاية السجع ، والمراد بالأصول إما الشواهد لأنها أصل القواعد ، وإما القواعد لأن الأصل جاء مرادفًا للقاعدة ، وقوله : للأصول متعلق بجمعًا قدر ، وفسر بجمعًا على نحو : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [(١)] فقوله جمعًا عطف بيان للتمييز المحذوف ، وذلك لأن النحاة لم يجوزوا تقديم معمول المصدر عليه ، لأنهم جعلوا عمله لتأويله بأن مع الفعل ، ومعموله فعل أن لا يتقدم عليه لأن أن ومدخوله كحرف كلمة شرط الترتيب فيها ، فكما لا يجوز تقديم بعض حروف الكلمة على بعض لا يجوز تقديم شيء من مدخول أن عليه ، ولذا أوَّلوا كلَّ معمول مقدم على المصدر بأنه معمول ما يفسره المصدر ، وفيه أنه تكلف جدًّا مع ضعف الداعي إليه لوجهين : الأول : ما قال المحقق الرضي : (إنا لانم إن) [(٢)] المؤول بالشيء حكمه حكم المؤول به مطلقًا ، ويؤيد بأن أن مع الفعل لا بد له من فاعل ، ولا يخلو عن الدلالة على زمان ، والثاني ما ذكره الشارح المحقق إنا لا نسلم أن المصدر عند العمل في الظرف يحتاج إلى جعله في تأويل أن مع الفعل ، لأن الظرف يكفيه رائحة الفعل لأن له شأنًا ليس لغيره ، لتنزله للشيء منزلة نفسه ، لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه ، ولهذا اتسع في الظروف ما لم يتسع في غيرها ، لكن فيما قاله الرضي نظر ، لأن تأويل المصدر بأن مع الفعل ليصلح للعمل بتضمنه الفعل ، فيجب أن يكون حكمه في العمل حكم هذا الفعل ، أو دونه ، ولا يثبت له عمل لا يتمكن هذا الفعل منه ، فالحق جواز تقديم الظرف على عامله المصدر كما جوزه الرضي ، وإن لم يكن لما جوزه فتأمل . لكن في كون

---

(١) سورة التوبة ، الآية (٦) .

(٢) كذا بالأصل ، ولعل المقصود «إنا لا نسلم أن» ويشهد له السياق بعده .

قوله للأصول ظرفًا نظر ؛ لأنه مفعول به زِيْدَ فيه اللام تقوية للعمل .

(ولكن) يوهم أن المذكور بعده لدفع توهم نشأ من السابق لأن وصف القسم الثالث بما وصف يوهم أنه مصون عن العيوب ، وليس كذلك ؛ بل المذكور تتمة الشرط ؛ إذ سبب تأليف مختصر يتضمن ما فيه من القواعد ، ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد أمور ثلاثة : كون علم البلاغة وتوابعها موصوفة بما وصف به ، وكون القسم الثالث كما وصف ، وكونه غير مصون عن الأمور المذكورة فالأوضح : و**(كان غير مصون)** أي غير خال ، عَبَّرَ عن عدم الخلو بعدم الصيانة تنبيهًا على جلالة قدر السكاكي ، وإشعارًا بأن اشتمال القسم الثالث على الحشو والتطويل والتعقيد لم يكن لعجزه بل لمسامحته وعدم احتياطه عن الحشو ، هو فضل الكلام على ما في القاموس والتطويل ، وهو جعل الكلام مطولاً بذكر فضل فيه ، فالحشو لغو في الكلام ، والتطويل عيب يحدث في الكلام المفيد بذكر الحشو فيه ، وفرق آخر بينهما بحسب الاصطلاح سيجيء لكنا حملناهما على اللغة لأن مبنى الخطب على الأوضاع اللغوية ، لأنه خطاب قبل معرفة الاصطلاح والشروع في تحصيله .

(والتعقيد) وهو كون الكلام مغلقًا يعسر تحصيل معناه **(قابلاً للاختصار)** لما فيه من التطويل ، والفرق بين الاختصار والإيضاح والتجريد يجعل الاختصار مقبولاً ، والآخرين محتاجًا إليهما - غير ظاهر ، ولو أريد بالتطويل جعل الكلام مطولاً من غير اشتمال على الحشو مع أداء إمكان ؛ إذ المقصود بأقصر منه واضح ، فلم يكن فيه مؤاخذة إلا بترك الأولى يكون لتخصيص الافتقار بالإيضاح والتجريد وجه **(مفتقرًا إلى الإيضاح)** الألطف إلى التلخيص **(والتجريد)** لما فيه من الحشو آخره مع تعلقه بأول ما ذكر للمحافظة على السجع **(ألّفت مختصرًا)** جواب لما والمتسبب عن الشرط المذكور تأليف كتاب في المعاني والبيان والبديع يتضمن ما فيه ، خاليًا عن عيوبه ، إذ كمال هذه العلوم ، يقتضي تأليف كتاب فيها ، وكمال المفتاح ، واشتماله على عيوبه تقتضي تضمين ذلك الكتاب ما فيه خاليًا عن العيوب ، فلذا قال : **(ألفت مختصرا)** ، ولم يقل : اختصرته ، والقول بأن اختصرته أخصر منه وهم ؛ لأنه لو قال اختصرته لوجب أن يقول اختصرته بحيث

(يتضمن ما فيه من القواعد) ولا يخفى أن من تتمة داعي تأليف مختصر بكذا أنه كان عنده فوائد يختص به لم يسبقه هنا أحد ، فكان الأنسب أن يضمه إلى ما ذكر في الشرط بأن يقول لما كان علم البلاغة وتوابعها كذا وكذا ، وكان المفتاح كذا وكذا ، واجتمع عندي فوائد كذا وكذا ألفت مختصرًا يتضمن ما فيه إلى آخر ما ذكره . والقاعدة قضية كلية تشتمل على أحكام جزئيات موضوعة بالقوة القريبة من الفعل ، بحيث لو ضمت مع صغرى سهلة الحصول أفادت حكم جزء منها سميت قاعدة لأنها أساس معرفة أحوال الجزئيات ، وكثيرًا ما يتسامح فيعرف بحكم كلي ... إلخ ، تعبيرًا للقضية بأشرف أجزائها ، ولا يخفى أن قوله يتضمن كقوله : **(ويشتمل على ما يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد)** يدل على أن صيغ الماضي مستعارة للمعنى الاستقبالي تفاؤلاً [1] ، والشاهد جزء لموضوع القاعدة يصلح لأن يذكر لإثبات القاعدة ، والمثال جزء له يصلح لأن يذكر لإيضاح القاعدة ، وهذا هو المراد بقولهم المثال جزئي يذكر لإيضاح القاعدة ، والشاهد جزئي يستشهد بها في إثبات القاعدة ، ولذا قيل الشاهد أخص ، والظاهر أن الشاهد كالمثال لا يختص بالكلام العربي كما يستفاد من كلام الشرح ، حيث قال هو جزئي يستشهد به في إثبات القاعدة لكونه من التنزيل أو كلام من يوثق بعربيته ؛ فإن قلت : يستفاد من قوله : يحتاج إليه من الأمثلة والشواهد أن القاعدة تحتاج إليهما ، وإذا كان الشاهد أخص فيندفع الحاجتان به فلا يحتاج إليهما !! قلت : الاحتياج إليهما لا ينافي الاحتياج إلى واحد له حيثيتان .

(ولم آل) من الألوِ ، كالنصر ، أو الأُلُو ، كالعتو ، أو الأَلِيّ ، كالعتي بمعنى التقصير . **(جهدًا)** أي لم ينته اجتهادي واستفراغ طاقتي ، أو لم يعجز فإن التقصير عن الشيء يكون بكلا المعنيين ، أو من الألو كالنصر والألو كالعدو بمعنى الترك أي لم أترك اجتهادًا ؛ كل ذلك من القاموس . وقد أثبت الشارح الألو متعديًا إلى مفعولين كقولهم لا آلوك جهدًا ؛ فجعله لمعنى المنع ، والظاهر أنه من قبيل الحذف والإيصال ، والأصل لا آلوك جهدًا أي لا أترك . **(في تحقيقه)**

---

(١) أي تفاؤلا بالوقوع والحدوث لأنها تجعل ما سيقع كالواقع حقيقة في الحال لا محالة كقوله تعالى : ﴿أتى أمر الله فلا تستعجلوه﴾ النحل : الآية (١) .

متعلق بالجهد أو آل ، والضمير راجع إلى ما فيه ، وما يحتاج إليه ، ويعلم عدم تقصيره في حق ما أضاف إليه مما اختص به بالطريق الأولى ، أو إلى المختصر .

(وتهذيبه) أي تنقيحه **(ورتبته ترتيبًا أقرب تناولاً)** أي أخذًا ، وهو في الأصل مد اليد إلى الشيء ليؤخذ **(من ترتيبه)** أي السكاكي ، أو القسم الثالث ، أو المختصر ، وحينئذ من تعليلية ، وأقرب تناولاً حال من المفعول أي حال كونه أقرب تناولاً من القسم الثالث ، من أجل ترتيبه ، **(ولم أبالغ في اختصار لفظه)** هذا الظرف إما قيد للنفي ، أو المنفي والمآل واحد ، وفائدة التقييد الإشارة إلى أنه بالغ في اختصاره بالتجريد عن التطويل ؛ لكن قوله : **(تقريبًا لتعاطيه وطلبًا لتسهيل فهمه على طالبيه)** - تعليلان للنفي - وليس النفي نفي المعلل ؛ إذ لا وجه لقصد أن الاختصار لتقريب التعاطي ، وطلب تسهيل الفهم على الطالبين ترك ؛ بل لو كان في الاختصار تقريب التعاطي وطلب تسهيل الفهم لوجب أن يلتزم ، وهذا غير ما رد به الشارح من أنه على أصل الشيخ أن نفي كلام فيه قيد يرجع إلى القيد ، ويستدعي بقاء الأصل ، فيكون المعنى أن المبالغة في اختصار لفظه تحققت لا لتقريب تعاطيه وطلب تسهيل الفهم على طالبيه ، وليس الأمر كذلك ، والعامل في علة النفي كالعامل في علة المنفي الفعل المنفي ، والفرق بالنفي قبل التقييد أو بعده ، ألا ترى أن العامل في المفعول به في لم أضرب زيدًا على الوجهين هو الفعل لا معنى النفي ؟! فما في الشرح أنه يجب تأويل لم أبالغ بالفعل المثبت أي تركت المبالغة حتى لو لم يؤول لكان المعنى على نفي التعليل سقيما عليلا [(١)] ، وعلى ما ذكرنا من الفرق التعويل والله الهادي إلى سواء السبيل .

وإنما علل ترك المبالغة في اختصار اللفظ لأن الاختصار في المتون مطلوب ، والمبالغة فيه شعار مهرة البيان ، والتسابق فيه مما يحرص فيه غاية الإمكان ، فنفي المصنف بالتعليل تهمة عجزه في مقام البيان عن التعليل .

وأما عدم التقصير في التحقيق والتهذيب والإتيان بأحسن الترتيب فمقبولان لأنفسهما لا يستدعيان داعيًا ، فمن جعل التعليلين محتملين لكونهما متعلقين بجميع ما ذكر أو منقسمين إليه على ترتيب أو غير ترتيب فكان جواد فهمه مضطربًا

(١) (سقيما عليلاً) جاءت في الأصل مرفوعة ، فلا أدري أهي عجمة لسان من المصنف أم من الناسخ !

محتاجًا إلى تأديب . قال الشارح المحقق : ولعمري لقد أفرط المصنف في وصف القسم الثالث بأن فيه حشوًا وتطويلاً وتعقيدًا ، حيث صرح به أولاً ، ولوح به ثانيًا ، وعَرَّض بوصف مختصره بأنه منقح سهل المأخذ أي لا تطويل فيه ولا حشو ولا تعقيد - بأن في القسم الثالث ذلك - أقول : لعل المبالغة ليست لتزييف المفتاح بل لتعذر شروعه في التصنيف مع وجود المفتاح ، وقبول العذر منه يحتاج إلى المبالغة في تحقيقه .

(وأضفت إلى ذلك) المذكور من القواعد والأمثلة والشواهد **(فوائد)** جمع فائدة وهي ما اكتسبت من علم أو مال **(عثرت)** اطلعت **(في بعض كتب القوم عليها)** نبه بإضافة البعض على أن مأخذ فوائده كتب مبهمة لا يطلع عليهما إلا متميز في التتبع ، فقد أشار في هذه الفقرة إلى كمال ممارسته كما لو صرح بقوله : **(وزوائد لم أظفر في كلام أحد بالتصريح بها ولا بالإشارة إليها)** إلى فطانته ترغيبًا في توقير كتابه هذا لأنه وجد شرائط الكمال وهو الممارسة والفطانة وتسميته الملتقطات من كتب القوم فوائد ظاهرة ، وتسميته مخترعات خاطره زوائد إما تواضع في الغاية حيث جعلها مستغنى عنها ، وإما مبالغة في كمالها حيث جعلها زوائد في الفضل على فوائد **(وسميته تلخيص المفتاح)** لأنه تبيين المفتاح باعتبار تعقيداته وتلخيصه وجمع خلاصته باعتبار حشواته وتطويلاته والتلخيص هو التبيين والشرح ، والتلخيص على ما في القاموس . **(وأنا أسأل الله تعالى)** قدم المسند إليه إما للتخصيص إظهارًا لوحدته في هذا الدعاء وعدم مشارك له فيه بالتأمين ليستعطف به ، كأنه قال في أثناء السؤال : إلهي أجبني وارحم وحدتي ، وانفرادي عن الأعوان ، أو لينبه على أنه محسود أهل الزمان ، حتى لا يساعده أحد في سؤاله ، وإما لتقوية الحكم لأن كونه سائلاً النفع به من محض الفضل من غير أن ينظر إلى استحقاق كفاية الانتفاع بعد إطرائه في وصف كتابه بما يوجب الانتفاع به ، مظنة للإنكار فاندفع ما ذكره الشارح المحقق حيث قال : لا يكون لتقديم المسند إليه هاهنا جهة حُسْن ، إذ لا مقتضى للتخصيص ولا للتقوى ، على أنه يكفي كون الأصل التقديم [1] ، ولا مقتضى للعدول عنه جهة للحسن ، أما قوله:

---

(١) في كون الأصل هو التقديم نزاع ، لأن الأصل : (أسأل الله) ، فاستدعى ذلك تخريجه على ما ذكر .

فكأنه قصد إلى جعل الواو للحال فأتى بالجملة الاسمية ففيه أنه لا بد من بيان داع إلى الحال بالواو حتى تتم النكتة . وأما ما قيل إنه لا بد من بيان داع إلى الحال فرجح له على المعطوف ؛ ففيه أنه يكفي داعيًا بيان بأنه جعل جميع ما صدر عنه مقارنًا بحال التضرع إلى الله تعالى ، نعم يتجه أن الظاهر أن جملة : أنا أسأل الله ، إنشاء للطلب فلا يصلح للحال .

(من فضله) حال من **(أن ينفع به)** وفي قوله : **(كما نفع بأصله)** تعريض لطيف بالمفتاح بأنه نفع به مع تجرده عن استحقاق النفع به **(إنه ولي ذلك)** أي متولي النفع به من غير استعداده النفع به ؛ إذ لا يتوقف فيضه على الاستعداد كما هو مذهب أهل الحق **(وهو حسبي)** أي محسبي وكافي ، ولا حاجة لي في مسئولي إلى استعداد تأليفي له ، فلا يرد أن الأنسب : والله أسأل ؛ ليلائمه قوله : وهو حسبي ؛ لأنه تحصل الملاءمة بسلب الحاجة إلى استعداد المؤلف .

(ونعم الوكيل) يتبادر منه المدح العام بالوكالة لما يتوقع بعده فإما أن يقدر بعده الممدوح أي ونعم الوكيل هو ، حذف للعلم به كما في قوله تعالى : ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾ (١) أي أيوب ، وحينئذ إن كان تمام الجملة مجرد نعم الوكيل على أحد القولين يلزم عطف مجرد الإنشاء على إخبار ليس بشيء منهما محل الإعراب ، والاستدلال بالإنشاء لأن المعطوف عليه مما استدل به ، على أنه يجب أن يسأل الانتفاع بهذا المختصر من مجرد فضله تعالى ، وإن كان تمام الجملة : نعم الوكيل هو على القول الآخر فإما أن يكون نعم الوكيل خبرًا بلا تأويل كما يقتضيه كونه للمدح العام ، فيكون عطف الإنشاء على إخبار كذلك ، وإما أن يكون مؤولاً بجملة خبرية متعلق خبرها جملة إنشائية أي مقول في حقه نعم الوكيل ، فلا يكون لإنشاء المدح العام ، وهو سلوك في غير مسلك الفهم ، وإما أن يعطف على : حسبي ، فيكون الممدوح هو المتقدم ، ونظيره ما صرح بجوازه صاحب المفتاح من قولنا : زيد نعم الرجل ، فإما أن يكون المعطوف نفس نعم الوكيل ، فيلزم الاستدلال بالإنشاء ، وإما أن يكون متعلقه المحذوف أي : مقول في حقه : نعم الوكيل ؛ فلا يكون هناك إنشاء مدح ، ولا محيص إلا بجعل الواو اعتراضية كما في

---

(١) سورة ص ، الآية (٤٤) .

قوله : [من التسريع]

إنَّ الثمانينَ وبُلِّغْتُها (١)

أو عاطفة بتقدير المعطوف أي نعم المولى ونعم الوكيل حذف لانسياق الذهن إليه من قوله إنه ولي ذلك .

لما فرغنا عن شرح الديباجة حان أن نشرع في شرح المقصود ، متوكلاً على الفياض المحمود ، متوصلاً بتوفيقه لبيان مفصول المقاصد ، موصول الفوائد ، منقح عن الفضول ، مقتصر على المحصول ، موفر لموائد العوائد ، مقدم للمقدمة خاتم بالخاتمة محيط بالفنون ، فنون من بديع البيان لها كل أذن مفتون ، سائلاً متضرعًا قائلاً : أتمم كما أنعمت ، وانفع به إذا أتممت .

اعلم أن المصنف رتب الكتاب على مقدمة وثلاثة فنون وخاتمة ، كما سنبينه لك في الخاتمة ، فخاتمة كتابه مناسبة لفاتحته في أنها ليست من المقاصد (٢) ، ووجه الضبط أن المذكور فيه إما أن لا يكون من المقاصد ، فإن كان من حقه أن يتقدم على المقاصد فهو المقدمة ، وإن كان من حقه أن يتأخر عنها لكونها تكملة لها متممة إياها فهي الخاتمة ، وإما أن يكون من المقاصد ، فإن كان للاحتراز عن الخطأ في تأدية المراد فهو الفن الأول ، وإن كان للاحتراز عن التعقيد فهو الفن الثاني ، وإلا فهو ما يعرف به وجوه التحسين ، وهو الفن الثالث ، يقال دليل الحصر الاستقرائي قابل للمنع يدفعه الاستقراء ، فلا فائدة في الإتيان به ، ويدفع بأن المنع يندفع عما سوى القسم الأخير ، ويقتصر عليه ، فلا يحتاج لدفع المنع إلا إلى استقراء القسم الأخير ، ففيه فائدة تقليل مؤنة الاستقراء ، وفيه نظر ؛ والحق أن ما ذكر في صورة الدليل ليس لإثبات الحصر بل لتحصيل مفهومات ينضبط به كل قسم كما أشرنا إليه ، نعم بعد بيان مفهومات الأقسام لا فائدة في إيراده أصلاً ، فمن وقع فيه لا دافع عنه ، ولما وقع المقدمة في نظم كلامه مسندة كالخاتمة والأصل في المسند التنكير نكرها فقال : **(مقدمة)** بخلاف الفنون الثلاثة ، فإنها وقعت

---

(١) صدر بيت لعوف بن ملحم الشيباني ، في الإشارات والتنبيهات ص ١٦٣ ، والإيضاح ص ١٩٧ ، وعجز البيت : قد أحوجت سمعي إلى ترجمان .

(٢) هذا نص صريح على كون البديع عندهم ليس من مقاصد هذا العلم .

مسندًا إليها ، والأصل فيه التعريف ، ومن وجوه تنكيرها أنها مقدمة مبهمة إذ ليست كمقدمة اشتهر إيرادها في أوائل كتب العلوم ؛ فإنها شاعت لبيان الحاجة وتصوير العلم وبيان الموضوع وهذه اقتصرت على بيان الحاجة أو تلك لما يتوقف عليه علم ؛ وهذه لما يتوقف عليه علوم ثلاثة ، وأما ما قال الشارح المحقق إنه لما سبق ذكر الفنون الثلاثة في آخر المقدمة صارت معهودات في مقام ذكرها فصار المقام مقام التعريف بخلاف المقدمة فإنه لم يقع ذكر لها ، ولا إشارة إليها ، فلم يكن لتعريفها معنى ، ففيه أن نكتة التنكير ليست انتفاء مقتضى التعريف ؛ بل لكل من التعريف والتنكير مقتضيات ما لم يتحقق شيء منها لا يصح الإتيان به على انتفاء التعريف العهدي ، لا يوجب عدم مقتض للتعريف ، وقيل : تنوينها للتعظيم ، وقيل للتقليل ، ولعل وجه التعظيم أنها فاقت المقدمات في كونها مقدمة لعلوم ثلاثة ، ووجه التقليل أنها مقتصرة على بيان الحاجة .

وبالجملة المقدمة في بيان الحاجة إلى العلوم الثلاثة ، ولما كان متوقفًا على معرفة مرجع بلاغة المتكلم - وكانت متوقفة على معرفتها المتوقفة على معرفة بلاغة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة الكلام المتوقفة على معرفة فصاحة المفرد ، ومتوقفة على معرفة فصاحة المكلِّم ؛ لأن كون مرجعها إلى تمييز الفصيح عن غيره مبني على أن فصاحة المتكلم تحصل بدونه ، والفصاحة مما لا بد منها في البلاغة . - صَدَّر (١) المقدمة بتصوير هذه المفهومات ، وقدَّم ما هو الموقوف عليه على الموقوف ، إلا في تقديم فصاحة المتكلم على بلاغة الكلام فإن تقديمها عليها ليس لكونها الموقوف عليه لها ، بل لإرادة بيان البلاغة بعد الفراغ عن الفصاحة . قد اشتهر أن المقدمة في عرف اللغة صارت اسمًا لطائفة متقدمة من الجيش ، وهي في الأصل صفة من التقديم بمعنى التقدم ، ولا يبعد أن يكون من التقديم المتعدي إما لأنها تقدم أنفسها لشجاعتها على بقية الجيش ، أو لأنها تقدم بقية الجيش على أعدائها في الظفر ، ثم نقلت إلى ما يتوقف الشروع عليها كرسم العلم وبيان موضوعه ، والتصديق بالفائدة المترتبة المعتد بها بالنسبة إلى المشقة التي لا بد منها في تحصيل العلم ، وبيان مرتبته وشرفه ووجه تسميته باسمه ، إلى غير ذلك - فقد

---

(١) جواب لما .

أشكل ذلك على بعض المتأخرين واستصعبوه فمنهم من غَيَّر تعريف المقدمة إلى ما يتوقف عليه الشروع مطلقًا ، أو على وجه البصيرة ، أو على وجه زيادة البصيرة ، ومنهم من قال : لا يذكر في مقدمة العلم ما لا يتوقف عليه الشروع ، وإنما يذكر في مقدمة الكتاب ، وفَرَّق بينهما ؛ فإن مقدمة العلم ما يتوقف عليه مسائله ، ومقدمة الكتاب طائفة من الألفاظ قدمت أمام المقصود لدلالتها على ما ينفع في تحصيل المقصود ، سواء كان مما يتوقف المقصود عليه فيكون مقدمة العلم ، أو لا فيكون من معاني مقدمة الكتاب ، من غير أن يكون مقدمة العلم ، وأيد ذلك بأنه يغنيك معرفة مقدمة الكتاب عن مظنة أن قولهم المقدمة في بيان حد العلم والغرض منه وموضوعه من قبيل جعل الشيء ظرفًا لنفسه ، وعن تكلفات في دفعه ، ونحن نقول لا حاجة إلى تغيير تعريف المقدمة ؛ فإن كلاً مما يذكر في المقدمة مما يتوقف عليه شروع في العلم هو إما أصل الشروع ، أو شروع على وجه البصيرة ، أو شروع على وجه زيادة البصيرة ، فيصدق على الكل ما يتوقف عليه شروع ، ولحمل الشروع على ما هو في حمل المعنى المنكر مساغ كما في ادخل السوق .

وأورد على المسلك الثاني أن إثبات مقدمة الكتاب إثبات اصطلاح جديد لا نقل عليه في كلامهم ، ولا هو مفهوم من إطلاقاتهم ، ولا ضرورة يلتجئ إليه ، وفيه أن ما هو بصدده لا يتوقف على إثبات اصطلاح ؛ بل يكفي أن يكون المراد بالمقدمة طائفة من الألفاظ الدالة على ما له نفع فيما يأتي ، ولا شبهة في هذه الإرادة ، وهذا القائل لم يصرح بدعوى الاصطلاح ، ولو كانت مصرحًا بها أيضًا ليس في المناقشة معه في ذلك منفعة ؛ لأنه يكفيه مجرد الاستعمال في هذا المعنى .

نعم فيما عرف به هذا القائل مقدمة العلم إنه صادق على المبادئ التصورية والتصديقية وكأنه أراد ما يتوقف عليه الشروع في مسائله .

واعلم أن المقدمة كثيرًا ما يطلق على ما يستحق التقدم على بقية الباب أو الفصل ، فالأظهر أن يقال : المقدمة اسم لما يتوقف عليه المباحث الآتية : فإن كان المباحث الآتية العلم برمته فهو مقدمة العلم ، وإن كان بقية الباب فهو مقدمة الباب .

(الفصاحة) [١] في اللغة تنبئ عن الإبانة والظهور ؛ يقال فصح الأعجمي إذا انطلق لسانه ، وخلصت لغته من اللكنة ، وجادت فلم يلحن ، ويقال فصح اللبن إذا أخذت رغوته ، وذهب لباؤه ، فالفصاحة يحتمل النقل باعتبار جامع الظهور بين معنى اللغوي عن كل واحد من المعنيين كما قيل ، ويحتمل أن تجعل العلاقة الجودة وطلاقة اللسان والخلوص عن اللكنة .

(يوصف بها المفرد) فيقال هذه الكلمة فصيحة ، أو هذه كلمة فصيحة ، أو تكلمت بها فصيحة **(والكلام)** كذلك فيقال في النثر : رسالة فصيحة ، وفي النظم : قصيدة فصيحة ، وأما كلام فصيح فلا يخص النثر كما يشعر به كلام الشارح المحقق .

(والمتكلم) فيقال كاتب فصيح ، وشاعر فصيح ، والكتابة إنشاء النثر ، ولا يخفى عليك أنه لا بد من جعل الفصاحة هنا من الألفاظ المستعملة في أكثر من معنى كما هو مجوز عند البعض ، أو تأويلها بما يطلق عليه الفصاحة ، وإلا فلا يصح الإخبار عنها بقوله : يوصف بها المفرد والكلام والمتكلم ، وكذا في تعريف فصاحة المتكلم : بملكة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ، إذ ليس للفصيح معنى يشمل المفرد والكلام حتى يوصف به اللفظ الشامل ، والشارح المحقق غفل عنه في هذين المقامين ، وتنبه لمثله في قول المصنف فيما بعد ؛ فعلم أن كل بليغ فصيح ولا عكس ، وكذا الحال في قوله : **(والبلاغة)** [٢] وهي في الأصل تنبئ عن الوصول والانتهاء .

(يوصف بها الأخيران) أي : الكلام والمتكلم ، يقال : كلام بليغ ، ورجل بليغ **(فقط)** أي لا المفرد ، إذ لم يسمع مفرد بليغ ، فقط اسم فعل بمعنى انته ، والفاء مزيدة تزيينًا للفظ ، أو جزائية ، والتقدير : إذا وصفت الأخيرين بها فانته

---

(١) **الفصاحة** : قسمان : راجع إلى المعنى ، وهو خلوص الكلام عن التعقيد ، وراجع إلى اللفظ ، وهو أن تكون الكلمة عربية أصلية ، وعلامة ذلك : أن تكون على ألسنة الفصحاء من العرب ، الموثوق بعربيتهم ، أذور ، واستعمالاتهم لها أكثر ، لا مما أحدثه المولدون ، ولا مما أخطأت فيه العامة ؛ وأن تكون أجرى على قوانين اللغة ، وأن تكون سليمة عن التنافر . انظر المفتاح للسكاكي : بتحقيقنا ص ٥٢٦ .

(٢) **البلاغة** : يعرفها العسكري بقوله : «والمبالغة في الشيء الانتهاء إلى غايته فسميت البلاغة بلاغة لأنها تنهي إلى قلب السامع فيفهمه» . انظر : الصناعتين : ص ١٥ .

عن وصف الأول بها ، ومما لا بد منه في هذا المقام معرفة المراد بالمفرد والكلام ، فقيل : المراد بالمفرد ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ، وبالكلام ما يقابله سواء كان مركبًا تامًّا أو غيره ؛ لأن المركب الناقص يوصف بالفصاحة ، فلا بد أن يكون داخلاً في الكلام ، وتعقبه الشارح المحقق بأن صحة هذا القول يتوقف على أن لا يكون وصف المركب الناقص بالفصاحة مجازيًّا من قبل فصل المركب بحال أجزائه ، وأن يثبت منهم إطلاق الكلام الفصيح على هذا المركب ، وأنه لا يكون داخلاً في المفرد ، وكل من الثلاثة ممنوع ، بل الحق أنه داخل في المفرد ، لأن المفرد إذا قوبل بالكلام يتعين لإرادة ما يشمل المركبات الناقصة ، ونقح السيد السند هذا القول بما يندفع به المنوع الثلاثة ، وينقلب ما جعله الشارح حقًّا بالباطل ، وهو أنه أراد بتعليل تعميم الكلام بوصف المركب الناقص بالفصاحة ، أنه يوصف بالفصاحة مع أنه لا يكفي في فصاحة ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد بل لا بد معه من الخلوص عن تنافر الكلمات وضعف التأليف والتعقيد فلا يكفي في فصاحتها فصاحة الأجزاء حتى يكون وصفا بحالها ، ولا يتوقف دخوله في الكلام على ثبوت إطلاق الكلام الفصيح بل يكفي إطلاق الفصيح لأنه بمجرد إطلاق الفصيح يعرف أنه داخل في الكلام ، إذ لا بد فصاحته مما لا بد لفصاحة الكلام ، ولا يصح دخوله في المفرد ، لأنه لا يكفي في فصاحته ما بين فصاحة المفرد ، وأورد عليه أنه لا يصلح تعريف فصاحة المفرد بإدخال هذا المركب في الكلام ؛ لأنه بعد حمل لمفرد على ما لا يدل جزؤه على جزء معناه لدعوى تبادر هذا المعنى منه لاشتهاره ، وحمل الكلام بقرينة المقابلة على ما يجمع المركبات الناقصة يتجه على تعريف فصاحة المفرد أنه لا يشمل فصاحة عبد الله علما ، لأنه لا يكفي في فصاحته ما ذكر في تعريف فصاحة المفرد ، إذ لا بد لها من الخلوص من تنافر الكلمات أيضًا ، إذ يتصور فيه ذلك التنافر فعلم أنهم غفلوا عن فساد تعريف فصاحة المفرد ؛ لأنهم قصدوا بالمفرد ما يقابل المركب ، وجعلوا المركبات مطلقًا كلامًا ، ويمكن أن يدفع بأن تنافر الكلمات لا ينفك عن تنافر الحروف ، لكنهم اشترطوا في فصاحة المفرد الخلوص من تنافر الحروف ؛ لأنه لا قصد للمتكلم فيه إلا إلى جمع حروف بخلاف فصاحة الكلام فإن قصد إلى جمع الكلمات ،

فناسب أن يشترط فيه التجنب عن التنافر في جمعها ، والعلم في العلم العلمي ليس فيه جمع الكلمات ، فهو داخل في اشتراط الخلوص عن تنافر الحروف ، ودفعه بأن العلم المركب خارج عن حد الكلمة لاشتراط كونها لفظة مبني على نهاية الغفلة ؛ لأن أحدًا لم يجعله خارجًا عن المفرد ، ولا ينفع خروجه عن الكلمة دخوله في الكلام في هذا المقام .

بقي أنه يرد على تعريف فصاحة المفرد مفرد أريد به لازم بعيد ، بحيث يختل الانتقال ، فينبغي أن لا يكون فصيحًا ؛ فتعريف فصاحة المفرد لا يصح بإخراج المركبات عن المفرد حتى يجعل قرينة على إخراجها !! وغاية ما يمكن أن يقال لحمل المفرد والكلام على حقيقتهما وما يتبادر منهما : إن الموصوف بالفصاحة في الاصطلاح ليس إلا المفرد (١) المقابل للمركب مطلقًا وإلا الكلام ؛ لأن احتياجهم إلى الفصاحة لتوقف معرفة البلاغة عليها ، ويكفي في معرفة البلاغة معرفة فصاحة الكلام المتوقف على معرفة فصاحة المفرد المقابل لمطلق المركب . ولا غرض يتعلق بالاصطلاح على معنى للفصاحة بحيث يشمل صفة المركبات الناقصة مثلاً ، ولا يخفى أن قوله : والبلاغة يوصف بها الأخيران فقط يقتضي أن يحمل الكلام على حقيقته ؛ لئلا يفيد وصف المركبات الناقصة .

قال الشارح المحقق : الدليل على أنه لا يوصف بالبلاغة غيرهما أنه لم يسمع كلمة بليغة ، والتعليل بأن البلاغة إنما هي باعتبار المطابقة لمقتضى الحال لا يتحقق في المفرد وَهْمٌ ؛ لأن ذلك إنما هو في بلاغة الكلام والمتكلم . هذا وأورد عليه أن نفي كلمة بليغة لا يستلزم حصر الوصف في الكلام والمتكلم لاحتمال أن يوصف به مركب ناقص ، ويدفعه أن النفي عن الكلمة على سبيل التمثيل ، فالمناقشة عائدة إلى العبارة ، وأورد أيضًا أن التعليل الذي نسبه إلى الوهم أيضًا ملخصه أن العرب لا تطلق البلاغة إلا باعتبار مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، فمرجعه إلى قولك : لم يسمع كلمة بليغة ، ويدفعه أن التبادر من العبارة أن بناء التعليل على تعريف القوم لا على التتبع وتزييفه لما هو المتبادر .

***

(١) في الأصل : المرد .

بقي أنه لو ساعدنا في أنه لا يسمى مطابقة مقتضيات الأحوال في المركبات الناقصة والمفردات بلاغة ؛ لكن لا ينكر فضلها كالبلاغة ، فلا وجه لإهمالها وعدم ضبطها . ومن البين أنه يجري في المركبات الناقصة بل المفردات أيضًا ، فإن في تعداد جماعة بعبدي تعظيم المضاف إليه ، وبعبد السلطان تعظيم المضاف ، وبأبي لهب الإشعار بالجهنمية ، إلى غير ذلك ، وإنما قسم الفصاحة أولاً ، ثم عرف كلا لأن قصده كان التمييز بين فصاحة موصوفها المفرد ، وفصاحة موصوفها الكلام ، وفصاحة موصوفها المتكلم ، بتعريفات صالحة خلا عنها كلام القوم ، بتأمله من موارد الاستعمال ، وتحصيل قدر مشترك بين الإفراد يظن به كونه مما وضع له اللفظ كما هو مسلك علماء اللغة ومدونيها ، على ما يستفاد من الإيضاح ، وإنما لم يعرف الفصاحة المطلقة لأنه لم يجد مفهومًا مشتركا بين فصاحة المتكلم وفصاحة اللفظ ، ويرجح كونه مشتركًا عنده ، ولا فصاحة اللفظ مطلقًا لأنه لم يتخلص له مفهوم للفصاحة جامع لأفرادها القائمة باللفظ ، فأعرض عن تحصيل مفهوم لها إما لظن الاشتراك به ، أو لإبهام الحال . فقسم الفصاحة إلى الثلاثة تقسيم اللفظ المشترك إما باستعمالها في المفهومات الثلاثة ، أو بإرادة ما يطلق عليه الفصاحة ، فإن قلت : قد عرف صاحب المفتاح فصاحة اللفظ بكون اللفظ جاريًا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب الموثوق بعربيتهم !! قلت : قد زيف المصنف هذا التعريف إجمالاً بما قال في الإيضاح من أن للناس في تفسير الفصاحة والبلاغة أقوالاً مختلفة لم أجد فيما بلغني منها ما يصلح لتعريفهما به ، ولا إلى ما يشير إلى الفرق بين كون الموصوف بهما الكلام وكون الموصوف بهما المتكلم . فإن قلت : هل لهذا الإجمال عندك تفصيل؟ أو أنت معرض عن هذا التزييف ، جازم بصحته كما هو الظاهر من كلام الشارح المحقق ؟ قلت : كثرة الاستعمال لا تشترط في فصاحة الخالص عن التعقيد المعنوي ، لأنه لو استعمل لفظ في لازم ظاهر الانتقال لعد خاليًا عن التعقيد المعنوي ، ولم يطلب له كثرة الاستعمال ، لا يقال يكفي كون حقيقته كثير الاستعمال لأنا نقول فلا يخل بالفصاحة إرادة ما لا ينتقل إليه بلا خلل ، وأيضًا كون اللفظ جاريًا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم تطويل يغني عنه بقية

التعريف ، ولا يبعد أن يكون صاحب المفتاح مشيرًا إلى تزييفه حيث قال : وعلامة الفصاحة الراجعة إلى اللفظ أن يكون اللفظ جاريًا ... إلخ ، وبما ذكرنا اندفع عن المصنف ما اعترض به عليه خطيب مصر (١) أنه لا مدخل للرأي في تعيين مفهومات الألفاظ ، فكيف يصح منه تعريفها بما لم يجد في كلام الناس ؟ ولم يحتج إلى ما أجاب به المصنف : إني أردت بالناس المعهودين من صاحب المفتاح وعبد القاهر (٢) ونظائرهما من المهرة المشهورين ، واندفع أيضًا أن تعريف الفصاحة بالخلوص مسامحة لأن الخلوص لا يصح حمله على كون اللفظ جاريًا ... إلخ ، كما هو الواضح المبين المستغنى عن البيان ، وبينه الشارح المحقق بكون الفصاحة وجودية ، وكون الخلوص عدمية ، وتعقبه السيد السند بأن حمل العدمي على الوجود غير ممتنع ، كما في قولك السواد لا بياض ، لكن التعقب مما لا يضر ، لأنه نزاع في إيضاح البديهي ، ووجه الدفع أن المصنف اعتبر في مفهوم الفصاحة ما هو أحق بالاعتبار ، فخالفهم في كون مفهومه وجوديا ، وكيف لا وهو أنسب بالمعنى الذي في أصل اللغة من قولهم فصح اللبن إذا ذهب لباؤه وخلص عن رغوته ، وفصح الأعجمي إذا خلصت لغته عن اللكنة ؟! **(فالفصاحة)** الكائنة أو كائنة **(في المفرد خلوصه من تنافر الحروف والغرابة ومخالفة القياس)** اللغوي وهو ما ثبت من الواضع لا ما جعله الصرفيون قاعدة فأبى يأبى مخالف للقياس الصرفي موافق للقياس اللغوي ، وإنما جعل مرجع معرفة المطابقة للقياس التصريف لأنه يعرف منه ثبوته من الواضع ، إما باندراجه في القانون ، وإما باستثنائه من القانون ، وبيان شذوذه عقيب بيان القانون **(فالتنافر)** وصف في الكلمة توجب ثقلها على اللسان سواء كان لتنافر نفس الحروف أو لتنافر كيفيات الحروف ، أولهما «فقالن» بالتقاء الساكنين ، مشتمل على تنافر الحروف من حيث كيفياتها ، نعم هو داخل في مخالفة القياس أيضًا **(نحو)** وصف مستشزر في قول امرئ القيس : [من الطويل]

---

(١) **خطيب مصر** : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عمر القزويني الشافعي ، ولد سنة ٦٦٦ هـ ، وتوفي في جمادى الأولى بدمشق سنة ٧٣٩ هـ .

(٢) **عبد القاهر الجرجاني** : هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني واضع أسس البلاغة ن توفي عام ٧٤٩ هـ .

غَدائِرُهُ مُستَشزِراتٌ إلى العُلا تَضِلُّ العُقاصُ في مُثنىً ومرسل (١)

عقيب قوله : [من الطويل]

وفَرعٍ يَزينُ المتْنَ أسودَ فاحِمٍ أَثيثٍ كَقِنوِ النَّخلَةِ المتَعَثْكِلِ

أي : رب فرع يزين المتن أسود فاحم بين السواد أثيث كثير كقنو النخلة ، هو للنخلة كالعنقود للكرم المتعثكل ، بكسر الكاف وفتحها أي ذو عثاكيل ، والعثكال كقرطاس : القنو غدائره أي ذوائبه جمع غديرة مستشزرات أي مرتفعات من استشزر أي ارتفع ، أو مرفوعات من استشزره أي رفعه إلى العلى ، جمع العليا تأنيث الأعلى يريد به أعالي شعرات الرأس ، والعقاص جمع عقيصة أو عقصة بكسر العين وسكون القاف ، وهي الخصلة المجموعة من الشعر على هيئة الرمانة ، والمثنى المفتول والمرسل خلاف المثنى ، والعقيصة لا خلاف المثنى كما في الشرح ، يريد وصف شعره بالكثرة والطول جدًّا ، حتى انقسم إلى أقسام ، وغابت عقاص في مثنى منه ومرسل ، وحتى احتاج إلى رفعه إلى العلى ، وسيجيء أن مرجع معرفة تنافر الكلمات والحروف هو الحسن ، لكن لا اعتماد على كل حسن بل الحاكم النافذ الحكم حسن العربي الذي له سليقة الفصاحة ، أو كاسب الذوق السليم ، من ممارسة التكلم بالفصيح ، والتحفظ عن التكلم بغير الفصيح ، وليس التنافر لكمال تباعد الحروف بحسب المخارج ، وإلا لكان مرجعه إلى علم المخارج ، ولا لقربه كذلك لذلك ، ولا لاختلاف الحروف في الأوصاف من الجهر والهمس إلى غير ذلك ، وإلا لكان المرجع ضبط أقسام الحروف ، وإياك أن تذهب إلى شيء منها إذ الكل مبني على الغفلة عن تعيين مرجع التنافر ، وعن كثير من المركبات الفصيحة الملتئمة من المتباعدات ، نحو علم وفرح ، والملتئمة من المتقاربات نحو جيش وشجى ، وعن أنه لا تفاوت بين مستشرف ومستشزر مع تنافر أحدهما ، وخلوص الآخر ، ومن مال إلى أن اجتماع المقاربات المخارج سبب للتنافر لزمه عدم فصاحة ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ (٢) فاجترأ ، والتزم ، فوقع في تصحيحه

---

(١) البيتان لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٥ ، ولسان العرب (شزر) ، (عقص) والتبيان للطيبي (٢/٤٩٦) بتحقيق د. عبد الحميد هنداوي .

(٢) سورة يس ، الآية (٦٠) وهي ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ إِلَيْكُمْ يَا بَنِي آدَمَ أَلاَّ تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ﴾ .

على ما وقع ، حتى قال : إعجاز السورة من القرآن لا يتوقف إلا على بلاغتها المتوقفة على فصاحتها ، وفصاحتها لا يتوقف على جميع كلماته ، بل على فصاحة الأكثر ، بحيث يكون غير الفصيح مغمورًا فيه مستورًا على الذائقة بفصاحة الكلمات الكثيرة ، كما يستر الحلاوة الشديدة المرارة القليلة ، وبعدم فصاحة كلمة من ذلك الكلام لا يخرج عن الفصاحة ، كما أن الكلام العربي لا يخرج عن كونه عربيًا ، بوقوع كلمة غير عربية ، ألا ترى أن القرآن عربي بحكم الشارع ، وفيه ألفاظ غير عربية ؟ بالرواية عن ابن عباس وعكرمة وإجماع النحاة ، على أن نوحا وإبراهيم وغيرهما أعجميات ، وذلك لأنه تكلف جدًا من غير داعٍ .

وأما ما قال الشارح المحقق من أن فصاحة الكلمات شرط فصاحة الكلام فلا يجوز أن يكون جزء منه غير فصيح ، فلا يضره لو تم داعيه إلى جعل ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ غير فصيح لأنه يخالف في اشتراط فصاحة الكلمات تأوله بأن المراد فصاحتها حكمًا بأن يكون بحيث لا يحسن بغير الفصيح فيها . وكذا ما قاله من أنه لو كان ﴿أَلَمْ أَعْهَدْ﴾ غير فصيح فلا أقل من أنه يلزم العجز ، أو الجهل على الله ، تعالى عن ذلك علوًا كبيرًا ، لا يتم لأنه لا يجوز أن يكون إيراده لعجز المخاطب عن فهم معنى لفظ آخر بمعناه ، أو لبيان أن غير فصيح في كلام طويل لا يضر بالفصاحة .

قال الشارح : لتعذر ضبط التنافر لم يتعرض لتحقيقه واكتفى فيه بالتمثيل ، قلت : لو كان كذلك لم يكتف بقوله : **(والغرابة)** نحو ... إلخ ، بل كان يعرف الغرابة ومخالفة القياس . والغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مأنوسة الاستعمال كذا في الشرح . فإن قلت لِمَ لَمْ يكتف بقوله غير ظاهرة المعنى كما في الإيضاح ؟ قلت : أراد نصب علامتين للغرابة : عدم ظهور المعنى ، وعدم أنس السمع به ، ونبه على أن كون الغريب مهجور الأمرين انقباض العقل عنه ، لعدم وصوله إلى المقصود منه ، ونفور السمع عنه لعدم الشبه به ، ولا يخفى أن تعريف الغرابة بهذا لا ينفع غير المتتبع ، فلهذا فسر بأن يكون مما يحتاج في معرفته إلى أن يرجع إلى كتب اللغة المبسوطة كتكأكأتم ، وافرنقعوا ، في قول عيسى بن عمر النحوي حين سقط من الحمار واجتمع الناس عليه : ما لكم تكأكأتم عليَّ تكأكؤكم على ذي جنة ، افرنقعوا عني ، أي اجتمعتم ، تنحوا عني ، أو يكون مما

يحتاج إلى أن يخرج له وجه بعيد كما في قوله :

(وفاحمًا ومرسنًا مُسَرَّجا) (١)

ولا يخفى أن هذا التفسير أيضًا مما لا ينفع لأنه ربما يفسر الغريب في الكتب الغير المبسوطة فإن تكأكأتم وافرنقعوا مما ذكرا في الصحاح والقاموس ، والفاحم الأسود بَيِّن الفحومة يعني وشعرًا فاحما ، والمرسن بفتح السين وكسرها الأنف ، والمسرج ما فسره بقوله : **(أي كالسيف السريجي)** أي المنسوب إلى سريج هو قين ينسب إليه السيوف **(في الدقة والاستواء أو كالسراج في البريق)** هو مصدر فسره بقوله : **(واللمعان)** والأولى في اللمعان ، فالمسرج غير ظاهر الدلالة ولا مأنوس الاستعمال احتيج لبيانه إلى جعله اسم مفعول من السريجي أو من السراج بمعنى المشبه بالسراج ، أو بالسريجي ، وكأن وجه تحصيل التشبيه من صيغة اسم المفعول أن المسرج معناه المجعول سراجًا أو سيفا سريجيا ، بدعوى الاتحاد بينهما على نحو زيد أسد فهو تفعيل من قبيل فرجته أي جعلته فرجا ، وقيل : جاء التفعيل للنسبة إلى أصله نحو تممته أي نسبته إلى تميم ، فالمسرج بمعنى المنسوب إلى السريجي أو السراج نسبة المشبه إلى المشبه به ، وهذا إنما يحسن أن يوجد نسبة المشبه إلى المشبه به حتى يقال أسديّ للمشبه به ، إلا أن يقال فليكن هذا أيضًا وجهًا لبعد التخريج .

قال المصنف في الإيضاح : ويقرب هذا من قولهم سرج وجهه بالكسر أي حسن ، وسرج الله وجهه أي بهجه وحسنه ، يريد أن أخذ المسرج من السراج كأخذ سرج منه ، فهذا الوجه مرجح لتأيده يتحقق نظير له في كلامهم . وأشكل على الشارح أنه بعد وجود سرج لِمَ لَمْ يجعل المسرج منه حتى لا يحتاج إلى أخذه من السريجي أو من السراج ؟ فأجاب بأنه يجوز أن يكون سرج مستحدثا مولدا بعد شعر العجاج ، أو يكون مأخوذًا لا عن مصدر بل من نفس السراج ، فلا يكون من أفعال يشتق منها ؛ بل من باب الغرابة كالمسرج ، وأن يكون الحكم

---

(١) البيت للعجاج ، وهو في المفتاح (٤٧٢) بتحقيق د. عبد الحميد هنداوي ، وأورده بدر الدين بن مالك في المصباح : (١٢٣) ، وعزاه للعجاج ، والقزويني في الإيضاح (٤٠٥) .

والفاحم : الأسود البين الفحومة ، المِرْسَنُ : موضع الرسن من أنف الفرس ، الرَّسن : ما كان من الأزمة على الأنف . والمسرج : من السرج ، وهو رحل الدابة .

بالتخريج المذكور لنقصان في تتبعهم وعدم عثورهم عليه ، حتى إن صاحب مجمل اللغة جعله منه بعد عثوره عليه ؛ هذا ولك أن تقول التزامهم أحد التخريجين لإيرائهم معنى البيت على الوجهين كابرا عن كابر .

واعلم أن الغرابة مما يتفاوت بالنسبة إلى قوم دون قوم ، كالاعتياد الذي يقابلها ، فالغريب يقابل المعتاد ، فالمراد بالغرابة المخلة بالفصاحة أن يكون غريبًا بالنظر إلى الفصحاء كلهم ، لا بالنظر إلى العرب كله ، فإنه لا يتصور إذ لا أقل من تعارفه عند قوم يتكلمون به ، ولكون الغرابة أعم مما يخل بالفصاحة ثبت غريب القرآن والحديث ، والوحشي كما يكون بمعنى ما يشتمل على تركيب يتنفر الطبع عنه ، ويقابله العذب ، ويجب الخلوص عنه في الفصاحة ، لكن الخلوص عن التنافر يستلزمه ، كذلك يكون مرادفًا للغريب المطلق نقل من الوحشي الذي هو منسوب إلى وحيش يسكن القفار ، على ما قالوا ، ومن الوحشي الذي هو واحد الوحش الذي يسكن القفار على ما نقول . في القاموس الوحش حيوان البر والجمع وحوش ، والواحد وحشي ، ولعدم الفرق بين المعنيين اعترض بعض بأن ذكر الوحشي في تعريف الغرابة غير مرضي ، بل الوحشية قيد زائد على فصاحة المفرد ، يعني بالزائد ما لا فائدة له ، وذلك لأنه يغني عنه الخلوص عن التنافر ، ومنهم من فهم منه أنه ينبغي أن يزاد في تعريف الفصاحة ، ويشترط الخلوص عنها ، فاعترض بأنا لا نسلم وجوب زيادته لأن الخلوص عن الغرابة يستلزمه ؛ لأن الغرابة أعم من الوحشية والخلوص عن الأعم يستلزم الخلوص عن الأخص .

(والمخالفة) قد أوضحناها **(نحو)** مخالفة الأجلل في قوله :

(الحمدُ للّهِ العَلِيِّ الأَجْلَلِ) (١) .

فإنه خالف ما ثبت من الواضع وهو الأجل تتمته : أنت مليك الناس ربًّا فاقبل ، فإن قلت : ليس الأجلل مفردًا غير فصيح ؛ لأن المفرد قسم الموضوع، والموضوع هو الأجل لا الأجلل ! قلت : أصل كل مغير موضوع عندهم كالفرع

(١) البيت من أرجوزة لأبي النجم العجلي في شروح التلخيص (٨٨/١) ، والإيضاح ص ٤ ، وعجزه : أعطى فلم يبخل ولم يبخل .

إلا أنه هجر الأصل ، فإن قلت مما يجوز للشاعر فك الإدغام وهو جائز بشرط الاضطرار اتفاقًا ، وعند ابن جني من غير اضطرار أيضًا ، قلت : الضرائر مقيسة وغير مقيسة ، وفك الإدغام غير مقيس ، فلعل الشعر ليس من العرب العرباء ، بل ممن ليس له الفك فيما لم يسمع ، وقوله : ربَّا بالألف ، يريد به يا ربي ، فيا محذوف ، والألف بدل عن الياء أي فاقبل الحمد .

(قيل) فصاحة المفرد خلوصه عما ذكر **(ومن الكراهة في السمع)** هكذا قدره الشارح ، فإن قلت قد سبق أن تعريف الفصاحة والبلاغة على هذا الوجه مما لم يجده في كلام الناس إنما أخذه من اعتباراتهم وإطلاقاتهم ، ولو كان فصاحة المفرد معرفًا بهذا التعريف لم يكن أخذ تعريفه على هذا الوجه من اعتباراتهم وإطلاقاتهم، بل كان تنقيحًا لتعريف وجد في كلامهم بحذف ما هو مستدرك منه !! قلت : لعل القائل من معاصريه ، ويدعي وجوب زيادة قيد على تعريف استخرجه ، والأنسب بهذا أن لا يقدر ما قدره الشارح ، بل بجعل قوله : ومن الكراهة في السمع معطوفًا على ما في التعريف - أعني من تنافر الحروف - عطف تلقين ، ومعنى الكراهة في السمع : أن يتبرأ السمع كما يتبرأ عن سماع الأصوات المنكرة ، وإنما يجب اشتراط الفصاحة بالخلوص عنها لأن اللفظ من قبيل الأصوات ، والأصوات منها ما يستلذ النفس سماعه ، ومنها ما يستكرهه ، كذا ذكره الشارح ، وفيه نظر ، لأن اللفظ يجوز أن يكون من الأصوات التي لا يستكرهها أبدًا ، ويجوز أن يكون نظر المتن هذا المنع ، أي لا نسلم أن اللفظ يجري فيه استكراه السمع ، ويمكن أن يكون هذا ملخص ما قيل في بيان النظر أن الكراهة في السمع راجعة إلى النغم ، فكم من لفظ فصيح يستكره في السمع إذا أدى بنغم غير متناسبة ، وكم من لفظ غير فصيح يستلذ إذا أدى بنغم متناسبة ، وصوت طيب؛ هذا وما ذكره الشارح في دفعه من دعوى بداهة استكراه جرشي دون النفس غير مسموع ، إنما المقطوع به رد السامع أحدهما دون الآخر ، مع احتمال أن يكون ذلك الرد لوصمة ثقله على اللسان ، وما نقل عنه في حواشي الشرح من قوله : يعني سلمنا أن للنغم مدخلاً في ذلك لكن لا نسلم أنها المرجع ، بحيث لا يكون لنفس اللفظ مدخل أصلاً مقابلة المنع بالمنع ، نحو كراهة الجرشي ، كالزمكي

مرادف النفس ، في قول أبي الطيب في مدح سيف الدولة أبي الحسن علي : (**[كَرِيمُ الجِرشَّى شَرِيفُ النَّسَبْ]**) أوله : [مُبارَكُ الاسْمِ أَغَرُّ اللَّقَبْ] [(١)] قال الشارح : وصف اسمه بالبركة لموافقته اسم أمير المؤمنين علي - رضي الله عنه - هذا وحينئذ لا اختصاص له بالاسم ، بل الكنية أيضًا كذلك ، إلا أنه خصه بالاسم ضيق الشعر ، ولا بعد أن يجعل البركة لموافقته اسم الله تعالى ، فيختص الاسم ، والأبلغ أن يكون قصده إلى أنه مبارك الاسم لاكتساب اسمه البركة من ذاته ، وأغر اللقب يراد به مشهور اللقب ، يعني لقب بسيف الدولة لاشتهاره بهذا الوصف لا للتفاؤل والتمدح ، والأغر أبيض الجبهة من الخيل ، استعير لكل واضح معروف .

(**وفيه نظر**) قال الشارح المحقق : لأنها داخلة تحت الغرابة المفسرة بالوحشية، لظهور أن الجرشي إما من قبيل تكأكأتم وافرنقعوا [(٢)] ، أو الجحيش والطلخم ، يريد أن الخلوص عن الغرابة يستلزم الخلوص عن الكراهة في السمع ، إذ الكراهة في السمع يستلزم عدم استعمال الفصحاء له ، فيكون غريبًا ، إما غير ثقيل على اللسان ، أو ثقيلاً ، لا يقال جعل تكأكأتم وافرنقعوا غير كريه على الذوق ينافي ما نقل عن بعض البلغاء أنه لما قال عيسى بن عمر النحوي [(٣)] : ما لكم تكأكأتم على تكأكؤكم على ذي جنة افرنقعوا عني - قال : دعوه فإن شيطانه يتكلم معه بالهندية ؛ لأن إطلاق الهندية عليه يدل على كراهته على الذوق ، لأنا نقول يحتمل أن يكون قصده إلى خفاء الدلالة دون الكراهة على الذوق . وأورد عليه أن الغرابة كما تشمل كراهة السمع تشمل تنافر الحروف ، ومخالفة القياس ؛ إذ الظاهر أن يكونا بمعزل عن استعمال الفصحاء ، ويمكن دفع ذكر تنافر الحروف مع اندراجه تحت الغرابة بأن إغناء الغرابة عنه إغناء المتأخر عن المتقدم ، ولا وصمة فيه ، بخلاف إغناء الغرابة عن قيد الكراهة في السمع ؛ فإنه من قبيل إغناء

---

(١) البيت من قصيدة لأبي الطيب المتنبي في مدح سيف الدولة الحمداني ، وهو في شرح التبيان للعكبري (٧٤/١) ، والإيضاح (٥) .

(٢) في اللسان : «افرنقعوا عني : أي انكشفوا وتنحوا وتفرقوا» .

(٣) عيسى بن عمر الثقفي بالولاء ، أبو سليمان : من أئمة اللغة ، وهوشيخ الخليل وسيبويه وابن العلاء ، وأول من هَذَّب النحو ورتبه . ت : ١٤٩ هـ ، انظر الأعلام ١٠٦/٥ ، سير أعلام النبلاء ٢٠٠/٧ .

المتقدم عن المتأخر ، وهو قبيح .

وأما ذكر الخلوص عن مخالفة القياس فمشكل ، إلا أن يقال : لا خفاء في مزيد توضيح يتعلق بذكر الخلوص عن مخالفة القياس ، فلا بأس بإراده ، وإنما النزاع في وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع ، ومنهم من جعل وجه النظر أن الكراهة إن أدت إلى الثقل فقد دخل تحت التنافر ، وإلا فلا يخل بالفصاحة . وقال الشارح ضعفه ظاهره لأن عدم التأدي إلى الثقل لا ينافي الإخلال بالفصاحة ويجوز أن يكون الألفاظ الكريهة في السمع مما يحترز الفصحاء عن استعمالها ، فلا تكون فصيحة ، ويمكن أن يقال ملخص هذا الوجه أن الكراهة في السمع لو كانت مع الثقل تكون داخلة تحت التنافر ، وإلا فلا نسلم استلزامه الإخلال بالفصاحة إذ لم يجد في إطلاقاتهم واعتباراتهم اشتراط الفصاحة بالخلوص عن كراهة السامع ، ولا يخفى أنه لا يدفع منع إخلال الكراهة بالفصاحة جواز كونها مخلة ، ومنهم من وجه النظر بأن ما ذكره القائل بوجوب ذكر ، ومن الكراهة في السمع في بيانه فيه نظر ، لأن كون اللفظ من قبيل الأصوات فاسد ؛ بل هو كيفية الصوت كما عرف في موضعه ، وقال الشارح ضعفه ظاهر لأن كلام المتن يدل على أن نفس الاشتراط منظور فيه ، مع أن جعل اللفظ من قبيل الأصوات شائع في اختيارهم ، حتى قالوا : اللفظ : صوت يعتمد مخارج الحروف ، ولك أن تقول ملخص كلامه أن وجوب زيادة هذا القيد ممنوع لأن تعلق كراهة السمع باللفظ ممنوع ، إلا أنه بين أن هذا المنع راجع إلى بيان هذا القائل ؛ لأن المقدمة المثبتة إذا منعت يرجع منعها إلى دليلها ، فاندفع ما ذكره من أن ظاهر كلام المتن أن نفس الاشتراط منظور فيه . وأما ما ذكره من أن مختار الأدباء أن اللفظ صوت ، ووجوب الاشتراط مبني عليه ، فدفعه أن للمصنف أن ينازع في الوجوب بناء على ضعف المبني ، ومنهم من قال : إن مثل ذلك واقع في التنزيل ، كلفظ ﴿ضِيزَى﴾ (١) و ﴿دُسُرٍ﴾ (٢) ونحو ذلك . قال الشارح : وفيه أيضًا بحث ؛ لأنه قد تعرض لأسباب الإخلال بالفصاحة ما يمنع

---

(١) النجم : ٢٢ .

(٢) القمر : ١٣ .

السببية فيصير اللفظ فصيحًا ، فإن الألفاظ تتفاوت باختلافات المقامات ، كما سيجيء في الخاتمة ، ولفظ ﴿ضِيزَى﴾ و ﴿دُسُرٍ﴾ كذلك ، هذا وفيه أنه يلزم حينئذ أن لا يكون التعريف للفصاحة جامعًا لخروج فصيح غير خالص عن أسباب الإخلال مع وجوب ما يمنعها عن السببية ، إلا أن يبالغ في التكلف ، ويقال المراد بالخلوص أعم من الخلوص حقيقة ، أو حكمًا ، فإن المشتمل على مسبب الخلل مع مانع السببية في حكم الخالص .

واعلم أن الوجوه المذكورة للنظر كلها راجعة إلى منع وجوب اشتراط الخلوص عن الكراهة في السمع بأسانيد مختلفة ، فالمناقشة فيها مناقشة في السند الأخص عند التحقيق (و) الفصاحة **(في الكلام خلوصه من ضعف التأليف وتنافر الكلمات)** أي الكلمتين فصاعدًا ، وإلا لكان الكلام المشتمل على تنافر الكلمتين الخالص عن جميع ما ذكر مع فصاحة كلماته فصيحا لصدق تعريف الفصاحة على خلوصه ، وليس إضافة الكلمات إلى الكلام معتبرة إذ المقصود تقييد التنافر بما يميزه عن تنافر الحروف والمعاني ، وذا لا يستدعي إضافة الكلمات إلى الكلام ، فافهم وحينئذ في إرجاع ضمير فصاحتها إليه إشكال ؛ لأنه يصير المعنى مع فصاحة الكلمتين فصاعدا ، فلا يستفاد اشتراط فصاحة جميع كلمات الكلام ، وتقييد التنافر بالكلمات للاحتراز عن تنافر المعاني ، فإنه لا يخل بالفصاحة ، وعن تنافر الحروف لقصد درج الخلوص عنه في قوله : مع فصاحتها .

(والتعقيد مع فصاحتها) ظرف لغو للخلوص أي كون الكلام خالصًا زمان فصاحتها ، وجعله الشارح حالاً من الضمير ، وبالجملة احترز به عن خلوص زيد أجلل ، وشعره مستشزر ، وأنفه مسرج ، فإنه ليس بفصاحة ، ولهذا ليست فصيحات ، فإن قيل لزيد أجلل خلوص مع فصاحة الكلمات لأنه حال قولك زيد أجل ، له خلوص عن الأمور المذكورة ، فله خلوص حال فصاحة كلماته ، فلو كان الفصاحة الخلوص حال فصاحة الكلمات لكان زيد أجلل فصيحا !! قلت : ليس لزيد أجلل خلوص حال فصاحة الكلمات ؛ لأنه ليس ذلك الخلوص مقارنًا بتلك الفصاحة ، فلو قيل زيد أجلل خالص حال فصاحة الكلمات لم يصدق ، نعم إنه بحيث يخلص حال فصاحتها ، وهذا كقولك : الكريم من يسخو حال

مكنته ، فإنه لا يصدق على الفقير لو أردت به من له السخاء حال المكنة ، ويصدق عليه لو أردت به من هو بحيث يسخو حال مكنته ، ومن لم يفرق بينهما أجاب بأن زيد أجل ليس من أحوال زيد أجلل ، لأنهما تركيبان مختلفان ، وليسا واحدًا له حالان ، وإنما لم يذكر بحيث ذي الحال أو المتعلق بأن يقال : خلوصه مع فصاحتها من ضعف التأليف ... إلخ ، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر ، ولا بعد قوله وتنافر الكلمات ، ليكون أقرب بذي الحال أو عامله لئلا يتوهم كونه قيدا للتنافر ، لأنه ظاهر الفساد ، ومع ذلك قد وقع بعض الشارحين فيه وطول الشارح الكلام فيه في الشرح ، وفيما كتب على حواشيه ، وزاد بعض الأفاضل بما ليس الاشتغال به إلا تضييع الوقت في تحصيل ما ليس على الطائل ، فتركناه لئلا يلزم على الناقل ما على القائل .

(فالضعف) فسر بأن يكون تأليف أجزاء الكلام على خلاف القانون النحوي المشهور فيما بين الجمهور ، والمراد بشهرته ظهوره على الجمهور ، فلا يرد أن قانون جواز الإضمار قبل الذكر أيضًا مشهور ؛ إذ كل من سمع قانون عدم الجواز سمع قانون الجواز ، ويرد عليه أن العرب لم تعرف القانون النحوي فكيف يكون الخلوص عن مخالفة القانون النحوي معتبرًا في مفهوم الفصاحة في لغتهم ، فالصواب أن يقال : وعلامة الضعف أن يكون تأليف أجزاء الكلام ... إلخ .

(نحو) ضعف (ضرب غلامه زيدا) يريد به مخالفة أنه لا يجوز إرجاع الضمير المتصل بالفاعل إلى المفعول به المتأخر ، فإنه القانون المشهور عند الجمهور ، وإن جوزه الأخفش ، وتبعه ابن جنى ، لا لأنهما جوزا الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة كما هو المشهور ، بل لأنهما أنكرا الإضمار قبل الذكر ، هنا يرشدك إلى ذلك تعليلهما الجواز بشدة اقتضاء الفعل المفعول به ، كالفاعل ، فالمفعول به إذا انفصل عن الفعل لفظا متصل به رتبة فلا إضمار قبل الذكر رتبة ، ولهما شواهد رد بعضها بالتأويل ، وبعضها بالشذوذ ، فإن قلت : ما رد بقوله : شاذا إن قيل فيه بضعف التأليف فالأولى أن يرد فيه بعدم فصاحته ، وإلا فينتقض به بيان ضعف التأليف !! قلت : ما شذ مستثنى من القاعدة فلا يكون مخالفًا لها .

(والتنافر) أن تكون الكلمات ثقيلة على اللسان كذا في الشرح ، والأنسب بما

ذكره في تنافر الحروف أن يقال وصف في المركب يوجب ثقله على اللسان إما في نهاية الثقل كقوله : **([وليس قُرْبَ قَبْرِ حَرْبٍ قَبْرُ])** (١) صدره [وقَبْرُ حَرْبٍ بمكانٍ قَفْرٌ] بالرفع أي هو قفر ؛ يعني خال يكشف عن خلائه ما يعقبه ، وقال الشارح : أي خال عن الماء والكلأ واللفظ خبر ، والمقصود تحسر في عجائب المخلوقات نوع من الجن يقال لها الهاتف ، صاح واحد منهم على حرب بن أمية فمات ، فقال ذلك الجني هذا البيت ، وأما دون ذلك **(وهو)** مثل **(قوله)** أي أبي تمام في قصيدة يمدح بها موسى بن إبراهيم الرافعي ، ويدفع عن نفسه تهمة أنه هجاه بعد أن عاتبه عليه ، ووجه الدفع أنه كيف أذم من يمدحه جميع الناس وأشار بقوله : [وإذا مَا لُمْتُهُ] (٢) ... إلخ أنه يستحق الملامة في تصديق أنه هجاه ، لكن لا يمكن ملامته لعدم موافقة واحد من الناس ، ولهذا ذكر الملامة دون الذم فلا يرد ما عابه به الصاحب من أن مقابل المدح الذم دون اللوم ، فينبغي ذكر الذم في مقابله دون اللوم : **([كَرِيمٌ مَتى أَمْدَحْه أَمْدَحْه والورَى مَعِي])** (٢) .

جملة حالية والتنافر في أمدحه أمدحه لما أن في أمدحه من ثقل ما لما بين الحاء والهاء من القرب ، لكن لا إلى حد يخرج به الكلمة عن الفصاحة ، فإذا تكرر تحمل الثقل أي بلغ حدًّا لا يتحمله الفصيح ، وذلك لأنه كرر اجتماع الحاء والهاء ، وأدى إلى اجتماع ثلاثة من حروف الحلق ، فافهم ، وهذا مراد المصنف حيث قال لإثبات أن في البيت تنافرًا دون تنافر قوله : **[وليس قرب قبر حرب قبر]** : إن في أمدحه شيئًا من الثقل لما بين الحاء والهاء من القرب ، لا أن مجرد أمدحه لذلك غير فصيح ، وكيف لا **(وسبحه)** مع اشتماله على توالي الحاء والهاء مع زيادة وهي مجاورة الكسرة لحروف الحلق فصيح واقع في القرآن !؟ وهذا هو

---

(١) البيت لمجهول ، ويدعي بعض الناسبين أنه لجني رثى به حرب بن أمية جد معاوية بعد أن هتف به فمات ، وقد أورده القزويني في الإيضاح (٦) ، وفخر الدين الرازي في نهاية الإيجاز (١٢٣) ، بلا عزو، القفر : الخالي من الماء والكلأ .

(٢) البيت لأبي تمام ، حبيب بن أوس الطائي ، ولد بقرية يقال لها : جاسم بناحية منبج ، تميز بالشعر المطبوع والمعاني الدقيقة ، كانت ولادته آخر خلافة الرشيد ١٩٠ هـ ، ومات عام ٢٣٢ هـ ، له كتاب الحماسة ، انظر ترجمته في خزانة الأدب (١/٣٢٢) ، والبيت في الإيضاح (٦) ، وعروس الأفراح وعجزه : وإذا ما لمته لمته وحدي .

الموافق لما صرح به ابن العميد (١) حيث قال : فيه شيء من الهجنة هو هذا التكرير في أمدحه أمدحه ، مع الجمع بين الحاء والهاء ، وهما من حروف الحلق ، خارج عن حد الاعتدال ، نافر كل التنافر ، أي نافر تنافرًا بالغا حد الكمال ، وهو ما يخرج به الكلمة عن الفصاحة ، فلا ينافي الحكم بأنه دون قوله [ليس قرب قبر حرب قبر] في الثقل ، وإنما جعل واو الورى حالية لا عاطفة ليوافق ما يقابله وهو [وإذا ما لمته لُمْتُهُ وَحْدِي] هذا إذا فسر معية الورى بالمشاركة في المدح ، ووحدته بعدم مشاركتهم له في الملامة ، كما في الشرح . أما لو فسر المعية بحضور الناس ، والوحدة بعدم حضورهم يعني أمدحه دائمًا بحضور الناس لابتهاج الناس به ، ولا يمكن ملامته بحضور أحد ، بل لو لِيمَ لِيمَ في غيبة الناس - لتعين جعل الواو للحال ، والتفسير المشهور أبلغ في استحقاقه المدح ، وهذا التفسير أبلغ في تنزيهه عن الملامة ، من لطائف تنزيهه عن الملامة أنه لم يقدر على ذكر ملامته إلا في صورة النفي ، فزاد ما بعد إذا إبرازًا لملامته في صورة النفي ، ومما يرجح الحال على العطف أن في عطف المفرد كلفة إسناد فعل المتكلم إلى الاسم الظاهر ، وفي عطف الجملة فوت التناسب ، ولغيرنا وجوه أخر تركناها لأهلها ، ومن فوائد الشرح أن في استعمال إذا والفعل الماضي هاهنا اعتبارًا لطيفًا هو إيهام ثبوت الدعوى ، كأنه تحقق منه اللوم فلم يشاركه أحد .

(والتعقيد أن لا يكون ظاهر الدلالة على المراد) كون التعقيد متعديا ، ولذا فسره الشارح بكون الكلام معقدًا على لفظ المفعول يوجب أن يكون في تفسيره بما ذكر تسامح ، لأنه معنى يقتضي اللزوم فالأولى جعل الكلام غير ظاهرة الدلالة ... إلخ . وقد اعترض عليه بأن التعقيد لو كان مخلا بالفصاحة لم يكن اللغز والمعما (٢) مقبولاً ، مع أنه مما يورد في علم البديع ، والجواب أن قبولهما ليس من حيث الفصاحة بل لاشتمالهما على دقة يختبر بهما أهل الفطن ، ولعدم فصاحتهما لم يوردهما صاحب المفتاح والمصنف ، في كتابيهما ، ولا يخفى أن الكون غير ظاهر الدلالة صادق على عدم الظهور لاشتماله على لفظ غريب ، أو مخالف

---

(١) **ابن العميد** : هو أبو الفضل محمد بن الحسين العميد بن محمد ، من أئمة الكتاب كان متوسعًا في علوم الفلسفة والنجوم ، ولقب بالجاحظ الثاني توفي سنة ٣٦٠ هـ .

(٢) اللغز والمعما نوعان من البديع عند المتأخرين .

للقياس . مع أنه ليس تعقيدًا فلذا قيده بقوله : **(الخلل إما في النظم)** وليس المراد بالنظم ما سبق في قوله نظم القرآن لأنه عبارة عن كون اللفظ مرتبة المعاني متناسبة الدلالات على حسب ما يقتضيه العقل ، فإن النظم حينئذ شامل لرعاية ما يقتضيه على المعاني والبيان ، والخلل فيه يشمل التعقيد المعنوي والخطأ في تأدية المعنى ، بل المراد بالنظم تركيب الألفاظ على وفق ترتيب تقتضيه أجزاء أصل المعنى ، والخلل فيه بأن يخرج عن هذا التركيب إلى ما لا يشهد به قوانين النحوي المشهورة ، أو إلى ما يشهد به لكن يحكم بأنه على خلاف طبيعة المعنى ، فيخفى الدلالة لكثرة اجتماع خلاف الأصل الموجبة لتحير السامع ، قال المصنف : فالكلام الخالي من التعقيد اللفظي ما سلم نظمه من الخلل ، فلم يكن فيه ما يخالف الأصل من تقديم أو تأخير أو إضمار ، أو غير ذلك إلا وقد قامت عليه قرينة ظاهرة لفظية أو معنوية كما سيأتي تفصيل ذلك كله . فالتعقيد اللفظي ربما كان لضعف التأليف ، وربما كان مع الخلوص عنه بأن يكون على قوانين هي خلاف الأصل ، فلا يكون اشتراط الخلوص عنه بعد ذكر الخلوص عن ضعف التأليف مستدركًا كما توهم ، ولا يكون وجود التعقيد اللفظي بلا مخالفة لقانون نحوي مشهور مخالفًا للحكم ، بأن مرجع الاحتراز عنه النحو كما سيجيء لما أنه حينئذ لا يمكن معرفته بالرجوع إلى قواعد النحو ، لانطباقه عليها على ما توهم ؛ لأن النحو يميز بين ما هو الأصل وبين ما هو خلاف الأصل ، والاحتراز عنه بالاحتراز عن جمع كثير من خلاف الأصل ، وأما أنه هل يكون الضعف بدون التعقيد اللفظي أم لا ؟ فالحق الثاني ، وإن توهم بعض الأفاضل أنه لا تعقيد في جاءني أحمدٌ منونًا لأن جاءني أحمد يفيد مجيء أحمد ما ، لا الشخص المعين ، فلا يكون ظاهر الدلالة على الشخص المعين المراد ، لكن لا يتجه أن ذكر التعقيد مغنٍ عن ذكر ضعف التأليف كما توهم ؛ لأنه لا بأس بإغناء المتأخر عن المتقدم ، كما في العكس ، ويمكن دفع استدراك ذكر التعقيد لإغناء ضعف التأليف عنه أيضًا بأن ضعف التأليف لا يغني عن التعقيد المعنوي ، وذكر التعقيد له لا للتعقيد اللفظي، إلا أن المصنف أراد استيفاء بيان التعقيد فذكر التعقيد اللفظي لاستيفائه، لا لأنه يشترط الخلوص عنه في الفصاحة بعد اشتراط الخلوص عن ضعف التأليف .

(كقول الفرزدق) هو كسفرجل : رغيف سقط في التنور ، الواحدة بهاء ، أو فتات الخبز ، ولقب همام بن غالب بن صعصعة **(في خال هشام)** نبه به على أن المملك هو هشام : [وما مِثْلُهُ في النَّاسِ] (١) لا في مجرد العرب فبذكر قوله في الناس جعل النفي عاما ، ولولاه لتبادر نفي المثل في العرب [إلاَّ مُمَلَّكًا] فسر بمن أعطى المال والملك وكأنه روى اسم مفعول ، وإلا فالأبلغ اسم الفاعل [أبُو أُمِّه حَيٌّ أبوهُ يُقَارِبُه] أي حي يقاربه أشار إلى أن **(حي)** بدل من مثله ، ويقاربه صفة له ، فقد فصل بين البدل والمبدل منه ، والصفة والموصوف بأجنبي ، وهو مما لم يجوز **(إلاَّ مُمَلَّكًا)** أشار إلى أنه مستثنى من حي يقاربه ، قدم عليه فوجب نصبه الذي كان مرجوحًا حين التأخير ، إذا كان المختار رفعه على البدل ، ولذا رفعه بعد التأخير في التفسير **(أبو أُمِّه أَبُوهُ)** إشارة إلى أن **(أبو أمه مبتدأ)** ، أبوه فصل بينهما بالأجنبي ، والجملة صفة مملكًا ، فبمخالفة القوانين النحوية ، ومخالفة الأصل الذي هو تقديم المستثنى منه حصل التعقيد ، فلتقديم المستثنى مع شيوعه دخل في التعقيد . واعلم أن إيراد البيت لتوضيح التعقيد لا لتمثيل ما يخرج عن حد الفصاحة بقوله : والتعقيد ؛ فإنه خرج بذكر ضعف التأليف ، وقد بالغ في مدح خال هشام ، ونفي من يماثله ، وأشار ببيان أنه خال المملك إلى أن مماثلة المملك لا ببعض توحده ، لأن مماثلة المملك له إنما جاء من قبله ، وبحكم أن الولد يشبه الخال ، ولا يخفى أنه لو قيل في الناس خبر مثله ، ومملكًا مستثنى من مثله ، وأبو أمه مبتدأ ، وحي خبره ، وأبوه خبر ثان ، ويقاربه خبر ثالث ، لم يكن تعقيدًا ، ويكون المعنى : ما مثله في الناس إلا مملك في غاية الحداثة ، إذ أبو أمه حي ، وأبو أمه أبو الممدوح ، ومن أقرباء المملك ، مع قطع النظر عن أنه جده فيكون مدحًا للممدوح بالنسب بعد المدح له بالحسب ، وليس في هذا التوجيه إلا نصب مملكًا مع أن المختار رفعه ، ولولا مخافة الإسآم لذكرت وجوهًا أخر في الشرح

(١) الفرزدق : هو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة ، من بني مجاشع بن دارم التميمي ، والفرزدق لقب غلب عليه ، انظر ترجمته في الشعر والشعراء (١٨٣) ومعجم الشعراء ، والبيت في مدح خال هشام بن عبد الملك بن مروان أحد ملوك بني أمية وخاله الممدوح إبراهيم بن هشام بن إسماعيل المخزومي ، والبيت في الإيضاح (٦) ، واللسان (ملك) ، ومعاهد التنصيص (٤٣/١) وعروس الأفراح ، ودلائل الإعجاز ص ٨٤ ، والمصباح ص ١٦٠ .

وحواشي بعض فضلاء الأنام ، ولزيفت ما هو مزيف ، وأحكمت ما هو قابل للإحكام ، ولعل المصنف علم قصد الفرزدق فبني التمثيل على قصده فلا يضره احتمال .

(وأما في الانتقال) أي في الانتقال الذي ليس لخلل النظم ، وإلا فعدم ظهور الدلالة الخلل في النظم إنما هو لخلل في الانتقال ، ولك أن تريد الانتقال من الموضوع له ، ويتم التقابل إذا ما سبق خلل الانتقال فيه من اللفظ ، وذلك الخلل إما لإرادة ما ليس لازم المعنى الأول الذي أريد الانتقال منه ، وذلك بعيد الوقوع رديء جدًّا ، وإما لكونه لازمًا بعيدًا يغتر الذهن دون الوصول إليه ، وإما لعدم نصب القرينة ، وذلك أيضًا بعيد جدًّا ، أو لنصب ما هو خفي .

(كقول الآخر) لم يقل كقوله ليعلم أنه غير الفرزدق ، أو ليعلم أنه أيضًا بليغ من البلغاء ، كأنه كقول البليغ الآخر ، ولذا صرح باسم الفرزدق أيضًا سابقًا ليعلم أن البلاغة والمهارة لا يمنع عن الهفوة ، فلا بد لكل ذي يد طولى أن يسعى في تحصيل ما هو الطولي ، ولا يعتمد على أن بلوغه المرتبة العليا متكفل له ، وقال الشارح : لئلا يتوهم أنه الفرزدق ، وفيه أنه تأكد حينئذ التوهم في قوله : كقوله : سبوح لها ... إلخ : [**سَأَطْلُبُ**] [(١)] سوف أطلب البعد ، وإن كان مهمًّا ، وقال : [بُعْدَ الدارِ عَنْكُم] فأضاف البعد إلى الدار إشارة إلى أن بعد ذاتهم لا يمكن أن يخطر بالبال ، وطلب بعد الدار غير مقدور في الحال غاية الأمر ، وسوسة النفس ، والعقل مبالغ في الإمهال ، وأسند القرب إلى ذاتهم بقوله : [**لِتَقْرُبوا**] لأن قربهم متمكن في الخيال ، ولا يترنم بغيره المقال [**وتَسْكُبَ**] بالنصب بتقدير أن لعطفه على بعد الدار ، وبالرفع لعطفه على سأطلب [**عَيْنايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا**] ومعنى البيت على ما هو المشهور عند القوم أن عادة الزمان والإخوان إلجاء الطالب إلى الحرمان ، فأي أمر كان هو المرتقب بحكم الزمان والإخوان انعكس و انقلب ، فإلى الآن بقيت في حزن البعد ، والاحتجاب للمبالغة في طلب السرور

---

(١) البيت للعباس بن الأحنف بن الأسود الحنفي اليمامي ، وهو شاعر غزل رقيق قال فيه البحتري : هو أغزل الناس . انظر ترجمته في الأعلام (٣/٢٥٩) ، والبيت في ديوانه (١٠٦) ، طبعة دار الكتب ، والإيضاح (٦) تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ، ودلائل الإعجاز (٢٦٨) ، والإشارات والتنبيهات (١٢) .

بالوصل ، والاقتراب ، فبعد اليوم أطلب البعد ليساعد في الدهر وأهله بالقرب والحضور ، أطلب حزن البعد لأفوز بالقرب والسرور .

وعلى ما حققه الشيخ أنه كنى بطلب بعد الدار عن توطين النفس عليه والسين لمجرد التأكيد ، كأنه قال : إلى اليوم أطيب نفسي بالبعد وأحزانه ، وأشيد بناء الصبر الجميل بأركانه ، لأتسبب بذلك إلى وصل بتأبد ، ومسرة لا تنفد إلى الأبد ، فإن الصبر الجميل مفتاح الفرج ، مع الأجر الجزيل بلا حرج ، والأبلغ أن يجعل تسكب عطفا على أطلب فيكون تحت التأكيد ، والشارح المحقق صوب بهذا المعنى ، وجعل توجيه القوم تعسفًا فاسد المبنى ، ولم يرض به المرتضى الشريف ، وقال : كلام القوم غير مستحق للتخطئة والتزييف ، فتصويب الشارح كتصويب من قال : الصواب أن الشاعر يعتذر إلى العشيقة في التشمر للسفر ليتوسل به إلى أسباب معاشرتها في الحصر ؛ إذ بالأموال يقتنص ظباء الغواني ، ويتمتع بالوصال ، وإلى مثل هذا المعنى أشار المتنبي حيث قال :

[لعلَّ اللهَ يجعَلُه رَحِيلاً يُعِينُ على الإقَامَةِ في ذُراكَا] (١)

فلكل من المعاني وجهة هو موليها ، وقصد الشاعر موكول إليه ، غيره لا يجليها ، إذ لم يعرف أنه بصدد الظرافة أو في مقام إظهار الحكمة والكرامة ، أو كان التكلم بهذا المقال في مقام السفر والارتحال ، حتى يحكم بحقيقة الحال ، فلا مجال إلا لاستيفاء الاحتمال ، ويمكن تقوية الشارح المحقق بأن ما يحتاج إلى معرفة حال الشاعر فالحق فيه متابعة السابق الماهر ، وهو الشيخ عبد القاهر الذي يغلب حسن الظن به ، ويقرب أن يكون حاله عليه الظاهر ، ومن الاحتمالات التي هي أبدر إلى الفهم ما خطر ببالي وهو أن الشاعر قصد إلى أن تحصيل المطالب بأن يكون في الاستغناء عنها كالهارب ، وترى نفسك عنه معرضًا ، فتراه لك متعرضا ،

---

(١) البيت في ديوانه (٢/٣٣٥) ، من قصيدة قالها عند وداعه لعضد الدولة في أول شعبان سنة أربع وخمسين وثلاث مائة ، وهي آخر شعر قاله . ومطلعها :

فِدًى لك مَنْ يُقَصِّرُ عن مَداكا فَلا مَلِكٌ إذَنْ إلا فَدَاكا
وَلَوْ قُلْنَا فِدًى لك مـن يُساوى دَعَـوْنَا بالبقاءِ لِمَنْ قَلَاكَا

والـذرا : الكنف ، لعل الله يجعل هـذا الرحيل سببًا للعودة فأقضي حوائجي ، وأعود للإقامة في كنفك .

ومن أكب على شيء فهو عنه يهرب ، ومن أعرض فهو يقرب ، ومن هذا حكم بأن الحرص شؤم ، والحريص محروم ، وقيل لو لم تطلب الرزق يطلبك ، وفي حديث «**زُرْ غِبًّا تَزْدَدْ حُبًّا**» [1] منه شمة لمن له شامه ، وإذا فرغت عن تحقيق معنى البيت فنقول : وبالجملة جعل سكب الدمع وهو البكاء كناية عما يلزم فراق الأحبة من الحزن ، وأصاب لأنه واضح الانتقال ، لأنه كثيرًا ما يجعله دليلاً عليه ، ويراد به ، وجعل جمود العين كناية عن السرور ، قياسًا على جعل السكب لمقابله ، ولم يصبب لأن سكب الدمع قلما يفارق الحزن ، بخلاف جمود العين ، فإنه يعم أزمنة الخلو عن الحزن ، سواء كان زمن السرور أو لا ، فلا ينتقل منه إلى السرور ، بل إلى الخلو من الحزن ، وهذا وجه واضح للخلل في الانتقال إلى ما قصده ، وإن خفي إلى الآن ، وبه يندفع ما ذكره الشارح أنه يصح أن يراد بجمود العين خلوه عن الدمع مجازًا ، من باب استعمال المقيد في المطلق ، ثم يكنى به عن المسرة لكونه لازمًا لها عادة ، إذ عرفت أن الخلو ينفك عن السرور ، لكنهم نظروا إلى أن جمود العين اشتهر في البخل بالدمع ، بناء على اشتهار الجمود في البخل ، حتى يقال للبخيل : جماد كقطام ، ويقال جمد بمعنى بخل ، ويستعمل الجمود في مقابلة الجواد حتى قال الحماسي (**شعر**) :

ألا إنَّ عَيْنًا لم تَجُدْ يَوْمَ واسِطٍ عليكَ بِجارِي دَمْعِها لَجَمُودُ [2]

فظنوا أن اشتهار الجمود في البخل يمنع الانتقال من المعنى الحقيقي إلى غيره فمثله ومثل غيره من المعاني المجازية كمثل الشمس والكواكب حيث تختفي مع الشمس ولذا قال : (**فإن الانتقال من جمود العين إلى بخلها بالدموع لا إلى ما قصده من السرور**) فتعرض لما ينتقل منه إليه ، ولم يكتف بما يهمه من أنه لا ينتقل منه إلى ما قصده تنبيهًا على أن الخلل في الانتقال ربما يكون من كمال ظهور معنى آخر فيحول بين اللفظ والمقصود ، لكنه يتجه عليه أن ما ذكر في صدر

---

(١) صحيح ، رواه البيهقي في شعب الإيمان من حديث أبي هريرة ، وانظر صحيح الجامع ح ٣٥٦٨ .

(٢) البيت لأبي عطاء السندي في رثاء ابن هبيرة عندما قتله المنصور يوم واسط بعد أن أمَّنَهُ ، وواسط مدينة بالعراق بناها الحجاج بن يوسف الثقفي ، وقد كنى فيه الشاعر بجمود العين عن بخلها بالدمع في الوقت الذي يجب فيه أن تدمع . انظر البيت في شرح الحماسة (١٥١/٢) ، ودلائل الإعجاز (٢٦٩) ، والإشارات والتنبيهات (١٢) ، والإيضاح (٨) .

البيت وقصد الحزن بالسكب قرينة واضحة على المقصود ؛ فلا خلل في الانتقال . قال المصنف : والكلام الخالي عن التعقيد المعنوي ما يكون الانتقال فيه من معناه الأول إلى معناه الثاني الذي هو المراد به ظاهرًا حتى يخيل إلى السامع أنه فهمه ، من خاف اللفظ ، ويتجه عليه أنه يلزم أن لا يكون الكلام الخالي عن المعنى الثاني فصيحًا لأنه ليس له الخلوص عن التعقيد المعنوي ، ودفعه الشارح لأنه ببيان القسم من الكلام الخالي من التعقيد المعنوي خص البيان به لأن الكلام الخالي عن المعنى الثاني بمنزلة الساقط عن درجة الاعتبار عند البلغاء ، كما ستعرفه في بحث بلاغة الكلام ، وفيه أن الكلام الخالي عن المجاز والكناية إذا روعي فيه المطابقة لمقتضى الحال ليس ساقطا عن درجة الاعتبار، إلا أن يقال هو ساقط باعتبار الدلالة على المعنى وإن كان معتبرًا من حيث رعاية مقتضيات الأحوال .

وبعد يتجه أن ما يأتي في بحث بلاغة الكلام سقوط ما ليس له معنى ثان بمعنى مقتضى الحال لا باعتبار الكون مجازًا وحقيقة ، ونحن نقول خص البيان بالخالي عن التعقيد مما استعمل في المعنى المجازي لأنه المحتاج إلى البيان والتوضيح ؛ وأما الخلو عن التعقيد المعنوي لعدم معنى ثان فواضح لا حاجة له إلى بيان .

(قيل ومن كثرة التكرار) قد سبق مباحث يهمك التذكار ليغنيك عن التكرار . والتكرار ، بالكسر أو الفتح ، والأول اسم ، والثاني مصدر ، في القاموس : التكرير والتكرار والتكرة إعادة الشيء مرة بعد أخرى ، وهذا يقتضي أن يتوقف التكرار على التثليث ليتحقق الإعادة مرة بعد أخرى ، والاستعمال لا يساعده ، أو ليستعمل التكرار إذا ثنى الشيء فالمنقح ما ذكره الشارح المحقق إنه ذكر الشيء مرة بعد أخرى ، وما يقال إنه مجموع الذكرين لا الذكر الثاني وهم ؛ إذا الكر الرجوع ، والتكرير الإرجاع ، والمراد بالكثرة ما يقابل الوحدة بقرينة ما ذكر من المثال ؛ فإن فيه تثليث الذكر ولا يتحقق به ذكر الشيء مرة بعد أخرى إلا مرتين ، وقد يناقش فيه بأنه يتحقق ذكر الشيء مرة بعد أخرى ثلاثا ثالثها ذكر الثالث بعد الأول ، ويرده أنه إذا ذكر الشيء ثلاث مرات يقال أعيد مرتين ، ولا يقال أعيد ثلاثًا ، ويكذب القائل فتأمل .

(وتتابع الإضافات) نقل المصنف عن الشيخ عبد القاهر أنه قال الصاحب :

إياك والإضافات المتداخلة ؛ فإنها لا تحسن ، وذكر أنها تستعمل في الهجاء كقوله (شعر) :

يا عَلِيَّ بنَ حَمْزَةَ بنَ عِمَارَه أَنتَ واللّهِ ثَلْجَةٌ في خِيارَه (١)

ويتضح منه أن المراد بالإضافات ما فوق الواحد ، وأن التتابع لا ينافي وقوع غير المضاف بين المضافين ، ولو قال المصنف : ومن كثرة التكرار والإضافة لكان أوضح وأخصر .

(كقوله) أي أبي الطيب : [وَيُسْعِدُني في غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ] يريد بالغمرة الشدة استعيرت عما يغمرك من الماء [سَبوحٌ] فعول بمعنى فاعل من السبح ، السباحة بعد اشتهار استعارتهما لشدة عدو الفرس مع حسن جريها بحيث لا يتعب راكبها ، كأنه يجري في الماء ، يستوي فيه المذكر والمؤنث ، ولا يخفى حسن ذكر السبوح بعد التعبير عن الإسعاد في شدة بعد شدة ، بالإسعاد في غمرة بعد غمرة [لها] صفة سبوح [منها] متعلق بقوله لها أو متنازع له في الفاعل ، وهذا أحسن وأدق مما قيل من أنها حال من شواهد [عليها] متعلق بـ «شواهد» [شَوَاهِدُ] (٢) فاعل له ، لاعتماده على الموصوف والضمائر كلها لسبوح والمعنى : سبوح لها من نفسها علامات شاهدة عليها تشهد بنجابتها ، فإن قلت : الشهادة على الشيء شهادة مضرة فكيف صح استعماله في الشهادة بنجابة الفرس ؟ قلت لا أضر على الفرس من الشاهد بنجابتها ، يوقعها في المعارك والمحارب والمهالك .

(وقوله) أي ابن بابك [حَمامَةَ] (٣) طير بري لا يألف البيوت ، أو كل ذي

---

(١) البيت أورده الجرجاني في دلائل الإعجاز (١٠٤) ، والقزويني في الإيضاح (٩) ، ولعلي بن حمزة المهجو في هذا البيت ترجمة في الجزء الخامس من معجم الأدباء لياقوت ، وقوله : «ثلجة في خياره» فيه قلب والأصل : «خيارة في ثلجة» .

(٢) البيت في ديوانه من قصيدة قالها لما أراد سيف الدولة قصد خرشنة فعاقة الثلج ، والسبوح : أي فرس حسن الجري لا تتعب راكبها ، كأنها تجري في الماء ، وتسعدني بمعنى تعيني ، والغمرة : الشدة .
والشاهد في كثرة الضمائر وتكرارها ، انظر البيت في الإشارات والتنبيهات (١٣) ، وشرح التبيان (١٨٧/١)، والتبيان للطيبي ، تحقيق د . عبد الحميد هنداوي ، والإيضاح (٨) .

(٣) البيت في الإيضاح (٩) ، والإرشارات والتنبيهات (١٣) ، والتبيان للطيبي (٥٢٨/٢) .
وجرعا : مقصور جرعاء ، ولها معانٍ كثيرة أنسبها لبقية البيت أنها : الكثيب جانب منه رمل وجانب منه حجارة ، وحومة الشيء : معظمه ، والجندل : أرض ذات حجارة ، والسجع : هدير الحمام ....=

طوق يقع على الذكر والأنثى ، وللجنس حمام [جَرْعَى] مؤنث الأجرع ، مخفف جرعاء ، وهي الكثيب جانب منه رمل وجانب حجارة [حَوْمَةِ] البحر والرمل والغيال ، وغيرها معظمها [الجندل] بالفتح وكسر الدال وبضم الجيم وفتح النون ، وكسر الدال ، الموضع يجتمع فيه الحجارة ، فيجب أن يجعل الجندل مكسور الدال لا مفتوحها ، وإن اشتهر تصحيفه ، حتى قيل المراد به الأرض ذات الحجارة ، بأن أطلق اسم الحال على المحل ، ومنهم من جعله مكسور الدال مخفف جنادل بفتحتين وكسر الدال ، حيث أثبته الصحاح بمعنى موضع ذي حجارة ، وجعل إسكان النون للضرورة ، وفيه أن الحذف المقيس للضرورة مختلف ، وهو بعدم صرف المنصرف ومتفق ، وهو بالترخيم صرح به التسهيل ، ففيه إضافة حمامة إلى جرعى المضافة إلى حومة المضافة إلى الجندل [اسجعي] أي رددي صوتك والسجع ترديد الحمامة صوتها ، تمامه [فأنتِ بِمَرْأًى مِن سعادِ وَمَسْمَعِ] أي بحيث تراك سعاد وتسمع كلامك ، على ما في الصحاح والقاموس : إلا أن الكتابين أثبتاه هكذا هو مني مَرْأً ومسمع بدون الياء ، وزاد القاموس : وينصب ، فمن شرحه بأنك بحيث ترين سعاد وتسمعين كلاهما لم يعرف الاستعمال، وأما قول الشارح المحقق : إنه خلاف المعقول أيضًا فلا يتم ، وإن وجه بأن الأمر بالسجع إنما يناسب لإسماع سعاد ، وذلك إنما يكون إذا كان سعاد بحيث تسمع صوتها ، لا لأن الحمامة إذا كانت بحيث تسمع صوت سعاد ، فسعاد أيضًا بحيث تسمع صوتها ، لأن صوت الحمامة ليس كصوت الإنسان في الارتفاع ، بل لأن الأمر بالصوت لا ينحصر في داعي الإسماع ، بل من دواعيه النشاط والسرور ، كالبلابل تترنم بمشاهدة الورد . ويرجح هذا الداعي عدم الاكتفاء بمسمع وضم مرأى إليه .

(وفيه نظر) لأنه قال الشيخ : لا شك في ثقل تتابع الإضافات في الأكثر ، لكنه إذا سلم من الاستكراه ملح ولطف ، كقول ابن المعتز :

وَظَلَّتْ تُدِيرُ الكاس أَيدِى جآذِرٍ عتاقٍ دنانيرَ الوجُوهِ مِلاحُ (١)

= والشاهد في : إضافة حمامة إلى جرعا ، وجرعا إلى حومة ، وحومة إلى الجندل .

(١) البيت في ديوانه ، باب الشراب ، والبيت في الإيضاح (١٠) ، ويروى «تدير الراح أيدي جآذر» =

ومنه : الاطراد المذكور في علم البديع ، كقوله : [بِعُتَيْبَةَ بنِ الحارثِ بنِ شهابِ] هذا فعلم منه أن تتابع الإضافات إنما تنافي الفصاحة ، حيث أوجب الثقل والتنافر ، وكذا الحال كثرة التكرار ؛ لأنه لا وجه لمنافاته للفصاحة سوى إيجاب التنافر كيف وقد وقع في النظم مثل ﴿دَأْبِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (١) و ﴿ذِكْرُ رَحْمَةِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيَّا﴾ (٢) و ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ (٣) .

(و) الفصاحة **(في المتكلم ملكة)** أي كيفية ترسخت في ذات النفس ، وأحسن ما رسم به الكيف عرض لا يتوقف تصوره على تصور غيره ، ولا يقتضي القسمة ، واللاقسمة في محله اقتضاء أوليًا ، والمراد عدم توقف تصور العرض الجزئي بخصوصه ، واحترز به عن تصور ما يتوقف عليه النسبة ، ولا يرد الكيفيات المركبة لأن تصوراتها بخصوصها لا يتوقف على تصورات أجزائها ، ولا الكيفيات النظرية ، كما توهم ، لأن إشخاص الكيف لا يكون نظرية .

وقولهم : اقتضاء أوليًا على ما صرحوا به لئلا يخرج العلم بمعلوم واحد ، فإنه لعروض الوحدة له يقتضي اللاقسمة والعلم المعلومين ، فإنه لتعلقه بالمتعدد يقتضي القسمة ، ولا يخفى أنهما لا يقتضيان القسمة واللاقسمة في محلهما ، بل في انقسامها ، فمع قوله في محله لا حاجة إلى قوله قولا أوليا لذلك ، وكما أنه يحتاج اقتضاء القسمة واللاقسمة إلى التقييد بالأولى يحتاج عدم توقف التصور على التصور الغير بالتقييد بالقيدالأولى ، لأنه قد يعرض الكيف لنسبة فيتوقف باعتبارها على الغير ، هذا قال المصنف : آثر ملكة على صفة إشعارًا بأن الفصاحة من الهيئات الراسخة ، حتى لا يكون المعبر عن مقصوده بلفظ فصيح فصيحًا بحسب الاصطلاح من غير رسوخ ما يقتدر به عليه فيه ، وفيه بحث ؛ لأن المعبر عن كل مقصود بلفظ فصيح فصيح ، لأنه لا يكون بدون ملكة يقتدر بها عليه ، نعم لو قيل أشعر بذكر الملكة إلى أن صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح غير داخل في الفصاحة ؛ بل ملكة التعبير عن المقصود

= وإضافة دنانير إلى الوجوه من إضافة المشبه به إلى المشبه . انظر البيت في دلائل الإعجاز (١٠٤) .

(١) غافر : ٣١ .

(٢) مريم : ٢ .

(٣) الشمس : ٧ ، ٨ .

بلفظ لفظ من دواخلها ؛ لأنها إذا كانت ملكة التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح كانت عند التحقيق ملكات يقتدر بكل واحدة على تعبير لم يبعد . ومن جعل مقصوده هذا لم يلتفت إلى عبارته أدنى التفات ، وإلا لم يخف عليه أنه لا يساعده أصلاً ، ويمكن إتمام ما ذكره المصنف بأن قوله ملكة للإشعار بأن صفة يقتدر بها على التعبير عن كل مقصود بلفظ فصيح ، من غير أن يصير ملكة ليست فصاحة، وهذه ملكة التعبير عن جميع المقاصد إلا قليلاً ، وصفة يعبر بها عن القليل بلفظ فصيح من غير رسوخها ، فإن مجموع تلك الملكة وهذه الصفة صفة غير راسخة يقتدر بها على التعبير عن المقصود كله بلفظ فصيح .

وقال : (وقيل يقتدر بها) ولم يقل : يعبر بها ليشمل حالتي النطق وعدمه ، ويتجه عليه أن الملكة حال السكوت متصفة بأنها يعبر بها عن المقصود في الجملة ، ودفعه الشارح المحقق بأن المراد بحال النطق في الجملة بأن ينطق صاحبها في زمان من الأزمنة ، وبعدم النطق عدمه أصلاً بأن لا ينطق قط ، ولو قيل يعبر لخص بمن ينطق بمقصود في الجملة ، ووصى بالمحافظة على هذا المعنى قائلاً : هكذا يجب أن يفهم هذا المقام ، وفيه أن فائدة قيد الاقتدار حينئذ عدم خروج ما لا يكاد يوجد ، فتقول : المراد أن درج الاقتدار ليشمل حالة النطق بكل مقصود ، بلفظ فصيح ، وحالة عدم النطق بكل مقصود ، بأن ينطق ببعض المقاصد ، والبعض بعد لم يرد ، أو ورد وبدا له أن ينطق به ، فلو قيل : ملكة يعبر بها عن كل مقصود بلفظ فصيح لاختص الفصاحة بمن بلغ نهاية أمر النطق ، ولم يكن مقصود يرد عليه إلا وقد ورد عليه ، وعبر عنه بلفظ فصيح ، هكذا يجب أن يفهم هذا المقام، ويصادر شار والمرام بعون الله الملك العلام ، وإلا وجه أنه لو قال ملكة يعبر بها لصدق على القدرة الراسخة الحاصلة بتلك الملكة ، بل لا يصدق إلا عليها ، إذ المتبادر من السبب هو الأقرب .

(على التعبير عن المقصود) أي كل ما يعلق به قصد إفادته بلفظ فصيح . قال المصنف : قيل (بلفظ فصيح) ليعم المفرد والمركب ، هذا يريد أنه لم يقل بفصيح مع أنه أخصر ، ليعم المفرد والمركب عمومًا بينا ، ولا يحمله السامع على المفرد الفصيح أو الكلام الفصيح ، بناء على قضية اللفظ المشترك ، فإنه لا يراد به

إلا معنى واحدًا ، ولم يقل مفرد فصيح أو كلام فصيح ليعم إذ لا بد من العموم ، أو المراد بالمقصود كل مقصود فلو خص الفصيح بالمفرد لوجب في الفصاحة ملكة الاقتدار على التعبير عن كل مقصود ، كلامي المفرد بالمفرد ، وهو محال ، ولو خص بالكلام لوجب فيها ملكة الاقتدار على التعبير عن مقصود مفرد بكلام ، وهو محال ، ولا يخفى أن عموم المفرد والمركب موقوف على تكلف استعمال الفصيح في معنييه ، كما جوزه البعض ، أو استعمال ما يطلق عليه الفصيح ، ويقال له عموم الاشتراك ، وبعد في وصف لفظ به خفاء أما على الأول ؛ فلأنه يصير المآل بلفظ موصوف بمعنيي الفصيح ، وهو باطل ؛ والصحيح بلفظ موصوف بأحد معنى الفصيح ، وهو لا يستفاد من استعمال الفصيح في معنييه ، وأما على الثاني فلأنه يصير المآل بلفظ هو ما يطلق عليه الفصيح ، ولا يخفى أن اللفظ ليس ما يطلق عليه الفصيح ، بل مفهوم يصدق على اللفظ ، ووجوب عموم المعبر به المفرد والمركب ، كما يقتضي أن يقال بلفظ فصيح دون مفرد ، أو كلام فصيح يقتضي أن يقال بلفظ فصيح دون لفظ بليغ ، إذ البليغ لا يعم المفرد ، نعم عدم وجوب ملكة الاقتدار على البلاغة في الفصاحة أيضًا يقتضي أن لا يقال بلفظ بليغ . فقول الشارح : وقول بعضهم ولأن يعم المفرد والمركب ، قال بلفظ فصيح دون كلام فصيح ، أو لفظ بليغ - سهوٌ ظاهر ، لا يقال يصدق التعريف على الحياة والإدراك ونحوهما مما يتوقف عليه الاقتدار المذكور ، لأنا نقول ليس شيء منها سببًا بل شرطًا ، أو ليس سببا قريبا بل بعيدًا ، والباء ظاهر في السبب القريب .

(**والبلاغة** [١] **في الكلام مطابقته**) أي مطابقة صفته (**لمقتضى الحال**) فإن مقتضى الحال خصوصيات ، وصفات قائمة بالكلام ، فالكلام لا يطابقه بل يشتمل عليه ، والخصوصية من حيث إنها حال الكلام ومرتبطة به مطابق لها من حيث إنها مقتضى الحال ، فالمطابق والمطابق متغايران اعتبارًا على نحو مطابقة نسبة الكلام للواقع ، وعلى هذا النحو قول المصنف في تعريف المعاني : علم يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال أي يطابق صفة اللفظ مقتضى الحال ، هذا هو المطابق لعبارات القوم ، حيث يجعلون الحذف والذكر

(١) انظر المفتاح بتحقيقنا ص ٥٢٦ ، الصناعتين ص ١٥ .

إلى غير ذلك معللة بالأحوال ، ولما هو الأليق بالاعتبار ؛ لأن الحال عند التحقيق لا يقتضي إلا الخصوصيات دون الكلام المشتمل عليها ، والشارح أراد المحافظة على ظاهر مطابقة الكلام لمقتضى الحال ، فوقع في الحكم بأن مقتضى الحال هو الكلام الكلي ، والمطابق هو الكلام الجزئي ، ومطابقة الجزئي للكلي على عكس اعتبار الميزانيين من مطابقة الكلي للجزئي ، فعدل عما هو ظاهر المنقول ، وعما هو المعقول ، وارتكب كلفة مطابقة الجزئي للكلي ، مع أن المحمول بالطبع هو الكلي ، واللائق اعتبار مطابقته للجزئي .

(مع فصاحته) قيل خالف في هذا القيد السكاكي فقيل إنه لا يشترط شيئًا من فصاحة الكلام في البلاغة ، وليس رجوع البلاغة إلى البيان لاشتراطها بالخلو عن التعقيد المعنوي ؛ بل لمعرفة أنواع المجاز والكناية وعلاقاتها ، لئلا يخرج فيها عن اعتبارات اللغة ، وقيل إنه لا يشترط في البلاغة من الفصاحة سوى الخلوص عن التعقيد المعنوي .

(وهو) أي مقتضى الحال **(مختلف فإن مقامات الكلام متفاوتة)** كان الظاهر أن يقول فإن الأحوال متفاوتة ، إلا أنه نبه على ترادف الحال والمقام ، قال الشارح المحقق : الحال والمقام متقاربا المفهوم ، والتغاير بينهما اعتباري ، فإن الأمر الداعي مقام باعتبار توهم كونه محلا لورود الكلام فيه على خصوصية ما ، وحال باعتبار توهم كونه زمانا له ، ولا يخفى أن وجه التسمية لا يكون داخلاً في مفهوم اللفظ ، حتى يحكم بتعدد المفهوم بالاعتبار ، ولذا حكمنا بالترادف ، ثم الظاهر أنه سمي مقامًا لأنه كما أن تفاوت مراتب الرجال تثبت بالمقامات كذلك تفاوت مراتب الكلام بالأحوال ، وسمي حالاً لأنه مما يتغير ويتبدل ، كالحال الذي عليه الإنسان ، فإن قلت يتجه على ما ذكره الشارح أن تفاوت المقامات لا يستدعي تفاوت مقتضيات الأحوال لجواز أن لا تتفاوت الأحوال ، ويكون تفاوت المقامات باعتبار ما اعتبر فيه !! قلت : المراد أن ذات مقامات الكلام متفاوتة ، ومما فرق بين الحال والمقام أن المقام يضاف إلى المقتضى فيقال : مقام التأكيد والحال إلى المقتضي فيقال حال الإنكار ، ثم المقصود من هذا الكلام يحتمل أن يكون وصية المتكلم بالاحتياط في تطبيق الكلام على مقتضى الحال فإنه

في معرض الاختلال ؛ لاختلافها باختلاف الأحوال ، وأن يكون بيان وجه كون المقتضيات مختلفة ، وعدم اعتبارها على نحو واحد ، يعني إنما جعل خصوصيات الكلام مختلفة لإنها لإفادة الأحوال ، ولا بد للأمور المختلفة من دوال مختلفة ، لتستفاد منها ، وهذا كما سمعت من علماء النحو ، إنما وضعت الإعراب مختلفة ليدل على المعاني المعتورة على المعرب ، وعلى الاحتمالين لا ينبغي لك أن تنازع معه بأن الأحوال المتكثرة كثيرا ما يجتمع على مقتضى كما ترى من اجتماع الإفراد والنوعية والتعظيم والتحقير والتنكير والتقليل ، على التنكير إلى غير ذلك ، وبأن المقتضيين قد يكونان لحال واحد كالتنكير واسم الإشارة ، فإنهما يكونان لتعظيم أو تحقير ، وذلك لأن ما ذكرت لهما نظيران هو الاشتراك والترادف ، وكلاهما على خلاف طبيعة قانون الوضع ، فخلاف الظاهر لا يسعه أن يورد نقصا على دعوى انتفاء تحقق ما هو الظاهر ، فكن معنا ولا تفارقنا إن لم تحرم عن المشاعر .

(فمقام كل) شروع في بيان اختلاف المقامات ، وقال الشارح المحقق : وفيه إشارة إجمالية إلى ضبط بديع للمقتضيات ، حيث فصل فيها بين ما يخص أجزاء الجملة ، وما يخص الجملتين فصاعدا ، وما لا يخص شيئا منها ، والثاني مقام الفصل والوصل ، والثالث مقام الإيجاز وخلافه ، والأول ما عداهما ، أقول مع تقديم ما هو الأصل والتصريح به ، وتأخير ما هو الفرع وبيانه إجمالاً فيما أجمل ، ألا ترى أن التنكير مثلاً أصل ، والتعريف فرعه ؟! وكذا الفصل لكن المناسب حينئذ أن يقول : ومقام المساواة يباين مقام خلافه ، ويمكن أن يعتذر بأنه لما كان في سلوك طريق الإيجاز دعا اهتمامه بالإيجاز إلى ذكره ، ولا يذهب عليك أن ضبطه لأكثر المقتضيات لا بجميعها ، فإن من المقتضيات ما يخص بنفس الجملة ، كالتعبير عن الخبر بالإنشاء وبالعكس ، ومنها ما يخص لجزئي الجملتين كإعادة اسم ما استؤنف عنه ، نحو : أحسنت إلى زيد زيد حقيق بالإحسان ، وإن الذكر والحذف المذكورين في الفصل الأول لا يخص بأجزاء الجملة ، بل يعم الجملة والجملتين فصاعدًا فمقام كل **(من التنكير)** أي شيء كان المنكر من أجزاء الجملة **(و)** كذا **(الإطلاق والتقديم والذكر يباين مقام خلافه)** ظاهره مقام خلاف كل ، وليس لنا مقام هو بخلاف كل ، وهذه شبهة صعبت على المهرة ، وغاية ما

ذكر في دفعها ما اصطاده جواد قلم السيد السند فاض عليه المغفرة من الأحد الصمد طول الأبد إلى الأبد ، أن هذا إجمال لتفصيل جميل إذ المقصود فيه أن مقام التنكير يباين مقام خلافه إلى آخر الكلام ، إلا أنه أجمل طلبًا للاختصار فوقع الخلل في الإضمار ، فالمقصود صحيح واضح ، والعبارة مختلفة لا تصح لمن يناقش في المراد بشأنه الاعتداد ، ومن يذب عن العبارة الفساد فهو في خرط القتاد ، ونحن نقول لما تعارف هذا الإجمال في إفادة التفصيل ، وشاع في محاورات البلغاء وأرباب التحصيل فالبيان أيضًا بيان جميل .

(ومقام الفصل يباين مقام الوصل ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه) صرح بخلاف الفصل بخلاف غيره حفظًا لحسن موازنة الوصل للفصل ، وطلبًا للاختصار بقدر الإمكان ، فتأمل . وينبغي أن يحمل قوله : ومقام الفصل يباين مقام الوصل على أن مقام كل فصل يباين مقام كل وصل ، ليكون مشيرا إلى تفاوت مراتب الفصول والوصول ، ويحمل قوله : ومقام الإيجاز يباين مقام خلافه على أن مقام كل إيجاز يباين مقام كل مخالف له ، لذلك فيكون على طبق ما في المفتاح ، ولكل حد ينتهي إليه الكلام مقام ، فإن لكل من الإيجاز والإطناب لكونهما نسبيين حدودا ومراتب متفاوتة ، ومقام كل يباين مقام الآخر .

(و) كذا **(خطاب الذكي)** أي كذا مقام ما يخاطب الذكي **(مع)** مقام **(خطاب الغبي)** أي ما يخاطب به الغبي ، وهذا أيضًا لا يختص بأجزاء الجملة ، ولا بالجملتين فصاعدا ، وإنما فصل عما سبق لأن التفاوت فيه نشأ من قبل الخطاب لا من قبل نفس الكلام ، والمراد بالذكي الذكي بالإضافة إلى غيره ، وكذا المراد بالغبي ، فيندرج فيه تفاوت مراتب الذكاء والغباوة . في القاموس الذكاء : سرعة الفطنة ، والغباوة : عدم الفطنة ، هذا فالمقابل للغبي هو الفطن ، إلا أنه أراد به الفطن ، واختاره لمزيد مناسبة لفظية بينه وبين الغبي ، فلذا لم يقل مع خلافه .

(ولكل كلمة مع صاحبتها) منصوب بالظرف المتقدم **(مقام)** مبتدأ خبره الظرف المتقدم ، قدم للحصر : أي المقام لها لا لكلمة يشاركها في أصل المعنى ، فليس للبليغ أن يختار تلك الكلمة مع صاحبتها ما لم يدعيه إليها هذا المقام ، بخلاف

كلمة لا يشاركها في أصل المعنى ؛ فإن اختيارها عليها ليس لاقتضاء المقام بل لتوقف معنى قصد إفادته عليها ، ومن غفل أشكل عليه وجه تقييد الكلمة زاعمًا أن المقام ليس لكلمة لا يشاركها أيضًا ، فاعتذر بأن هذا القسم أولى بالتعرض فخص بالتعرض ، واعتمد في معرفة المتروك على المقايسة ، ولا يخفى أن مقام كل كلمة مع صاحبتها شديد الاتصال مع ما سبق على مقام خطاب الذكي شاك عن فصل مقام خطاب الذكي ، بينه وبين ما سبق إذ كل مقام بالنسبة إلى نفس الكلام ، بخلاف مقام الذكي فإنه حاصل بالنظر إلى المخاطب إلا أنه سلك المصنف طريق الترقي فقال في بيان تفاوت المقام : إنه بلغ إلى أنه يتفاوت مقام كلمة ، ومقام ما يشاركها في أصل المعنى ، قال الشارح : المراد بصاحبتها كلمة أخرى صحبتها لكن أعم من الكلمة حقيقة ، أو حكمًا ليندرج فيها مقام المسند إليه ، مع المسند الذي هو جملة اسمية أو فعلية أو ظرفية أو شرطية . هذا ولا يخفى عليك أنه يجب تعميم الكلمة أيضًا ، ليندرج فيه مقام للمسند الذي هي جملة مع المسند إليه، وليندرج فيه (تَسمَعُ بالمُعَيدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَراهُ) (١) وبعد لا يفي هذا التعميم لاندراج كل ما هو من هذا القبيل من المقام لخروج مقام جملة مع جملة ليس لشيء منهما محل الإعراب ، فلا بد من الحكم بأنه ترك للمقايسة ، فلك أن تستغني عن تعميم الكلمة بالمقايسة ، ولا يتوهم قاصر أن صاحبة الكلمة ما جاورتها إذ هي ما ارتبطت بها وتعلقت بها نوع تعلق مثلا مرفوعة ، في قوله تعالى ﴿فِيهَا سُرُرٌ مَرْفُوعَةٌ وَأَكْوَابٌ مَوْضُوعَةٌ﴾ (٢) لها مع الموضوعة مقام ليس للمرتفعة معها ، لا مع الأكواب ، فنقول : يكفي للإتيان بالكلمة أن يقتضيها مقام لها مع صاحبه ، وإن لم يكن مقام يقتضيها مع عدة من صواحب أخرى ؛ بل تستوي هي وما يشاركها في أصل المعنى ، مع تلك الصواحب ، وبعد ضبط مقتضيات الأحوال إجمالاً ليعين على ضبطه بعد الشروع في الفن تفصيلاً ، ويمكن في النفس فصل تمكن رغب في ضبطها ببيان شرفها وعظم منفعتها فقال : **(وارتفاع شأن الكلام في الحسن)** المعهود المعتبر عند عظماء العرب **(والقبول)** عندهم فإن العهد في هذا الفن ينساق

---

(١) رواه الأصمعي : «تسمع بالمعيدي لا أن تراه» وقائلة النعمان بن المنذر في خبر له مع رجل من بني تميم يقال له ضمرة ، كان يغير على أرض النعمان ، وانظر جمهرة الأمثال ٢١٥/١ .

(٢) الغاشية : ١٣ ، ١٤ .

إليه وإن كان للكلام أقسام حسن وقبول ، سواء لحسن الكلام عند من هو طالب انكشاف الشيء على ما هو عليه بصدقه وقبوله بحسبه ، وعند من هو مطمح نظره النشأة الباقية ينفعه في النشأة الباقية .

(بمطابقته للاعتبار المناسب) للمقام كما يشهد به قول المفتاح ، وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول وانحطاطه بحسب مصادفة المقام لما يليق به ، وكأنه قال المصنف : **(وانحطاطه بعدمها)** إصلاحا لكلامه ، حيث أورد عليه أن الانحطاط ليس بالمطابقة ، وأجيب بأن في كلامه حذفا والتقدير بحسب مصادفة المقام لما يليق به ، وعدم مصادفته له ، فأبرز في كلامه ليكون صالحًا ما قدر في كلام المفتاح لإصلاحه ، وأورد عليه أن أصل الحسن والقبول بالمطابقة لارتفاعه ، وعدم الحسن والقبول رأسا بعدمها ، لا الانحطاط فيهما ، ونحن ندفع الثاني بأن المراد الانحطاط عن الحسن والقبول ، لا الانحطاط فيهما ، حتى يقتضي ثبوت الحسن والقبول في غير المطابق ، ومن التزم أن الحسن والقبول يجوز أن يحصلا بالفصاحة عند المصنف فيندفع الأول ، أيضًا غفل عما سيحكم المصنف من أن غير المطابق للاعتبار المناسب يلتحق بأصوات الحيوانات ، ونقول في دفع الأول أن الارتفاع في الحسن والقبول كثبوتهما بالمطابقة ، إلا أنه بمطابقة أرفع يعلم ذلك بمعرفة أن أصلهما بالمطابقة فيكون الارتفاع بمطابقة أرفع ، وتلك المعرفة من الحكم بالانحطاط عن درجة الحسن والقبول بعدمها ، والمراد بالكلام الكلام الفصيح ، على ما ذهب إليه الشارح ، متمسكًا بأنه إشارة إلى ما سبق ، وفيه أن السابق - صريحا - هو الكلام المطلق حيث قال : والبلاغة في الكلام مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته ، وفي ضمن تعريف البلاغة الكلام الفصيح المطابق ، ففي رد الكلام إلى الفصيح دون المطلق أو الفصيح البليغ خفاء ، ونحن نصرفه إلى الكلام البليغ ، ولا مانع عنه بعد شرح قوله : وانحطاطه على ما سبق ، والمراد بالحسن الذاتي لأنه الكامل المعتد به ، فينصرف إليه فلا يرد أنه قد يرتفع في الحسن والقبول بالمحسنات البديعية . بقي هاهنا بحث لا بد منه ، وهو أنه كيف يريد مطابقة كلام على كلام حتى يرتفع ؟ فإن اكتفى في البلاغة بالمطابقة لبعض مقتضيات الأحوال حتى يكون الكلام بليغًا إذا روعي فيه حال وإن فاتت أحوال كثيرة ،

فزيادة مطابقة كلام على مطابقة كلام آخر مما لا خفاء في تحققها ، لكن الظاهر أن المراد بقولهم : البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال مطابقته لكل ما هو مقتضى الحال ، لأنه المتبادر اللائق بالاعتبار ، وإن لم يكتف ، وشرط في البلاغة مطابقة الكلام لمقتضيات الحال كلها ، فمزية المطابقة على مطابقته بأن يكون أحوال كلام أكثر من أحوال كلام آخر . **(فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب)** متفرع على قوله : وارتفاع شأن الكلام ، والمقصود منه التنبيه على أن مقتضى الحال معناه مناسب الحال لا موجبه ، الذي يمتنع أن ينفك عنه ، كما يقتضيه المقتضي ، وإنما إطلاق المقتضى للتنبيه على أن المناسب للمقام في نظر البليغ كالمقتضى الذي يمتنع انفكاكه ، فلا يجد بدًّا منه ؛ لكن التفرع خفي فبينه بأن ارتفاع شأن الكلام في الحسن الذاتي الداخل في البلاغة إنما يكون بالاعتبار المناسب دون غيره ، لو كان الاعتبار المناسب مقتضى الحال ، إذ لو وجد اعتبار مناسب غير مقتضى الحال لكان ارتفاع شأن الكلام به في الحسن الخارج عن حد البلاغة ، ولو وجد مقتضى حال غير الاعتبار المناسب لوجد ارتفاع لغير الارتفاع المناسب ، وبينه الشارح المحقق بأنه بملاحظة مقدمة معلومة وهو أنه لا ارتفاع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ، فإن هذه المقدمة المعلومة مع هذه المقدمة المذكورة التي هي في قوة لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب ، لأن المصدر المضاف إلى المعرفة للاستغراق ، فيستفاد الحصر منه يقتضي اتحاد إفرادهما ، إذ لولا اتحاد إفراد مقتضى الحال والاعتبار المناسب لبطل أحد الحصرين ، أو كلاهما ، هذا كلامه ، ولا يخفى أنه منقوض بصحة الحصرين في قولنا «لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب» (١) وقولنا «لا صلاة إلا بالنية» والشارح نفسه أوضح فيما كتب في حاشية هذا المقام مراده ، ووافقه السيد السند فقال : أما بطلان أحد الحصرين ففيما إذا كان بين مقتضى الحال والاعتبار المناسب عموم وخصوص مطلقا فإنه يبطل الحصر في الأخص ضرورة تحقق الارتفاع بالإفراد الآخر للأعم ، وأما بطلان كلا الحصرين ففيما إذا كان بينهما مباينة أو عموم من وجه ، فإنه يصدق كل منهما بدون الآخر فلا يصح الحصر في أحدهما ، هذا وفيه أن اللازم ليس إلا بطلان أحد الحصرين كما لا يخفى ، ولا

(١) أصله في الصحيحين ، بلفظ : «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب» ، وبلفظه في الحلية (١٢٤/٧) .

يتعين البطلان في الأخص لاحتمال بطلان الحصر في الأعم باعتبار الجزء الثبوتي للحصر ، ثم قال : وفيه نظر ، وأوضحه فيما كتب في الحاشية من أن حصر شيء في شيء لا يوجب ثبوته لكل من أفراده حتى يبطل بذلك الحصر ، فيما هو أخص من ذلك مطلقًا ، أو من وجه ، كقولنا : ليس الضحك إلا للحيوان ، هذا وفيه بحث ؛ لأن مقصود أرباب التدوين بمثل قولهم لا ارتفاع إلا بالمطابقة للاعتبار المناسب أن الارتفاع يكون بها لا محالة ، ولا يكون بغيره ، إذ الغرض أن يتعلم المتعلم ما به يعرف الكلام المرتفع ، وبهذا اندفع ما أوردناه من النقض ، لكن ما كتب في الحاشية لدفعه أن أمثال هذه المقامات منتجة في الخطابيات لا نعرف له محصلا ، قال السيد السند : قيل على تقدير صحة المقدمتين لا يلزم إلا المساواة في الصدق بين المقتضي والاعتبار المناسب والمطلوب هو الاتحاد في المفهوم ، وأنت تعلم أن تفريع قوله فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب على ما تقدم ، وجعله نتيجة له لا يستلزم دعوى الاتحاد في المفهوم ، وإن مثل هذا التركيب ليس صريحًا في الاتحاد مفهومًا ، هذا وفيما قيل نظر ؛ لأنه على تقدير صحة المقدمتين كما لا يلزم الاتحاد في المفهوم لا يلزم المساواة ، بل اللازم أحد الأمرين ، وفيما ذكره السيد السند أيضًا من هذه العبارة ليست صريحة في دعوى الاتحاد نظر ، لأنه إن كان الحكم على مفهوم مقتضى الحال ، فليس إلا دعوى الاتحاد . وإن كان على فرد منه فلا يلزم المساواة ، ولو سلم فلا يتفرع لاحتمال الاتحاد ، وحمل العبارة على المشترك بين الاتحاد والمساواة دون خرط القتاد ، فالأوجه أن الفاء فصيحة ، يعني إذا عرفت هذا فاعلم أن مقتضى الاتحاد هو الاعتبار المناسب لئلا يشتبه عليك صحة هذا الحصر بما تقرر من أنه لا ارتفاع إلا بالمطابقة لمقتضى الحال ، وينكشف لك أن العبارتين بمعنى واحد .

(فالبلاغة صفة راجعة إلى اللفظ) (١) لأنها باعتبار خصوصيات اعتبرت في تركيب يفيد أصل المعنى **(باعتبار إفادته المعنى بالتركيب)** أي الغرض المصوغ له الكلام ، فالمعنى إما مخفف أو مشدد ، وبالجملة يراد به المعنى الذي يقصده البليغ، فقوله بالتركيب متعلق به ، ويحتمل التعلق بالإفادة ، وذلك لأن مقتضى الحال

(١) انظر الإيضاح ص ١١ ، دلائل الإعجاز ص ٤٢ وما بعدها طبع المنار .

والاعتبار المناسب إنما يعتبر أولاً في المعنى ، ثم في اللفظ ، فإن المعنى تقدم في العقل مثلاً لداع له ، ثم يتلفظ باللفظ على طبقه ، ولا يرد ما اعترض به السيد السند في شرح المفتاح من أن هذا لا يصح في طي المسند إليه وإثباته ، فإن الإثبات والطي من عوارض اللفظ ، فالحق أن يعتبر أولاً في المعنى ما يقتضي الخصوصية ، لأن معنى المسند إليه يحكم عليه العقل من غير قصد إحضاره بالذكر لتعينه لهذا الحكم ، فيطويه في مقام قصد إفادة المعاني بذكر الألفاظ ، ويأتي اللفظ على طبقه أو يحكم عليه بعد قصد إحضاره ، كذلك لعدم تعينه فيثبته فيما بين المعاني المقصودة بالإفادة بذكر لفظه ، ويأتي اللفظ على طبقه فتأمل .

والشيخ يسمي إيراد اللفظ على طبق ما اعتبر من المعاني الزائدة نظمًا ، وكأنه بالغ في أن الفضيلة في تطبيق الكلام على مقتضى الحال ، وإلا فالنظم عند المحققين ترتيب الألفاظ متناسبة المعاني متناسقة الدلالات ، أو الألفاظ المرتبة ، كذلك على ما ذكره أن الشارح المحقق في التلويح وفسره به في الديباجة فلا بد لتحققه من رعاية علم البيان أيضًا .

(وكثيرًا ما) أي حينا كثيرا فهو منصوب على الظرفية ، وما لتأكيد معنى الكثرة ، والعامل ما يليه على ما ذكره صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿**قَلِيلاً مَا تَشْكُرُونَ**﴾ (١) **(يسمى ذلك)** أي مطابقة الكلام الفصيح لاعتبار مناسب ، وتذكير ذلك لتأويل المشار إليه بالمفهوم **(فصاحة أيضًا)** كما يسمى بلاغة أو كما يسمى المفهومات السابقة فصاحة ، وكأنه أطلق اسم الفصاحة على البلاغة لأن ما لا بلاغة له بمنزلة الأصوات الحيوانية عندهم ، فكيف يوصف بالفصاحة .

واعلم أن قوله فالبلاغة صفة ... إلخ متفرع على قوله : وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول ... إلخ ، يعني لما كان ارتفاع شأن الكلام بمطابقته للاعتبار المناسب ، ومعلوم أن ارتفاعه بالبلاغة علم أن البلاغة صفة للفظ بالقياس إلى إفادته المعاني والأعراض بالتركيب ، والمقصود منه على ما صرح به في الإيضاح جمع كلامين متنافيين وقعا من الشيخ ، حيث قال تارات : إن الفصاحة راجعة إلى المعنى وإلى ما يدل عليه اللفظ دون الألفاظ ، وتارات إن الفضيلة للفظ

---

(١) الأعراف : ١٠ .

الكلام لا لمعناه ؛ فإن المعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والقروي والبدوي ، ولا شك أن الفصاحة من صفاته الفاصلة ، فتكون راجعة إلى اللفظ دون المعنى ، ووجه التوفيق أنه أراد بالفصاحة معنى البلاغة ، وحيث أثبت أنها من صفات الألفاظ أراد أنها من صفاتها باعتبار إفادتها المعنى بالتركيب ، وحيث نفى ذلك أراد أنها ليست من صفات الألفاظ المفردة ، والكلم المجردة من غير اعتبار التركيب أو ليست من صفات الألفاظ باعتبار أنفسها لا باعتبار إفادتها المعنى ، وحيث أثبت أنها صفة المعنى أراد أن للمعنى مدخلاً تامًّا في ثبوتها للفظ ، وحيث نفاه أراد أنها ليست من صفاته مع قطع النظر عن إفادة اللفظ إياها بالتركيب ، ويمكن التوفيق أيضًا بأنه حيث جعلها صفة اللفظ دون المعنى أراد معناها المستفيض ، وحيث جعلها راجعة إلى المعنى جعلها بمعنى البلاغة ؛ لكنه كوجه ذكره المصنف لا يطابق ما قصده الشيخ ، بل الوجه ما ذكره الشارح المحقق أنهم سموا ترتيب المعاني الأول والمعاني الأول ألفاظًا ، وفضيلة الكلام باعتبار هذا الترتيب ، فحيث جعلها صفة راجعة إلى اللفظ أراد باللفظ المعاني الأول ، وكذلك حيث جعلها صفة راجعة إلى المعنى ، وحيث نفى نفي كونها صفة للألفاظ المنطوقة وللمعاني الثواني ، وما يقال فليكن مراد المصنف باللفظ تلك المعاني الأول ، فيطابق مراد الشيخ ، فليس بشيء لأن الشيخ بين في كتابه تلك المواضعة ، والمصنف لم يبينها ، وكلما استعمل اللفظ استعمل لمعناء المستفيض ، فحمل اللفظ في كلامه على هذا حمل له على ما لا يحتمله .

(ولها) أي للبلاغة في الكلام **(طرفان : أعلى)** إليه ينتهي البلاغة ، كذا في الإيضاح ، ولو اعتبر الطرف شخصًا ففيه بحث ، إذ ثبوت الطرف يتوقف على أن يثبت تناهي مراتبها ، ولا دليل يدل عليه **(وهو)** أي الطرف الأعلى **(حد الإعجاز)** أي مرتبة إعجاز لكلام البشر ، بأن يبلغ مرتبة لا يمكن للبشر أن يأتي بمثله **(وما يقرب منه)** أي من حد الإعجاز أي الطرف الأعلى نوع تحته صنفان : كلام يعجز البشر عن الإتيان بمثله ، وقريب من حد الإعجاز بأن لا يعجز الكلام البشر ، ولكن يعجز مقدار أقصر سورة عن الإتيان بمثله ، وكلاهما مندرج تحت حد الإعجاز ؛ لأن حد الإعجاز هو حد الإعجاز عن الإتيان بأقصر سورة ، وبهذا اندفع

ما أورده الشارح المحقق من أنه لا معنى لجعل حد الإعجاز وما يقرب منه طرفان ؛ إذ المناسب أن يؤخذ حقيقيا كالنهاية ، أو نوعيا كالإعجاز ، إذ قد أخذ نوعيا هو حد الإعجاز المعتبر في الشرع ، وهو حد إعجاز أقصر سورة إلا أنه نبه على أنه صنفان : كلام يعجز نفسه ، وكلام يعجز مقدار سورة من جنسه ، وهذا أوجه مما ذكره الشارح المحقق ، حيث قال : ومما ألهمت بين النوم واليقظة أن قوله وما يقرب منه عطف على هو والضمير في منه عائد إلى الطرف الأعلى ، لا إلى حد الإعجاز ، أي الطرف الأعلى مع ما يقرب منه في البلاغة مما لا يمكن معارضته هو حد الإعجاز ، وهو مع كونه خلاف الظاهر بيان لحد الإعجاز بما يتوقف على معرفته ، لأن ما يقرب منه بين بما لا يمكن معارضته ، ولا معنى لحد الإعجاز إلا ما لا يمكن معارضته ، وقد اعتذر هو نفسه أن هذا إلهام بين النوم واليقظة ، الحمد لله الذي ألهمنا يقظان لا نومان ، وما أيد به توجهه من أنه الموافق لما في المفتاح ، من أن البلاغة يتزايد إلى أن يبلغ حد الإعجاز ، وهو الطرف الأعلى ، وما يقرب منه ، ولما في نهاية الإيجاز أن الطرف الأعلى ، وما يقرب منه كلاهما هو المعجز لا يخصه ، بل له وجه موافقة لتوجيهنا ، فإن كلام المفتاح نحمله على أن حد الإعجاز هو الطرف الأعلى المعجز بنفسه ، وما يقرب منه المعجز أقصر سورة من جنسه ، وكذا كلام نهاية الإيجاز ، فتفطن . وقد اعترض الشارح على كون الطرف الأعلى وما يقرب منه معجزًا خارجًا عن طوق البشر بأن البلاغة ليست سوى المطابقة لمقتضى الحال مع فصاحته ، وعلم البلاغة كافل بإتمام هذين الأمرين ، فمن أتقنه وأحاط به لم لا يجوز أن يراعيها حق الرعاية فيأتي بكلام هو الطرف الأعلى ، ولو بمقدار أقصر سورة ، ولا يخفى أن الإشكال لا يخص بتكفل علم البلاغة ، بل تكفل سليقة العرب أقوى ، وأوجب للإشكال . ثم أجاب بأجوبة ثلاثة : **الأولى** : أن العلم لا يتكفل إلا بيان مقتضيات الأحوال وأما الاطلاع على كميات الأحوال وكيفياتها فأمر آخر . **وثانيها** : أن إمكان الإحاطة بهذا العلم لغير علام الغيوب محال . **وثالثها** : أن الإحاطة لا تفيد القدرة على تأليف كلام بليغ فضلاً عن تأليف الطرف الأعلى ، إذ كثيرا من مهرة هذا الفن كانوا عاجزين عن التأليف ، وفي الجواب الثاني والثالث نظر ؛ إذ لو لم يكن للبليغ

الإحاطة بعلم البلاغة لم يكن بليغًا ؛ لأن البلاغة ملكة الاقتدار على تأليف أي كلام بليغ خطر بالبال معناه ، فإذا خطر بباله معنى لم يخطر بما تعلق به من علم البلاغة لم يقدر على تأليف كلام بليغ له ، ولأنه إذا أحاط بعلم البلاغة ولم يقدر على تأليف كلام بليغ لم يكن بليغًا ، ولقد تركنا نبذا من الكلام ذكره الشارح المحقق في هذا المقام لما لم يشاهد فيه إلا الإطالة والإسآم .

(وأسفل) جعله طرف البلاغة إشارة إلى أنه بليغ ، وقال في الإيضاح [1] : منه يبتدي لمزيد توضيح لذلك دفعا لما أوهمه كلام نهاية الإيجاز أن هذه المرتبة ليست من البلاغة في شيء وإن كان الظاهر أن قصده المبالغة في دناءتها وعدم الاعتداد بها **(وهو ما إذا غير عنه إلى ما دونه التحق عند البلغاء بأصوات الحيوانات)** يعني ما يستلزم تغييره الالتحاق بأصوات الحيوانات مما قيل إنه يصدق على غير الأسفل ؛ لأنه إذا غير إلى ما دونه التحق ؛ لأن ما دون الأسفل ما دونه ليس بشيء ، على أن دون لما هو أحط قليلا ، وتحقيق الأسفل هو أنه ما ليس فيه مقتضى الحال متعددًا ، ولم يعرفه به مع أنه أوضح وأخصر لينبه على أن ما دونه ملتحق بأصوات الحيوانات .

قال المصنف : التحق وإن كان صحيح الإعراب ووافقه الشارح ، وفيه أن غير صحيح الإعراب ليس أولى بالالتحاق ، لجواز أن يكون صحيح الإعراب ضعيف التأليف ، معقدا مع عدم فصاحة الكلمات ، فالمناسب أن يقول : وإن كان فصيحًا ، فإن قلت : كيف يلتحق ما يشمل على الدقائق البيانية بأصوات الحيوانات ؟ قلت : اعتبار الوضوح والخفاء في الدلالة بالنسبة إلى المعاني المجازية ، وتلك المعاني أزيد من الدلالات الوضيعة ، ومما يتعلق بعلم المعاني ، فرعاية البيان لا ينفك عن رعاية المعاني .

(وبينهما مراتب كثيرة) عطف على طرفان ، أي لها مراتب كثيرة حال كونها بينهما ، أو الجملة تامة معطوفة على قوله لها طرفان **(ويتبعها)** أي البلاغة في الكلام **(وجوه أخر)** احتراز عن المطابقة ، والفصاحتين ، فإنها وجوه يتبعها البلاغة ، ولا يصح جعله احترازًا عن البلاغة ، بأن يكون المعنى : ويتبع البلاغة وجوه أخر

---

(١) انظر الإيضاح ص ١٠ وما بعدها .

سوى البلاغة ، لأنه يصير لغوا ، وفي قوله : يتبعها تنبيهات : أحدها : أن الوجوه البديعية لا تحسن بدون البلاغة ، وثانيها : أنه يجب تأخير علم البديع عن علم البلاغة ، ثالثها : أن حسنا تورثه عرضي غير داخل في حد البلاغة ، ورابعها : أن هذه الوجوه إنما تكون من البديع ، إذا لم يقتض الحال ، إذ لو اقتضاها الحال لم تكن تابعة للبلاغة وإنما جعلها تابعة لبلاغة الكلام دون المتكلم لاختصاص ما وصفت به الوجوه بها أعني قوله : **(يورث الكلام حسنًا)** ولم يتعرض بحالة تحصل للمتكلم بالقياس إليها ،لأنه لم يلتفت إليها ، ولم يسم المتكلم باعتبارها باسم ، ولم يوصف بصفة ، وإنما تعرض لها في أثناء تحقيق بلاغة الكلام تتميا لبيانها وتكميلا لتمييز مقتضيات الأحوال عن غيرها ، وقيل تمهيدًا لبيان الحاجة إلى علم البديع ، واختار لفظ يورث على يفيد للتنبيه على أن ليس النظر الأعلى حسن في الكلام ، ولا نظر على هذه الوجوه كأنها فنيت وبقي الحسن ، بخلاف وجوه البلاغة ؛ فإن النظر إليها وهي الداعية إلى التكلم ، وليس النظر إلى حسن الكلام وإنما هو من توابعها .

(و) البلاغة **(في المتكلم ملكة يقتدر بها على تأليف كلام بليغ)** أي لا يعجز بها عن تأليف كلام بليغ ، فالنكرة في سياق نفي عمت ، والمراد كلام بليغ ورد معناه على المتكلم ، وأراد بيانه **(فعلم)** تفريع على تعريفات الفصاحة والبلاغة أي علم بالقوة العربية من الفعل ، إذ بالتأمل في التعريفات يعلم ذلك ، ولو قال : فكل بليغ فصيح ولا عكس لاستغنى عن هذا التكلف ، والظاهر أن المراد تفريع المعلوم إلا أنه فرع العلم مبالغة في ظهور تفريع المعلوم ، والمقصود بيان النسبة بعد التعريف تتميا للتعريف ، كما هو العادة ، كأنه قال : فالفصيح أعم مطلقا من البليغ ، ولو قال كذلك لكان أخصر وأوضح فيا هو مقصوده ، وفيه تعريض للسكاكي ؛ حيث لم يشترط في البلاغة إلا الخلوص عن التعقيد المعنوي ، فانحصر مرجع البلاغة عنده في علم البلاغة ، وما ذكره المصنف ليس اصطلاحًا منه ، بل مما ينقل عن ابن الأثير : أنه ذكره في المثل السائر ، لكن ربما يرجح اعتبار السكاكي بأن البلاغة مما يتميز به البليغ عن غيره ، ولا يكون الأمر المشترك معتبرًا في المميز .

(أن كل بليغ) كلامًا كان أو متكلما **(فصيح)** بالمعنيين أو ما يطلق عليه الفصيح ، وقد سمعت ما فيه فتذكر **(ولا عكس)** بالمعنى اللغوي ، إذ ليس كل فصيح بليغًا ، وقوله : **(وأن البلاغة)** تحت العلم وتفرعه على ما سبق ظاهر ، والغرض منه إثبات الحاجة إلى علمي البلاغة والبديع ، وقال الشارح المحقق : الغرض بيان انحصار علم البلاغة في المعاني والبيان ، وانحصار مقاصد الكتاب في الفنون الثلاثة وينبغي أن يراد أن البلاغة في الكلام كان أو في المتكلم **(مرجعها)** أي رجوعها إلى أمرين أي يتوقف عليهما : إما رجوع بلاغة الكلام فظاهر ، وإما رجوع بلاغة المتكلم ، فلأنه إنما تحصل الملكة بالممارسة على الاحتراز ، أو تحصل للاحتراز بسهولة ، فالاحتراز يتوقف عليه الملكة باعتبار تحققه ، وتكرره أو باعتبار تصوره كما هو شأن الغايات ، وكذا التمييز ، فتفسير المصنف والشارح قوله بأن البلاغة في الكلام مرجعها **(إلى الاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد)** خفي ، والمراد بالمعنى المراد ما هو مراد البليغ من الغرض المصوغ له الكلام كما هو المتبادر من إطلاقه في كتب علم البلاغة ، فلا يندرج فيه الاحتراز عن التعقيد المعنوي ، كما توهمه البعض ، ولا الاحتراز عن التعقيد مطلقا كما هو في معرض التوهم ، وشأن التوهم أن يتعلق به ولا يختص بالاحتراز عن التعقيد المعنوي **(وإلى تمييز الفصيح)** كلامًا كان أو مفردا من غيره ولك أن تخصه بالكلام ، وتدرج تمييز المفرد فيه ، وإلى الثاني ذهب المصنف **(والثاني)** أي تمييز الفصيح عن غيره ومعرفة أن هذا الكلام فصيح وهذا غير فصيح عند التحقيق تمييزات يرجع كل إلى أمر فإنه تمييز الخالص عن الغرابة عن غيره ، وتمييز المخالف للقياس عن غيره ، وتمييز الخالص عن ضعف التأليف عن غيره ، وتمييز الخالص عن التعقيد اللفظي عن غيره ، وتمييز الثقيل على اللسان عن غيره ، كما أشار إليه بقوله : **(منه ما يبين)** أي يوضح بمعنى أنه يتضح أن تمييز المميز كان حقًّا أولاً **(في علم متن اللغة)** وكان الأوضح منه ما يرجع إلى علم متن اللغة يعني معرفة أوضاع المفردات ، وأما اللغة فقد يطلق على جميع أقسام علوم العربية ، فلذا قيد بالمتن ليكون واضحا . **(أو التصريف أو النحو أو يدرك بالحس)** المكتسب من الممارسة على التلفظ بالألفاظ الخالصة عن التنافر **(وهو)** أي : ما يبين في هذه العلوم أو يدرك بالحس **(ما**

عدا التعقيد المعنوي) فست الحاجة للاحتراز عن الخطأ في تأدية المعنى المراد إلى علم ، وللاحتراز عن التعقيد المعنوي إلى علم ، فوضعوا لهما علمي البلاغة ، ثم احتاجوا لمعرفة ما يتبع البلاغة من وجوه التحسين إلى علم آخر ، فوضعوا له علم البديع .

(وما يحترز به عن الأول) أي أول الأمرين الباقيين علم المعاني **(وما يحترز به عن)** ثاني الأمرين الباقيين وهو **(التعقيد المعنوي علم البيان ، وما يعرف به وجوه التحسين علم البديع ، وكثير من الناس يسمي الجميع علم البيان ، وبعضهم يسمي الأول علم المعاني والأخيرين علم البيان والثلاثة علم البديع)** ولا مشاحة فيها لذوي الأبصار ، وإنما الاعتبار لما نال مزيد الاشتهار .

لما فرغنا من شرح المقدمة وحان الشروع في شرح علم المعاني ، أقول متضرعا متذللا سائلا الإلهام الرباني ، إلهي نعوذ بك من الملاهي ، ونلوذ بأوامرك في الاجتناب عن المناهي ، ونسألك التمتع بأسرار المثاني ، وفهم معانيه الأول والثواني ، وإحراز ما وعدته بقراءة كل حرف من حروف المباني ، ونبتهل إليك في التخصيص بفهم مزايا أودعتها فيها للخواص ، وبالعمل بما يعرف عنها الاجتهاد ، مقرونا بكمال الإخلاص ، ونطلب منك التوفيق لتحقيق إسناد جميع الكائنات إليك في كل حال ، ولضبط كل مسند إلى خير مسند إليه ، نبي الرحمة من الأفعال والأقوال ومفازًا بمراتب علية هي متعلقات الأفعال والأعمال ، ونرجو من قصر أنظارنا على إنشاء ما يوجب الوصل إلى موجبات معرفتك ، والفصل عما يوجب خفة موازيننا بل مساواتها ، والانقطاع عن مغفرتك ، إلهي أغننا بإيجاز جوامع الكلم في المسألة عن الإطناب ، وألهمنا رشدنا واهدنا الصراط المستقيم في جميع الأبواب :

الفن : هو الضرب والتزيين سمي به كل قسم من كتابه إشارة إلى مهارته في الصياغة ، حيث سبك من مادة واحدة هي مفردات الكلم أنواعا ، وجلب لتزيينه لمعانيه بتركيبات بديعة إلى ضبطها طباعا ، وادعى لإفادة شدة امتزاجها بالمعاني وسرعة الانتقال منها إليها كونها عين المعاني فقال :

(الفن الأول : علم المعاني)

وهكذا أو عدل عما هو الشائع من جعل المعاني ظرفًا للألفاظ إشارة إلى أنه ليس هاهنا لفظ خرج عن إفادة هذا المعنى لما قصد من إفادة أن العلم ليس أوسع من الفن كما هو شأن الظرف ، بل كما لم يخرج لفظ من الفن عن بيان العلم ، لم يخرج شيء من العلم عن الفن ، فاختار للمبالغة فيه ما لا أبلغ منه ، وهو دعوى العينية ، والبعد عن الاثنينية ، وبما عرفت أن الفن عبارة عن الألفاظ المخصوصة ، وحمل علم المعاني عليه لدعوى الاتحاد لغرض ما اندفع ما يقال أن الفن باعتبار عهديته عين علم المعاني ، فالحمل عليه لغو ، واندفع أيضًا أن العلم سابقا علم بعنوان علم المعاني دون الفن ، وما هو معلوم أحق بالموضوعية ، والأنسب بالمحمولية ما فيه شائبة المجهولية ، وإنما صار علم المعاني أول لأنه متعلق بترتيب المعاني ، والبيان متعلق بما يفيد المعاني المرتبة من الكلام المختلف وضوحًا ، وخفاء في المرام ، والبديع لتزيين هذا الكلام ، ولا يخفي ما فيه من الترتيب المقتضي لهذا النظام من غير حاجة إلى جعل البيان من المعاني بمنزلة المركب من المفرد ، لمزيد اعتبار في البيان ، وهو إيراد المعاني المرتبة في طرق مختلفة ، فقد زيد على ترتيب المعاني المعتبر في علم المعاني الاختلاف في الوضوح ، كما اعتبره السكاكي وتبعه الشارح المحقق والسيد السند ، وإنما عرف أولا قبل الشروع في مقاصده لحفظ القاصرين عن توهم اتحاده مع الفن . قال الشارح المحقق : ولأن كل علم مدون فهي كثرة تضبطها جهة وحدة باعتبارها تعد علمًا واحدًا تفرد بالتدوين ، فمن حاول تحصيلها فعليه أن يعرفها بتلك الجهة لئلا يفوته ما يعنيه ، ولا يضيع وقته فيما لا يعنيه ، وهذا خلاف ما حقق أن جهة وحدة إفرد العلم بها بالتدوين ، وصارت المسائل الكثيرة لأجلها علما واحدا هو الموضوع ، فالأولى أن يقال : كل علم ، فهي كثرة تضبطها جهة واحدة ، ومن حاول تحصيل كثرة تضبطها جهة وحدة فعليه أن يعرفها بتلك الجهة .

(وهو) أي علم المعاني (علم) [1] أسماء العلوم المدونة نحو المعاني يطلق على إدراك القواعد عن دليل حتى لو أدركها أحد تقليدًا لا يقال له عالم ؛ بل حاكٍ ، ذكره السيد السند في شرح المفتاح ، وقد يطلق على معلوماتها التي هي القواعد ؛ لكن إذا علمت عن دليل وإن أطلقوا ، وعلى الملكة الحاصلة من إدراك القواعد مرة بعد أخرى ، أعني ملكة استحضارها ، متى أريد ؛ لكن إذا كانت ملكة إدراك عن دليل كما لا يخفى ، وكذلك لفظ العلم يطلق على المعاني الثلاثة ، لكن حقق السيد السند أنه في الإدراك حقيقة ، وفي الملكة التي هي تابع الإدراك في الحصول ووسيلة إليه في البقاء ، وفي متعلق الإدراك الذي هو المسائل إما حقيقة عرفية أو اصطلاحية ، أو مجاز مشهور ، وفي كونه حقيقة في الإدراك نظر ؛ لأن المراد به الإدراك عن دليل لا الإدراك مطلقا ، حتى يكون حقيقة ، وبالجملة التعريف يحتمل أن يكون للمعاني بأي معنى يؤخذ فيحمل العلم على معنى يناسبه ، ولا يوجب تحير المخاطب في المراد ؛ لأنه إذا علم المخاطب أن كل اسم للعلم المدون يطلق على المعاني الثلاثة وكذا لفظ العلم ، وأبهم المتكلم اللفظ ليحمله على أي معنى شاء ، فيختار أي معنى يريد أن يعرفه بالمعرف ، ويحمل بقرينة العلم عليه وفيه ، والشارح المحقق اختار حمله على الملكة ، وجوز حمله على المسائل ، مع أن قول المصنف : وينحصر في ثمانية أبواب يستدعي بظاهر الحمل على المسائل ، وجعل السيد السند وجه تجويزهما دون الحمل على الإدراك فإنه لا بد فيه من تقدير أي علم بقواعد ، وزيفه بأن الحمل على الإدراك أيضًا يرجحه كونه حقيقة هذا ، وفي طلب المصدر المتعدي تقدير المفعول بحيث . ألا ترى أنه إذا نزل المتعدي منزلة اللازم استغنى عن تقدير المفعول مثلاً : إذا جعل يعطي بمعنى يوقع الإعطاء لا يحتاج إلى تقدير المتعلق ؟ فلو استدعى المصدر تقدير المفعول لاستدعى الإعطاء المعتبر في يعطي ! نعم ما ذكره الشارح ما يخالف قصد المصنف فإنه قال في الإيضاح [2] : قيل : (**يعرف به أحوال اللفظ العربي التي بها**

---

(١) وقال السكاكي : «علم المعاني : هو تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ؛ ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما تقتضي الحال ذكره» . انظر المفتاح ص ٢٨٦ ط المطبعة الأدبية ، الإيضاح ص ١٤ .

(٢) انظر الإيضاح ص ١٤ «بتحقيقنا» .

يطابق اللفظ مقتضى الحال) دون يعلم رعاية لما اعتبره بعض الفضلاء من تخصيص العلم بالكليات والمعرفة بالجزئيات ، يريد تخصيص العلم بتصور الكلي والتصديق بحاله تخصيص المعرفة بتصور الجزئي والتصديق بحاله ، فإنه ظاهر في أنه أراد بالعلم إدراك الكلي ، وبالمعرفة إدراك الجزئي ، ومن هذا يتبين وجه اختيار يعرف به على بحث فيه عن أحوال اللفظ العربي ، لأن المراد الأحوال الجزئية ، وهي لا تحمل على اللفظ العربي ، ولك أن تفرق بين المعرفة والعلم ، وتريد بالعلم الملكة فيكون المعنى ملكة يعلم بها أحوال اللفظ العربي ... إلخ ، أي ملكة هي مبدأ استحضار العلم بأحوال اللفظ العربي ، ولا يخفى أنه كما أدرج في تعريف فصاحة المتكلم الاقتدار ليشمل حالتي النطق وعدمه ينبغي أن يدرج في تعريفات العلوم الثلاثة ليشمل حالتي المعرفة وعدمها فتأمل .

قيل : إن أريد معرفة الجميع فهو محال ، لأنها غير متناهية ، أو البعض الذي لا يمكن تعينها كالثلث والنصف والربع ، فهو تعريف لمجهول ، أو ما يمكن تعيينه كمسألة أو مسألتين ، فالعبارة قاصرة ، وقيل أن أريد الكل فلا يكون هذا العلم حاصلاً لأحد أو البعض ، فيكون حاصلا لكل من عرف مسألة ومن البين أن كلاًّ من الإيرادين قاصر ، ترك فيه بعض الشقوق ، يظهر من الإحاطة بهما ، وأجيب عنهما بأن المراد معرفة كل واحد يرد على صاحب العلم بالإمكان ، ولم يدفع به قصور العبارة ، ويمكن أن يجاب بأن المراد معرفة الجميع ، واستحالة معرفة الجميع لا ينافي كون العلم سببًا لها ، كما أن استحالة عدم صفات الواجب لا ينافي سببية عدم الواجب له ، وعدم حصول العلم المدون لأحد وهو يتزايد يومًا فيوما ليس بممتنع ولا بمستبعد ، وتسمية البعض فقيهًا أو نحويا أو حكيما كناية عن علو شأنه في العلم ، بحيث كأنه حصل له الكل ، ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة مسائل العلوم الثلاثة مثلاً ، فإنه يصدق عليه أنه علم يعرف به أحوال اللفظ العربي ، التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لا يقال إنها ملكات لا ملكة واحدة ، لأن كل علم ملكات لأبوابه ، بل مسائله ووحدة الملكة ليس أمرًا منضبطا يمكن تعيينه ، وتحديد العلم به ، وليس لك أن تجيب بأن المراد يعرف به لذاته ، وما صورته يعرف به لجزئه ، لأن كل حال يرد على صاحب الملكة يعرف

بها لجزئها لا لذاتها ، نعم لا يبعد أن يقال معرفة جميع الأحوال بها لذاته فخذه جوابا لهذا الاعتبار ، وبأن يتكلف ، وتريد تعرف به تلك الأحوال فقط ، وما ذكرته من الملكة يعرف بها غيرها أيضًا ، ومما يرد أنه يصدق التعريف على ملكة استحصال العلم من غير أن يحصل مسألة كما إذا حفظ من شواهد المسائل ما يفي باستنباط مسائله ، فإنه يصدق عليها أنها ملكة يعرف بها أحوال اللفظ العربي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، لا يقال لا يعرف بها بل بمسائل يستحصل بها ؛ لأنا نقول فلا يعرف بملكة الاستحضار أيضًا ، بل بمسائل يستحضر بها ، نعم تحتاج المعرفة مع ملكة الاستحصال إلى المبادئ أيضًا بخلاف ملكة الاستحضار ، لكن هذا الفرق لا تجدى في تصحيح التعريف . ولا يختلجن في وهمك أن ملكة الاستحصال المذكورة علم لأنه لا يقول أحد إن من لم يخطر بباله مسألة قط هو عالم بالعلم ، إنما الكلام في أن ملكة استحضار أكثر المسائل مع ملكة استحصال الباقي هل هو العلم أم لا ؟ من أراد أن يكون إطلاق الفقيه على الأئمة حقيقة مع عجزهم عن جواب بعض الفتاوي التزم ذلك ، وأما على ما سلكنا من أن الإطلاق مجازي فلا نلتزمه ، وجوابه أن العلم بمعنى الاستحضار لا الملكة المطلقة كما فصلناه فملكة الاستحصال خارجة من قوله علم ، والمراد بأحوال اللفظ الأمور العارضة له المتغيرة كما يقتضيه لفظ الحال من التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، وغير ذلك ، وموضوع العلم ليس مطلق اللفظ العربي ، كما توهمه العبارة ؛ بل الكلام من حيث إنه يفيد زوائد المعاني ، فلو قال أحوال الكلام العربي لكان أوفق ، إلا أنه راعى أن أكثر تلك الأحوال من عوارض أجزاء الكلام بالذات وإن صاحب المعاني يرجعه إلى الكلام ، فاختار اللفظ ليكون صحيحا في بادئ الرأي ، إلا أنه يخدشه أحوال الإسناد ، فتأمل .

وقد نبه بتقييد اللفظ بالعربي وإطلاقه في قوله : يطابق اللفظ ، على أن تخصيص البحث باللفظ العربي مجرد اصطلاح ، وإلا فيطابق بها مطلق اللفظ مقتضى الحال ، وبها يرتفع شأن كل مقال ولهذا لم يضمر فاعل المطابقة ، فاتجه أن الأحوال الشاملة لغير اللفظ العربي كيف يكون من الأحوال التي يبحث في العلم ، ولا يبحث فيه إلا عن الأعراض الذاتية ؟ ولا يندفع إلا بما ذكره الشارح

المحقق في بعض تصانيفه من أن اشتراط البحث عن الأعراض الذاتية إنما هو عند الفلسفي ، وأما أرباب تدوين العربية فربما لا يتم في علومهم هذا إلا بمزيد تكلف ، والمراد بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ما قدمناه ، فلا نعيده فتذكر . واحترز به عن الأحوال التي ليست بهذه الصفة ؛ كالإعلال والإدغام ، والرفع والنصب ، وما أشبه ذلك من المحسنات البديعية ، فإن بعضها مما تقدم على المطابقة لمقتضى الحال ، وبعضها مما تأخر ، ولا بد من اعتبار قيد الحيثية أي التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال من حيث هي كذلك ، ليتم أمر الاحتراز به وإلا لدخل فيه بعض المحسنات والأحوال النحوية ، والبيانية ، التي ربما يقتضيه الحال ، فإن الحال ربما يقتضي تقديمًا أو تأخيرًا يبحث عنه النحوي ، وربما يقتضي السجع وغيره ، وربما يقتضي إيراد المجاز والتشبيه ، فلولا قيد الحيثية لدخلت هذه الأمور التي تعلقت بعلوم أخر في المعاني ، لكن الواضح في الإشعار بالحيثية تعليق الحكم بالمشتق ثم بالموصول الذي صلته مشتقة ، وإشعار الموصوف بهذا الموصول بقيد الحيثية خفي ، ولذا قال الشارح المحقق : وفي وصف الأحوال بقوله التي بها يطابق اللفظ مقتضى الحال قرينة خفية على اعتبار الحيثية ، وأما قوله : ولولا اعتبارها يلزم أن يكون علم المعاني عبارة عن تصور هذه الأحوال ، أو التصديق بوجودها ، إذ لا يفهم من معرفة الشيء إلا هذا ، ففيه أن قولهم العلم إدراك المركب ، والمعرفة إدراك البسيط يشتمل تصور البسيط والمركب ، والتصديق المتعلق بهما مطلقا ، والعلم في التعريف إما بمعنى الملكة أو المسائل ، أو التصديقات بها ، فكيف يكون تصور هذه الأحوال والتصديق بوجود هذه الأحوال الجزئية داخلين فيه ؟ وإنما يختل التعريف لأنه يلزم أن يكون علم المعاني ملكة أو تصديقات بمسائل ، أو مسائل يعرف بها هذه الأحوال أو وجودها !! وظاهر أنه ليس كذلك . وقد عرف صاحب المفتاح المعاني بأنه تتبع خواص تراكيب الكلام في الإفادة ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ، وعدل المصنف عنه إلى ما هو أخصر منه وأوضح كما لا يخفى ، ولأنه تعريف بالمباين ، إذ التتبع ليس بعلم ، ولا صادق عليه ، كما اعترض به في الإيضاح ، وما أجاب به

القوم عنه من أن المراد بالتتبع المعرفة على إطلاق السبب ، وإرادة ما هو مسببة ، تنبيهًا على أن المعاني تلك المعرفة دون معرفة الله ، ومعرفة العرب على ما قيل ودون المعرفة بالتقليد ، كما نقول يرده أنه يأبى عن إرادة المعرفة بالتتبع قوله : ليحترز بالوقوف عليها ، إذ اللائق حينئذ ليحترز به ، وأنه ليس المعاني معرفة الخواص المذكورة بالتتبع ، لأنه التصديق بالقواعد لا معرفة الخواص الجزئية ، لأنها المتبادر من معرفة الخواص بالتتبع والحمل على معرفتهما إجمالاً بعد المعرفة الحاصلة بتتبع جزئيات الخواص ، تجاوز عن الحد في التكلف ، وليس من جهات العدول كما ظنه الشارح المحقق أن العلم بتعريفه يوجب الدور ، وإن اعترض به المصنف في الإيضاح ، حيث قال : فسر التراكيب بتراكيب البلغاء ، فمعرفة التراكيب في تعريفه تتوقف على معرفة البليغ المتوقفة على معرفة بلاغة المتكلم ، وقد عرفها في كتابه بأنه بلوغ المتكلم في تأدية المعاني حدًّا له اختصاص بتوفية خواص التراكيب حقها ، وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ، فإن أراد بالتراكيب تراكيب البلغاء - وهو ظاهر - فقد جاء الدور وإن أراد غيرها فلم يبينه ، هذا لأن هذا الاعتراض لا يتجه على تعريفه ، ولو ذكره المصنف في كتابه لأنه عرف فيه بلاغة المتكلم بما لا يتوقف معرفته على معرفة المتكلم البليغ ، لكن نعم الجواب ما أصابه الشارح حيث قال : المراد بالتراكيب تراكيب ذلك المتكلم ، كأنه قال : بلاغة المتكلم أن يكون بحيث يورد كل تركيب له في المورد الذي يليق به المقام ، فمعنى توفية خواص التراكيب حقها أن يورد كل كلام موافقًا لمقتضى الحال ، وقوله في تأدية المعاني وتوفية خواص التراكيب حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ناظر إلى هذا القصد ، ولهذا بالغ في ظهور هذا المعنى حيث قال : لا يفهم إلا هذا ، فالمناقشة بأنه يمكن أن يراد بلوغه في تأدية المعاني حدًّا له اختصاص بتوفية مثل خواص تراكيب البلغاء حقها وإيراد أنواع التشبيه والمجاز والكناية على وجهها ليس على سنن التوجيه ، وإن وقع عن السيد السند الشريف التنبيه . وأما ما اعترض به على الشارح من أنه لم يعرف لتراكيب هذا المتكلم خواص حتى يضاف إليها ، وحكم بسببه على هذا الجواب فإنه ليس بشيء فدفعه أن الخاصة هي الداعية إلى خصوصية مفيدة زائدة على أصل المعنى ،

وإضافتها إلى تراكيب المتكلم لا يستدعي معرفة خواص لها ، نعم يتجه أن تعريف بلاغة المتكلم يستلزم الدور ، لأن السكاكي عرف الخاصة بما أخذ فيه البليغ ، والعجب أنهم احتاجوا في إثبات الدور إلى الترديد في التراكيب ، ولم يلتفتوا إلى ما ذكره في الخاصية ، ولما انجر الكلام إلى إيراد تعريف السكاكي فلا نري بدا من شرح قوله ، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، فإنه مما استصعب جلة الأقوام وزل فيه الأقدام ، ولم يترشح حق بيانه من الأقلام ، فإن الشارحين جمهورهم ذهبوا إلى أن المراد بالاستحسان المحسنات البديعية وبغيره الاستهجان الذي وقع منهم هفوة أو لاستعمالهم المستهجنات في الأضاحيك ، والهجويات ، فذكر المحسنات البديعية في تعريف المعاني ، وأشار بذكر الاتصال إلى أنها خارجة من المعاني ملحقة بالخواص في التزيين ، إلا أن تزيينها عرضي ، وتزيين الخواص ذاتي ، ولا يخفى أنه إفساد للتعريف ، لأنه لا مدخل له في الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ، ولا يفهم من ذكر الاتصال أنه خارج من المعاني ؛ فإن معلومات علم قد يتصل بعضها ببعض فذكره في التعريف إفساد للتعريف ، لأنه يفيد دخولها في معلومات المعاني .

والسيد السند ذهب إلى أن ضمير وما يتصل بها إلى التراكيب أي يتبع ما يتصل بالتراكيب من معرفة أن اشتمالها على الخواص هل يستحسن أو يستهجن ؛ إذ التركيب المؤكد مثلاً قد يستحسن من متكلم في مقام فيحمل على أنه قصد ما يقتضيه ، ولا يستحسن من آخر في ذلك المقام لسوء ظن به ، فلا يحمل على قصده بل على أن صدوره منه اتفاقي ، وكذا حال المخاطب ، وقد صرح بذلك المفتاح حيث قال : ومن متممات البلاغة ما قد سبق لي أن نظم الكلام إذا استحسن من بليغ لا يمتنع ، أن لا يستحسن مثله من غير البليغ ، وإن اتحد المقام ، بل لا بد لحسن الكلام من انطباق له على ما لأجله يساق ، ومن صاحب له عراف بجهات الحسن لا يتخطاها ، ولا بد مع ذلك من إذن لافتنانات الكلام مصوغة ، فظهر أنه لا بد لصاحب المعاني مع معرفة الخواص من معرفة كون التراكيب مستحسنة وغير مستحسنة ، ليتمكن من إيراد تراكيبه منطبقة على ما ساقها لأجله ، ولا مستحسنة في مواقعها ، ومن حمل كل تركيب

يرد عليه على ما يليق بحال المتكلم ، فإن البلغاء أيضا على درجات متفاوتة ، فربما يستحسن كلام في مقام من بليغ فيحمل على دقائق جمة ، ولا يستحسن مثله في ذلك المقام من آخر دونه في البلاغة ، فلا يحمل عليها بل على ما يناسب منها مرتبته ، والأوجه أن مراده بالخواص ما تعين كونه خواص لا يتجاوزها ، كالتأكيد والذكر والحذف ، وبما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البديعية ، وبغيره المجازات والكنايات ، فإنها قد تصير مقتضيات الأحوال ، فلا بد من معرفة كونها خواص في تلك الأوقات ، لئلا يقع المتكلم في الخطأ فإنما قد يكون خاصة ، وقد لا يكون أكثر إيقاعا في الخطأ ، وأن المراد بما يتصل بها من الاستحسان المحسنات البديعية ، وبغيره الاستهجان الراقع هفوة أو قصدًا ، لكن وجوب تتبعها ليتميز عن الخواص ولا تقع في الغلط لتناسبها بها بناء على وقوعها في كلام البلغاء . ومما لا بد من التنبيه عليه أن المصنف أطلق مقتضى الحال ، والمفتاح قيده بمقتضى حال يقتضي ما يفتقر المتكلم في تأديته إلى أزيد من دلالات وضعية ، لأن المعاني دون الاحتراز عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره ، ولا يعرض خطأ لمن له أدنى تميز في إلقاء الكلام المقتصر على الدلالات الوضعية حين يخاطب من لا خط له في أزيد من الدلالات الوضعية فضلاً عمن له فضل تميز ، فتطبيق هذا الكلام على ما يقتضي الحال ذكره من التجريد عن الزوائد ليس من مباحث المعاني ، لاستغنائه عنه ، ويحتمل أن يكون ذلك مخالفة منه معه بناء على أن ما يحتاج إلى تنبيه للقاصر ربما يجعل من الفن .

(وينحصر) قال في الإيضاح [1] : المقصود من علم المعاني منحصر **(في ثمانية أبواب)** يريد انحصار الكل في أجزائه لا الكلي في جزئياته ، وإلا لصدق علم المعاني على كل باب ، واعترض عليه الشارح المحقق بأن ظاهر هذا الكلام مشعر بأن العلم عبارة عن نفس القواعد لأن تلك الأبواب إنما هي المسائل وليست أجزاء للملكة ، وبأن تعريف وبيان الانحصار والتنبيه الآتي خارجة عن المقصود ، ولا يخفى أن كون العلم عبارة عن المسائل يوجب خروج هذه الأمور عن العلم لا عن المقصود من العلم لأنها ليست مسائل فلا حاجة لإخراجها إلى درج المقصود ، هذا

---

(١) انظر الإيضاح ص ١٥ «بتحقيقنا» .

كلامه مع تنقيح وتحرير .

ونحن نقول : أدرج المصنف لفظ المقصود لجعله الضمير إلى الفن لأنه المنحصر في الأبواب التي هي الألفاظ والعبارات بحسب الظاهر ، فكأنه قال : وينحصر المقصود من الفن من علم المعاني ، فقوله من علم المعاني بيان المقصود ؛ لا صلته ، وبعد كون الضمير كناية عن الفن لا بد لإخراج الأمور الثلاثة من درج المقصود ، وجعل الضمير إلى علم المعاني بمعنى الملكة ، وجعل قوله من المعاني صلة المقصود ، أي ينحصر المقصود من الملكة في ثمانية أبواب ، وهو المسائل ؛ لأن الملكة وسيلة بقائها . أو جعله إلى المعاني بمعنى المسائل ، وجعل قوله من المعاني صلة المقصود أي ينحصر المقصود من المعاني التي هي المسائل في ثمانية أبواب ، وجعل درج المقصود لإخراج ما لم يخرج من القوة من مسائل العلم ، وهو غير الأبواب الثمانية ، لاحتمال أن يكون مما لم يخرج باب آخر ؛ لكنه ما لم يخرج ليس مقصودًا بالبيان تكلف ، وكما أن المحصور هو المقصود من الفن المحصور فيه أيضًا هو المقصود من الأبواب الثمانية ، وإلا فالأبواب مشتملة على الشواهد والأمثلة والاعتراضات . وبعد دعوى أن العلم منحصرة في ثمانية أبواب ذكرها على سبيل التعداد ليرفع الحاسب حسبانها كما هو طريقة معرفة مرتبة العدد ، ولأنه لو لم يذكر على سبيل التعداد لوجب العطف والتبس الإيجاز والإطناب والمساواة ، ولم يعلم أنها باب واحد ، كالفصل والوصل ، وتوهم أن الثمانية في التعداد صارت أحد عشر ، فقال :

(أحوال الإسناد الخبري ، أحوال المسند إليه ، أحوال المسند ، أحوال متعلقات الفعل ، القصر ، الإنشاء ، الفصل والوصل ، الإيجاز والإطناب والمساواة) بقي أن المذكورات على سبيل التعداد مبنيات على السكون فكيف يتكلم بأحوال الإسناد الخبري وظني أنه يتكلم بكسر اللام في الأحوال لأنه ساكن لاقي لام التعريف فيجب تحريكه بالكسر ، وبهذا علم أنه ينبغي إسكان ما ليس بمضاف ، ولا يخفى أن وجه عطف الوصل كالإطناب والمساواة على ما هو مذكور على سبيل التعداد أيضًا مشكل ، وإنما انحصر فيها **(لأن الكلام إما خبر أو إنشاء)** قال الشارح المحقق : لأنه لا محالة يشتمل على نسبة تامة بين الطرفين قائمة

بنفس المتكلم ، وفصلها في حواشي هذا المقام ، حيث قال بمعنى أنها صفة موجودة فيها وجودًا متأصلاً ، كالعلم والإرادة ونحو ذلك لا بمعنى أنها معقولة حاصلة صورتها عندها ، للقطع بأن الموجود في نفس المتكلم ، إذا قال : صلوا هو طلب الصلاة وإيجابها لا صورة ذلك ، كصورة السماء عند تعقلها ، ولذا صح اتصاف النفس بأنها طالبة . هذا وفيه أن النسبة باعتبار تحققها الأصيل قائمة بالطرفين لا بالنفس ؛ لأنها كما صرح بها هاهنا تعلق أحد جزئي الكلام بالآخر بحيث يصح السكوت عليه ، وكأنه أراد بالنسبة ما يتعلق بالنسبة من الطلب والحكم ، ومن فسر النسبة بوقوع النسبة أو لا وقوعها فقد خرج عن مفهوم التقسيم لما ذكره الشارح من أنه لا يتناول التقسيم بظاهره الإنشاء ؛ لأنه لا يصدق عليه أنه ليس لنسبته خارج ، لأنه ليس له نسبة بمعنى الوقوع واللاوقوع ، ومفهوم العبارة أنه له بنسبة بهذا المعنى وليس له خارج يطابقه ، أو لا يطابقه ولما نقول من أن إضافة النسبة إلى الضمير للعهد أي لنسبته المعهودة وهي النسبة المعتبرة في الكلام فإذا لم يكن للإنشاء نسبة لا يصح إضافة النسبة إليه إلا إذا لم يعتبر عهديتها فيكون خروجًا عن مفهوم العبارة بلا جهة .

(لأنه إن كان لنسبته خارج) يتبادر إلى الأوهام أن كل نسبة إنشائية كانت أو خبرية لها خارج ؛ لأن نسبة أضرب مثلاً ثبوت الضرب للمخاطب ، وله خارج هو ثبوت الضرب له ، أو عدم ثبوته له ؛ لأن الواقع يستحيل أن يخلو عنهما ، فالنسبة الخبرية لا تتميز عن الإنشائية بأن لها خارجا دون الإنشائية فلذا قال : **(يطابقه أو لا يطابقه)** وفيه أن النسبة التي لها خارج ليس يمكن أن يخرج عن المطابقة واللامطابقة ، ولذا نفي بعض ما اشتهر من اختصاص الصدق والكذب بالخبر كاختصاص احتمالهما به ، وقال : يا زيد الإنسان صادق ، ويا زيد الفرس كاذب ، ويا زيد الفاضل محتمل ، فلدفعه فسرهما الشارح المحقق في المختصر بقصد المطابقة واللامطابقة ، فالإنشاء وإن كان لنسبته خارج يطابقه أو لا يطابقه لكن لا يقصدان بالإنشاء بخلاف الخبر . وفيه بحث ؛ لأنه لا خبر يقصد به عدم مطابقة نسبته لأن وضع الخبر للمطابقة ، وإنما عدم المطابقة احتمال عقلي ، فإن قلت هذا إذا أريد بالنسبة الوقوع أو اللاوقوع فإن القصد أبدا إلى مطابقتهما ، أما

إذا أريد ثبوت أمر لأمر مثلاً ففي الموجبة يقصد وقوعها ، أي مطابقتها للخارج ، وفي السلب يقصد لا وقوعها أي عدم مطابقتها للواقع ، فمعنى زيد قائم أن ثبوت القيام لزيد واقع ، والقصد في زيد ليس بقائم ، إلى أن الثبوت المذكور لزيد غير واقع ! قلت : هذا كلام حق حقيق بأن يتمسك به ، لكن الشارح المحقق جعل اللامطابقة إيماء إلى الكذب ، وهو حينئذ لا يتم فالتحقيق الذي يعطيه الفكر العميق ، والذكاء الدقيق ، إن النسبة التي له خارج هي التي تكون حاكية عن نسبة ، فمعنى ثبوت الخارج له لكونه محكيها ، ونسب الإنشاءات ليست حاكية ، بل محضرة ليطلب وجودها أو عدمها ، أو معرفتها ، أو يتحسر على فوتها ، إلى غير ذلك ، وكذا نسب التقييدات ليست حاكية ، بل محضرة لتعين به ذات ، ومعنى مطابقتها للخارج أن يكون حكايتها على ما هو عليه ، فلا خارج للإنشاء ، فقوله يطابقه أو لا يطابقه لمجرد الإشارة إلى قسمتها إلى الصادقة والكاذبة ، وبها صار بحث الصدق والكذب مسمى بالتنبيه ، فالكلام إن كان لنسبته خارج .

(فخبر وإلا فإنشاء) والخبر يكون بمعنى الإخبار ، وهو أيضًا يقابل الإنشاء ، لكن بالمعنى المصدري **(والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند وإسناد)** لو قال : لا بد له من إسناد ومسند إليه ومسند **(والمسند قد يكون له متعلقات إذا كان فعلاً)** لكان أولى من وجهين لا يختفيان عن مثلك ، وتخصيص المتعلقات بالمسند مع أن في قولنا : الضارب زيدا جاءني ، متعلق المسند إليه ، حيث قيد المسند إليه بالمفعول ، لأنه متعلق لمسند الصلة المتعلقة بالمسند إليه ، وفيه أن الكلام في أجزاء الخبر وذلك المتعلق ليس متعلق مسند الخبر ؛ لأن الصلة ليست خبرًا وإن كانت جملة ؛ لأن كل جملة غير إنشائية ليست خبرا ؛ بل متعلق المسند إليه للخبر . قال المحققان في شرحي المفتاح : أدرج المصنف أحوال متعلقات المسند والمسند إليه في فنهما لكونهما بمنزلة الأجزاء لهما وإخبار قوله : **(أو في معناه)** [1] على قوله أو معناه ليشمل المشتقات المتصلة بالفعل من غير خفاء ، إذ ما في معنى الفعل صريح في كل ما يؤدي معناه ، بخلاف معنى الفعل ؛ فإن الاصطلاح على

(١) يريد بالمتصل بالفعل : اسم الفاعل واسم المفعول ، ويريد بما في معنى الفعل : المصدر ؛ لأنه يدل على الحدث كالفعل .

أنه ما يؤدي معنى الفعل ، وليس من تركيبه ، وما هو من تركيبه شبه الفعل . قال الشارح المحقق : ولا جهة لتخصيصه بالخبر ؛ لأن الإنشاء أيضًا لا بد له مما ذكره ، وقد يكون لمسنده أيضًا متعلقات ، هذا وفيه أن انتفاء الاختصاص لا ينفي جهة التخصيص ؛ إذ بمشترك يخص في البيان ببعض لنكتة ، والنكتة هنا أن القوم بحثوا عن المسند إليه والمسند الخبريين ، وكذا عن متعلقات الفعل والقصر، وتركوا الإنشائيات على المقايسة ، ولذا قدموا هذه الأبواب على الإنشاء ، وإنما فعلوا كذلك لأن الخبر أكثر ، ومزاياه أوفر . على أن بعض المحققين على أنه لا إنشاء إلا وهو في الأصل خبر ، صار إنشاء بنقل أو حذف كما في أضرب ، فإن أصله تضرب ، أو بزيادة كما في ليضرب ولا يضرب إلى غير ذلك .

(وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر) للمسند إليه على المسند ، أو العكس، أو للفعل ، أو ما في معناه على المتعلق أو العكس **(أو بغير قصر وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة أو غير معطوفة)** يتناول الجمل الحالية المتداخلة نحو : جاء زيد يركب يسرع ، على أن يكون يسرع حالاً من ضمير يركب ، مع أنها ليست من الوصل والفصل في شيء فالأولى ، وكل جملة قرنت بأخرى إما معطوفة أو متروكة العطف ، وحينئذ لا يلزم دخول أمثال هذه الصورة في باب الفصل والوصل ؛ لكن ينتقض الحصر بها ، ولا بد لتصحيحه من تقييد كل جملة قرنت بأخرى ، بأن يكون مما يقبل العطف في أداء أصل المعنى ، ولا يخفى أنه لا يتناول ترتيب باب الفصل والوصل ، إلا أن يقال : إنه من باب متعلقات الفعل ، ذكر في باب الفصل والوصل لمزيد مناسبة له به .

(والكلام البليغ إما زائد على أصل المراد لفائدة) قال الشارح المحقق : احتراز عن التطويل أقول : وعن الحشو أيضًا ، وقال : ولم يحترز عن التطويل إذ لا حاجة إليه بعد تقييد الكلام بالبليغ ، وفيه بحث ؛ إذ بلاغة الكلام مطابقته لمقتضى الحال في الجملة ، أو لكل ما يقتضيه الحال على ما استوفى بيانه ، ولا يلزم منه أن لا يكون في الكلام ما لا يقتضيه الحال ، نعم لا فائدة في تقييد الكلام بالبليغ ؛ لأن الزيادة لفائدة إطناب سواء كان في الكلام البليغ أو لا ، ولا يبعد أن يقال : يستفاد من تقييد الزيادة بكونه على أصل المراد أنه لا يكون زائدًا على

المراد ، فيكون لفائدة ؛ لأن الزائد على المراد زائد على أصله ، أو غير ذلك يتبادر منه ، أو غير زائد على أصل المراد لفائدة ، ويستلزم دخول التطويل والحشو في المساواة والإيجاز ، فينبغي أن يقول : أو غير زائد على أصل المراد أصلاً ، وينبغي أن يقيد أيضًا بكونه لفائدة ؛ لأن عدم الزيادة إما بالمساواة أو بكون اللفظ أقل من المعنى ، وكل منهما لا بد أن يكون في الكلام البليغ لفائدة ومقتض ، وإنما لم يفصل غير الزائد بالمساواة والإيجاز لأن تحصيل الباب الثامن لا يتوقف عليه ، ولا يخفى أن بيان الإيجاز والإطناب على ما ذكره لا يتناول الإيجاز والإطناب باعتبار قلة الحروف وكثرتها ، وبما ذكره المصنف لا تتميز مسائل باب القصر عن مسائل أحوال المسند إليه ، وأحوال المسند ، وأحوال متعلقات الفعل ؛ لأنه من تلك الأحوال لا تخرج عنها ، والإيجاز والإطناب والمساواة عن أحوال الإسناد والمسند والمسند إليه ومتعلقات الفعل ؛ لأن تأكيد الجملة هو الزائد على أصل المراد لفائدة ، وحذف المسند إليه أو المسند أو متعلق الفعل إيجاز . إلا أن يقيد أحوال المسند إليه مثلاً بما سوى القصر مثلاً ، قال الشارح المحقق : ما ذكره في وجه الحصر لا طائل تحته ، بل ذكر ما لا يعنيه ، وقد فاته ما يعنيه ، وهو بيان أنه لماذا أفرد كلا من أقسام الأحوال بباب ، وكيف خالف المفتاح في جعل القصر بابا على حدة ، وجعل الإيجاز والإطناب والمساوة بابا على حدة ، غير منضم مع الفصل والوصل ، فالأقرب أن يقال : اللفظ إما جملة أو مفرد ، فأحوال الجملة هي الباب الأول ، والمفرد إما عمدة أو فضلة ، والعمدة إما مسند إليه أو مسند ، فجعل أحوال هذه الثلاثة أبوابًا ثلاثة تمييزًا بين الفضلة والعمدة المسند إليه ، والمسند . ثم لما كان من هذه الأحوال ما له مزيد غموض وكثرة أبحاث وتعدد طرق وهو القصر أفرد بابا خامسا ، وكذا من أحوال الجملة ما له مزيد شرف ، ولهم به زيادة اهتمام ، وهو الفصل والوصل ، فجعل بابًا سادسًا ، وإلا فهو من أحوال الجملة ، ولذا لم يقل أحوال القصر ، أحوال الفصل والوصل، ولما كان من هذه الأحوال ما لم يختص مفردًا ولا جملة بل يجري فيهما ، وكان له شيوع وتفاريع كثيرة ، جعل بابًا سابعًا ، وهذه كلها أحوال مشتركة بين الخبر والإنشاء ، ولما كان هنا أبحاث راجعة إلى الإنشاء خاصة جعل الإنشاء بابًا ثامنًا ،

ولا يخفى أن وجه التبويب على الثمانية لا يتم ما لا يبين عدم استحقاق أقسام الفضلات ، يميز كل منها بباب ، وأنه يستحق قسما العمدة التمييز بينهما به ، وأن النسبة التي بين بين ليس لها أحوال ، وأن الخبر ليس له أبحاث راجعة إليه ، خاصة كالإنشاء ، أو يكون لكن لقلتها لم يستحق أن يجعل بابًا مستقلاً ، وأن ما ذكره من أن لا طائل من تحت ما ذكره فيه أن مقصود منه بيان أن ما استخرج من الفن لا يزيد على الأبواب الثمانية وكفى به فائدة .

(تنبيه) التنبيه ربما يستعمل في بيان البديهي ، وربما يستعمل في بيان الشيء قصدًا بعد سبقه ضمنا على وجه لو توجه السامع الفطن بكليته لعرفه ، لكن لكونه ضمنيًا ربما يغفل عنه ، وله في هذا المقام نصيب من كلا الشربين سواء جعل المنبه عليه مفهوم الصدق والكذب ، أو انحصار الخبر في الصادق والكاذب على الوجه المشهور ، أو أن الصدق والكذب ما هو المشهور دون الأخيرين إذ في قوله سابقًا تحصيل مفهوم مطابقة الخبر للخارج ، وعدمه ، فالتعريف تنبيهي لأنه لإحضار ما حصل لا لتحصيل صورة ، وكذلك علم انقسامه إلى القسمين ، وأن الصدق مطابقة الخبر للخارج والكذب عدمها ، كما هو المشهور حيث فصل بالصادق والكاذب على طبق المشهور ، ومن الواضح البين أن تلك الثلاثة بديهية ظاهرة عند من ليس من أهل الكسب ، والحمل على الثاني أنجع ، وما يحصل منه أنفع ، كيف وهو يدفع شبهة الدور على تعريف الخبر بما يحتمل الصدق والكذب مع أن الصدق معرف لمطابقة الخبر الواقع ؟! وأحسن الأجوبة أن الصدق والكذب بديهيا التصور ، وأن يجاب أيضًا بأن الصدق المعرف للخبر هو صفة المتكلم ، وهو الإعلام الشيء على ما هو عليه ، والمعرف بالخبر ما هو صفته . وأجاب الشارح المحقق بأن الخبر المعرف به الصدق بمعنى الإخبار ، فإنه قيل : الصدق هو الخبر عن الشيء على ما هو به ، فلولا أن الخبر بمعنى الإخبار لم يتعد بعن ، وبأن الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام بمعنى مطابقة الكلام للواقع ، وما عرف بالخبر صفة المتكلم ، ولا يخفى أنه يكفي في الجواب أن الصدق المعرف به الخبر صفة الكلام ، لأنه حينئذ يتوقف معرفة الخبر على معرفة الصدق المتوقف على معرفة الكلام الذي هو أعم من الخبر ، لا على معرفة الخبر ، وما ذكره جواب عن

توهم الدور بالنظر إلى تعريف الصدق بالخبر عن الشيء على ما هو به ، على ما في المفتاح ، وما ذكرناه من الجواب عن توهم الدور نظرًا إلى تعريف المصنف للصدق والكذب ، مما ذكرنا أوفق بالمقام ، وأورد السيد السند على الجواب الثاني للشارح سؤالاً وجوابًا كل منهما أسقط من الآخر ، فلا جرم أعرضنا عنهما إعراضًا عن المنكر ، ولأنه يعلم أن الحكم بأن الصدق مطابقة الخبر للواقع ، أو أن الخبر ينحصر فيهما بديهي ، والمخالف عانى الشبهة فلذا لم يستدل عليه واكتفى بحل لشبهة المخالف المكابر دفعًا لاضطراب القاصر ، وأن يكفي لدفع شبهته أنها مصادمة للبديهي .

(صدق الخبر) قيد الصدق بالخبر تعيينًا للمحدود ؛ إذ الصدق مشترك بين صدق المتكلم وصدق الخبر كما مر الإشارة إليه ، وليس للاحتراز عن صدق غير الخبر ، من صدق المركبات التقييدية والإنشائية ؛ لأن الصدق والكذب مختصان بالأخبار من بين المركبات ، لما قدمناه لك ، وإن قال بعض : إنه لا فرق بين النسبة في المركب الإخباري وغيره ، إلا بأنه إن عبر عنه بكلام تام يسمى خبرًا وتصديقًا كما في قولنا : زيد إنسان ، أو فرس ، وإلا يسمى تركيبًا تقييديا وتصورًا ، كما في قولنا : يا زيد الإنسان ، أو الفرس ، وأياما كان فالمركب إما مطابق فيكون صادقًا ، أو غير مطابق فيكون كاذبًا ، فيا زيد الإنسان صادق ، ويا زيد الفرس كاذب ، ويا زيد الفاضل محتمل هذا ، وليس ما ذكره الشارح المحقق من أن النسب التقييدية لا بد لها من أن تكون معلومة للمخاطب ، بخلاف الخبرية - ولذا قالوا : الأوصاف قبل العلم بها أخبار ، كما أن الأخبار بعد العلم بها أوصاف - صالحًا لإبطاله (١) ، لا لما ذكر السيد السند من أن المعتبر في احتمال الصدق والكذب النظر إلى مهية الخبر مع قطع النظر عن غيرها ، حتى خصوصيات الأطراف ، لأن مهية المركب التقييدي مأخوذة فيها علم المخاطب فتجريد النظر إلى مهيته لا يستر المعلومية عن نظر العقل ، بخلاف مهية الخبر ، بل لأن علم المخاطب المعتبر ليس اليقين ، حتى ينافي احتمال الكذب ، ولأن احتمال الكذب لا يمنعه

(١) **(صالحًا لإبطاله)** خبر ليس في قوله : «وليس ما ذكره الشارح ...إلخ» وهذا يدل على مدى ما بلغه أسلوب المصنف من التعقيد المنافي للبلاغة .

علم المخاطب مطلقا ، لأنه يحتمل عند غير المخاطب على أنه لا يوجب الفرق بين الخبر والإنشاء ، ثم فيما ذكره هذا القائل لوامع الغفلة والإهمال ، أما أولا : فلأن قوله : لا فرق بين النسبة في المركب الخبري وغيره إلا بأنه إن عبر عنه بكلام تام يسمى خبرًا وتصديقًا ، وإلا يسمى مركبًا تقييديا ينتقض بالنسب المعبر عنها بكلام إنشائي، ولو أريد بكلام تام ما هو غير إنشائي لا يصح قوله ، وإلا يسمى مركبًا تقييديًا .

وأما ثانيًا : فلأنه إن قطع النظر عن معلومية النسبة في التقييدات بحسب خصوص المادة فجميع الأمثلة محتمل ، ولا يخفى أن احتمال الصدق والكذب راجع إلى محصل المهية .

(مطابقته للواقع) احترز بإضافة المطابقة إلى الخبر عن صدق المتكلم فإنه أيضًا المطابقة للواقع ، لكن لا مطابقة الخبر للواقع بل مطابقة خبره للواقع ، فالقول بأنه يكفي أن يقال : المطابقة للواقع من ملقيات الوهم .

(وكذبه عدمها) أي عدم مطابقته للواقع عدل عن عبارة المفتاح ، وهي غير مطابقته للواقع ؛ لأنه صادق على غير عدم المطابقة من الأمور الكثيرة ، التي ليست بكذب ، ويحتاج تصحيحه إلى جعل **(غير)** بمعنى **(لا)** ليكون غير مطابقته للواقع بمعنى لا مطابقته للواقع ، ومنه قولهم : إن زيدًا غير ضارب أي لا ضارب ، وإلا لزم تقديم معمول المضاف إليه على المضاف ، هذا والمشهور أن وصف الخبر بالمطابقة للواقع وصف له بحال متعلقه ، فإن المطابق للواقع - أي النسبة الخارجية وهي الحالة التي بين الطرفين مع قطع النظر عن تعلقها - الأمر الذهني المتعلق بالخبر ، والشارح المحقق ذهب إلى أنه النسبة المعقولة التي هي جزء مدلول الخبر أعني الوقوع واللاوقوع من حيث إنها معقولة فأثبتية المطابق والمطابق بالاعتبار ، ولم يرض به السيد السند ، وقال : هو الإيجاب والسلب ، ومطابقتهما الأمر الخارجي هو التوافق في الكيف ، بأن يكونا ثبوتيين أو سلبيين ، ولكل وجهة هو موليها ، ونحن نقول : مطابقة الخبر للواقع يحتمل أن يكون بمعنى موافقته له ، وعدم مباينته له ، بأن يكون مفيدًا للواقع ، فإن موافقة الدال لشيء إنما هو بالدلالة عليه ، وإطلاق الواقع ، والحاصل على النسبة مع أنها من الأمور

الاعتبارية باعتبار أنها حاصلة للطرفين ، والأمر الاعتباري يصح أن يحصل لغيره كالعمى الحاصل للأعمى ، وثبوت الشيء للشيء ليس مستلزمًا لثبوت المثبت ، بل لثبوت المثبت له ، وجعل الخارج ظرفًا للنسبة ، ووصف النسبة بالخارجية لا يستدعي وجودها ، وذلك على ما حققوا للفرق ، بين كون الخارج ظرفًا لنفس الشيء ، وبين كونه ظرفًا لوجوده . فإن قولنا : زيد موجود في الخارج جعل فيه الخارج ظرفًا لنفس الوجود ، وهو لا يقتضي وجود المظروف ، وإنما يقتضي وجود ما جعل ظرفًا لوجوده ، فالموجود في هذه الصورة زيد لا وجوده ، ففي قولنا : زيد قائم في الخارج جعل الخارج ظرفًا لنفس ثبوت القائم لزيد ، فاللازم كون القائم ثابتًا في الخارج بثبوت لغيره لا الثبوت ، ونحن نقول : الخارج اسم للأمر الموجود في الخارج كالذهن الذي هو اسم للأمر الموجود في الذهن ، فمعنى كون الشيء موجودًا في الخارج والأعيان أنه واحد منها ، وفي عدادها ، فظرفية الخارج للوجود مسامحة ، إذ الوجود ليس في عداد الأعيان ، ومعنى زيد موجود في الخارج أن وجوده في وجود الخارج ، وفي عداد وجوداته ، فليس الخارج إلا ظرفًا لنفس الشيء ، لكنه إذا جعل ظرفًا له حقيقة اقتضى وجوده ، وإذا جعل ظرفًا له مسامحة لم يقتض وجوده ، هكذا حقق الخارج والواقع ، واحفظه واجعله في سلك البدائع ولا تنكره ، لأنه خلاف المستفيض الشائع .

ومما ينبغي أن ينبه عليه أن ما بسط من الكلام في الخارج ليس في الخارج الذي يدور عليه الصدق والكذب ، لأنه بمعنى خارج تعقل المتكلم لا بمعنى الخارج المقابل للذهن ، وإلا لم يشمل الصادق والكاذب الذهنيين ، بل في الخارج المقابل للذهن ، لتكون على بصيرة في القضايا الخارجية ، ويتضح عندك وجه تقييد النسبة فيها بالخارج ، ولذا عجب المصنف في بيان المذاهب الثلاثة ، فذكر المذهب الأول من غير نسبة إلى صاحبه ، كما نسبه المفتاح إلى الجمهور ، ولم يؤيده ، ولم يبالغ في التصريح بترجيحه ، كما أيده وصرح به حيث قال : وهو المتعارف وعليه التعويل ، مبالغة في صحته وظهور سلطانه ، إلى أن استغنى اعتباره وعن نسبته إلى الجمهور ، وعن التأييد بتعارفه ، والشهادة بأنه المعول عليه ، وأشار إلى كمال سخافة المذهب الثاني ، بحذف قائله وتحقيره بمجهوليته ، مع

العلم بأنه النظام ، وقد سلك هذا المسلك المفتاح حيث قال : وعند بعض ؛ إلا أنه عدل إلى أخصر طريق في ذلك ، وأشار إلى رجحان مذهب الجاحظ ، بذكر القائل ، ووجه كمال سخافة هذا المذهب ما أشار إليه السكاكي من أن تصديق اليهودي إذا قال : الإسلام حق ، وتكذيبه إذا قال : الإسلام باطل ، بإجماع المسلمين ينجيان بالقطع على هذا المذهب ، واستئصاله ، ومع ذلك قدمه على مذهب الجاحظ [١] لكمال اتصاله بالمذهب الأول ، حيث اجتمعا في انحصار الخبر في الصادق والكاذب فقال عقيب بيان الحق : **(وقيل : مطابقته لاعتقاد المخبر ولو خطأ)** وجرد بيانه عن حشو في عبارة المفتاح حيث قال : طباق الحكم لاعتقاد المخبر أو ظنه ، فإن قوله أو ظنه حشو ، إذ لا بد من حمل الاعتقاد في هذا التعريف على معناه الغير [٢] المشهور ، وهو التصديق الشامل للظن والعلم وغيرهما ، إذ لو حمل على المشهور وهو الجزم القابل للتشكيك لخرج مطابقة الخبر لعلم المخبر عن حد الصدق ، ولدخل في حد الكذب ، وعدل عن قوله سواء كان خطأ أو صوابًا إلى قوله ولو خطأ ؛ لأنه أخصر وإلى الصواب أقرب ؛ لأن مطابقة الاعتقاد الصواب أحق بالصدق من مطابقة الاعتقاد الخطأ ، كما تقيده **(لو)** الوصلية ، فالتسوية لا تخلو عن شوب ، وفيه أن سوى في الإيضاح ؛ لكن الراجح ما في المتن ، وقوله : ولو خطأ للإشعار بالفرق بينه وبين ما هو الحق ، فإنه يفارق الأول في هذا الفرق ، وأشار إلى تعريف الكذب بقوله : **(وعدمها)** أي عدم مطابقته للاعتقاد ولو خطأ ، فالكذب بمخالفة الاعتقاد الخطأ ، مادة افتراق الكذب على ما هو الحق ، لكن لا تقتصر مادة افتراق الكذب عليه ؛ بل منها الخبر الموهوم والمشكوك ، فإنهما لا يطابقان اعتقاد المخبر لانتفائه ، وليس لك أن تقول : المراد عدم مطابقة الاعتقاد مع وجوده ، ولا اعتقاد له في المشكوك ، لأنه ينافي ما هو مذهبه من انحصار الخبر في الصادق والكاذب ، ولا أن تقول : الخبر المشكوك ليس بخبر ، لأنه لا تصديق له بمدلوله ، لأنا نقول : الخبر ما يدل على التصديق ، سواء تخلف المدلول أو لا ، ولولا ذلك لم يوجد خبر كاذب على هذا

---

(١) الجاحظ : أبو عمرو بن بحر بن محبوب الكناني . شيخ الأدباء وإمامهم في الفصاحة والبيان ، ولد بالبصرة سنة ١٥٠ هـ وتوفي ٢٥٥ هـ .

(٢) هكذا وردت بالأصل .

المذهب ، لأن الخبر الكاذب ما خالف المدلول اعتقاد المخبر ، فلا اعتقاد للمخبر بخبره ، ولا تصديق به ، فلا يكون كاذبًا لأنه مختص بالخبر .

ومن تحقيق تعريف الكذب يكاد يظهر أنه لا يصح جعل ضمير ولو خطأ إلى الخبر لأنه وإن لا تفاوت بينه وبين جعله للاعتقاد في تعريف الصدق لكن في تعريف الكذب لا يصح ، حينئذ من ذكر قوله ، ولو خطأ ، وجعل المصنف تاركًا لقوله ولو خطأ في تعريف الكذب لا موجزًا اعتمادًا على انسياق الذهن إليه بعد اعتباره في تعريف الصدق بعيد .

بدليل قوله تعالى : ﴿**إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾ [1] أضاف الدليل إلى تمسك النظام إشارة إلى قوته ، لأن الظاهر رجوع الكذب إلى قوله : إنك لرسول الله ، لأنه الخبر المنقول عنهم ، ويشهد ليس بخبر بل إنشاء . والظاهر من الحكم بالكذب الحكم بالكذب في الواقع ، لا في اعتقادهم ، فالظاهر معه ، والرد ليس إلا بتأويل الآية كما صرح به المفتاح ، لا نقول التأويل لا يعارض الظاهر ، لأنا نقول يعارض البداهة المنبه عليها بقوله : تنبيه الدليل ، ويوجب التأويل ، وفي المفتاح : أن إجماع المسلمين على تصديق اليهودي في قوله : الإسلام حق ، وتكذيبه في قوله : الإسلام باطل ، يوجب تأويل النظم .

(ورد) استدلالهم (**بأن المعنى : لكاذبون في الشهادة**) يحتمل وجوهًا :

ظاهرها : أنه راجع إلى خبر تضمنه مجرد «نشهد» ، لأنه إخبار عن الشهادة في الحال ، أو على سبيل الاستمرار ، أما كذبهم في الثاني فظاهر ، وأما في الأول فلأن الشهادة هو الخبر العاطف ، ورده الشارح المحقق في شرح المفتاح بأن «نشهد» إنشاء الشهادة ، لا الإخبار عنها ، وقال في الشرح : لا نسلم أنَّ «نشهد» خبر بل إنشاء ، ويدفعه في غاية الأمر أن ظاهره الإنشاء ، ونحن في مقام التأويل لموجبه .

وثانيها : أنه راجع إلى دعوى أن شهادتنا إنشاء ، وهذه من صميم القلب ، كما يفيده تأكيد الرسالة بأن ، واللام ، واسمية الجملة ، وهذا هو الذي أوضحه في

---

(١) المنافقون : ١ .

الإيضاح ، موافقًا لما في المفتاح .

وثالثها : ما يختلج في الصدر ونرجو أن يكون من نتائج الشرح أي شرح الصدر، أو شرحنا : أن الكذب يوصف به الخبر والشهادة ، وهو عدم كون الشهادة عن مشاهدة وعيان . فالصدق والكذب اللذان [1] كلامنا فيهما صفتا الخبر ، واستعمال النظم بمعنى هو صفة للشهادة ، فقد خلط القائل معنى بمعنى .

(أو تسميتها) الظاهر أو تسميته لأنه راجع إلى الإخبار إلا أن يقال : مفعوله الأول محذوف ، والمذكور مفعول ثان ، وهو راجع إلى لفظ الشهادة . فالمعنى : تسمية هذا الإخبار شهادة ، وكذبهم ؛ لأن الشهادة يشترط فيه مواطأة القلب ، وهذا التأويل بعيد لما ذكره الشارح المحقق في الشرح ، أن مثل هذا يكون غلطا في إطلاق اللفظ لا كذبا ، وإن قال في شرح المفتاح في توجيهه : كأنه قيل : إخبارنا هذه شهادة ، لأنه في التعبير عن معنى بلفظ لا يكون مثل هذا الخبر مقصودًا .

(أو المشهود به) وهو **﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾** **(في زعمهم)** لحاصل المعنى : أن المنافقين يزعمون ، إنهم لكاذبون في قولهم **﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾** وأنه غير مطابق للواقع . فحاصل الاستدلال بالآية أن الله تعالى حكم على المنافقين بكذبهم في الواقع في قولهم **﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾** فالكذب عدم مطابقة الاعتقاد ليتم هذا الحكم ، وحاصل الجواب : منع الحكم عليهم بالكذب في الواقع في قولهم : **﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾** لاحتمال الحكم بالكذب في الشهادة والتسمية ، وفي قولهم : **﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾** بزعمهم فحقيقة الجواب منع ، والوجوه أسانيد ثلاثة كما قيل ، ولا يظهر وجه دعوى الشارح فساده قابلاً بأن حاصل الجواب منع كون التكذيب راجعًا إلى قولهم : **﴿إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾** مستندًا بهذين الوجهين ، ثم الجواب على تقدير التسليم بما أشار إليه بقوله : أو المشهود به وبالجملة ، ما وقع في الشرح من المنع في الوجهين الأولين منع للسند ، ومما يقتضي منه العجب ، قال الشارح : واعلم أن هناك وجهًا آخر لم يذكره القوم ، وهو أن يكون راجعًا إلى حلف المنافقين على أنهم لم يقولوا : لا تنفقوا على من عند رسول الله ، حتى ينفضوا من حوله ، ولو رجعنا من عنده ليخرجن الأعز منها الأذل ، لما ذكر في صحيح

(١) في الأصل : «اللذين» وهو خطأ .

البخاري عن زيد بن أرقم أنه قال :

كنت في غزاة فسمعت عبد الله بن أبي بن سلول يقول : لا تنفقوا على من عند رسول الله حتى ينفضوا من حوله ، ولو رجعنا من عنده ليخرجن الأعز منها الأذل ، فذكرت ذلك لعمي فذكره للنبي ﷺ فدعاني فحدثته فأرسل رسول الله ﷺ إلى عبد الله بن أبي وأصحابه ، فحلفوا أنهم ما قالوا فكذبني رسول الله - عليه السلام - وصدقهم فأصابني هم لم يصبني مثله قط ، فجلست في البيت فقال لي عمي : ما أردت إلى أن كذبك رسول الله - ﷺ - ومقتك ، فأنزل الله ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ فبعث إليّ النبي - ﷺ - فقرأ عليّ فقال : «إن الله صدقك يا زيد» (١) .

هذا ولا يخفى أنه تأويل فيه بُعْدٌ ، وقريب منه ما يمكن أن يقال : إنه راجع إلى قولهم : ليخرجن الأعز منها الأذل ، فيكون قوله ﴿وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ﴾ (٢) مؤكدًا له ، وذكر بعض الأفاضل : أن المعنى أنهم قوم عادتهم الكذب ، وإن صدقوا في هذا القول ، فلا تعتمد عليهم ولا تصدقهم فيما يقولون ، ونحن نقول : يحتمل أن يكون المراد - والله تعالى أعلم - أن قول المنافقين ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ (٣) مفيد بحضورك ، وحضور أهل الإسلام ، وأما في الخلوة مع شياطينهم فحالهم خلاف ذلك ، ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (٤) فيما ينافقون ويضمرونه في أنفسهم ، ولهذا أعاد الظاهر ليعلق لكذب بصريح المنافقين لا بضميرهم ، ليكون ظاهرا في رجوعه إلى ضميرهم ، ويحتمل أن يكون الكذب راجعًا إلى خبر يستفاد من كثرة التأكيد ، أي هذا حكم في معرض المبالغة في إنكاره فيحتاج إلى كثرة التأكيد ، ومن شواهد ضعف تمسك النظام ما يتجه عليه : أن الآية لا توجب جعل صدق الخبر خلاف ما عليه الجمهور ، بل جعل صدق المتكلم تكلمه بما يوافق اعتقاده ، وكذبه تكلمه بما لا يطابقه .

(الجاحظ) أي قال الجاحظ كما هو السابع في الكتاب ، وليس مراد الإيضاح

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه ، في كتاب التفسير ، تفسير سورة المنافقين ، حديث (٤٩٠٠) .
(٢) المنافقون : ٨ .
(٣) المنافقون : ١ .
(٤) المنافقون : ١ .

حيث قال ، وأنكر الجاحظ انحصار الخبر فيهما أن الفعل المقدر ؛ أنكر لأنه يفضي إلى تكلفات بعيدة ، بل ذكر حاصل كلام المتن في هذا المقام .

(مطابقته) أي صدق الخبر مطابقة الخبر للواقع **(مع الاعتقاد)** أي مع اعتقاد المخبر أنه مطابق ، كذا ذكره الشارح اقتفاء للإيضاح ، ويتجه عليه : أنه حينئذ يشكل إرجاع ضمير معه في تعريف الكذب إليه ، فالوجه أن يقال : المراد مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر ، وقوله **(مع)** متعلق بالمطابقة ، ولتشريك الاعتقاد ، والواقع في مطابقة الخبر وحينئذ معنى قوله **(وكذبه عدمها معه)** أي عدم مطابقة الخبر للواقع مع اعتقاد المخبر ، والمقصود تشريك الاعتقاد ، والواقع في عدم مطابقة الخبر ؛ فيكون جميع ما اعتبره الجمهور ، والنظام في الصدق معتبرًا في الصدق عنده ، وكذا في الكذب بصريح التعريف ، بخلاف توجيه الشارح ، فإنه جعل اعتبار مطابقة الاعتقاد في الصدق لازم ما اعتبره في مفهومه من اعتقاد أنه مطابق ، وجعل اعتبار عدم مطابقة الاعتقاد في الكذب لازم ما اعتبر في مفهومه ، وهو اعتقاد أنه ليس بمطابق ، وبين اللزوم بأن الواقع والاعتقاد متوافقان ، حينئذ يعني متوافقان في التحقيق والانتفاء ، فالمطابق وهو الخبر لأحدهما مطابق للآخر ، وغير مطابق لأحدهما غير مطابق للآخر ، ويمكن بيان اللزوم بوجه آخر ، وهو أنه إذا اعتقد المخبر أن خبره مطابق للواقع فلا محالة اعتقد الخبر فقد طابق خبره اعتقاده ، وإذا اعتقد أن خبره غير مطابق للواقع فلم يعتقد خبره فلم يطابق خبره الاعتقاد ، وهذا البيان لا يتوقف على توافق الواقع والاعتقاد ، بل يتأتى مع تخالفهما لكنه لا ينافي صحة البيان بالتوافق الواقع ، فاعترض بعض الأفاضل ، بأن اللزوم ظاهر على تقدير تخالف الواقع والاعتقاد أيضًا ، فلا يحسن التعليل بالتوافق ، ليس على سنن التوجيه .

وقوله : **(وغيرهما ليس بصدق ولا بكذب)** إشارة إلى أن الصادق والكاذب بتفسيره أخص منهما بتفسير غيره ، لأنه اعتبر فيهما مجموع ما اعتبره غيره ، ويحتمل أن يكون نفيًا لمذهب الجمهور ، والنظام أي الصدق مثلاً .

هذا وليس غيره مما ذكر صدقا ، ويرجح الأول موافقته للإيضاح ، وتخصيصه ببيان مذهب الجاحظ ، فإن الثاني يجري في مذهب الجمهور والنظام ، ولم يذكر

فيهما ، فلو كان المراد ذلك لم يكن وجه لتخصيصه بمذهب الجاحظ .

(بدليل) كأنه سمي الأمارة دليلا مبالغة في قوته : ﴿أَفْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ [1] قال الشارح المحقق : لأن الكفار حصروا إخبار النبي - عليه السلام - بالحشر و النشر في الافتراء أو الإخبار حال الجنة على سبيل منع الخلو ، وهو الحق الظاهر من سابق الآية ؛ لا ما ذكره المصنف في الإيضاح ، حيث قال: فإنهم حصروا دعوى النبي - عليه السلام - للرسالة في الافتراء والإخبار حال الجنون ، إلا أن يتكلف ، ويحتمل قوله للرسالة على الرسالة في هذا الحكم ، فيرجع إلى ما قال الشارح .

بقي أن استدلال الجاحظ لا يتوقف على منع الخلو ، بل على تقدير منع الجمع دلالة الدليل أقوى ، ويدله أن تحمل على منع الخلو ، ليس لتوقف الاستدلال ، بل لأن وضع (أم) له فتأمل . (و) بالجملة **(لا شك أن المراد بالثاني)** أي قوله **(أم به جنة)** **(غير الكذب لأنه قسيمه)** أي لأن المراد بالثاني قسيمه ، فلا يصح أن يكون الكذب ، وهذا أولى من قول الشارح ، أي لأن الثاني قسيمه ، فافهم . ولك أن تفسير قوله : لأنه قسيمه بأن الكذب قسيم المراد بالثاني ، أو الثاني . **(وغير الصدق لأنهم لم يعتقدوه)** قال الشارح المحقق : أي لم يعتقدوا الصدق ، فعند إظهار تكذيبه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم ، ولو قال : لأنهم اعتقدوا عدمه لكان أظهر ، يريد دفع ما يتوجه على المصنف من أن الاستفهام عن الشيء لا ينافي عدم الاعتقاد بأن المراد بقوله لم يعتقدوه البعد عن الاعتقاد ، بحيث لا يرضى المستفهم بالاستفهام عنه ؛ لكن في قوله : فعند إظهار تكذيبه مؤاخذة ، وهو أن الآية على مذهب الجاحظ ليست لإظهار التكذيب ؛ بل لإظهار عدم الصدق ، فالأولى أن يقول : فعند إظهار عدم صدقه لا يريدون بكلامه الصدق الذي هو بمراحل عن اعتقادهم . ونحن نقول : احتاج إلى التكلف لجعله ضميرًا ؛ لأنهم لم يعتقدوه إلى السائلين ، ولو جعل إلى المخاطبين لتم على ظاهره ؛ لأن ما لم يعتقده المجيب وظهر أنه غير معتقد له لا يسأل عنه ، وإنما يسأل عما يحتمل أن يكون معتقدا له ، ويرجى

---

(١) سبأ : ٨ .

الجواب عنه ، ولا داعي في المتن لجعل الضمير إلى السائلين ، نعم عبارة الإيضاح ظاهرة فيه ، حيث قال : وليس إخباره حال الجنون كذبا لجعلهم الافتراء في مقابلته ، ولا صدقا لأنهم لم يعتقدوا صدقه ، فافهم .

وإذا لم يكن مراد البلغاء بقولهم **(أم به جنة)** الصدق ولا الكذب فلا محالة مرادهم الواسطة ، فثبت بإرادتهم الواسطة ؛ إذ لو لم يكن لم يريدوا لأنهم البلغاء العارفون باللسان الذين مرجع معرفة صحة كل كلام كلامهم ، فليس المعترض بأن عدم إرادتهم صدقه ، لا يوجب عدم صدقه ، حتى يكون واسطة بمرأى من المحصلين ولا بمسمع .

(ورد) هذا الدليل بمنع أن المراد بالثاني غير الكذب ، ومنع أنه قسيم الكذب ، أو منع استلزام الدليل مطلوبه بسند أنه قسيم الافتراء الذي هو الكذب عن عمد ، فليكن المراد به الكذب لا عن عمد ، وهذا الذي قصده **(بأن المعنى أم لم يفتر)** فإن قلت : أم لم يفتر أعم من الكذب لا عن عمد ، ويحتمل الصدق ، فلا يكون مرادًا لأنهم لم يعتقدوا محتمل الصدق ، أو اعتقدوا عدمه !! **قلت** : عدم اعتقادهم محتمل الصدق يخصه بالكذب لا عن عمد ، على أن نفي الافتراء الذي هو الكذب عن عمد يرجع إلى العمد ، ويبقى الكذب ثابتًا ، على ما هو الشائع في دخول النفي على المقيد ، ولما كان نفي الافتراء غير ظاهر الإرادة بقوله **(أم به جنة)** فسره ببيان العلاقة بقوله : **(فعبر عنه)** أي عن عدم الافتراء أو عن معنى لم يفتر **(بالجنة)** أي بالجنة ليصير مضمون أم به الجنة ، وليس المراد أنه عبر عنه بلفظ الجنة حتى يكون معنى **(أم به جنة)** : أم به عدم الافتراء ، لظهور فساده ، والأولى أن يقول : فعبر عنه بالثاني .

(لأن المجنون لا افتراء له) بالضرورة فيلزم الجنة عدم الافتراء .

قيل : كون الافتراء الكذب عن عمد إما بحسب الوضع أو بحسب الإرادة ، وكل منهما دعوى لا تسمع بلا بينة ، ولا مقابلة **(أم به جنة)** لا يصير دليلاً على اعتبار القصد في الافتراء ، لأنه يحتمل أن يكون المراد به أن ما ينطق به الصوت مجرد كألحان الطيور ، خارج عن الاعتداد والاتصاف بالصدق والكذب ، فالأولى أن تُحمل الآية على أنه ، إما كاذب ، أو مصوت صوتا لا معنى له ، ولا اعتداد

به ، وأجيب : بأنه كفى دليلاً في التقييد نقل أئمة اللغة واستعمال العرب ، وقلنا : معنى الصدق والكذب مقرر متعارف ، وعرض للجاحظ شبهته فيهما من قبل الآية ، فيكفي في دفع شبهته أن الآية لا تتعين لإثبات الواسطة ، بل يحتمل أن يقتضي تقييد الافتراء لغة (أم) إرادة ، ويمكن أن يحمل قوله :﴿أَمْ بِهِ جِنَّةٌ﴾ على أنه لا اعتداد بكلامه للجنون ، فيكون المقصود من الآية نفي الاعتداد بكلامه ، لكونه كذبا أو كلام مجنون ، ويمكن أن يقال : لا مانع من إرادة ، أم صدق قولك ، لأنهم لم يعتقدوه .

قلت : عدم اعتقاد المخاطب ينافي الإرادة إذا كان الاستفهام على حقيقته ، أما إذا كان الاستفهام للتقرير وتحقيق أنه افترى فلا ينافيها .

***

الباب الأول

(أحوال الإسناد الخبري)

قدم أحوال الإسناد لأن المقصود بالذات من الخبر الإسناد ، والمسند ، والمسند إليه ، إنما يقصدان لأجله ، ولأنه يتم الكلام به بخلاف الطرفين ؛ ولأن البحث عن المسند إليه من حيث إنه كذلك لا عن ذات المسند إليه ، والإسناد متقدم عليه ، وإن تأخر عن ذاته ، وقدم أبحاث الخبري لكون الخبر أعظم شأنًا وأعم فائدة ؛ لأنه هو الذي يتصور بالصور الكثيرة ، وفيه تقع الصياغات العجيبة ، وبه يقع غالبًا المزايا التي بها التفاضل ، ويتوقف عليه فوائد الإنشاء ، لأنه ما لم يعلم أنه موضوع لكذا ، وقصد المتكلم به كذا وهيئته المبحوث عنها في التصريف كذا ، وكذا ، لم يفد ، ولكونه أصلاً في الكلام ؛ لأن الإنشاء يحصل منه باشتقاق كالأمر والنهي ، أو نقل كعسى ونعم ، وبعت واشتريت ، أو زيادة أداة كالاستفهام والتمني ، وما أشبه ذلك .

ولا يذهب عليك أن في جعل الأمر مطلقا وجعل النهي حاصلا من الخبر باشتقاق كما في الشرح بحثين : أحدهما : ظهور أنه لا فرق بين الأمر باللام والنهي، وبين الاستفهام ، في أن كلا بزيادة أداة . وثانيهما : أنه صرح الشارح والسيد السند في شروح الكشاف أن المشتقات كلها مشتقة من المصدر ، وعباراتهم المخالفة لذلك مؤولة . فقولهم : اسم الفاعل ما اشتق من فعل مؤول بما اشتق من مصدر فعل ، فكيف يحكم بأن النهي مشتق من الخبر .

واعلم أن الشيخ الرضي [1] لم يجعل المشتق من الخبر إلا الأمر بغير اللام ؛ لكنه قال : إنه مشتق من تضرب بالاتفاق ، ففيه تأييد لبعض ما ذكرنا ، وتزييف لبعض ، فتدبر .

والإسناد الخبري هو ضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى بحيث يفيد أن

---

(١) الرضي : هو الحسن بن محمد بن الحسن بن حيدر الصاغاني رضي الدين ، أعلم أهل عصره في اللغة ولد في الهند عام ٥٧٧ هـ وتوفي في بغداد عام ٦٥٠ هـ .

مفهوم إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى ، أو منفي عنه ، وهذا أولى من قولهم : بحيث يفيد الحكم بأن إحداهما ثابت لمفهوم الأخرى أو منفي عنه ؛ لأن مفاد الخبر هو الوقوع واللاوقوع لا الحكم بهما ، وهذا أوفق بإطلاق المسند والمسند إليه على اللفظ ، من تعريفه بأنه الحكم بمفهوم لمفهوم بأنه ثابت له أو منفي عنه ، لكن صاحب هذا التعريف أراد التنبيه على أن هذا الإطلاق على ضرب من المسامحة وتنزيل الدال منزلة المدلول لشدة الاتصال بينهما ، ولا يختلجن في وهمك أن تعريف الإسناد لا يشمل الإسناد الشرطي لأن هذا مبني على الإسناد في الجملة الشرطية في الجزاء ، والشرط قيد له ، وأما من جعل الحكم بين الجملتين فالتعريف الصحيح عنده هو : ضم كل كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى أو ضم إحدى الجملتين إلى الأخرى ، بحيث يفيد الحكم بأن إحداهما ثابت بمفهوم الأخرى ، أو عنده ، أو مناف لمفهوم الأخرى ، أو ينفي ذلك .

وتعريف المفتاح حيث قال : الإسناد الخبري هو الحكم بمفهوم لمفهوم ، كما يحتمل أن يكون بمعنى هو الحكم بثبوت مفهوم لمفهوم ، فيكون في معنى التعريف المذكور ، إذ الحكم أعم من الإيجاب والسلب ، وهذا هو الذي زعمه الشارحون ، وقصر عليه نظرهم الناظرون ، وجعلوه مبنيا على أن الحكم في جزاء الشرط يحتمل أن يكون بمعنى هو الحكم بمفهوم لأجل مفهوم ؛ لأن الحكم في الخبر لأجل المحكوم عليه ولمصلحته ، ولهذا أسماه محكومًا له ، وحينئذ ليشمل الإسناد الشرطي مطلقًا من غير ابتناء على ما سبق ؛ لأن الحكم هو الإيجاب أو السلب ، أي إدراك وقوع ثبوت أمر لأمر ، أو عنده ، أو الانفصال بينهما ، أو إدراك لا وقوعه .

(لا شك أن قصد) أي مقصود (المخبر) أي المعلم بالنسبة التامة المحتملة للصدق والكذب على ما هو اللغة ، أو المتلفظ بالجملة الخبرية مرادًا بها معناها ، على ما هو العرف ، كما ذكره الشارح المحقق في شرح الكشاف في تفسير : ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ [1] فقول الشارح هنا أي من يكون بصدد الإخبار والإعلام ، لا من يتلفظ بالجملة الخبرية ، فإنه كثيرًا ما يورد الجملة الخبرية لأغراض سوى إفادة أحد الأمرين من التحسر والتحزن ، والتخشع ، وتحريك

(١) البقرة : ٢٥ .

الحمية ، والدعاء إلى غير ذلك - محل نظر لأنه إن أراد المتلفظ بالجملة الخبرية مرادًا بها معناها فلا وجه لنفيه لصحته ، وإن أراده مطلقا فلا يحتاج إلى نفيه ، لأنه ليس من محتملات العبارة ؛ لكن ينبغي أن يراد من هو بصدد الإخبار بأي معنى كان ، لا المخبر بالفعل ، وإن كان قصده أيضًا لا يخرج من الأمرين ليصح قوله : فإن كان خالي الذهن إلى آخره فتأمل .

(بخبره) متعلق بالقصد فتأمل ، والمراد به إخباره لا الجملة ؛ إذ المقصود بالفعل والغرض منه الإفادة لا المقصود بالجملة الخبرية ، فإن المقصود بها نفس الحكم ، أو لازمه ، فلو أريد الجملة لما صح قوله : **(إفادة المخاطب إما الحكم أو كونه عالمًا به)** أو كليهما ، كما إذا سأل واحد عن أمر بمحضر جماعة يبادر كل واحد إلى الجواب ليفيد الحكم وإن كان عالمًا به ، فإن قلت : قد يكون قصد المخبر إحضار الحكم في ذهن المخاطب بعد ما غاب عنه ، قلت : هو حينئذ ليس مخبرا إلا بمعنى المعلم للنسبة الخبرية ، ولا بمعنى المتلفظ بالجملة الخبرية مرادًا بها معناها ؛ إذ لم يقصد بالخبر الحكم للإعلام ، وهو معنى الخبر بل للإذكار ، وبعد فيه نظر ؛ إذ قصد المخبر ربما يكون إفادة غير المخاطب حكما ، كما في صورة التعريض ، نحو : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ (١) فإن المقصود من هذا الخبر إفادة المعرض بهم من المشركين بأنها حبطت أعمالهم ، إلا أن يقال : المخاطب صورةً هو النبي - عليه السلام - ومعنًى هؤلاء المعرض بهم ، غايته أنه عدل عن الخطاب معهم إلى الخطاب مع النبي ؛ لأنه أعون على القبول ، كما سيجيء في محله .

فإن قلت : المقصود خطاب النبي بأنهم حبطت أعمالهم ، وهذا هو المعنى التعريضي ، قلت : يكذبه أن رعاية المؤكدات والخلو عنها إنما هو بالنسبة إليهم لا بالنسبة إلى المخاطب ، والمراد بكونه عالمًا به ليس مجرد حصول صورته في ذهنه ، وإن ظنه الشارح ؛ لأن تصور الحكم لا يعتد به ، ولا يسمى علمًا ، ولا يعد المتصور عالمًا به ، بل يحكم عليه بالجهل به ، بل المراد به كونه مصدقًا به أي تصديق كان .

قال السيد السند : إطلاق العلم عليه مستفيض لغة ، وهذا لا ينافي ما ذكره

(١) الزمر : ٦٥ .

بعض المحققين من أن : إطلاق العلم على الظن والتقليد والجهل مخالف العرف والشرع واللغة ؛ لأنه يجوز أن يكون مقصوده الإطلاق على سبيل الحقيقة ، ويكون الإطلاق المستفيض الذي ذكره السيد السند مجازيًا ، ولا يشتبه عليك أن الخبر الذي يستفيد منه اليقين لازمه تعين المتكلم به ، والخبر الذي تستفيد منه الظن لازمه يحتمل أن يكون ظنه ، ويحتمل أن يكون اليقين فتأمل .

ولا ينافي بين كون الحكم وكون المخبر عالمًا لازمًا وملزومًا وبين الانفصال بين قصدي إفادتهما ، وإن توهمه بعض الأفاضل وأطال في دفعه بلا طائل .

ومن ينظر بعين التحقيق ولا يكتفي ببادئ النظر عن الفكر العميق ، لا أظنه أن يبقى من أهل التصديق بأن قصد المخبر غير إفادة الحكم ، وكيف ولا قصد إلا إلى إفادة الحكم إما بمضمون حقيقة الخبر أو بمضمون ما يلزمه من المعاني المجازية ، أو الكنائية ، أو التعريضية ، إذ إفادة كونه عالمًا به لا يخرج عن أحد هذه المعاني، والمراد بالحكم الوقوع واللاوقوع لأنه الذي يفاد بالخبر بحكم بديهة العقل ، كما أشار إليه بقوله : لا شك ، وإن كان كلام القوم يشعر بأنه الإيقاع والانتزاع ؛ حيث قالوا : مدلول الخبر إنما هو حكم المخبر بوجود المعنى أي بوجود الأمر القائم بالطرفين في الإثبات ، وبعدمه في النفي ، وأنه لا يدل على ثبوت المعنى وانتفائه ، وإلا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه ، بل علم ثبوت ما أثبت وانتفاء ما نفي ، إذ لا معنى للدلالة إلا إفادة العلم بذلك الشيء ، ولما صح ضرب زيد إلا وقد وجد منه الضرب ، لئلا يلزم إخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ، وحينئذ لا يتحقق الكذب أصلاً ، وللزم اجتماع المتناقضين في الواقع عند الإخبار بأمرين متناقضين.

هذا ونحن نقول : بل يلزم اجتماع المتناقضين عند الإخبار عن أمر غير واقع لاقتضاء دلالة اللفظ التحقق ، والواقع عدمه ، ثم يتجه إلى استدلالهم هذا بأنه يجري في كون المدلول حكم المخبر ؛ إذ يمكن أن يقال : لا يدل على حكم المخبر بوجود المعنى وعدمه ، وإلا لما وقع شك من سامع في خبر يسمعه ، بل علم حكم المخبر بالثبوت أو بعدمه ، ولما صح ضرب زيد إلا وقد وجد من القائل العلم بضرب زيد ؛ لئلا يلزم إخلاء اللفظ عن معناه الذي وضع له ، وحينئذ لا يتحقق الكذب ، وللزم اجتماع المتناقضين عند الإخبار بأمرين متناقضين ؛ لأنه يلزم الحكم

بالوجود وبالعدم ، وكل حكم يستلزم انتفاء الآخر فيلزم وجود كل من الحكمين وعدمه .

قال الشارح : تأويل كلامهم : أن المدلول ليس الثبوت والعدم قطعا ، بحيث لا ينفك عن الدلالة ، إذ فهم الثبوت أو الانتفاء من الخبر ضروري لا يمكن إنكاره ، ولو كان مدلول الخبر الحكم لوجود المعنى وانتفائه لما كان لإنكار الخبر معنى ؛ لامتناع أن يقال : إنه لم توقع النسبة ، ولكان مفهوم جميع القضايا متحققًا دائما ، فلم يصح قولهم بين مفهومي : زيد قائم ، وزيد ليس بقائم تناقض ، لامتناع تحقق المتناقضين ، وفيه أولاً : منع امتناع أن يقال لم توقع النسبة لجواز أن يكون التكلم على خلاف الاعتقاد ، ومنع تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز أن لا يكون المتكلم باللفظ عالماً بالمعنى ، إلا أن يراد إمكان تحقق مفهوم جميع القضايا لجواز أن يتكلم بالنقيضين شخصان عالمان بمضمونهما ، وأنه يجوز أن يكون مدلول الخبر الحكم المطابق ، فلا يمكن تحقق المتناقضين لعدم إمكان مطابقة حكميهما ، ويجوز إنكار الحكم المطابق بإنكار مطابقته بلا خفاء . وثانيًا : أنه لو كان تأويل كلامهم ما ذكره لكان حاصله إنكار قطعية الدلالة ، ولا تعلق لذلك الإنكار بكون المدلول الحكم بالثبوت والانتفاء ، أو الثبوت والانتفاء في الواقع ؛ فإن قطعية الدلالة باطلة لكونها وضعية ، مع كون المدلول الحكم أيضًا بالوجوه المذكورة ، كما أشرنا إليه ؛ إلا أن يقال : إن مرادهم أن المدلول بالوضع وجود المعنى وعدمه ، من حيث إنه متعلق حكم المخبر ، وبواسطته يدل على ثبوت المعنى وعدمه في الواقع ، وليس المدلول أولا ثبوت المعنى أو عدمه قطعا ، بحيث لا يحتمل الخلاف ، وإنما تعرضوا لمدلولية الثبوت والعدم من حيث إنهما متعلقا الحكم ؛ لأنه بتوسطه يظهر أن الدلالة غير قطعية ،لجواز عدم مطابقة العلم ، نعم لا ينحصر وجه عدم القطعية فيه إذ دلالة الخبر باستعمال المخبر فيما قصد به ، فيجوز أن يتخلف لعدم استعماله في صورة ذهنية متحققة ، بأن يتلفظ به من غير صورة ذهنية ، ومن هاهنا انكشف ترتب الدلالات الثلاث في المكتوب ؛ دلالة الخط على اللفظ ، واللفظ على الصورة الذهنية ، أي التي من حيث إنه متعلق علم المتكلم ، ودلالة الصورة الذهنية على الأمر الخارجي ، أي على الشيء مع قطع النظر عن أنه متعلق العلم .

ونحن نقول : لو كان مدلول الخبر الحكم بالثبوت والعدم ، لكان دخول أداة الاستفهام لطلب المتكلم العلم بعلمه بمضمون الخبر ودخول أداة الشرط لتعليق الحكم بالحكم بدخول لام الأمر لطلب حكم المتكلم به ، ولكان : ليت زيدا قائم لتمني العلم بقيامه وعلى هذا القياس .

(ويسمى الأول) أي الحكم من حيث إنه يستفيده المخاطب من الخبر **(فائدة الخبر)** لا من حيث إنه يفيده المخاطب كما يشعر به عبارة الشارح المحقق ، وذلك لأن الفائدة لغة ما استفدته من علم أو مال ، فاللائق في وجه تسمية الحكم فائدة الخبر كونه مستفادا لا كونه مفادا .

(والثاني لازمها) الظاهر لازم فائدة الخبر ، وفي إيراد الضمير خفاء ، وإنما سمي الأول فائدة الخبر ، والثاني لازم فائدة الخبر لأن المستحق لاسم الفائدة ما وضع له اللفظ ، ولاسم لازم الفائدة ما هو غير الموضوع له ، واستفادته لأنه يلزم الموضوع له ، وقد نبه صاحب المفتاح على أن هذا اللازم ليس بمعنى اللازم في الجملة ، ولو بقرينة ، بل من قبيل ما يمتنع انفكاكه عن الشيء فقال : والأولى بدون هذه تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع ، أو نبه على أن لزومه باعتبار لزوم استفادته لاستفادة الحكم فقال : والأولى وهذه منبهًا بتأنيث الأولى ، وهذه على إرادة الاستفادتين دون الحكم ، وكون المتكلم عالمًا به . وقد ذكرهما على وجه التذكير حيث قال : ويسمى هذا فائدة الخبر ، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر ، ثم أراد بيان أنه كيف خص إحدى الفائدتين باسم فائدة الخبر ، والأخرى باسم لازم فائدة الخبر ، فقال : كما هو حكم اللازم المجهول المساواة ، يعني كما هو حكم لوازم اللفظ الموضوع المجهولة المساواة في النسبة إلى الوضع ، يعني قاعدة القوم أن يجعلوا لوازم الدال بعضها فائدة وبعضها لازم فائدة ، فما كان له مزيد اختصاص بالدال حتى كأنه يفهم من حاقه [1] يسمى فائدة ، ويعتبر من دواخل المقصود به ، وما جهل مساواته ، بالمختص في الاختصاص سواء ظهر انحطاطه عنه أو لا يعد من لوازم الفائدة ، مثلاً : فائدة ضرب الحدث والنسبة والزمان لتساوي الثلاثة في النسبة إلى الوضع ، والمكان المبهم ، والعلة المبهمة ، والمقارنة بحال من

(١) كذا بالأصل ، وهو صحيح .

أحوال الفاعل - لا يعد فائدته - ولا يجعل من دواخل ما وضع له ضرب مع لزومها اللفظ ضرب ، لأنه مجهول المساواة مع الثلاثة ، هذا ما ألهمت في حل عبارته ، والقوم جعلوا قوله : والأولى بدون هذه تمتنع ، وهذه بدون الأولى لا تمتنع ، كما هو حال اللازم المجهول المساواة - بيانًا لوجه تسمية الثاني لازم الفائدة ، يعني تسميتها لازمًا دون الأولى ؛ لأنها لا تمتنع بدونها ، كما هو حال اللازم المجهول المساواة ، فبعضهم قال : أراد به اللازم الأعم ، لأنه أحق بمجهولية المساواة من المساوى المجهول المساواة ، وبعضهم قال : أراد به ما يشمل الأعم والمساوى المجهول المساواة : ولعمري ؛ إن أمثال هذا من العجاب ، والشاهد على عجز الممكن حيث وقع من جم غفير من أولي الألباب السابقين في كثير من الأبواب ، وعلى أن المنزه ليس إلا الواجب رب الأرباب ؛ اللهم لك التنزه والتقدس ، ونعوذ بك عما هو لوازم الإمكان من التدنس ، وكيف لا ووجه تسمية الأولى فائدة والثاني لازم الفائدة هو الواضح الذي قدمناه ، فكيف تلتفت إلى مثل هذا التوجيه مع وضوحه ، وكون الثانية لازمًا أعم واضح ؛ فما الداعي إلى جعله من جملة المجهول المساواة ؟! أو التعبير عنه بمجهول المساواة ؟! ولا يظن بعاقل ما نسبوه إلى فاضل بيده مفتاح المعاني ، وكامل يتنبد ببلاغته ثغور المباني .

بقي أنه كيف صح أن كونه عالماً به لازم فائدة الخبر وكثيرًا ما يتحقق الحكم ، والمتكلم غير عالم به لكونه مخبرًا على خلاف علمه ؟ فقيل إن الملزوم واللازم عند التحقيق ليس الحكم ، وكون المخبر عالمًا به بل إفادة الحكم وإفادة كونه عالمًا به ، فإن الأولى يمتنع بدون الثانية ، والثانية لا يمتنع بدون الأولى .

وقال المصنف ، ووافقه العلامة : إنهما عند التحقيق علم المخاطب من الخبر نفسه بهما ، فإن علمه من الخبر بالحكم لا ينفك عن علمه بكون المخبر عالماً به منه، بخلاف العكس فجعل ملزوما ولازما ، باعتبار هذين العلمين ، والشارح المحقق ظن أنهما فجعلا اللازم والفائدة نفس العلمين ، وخالف المفتاح ، وبيانهما ليس موجبا لما ظنه ، فليحمل على ما سمعت .

وبالجملة بيان اللزوم أن علم المخاطب بالحكم من الخبر موقوف على علمه بأن المخبر عالم به علمًا مطابقا ، حتى لو شك في علمه ، أو مطابقة علمه لم يحصل له

العلم بالحكم من الخبر ، فالعلم بالحكم منه لا ينفك عن العلم بكون المخبر عالمًا ، والعلم بكونه عالمًا بالحكم منه ينفك عن العلم بالحكم منه ، كما في قولك : حفظت التورية لمن حفظه ، وهذا بيان واضح لا تحوم حوله ريبة . إلا أنه خفي على السلف والمصنف ذكر في بيان أن علم المخاطب بالحكم منه يستلزم علمه بكون المخبر عالمًا به منه ، بأن العلم الثاني لو لم يحصل عند الأول فإما لأنه قد حصل قبل ، أو لم يحصل بعد ، وكلاهما باطل .

وبين الشارح بطلان الأول بأن : العلم بكون المخبر عالمًا بالحكم يوجب كون الحكم حاصلاً في ذهنه ضرورة ، وإن لم يجب أن يكون حصوله من ذلك الخبر ، وفيه نظر ؛ لأنه مبني على أن اللازم مجرد إدراك أن المخبر عالم بالحكم ، ولو تصورًا، وقد عرفت ما فيه ، بل الحق في بيانه أن علم المخبر بالحكم من الخبر يتوقف على علم المخاطب بكونه عالمًا به علمًا مطابقًا كما عرفت ، ولو حصل هذا العلم قبل حصول العلم بالحكم بالخبر لحصل العلم بالحكم أيضًا قبل حصوله بالخبر ، فيكون حصوله بالخبر تحصيل الحاصل . وبين المصنف بطلان الثاني ، بأن سماع الخبر من المخبر كافٍ في حصول الثاني منه ، وأثبته الشارح بأن التقدير : أن حصولهما من نفس الخبر ، وفيه نظر ؛ لأن التقدير الذي نحن فيه ليس إلا أن حصول الحكم بالخبر ، لا نقول إذا كان حصول الحكم بالخبر كان حصولهما به ؛ لأنه لازمه ؛ لأنا نقول : هذا أول المسألة ونحن في بيانه ، فالتمسك به مصادرة ، فالوجه أن يقال : إن سماع الخبر من المخبر الموثوق به كافٍ في حصول الثاني منه ؛ لأنه لا يتكلم على خلاف علمه ، فإن قلت : كثيرًا ما نسمع خبرًا وليس في ذهننا أن المخبر صادق ، قلت : إن أردت أنه ليس مجمل هذا الحكم ، فما لا يسمع ، وإن أردت أنه ليس مفصلا فلا يقدح .

واستصعب الشارح الإشكال فاختار طريقًا ثالثًا في تعيين الفائدة ولازمها ؛ فجعل الفائدة الحكم ، ولازمها كون المخبر عالمًا به ، وهذا ضروري للمخبر ، ولا يخفى عليك أن الضروري حصول صورة الحكم في ذهنه لا التصديق به ، وهو المدار ، والأول بمعزل عن الاعتبار ، وبعض الناظرين في هذا الكتاب ذكر احتمالات كثيرة يمكن اعتبارها في الفائدة ولازمها ، وكان لنا عليه زوائد ، لكن أمثال هذا لا ينفع

في تعيين المصطلح ، فرأينا أن المعرض عنها قد أفلح ، فطويناها على غرها لنعصمك عن ضرها .

(وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل) أي ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل بها **(لعدم جريه على موجب العلم)** بالفائدة ، والعالم باللازم منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم باللازم مثال المخاطب العالم بالفائدة . قولك للعالم بوجوب الصلاة التارك لها : الصلاة واجبة ، ومثال المخاطب العالم باللازم نحو : ضربت زيدا ، لمن يعلم أنك تعرف أنه ضرب زيدا ، لكن يناجي غيره عندك بضربه ، كأنه يخفى منك ، فالمراد بالجاهل الجاهل بهما ، لا الجاهل بالفائدة ، لأن العالم بلازم الفائدة إذا لم يجر على موجب العلم به ينزل منزلة الجاهل به ، ولا محل لتنزيله منزلة الجاهل بالفائدة . وقد ذكر السيد السند أن تنزيل المفتاح العالم بالفائدة ولازمها منزلة الخالي عنهما للمبالغة وإلا فتنزيله منزلة الجاهل بالفائدة يكفي في إلقاء الكلام عليه ، وبما حققناه لك ظهر أثر إهمال النظر فيما ذكر .

وكما يكون التنزيل لعدم الجري على موجب العلم يكون للجري على موجب الجهل ، وبينهما فرق ؛ فلا تخلط . ويتجه عليه أن هذا من باب إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، فينبغي أن يذكر بعد قوله : وكثيرًا ما يخرج الكلام على خلافه ، ويجمع مع خلاف مقتضى الظاهر كما في المفتاح ، ويمكن أن يجاب عنه بأنه قدم على قوله : وكثيرًا ما لدفع ما يتجه على الحصر من أنه قد يكون قصد المخبر غيرهما ، فإنه قد يلقيه على العالم بهما ، فحينئذ ينبغي أن يجعل الجاهل متناولاً للخالي والسائل والمنكر ، ليتم الدفع ، ولا يخص بالخالي عن النسبة مطلقا ، كما فعله السيد السند بناء على أن تنزيل العالم منزلة المنكر داخل تحت قوله : وغير المنكر كالمنكر ، وأن يؤيده أنه مثل لتنزيل غير المنكر منزلة المنكر ، بما هو تنزيل العالم منزلة المنكر ، على أن دخوله فيما سيأتي لبيان وقت تنزيله منزلة المنكر ، فلا يوجب التكرار ، وإن في هذا التعميم إغناء عما احتاج إليه من حوالة تنزيل العالم منزلة السائل بالمقايسة .

واعلم أن لتنزيل العالم بهما منزلة الجاهل نتائج منها : إلقاء الخبر إلى العالم ، ومنها سلب العلم عن العالم بالخبر ، كما في قوله تعالى : **﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ**

مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ (١) فإنه أثبت لهم العلم بفائدة من اشتراه ما له في الآخرة من نصيب ، ونفى عنهم العلم بها بقوله **(لو كانوا يعلمون)** أي لو كانوا يعلمون أنه ما لهم في الآخرة من خلاق لما شروه به ، فنفى عنهم العلم بعد إثباته لتنزيله منزلة الجهل ، فبطل ما ذكره المصنف من أن في كلام المفتاح إيهام أن الآية من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر ولازمها منزلة الجاهل بهما ، وليست منها ، بل هي من أمثلة تنزيل العالم بالشيء منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم ، والفرق بينهما ظاهر ؛ لأنه من أمثلة تنزيل العالم بفائدة الخبر منزلة الجاهل ، لا للإلقاء إليه ، بل لسلب العلم عنه صريحًا ، لا لما ذكره الشارح في شرح المفتاح من أنه لا إيهام مع قول المفتاح كيف يجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي ، وآخره بنفيه عنهم ، حيث لم يعملوا بعلمهم ، ولو سلم فلا ضير في الإيهام بعد وضوح المرام ، لأنك عرفت أنها لإثبات العلم بفائدة الخبر في صدرها ، ونفيه في آخرها ، فلا ينفي قول المفتاح هذا الإيهام ، ولا يدفع ضره وضوح المرام ، على أن للمصنف أن يقول : المقصود من هذا الكلام تنبيه القاصر ، وحفظه عن التثبت على هذا الإيهام ، وظهر ضعف ما ذكره الشارح ومن تبعه في دفعه من أن مراد المفتاح بالحوالة على كلام رب العزة توضيح تنزيل العالم بالشيء أعم من الفائدة وغيرها منزلة الجاهل .

وللآية الكريمة احتمال آخر يخلو فيه صدرها عن وصف أهل الكتاب بالعلم ، وهو أن يكون **(لقد علموا)** دالاً على الجزاء ، ويكون اللام لام الابتداء ، ويكون **(لو كانوا يعلمون)** لنفي كونهم من أهل العلم ، فالحاصل : لو كانوا يعلمون لعلموا لمن اشتراه ما له في الآخرة من خلاق ، فليس في الآية إلا نفي العلم .

وفيه أيضًا تنزيل العالم بالفائدة منزلة الجاهل ؛ لأن أهل الكتاب عالمون بأن اختيار السحر والشعوذة على كتاب الله بهذه المثابة ، لكن دخول لام الابتداء على الجملة الفعلية مختلف فيه .

والجمهور على أن الداخلة على الفعلية في غير باب إن محمولة على تقدير

---

(١) البقرة : ١٠٢ .

القسم ، وكما لا بد في تصحيح حصر قصد المخبر في الفائدة ولازمها من التنبيه على أنه قد ينزل العالم بالفائدة منزلة الجاهل لئلا يشكل الحصر بالخبر الملقى إلى العالم ، لا بد من التنبيه على تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه ؛ لئلا يشكل بمثل **(ما رميت إذ رميت)** لأنه لولا تنزيل الرمي منزلة العدم لم يكن في هذا القول صحة قصد الفائدة ، ولا لازمها .

واعلم أن قوله تعالى : ﴿**وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ**﴾ (١) إنما يكون من قبيل تنزيل وجود الشيء منزلة عدمه ، لو كان المقصود نفي الرمي مطلقا ، فتفسير السيد السند حيث قال : أي ما رميت حقيقة ، إذ رميت صورة ؛ لأن أثر ذلك الرمي كان خارجًا عن طوق البشر ، يخرجه عما نحن فيه .

كذا ما نقله من أنه ما رميت تأثيرًا إذ رميت كسبا ، وزيفه بأنه ليس بشيء لجريانه في جميع الأفعال عند من يقول بالكسب وعدم صحته ، على قول من ينكره ، وكذا ما يمكن أن يقال من أنه : ما رميت في أعين الكفرة إذ رميت من كفك ، أو ما رميت على قدر قوتك إذ رميت ، وفيه ما ينبغي لك معرفته .

(فينبغي أن يقتصر) المخبر على صيغة المجهول ، أو المعروف **(من التركيب)** أي من المركبات أو تركيب الألفاظ بعضها مع بعض في ظاهره وتقديره **(على قدر)** هو كالضرب والعدد بمعنى المقدار **(الحاجة)** أي على مقدار حاجته في إفادة الحكم ولازمه ، أو حاجة المخاطب في استفادتهما ، فوجه تفرعه على السابق ظاهر ، ومن لم يتنبه وقع في تطويل ليس فيه كثير تحصيل ، ولا يخفى أنه بظاهره لا ينفي وجوب الاجتناب عن إيراد أقل من الحاجة ، والأولى أن يقال : فينبغي أن يذكر التركيب على قدر الحاجة .

واعلم أن الإيراد على قدر الحاجة كما يراعى في كل باب من أبواب البلاغة لا يخص إفادة الإسناد الخبري ، وعلل وجوب ذلك في المفتاح بالحذر عن اللاغية ، واتجه عليه أنه لا يفيد وجوب الاجتناب عن الإيراد أقل من قدر الحاجة ، إذ ليس فيه الحذر عن اللغو ، بل عن فوت المقصود ، وأجاب عنه الشارح المحقق بأنه ترك وجوب الاجتناب عن إيراد الأقل لظهوره ، والسيد السند : بأن الأقل

---

(١) الأنفال : ١٧ .

مما لا بد منه في حكم اللاغية ، ومندرج تحت المراد باللاغية ، ونحن نقول في إيراد الأقل بكون قصد بعض ما قصد إفادته لاغيه ، ثم فصل ذلك المجمل بقوله : **(فإن كان المخاطب خالي الذهن)** بعض تفصيل له مزيد اختصاص بأحوال الإسناد ، وإلا لحذف المسند إليه وذكره إلى غير ذلك تحت هذا المجمل .

(من الحكم) أي النسبة التي بين بين ، أو الوقوع أو اللاوقوع ، وعلى تقديرين الخلو عبارة عن عدم الإدراك لا عن عدم الاتصاف ، كما في الخلو عن التردد ، ويتنجه [1] أنه يلغو .

قوله : **(والتردد فيه)** بلا ريبة ، لأن عدم إدراكهما يستلزم عدم التردد فيهما، لأن التردد بدون التصور محال ، وتقييد خلو الذهن بما يخصه بالخلو عن التصديق لا بدفع الغناء عن التردد ؛ لأن التقييد غير ضروري ، أو التصديق والخلو عن التصديق كالخلو عن التردد ، ولا يلغو ذكر التردد بعده ، لكن لا يصح جعل ضمير والتردد فيه إلى الحكم ؛ إذ تردد المخبر لا يكون في التصديق ، بل في النسبة المتصورة ، فهو راجع إلى الوقوع واللاوقوع المذكور ضمنا ؛ لأن الحكم حينئذ بمعنى إدراك الوقوع أو اللاوقوع فهو من قبيل : ﴿**اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى**﴾ [2] فقول من قال بالاستخدام عار عن الاستحكام وكذا الحال في قوله **(وإن كان مترددا فيه طالبا له)** ولم يرد بالحكم الوقوع أو اللاوقوع ، حتى يستغنى عن قوله ، والتردد فيه ؛ لئلا يتوهم أن المراد الحكم بمعنى الإيقاع ، فيفوت اشتراط الخلو عن التردد ، فهذا من قبيل ترك المبالغة في اختصار اللفظ تقريبا للتعاطي ، وقيد الخلو بالحكم وسكت عن لازمه لعدم ظهور جريان الأقسام الثلاثة فيه ؛ لأنه إنما يحسن : حفظت التورية لمن يخلو ذهنه عن : أنك عالم ؛ أما المنكر أو المتردد في علمك فلا يحسن أن يقال له : إنك حفظت التورية ؛ لأنه ظاهر في تأكيد الحفظ لا العلم به ، والظاهر أني عالم بحفظك التورية ، بل قولنا حفظت التورية لإفادة العلم من غير اعتبار خلو ذهنه عن العلم بالحفظ ؛ إذ لو اعتبر خلو ذهنه صار ثبوت علمك به مقصودًا أصليا ، وصار ثبوت الحفظ من متعلقات العلم ، فينبغي أن يعبر عنه

---

(١) هكذا وردت بالأصل .

(٢) المائدة : ٨ .

بما يفيده قصدًا وصريحا يكون فائدة الخبر .

(استغنى) المخاطب في استفادته أو المتكلم في إفادته ، أو الكلام أو الحكم ، قال الشارح : على لفظ المبني للمفعول ، وهو مجهول **(عن مؤكدات الحكم)** الأولى عن مؤكد الحكم ، ولما خص الشرط بالحكم قال : على طبقه عن مؤكدات الحكم ، أو نبه على أن وضع المؤكد للحكم ، وإن استعمل للازمه أيضًا ، والمؤكدات أن ولام الابتداء وصيرورة الجملة اسمية . قال الشارح : اسمية الجملة فيما بينهم بهذا المعنى ، وتكرر الإسناد ، ونونا التأكيد ، وأما الشرطية بالفتح ، والكسر وحرفا التنبيه ، وحروف الصلة ، أعني الزوائد .

(وإن كان المخاطب مترددًا فيه طالبًا له حسن تقويته بمؤكد) قد سبق بعض ما يتعلق بشرح هذه العبارة فتذكر ، ومما لا بد من التنبيه عليه أن المراد بالتردد في خصوص الحكم ولا يعتبر التردد إجمالاً بأن يكون سؤاله مجملاً ، لو فصل وقع الجواب من تفاصيله ، كما في قولك : كيف زيد ؟ فإنه مجمل تفصيله : أهو أسود ، أو أبيض ، أو صحيح ، أو سقيم ؟ لكن لم يوجد تردده في خصوص الصحة مثلاً ، فلا يقال في الجواب : إنه صحيح بل صحيح بلا تأكيد ، والمراد بحسن تقويته : أنه لو تركه المتكلم لا يكون إلا في ترك الأولى ، ولا يخطأ أو ربما يقال : يراد أن التأكيد للمنكر أوجب ، وتركه مع السائل أيضًا خطأ .

وبما ذكرنا اندفع توهم أنه يلزم من هذا الكلام أن لا يحسن في جواب كيف زيد ؟ صحيح ، وإن لا يتم قولهم : إن الجواب سؤال السبب الخاص يقتضي التأكيد دون السؤال عن السبب المطلق ؛ لكنه ينافي ما قال الشيخ في دلائل الإعجاز حيث قال :

«أكثر مواقع أن يحكم الاستقراء هو الجواب ، لكن يشترط فيه أن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت تجيبه ، فأما أن يجعل مجرد الجواب أصلا فيها ، فلا ؛ لأنه يؤدي إلى أن لا يستقيم لنا أن نقول : صالح ، في جواب : كيف زيد ؟ وفي الدار في جواب : أين زيد ؟ حتى نقول : إنه صالح ، وهذا مما لا قائل به ، فإنه يفيد أن لا يكون التأكيد للسائل مطلقا ، بل مقيدا بالظن المذكور ، وأن يكون التأكيد واجبا في جواب السائل كما يقتضيه قوله لا يستقيم ،

وربما يجاب بأن هذا حكم أن لكونه علما في باب التوكيد ، ولا ينجاب ؛ لأنه أيضًا مناف لإطلاق المؤكد» .

ولك أن تجيب بأن هذا حكم بيان الوجوب من الشيخ ، وتقييد الوجوب لا ينافي إطلاق الحسن ، نعم إثبات الوجوب في البعض ينافي إطلاق الحسن ، إلا أنه جعل المصنف هذا البعض داخلاً في المنكر ؛ لأن التصديق بنقيض الشيء يوجب إنكاره ، وإن كان ظنًا ، نعم جعل التأكيد بأن للظان بخلاف ما أنت مجيبه أكثر مواقعه في معرض الإنكار ؛ لأن «أن» التي هي علم في باب التوكيد أحق بالمنكر الجازم بالنقيض ، إلا أن يكون الظان أكثر من الجازم بحكم الاستقراء ، وكون الاستقراء مفيدًا له لا يخلو عن بعد .

ولا يتجه على الشيخ ما أورده السيد السند من أن كلام الشيخ يفيد أنه يجوز أنه صالح في جواب كيف زيد ؟ مع أنه ينافي ما ذكره القوم من أن كيف لطلب التصور ، وأن السؤال عن السبب المطلق لا يؤكد ؛ لأنه إنما يفيد لو كان معنى كلامه ، وهذا مما لا قائل به ، إنه لا قائل بوجوب إنه صالح ، بل المعتبر جوازه وهو غير متعين ،لجواز أن يكون معناه ، ولا قائل بأنه صالح في جواب كيف زيد ؟ ولك أن تبصر ما فهم المعرض من كلام الشيخ بأن السؤال بأمثال كيف التصديق الخاص عند التحقيق ، إلا أنه لما كان تحصيل ذلك التصديق بإلقاء قيد . قالوا : إنها لطلب التصور ، والاستعمال الموثوق به يفيد صحة التأكيد في الجواب .

قال تعالى في جواب ما هي ؟ ﴿يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ﴾ (١) والحمل على أن التأكيد هنا لإظهار الرغبة لا لكونه كلامًا مع السائل خلاف الظاهر ، واعترض السيد السند بأن ما ذكره وجها لتقييد الأصل بأن يكون للسائل ظن على خلاف ما أنت مجيبه لا يتجه ؛ لأنه يمكن أن يجعل الأصل وهو الأولى أنه إن كان التردد في أصل التصديق الذي في الجملة الخبرية كما في قولك : هل زيد قائم ؟ فهناك يؤكد الجملة ، وإن كان عن تفاصيل الأطراف والقيود التي فيها فلا حاجة إلى التأكيد ؛ إذ المطلوب بحسب الظاهر هو التصور ، وأجيب بأنه لم يبن التقييد على

---

(١) البقرة : جزء من الآية ٦٩ .

عدم استقامة إطلاق الأصل ، بل على الاستقراء ، وليس بشيء لأنه لو كان كذلك لقال ؛ لأنه يؤدي أن يستقيم في جواب غير الظان التأكيد ، وهذا مما لا قائل به .

نعم يرد أنه يؤدي ما ذكره من الأصل أن لا يؤكد جواب من يقول أزيدا ضربت ؟ وهو خلاف ظاهر كلام القوم . فالضابط ما ظهر من شرح كلام المتن ، ويمكن أن يقال : مراد الشيخ باشتراط أن يكون للسائل ظن على خلاف الجواب الكون بالقوة القريبة من الفعل ، وذلك بأن يكون مترددًا في خصوص الحكم الذي يجاب به ، فإنه إذا تردد بين الطرفين وصارا ملحوظين له فكلا منهما في معرض الرجحان ؛ وقريب من حصول التصديق ، فكل ما يجيب به سؤاله فهو على خلاف ما هو مظنونه بالقوة القريبة ، وحينئذ يوافق ما ذكره كلام المصنف .

(وإن كان) المخاطب **(منكرا)** للحكم حاكمًا بخلافه فالمنكر اسم فاعل ، وجعله اسم مفعول منكر ، وإن كان له وجه صحة **(وجب توكيده)** أي الحكم **(بحسب الإنكار)** أي بقدر الإنكار . أي : زائدا على قدر ما للسائل بالغا ما بلغ ، على حذو الإنكار ؛ فله فائدتان :

إحداهما : اشتراط أن يكون زائدا على قدر تأكيد المتردد .

وثانيهما : أنه متفاوت بحسب المقامات ، وإن اقتصر الشرح على بيان الفائدة الثانية .

يرشدك إلى ما ذكرنا جواب أبي العباس المبرد (١) لأبي إسحاق المتفلسف الكندي حين سأله قائلاً : إني أجد في كلام العرب حشوا ؛ يقولون : عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله قائم ، ثم يقولون : إن عبد الله لقائم ، والمعنى واحد !! وذلك أن قال : بل المعاني مختلفة . فقولهم : عبد الله قائم إخبار عن قيامه ، وقولهم : إن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وقولهم : إن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر قيامه .

***

(١) المبرد : هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري النحوي اللغوي ولد في ذي الحجة سنة ٢١٠ هـ وتوفي في شوال سنة ٢٨٥ هـ .

هذا وما ذكره المصنف في قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾ (١) من أنه أكد إثبات البعث تأكيدًا واحدا ، وإن كان مما ينكر ؛ لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرًا بأن لا ينكر ، بل غايته أن يتردد فيه ، فنزل المخاطبون منزلة المترددين فيه تنبيهًا على ظهور أدلته ، وسيزيد رشدك بالتأمل في أجوبة رسل عيسى عليه السلام .

وبهذا عرفت أن في بيان مقامات الإخبار ذبًّا عن كلام العرب طعن الطاعن، بل اجتراء القاصر المجترئ على الكلام المعجز ، وإن في قوله : وقد يخرج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر دفعا لما يكاد يعود . ونقول : نجد في مقام الإخبار من غير الجواب ، ورد الإنكار أن : إن عبد الله قائم ، وفي مقام رد الإنكار : عبد الله قائم (ك) : إن عبد الله لقائم ، وفي جواب السائل : عبد الله قائم .

فإن قلت : كيف صح اشتراط كون التأكيد على قدر الإنكار وكيف يزول به الإنكار لو لم يكن زائدا على قدره ؟ قلت : إذا تعارض التأكيد والإنكار تساقطا فبقي أصل الخبر مقيدا **(كما قال الله تعالى)** استشهاد على وجوب التأكيد على حذو الإنكار أزيد من التردد ، وعلى تفاوت مقامات الإنكار في طلب التأكيد **(حكاية عن رسل عيسى)** هو بولش بفتح الباء الموحدة وسكون الواو وفتح اللام والمعجمة ، ويحيى ، وشمعون ، وهو الثالث الذي عزرا به بعد تكذيبهما .

وما في الشرح أنهم : شمعون ويحيى والثالث الذي هو بولس ، أو حبيب النجار غير موثوق به ، كما اعترف به الشارح ونبه عليه في حاشية الكتاب : إذ كذبوا - لا يصح تعلقه بالحكاية ، ولا بقال بل بمفعول بالحكاية ، والتقدير حكاية عن رسل عيسى قولهم : إذ كذبوا ، والمراد : إذ كذب بعضهم ، كما يقال: قتل فلانًا بنو فلان ، والقاتل واحد منهم ، إذ المكذب في المرة الأولى اثنان ، بدليل قوله تعالى ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ (٢) ولحل الكلام وجه آخر للشارح المحقق ، وهو أن تكذيب الاثنين تكذيب للثلاثة لاتحاد المرسل والمرسل به ، يعني : أن منشأ التكذيب أنهما لا

(١) المؤمنون : ١٦ .
(٢) يس : ١٤ .

يصلحان أن يكونا مرسلين من هذا العظيم ، في هذا العظيم ، وهو بعينه جار في الثالث .

وللفاضل المحشي للشرح وجه آخر ، وهو أن في المرة الأولى والثانية متعلقان إما بقال أو بالحكاية لا بكذبوا ، فلا يلزم تكذيب الرسل في المرة الأولى ، ولا ينافي كون المكذب اثنين لا غير ، ولا يتجه عليه ما توهمه أنه حينئذ لا يكون المحكي عنه رسل عيسى بل رسولين ؛ لأن القول المرسل بعد تكذيب الاثنين فهم المحكي عنهم .

نعم ، يتجه أن المحكي عنهم ليس قولهم وقت تكذيب الثلاثة بعد تكذيب الاثنين ، ويحتاج إلى اعتبار وقت تكذيب الثلاثة ، ممتدا من وقت تكذيب الاثنين إلى وقت تكذيب الثلاثة ، كما يحتاج في توجيهها إلى اعتبار وقت تكذيب الاثنين ممتدا إلى وقت قول الثلاثة وتوجيه الشارح وإن استغنى عنه لكن احتاج إلى جعل تكذيب الاثنين تكذيبًا للثلاثة قبل إخبارهم ، فلكل وجهة هو موليها ، والفاضل المحشي أجاب عن إشكاله بما لا يكشف إلا عن إهماله ، فليكتف بحكاية سؤاله ، وكشف حاله .

(في المرة الأولى) متعلق بما عرفت في المرة الأولى أو الثانية **﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾** [(١)] مقول قال ، أو قولهم على اختلاف القولين أكد للمنكر في أول مرتبة الإنكار **(بأن)** وخلو الجملة عن الدلالة على الزمان ، مع أن الظاهر فيها : إنا إليكم أرسلنا ؛ إذ خلو الجملة عنها والعدول عنها يشعر بدعوى الاستمرار الدال على المبالغة في تحقق مضمون الجملة ؛ لأن تأكيد المنكر فوق تأكيد المتردد ، كما أرشدت ، وهذا مزيد إرشاد : وعدت فلا تغفل .

ولعل هذا مراد الشارح بقوله : مؤكدًا باسمية الجملة ، وإلا فاسمية الجملة من ضرورات إيراد كلمة إن فيخفى دلالتها على التأكيد .

(وفي) المرة **(الثانية ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾)** [(٢)] يعني لما ظهر زيادة إنكارهم أكد على قدر ما ظهر من مراتب إنكارهم ، لأنهم لم يقتصروا في المرة الثانية على

---

(١) يس ١٦ .

(٢) يس : ١٥ .

أصل الإنكار ؛ بل بالغوا فيه حيث قالوا : ﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [(١)] فنفوا نبوتهم بإثبات البشرية لهم ؛ حيث اعتقدوا أن الرسول لا يكون بشرًا ، فأظهروا به إنكارهم ، ثم زادوا في النفي بقولهم ﴿وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ﴾ [(٢)] ثم بقولهم ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ تَكْذِبُونَ﴾ [(٣)] فلا جرم أكد الحكم معهم ثلاث تأكيدات ، وفيه بحث ؛ لأنه لما تقرر أن الإنكار يستدعي زيادة تأكيد على التردد فلا بد له من تأكيدين ، وللزيادة مرتين ، لا بد من تأكيدين آخرين ، حتى يكون التأكيد بحسب الإنكار ، وقد وقع في الآية أربع تأكيدات ، إلا أن الكلام مع صاحب المفتاح والمصنف في أنهما كيف تركا في الاستشهاد بكون التأكيد على قدر الإنكار في الآية على وجوب التأكيد بحسب الإنكار التأكيد بالقسم ، وهو : ﴿رَبُّنَا يَعْلَمُ﴾ [(٤)] فإنه جعله الزمخشري جاريًا مجرى القسم في تأكيد الحكم ، ولا ينفع في دفع ما ذكرنا ما كتب الشارح في حاشية شرحه بيانًا لنكتة عدم عد القسم من جملة المؤكدات ، من أن الكلام في المؤكدات المتصلة بالحكم ، والقسم جملة برأسه .

هذا وقد استصعب نفي رسالتهم بإثبات بشريتهم ؛ إذ البشرية تنافي الرسالة من الله ، لا الرسالة من عند عيسى ، والرسل كانوا يدعون الرسالة من عنده لا من عند الله .

ومعنى قولهم (إنا إليكم مرسلون) من عند عيسى - عليه السلام ، وأجاب الشارح المحقق عنه بما استفاده من عبارة الكشاف حيث قال : فدعاهما - أي رسولي عيسى - الملك أي ملك أنطاكية فقال : من أرسلكما ؟ قالا : الله الذي خلق كل شيء وليس له شريك ، فقال صِفَاهُ وأوجزا ، قالا : يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد ، من أنه كان الرسل دعوهم على وجه ظنوهم أصحاب وحي ورسلا من الله ، بناء على أن الرسالة من رسول الله رسالة من الله .

هذا يعني في وجوب انقياد ما يبلغ ، والتصديق له ، وأشار بقوله : ولأن

---

(١) يس : ١٥ .
(٢) يس : ١٥ .
(٣) يس : ١٦ .
(٤) يس : ١٦ .

الجد إلى رجحان هذا التوجيه ، وإلى أن له توجيهًا آخر إلا أن السيد السند زيف هذا التوجيه واستبعده جدًّا ، لأن الرسل إنما أرسلوا إلى أصحاب القرية ليدعوهم إلى عيسى - عليه السلام - والتصديق بنبوته ، والانقياد لدينه ، فإيهامهم إياهم أنهم أصحاب وحي من الله بلا واسطة رسول مستبعد جدًّا ، فلا يليق أن يوجه به فضلاً عن أن يكون توجيهًا راجحًا ، بل الظاهر أن مرادهم : إنا إليكم مرسلون من عيسى بأمر الله ، وأن تكذيبهم إنما هو في كون مرسلهم رسولا من الله ، لا في كونهم مرسلين من ذلك الرسول ، وأن الخطاب في قوله **(إن أنتم)** يتناول الرسل والمرسل معا على طريق تغليب المخاطبين على الغائب ، فيكون نفي الرسالة عنهم تغليبا له عليهم ، كأنهم أحضروا عيسى - عليه السلام - خاطبوه بنفي رسالته من الله ، مبالغة في إنكارها .

ونظير ذلك في الاشتمال على التغليبين أن يبلغ جماعة من خدم السلطان حكمه إلى أهل بلد فيقولوا في ردهم : إن حكمكم لا يجري علينا ، إذ فينا من هو أعلى يدًا منكم ، هذا ونحن نقول أولاً : إن استبعاده لتوجيه الشارح ليس بذاك لجواز أن يقولوا : حكم الله في حقكم أن تصدقوا عيسى في جميع ما جاء به ، فإن فيه دعوتهم لهم إلى عيسى على وجه يوهم أنهم أصحاب وحي .

وثانيًا : إنه يحتمل أن يكون المقصود بالنفي في ﴿**إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا**﴾ مع دخول عيسى - عليه السلام - في الخطاب نفي إمكان رسالتهم عن الله ، فيدخل عيسى في نفي الإمكان ، ويثبت نفي رسالته على آكد وجه ، فلا يكون في الكلام إلا تغليب واحد ، والأظهر أن المراد بقوله **(إنا إليكم مرسلون)** إنا إليكم مرسل أحكامنا ، ويؤيده جدًّا قولهم : **(وما أنزل الرحمن من شيء)** فإنه ظاهر في نفي كون الأحكام مرسلة .

(ويسمى الضرب) النوع **(الأول)** أي الكلام الملقى مع الخالي سواء نزل منزلة المتردد أو المنكر أو لا **(ابتدائيًا)** فقوله تعالى : ﴿**إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ**﴾ [(١)] ابتدائي ، وإنما سمي به لأنه ابتداء كلام من غير سبق طلب ، أو إنكار ، كذا نقل عن المصنف ، وتبعه السيد السند في شرح المفتاح ، والأظهر : لأنه إحداث صورة

(١) هود : ٣٧ .

نسبة في المخاطب من غير سبق خطورها في نفسه .

ولا يصح أن يقال : لأنه أصل الكلام ، والطلبي أو الإنكاري يحصل بزيادة لأنه يشكل بقوله : ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ فإنه ابتدائي ، وبقوله ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ (١) فإنه طلبي ويمكن توجيهه فتأمل . وقيل : لأنه مبني على ما أصل المخاطب أن يكون عليه ، ولذا يعتبر خاليا ما لم يشهد شاهد على خلافه .

(والثاني طلبيًا ، والثالث إنكاريًا) ولو قال : والخلو والطلب والإنكار ظاهر الحال ، والوجوه التي تتبعها مقتضى الظاهر لكان قوله : **(وإخراج الكلام عليها)** أي على مقتضاها **(إخراجًا على مقتضى الظاهر)** أي مقتضى ظاهر الحال في غاية الظهور .

وفي المفتاح : وإخراج الكلام في هذه الأحوال ، يريد الخلو ، والطلب ، والإنكار على الوجوه المذكورة ، يريد الخلو عن التأكيد ، والتأكيد وزيادته إخراج مقتضى الظاهر هذا ومقتضى الظاهر ومقتضى خلافه كلاهما مقتضى الحال ، كما أن ظاهر الحال وباطنه كلاهما حال ، فمقتضى الظاهر أخص من مقتضى الحال ، لأن التسمية هنا ذكر بالتركيب الإضافي ، فمنع الأخصية منع لما حكم به صريح العقل ، فلا يقبل ، وإن جعله الشارح المحقق مستندًا بأنك إذا جعلت المنكر كغير المنكر و أكدت الكلام عملا بمقتضى الظاهر تحقق مقتضى الظاهر بدون مقتضى الحال ؛ لأن الحال يقتضي ترك التأكيد ، مع أن السند مندفع بأن الحال هو الأمر الداعي إلى التكلم على وجه مخصوص .

فالإنكار مع تنزيله منزلة لا ليس حالاً ، فليس التأكيد مقتضى الظاهر ، ولا مقتضى الحال . ولو نازعت زاعما أن الحال ما يدعو إلى ذلك في الجملة غير مقيد بحال الدعوة ، وجارينا معك فنقول : ليس التأكيد بعد مقتضى الحال ؛ لأن التنزيل مانع عن اقتضائه ، وكيف لا ولو كان التأكيد حينئذ مقتضى الحال لكان الكلام مطابقا لمقتضاها فكان بليغا ، مع أنه بمراحل عن البلاغة ، لا بما ذكر الشارح من أنا لا نسلم ، ليس على وفق مقتضى الحال ؛ لأن المقتضي لترك التأكيد هو الحال بحسب غير الظاهر لا مطلق الحال ، ولا يلزم من كونه على خلاف

(١) البقرة : ٢ .

مقتضى الحال بحسب غير الظاهر كونه على خلافه مطلقا ، لأن انتفاء الخاص لا يوجب انتفاء العام على أنه لا معنى لجعل الإنكار كلا إنكار ، ثم تأكيد الكلام ؛ إذ لا يعرف اعتبار الإنكار وعدمه إلا بالتأكيد وتركه ؛ لأن منع السند غير مسموع . على أنك سمعت ما يدل على أنه ليس مقتضى الحال ، وكون التأكيد في الصورة المذكورة ، مقتضى الحال لا يتوقف على الإتيان به ، حتى يضر سلب المعنى عن الإتيان به أحسن التأمل ، فإن هذا من مراقي التعقل .

(وكثيرًا ما) أي إخراجًا أو زمانًا كثيرًا غاية في الكثرة أو **(يخرج)** الكلام **(على خلافه)** حال كونه كثيرا كذلك ، ولقد أعجب حيث وسم قسم المخرج على خلافه بالقلة ، حيث قال : وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل ، والمخرج على خلافه بخلافها .

قال الشارح المحقق : يعني أن وقوعه في الكلام كثير في نفسه لا بالإضافة إلى مقابله ، حتى يكون الإخراج على مقتضى الظاهر قليلا ، وكأنه استبعد كون مواقع مقتضى الظاهر أقل من خلافه ، فعدل في شرح العبارة عن مقتضى الظاهر .

ونحن نقول : مقتضى الظاهر أقسام ثلاثة : الكلام مع الخالي والمتردد والمنكر ، وأقسامه خلاف مقتضى الظاهر تسعة : الكلام مع العالم ثلاثة لتنزيله منزلة الحال ، أو المتردد ، أو المنكر ، والكلام مع الخالي المنزل منزلة المتردد أو المنكر ؛ لأن الخطاب ينافي التنزيل منزلة العالم ، والكلام مع المنكر المنزل منزلة آخرين ، والكلام مع السائل المنزل منزلتهما ، وكثرة أقسام الشيء تقتضي بكثرته .

على أن الظاهر أن المراد أنه في مقام وجد وجه التنزيل يجوز الوجهان ، أو التنزيل أكثر من الجري على مقتضى الظاهر ؛ لأن البليغ أميل به لدقته لكن ذلك يستدعي وصف التنزيل منزلة العالم بالكثرة . **(فيجعل غير السائل)** تفصيل لإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ، أو هو متناول يجعل العالم والخالي والمنكر **(كالسائل)** إلا أنه ينزل العالم منزلة السائل بعد تجهيله ، فتنزيله منزلة الجاهل ودخوله في قوله : وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل لا يغني عن إدخاله في هذا البحث لأنه بعد تنزيله منزلة الجاهل لتنزيله منزلة الخالي مقام ، ولتنزيله منزلة

السائل مقام ، ولتنزيله منزلة المنكر مقام .

وقوله : **(إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر)** أي ما يدعو المخاطب إلى الخبر ويجعله متوجها إليه متأملا فيه في مقدمة جار الله : لوح للكلب بالرغيف ، خواندسك رابسوي نان ، وفسره الشارح المحقق بالإشارة ، أي ما يشير للمخاطب إلى الخبر ، وما ذكرنا أظهر ، مشترك بين الثلاثة ؛ لأن تقديم الملوح يستدعي جعل العالم المنزل منزلة الجاهل منزلا منزلة السائل ، وتقديم الملوح ربما يؤثر في المنكر فيجعله مترددا .

فقول السيد السند : إن المراد بغير السائل الخالي لأن تقديم الملوح إنما يعتبر بالقياس إلى الخالي ، وأما تنزيل العالم منزلة السائل فراجع إلى تجهيله بوجه ما ، وداخل فيه ، وتنزيل المنكر منزلة السائل داخل في قوله : والمنكر كغير المنكر ، ففيه أبحاث لا يخفى على مثلك .

ولما كان تقديم الملوح محتملا لأن يكون موجبا لإزالة التردد ، وأن يكون موجبا للتردد احتاج إلى تقييده بقوله **(فيستشرف له استشراف الطالب المتردد)** أي بالقوة القريبة من الفعل ، لا أن يصير مترددا بالفعل ، وإلا لكان الكلام معه مؤكدا على مقتضى الظاهر ، والاستشراف أن تنظر إلى الشيء كالمستظل من الشمس ببسط كفك فوق حاجبك ، وهو متعد بنفسه ، يقال : استشرف الشيء فحق العبارة فيستشرفه إلا أنه بقي في كلامه لام تقوية العمل التي في عبارة المفتاح بعد اختصاره ؛ لأن عبارته هكذا ، فيتركه مستشرفا له ، فلما وضع «مستشرف» مكان «فتركه مستشرفا» غفل عن أن لام التقوية لا يدخل معمول الفعل متأخرًا ، كما يدخل معمول شبه الفعل ، فبقي في كلامه ، وصار مختلا ، ولولا أن الاختلال بحسب العبارة أهون منه بحسب المعنى لجعلت ضمير له للملوح لا للخبر، أي : فيستشرف لأجل الملوح الخبر .

وينبغي أن يعلم أن التنزيل منزلة السائل لا يستدعي سبق الملوح بل يستدعي أن يكون معه ما يجعله في عرضة المتردد ، ككون الخبر مستبعدًا ، أو كون المخبر متهمًا بالسهو أو الكذب ، وكأنه خص تقديم الملوح بالذكر لكثرة وقوعه .

***

نحو ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (١) قالوا : أي : لا تدعني يا نوح في شأن قومك ، واستدفاع العذاب عنهم بشفاعتك .

هذا وكأن هذا النهي لما علم منه تعالى بعلمه القديم أنه سيدعو ربه لنجاة ابنه ، ويحتمل - والله أعلم - النهي عن المخاطبة في طلب العذاب لهم ، كما قال : ﴿رَبِّ لاَ تَذَرْ عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دَيَّارًا﴾ (٢) يعني : لا تدعني بعد لعذابهم فإنهم قد حكم عليهم بالإغراق ، وبالجملة هذا الكلام يشير إلى توجه العذاب إليهم ، فتكاد النفس تلتفت إليه ، ويتردد ، وبعد الجزم به أيضًا ، يحتمل أن يتردد في أنه الإغراق ، لأنه واحد من جنس العذاب ، سيما وقد سبق ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ (٣) فلذلك قال ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ مؤكدا ، واكتفى المصنف في تعيين الملوح بقوله : ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ولم يذكر ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ مع أنه الذي يدور عليه الانتقال إلى الإغراق إشارة إلى أن قوله ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ يكفي في التنزيل منزلة السائل ؛ لأنه يكفي الإشارة إلى جنس الخبر ، ولا تجب الإشارة إلى خصوصية الخبر .

فإيهام كلام الشارح حيث قال : فهذا الكلام يلوح بالخبر ما سبق من قوله : ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ إنه قصر ، حيث اقتصر على قوله ﴿وَلاَ تُخَاطِبْنِي﴾ لأن قوله ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ﴾ من تتمته مما لا يلتفت إليه ، وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى : ﴿وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ (٤) منه ، وأشار إلى الفرق بينهما ، وكان وجه الإشارة أن فيه تأكيدين :

أحدهما : لتنزيله منزلة الحكم المطلوب لتقديم الملوح .

وثانيهما : لأن الحكم مما يقبل الوهم على إنكاره لكمال نزاهة يوسف وطهوره ، فقد اجتمع فيه التنزيلان ؛ ولأن أمر النفس مما يتردد فيه السامع ، وكذا كونها غاية فيه على ما تفيده صيغة المبالغة ، وكون الحكم مما لا يقبله الوهم على تقدير كون النفس «نفس يوسف فقط» ، أو عاما ، وكون الاستثناء منقطعا . بمعنى :

---

(١) هود : ٣٧ .
(٢) نوح : ٢٦ .
(٣) هود : جزء من الآية ٣٧ .
(٤) يوسف : ٥٣ .

لكن رحمة ربي تصرف عن الإساءة ، أو ظرفا ظاهرا ، وأما على تقدير كون المستثنى متصلا غير ظرف بمعنى إلا البعض الذي رحم ربي ففيه خفاء لا يدفعه ما ذكره السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح من أنه : لا يقبله الوهم قبل الاستثناء ، فتأكيد الحكم لدفع هذا الإنكار ، بل هو معجب ، لأن الحكم قبل الاستثناء مما يجب أن ينكر ، فكيف يؤكد لدفع الإنكار على أنه لا حكم قبل الاستثناء فضلاً عن أن يؤكد ؟

وغاية ما يمكن أن يقال في توجيهه : إن إقبال الوهم لإنكار الحكم قبل الاستثناء يجعل المخاطب منكرا لما يقوله المخاطب ، ومعرضا عن قوله ، فالتأكيد لكلامه لا ما قبل الاستثناء لدفع إنكار تعلق به إجمالا . ومما يجب التنبيه عليه أنه قال صاحب المفتاح : إنه نزل من لا يكون سائلا منزلة السائل ، فتخرج الجملة مصدرة بأن .

وقال السيد السند : تأكيد هذا النوع في الاستعمال بأن دون غيرها وكأن السر فيه كون هذه الكلمة علما للتأكيد .

وقال الشيخ عبد القاهر : إن في هذه المقامات يعني بعد الأوامر والنواهي والأحكام لتصحيح الكلام السابق والاحتجاج له وبيان وجه الفائدة ، وتغنى غناء الفاء .

وقال السيد السند في شرح المفتاح : وزيف بأن هذا لجعل «إن» بمنزلة «أن» للغفلة عن أن (إن) لا تفيد السببية بنفسها ، بل بحذف اللام معها ، ولم يقل : ويجعل السائل كغير السائل على طبق قوله ، ويجعل المنكر كغير المنكر ، لأن حكم السائل متعين بخلاف حكم غير السائل ، فإنه مجمل فيه تفصيل .

وكذلك قوله : (ويجعل غير المنكر كالمنكر) أوضح من قوله : ويجعل المنكر كغير المنكر ، فلذا قدمه ، ولكن بقي من تفصيله جعل السائل كالخالي إذا كان معه ما إن تأمله ارتدع عن التردد ، فكأنه اعتمد على سهولة معرفته بالمقايسة ، ونحن سنجعله داخلا تحت قوله : وهكذا اعتبارات النفي مترقب ، فإنه من فوائدنا الشريفة ، وغير المنكر أعم من السائل والعالم والخالي ، فكلهم يجعل كالمنكر .

(إذا لاح) أي بدا (عليه شيء من أمارات الإنكار) وما يوقع في ظنه ، وكذا إذا كان الحكم بعيدًا عن القبول ، فالتقييد تقييد بما هو أكثر (كقوله) أي قول حجل بن فضلة وهو بالفتح من أعمام النبي ﷺ ، وأما حجل الشاعر بالتحريك فهو عبد لمازن [جاءَ شَقيقٌ] هو اسم رجل فإن كان هو المخاطب كما يستدعيه آخر البيت ففيه التفات من الخطاب إلى الغيبة على طريقة السكاكي ، ففي قوله : إن بني عمك التفات متفق ، وإن كان المخاطب غيره فلا التفات ، بل المعتبر تقدير القول أي قلت له : إن بني عمك فيهم رماح [عارضًا] أي واضعًا على عرضه [رمحَهُ] من عرض السيف على الفخذ ، وهذا من طرق إظهار الشجاعة وعدم المبالاة بالخصوم ، فهو لا ينكر أن في بني عمه رماحا ، لكن يعمل عمل المنكرين المعتقدين أنهم ليسوا أرباب سلاح ، ولا يخفى أن قوله : [إنَّ بني عمّكَ فيهم رِماحُ] (١) بمعنى أن فيهم رماحا يعمل كرمحك أو فوقه ، وأنهم أشجع منك .

وحينئذ لا يظهر أن يكون من جعل المنكر كغير المنكر ، بل لا يبعد أن ينكر وجود مثله فيهم ، ويحتمل أن يكون تهكما معه أي هو ممن لو علم أن فيهم رماحا لا يحمل الرمح من خوفهم .

(والمنكر كغير المنكر إذا كان معه) المنكر (ما إن تأمله) أي تأمل فيه ؛ لأن التأمل النظر في الأمر (ارتدع) عن إنكاره بأن ينتقل إلى مرتبة التردد أو خالي الذهن ، ومعنى كونه معه : أن يكون معلوما له ولو بالقوة القريبة من الفعل ، إذ يكفي في التنزيل ذلك ، ولا يجب كونه معلوما بالفعل ، وهاهنا بحث شريف نرجو أن يكون من خزائن الغيوب لا من دفائن الغيوب ؛ وهو : أن الكلام حينئذ هل هو من قبيل تنزيل المنكر منزلة غيره ؟ أو من قبيل جعل جامعه من قبيل المؤكد في إزالة الإنكار ؟ فلا يكون على خلاف مقتضى الظاهر؟ لأن الكلام مع المنكر لا بد له من مزيل إنكار تأكيدًا كان أو غيره .

واعلم أن الظاهر وقد يجعل المنكر كغيره ، ولا يظهر وجه لجعل الظاهر موضع

---

(١) البيت لحجل بن نضلة الباهلي ، وهو شاعر جاهلي والبيت في الإيضاح (٢٤) ، ودلائل الإعجاز (٣٠٤) ، والمصباح (٦) والبيت الذي بعده :

هل أحدث الدهرُ لنا ذِلَّةً أم هل رنت أم شقيق سلاحُ

والشاهد في قوله : «إن بني عمك فيهم رماح» وهو تنزيل العالم منزلة المنكر .

المضمر .

نحو ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ (١) ظاهره : أن المثال لما نحن فيه حتى يكون خبرا مع المنكر ترك فيه التأكيد لجعله كغير المنكر ، وفيه أن الإنكار حق ، لوجود كثير من المرتابين ، فكيف يكون حقه التأكيد لرد الإنكار ؟ وإن (لا) لنفي الجنس في النفي بمنزلة (إن) في الإثبات ، صرح به أئمة النحو ، فيكون فيه التأكيد ، فالحق أن يعدل عن الظاهر ، ويقال : إنه مثال لمجرد جعل المنكر كغير المنكر ، لا لجعل المنكر للخبر الملقى كغيره ، فإنه تعالى أراد إنكار المنكرين المبالغين في الإنكار أنه من عند الله ، فقال : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ تنبيها على إنكارهم كلا إنكار ، وإنما غاية الأمر فيه الريب ، فأتى بنفي الريب في مقام نفي الإنكار .

وقد نبه في الإيضاح (٢) على أنه لم يقصد بالتمثيل لخصوص ما فيه حيث قال : وعليه قوله تعالى في حق القرآن : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ وإنما مثل به تنبيها على أن جعل وجود الإنكار كعدمه من المقاصد التي ربما يقصد بحاق اللفظ فيصح صحة قصده من كيفيات التراكيب ، وجعله من المستتبعات كمال اتضاح ، ولك أن تجعل قوله : وهكذا اعتبارات النفي حينئذ على أنه هكذا باقي اعتبارات النفي ، في جعله مقصودا بالعبارة ، وهذا تقرير بديع لا يخفى حقه على من له قدر رفيع ، وإن غفل عنه الناظرون .

وللشارح المحقق هنا مسلك آخر سلكه السالكون ، فلا علينا أن نذكره ، وما أدى إليه النظر فيه ، وهو أنه استشكل كونه مثالا ، لما نحن فيه لوجهين :

أحدهما : أنه لا يصح نفي الريب فضلاً عن أن يجب تأكيده ، كما سمعت .

وثانيهما : أنه لا ريب فيه تأكيد لذلك الكتاب كما سيجيء في بحث الفصل ، فهو لتأكيد الحكم ورد الإنكار ، فلا يقتضي التأكيد حتى يكون ترك التأكيد خلاف مقتضى الظاهر ، وأوجب لذلك العدول عن جعله مثالا إلى جعله نظيرا لما نحن فيه ، في أنه جعل فيه وجود الشيء وهو الريب منزلة عدمه . وأجاب عن الأول بأن مبنى التمثيل ليس جعل وجود الإنكار كعدمه ، بل توجيه الكشاف ، وهو

(١) البقرة : ٢ .

(٢) انظر الإيضاح ص ٢٤ .

أن نفي الريب بالكلية عبارة عن نفي كونه محلا للريب ، وإنما وقع الريب لعدم التأمل ، والنظر فيه ، كما هو حقه ، وهذا حكم صحيح ينكره كثير من الأشقياء ، حقه التأكيد لإزالة إنكارهم ، إلا أنه جعل إنكارهم لهذا الحكم كلا إنكار ، فلذا ترك التأكيد .

وعن الثاني بأن ما سيجيء أنه بمنزلة التأكيد المعنوي ، والتأكيد المعنوي لا يدفع إلا التجوز ، ويدفع التجوز لا يتأكد الحكم بحيث يزول به إنكار المنكر ، وإنما هو شأن التأكيد اللفظي - أعني تكرير اللفظ الأول وما هو بمنزلته - فلا يتجه على المصنف ، نعم يتجه لو كان الأمر كما ذكره الشيخ أنه بمنزلة أن يقول ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ذلك فيعيده مرة ثانية .

هذا ولا يخفى أنه لا يندفع بما ذكره ما أثبتناه من تأكيد (لا) للنفي مع زيادة أنه إذا كان نفي الجنس كناية عن نفي كونه محلا للريب كان في النفي مزيد تأكيد ومبالغة يفيده سلوك طريق الكناية ، وأنه مع كون المقصود تنزيل وجود الريب منزلة عدمه لا يجب أن يكون نظيرا لا مثالاً لما نحن فيه .

فإن كون وجود الريب بمنزلة العدم ينكر كثير من الأشقياء فيجب التوكيد ، وتركه لتنزيل المنكر منزلة غيره ، وأن التأكيد اللفظي أيضًا يكون لدفع التجوز ، فيجوز أن يكون مراد الشيخ أن قوله : ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ بمنزلة التكرير في دفع توهم التجوز لا في تكرير الحكم ، وتقويته ، فيوافقه كلام المصنف .

(وهكذا اعتبارات النفي) لما لم يكن في البيان السابق ما يوجب تخصيصه بالإثبات ؛ بل كان مستوى النسبة بالإثبات والنفي اتجه أن قوله هذا تطويل ، فللإشارة إلى دفعه قال الشارح المحقق : ولما كانت الأمثلة المذكورة للاعتبارات السابقة من قبيل الإثبات سوى قوله : ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ إشارة إلى التعميم دفعا لتوهم التخصيص .

وقال السيد السند : إن هذا القول يقتضي أن يكون ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ تنظيرا حتى يكون لتوهم التخصيص مسلك واضح ، هذا والأظهر أن هكذا إشارة إلى أمثلة الإثبات يعني كأمثلة الإثبات أمثلة النفي ، فمن أحاط بها سهل عليه استخراج أمثلة النفي ، وهذا أوفق بعبارة الإيضاح حيث قال : هذا كله

اعتبارات الإثبات ، وقس عليها اعتبارات النفي ، كقولك : ليس زيد ، أو : ما زيد منطلقا ، أو بمنطلق ، وما ينطلق ، أو ما إن ينطلق زيد ، أو ما كان زيد ينطلق ، أو ما كان زيد لينطلق ، ولا ينطلق زيد ، ولن ينطلق زيد ، والله ما ينطلق ، أو ما إن ينطلق زيد . هذا وكيف لا وقوله هذا كله اعتبارات الإثبات نص في كون السابق مختصًا بالإثبات ، فكيف يصح جعل قوله : وهكذا اعتبارات النفي لدفع توهم التخصيص ؛ ولعبارة الكتاب احتمال في نفسه جدير بأن يقطع لأجله النظر عن رعاية مطابقته لما في الإيضاح والمفتاح في هذا المقام ، وهو أن باقي اعتبارات النفي مع وجود الشيء مثل ما مر ؛ فإن كل ما مر نفي لما تحقق وجوده فيندرج فيه تنزيل السائل منزلة الخالي ، كما أشرنا إليه .

وغير ذلك مثل : ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ على وجه ، ومثل : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ (١) .

واعلم أنه قال صاحب المفتاح : إن إخراج الكلام على مقتضى الظاهر يسمى في علم البيان بالتصريح ، وخلافه يسمى بالكناية ، ولما كانت الكناية في المشهور وعلى الوجه المذكور في البيان اللفظ المراد به لازم ما وضع له من غير قرينة مانعة عن إراداته ، والتصريح اللفظ المراد به ما وضع له ، ولم تكن المعاني المستتبعة للتراكيب مما وضع لها اللفظ ، وكان اعتبارات الكناية والتصريح باعتبارها غير ظاهر ، حتى لم يعلم أن هذا معنى آخر للكناية ، والتصريح أو تجوز مبني على التشبيه ، واشتبه مقصوده - أعرض عنه المصنف بالكلية ، وما قال السيد السند : إن المعاني المستتبعة في عرف البلغاء هي المعاني الأصلية ، يرده أنه لو كان كذلك لكان : زيد قائم بلا تأكيد مرادفًا لقولنا : أنت خالي الذهن عن قيام زيد ، فكما لا دقة ولا مزية لهذا الكلام لم تكن لزيد قائم ، إذ السابق في دلالات عقلية وانتقالات غير وضعية يكشف عن مزيد ذكاء وفطنة ، ولا منقبة في الانتقالات المبنية على الأوضاع ، أو يستوي فيه الخواص والعوام .

وأيضًا لا بد في الكناية من صحة إرادة المعنى الحقيقي .

وإذا ألقى الخالي عن التأكيد إلى المنكر ، لا يصح أن يراد به : إنه خالي

(١) الأنفال : ١٧ .

الذهن وما قال الشارح المحقق والسيد السند : إنه يصح الإرادة للانتقال إلى ملزومه الادعائي ، وهي ما معه ما يزيل الإنكار لو تأمل على ما ذهب إليه السيد السند ، وتنزيله منزلة الخالي على ما ذهب إليه الشارح ففيه : أنه لو اكتفى في الكناية بصحة الإرادة للانتقال ، وإن امتنع المعنى الحقيقي لم يتميز المجاز عن الحقيقة ، إذ لا مجاز إلا ويصح إرادة المعنى الحقيقي فيه للانتقال ، فالتحقيق أن صحة إرادة المعنى الحقيقي للانتقال أنه يصدق المعنى الحقيقي ، ويتحقق في المقام مثلاً : جبان الكلب ، يراد معناه الحقيقي لأنه كما أنه مضياف جبان الكلب ، حتى لو لم يكن جبان الكلب لا يصح إرادته للانتقال إلى المضياف ، بل يتعين المجاز .

وظاهر كلام الشارح أن الكناية نفس الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر ، فإنه يلزم تنزيل المخاطب منزلة غيره ، فأريد باللازم ما هو الملزوم ، كما هو مقتضى الكناية ، ورده المحقق بأنه الكناية تقتضي إرادة الملزوم باللفظ الدال على اللازم ، لا بنفس اللازم فلا تتحقق الكناية إلا على سبيل التشبيه ، وعبارة المفتاح واضحة في إرادة الكناية الاصطلاحية ، ولا يخفى أنه مشترك بين كلام الشارح وكلامه على ما حققناه لك .

فالظاهر في الرد على الشارح أن يقال إذا كانت الكناية نفس الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر كان التصريح أيضًا نفس الإخراج على مقتضى الظاهر ، وليس للإخراج على مقتضى الظاهر معنى يكون صريحًا فيه ، وأن إرادة التنزيل بإيراد الكلام على خلاف مقتضى الظاهر أشبه بالتصريح ؛ لأنه أريد به من غير توسط شيء فهو بمنزلة إرادة الموضوع له من اللفظ ، ولا بد في المشابهة بالكناية من أن يكون الانتقال من الإيراد إلى أمر يتوسل به إلى الانتقال إلى التنزيل ، فلا يحسن إطلاق الكناية بطريق التشبيه أيضًا .

ولعل مراد المفتاح : أن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر في علم البيان يسمى بالكناية ، لا بإخراج خلاف مقتضى الظاهر ، وأراد بإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر استعماله في غير ما وضع له ، من ملزوم المعنى ، لا هذا الإخراج بعينه ، وكذلك مراده بإخراج الكلام على مقتضى الظاهر المسمى

بالتصريح في علم البيان ، استعمال اللفظ فيما وضع له على ما هو وظيفة البيان ، لا هذا الإخراج بعينه ، وغرضه أن لكل من هذين الأمرين نظيرًا في علم البيان، مسمى باسم آخر .

قال الشارح المحقق : وهاهنا بحث لا بد من التنبيه عليه ، وهو أنه لا ينحصر فائدة أن في تأكيد الحكم نفيًا لشك أورد الإنكار ، ولا يجب في كل كلام مؤكد أن يكون الغرض منه رد إنكار محقق أو مقدر ، وكذا المجرد عن التأكيد ، هذا كلامه ، وأراد بنفي وجود كونه لرد إنكار محقق أو مقدر ما يشمل رد الإنكار والتردد ، وهو ظاهر .

وأراد بقوله : وكذا المجرد أنه لا يجب أن يكون التجريد لخلو الذهن حقيقة ، أو تقديرا ؛ بل يكون لغير ذلك ، كأن يكون لأنه لا يروج من المتكلم على لفظ التأكيد ، ولا يتقبل منه ، وبنى عدم انحصار فائدة التأكيد فيما ذكر أو لا ، بما نقل عن الشيخ عبد القاهر من أنه قد يدخل **(أن)** للدلالة على أن الظن كان من المتكلم في الذي كان ، أنه لا يكون قولك للشيء وهو بمرأى ومسمع من المخاطب أنه كان من الأمر ما ترى ، وأحسنت إلى فلان ، ثم إنه فعل جزائي ما ترى وعليه قوله تعالى : ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَى﴾ (١) و ﴿رَبِّ إِنَّ قَوْمِي كَذَّبُونِ﴾ (٢) ومن خصائصها أن لضمير الشأن معها حسنا ليس بدونها ، بل لا تصلح بدونها نحو : ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ (٣) وإنه : ﴿مَن يَعْمَلْ سُوءًا﴾ (٤) و ﴿إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (٥) ومنها تهيئة النكرة لأن يصلح مبتدأ كقوله :

إنَّ شِـوَاءً وَنَشْـوَةً ... وخَبَبَ البازِلِ الأمُونِ
مِن لَذَّةِ العيشِ والفَتى ... للدَّهرِ والدَّهرُ ذو فُنونِ (٦)

---

(١) آل عمران : جزء من الآية ٣٦ .
(٢) الشعراء : ١١٧ .
(٣) يوسف : ٩٠ .
(٤) النساء : ١١٠ .
(٥) المؤمنون : ١١٧ .
(٦) الشعر لسلمى بن ربيعة التيمي ، وهو في شرح الحماسة للتبريزي (٣/٨٣) ، ودلائل الإعجاز للجرجاني (٣٢٠) ، ومفتاح العلوم (٦٤١) ، والبازل من الإبل : الذي تناهت قوته في السنة التاسعة . والأمون : الناقة الموثقة الخلق .

وإن كانت النكرة موصوفة تراها مع إن أحسن كقوله :

إنَّ دَهْرًا يَلُمُّ شَمْلِي بِسُعْدَى لزمانٌ يَهُمُّ بالإحْسان (١)

ومنها : حذف الخبر نحو : إن مالا ، وإن ولدًا ، أو إن زيدا ، وإن عمرا ، فإن أسقطت «إن» ، لم يحسن الحذف ، أو لم يجز ، انتهى كلام الشيخ فيما نقله من الشيخ .

أبحاث : الأول : أن جميع ما ذكره من تأكيد الكلام في هذه المواقع يحتمل أن يكون من فروع كونه ردًا لإنكار أو تردد ، إما في صورة التأكيد فيما كان ظن المتكلم في الكائن ، أو لا يكون ؛ فلأنه وقع ما يستبعد فكأن الحكم في نفسه مظنة الإنكار ، أو التردد ، فيزول المخاطب به منزلة أحدهما توبيخًا على وقوعه ، أو تحزنا أو تحسرًا إلى غير ذلك ، وأما في إصلاحه ضمير الشأن أو تحسينه ؛ فلأن إيراد ضمير الشأن لتأكيد الحكم ، وتقريره في النفس بالإبهام أولا ، ثم التفسير كما ستعرف فالتزم معه ما هو علم في التأكيد والتقرير تنبيهًا من أول الأمر على أن المقام مقام التحقيق والتقرير ، وبذلك لا يخرج عن أن يكون المقصود نفي الشك ، أو رد الإنكار ، وأما في صورة تهيئة النكرة لكونها مبتدأ أو تحسين وقوعها مبتدأ فلأن ذلك لأن التأكيد مع المنكر أو المتردد وعدم صحته وقوع النكرة مبتدأ إنما هو في موقع لا يفيد الإخبار عن النكرة الصرفة ؛ لقلة الفائدة لعدم تعينه . فإذا كان المخاطب بالحكم على النكرة منكرًا له أو مترددًا فيه كان الكلام غاية في الإفادة ، وأما حذف الخبر مع أن وعدم حسنه أو جوازه بدونه فلأن الحكم المنكر يحذف فيه ما هو مناط الحكم من المحكوم به ، لئلا يتوحش المنكر عن سماعه ، ولا يتنفر عنه ، فيتوجه إليه ، فلعله يقبله بعد أن يجده بالتأمل .

الثاني : أن قوله تعالى **(رب إني وضعتها أنثى)** و **(رب إن قومي كذبون)** لإنشاء التحزن والتحسر ، وليس خبرا ، فيكون خارجًا عما نحن فيه من تأكيد الخبر ، ويمكن أن يدفع بأنه نقل من الأخبار بما كان ظن المخبر فيه أن لا يكون إلى إنشاء التحسر والتحزن ؛ لأنه أدخل في ذلك ، على أن المقصود أن فائدة التأكيد لا تنحصر في نفي شك أو رد إنكار ؛ لأنه لا ينحصر في الخبر فيه ، فيدل

(١) البيت أورده عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز (٣٢٠) .

عليه (رب إني وضعتها أنثى) مع كونه إنشاء أوضح دلالة .

الثالث : أن ما ذكره في ضمير الشأن يرده ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (١) على ما ذهب إليه المفسرون من حمله على الشأن ، ودفعه الإمام في نهاية الإيجاز بأن مراده أن ضمير الشأن لا يدخل على الجملة الشرطية بدونها ، ويرده تمثيل الشيخ بقوله : ﴿إِنَّهُ لاَ يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ﴾ (٢) .

الرابع : أن (إن) ليس لتهيئة النكرة لكونه مبتدأ ، لأن اسم إن ليس مبتدأ، فالصواب أن يقال : لتهيئة النكرة ، لأن يصلح مسندًا إليه ، وبالجملة ينافي صحة دخول إن على النكرة الصرفة ما اشتهر فيما بين النحاة أن اسم إن مرفوع المحل لكونه مبتدأ قبل دخول إن ، إذ النكرة الصرفة لا تصلح لكونها مبتدأ ، مع وقوعها اسم إن ، وثانيًا بما نقله عن الكشاف أن ترك تأكيد المنافقين قولهم : ﴿ءَامَنَّا﴾ في مخاطبة المؤمنين لأنه لا يروج منهم التأكيد ، أو لأنه لا تساعدهم أنفسهم على التأكيد لعدم نشاطهم في هذا الخبر ، وعدم صدق رغبتهم ، بخلاف قولهم ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ (٣) في مخاطبة إخوانهم إذ هم فيه على صدق رغبة ووفور نشاط ، وهو رائج عنهم متقبل منهم ، فكان مظنة للتحقيق .

وفيه أنه يحتمل أن يكون التأكيد لصدق الرغبة لتنزيل المخاطب منزلة المنكر في أن المتكلم في مقام الإخبار له كالمخبر مع المنكر في كمال الاهتمام ، بتقرير الخبر في ذهنه ، وعدم التأكيد لعدم صدق الرغبة ، لتنزيل المنكر منزلة الخالي في أنه ليس له مزيد اهتمام في الإخبار له ، كما أنه ليس له مزيد اهتمام في الإخبار للخالي ، إلا أن عدم الاهتمام هنا لعدم كون التقرير في ذهن السامع مطلوبا ، وفي الخالي لعدم حاجته إلى مزيد الاهتمام بإيصال الخبر .

وثالثًا : بما استخرجه من موارد الاستعمال حيث قال : وقد يؤكد الحكم بناء على أن المخاطب ينكر كون المتكلم عالمًا به ، معتقدًا له ، كما تقول : إنك لعالم كامل ، وعليه قوله تعالى : ﴿قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ﴾ (٤) وإذا أردت أن

(١) الإخلاص : ١ .

(٢) المؤمنون : ١١٧

(٣) البقرة : جزء من الآية ١٤ .

(٤) المنافقون : ١ .

تنبه المخاطب على أن هذا المتكلم كاذب في ادعاء أن هذا الخبر موافق اعتقاده يؤكد الحكم ، وإن لم يكن مخاطبك منكرًا ليطابق ما ادعاه .

وعليه قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ وأما قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ فإنما أكد لأنه مما يجب أن يبالغ في تحقيقه لأنه لدفع الإيهام ، وإلا فالمخاطب عالم به وبلازمه .

هذا ولا يخفى عليك أن التأكيد للخبر الذي يفاد به لازمه لكون المخاطب منكرًا له داخل في بيان المصنف ؛ لأنه صرح بالحكم لأنه الأصل ، ولظهور الأحكام فيه دون اللازم ، وتأكيد إن المنافقين لكاذبون ، ويحتمل أن يكون لتنزيل المخاطب منزلة المنكر ، لأن من شأن المخاطب لحرصه على إيمان الأمة أن يقبل منهم مبالغتهم في اعتقادهم برسالته ، وتأكيد ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ لأن المخاطب مع الموهم في عرضة الإنكار ، فنزل منزلة المنكر ، ولأمرٍ ما اقتصر السكاكي والمصنف بعد تتبع كلام الشيخ والكشاف على ما ذكرا في التأكيد ، وتركه والله تعالى أعلم .

ولما فرغ من بيان أحوال الإسناد ، ذكر بيان الحقيقة العقلية والمجاز العقلي عقيبه ليعلم أن إسناد الشيء إلى شيء قد لا يراد به ظاهره ، فيعلم أن من خاطب الموحد بقوله : أنبت الربيع البقل لا يحتاج إلى التأكيد ، وليس تركه التأكيد مبنيا على التنزيل ، إذ ما أريد به ليس ما ينكره الموحد ، وللتعلم أن مخاطبة من سمع عنه : أنبت الربيع البقل بأنبت الله البقل لا يحوج إلى التأكيد ، لأنه قوله : أنبت الربيع البقل لا يفيد إنكاره أنبت الله البقل ، وإلا فبيان الحقيقة والمجاز العقليين كاللغويين مما يذكر في البيان ، وإن كان له تعلق بالمعاني باعتبار أنهما قد يقتضيهما الحال .

ورعاية هذه الحيثية لا توجب تخصيص العقليين بالإيراد في المعاني ، لشمولها للكناية ، والمجاز اللغوي أيضًا ، وتصدير البحث «بثم» للتراخي الرتبي ، لأنه ليس كسابقه مقصودًا ؛ بل متطفلا ، وليس إيرادهما في المعاني من المصنف لزعم أنهما من المعاني على خلاف ما ذهب إليه المفتاح كما زعم الشارح ، حتى يرد عليه بما ذكره من أنه لا فرق بينهما وبين اللغويين .

وبما عرفت اندفع أيضًا أن الأولى ذكرهما في البيان لاحتياج بعض مباحثهما إلى معرفة المجاز اللغوي ، والاستعارة بالكناية ، ولما بحث عنهما هاهنا كان المناسب أن يستوفي البحث حتى لا يحتاج إلى إعادة بحثهما في البيان ؛ فبحث عن مطلق الإسناد باعتبارهما لأنهما لا يخصان الإسناد الخبري .

قال الشارح : فلذا قال (ثم الإسناد) وذكره بالاسم الظاهر دون الضمير لئلا يتوهم عوده إلى الإسناد الخبري هذا ، وهذا هو الذي ذكره البيضاوي [1] - قدس سره - في تفسير قوله تعالى من سورة البقرة ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [2] حيث قال : وكرر لفظ الهدى ولم يضمر لأنه أراد بالثاني أعم من الأول ، وأورد عليه أن المتبادر من معرفة سبق ذكرها العهد ، وكونها عين ما سبق ، وإن جاز حملها على غير ما سبق ، فهي كالضمير بعينه في أن الظاهر أن مرجعه عين ما سبق ، مع جواز رجوعه إلى ما في ضمنه .

ولا يذهب عليك أن العطف «بثم» حينئذ للتراخي الرتبي ، لكون بحثه أشمل مما سبق ، ونحن نقول : لم يضمر لبعد المرجع جدًا ، أو لدفع توهم رجوعه إلى الكلام المذكور في قوله : وكثيرًا ما يخرج الكلام على خلافه ، والمقام لاستيلاء الوهم ؛ كيف والمشهور الثابت في أصل يعني المفتاح التلخيص كون الحقيقة والمجاز العقليين كلامًا ؟ على أنه قد تقرر في موضعه أنه إذا دار الضمير بين الأبعد والأقرب فهو عائد إلى الأقرب ، نفى أنهما لا يخصان بالإسناد ، بل يجريان في التعلق نحو : أجريت النهر ، والإضافة نحو قوله تعالى : ﴿شِقَاقَ بَيْنِهِمَا﴾ [3] على ما قيل ، وفي النسبة الوصفية نحو : الربيع المنبت ، فقصد استيفاء البحث عنهما كما ذكرت يستدعي ذكر ما هو أعم من الإسناد ، ولا يذهب عليك انتقاض تعريفهما بها ، وسيأتي لهذا الكلام تتمة .

وإنما قال (منه حقيقة عقلية) ومنه مجاز عقلي توطئة لتعريفهما ، ولم يقل :

---

(١) البيضاوي : هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي ناصر الدين البيضاوي قاض . مفسر علامة ، ولد بفارس وتوفي سنة ٦٨٥ هـ .

(٢) البقرة : ٣٨ .

(٣) النساء : ٣٥ .

إما حقيقة عقلية وإما مجاز عقلي ، لأن تقسيم الإسناد إليهما لا يتم ، إذ كل منهما أعم من الإسناد من وجه ، كما عرفت ، فلم يصلح قسما له .

وقال الشارح المحقق : لأن من الإسناد ما ليس بحقيقة ولا مجاز عنده ، كما إذا لم يكن المسند فعلا أو معناه ، كقولنا : الحيوان جسم ، فكأنه قال : بعضه حقيقة عقلية ، وبعضه مجاز عقلي ، وبعضه ليس كذلك .

هذا وفي كون منه ومنه مفيد الوجود قسم آخر - خفاءٌ ، والظاهر أنه لدفع قصد توهم الانحصار ، لا لإفادة عدمه ويمكن توضيح ما ذكره بأن إفادة منه ، ومنه كون كل من الأمرين بعضا من الإسناد بالنظر إلى بعض آخر لم يذكر ، وإلا فكون كل منهما بعضا بالنظر إلى الآخر بين يلغو بيانه بإيراد كلمة التبعيض ، ويكفي فيه أن يقال : الإسناد حقيقة عقلية ومجاز عقلي .

واختلف في الحقيقة والمجاز العقليين . قال المصنف : المسمى بالحقيقة العقلية والمجاز العقلي على ما ذكره صاحب المفتاح هو الكلام ، وهو الموافق لظاهر كلام الشيخ عبد القاهر ، في مواضع من دلائل الإعجاز ، وقول جار الله وغيره إنه الإسناد ، وهو ظاهر من نقله الشيخ ابن الحاجب [1] عن الشيخ عبد القاهر ، ونسبة الإسناد إلى الفعل لذاته ، ونسبة الكلام إليه بواسطته فهو أحق بالتسمية بالعقلي ، فلذا اخترناه .

ووجه نسبة الإسناد إلى العقلي بما تنقيحه أن كون الإسناد في أنبت الله البقل إلى ما هو له ، وفي أنبت الربيع البقل إلى غير ما هو له ، مما يدرك بالعقل من دون مدخلية اللغة ، لأن هذا الإسناد مما يتحقق في نفس المتكلم قبل التعبير ، وهو إسناد إلى ما هو له ، أو إلى ما غير ما هو له ، قبل التعبير ، ولا يجعله التعبير شيئًا منهما . فالإسناد ثابت في محله ، أو متجاوز إياه بعمل العقل ، بخلاف المجاز اللغوي مثلاً ، فإن تجاوزه محله ؛ لأن الواضع جعل محله غيره هذا المعنى ، ولهذا يصير : أنبت الربيع البقل من الموحد مجازًا ، ومن الدهري حقيقة ، لتفاوت عمل عقلهما ، لا لتفاوت الوضع عندهما ، وبهذا اندفع أن :

---

(١) ابن الحاجب : هو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس ابن الحاجب من كبار العلماء بالعربية ، ولد بمصر سنة ٥٧٠ هـ ومات بالإسكندرية سنة ٦٤٦ هـ .

أنبت الربيع البقل إنما يكون مجازًا عقليًا ، لو لم يكن وضع العقل للنسبة إلى فاعل مخصوص صدر عنه ؛ بل يكون للنسبة إلى مخصوص قصد المتكلم نسبته إليه ، والظاهر للنسبة هو الأول .

نعم ، هذا البحث إنما يتوجه إلى من جعل طرفي إسناد أنبت الربيع البقل حقيقين كما سيجيء .

(وهي) (١) أي الحقيقة العقلية ، ولذا أنثها ، وتذكيره لكون خبره المذكر راجح صرح به الشيخ ابن الحاجب في الإيضاح .

(إسناد الفعل) أي نسبته سواء كانت تامة أو لا يكشف عنه قوله **(أو معناه)** يعني اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والظرف ، واسم الفعل ، إذ إسناد معنى الفعل لا يلزم أن يكون تامًّا ، وفيه : والأولى أن يقول : أو ما في معناه ؛ لأن معنى الفعل في الاصطلاح يقابل شبه الفعل ، وهو ما يفيد معنى الفعل ، ولا يشاركه في التركيب ، ولا يبعد أن يجعل : أتميمي أبوه داخلا في معنى الفعل ، واحترز به عما ليس لحقيقة ولا مجاز، نحو : الحيوان جسم .

(إلى ما) أي شيء **(هو)** أي الفعل أو معناه ، ويجوز إفراد الراجع إلى المتعدد المعطوف بعضه على بعض بعاطف هو لأحد الأمرين كما يجوز مطابقته **(له)** أي لذلك الشيء سواء كان عنه كما في : ضرب زيد عمرا ، أو لا كما في : انقطع لحبل وسلك الحبل ، فلذا لم يقل ما هو عنه .

ومعنى كونه له أن حقه أن يسند إليه في مقام الإسناد ، سواء كانت النسبة للنفي أو للإثبات لا أن يكون قائمًا به ، كما في الشرح حتى لا يشكل بقولنا : ما قام زيد ؛ لأن القيام حقه أن يسند إلى زيد في مقام نفيه عنه ؛ بخلاف : ما صام نهاري ، فإن الصوم حقه أن يسند إلى المتكلم في مقام نفيه عنه ، لا إلى نهاره .

نعم حقه أن يسند إلى النهار في مقام قصد النفي عنه ، وحينئذ ذلك الإسناد حقيقة ، فاحفظه فإنه من الدقائق .

والشارح المحقق تقصى عنه تارة بأن دخوله في التعريف بتأويل التعريف بإسناد

---

(١) راجع الإيضاح ص ٢٦ .

الفعل ، أو معناه إلى ما هو له ، لو كان الكلام مثبتا والقيام في ما قام زيد يكون قائما بزيد ، لو كان الكلام مثبتا ، وتارة بأن النفي إسناد إلى ما هو له ، باعتبار لازمه ، ففي ما صام زيد لازمه أفطر زيد ، وفي ما ربح زيد لازمه خسر زيد .

والمراد بالإسناد إلى ما هو له أعم من الإسناد إلى ما هو له باعتبار نفسه ، أو لازمه ، وسمي الثاني جوابًا تحقيقيا ، والأول ظاهريا ، ولا يخفى أن كليهما بمعزل عن التحقيق ، وخارج عن صناعة التعريف ، ويمكن أن يجعل ضمير هو إلى ما ، وضمير له إلى الفعل ، أو معناه ، وكون الشيء للفعل أو معناه بمعنى أن حق الشيء أن يسند الفعل ، أو معناه إليه ، لكن جعل الفعل ، وما في معناه للذات أعذب من العكس ، والمتبادر منه ما هو له في الواقع ، وحينئذ يخرج عن التعريف قول الجاهل : أنبت الربيع البقل فقيده بقوله : **(عند المتكلم)** وصرفه عما يتبادر منه إلى ما يشمل ما هو له في الواقع ، والاعتقاد ، وما هو له في اعتقاد المتكلم فقط ، لكن بعد يتبادر منه ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع فيخرج منه قول المعتزلي : خلق الله الأفعال كلها ، مخفيا مذهبه ، فقيده ثانيًا بقوله : **(في الظاهر)** أي فيما يفهم من ظاهر كلامه ، ليصرفه عما يتبادر منه إلى ما يشمل ما هو له في اعتقاده في الواقع وفي الظاهر وما هو له في اعتقاده فقط ، فما هو له ليس أعم مما هو له في اعتقاده إذا أطلق وعند التقييد بتغير معناه إلى أعم مما هو له في الواقع ، وفي اعتقاده ، ويتقيد بقوله في اعتقاد المتكلم فيخرج عنه ما هو له في الواقع فقط ، فقوله عند المتكلم مغير لمعنى ما هو له ، ومقيد فيصح أن يقال إنه لإدخال ما هو له في الاعتقاد فقط ، ويصح أن يقال إنه لإخراج ما هو له في الواقع فقط .

فما ذكره السيد السند أن أمثاله مغير للمعنى لا تقييد ، فمحل نظر ؛ وكذا قوله في الظاهر ، ولا يخفى أنه لو اقتصر على قوله إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له في الظاهر لتم التعريف ، وقل المؤنة ، والتكليف للمتعلم القاصر الضعيف ، إلا أنه أراد التنبيه على أنه لا يصح الاكتفاء بما عند المتكلم كما في المفتاح ، ولابد من زيادة قيد في الظاهر ، هذا وقد أشار بذكر الأمثلة إلى أنه جمع التعريف بزيادة هذه القيود على ما هو له أقسامًا أربعة : ما يطابق الواقع والاعتقاد **(كقول**

المؤمن : أنبت الله البقل) ، وما يطابق الاعتقاد و(نحو قول الجاهل : أنبت الربيع البقل) ، وما لا يطابق شيئًا منهما ويعلم منه جمعه ما لا يطابق الاعتقاد فقط كقول المعتزلي بطريق الأولى ، فاكتفى في الإشارة إليه بقوله (نحو قولك : جاء زيد وأنت تعلم أنه لم يجئ) ولم يكتف به في الإشارة إلى دخول ما يطابق الواقع فقط تفننا ، وقوله أنت تعلم حال عن جاء زيد ؛ لأنه مقول القول ، ومفعوله ، وتقديم المسند إليه فيه للتخصيص أي أنت تعلم دون المخاطب كما أشار إليه في الإيضاح .

قال الشارح المحقق : فيه احتراز عما إذا كان المخاطب أيضًا عالمًا بأنه لم يجئ ، فحينئذ لم يتعين كونه حقيقة ، بل ينقسم قسمين :

أحدهما : أن يكون المخاطب مع علمه بأنه لم يجئ عالمًا بأن المتكلم يعلم أنه لم يجيء .

والثاني : بأن لا يكون عالما ، والأول لا يكون إسنادا إلى ما هو له عند المتكلم ، لا في الحقيقة ولا في الظاهر ، لوجود القرينة الصارفة ، فلا يكون حقيقة عقلية ، بل إن كان للابسة يكون مجازا ؛ وإلا فهو من قبيل ما لا يعتد به ، ولا بعد في الحقيقة ولا في المجاز ، بل ينسب قائله إلى ما يكره كما صرح به صاحب المفتاح ، بخلاف الثاني .

فإن المخاطب لما لم يعلم أن المتكلم عالم بأنه لم يجئ يفهم من ظاهره أنه إسناد إلى ما هو له عنده ، بناء على سهو أو نسيان .

هذا وفيما ذكره أبحاث نفيسة هي فيما بين المباحث ، مباحث رئيسة ، فبالحرى أن يتخذن ، وهي أنيسة :

الأول : أن المراد بالعلم إما اليقين ؛ فلا يلزم من اختصاص اليقين بالمتكلم تعين المثال ، لكونه حقيقة ، لجواز أن يصدق المخاطب أيضًا لمضمونه ، من غير تعيين ، فينقسم القسمين المذكورين ، وإما التصديق فلا يكون مثالاً لما لا يطابق الواقع ، والاعتقاد لا محالة ، وإرادة التصديق المطابق بعيد عن العبارة .

وثانيهما : أنه مع اختصاص التصديق بالمتكلم أيضًا ينقسم قسمين لجواز أن يكون المخاطب مع كونه غير مصدق بعدم المجيء مصدقًا بأن المتكلم مصدق به ،

وحينئذ لا يكون إسنادًا إلى ما هو له عند المتكلم ، لا في الحقيقة ولا في الظاهر ، بل يكون إما مجازا أو ما يكره .

وثالثهما : أنه مع علم المخاطب بأن المتكلم عالم بأنه لم يجئ يحتمل أن لا يعلم المتكلم ذلك ، ويكون في ذلك الخطاب مخفيا عنه اعتقاده ، فيكون إسنادا إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر ، ومما لا بد من التنبيه عليه أن المراد بالإسناد إلى ما هو له الإسناد إلى ما هو له من حيث إنه ما هو له ، إذ قد يكون الشيء ما هو له باعتبار غير ما هو له ، باعتبار آخر إما في النفي فقد عرفت ، وإما في الإثبات كما في قول الخنساء تصف ناقتها :

فإنَّما هِي إقْبالٌ وإِدْبارُ (١)

فإن الشيخ قال : لو جعلت الإقبال بمعنى المقبل ، حتى يكون المجاز في الكلمة أو جعلت التقدير ذات إقبال حتى يكون إيجاز الحذف - لكان مغسولا من الفصاحة ، عابًا مرذولاً عند أصحاب البلاغة . ومن قال ممن يعتد بشأنه : إنه بتقدير المضاف قصد أن أصل الكلام فيه ذلك بل المعنى أنها لكثرة إقبالها وإدبارها كأنها تجسمت منهما ، فالمجاز في إسناد الإقبال ؛ لأنه وإن كان لها من حيث القيام بها لكنه ليس لها من حيث الحمل والاتحاد ، فأقبلت حقيقة وهي إقبال مجاز .

وقد عدل المصنف عن ترتيب المفتاح حيث قدم المجاز العقلي لأنه المقصود بالبيان في فن البلاغة ، المشار إليه بالبنان ، لأن تقديم المجاز العقلي يوجب فضلا كثيرا بين الحقيقة والمجاز ؛ لكثرة ما يتعلق به ، وما قصد بذكرها من مزيد إيضاح المجاز بمعرفتها إنما ينتظم كل انتظام بمقارنتها ، على أن بعض مباحث المجاز مما لا بد فيه من معرفة الحقيقة كما ستشاهد . وعدل عن تعريفه للحقيقة والمجاز ، لأنه إخبار أنهما ما ذكرهما جار الله وغيره ، وظاهر كلام ابن الحاجب أنه مذهب عبد القاهر ؛ فلا يصح تعريفهما بالكلام ، لأنهما صفة الإسناد ، وأما اشتراطه أن يكون المسند فيهما فعلا أو ما في معناه ، فلما نقله عن جار الله من أن المجاز

(١) البيت في ديوانها (٣٩) وصدره والبيت قبله :

وما عجول على بَوٍّ تطيف به ... لها حنينان : إعلان وإسرار

ترتع ما رَتَعَتْ حتى إذا ادّكرت ... .

الإقبال والإدبار : أي لا تنفك تقبل وتدبر .

العقلي هو إسناد الفعل إلى شيء يتلبس بالذي هو في الحقيقة له ، وإلحاقه ما هو في معنى الفعل به ؛ لأنه في حكمه ؛ حتى يكتفي كثيرا بذكر الفعل في مقام الحكم عليهما ، فقولك : زيد إنسان خارج عنهما عنده داخل في الحقيقة عند صاحب المفتاح ، فلا بد له من العدول من هذا الوجه أيضًا ، وأما أن الحق في ذلك مع المفتاح لشهادة الشيخ عبد القاهر له فلا يقدح في وجه العدول ، وأما ما اعترض به المصنف على تعريفه للحقيقة من أنه الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم فيه من أنه غير صادق على ما لا يطابق الاعتقاد مما سبق من قولك : جاء زيد ، وقول المعتزلي المخفى اعتقاده حيث ترك في تقييد ما عند المتكلم بقولنا في الظاهر مع أنهما حقيقتان من غير ريبة من أحد - فلا يتم حتى يتم وجها للعدول ؛ لأن المقصود الظاهر مما عند المتكلم ما عنده في الظاهر ، لعدم الاطلاع على السرائر ، نعم ؛ لا كلام في صحة العدول لقصد مزيد توضيح والاحتراز عن غفلة نظر غير صحيح ، ولو سلم أن المتبادر ما عند المتكلم في نفس الأمر فعدم صدق التعريف على ما لا يطابق الاعتقاد في نفس الأمر مم لأنه الكلام المفاد به ما عند المتكلم من الحكم في نفس الأمر ، غايته أن الإفادة لم تطابق لتخلف المدلول على الدال ، ولا يصح أن يقال المتبادر ما هو أعم من أن يكون عند المتكلم في الحقيقة ، أو في الظاهر ؛ لأنه ينتقض على هذا تعريف المفتاح بدخول ما ليس منها بأن يكون ما عند المتكلم في الواقع ، لا في الظاهر .

ومما قررت به من جهات العدول أن تعريف المفتاح من غير منعكس لخروج الإنشاءات إذ لا حكم فيها ، ولخروج المركبات الغير [1] الكلامية ، وغير مطرد على مذهب المصنف لدخول نحو : زيد صائم فيه ، مع إن إسناد صائم فيه إلى المبتدأ ليس بحقيقه لأنه إلى الملابس .

(ومنه) [2] أي من الإسناد **(مجاز عقلي)** ويسمى مجازًا حكميًا ، ومجازًا في الإثبات ، وإسنادًا مجازيا **(وهو إسناده)** أي إسناد الفعل أو معناه إلى **(ملابس)** اسم مفعول بقرينة قوله يلابس الفاعل ، ولذا لم يقتصر على التعدد المعتاد له

---

(١) كذا وردت بالأصل .

(٢) انظر تعريف المجاز في دلائل الإعجاز (٦٦) ، المفتاح (١٩٢) ، التبيان (٢٨٨/١) بتحقيقنا ، عقود الجمان (٣٤/٢) .

(غير ما هو) أي الفعل أو معناه **(له)** وما هو له فيما سوى الفعل المجهول ، واسم المفعول الفاعل ، وفيهما المفعول به ، ولا يخفى أن غير ما هو له يتبادر منه غير ما هو له في نفس الأمر وبقوله : **(بتأول)** يصير أعم من غير ما هو له في نفس الأمر ، ومن غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الواقع ، أو في الظاهر ، ويتقيد باعتقاد المتكلم في الظاهر ؛ فهو بمنزلة أن يقال غير ما هو له في اعتقاد المتكلم في الظاهر ، والتأول طلب ما يئول إليه الشيء ، والطلب هاهنا بالرجوع إلى العقل، ولذا قال الشيخ هو طلب ما يئول إليه من الحقيقة أو الموضع الذي يئول إليه من العقل ، وإلا فليس الرجوع في التأول مطلقا إلى العقل ، والتأول بنصب القرينة الصارفة للإسناد عن أن يكون إلى ما جعل له إلى ما هو حقيقة الأمر ، لا بمعنى أن يفهم لأجلها الإسناد إلى ما هو له بعينه ؛ فإنه قلما يحضر السامع بما هو له ، بل بمعنى أن يفهم ما هو حقيقة الكلام ، مثلا يفهم من : صام نهاري أنه وقع الصوم المبالغ فيه في النهار ، أو : صام صائم في النهار جدًّا ، حتى خيل أن النهار صائم ، وفي : بني الأمير المدينة أنه صار الأمير سببا بحيث خيل إليك أنه بانٍ ، أو بنى بأن سببه وسببيته كانت على هذا الوجه ، ثم التعريف ينتقض بالإسناد إلى الملابس كذلك لا للملابسة فإنه لا يسمى مجازا ، كما يرشدك إليه قوله فيما بعد : وإسناده إلى غيرهما للملابسة مجاز ، فلا بد من اعتبار كونه للملابسة ، فتأمل واعتبر .

ولا ينتقض بمثل **(إنما هي إقبال)** لأنه مجاز كما حققه الشيخ ، ولم يدخل في التعريف لخروجه بتقييد الإسناد بكونه إلى ملابس ، بناء على أن للمصنف مذهبا آخر ليس فيه هذا المثال مجازا ، بل هو واسطة .

وأما الكتاب الحكيم ، والأسلوب الحكيم ، والضلال البعيد ، والعذاب الأليم ، فإن أريد بها وصف الشيء بوصف صاحبه فليس بمجاز ، ولو أريد بها وصف الشيء لكونه ملابس ما هو له في التلبيس بالمسند لكونه مكانا للمسند أو سببا له فيكون المآل الحكيم في كتابه ، والحكم في أسلوبه ، والأليم في عذابه ، والبعيد في ضلاله ، أو له كان مجازا داخلا في التعريف ، ومقتضى تعريفات القوم أن لا يكون مكر الليل ، وإثبات الربيع ، وجري الأنهار ، وأجريت النهر

مجازات ، وقد شاع إطلاق المجاز عليها ، فإما أن يجعل الإطلاق على سبيل التشبيه ، وإما أن يتكلف في التعريف ، وصناعة التعريف تأبى الثاني ، والشارح يتكلف تارة بجعل الإسناد شاملا للإضافة والتعلق ، وتارة يؤول الإضافة والتعلق بالإسناد ، لتضمنها إسنادًا ، وهما مع غاية بعدهما يردهما أنه حينئذ يختل ما سيجيء من أن إسناد الفعل المبني للفاعل إلى المفعول مجاز ، وأن إسناد الفعل المبني للمفعول إلى الفاعل مجاز ، فإن : أنعم النهر السيل حقيقة ، مع أنه أسند إلى الفاعل الذي هو السيل فتأمل .

(وله) أي للفعل أو ما في معناه **(ملابسات)** إما جمع ملابس وهو الظاهر أو جمع ملابسة (شتى) جمع شتيت أي مختلفة ، كرضى و مريض ، وأراد باختلافهما أن بعضها ما هو له ، وبعضها غير ما هو له كما سيبينه .

(يلابس الفاعل والمفعول به) يريد بهما النحويين **(والمصدر)** يريد به المفعول المطلق ، فإن المصدر مشترك بينه وبين اسم الحدث الجاري على الفعل **(والزمان والمكان والسبب)** الأولى والمفعول فيه ، والمفعول له ، ولم يتعرض للمفعول معه ، ونحوه ؛ لأن الفعل لا يسند إليهما ، كذا في الشرح ، وفيه نظر ؛ لأن السبب يشمل المفعول معه مطلقا ، فلا ينبغي التعرض لمطلق السبب لأن المفعول له بتقدير حرف الجر كالمفعول معه . على أن المفعول معه والمفعول له لا يقومان مقام الفاعل ، أما إسناد الفعل المعلوم إليهما فجائز ، نحو : ضرب التأديب للمبالغة في سببيته ، فالوجه أنه لم يتعرض للمفعول معه لأن الإسناد إليه إسناد إلى الفاعل ، وكذا الحال فإن : جاءني راكب حقيقة لا فرق بينه وبين : جاءني زيد ، في : جاءني زيد راكبا ، وكذا التمييز فإن طاب نفس زيد حقيقة ولم يتعرض لغيره لأنه لا يسند إليه الفعل ، ومعناه وما يتوهم من إسناد الفعل إلى المستثنى في ما جاءني إلا زيد فهو إسناد إلى الفاعل ، لأنه إسناد المجيء إلى زيد ، وإسناد عدمه إلى غيره ، وهما فاعلان ؛ فإن كانا ما هو لهما فالإسنادان حقيقيان ، وإلا فللملابسة مجازان ، وينبغي أن يستثنى من المفعول به المفعول الثاني من باب علمت ، والثالث من باب أعلمت .

(فإسناده إلى الفاعل أو المفعول به إذا كان مبنيًا له) أي لأحدهما

(**حقيقة**) كما مر ، أي كما مر فيما سبق من بحث الحقيقة ، وما قبله ، من قوله : ﴿إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ﴾ (١) وقوله : ﴿إِنَّهُمْ مُغْرَقُونَ﴾ (٢) ومن لم يتنبه كذبه في الإسناد الحقيقي إلى المفعول (**وإلى غيره**) أي غير أحدهما (**للملابسة مجاز**) أصل هذا الكلام فإسناده إلى الفاعل إذا كان مبنيًا له حقيقة ، وإلى غيره مجاز ، وإسناده إلى المفعول به إذا كان مبنيًا له حقيقة ، وإلى غيره مجاز إلا أنه طلب الاختصار فجمعهما ، واختل فيفيد أن إسناد المبني للفاعل أو المفعول إلى أحدهما مطلقا حقيقة ، لأنه حين الإسناد إلى أحدهما مبني لأحدهما ، ولا يفيد أن إسناد المبني للمفعول إلى الفاعل ، والمبني للفاعل إلى المفعول مجاز .

والإسناد للملابسة أن يكون المناسبة الداعية إلى وضع الملابس موضع ما هو له مشاركته مع ما هو له في كونهما ملابسين للفعل ، وفائدة التقييد إخراج الإسناد إلى غير ما هو له من غير ذلك الداعي ، عن أن يكون مجازا ، فإنه غلط وتحريف ، يخرج به الكلام عن الاستقامة ، ولا يلتفت إليه فضلا عن أن ينخرط في سلك المزايا ، أو تنبيه على أن ما يميل إليه عبارة الكشاف من أن المعتبر التلبس بما هو له مؤول بأن مراده التلبس بما هو له في ملابسة الفعل ؛ لأن مجرد التلبس بالفاعل لا باعتبار الفعل علاقة بعيدة ينبغي أن لا يعتد بهما في إسناد الفعل ، ومجرد ميل العبارة لا يكفي في إثبات مذهب مخالف لمذهب غيره ، ولهذا نسب المصنف مذهبه إليه ، وغيره على ما نقلناه لك ، ولبعض المتأخرين هنا بحث شريف ؛ وهو أنه كيف تكون : جلس الدار ، وسير سير شديد ، وسير الليل ، مجازا وليس لنا مسير ومجلوس ينزل الدار ، أو السير الشديد منزلته ويلحق به ؟!

وأما الأفعال المتعدية فينبغي أن يفصل ، ويقال : ضرب الدار ، إن قصد به كونها مضروبة فمجاز ، وإن قصد كونها مضروبًا فيها فحقيقة ، وكذا الحال في ضرب ضرب شديد ، وضرب التأديب ، هذا ونحن نقول : كون إسناد الفعل المبني للمفعول إلى غير المفعول به مجازا مبني على أن وضع ذلك الفعل لإفادة إيقاعه على ما أسند إليه ، فحينئذ إذا صح جلس الدار فبتشبيه تعلق الظرفية بتعلق

(١) يس : ١٤ .
(٢) المؤمنون : ٢٧ .

المفعول به ، ووضعه مقامه ، وإبرازه في صورته تنبيها على قوته ؛ فإن أقوى تعلقات الفعل بعد التعلق بالفاعل تعلقه بالمفعول به ، ولا يجب أن يكون هناك مفعول به محقق ، بل يكفي توهمه وتخيله ، كما تقول : أقدمني بلدك حق لي عليك ، لتوهم مقدم وتخيله ؛ مع أنه لا مقدم هناك ، ولا متحقق إلا قدوم للحق ، إلا أنك صورت الحق في صورة المقدم الموهوم مبالغة في سببيته ، وسيأتي مزيد تحقيقه . فضرب الدار لا معنى له إلا جعله مضروبًا ، ولا يتأتى فيه تفصيل ، نعم يشكل الأمر في : ضرب في الدار ، وضرب للتأديب ، فإنه لا يظهر جعل الدار مضروبة مع وجود في ، بل يتعين جعلها مضروبًا فيها ، ولا يظهر جعل التأديب إلا مضروبًا له ، فلا تجوز فيهما بل مما حقيقتان . هذا إذا جعل نحو في الدار ظرفا ، ونحو للتأديب مفعولا له ، كما هو مذهب الشيخ ابن الحاجب ؛ أما لو جعلا مفعولا به بواسطة حرف الجر كما هو المشهور المتفق عليه الجمهور فلا إشكال ؛ لكن تمثيل المصنف للمكان بقوله : نهر جار ، وللسبب بقوله : بنى الأمير المدينة ، ويرشد إلى أنه لم يجعل النهر والأمير مفعولا به بالواسطة - لا يصح أن يكون النهر مفعولا فيه ، إلا بذكر «في» ؛ لأنه ليس مكانا مبهما ، ولا يصح أن يكون الأمير مفعولا له إلا بذكر اللام ، فلو كان المفعول فيه وله بالواسطة عنده مفعولا به لما مثل بهما للمكان ، والسبب المقابلين للمفعول به .

ثم أشار إلى أمثلة أقسام المجاز بل شواهدها على ترتيب ذكرها ، مما هو مستفيض دائر على ألسنة البلغاء فقال : **(كقولهم ﴿عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾)** هذا مثال إسناد ما بني للفاعل إلى المفعول به . **(وسيل مفعم)** مثال عكسه إذ المفعم اسم المفعول من : أفعمت الإناء ملأته ، وقد أسند إلى الفاعل **(وشعر شاعر)** مثال إسناد المبني للفاعل إلى المصدر ، وإنما صح التمثيل به مع أن الشعر أطلق هنا على المؤلف لا على تأليف الشعر حتى يكون مصدرًا ، والظاهر أنه من قبيل : عيشة راضية ؛ لأنه جعل إطلاق الشعر في مقام المبالغة يجعل المؤلف عين المصدر ، فوصفه بالشاعر فرع ، ووصف المصدرية ومن قبيله ، وإلا فلا يحسن وصفه بما لا يوصف به المصدر في دعوى كونه عين المصدر ، إذ جعله من قبيل إطلاق الموصوف لا من وصف ما أطلق عليه ولا من إطلاق الشعر على مسماه ، كما في

قولك : شعر فلان ؛ لأنه أنسب بمقام المبالغة ، وجعله المرزوقي من قبيل داهية دهياء ، وليل أليل ، أي ما اعتاد به العرب من أخذ شيء من لفظ شيء ، ووصفه بها تنبيهًا على كماله وبلوغه الغاية .

(ونهاره صائم) مثال لإسناد المبني للفاعل إلى الزمان **(ونهر جار)** مثال لإسناد المبني للفاعل إلى المكان **(وبنى الأمير المدينة)** مثال لإسناد المبني للمفعول إلى السبب ، واكتفى ببعض الأمثلة ؛ لأنه لم يتأت له ما هو دائر على ألسنتهم للباقي ، فتركه على المقايسة .

قال الشارح المحقق : واعلم أن هذا المجاز قد يدل عليه صريحًا كما مر وقد يكون كناية كما ذكروا في قولهم [سل الهموم] (١) إنه من المجاز العقلي ، حيث جعل الهموم مخزونة بقرينة إضافة التسلية إليها ، هذا وفيما ذكروه نظر ؛ لأن (سل الهموم) حقيقته سل المهموم في الهموم ، أو للهموم ، فجعل التعلق الظرفي أو السببي منزلاً منزلة التعلق الإيقاعي ، وأوقع التسلية على الهموم مبالغة في تعلقه الظرفي أو السببي ، وليس في ذلك جعل الهموم مخزونة ، فكيف يكون الكلام كناية عن جعل الهموم مخزونة وطلب التسلية الذي هو المعنى الصريح مقصودة بالإفادة ؟!

(وقولنا) في التعريف **(بتأول يخرج نحو ما مر من قول الجاهل)** ما مر : أنبت الربيع البقل ، ونحوه ، شفى الطبيب المريض ، وغيره من حقائق يطابق الاعتقاد دون الواقع ؛ زاد لفظ النحو لعدم اختصاص الإخراج بما مر ، ولم يقل يخرج ما مر من نحو قول الجاهل ؛ إذ لم يسبق نحو قول الجاهل بل قول الجاهل لأن ذكر النحو فيه للتمثيل لا للتعميم ، فتأمل ، ولا تغفل . وإنما تعرض لبيان فائدة هذا القيد من قيود هذا التعريف وخص هذه الفائدة بالبيان مع أن له فائدة إخراج الكواذب مطلقا ، وفائدة إخراج صادق يخالف الاعتقاد كقول المعتزلي المخفي : خلق الله الأفعال كلها ؛ لأنه لما أدخل نحو قول الجاهل في تعريف الحقيقة يفيد عند المتكلم تبادر إلى الوهم أنه يجب أن يذكر في تعريف المجاز أيضًا ليخرج بإضافة الغير إلى ما هو له عند المتكلم عن تعريف المجاز ، فلما أهمل قيد

---

(١) البيت أورده بدر الدين بن مالك في المصباح (١٤٤) ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات (٥) ، والصلتان العبدي هو قثم بن خبية بن عبد القيس من شعراء الدولة . وهو أيضًا في المفتاح (٥٠٣) بتحقيق د/ عبد الحميد هنداوي ، والتبيان (٣٢٠/١) ، ومشكاة المصابيح (١٢٣/١) .

عند المتكلم لم يخرج ، وإنما بين خروجه به ، واستشهد له مع أنه لا خفاء فيه ؛ لأن الجاهل ليس بمتأمل ، لما أن ظاهر كلام المفتاح - بلا صريحه - على أنه لو لم يكن في التعريف قيد عند المتكلم لم يخرج ، ويبطل به طرد التعريف ، وجعل الشارح المحقق وجه التعرض التعريض بالمفتاح ، وما ذكرناه لك أنفع .

فإن قلت : لو كان المراد ما ذكرته لينبغي أن يتعرض أيضًا لخروج قول المعتزلي به ؛ لأنه دخل في تعريف الحقيقة بقيد في الظاهر ، فيتبادر من ترك هذا القيد في تعريف المجاز أنه لم يخرج عنه !! قلت : التأول يدل دلالة ظاهرة على أن إسناد الكلام معه إلى غير ما هو له في الظاهر بخلاف اقتضائه عدم كونه معتقدًا له .

(ولهذا) أي لأن مثل قول الجاهل خارج لقيد التأول عن حد المجاز **(لم يحمل نحو قوله)** أي الصلتان العبدي :

أشابَ الصغيرَ وأفنى الكبيرَ ... كَرُّ الغداةِ ومرُّ العَشِيّ (١)

(على المجاز) أي إسناد الإشابة والإفناء إلى كر الغداة ومر العشي ؛ لكونهما ملابسين لما هو له عند المتكلم ، ولم يجعل معناه هذا الإسناد . وقال الشارح : معنى قوله لم يحمل على المجاز لم يحمل على إسنادهما فيه مجاز ، ولا يخفى أن العبارة لا تساعده .

(ما لم يعلم أو يظن) أي لانتفاء أحد الأمرين لا لأحد الانتفائين لأن أحد الانتفائين لا يكفي ؛ بل لا بد من كلا الانتفائين ، وهو إنما يستفاد من ترديد المنفي ، لا من ترديد النفي ، بأن يقال : ما لم يعلم أو لم يظن ؛ فإعادة لم فيه كما فعله الشارح في شرحه لا يصح : فإن قلت : لا يكفي انتفاء العلم والظن بل لا بد من انتفاء التصديق مطلقا ، إذ يكفي للحمل الجزم الغير الراسخ ، مطابقا كان أو لا !! قلت : إذا قوبل الظن بالعلم يراد به ما عدا العلم ، نعم لو قال : ما لم يعتقد لكان أوضح وأخصر ، ولما جعلنا ما مصدرية غير ظرفية ، وما لم يعلم مفعولا له بتقدير اللام ، لقوله لم يحمل لوجود شرائط حذفها خلص الكلام عما

---

(١) البيت لبدر الدين بن مالك في المفتاح ص ٥٠٣ ، والمصباح ص ١٤٢ ، والإشارات ص ٥ ، والتبيان ١/٣٢٠ .

يتجه على الشارح ، حيث جعل ما لم يعلم ظرفا أي ما دام لم يعلم من أنه يفيد أنه حمل البيت بعد العلم بذلك على المجاز ، وهو خلاف الواقع وفيه أن ما بمعنى ما دام يجعل الفعل مستقبلا ، ولا يساعده المقام .

وقوله : **(أن قائله)** لم يرد ظاهره مكان قول المفتاح **(لم يعتقد ظاهره)** لأن العلم بعد الاعتقاد لا يكفي في الحمل على المجاز ؛ لأنه يجوز أن يعلم مع ذلك العلم أنه يخفي اعتقاده . وقوله : لم يحمل على المجاز يحتمل الحمل على الحقيقة ، والتوقف في الحمل .

قال الشارح المحقق : حين خفي التأول يحمل على الحقيقة لأنه إسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر .

وقال السيد السند : منشأ هذا الحكم التسوية بين الحقيقة العقلية والحقيقة اللغوية ، فكما أن اللفظ ظاهر في المعنى الموضوع له إذا خلا عما يصرفه عنه فهو ظاهر في الإسناد إلى ما هو له ، إذا خلا عن التأول ، والمبني فاسد ؛ إذ الظاهر من المتكلم العاقل أن لا يعتقد الخطأ ، وفيه نظر ؛ لأن الإسناد إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر معناه نظر إلى ظاهر البيان ، لا إلى ظاهر حال المتكلم ، ولذا فسر بأن لا ينصب قرينة على خلافه .

هذا وفي قوله : ولهذا لم يحمل ... إلخ نظر ؛لجواز أن يكون عدم الحمل لظهور صدق تعريف الحقيقة عليه ، لا لكونه خارجا عن تعريف المجاز بقيد التأول .

(كما استدل) متعلق بعدم الحمل أي ولأن التأول يخرج الكلام عن المجاز لتحقق عدم حمل قول الشاعر على المجاز ، لعدم ظهور التأول ، كالاستدلال في شعر أبي النجم على مجازية إسناد فيه ، إذ لولا اشتراط التأول لم يستدل على مجازية بشيء بل يكتفي بأن المسند إليه فيه ليس ما هو له ، والشارح جعله متعلقا بمحذوف ، وجعل تقدير الكلام ما لم يعلم أو يظن ، ولم يستدل بشيء على أنه لم يرد ظاهره كما استدل ، ولا يخفى أنه مع أنه تكلف لا حاجة إليه يوجب أن يتوقف الحمل على المجاز على الاستدلال مع أنه كثيرًا ما يحمل على المجاز لظهور استحالة قيام المسند بالمسند إليه عقلا .

[على أن إسناد مَيَّزَ] إلى [جَذْبُ الليالي] **(في قول أبي النجم)** (١) [قد أصبَحَتْ] أي صارت **[أمُّ الخيار تَدَّعي عليَّ ذنبًا كلُّه]** بالرفع ، وأن يحوج إلى حذف مفعول : [لم أصنَعِ] ، بخلاف النصب ، فإنه حينئذ يكون مفعوله ليفيد عموم النفي ، ولأن الكل المضاف إلى الضمير لا يكون إلا تأكيدًا أو معمولا للعامل المعنوي ، [مَنْ أَنْ رأتْ] أن ترميني بالذنوب تهمة من أجل أن كبرت ، وأثَّرَ فيَّ الهرمُ الشديدُ إذ النسوان يبغضن الشيب ، ويطلبن كمال شباب الحبيب **[رأس كرأسِ الأَصلعِ]** . في القاموس : الصلع الخسار مقدم الرأس لنقصان مادة الشعر في تلك البقعة ، وقصورها عنها ، واستيلاء الجفاف عليها ، ولتطامن الدماغ عما يماسه من العجف ، فلا يسقيه سقية إياه ، وهو ملاق صلع كفرج ، وهو أصلع وهي صلعاء **[مَّيزَ عنه قُنْزُعًا عن قُنْزُعِ]** جملة مفسرة لرؤية رأس كرأس الأصلع ، مبينة لوجه الشبه ، وعن الثانية بمعنى بعد . والقنزع : جمع قنزعة وهو الشعر المجتمع حول الرأس ، والمعنى ميز وسلب عن الرأس قنزعا بعد قنزع ، فصار شعر نواحي رأسه قنزعات منفصلة بعضها عن بعض .

([جَذْبُ الليالي]) أي مضى أكثر العمر من قولهم جذب الشهر مضت عامته ، وعبر عن أيام العمر بالليالي تنبيهًا على شدتها ، وقيل لأن العرب تؤرخ الزمان بالليالي ؛ لأن غرة الشهور من ابتداء رؤية الهلال ، ومنها ابتداء السنة ، وما ذكرنا أبلغ وأنسب ، وتفسير جذب الليالي بمضيها بتجريد الجذب عن بعض معناه ، كما في الشرح مستغن عنه بما ذكرنا .

([أَبطِئِي ، أو أَسرِعي]) إشارة إلى شدة الليالي ، بحيث يقال في حقها أبطئي أو أسرعي لا مبالاة بك ، إذ لا تفاوت بين سرعتك وبطئك ، وهو حال عن الليالي بتقدير القول ، أو إشارة إلى اختلافها في العسر والسهولة ، ورداءة العيش

(١) الشعر في المفتاح (٥٠٤) ، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات (٢٥) وعزاه لأبي النجم ، وبدر الدين بن مالك في المصباح (١٤٤) ، والطيبي في التبيان (٣٢١/١) .
والقنزع : الشعر حوالي الرأس ، وتمام الشعر :

قد أصبحت أم الخيار تدعي ... عليَّ ذنبًا كله لم أصنع
من إن رأت رأسي كرأس الأصلع ... ميَّز عنه قنزعًا عن قنزع
.... جذب الليالي أبطئي أو أسرعي
أفناه قيل الله للشمس اطلعي ... حتى إذا واراك أفق فارجعي

فيها ، وطيبه ، فبعضها مما يقال له أبطئي وبعضها مما يقال له أسرعي ، واختلاف العيش أكثر تأثيرًا وإيجابًا للهرم ، وضعف البدن من دوام العسرة ، ولا يخفى أن وصف الليالي بالاختلاف لا يستفاد مع تفسير أبطئي أو أسرعي بالتسوية بين حالتها ، فوصفها بالاختلاف مع هذا التفسير كما فعله الشارح محل نظر .

(مجاز) خبر أن **(بقوله)** متعلق باستدل **(عقيبه)** أي عقيب قوله ميز عنه قنزعا عن قنزع **[أفْنَاهُ]** أي جعله فانيا أي معدومًا لتنزيله منزلة الفاني لإشرافه على الفناء ، أو فانيًا بمعنى هرمًا ، فإن فنى يجيء بمعنى انتفى وهرم ، والضمير للشعر أو لأبي النجم **[قِيلُ اللهِ للشَّمسِ اطلَعي]** أي إرادته طلوع الشمس حتى إذا واراك أفق فارجعي ، والمعنى أفناه إرادة الله جذب الليالي لأن جذب الليالي بطلوع الشمس والرجوع ، ووجه الاستدلال أنه يدل على أنه موجد ، وسيأتي أن الصدور عن الموجد من القرائن فإسناد ميز إلى الليالي المجذوبة ؛ لأنه زمان أو سبب .

(وأقسامه) أي المجاز العقلي كما يقتضيه بيان الإيضاح والمفتاح ، وظاهر الكلام **(أربعة)** لكن لا اختصاص لها بالمجاز ، فالحقيقة متروكة للمقايسة ، لقلة الاهتمام بحالها ، ولك أن تفسر الضمير بكل واحد من الحقيقة والمجاز ، وتجعل الأمثلة لكل منهما ، باختلاف حاليهما من الصدور من المؤمن والجاهل . لكنه تكلف يأباه عود ضمير وهو في القرآن كثير إلى المجاز ، مع أنه يؤيده أنه لم يقل : نحو قول المؤمن ، كما قال سابقًا : نحو قول الجاهل ، وانحصار الأقسام في الأربعة ظاهر على مذهب المصنف ، ولا يشكل بالطرف الجملة ، وإن عرف الحقيقة والمجاز بالكلمة لأن طرفي الحقيقة والمجاز لا يكونان جملة عنده ، لأنه اشترط في المسند أن يكون فعلا أو ما في معناه . نعم يشكل على مذهب السكاكي حيث جعل الحقيقة والمجاز مطلق الكلام ؛ فإنه يجوز على مذهبه كون المسند جملة ، كذا ذكره الشارح ، وفيه أنه يشكل على مذهب المصنف بقولك : سرني ليلى ، وقد أردت هذه اللفظة حين سمعتها ؛ فإنه من سرك من تلفظ بها وليلى إذا أريد بها نفسها ليست بحقيقة ولا مجاز ، لأن اللفظ إذا قصد نفسه وإن قيل بوضعه لنفسه لا يوصف بالحقيقة ولا بالمجاز ، ولا بالاشتراك ، صرح به الشارح في شرح

الكشاف .

وبقولنا : قيل : جاء ابن زيد فإنه حقيقة ، وطرفها جملة ، ويشكل الحصر مطلقا لجواز كون الطرف كناية ، وإنما بين هذه الأقسام ليتضح الفرق بين هذا المذهب وما سيأتي من مذهب رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية ؛ لأن طرفيه حينئذ لا يكونان إلا مجازيين إن جعل التخييل مجازًا ، أو مجازا وحقيقة إن جعل التخييل حقيقة ، وهذا يوجب تخصيص البيان بالمجاز . وقال الشارح : فائدة البيان التنبيه على أن الإسناد المجازي لا يخرج الطرف عما هو عليه ، وأزاله لما عسى أن يستبعد من اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز في كلام واحد ، وإن كانا مختلفين ، أقول بل لإزالة استبعاد تحقق المجاز العقلي ؛ لأن ما ذكره من الاستبعاد يوجب هذا الاستبعاد ، لأن المجاز العقلي لا يخلو عنه لأن طرفيه **(إما حقيقتان)** أي كلمتان مستعملتان فيما وضعتا له في اصطلاح التخاطب **(نحو أنبت الربيع البقل)** البقل ما نبت في بذره لا في أصل ثابت كذا في القاموس ، والربيع ربيعان : ربيع الكلاء ، وربيع الثمار ، فالمراد بالربيع ربيع الكلاء ، فكونه حقيقة ليس بواضح . ومن جهة أخرى وهو أن إنبات البقل من بعض أجزاء الربيع لا من جميعه .

(أو مجازان) أي كلمتان مستعملتان في غير ما وضعتا له في اصطلاح التخاطب ، لعلاقة بينهما مع قرينة مانعة عن إرادة ما وضعتا له .

(نحو [أحي الأرضَ]) أي جعلها نافعة ، فإن ما ينفع كالحي ، وما لا ينفع كالميت ، وحقيقة أعطاها الحياة ، وهي صفة تقتضي الحس والحركة ، وتفتقر إلى الروح والبدن **[شبابُ الزمان]** أي الأزمنة الشابة ، على أن الشباب جمع شاب على ما في القاموس ، وهو أعذب من جعله مصدرًا والمراد به أزمنة قوتها المؤثرة الموهومة في الغاية ، والشاب حقيقة حيوان حرارته الغريزية ، مشبوبة مشتعلة أي في كمال القوة .

(أو مختلفان أنبت البقل شباب الزمان ، أحيا الأرض الربيع) وباعتبار الهيئة الدالة على المجاز أيضًا قسمان ؛ لأنها إما حقيقة نحو أنبت الربيع البقل ، وإما مجاز نحو أنبت الربيع البقل ، بمعنى الخبر ، ولو اعتبرت مع الطرفين يحصل

باعتبارها أقسام كثيرة ، فعليك باستخراجها .

ولا يخفى أن الاستبعاد في اجتماع مجازين أو حقيقة ومجاز في الإسناد باعتبار نفسه وما يدل عليه أكثر من الاجتماع باعتبار الطرفين **(وهو)** أي المجاز العقلي **(في القرآن كثير)** فيه رد على من أنكر وقوعه في القرآن عقليًا كان أو لغويًا ، فلمقام الاهتمام بالظرف قدمه ، أو لأن في تأخيره التباسًا بأنه من جملة ما يعده أي في القرآن هذه الجمل ، وبناء الإنكار على ما هو أوهن من بيت العنكبوت ، حيث قالوا : لو وقع المجاز في القرآن لصح إطلاق المتجوز عليه تعالى ، وهو مع كونه ممنوعًا منقوض بأنه لو وقع مركب في القرآن ، لصح إطلاق المركب عليه تعالى ، ولتوضيح دعوى الكثرة ذكر عدة آيات على سبيل التعداد ، ولم يقل نحو **(وإذا تليت)** لأنه لو أعاد النحو في كل آية لزم تمثيل الكثرة بآية واحدة ، ولو لم يعد لأوهم في باقي الآيات أن العاطف محكي كما في الآية الأولى .

قال الشارح المحقق : لم يقل نحو إيهاما للاقتباس ، وأن المعنى **﴿وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾** (١) وتصديقا بوقوع المجاز العقلي في القرآن كثيرًا .

والمقصود أن إسناد زادت إلى ضمير الآيات مجاز ، لأنها فعل الله ، والآيات سبب لها ، وللبحث عن الإيمان هل يزيد أم لا ؟ وهل الآية مؤولة أو على ظاهرها ؟ وما تأويله ؟ مقام آخر ، نعم يتجه إلى إيهام الاقتباس أن زيادة الإيمان كيف يتصور في شأن منكري وقوعه في القرآن ، ولا بد في الزيادة من سبق الثبوت ، ودفعه بأن تلاوة آية توجب الإيمان ، وبتلاوة الآيات تزيد ، ومن لم يتفطن ادَّعى أن الزيادة ربما تستعمل فيما لم يسبقه الثبوت ، وما هو عن مثله ببعيد ، فإن قلت : لِمَ لَمْ يجعله اقتباسا ، بل جعله شاهدًا وإيهاما للاقتباس ، قلت : لأنه صرح به في الإيضاح حيث قال : كقوله تعالى : **﴿وإذا تليت﴾** بقي أن ما عد من المحسنات البديعية هو الاقتباس لا إيهامه .

﴿يُذَبِّحُ﴾ (٢) أي فرعون **(أبناءهم)** أي أبناء بني إسرائيل فيه إسناد الذبح الذي هو فعل الجيش إلى السبب الآمر له **﴿يَنْزِعُ﴾** (٣) أي إبليس **﴿عنهما﴾** آدم

(١) الأنفال : ٢ .

(٢) القصص : جزء من الآية ٤ .

(٣) الأعراف : ٢٧ .

وحواء ﴿لباسهما﴾ أسند فعل الله إلى إبليس لأنه صار سببًا له بوسوسته ، وحثه له على أكل الشجرة ، ﴿فَكَيْفَ تَتَّقُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ (١) جمع أشيب جعل ظرف الجعل جاعلا ، والجاعل هو الله تعالى ، وجعل الولدان فيه شيبا كناية عن طوله أو كثرة أهواله ، وشدة أمره ، فإن الشدة من موجبات سرعة الشيب ﴿وَأَخْرَجَتِ الأَرْضُ أَثْقَالَهَا﴾ (٢) جمع ثقل وهو متاع البيت يريد به دفائنها وخزائنها ، نسب فعل الله إلى مكانه ، كذا في الشرح ، والأظهر أنه إسناد إلى المفعول به ، لأن الإخراج من الأرض لا في الأرض ، وكذا جعل الإخراج فعل الله كجعلهم نزع لباس آدم - عليه السلام - وحواء ، فعله تعالى خفي لاحتمال أن يكون الفاعل فيهما الملائكة ، ولا بد لتعيين الفاعل من السمع .

وهو (غير مختص بالخبر) أي المجاز العقلي غير مختص بالخبر كما يتوهم من بعض أساميه ، وفيه أنه كما يوهم الاختصاص بالخبر يوهم الاختصاص بالمثبت ، فدفع الوهم قاصر أو كما يتوهم من ذكره في بحث إسناد الخبري ، ولك أن تريد أن كثرة الوقوع في القرآن خير مختص بالخبر بل يجري في الإسناد (نحو : ﴿يَا هَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾) (٣) أي قصرًا أسند البناء الذي هو فعل البناء إلى ضمير هامان الذي هو آمر بالبناء (ولا بد له) أي للمجاز العقلي (من قرينة) صارفة عن إرادة ظاهرة ؛ لأنه اشترط فيه التأول وهو بمعنى نصب القرينة على عدم إرادة الظاهر، وإنما تعرض له مع استفادته من قيد التأول لتفصيلها ، فهو بمنزلة البيان للتأول ، فينبغي أن يذكر متصلا بما يتعلق به ، ولا يفصل بينه وبين ما يتعلق به ببيان الأقسام ، وحديث كثرة الوقوع في القرآن وعدم الاختصاص بالخبر ، ولا يشترط قرينة معينة لما هو الحقيقة ، ولهذا اختلف في أنه هل يلزم له حقيقة أو لا ؟ وجوز كون معرفتها خفية ، وإذ لم تظهر قرينة صارفة فإن كان الظاهر صادقا يحمل عليه ، وإن كان كاذبا فالشارح يحمل عليه ، والسيد يتوقف ، وقد عرفت ما هو الحق .

***

(١) المزمل : ١٧ .
(٢) الزلزلة : ٢ .
(٣) غافر : ٣٦ .

(لفظية) كما مر في قول أبي النجم ، ولا يخفى أن قوله [أفناه قيل الله] (١) يصرف قوله : [ميز عنه قنزعا عن قنزع] عن ظاهره لدلالته على أنه كان موحدًا فمقابله قوله صدوره عن الموحد له يقتضي أن يقيد الصدور عن الموحد بما إذا لم يعلم من لفظ يقارن بالكلام .

(أو معنوية) جواز اجتماع القرينتين لا ينافي التنافي **(كاستحالة قيام المسند بالمذكور)** أي بالمسند إليه المذكور لفظا أو تقديرا **(عقلا)** يعني كإحالة العقل قيام المسند بالمذكور تعقلا ، تمييز عن نسبة الاستحالة إلى القيام باعتبار أنه فاعل الإحالة ، كما قالوا في امتلاء الإناء ماء ، والمراد إحالة العقل على سبيل الاستقلال من غير أن يحتاج إلى الاستعانة بنظر أو غيره ، يعني استحالة جلية البداهة **(كقولك : محبتك جاءت بي إليك أو عادة)** أي إحالة العادة ذلك نحو **(هزم الأمير الجند)** والأولى كاستحالة نسبة المسند إلى المذكور ليتناول نسبة الفعل المجهول **(وصدوره)** عطف على الاستحالة أي : صدور المجاز وإرجاعه إلى الكلام ، ليقطع سلك الضمائر عن الانتظام ، فلا يقع فيه ، وإن أوقع الشارح فيه عبارة الإيضاح في هذا المقام **(عن الموحد)** لا بد من تقييده بغير المخفي حاله ، والأشمل المستغني عن التقييد ، كصدوره عمن لا يرضى به في **(مثل [أشَابَ الصَّغيرَ])** متعلق بالظرف فإنه إذا صدر عن الموحد يحكم العقل بأنه مجاز لا من كل عاقل ، إذ كل عقل لا يأبى عنه بل كثير من العقول القاصرة يحكم به .

(ومعرفة حقيقته) الأولى ترك المعرفة إذ المعهود المتعارف وصف المعلوم بالظهور والخفاء ، لا العلم ، والمراد أن حقيقته **(إما ظاهرة)** والمراد الحكم على الفرد المقدر للحقيقة سواء كان متحققا أو لا ، فلا يحتاج إلى تأويله بأن معرفة مسند إليه لو أسند إليه لكان الإسناد حقيقة ، إما ظاهرة كما في الشرح وإن وجه بأنه إنما أوله لما ذكره من أنه لا يلزم أن يكون للمجاز حقيقة ، بل الواجب أن يكون له مسند إليه ، لو أسند إليه كان الإسناد حقيقة ، أما الإسناد فيجوز أن لا يتحقق أصلا . وكيف لا يجوز أن يكون الفعل مستقبلا ويسند إلى فاعل لا يوجد أصلا ، فالتجوز الذي أصله هذا الإسناد ليس لمسنده فاعل محقق ، بل مقدر ،

---
(١) سبق .

وفي هذا الكلام التنبيه على أنه يكفي في المجاز القرينة الصارفة ، ولا تجب القرينة الموضحة لحقيقة الإسناد ، بل رب مجاز حقيقته خفية لا يظهر ، حتى أنكر الشيخ وجوب الحقيقة للمجاز ، ورد على الشيخ إنكاره لأن الفعل يستحيل بدون المسند إليه ، غايته أنه قد يكون خفيًا ، ويعتبره النظر الصحيح لله تعالى ، وإليه أشار بقوله : **(وإما خفية كما في قولك : سرتني رؤيتك أي سرني الله عند رؤيتك)** وتبع في هذا الرد الإمام الرازي (١) كما تبعه صاحب المفتاح ، إلا أنه قال يجب أن يجعل المسند إليه ما ترضى به ، يريد أنه لو كان المتكلم من يجعل خالق الأفعال الله تعالى ، فاجعل حقيقة الإسناد إليه تعالى وإن كان من يجعل خالق أفعال العباد أنفسهم ، فاجعل الحقيقة ما يناسبه ، بل حقيقة ما قال إن الإسناد حقيقة لا يدور على الخلق ، بل عند الحكم بأن الله خالق الأفعال كلها ، ضرب زيد ، وضرب الله مجاز ، فحكم العقل فما نرضى أن يكون عند متكلمه فاعلا حقيقيًا ، فاعتبر الحقيقة الإسناد إليه ، والحق مع الشيخ ، لأنه يريد أنه لا يجب في المجاز العقلي قصد حقيقة ، ولا يجب أن يلاحظ للفعل فاعلا حقيقيًا محققًا ، فإنك في : أقدمني بلدك حق لا تقصد إقدامًا محققا ، ولا تعدل من فاعله المحقق إلى السبب الذي هو الحق ، بل تريد إفادة القدوم للحق ، فتبالغ في سببيته الحق له ، حتى كأنه فاعل، فيتوهم إقداما ومقدما ، وتضع الحق موضع المقدم الموهوم مبالغة في سببيته ، فمدار صدق هذا الكلام على وجود القدوم ، ولا يطلب منك وجود الإقدام الموهوم ، ولا يخفى أن الظاهر : سرني الله بسبب رؤيتك ليكون إسناد سرني إلى الرؤية إسنادًا إلى السبب ، وأما جعله إسنادًا إلى الزمان فيحتاج إلى تقدير أي سرني زمان رؤيتك عنه مندرجة ، ويمكن أن يوجه قوله عند رؤيتك بأنه ليس للتنبيه على أن الإسناد إلى الوقت بل للتنبيه على أن السببية عادية ما له وجود الفعل في هذا الوقت .

(وقوله) أي أبي نواس ، على ما في الإيضاح ، وهو ابن هانئ الشاعر المشهور ، على ما في القاموس ، قال الشارح : هو قول ابن المعذل ، فمن قال لا ينافي بين قوليهما لجواز أن تكون له كنيتان لم يأت بشيء يزينا صفحتي قمر يفوق

---

(١) الرازي : هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسين الطبرستاني الرازي فخر الدين ، ولد سنة ٥٤٤ هـ وتوفي سنة ٥٨٤ هـ .

سناهما القمرا . ([يَزيدُكَ وجْهُهُ حُسنًا .. إذا ما زِدتَه نَظَرا] أي يزيدك الله حسنا في وجهه) جعل وجهه مائدة تنال منه ألوان نعم الحسن اللذيذة ، يزيد الله كلما نظرت في هذه المائدة لونا من النعمة تلتذ به . وما يقال المفعول الثاني في يزيد بحيث أن يصح إضافته إلى الأول كما في زاده مرضا أي زاد مرضه ، وها هنا لا يصح ؛ إذ لا يصح يزيد الله حسنك في وجهه ، فلا بد من جعل يزيد بمعنى يظهر ، أي يظهر لك الله حسنا في وجهه قد اندفع بما ذكرناه إذ يزيد الله حسنك في وجهه بمنزلة يزيد الله نعمتك في مائدة وجهه ، فبهذه الملاحظة يحسن إضافة الحسن إلى المخاطب . على أن جعل يزيد بمعنى يظهر فاسد ؛ لأنه ليس متعديا إلى مفعولين ، وقد صرح بترجيح وجهه في أول البيت ، وأشار إشارة لطيفة في آخره إلى الترجيح ؛ فإن القمر إذا أزدت النظر فيه ترى فيه أشياء غير مستحسنة ، كالخدش ، وفيه مع ذلك إشارة إلى أنه على خلاف الأشياء ؛ فإن الأشياء إذا تكررت فتر الرغبة فيه ، ونقص حسنها ؛ بل ربما يكره . اعلم أن عندي نظم المجاز العقلي في سلك الكناية بأن تجعل أنبت الربيع لإثبات الإنبات للربيع ، وجعل الربيع فاعلا ؛ لينتقل منه إلى المبالغة في ظرفية الربيع للإنبات ، ودعوى كمال مدخليته فيه ، وكذا تريد بقوله بني الأمير إثبات البناء للأمير ، لينتقل منه إلى كثرة مدخليته في البناء ، حتى كأنه الفاعل ، فإن قلت : كيف يصح منك إثبات الإنبات للربيع ولا إنبات له ؟! فالحق أن يجعل مجازا مرسلا لامتناع إرادة المعنى الحقيقي ؟ قلت : صح إثباته له عند الوهم ، فكأنه قيل : أنبت الربيع في وهمي ، وكونه مبنيا في الوهم يلزمه كثرة المدخلية في الإثبات .

(وأنكره السكاكي) أي أنكر المجاز العقلي ، وقال : ليس في كلام العرب مجاز عقلي ، ولا خفاء في أن ما ذكره ليس إلا احتمال أمثلة المجاز العقلي للاستعارة بالكناية ، وبذلك لا يتم نفيه ، حتى لو تم لتم نفي الاستعارة بالكناية أيضًا في تلك الأمثلة ، باحتمال المجاز العقلي ، فيكون كل منهما منكرًا في تلك الأمثلة ونحوها ، ويكون الثابت أحد الأمرين ، والداعي له إليه أنه تقلل الانتشار ، ويجعل اعتبارات البلغاء أقرب إلى الضبط ، وعورض بأن هذا الاعتبار يوجب لشبيه الربيع بالقادر المختار ، وادعى أنه عينه ، وهو ركيك جدًا ، بخلاف المجاز العقلي ، فإن فيه تشبيه ملابسة الربيع بالإنبات بملابسة الفاعل الحقيقي ، وبأن

جعل الأمير في هزم الأمير الجند من عداد الجيش ، وبمنزلته أمر مستبعد جدًّا ، ويمكن رفعه بأن تشبيه الربيع بالفاعل الحقيقي والمبالغة فيه ركيك لو اعتبر التشبيه به بخصوصه ، أما لو شبه بالفاعل ملحوظًا بعنوان الفاعل فلا ، وكذا الاستبعاد في جعل الأمير بمنزلة الفاعل الحقيقي للهزم ، إنما الاستبعاد في جعله بمنزلة الجند ملحوظا بصفة الجندية .

(ذاهبا إلى أن ما مر ونحوه استعارة بالكناية) ذكر لفظ ذاهبا قوله تعالى : **﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾** [1] واختار ما مر ونحوه على أنه بالضمير الراجع إلى المجاز العقلي إحضارا لما مر بخصوصه ، لأن فيه ما يستبعد رده إلى الاستعارة بالكناية ، كما عرفت في أنبت الربيع البقل ، وهزم الأمير الجند ، وكما في أحيي الأرض شباب الزمان ، إذ يلزم الاستعارة من المستعير ، ولما لم تكن الاستعارة بالكناية معلومة أشار إلى بيانه بقوله **(بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي)** ولعله أشار بقوله الفاعل الحقيقي دون الله تعالى إلى ما ذكرنا من دفع الركاكة **(بقرينة نسبة الإنبات إليه)** فإن الاستعارة بالكناية عنده ذكر المشبه ، وإرادة المشبه به ، بقرينة استعارة ما هو بخاصة من خواص المشبه به ، لصورة وهمية ، توهمت في المشبه شبيهة بتلك الخاصة ، وإثباتها للمشبه ، ففي قوله بقرينة نسبة الإنبات إليه نظر ؛ ويجب أن يتكلف ويحمل على إرادة بقرينة نسبة ما هو مشبه بالإنبات إليه ، وربما يقال إن السكاكي وإن اشتهر منه أن قرينة الاستعارة بالكناية عنده إثبات الصورة الوهمية المسماة بالاستعارة التخييلية إلا أنه ذكر في بحث جعل المجاز العقلي استعارة بالكناية أن قرينتها قد تكون أمرًا محققا كما في أنبت الربيع ، فهذا الكلام مستغن عن التأويل . نعم في قوله **(وعلى هذا القياس غيره)** نظر ؛ لأنه لا يمكن قياس القرينة في أكثر الأمثلة عليه ، ونحن على أن ما ذكره ليس نصًّا في أن الإنبات محمول على معناه الحقيقي ، وليس مستعارًا لأمر وهمي ، وتتبع ما اشتهر منه ، وستطلع على معنى كلامه في أنبت الربيع في فن البيان في مقامه إن شاء الله تعالى .

(وفيه نظر) أي : في جعل كل تركيب يشتمل على المجاز العقلي ، مشتملاً

---

(١) التكوير : ٢٦ .

على استعارة بالكناية نظر ؛ لأنه باطل ، لاستلزامه أمورًا باطلة ، وبطلان اللوازم ، مستلزم لبطلان الملزومات ، ولأنه تنتقض هذه الدعوى بكل تركيب مشتمل على المشبه به والمشبه ، فإنه لا يصح إخراجه عن كونه مجازًا عقليا ، بجعله مما يشتمل على الإستعارة بالكناية ؛ لأن فيه ما يمنع عن ذلك الجعل ، فأشار إلى الدليل الأول بقوله :

(لأنه يستلزم) ... إلخ ، وإلى الثاني بقوله : ولأنه تنتقض ... إلخ ، ولا يخفي أن الانتقاض لا يخص بنحو : نهاره صائم ، بل كل مثال ذكره في الدليل الأول تنتقض به الدعوى ، لأنه لا يصح إخراجه عن الاشتمال على المجاز العقلي بذلك الجعل ، لوجود المانع ، كما لا يخفى أن استلزام الجعل المذكور الباطل لا يخص بنحو : نهاره صائم ، على وجه ذكره ، بل يجرى فيه باعتبار اشتماله على طرفي التشبيه ، فكل من التخصيصين بلا مخصص .

ثم استلزام **(أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ (١) صاحبها)** ليس مقابلاً لعدم صحة الإضافة وأخويه كما يوهمه ظاهر العبارة ، بل هو يليه معتبر في الجميع ، إذ يستلزم أن يكون المراد بالنهار فلانًا نفسه ، وأن يكون المراد بضمير **(هامان)** العملة ، وبالربيع هو الله تعالى ، ومدار الفساد عليه ، وإنما المقابل لها عدم صحة أن يكون العيشة ظرفا لصاحبها ، فالأولى أن يقال : يستلزم أن لا يصح جعل العيشة في قوله تعالى : ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ ظرفا لصاحبها ، والأولى بنحو عيشة عيشة لئلا يوهم أن ترك النحو فيه وإيراده في أخويه بناء على انفراده بخلاف أخويه ؛ فإنه فاسد ؛ لأن قوله تعالى : ﴿خُلِقَ مِن مَاءٍ دَافِقٍ﴾ (٢) في سلكه كما صرح به في الإيضاح : قال الشارح : لأنه لا معنى بقولنا خلق من شخص يدفق الماء أي يصبه ، ورد بورود ﴿خَلَقَكُم مِن نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ (٣) ويدفعه أن مراده أنه لا معنى له في مقام بيان الخلق من الماء كما يشعر به نظم القرآن ، ونقول : لأنه لا معنى حينئذ لوصف الماء بأنه يخرج من بين الصلب والترائب ، وقوله **(لما سيأتي)** الأولى بحاله أن يذكر بعد

---

(١) القارعة : ٧ .

(٢) الطارق : ٦ .

(٣) النساء : ١ .

قوله بناء على أن المراد بالربيع الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الإنبات إليه ، ويتجه أنه لم لا يجوز أن يكون ﴿فَهُوَ فِي عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ من قبيل لهم فيها دار الخلد فتأمل .

(وأن لا يصح الإضافة في نحو نهاره صائم) مما أضيف فيه المنسوب إليه الذي غير ما هو له إلى ما هو له (لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه) إذ لا اعتداد بمن جوزها ، وجعلها في عداد الإضافة اللفظية ، أقول من جملة اللوازم الباطلة إن لا يصح نحو نهار له صائم ؛ إذ لا معنى لنسبة الشيء إلى نفسه ، وما يقال إن المجاز العقلي إسناد اسم الفاعل إلى فاعله لا نسبته إلى المبتدأ والموصوف ، فلا يحتاج السكاكي إلى جعل الضمير النهار استعارة بالكناية ، ولا إلى جعل العيشة ، بل يكفيه جعل الضمير استعارة بالكناية ، فمما لا يعتد به ؛ لأنه مبني على عدم التفرقة بين مذهب السكاكي ومذهب غيره في المجاز العقلي ، يتجه عليه أنه لو جعل الضمير بمعنى الصاحب والعيشة ونهاره بحالهما بخلاف الصفة المشتقة عن ضمير الموصوف ، والخبر المشتق عن ضمير المبتدأ ، على أن الضمير الغائب لا يعقل فيه الاستعارة ؛ لأنه تابع المرجع لا محالة ، وهو حقيقة فيما قصد بمرجعه مجازا كان المرجع أو حقيقة . وبهذا علم أن رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية إما بجعل ظرف المجاز العقلي كناية كما في أنبت الربيع البقل لها ، أو يجعل مرجع الظرف استعارة بالكناية كما في (راضية) .

(وأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان) مع أن النداء له بلا شبهة في قوله تعالى : ﴿يَاهَامَانُ ابْنِ لِي صَرْحًا﴾ [1] وفيه أن الأمر بالبناء ليس لهامان بل الآمر بالأمر بالبناء لأنه قصد بهذا الكلام أن يأمر هامان العملة بالبناء ، فينبغي أن يقال : وأن لا يكون الأمر لهامان ، ولك أن تقول : المراد أن لا يكون أمر العملة بالبناء لهامان ، لأن فرعون هو الآمر لهم بنفسه في هذا الكلام ، لا مفوضا للأمر إليه ، فتبصر إن كان لك حدة النظر ؛ فإن هذه الإشارة ليست لضعيف البصر .

(وأن يتوقف نحو أنبت الربيع البقل على السمع) الأولى على الأذن ؛ لأن

---

(١) غافر : ٣٦ .

المتبادر من السمع في هذا الفن السماع من البلغاء لا من الشارع **(واللوازم) الأربعة (كلها منتفية)** ظاهرة الانتفاء ، وكيف لا والكلام المعجز والكلام المستفيض بين البلغاء صحته أجلى من النهار ، ووجوب توجه الأمر بعد النداء إلى المنادي لا مدخل فيه للإنكار ، ولكل أحد في استعمال مثل : أنبت الربيع البقل استقلال واختيار ، وأجيب عنه بأن السكاكي يمنع كون أحد من البلغاء على مذهب التوقيف ، فلذا لم يقفوه على الأذن ، وأما العلماء فلم يمنعوا من استعماله مع قولهم بالتوقيف ؛ لأنهم زعموا أنهم قصدوا المجاز العقلي ، والاقتداء بهم في معرفة وجوه تصرفات كلام البلغاء ؛ لأنهم لم يهتموا بالإحاطة بجميع تصرفات كلامهم ، فلا يبعد أن لا يفهموا بعض تصرفاتهم في الكلام . وفيه أنه لا خفاء في أن حسن المجاز العقلي مما لا ينكر ، فلا ينبغي نسبة التقصير إلى العلماء في تحصيل مراد البلغاء وتجويزهم استعمال التراكيب الممنوعة شرعا ، لا عن تحقيق لباعث تقليل الانتشار وتقريب الفن إلى الضبط ؛ فإن ذلك الباعث ليس بمثابة يحسن العمل بمقتضاه ، مع تخطئة أرباب الدين والانتباه ، بل الجواب أن صحة أنبت الربيع إنما يتوقف على السمع لو أريد بالربيع ذات الله تعالى ، ولو أريد الفاعل الحقيقي على الإجمال فلا يتوقف على السمع ، وإن كان ذلك الفاعل المجمل هو الله تعالى ، كما يقال لا بد للممكن من شيء يوجده ، فلا يلزم من إطلاق الشيء هنا مع أنه في الواقع ليس إلا ذاته [1] منع شرعي ، وأجيب عن هذه الاعتراضات بمنع الاستلزام ؛ لأن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية ليس أن المراد بالمشبه المشبه به حتى يكون المراد بالربيع مثلا هو الله تعالى ؛ بل المشبه بادعاء فإنه عين المشبه به ، والادعاء لا يوجب كونه عين المشبه به حتى يلزم شئ منها ، ويتجه عليه أنه حينئذ لم يصر إسناد ما هو للمشبه به إلى المشبه إسنادًا إلى ما هو له حتى يصح إنكار المجاز العقلي لجعله من قبيل الاستعارة بالكناية ، ويدفع بأن المسند إلى الاستعارة بالكناية ليس ما هو للمشبه به بل صورة وهمية شبيهة بالمسند ، فهو للمشبه حقيقة ، وحقه أن يسند إليه ، ويزيف هذا الدفع بأن ما قيل : إن قرينة الاستعارة بالكناية عنده استعارة تخييلية هي اللفظ المستعمل في الصورة الوهمية لا غير ، خطأ ؛ لأنه صرح في بحث رد المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية أن قرينة

(١) وردت بالأصل : «ذانه» بالموحدة .

الاستعارة بالكناية قد تكون أمرًا وهميًا كما في (أظفار المنية) ونطقت الحال ، وقد تكون أمرًا محققا كما في أنبت الربيع البقل ، وهزم الأمير الجند ، وقد أخبرناك أن معنى كلامه هذا شيء آخر ، وستطلع عليه في شرحنا هذا إذ يأتي محله .

وبما ذكرنا ظهر أن مبنى الاعتراضات على أن مذهب السكاكي في الاستعارة بالكناية أن يراد المشبه به حقيقة ، وأن المراد بما أسند إلى المشبه به معناه الحقيقي في هذه الأمثلة ، لا على مجرد أن المراد المشبه به حقيقة ، حتى يكفي في دفعها الإشارة إلى أنه يراد به نفس المشبه بادعاء كونه مشبها به ، كما ظنه الشارح ، وتبعه القوم ، وقد يقال مبني الاعتراضات على أن السكاكي جعل الاستعارة بالكناية من قبيل المجاز ، وذلك لا يتم بدون الاستعمال في المشبه به حقيقة ، وإن صرح بخلافه في تحقيق الاستعارة بالكناية ، وفيه أنه لا ينفع في دفع إنكار المجاز العقلي لأن له أن يبنى الرد إلى الاستعارة على ما يقتضيه ما ذكره في التحقيق ، لا على ما يقتضيه جعله من المجاز ، ويمكن أن يقال في رد كلام السكاكي : إنه يلزم أن يكون المراد نفسه بعيشة في عيشة راضية صاحبها ، وهو لا يصح سواء كان صاحبا ادعائيا أو حقيقيا ؛ لأن مبني الاستعارة على تناسي المغايرة ، ومبني الظرفية على دعواها ، وهما متنافران ، يتنفر عنه البليغ . وهكذا في نهاره صائم ؛ لأن الإضافة تستدعي المغايرة ، والاستعارة الاتحاد ، وليس لك أن تحمل كلام المصنف عليه ؛ لأنه لا يأباه النظران الأخيران .

(ولأنه ينتقض بنحو نهاره صائم لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه) وهو مانع عن الحمل على الاستعارة كما صرح به في كتابه ، وجوابه أن هذا مبني على أنه جعل الاشتمال على الطرفين مطلقا مانعا ، وليس كذلك لأنه أراد به الاشتمال على الطرفين من حيث إنهما طرفان ، وكيف لا وقد جعل زر أزراره على القمر من قبيل الاستعارة ، وليس النهار وما أضيف إليه طرفا التشبيه ، لأن الإضافة لامية ، لتعيين المشبه المستعار ؛ لأن المشبه بالشخص نهار خاص ، لا مطلق النهار ، وإنما يكونان طرفي التشبيه لو كانت الإضافة في معنى الحمل للمبالغة في التشبيه ، ولا يخفى أن طرفي التشبيه حقيقة فيما يكون متصفا بكونه ظرفا ، فلا حاجة في دفع الانتقاض إلى تقييد منافاة الاشتمال على طرفي التشبيه للاستعارة ،

بكونه على وجه ينبى عن التشبيه كما في الشرح ، وربما يمنع اشتمال نهاره صائما على طرفي التشبيه ، بأن المشبه به للنهار شخص صائم مطلقا ، والضمير لفلان نفسه ، من غير اعتبار كونه صائم ، وفيه أنه حينئذ لا يفيد الإخبار عنه بصائم ، ويشتمل الكلام على طرفي التشبيه وهو النهار وصائم ، ويمكن دفعه بأن المراد أن المشبه به شخص يتأتى منه الصوم ، ويصلح لأن يصوم .

لله الحمد على الفراغ من شرح الباب الأول من المعاني ، ونسأله التوفيق لشرح الباب الثاني ، ونفوض الأمر إليه ، ونتوكل عليه في سلوك مسلك الصواب في شرح **(أحوال المسند إليه)** (١) أي أحوال بها يطابق اللفظ مقتضى الحال ، على أن الإضافة عهدية .

وبعد فلا بد من إخراج أحوال تعرض له بالقياس إلى الإسناد أو المسند أو غير ذلك ككونه مسندًا إليه لإسناد مؤكد ، ومسند إليه لإسناد مؤخر ، إلى غير ذلك ، وقد أخرجه الشارح باعتبار قيد الحيثية . وفيه أن أحوال المسند إليه من حيث إنه مسند إليه لا يجوز أن يوجد غيره وقلما يوجد حال يخص به ، ولا يبعد أن يخرج بالعهدية المذكورة ؛ لأن كون المسند إليه مسندا إليه لإسناد مؤكد ليس مقتضى الحال ، بل مقتضى الحال تأكيد الإسناد ، وحال المسند إليه من توابعه. وإنما ذكرنا هذا التحقيق هنا متابعة للشرح ، وإلا فالأحق ذكره في بحث الإسناد الخبري ، فاحفظه ، وانتفع به فيما سبق والحق .

وقدم أحوال المسند إليه لأن الذي الأصل في الكلام تقديمه **(أما حذفه)** قدمه على سائر الأحوال لأنه ينبئ عن مزية المسند إليه على سائر الأركان ، لأنه يدل على أنه لشدة الحاجة إليه كأنه أتى به ثم ترك ، ولهذا عبر عنه بالحذف ، وفي المسند بالترك ، بهذا ظهر ضعف نكتة ذكرها هنا الشارح لتقديمه حيث قال : قدم على سائر الأحوال لأنه عبارة عن عدم الإتيان به وهو مقدم على الإتيان به لتأخر وجود الحادث عن عدمه ، لأن الحذف ينبيء عن حدوث العدم ، على أنه وجوب التقدم على الإتيان به إنما يفيد التقدم على سائر الأحوال ، لو تأخر سائر الأحوال عن الذكر .

---

(١) المسند إليه : هو موضوع الكلام أو المتحدث عنه ، ويسمى أيضا : المحكوم عليه .

(فللاحتراز عن العبث) وهو ذكره على ما اشتهر ، لأن اللفظ يعلم دون الذكر ، فالذكر عبث وذكره أو القرينة على ما نقول ؛ لأن فائدة القرينة معرفة اللفظ ، فإذا علم بالذكر لغت وصارت عبثا ، وإنما قال : **(بناء على الظاهر)** لأنه الركن الأعظم من الكلام ، فكيف يكون ذكره عبثا ؟ أو كيف يكون القرينة عليه مع الذكر عبثا ؟ لأن الركن الأعظم يستحق اهتماما يوجب تكثير ما يحصر به ، ولا يخفى أن هذا التقرير يخص بالمسند إليه ، ولو أريد جعل الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر مشتركا بينه وبين غير المسند كما ستعرف مما ذكره المصنف في أحوال المسند بل مشتركا بينه وبين غير المسند أيضًا ، فينبغي أن يقتصر على أن ما هو مقصود بالإفادة كيف يكون ذكره مستدركا . أو كيف تكون تقوية الذكر بالقرينة مستدركة ؟! فإن قصد الإفادة ربما يوجب اهتمامًا واحتياطا بدفع العبث، وبترك حديث كونه ركنا أعظم ، بل كونه ركنا ، ولا يذكر كما ذكره ، ولم يجعل الحذف لوجود القرينة وللاحتراز أو غيره ؛ لئلا يوهم أن وجود القرينة من المزايا التي تخص البليغ بملاحظته ، لأن العامي أيضًا يحذف لوجود القرينة ، ووجود القرينة مصحح ، والمزايا هي المرجحات . وقال الشارح : لم يتعرض له اعتمادا على معرفته في النحو وما ذكرنا أوجه .

(أو بتخييل العدول إلى أقوى الدليلين من العقل واللفظ) كون الحرف موضوعا للجزئيات بوضع واحد ليستعمل في واحد منها بخصوصه يمنع من عطف شيء على مدخوله ، لأنه يستدعي أن يراد به في تلفظ واحد معنيان بالنظر إلى كل مدخول معنى ، وهو بمنزلة أن يقال عسعس اليوم ، والليل ، ويراد أقبل اليوم وأدبر الليل ، ولهذا أكاد أحكم بأن العطف على مدخول الحرف ليس إلا بتقديره لا باعتبار الاستصحاب ، ومعنى تخييل العدول أنه يخيل للسامع أنه أفاد المسند إليه بأقوى الدليلين ، وهو العقل ؛ لأن الدلالة العقلية لا تتخلف بخلاف الدلالة الوضعية ، وذلك التخييل يوجب نشاط السامع ، وتوجه عقله نحو المسند إليه زيادة توجه ، وإنما قال : تخييل العدول إذ لا عدول من اللفظ ، بل العقل يرشد إلى اللفظ ، ويفهم من اللفظ ، ولأن القرينة دلالتها عقلية ، بمعنى غير وضعية ، لا بمعنى أنه لا يتخلف عنه المدلول .

وقالوا : كون دلالة العقل أقوى لتوقف دلالة اللفظ على دلالة العقل من غير عكس ، ووجه التخييل أنه لا عدول ؛ فإنه عند الذكر والحذف يتشارك العقل واللفظ في الدلالة ، وفيه بحث ؛ لأن كون دلالة العقل أقوى بناء على أن دلالة اللفظ غير مستقلة يوجب أن لا يكون الاعتماد عند الذكر على دلالة اللفظ فقط ، بل على دلالتهما ، فكيف يكون تخييل العدول إلى أقوى الدليلين ؟ بل تخييل العدول من جمع الدليلين إلى واحد أقوى منهما . وفي المفتاح تقييد التخييل كالاحتراز عن العبث بكونه بناء على الظاهر ، وتركه المصنف ، ونعم الترك ؛ لأن التخييل يفيد أن فهم العدول بناء على ظاهر الأمر لا مع التأمل في الحقيقة .

(كقوله [قالَ لي : كيفَ أنتَ ؟ قلتُ : عَليلُ]) [1] مثال للداعيين ، وأنا أقول : لم يقل : أنا عليل لئلا يتبدل ما عبر به السائل عن ذاته بما يعبر به عن نفسه ، لاستلذاذه كونه معبرًا بما جرى على لسانه **(أو اختبار تنبه السامع)** أيتنبه بالقرينة أم لا ؟ وعبارة الشارح هل يتنبه بالقرينة أم لا سهو ؟ لأن أم هذه لازمة للهمزة ، فإن قلت : الحذف يفتقر إلى صلاحية المقام ، وهو بأن يكون المخاطب عارفًا به لوجود القرينة فلا بد من اعتقاد المتكلم قبل الحذف أنه يعرف المسند إليه بهذه القرينة ، حتى يصح الحذف ، فكيف يكون الحذف للاختبار ؟! قلت يكفي للحذف ظن المتكلم أنه يعرف المخاطب المسند إليه بالقرينة ، فليكن الاختبار لتحصيل اليقين ، على أنه قال اختبار تنبه السامع ، ويكفي في قابلية المقام كون المخاطب عارفًا به لوجود القرائن ، وأقول : وإظهار اعتقاده أن السامع يتنبه أو إظهار اعتقاده أن له تنبها كاملاً ، أو التنبه على تنبهه أو مقدار تنبهه .

(أو مقدار تنبهه) أيتنبه بالقرينة الخفية أم لا ؟ وفي عبارة الشارح أهل **(أو إيهام صونه عن لسانك)** تواضعًا منك بإيهام أنه من الطهارة بحيث يتلوث بلساني **(أو عكسه)** أي إيهام صون لسانك عنه تحقيرًا له ، بإيهام أنه في الخبث والرذالة،

---

(١) البيت في الإيضاح (٣٨ ، ١٥٦) ، وهو بلا نسبة في التبيان للطيبي (١٤٦/١) ، ودلائل الإعجاز (٢٣٨) وقال الشيخ محمود شاكر : مشهور غير منسوب .

ومعاهد التنصيص (١٠٠/١) ، والإرشارات والتنبيهات (٣٤) ، والمفتاح (٩٤) ، وشرح المرشدي على عقود الجمان (٥٢/١) ، وتمامه : سهر دائم وحزن طويل .

والشاهد في قوله : «عليل» لأن التقدير : أنا عليل ، وفي قوله : «سهر دائم» لأن التقدير : حالي سهر دائم ، والحذف فيه للاختصار والاحتراز عن العبث مع ضيق المقام بسبب الضجر .

بحيث يتلوث به لساني ، ولك أن تبالغ في تحقيره بالحذف ، بإيهام أنه من الخبث، بحيث يتلوث به كل لسان ، وحينئذ الداعي إيهام صون اللسان عنه ، كما في المفتاح ، لا إيهام صون لسانك عنه ، وليس لك أن تقصد بالحذف إيهام صونه عن كل لسان ، لأن في ذلك تحقيرًا لكل لسان ، وليس أمر الألسنة بيدك حتى تفعل به ما تشاء ، وإنما لك تحقير لسانك تواضعًا منك ، فلذلك لم يطلق المفتاح فيه اللسان ، واختيار التخييل سابقا . والإيهام هنا ليس لكون أحدهما مدركًا خياليًا ، والآخر وهميًا ، بل التخييل والإيهام مستعاران لإفادة أنهما ليسا محققين، واختلاف الاستعارة للتفنن ، وقيل لأن في الإيهام زيادة تبعيد عن التحقق ، فاختير التخييل سابقًا لشائبة تحقق في العدول بخلاف الصون عن التلوث ، فإنه لا تحقق له أصلاً . أقول أو إيهام صونه عن سمعك ، أو إيهام صون سمعك عنه .

(أو تأتي) أي تيسر **(الإنكار لدى الحاجة)** الظرف يتعلق بالتأتي أو بالظرف أي لتأتي يعني تأتي الإنكار إنما يدعو إلى الحذف لدى الحاجة إلى الإنكار **(أو تعينه)** إما لأن المسند لا يصلح إلا له ، أو لأنه بلغ فيه من الكمال بحيث لا يلتفت الذهن إلى غيره ، والتعين قد يدعو إلى الحذف احترازا عن العبث ، وقد يدعو إليه إفادة للتعين ، والمراد هنا الثاني ، لكن الأظهر أن يقول : أو لإفادة التعين ، ويفترق التعين عن الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر في قولك : خالق لما يشاء ، إذ لا عبث في ذكر الله في الظاهر مع تعينه ، لأن فوائد ذكره لا تحصى ، ولا يخفى ، وجعل **(أو تعينه)** توطئة لقوله **(أو ادعاء تعينه)** مخالفة السوق ، ومباعدة الذوق ، وكذا جعله تفصيلاً لبعض ما يوجب الاحتراز عن العبث بناء على الظاهر .

(أو نحو ذلك) أفرد الإشارة لكونه إشارة إلى أحد الأمور المستفادة من الترديد ، وقد عرفت من النحو غير بعيد ، فلا نعيد . ومن النحو اتباع الاستعمال الوارد على وجوب الحذف سماعًا كما في : رمية من غير رام ، أو شنشنة أعرفها من أخزم ، أو قياسًا كما في الحمد للهِ الحميدُ ، بالرفع فإنه لا يجوز هو الحميد ، كذا قالوا ، وفيه بحث ، لأن الحذف هنا للاحتراز عن مخالفة القياس ، أو ضعف التأليف ، فهو من متعلقات البلاغة التي مرجعها غير علم

البلاغة ، ولا تتعلق له بمقتضى الحال الذي من وظيفة المعاني .

ومنه الحذف لضيق المقام بسبب تضجر وسآمة ، أو فوات فرصة ، أو محافظة على وزن ، أو سجع أو قافية ، فإن قلت : إيجاب السجع أوالقافية حذف المسند إليه خفي ؛ إذ القافية حينئذ غيره ، وكذا آخر لفظ السجع ، وهو يحصل بجعل ذلك الغير قافية أو آخر سجع بدون حذف المسند إليه !! قلت : إذا توقف النظم أو حسن السجع على حذف المسند إليه أو غيره ويكون الغير قافية أو آخر السجع بحذف المسند إليه للمحافظة على القافية أو السجع .

قال الشارح المحقق : وقد يكون من حذف المسند إليه حذف الفاعل ، وحينئذ يجب إسناد الفعل إلى المفعول ، ولا يفتقر هذا إلى القرينة الدالة على تعيين المحذوف ، بل إلى مجرد الغرض الداعي إلى الحذف ، مثل : قتل الخارجي لعدم الاعتناء بشأن قاتله ، وإنما المقصود أن يقتل ليؤمن من شره ، وفيه بحث ، لأنه لا يجب إسناد الفعل بل إسناد الفعل أو اسم المفعول ، ولو أريد بالفعل ما يعم شبهه يشكل بفاعل المصدر ، فإنه يحذف ، ولا يجب إسناد المصدر إلى المفعول ، ولأنه يحذف الفاعل في : اضربَنَّ ، واضربُنَ ، واضربوا القوم ، واضربي القوم ، وضرب القوم ، وضربا القوم ، مما لا يحصى .

ولا يجب الإسناد إلى المفعول ولأن المحذوف هنا ليس مجرد المسند إليه ، بل المسند والمسند إليه ، ويجب الداعي بحذف الجملة لا بحذف المسند إليه ، بل لتبديل جملة بجملة ، والداعي أن لا غرض متعلقا بإفادة صدور الفعل ، بل الغرض إفادة وقوع الفعل على المفعول ، ولأنه ربما يحذف الفاعل .

ولا يجب الإسناد إلى المفعول ، وتجب القرينة والغرض الداعي نحو ﴿**يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ**﴾ (١) أي الملة التي هي أقوم ، حذف إشعارًا بأنه بلغ من الفخامة مبلغا لا يمكن ذكره ، ونحو : جاء القرية بمعنى أهل القرية .

(وأما ذكره فلكونه) أي الذكر لا ذكر المسند إليه كما توهمه عبارة المفتاح ، حيث قال أو لأن الأصل في المسند إليه كونه مذكورا ؛ إذ أصالة الذكر لا يخص شيئا ، **(الأصل)** الذي لا يعدل عنه إلا بسبب ، ولا مقتضى للحذف كذا في

---

(١) الإسراء : ٩ .

الإيضاح ، فإن قلت : لا يتوقف اقتضاء كون الذكر الأصل للذكر على انتفاء مقتضى الحذف ؛ بل يكفي انتفاء القرينة [١] !! .

قلت : كأنه لم يرد بالمقتضي ما يزيد على المصحح ، بل ما يندرج فيه المصحح، إذ بوجود المصحح يتم المقتضى ، ويثبت الاقتضاء ، وجعله أول نكتة ، والمفتاح أخر ذكره عن الكل ، وكأن المفتاح جعله نكتة متبذلة ، ولهذا قال السيد السند الذكر لكونه أصلا لا يوجب نكتة زائدة على كونه أصلاً ، والحذف لمخالفته الأصل يوجب نكتة باعثة عليه ، معتدًا بها ، فالحذف أعرف وأقوى في اقتضاء المعاني الزائدة على أصل المعنى ، التي هي المقاصد في علم المعاني ، فلذا يقدم الذكر . والمصنف خالفه وجعله نكتة غريبة لا تنالها إلا أيدي نظر الخواص ؛ لأنه لا يحتاج إلى معرفة أنه ليس في المقام شيء من مقتضيات الحذف ، وهذه شأن الأنظار الجليلة ، لكن ينبغي أن يذكر معه ولا مقتضي للعدول عنه ، ولا يفوته القيد الذي به صار جليلا كما فات المفتاح .

(أو للاحتياط لضعف التعويل) على القرينة **(أو التنبه على غباوة السامع)** أو لغباوة السامع ، أو توبيخه بالغباوة **(أو زيادة الإيضاح والتقرير)** إما للمسند إليه ، أو لغرض تعلق بتكرير المسند إليه ، كما في قوله تعالى : ﴿**أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِن رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ**﴾ [٢] حيث كرر اسم الإشارة ، ولم يكتف في الحكم الثاني بما ذكر من اسم الإشارة للتنبه على أن هؤلاء الموصوفين بشرف الإيمانين ممتازون بكل من يستخر الهدى وكال الفلاح ، وكل منهما يكفي في تمييزهم فلإيضاح هذا الغرض ذكر المسند إليه ، ولم يحذف بنصب القرينة على تقديره ؛ إذ مع الحذف لا يتضح التكرار كال الاتضاح ، ولا يفصح عن الغرض المذكور كمال الإفصاح ، وبهذا ظهر فساد رأي من قال : ليس الآية من قبيل اختيار الذكر على الحذف ، إذ لو ترك **(أولئك)** الثاني لم يكن مقدرًا بل كان ما بعده معطوفًا على مسند «أولئك» الأولى .

(أو إظهار تعظيمه) لأن اللفظ مما يدل على كمال أو لتعظيمه **(أو إهانته)**

---

(١) قال في الإيضاح : وقيام القرينة شرط في الجميع : أي في جميع أغراض الحذف ؛ لأنه لا يصح الحذف إلا مع القرينة ، واعتبار البلاغة إنما يكون بعد اعتبار الصحة .

(٢) البقرة : ٥ .

إذا كان اللفظ مما يدل على نقصان (أو التبرك بذكره أو استلذاذه) أي وجدانه لذيذًا أو إظهار هذه الأمور (أو بسط الكلام حيث الإصغاء مطلوب) قيل : الأولى حيث السماع مطلوب للمتكلم ، ليصح التمثيل بقوله : (نحو : ﴿هِيَ عَصَايَ﴾) [(١)] إلا فهو تعالى منزه عن الإصغاء ، والأذن ، وأقول أشار إلى أن القرآن نازل على لسان العباد عومل فيه معاملتهم في محاوراتهم ، وينبغي أن يقول حيث زيادة الإصغاء مطلوب ، لأن الإصغاء يحصل مع حذف المسند إليه بذكر المسند ، وما يتعلق به ، ولا يقتصر البسط على ما ذكره ، بل ربما كان له دواع أخر ، كالابتهاج والافتخار ، وحيث للمكان أي في مكان الإصغاء مطلوب فيه ، ولا قرينة على جعله مستعارًا للزمان ، حتى يصح تجويزه ، ومما ينبغي أن يتنبه عليه - ولا تغفل - أن قوله : أو نحو ذلك في بحث الحذف في تركه في هذا البحث ليس لأن نكات الذكر استوفيت بالتفصيل ، بخلاف نكات الحذف ، فاحتيج إلى إشارة إجمالية إلى ما بقي هنالك ، بخلاف هذا البحث ، بل الإجمال فيما سبق إشارة إلى أن الأحوال المقتضية للخصوصيات ليست سماعية صرفة ، بل مدارها على العقل السليم والطبع المستقيم ، وتركها هاهنا للاكتفاء بالإشارة السابقة ، وهكذا عادته كما سنشاهد أنه قد يأتي بالإشارة الإجمالية ، وقد يتركه متابعة لدأب المفتاح .

ولا يخفي أن كون الذكر لأمثال هذه النكات لا يختص بما إذا قامت قرينة مصححة للحذف ، حتى إذا لم تكن قرينة كان الذكر لانتفاء القرينة ، لا لشيء من هذه النكات ، إذ لا تزاحم بين أسباب الذكر . فقول الشارح المحقق : هذا كله مع قيام القرينة بظاهره لا يتم ، والصواب : أن هذا كله يكون مع قيام القرينة ، ومما ذكره المفتاح أنه قد يكون الذكر لكون الخبر عام النسبة إلى كل أحد، وأريد تخصيصه وتركه المصنف ، لأنه زعم أنه فاسد ، لأنه إن قامت قرينة على الخصوص فكونه عامًّا ، وإرادة التخصيص لا يوجب الذكر ، وإن لم تقم قرينة فالذكر واجب لعدم قرينة الحذف ، لا لاقتضاء عموم النسبة ، وإرادة التخصيص،

---

(١) طه : ١٨ ، وفي ذكر المسند إليه هنا نكتة ، وهي أنه لما كان السؤال عن العصا ، وهي شيء معلوم لا يرتاب فيه ، ولا يحتاج إلى السؤال عنه ، فكأن ذلك أوقع في نفس موسى تشكيك السائل سبحانه له في حقيقة المسئول عنه ، فلجأ موسى إلى التأكيد بذكر المسند إليه .

ودفعه الشارح المحقق بأن ينقح كلامه أنه قد يكون الذكر لانتفاء القرينة إلا أنه جعل عموم النسبة وإرادة التخصيص تفصيلاً لذلك الانتفاء ، لأنه بانتفاء كون الخبر خاصًّا ينتفي قرينة الخصوص ، وبانتفاء إرادة العموم ينتفي قرينة العموم ، واعترض عليه السيد السند بأن عموم النسبة مع إرادة الخصوص بجامع مع قرينة الخصوص كأن يكون جوابا لسؤال أو غير ذلك . نعم يوجب عدم كون الخبر قرينة على المسند إليه وانتفاء كون الخبر قرينة لا يستلزم انتفاء القرينة مطلقا ، والجواب أن مراد الشارح بعموم النسبة عمومه في هذا المقام ، وشموله لمتعدد ، وهو يستلزم انتفاء دلالة الخبر على الخصوص ، وانتفاء دلالة غيره أيضًا ، وإلا لم يكن الخبر في هذا المقام عام النسبة إلى متعدد . ونحن نرده على الشارح بأن مراد المصنف أن الذكر لعدم القرينة لتحصيل فصاحة الكلام ، والاحتراز عن التعقيد اللفظي ؛ لأن الحذف بلا قرينة خلل في النظم ، يوجب كون اللفظ غير ظاهر الدلالة ، ولأنه مخالف القانون النحوي ، لأن حذف المبتدأ عندهم لا يكون إلا لقيام قرينة، فلا تعلق له بهذا العلم ، بل يكون مرجعه علم النحو .

والجواب عن اعتراض المصنف أنه كما يكون الحذف لمجرد التعميم لأنه إذا حذف المسند والخبر عام ، ولا قرينة على الخصوص - يحمل الكلام على عموم الحكم ، دفعًا للترجيح بلا مرجح ، بكون الذكر عند قصد التخصيص ، والخبر عام النسبة لئلا يتبادر الذهن إلى أن الحذف لمجرد التعميم ، لشيوع الحذف لذلك ، فمع وجود القرينة على الخصوص بذكر المسند إليه الخاص ، لئلا يفهم في بادئ الرأي العموم ويغفل عن القرينة ورعايته .

(وأما تعريفه) أي جعل المسند إليه معرفة وهو ما وضع ليستعمل في شيء بعينه أما وضع لشيء بعينه والأول هو المشتهر بين الجمهور ، والثاني هو الذي حققه بعض المتأخرين ، وهو المعتبر المنصور ، وإن أردت كمال تحقيقه فعليك بشرح الرسالة الوضعية لنا ، فإنا بذلنا فيه جهدنا المقدور .

وبالجملة لترجيح التعريف على التنكير نكتة هي ملاك التعريف ، ولا بد منها في اختيار كل قسم من أقسام التعريف ، إذ اختيار كل قسم منها في إفادة المسند إليه مثلاً ، أن مقام الإفادة لطالب التعريف يقتضيه ، وقد بينه المفتاح ، وكأنه

تركه المصنف ظنًّا منه أن العام لا يتحقق إلا في ضمن الخاص ، فنكتة الخاص يكفي لإيراد العام ، وليس كذلك لما عرفت أن اختيار الخاص لنكتة تدعو طالب التعريف إليه ، وهذا أتم مما قيل : ارتفاع شأن الكلام بأن لا يغفل من نكتة العام بعمومه ، ومن نكتة الخاص بخصوصه ، وقد تنبه المصنف لذلك فأوردها في الإيضاح [1] ، وهي قصد إفادة المخاطب فائدة كاملة معتدا بها ، وفائدة الخبر إما الحكم بكون المسند للمسند إليه ، وإما الحكم بعلم المتكلم بها ، وكلما زاد على أصل الحكم بشيء على شيء خصوص زاد الفائدة ، لكن ما لم يوجب البعد عن حد الوقوع إلى أن لا يقبل الخبر من المتكلم ، وخصوص الحكم إما بخصوص المسند إليه إما بالتعريف أو التقييد ، أو تكثير المحكوم عليه بالتعميم ، لا على سبيل الترديد ، وإما بغير ذلك ، ولكل مقام ، كما أن لكل قسم من التعريف مقاما ولذا فصل .

وبما ذكرنا نقحنا ما ذكروا في هذا المقام واندفع ما يرد على قولهم ، كلما كان الحكم أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى ، لأنه لا يتم لأن الحكم ربما يخرج بالبعد عن خبر القبول ، واندفع ما يتجه على كون الفائدة في المعرفة أتم أنه يمكن تخصيص النكرة بالوصف حتى لا يشارك فيه غيره ، ولا يكون للمعرفة عليه مزية ، وذلك لأنه خصوص حصل بما زاد على التنكير من الوصف ، وناب مناب التعريف ، وله مقام ربما لا يوجد حيث وجد مقام التعريف . وأما ما ذكره الشارح من أن التعريف أتم من هذا التخصيص لأنه وضعي بخلاف تخصيص النكرة فبيحة عليه أن الفائدة التي تدور على الخصوص بعد فهم الخصوص لا محالة من النكرة المخصوصة ، لا يمكن أن يكون في المعرفة أقوى ، لكون الخصوص فيه وضعيًا . على أنه إن أراد الوضع الإفرادي فلا يوجد في المعرف باللام والمضاف ، وإن أراد ما يعم الوضع التركيبي فيوجد في النكرة الموصوفة ، واندفع أيضًا ما يرد على قولهم : كلما ازداد المسند إليه خصوصا ازداد الحكم بعدًا وصارت فائدة الحكم أتم ، وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا ، وصارت أنقص ، من أن : جاءني كل عالم أبعد من : جاءني زيد ؛ إذ قد عرفت أن المراد العموم على سبيل

---

(١) انظر الإيضاح ص ٤٠ وما بعدها .

الترديد ، والعموم الذي يرى الحكم العموم على سبيل الاجتماع .

وقوله (فبالإضمار) يشعر بأنه بصدد تفصيل أقسام التعريف ، والمقام يقتضي كونه بصدد تفصيل أعراض كل قسم ، فالأولى : وأما تعريفه بالإضمار ، فلأن المقام أي الموضع .

واعلم أنه فاتهم بيان الغرض من التعريف بالنداء ، وهو وإن كان بمعزل عن تعريف المسند إليه والمسند ، لكن بحث التعريف لا يخص شيئًا منهما إلا صورة ، والباحث يتكلم عليك في معرفة الغرض منه في غيرهما من أجزاء الكلام ، فنقول ، أما التعريف بالنداء في قولك : يا رجل ، فللإشارة إلى حصة معية من الجنس ، فهو بمنزلة اللام في العهد الخارجي ، وربما يقصد به تعيين الجنس ، لاعتباره في ضمن كل فرد ، نحو قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ﴾ (١) قوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ﴾ (٢) فهو بمنزلة اللام الاستغراقي وهم لم يجعلوا يا رجلا في شيء من التعريف ، وقالوا لم يقصد فيه ، إلا النداء ، كما في يا زيد ، وحرف النداء لا يلزمه قصد التعريف ، ولك أن تجعله لقصد تعريف الجنس ، إلا أنه اعتبر في ضمن فرد ما فيكون بمنزلة اللام في العهد الذهني ، إلا أن التزام وصفه بالنكرة يؤيد اعتبارهم ، وقدم التعريف في أحوال المسند إليه لأنه الأصل فيه ، كما أنه قدم التنكير في أحوال المسند لأنه الأصل فيه ، وقدم المضمر لكونه أعرف المعارف ، وبنى عليه ترتيب الذكر في الضمائر الثلاثة ، إلا أنه لم يراع ذلك في تقديم الموصول على اسم الإشارة ، والأولى أنه قدم الضمير لأن مباحث تعريف الاسم الظاهر كثيرة ، فأراد الاشتغال بها بعد فراغ البال عما في الضمير .

(لأن المقام للمتكلم والخطاب والغيبة) يعني ولا مقتضي للعدول عنه ، وإلا فقول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا في مقام التكلم والخطاب ، وهو توجيه الكلام إلى حاضر ، والغيبة كون الشيء غير مخاطب ولا متكلم ، أي إذا كان الموضع موضع كون المسند إليه متكلما أو مخاطبا أو غائبا ، وفيه أن كون الشيء غائبا لا يستدعي الإضمار ، لأن الأسماء الظاهرة كلها غيب ، ولهذا عرف الضمير

---

(١) الانفطار : ٦ .

(٢) الانشقاق : ٦ .

الغائب بما وضع لغائب تقدم ذكره ، لفظا أو معنى أو حكما ، ولم يعرف بمجرد ما وضع بغائب .

والبيان الوافي ما في المفتاح : يدل قوله أو الغيبة أو كان المسند إليه في ذهن السامع لكونه مذكورا أو في حكم المذكور لقرائن الأحوال ، ويراد الإشارة إليه ، فلما اختصر كلامه اختل .

وبعد اعتبار قيد التقدم وإرادة الإشارة إليه يتجه أنه لا يتعين الإضمار لجواز المعرف بلام تعريف العهد إلا أن يرجح الضمير بكونه موضوعًا له بالوضع الإفرادي، والمعرف بلام العهد ، وخيل في ذلك فمقام الضمير الغائب أن يتقدم الذكر ، ويراد الإشارة إليه من حيث إنه حاضر في ذهن السامع لذلك الذكر ، حتى لو تقدم ولم يقصد الإشارة إليه من هذه الحيثية لم يضمر نحو ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾ (١) . وقولك : إن جاءني زيد جاءني رجل فاضل ، وكون التعريف بالإضمار لأن المقام لأحد الأمور لا ينافي أن ضمير المخاطب قد لا يكون معرفة ، كما إذا كان لغير معين ، وأن الضمير الراجع إلى نكرة محضة لا يكون معرفة على تحقيق الشيخ الرضى .

على أن مقام الخطاب لا يكون فيه ضمير مخاطب غير معين ، لأن الخطاب توجيه الكلام نحو الحاضر ، فلا يحتاج إلى تزييف مذهب الشيخ الرضى ، وجعل أصل الخطاب منصوبًا معطوفًا على اسم إن ، أي التعريف بالإضمار ؛ لأن المقام للخطاب .

(**وأصل الخطاب أن يكون لمعين**) واحدًا كان أوكثيرًا ، عدل عن عبارة المفتاح : أن يكون مع معين لأن استعمال الخطاب مع اللام أشدّ ، إذ يقال خاطبته ، ولا يقال خاطبت معه .

(**وقد يترك إلى غيره**) أي قد يترك الخطاب لمعين قصدًا إلى غير معين (**ليعم**) الخطاب (**كل مخاطب**) أي كل من يصلح له على سبيل البدل ، ونحن نقول : قصد الخطاب إلى المهيئة في ضمن كل فرد كما في ﴿يَا أَيُّهَا الإِنسَانُ﴾ فهو خطاب للجميع ، فكما لا عدول لو قيل : (**ولا ترون إذ المجرمون**) لا عدول في (**ولو**

---

(١) الزخرف : ٨٤ .

ترى) وهما بمثابة واحدة ، فافهم .

ولا يخفى أن خطاب الغير المعين من إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر للعدول إلى غير معين ؛ بل هو عند التحقيق من قبيل وضع المضمر موضع المظهر ، فإن قوله (ولو ترى) الظاهر فيه لو يرى كل أحد ، فمقتضى الظاهر أن لا يذكر هنا ، بل ذكره هنا يخل بقوله فيما بعد هذا كله مقتضى الظاهر ، ولا يخفى أن أصل الخطاب أن يكون لمشاهد ، وقد يترك إلى غيره لجعله كالمشاهد لغرض من الأغراض ، نحو ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [١] (نحو ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾) [٢] فإنه لم يقصد بالخطاب معين ليعم صورة الخطاب كل مخاطب ، قصد إلى ظهور فظاعة حال المجرمين في ذلك الوقت ، وإليه أشار بقوله (أي تناهت حالهم في الظهور) وانكشف فظاعتها لأهل المحشر ، إلى حيث يراها كل راء .

(فلا يختص به) أي بالخطاب ، وفي بعض النسخ بها أي بالمخاطبة ، أو فلا يختص بالإبصار أو بالرؤية (مخاطب) دون مخاطب ، فإن قلت : التنبيه على عموم الرؤية ينافي في إبرازها في صورة الممتنع بدخول لو الامتناعية عليه !! قلت : إدخال لو الامتناعية عليه للإشعار بأنها مع عمومها تكاد تمنع لفظاعة حالهم ، وعدم وفاء طاقة أحد بمشاهدتها ، وفي الإيضاح : وقد يترك إلى غير معين نحو فلان لئيم ، إن أكرمته أهانك ، وإن أحسنت إليه أساء إليك ، فلا تريد مخاطبا بعينه ، بل تريد إن أكرم أو أحسن إليه فيخرجه في صورة الخطاب ليفيد العموم، وهو في القرآن كثير ، نحو (ولو ترى) الآية . أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم ، يريد تخرجه في صورة الخطاب ، من غير أن يكون حقيقة ، ليفيد عموم كل مخاطب ، فإفادة العموم لانتفاء حقيقة الخطاب ، وتعلق العموم بكل مخاطب بصورة الخطاب ، وهكذا قوله : أخرج في صورة الخطاب لما أريد العموم ، وقد صعب على الشارح المحقق سلوك الجادة ، فعدل إلى طريق غير مسلوك ، وتوهم المحجة الواضحة مسلكًا هو المشكوك ، وقال قوله ليفيد العموم ، متعلق بقوله فلا تريد به مخاطبا بعينه ، لا بقوله فيخرجه في صورة الخطاب لفساد المعنى ، وكذا

---

(١) الفاتحة : ٥ .

(٢) السجدة : ١٢ .

قوله لما أريد العموم متعلق بما يدل عليه الكلام ، أي يحمل على هذا أعني قوله عدم إرادة معين لإرادة العموم .

(وبالعلمية) عطف على قوله بالإضمار أي جعل المسند إليه معرفة بكونه علما، والأولى بجعله علما ، وجعله معرفة ، وجعله مضمرا ، إلى غير ذلك عبارة عن إيراده كذلك ، إذ لا صنع للبليغ إلا الإيراد ، والعلم ما وضع لشيء بشخصه ، إن لم يكن علم الجنس علما عند أصحاب فن البلاغة ؛ لأنه دعت إليه ضرورات نحوية، هم في سعة عنه ولا يكون غير العلم موضوعا لشيء بشخصه بناء على أن ما سوى العلم معارف استعمالية ، حيث وضعت لمفهومات كلية ، وشرط في حين الوضع أن لا يستعمل إلا في معين ، وإلا فلا قدرة على وضعها لأمور معينة ، لا يمكن ضبطها وملاحظتها حين الوضع ، وحينئذ يلزم أن تكون المعارف سوى العلم مجازات لا حقائق لها ، ولو كان كذلك لما اختلف أهل اللغة في وجود مجازات لا حقائق لها ، ولم يتمسك القائل به بأمثلة نادرة له ، ويرد على قولهم لا قدرة على وضعها لأمور لا يمكن ضبطها ، وملاحظتها حين الوضع ، لكثرتها ولعدم خطور بعضها منها بخصوصه في القلب - أنه كيف صح منكم اشتراط أن لا يستعمل إلا في واحد معين من طائفة من المعينات فيما ضبطتم المستعمل فيه يمكن أن يضبط الموضوع له ، ويوضع له ، فلذلك قيل : ما سوى العلم وضع لأشياء معينة ملحوظة بذلك المفهوم الكلي ، الملحوظة هي به لاشتراط أن لا يستعمل إلا في واحد منها بعينه ، فالوضع كلي ، والموضوع له جزئي ، على خلاف الوضع للمفهوم الكلي فإن الموضوع له فيه كلي كالوضع ، وعلى خلاف وضع العلم فإن الموضوع له شخص ملحوظ ، حين الوضع بشخصه ، فالوضع جزئي كالموضوع له ، فهذه أوضاع ثلاثة لا رابع لها ، فحينئذ لا يتم تحديد العلم بما وضع لشيء بشخصه ، لصدقه على ضمير المتكلم ، مثلاً بل ينبغي أن يقال ما وضع لشيء بشخصه دون غيره في ذلك الوضع .

وها هنا إشكالان قويان :

أحدهما : أن القول بأن ما سوى العلم موضوع لمفهوم كلي للاستعمال في جزئي بعينه من جزئياته ، أو موضوع لجزئيات معينة ملحوظة بمفهوم كلي -

منقوض بالمعرف بلام الجنس ، فإنه موضوع للمفهوم الكلي المتعين الملحوظ بنفسه ، إذ لا ضرورة تدعو إلى الوضع له بوسيلة مفهوم أعم .

وثانيهما : أن العلم ليس موضوعا لشيء بعينه ملحوظا بعينه ؛ لأن الموضوع للشخص من وقت حدوثه إلى فنائه لفظ واحد ، والتشخص الذي لوحظ حين الوضع يتبدل كثيرا ، فلا محالة يكون اللفظ موضوعا للشخص بكل تشخص ملحوظ بأمر كلي ، فالعلم كالمضمر ، ويمكن الجواب عن الأول بأن لام التعريف حرف وضع لمفهوم كلي للاستعمال في الجزئيات ، أو لتلك الجزئيات على اختلاف الرأيين ، وتلك الجزئيات ملحوظة بالمفهوم الكلي ، وهو تعيين مدخوله تارة ، وتعيين حصة منه تارة ، إن كان مشتركًا لفظيا بين تعيين الجنس ، وتعيين الحصة ، وتعيين مدخوله ، أو حصة منه إن كان مشتركا معنويا بينهما .

وبالجملة مدخوله موضوع بالوضع التركيبي أو كالموضوع بالوضع الإفرادي لعدم استقلال اللام ، فكأنه موضوع مع اللام جملة على ما صرح به بعض محققي النحاة لكل معين هو مفهوم مدخوله ، أو حصة منه ، فوضع المعرف بلام الجنس المعين كلي ، والموضوع له جزئي ، كسائر المعارف غير العلم وعن الثاني بأن وجود المهيئة لا ينفك عن تشخص باق ببقاء الوجود ، يعرف بعوارض بعده ، وتلك العوارض تتبدل ، ويأخذ العقل تلك العوارض المتبدلة أمارات يعرف بها ذلك التشخص ، فاللفظ موضوع للمشخص بذلك التشخص ، لا المتشخص بالعوارض ، ولو كان التشخص بالعوارض لكان للجزئي أشخاص متحدة في الوجود ، وما اشتهر من أن التشخص بالعوارض مسامحة مؤولة بأنه بأمر يعرف بعوارض .

وأما إن ذلك التشخص هل هو متحقق مبرهن أو مجرد توهم فلا حاجة بنا إليه في وضع اللفظ للشخص ، لأن أياما كان يكفي فيه .

بقي أن العلم لو كان موضوعا لشخص بعينه لما صح وضعه لما لم يعلم بشخصه ، والوضع لما يعلم بشخصه كثير ، إذ الآباء يسمون أبناءهم المتولدة في غيبتهم بإعلام ، وتأويله بأن تسمية صورة وأمر بالتسمية حقيقة ، أو وعد بها بعيد ، وإن الوضع في اسم الله يشكل حينئذ لعدم ملاحظته بعينه وشخصه حين الوضع ، ولعدم العلم بالوضع له بشخصه للمخاطبين به ، وإنما يفهم منه معين مشخص في

الخارج بعنوان منحصر فيه ، إلى أن يراد بالشيء بشخصه كونه متعينا بحيث لا يحتمل التعدد بحسب الخارج ، ولا يطلب له منع العقل عن تجويز الشركة فيه ، ولقد أطنبنا في تحقيق التعريف ؛ لأنه ما لا بد منه في توضيح هذا البحث ، ولبحث التعريف كله شرب منه ، فلعلك تجتنب الشكوى عن إسهاب الإطناب بعد التمتع بالعذب القامع للعطش ، الملجئ إلى اقتفاء السراب .

(لإحضاره بعينه في ذهن السامع ابتداء باسم مختص به) وهذه نكتة جليلة عامة مختصة بالعلم حرية بالتقديم على سائر النكات ، حيث لا يوجد في نكرة لأنه إحضار لها لمدلوله بعينه ، ولا باسم مختص به ، والإحضار بعينه في ضمير الغائب العائد إلى العلم أو المعرف بلام العهد ؛ إذ المعرف بلام العهد المذكور تحقيقًا ليس ابتداء ، ولا باسم مختص به ، والإحضار بعينه ابتداء بضمير المتكلم ، والمخاطب ، واسم الإشارة ، والمعرف بلام الجنس ، وغيره ، ليس باسم مختص به، وأخرج أيضًا بقوله ابتداء الإحضار بالعلم ثانيًا ، فإن بعضا منه من خلاف مقتضى الظاهر ، كما في ﴿اللَّهُ الصَّمَدُ﴾ [1] بعد قوله ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [2] وإن كان البعض مقتضى الظاهر كما في قولك : جاء زيد زيد .

والإحضار باسم مختص به وإن خص العلم زيد لكن ليس له هذه الجلالة ، إذ ليس فيه الترجيح على النكرة وضمير الغائب ، والمعرف بلام العهد بمتعدد ، ولو ترك قيدا من القيود لصارت النكتة شيئًا آخر ، فلا بد لبيانها من القيود كلها ، وليس القيود لمزيد تحقيق ، وتفصيل للنكتة كما ذهب إليه الشارح ، والسيد - قدس سرهما - حيث قالا : لا بأس بإغناء القيد المتأخر عن جميع ما يقدم ؛ لأنه يحصل به الاحتراز عن جميع ما احترز عنه بالقيود الأخر ؛ لأن القيود لتحقيق مقام العلمية كما في التعريفات ، وبهذا عرفت أن للتعريف بالعلمية نكات أخر ترشدك إليها هذه النكتة ، فحصل عددها ، بعد ما حصَّلت لك عددها .

فإن قلت : الإحضار بعينه حاصل بالرحمن مع أنه ليس علما ، قلت : المراد الاختصاص بالوضعي ، واختصاصه استعمالي ، ومن النكات الجليلة وإن لم

(١) الإخلاص : ٢ .
(٢) الإخلاص : ١ .

تسمعها من أحد أن الأصل في إحضار خصوص الذات العلم ؛ لأنه وضع لذلك بخلاف غيره ، فإنه وضع لغرض أعم ، ربما يتفرع عليه إحضار خصوص الذات .

(نحو ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾) تمثيل في وجه ، وتنظير في وجه تعرفه إن بلغك التفسير ، وإلا له معرف باللام من الأعلام الغالبة ، وبعد حذف الهمزة من الأعلام المختصة ، فالله علم بالغلبة نظرًا إلى أصله ، ومن الأعلام المختصة نظرًا إلى نفسه .

قال السيد السند : يجوز أن يكون حذف همزته على غير قياس ، فيكون التزام الإدغام قياسا ، وأن يكون عكس ذلك بيان ذلك أنه لو حذفت الهمزة على غير قياس تكون محذوفة مع الحركة ، فيلزم اجتماع مثلين ساكن ومتحرك ، ويجب الإدغام ، وإن حذفت بنقل الحركة إلى ما قبلها يكون حذف الهمزة قياسا ، ويكون وجوب الإدغام غير قياس ؛ لأن المثلين المتحركين لا يجب فيها الإدغام إذا كان من كلمتين نحو ﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ [(١)] و ﴿مَنَاسِكَكُمْ﴾ [(٢)] ونحن نقول : لما جعل اللام عوضا عن الهمزة وصار بمنزلتها صار اجتماع المتجانسين في كلمة واحدة ، فوجوب الإدغام قياس أو فليكن وجوب الإدغام بعد العلمية ، لأن الاجتماع في كلمة واحدة . ومنهم من أنكر علميته وقال إنه اسم للمفهوم الكلي المنحصر فيه ، يقال من الواجب لذاته أو المستحق للعبودية لذاته وكأن منشؤه أنه يشكل عليه إمكان وضعه له تعالى بشخصه ، وترتيب فائدة هذا الوضع ، وقد تقدم ما يتعلق به .

وقال الشارح المحقق : هذا سهو مبناه الغفلة عن كلمة التوحيد ، فإنه يفيد التوحيد بمفهومه اتفاقا ، من غير اعتبار قيد في مفهوم لفظ منه ، واستثناء المفهوم الكلي من الإله لا يفيد التوحيد لأنه لا يزيد على الإله بشيء ، فلو كفى في التوحيد لكفى إثبات الإله على أنه لو أريد بالإله المعبود مطلقا لزم الكذب إذ عبد غير الله ، ولو أريد المعبود بحق لزم إخراج جميع أفراد المستثنى منه بالاستثناء ، وأنه باطل ، فيجب أن يكون الإله بمعنى المعبود بحق ، والله علما للفرد الموجود

---

(١) المدثر : ٤٢ .

(٢) البقرة : ٢٠٠ .

منه .

وفيه بحث ، لأن الله إذا كان علما للفرد الموجود منه لكن لا يكون حاصلا في عقولنا إلا بمفهوم الواجب لذاته ، والمتصف به - محتمل لمتعدد ، كالإله بحق ، فلا يحصل باستثنائه إثبات ما هو مطلوب بالاستثناء على وجه يوجب التوحيد . وأيضًا لما انحصر الإله بحق فيه يكون استثناء إخراج جميع ما تحت المستثنى منه ، فمناط التوحيد على نفي وجود ما يتوهم معبودًا بالحق ، وإثبات ما هو المستحق للعبودية في الواقع ، أو الواجب لذاته ، وهو يكفي لانحصاره في ذات واحدة ، فالمعنى لا إله مما يجوز العقل كونه معبودًا بحق إلا الواجب لذاته في الواقع ، ولا تفاوت في ذلك كون الله بمعنى الواجب لذاته أو بمعنى شخص معين ملحوظ بمفهوم الواجب لذاته ، نعم كونه بمعنى الشخص أنسب بمقام التوحيد كما لا يخفى على الفطن والبليد .

(أو تعظيم أو إهانة) والعريق الواضح في ذلك الألقاب لأن الغرض من وضعها الإشعار بالمدح والذم ، وقد يتضمنها الأسماء وإن لم يقصد بالوضع إلا تميز الذات لكونها منقولات من معان شريفة أو خسيسة ، كمحمد وعلي وكلب ، أو لاشتهار الذات في ضمنها بصفة محمودة أو مذمومة ، كحاتم ومادر ، وبعد الألقاب في ذلك الكنى كأبي الفضل وأبي الجهل ، وإنما قال تعظيم أو إهانة دون تعظيمه أو إهانته تعميا للداعي ؛ فإنه قد يقصد تعظيم غير المسند إليه أو إهانته نحو أبو الفضل صديقك ، وأبو الجهل رفيقك ، ومن نكات العلمية الحث على الترحم نحو أبو الفقير يسألك .

(أو كناية) أي تعريف المسند إليه العلمية لقصد كناية بالعلم ، تفوت لولا العلم ، نحو أبو لهب فعل كذا ، عبر عن المسند إليه بأبي لهب ؛ لينتقل منه إلى كونه جهنميًا ، باعتبار معناه الأصلي ، فإن المعنى الأصلي الذي يقصد البليغ الإشارة إليه بهذا العلم من تولد منه النار ، وتولد النار منه باعتبار كونه وقودًا للنار ، والنار التي وقودها الناس نار جهنم ، قال تعالى ﴿**فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ**﴾ [1] وهذا وجه بديع .

---

(١) البقرة : ٢٤ .

وقال غيرنا : معنى أبي لهب ملابس النار ملابسة ملازمة ، وهو لازم الجهنمي ؛لأن اللهب الحقيقي لهب نار جهنم ، فإن قلت : لِمَ لَمْ يكتف في المعنى الكنائي بكونه وقود النار في جهنم ، أو ملابستها فيه ، واعتبر الانتقال منه إلى كونه جهنميًا ؟ قلت : لأن كونه جهنميًا يفيد عذابه بالنار ، وغيرها مما في جهنم ، فإن قلت : المعنى الحقيقي لا يكون مقصودًا في الكناية ، وهنا قصد الذات المعين !! قلت : المعنى الأصلي في نظر البليغ كونه مولدًا للنار أو ملازما لها ، وهو لم يقصد ها هنا ، بل توسل به إلى قصد الجهنمي ، فإن قلت : المعنى الأصلي ليس معي حقيقيًا لأبي لهب لأنه حيوان يتولد من نطفته اللهب ، قلت : الأكثر في الكناية إرادة لازم الموضوع له ، وقد يكون المعنى الأصلي فيه معنى مجازيًا كثر الاستعمال فيه ، حققه صاحب الكشف ، وستطلع عليه .

وقد يقصد بأبي لهب لازم الذات ، وهو الجهنمي لاشتهار الذات في ضمن هذا اللفظ به ، فأبو لهب فعل كذا معناه حينئذ جهنمي فعل كذا ، وأبو لهب كناية عن الصفة كما تقول : جاءني جبان الكلب ، وتريد جاءني مضياف ، فحينئذ أبو لهب منكر بإرادة الوصف المشتهر به مساه في ضمنه له ، وهو بمعزل عن مقام التعريف بالعلمية ، فلا ينبغي أن يحمل الكناية هنا عليه ، ولا أن يجعل من المحتملات كما ذهب إليه السيد السند ، ولا يصح إنكار فهم الجهنمي منه بهذا الاشتهار لسند أنه لو قيل هذا الرجل فعل كذا مشارًا به إليه لم يفهم كونه جهنميًا، كما زعمه الشارح المحقق ؛ لأن اشتهار الذات بالوصف في ضمن لفظ لا يستدعي فهمه من أي لفظ عبر به عن الذات ، ولا يصح أن يكون جاءني حاتم للاستعارة بشخص آخر باعتبار أنه بمنزلة جواد ، لاشتهاره به ، من نكات التعريف بالعلم ؛ لأنه حينئذ ليس علما ولا معرفة ؛ لكن من النكات قصده الإشارة إلى صفة له يشعر بها العلم إما لاشتهار الذات بها في ضمنه نحو جاءني حاتم وإما لإشعار معناه الأصلي بذلك نحو : أبو الجهل ، وأبو المحاسن الأصلي .

(أو إيهام استلذاذه) أي وجدانه لذيذًا نحو قوله :

تالله يا ظبيات القاع قلن لنا ليلاي منكن أم ليلى من البشر (١)

---

(١) البيت للحسين بن عبد الله أو العرجي وهو في الإيضاح (٣٣٠) والطراز (٨١/٣) والمصباح (٨٨)

أضاف ليلى إلى نفسه حين كونها من الظبيات في التوحش والاجتناب من الناس ، ولم يرض بتلك الإضافة حين كونها من البشر لكمال غيرته .

(أو التبرك به) أو نحو ذلك المذكور من كل واحد من تلك الأمور من التفاؤل والتطير ، والتسجيل على السامع ، أو غير ذلك مما ذكرنا نحوًا منه .

(وبالموصولية) ينبغي أن يجمع التعريف بالموصولية مع التعريف باللام لكونهما في مرتبة ، ويذكر التعريف باسم الإشارة بعد العلم لكونه بعده في المرتبة ، وإنما ترك بيان المصحح للموصولية لأنه معلوم من النحو ، ولذا تركه في سائر المعارف ، والمفتاح ذكره في بعض تذكيرًا لما عسى أن يغفل عنه المتعلم ، لبعد عهده عن موضوع بيانه ، وبتركه في بعض إشارة إلى أن بيانه ليس من موجبات كتب الفن .

وأشار إلى ما هو وظيفة الفن في بيان الموجب أو المرجح ، والمرجح كما يكون بالنسبة إلى بعض ويكتفي به البليغ بكون الموجب أيضًا كذلك ، فعدم العلم بما سوى الصلة من الأمور المختصة موجب للموصول بالنسبة إلى العلم ، وإن أمكن إيراده حينئذ بالمعرف الموصوف بالموصول مرجح له بالنسبة إليه ، لأن ذكر الموصوف لغو فلا ينبغي أن يكذب الإشارة إلى تفصيل الباعث الموجب ، والمرجح أنه لا موجب فيها ذكره **(لعدم علم المخاطب بالأحوال المختصة به سوى الصلة كقولك الذي كان معنا أمس رجل عالم)** وهذه النكتة لا تخص الموصول ؛ بل تجري في العلم ، واسم الإشارة ، والمضاف ، والمفتاح ذكره فيها أيضًا ، ولا بهذا القدر ؛ بل تكون لعدم علم المتكلم أو عدم علم واحد منهما بما سوى الصلة من الأمور المختصة ، إلا أنها نكتة قليلة الجدوى ، لا يلتفت إليها البليغ ، لكونها اضطرارية غير مفضية إليها دقة نظر ، فلذا لم يهتم المصنف لاستيفائها ، وهذا معنى قول الشارح المحقق : ولم يتعرض لما لا يكون للمتكلم أو لكليهما علم بغير الصلة نحو الذين في قلوبهم بلاد الشرق لا أعرفهم أو لا نعرفهم لقلة جدوى هذا الكلام ، ومن لم يعرف المرام قال عدم الجدوى مختص بهذا المثال ، فلو قيل : الذين في بلاد الشرق يكرمون الضيف لكان كثير الجدوى ، والأولى لعدم العلم بالأمور المختصة ليشمل عدم العلم بالاسم أيضًا بلا خفاء .

وقوله : (سوى الصلة) بنفي العلم بالحال المختص الذي هو الصفة ؛ فإن الصلة جملة معلومة الانتساب إلى معين ، والصفة جملة معلومة الانتساب إلى شخص ، ولذا تخصص بها النكرة بخلاف الصلة ؛ فإنها توضح المعرفة ، وبهذا اندفع أن هذا الباحث لا يقتضي الموصول لجواز التعبير بالنكرة الموصوفة ؛ لأنه مقتضي الموصول ، واختيار النكرة الموصوفة يحتاج إلى نكتة عدول ، ولا يحتاج إلى ما قال السيد السند في دفعه من أن الكلام في مرجح تعريف على تعريف ، بعد أن كان المقام للتعريف ، فالنكرة الموصوفة بمعزل عنه ، ولا إلى ما قال الشارح المحقق : أن المرجح لا يجب فيه الاطراد ، والانعكاس ؛ بل هو ما يكون له مناسبة وملائمة بالاعتبار المناسب ، ولا يرد ما أورد على السيد السند أنه لا يفيد الترجيح على المعرف الموصوف بالموصول ، لأن ذكر المعرف لغو إذ يكفي الموصول .

(أو استهجان التصريح بالاسم) الأولى بالعلم ليشمل اللقب والكنية أيضًا بلا خفاء ، ولم يقل لاستهجان الذكر بالاسم للتنبيه على جهة الاستهجان ، وهي التصريح ، والاستهجان إما لمصلحة يعود إلى المسند إليه كما في الآية ، لأن من له شرف إذا احتيج إلى ذكر ما صدر عنه ما لا يليق به لا يحسن أن يصرح به ، وإما لمصلحة يعود إلى غيره كما إذا فعل المسند إليه تعظيم ما لا يحسن التصريح بأنه فعل به ذلك نحو ضرب الأمير من أمره السلطان بضربه ، وهذه النكتة لا ترجح الموصول إلا على العلم .

(أو زيادة التقرير) ولم يقل أو زيادة تقريره ليعم زيادة تقرير المسند ، وزيادة تقرير المسند إليه ، وزيادة تقرير غيرهما ، من المفعول والغرض المسوق له الكلام ، فلو قال : تقرير لكان أظهر ، فالخلاف في أن المراد تقرير المسند والمسند إليه والغرض المسوق له الكلام مما لا يلتفت إليه أو الإفهام والحصر في الثلاثة من قصور أنظار الأوهام ، ويرد عليك توضيح هذا المحل مع مزيد إنعام من الملك العلام في شرح ما مثل به مقتضى المقام أعني قوله **(نحو ﴿وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾)** [1] أي ها نحو هذه الآية يعني التعريف بالموصولية لاستهجان التصريح بالاسم ، ولزيادة التقرير كما يرشد إليه كلام المفتاح ، وإن كان يوهم اقتصار

---

(١) يوسف : ٢٣ .

الإيضاح على تطبيقه على زيادة التقرير اختصاصه بالثاني ، وفي تمثيل مقامين بمثال واحد تنبيه على أنه لا منع جمع بين المقامات ولا خفاء في أن في الاسم الموصول مزيد تقرير ثبوت المراودة ، أي : المخادعة ، والتمحل لموافقة يوسف إياها لها ؛ لأنه إذا كان مولى لها يكون في غاية التمكن من تلك ، ومزيد تقرير المسند إليه لدفع الاحتمال الذي في غير الموصول من زليخا ، وامرأة العزيز بناء على احتمال اشتراكهما ، وزيادة تقرير مراودة يوسف ، ودفع استبعاد مراودته بكونه مملوكا لها ، وزيادة تقرير الغرض المسوق له الكلام من نزاهة يوسف - عليه السلام - حيث أفاد إباءه عن الفحشاء ، مع سعي مالكته فيه بالغة غاية الاهتمام، وفيه تنزيه دقيق آخر لم يدركه العلماء الأعلام وهو أن نزاهته بحيث أنه لو لم يكن مملوكًا لها لم تتمكن من مراودته ، ومن عجاب ما وقع من بعض الكتاب على هذا الكتاب أنه كيف يكون التي هو في بيتها أدل من زليخا امرأة العزيز ، وقد تكرر في الأصول أن دار فلان يحتمل الدار المملوكة ، والعارية ، والمستأجرة ، ولم يدر أن صاحبة الدار ومالكتها أيضًا محتملة أكثر احتمال من امرأة العزيز ، فأي شيء يحوجه إلى الرجوع بأئمة الأصول ، وأن نسبة العبد إلى شخص بكونه في بيته تفيد أنه مملوك له ، وكون الموصول غير محتمل لأن مالكة يوسف - عليه السلام - متعينة غير محتملة .

(أو التفخيم) أي التعظيم على ما في القاموس ، وفي المختصر أي التعظيم والتهويل (نحو ﴿فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ﴾) [1] قوله من اليم بيان ما غشيهم ، أو من للتبعيض ، وهو حال على التقديرين ، والتعظيم لكثرة ما غشيهم، حيث اجتمع مدة مديدة ، وحبس حتى مر بنو إسرائيل ، ودخل آل فرعون بتامه ، وكمال قوته وشدته لمنعه عما يقتضيه طبعه من الجريان ، حتى ازدحم ، فتأثيره فيهم كان في النهاية ، أو التعظيم لأنه كان ماء منقادًا لحكم الله محكوما بما هو خارق العادة ، مأمورًا بعذابهم ، فعذبهم بما ليس عادة المادة الماء مثله ، ويحتمل أن يكون الموصول في الآية للإيهام لبعده عن الأفهام ، حيث وجد منه ما لا تقبله العقول ، وتتأبى عن القبول ، ومنه قول أبي نواس :

---

(١) طه : ٧٨ .

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم وأسمت سرح اللحظ حيث أساموا
بلغت ما بلغ أمرؤ بشبابه فإذا عصارة كل ذاك أثام (١)

والأثام بفتح الهمزة واد في جهنم ، والعقوبة ، وبكسر كالمأثم ، كذا في القاموس .

(أو تنبيه المخاطب على خطأ) ، سواء كان خطؤه أو خطأ غيره ، فلذا أنكره نحو قول عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه :

إن الذين ترونهم ....

على صيغة المجهول من الإراءة أي تظنونهم لأن مجهول هذا الباب من الرؤية تعارف في الظن ، والمراد بالظن ما سوى اليقين كما قد يجيء بهذا المعنى ، لأن ذلك حكم ظن الأخوة دون الجزم ، ولأن الأخوة لا تكون إلا مظنونة لأن الناس أصناف مظنون الأخوة ، ومجزومها ، ومتيقنها ، وصيغة المعروف تروها الرواية ، والدراية ؛ لأنها بمعنى اليقين ، فلا يتصور فيها الخطأ : [إخوانكم يشفي غليل صدورهم] الغليل : العطش أو شدته ، أو حرارة الجوف ، كذا في القاموس [أن تصرعوا] (٢) أي أن تطرحوا على الأرض ، والصرع الطرح في الأرض ، والظن أنه كناية عن أن تغلبوا ، وقال الشارح أي أن تهلكوا أو تصابوا بالحوادث ، ففيه تنبيه المخاطب على خطئه في الاعتقاد ليجتنب عن مثل هذا الاعتقاد ، ولا يرضى بالاعتماد على أحد يظن به الوداد وعلى خطأ إخوانه في المعاملة معه ، إذ الالتئام الذي يبتني عليه المهام أن لا يفوت منك في شأن أخيك الاهتمام ، فالمثال لقسمي الخطأ .

قال الشارح المحقق : ففيه من التنبيه على خطئهم في هذا الظن ما ليس في

---

(١) البيتان لأبي نواس ، ونهز الدلو في البئر : إذا ضرب بها في الماء لتمتلئ . وقصده : شاركت الغواة في غيهم ، والإضافة في : «سرح اللحظ» من إضافة الصفة إلى الموصوف ، والسرح في الأصل : ذهاب الماشية إلى المرعى . والعصارة : ما تحلب مما عصر والمراد هنا الثروة والنتيجة ، وهما في الإيضاح (٤٤) .

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب ، وهو شاعر مخضرم ، والبيت في ديوانه (٤٨) ، والإيضاح (٤٤) ، والتبيان (١/١٥٦) ، والمفضليات (١٤٧) ، وشرح عقود الجمان (٦٧) ، ومعاهد التنصيص (١/١٠٠)، والمفتاح (٩٧) ، ولطائف التبيان (٥١) .

ترونهم : تظنونهم ، وغليل الصدور : الحقد ، وتصرعوا : تلاقوا مصرعكم وهلاككم .

قولهم إن القوم الفلاني ، هذا ويتبادر منه أن كلام الشاعر في قوم مخصوص والظن أنه تنبيه على اعتقاد يتعلق منه بالناس أيا كانوا ، وأي وقت كان ، فليس هناك قوم معينون يتأتى التعبير عنهم بالقوم الفلاني ، بل من نكات التعبير بالموصول في البيت عدم علم المخاطب ، ولا المتكلم بهم ، بما سوى الصلة ، ويحتمل أن يكون المقصود التحذير عن الناس ، فالتعبير بالموصول ليلزم ثبوت الحال لمن ليس له الصلة بطريق الأولى ، فخذها من نكات الموصولية ، فإنها تعم النكتة .

والسكاكي جعل البيت من الإيماء إلى وجه بناء الخبر ليتوسل به إلى التنبيه على الخطأ . والمصنف عدل عنه ، وجعله للتنبيه على خطأ لأنه لا إيماء في الموصول إلى وجه بناء الخبر ، لأنه يقتضي بناء نقيضه عليه ، ورده الشارح المحقق بأن الذوق والعرف شاهدا صدقٍ على أن التعبير عمن يعتقده المخاطب أخًا له لمن يظنه أخا يومي إلى أن الخبر عنه يكون بما ينافي الأخوة ، ولا يخفى أن خطأهم مستفاد من الموصول كالإيماء من غير أن يتوسط في ذلك الإيماء ، وجعل الإيماء ذريعة لا يصفوا عن شائبة التكلف ، فلم يخطئ في العدول ، وإن أخطأ في نفي إيماء الموصول ، إلا أن يقال : المراد : التنبيه الواضح الحاصل من البرهان ، والموصول قد يكون للتنبيه على صواب ، نحو : إن الذي رأيته محبًا لك لم يقصر في محبتك .

(أو الإيماء إلى وجه بناء الخبر وعلى جهته) أقول في القاموس : وجه الكلام السبيل المقصود ، فالإيماء إلى وجه بناء الخبر الإيماء إلى سبيل بناء الخبر وإنه إلى أي مقصد ينتهي بعد معرفة بنائه ، ولذا قال المفتاح : إلى وجه بناء الخبر الذي نبه عليه إشارة إلى أن الإيماء إنما يتم بعد تحصيل بنائه ، وإنما قال : الخبر لأن الكلام في الخبر ، وشأن الحكم المشترك بينه وبين الابتداء أن يعرف بالمقايسة فالمقصود أن **(نحو ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾)** (١) يومئ إلى أن سبيل الخبر عن دخولهم جهنم صاغرين كون دخولهم على هذه الصفة على طبق استكبارهم عن العبادة ، وقوله [إن الذي سمك السماء] (٢) يومئ إلى أن

---

(١) غافر : ٦٠ .

(٢) البيت للفرزدق ، يفتخر ببيته في تميم على جرير ، لأنه كان من ذوي الشرف فيهم ، وليس المراد بالبيت الكعبة كما ذكر الدسوقي في حاشيته على المختصر ، انظر البيت في الإيضاح (٤٤) ، .... =

سبيل الإخبار ببناء البيت الأرفع ليس مزية رفعة ، تكون معتادة فيما بين البيوت، بل تفاوت يكون بين السماء وسائر الأبنية الرفيعة ، ثم إن ذلك الإيماء ربما يقصد به تعظيم الخبر ، كما في هذا البيت ، وقوله : إن ﴿كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾ [١] فإنه يدل على أن سبيل الإخبار بخسرانهم ليس الخسران المتعلق بالدار الفانية التي ربما يجبر بالسعي في مقدمات الربح ، بل الخسران الأخروي الذي لا تدارك له ، وفيه تعظيم شأن شعيب - عليه السلام - وقوله :

إن التي ضربت بيتا مهاجرة بكوفة الجند غالت ودها غول [٢]

يومئ إلى أن سبيل الإخبار بهلاك ودها أنها استأصلت ولم يبق منها شيء حتى اختارت المهاجرة إلى بلدة بعيدة ، يبعد طريق الوصول إليها ، وملاقاتها فلو كان بقي من ودها أثر لما اختارت ذلك .

ثم إنه يجعل ذلك الإيماء وسيلة إلى تحقيق الخبر ، وبيان أنه لا محالة واقع ، ومن هذا تبين الفرق بين الإيماء إلى وجه بناء الخبر وتحقيقه ، واندفع تزييف المصنف جعل الإيماء ذريعة إلى تحقيق الخبر بعدم الفرق بينهما ، ولذا تركه ، وقال الشارح المحقق : الإيماء إلى وجه بناء الخبر هو الإيماء إلى طرزه وطريقه ، وإلى أنه من أي جنس ، أمن جنس الثواب أو العقاب ؟ وحاصله أن يأتي بالفاتحة على وجه ينبه على الخاتمة ، كالإرصاد في علم البديع ، ويرد عليه أنه لا بد من فارق بينه وبين الإرصاد حتى لا يكون جعله من البلاغة ، وجعل الإرصاد من توابعها تحكما ، ورده السيد السند بأن المتبوع هو الخبر لا بناؤه ، فلفظ البناء مستدرك

= والمصباح (١٦) ، ديوانه (١٥٥) ، والمفتاح (٩٧) ، وشرح المرشدي على عقود الجمان (٥٩/١) والإرشارات والتنبيهات (٣٨) ، والتبيان للطيبي (١٥٦/١) ، ولطائف التبيان (٥٠) . كلاهما بتحقيق د/ عبد الحميد هنداوي .

وقوله : سمك : بمعنى رفع ، ودعائم البيت : عماده ، والواحدة : دعامة .

(١) الأعراف : ٩٢ .

(٢) البيت لعبدة بن الطبيب ، أورده الجرجاني في الإشارات والتنبيهات (٣٨) ، والمفتاح (٩٧) ، شرح المرشدي على عقود الجمان (٥٩/١) ، وكوفة الجند هي : مدينة الكوفة وروى أبو زيد (بكوفة الخلد) على أنه موضع ، وقال الأصمعي : إنما هو (بكوفة الجند) والأول تصحيف ، والغول : حيوان خرافي، وضرب البيت بالكوفة والهجرة إليها فيه إيماء إلى أن طريق بناء الخبر أمر من جنس زوال المحبة ، وهو مع هذا يحقق زوال المودة ، ويقره حتى كأنه دليل عليه .

وإن أريد به الخبر المبني عليه ، إذ لا فائدة في وصفه بالمبني عليه ، هذا على أن لفظ المفتاح يأبى عن هذا التأويل لأنه قال : وجه بناء الخبر الذي نبه عليه ، وبأن الإيماء إلى وجه الخبر بهذا المعنى لا يكون وسيلة إلى تعظيم الخبر ، بل تعظيمه إنما يحصل من استناده إلى المعلوم بهذه الصلة ، قدم على المسند إليه أو أخر ، وكذا تعظيم غيره وإهانة الخبر ، وإهانة غيره ، مع أنه جعل الإيماء المذكور وسيلة . ويمكن أن يقال أن تلك الأمور كما تحصل من الاستناد تحصل من معرفة كونه من جنس الصلة ، فكما يحصل التعظيم بكونه فعل من رفع السماء ، يحصل بكونه من جنس رفع السماء ، وأنه إذا كان يحصل من الاستناد ، فإذا علم من الموصول جنس المستند إليه حصل التعظيم أو لا إهانة ، نعم يحصل من نفس الاستناد أيضًا فيمكن أن يجعل الإيماء ذريعة ، وأن يجعل نفس الموصول ذريعة ، لكن لا يخفى أن الواضح الخالي عن التكلف كون الموصول مفيدًا للتعظيم، فالإعراض عنه والإقبال إلى الاستفادة من الإيماء تكلف وتعسف ، واختار السيد السند جعل الوجه بمعنى العلة ، وفسره بعلة إسناد الخبر إلى الموصول يومئ إلى علة إسناد الخبر إلى المسند إليه ، وربما يجعل ذلك الإيماء وسيلة إلى أمور ذكرت . وفيه أن ذلك الإيماء لا يخص الخبر ، بل يشمل كل مسند ، فتخصيصه بالخبر من غير مخصص ، وكيف وقولك : بنى لنا بيتا الذي سمك السماء أيضًا يومئ إلى وجه إسناد البناء إلى ذلك المسند إليه .

وأيضًا تعظيم المسند إنما يحصل من الإسناد إلى هذا الموصول ، لا من إيماء الموصول إلى أن علة الإسناد قيام مضمون الصلة به ، وإن أمكن جعله وسيلة إلى التعظيم ، لكن مع كون الإسناد وسيلة إليه مما لا يلتفت إليه فضلا عن أن يرجح على الإسناد في ذلك ، وحمل جعل الإيماء إلى علة بناء الخبر ، وسيلة على جعل ذكر علة بناء الخبر وسيلة لا بيان أنه علة البناء ، كما يفهم من كلام السيد السند . بعيد عن الفهم ، على أن تعليق الحكم بالموصول بالمشتق يومئ إلى علة ثبوت المسند لا إلى علة إثباته ، ومنهم من فسره بعلة الثبوت ، ولم يلتفتوا إليه لأن كثيرًا في أمثلة المفتاح للإيماء لا يساعده .

(ثم إنه) أي الإيماء المذكور **(وربما جعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم**

لشأنه) أي الخبر **(نحو)** قول الفرزدق [إن الذي سمك السماء] أي رفعها [بنى لنا بيتا دعائمه أعز وأطول] يريد بيت الشرف والمجد **(أو شأن غيره)** أي الخبر **(نحو** ﴿كَذَّبُوا شُعَيْبًا كَانُوا هُمُ الْخَاسِرِينَ﴾**)** فإن فيه تعظيم شأن شعيب ، وفي البيت أيضًا تعظيم شأن غير الخبر ، وهو البيت أو المتكلم ، وفي الآية أيضًا تعظيم شأن الخبر ، كأنه قيل : خسروا خسرانا عظيما .

واعتبارات التعريف بالموصولية كثيرة جدًّا ، قال السكاكي : وفي هذه الاعتبارات كثرة فَخُمْ حول ذكائك .

(وبالإشارة) أي تعريف المسند إليه بإيراد اسم إشارة ، والعبارة الواضحة بجعله اسم إشارة لأن استعمال اسم الإشارة بهذا المعنى لم يؤنس **(لتمييزه أكمل تمييز)** أي لتمييز المسند إليه أكمل تمييز ، مما يمكن من المعارف التي يسعها المقام ، وإلا فأكمل التمييز إنما يتصور بأعرف المعارف ، وهو المضمر المتكلم ، ثم العلم ، ثم اسم الإشارة ، على المذهب المنصور ، ومن قال هو العلم كمن قال هو اسم الإشارة مذهبه المهجور ، فلا يليق أن يبنى عليه هذا الحكم المذكور ، والمصنف ترك ما لا بد منه وهوكون المقام صالحا لاسم الإشارة ، لما عرفت غير مرة أن مثله مما يعرف من علم آخر ، وهو المقام الذي يتأتى للمتكلم أن يحضره في ذهن السامع بالإشارة الحسية ، المفسرة بإشارة الجوارح ، وذلك بأن يكون المسند إليه مبصرًا لهما ، ويكون للمتكلم إشارة حسية ، فاستعمال اسم الإشارة في كلامه تعالى سواء كان إلى المبصر أو غيره مجاز لتنزهه تعالى عن الإشارة بالجوارح ، وكذا استعماله في غير المبصر ، سواء كان مما يمكن أن يدرك بالبصر أو لا . ولكن يكون مدركا بالحس أو لا ، بل مدركا بالعقل الصرف ، فغير المبصر من المبصرات يحتاج إلى تنزيله منزلة المبصر ، والمحسوس غير المبصر إلى تأويله بالمبصر ، ثم بالمبصر بالفعل، والمعقول إلى تأويله بالمحسوس ، ثم بالمبصر بالفعل ، فما ذكره السيد السند أن غير المحسوس يحتاج إلى تأويلين : تنزيله منزلة المحسوس ، ثم تنزيله منزلة المشاهد ، وأما المحسوس غير المشاهد فيكفي فيه تأويل واحد ؛ وهو أن يجعل بمنزلة المشاهد ليس بذاك .

وبالجملة استعمال اسم الإشارة في قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِن

رَبِّهِمْ﴾ (١) من خلاف مقتضى الظاهر من وجهين فاعرفهما ، وكذا في قوله [أولئك آبائي فجئني بمثلهم] (٢) فالبحث عنه خروج عن مقتضى الظاهر . **(نحو قوله)** أي ابن الرومي [هذا أبو الصقر فردا في محاسنه] جمع حسن ، على خلاف القياس [من نسل شيبان بين الضال والسلم] (٣) النسل الولد ، وشيبان بن ثعلبة أبو قبيلة ، صار اسما للقبيلة ، وما في البيت يحتملها ، والضال والسلم شجران بالبادية، وكونه من نسل شيبان يعني كرماء العرب ، وكونه بين الضال والسلم يعني من خلص العرب وفصحائهم ، أو من أعزة الناس ؛ لأن فقد العز في الحضر كما قيل، أو من سادات العرب التي لهم مرعى ومسكن لا ينازعهم الغير فيه ، وإن كان داخلا في محاسنه ، لكن ذكره ، لأن المتبادر منه غير النسب والفصاحة وصيانة العز ، ولم يتعرض لبيان الإعراب لأنه نوع من الإسهاب .

(أو التعريض بغباوة السامع) حتى كأنه لا يدرك غير المحسوس على ما قيل، أو حتى كأنه لا عقل له ، وإنما قوته الإدراكية الحس كحيوانات العجم ، لا لأنه لا يفهم ما لم يميز الشيء كمال تمييز حتى يجعله هذه النكتة من فروع قصد التمييز أكمل تمييز ، كما في المفتاح ، ويمكن التعريض باسم الإشارة لفطانة السامع إشارة إلى أنه يدرك كل شيء إدراك المحسوس ، وبأن المشار إليه متعين غاية التعين ، حتى كأنه محسوس لكل أحد .

(كقوله) أي الفرزدق [أولئك] يحتمل أن يكون للتعريض بتعين آبائه [آبائي فجئني بمثلهم] أي اذكر لي مثلهم من آبائك ، ففيه تهكم يناسب هجاءه أو من فرق الناس ، وهو المناسب لمقام مدح آبائه ، قيل الأمر للتعجيز ، نحو ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ

---

(١) البقرة : ٥ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه (٤١٨/١) ، أساس البلاغة (جمع) ، الإشارات والتنبيهات (١٨٤) ، والتبيان للطيبي (١٥٧) ، والمفتاح (٩٨) ، وشرح المرشدي على عقود الجمان (٦٠/١) ، والإيضاح (٤٦) ، والتعريض بالغباوة ناشئ عن استعمال اسم الإشارة في آبائه وهم غائبون لموتهم .

(٣) البيت لابن الرومي ، أبو الحسن بن علي بن العباس بن جريج الرومي ، الشاعر العباسي الهجّاء ، المتوفى سنة ٢٨٣ هـ ، وهو في مدح أبي الصقر الشيباني وزير المعتمد الخليفة العباسي ، والضال : شجر السدر البري ، والسلم : شجر ذو شوك ، وهما من أشجار البادية ، وبذكرهما حقق مراده من مدح صاحبه وأهله بالبداوة ، وأنه لم يُفسدوا بالحضارة .

انظر البيت في الإيضاح (٤٥) ، والمفتاح (٩٨٠) ، والإشارات والتنبيهات ، ولطائف التبيان (٥١) .

مِن مِثْلِهِ﴾ [1] وجعل الكلام تهكما لا يحوج إلى جعله للتعجيز ، كما لا يخفى على صاحب التميز ، [إذا جمعتنا يا جرير] في هذا الخطاب البعيد أيضًا قرينة غباوته ، كأنه قيل : لا تعرف أنك المخاطب ما لم تناد ، ولا تحسب قريبًا لبلادتك ، ولا تزال تعد بعيدًا [المجامع] أي المجالس ؛ أي مجلس كثير الحضار ، من طوائف العرب ، كأنه مجالس ، وفيه إشارة إلى أنه بعيد عن الإنصاف ، مكابر جدًّا ، حتى ولو لم يكن كثرة الشاهدين بالحق لادعى ما يشاء ، ولا يفحمه الحق المبين الواضح البيضاء ، وفي الأساس الجوامع لبيان لغة الجامعة بالأمر الذي يجتمع له الناس ، وجعل المجامع مصدرًا ميميًّا بمعنى الفاعل بجمع الروايتين معنى تكلف بعيد وعنه غنى .

(أو بيان حاله في القرب) الرتبى **(والبعد والتوسط)** آخر التوسط ، مع أن الظاهر حاله يقتضي التوسط ، لما قيل : إنه يتحقق بعد تحقق الطرفين ، أو لأنه ناقص في كل من القرب والبعد ، ولا يخفى أن جعل القرب الرتبى وأخويه ذريعة للتعظيم ، والتحقير أقرب ، فلا يرد ما استصعب من أنه كيف يعد البيان بالمعنى اللغوي والإفادة بالدلالة الوضعية من الخواص والمزايا ، حتى جعل هذا العديل للخواص توطئة لما بعده ، ولم يحترز عن عدم مساعدة العبارة ، واحتيج إلى دعوى أن القرب والبعد والتوسط ليس مما يقصد باسم الإشارة وضعا ، بل من دقائق لا يحيط بها إلا نظر البليغ ؛ لأنه يدور على مناسبة الألفاظ بحسب القلة والكثرة والتوسط . وقال الشارح المحقق : إن المعنى الوضعي قد يكون زائدًا على أصل المراد ؛ فإنه إذا كان المراد أصل الحكم على معين يمكن تصوره بطرق متعددة ، فاختار اسم الإشارة لإفادة قربه يكون إيرادًا له لزائد على أصل المراد ، وهو القرب ، ولولا هذا الاعتبار لا يشكل كثير من مباحث المعاني من الإضمار والعلمية والقصر ، إلى غير ذلك ، ورده السيد السند بأن جميع المعاني اللغوية تصير زائدة على أصل المراد بهذا الاعتبار وتكون الإفادة بالدلالات الوضعية من مباحث علم المعاني ، مع أنهم صرَّحوا بأن نظرهم في الزائد على المعنى الوضعي ، ويمكن أن يجاب عن أصل الشبهة بأن الحكم بأنه قريب ليس داخلا في الموضوع له

(1) البقرة : ٢٣ .

(وإنما الداخل) فيه القرب على وجه هو قيد للذات وملحوظ معه إجمالاً وما جعل داعيا إلى إيراد اسم الإشارة بيان أنه قريب وإفادة هذا الحكم إذا دعا المقام إليه ، كما تقول لمن يخاطبك بما لا ترضى أن يسمعه غيرك : تسمع هذا ، فالترديد بالتعبير عنه بهذا الإيماء إلى أنه قريب ليمتنع المتكلم عن التكلم ، أو يقول المتكلم في ردك : لا يسمع أولئك فيعبر بأولئك للإشارة إلى أنه بعيد لا يسمع ؛ ولمزيد توضيح هذا المقصود قال بيان حاله في القرب ... إلخ . ولم يقل بيان القرب ... إلخ . فتأمل .

ولا يبعد أن يقال : المقصود منه التنبيه على أن غرض البليغ ربما يكون بيان المعنى الموضوع له إذا لم يكن مقام يقتضي أريد منه إما لقصور المخاطب أو لغير ذلك ، وهذا مما ينفعك في كثير من مباحث المعاني من أشكاله وينجيك من صعوبته وإشكاله **(كقولك : هذا أو ذلك أو ذاك زيد)** أي : كقولك هذا زيد أو قولك ذلك زيد أو قولك ذاك زيد ، فإن قلت : الظاهر العطف بالواو ؛ لأن التمثيل بالثلاثة للنكت الثلاثة السابقة قلت : التمثيل نشر على ترتيب اللف ، والمتعارف فيه العطف بكلمة أو واستطلع على وجهه إن شاء الله تعالى ، ولك أن تجعله حكمًا واحدًا مشتملا على الأمثلة الثلاثة مشتملا على الترديد **(أو تحقيره بالقرب)** أي : بسبب القرب إما بأن تريده للانتقال منه إلى التحقير فيكون من قبيل الكناية ، وإما بأن تريد التحقير لعلاقة له بالقرب فيكون مجازا **(نحو ﴿أَهَٰذَا الَّذِي يَذْكُرُ ءَالِهَتَكُمْ﴾** (١) **أو تعظيمه بالبعد)** تنزيلا لبعد درجته منزلة بعد المسافة **(نحو ﴿الم ذَٰلِكَ الْكِتَابُ﴾** (٢) **أو تحقيره بالبعد كما يقال ذلك اللعين فعل كذا)** كأنه لم يذكر التعظيم بالقرب مع أنه يناسب التعظيم بأن ينزل قربه من ساحة الحضور والخطاب منزلة قرب المسافة ، وأعرض عنه في الإيضاح أيضًا لأنه لم يجده فيما بينهم ، ويرده قوله تعالى ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَاطِلاً﴾ (٣) وقوله تعالى ﴿إِنَّ هَٰذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ (٤) واعلم أن اسم الإشارة المستعملة في

---

(١) الأنبياء : ٣٦ .

(٢) البقرة : ١ ، ٢ .

(٣) آل عمران : ١٩١ .

(٤) الإسراء : ٩ .

غير الحاضر في المعيَّن عينًا كان أو معنًى كضمير الغائب يحتاج إلى تقدم ذكر ، صرح به الرضي **(أو للتنبيه عند تعقيب المشار إليه بأوصاف)** أي : عند إيراد أوصاف عقيب المشار إليه **(على أنه)** متعلق بالتنبيه أي : على أن المشار إليه **(جدير بما يرد بعده)** أي : بعد اسم الإشارة أو على أن المسند إليه جدير بما يرد بعده **(من أجلها)** أي : من أجل تلك الأوصاف ، ولا يخفى أن التنبيه لا يتوقف على تعدد الأوصاف ولا على الكون عقيب المشار إليه ؛ فإنه يصح أن يكون قبله ، كأن تقول جاءني زيد الفاضل الكامل وهذا يستحق الإكرام ، ولا على أن يكون ما هو جدير به ، وأراد بعده فليكن قبله ، كأن يقول : ويستحق الإكرام هذا ، فالواضح أن يقال : أو التنبيه عند الإشارة إلى موصوف ، على أن المشار إليه جدير بما أسند إليه من أجل كونه موصوفًا .

ووجه التنبيه أنه يصير التعبير باسم الإشارة بمنزلة التعبير بقولنا : المتصف بهذه الصفات لأن إيراد اسم الإشارة لجعله كالمحسوس باعتبار التميز الحاصل بالاتصاف وتعليق الحكم بالمشتق يشعر بعلية مأخذه ، فيدل تعليق الحكم بالمتصف على مدخلية الاتصاف ، ويحتمل أن يكون إيراد اسم الإشارة بعد وصف المشار إليه لتفخيم الأوصاف أو تحقيره إلى أن عظمت الذات بسببها أو حقرت **(نحو ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾)** [1] فإن أولئك الأول إشارة إلى الموصول المعقب بصلة الإيمان بالغيب وما عطف عليه ، والموصول المعقب بالإيمان بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك ، وفيه تنبيه على أن كونهم خليقين بأن يكونوا على هدى لأجل الاتصاف بهذه الأوصاف ، وأولئك الثاني إشارة إلى أولئك المعقبين بتلك الأوصاف مع زيادة كونهم على هدى ، وفيه تنبيه على أن استحقاقهم الفلاح والفوز عاجلا وآجلا لأجل ذلك الاتصاف ، والشارح المحقق لم يفرق بين اسمي الإشارة فاتبع الفاروق فإنه أعدل ، واتباع ما هو الأحق أفضل . ومما جعله صاحب المفتاح داعيا إلى اسم الإشارة أن لا يكون لك أو لسامعك طريق سوى الإشارة ولم يلتفت إليه المصنف لبعد أن لا يمكن التعبير عن المحسوس للمتكلم والسامع بطريق آخر تعرفهما ، إذ لا أقل من الذي في هذا المكان فتأمل .

---

(١) البقرة : ٥ .

(وباللام) أي : تعريف المسند إليه وإيراده معرفا باللام **(للإشارة إلى معهود)** أطلق المعهود مع أن نفس الحقيقة في المعرف بلام الجنس أيضًا معهود كما يشير إليه قوله : وقد يأتي لواحد باعتبار عهديته في الذهن ؛ لأن المعهود تعارف في بعض من مفهوم ما دخل عليه اللام ، وقدم لام العهد على لام الحقيقة مع أنه أخره السكاكي ؛ لأن المعرف به أعرف ؛ ولانقسام لام الحقيقة وكثرة أبحاثه ، فلام العهد كالبسيط بالنسبة إليه ، ولو أخر لكثر الفصل بين القسمين .

واعلم أنه اشتهر فيما بين النحاة أن لام التعريف يكون للعهد الخارجي ولتعريف الجنس وللعهد الذهني وللاستغراق ، فحقق صاحب المفتاح أن لام التعريف للإشارة إلى تعيين حصة من مفهوم مدخوله أو لتعيين نفس المفهوم ، والعهد الذهني والاستغراق من أقسام لام تعريف الجنس ، ثم ذكر أن الفرق بين تعريف الجنس والعهد بما لا يعود إلى مجرد اصطلاح ، وَتَفَرُّقَه بالتسمية لا يظهر ، وهذا لا يحسن ، وحقق أن لا فرق بين لام العهد ولام الجنس ، إذ كل منهما إشارة إلى معهود غايته أن المعهود في أحدهما الجنس وفي الآخر حصة منه ، وجعل أحدهما لام الجنس والآخر لام العهد ليس لتميز يعود إلى مفهوم التعريف بل باعتبار معروض التعيين ؛ ولهذا قال أئمة الأصول : حقيقة التعريف العهد لا غير وهذا كلام حق قد خفي على المصنف والشارح المحقق لظنهما به أنه يقول : لا فرق بين القسمين بحسب المفهوم ، وتعريف ملتبس بتعريف الحقيقة فردَّهُ المصنفُ عليه وتبعه الشارح بالفرق بتعيين المراد بلام العهد ولام الحقيقة بأن الأول إشارة إلى حصة من الجنس والثاني إلى نفسه لكن تبعاه في كون لام العهد الذهني ولام الاستغراق داخلين تحت لام الجنس ، فلام العهد إشارة إلى معهود أي : مدرك حاضر في ذهن المتكلم والمخاطب ؛ إما لذكره سابقا في كلامك أو كلام غيرك صريحا أو غير صريح ، وهو العهد التحقيقي وإما لتعينه وكونه معلوما لا محالة حقيقة أو ادعاء لغرض وهو العهد التقديري واحدا كان أو اثنين أو جماعة ، لكن الإشارة إلى الجماعة لا لجمع تعريف العهد مع الاستغراق ؛ لأن العهد يقتضي قصد الجماعة باللفظ وإشارة اللام إلى تعينها ولام الحقيقة تقتضي الإشارة إلى حضور الجنس ، وقصده باللفظ وفهم الجماعة من القرينة ومن خارج اللفظ فما قاله الشارح المحقق

من أنه نبه صاحب المفتاح بتمثيل العهد بقوله تعالى : ﴿وَابْعَثْ فِي الْمَدَائِنِ حَاشِرِينَ يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ فَجُمِعَ السَّحَرَةُ﴾ (١) على أن العموم والعهد يجتمعان ولا يتباينان كما يوهمه جعلهما قسمين إذ المراد بالسحرة جميعهم مزيف كما نبه عليه السيد السند ، والذي أرى أن التعريف العهدي لا يكون إشارة إلا إلى واحد من الجنس ، فإن المشير إلى اثنين إنما هو التشبيه ، والاثنان حصة واحدة من الجنس الذي هو مفهوم التثنية ، وهكذا الأكثر من اثنين حصة واحدة من مفهوم الجمع .

واعلم أن المذكور في كلام الشارح المحقق والإيضاح أن لام الجنس ولام الحقيقة بمعنى ، والمذكور في حواشي السيد نقلا عن بعض الأفاضل أن لام الحقيقة ولام الطبيعة بمعنى ، وهو قسم من لام الجنس يقابل العهد الذهني والاستغراق (**نحو** ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى﴾ (٢)) لما فسر قوله تعالى ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنثَى﴾ بوجهين :

أحدهما : نفي مساواة الذكر والأنثى في التحرير ، وهو مبني على كونه من كلام امرأة عمران وتتمة لتحسرها يعني التحسر على وضعها أنثى وعدم مساواتهما في التحرير ، فيا ليتها كانت ذكرا أو يا ليتها تساوي الذكر والأنثى في التحرير ، فأجاب الله تمنيها بأن جعل أنثاها مساوية للذكر في التحرير ، ولو شاء لجعلها ذكرا وحينئذ اللام فيهما للجنس ولا يصلحان مثالين للام العهد .

وثانيهما : أنه من كلام رب العزة تسلية لها بتبشيرها بأن أنثاها تفضل على الذكر الذي طلبته ، احتاج المصنف إلى تفسيره حتى يتضح كونهما مثالين فقال : (**أي الذي طلبت**) امرأة عمران وهذا يشعر بأنه جعل الذكر معهودا لتعينه باعتبار طلبها لا باعتبار ذكرها فيكون مثالا للعهد التقديري وقوله : (**كالتي وهبت لها**) إشارة إلى أنها معهودة باعتبار ذكرها في قولها «رب إني وضعتها أنثى» ؛ لأن ما وضعتها موهوبة الله ، ولو قال : كالتي وضعتها لكان أوضح فهي مثال للعهد التحقيقي ، ويمكن جعل الذكر معهودا تحقيقيًا بوجوه ، منها : ما ذكره الشارح

(١) الشعراء : ٣٧ .
(٢) آل عمران : جزء من الآية : ٣٦ .

المحقق من أن قوله تعالى : ﴿رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ (١) يفيد الذكر ، لأن التحرير لا يكون إلا للذكر وهو عتق الذكر لخدمة بيت المقدس ، ومنها : أن قوله : ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا﴾ بتقدير شرط واضح أي : لو كان ذكرا ، ومنها : أن قوله : ﴿رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنثَىٰ﴾ (٢) تحسرا على فوت الذكر فيذكره ، لكن ما ذكره المصنف توجيه حسن أليق بهذا المقام تنبهت له - وإن خفي على الفحول الأعلام - والحمد لله على الإنعام بالإلهام .

وجعل الرضى علي وصف المنادي المبهم نحو : يا أيها الرجل وصف اسم الإشارة نحو هذا الرجل للعهد لكونه معلوما البحضور وتبعه الشارح المحقق وفيه تأمل ، لأن الظاهر أنه لرفع الإبهام ودفع التباس في الإشارة الحسية ببيان الجنس وبه يشعر كلام النحاة فهو لتعريف الجنس ، نعم يقع الجنس على حصة متعينة غاية التعين ، وَفَرْقٌ بين المقصد بالعبارة وبين انصراف العبارة إليه ، قيل ذلك مقيد بما إذا استعمل اسم الإشارة في المشاهد على ما هو وضعه أو ذكر اسم الإشارة على وجه الإهمال لا على وجه كلي أي : اسم الإشارة في الجملة فلا يرد أن اسم الإشارة قد يكون إشارة إلى الجنس الذي جعل وصفا له **(أو إلى نفس الحقيقة)** ومفهوم المسمى أو المفهوم المجازي فإن لام التعريف كما تدخل على الحقيقة تدخل على المجاز فيقول : الأسد الذي يرمي خير من الأسد المفترس والمراد الإشارة إلى المفهوم سواء اقتصر الحكم على المفهوم أو اقتضى صرفه إلى الفرد فالأول **(كقولك : الرجل خير من المرأة)** والثاني ما يشير إليه قوله وقد يأتي وقد يفيد ، ولا يصح تقييد الحقيقة بما لم تعبر معه قصد الإفراد كما يشعر به كلام الشارح وأن يوهمه التمثيل وإلا فلا يصح جعل العهد الذهني والاستغراق داخلين تحته ، وكون جنس الرجل خيرًا من جنس المرأة لا ينافي كون شخص مرأة خيرًا من شخص رجل فإن العوائق قد يمتنع عما يستعدّه الجنس وقد يكون الإشارة إلى نفس الحقيقة لدعوى اتحاده مع شيء وجعل قوله تعالى : ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ وهو الذي قصده جار الله تعالى حيث قال : إن معنى التعريف في **(المفلحون)**

(١) آل عمران : ٣٥ .

(٢) آل عمران : جزء من الآية : ٣٦ .

الدلالة على أن المتقين هم الذين حصلت لهم صفة المفلحين وتحققوا ما هم وتصوروا بصورهم الحقيقة فهم لا يعدون تلك الحقيقة ، كما تقول لصاحبك : هل عرفت الأسد ؟ وما جبل عليه من فرط الإقدام ، إن زيدا هو هو ، ولا يخفى أنه أبلغ من قصد القصر ادعاء ، ووصفه الشيخ في دلائل الإعجاز بنهاية الدقة حتى كأنه يعرف وينكر ، ومن وهم من قوله لا يعدون تلك الحقيقة أنه جعله من قصر المسند إليه على المسند فلا يبالي به ، وكيف وقد استولى عليه الوهم إلى أن قال : إنه جعل ضمير الفصل لقصر المسند إليه على المسند ولم يعرف أنه فى بيان معنى التعريف ، وقد يشار إلى تعيين الجنس من حيث انتسابه إلى المسند إليه فيرجع التعيين إلى الانتساب كما فى بيت حسان :

[ووالِدُكَ العبْدُ]

أى : ووالدك المعروف بالعبودية ، وظاهر عبارته يشعر بأن لام الجنس إشارة إلى نفس المفهوم من غير زيادة ، وذلك لا يقتضى تعريفا فى المفهوم حتى يعد معرفا لحصولها من نفس استعمال اللفظ ، ويستدعى أن يجعل تعريف المعرف بلام الجنس تعريفا لفظيا لا يحكم به إلا لضبط أحكام اللفظ من غير حظ للمعنى فيه ؛ كما قال بعض محققى النحاة : كل لام تعريف سوى لام العهد لا معنى للتعريف فيها ، والناظرون فى المعانى لهم شِرْب آخر ، ولا يلتفتون إلى هذا المورد ، ولا ينظرون إلى هذا المحتد ، ولا يعتبرون التعريف اللفظى ، ولذلك تراهم طووا ذكر علم الجنس بأقسامه فى مقام التعرض للعلم وأحكامه فيجب أن يحمل قوله : «أو إلى نفس الحقيقة» على نفس الحقيقة باعتبار حضورها وتعينها وعهديتها فى الذهن ، يُرشدك إليه قوله فيا بعد «باعتبار عهديته فى الذهن» فإن قيل لِمَ لَمْ يجعل علم الجنس موضوعا لجوهره لما وضع له المعرف بلام الجنس ؟ قلت : لأن اعتبار التعيين الذهنى تكلف إذ ليس نظر أرباب وضع اللفظ إلا على الأمور الخارجية ، وذو اللام يدعو إليه لئلا يلغوا اللام ، ولا داعى فيه فى نحو أسامة . قال السكاكى : لا بد فى تعريف الحقيقة من تنزيلها منزلة المعهود بوجه من الوجوه الخطابية إما لكون ذلك الشئ محتاجا إليه على طريق التحقيق أو على طريق التهكم فهو لذلك حاضر فى الذهن ، أو لأنه عظيم الخطر معقود به الهمم لذلك على أحد

الطريقين ، أو لأنه لا يغيب عن الجنس على أحد الطريقين ، وإما لأنه جارٍ على الألسن ، كثير الدور فى الكلام على أحد الطريقين .

(وقد يأتى) أى المعرف بلام الحقيقة **(واحد)** من أفراد مفهومه **(باعتبار عهديته)** أى : عهدية ذلك المسمى **(فى الذهن)** لا باعتبار عهدية الواحد أى : حرف التعريف لتعين المسمى لا الفرد ، وقال الشارح : يريد أنه يأتى لواحد باعتبار عهدية ذلك الواحد من حيث إنه متحد مع ما هو معهود فى الذهن فكأنه معهود ، ولا يخفى أن إدخال حرف التعليل فى قوله : قد يأتى ، وقوله : وقد يفيد يوهمان أن لام الحقيقة من حيث هى هى أكثر منهما وليس الأمر كذلك لأن الحكم على المفهوم من حيث هو هو قلما يكون فى المحاورات ، وإن كثر فى العلوم فى المعرفات ، وكأنه أتى بكلمة قد للتحقيق إزالة للشك فى ذلك الإتيان ؛ لأنه خلاف الأصل ، والأصل إرادة المفهوم من حيث هو هو لأنه الموضوع له وإنما يعدل إلى البعض عند قرينة البعضية ، وإلى العموم عند قرينة الوجود وعدم قرينة البعضية ؛ لأن التخصيص ببعض دون بعض ترجيح بلا مرجح ، وإنما قال : وقد يأتي ، ولم يقل : وقد يقصد به واحد ؛ لأن الواحد غير مقصود باللفظ ، وإنما يأتى من القرينة .

(كقولك ادخل السوق) فإن السوق أفاد أن الحقيقة المتحدة المرادة بالمعرف باللام متحدة مع موجود حتى لو أريد الواحد كان اللفظ مجازا بخلاف النكرة ، فإنها وإن وضعت للحقيقة المتحدة إلا أنها مع التنوين تفيد الماهية مع وحدة لا بعينها ، ويسمى فردا منتشرا ويفهم الواحد منها من حاق اللفظ ، واختلف فى وضع اسم الجنس هل هو موضوع للحقيقة المتحدة أو للحقيقة مع وحدة ؟ يرجح الشارح المحقق الثانى ، ورده السيد السند ، بأنه لو كان كذلك يلزم أن يكون اسم الجنس حين دخول لام التعريف فى مقام العهد الذهنى مجازا ، وقد جعلوه حقيقة أو موضوعا بالوضع التركيبى على خلاف الإفرادى وفيه بُعْدٌ ، ويعارضه أنه لو كان اسم الجنس موضوعا للحقيقة لكان المعرف بلام العهد مجازا فى حصة المعينة أو موضوعا بالوضع التركيبى على خلاف الوضع الإفرادى ، والأول باطل بالاتفاق ، والثانى بعيد جدا ، وبالجملة قولك : ادخل سوقا يأتى لواحد من حاق اللفظ

فالنكرة أقوى فى الإتيان لواحد فلذا قال : **(وهذا فى المعنى كالنكرة)** لكن ليس كل نكرة كذلك ؛ لأن المصادر ليس فيها القصد إلا إلى الحقيقة المتحدة بالإجماع كما نص عليه المفتاح إلا أن الشائع الغالب فى النكرة ذلك ؛ فلذلك أطلقها ولا يخفى أن المعرف فى مقام الاستغراق أيضا كالنكرة ؛ لأنها تأتى للوحدات من غير إشارة إلى تعيينها ، غايته أنها متحدة مع الماهية المعهودة كالمعهود الذهنى ، والمعرف بلام الحقيقة من المصادر كالنكرة منها فى المعنى حتى حكم السيد السند فى شرح المفتاح بأنه ينبغى أن يجوز أن يعامل مع هذه المصادر معاملة النكرة وإن لم يتحقق الاستعمال فلا وجه لتخصيص هذا الحكم بهذا القسم ، ويمكن أن يقال : يريد أن هذا فى المعنى كالنكرة فى اعتبار البلغاء وليس غيره كذلك ، ولذا لم يعامل معه معاملة النكرة ونظرهم فى هذا التخصيص محمود ؛ لأن مناط الإفادة وهو الفرد فى هذا القسم مبهم فلم يعتد بتعيين تعلق بالمفهوم بخلاف ما إذا أريد الحقيقة من حيث هى هى ، فإن مناط الحكم هو ما يتعلق به التعيين واجتلى فى نظر العقل تعينه ، وبخلاف ما إذا أريد جميع الأفراد فإنها لتعينها بالعموم نائب مناب المتعين فلم يختل تعيين اللام بمجاورة الإبهام ، وخلص اللام فى إفادة التعيين عن ملام الاتهام والمعاملة معها معاملة النكرة كثيرة وله غير نظير ، فإنه وصف بالجملة فى قول الشاعر :

ولقَدْ أمُرُّ على اللئيمِ يَسُبُّنِى ... فمَضَيْتُ ثُمَّةَ قُلتُ لا يَعْنِينِى (١)

وفى التنزيل : ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ (٢) وإنما قال فى المعنى كالنكرة لأنها فى اللفظ معرفة صرفة لوجود اللام وعدم التعيين ، ولهذا غلَّب إجراء أحكام العارف عليه حيث تعاضد حرف التعريف فى اللفظ لثبوت تعريف فى المعنى ،

---

(١) البيت لعميرة بن جابر الحنفي ، وهو في الإيضاح (٤٩ ، ١٦٥) ، والدرر (٧٨/١) ، وشرح التصريح (١١/٢) ، وهو منسوب لشمر بن عمرو الحنفي في الأصمعيات (١٢٦) ، ولعميرة بن جابر في حماسة البحتري (١٧١) ، وخزانة الأدب (٣٥٧/١ ، ٣٥٨) (٢٠١/٣) ، (٢٠٧/٤ ، ٢٠٨) ، (٢٣/٥ ، ٥٠٣) ، (١٩٧/٧) ، (٣٨٣،١١٩/٩) ، والخصائص (٣٣٨/٢) ، (٣٣٠/٣) ، وشرح شواهد الإيضاح (٢٢١) ، ولسان العرب (ثمم) ، (منى) ، ودلائل الإعجاز (٢٠٦) ، والإشارات والتنبيهات (٤٠) ، والمفتاح (٩٩) ، وشرح المرشدي على عقود الجمان (٦٢/١) ، والتبيان للطيبي (١٦١/١) .

(٢) الجمعة : ٥ .

وهذا أظهر مما قال الشارح : إن التقييد بقوله فى المعنى ، لأنه يجرى عليه أحكام المعرف من وقوعه مبتدأ وذا حال إلى غير ذلك ، لأن هذه الأحكام فرع كونه معرفة أو كالمعرفة كما أن إجراء حكم النكرة فرع كونه فى المعنى كالنكرة ، وليس من وجوه كونه فى المعنى كالنكرة .

(وقد يفيد) أى : المعرف بلام الجنس **(الاستغراق)** وشمول جميع الوحدات إذا امتنع حمله على الحقيقة من حيث هى هى لقرينة اعتبار الوجود على بعض الأفراد دون بعض لعدم قرينة البعضية ، فأول ما يفيده المعرف بلام الجنس الحقيقية من حيث هى هى ثم الحقيقة فى ضمن واحد ويتجاوز إلى الحقيقة فى ضمن الجميع ، فترتيب الكتاب على وفق هذا الترتيب ، وإن كان رجحان الاستغراق على العهد الذهنى ورجحان العهد الذهنى على ما هو لتعريف الحقيقة من حيث هى هى كما تقرر فى محله : يقتضى عكس هذا الترتيب ، وقد يتحقق قرينة على الاستغراق سوى انتفاء قرينة البعضية بعد قرينة اعتبار الوحدة ولا بد منها فى المقام الاستدلالى نحو : ﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ [1] فإن الاستثناء قرينة إرادة العموم ، لأن شرطه الدخول فى المستثنى منه قطعا أو الخروج قطعا أو لا مجال لخروج المؤمنين وعاملى الصالحات من الإنسان فلا بد من الدخول جزما ، والمدخول لا يتأتى بدون الاستغراق .

واعلم أن التعريف باللام والنداء والإضافة جاء لمدلول اللفظ من الخارج ، وأما تعريف باقى المعارف فمن جوهر اللفظ ولوضعه للأمر المأخوذ مع التعين ، وما ذكره السيد السند أن تعريف الموصول واسم الإشارة والضمير من الخارج كالمعرف باللام والنداء والإضافة والانقسام إلى الخمسة بحسب تفاوت ما يستفاد منه مزيف ، لأن الخارج فى الموصول ، ونظير به قرينة المراد من اللفظ لا للإشارة إلى تعينه ، ولأن تفاوت ما يستفاد منه أزيد من الخمسة **(وهو)** أى : الاستغراق مطلقا باللام كان أو غيره بدليل قوله بعد بدليل صحة : «لا رجال فى الدار» والأولى والاستغراق **(ضربان)** كما فى الإيضاح فلا خفاء فى التمثيل بالصاغة مع خفاء كونه معرفا باللام ، إذ اللام فى اسم الفاعل اسم موصول لا حرف التعريف

---

(١) العصر : ٢ .

عند غير المازنى [(١)] ، لأن التعريف بالموصولية أيضا يأتى للاستغراق نحو : أكرم الذين يأتونك إلا زيدا ، هكذا ذكره الشارح المحقق وفيه نظر ، لأن اسم الموصول لا يستعمل إلا فى فرد معين من المعلوم بالصلة ، فالصاغة استعملت فى الجماعة المعينة التى هى صاغة بلده أو مملكته لا فى مفهوم معرف بتعريف جنسى من حيث التحقق فى ضمن أفراد بمعونة القرينة من غير إشارة إلى تعيين الأفراد ، فتأمل إن كان لك دقة نظر يعينك إلى إدراك وَطَرٍ ، فلا ترتيب فى أنه لا معنى لجريان الأقسام الأربعة فى تعريف الموصول ، والشارح المحقق جعل كون اللام فى اسم فاعل أو مفعول لم يقصد به الحدوث حرف تعريف اتفاقا كاللام فى الصفة المشبهة استنباطا من مقتضيات كلامهم حقيقى نحو : ﴿عَالِمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ﴾ [(٢)] أى : كل غيب **(وعرفى نحو جمع الأمير الصاغة)** جمع صائغ **(أى صاغة بلده أو مملكته)** هو بفتح الميم واللام أو ضم الميم : عز الملك وسلطانه على ما فى القاموس ، والمراد هنا : ما فى تصرف الملك من البلاد وإرادة صاغة البلد إذا كان المراد بالأمير أمير البلد والمملكة إذا كان أمير بلاد ، وفسر الشارح المحقق الحقيقى : بالشمول لكل ما يتناوله اللفظ بحسب اللغة ، وكأنه أراد أعم من التناول بحسب المعنى المجازى أو الحقيقى والعرفى بالشمول لما يتناوله اللفظ بحسب متفاهم العرف هذا ، والتعرف إذا أطلق يراد به العرف العام فيتجه أنه يبقى الشمول شرعا واصطلاحا واسطة ، وأن الظاهر لغو وعرفى إذ لا تقابل بين الحقيقى والعرفى ، وفسر فى شرح المفتاح والسيد السند أيضا الحقيقى بما كان شموله للأفراد على سبيل الحقيقة بأن لا يخرج فرد ، والعرفى بما يعد شمولا فى عرف الناس ، وإن خرج عنه كثيرون من أفراد المفهوم . هذا ولا يخفى عليك أن التقسيم إلى الحقيقى والعرفى لا يخص الاستغراق بل هو تخصيص من غير مخصص ، إذ إتيان المعرف باللام أيضا لواحد مبهم يكون عرفيا وحقيقيا ، إذا دخل السوق عرفى ، إذ المراد سوق من أسواق البلد لا أسواق الدنيا ، بل الإشارة إلى الحقيقة من حيث هى هى أيضا كذلك ، لأنك ربما تقول فى بلدٍ : البطيخ خير من العنب ؛ لأن بطيخه خير من عنبه ، فالإشارة فى كل من البطيخ والعنب إلى جنس خاص منهما بمعونة العرف؛

(١) المازني : أبو عثمان بكر بن محمد بن حبيب المازني ، أحد أئمة النحو ، ولد بالبصرة وتوفي فيها عام ٢٤٩ هـ .
(٢) الرعد : ٩ ، الحشر : ٢٢ .

ولذا قد يعكس ذلك فى بلد آخر وهكذا ، دقيقةٌ قد أبدعها السكاكى ، واتخذها من جاء بعده مذهبا يُشعِرُ به قوله فى صدر هذا البحث : «وهاهنا دقيقة» والحق أن لا استغراق إلا حقيقيا ، والتصرف فى أمثال هذا المثال فى الاسم المعرف حيث خص ببعض مفهومه بقرينة التعارف ، فأريد بالصاغة إحدى الصاغتين ، وأدخل اللام واستفيد العموم .

فإن قلت : لِمَ لَمْ يجعل الصاغة عهدا تقديريا ؟ قلت : لا نزاع فى صحته ، وإنما الكلام فيما إذا أريد بها كل صاغة . ولو نازعت فى الإرادة يقطع نزاعك ، وبالعدول إلى التمثيل بقولنا : جمع الأمير كل صاغة ، ولما كان المثنى أشمل من المفرد ، والجمع من المثنى ، وكان الغرض من وضعهما الشمول لقصور المفرد عنه ، وكان يتبادر إلى الوهم أن الجمع المستغرق أشمل من المثنى ، والمثنى المستغرق أشمل من المفرد المستغرق إذ زاد موجب الشمول نبه على فساده بأن استغراق المفرد يكون أشمل ، واعتمد على أنه يتنبه الفطن منه ؛ لأن استغراق المثنى منه يكون أشمل من الجميع فقال : **(واستغراق المفرد أشمل)** (١) أى : استغراق ما هو مفرد فى المعنى سواء كان مفردا فى اللفظ أو لا كالجمع المحلى باللام الذى بطل فيه معنى الجمعية أشمل من الجمع بحسب المعنى سواء كان جمعا صورة أو مفردا نحو : قوم ورهط ولم يقصد بذلك الحكم الكلى ، والأظهر منه عبارة المفتاح ، واستغراق المفرد يكون أشمل ، والأظهر منهما قد يكون فلا يتجه أن قوله : **(بدليل صحة «لا رجال فى الدار» إذا كان فيها رجل أو رجلان دون لا رجل)** لا يتم ؛ لأن الصورة الجزئية لا تثبت الدعوى الكلية ؛ ولأنه معارض بأنه يصح «لا يطيق حمل هذا الحجر رجل» ، حيث يطيقه رجلان أو رجال دون لا يطيقه رجال ، وينساق الفهم مما ذكره إلى استغراق المثنى أشمل من استغراق الجمع ، واستغراق جمع القلة أكثر من استغراق جمع الكثرة ، واستغراق كل جمع محصور أشمل مما فوقه ، فقولك : لا عشرة رجال أشمل من لا عشرين رجالا حتى أنه كان الواضح

---

(١) هذا صحيح فى استغراق النكرة المنفية ، أما استغراق المعرف باللام ، فالمفرد والجمع فيه سواء ، ولهذا كان قوله تعالى : ﴿النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب : ٦] شاملاً لكل مؤمن ، وليس خاصًا بجماعات المؤمنين .

أن يقول : واستغراق المشمول أشمل من استغراق الشامل .

قال الشارح المحقق : وإنما أورد البيان (بلا) التى لنفى الجنس ، لأنها نص فى الاستغراق نحو : ما من رجل فى الدار ، لأن زيادة «من» بعد النفى للتنصيص على الاستغراق ، وبناء اسم «لا» لتضمنه معنى «من» حتى لا يصح «لا رجل بل رجلان» بخلاف لا رجل بالرفع فإنه ظاهر فيه حتى يصح صرفه عن الاستغراق بالقرينة نحو : ما جاءنى رجل بل رجلان ، وذلك يحتمل وجهين :

أحدهما : ما ذكره السيد السند يعنى : أنه أورد بيان الدعوى فيما هو نص فى الاستغراق ، لأنه إذا لم يشمل نفى الجمع مع كون النفى نصا فى الاستغراق الواحد والاثنين فعدم شمول جموع ليس نصا فيه بطريق الأولى ، فيتضح بذلك ثبوت المدعى ، ويعارضه أن المفرد فيما ليس نصا فى الاستغراق إذا كان شاملا لما لا يشمله الجمع كان شموله فيما هو نص فيه بطريق الأولى .

وثانيهما : أنه يعنى أنه لا ريبة فى صحة قوله دون «لا رجل» بالفتح ، لأنه نص فى الاستغراق بخلاف «لا رجل فى الدار» بالرفع فإن عدم صحته خفى إذ يصح أن يقال : لا رجل فى الدار بل رجلان ، ولو جعل لا رجال بالفتح ، ولا رجل بالرفع ، لكان عدم شمول : لا رجال بالرفع ، وشمول : لا رجل بالفتح بطريق الأولى ، وأورد على كون زيادة «من» موجبا للاستغراق القطعى قول الأئمة : ما من عام إلا وقد خص منه البعض ، فإنه ليس نصا فى العموم وإلا لم يكن مخصوص البعض فيكذب نفسه ، وأجيب بأنه مبالغة وادعاء لا يقبل الكذب ، ومما يدل على الدعوى صحة «كل رجال جاءونى» مع تخلف رجل أو رجلين دون «كل رجل جاءنى» ولا يضره صحة كل رجل تسعه الدار دون كل رجال فتذكر .

وإنما لم يتعرض فى بيان كون استغراق المفرد أشمل للمعرف باللام مع أن عقد البحث له ، لأن استغراق الجمع المعرف باللام فى الأكثر لإحاطة كل فرد من الجنس لا لإحاطة كل جمع ، صرح بذلك أئمة الأصول والنحو ، وصرح بتفسير كل جمع معرف باللام بكل فرد فرد دون جماعة جماعة أئمة التفسير كلهم .

وقال السيد السند فى حواشى شرح التلخيص : كأنه بطلت الجمعية فى المحلى

باللام لأنه يلزم من اعتبار كل جماعة تكرار الحكم على الجماعات إذ ما من جماعة إلا وهى داخلة فى جماعة فوقها ونحن نقول : يلزم تكرار الحكم على آحاد الجنس أيضا ؛ إذ ما من واحد إلا وهو داخل فى جماعات متعددة فإن قلت : أيلزم التكرار فى استغراق المفرد أيضا لأن الحكم على كل واحد حكم على كل اثنين وعلى جماعة ؟ قلت : هذا من قبيل استثناء الثبوت بالإثبات أو ثبوت الحكم لكل واحد يستلزم الثبوت استثناء لكل اثنين ولكل جماعة ، لكن الحكم على كل واحد لا يستلزم الحكم على الاثنين ، فإن قلت : جعل الجمع مستغرقا للمجموع لا يمكن بدون التكرار فهو ضرورى ، والتكرار بالضرورى يعفى عنه قلت : قولنا : كأنه بطلت الجمعية لذلك ، وفيه إشارة إلى أن إهمال الجمعية العائدة إلى أمر اللفظ أهون من ارتكاب التكرار ؛ لأن فيه إهمال جانب المعنى ولا يخفى أن المثنى المستغرق أيضا يستلزم التكرار ؛ إذ قَوْلُنا كل رجلين يستلزم دخول زيد مثلا مرارًا غير متناهية فى الحكم ، ولم يثبت أنه بمعنى كل رجل ، وبالجملة هذا الجمع المحلى باللام داخل فى استغراق المفرد ، فنقض الشارح القاعدة الكلية به باطل لما عرفت سابقا من وجهين فتذكر .

وقد يأتى الجمع المعرف باللام لإرادة الجميع فيكون : جاءنى الرجال فى معنى جاءنى جميع الرجال ، وهو هذا المعنى ليس دون المفرد فى الشمول ، ووجه إفادة استغراق الأجزاء مع أن اللام ليس معناه إلا تعريف المفهوم هو أن الأولى بالقصد فى المقام الخطابى الفرد الأشمل من الجمع ، وجزء ليس بأولى من جزء فيشمل جميع الأجزاء .

واعلم أن السيد السند جعل «لا رجال» محتملا لأن يقصد به معنى لا رجل تحرزا عن التكرار كما فى المعرف باللام وفيه بحث ؛ لأنه يتوقف على أن يثبت قصد معنى المفرد به من أئمة اللغة ، ولا يصح البناء على ما هو الباعث على إبطال معنى الجمعية فى المعرف باللام ؛ لأنه سر نحوى لا يطرد ، على أنه يمكن الفرق بأن مقام المبالغة فى النفى كما تشهد له زيادة «من» الاستغراقية يدفع بشاعة التكرار ، ولا تعويل على ما روى عن ابن عباس ، رضى الله تعالى عنه أن الكتاب أكثر من الكتب وإن قال الزمخشرى أيضًا فى تفسير قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَكُ

عَلَى أَرْجَائِهَا﴾ (١) أن الملك أكثر من الملائكة متابعة لهذا المروى ، لأن ما حققناه سابقا مما وثَّقَهُ الكثيرون وتبعه الكشاف فى مواضع كثيرة وما قاله المفتاح : إنَّ فى اختيار المفرد المستغرق على الجمع المستغرق تكثيرًا للمعنى بتقليل اللفظ ، ولهذا ألطف قوله تعالى : ﴿وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾ (٢) لإفادته وهن كل عظم بخلاف وهن العظام فإنه يصحح وهن العظام بوهن البعض إما مبنى عليه فيكون ضعيفا وإما مبنى على أنه ربما يقصد بالجمع المعرف باللام المجموع من حيث المجموع ولهذا لا يلزم فى قولك : للرجال علىَّ درهم إلا درهم واحد ، فلما كان وهن العظام يحتمل أن يكون هذا المعنى قصد بتقليل اللفظ إلى تكثير المعنى قطعا فحكم الشارح المحقق ببطلان قوله : لا يخلو عن وهن . فإن قلت : لا يصح الحكم بمجيء الرجال من حيث المجموع مع تخلف واحد فكيف يصح وصف مجموع العظام بالوهن مع عدم وهن بعض ؟ قلت : لأنه إذا قل قوة المجموع ثبت للمجموع وهن ، إذ لم يبق القوة التى تعلقت بالمجموع بخلاف المجيء ، فإنه لا يثبت للمجموع ، إذا لم يثبت لجزء .

اعلم أن من لا يفرق بين الجمع المحلى باللام والمفرد كذلك فى جانب الكثرة يوافق من يفرق بينهما فى جانب القلة ، إذ لا يصلح أن يراد بالجمع الجنس فى ضمن الواحد ، اتفاقا بخلاف المفرد فإنه يصلح أن يراد به الجنس فى ضمن أى بعض إلى الواحد وهذا لا ينافى ما تقدم من أن الجمع المستغرق بطل جمعيته ، لأنه من خواص الجمع المستغرق للزوم التكرار مع بقاء الجمعية ، والمعرف بلام الجنس لا يستدعى بطلان الجمعية لعدم الموجب لا يقال : من حلف لا يتزوج النساء يحنث بتزوج واحدة وعليه قوله تعالى : ﴿لاَ يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِن بَعْدُ﴾ (٣) فقد أريد بالجمع المعرف باللام إلى الواحد ، لأنا نقول هذا من قبيل المعرف بلام الاستغراق أى لا أتزوج واحدة من النساء فهو نظير ﴿وَلاَ تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً﴾ (٤) أى لا تخاصم عن خائن ، لما أثبت إفادة المعرف باللام الاستغراق بقوله تعالى : ﴿إِنَّ

---

(١) الحاقة : ١٨ .
(٢) مريم : ٤ .
(٣) الأحزاب : ٥٢ .
(٤) النساء : ١٠٥ .

الإنسَانَ لَفِي خُسْرٍ إِلاَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ (١) فالنزاع فيها إما بالمعارضة أو النقض بأن يقال : لا يفيد الاستغراق للتنافى بين الاستغراق وإفراد الاسم ، أو لو صح الدليل المذكور للزم تحقق المتنافيين أولاً ثم توقف صحة الاستثناء على الاستغراق ، لأنه يستحيل الاستغراق فى المفرد ، وبهذا تبين أن حق ما ذكره من الجواب أن يذكر متصلا بقوله وقد يفيد الاستغراق نحو **﴿إِنَّ الإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾** يثبت الاستغراق ويستحق أن يذكر تقسيمه وحكمه وتحقيق الجواب المشار إليه بقوله **(ولا تنافي بين الاستغراق وإفراد الاسم)** أى : كون الاسم مفردا مستدعيا للوحدة أو إفراد يفيده الاسم ، فالإفراد بمعنى الوحدة كما سيأتى فى قوله : وأما تنكيره فللإفراد **(لأن الحرف)** أى حرف التعريف الذى يكون إفادة الاسم الاستغراق بعد دخوله ، وتفسيره بالحرف الدال على الاستغراق كما فى الشرح ينافي ما حقق أن مدلول الحرف ليس إلا التعريف ، والاستغراق إنما يجىء من القرينة ، وذكر الحرف تغليب ، والواضح أن الاسم إنما يعتبر مفهومه فى ضمن جميع الإفراد مجردا عن معنى الوحدة ، كيف وتنافي الاستغراق لا يختص استغراق المعرف باللام بل يجرى فى المضاف والموصول والمضاف إليه كل أيضا **(إنما يدخل عليه)** أى على الاسم المفرد وفيه أن الإشكال لا يخص المفرد ، لأنه يتجه على قولك : ما جاءنى رجال وما جاءنى رجلان أيضًا ؛ لأن رجالاً يدل على جماعة واحدة ، والاستغراق يوجب تعدد الجماعة المقصودة أو على الاسم المفيد للإفراد والوحدة وحينئذ يتناول الجمع والتثنية فهذا التوجيه مُرَجَّحٌ فاحفظه **(مجردا)** اسم فاعل حال من ضمير الحرف أو اسم مفعول حال من ضمير الاسم **(عن معنى الوحدة)** أنه يجعل الاسم بمعنى الحقيقة من حيث هى هى بحيث لا وحدة فيها ولا تكثر ، بل هى قابلة لكل منهما فيضم الكثرة معها بقرينة الاستغراق ، فإن قلت : هذا ظاهر فى قولك «الرجل» لخلوه عن التنوين الدال على الوحدة ، وأما فى قولك ما جاءنى رجل أو رجال فمشكل لوجود الدال على الوحدة .

قلت : التنوين له دلالتان : دلالة على التمكن أو دلالة على الوحدة فإذا لم تصح الوحدة تحمل على التمكن كتنوين زيد ، نعم التنوين فى الاسم الغير المتمكن

---

(١) العصر : ٢ ، ٣ .

نحو «صه» لا يفارق عن الوحدة احترازًا عن اللغو ، وهذا الجواب لا يتم فى بعض الصور إلا على سبيل الجدل فإن ما جاءنى رجل لم يجرد عن الوحدة بل أريد به الوحدة المطلقة فعمت بدخول النفي لإبهامها ، وكذا فى ما جاءنى رجال وليس هذا الجواب مبنيا على جعل اسم الجنس موضوعا للفرد ، إذ لو كان موضوعا للحقيقة المتحدة فلا وحدة حتى يجرد عنها ، لأن التنوين جعله ذا وحدة وأما ما ذكره السيد السند أن اسم الجنس لما استعمل فى التراكيب لبيان الأحكام وكان أكثر الأحكام جارية على الماهية فى ضمن فرد شاع اسم الجنس مع اعتبار الوحدة ، وصار بحيث يتبادر منه الفرد لإلف النفس كأنه دال على الوحدة ، فإذا دخل عليه حرف الاستغراق جُرِّدَ عن هذا العارض الذى هو منشأ الاعتراض فلا يخفى ما فيه ، إذ غلبة الأحكام على الماهية فى ضمن الفرد لا توجب كون إرادة الفرد منه أكثر حتى يتبادر منه ، لأن المراد بالأخبار والأحوال والأوصاف هى المفهومات دون الأفراد **(ولأنه)** أى : الاسم المستغرق **(بمعنى كل فرد لا مجموع الأفراد)** وأنه يجتمع التعدد مع الوحدة ، لأنه بمعنى كل واحد لا مجموع الآحاد ، والكل المتناول للمتعدد واحد أو واحدًا على سبيل البدل لا ينافى الوحدة ، ولذا صح كل واحد **(ولهذا امتنع وصفه بنعت الجمع)** بأن يجعل الجمع نعتًا له وكذا امتنع جعله حالاً عنه وخبرًا له ، والأولى ترك النعت ليعم الكل .

ومما جعله المصنف علة للامتناع : المحافظة على التشاكل اللفظى ، ويتجه عليه أن التشاكل اللفظى لا يجب ، ولهذا صح «القوم الفاضل والفاضلون» فلا يصير سببًا للامتناع ، والتحقيق أن المراد بالمعرف موصوفا أو صفة نفس الحقيقة المجردة عن الوحدة والكثرة ، والكثرة إنما جاءت من القرينة فلا يصح جمع ما أريد به الحقيقة المطلقة من غير كثرة ، وإن اقتضت القرينة اعتبار المتعدد من غير قصده بالمعرف . فإن قلت : كيف يمتنع الوصف بنعت الجمع ، ولام الاستغراق نبطل الجمعية ، ويصير اللفظ معه فى حكم المفرد فليوصف بالجمع الذى بطلت جمعيته ؟ قلت : النعت وأخواته يراد به المفهوم لا كل فرد حتى يبطل معنى الجمعية بالاستغراق ، والمراد امتناع وصفه بنعت الجمع إذا كان مفردًا وإلا فَلأن يمتنع وصف رجال فى ما جاءنى رجال بنعت الجمع ، ولهذا امتنع أيضًا إرجاع ضمير

الجمع إليه فتأمل .

قال الشارح المحقق : امتناع الوصف المذكور عند الجمهور ، والأخفش (١) حكى الدينار الصفر والدرهم البيض ، ورده السيد السند بأن الدينار الصفر ليس بمعنى كل الدينار ، بل المراد بالدينار الجنس مجردًا عن الوحدة ، نعم مذهب الأخفش ينافي وجوب المحافظة على التشاكل اللفظى ، لكنه لم يذكره المصنف هناك ، وإن ذكره فى الإيضاح فلا يليق التعرض بمذهب الأخفش فى شرح كلام المتن ، ولا يذهب عليك أن الدينار الصفر يحتمل أن يكون من قبيل ثوب أسمال بمعنى أن جميع أجزائه سمل أى : خلق فيراد بالدينار الصفر أن جميع أجزائه صفر وليس بمغشوش ، ونحن نقول : يشكل امتناع الوصف بقوله تعالى : ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ (٢) ويمكن أن يدفع بأن المراد امتناع وصفه بالجمع مع إبقائه على ظاهره من غير تأويل والآية ؛ لتأويل ما من دابة بقولنا ما الدواب وحينئذ يمكن التوفيق بين الأخفش والجمهور ، فتأمل .

(وبالإضافة) أى : تعريف المسند إليه بإضافة ولا يذهب عليك أن الإضافة من أحوال المسند إليه ولا يختص بالتعريف بل يتعلق بها نكات كثيرة مع خلوها عن التعريف فكم بين الحقير فى ولد حجام حضر أو يضاحك ، وبين ولد الحجام إلا أن القوم أهملوها من غير ظهور جهته **(لأنها)** أى : الإضافة أى : المعرف بالإضافة فافهم ، **(أخصر طريق)** إلى إحضار المسند إليه فى ذهن السامع فى هذا المقام ، إما لأنه أخصر كل ما يحضر عند المتكلم ، وأخصر كل ما يحضر عند المخاطب لا أنه أخصر طرق التعريف ؛ لأن أخصر الطرق مطلقا هو بعض الضمائر ، فهذا لا يصلح إلا داعيا إلى الضمير **(نحو)** قول جعفر بن علية الحارثى [**(هواىَ)**] فسره الشارح المحقق والسيد السند فى شرح المفتاح بمهوى ومحبوبى ، والصواب تفسيره بمهويتى ومحبوبتى يدل عليه ما بعد هذا البيت وهو شعر :

---

(١) الأخفش : هو أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل المعروف بالأخفش الأصغر نحوي من العلماء ولد ببغداد عام ٣١٥ هـ .

(٢) الأنعام ، الآية : (٣٨) وقد حرفت الآية بالأصل .

عجبتُ لمَسراها وأنّى تخلَّصتْ إليّ وبابُ السِّجنِ دونِيَ مُغلَقُ
أَلَمَّتْ فحَيَّتْ ثمَّ قامتْ فودَّعَت فلمَّا تولَّتْ كادتِ النفسُ تَزهقُ (١)

ولا يريبك تذكير مصعد ، لأنه لـلفظ هواى فإنه أخصر من التى أهواها ، واسمه لا ينفع المخاطب ، وليس مقام الإشارة والضمير والاختصار مطلوب لضيق المقام وفرط السآمة لكونه فى السجن والمحبوب على الرحيل ، ويمكن أن يقال : الداعى إلى الإضافة استلذاذ إضافة الهواى إلى نفسه **(معَ الرَّكبِ)** اسم جمع للراكب **(اليمانينَ)** أى : جمع يمانٍ مغير يمنى بتخفيف الياء وتعويض الألف عنه وحذف الياء المخففة لالتقاء الساكنين بعد حذف حركة الياء لموجبه **(مُصْعِدُ)** مبعد ذاهب فى الأرض ، تمامه : **(جنيبٌ وجُثْمانِى بمكةَ مُوثَقُ)** (٢) ، والجنيب : المحبوب المستتبع ، ولفظ البيت خبر ، ومعناه تحزن وتأسف إما على البعد الجثمانى أو على مفارقة الروح من الجثمان **(أو لتضمنها تعظيما لشأن)** أى أمر **(المضاف إليه أو المضاف أو غيرهما)** وأمثلة الثلاث على ترتيبها **(كقولك عبدى حضر)** إذا كان العبد ذا شأن والألطف عبدى عندى **(أو عبد السلطان ركب)** عبد السلطان عندى **(أو)** لتضمنها **(تحقيرًا)** على أحد الوجوه الثلاثة **(نحو ولد الحجام حاضر)** مثل لتحقير المضاف واستخراج المثالين الآخرين سهل ، ومن دواعى الإضافة تضمنها اعتبارا لطيفا مجازيا ، وهو جعل أدنى ملابسة تامة تستدعيها الإضافة نحو كوكب الخرقاء ، وهل هى مجاز لغوى أو حكمى ؟ اختلف كلام الشارح المحقق فيه ، ورد السيد السند كونه مجازا حكميا بأنه ليس فيه نقل الإضافة من محل إلى محل للملابسة بينهما بَلْ هُوَ اسْتِعَارَةُ الهيئة الإضافية من الملابسة الكاملة لأدنى ملابسة لمضاهاتها إياها ، وفيه أن تحقق حقيقة المجاز الحكمى أو ظهورها غير لازم كما عرفت ، فيجوز أن تكون الإضافة منقولة عن محل وهمى

---

(١) البيتان لجعفر بن علبة الحارثي ، والمعنى : أنه تعجب من سيرها على عادة الشعراء في وصف الخيال. انظر البيتين في الأغاني (١٣/٤٨ ، ٤٩) ، وعروس الأفراح .

(٢) البيت في معاهد التنصيص (١/١٢٠) ، التبيان للطيبي (١/١٦٣) ، المفتاح (٩٩) ، وبلا نسبة في تاج العروس (١٢/١٨٢ ، شعر) ، شرح عقود الجمان (١/٦٤).

وجعفر بن علبة الحارثي (شاعر مقل من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية) ، وكان مسجونًا بمكة في جناية ، فزارته محبوبته مع ركب من قومها ، فلما رحلت قال فيها ذلك . [الإيضاح ص ٥١ بتحقيقنا] .

أو محل يحتاج معرفته إلى تأمل ، ومنهم من قال : ما هو له للكوكب الوقت الذى يطلع فيه كما يقال كوكب الصبح ، ورد بأن الكوكب ليس مملوكًا له وليس بشيء لأن الاختصاص الملكى الذى يفيده الإضافة أعم من الملك الحقيقى المعتبر الذى لا يزاحم الوهم فيه للعقل أو كونه بمنزلته حتى يعد الوهم المضاف ملكا للمضاف إليه دون غيره ، ألا ترى أن جل الفرس حقيقة وجل زيد تجوز ، ومنها تعميم المضاف بإضافته إلى شيء يعم جميع أفراده فيعلم أن القصد إلى الجنس دون فرد بعينه ، ولا يلزم فيه أن يكون المضاف إليه مخصوصًا بالمضاف كقولهم : يدلك على خزامى الأرض نفحة من رائحتها ، ومنها ما ذكره السكاكى من أنه لا طريق له سواها ، وزيفه السيد السند بأنه ليس إلا تجويزًا عقليا إذ الإضافة تتضمن نسبة خبرية ليصح جعلها صلة .

وقال : ولذا تركه المصنف ولم يلتفت إليه فى الإيضاح أيضًا ، ويمكن دفعه بأن النسبة الإضافية لاشتهارها وَإِلْفِ نفسه بها حاضرة عنده ، وطريق الموصول أن يحتاج إلى أعمال واستخراج من النسبة الإضافية فيصح أنه لا طريق له سواها ؛ إذ الإمكان لا ينافى نفى الشيء بالفعل ، وترك الإيضاح إنما يكون أمارة إعراض المصنف لو لم يترك غيره مما ذكره فى المفتاح واعتبارات الإضافة كثيرة ، واستخراجها يسيرة فعليك به فإنه ليس بينك وبينه مسيرة .

(وأما تنكيره) أى : جعل المسند إليه نكرة ، قدم التنكير على التوابع والفصل احترازا عن الفصل بين التعريف والتنكير مع تناسبهما ، والمفتاح قدم التوابع والفصل على التنكير لاختصاص الفصل بالمعارف ومزيد اختصاص التوابع بها **(فللإفراد)** أى : لجعل المسند إليه فردًا من شيء بإفادة فرديته ، فإن جعل الشيء سببًا يكون بحسب الحقيقة ، وبحسب القول ، وبحسب الاعتقاد ، وعليها قوله تعالى : ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَندَادًا﴾ (١) أى : لا تعتقدوا ولا تذكروا له ندا ، والفرد يكون شخصًا ويكون نوعا لكن المتبادر منه الشخص ؛ فلذلك جعله مقابلا للنوعية مع أن المفتاح جعل الإفراد شاملا لهما ، ويحتمل أن يراد بالإفراد جعل الشيء فردًا مطلقا من غير تعرض للنوعية والشخصية ، وحينئذ يقابله الإفراد

---

(١) البقرة : ٢٢ .

الشخصي والنوعي ، وحينئذ يكون التعرض بالإفراد الشخصي متروكًا استغناء بشيوعه وظهوره عن البيان والمثال أعني قوله : نحو : ﴿وَجَاءَ رَجُلٌ مِنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى﴾ ظاهر في قصد الشخصي ، والأظهر أو التنويع مكان قوله (أو النوعية) أي : جعل المسند إليه نوعا إلا أنه تفنن في ذكر الأسباب فأبرز بعضها في صورة الغرض المترتب وبعضها في صورة الحامل المتقدم نحو : ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ﴾ (١) أي : نوع من الغشاوة غير ما يتعارفه الناس وهو غطاء التعامي عن آيات الله ، فإن التنكير كما يفيد الوحدة الشخصية أو النوعية يفيد إبهامها وكونها مجهولة ، وإفادة كونها مجهولة لئلا يتأتى المخاطب عن قبوله لعدم حضوره بغطاء من أغطيته يعرفها ، وليعلم أنها عسيرة الإزالة لعدم معرفتها حتى يعرف طريق إزالتها ، وبما شيدنا ببيان هذه النكتة اندفع ما قالوا : إن الأقضى لحق المقام حمله على التعظيم كما فعله المفتاح أي : غشاوة عظيمة تحول بين أبصارهم والحق المبين بالكلية ، وما يسبق إلى الوهم أن عدول المصنف هنا عما في المفتاح أشبه بالإفساد مما هو بصدده من الإصلاح ، ولا يذهب عليك أن جعل تنوين غشاوة للنوعية يحوج إلى جعل غشاوة مستعملة في المجاز الأعم من الحقيقة ليصير التعامي نوعا منها داخلا تحتها (أو التعظيم) أي : بيان العظمة لجعل الإبهام وسيلة إلى عظمته ، لأن العظمة حاجبة عن معرفة العظيم (أو التحقير) أي : بيان الحقارة المناسبة للنكارة ، لأن الحقير لعدم الاعتناء به لا يعرفهما (كقوله) أي قول ابن أبي السمط قال في القاموس : السمط الرجل الخفيف وأبوالسمط من كناهم ، وفي سوق كلامه دلالة واضحة على أن المثال لهما فاعرفهما .

[له حاجِبٌ] أي مانع عظيم [في كلِّ أمرٍ يَشِينُه] أي يعيبه وهو كونه عيبا ، فلذا قال : في كل أمر [وليس له عن طالِبِ العُرفِ] أي الإحسان [حاجِبُ] (٢)

---

(١) البقرة : ٧ .

(٢) البيت كما في زهرة الآداب لأبي السمط مروان بن أبي حفص ، وقبله :

فتىً لا يبالي المدلجون بنوره ۝ إلى بابه ألا تُضيء الكواكبُ

ومعنى البيت : أن ممدوحه له حاجب عظيم من نفسه ، يمنعه عن فعل ما يشينه ، وليس له حاجب ما عن طلب الندى ، فالحاجب الأول التنكير فيه للتعظيم ، والحاجب الثاني التنكير فيه للتحقير على سبيل المبالغة في النفي وفي قوله : (وليس له عن طالب العرف حاجب) قلب ، والأصل : وليس لطالب العرف حاجب عنه . انظر البيت في التبيان (١٧١/١) ، والإشارات ...=

حقير فكيف العظيم ؟ والظهور تعين الأول للتعظيم والثانى للتحقير عند الطبع السليم كما ادعاه السكاكى لم يبينه ، ولا يخفى أنه لو جعل الأول للتحقير والثانى للتعظيم لأقبل عليه الذوق القويم حيث يفيد أنه يكفيه مانع حقير عن العيب ولا بد له من مانع عظيم عن الإحسان ، ولك أن تجعل نكتة ترك تعيين المثال وعدم تعينه عنده لتنبهه لهذا المقال لكن لتعيينه فى الإيضاح ينوه عن هذا الاحتمال ، ولو جعل الثانى للإفراد حتى يكون عموم النفى صريحا لم يبعد ، ومن البين أن إثبات المانع عن كل أمر يشينه يستلزم انتفاء المانع عن الإحسان ، لأنه شين ، فالأبلغ «فليس» وجعل التنكيرين للتكثيرة والتقليل على ما عرفت فى التعظيم والتحقير من التفصيل مساغ **(أو التكثير)** بعلاقة إن الكثيرة تمنع عن المعرفة **(كقولهم إن له لإبلاً وإن له لغنمًا أو التقليل)** بعلاقة إن القلة لعدم الاعتداد بها تحول بينه وبين المعرفة **نحو** : ﴿وَرِضْوَانٌ مِنَ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ (١) وفى تعريض بالتقليل والتحقير تعرض بما صرح به فى الإيضاح من أن السكاكى لم يفرق بين التعظيم والتكثير والتقليل والتحقير ، وأكد الفرق بقوله : **(وقد جاء للتعظيم والتكثير)** جميعا **نحو** : ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِن قَبْلِكَ﴾ (٢) وجعله الشارح إشارة إلى الفرق ، والظاهر ما ذكرنا ، وتحقيق الفرق أن القلة والكثرة باعتبار الكمية تحقيقا أو تقديرا ، والتعظيم والتحقير بحسب ارتفاع الشأن وانحطاطه كما أشار إليه بقوله : **(أى : ذو عدد كثير وآيات عظام)** والأظهر استفادة الكثرة من جمع الكثرة إلا أن يراد المبالغة فى الكثرة أو فى الدلالة عليها ، والعجب من المصنف كيف وافق السكاكى فى هذا المقام وخالفه فى جعل تنوين «نفحة» فيما سيأتى للتحقير ، ولم يتعرض لاجتماع التقليل والتحقير لعدم عثوره على مثال من كلامهم ، وجعل السكاكى التنكير فى قوله تعالى : ﴿وَلَئِن مَّسَّتْهُمْ نَفْحَةٌ مِّنْ عَذَابِ رَبِّكَ﴾ (٣) للتحقير ، واعترض المصنف بأن التحقير مستفاد من بناء

= والتنبيهات (٤١) ، والمفتاح (١٠٣) ، وشرح المرشدي على عقود الجمان (٦٦/١) ، ديوان المعاني (١٢٧/١) ، ومعاهد التنصيص (١٢٧/١) ، أمالي القالي (٢٣٨/١) مغني اللبيب (٥٧٧) .

(١) التوبة : ٧٢ .

(٢) فاطر : ٤ .

(٣) الأنبياء : ٤٦ .

المرة ونفس الكلمة ؛ لأنها إما من قولهم : نفحت الرياح إذا هبت ، أى : هبته ، أو من نفح الطيب إذا فاح ، أى : فوحه ، ولا يرد أن بناء المرة للوحدة لا للحقارة ؛ لأن النفحة إذا كانت واحدة تفيد كمال حقارة ما عبر بها عنه ، والجواب : أن التنوين لتحقير النفحة لا لتحقير العذاب ، وتحقير النفحة لا يستفاد من بناء المرة ولا من نفس الكلمة ، نعم تحقير النفحة لغاية المبالغة فى تحقير العذاب ، وهذا أظهر مما ذكروه ، ونفحة السيد السند فى شرح المفتاح من أن التحقير مما يقبل الشدة والضعف فيفهم من اجتماع الدوال الثلاث أن العلة فى الغاية ، وزاد فى حواشي شرح المفتاح عليه حيث قال : على أن اجتماع الدوال على مدلول واحد لا يقبل تفاوتا جائزٌ للمبالغة فى الدلالة عليه وإيضاحه ومما جعله فى المفتاح محتملا للتهويل وبخلافة قوله تعالى : ﴿إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِنَ الرَّحْمَٰنِ﴾ (١) وقال المصنف هو ظاهر فى الثانى ، ووجه قوله : أن ذكر المس والرحمن يشعر بأنه بصدد تخويفه من أدنى عذاب وإظهار شفقته عليه بحيث لا يجوز أدنى عذاب له يدفعه ما ذكره الشارح أنه لا دلالة للفظ المس وإضافة العذاب إلى الرحمن على ترجيح الثانى كما ذكره بعضهم لقوله تعالى : ﴿لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾(٢) ولأن العقوبة من الحليم أشد ، على أن بين إضافة العذاب إلى الرحمن وإضافته إلى الحليم فرقا **(ومن تنكير غيره)** لا من تنكير المسند إليه كما هو ظاهر عبارة المفتاح فليحمل كلامه على ذكر النظير دون المثال **(للإفراد أو النوعية)** لا لمجرد النوعية كما هو الظاهر من المفتاح ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِن مَاءٍ﴾ (٣) أى : كل فرد منها من فرد للنطفة ، فى الشرح هى نطفة أبيه المختصة به ، ووجه التخصيص بنطفة أبيه غير ظاهر والظاهر : وهى النطفة الممتزجة من نطفة أبيه به أو كل نوع من الدواب من نوع من أنواع المياه ، وهو نوع النطفة الممتزجة من نطفتى أبويه ، ولا يجوز أن يراد كل شخص من الدواب من نوع من الماء ؛ لأنه بعيد عن العبارة وخلاف الواقع ولا كل نوع من كل شخص من الماء لذلك لا لأنه محال كما زعم السيد السند ؛ إذ لا يبعد أن

---

(١) مريم : ٤٥ .
(٢) الأنفال : ٦٨ .
(٣) النور : ٤٥ .

يخلق نوع منحصر فى شخص من شخص من الماء فلذا لم يلتفت المصنف فى الإيضاح إلى هذين الاحتمالين ، واكتفى بالاحتمالين الأولين وأورد على الاحتمالين آدم وحواء وعيسى عليهم السلام والغراب والفأرة والعقرب . ويمكن منع عدم خلقهم وعدم خلقها من النطفة إذ لم يقم دليل على بطلانه حتى يُؤَوَّلَ له النظم . نعم لا ينبغى أن يفسر الماء بنطفة الأب أو الأبوين ، وأورد على الاحتمال الثانى خصوصا البغل فإنه خلق من نوعى نطفة ، ويدفعه أن ليس النوع هو النوع الحقيقى بل أخص من النطفة ، فالنطفة الممتزجة من نطفتى الحمار والفرس نوع من النطفة ، ولصاحب المفتاح تفسير آخر لماء وهو نوع الماء يعنى : النطفة إذ هى نوع من الماء ولم يلتفت إليه المصنف ؛ لأنه خلافُ سَوْق النظم ؛ لأن الظاهر تخصيص كل دابة بماء ، ورد كون التنكير فى الآية للإفراد بأن تفصيل الدابة بالأنواع حيث قال : ﴿فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ﴾ (١) الآية لا يلائم إرادة الفرد وللتعظيم نحو : ﴿فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ (٢) حيث أوثر على بحرب الله ورسوله ، ويحتمل النوعية أى : نوع حرب غير متعارف وهو حرب جند الغيب لا يدرك حربهم حتى يدفع ضره **(وللتحقير)** قوله تعالى :﴿إِنْ نَظُنُّ إِلاَّ ظَنًّا﴾ (٣) أى : لا نظن بالساعة إلا ظنا ضعيفا لا اعتداد به ؛ ولهذا صح الاستثناء ولم يلزم استثناء الشىء عن نفسه ، وهذا من مزالق النحاة حيث خرجوا فى دفع الإشكال عن مقتضى اللفظ والمعنى ، فتارة يجعلون إن ضربت إلا ضربا بمعنى إن أنا إلا ضربت ضربا ويقولون : فى التركيب تقديم وتأخير وتارة يقولون : لم يقصد بالضرب إلا مطلق الفعل ، كأنه قيل : ما فعلت إلا ضربا ، ولا يخفى أن اللفظ بعيد عن هذا الحمل غاية البعد وأن المعنى على حصر الضرب فى نوع منه لا على حصر الفعل فى الضرب ، على أنه لا يصح فى : إن ضربت زيدا ضربا جعله فى تقدير إن فعلت زيدا إلا ضربا ، فليس ترجيح هذا التوجيه على ما ذكروه لمجرد أنه مغن عن تكلف فيما ذكروه كما يدل عليه كلام الشارح ؛ بل لأن توجيههم فاسد والأنجع للنحاة حذف الصفة فى أمثاله فيكون التقدير ما ضربت إلا ضربا حقيرا أو عظيما

(١) النور : ٤٥ .
(٢) البقرة : ٢٧٩ .
(٣) الجاثية : ٣٢ .

أو كثيرا على حسب القرائن ، ولا يجب لدفع الإشكال حمل التنوين على ما يجعل به المصدر نوعا كما يشعر به بيان الشارح بل رب مقام يكون التنوين فيه للوحدة فيجعل المفعول المطلق للعدد ، قال الشارح المحقق : وكما أن التنكير لإبهامه يفيد التعظيم والتحقير كذلك لفظ البعض قال الله تعالى : ﴿وَرَفَعَ بَعْضَكُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾ (١) أفاد نبينا صلوات الله وسلامه عليه بلفظ البعض إعلاءًا لقدره ، ونقول هذا كلام ذكره بعض الناس تحقيرا لشأن البعض ، وقد يقصد به التقليل نحو كفانا بعض اهتمامه .

(وأما وصفه) أى جعله موصوفًا بإيراد نعت له ، ذكر التوابع على طبق ما يذكر فى الكلام إذا اجتمعت ، قال الرضى : بدئ بالنعت ثم بالتأكيد ثم بالبدل ثم بالمنسوق ولم يذكر البيان لكمال التباسه بالبدل حتى قال : لم يظهر لى إلى الآن فرق بين بدل الكل وعطف البيان ، والحق أنه بدل الكل كما هو ظاهر كلام سيبويه وقال الشارح المحقق : بدئ بالوصف لكثرة وقوعه واعتباراته ، وإنما تكون هذه النكتة سرية لو كانت مرعية فى ذكر التوابع كلها **(فلكونه)** أى : كون الوصف بمعنى النعت ، فالأوضح عبارة المفتاح فلكون الوصف **(مبينا له كاشفا عن معناه)** بين بقوله كاشفا عن معناه ما أراد بقوله مبينا له من بيان معناه دون نفسه فجعل عبارة الحكم مثالاً له وهذا من البدائع التى قصده بعض أهل الأدب حتى جعل كتابا فى النحو كذلك بتمامه والمتبادر من المعنى هو المطابقى لكن لا ينبغى أن يحمل عليه ، لأن الوصف الكاشف ربما يكشف عن معنى مجازى مراد ، فالمراد : بالمعنى المقصود لكن أعم من المقصود لذاته ، إذ ربما يحتاج المعنى الأصلى للفظ الكناية إلى كشف ، لينتقل منه إلى المقصود لذاته ولا يجب فى الكشف أن يبلغ الغاية حتى يكون مظهرا للنكتة أو مميزا له عن جميع ما عداه ، بل ربما يكون الكشف بوجه أعم ، وقول المفتاح : كشفته كشفا كأنك جردته إنما هو تحقيق المثال لا وضع الضابط **(كقولك : الجسم الطويل العريض العميق يحتاج إلى فراغ يشغله)** كل من الأوصاف الثلاثة وصف كاشف يبين الجسم بوجه والمجموع وصف كاشف بالغ مرتبة الحد إما لجعلها بمنزلة وصف واحد بمعنى الممتد فى

---

(١) الأنعام : ١٦٥ .

الجهات الثلاث ، وإما لجعل الوصف أعم من أن يكون واحدا أو متعددا ، وقد تكلف بما لا يحتاج إليه من قال : المثال هو العميق ؛ لأنه يساوى الجسم أو قال المثال هو الطويل الموصوف بالوصفين وهذا الوصف كاشف على مذهب السكاكى دون المصنف ؛ فإن الجسم عند الأشاعرة قد يتركب من جزءين ، فلا يكون عريضا عميقا .

قال الشارح فى شرح المفتاح : والمراد بالطول أزيد الامتدادين أو الامتداد المفروض أولاً وبالعرض أنقَصُهما أو المفروض ثانيا ، وبالعمق ما يقاطعهما ، هذا ولا يخفى أنه لو فسر الطول بأزيد الامتدادين والعرض بأنقصهما لا يتناول الوصف جسما ليس فيه أزيد الامتدادين ، وقد نبه بالمثال على أن النكات غير مختصة بوضع اللغة بل تجرى فى الأوضاع الاصطلاحية وإلا فالجسم فى اللغة هو جماعة البدن والأعضاء من الناس وسائر الأنواع العظيمة الخلق ، كذا فى القاموس وفى الصحاح هو البدن قال السيد السند : من فوائد هذا الوصف الإشارة إلى علة الحكم وفيه أن علة الحاجة ليست الطول والعرض والعمق وإلا لما احتاج الجوهر الفرد إلى حيز **(ونحوه)** أى : نحو قولك **(قوله)** أى : قول أوس بن حجر الشاعر الجاهلى فى مرثية فضالة بن كلدة ، فصله عنه تنبيها على التفاوت بينهما من وجهين أحدهما فى الكشف عن المعنى ، فإن السابق بعينه تفصيل معنى الجسم ، وهذا ليس بعينه تفصيل معنى الألمعى ؛ لأن معناه الذكى المتوقد ، وليس الوصف تفصيله بل بحيث لو تأمل فيه ينكشف معناه وهو أنه مصيب فى ظنه كأنه رأى المظنون أو سمعه ممن رآه ، قالوا : وبمعنى «أو» أو المراد أنه رأى فى بعض الأوقات وسمع فى بعض الأوقات .

وثانيهما : أن :

الأَلْمَعِىَّ الذى يَظُنُّ بِكَ الظَّنَّ كَأَنْ قَدْ رَأَى وَقَدْ سَمِعا

ليس من وصف المسند إليه بل وصف اسم إن فى البيت السابق أعنى :

إنَّ الذى جَمَعَ السماحَةَ والمُروءَةَ والبِرَّ والتُّقَى جَمَعَا (١)

---

(١) البيتان لأوس بن حجر في ديوانه (٥٣) من قصيدة له في رثاء فضالة بن كلدة الأسدي ، وهو في الإيضاح (٥٥) .

أو بتقدير أعنى أو مرفوع بالمدح ، وخبر إن ما يأتى بعد عدة أبيات من قوله: أودى فلا ينفع الإشاحة من امرئ يساعده السوق فتأمل .

(أو مخصصا) أى : له أى للمسند إليه والفرق بينه وبين الوصف المبين أن الغرض فيه تخصيص اللفظ بالمراد ، وفى الوصف المبين كشف المعنى وجعل المخاطب عالما بما أريد باللفظ ، فالنظر فيه على إزالة الاحتمال عن اللفظ ، وفى الأول على إزالة المجهولية والإبهام عن المراد ، وإلا فالوصف الكاشف أو المادح لا يخلو عن التخصيص ، ولهذا قيد صاحب المفتاح كونه مخصصا بقوله : مفيدا غير فائدة الكشف والمدح ، والمصنف استغنى عن التقييد بجعل كونه مخصصا علة الوصف صريحا ، ولما لم يكن صريحًا فى عبارته احتاج إلى التقييد .

وقيده فى المفتاح أيضا بزيادة تخصيص لما أنه خص البحث بوصف المعرف ، والمعرف لا يخلو عن تخصيص ولما لم يخصه المصنف به لم يحتج إلى هذا التقييد والتخصيص فى عرف النحاة تقليل الاشتراك فى النكرة ، وتقليل الاشتراك فى المعرفة عندهم يسمى توضيحًا . والمراد بتقليل الاشتراك : تقليل مقتضى الاشتراك وهو الاحتمال ، وإلا فاشتراك اللفظ بين أفراد مفهومه أو بين مفهوماته لا يندفع بشىء .

والظاهر أنه محمول على إزالة الاشتراك إما فى الجملة أو بالكلية ، إلا أنه فسر بتقليل الاشتراك ، لأنه الغالب فى التخصيص ، وقلما يبلغ مرتبة الإزالة بالكلية والمصنف جرى على اللغة ، لأنه أشيع من الجرى على اصطلاح قوم آخرين وأراد به إزالة الاشتراك إما فى الجملة أو مطلقا ليحوي جميع المواد ولم يرد إزالة اشتراك نشأ من المعنى أى : الاشتراك بين إفراد المعنى . وإن ادعى السيد السند أن المتبادر من تقليل الاشتراك المعنوى وشموله لتقليل الاشتراك اللفظى تمحل ، لأن التقليل لا يتصور فيه بلا تمحل ، لأنه يتصور فى أمثاله ، والدعوى لا تثبت له بعد ما أوضحناه لك .

فالوصف فى عين جارية مخصصة عند النحاة ، لأنه يزيل مقتضى الاشتراك وهو احتمال العين لمعان .

ولو خص التخصيص بإزالة الاشتراك الناشئ من المعنى لخرج وصف الأعلام

المشتركة والمبهمات والمعرف بلام العهد عن كونه مخصصا ؛ لأن الاشتراك فى هذه الأمور ليس بين أفراد يتوسل فى تعلق حكم الكلام بها باستعمال اللفظ فى مفهوم كلي صادق عليها ، بل بين متعدد يقصد واحد منه بنفس اللفظ .

أما فى الأعلام المشتركة فظاهرة ، وأما فى غيرها فلأنها إما موضوعات لكل واحد من متعدد ، أو للاستعمال فى خصوص واحد منه على اختلاف ، وأيًّاما كان لا يستعمل إلا فى واحد ولا يخرج جميع المعارف لكون الاشتراك فيها من نفس اللفظ ، كما أفاده السيد السند ، إذ المعرف بلام الجنس يكون وصفه لتخصصه ببعض أفراد مفهومه ، فالاشتراك فيه ناشئ من المعنى لا من اللفظ .

فإن قلت : الرجل العالم خير من الجاهل فى المقام الاستغراقى ، لا يتصور أن يكون لتقليل الاحتمال للمستغرق بل لتقليل الشمول فهل يجعل تقليل الشمول داعيا آخر ، أو يمكن درجه فى الوصف المخصص ؟ .

قلت : قرينة الاستغراق تقوم بعد الوصف ، فالوصف لتقليل الاحتمال ، وقرينة الاستغراق لتعميم ما رفع فيه بعض الاحتمال ، فيكون الوصف مخصصا .

فإن قلت : لا يتم ذلك فى كل رجل عالم .

قلت : دخل الكل على الموصوف ، ولذا لا يمكن وصف الكل بل يجب إجراء الوصف على المضاف إليه .

وينقدح من هذا جواب آخر فى المعرف باللام ؛ لأنه بمنزلة كل وما أضيف إليه يستغني الفطن عن تعريفه ، ولو جعل تقليل الاشتراك عبارة عن رفع الاحتمال ، أو إزالة بعض الشمول ؛ لأن مقتضى الاشتراك قد يكون الشمول ، وإن كان الأكثر الاحتمال لهان الأمر **(نحو : يا زيد التاجر)** اختاره على الرجل التاجر ، ليتضح شمول التخصيص لرفع الاحتمال الناشئ من اللفظ **(أو مدحا أو ذما)** عطف على «مخصصا» أو «مبينا» فيحتاج إلى جعله بمعنى مادحًا أو ذاما ؛ لأن الوصف مفيد مدح ، أو ذم ، أو عطف على قوله «لكونه» على أنه مفعول له ، وحينئذ لا بد من نكتة لجعل المبين والمخصص فى فرق واحد وهى تقاربهما جدا حتى يكون الفرق لمجرد القصد والنظر **(نحو : جاءنى زيد العالم أو الجاهل**

حيث يتعين) الموصوف عند المخاطب إما لاختصاص الاسم أو لاختصاص عمله بوصفه له أو لأمر آخر (قبل ذكره) بظاهره متعلق بالتمثيل ، فالمعنى : حيث يتعين زيد .

ونفس النكتة أحق بالتقييد لكن جعله قيدا لها ورجع ضمير يتعين إلى الموصوف أبعد من التقييد ، ويخالف الإيضاح ، وإنما قيد المدح والذم به ؛ لأن الأصل في الوصف التخصيص أو الكشف فلا ينبغي للبليغ قصد شيء غيرهما ما احتمل قصد أحدهما .

(أو تأكيدا) إذا كان الوصف غير الشمول ويفيده الموصوف إفادة ضمنية واضحة ، وهذا معنى ما قيل : إنما يكون الوصف للتأكيد إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمين ، وكلاهما أو كلهم لا يكونان وصفين للتأكيد ؛ لأنه وإن كان يفيد متبوعاهما ما يفيدانه لكن المفاد هو الشمول (نحو : أمس الدابر) في القاموس أمس مثلثة الآخر مبنية ، يبني معرفة ويعرب معرفة اليوم الذي قبل يومك بليلة وأمس منونا شاذًّا وإذا دخله «أل» فمعرب (كان يوما عظيما) وإنما يوصف الأمس بالدابر ، إذا كان دبوره مقصودًا إما للتلذذ بدبوره ، أو بالنجاة عنه ، أو بالتحسر على دبوره إلى غير ذلك .

والفرق بينه وبين الوصف البيان أي : بيان المقصود من الموصوف وما هو مناط القصد إلى مفهومه ، والداعي إلى ذكره نحو قوله تعالى : ﴿لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (١) غامض ، إذ اثنين مما أفاده الموصوف إفادة ضمنية واضحة ، وهو غير الشمول حتى لم يفرق بينهما نظر النحوي .

وجعله نجم الأئمة كنفحة واحدة مثالا للموصوف للتأكيد والفرق بين إيراده للإشارة إلى ما هو مناط الفائدة ومتعلق القصد ، فإن المقصود بالنهي : اتخاذ الاثنين لا اتخاذ الإله فلو لم يوصف بالاثنين لربما أوهم أن النهي اتخاد هذا الجنس ، وإنما ذكر المثني لكونه اتخاذهم على هذا الوجه وأن المطلوب الانتهاء عن اتخاذ الاثنين على أي وجه كان ، حتى يكون المنتهى عن كل منهما عاملا بالنهي ، أو يكون الكلام على شمول النهي أي : لا تتخذوا شيئا منهما ، ولما كان منع الاثنين

---

(١) النحل : ٥١ .

يوهم جواز اتخاذ غير الله بوحدته عقبه بقوله : إنما هو أى : الله إله واحد تكميلا للإرشاد بخلاف الدابر ، فإن مناط الحكم هو الزمان لا الدبور على ما لا يخفى .

فإن قلت : فى كون وصف إله بالواحد للبيان نظر ، بل هو يشبه أن يكون وصفا للتخصيص ، إنما يكون للتأكيد لو كان تنوين إله نصا فى الوحدة ، وليس كذلك لاحتماله التعظيم والتكثير فوصفه بالواحد كوصف زيد بالتاجر لرفع الاحتمال . قلت : سبق قوله : ﴿لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ بجعل تنوين إله للوحدة وبعد فيه بحث ؛ لأن وصف إله ليس بالواحد الذى يشتمل عليه الإله ؛ لأنه بمعنى الوحدة الفردية التى تجعل الجنس فردا منتشرا وهذه الوحدة بمعنى نفى الشركة ، ولولاه لكان معنى ﴿إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ إنما الله فرد من الإله فلا يفيد توحيدا بل لا يكون كلاما مفيدا ولعلك لا يلتبس عليكَ الوصف للبيان بالبيان كما لا يلتبس الوصف للتأكيد بالتأكيد ، فإن البيان الإيضاح نفس المتبوع ، وذلك الوصف لبيان معنى فيه هو مناط القصد إليه ولا تظنن أنه التبس على السكاكى ذلك الرجل حيث أورده فى البيان ، فإنه ذكره نظيرا للبيان لا مثالا له وله فى كتابه غير نظير ولقد تفطن لذلك المعنى المصنف بذكره فى الإيضاح هناك ولم يرد إيراده فى عطف البيان عليه وجعل صاحب المفتاح قوله تعالى : ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ وَلاَ طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلاَّ أُمَمٌ أَمْثَالُكُمْ﴾ (١) من هذا القبيل ، وقال ذكر فى الأرض مع دابة ، ويطير بجناحيه مع طائر لبيان أن القصد من اللفظين إلى الجنسين وإلى تقريرهما هذا المعنى لدفع توهم أن يراد بهما ما هو أخص منهما كما فى جمع الأمير الصاغة فيكون زيادة من لاستغراق بعض أفرادهما لا لاستغراق الجمع وهذا مدار ما ذكره صاحب الكشاف أن معنى وصفهما بهذين الوصفين زيادة التعميم والإحاطة (٢) كأنه قيل : وما من دابة فى جميع الأرضين السبع ولا طائر يطير فى جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه إلا أمم أمثالكم محفوظة أحوالها غير مهملة أمورها إذ لولا تقرير إرادة الجنس بعمومه لم تفد كلمة «من» استغراق جميع أفراد الجنس ، فتوهم المصنف أن كلا من السكاكى والزمخشرى يوجه الآية

(١)ا الأنعام : ٣٨ .

(٢) التعميم مستفاد من وقوع النكرة في سياق النفي ، والزيادة لدفع احتمال إرادة دواب أرض واحدة أو طيور جو واحد ، وجعل الاستغراق حقيقيًا في جميع الدواب والطيور . انظر الإيضاح ص ٥٦ .

بتوجيه ساقط والأمر كما ذكره الشارح المحقق من وحدة التوجيهين ، وما ذكره السيد السند من أنه إذا أريد بهما نفس الجنسين لا معنى لزيادة التعميم ؛ لأن الجنس مفهوم واحد لا يجرى فيه التعميم ، والتخصيص لا يتم ؛ لأن التعميم فى أفراد الجنس بإرادة الجنس باللفظ لا بإرادة الجنس فى مقام الحكم يرشدك إليه قوله : إن الوصف لبيان القصد من اللفظ إلى الجنس ، وما ذكره من أن حمل أمم يحتاج إلى اعتبار ما ذكر واحدا واحدا على سبيل الإجتماع فى توجيه الكشاف دون المفتاح ؛ إذ لا كلفة فى حمل الأمم على الجنس يتجه عليه أن «من» الاستغراقية جعل الجنس فى ضمن كل واحد إلا أن يتكلف ويقال : كلمة «من» فى الحقيقة لم تدخل عليهما بل على أعم منهما كأنه قيل : ما من واحد من هذين الجنسين ، ولا يخفى بعده عن السوق ؛ بقي أن القصد لا يصح أن يكون إلى الجنس على قدر ما يفيد عمومه الوصف لوجوب خروج المشبه به عنه ، إلا أن يقال : القصد إلى العام والمشبه به مستثنى عنهم بقرينة التشبيه ، كأنه قيل : ما من واحد من أفراد هذين الجنسين بعمومهما سواكم إلا أمم أمثالكم ، ومما ينبغى أن لا يهمل بيانه ولا يهمل ولا يفصل بتفصيل أجمل : وصف النكرة بالجمل فنقول : أولا اشتراط أن يكون الموصوف بالجملة نكرة : حقيقة أو حكما كالمعرف بلام العهد الذهنى .

قالوا : لأن الجمل نكرات ، وأورد عليه أن التعريف والتنكير من خواص الاسم ، ودفع بتأويل قولهم بأن مرادهم أن مفردا يجب باعتبار صحة قيامه مقام الجملة التى لها محل من الإعراب ، نكرة لأنه يسبك من الجملة باعتبار المحكوم به الذى حقه أن يكون نكرة ، ونحن نقول : هذا تكلف ، ومع ذلك لا يتم ؛ لأن من الجمل التى لها محل من الإعراب خبر ضمير الشأن والمفرد الذى يقوم مقامها ليس مسبوكا من المحكوم به بل هو زيد قائم فى معنى القصة ، هذا الخبر وهو معرفة وكذا مقول القول نحو قال زيد : إن عمرا قاعد لا يقوم مقامه إلا هذا الكلام ولهما غير نظير ، بل مرادهم أن الجمل نكرات حكما لأنه عومل معها معاملة النكرة حيث جعلت أحوالا هى لا محالة نكرات وأخبارا حقها أن تكون نكرات ولا يبعد أن يكون سر جعلها فى حكم النكرة أنها فى الأغلب كما ذكروا ، وثانيا أنه اشترط فى

الجملة الواقعة صفة أن تكون خبرية ، ووجه ذلك تارة بأن الصفة فى الأصل خبر حتى قيل : الأوصاف قبل العلم بها أخبار ، والأخبار بعد العلم بها صفات والخبر يجب أن يكون جملة خبرية ، ورد بأن ذلك من باب اشتباه خبر بخبر ؛ لأن الخبر بمعنى ما يحتمل الصدق والكذب لا يصح أن يكون إنشاء لا خبرًا لمبتدأ ، والوصف فى الأصل خبر المبتدأ ، نعم : الحكم بأن الأخبار بعد العلم بها أوصاف ليس كليا بل الأكثر ذلك على أن لنا أن نقول : الأخبار بعد العلم بها أوصاف مطلقا وليس الخبر الذى هو إنشاء مما يتعلق به العلم والتصديق فهذا الحكم مما يخصص المحكوم به لا محالة ، فخبر المبتدأ لا يطلب إلا إسنادًا إلى المبتدأ سواء كان على وجه الإنشاء أو الإخبار ألا يرى إلى قولك أزيد قائم ؟ ويصح إسناد الجملة الإنشائية إلى المبتدأ على وجه الإنشاء فيقال : زيد اضربه ، ووجه تارة أخرى بأن الصفة يجب أن تكون معلومة الإنشاءاتت إلى الموصوف يتميز به عند المخاطب ، وما هو ثابت للغير يجب أن يكون ثابتا ولا ثبوت لمدلول الإنشاء معه ؛ لأنه إما طلب لأنه لا بد له من أمر غير حاصل ، وإما غيره من التمنى وصيغ العقود فالجمع يتعلق بأمر غير حاصل .

ودفع بأن مضمون الإنشاء هو الطلب أو التمنى أو إحداث عقد شرعى وكلها حاصل مع الجملة ويرد أيضًا أن هو معلوم الإنشاءات لا يجب أن يكون حاصلاً ألا ترى إلى قولك : رجل يأتينى ، ووجه مرة أخرى بأن الصفة يجب أن تكون معلومة للمخاطب قبل الوصف ، والجمل الإنشائية تحصل مدلولاتها بنفس اللفظ ويعلم حين التلفظ به ، ولا يعلم قبل الوصف وأورد عليه الشارح المحقق أن وجوب علم المخاطب بالصفة كلام ذكره المفتاح وكلام الكشاف يشعر بأنه فى الصلة دون الصفة حيث قال فى قوله تعالى : ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (١) أن الصلة يجب أن تكون قصة معلومة للمخاطب فيحتمل أنهم علموا ذلك بأن سمعوا قول الله تعالى فى سورة التحريم : ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ (٢) ثم قال : وإنما جاءت النار هنا معرفة وفى سورة

(١) البقرة : ٢٤ .

(٢) التحريم : ٦ .

التحريم نكرة لأن الآية فى سورة التحريم نزلت أولا بمكة فعرفوا منها نارًا موصوفة بهذه الصفة ثم جاءت فى سورة البقرة مشارًا بها .

وأجاب بأن المخاطبين فى سورة التحريم هم المؤمنون فيحتمل أنهم علموا ذلك بسماع من النبى ﷺ ، والمشركون لما علموا ذلك بسماع الآية ، خوطبوا فى سورة البقرة ، ويرد عليه أن المؤمنين لو سمعوا ذلك عن النبى ﷺ لوجب أن تعرف النار لهم كما عرف للمشركين فى سورة البقرة وأيضا لا وجه حينئذ لتوجيه العلم بالصلة فى الآية بإسناده إلى سماع آية سورة التحريم ؛ لأن سماعهم إنما يفيدهم لو علموا قبل سماعهم مضمون الصفة وحينئذ يستند الصلة والصفة فى الاثنين إلى ذلك العلم ، وأيضا سماع المنكرين آية سورة التحريم لا يفيدهم العلم حتى يصح جعل الجملة صلة ، وأجاب السيد السند بأن الإدراك المطلق كاف فى جعله صلة ، وهو خلاف المنقول والمعقول بل الجواب أن الإنكار عن عناد لا ينافى استفادة العلم ويمكن أن يجاب عن الشبهتين الأوليين بأن الصلة والصفة وإن تشاركا فى وجوب العلم بمضمون الجملة لكن الصلة امتازت بوجوب العلم بالمحكوم عليه بها بأن يجعل ملحوظا بها ، فالإيراد صلة مستند إلى سماع اتقوا نارا وقودها الناس والحجارة ؛ لأن النار تعرف مضمون الجملة وقوله : اتقوا نارا مستندا إلى سماع من النبى عليه السلام أن بعض النار كذلك وقودها الناس والحجارة ، ولا يكفى فى عهدية النار معرفة وأن بعض النار كذلك ، بل لا بد من معرفة النار بهذه الجملة فلهذا نكرت فى التحريم وعرفت هنا ولا يبعد أيضا أن يقال : لا يكفى فى التعريف العهدى معرفة الشيء مطلقا بل معرفة ينتقل إليها فى الإيراد معرفة فيقتضي معرفة شيء فى القرآن إيراده ثانيا معرفة ولا يقتضي معرفته عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم إيراده فى القرآن معرفة .

وأورد على قول الكشاف أن الآية فى سورة التحريم نزلت أولا بمكة أنه ينافي ما صرح به فى أول سورة التحريم بأنها مدنية وما قد سبق منه أيضا أن المصدر بـ «يا أيها الناس» مكى وبـ «يا أيها الذين آمنوا» مدنى ، ويمكن أن يجاب عن الأول بأنه يحتمل أن يكون هذه الآية نازلة فى المكة [1] وحدها ، والسورة نازلة فى

---

(١) هكذا بالأصل .

المدينة بتمامها ، وعن الثانى بأن ما قد سبق منه كان رواية عن علقمة فيحتمل أن لا يكون واثقا بها ، أو يكون معنى الرواية ما صدر بـ «يا أيها الناس» مكى لا محالة ، وذلك لا ينافى النزول بمكة أيضا ، وتصدى السيد السند لإثبات أن خبر المبتدأ يجب أن يكون جملة خبرية فيتم التوجيه الأول لوجوب كون الصفة كذلك فقال : خبر المبتدأ وضع على أن يكون حالا من أحوال المبتدأ سواء أسند إليه على وجه الاستفهام أو النفى . ولا شك أن الجمل الإنشائية ليست بمضموناتها أحوالاً لما يجعل أخبارًا له ونحن نقول : الجملة الخبرية لا تقع خبرا ما لم يخرج عن احتمال الصدق والكذب ولم يجعل نسبتها غير ملحوظة قصدا ، فالقول بأن الجملة الخبرية تقع خبرًا مُؤَوّلاً بأن ما فى الأصل جملة خبرية تقع خبرا لا حال كونها جملة خبرية ، وكذا الجملة الإنشائية إذا كانت نسبتها مقصودة وكانت لإنشاء شيء لا تقع خبرا ولا يرتبط بغيره لا أظنك فى مرية من ذلك ، ووجدانك حاكم صدق وإذا أخرجت عن كونها كلاما تاما وجعلت فى حكم المفرد فلا مانع من جعلها خبرا فالجملة الخبرية والإنشائية سيان فى امتناع كونهما خبرين ، وهما على فطرتهما ، وإمكان جعلهما خبرين بجعلهما كالمفردين ، فكما لا مانع من وقوع قام أبوه خبرًا لزيد لجعله فى قوة قائم الأب لا مانع من جعل اضربه خبرا له لكونه فى قوة مطلوب اضربه أو واجب اضربه ، نعم : ذلك التصرف فى الخبريات أكثر بقى الكلام فى أن زيدا اضربه هل هو جملة إنشائية اعتبر نسبة اضربه إلى زيد على وجه الطلب والإنشاء أو خبرية كما يشعر به قولهم إنه فى تأويل زيد مقول في حقه اضربه ؟ الحق أنه إنشائي لا تفاوت في القصد بين زيد اضربه ، واضرب زيدًا ، ثم لا وجه في جعل زيد قام أبوه فى قوة زيد قائم الأب دون زيد مقول فيه قام أبوه وجعل زيد اضربه فى قوة زيد مقول فيه اضربه دون زيد مطلوب الضرب أو حقيق به أو واجب الضرب كما استشهر .

(وأما توكيده) أى : إيراد التأكيد للمسند إليه ، ومن لطائف ترتيب المصنف اتصال بحث التأكيد بقوله أو تأكيد لنحو أمس الدابر كان يوما عظيما فإن بحث التأكيد يوضحه ، ولك أن تريد بقوله وأما توكيده إيراد التأكيد الاصطلاحى أو ما فى حكمه فيتقوى حسن الاتصال **(فللتقرير)** أى : جعل مفهوم المسند إليه مقررًا

ثابتًا فى ذهن المخاطب وذلك إذا توهم المتكلم أن المخاطب غفل عن سماع اللفظ لشاغل السمع عنه أو سمع لكن لم يلتفت إلى معناه لشاغل الفهم عنه ولا يخفى أن هذا التقرير ينفك عن دفع توهم التجوز أو السهو فيصبح ذكره مقابلاً له وإن كان دفع توهم التجوز أو السهو مستلزما للتقرير ؛ لأن توهم التجوز أو السهو يمنع عن ثبوت المسند فى نفس المخاطب بذكره مرة فإذا تكرر تقرر واندفع التوهم ولا حاجة فى توجيه ذكر التقرير مقابلاً للدفع إلى ما ذكره الشارح من أن القصد إلى مجرد التقرير يغاير القصد إلى دفع التوهم وإن كان بالتقرير يندفع التوهم ، وقد حمل العلامة التقرير على تقرير الحكم وأورد عليه الشارح . إن عرفت أنا نقرر المسند إليه دون الحكم كما سيأتى وكأنه أراد بتقرير الحكم ما يلزم تقرير المحكوم عليه من إدخال الحكم فى نفس المخاطب وإزالة غفلته عنه بغفلته عن المحكوم عليه لا التقرير الحاصل له بتكرير الإسناد وإزالة الشك أو الإنكار ويشهد به أنه قال : أى بمجرد تقرير الحكم لا توكيده فلا يتجه ما أورده عليه الشارح المحقق **(أو دفع توهم)** عدل عن الظن كما فى المفتاح ؛ لأن ذكر المسند إليه لا يوجب ظن التجوز أو غير غاية التوهم **(التجوز)** أى المتكلم بالمجاز ، والمجاز مشترك بين المجاز اللغوى والمجاز العقلى والتأكيد يعم دفعهما وإرادتهما توجب الجمع بين المعنيين أو عموم الاشتراك ، ولا يخفى أن فائدة التأكيد لا يقتصر على دفع توهم التجوز بل هو لدفع توهم التجوز أو الحذف فإن قولنا : أحببت قريتى يحتمل أن تكون القرية مجازا عن الأهل وكون الأحباب متعلقا بالقرينة مجازا عقليا وحذف المضاف أى أهل قريتى ، فأحببت قريتى لدفع توهم التجوز أو الحذف ودعوى أنه يكون لدفع توهم التجوز لا غير الحكم ولا تظنن أن التأكيد لا يجامع المجاز ؛ لأن دفع توهم المجاز لا يوجب دفع المجاز المحقق فقولنا : رمانى أسد نفسه فيه تأكيد الأسد المجاز عن الشجاع لدفع توهم أن الرامى بعض غلمانه وإسناد الرمى إليه مجاز وكأنى بك أن تقول : زيد نفسه جاء لدفع توهم التجوز على مذهب غير المصنف وليس عند المصنف لدفع توهم التجوز فإن إسناد الخبر إلى المبتدأ ليس مجازا عنده فعبارة المصنف قاصرة فى بيان النكتة وإنما هى وافية فى كلام المفتاح لا تقول : إذا أكد زيد اندفع توهم التجوز فى إسناد «جاء» إلى الضمير فقد تم أن التأكيد لدفع توهم

التجوز فى إسناد الخبر إلى المبتدأ بل هو الظاهر ، وبيان المصنف لا يشمله .

(أو) دفع توهم **(السهو)** ترك النسيان مع أنه مذكور فى المفتاح لعدم الفرق بين السهو والنسيان فى اللغة فى القاموس : سها عنه نسيه وغفل عنه ، والمفتاح جرى على اصطلاح الحكمة من جعل السهو لزوال الصورة عن المدركة دون الحافظة حتى لا يحتاج فى حصولها إلى تحصيل ابتداء بل يكفى الاستحضار والنسيان لزوال الصورة عن الحافظة حتى يحتاج فى حصولها إلى تحصيلها ابتداء ، والظاهر أن التأكيد ليس لدفع توهم السهو بل لدفع توهم وضع صورة مكان صورة وإلا فزوال الصورة عن المدركة لا يوجب الإتيان بالخطأ ، نعم منشأ الوضع زوال الصورة عن الحافظة فالأولى لدفع توهم الخطأ فإن قلت : إيراد التأكيد لدفع توهم ما سبق اللسان مما فاتهم لأنه ليس للسهو بل يكون مع حصول الصورة فى المدركة ، قلت : سبق اللسان لزوال الصورة اللفظ الذى يراد ذكره عن المدركة ، وإنما الصورة الحاصلة معه صورة المفهوم نحو : جاءنى زيد زيد لئلا يتوهم أن الجائى عمرو وإنما ذكر «زيد» على سبيل السهو ، فإن قلت : التكرار لا يدفع توهم السهو لأنه ربما يتوهم فى : جاءنى زيد زيد أن زيد الأول وقع موقع أخوك ، وزيد الثانى بدل أو عطف بيان ، وفى زيد قائم قائم يتوهم أن الأول قائم مقام قاعد سهوا والثانى خبر ثان قلت : اندفع به توهم السهو فى الإخبار عن مجىء زيد وعن قيامه ، قال الشارح المحقق : وهذا التوهم لا يندفع بالتأكيد المعنوى ، وهو ظاهر ووجهه السيد السند بأنه إذا قيل : جاءنى زيد نفسه احتمل أنه أراد أن يقول : جاءنى عمرو نفسه فسها وتلفظ بزيد مكان عمرو وفيه بحث لأن حفظ الكلام عن توهم التجوز ينبئ عن مزيد احتياط ويبعد المتكلم عن مظنة السهوية وسنزيد لك غير بعيد ، ولأنه ينافى ما حقق بعيد هذا الكلام أن الأولى إن جاءنى الرجلان كلاهما ليس لدفع توهم عدم الشمول ؛ لأن المثنى نص فيه بل لدفع توهم أن الجائى واحد منهما والإسناد إليهما وقع سهوا ولأنه ينافى ما ذكره السكاكى فى بحث الفصل والوصل أن إتباع ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ لذلك الكتاب كإتباع نفسه للخليفة فى قولك : جاءنى الخليفة نفسه إزالة لما عسى أن يتوهم السامع أنك فى قولك : جاءنى الخليفة ، متجوز وساءٍ ؛ ولم يخالفه الشارح المحقق والسيد السند فى شرحيهما فى

هذا المقام .

(أو) دفع توهم (عدم الشمول) هو أوضح وأخصر من خلاف الشمول نحو جاءنى القوم كلهم لمن شأنه أن يتوهم أن القوم لم يجىء منهم البعض إلا أنك لم تعتد بذلك البعض وجعلت الجائين كل القوم ، أو أن القوم جاءوا برمتهم ، إلا أنك لم تقصد إلا بعضهم لعدم الاعتداد بغيرهم ، أو لجعل البعض منزلة الكل لكونهم بمنزلة الكل فى المجىء لتفاوتهم واشتباك مصالحهم واشتراك مضارهم وتوقف فعل بعضهم على رضا كلهم وفى كون التأكيد دافعا للتوهم بحث ؛ لأن التأكيد مما يؤكد كون البعض بمنزلة الكل سواء كان بالاعتبار الأول أو بالاعتبار الثانى وسواء كان مبنى التوهم على توهم إطلاق الاسم على البعض فيكون مجازا لغويا أو على توهم إسناد فعل البعض إلى الكل وتخصيص البحث بالتأكيد بالاعتبار الثانى كما وقع من السيد السند خفى ، كما أن جعله الاعتبار الأول من المجاز اللغوى والثانى من المجاز العقلى غير ظاهر ، على أن جعل الكل بمنزلة البعض لما ذكر ليس من الملابسات التى ضبطها المصنف للمجاز العقلى ، ولا يدفع للشبهة إلا بكون دفع التأكيد لذلك مبنيا على المواضعة والعرف لا على اقتضاء المفهوم التركيبى ذلك .

قال الشارح المحقق : وههنا بحث وهو أن ذكر عدم الشمول إنما يفيد زيادة توضيح ، وإلا فهو من قبيل دفع توهم التجوز ، نص عليه الشيخ عبد القاهر حيث قال : لا نعنى بقولنا يفيد الشمول أنه توجيه من أصله وأنه لولاه لما فهم الشمول من اللفظ وإلا لم يسم تأكيدًا بل المراد أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضى للشمول مستعملا على خلاف ظاهره ومجوزا فيه ، انتهى كلامه .

وههنا أبحاث :

أحدها : أن ذكر إفادة الشمول المندرج تحت دفع توهم التجوز فى مقابلته هل هو إغلاق أو توضيح ، ويمكن دفعه بأنه لما كان الاندراج واضحا علم أن المقصود من دفع توهم التجوز دفع توهم تجوز سواه ، وصار الكلام تفصيلا لدفع توهم التجوز توضيحا للمقام .

وثانيها : أنه ينبغى أن لا يفصل بينه وبين دفع توهم التجوز بالسهو .

وثالثها : أنه لا يظهر كون دفع الشمول دفع توهم تجوز ، بل يحتمل دفع توهم سهو خاص هو وضع القوم مثلا فى جاء القوم موضع بعض القوم أو أكثر القوم سهوا ، نعم حينئذ أيضا لمزيد توضيح من غير تقضية الفصل بينه وبين قسميه بالسهو .

ورابعها : أن فى كلام السكاكى ما ينافى كلام الشيخ حيث جعل «كل إنسان حيوان» و«كل رجل عارف» ولدفع توهم عدم الشمول مع أنه يوجب الشمول من أصله ، ولولا «كل» لما فهم الشمول من اللفظ ويمكن دفعه بأنه ربما يكون النكرة فى الإيجاب للعموم ، وذلك فى المبتدأ غير قليل ، كما فى الفاعل فلو لم يكن «كل» لكان رجل عارف للعموم وكيف لا ولا مخصص للنكرة حتى يقع مسندا سوى ذا ، ويمكن تفصيل هذا التفصيل على الإجمال بأن دفع توهم الشمول فى التأكيد أشيع ، والمتكلم البليغ أحوج بهذا القسم لشيوع التخصيص فى العمومات حتى قيل : ما من عام إلا وقد خص منه البعض ، ولهذا عين له مراتب على قدر قوة التوهم فربما يكتفى بالتأكيد بالكل ، وربما يتبع الكل بأجمع ، وربما يتبع ببعض توابعه أيضا ، وربما يتبع بتوابعه أجمع فاستحق بذلك تمييزه فى البيان وجعله مشارا إليه بالبنان فإن قلت : قد يوجد دفع توهم عدم الشمول مع التجوز فلا نعنى دفع توهم التجوز عنه ، ألا ترى أن قوله تعالى : ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ﴾ شامل لإبليس تجوزا ، فإن الأصح أنه كان جنيا مغمورا فى الملائكة فلذا أدخل فيها وتأكيد الملائكة بـ «كلهم أجمعون» يفيد شمول الحكم لما قصد بالملائكة تجوزا ولا يدفع التجوز ، قلت : يحتمل الإسناد التجوز بأن إسناد السجدة إلى الكل تجوزا فهذا التأكيد المفيد للشمول يدفع توهم هذا التجوز .

قال السيد السند : استدراك قوله أو عدم الشمول إنما يتوهم إذا أريد بالتجوز ما يتناول العقلى واللغوى ، أما إذا خص بالعقلى كما يشعر به كلام السكاكى حيث قال : وأما الحالة التى تقتضى تأكيده فهى إذا كان المراد أن لا يظن بك السامع فى حكمك ذلك تجوزا أو سهوا أو نسيانا فلا بد من التعرض بعدم الشمول فإنه تجوز لغوى لم يندرج فى التجوز المذكور ، هذا وفيه أن تخصص التجوز بالعقلى مما يضيق دائرة النكتة الوسيعة بلا جهة ؛ فلذا أسقط المصنف لفظ الحكم الموهوم

للتخصيص فلا يعتد به لتوجيه ذكر عدم الشمول ، وقد اتضح لك بما قدمناه أن قوله : فإنه تجوز لغوى ما يلوح عليه أثر الإهمال والحق المبين فإنه ربما يكون تجوزا لغويا ، ولولا الضنة بتفويت عموم دفع توهم التجوز العقلى ولدفع توهم التجوز اللغوى ولدفع توهمهما **(لأقبلنا على ما يختلج فى القلب أنه)** [1] فليكن المراد بدفع توهم التجوز دفعه بالمرة حتى لا يبقى توهمه من وجه ، وحينئذ يقابله القصد إلى دفع توهم تجوز خاص وهو استعمال العام فى البعض أو إسناد حكم البعض إلى الكل فلا ريبة فى قبول ذكر أو عدم الشمول ، وكنت معتبرا فى التأكيد لدفع توهم الحذف لأمكنك النزاع فى اندراج دفع توهم الشمول فى دفع توهم التجوز ؛ لأن توهم عدم الشمول يجوز أن يكون بتوهم اعتبار حذف مضاف كما نبهت عليه ، لكن بيانهم يكشف عن غفلتهم عن الحذف ؛ فلذا لم ينظر إليه إلا بمؤخر العين ، ما يحق أن يطوى به الكل ويتحمل بحلق القلب حق التحمل أن توهم عدم الشمول ربما يكون لظن أن المتكلم حاكم بالتخمين غير متتبع أجزاء الكثرة حق التتبع المفيد لليقين فيدفع ذلك بتأكيد الشمول إفادة للاستقصاء فى تفحص الكثرة والتجنب عن الغفلة والعثرة .

ومما ينبغي أن ينبه عليه ، وأن هو [2] عقيب الإطناب تكميلاً لفوائد هذا الباب : أن التأكيد لدفع التوهم إنما يكون شديدا إذا كان فى المتبوع مجال التوهم ؛ وذا منع النحاة عن «اختصم الرجلان كلاهما» لكن جوزوا : جاءنى الرجلان كلاهما ؛ لأن المثنى وإن لا يحتمل إرادة البعض منه وهو نص فى العدد لكن يحتمل جعلهما بمنزلة الشخص الواحد حتى يسند فعل أحدهما إليهما ، فرد الشارح جعل «جاءني الرجلان كلاهما» لدفع توهم عدم الشمول لكونه نصا في العدد وحكمه بأن الأولى أنه لدفع توهم السهو ، ووضع الرجلين مقام الرجل محل نظر لوجهين فتأمل ، ولا ينبغى أن يقول جاءنى الرجلان كلاهما لدفع توهم أن القصد إلى مجىء رسوليهما أو رسول أحدهما ونفس الآخر ؛ لأنه لا يدفعه إلا جاءنى الرجلان أنفسهما ونحوه ، ولا لدفع توهم أن الجائى أحدهما والآخر باعث ، وجعل

---

(١) كذا بالأصل ، ولعله اختصار ومراده أنه لأنه كذلك .

(٢) هكذا بالأصل ، ولعلها «وأنه» .

جاءنى مستعملا فى المجىء والتحريض على سبيل عموم المجاز ، فإنه إنما يدفع بقولك : جاءنى الرجلان ؛ لأن توهم التجوز إنما وقع فيه ، نعم لو جعل كون أحدهما محرضا وسيلة إسناد المجىء إليهما تجوزا يصح أن يكون لدفع توهم الشمول على ما حققناه لك .

(وأما بيانه) أى : تعقيب المسند إليه بعطف البيان **(فلإيضاحه)** المراد بالإيضاح : رفع الاحتمال سواء كان فى المعرفة أو النكرة فلا يلزم كون المتبوع فيه معرفة ، ولعل الإيضاح ليس كالتوضيح مخصوصًا برفع الاحتمال فى المعرفة ولذا عرف النحاة عطف البيان بتابع غير صفة يوضح متبوعه مع تخصيصهم التوضيح بالمعارف كما عرفت ، وسواء كان الاحتمال محققا أو مقدرا إذ قد يكون متبوع عطف البيان مما لا إبهام فيه أصلا ، وإنما يؤتى بعطف البيان لتقدير الاحتمال بتقدير الاشتراك أو اتفاق الإطلاق على غيره مجازا ؛ ولذا جعل قوم هود فى قوله تعالى : **﴿أَلاَ بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾** (١) عطف بيان لعاد مع كون عاد علما مختصا بهم لا إبهام له ، قال السيد السند : عطف البيان ههنا لدفع الإبهام التقديرى إما من تقدير اشتراك الاسم بينهم وبين غيرهم وإما من جواز إطلاق اسمهم على غيرهم لمشاركتهم إياهم فيما اشتهروا به من العتو والعناد كثمود ، ولذا قيل : عاد الأولى ، فالفائدة التى لا يخلو عنها عطف بيان هو الإيضاح الحقيقى أو التقديرى ؛ فلذا صح جعل النحاة إيضاح المتبوع فصلا لتعريفه ، لكنه قد لا يكون الإيضاح مقصودا لذاته بل يجعل وسيلة إلى غيره كالمدح على ما ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى : **﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾** (٢) أن البيت الحرام عطف بيان جىء به للمدح لا للإيضاح كما تجىء الصفة لذلك أراد : لا لمجرد الإيضاح أو لا للإيضاح الحقيقى فلا ينافي جعل النحاة كل عطف بيان للإيضاح لكن يمكن أن يكون عطف البيان مجرد البيت ، فإن البيت - معرف باللام - علم للكعبة كالنجم ويكون المدح فى وصف عطف البيان بالحرام لا فى جعل الموصوف بالحرام عطف بيان ولجعل المسند إليه موسوما بالشىء لذكر عطف البيان على ما

---

(١) هود : ٦٠ .

(٢) المائدة : ٩٧ .

ذكره صاحب الكشاف فى قوله تعالى : ﴿أَلاَ بُعْدًا لِعَادٍ قَوْمِ هُودٍ﴾ من أنه عطف بيان لقوم عاد .

وفائدته وإن كان البيان حاصلا بدونه أن يوسموا بهذه الدعوة وسما وتجعل فيهم أمرًا محققا لا شبهة فيه ، يد أن بيان المتبوع حصل بدونه إذ لا اشتباه محققا لكن بذكر عطف البيان يندفع الاشتباه التقديرى على ما عرفت ، جعل قوم هود فى الآية الكريمة للتصريح بأنهم قوم هود «الرسول من الله» فاستحبوا العمى على الهدى فهم أحقاء بهذا الدعاء أوكجعله لتعبيرهم بالضلالة مع كونهم قوم نبى هو فيهم على ما ألهمت (**باسم**) المراد به ما يقاب الفعل والحرف (**مختص به**) فى التركيب وأن لا اختصاص له بانفراده وذلك الاسم ، أما عطف البيان فإنه وقت ذكره بعد متبوعه مختص بالمتبوع لا يحتمل غيره ؛ فلذا ذكر لإيضاحه المتبوع فإنه بعد تعقيبه بعطف البيان يختص بالمسند إليه ، فذكر عطف البيان لإيضاح المسند إليه باسم مختص به هو المتبوع الحاصل اختصاصه بذكر عطف البيان ، حسن التأمل لعلك تصير من أهل التعقل ، ولا تقصر طوقك دون التحمل فلا يرد أن عطف البيان لا يلزم أن يكون مختصا بالمتبوع ، ألا ترى أنهم ذكروا أن الطير فى قوله :

والمؤمنِ العَائِذاتُ الطيرُ يَمْسَحُها ركبانُ مكةَ بين الغيل والسند

عطف بيــان مع أن الطـير لا يخص العائـذات وأن لا خـلاف فى أن كـل موصوف أجرى على الصفة نحو : جاءنى الفاضل الكامل زيد يحتمل أن يكون عطف بيان كما يحتمل أن يكون بدلا ، وعلى التقديرين يشعر بكونه علما فى هذه الصفة بحيث يتعين له الصفة إما لجعله تفسيرا وإيضاحا لهذه الصفة كما ذكروا ، وإما للتعبير عن ذاته بهذه الصفة حتى كأنه بلغ فيها بحيث يكفى للكشف عنه ذكر الصفة ، كما يمكن أن يقال : وإنما النزاع فى أن الأحسن جعله بدلا أو عطف بيان فرجح الشارح المحقق كونه عطف بيان ؛ لأن الإيضاح له مزيد اختصاص به، ولك أن ترجح البدل بما وجه السيد السند ترجيح الكشاف له من أن فيه تكرير العامل حكما ، ويتفرع عليه تأكيد النسبة وبما يمكن أن يقال حق الصفة أن يجرى على الغير ويفاد بها معنى فيه لا أن يعبر بها عن الذات فى حال نسبة شىء إليه ،

فالأولى أن يجعل الذات المذكورة بعدها مقصودة بالنسبة ويكتفي بما حصل به من الإيضاح وأن ليس قصد الإيضاح فى البدل كقصده فى عطف البيان **(نحو قوم صديقك خالد)** فخالد عطف بيان لو كان المقصود بالنسبة صديقك ولو قصد إلى النسبة إلى الخالد فيتأكد النسبة ويستقر مقره ، لأن حق الذات أن يعبر باسمه لا بالصفة ، وحق الصفة أن يجرى على الغير فخالد بدل ، وعلى التقديرين يشعر النظم بأن الخالد علم فى كونه صديقك وتوجيهه عرفت ، وكأن المصنف رجح احتمال كون الموصوف الجارى على الصفة عطف بيان فمثل به له .

قال ابن الحاجب : التمثيل للتوضيح فلا يحسن بما يحتمل الغير احتمالا يساوى احتمال المقصود فضلا عما يحتمل احتمالا راجحا فوضع البيان للإيضاح وأن يتفرع عليه فوائد أخر بخلاف غيره من الصفة والبدل ، فإن وضعهما ليسا للإيضاح بل لأمر آخر ، وأن يتفرع عليه الإيضاح ويقصد أحيانا وللتنبيه على مشاركة الوصف فى الإيضاح فى بعض الأحيان قال السكاكى فى بحث البيان : قوله علت كلمته : ﴿لاَ تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَـهٌ وَاحِدٌ﴾ [1] من هذا القبيل فظن أنه جعل الاثنين والواحد عطف بيان ، وقد عرفت أنهما صفتان للبيان ، وقد طول الكلام فيه فى الشرح بما هو أجدر بالطرح ، ومما خفى على الأنظار ولم يظفر لسان قلم بالإظهار ونسخت فيه الأذكار أن عطف البيان يصح أن يكون من غير المتكلم بمتبوعه فإن شأنه التوضيح والأكثر من توضيحك لكلام الغير ، لكن العادة جرت بتصديره بحرف التفسير «أى» أى فتقول لتفسير قول من قال : جاء رجل أى : زيد ولا اختصاص بعطف البيان هذا بالتابع بل هو فى كل لفظ شائع ذائع كالتأكيد اللفظى فتقول فى تفسير قلت أى ضربت ضربًا شديدًا هذا على ما هو الراجح المشهور فيما بين الجمهور ، فإن خالفتهم فى ذلك وتبعت المفتاح والمستوفى وضع وديعتنا هذه فى بحث العطف بالحرف ، فلا نزاع معك بعد حفظها فى الظرف .

(وأما الإبدال منه) أى لإيراد البدل من المسند إليه فقد جعل المبدل منه مسندًا إليه وأن ليس القصد إلى الإسناد إليه بل إلى البدل ، وإنما أسند إليه

---

(١) سورة النحل : الآية (٥١) .

صورة وليس هذا أول ما دل على أن المبدل منه مسندًا إليه عندهم بل جعلهم البدل من أحوال المسند إليه أدل عليه ، نعم اللائق بنظر الفن أن لا يوافق النحو ويجعل المبدل منه من أحوال المسند إليه ؛ لأنه المذكور لإفادة ما يتعلق بالبدل ولجعل البدل مسندًا إليه ؛ لأنه الذى قصد الإسناد إليه ، كما أن اللائق بنظرهم جعل التمييز عن النسبة من أحوال المسند إليه ؛ لأنه لا تفاوت بين : طاب زيد علما ، وطاب زيد علمه إلا بكون التمييز مخالفا لزيد فى الإعراب ، والبدل يوافقه ، وهذا أمر نحوى على نحو من نظر صاحب هذا الفن **(فلزيادة التقرير)** أى لزيادة تثبيت الحكم والمسند إليه فى ذهن السامع لاشتماله على تكرير الحكم والمسند إليه كما نفصله لك هناك فقد نبه بلفظ الزيادة على أنه يشارك التأكيد فى التقرير ويزيد عليه حيث تقرر الحكم بخلاف التأكيد ، فإنه لتأكيد المسند إليه دون الحكم كما سيجىء فى بحث تقديم المسند إليه ثم الأنسب بأكثر أخواته جعل الزيادة متعدية مضافة إلى المفعول لا لازمة إلى الفاعل ، تأمل .

وقال الشارح : أشار إلى أن المقصود من ذكره الإسناد إليه والتقرير زيادة يقصد بالتبع بخلاف التأكيد فإن المقصود منه نفس التقرير وهذا إنما يتم لو جعل التقرير فائدة البدل ، أما لو جعل فائدة المبدل منه وذكر البدل بعد المبدل منه فلا إذ ليس التقرير حاصلا بالتبع بل جعل المسند إليه بدلا لزيادة التقرير الحاصلة بالمبدل منه وليس ذكر المبدل منه إلا بزيادة التقرير ، وكيف لا والمقصود بالذكر هو البدل ، وإنما ذكر المبدل منه تبعًا له فعلى هذا لا ينبغى جعل البدل للإيضاح وإلا لكان ذكره لمصلحة المبدل منه وكيف يقصد به إيضاح المبدل منه وهو مطروح عند ذكر البدل ولا قصد إليه فحينئذ ظهر وجه ترك الإيضاح مع التقرير مع أنه ذكر فى المفتاح وإن ذكره فى الإيضاح لقصد استيفاء ما ذكر وإلا لتوثيقه ، ولذا لم يقل فى عطف البيان لزيادة الإيضاح كما فى المفتاح ترجيحًا لإيضاحه على إيضاح البدل ، لأن الغرض منه الإيضاح لا غير بخلاف البدل فهو راسخ فى الإيضاح ولما اقتصر على التقرير قدم بدل الكل ثم بدل البعض على ترتيب ظهور التقرير فإنه لكمال ظهور التكرير فى الأولى أظهر فيه ولاشتمال الكل على البعض صريحا بخلاف الاشتمال الملابس على الملابس قد يكون أظهر فى الثانى من الثالث

بخلاف السكاكي فإنه عكس الترتيب ؛ لأن الإيضاح في الأقسام الثلاثة على العكس التقرير ، لأن إبهام المبدل منه في الاشتمال أكثر منه في البعض لأن دلالة الكل على الجزء أوضح من دلالة الملابس على الملابس ثم الإبدال منه أو زيادة التقرير **(نحو جاءني أخوك زيد)** أو جاءني زيد أخوك ، والتقرير في الأول أكمل وكذا كلما كان المبدل منه المجمل والبدل المعين ؛ فلذلك اختاره وهو إشارة إلى بدل الكل من الكل وهو بدل يستأنف فيه الإسناد إلى المسند إليه الحقيقي الذي قصد بالمبدل منه فيجب فيهما اتحاده أي : البدل والمبدل منه سواء اتحد مفهوماهما أو تغايرا هذا هو المراد بقول ابن الحاجب : مدلوله مدلول الأول ، والشائع الواقع في كلام البلغاء : ما يغاير مفهومه مفهوم المبدل منه .

وأما اتحاد المفهوم فإنما يتحقق على مذهب البصريين حيث جعلوا : ضربتك إياك ضربته إياه بدلا لا تأكيدًا ، والكوفيون يجعلونهما تأكيدين كما يجعل الكل بك أنت وبه هو وضربت أنت تأكيدات ، ووافقهم صاحب التسهيل وجعل نجم الأئمة الفرق تحكمًا ، ومن فوائد بدل الكل البينة : ما يقصد في جاء أخوك زيد من تقوية التبشير ، وفي أخوك زيد يستحق الإكرام من المبالغة في حث المخاطب على الإكرام ، وأعط المسكين زيدا من أحداث الترحم على زيد في نفس المأمور ، وهكذا ما لا يخفى على الفطن من الأمور اللائقة ولك أن تجعل الكل تحت زيادة التقرير لجعل التقرير شاملا لتقرير الغرض المسوق له الكلام **(وجاء القوم أكثرهم)** في بدل البعض والتقرير فيه باعتبار أن المبدل منه مشتمل على البدل إجمالا أما في المثال المذكور فظاهر ، لأن مجيء القوم يستدعي مجيء الأكثر ، وأما في نحو قطع زيد يده فلظهور أن المقطوع ليس نفس زيد بل شيء منه فاليد مشعور به إجمالا أو ذكر المبدل منه ، كما أنه في سلب زيد ثوبه الثوب مشعور به إجمالا حين ذكر زيد لظهور أن ليس المسلوب نفسه ، ولا فرق في الاشتمال على هذا الوجه بين بدل البعض والاشتمال ، فجعل بدل البعض مما يشتمل عليه المتبوع شمولا ظاهرًا وجعل بدل الاشتمال مما يحتاج إلى بيان اشتمال المتبوع عليه كما زعم الشارح غير ظاهر .

ومما لا ينبغي أن يفوت الفطن إن جاءني القوم أكثرهم أو بعضهم إنما ينال

المرتبة العليا إذا كان مجيء ذلك البعض بمنزلة مجيء الكل ، وكذا قطع زيد يده إنما ينال تلك المرتبة إذا كان قطع يده كالاستئصال له لمزيد حاجة له إلى اليد لأنه كان ممن يكثر عمل اليد وتضييع بدونه . وبما ذكرنا ظهر أن ما ذكره من المثال له رجحان على الأمثال وزيد اتصال بالقسم الأول من الأبدال فكان جديرًا بالاختيار وراجحا فى مقام الاعتبار (وسلب عمرو ثوبه) فى بدل الاشتمال وبيان التقرير فيه مشتمل عليه لظهور أن القصد ليس إلى نفسه بل إلى أمر من أموره ، ولذا قيل يجب أن يكون المبدل منه فيه مقتضيا لذكر البدل ومشوقا إليه فنحو جاءنى زيد حماره ليس بدل اشتمال كما ذكره بعض النحاة إن كان هذا الواجب واجبا فى تحقيق بدل الاشتمال وغير معتبر عند البليغ لو كان واجبا فى كونه معتبرا عند البليغ فيجزم الشارح بأنه بدل غلط لا اشتمال كما ذكره بعض النحاة بعيدًا عن الجزم .

ومما لا ينبغى أن يراعى فى سلب زيد ثوبه أن يكون سلب ثوبه بمنزلة سلب نفسه لكثرة تأثير فى سلبه إما لكمال فقرهِ أو غيره وسكت عن بدل الغلط ، لأنه ليس من أحوال المسند إليه ، لأنه ذكر المبدل منه سهوا بطريق سبق اللسان أو للنسيان إما قصدا أو ادعاء كما فى قولك : البدر الشمس هذا ، فهو ليس بمسند إليه فى قصد المتكلم لا صورة ولا حقيقة بل لم يقصد إليه أصلا أو ترك بالمرة فى وقت ذكر البدل ، فاعرفه فإنه بديع دقيق وكأنه لهذا أمر المفتاح بالتأمل فى معرفة وجه ترك بدل الغلط لأن معرفة ما قيل من أن وجه السكوت أنه لا يقع فى كلام البليغ لا يستدعى تأملاً بل تتبعا على أنه لا يتم ، لأن بدل الغلط نوعان : ما هو لسبق اللسان أو النسيان ، وما هو لدعوى أحدهما وإيهام أنه ذكر غلطا نحو بدر شمس جاءنى ، فإنك وإن عمدت إلى بدر ترى أنه سبق به لسانك وإلا لا يصح أن يجعل «بدر» مشبها به له ، والثانى يقع فى كلام البلغاء وهو معتمد الشعراء وشرطه الترقى من الأدنى إلى الأعلى وهو أبلغ من العطف ببل ، ويسمى غلط بدل .

اعلم أن التثنية والجمع وما يجرى مجراه يقابلان المذكور بطريق العطف ، فرب مقام يرجح العطف عليهما ورب مقام يرجح واحدا منهما عليه ، فالبليغ فى بيان المتعدد لا يخرج عن ترجيح الإجمال بأحدهما على التفصيل بالعطف وعن ترجيح

العكس ؛ فلذا قال .

(وأما العطف) يعنى جعل المسند إليه معطوفا عليه فالأولى ذكر قولنا عليه على ذكر نحو أما الأبدال منه **(فلتفصيل المسند إليه)** أى ذكره مفصلا بعضه عن بعض فى العبارة والمذكور إما لأن بيان خصوصية كل من متعدد مقصود لفوت بالإجمال أو بيان خصوصية بعض مقصود كذلك مثال الأول : جاءنى زيد وعمرو فإنه لا يعلم خصوصيتهما ولو قيل : جاءنى رجلان ، ومثال الثانى : جاءنى زيد وعمرو ورجل آخر ، وإما لقصد التعريض لغباوة السامع وأنه لا يفهم المتعدد مع وحدة اللفظ نحو جاءنى رجل ورجل آخر ، وكل من هذه الصور لتفصيل المسند إليه الذى هو رجلان فى جاءنى رجلان فإذا لم يقل : أما العطف فلتفصيله لئلا يتبادر الذهن إلى المسند إليه المتبوع فى الذكر فإن «زيد وعمرو» وليس لتفصيل زيد بل لتفصيل «رجلان» هكذا حقق المقام لئلا يشكل عليك أن المعطوف ليس لتفصيل المعطوف عليه ولا يحتاج إلى أن يريد بالمسند إليه مجموع ما نسب إليه الشيء فى الكلام ويجعل ذكر المسند إليه مفردا مسامحة **(مع اختصار)** ولم يقل مع الاختصار لئلا يتبادر اختصار المسند إليه واحترز به عن تفصيل المسند إليه بالوصف أو عطف البيان نحو : جاءنى رجلان أحدهما زيد والآخر عمرو ، وجاءنى رجلان زيد وعمرو ، وليس احترازًا عن تفصيل المسند إليه فى قولنا جاءنى زيد وجاءنى عمرو على ما قالوا فإنه وإن كان فيه تفصيل للمسند إليه لكنه ليس لتفصيل المسند إليه وإنما الغرض منه تفصيل القصص الواقعة والنسب المجملة ، والبليغ ليس مرجحا له على جاءنى زيد وعمرو بل على وقع أمور ونحوه .

ومما يختلج فى القلب أن العطف لتفصيل المسند إليه لا يخص العطف على المسند إليه الذى هو فى الكلام متبوع محض بل يعم المسند إليه التابع ، ويشمل نحو : جاءنى اثنان زيد وعمرو فإن زيدا بدل البعض وعمرو عطف عليه لتفصيل المسند إليه التابع وهكذا العطف لتفصيل المسند بأن تقول : زيد فعمرو وثم عمرو ، وعليك أن تعود بهذا التحقيق على الوصف والتأكيد وعطف البيان ولا تجس فطنتك على ما يفصله البيان **(نحو جاء زيد وعمرو)** ونحو جاءنى زيد وعمرو بعده ، فإنه لتفصيل المسند إليه ليتوسل به إلى تفصيل المسند فإنه لو لم يذكر

المعطوف لم يمكن تقييد بمجيئه بما يفيد تأخره ، والمراد بالكون لتفصيل المسند إليه من أن يكون تفصيله مقصودا لذاته أو ليتوسل به إلى غرض آخر **(أو المسند كذلك)** أى تفصيل المسند مع اختصار .

والأوضح الأخصر معه وفيه أن لا تفصيل فى جاءنى زيد فعمرو بمعنى ذكر كل منهما منفصلا عن ذكر الآخر بل كلاهما ذكرا بقولك جاء ، نعم فيه تفصيل بمعنى بيان خصوصيته فى كل لم يفهم من ذكر المسند إلا أن يقال العطف أفاد تذكر المسند فى المعطوف بخصوصه ، فكأنه ذكر بعبارة منفصلة عن عبارة ذكرتها للمعطوف عليه ، والمراد بكونه لتفصيل المسند أن الداعى إليه تفصيل المسند إما لذاته أو ليتوسل به إلى غرض نحو جاء زيد فعمرو بساعة فإن تفصيل المسند بالعطف ليتأتى التقييد بساعة واحترز بقوله كذلك عن نحو جاء زيد بعيد أن جاء عمرو فإنه لتفصيل المسند لكن لا اختصار فيه قال الشارح المحقق : احترز به عن نحو جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم أو سنة وفيه بحث ؛ لأن المقصود بهذا التركيب ليس من مقاصد العطف حتى يكون الاختصار داعيا إلى اختيار العطف عليه كيف وشىء من الفاء وثم وحتى لا يفيد التعقيب بيوم أو سنة فلإفادة التعقيب بلا مهلة مقام يقتضى الفاء ولإفادة التعقيب بيوم مقام يقتضى هذا التركيب ، وليس ترجيح العطف عليه للاختصار ، بل لأنه لا يفيد ما يفيده العطف على أنه لتفصيل المسند مع اختصار ، إذ لو لم يعطف لاحتيج إلى ذكر المسند **(نحو جاءنى زيد فعمرو)** (١) فإنه قد يدل على أن مجىء عمرو يفيد مجىء زيد ففيه تفصيل للمسند على وجه الاختصار فإن قلت : العطف فيما يجعل لتفصيل المسند يشتمل على تفصيل المسند إليه أيضا فينبغى أن يقول : أو التفصيل المسند أو المسند إليه.

كذلك قلت : تفصيل المسند إليه فى هذه الصورة ليتوسل به إلى تفصيل المسند فإنه لا يتأتى تقييد المسند بالتعقيب على أخصر وجه إلا بعد نسبته إليه ، وما يكون لداع هو وسيلة إلى أمر آخر كثيرا ما يطوى فى بيان الداعى إليه الغرض الأول ويكتفى بالغرض الثانى ، كما يقال تعريف المسند إليه بالإشارة لتحقيره مع

---

(١) أي المراد : جاء زيدٌ فجاء عمرو ، أو ثم جاء عمرو ... إلخ حتى يستقيم الكلام على أنه عطف للمسند . انظر الإيضاح ص ٥٨ .

أنه لبيان القرب ليتوسل به إلى التحقير على أن اللازم للعطف بالفاء ، وثم هو تفصيل المسند دون تفصيل المسند إليه ألا ترى أنه لا تفصيل له فى قولك : جاءنى رجل فرجل آخر أو ثم رجل آخر وأجاب عنه الشارح المحقق بأنه ذكر الشيخ ما محصله : أنه ما من كلام فيه أمر زائد على مجرد إثبات شيء لشيء أو نفيه عنه إلا وهو الغرض الحاصل والمقصود من الكلام وهذا مما لا سبيل إلى الشك فيه ، ففى نحو جاءنى زيد فعمرو يكون الغرض إثبات مجيء عمرو بعد مجيء زيد بلا مهلة كأنه معلوم أن الجائى زيد وعمرو ، والجهل إنما تعلق بالترتيب والتعقيب فيكون العطف لإفادة تفصيل المسند لا غير حتى لو قلت : ما جاءنى زيد ، فعمرو كان نفيا لمجيئه عقيب مجيء زيد ويحتمل أنهما جاءاك معا أو جاءك عمرو قبل زيد أو بعده بمدة متراخية هذا كلامه ، وفيه نظر ؛ لأن كون العطف لتفصيل المسند إليه والمسند أعم من الكون له مقصودا لذاته أو لغيره ولا خفاء فى كون تفصيل المسند إليه مقصودا بالعطف ليتوسل به إلى تفصيل المسند فى العطف بالفاء ولولا اعتباره أعم لم يتم نكتة العطف فى جاءنى زيد وعمرو بعده بيوم ؛ فإن المقصود فيه الترتيب والتعقيب حتى كأن مجيئهما معلوم ، والجهل إنما وقع بالترتيب والتعقيب .

فإن قلت : ما الفائدة فى عطف المسند إليه فى نحو قولك : جاءنى الآكل فالشارب فالنائم ومن البين أنه ليس لتفصيل المسند ، لعدم تعدد المجيء ولا الجائى ؟ قلت : قال الشارح : وهو فى التحقيق ليس من عطف المسند إليه بل من عطف الصلات أى : جاءنى الذى يأكل فيشرب فينام ، هذا ؛ وتوجيهه أن اللام وصلته لشدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فيدخل عاطف الصلة على اللام كما يدخل إعراب اللام على الصلة ، ولو قدرت الموصوف وجعلته من عطف الصفة على الصفة أى : جاءنى الرجل الآكل فالشارب فالنائم ، لاستغنيت عَنْ هذا التكلف **(أو ثم عمرو)** لأنه ثمة فإنه مخصوص بعطف الجمل والفرق بينه وبين الفاء أن الفاء لنفى المهلة وثم لإثباتها **(أو جاء القوم حتى خالد)** لم يقل : أو حتى خالد ، لأن «حتى» لعطف جزء من متعدد عليه بخلاف «ثم» فلا يقال : جاء القوم ثم خالد ، وهذا هو الفارق بين «حتى» و «ثم» بعد اشتراكهما فى التراخى

بمهلة .

وقال الجزولي : هي متوسطة بين الفاء وثم ، والتحقيق أن المهلة المعتبرة فى حتى بين أول جزء للمعطوف عليه وما بعدها لا بين المعطوف عليه والمعطوف ، إذ المعطوف من تتمة المعطوف عليه ، ولخفاء المهلة بين ما بعد حتى وما قبلها أنكر نجم الأئمة كونها للمهلة وأنكر أيضا الترتيب الخارجى ، وقال : إن الترتيب المعتبر بين أجزاء المعطوف عليه هو الذهنى دون الخارجى ، وفى قولنا : جاء القوم حتى زيد يعتبر العقل ترتب تعلق المجيء بأجزاء القوم بحسب رجحانه بالنظر إلى بعض ببعض حتى ينتهى إلى الأقوى أو الأضعف ، وما قال يخالف جعلهم إياها مثل «ثم» وما استدل عليه من قولهم : مات كل أب لى حتى آدم مع أن موته متقدم ، ومات الناس حتى الأنبياء مع أن موت الأنبياء فى أثناء موت الناس .

وقولهم : جاء القوم حتى خالد مع أن مجيئهم معًا لا يتم لجواز أن تكون هذه الأمثلة مستعارات للترتيب الذهنى للمبالغة فى الترتيب الذهنى بحيث يخل الترتيب الخارجى وقد جاء مثله فى «ثم» فى قوله :

إنَّ من سادَ ثُمَّ سادَ أبوه ثُمَّ سادَ قبلَ ذلكَ جَدُّه (١)

على أن الترتيب فيما ذكره من الأمثلة أيضا خارجى لكنه رتبى لا زمانى وليس للعقل إلا ملاحظة هذا الترتيب الرتبى كما يلاحظه الترتيب الزمانى **(أو رد السامع عن الخطأ)** أى : الاعتقاد الغير المطابق **(إلى الصواب)** أى : اعتقاد المطابق وأما تفسير قوله مما فى الإيضاح والشرح حيث قالا : أو رد السامع عن الخطأ فى الحكم فيقتضى جعل الخطأ والصواب صفتين للحكم لا جعلهما نفس الحكم وحينئذ يكون المعنى رد السامع عن كون حكمه خطأ إلى كون حكمه صوابا ، ولا يخفى أنه معنى سمج وإن وافق المفتاح ففيه تفويت لما اتفق فى عبارة المتن من إصلاح عبارة المفتاح ، ولا بد من تقييد الرد بقولنا : «مع اختصار» ليخرج عنه نحو ما جاءنى زيد ، ولكن جاء عمرو ، وكذا فى البواقى ليخرج عنه عطف الجمل على الجمل ، ولا بد من تقييده أيضا مما يخرج ما عداه من طريق القصر فإنه يصح فى **(نحو جاءنى زيد لا عمرو)** وما جاء إلا زيد ، وإنما جاء زيد ، وزيد جاء ، فالأولى أن

(١) البيت لأبي نواس في ديوانه ص ١٠٦ ، والتبيان ص ١٣٠ ، والمصباح ص ١٦٣ .

يقال : أو رد السامع صريحا إلى الصواب فإن فى ما عداه لا نص إلا على المثبت ويجب فيه التصريح بالمثبت والمنفى إلا إذا كان المنفى لكمال ظهوره كالمصرح كما سيجىء إن شاء الله تعالى ، ورد السامع إلى الصواب فى المثال المذكور بإزالة اعتقاده الشركية لا غير ، فإنه إنما يكون لقصر الإفراد ، على ما بينه الشيخ عبد القاهر وعند المفتاح تقلب به اعتقاد المخاطب أيضا ، ويخاطب به من اعتقد أنه جاء عمرو دون زيد ووافقه المصنف ، ويفهم من كلام الشارح فى بحث القصر أنه يخاطب به من اعتقد بمجىء أحدهما من غير تعيين لكنه حينئذ ليس لرد السامع إلى الصواب ، بل لحفظه عن الخطأ ، فليكن هذا نكتة أخرى للعطف على ذكر منك ، ومن أمثلة رد السامع إلى الصواب : ما جاءنى زيد بل عمرو على ما قال ابن مالك [1] إن بل بعد النفى والنهى كـ «لكن» ، وجعل ابن الحاجب ذلك محتملا حيث قال : ما جاءنى زيد بل عمرو ويحتمل إثبات المجىء لعمرو مع تحقيق نفيه عن زيد وعليه ما سيأتى فى بحث القصر أن ما جاءنى زيد بل عمرو للقصر ، ومما ذكره المفتاح والإيضاح أن ما جاءنى زيد لكن عمرو بمن اعتقد أن زيدا جاءك دون عمرو ولم يتعرضا لكونه لمن اعتقد الشركة فقال الشارح : إن مجيئه لرد السامع اعتقاد الشركة لم يقل به أحد وهذا وجه خفى ، ومنهم من وجهه بأنه يحصل رد اعتقاد الشركة بالمعطوف عليه ، فذكر الإثبات لغو ورده السيد السند بأنه منقوض بقولك : جاءنى زيد لا عمرو ، والأولى أنه منقوض بباقى طرق القصر .

ونحن نقول : لم يذكروا «لكن» من طرق القصر إلا فى بحث العطف مثالاً لرد السامع إلى الصواب ، والعطف لا يرد به إلى الصواب فى قصر الإفراد ؛ إذ هو مما اعتقده المخاطب بل هو لتقرير ما اعتقده من الصواب فجعله لقصر القلب فى مقام التمثيل به للرد إلى الصواب لا يوجب عدم كونه لقصر الإفراد لاحتمال أن يكون عدم التعرض به ؛ لأنه لا يصلح بهذا الاعتبار لما يتم فيه من التمثيل وإنما لم يذكره المصنف فى المتن مع تعرضه له فى الإيضاح لأنه نحو جاء زيد لا عمرو من

(١) ابن مالك : أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي أحد الأئمة في علوم العربية ، صاحب الألفية الشهيرة بألفية ابن مالك ، ولد بالأندلس عام ٦٠٠ هـ وتوفي فيها عام ٦٧٢ هـ .

طرق القصر ، كذا ذكره الشارح ، ونحن نقول : لم يتعرض له ، لأنه مخالفة من المفتاح مع الأئمة الأعلام من النحاة حيث جعلوه لدفع توهم المخاطب أن عمرا أيضا لم يجئ كزيد بناء على ملابسة بينهما ، وقلة انفراد أحدهما بأمر ولم يتعرض لما ذكروه أيضا ليعلم أن العطف بـ «لكن» لدفع توهم ناشئ من السابق لاحتمال أن يكون الحق مع المفتاح ، وكلام الشارح المحقق والسيد السند يشعران بأن المراد بالتوهم الاعتقاد سواء كان جزما أو ظنا ضعيفا ويمكن أن يقال : لا مخالفة بين كلام السكاكى والنحاة على ما توهموا لأنه يجوز أن يكون ذِكْرُ «لكن» فى التصريح بالإثبات بعد النفى للقصر واختياره على «بل» لأنه نشأ من نفى ما اعتقده ثانيا يوهم أنه وافقه المتكلم فيما نفاه ، ولذا لم يبدأ بإثباته مع أن الإثبات أحق بالتقديم ففيه مع رد المخاطب إلى الصواب دفع توهم المشاركة فى النفى ، ولا يبعد أن يجعل رد السامع إلى الصواب شاملا لدفع التوهم بعد ما بين أن المراد بالتوهم الاعتقاد ، فإن العطف بلكن حينئذ لرد المخاطب من خطأ أوقعه المتكلم فيه وهو اعتقاد أنه لم يجئ عمرو ، أو اعتقاد أنه مشارك لزيد فحينئذ يكون من طريق قصر الإفراد .

(أو صرف الحكم إلى آخر) سواء جعل الأول فى حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل أن يكون ثانيا وأن لا يكون ويسمى الإضراب ، أو لم يجعل فى حكم المسكوت عنه وذلك حين يزاد «لا» قبل «بل» فإنه يبطل الإيجاب قبله وتقرير النفى ويؤكده ، فلا يكون ما قبل «بل» حينئذ محتملا بل مقطوعا به فإذا قلت : جاء زيد لا بل عمرو وأبطلت مجيء زيد وصرفت الحكم إلى عمرو ، وإذا قلت : ما جاء زيد لا بل عمرو وقررت النفى وصرفته إلى عمرو فإن قلت : آخر بمعنى غير من جنس السابق ، فلا يقال : جاءنى زيد وحمار آخر بل رجل آخر ، فقوله : أو صرف الحكم إلى آخر يوجب عدم صحة جاءنى زيد بل حمار مع أنه ليس كذلك فالصحيح : أو صرف الحكم إلى غيره .

قلت : معنى قوله أو صرف الحكم إلى آخر : إلى مسند إليه آخر والمسند إليه الآخر من جنس السابق فى هذا الكلام ، وذلك لا يقتضى كونه فيما بعد ، بل من جنس السابق عليه وهذا من قبيل اشتباه مفهوم الحكم بموارده فلما كان الإضراب غير شامل لجميع صور العطف ببل وإن كان متحققا فى (نحو جاء زيد بل عمرو

وما جاءنى زيد بل عمرو) أضرب عن ذكر الإضراب والنفي بصرف الحكم الشامل لجميع الصور ، لكن كون المثال الثانى لصرف الحكم غير واضح على مذهب الجمهور من أن «بل» يبطل النفي فيا بعده ويجعل ما قبله فى حكم المسكوت عنه حتى يكون المعنى ما جاءنى زيد بل جاءنى عمرو ؛ لأنه لا معنى لصرف الحكم إلى ما بعد «بل» بعد اختلاف الحكم السابق واللاحق ، نعم يتضح على مذهب المبرد أن النفى والإثبات سيان والمعنى : بل ما جاءنى عمرو مع احتمال جاءنى زيد بين النفى والإثبات ، فالغلط عند المبرد فى الاسم المعطوف عليه فقط وعند الجمهور فيه وفى ذكر النفي فكلمة «بل» لتدارك غلطين عندهم تدارك النفى بالإبطال وتدارك المعطوف عليه بعينه بصرف الحكم إلى المعطوف ويمكن توضيح صرف الحكم بأن المراد صرف الحكم بعينه أو بعد إصلاحه بإبطال نفيه ، والمراد بالحكم إما الوقوع واللاوقوع أو الإيقاع والانتزاع والمراد بصرفه صرفه باعتبار الإفادة فلا يتجه أنه يقتضى تكذيب الحكم فى المعطوف عليه مع أنه غير تكذيب بل مسكوت عنه والصرف فى الإفادة كما يصح في الإيقاع يصح في الوقوع ، والصرف بحسب الواقع لا يصح في شيء منهما فما ذكره الشارح المحقق في شرح المفتاح أن المراد بالحكم الإيقاع فلا يستلزم صرف الحكم كذب الحكم في المعطوف عليه لا يتم ولا يشكل عليك عدم شمول النكتة للعطف في : ليضرب زيد بل عمرو ؛ لأنه ليس لصرف الحكم بل لصرف الطلب ؛ لأن الكلام في المسند إليه بالإسناد الخبري على أن التحقيق أن الحكم هنا يعم الخبر والإنشاء قال الرضى : وإذا عطفت بـ «بل» مفردا بعد النفي أو النهي فالظاهر أنها للإضراب أيضًا ومعنى الإضراب : جعل الحكم الأول موجبا أو غير موجب كان ، كالمسكوت عنه بالنسبة إلى المعطوف عليه وفرق بين العطف ببل وبدل الغلط وإن كان كلاهما لتدارك الغلط في المتبوع فإن الأول لا يقع في كلام البليغ والثاني شائع بين البلغاء مطرد في كلامهم ؛ لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط وقد نبه عليه المصنف حيث ترك بدل الغلط وذكر العطف ببل ، وابن الحاجب سوى بينه وبين البدل لكن تعقبه الرضي بهذا الفرق وهو المرضي كذا قيل ، وقد عرفت أن من بدل الغلط ما هو أبلغ من المعطوف فالفرق بأن هذا البدل ليس من أحوال المسند إليه إذ لا مسند إليه

قبله ، لأنه لم يقصد أو ترك بالكلية بخلاف المعطوف عليه ببل فإن البليغ بعد الإتيان به سهوا التفت إليه واعتبر الحكم مرتبطا به وذكر ما يصرف الحكم عنه إلى آخره .

(أو الشك) أي : لإفادة الشك **(أو التشكيك)** أي : لجعل المخاطب شاكًا في الحكم لغرض يتعلق به **(نحو جاءني زيد أو عمرو)** أو للإبهام نحو **﴿وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾** (١) أو للتحقير أو للإباحة نحو : ليدخل زيد أو عمرو ، والفرق بينهما أن التحقير يفيد ثبوت الحكم لأحدهما فقط وفي الإباحة تجوز الجمع بينهما لكن لا من حيث مدلول اللفظ بل بحسب أمر خارج ، ونبه المصنف بترك عد التفسير مقاما للعطف على قلته في الواو والفاء وعلى أن ما بعد «أي» و «إن» عطف بيان لما قبله كما عليه الجمهور لا معطوف كما عليه المفتاح ، قالوا يؤيد الجمهور كون المعطوفات مغايرة للمعطوف عليه إلا ما قل من العطف بالواو والفاء للتفسير . وتفسير أئمة اللغة الضمير المجرور بأي من غير إعادة الجار وتفسيرهم الضمير المرفوع المتصل به من غير تأكيد بمنفصل ولا فصل ، وفيه بحث ، لأن ما بعدهما يشارك المعطوفات في كون التشريك فيه في الإعراب بواسطة الحرف وهما مستثنيان عنده من قاعدتي العطف على الضمير المجرور والضمير المرفوع المتصل ، بل القاعدتان عنده أنه إذا عطف بغير أي وأنا على الضمير المجرور أعيد الخافض ، وعلى الضمير المرفوع المتصل يؤتى بتأكيد بمنفصل أو بفصل ، وكون القاعدة عندهم أشمل من القاعدة عنده لا يوجب تأييدهم والحروف العاطفة عنده اثنا عشر لأنه جعل «أي» و «أن» فيهما لأنه لا وجه للفرق بين أي وأن وإن لم يصرح إلا بأي فما ذكره السيد السند أنها عنده أحد عشر حرفا محل نظر ، ولم يذكر العطف بأم لاختصاصه بالإنشاء إلا أن عدم التعرض به في باب الإنشاء أيضًا يوجب إهمال الفن لما يهمه .

(وأما الفصل) أي : ما يسميه نحاة البصرة فصلا وغيرهم عمادا وجعل الفصل من أحوال المسند إليه لدلالته على كونه مخصصًا به المسند ودالاً على معنى فيه كونه متميزا بالمسند منفردا من بين الجنس به وجعل الفصل مصدرا

---

(١) سبأ : ٢٤ .

يعني : تعقيب المسند إليه به غير ثابت وعنه مندوحه وكون أخواته مصادر لا يخل به مثل هذا المتكلف ، والأصح أنه على صفة الضمير المرفوع المنفصل وليس ضميرا ، فقول الشارح : ضمير الفصل مرجوح ، وما ذكره النحاة من كونه وضع للفصل بين الخبر والنعت يستدعي جعله من أحوال المسند ، كما أن كون التخصيص متعلقا بالمسند بلا واسطة حرف الجر معنى يقتضي جعله حالا له إلا أنه لما كان العمدة في الكلام هو المسند إليه ونظر المتكلم عليه وما عداه متطفل بين يديه كان الأولى إرجاع الحال إليه ما لم يقتض إلى مزيد تكلف وحينئذ لا يبعد أن يجعل الفصل لفصله عن الموصوف وإنما اقتصر على قوله : **(فلتخصيصه بالمسند)** مع أن فائدته التي لا تنفك عنه تأكيد الحكم بخلاف التخصيص ، فإنه قد يكون إذا لم يكن في الكلام ما يفيد التخصيص سواه وقد لا يكون إذا كان الخبر المعرف بتعريف الجنس ؛ لأنه لإفادته تأكيد الحكم من أحوال الإسناد على الثاني ثبوت القصر معه إذا لم يكن ما يفيده سواه تردد .

قال الشارح في شرح الكشاف : إفادته القصر إنما يتم إذا ثبت القصر في مثل كان زيد هو أفضل من عمرو مما الخبر فيه نكرة ، ولا خلاف بين المصنف والسكاكي حيث قال : إنه لتخصيص المسند بالمسند إليه إلا في العبارة فإن الباء في صلة التخصيص قد تدخل على المقصور ، وقد تدخل على المقصور عليه وجعل الشارح الاستعمال الأول عربيًا وغالبا ، والثاني عرفيًا ، والسيد السند الاستعمال الثاني أصليًا ، والأول مبنيا على جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبًا بالحقيقة العرفية في التمييز أو مضمنا بمعنى التمييز وجعل الباء متعلقا بمعنى التمييز أي : الفصل لتمييز المسند إليه به مخصصا بالمسند إليه . فعدول المصنف عن عبارة المفتاح إلى ما هو العرفي الغالب استعمالا في وجه وإلى ما هو أظهر في كونه حالا للمسند إليه في وجه ليس لك أن تقول : إنه قد يكون لقصر المسند إليه على المسند نحو الكرم هو التقوى وهو الذي ذكره المصنف وقد يكون في قصر المسند على المسند إليه نحو ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ﴾ [1] وهو الذي ذكره المفتاح ؛ لأن قصر المسند إليه على المسند في المثال المذكور من تعريف المسند إليه على نحو

---

(١) الذاريات : ٥٨ .

قولك : المنطلق زيد ، وكون الفصل له غير ثبت وإنما هو مما وهمه بعض من عبارة الكشاف في تفسير ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١) ولكون بيانه متعلقا بمقام آخر لو بسطنا الكلام فيه لتساءمون ولقد سمعتم نبذًا منه في بحث التعريف باللام إن كنتم ما يهمكم تحفظون .

(وأما تقديمه) أي : تقديم المسند إليه على غيره من أجزاء الكلام فيشتمل تقديم الفاعل على المفعول ، والتعميم أولى من تقدير على المسند موافقا للمفتاح لجريان أكثر النكات فبينه وبين قوله في أحوال متعلقات الفعل وتقديم بعض معمولاته على بعض ... إلخ عموم من وجه ففي ترك المصنف قول المفتاح على المسند تكثير المعنى بإيجاز اللفظ فتقدير الشارح على المسند تفويت لما قصده المصنف ، والتقديم يقتضي وجوده لا على صفة التقديم ، وذلك بأن يكون حقه المقام المتأخر إما على الصفة التي هي الآن عليه كتقديم المفعول على الفاعل فإن حق المفعول المقام المتأخر ، وإما على صفة أخرى لو وجد متأخرًا كان على هذه الصفة كما في تقديم المسند إليه بجعله مبتدأ ولو جعلته فاعلا حقه المقام المتأخر والأشبه بإطلاق التقديم هو القسم الأول ، لأنه يتوهم في شأنه أنه إذا كان متأخرًا غير إلى التقديم لكون حقه أن يكون متأخرًا والقسم الثاني إنما يسمى تقديمًا ، لأنه أوجد مقدما لا لأنه غير من التأخير إلى التقديم ، كما أن ذكر المسند إليه الذي ليس حقه التأخير باعتبار نحو زيد إنسان مقدما يسمى تقديما بهذا المعنى ، ولهذا قال صاحب الكشاف : إن التقديم إنما يوصف به المزال لا القار في مكانه مع أنه كثر منه إطلاق التقديم على القار ونظيره «صغر» فإن صغر الجسم معناه جعل الكبير صغيرًا ، وقولهم : صغر الله جسم البعوضة معناه أوجده صغيرا وضعوا الإمكان موضع الفعل فكما أن الصغير الثاني مجاز في اللغة كذلك التقديم مجاز في عرف أرباب الفن في غير الأول ، وتقديم المسند إليه مطلقا من القسم المجازي كما أن تقديم المفعول على الفاعل أو على الفعل من القسم الحقيقي ، فإما أن يراد بالتقديم في عباراتهم ما يشمل التقديم الحقيقي والمجازي مطلقا ليكون استعمال التقديم على نحو واحد ، وأما أن يستعمل فيما يقتصر على المجاز في المعنى المجازي

---

(١) البقرة : ٥ .

وفيما يقتصر على الحقيقة في المعنى الحقيقي كما في تقديم المسند .

(فلكون ذكره) أي : المسند إليه **(أهم)** من ذكر باقي أجزاء الكلام لا من ذكر المسند فإنه قاصر كما عرفت ولا من الحذف فإنه حينئذ يكون مرجحا للذكر على الحذف لا للتقديم على غيره . ومعنى كون ذكره أهم أن العناية به أكثر من العناية بذكر غيره ومن البين أن لا جهة لتقديم فعل على فعل إلا كون العناية بالمتقدم أكثر والاهتمام به أوفر ، وكون الاهتمام موجبا للتقديم وصحة كون التقديم للاهتمام بينة مستغنية عن بيان ما به الاهتمام لكن كون التقديم على وفق مقتضى الحال يوجب أن يكون له جهة من جهات يدعو البليغ إليه فمن قال يكفي أن يقال : قدم للعناية يريد أنه إذا وقع تقديم من البليغ يكفي ذلك القول ، إذ لا خفاء في أن ما دعاه إلى الاهتمام أمر معتبر في البلاغة وحيث قال الشيخ : إنا لم نجدهم اعتمدوا في التقديم شيئًا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه العناية بشيء ويعرف فيه معنى يريد أن صاحب علم المعاني ينبغي أن يفسره ليعلم المتعلم الكاسب للبلاغة الجهات المعتبرة عند البلغاء فلذلك جعل المصنف - اقتفاءً للمفتاح - سبب التقديم الأهمية ثم فسر وجوهها بقوله **(إما لأنه)** ظاهره إما لأن المسند إليه **(الأصل)** وهو موجه لأن كل ما يذكر من غيره متطفل على ذكره ولبيانه ولتحصيل معرفته بالإحاطة بحاله وحينئذ يحتاج قوله **(ولا مقتضي للعدول عنه)** إلى تكلف بإرجاع الضمير إلى كونه الأصل حتى يكون المعنى ولا مقتضي للعدول عن كونه الأصل أي : عن مقتضاه وهو كونه أهم مما يتفرع عليه ، لكن لا خفاء في جعله وسيلة إلى الأهمية الداعية إلى التقديم ، وفي المفتاح إما لأن أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه فلذا فسر الشارح المحقق : ضمير لأنه بتقديم المسند إليه ، ولا يخفى أن كون تقديم المسند إليه الأصل بلا مقتضى عدول يوجب التقديم من غير أن يلاحظ أنه يوجب الأهمية وكأنه لهذا جعل الشيخ الاهتمام جاريًا مجرى الأصل إذ نكتة تقديم لا يكون تحته نادرة ككون التقديم الأصل بلا اقتضاء العدول ، ويمكن أن يقال : ملاحظة كون التقديم الأصل وعدم موجب العدول بجعل ذكره أهم وكون المسند إليه أو تقديمه الأصل ليس لكونه محكومًا عليه بل لكونه مسندًا إليه حتى يستحق التقديم في

الإنشائيـة أيضًا وإنما قـال : ولا مقتضي للعـدول عنـه لأنـه لا تقـدم مع مقتضى العدول ، ولهذا لم يقدم الفاعلَ على الفعل ، لأن كون المسند عاملاً يقتضي العدول عن تقديم المسند إليه لأن مرتبة العامل قبل مرتبة المعمول .

فإن قلت : كيف يوجب كون المسند عاملاً لتقديم المسند والعدول عن تقديم المسند إليه غايته أن يتعارض العاملية والأصل الذي في المسند إليه فلا بد من أمر آخر حتى يتم اقتضاء العدول ، قلت : كون الفعل عاملا حال نفسه ، وكون المسند إليه الأصل باعتبار مدلوله وما للشيء باعتبار نفسه أقوى مما له باعتبار مدلوله ولك أن تقول : إن المقتضى للعدول عن الأصل في الفاعل التباسه بالمبتدأ أو التباس العامل اللفظي بالعامل المعنوي أو التباس علامة الفاعلية بعلامة كون الشيء مبتدأ **(وإما ليتمكن الخبر)** أراد به الخبر في وقت ما سواء كان خبرًا في الحال أو لا ، ليشمل البيان تقديم المفعول الأول من باب علمت على الثاني نحو أن تقول : علمت الذي حارت البرية فيه حيوانا مستحدثا من جماد ، ولا حاجة إلى التعميم لتناول خبر كان وخبر إن وخبر ما ، ولا لأن الخبر يتناول الجميع كخبر المبتدأ لكن العبارة حينئذ على عموم المجاز لأن تسمية المفعول الثاني خبرا مجاز وتسمية البواقي حقيقة - ولو قال وإما ليتمكن المسند لكان واضحا إلا أنه أراد التنبيه على أن المسند في باب تقديم المسند إليه ما سوى مسند الفاعل في ذهن السامع **(لأن في المبتدأ)** الحاجة ماسة إلى تعميم المبتدأ أكثر مما سبق في الخبر والتشويق في تقديم المبتدأ إذ لو قدم الخبر فلا تشويق في المبتدأ المتأخر إليه فالأولى «لأن في تقديم المسند إليه» **(تشويقًا إليه)** كما في المفتاح .

وفيه أن كون التقديم مشوقًا إلى الخبر يدعو إلى التقديم لا إلى كونه أهم حتى يصح تفسير وجه الاهتمام به وقد هديت في قطع هذه المسافة ، والتشويق إنما يتكامل بتطويل المسند إليه ، ولذا قيل حتى الكلام تطويله وإنما يتمكن الخبر حين سماعه بعد التشويق ، لأن حصول الشيء المترقب بعض الشوق ألذ وأوقع في النفس وإنما قيدنا الشيء بالمترقب لئلا ينافي ما يقال إن حصول نعمة غير مترقبة ألذ وهو كرزق من حيث لا يحتسب **(كقوله)** أي : أبي العلاء المعري من قصيدة يرثي بها فقيهًا حنفيًا : -

والذي حارتِ البريَّةُ فيه حيوانٌ مُستَحدَثٌ مِن جمادِ (١)

يعني : تحيرت البرية في المعاد الجسماني والنشور الذي ليس بنفساني ، وفي أن أبدان الأموات كيف تحيا من الرفات كذا في ضرام السقط وقبله :

بانَ أَمْرُ الإلهِ واختلفَ النا سُ فداعٍ إلى ضَلالٍ وهادِ (٢)

يعني : بعضهم يقول بالمعاد ، وبعضهم لا يقول به ، وبهذا يتبين أن ليس المراد بالحيوان المستحدث من الجماد آدم - عليه السلام - ولا ناقة صالح ولا ثعبان موسى ولا القلس على ما وقع في الشروح لأنه لا يناسب السياق ، هكذا ذكره الشارح فزيف ما في الشروح بأنه يخالف ما في ضرام السقط ويخالف البيت الذي قبله ، وزيد في التزييف بأنه يخالف البيت الذي بعده وهو :

اللبيبُ الذي مَن لَيسَ يَغْتَرُّ بأَنْ مَصيرَهُ إلى الفسادِ (٣)

وأورد عليه السيد السند في شرح المفتاح بأن تلميذ الشاعر ذكر في تنوير السقط أن المراد حيرة الناس في خلقة آدم عليه السلام من التراب ، ومن البين أن كون التوجيه مخالف السياق لا يدفعه كونه من تلميذ الشاعر ، ونحن نقول : كون الكلام في حشر الأجساد لا ينافي كون المراد بالحيوان المستحدث من الجماد أحد هذه الأمور بل نقول : المراد ما يعم الجميع والكلام تشبيه بليغ أي الذي تحيرت الناس فيه من الجسم المحشور ليس إلا كحيوان استحدث من الجماد والإعادة أهون من الاستحداث فبعد انكشاف الاستحداث بل تعدده لا مجال للتحير ، وحينئذ لا يبعد أن يراد ما يشمل خلق الحيوانات من النطف ، ومحصل الأبيات أنه ظهر أمر الإله بين العقلاء من كمال قدرته بخلق ما يكون خلق الإنسان من الرفات بالقياس إليه هينا واختلف الناس في بعث الأجساد فمنهم داع إلى ضلال وهو الإنكار ومنهم هاد إلى الاعتراف والذي تحيرت الخلق فيه حيث أنكروا ليس إلا كحيوان مستحدث من جماد واللبيب الكامل اللب من ليس يغتر بالحياة بأن

---

(١) البيت في داليته المشهورة بسقط الزند (٢/١٠٠٤) ، والإيضاح (٥٩) ، والمصباح (١٥) ، والمفتاح (٩٨) ، وشرح المرشدي على عقود الجمان (٥٩/١) ، ولطائف التبيان (٥١) ، والإشارات والتنبيهات (٤٦) .

(٢) البيت قبل البيت السابق في داليته المشهورة .

(٣) للمعرى في داليته المشهورة بسقط الزند (٢/١٠٠٤) .

مصيره إلى الفساد من غير المعاد فيغتنم هوى النفس ولا يعمل لما بعد الموت .

(وإما لتعجيل المسرة أو المساءة للتفاؤل أو التطير) قوله : للتفاؤل أو التطير نشر على ترتيب اللف لأن التفاؤل مشهور الاختصاص بالخير ، فلذا لم يكتف به كالمفتاح زاد لفظ التعجيل ظنًّا منه أن ما يصلح للتفاؤل موجب للمسرة بالتفاؤل به سواء كان في مستهل الكلام أو إثباته ، ورد بأن التفاؤل إنما يكون في مستهل الكلام أو في أثنائه ولا يتفاؤل بغيره ، وبعد بناء الكلام على أن التفاؤل والتطير يكون في غير الأول ، لا يخفى أن قوله للتفاؤل لا يصلح علة لتعجيل المسرة ؛ لأن التفاؤل لا يقتضي تعجيلها بل لتعجيل التفاؤل فيجب أن يجعل علة للمسرة لا لتعجيل كما جعله الشارح في المختصر ، ولا يخفى أن كون المسند إليه سارًّا لا يتوقف على التفاؤل به ؛ لأنه إنما يسر السامع لتضمنه خيرًا وإدخاله خيرًا في ذهنه والمسرة كما تحصل بالتفاؤل تحصل بتذكره ما هو الواقع لأنه ربما يسره سماع صديقك وربما يسوؤه سماع عدوك فقوله للتفاؤل أو التطير مذكور على سبيل التمثيل .

(وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر أو أنه يستلذ به) أي : يوجد لذيذا لم يقل أو لأنه ليكون عطفا على أنه لا على إيهام ، ويكون تحت الإيهام فإن ما يوجد لذيذا تصور المدلول لا اللفظ فاستلذاذه وهمي **(وإما لنحو ذلك)** هو أحسن من عبارة المفتاح «أو أشباه ذلك» وهو واضح لا يشتبه عليك ومن جملة أمثال ما مر ما قاله المفتاح : وهوكون المسند إليه متصفا بالخبر يكون هو المطلوب لا نفس الخبر ، واعترض عليه المصنف بأن المراد بقوله لا نفس الخبر إن كان لا نفس تصور الخبر فما من خبر إلا وهوكذلك وإن أراد لا نفس وقوع الخبر ففيه أنه مع ذكر المسند إليه لا يكون المراد نفس وقوع الخبر بل يجب الاقتصار على المسند فعند إرادة نفس وقوع القيام لا يقال : قام زيد بل وقع القيام ، ولك أن تقول : المراد الثاني ولا خفاء في أن كون المطلوب عند ذكر إرادة المسند إليه كونه متصفا لا وقوع الخبر مما يوجب كونه أهم ويصح جعله موجبا للاهتمام الموجب للتقديم فحينئذ الخبران بمعنى وهو أحسن من جعل الخبر الأول بمعنى خبر المبتدأ والخبر الثاني بمعنى الإخبار .

والمشهور في جواب المصنف ما ذكره الشارح المحقق في أن المراد بكون المسند

إليه متصفًا بالخبر كونه متصفًا به على وجه الاستمرار ، وبقوله لا نفس الخبر لا مجرد الإخبار فالخبر الثاني بمعنى الإخبار ، ولعدم تنبه المصنف له خفي الحال عليه وأيد ذلك بأنه قال المفتاح كما إذا قيل لك : كيف الزاهد ؟ فتقول : الزاهد يشرب ، فإن كيف إنما يسأل بها عرفًا عن الحال المستمرة في أكثر الأوقات فيشرب الزاهد يدل على مجرد صدور الشرب عنه في الحال أو الاستقبال ، والزاهد يشرب يدل على صدوره عنه حالة فحالة على سبيل الاستمرار واعترض عليه بأن الاستمرار التجددي إنما يستفاد من المضارع بقرينة سواء قدم المسند إليه أو أخر فلا يكون وجها للتقديم ، ويمكن دفعه بأن مراد المفتاح أن تقديم المسند إليه ؛ لأن المطلوب اتصافه بالخبر على الاستمرار التجددي والفعل مع تقديم المسند إليه أدل عليه ، وذلك لأن قولك : الزاهد يشرب وضع الفعل فيه موضع المفرد لأن الأصل في الخبر الإفراد ، فإبراز الاسم في صورة المضارع للدلالة على الاستمرار التجددي ، وأجاب السيد السند عن اعتراض الإيضاح في شرح المفتاح بأن مراد المفتاح أنه إذا كان المطلوب موصوفية المسند إليه لا وصفية الخبر فإن للإخبار عن شرب الزاهد اعتبارين أحدهما : أن يكون الكلام في الزاهد وأنه هل يصدر عنه الشرب ؟ فالمطلوب هنا : موصوفية الزاهد فيقال : الزاهد يشرب ، وثانيهما : أن يكون الكلام في الشرب وأنه هل تقع وصفًا للزاهد فيقال : يشرب الزاهد ؟ ومنها ما قاله من أن التقديم يكون لزيادة تخصيص كما في قوله : [**مَتى تَهْزُزْ بني قَطَنٍ تَجِدْهُمْ**] أي : متى تحرك وتبعث هذه القبيلة تجدهم : [**سيوفًا في عواتِقِهِمْ سُيوفُ**] أي : تجدهم سيوفًا في قطع الأمور والنوائب وفي سرعة التحرك والسيوف لا تنتقل عن عواتقهم ؛ لأنهم يكفون الأمر بذواتهم ومهابتهم من غير حاجة إلى إعمال السيوف . [جُلوسٌ في مَجالِسِهِمْ رَزانٌ] يحتمل أن يكون جملة مفعولاً ثانيًا لتجدهم أي تجدهم بهذه الصفة من كون الجلوس في مجالسهم أصحاب وقار لتأثير وقارهم في تلك الجلوس ، وقيل : خبر مبتدأ محذوف أي : هم جلوس ... إلخ . [وإن ضَيْفٌ أَلَمَّ فَهُمْ خُفوفُ] (١) قالوا : هو جمع خاف بمعنى : خفيف والأظهر أن

---

(١) البيتان في المدح بالشجاعة والحكمة والكرم ، وبنو قطن هم القوم الممدوحون ، وتهزز : تهيجهم للحرب ، العواتق : جمع عاتق ، وهو من الكتف موضع حمالة السيف .

انظر البيتين في : التبيان للطيبي (١٧٢/١) ، والمفتاح (١٠٥) ، والإيضاح (٦٠) .

يجعل جمع خفيف فإنه جاء ظريف وظروف ، والمراد بزيادة التخصيص ليس زيادة الحصر إذ لا يوصف الحصر بالزيادة والقلة ، بل المراد : زيادة تخصيص المسند الأعم من المسند إليه بالمسند إليه ، لأنه بالذكر يحصل التخصيص وبالتقديم زيادة التخصيص إذ بالذكر آخرًا يحصل التخصيص في آخر الكلام وبالتقديم يحصل التخصيص أولاً فيكون التخصيص حاصلاً في أول الكلام وآخره ، ولا نعني بزيادة التخصيص إلا هذا القدر ولما كان زيادة التخصيص موهمة لإرادة الحصر قال : والمراد هم خفوف يعني : لا أنه لا خفوف إلا هم ، وبهذا الدفع اعتراضان ذكرهما المصنف في الإيضاح :

أحدهما : منع كون «فهم خفوف» مفيدًا للحصر لاختصاص إفادة الحصر بالخبر الفعلي .

وثانيهما : أن قوله : والمراد هم خفوف تفسير للشيء بإعادة لفظه ، وربما يدفع الأول بإثبات أن الحصر يستفاد من الخبر المشتق ، وإن لم يكن فعلاً تمسكًا بتصريح أئمة التفسير به في قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ (١) وأمثاله ، ويرد بأنه لا معنى يقصد الحصر في البيت وندفعه بأن حصر الخفيف فيهم لترجيح سرعتهم في خدمة الضيف على سرعة خدمتهم نعم يتجه أنه لا يصح تقدير المسند إليه في قوله هم خفوف على أنه فاعل معنى إذ لا اعتاد لخفوف بعد تأخير المسند إليه حتى يكون له معمول فضلاً عن أن يكون فاعلاً معنى ودفع الشارح المحقق الثاني بأنه أراد بقوله والمراد «هم خفوف» أن المقصود من البيت للاستشهاد «هم خفوف» لا تجدهم سيوفا ولا جلوسا لاحتمال تقدير المسند إليه مؤخرًا ولا ينحصر نحو ذلك فيهما ، بل ذكر أمورًا أخر في المفتاح **(ويمكن أمور أخر بيدك المفتاح)** (٢) ، وإنما تعرضنا لهما لما ذكرنا لك من أبحاث تعلق بهما ولا يخفي عليك أن الإجمال المطلوب بقوله : «وإما لنحو ذلك» ينبغي أن يكون بعد تمام التفصيل وبعض التفصيل يذكر فيما بعد إلا أنه أخر بعض التفصيل لئلا يتباعد المعطوف عن المعطوف عليه كثيرًا وحينئذ ينبغي أن يجعل ما يذكر فيما بعد تفصيلاً لبعض ما

---

(١) هود : ٩١ .

(٢) كذا ذكر بالأصل ويجوز ذلك على لغة الاختصار والتعقيد .

اندرج في قوله «وأما ... [١] عبد القاهر» أي : قال عبد القاهر .

(وقد تقدم) المسند إليه **(ليفيد تخصيصه)** أي : المسند إليه **(بالخبر الفعلي)** أي : قصر الخبر الفعلي عليه على أن الباء دخل على المقصور وتحقيقه أن تقديم المسند إليه لكونه أهم ؛ لأن المخاطب إذا أصاب في أصل الحكم وأخطأ في قيد من قيوده يكون ذلك القيد أهم عند المتكلم ؛ لأنه به يتقرر الصواب ويرد الخطأ فيقدم ، فالتخصيص من جهات الأهمية إلا أنه جعله المصنف من جهات التقديم ولم يجعله من جهات الأهمية على طبق ما تقدم من أن لا جهة له إلا الأهمية والنكات تفسير الأهمية تنبيهًا على أنه كثيرًا ما يوضع تفسير الأهمية ووجه العناية مكانها ، ولكن ذلك يقتضي أن لا يخص التقديم لهذه النكتة بالفعل ، بل يجري في كل مسند واعتذر السيد السند عن تخصيصه بما سوى الجوامد بأن معاني الجوامد كالجسم والحيوان والجوهر مثلاً أمور ثابتة غير متغيرة قل ما يقع الخطأ فيها من الأمور العرفية فلن يلتفت إليها ، وأما المشتقات فكلها متشاركة في سبب إفادة التخصيص ، ونص السكاكي بأن ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ من هذا القبيل وكأنه أراد أنه لم يلتفت إلى الجوامد في إفادة التقديم فيها التخصيص لأنه علامة له غير واضحة وإلا فلا خفاء في وقوع التخصيص فيها نحو ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [٢]، وبعد فيتجه أن الصفة المشبهة من المشتقات للثبوت وقد جعلت التقديم فيه ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ﴾ للتخصيص وبالجملة إنما قال المصنف بالخبر الفعلي لا بالخبر الفعل ؛ لأن الخبر ليس الفعل بل المركب من الفعل وغيره من أجزاء الجملة أو شبه الفعل ، فالفعلي يتناول شبه الفعل فلا حاجة إلى ما اعتذر به الشرح للمصنف من أن التقييد بالفعلي مما يفهم من كلام الشيخ وإن لم يصرح به على خلاف تصريح المفتاح بعدم التقيد واشتراك الحكم بين الأخبار المشتقة ثم كون التخصيص في «ما أنا قلت» بالخبر الفعلي ليس بواضح إذ المسند إليه فيه خص بنفي الخبر الفعلي بغير المسند إليه فإن القول خص بغير المتكلم ، وإنما خص به نفي القول .

---

(١) مكان النقط بياض بالأصل .

(٢) يس : ١٥ .

وأجيب بأن الخبر الفعلي هنا نفي القول وحرف النفي من تتمة المسند ولا يعد فيه بل هو نظير ﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾ (١) حيث جعل لتخصيص القول بعدم كونه في خمور الجنة وأورد عليه السيد السند بأنه يستدعي عدم الفرق بينه وبين «ما أنا قلت» وسيأتي الفرق ونقول : لولا الفرق لم يصح تقييد الحكم بقوله **(إن ولي حرف النفي)** أي : كان المسند إليه بعد حرف النفي بلا فصل ، ويمكن دفعه بأن الفرق ليس في إفادة التخصيص بل في خصوصيات أخر وكيف لا وقولك «أنا ما قلت» داخل في قوله وإلا فقد يأتي للتخصيص ... إلخ وقد أزال ما في قوله تخصيصه بالخبر الفعلي من خفاء بينا لك فتنبه بقوله **(نحو : ما أنا قلت هذا أي : لم أقله مع أنه مقول)** أي : لغيري حيث أفاد به أن التقديم لقصر المسند على المسند إليه دون العكس ، ولتخصيص نفي القول دون القول ، فقولك «ما أنا قلت» هذا إنما هو في شيء ثبت أنه مقول وتريد نفي كونك القائل ردا على ما زعم شركتك مع غيرك واختصاصك به وبراءة غيرك عنه كذا قالوا ، والظاهر أنه لا ينحصر فيه بل يجوز أن يكون ردا لترديد المخاطب الأمر بينك وبين غيرك فيكون قصر تعيين هذا إذا قصد قصر إضافي ، أما لو قصد حقيقي فينبغي أن يكون جميع من عداك قائلاً به ، ولا يجب أن يكون هناك اعتقاد مشوب بصواب وخطأ . بقي أنه كيف يكون تخصيص النفي رد الخطأ اعتقاد الثبوت ؟ بل ينبغي أن يكون لرد خطأ في اعتقاد النفي كما في «أنا ما قلت» ويمكن دفعه بأنه لما لم يذكر من جزئي القصر إلا النفي أريد الإشعار بتسليم الثبوت للمشارك في قصر الإفراد وبالثبوت لمن اعتقد النفي عنه في قصر القلب ، وذلك يحصل بحصر النفي في المسند إليه **(ولهذا)** أي: ولأن التقديم يفيد التخصيص ونفي الفعل عن المذكور مع ثبوته للغير **(لم يصح : ما أنا قلت هذا ولا غيري)** قالوا : لأن مفهوم أول الكلام ثبوت هذا القول لغير المتكلم ، ومنطوق المعطوف نفيه عن الغير وهما متناقضان ، ولك أن تقول : لأن أول الكلام يفيد تخصيص السلب بالمتكلم ، ولاحقه نفي التخصيص ولأنه تسليم ثبوت القول وتصويبه مع سلبه عنك وعن جميع أغيارك فيلزم إثبات القول من غير قائل ، والأظهر أن العطف دال على أنه لم يقصد الحصر بالتقديم فليس اللازم

---

(١) الصافات : ٤٧ .

شيئًا من المحالات المذكورات بل كون التقديم لغوًا ، وفيه أيضًا بحث لأنه إنما يكون لغوا لو لم يكن له في هذه الصورة داع آخر من دواعي التقديم وهو ممنوع .

قال الشارح المحقق : يجوز التقديم من غير قصد التخصيص إذا أظهر أن التقديم لغرض آخر غير التخصيص كما إذا ظن المخاطب بك ظنين فاسدين أحدهما : أنك قلت هذا القول ، والثاني : أنك تعتقد أن قائله غيرك فيقول لك : أنت قلت لا غيرك فتقول له : ما أنا قلته ولا أحد غيري قصدًا إلى إنكار نفس الفعل فيقدم المسند إليه ليطابق كلامه هذا كلامه المنقح لكلام المفتاح ولك أن تقول : لم يصح هذا التركيب ؛ لأن نفي القول عن المعطوف عليه نفي على وجه الاختصاص بمقتضى التقديم ، ونفيه عن المعطوف نفي لا على وجه الاختصاص فلا يحسن العطف وهذا الوجه يفيد عدم صحة أن يقال : ما أنا قلت هذا أو لا زيد بخلاف الوجوه السابقة ، والوجوه السابقة تنفي صحة : ما أنا ولا غيري قلنا هذا بخلاف هذا الوجه ، والشاهد البريء عن الاتهام الجلي من غير الإيهام أن تقول : ولهذا لم يصح «ما أنا قلت هذا وقال غيري» لأنه بعد قال غيري لاغية ليس لها داعية ومما يجب التنبيه عليه أن هذا التخصيص فيما إذا لم يكن المسند إليه دالاً على العموم نحو : [ما كُلُّ ما يتمنَّى المرءُ يُدْرِكُه] (١) فإنه لنفي الشمول خاصة ، والظاهر أن التقديم لأنه مناط الفائدة المقصودة بالكلام من توجيه النفي إلى الشمول خاصة .

(ولا ما أنا رأيت أحدا) أي : ولأن التقديم يفيد تخصيص المسند إليه بنفي الخبر الفعلي مع تصويب إثبات ما نفي عنه بعينه للغير لم يصح هذا التركيب ويتجه عليه أن رؤية الغير أحدًا غير باطل ، وهو الذي نفي فالمثبت للغير هو لا غير ويمكن أن يدفع بأن المراد به «تخصيص المتكلم» ينفي رؤية أحد في وقت معين ردًّا

---

(١) البيت للمتنبي ، وتمام البيت :

تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن .

وهو من قصيدة مطلعها :

بم التعلل لا أهل ولا وطن ... ولا نديم ولا كأس ولا سكن

انظر البيت في : التبيان (٤٧٨/٢) ، دلائل الإعجاز (٢٨٤) ، شرح المرشدي على عقود الجمان (٨٨/١) .

على من زعم رؤيته دون غيره أحدا أو مشاركته فيها من غير تعيين الغير بل أي غير كان ، وحينئذ لا يصح هذا التركيب لظهور أنه لا محالة رأى غير ما أحدا فلا فائدة في الإخبار بها ، بل التركيب المفيد ما رأيت أحدا لكن القوم برمتهم قالوا : لم يصح هذا التركيب ؛ لأن تصويب المخاطب يقتضي أن يكون إنسان غير المتكلم قد رأي كل واحد وهو ظاهر البطلان ، أو لأن التخصيص يقتضي أن يكون المخاطب معتقدا أنك رأيت كل أحد ، ولا يتصور هذا الاعتقاد لعاقل ، ويمكن أن يقال : لأن تصويبك المخاطب يقتضي أن يكون معتقدًا أن إنسانًا غيرك رأى كل أحد ، وأن يكون في مقام الرد طامعا أن يعتقد المخاطب ذلك ، وعلل المصنف ذلك بأنه يجب إثبات المنفي بعينه للغير ، والمنفي هناك الرؤية الواقعة على كل أحد ، وأورد عليه الشارح المحقق أن ذلك منه ، بل المنفي الرؤية الواقعة على فرد من أفراد الناس ، ولا يلتبس أحدهما بالآخر عند من لا يلتبس عليه السلب الجزئي بالسلب الكلي ، ثم بين ذلك ، بأن تقديم المسند إليه بإيلائه حرف النفي يفيد إثبات المنفي للغير على وجه نفي : إن عامًا فعام وإن خاصًا فخاص ناقلاً ذلك عن الشيخ ، ولا يخفى أنه يمكن رد ما قاله المصنف إلى ما ذكره بحمل قوله ؛ لأن المنفي هو الرؤية الواقعة على كل أحد على السلب الكلي دون الإيجاب الجزئي ، لكن هذا التوجيه يوجب اختلال المتن ؛ لأن قوله : ولهذا لم يصح ما أنا رأيت أحدًا حينئذ يكون تعليلاً لما لم يذكر ؛ لأنه تعليل لكون التركيب لإسناد المنفي لغير المسند إليه على وجه نفي ، وهو غير مذكور بل لم يذكر ؛ إلا أن التقديم يفيد التخصيص بنفي الخبر الفعلي ، وأيضًا تخصيص النفي لا يفيد إلا ثبوت ما نفي عن المتكلم بغيره ، وهو رؤية أحد لا بعينه لا رؤية كل واحد حتى يلزم ثبوتها للغير ، فاللازم ثبوت رؤية أحد لا بعينه للغير وكيف لا وإفادة التقديم التخصيص بالفحوى لا بالوضع حتى يصح أن يقال : إنه في عرف البلغاء لهذا المعنى ، والمفهوم من الفحوى ليس إلا هذا القدر ، وأيضًا لو كان المفاد إثبات المنفي على وجه نفي لكان : ما أنا رأيت كل أحد للإيجاب الجزئي للغير ، لأن السلب فيه على الوجه الجزئي مع أنهم لم يفرقوا بين : ما أنا رأيت أحدًا ، وما أنا رأيت كل أحد ، فمعنى كلام الشيخ أن المثبت هو المنفي على وجه نفي ، وكان

عليه حين تعلق النفي لا بعد التعلق النفي ، نعم ينفيه ما قاله : إنه لا يصح أن يقال : ما أنا قلت شعرًا ، لأنه يقتضي أن يكون إنسان قد قال كل شعر في الدنيا ، لكن تأويله أن التمثيل به يجعل : قلت شعرًا للعموم لما أن النكرة ربما يكون في الإثبات عامة نحو : تمرة خير من كسرة ، فكما أن قولك : ما تمرة خير من كسرة لرفع الإيجاب الكلي دون السلب الكلي ، فكذلك : ما أنا قلت شعرًا في هذا المقام ، ولا مناقشة في التمثيل ، وما يورد لتصوير الشيء وتوضيحه ، وقس عليه قوله : ما أنا رأيت أحدًا ، واستغن به عن دعوى أنه سهو الكاتب ، والصواب : ما أنا رأيت كل أحد ، وعما قيل : أن لفظ أحد بمنزلة كل أحد ، لما أنه في الإيجاب لا ينفك عن الكل ، إذ لم يكن همزته مبتدلة عن الواو كما في أحد عشر ، أو لأنه يصح استعماله بمعنى الجمع كما صرح بهما أئمة اللغة ، فليحمل على معنى الآحاد المستغرقة لكل أحد ، لأنهما مع ضعف الأول وبعد الثاني لا يجريان فيما أنا قلت شعرًا .

هذا غاية ما بذلنا الجهد في تحقيق الكلام ، وقال السيد السند : إن التفصيل هاهنا أن يقال : إن كان النزاع في رؤية واقعة على شخص معين ، كزيد مثلاً يقال : ما أنا رأيت زيدًا ، فيكون هناك من رأى زيدًا وهو ظاهر ، وإن كان في رؤية واقعة على أحد لا بعنيه يقال : ما أنا رأيت الأحد من الناس ، أو ذلك الأحد فإنه وإن كان غير معين ، لكنه معهود من حيث تعلق الرؤية به فحقه أن يشار إليه بذلك الاعتبار ، ولا يصح أن يقال هاهنا : ما أنا رأيت أحدًا ، لأنه في قوة قولك : ما أنا رأيت زيدًا ، ولا عمرًا ، ولا بكرًا إلى غير ذلك في إفادة نفي الرؤية بالنسبة إلى كل واحد من المفاعيل ، وإن اختلفا في الظهور والنصوصية ، فيبقى عموم نفي الرؤية لكل واحد منها ضائعًا ، لأن الفعل المثبت في اعتقاد المخاطب متعلق منسوب إلى واحد ، فلا يحتاج في رد خطئه في الفاعل إلى نفيه عن كل واحد ، وإن كان النزاع في رؤية واقعة على كل أحد فهناك عبارتان إحداهما : أن يقال : ما أنا رأيت كل أحد ، والثانية : ما أنا رأيت أحدًا ، وهذه أخصر من الأولى .

وفي إفادتها للمعنى المذكور نوع خفاء ودقة ولهذا اختلف فيها ، وتوجيهها ما

قررناه ، هذا كلامه ، وأورد عليه أن نفي الرؤية عن واحد وأحد متحقق في : ما أنا رأيت الأحد ، لأنه وإن عرف فيه الأحد لم يخرج عن الإبهام الذي يستلزم العموم في سياق النفي ، فقد ضاع عموم النفي مع ضياع التعريف العهدي ، وأن التعرض للنفي عن واحد وأحد ضائع في رد اعتقاد المخاطب أن فاعل الرؤية لكل أحد أنت ، ويكفي نفي الرؤية عن كل واحد وإن نفي رؤية واحد ، لا بعينه يقتضي إيراد النفي عليه ، ولا لغو في الإجمال ، وإنما يلزم اللغو لو فصل ؛ لأنه إتيان بما عنه مندوحة هذا ، ونحن نقول : ربما يقصد بنفي رؤية واحد لا بعينه السلب الكلي ، وإنما يقصد مجرد سلب رؤية الواحد ، ويلزم السلب الكلي ، فالأول لرد اعتقاد ثبوت الحكم الكلي ، والثاني لرد اعتقاد رؤية واحد لا بعينه ، ففي : ما أنا رأيت الأحد إشعار بأنه لم يقصد السلب الكلي وإن لزم ، بل سلب الأحد على وجه اعتقده المخاطب ، وهو أحد لا بعينه فلا يلزم كون السلب الكلي لغوًا ؛ لأنه من ضرورات ما قصد ، ولا يعد لغوًا إلا ما تعلق به القصد من غير حاجة ، فاندفع لزوم اللغو في : ما أنا رأيت الأحد في رد اعتقاد أحد أيضًا ، وإن لزوم اللغو في : ما أنا رأيت أحدًا مبني على عدم الفرق بين الإجمال والتفصيل .

وأما لزوم اللغو في : ما أنا رأيت أحدًا في رد اعتقاد رؤية كل أحد بناء على أن قصد نفي رؤية كل أحد يتأتى بدون نفي رؤية واحد وأحد ، فندفع بأن فيه تحقيق نفي رؤية كل واحد ، وبيان أن التحقق هو السلب الكلي ، بل فيه مبالغة في رد الاعتقاد ، إذ يفيد أنه لم ير أحدًا فضلاً عن كل أحد ، واعلم : أن إيلاء المسند إليه المقدم حرف النفي يفيد بظاهره نفي اختصاص الخبر الفعلي ، لا اختصاص النفي ، وإنما يستفاد حصر النفي ، واختصاصه بجعل الاختصاص المستفاد من التقديم واردًا على النفي ، وإن كان الظاهر ورود النفي عليه ، ونظيره كون النفي في الجملة الاسمية لاستمرار النفي ، لا لنفي الاستمرار ، وكون قوله تعالى : ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [1] للمبالغة في نفي الظلم لا لنفي المبالغة في الظلم ، وهذا المعنى ، وإن كان بعيدًا عن الظاهر ، لكن جعله عرف البلغاء في ما نحن فيه واضحًا ، والواضح مهجور .

---

(١) ق : ٢٩ .

(ولا ما أنا ضربت إلا زيدًا) قد تقرر في النحو ، أن الاستثناء المفرغ في الإثبات لا يستقيم غالبًا ؛ لأن ثبوت الحكم للجنس في غير المستثنى لا يتحقق غالبًا ، فلا يصح : ضربت إلا زيدًا لامتناع أن يضرب كل أحد إلا زيدًا فإذا دخل عليه النفي وقلت : ما ضربت إلا زيدًا صح ؛ لأنه لا بعد في أن لا تضرب أحدا إلا زيدًا ، إذا عرفت هذا فاعلم أنه جعل المصنف من ثمرات إفادة التقديم في هذه الصورة تخصيص المسند إليه بنفي الحكم وثبوت الحكم بعينه لغيره . إن دخول النفي على قولنا : أنا ضربت إلا زيدًا لا يوجب صحة الاستثناء ، وما أنا ضربت إلا زيدًا باق على عدم الصحة ، بخلاف : ما ضربت إلا زيدًا ؛ لأن دخول النفي يفيد تخصيص المسند إليه بنفي الضرب المقيد بالمستثنى مع ثبوته بعينه لغيره ، فالمستثنى على ما كان قبل دخول النفي من كونه في الإثبات ، ويستلزم صحة التركيب كون كل واحد مضروبًا لغيرك سوى زيد ، وأن يعتقد المخاطب أن هذا الضرب صدر عنك ، ويعتقد أنه صدر عن غيرك ، وتريد أن ترده إلى اعتقاد أنه صدر عن غيرك ، فهذا المثال يشارك المثال الثاني في الفساد ، فناسب أن يجمع معه دون الأول ، لكن الشيخ عبد القاهر [1] والسكاكي [2] جعلاه مشاركًا للمثال الأول في الفساد ، وناسب أن يجمع معه ، وإن لم يجمعاه معه ، بل مع الثاني كما فعله المصنف ، وقالا : لم يصح : ما أنا ضربت إلا زيدًا ، لأن نقض النفي بأن يقتضي أن يكون ضربت زيدًا ، وتقديم الضمير وإيلائه حرف النفي يقتضي نفي أن يكون ضربته ، فهما أرادا أن من ثمرات إفادة هذا التركيب تخصيص المسند إليه بالنفي وغيره بالإثبات أنه لا يصح استثناء شيء من هذا النفي لاستلزام نقض ذلك النفي بإلا التناقض ، فلكل من المصنف والشيخ وجهة هو موليها ، ولا يتمانعان عن سلوك الطريق ، إلا أنه خفي على المصنف اقتضاء التقديم ، وإيلاء النفي نفي : ضربك زيدًا فمنعه ، ويمكن إثباته بأن : ما أنا ضربت يقتضي تخصيصك بنفي هذا الضرب عنك وإثباته لغيرك .

وإذا كان هذا الضرب منتفيًا عنك ، فلست ضاربًا زيدًا ولا غيره بهذا

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٨٥ .

(٢) المفتاح ص ١٢٥ .

الضرب ، ونقض النفي بإلا يقتضي كونك ضاربًا بهذا الضرب ، فقد تم التناقض من وجهين : كونك ضاربًا وغير ضارب وكون عمرو مضروبًا لك وغير مضروب لك ؛ إلا أن الشارح المحقق أثبته بأن تخصيصك بالنفي يقتضي ثبات ضرب من عدا زيدا لغيرك فيلزم أن لا يكون زيد مضروبًا لك ولا لغيرك ، فاعترض بأن الاستثناء حينئذ من الإثبات لا من النفي فليس النفي من الانتقاض في شيء ، فكأنك قلت : لست الذي ضرب إلا زيدًا ، فكأن المخاطب اعتقد أن إنسانًا ضرب كل أحد إلا زيدًا ، وأنت ذلك الإنسان فبقيت أن يكون أنت ذلك الإنسان ، وشنع على المصنف بأنه غفل عن أن الأجدر بالاعتراض انتقاض النفي بإلا دون اقتضاء تقديم المسند إليه ، وإيلاءه حرف النفي ، نفي أن يكون ضارب زيد ، وقد نبهناك أن هذا اعتراض على نفسه دون القوم ، وكان منشؤه قلة التأمل وإهمال العقل وإعمال الوهم ؛ لكن لا يتجه عليه ما ذكره السيد السند من أنه يوجب هدم ما قرره من أن : ما أنا رأيت أحدًا يقتضي إثبات الرؤية لغير المسند إليه على طبق النفي من العموم ؛ لأن النفي إذا كان للفاعلية لا يفيد عموم الأحد لعدم توجه النفي إلى المفعول ، ويكون مآل التركيب أني لست فاعل رؤية أحد ، فلا يقتضي أن يكون الشأن رأى كل أحد ، بل أن يكون الشأن رأى أحدًا ؛ لأن قولك : إني لست فاعل رؤية أحد في قوة لست فاعل رؤية زيد ولا عمرو إلى غير ذلك ، فعموم النكرة واضحة فلو لم يكن القصد إلى إثبات رؤية كل أحد لغير المسند إليه لكان ذلك العموم ضائعًا ، ولا ما ذكره من أنه لا يصح أن يكون الاستثناء من الإثبات ؛ لأنه حينئذ يكون المستثنى منه أحد ، وهو ليس بعام ، فلا يصح : ما أنا ضربت إلا زيدًا ، كما لا يصح ضربت إلا زيدًا لعدم تناول أحد زيدًا ؛ لأنه لا موجب لكون المستثنى منه أحدًا ، بل المستثنى منه في المفرغ عام من جنس المستثنى مثبتًا كان أو منفيًا ، فيجب أن يكون المستثنى منه كل أحد ، كما أن المستثنى منه في : قرأت إلا يوم كذا قرأت كل يوم على أنك عرفت أن نفي الفاعلية بضرب أحد يفيد عموم أحد ، والإثبات للغير يجب أن يكون على طبق النفي على زعم الشارح ، فالمثبت للغير ضرب كل أحد إلا زيدًا .

وأما ما يقال : من أن كون الاستثناء من الإثبات إنما لزم من كلامهم حيث

قالوا : إن تخصيصك بالنفي يقتضي إثبات ضرب من عدا زيدًا بغيرك ، وظاهر أن ذلك مبني على كون الاستثناء من الإثبات فلا توجيه له ؛ لأن الشارح دفع بهذا البيان منع المصنف ، فالمناقشة فيه مع الشارح مناقشة فيما هو معتقده ولا بد له منه لا فيما لزم القوم ، وهو لا يرضى به على أنك عرفت أنه شيء فهمه من كلامهم وليس بكلامهم ، ونحن نقول : امتنع : ما أنا ضربت إلا زيدًا ، لأن قولك : ما أنا ضربت لنفي ضرب معين عن نفسك مع إثباته للغير فإما أن يكون زيد داخلاً في المضروب ، فيكون مضروبًا ، فلا يصح استثناؤه ، وإن لم يكن داخلاً فيه ، فكذلك ؛ لأنه غير داخل في مفهوم الحكم حتى يصح إخراجه ، ولأن التقديم يفيد كون المخاطب مصيبًا فيما عدا تعيين الفاعل ، فيجب أن لا يكون زيد مضروبًا لك ، والقصر بالنفي والاستثناء يقتضي كونه مصيبًا فيما عدا تعيين المفعول ، فيجب أن يكون زيد مضروبًا لك ، ولا يذهب عليك أن إفادة التقديم التخصيص بالنفي لا يخص تقديم المسند إليه ، بل منه : ما شعرًا قلت ؛ حيث خصصت الشعر بنفي القول ، وقصدت تعلق القول بغيره ، فلا يصح : ما شعرًا قلت ، ولا غيره ، ولا ما شيئًا قلت ، ولا ما شعرًا قلت ؛ إلا قصيدة **(وإلا)** نفي للشرط السابق أعني : ولي حرف النفي يعني : إن لم يقع بعد حرف النفي بلا فصل ، فقد خرج من الشرط الأول ، مثل : ما إن أنا قلت هذا ، ودخل في هذا الشرط مع أنه من دواخل جزاء الشرط الأول فيفسد الحكمان ، إلا أن لا يعد ما هو من توابع حرف النفي فاصلاً بينه وبين مدخوله ، فحينئذ ما لم يل حرف النفي ما تقدم، ولم يكن في الكلام حرف نفي أو كان ، وقد تقدم على حرف النفي ، نحو : أنا ما قلت ، أو تقدم حرف النفي ، ولكن فصل بينه وبين المسند إليه نحو : ما زيدًا أنا ضارب ، فإنه لتخصيص نفي الفعل بالمفعول مع إيقاعه على غيره ، لا لتخصيص نفي الخبر بالمسند إليه وإثباته لغيره وجزاء قوله ، وإلا قوله فقد يأتي ، ومجموع الشرط والجزاء معطوف على مجموع قوله ، وقد تقدم ليفيد تخصيصه بالخبر الفعلي إن ولي حرف النفي أي : إن لم يل المسند إليه حرف النفي **(فقد يأتي)** التقديم **(للتخصيص)** أي : لتخصيص المسند إليه بالمسند ، لا لتخصيصه بالنفي **(ردًا على من زعم انفراد غيره)** أي : غير المسند إليه بخصوصه **(به)**

أي : بالمسند لا ردًّا على من زعم انفراد المسند إليه به كما في القسم السابق ، وهو قصر قلب على ما ستعرف .

(أو زعم مشاركته فيه) أي : مشاركة الغير في المسند ، أو في احتمال كون المسند إليه فهو قصر إفراد أو تعيين ، فالفرق بين ما يلي حرف النفي وما لا يليه : أن الأول لتخصيص المسند إليه بالنفي ، والثاني لتخصيصه بالخبر ، وأن الأول رد على من زعم انفراد المسند إليه بالخبر ، والثاني على من زعم انفراد الغير به ، وأن الأول للتخصيص ، والثاني للتخصيص ، أو التقوى ، وإنما قلنا : زعم انفراد غيره بخصوصه ؛ ليخص الكلام بغير المنكر كما يقتضيه قوله فيما بعد ، وإن بنى الفعل على منكر ، فإنه تفصيل لتخصيص المنكر على خلاف ما بينا لك ، فإن التخصيص في المعرف بخصوصه ورد على ثبوت الحكم لغيره من حيث الخصوص ، وفي المنكر تخصيص بالمسند إليه بحسب الجنس أو الوصف ، ورد على من زعم انفراد الغير بحسب الجنس أو الوصف ، لأن الخصوص غير معلوم حتى يعتبر الغير بحسب الخصوص ، والتفصيل في المنكر في مجرد التخصيص لعدم التفاوت في التقوى ، فالمراد بتخصيص المسند إليه في هذين القسمين تخصيص خصوصه ، وإن بنى الفعل على منكر أفاد تخصيص الجنس أو الواحد .

فقولك : ما رجل جاءني ، تخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد بالنفي ، وقولك : رجل جاءني ، تخصيص جنس الرجل أو الواحد منه بالمجيء ، فعلم بهذا أن قوله : وإن بني الفعل على منكر لا يختص بالقسم الثاني ، وإنه لا يوجب أن لا يكون المنكر للتقوى حتى يرده إشارة الشيخ في دلائل الإعجاز إلى كونه للتقوى أيضًا **(نحو أنا سعيت في حاجتك)** لأحد الفرضين ، فهو مثال للتخصيص كما يصرح به قوله : **(ويؤكد على الأول بنحو لا غيري)** ، مثل : لا غيرك ، ولا غيره ، ولا زيد ، ولا عمرو ، ولا ما سواي **(وعلى الثاني بنحو وحدي)** ، مثل: وحدك ، ووحده ، ومنفردًا ، ومتوحدًا ، ولا غيري - أيضًا - فافهم .

وفيه دفع شبهة ربما يختلج في صدرك من أنه لو كان التقديم للتخصيص لما يجتمع مع مثل قولك : وحدي ، ولا غيري ، فدفعه بأنه لتأكيد التخصيص ، ووجه تخصيص كل تأكيد بقسم مع أن كل تخصيص تشتمل على وحدة

المخصص ، والسلب عن الغير أن الملائم لزعم استقلال الغير التصريح بالسلب عنه، والملائم ، لزعم الشركة التصريح بالوحدة كما لا يخفي على سلامة الذوق .

(وقد يأتي) التقديم **(لتقوي الحكم)** الأنسب بقوله : للتخصيص لتقوية الحكم، ولا يبعد أن يجعل : فعل مضارع منصوب بإن المقدرة بعد اللام مسندًا إلى ضمير التقديم أي : قد يأتي التقديم لتقوي الحكم ، ويقرره في ذهن السامع **(نحو : هو)** أي : الله تعالى **(يعطي الجزيل)** أي : كل مسند إليه مقدم على خبر مسند إلى ضميره إسنادًا تامًا ؛ لأن التقوية من جهة تكرر الإسناد التام عند السكاكي وتبعه المصنف ، وأما عند الشيخ ففي كل مبتدأ مقدم تقوية الحكم ؛ لأنه بيان للحكم بعد التقدمة للإعلام ، فعلى هذا : زيد ضربته للتقوي ، بخلاف ما ذهب إليه المصنف لكن هذا ينافي كون التقوي مختصًا بالخبر الجملة ، والذي أراد أن وجه التقوي : أن الخبر الذي هو جملة مستقلة بعيدة الارتباط بما قبله فإذا ربط بالعائد أو غيره يتقرر إسناده إلى المبتدأ ؛ لأن في تحصيله احتمالاً ومزيد توجه ، وعليه يجري التقوي في كل خبر جملة ولا يتعداه ، والسيد السند ذهب إلى أن تحقيق كلام السكاكي : أن ربط الخبر بالمبتدأ بسبب ضمير ليس ملحقًا بالعدم يوجب التقوي ، فزيد ضربته توجيه ؛ لأنه تكرر إسناد الضرب إلى زيد بالوقوع سبب الضمير ، فتخصيص التقوي بما يكون فيه الضمير مسندًا إليه توهم من الشارح المحقق ، ويزيفه أن ذلك يقتضي أن يكون في عمرو ضاربه أنا تقوي ؛ لأنه تكرر بواسطة الضمير إسناد الضرب على وجه الإيقاع إلى زيد فلذا بينا الكلام في شرح كلام المصنف على ما ذكره الشارح ، وأثبتنا المخالفة بينه وبين الشيخ في كون زيد ضربته للتقوي ، وكما أن التخصيص لا بد له من داع إليه كذلك التقوي ، وهو إزالة الشك أو الإنكار حقيقة أو ادعاء ؛ إلا إنه لما تقرر هذا في أحوال الإسناد دون فوائد التخصيص لم يتعرض له كما تعرض لفوائد التخصيص ، ولتخصيصه بالتعرض وجه آخر وجيه لا أظن بك الغفلة عنه فيما قدمنا لك ، ولما كان الخبر المنفي مظنة اشتباه بما يلي فيه المسند إليه حرف النفي لم يكتف بعموم قوله فقد يأتي للتخصيص وقد يأتي لتقوي الحكم مع ظهور اندراج المنفي فيه ، وصرح بقوله : **(وكذا إذا كان الفعل منفيًا نحو : أنت لا تكذب)** لقصد التخصيص أو مجرد

التقوي ، فلم يفت المصنف تمثيل التخصيص في النفي كما ظنه الشارح ، ولما كان إفادة التقديم التقوي محتاجًا إلى توضيح قال : **(فإنه أشد لنفي الكذب من لا تكذب)** ولا خفاء أن صيغة التفضيل ليس على حقيقته ؛ إذ لا يريد المثالان على نفي الكذب ، وتوجيهه لا يخفى على الأفقه من الحمار ، وللنظر الدقيق أن يقول : نفي الكذب في الاستقبال ، مع أنه مبطن الحال يفيد مبالغة فيه ، ولما كان نفي الأشد به من لا تكذب أتم في الوهم من لا تكذب أنت ، جعله مشبهًا به تنبيها على هذا التفاوت .

وقال **(وكذا من لا تكذب أنت)** ، ولم يشتغل بهذا التوضيح في قسم الإثبات ، مع أنهما سيان فيه لئلا يتباعد النفي عن الإثبات ، إلا أنه يتجه أن كون التقديم للتقوية ليس أخفى من كون أنت لا تكذب أشد لنفي الكذب من التركيبين الآخرين حتى يتم توضيحه به ، بل قد بين كونه أشد لنفي الكذب بكونه لتأكيد المحكم حيث قال : **(لأن تأكيد المحكوم عليه)** لا الحكم ، وقولنا : أنت لا تكذب على الاحتمال لاحتمال أن يكون أنت الثاني مبتدأ ، لا تأكيدًا للمحكوم عليه ، بل لحكم في الخبر ، وفيه مخالفة لما ذكره الكشاف في تفسير قوله تعالى حكاية عن يوسف - عليه السلام - : ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [(١)] من أن تكريرهم للدلالة على أنهم خصوصًا كافرون بالآخرة وأن غيرهم قوم مؤمنون بها ، وهم الذين على ملة إبراهيم - عليه السلام - ولتوكيد كفرهم بالجزاء هذا ، وفي تخصيص بيان الفرق بأنت لا تكذب للتقوي تعريض للمفتاح ، بأنه لا اشتباه بين لا تكذب أنت ، وبين أنت تكذب للتخصيص ، فبيانه الفرق بينهما لغو ينبغي أن يفرق بين لا تكذب أنت وأنت لا تكذب للتقوي ؛ لأنه محل الاشتباه ، ولا يدفعه ما ذكره الشارح المحقق أنه خص بيان الفرق بالتخصيص ؛ لأنه أورده في بحث التخصيص .

(وإن بني الفعل على منكر) أو ما في حكمه من الضمير الراجع إلى النكرة ، فإذا قلت : ضربت رجلاً وهو جاءني ، كان قولك : وهو جاءني التخصيص جنس الرجل أو الرجل الواحد لا يقال : الأولى **(أفاد)** التقديم **(تخصيص الجنس)** ،

---

(١) يوسف : ٣٧ .

أو العدد **(أو)** قوله : **(الواحدة)** لا يتناول : رجلان جاءني ، فإنه التخصيص الجنس أو العدد ، أي : رجلان جاءني لا رجل واحد ؛ لأنا نقول : رجلان جاءني التخصيص العدد ، ولا يحتمل تخصيص الجنس ؛ لأن التثنية أو الجمع نص في العدد لا يحتمل التجريد عنه ، بخلاف التنوين ، فإنه كثيرًا ما يجرد عن العدد ، نعم إطلاق المنكر منكر ، ومن موجبات ضعف الإطلاق : أن المصدر غير المرة لتخصيص الجنس دون الواحد والمراد بالجنس المفهوم الكلي حتى أن رجلاً طويلاً جنس صرح به الشيخ لكن ينبغي أن يعلم : أن قولك : رجل واحد جاءني لتخصيص الواحد دون الجنس ؛ لأن الواحد لكونه نصًا في الوحدة لا يمكن تجريده عنها ، ولو أريد بالتنوين التحقير ، أو التقليل ، أو التكثير يكون لقصر الجنس الحقير ، أو القليل ، أو الكثير دون الواحد **(نحو رجل جاءني أي : لا امرأة أو لا رجلان)** أو لا ثلاثة إلى غير ذلك ، والأعذب في قصد قصر الجنس الرجل جاءني بالتعريف الجنسي **(ووافقه السكاكي على ذلك)** أي : على إفادة التقديم التخصيص والتقوي ، لكن لم يجعل تقديما للتخصيص قطعا من غير أن يقصد به مجرد التقوي كما جعله الشيخ ما يلي حرف النفي كذلك ، وجعل من التقديم ما هو لمجرد التقوى قطعا بخلاف الشيخ ، فإنه ليس تقديم قطع فيه لمجرد التقوى عنده .

وإلى هذا التفاوت أشار بقوله : **(إلا إنه قال)** أي : لكنه قال : **(التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط ، نحو : أنا قمت)** قدمه على التقدير ؛ لأن التقدير فرعه ، ولم يقتصر على التقدير ، مع أن التقدير لا ينفك عن الجواز لاحتمال أن يفارق تقدير التقديم الجواز ، ولا يتوقف عليه ، فصرح بالجواز تنبيهًا على أنه لا بد منه في التقدير أيضًا ، ولا يبعد أن يقال : المراد جواز التقدير بلا تكلف **(وقدر)** فقولك : ما أنا قلت يفيد التخصيص لو قدر أصله : ما قلت أنا ، ويتجه عليه أنه حينئذ يبطل ما حكم به من عدم صحة : ما أنا قلت هذا ، ولا غيري ، وما أنا رأيت أحدا ، وما أنا ضربت إلا زيدًا ؛ لأنه لو لم يقدر التأخير يكون غير مفيد للتخصيص فلا يلزم شيء من المفاسد فتأمل .

(وإلا) أي : إن لم يجز تقدير التأخير على أنه فاعل معنى فقط **(فلا يفيد إلا تقوي الحكم جارٍ كما مرَّ)** في نحو : أنا قمت **(ولم يقدر)** ، ومن أمثال أنا قمت : هو عرف ، فإن هو في قولك عرف هو لا يحتمل كونه فاعلاً لفظًا **(أو لم يجز نحو زيد قام)** فإن زيدًا لو قدر مؤخرًا لكان فاعلاً لفظًا لا معنى فقط ، وقال الشارح : لم يجز تقديره مؤخرًا ؛ لأنه يلزم تقديم الفاعل لفظًا وهو لا يجوز ، والمراد بنحو : زيد قام : ما يكون المسند إليه فيه مظهرًا فإنه عند التأخير يصير فاعلا لفظًا هذا كلامه ، وفيه بحث ؛ لأن «زيد قام» يوضع الظاهر موضع المضمر المسند إليه فيه مضمر ، مع أنه لو أخر يكون فاعلاً كما في : هو قام ، فتقول : المراد بنحو : زيد قام أن يكون المسند إليه مظهرًا معنى ، وهذا ينافي ما سبق أن نحو زيد والفاعل مضمرًا ، وكذا : زيد ضربته ، فإنه لو قدر مؤخرًا أيضًا لصار مفعولاً معنى ، وهذا ينافي ما سبق أن نحو : زيد ضربته ، لا يفيد تقوي الحكم عنده ؛ لأنه يفيد أنه يفيد التقوي ، وقدم المصنف نقيض التقدير على نقيض الجواز على عكس ترتيب الجواز ، والتقدير لنكتة دقيقة لا يتبصر بها إلا البصائر المحيطة بأخفى الضمائر ، وهو أن النفي المستفاد من قوله : وإن لا يرجع أولا إلى التقدير الذي بمنزلة القيد للجواز .

(واستثنى) السكاكي [1] **(المنكر)** الصرف الذي ليس فيه شائبة التخصيص بقرينة قوله : لئلا ينتفي التخصيص ، ولك أن تجعل صيغة التفضيل للمبالغة في النكارة ، فتفيد بها صرافة النكارة ، والاستثناء من حكم مستفاد من قوله : وإلا فلا يفيد إلا تقوي الحكم ، أي : إن لم يجز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل معنى فقط بلا تكلف لا يفيد إلا تقوي الحكم إلا المنكر الصرف ؛ فإنه لا يجوز تقدير كونه مؤخرًا فقط بدون تكلف ، وهو لا يفيد إلا التخصيص وهو أظهر ، قال الشارح المحقق : إن المراد أنه أخرج السكاكي المنكر عن كونه فاعلاً لفظا وجعله فاعلاً معنى **(بجعله من باب ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾)** [2] أي : بجعل المسند في الأصل مسندًا إلى ضمير مبهم ، تفسيره : إبدال الظاهر منه،

---

(١) انظر المفتاح ١١٩ ، ١٢٠ .

(٢) الأنبياء : ٣ .

وإنما قال : **(أي على القول بالإبدال من الضمير)** إشارة إلى قول آخر فيه ، وهو أن الواو في الفعل قد يكون علامة الجمع فقط كما في الصفة من غير أن يكون فاعلاً ، ولا يخفى ما فيه من وجوه البعد من قلة نظائر ﴿**وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا**﴾ والخلاف في كون الواو ضميرًا أو تغيير الضمير من الإبهام إلى التعيين بالتقديم ، فيلزم المخالفة الفاحشة بين الأصل المقدر وما عدل إليه ، وإنما ارتكب هذه الأمور **(لئلا ينتفي التخصيص)** الذي شرط كون المبتدأ نكرة **(إذ لا سبب له)** ، أي : لهذا التخصيص **(سواه أي)** سوى كونه في الأصل فاعلاً معنى ، فكما لا يحتاج فاعلية النكرة إلى مخصص سوى تقديم المسند لم يحتج هذا الابتداء إليه سوى تقديم المسند في الأصل ، ولا يخفى أنه لا يحتاج المنكر الصرف على إطلاقه إلى الاستثناء ؛ إذ بقرة تكلم وكوكب انقض الساعة إلى غير ذلك لا يحتاج إلى مخصص .

وقوله : **(بخلاف المعرف)** يفيد : أن للمعرف سببًا للتخصيص سوى تقديم المسند في الأصل ولا يخفى فساده ، فلذا جعل الشارح تقدير الكلام وإذا انتفى التخصيص لم يصح وقوعه مبتدأ ؛ بخلاف المعرف فإنه يجوز وقوعه مبتدأ من غير هذا الاعتبار البعيد ، ولا يخفى أنه بعيد ، كما أن جعل الضمير لا سبب له إلى كونه مبتدأ بعيدًا .

(ثم قال) لا تراخي بين هذا الكلام وما سبق في كلام السكاكي كما يفيده كلمة ثم **(وشرطه)** أي : شرط ارتكاب هذا الوجه البعيد في المنكر **(أن لا يمنع من التخصيص مانع)** ، وهو انتفاء فائدة القصر من رد اعتقاد المخاطب في قيد الحكم مع تسليم أصله كما أشار إليه **(بقوله : كقولك : رجل جاءني على ما مر)** من أن معناه : لا امرأة ، أو لا رجلان ، ولا يخفى أن شرط مطلق التخصيص ذلك وهو بين مستغن عن البيان ، وغاية التوجيه أن يقال : يكاد يتوهم أن التوجيه الضرورة في المنكر رفعت عنه شرط التخصيص لخصّه بالتعرض لإزاحة هذا التوهم **(دون قولهم : شر أهر ذا ناب)** فإنه فيه مانعًا من التخصيص **(إما على)** التقدير **(الأول)** وهو تخصيص الجنس **(فلامتناع أن يراد المهر شر لا خير)** إذ المهر لا يكون إلا شرًا أو ظهور الخير للكلب لا يهره ولا يفزعه **(وأما على)** التقدير

(الثاني فلتبوئه عن مظان استعماله) (١) فإنه لا يستعمل لرد اعتقاد أن يكون المهر أكثر من شر واحد **(وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه حيث تأولوه بما أهر ذا ناب إلا شر)** لزم طلب وجه لتصريحهم ، أو للتخصيص ، وللتأويل .

وقال الشارح المحقق : لزم طلب وجه للجمع بين ما ذكرنا وبين ما فعلوه ، فكأنه قال : وإذ قد صرح الأئمة لما ينافي ما ذكرناه لزم طلب وجه للجمع ليصح ما ذكرناه أو ما ذكروه للتعويل **(فالوجه)** بأحد الوجوه فتأمل . **(تقطيع شأن الشر بتنكيره)** بجعل التنكير للتعظيم والتهويل كما مر في تنكير المسند إليه ، ونحن نقول بجعل المفضل عليه المحذوف في غاية العموم أي : شر من كل شيء ، وبالجملة المعنى ما أهر ذا ناب إلا شر عظيم في الغاية ، ويتجه أن النكرة حينئذ تخصصت بالوصف المستفاد من التنوين أو بالمفضل عليه المحذوف فلا حاجة إلى تقدير التأخير ، بل لا يصح ؛ لأنه لا يرتكب الاعتبار البعيد إلا في النكرة الصرفة على ما حقق .

وأجيب بأن التخصيص الذي صرح به الأئمة في تأويلهم هو التخصيص المستفاد من التقييد ، إذ التقييد يفيد التخصيص عند السكاكي ؛ لأنه يجعل : ما ضربت أكبر إخوتك إثباتًا لضرب الأصغر ، وفيه أنه لم يجعل النحاة شر أهر ذا ناب من قبيل : ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِن مُشْرِكٍ﴾ وعلى ما ذكر يكون كلاهما تخصيصا بالوصف **(وفيه)** أي فيما قاله وفعله السكاكي **(نظر إذ الفاعل اللفظي والمعنوي)** الأولى الأسلم من النزاع الفاعل اللفظي والبدل والتأكيد **(سواء في امتناع التقديم)** ما بقيت على حالها ، لأنه لا يتجه عليه ، عليك ورحمة الله السلام ، وقوله : **(ما بقيا على حالهما)** قيد الامتناع أي سواء في امتناع المقيد بزمان بقائهما على حالهما لا التسوية حتى يحتاج إتمام الكلام إلى تقدير ، وسواء في جواز التقديم إذ لم يبقيا على حالهما فتأمل .

والمناقشة في التسوية بدعوى أن التابع أولى بالامتناع ؛ لأن فيه التقديم على العامل والمتبوع **(فيجوز تقديم المعنوي دون اللفظي)** ترجيح للمرجوح **(لا تحكم)** إذ التحكم هو الترجيح بلا مرجح لا يضر السكاكي بل ينفعه **(ثم لا ثم انتفاء**

---

(١) هو أن يكون لتخصيص الواحد . انظر الإيضاح ص ٦٧ .

التخصيص لولا تقدير التقديم لحصوله بغيره كما ذكر) يتجه على كلام السكاكي منعان أحدهما : على قوله : التقديم يفيد الاختصاص إن جاز تقدير كونه في الأصل مؤخرًا على أنه فاعل فقط وقدر ، لأنه يقال : لانم انتفاء التخصيص من غير تقدير التقديم إذ لا دليل على اعتبار التقديم للتخصيص ، بل يحصل بلا تقدير تقديم كما ذكر منقولا عن الشيخ [1] ، وكلام المتن يحتمل هذا المنع ، وحينئذ معنى قوله :لحصوله بغيره لحصول بلا تقدير تقديم بإجراء غير مجرى لا يكون غير ما سوف على زمن أي لا ما سوف ، ولا غير نظير ، وثانيهما : على قوله : لئلا ينتفي التخصيص ، وحينئذ معنى الكلام : لانم انتفاء التخصيص في صورة المنكر لولا تقدير التقديم لحصول التخصيص بغير التقدير من التخصيص بالوصف المستفاد من التنكير كما ذكر السكاكي ، والإيضاح يفصح عن هذا المعنى، وهو أوفق بالعبارة وبالجملة الأوضح لولا تقديم التأخير ، ولا ينجاب المنع الأول . والجواب مطلقا عن هذا المنع الثاني أنك إن أردت منع انتفاء التخصيص في النكرة مطلقًا لولا تقدير التأخير ، فلم يدع أحدٌ أن المسند إليه إذا كان نكرة لا يفيد التخصيص بدون تقدير التأخير ، وإن أردت منع انتفاء التخصيص في نكرة من النكرات لولا تقدير التأخير ، فالمنع مكابرة ؛ لأن النكرة التي لم تخصص بشيء من المخصصات إذا قدمت ينتفي تخصيصه لولا تقدير التقديم **(ثم لانم امتناع أن يراد المهر شر لا خير)** وكيف لا ، وقد قال الشيخ عبد القاهر : قدم شر ؛ لأن المعنى الذي أهره من جنس الشر لا من جنس الخير ، فجرى مجرى أن يقول رجل : جاءني يزيد ؛ أنه : رجل لا امرأة ، وربما يدفع هذا المنع بأن المتبادر من الشر الشر بالنسبة إلى الكلب ، والإهرار : صوته عند تأذيه ، وعجزه عما يؤذيه ، فلا يشك عاقل أن مهره لا يكون خيرًا بالنسبة إليه ، وفيه نظر ؛ لأنه يجوز أن يراد بالشر الشر بالنسبة إلى أهل الرجل ، أو يراد بالإهرار مجرد جعله ذا صوت ، وهناك منعان آخران : أحدهما : أن لا نسلم أن لا يصح قصد التخصيص لامتناع أن يراد : شر أهره لا خير ، وامتناع أن يراد : شر أهره ، لا شران ؛ لاحتمال أن يراد : شر أهر ذا ناب لا غير ، بأن يكون الحصر حقيقيًا ،

---

(١) دلائل الإعجاز ص ٩٤ .

لا لرد اعتقاد ، وثانيهما : أن هذا مثل يراد به عجز القوي البعيد عن العجز ، فهو يصح أن يقع مبتدأ بلا تخصيص ، لكون الحكم مفيدًا بدون التخصيص ، وبالجملة يرد أن : النزاع في مثال ذكر لتصوير مانع قصد التخصيص ، وهو ليس من دأب المحصلين ، **(ثم قال)** السكاكي [1] **(ويقرب من هو قام زيد قائم في التقوى)** يعني : في إفادة التقوي ، ولو قال : ويقرب من زيد قام زيد قائم لم يحتج إلى قوله في التقوي ، لأن **(زيد قام)** لا يحتمل إلا التقوي ، بخلاف هو قام ، فإنه يحتمل التخصيص أيضًا قال السيد السند في شرح المفتاح : هو قائم يحتمل التخصيص على نحو . هو قام ، ولو تم ما ذكره لكان في اختيار زيد قائم على هو قائم وجه وجيه ، لكن فيه أنه كيف يحتمل التخصيص ؟ ولا يمكن تقدير تأخيره على أنه فاعل معنى ، إذ لا يعمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **(لتضمنه الضمير)** علة لقال ، وهو الأوفق بقوله : **(وشبهه بالخالي عنه من جهة عدم تغيره في المتكلم والخطاب والغيبة)** فتأمل . أو علة لقوله : يقرب ، وهو أوفق بمقام النقل .

وقوله : وشبهه على صيغة الماضي من التفعيل هو المشهور ، ويحتمل كونه مخففًا مصدرًا ، فالأظهر : أنه عطف على لتضمنه ، ويحتمل النصب على أنه مفعول معه ، والرفع على أنه مبتدأ ، والجملة حالية أي : والحال أن شبهه ثابت بالخالى ، أو شبهه بالخالي عن الضمير ثابت من جهة التغير والضمير في تغيره للضمير ، أي : من جهة عدم تغير الضمير في وقت تكلمه ، وخطابه ، وغيبته ، وجعله الشارح لقائم ، أي : لعدم تغير قائم في وقت تكلمه ، كما هو الظاهر ، ففيه مسامحة ، أي : في وقت تكلم الضمير ، والمراد : إما عدم التغير في الأحوال الثلاث فتقول : ومن جهة عدم التغير في التكلم كما في الفعل كان متكلم الماضي : ضربت تارة وضربنا أخرى ، ومتكلم المضارع : أضرب تارة ونضرب أخرى ، وكذا في الخطاب والغيبة ، وإما عدم التغير في واحد وأحد ، وحينئذ تقول : ولعدم التغير في الأحوال الثلاث **(ولهذا لم يحكم بأنه)** أي : اسم الفاعل مع فاعله **(جملة)** أصلاً ، واحتيج في الحكم بكون اسم الفاعل الذي صلة اللام مع ضميره جملة إلى تأويله بالفعل ، وادعاء أنه فعل في صورة الاسم ، فقول الشارح المحقق :

---

(١) المفتاح ص ١١٩ .

إلا في صلة الموصول استثناء من غير حاجة ، ومن قال : استثناؤه قاصر إذ اسم الفاعل الواقع بعد حرف الاستفهام ، وحرف النفي الرافع للملفوظ أيضًا من قبيل الجملة يعود إليه القصور ؛ لأن الكلام في اسم الفاعل المتضمن للضمير ، وأما ما لم يتضمن الضمير فجعل تابعًا للمتضمن في الإفراد والإعراب ، ولم يتعرض له المصنف كما تعرض له المفتاح حيث قال : واتبعه في حكم الإفراد نحو : زيد عارف أبوه ، يعني : اتبع عارفًا مع الضمير عارف أبوه في حكم الإفراد ، وما في بعض نسخ الإيضاح معناه : اتبع عارف عرف في الإفراد سهو إذ لم يسق في المفتاح عرف .

وقال الشارح : إذ لا حاصل لهذا الكلام ، فإن قلت : لم يحكم بكون اسم الفاعل مع فاعله جملة ؛ لأنهم اشترطوا في الجملة الإسناد الأصلي ، وهو إسناد الفعل ، أو ما هو فعل في صورة الاسم ، وإسناد المصدر ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسم التفضيل ، والظرف - أيضًا - على ما قالوا على سبيل الشبه ، وليس بجملة ، وإن كان جعل الظرف غير جملة يخالف ما قالوا : إن الخبر الظرف مقدر بالجملة في الأصح قلت : ما ذكره المفتاح توجيه لتخصيص الجملة بما يكون إسناده أصليًا ، ولتأويلهم اسم الفاعل الذي هو صلة ، والذي بعد حرف النفي ، وألف الاستفهام بالفعل حتى يصح كونه مع فاعله جملة أو كلاما ، فإن قلت الجملة ما يكون إسناده مما يصح السكوت عليه في الجملة ، واسم الفاعل مع فاعله ليس كذلك أصلاً .

قلت : اسم الفاعل كذلك في : أقائمٌ زيد ؟ وما قائم زيد ، فعدم جعله مع الفاعل جملة ، وجعل هاتين الصورتين مؤولتين بفعلتين لا بد له من وجه ، وذلك الوجه ما ذكره في المفتاح **(ولا عومل)** قائم مع الضمير **(معاملتها)** أي : الجملة **(في البناء)** الجملة إذا لم تقع في محل مفرد مبني لا إعراب له أصلاً لا محلا، ولا لفظًا ، ولا تقديرًا ، وإذا وقع موقع مفرد فهو معرب محلا ، واسم الفاعل مع فاعله معرب ؛ إلا أنه أجرى إعرابه على جزئه الأول ، لاشتغال جزئه الثاني بإعراب له من جهة اسم الفاعل ، كما أجرى إعراب عبد الله علمًا على جزئه الأول ؛ لاشتغال الجزء الثاني بإعراب اقتضاه الجزء الأول ، فإن قلت : المعرب :

قسم الاسم ، واسم الفاعل مع فاعله ليس باسم ، فلا يكون له إعراب . قلت : المعرب هو الاسم ، أو ما نزل منزلة الاسم نحو : قائمة وبصري ، فإن قلت : اسم الفاعل لو لم يكن معربًا بإعراب نفسه ، ويكون معربًا بإعراب استحقه المجموع المركب منه ، ومن فاعله لكان اسمًا مركبًا مع الغير ، ولم يكن معربًا قلت : مطلق التركيب لا يوجب إعراب الاسم ، بل تركيب يستدعي حصول معنى فيه يقتضي الإعراب ، فإن قلت : البناء لا يخص الجملة حتى يوجب عدم جعل اسم الفاعل مع فاعله جملة عدم جعله مبنيًا ، قلت : فرق بين جعله مبنيًا وبين جعله كالجملة في البناء الذي يستفاد من المعامل معه معاملة الجملة في البناء هو الثاني دون الأول ، لا يقال : كيف يحكم بأنه لم يجعل اسم الفاعل مع فاعله مبنيًا ؟ لم لا يجوز أن يكون مبنيًا ، ويكون الإعراب الذي أجري على الجزء إعرابًا استحقه الكل محلا ؟ وإذا جاز إجراء الإعراب المحلي لمبني على كلمة مقارنة له ، كما في لام الموصول وصلته لجوازه على جزء المركب أولى ، قلت : لم يجعل النحاة اسم الفاعل مع فاعله مبنيًا ، وذلك معلوم من علم النحو .

والمراد بعدم المعاملة : عدم معاملة النحاة دون العرب حتى يقبل ذلك المنع، ولا يذهب عليك : أن جعل زيد قائم مشتملاً على التقوي يقتضي أن يقال في مقام الإخبار عن قيام زيد ، ويخص بمقام جواب السائل ، كزيد قام ، ويكذبه ما نقله المفتاح عن أبي العباس في جواب الكندي حين قال : إني أجد في كلام العرب حشوًا . يقولون : عبد الله قائم ، وإن عبد الله قائم ، وإن عبد الله لقائم، والمعنى واحد من أنه قائم قال : بل المعاني مختلفة ، فعبد الله قائم إخبار عن قيامه ، وإن عبد الله قائم جواب عن سؤال سائل ، وإن عبد الله لقائم جواب عن إنكار منكر ، فالحق : أنهم لم يلتفتوا إلى التقوي في زيد قائم أصلاً ، وجعلوه كزيد إنسان مطلقا **(ومما نرى)** على صيغة المتكلم المعروف ، أو الغائب المجهول **(تقديمه كاللازم)** ، أي : مما يعلم معاشر علماء المعاني لا مما يظن تقديمه كاللازم لقوة مقتضى التقديم فيقدم أبدًا ؛ لأن لا يليق أن يترك البليغ ما هو كاللازم لقوة ، وإن ليس لازما ؛ لأن الأعون على المراد ليس لازما لا يجوز للعاقل تركه **(لفظ مثل وغير)** وشبه ومماثل ومغاير ، إلا أن الشائع في الاستعمال مثل وغير ، فلذا

اختارهما ، لكن فرق بين مثل ومماثل في الكناية عن الحكم على المضاف إليه بالحكم المذكور ، فإنه يلزم من الحكم على المضاف إليه الحكم على المثل بطريق الأولى ؛ لأن المثل هو الأدنى ، وفي المماثل يلزم الحكم على المضاف إليه ؛ لا لأنه الأولى ، بل لأنهما متساويان في منشأ الحكم ؛ لأن المماثل هو المشارك المساوي بخلاف المثل ، فإنه الأدنى الملحق **(نحو مثلك لا يبخل ، وغيرك لا يجود بمعنى : أنت لا تبخل)** بجعل نفي البخل عن المثل كناية عن نفي البخل عنك ؛ لأنه إذا لم يبخل من هو على صفة لك هي فيك أكمل منها فيه ، فلا محالة أنت لا تبخل **(وأنت تجود)** ؛ لأنه إذا انتفى الجود الموجود في محل عن غيرك مطلقا ، فأنت تجود لا محالة ، بل المستفاد أنك تجود على الكمال مستمرًا في الحال والاستقبال ، فإنه إذا انتفى الجود عن غيرك مع استمراره على الكمال ، فلا محالة أنت محله على الانفراد والاستقلال **(من غير إرادة تعريض بغير المخاطب)** ، أي : غير مراد به التعريض بغير المخاطب ، بأن يراد بالمثل إنسان غير المخاطب مماثل له ، وبالغير غير المخاطب مماثلا كان أو لم يكن ، وما ذكره الشارح : أنه يراد بغيرك غير مماثل له لا يظهر وجهه ، وقوله : من غير ... إلخ ، حال من النحو المضاف إلى المثالين ، ولفظ من زائدة في الإثبات ؛ لتضمنه النفي ؛ لأنه في قوة لا من إرادة تعريض بغير المخاطب ، ونظيره : ضربتني من غير جرم ، أي : غير ذي جرم ، وهذا أظهر مما قالوا برمتهم في توجيهه : أن الغير بمعنى لا ، أي : ضربًا ناشئًا من عدم جرم ، وهو كناية عن ضرب لم ينشأ عن جرم ، وينبغي أن يحمل الإرادة على القصد بالذات ، وإلا فالكناية لا تستلزم نفي إرادة الحقيقة ، والأولى حذف التعريض والاكتفاء بقوله : من غير إرادة غير المخاطب إذ إرادة غير المخاطب يمنع كون التقديم كاللازم سواء كان في الكلام تعريض لغير المخاطب ، وحكم عليه من عرض الكلام لا على وجه الاستقامة على ما هو معنى التعريض اصطلاحًا ، أو لم يكن ، ولهذا ترى السيد السند احتاج إلى حمل التعريض على الدلالة الخفية ، وجعله لنفي أن تريد بمثلك لا يبخل : نفي البخل عن شخص معين مشتهر بالمماثلة ، فيجعل لفظ مثل كناية عن هذا الشخص المعين ، فلخفاء دلالة الكناية ذكر لفظ التعريض ، ولا يخفى ما فيه لشمول قوله : من غير إرادة تعريض بغير

المخاطب ، حينئذ قولنا : مثلك لا يبخل في معنى فلان لا يبخل ، بأن تريد بمثلك فلانًا على وجه الاستقامة دون الكناية ، لأن الإضافة العهدية تفيده من غير كناية ، وفي معنى : مثلك مطلقًا لا تبخل ، فإنك تريد فيه غير المخاطب من غير دلالة خفية فينبغي أن يجعل قوله : من غير إرادة التعريض بغير المخاطب إشارة إلى أن التقديم لا يلزم في شيء من هذه الصور ، ولا يخص بما خصه السيد السند ، وغاية التوجيه : أنه أراد الدلالة الخفية ، وفيه على أن مثلك لا يبخل اشتهر في معنى : أنت لا تبخل ، إلى أن صار دلالته على غير المخاطب بوجه من الوجوه خفية وبما ذكرنا ظهر أن قوله من غير إرادة تعريض بغير المخاطب تأكيد لقوله بمعنى : أنت لا تبخل ، لا قيد ثان حتى لو كان مع إرادة المخاطب تعريض بغير المخاطب لم يكن التقديم كاللازم على ما وهم . كيف ؟ .

وقوله : **(لكونه أعون على المراد بهما)** يقتضي لزوم التقديم في الكل . والظاهر أن أعون من العون ، وإن كان استعمال الإعانة أشهر فإن قلت : لا إعانة للتأخير على المراد فكيف يصح قوله : أعون ؟ قلت : كأنه أراد لكونه مثل وغير مع التقديم أعون على المراد بهما منهما مع التأخير ، فإن قلت : إن كان المخاطب منكرًا أو مترددًا ، فتقديمهما واجب أو حسن ، وإن كان خاليًا تقديمهما غير جائز ، فكيف صح الحكم بلزوم التقديم ؟ قلت : كأنه أريد : أن التقديم ليس لقصد تقوية الحكم للرد ، بل لكونه أعون على ما هو المراد من لفظ مثل ، وغير من إيراد الحكم على وجه أبلغ ، لا للرد ، فإن كون الحكم أبلغ ليس للرد ، إذ لم يقل أحد : أن قولنا : جاءني أسد للرد على المخاطب على أنك سمعت عن الشيخ وغيره : أن التأكيد ربما يكون لفوائد أخر غير رد الإنكار وإزالة التردد ، وإن تكلمنا فيه ، ولا يذهب عليك أن هذا الحكم لا ينبغي أن يخص بلفظ مثل وغير ولا بالكناية ، بل يجري في المجاز أيضًا ، فترى تقديم المسند إليه في : أنت تقدم رجلاً ، وتؤخر أخرى كاللازم ، لكونه أعون على المراد ، وهو إيراد الحكم على وجه أبلغ ، إذ المجاز أبلغ من الحقيقة .

(قيل : وقد يقدم) [1] المسند إليه ، وذلك إذا كان المسند إليه مقارنًا بما

---

(١) القائل هو بدر الدين ابن مالك في المصباح ص ١٥ .

يفيد شمول القصد لجميع أفراده كلفظ كل وما يجري مجراه ، وكان المحكوم به منفيًا وكان بحيث لو قدم صار المبتدأ فاعلا بخلاف قولك : كل إنسان لم يقم أبوه ، فإنه لا يفوت فيه العموم لو قيل : لم يقم أبوه كل إنسان ، وعند النحاة هذا التقديم بخوف التباس المبتدأ بالفاعل حتى إنه يجب في : زيد لم يقم أيضًا وإن لا يفوت العموم في قولك : لم يقم زيد ، ومما لتضمنه هذا المفعول أنه قد يقدم ؛ لأنه لا يدل على العموم كما في : إنسان لم يقم بخلاف : لم يقم إنسان ، فإنه يدل على العموم ويستفاد منه نكتتان للتأخير : إحداهما : الدلالة على العموم والأخرى : الاحتراز عنها ، ولا يخفى أن هذا التقديم ليس داخلاً تحت الأصل الذي هو الأهمية المفسر وجهها بالدلالة على العموم ، بل الدلالة على العموم بذاتها يستدعي التقديم ؛ لأنها حاصلة من نفس التقديم ، ولا يخفى أن دلالة التقديم على العموم يترتب على الحقيقة ، فيصح أن يكون عرضا منه كما يفيده قوله : **(لأنه دال على العموم)** أي : شمول الحكم لجميع أفراد المسند إليه ، وليس المراد بالعموم ما يوصف به اللفظ حتى يشكل جعل التقديم دالا عليه ، على أنه إذا كان اللفظ دائرًا بين كونه عامًا وغير عام ، فلا بأس بأن يجعل شيئًا دالاً على عمومه ، ويتوسل بعمومه إلى شمول الحكم ؛ لأن الأعذب جعل التقديم دليلاً على شمول الحكم مستلزمًا بعموم اللفظ .

ووجه دلالة التقديم على العموم أنه بالتقديم يكون الحكم موجبًا ، فيشمل الكل وثبوت النفي لكل واحد عمومه وشموله **(بخلاف ما لو أُخر)** أي : بخلاف التأخير على أن «ما» مصدرية **(نحو لم يقم كل إنسان)** فإنه يصير الحكم سالبًا ، ويكون رفعًا للإيجاب الكلي ، فلا يفيد شمول النفي **(فإنه يفيد نفي الحكم)** أي : المحكوم به **(عن جملة الأفراد)** أي : عن جميع الأفراد **(لا عن كل فرد)** ، وإنما قال بخلاف التأخير ، لأنه لو كان العموم متحققا في كل من صورتي التقديم والتأخير لا يصح التقديم ؛ لكونه دالا على العموم كما في كل إنسان قام ، وقام كل إنسان ، لكن الحاجة إليه لدفع الوهم ، ونظرا لتحقيق لا يلتفت إليه ؛ لأنه إذا ساوى التقديم والتأخير في العموم فلا دلالة لشيء منهما عليه ، فلا يتصور فيه التقديم للدلالة على التعميم ، ونحن لا نعرف فائدة لكلمة **(لو)** في قوله ما لو أخر

بل لا يقدر على تصحيحه ، وتعيين جواب له ، وكان الأصح بخلاف التأخير ، وبما بينا من الوجه السديد والسبيل الرشيد استغنيت عن سلوك المسلك البعيد الذي دلك عليه هذا القائل بقوله : **(وذلك)** أي : كون التقديم مخالفًا للتأخير على هذا الوجه اعتبره البلغاء بشهادة الاستعمال **(لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس)** فهذا بيان الداعي إلى الاستعمال ، لا إتمام الدعوى بالاستدلال ، حتى يرد أن إثبات المنقول بمحض المعقول بعيد عن القبول ، ومن البين أن التقديم في : كل إنسان لم يقم ، يشتمل على تكرير الإسناد فيفيد التقوية لا محالة، فلا بد لجعل النكتة فيه إفادة العموم دون تأكيد الحكم من سبب ، وذلك السبب أن تقوية الحكم تأكيد وإفادة العموم تأسيس ، وترجيح التأكيد على التأسيس كترجيح الخسيس على النفيس ، فلا تظن بالبليغ ، ولولا منافاة ما يتبع هذا الكلام للحمل على هذا المرام لحملته عليه ، ومع ذلك أكاد أجترئ بأن ما يعقبه بيان له من غير صاحبه بما لا يرضى به ، وليس هذا أول قارورة كسرت في الإسلام ، ولقد بين ترجيح التأكيد على التأسيس لولا التقديم للتعميم والتأخير لا للتعميم ، لقوله : **(لأن الموجبة المهملة)** ، وهي ما لم يشتمل على ما يفيد كون المحكوم عليه بعض الأفراد أو كله **(المعدولة المحمولة)** ، وهي ما جعل النفي جزأ من مفهومه **(في قوة السالبة الجزئية)** ، وهي التي ذكر فيها ما يدل على أن السلب عن البعض ، وهو قسمان : ما يدل على السلب عن الجملة المستلزمة للسلب عن البعض ، وسوره ليس كل ، وما يدل على السلب عن البعض المستلزمة للسلب عن الجملة ، وسوره ليس بعض ، وبعض ليس ، فالسالبة الجزئية مطلقا لا يقتضي السلب عن الجملة ، بل ما كانت مشتملة على رفع الإيجاب الكلي ، فلذا وصف السالبة الجزئية مطلقا بقوله : **(المستلزمة نفي الحكم عن الجملة)** ، ولم يقل المقتضية نفي الحكم عن الجملة بخلاف السالبة الكلية ، فإن مطلقها صريحة في نفي الحكم عن كل فرد ، فلذا يصفها بالاقتضاء .

وقد بعد عن المرام الشارح المحقق في هذا المقام فقال في بيان الاستلزام : لأن صدق السالبة الجزئية إما بانتفاء الحكم عن كل فرد ، أو عن البعض فقط ويستلزم التقديرين الانتفاء عن الجملة ؛ لأن الكلام في مفهوم القضية دون مناط صدقها ؛

لأنهم مدار التأكيد والتأسيس ، ثم بنى عليه استعمال الاستلزام والاقتضاء ، وغفل عن أن قولنا : لم يقم كل إنسان سالبة جزئية يصدق في حقها : أن صدقها إما بالسلب عن كل فرد وإما بالسلب عن بعض فقط دون بعض ، مع أنها مقتضية للنفي عن الجملة كاقتضاء السالبة الكلية النفي عن كل فرد ، وقال السيد السند : إن الواضح أن يقال : لأن مفهوم السالبة الجزئية صريحًا نفي الحكم عن البعض ، وذلك مغاير لنفي الحكم عن الجملة ، لكن يستلزمه كما ذكره الشارح ، ولا يخفى ما فيه أيضًا ؛ لأن صريح قولنا : لم يقم كل إنسان ، نفي الحكم عن الجملة مع أنها سالبة جزئية بلا مسامحة ، وكأنه اشتباه للسلب الجزئي بالسالبة الجزئية ؛ لأن السلب الجزئي ما يفيد السلب عن البعض ، والسالبة الجزئية قضية تفيد السلب عن البعض ، إما بمفهومها الصريح ، أو بطريق الاستلزام ، وهاهنا إنكار مليحة اختفت عن أنظار الفحول ، واستقبلتني بالقبول فأبرزتها لبصائر القلوب وأبصار العقول - حفظها الله عن الحاسد المتعصب الجهول - أوليها : إن القوة شاعت في هذا المقام من كتب الميزان في معنى التلازم ، فلذا احتاج الشارح المحقق إلى تقييد السالبة الجزئية بوجود الموضوع ؛ لئلا ينافي ما حقق به في موضعه أن السالبة المحصلة أعم من الموجبة المعدولة ، ولا يخفى أن ما هو بصدده لا يتوقف على دعوى استلزام سالبة المعدولة ، بل يكفي فيه استلزام الموجبة المعدولة السلب ، فالأولى أن يكون التسامح باستعمال القوة في الاستلزام ، وثانيتها : أن الأولى أن يقال : لأن الموجبة المهملة المعدولة المحمول يستلزم إثبات النفي للبعض، فلو لم يفد الكل العموم لزم ترجيح التأكيد على التأسيس ، وثالثتها : أن إفادة التقديم العموم لا يخص الجملة الخبرية ، فإنه يجرى في قولنا : الكل إنسان ما لم يقم ولم يقم كل إنسان فليس الدليل واردًا على الدعوى **(دون كل فرد)** .

وإذا ثبت أن إنسانًا لم يقم معناه : نفي القيام عن جملة الإفراد لا عن كل فرد، فلو كان كل إنسان لم يقم كذلك ، كان كل تأكيدًا لا تأسيسًا فيلزم ترجيح التأكيد المرجوح على التأسيس الراجح ، فثبت العموم **(والسالبة المهملة في قوة السالبة المقتضية النفي عن كل فرد)** يريد السالبة المهملة التي موضوعها نكرة بدليل قوله : **(لورود موضوعها في سياق النفي)** ؛ لأن الورود في سياق النفي يفيد العموم إذا

كان الوارد نكرة ، وقد بلغ ذلك من الإشهار إلى أن استغنى الورود عن التقييد بالنكرة ، ولك أن تجعل اللام للوقت ، وتجعل قوله هذا تقييدًا للحكم ، لا تعليلاً ، فيندفع - أيضًا - أنه لا وجه لتعليل هذا الحكم ، وعدم تعليل كون الموجبة المهملة المعدولة في قوة السالبة الجزئية ، ووجهه الشارح المحقق ، بأنه يحتاج هنا إلى التعليل ، لأن هذه الدعوى منافية لما تقرر في محله أن المهملة في قوة الجزئية ، وفيه نظر ، لأن الحكم بأن كل مهملة في قوة الجزئية لا ينافي أن بعض المهملة في قوة الكلية ، ولا بد من تخصيص المقدمة الكلية الحاكمة بأن النكرة الواردة في سياق النفي تفيد العموم بما سوى نكرة عامة قبل ورودها في سياق النفي ، وإلا لتناقض حكمه بأن لم يقم كل إنسان لنفي الحكم عن الجملة دون كل فرد **(وفيه نظر)** ، لأنه على تقدير أن يكون كل إنسان لم يقم لإفادة النفي عن الجملة ، ولم يقم كل إنسان لإفادة النفي عن كل فرد ، لا يلزم أن يكون شيء منهما تأكيدًا لا تأسيسًا ، لأن التأكيد [1] الإعادة بلفظ ما أفيد بلفظ آخر ، وهناك لم يكن إفادة معنى مرتين بلفظين ، **(لأن النفي عن الجملة في الصورة الأولى)** أي : الموجبة المهملة المعدولة **(وعن كل فرد في الثانية)** أي : السالبة المهملة **(إنما إفادة الإسناد إلى ما أضيف إليه كل ، وقد زال ذلك بالإسناد إليها ، فيكون تأسيسًا لا تأكيدًا كما كان قبل دخول كل كذلك)** هكذا أوضح الشارح هذا المقام .

وفيه أنه لو كان التأكيد ما ذكره لم يصح أنه يؤكد التقديم في : أنا سعيت تارة بوحدي ، وتارة مرة بلا غيري فالصحيح : أن التأكيد إعادة ما أفيد بشيء بمفيد آخر ، وفيما ذكره المصنف بحيث ، لأن المسند إليه عند التحقيق : ما أضيف إليه كل ، وكل لبيان أفراد المسند إليه ، ولذا لا يوصف ، بل المضاف إليه فالنفي عن الجملة أو عن كل فرد لا يستفاد إلا من الإسناد إلى ما أضيف إليه ، وأيضًا لا يجري ما ذكره لو وضع لام الاستغراق موضع كل ، لأن المفيد للنفي في الصورتين الإسناد إلى أمر واحد ، فاللام لتأكيد ما يفيده الإسناد وتقريره ، فإن قلت : هذا الجواب ينافي الجواب الذي بعده ، لأن مقتضاه : أن كلا على هذا التقدير في

(١) يقصد هنا بالتأكيد : التأكيد الخاص الذي يتعلق بعلوم البيان ويقال له : التكرير .

الصورتين تأسيس لا تأكيد ، ومقتضى قوله : **(ولأن الثانية)** أي : السالبة المهملة ، نحو : لم يقم الإنسان **(إذا أفادت النفي عن كل فرد فقد أفادت عن الجملة فإذا حملت)** كل **(على الثاني لا يكون تأسيسًا)** إن كلا إذا أفادت ما أفاده التركيب قبل دخوله تأكيد : قلت : الجواب الثاني مبني على تسليم أن كلا تأكيد ، ففي هذا الجواب تسليم ما منع في الأول وقد نبه عليه المصنف في الإيضاح حيث قال : وإن سلمنا أن يسمى توكيدًا يعني : لو اصطلح على تفسير التوكيد بما يفيد معنى يحصل بدونه ، ولا مسامحة فيه ، فالثانية بعد الحمل على ما حملت لا يكون تأسيسًا ، بل تأكيدًا ، ولا يكون فيه ترجيح التأسيس على التأكيد ، بل ترجيح تأكيد على تأكيد ، ولا يخفى أنه يمكن أن يناقش حينئذ - أيضًا - بأن ما هو المشهور: أن التأسيس خير من التأكيد بالمعنى الاصطلاحي (١)، ولهذا أوضح بأن الإفادة خير من الإعادة ، وأما كون التأكيد بهذا المعنى خيرًا من التأسيس المقابل له فغير بين ولا مبين ، وكيف ولا يتحاشى أحد من استعمال بعض الإنسان لم يقم ، ولم يقم بعض الإنسان مع أنه يفيد فائدتهما مع الإنسان لم يقم ، ولم يقم الإنسان ؟ وأجاب الشارح عما ذكره المصنف بأن إفادة النفي في الجملة في ضمن إفادة النفي عن كل فرد خلاف بعض مع الثبوت لبعض ، وكل إفادته على الوجه المحتمل ؛ لأن يكون في ضمن النفي عن كل فرد ، وفي ضمن النفي عن بعض مع الثبوت لبعض ، والكل يفيد الثاني ، والمفاد قبل الكل هو الأول فيكون تأسيسًا وفيه ضعف ؛ لأن : لم يقم كل إنسان لنفي الشمول مع بقاء أصل الفعل كما سيجيء .

فالجواب الصحيح : أن النفي عن الجملة مع كل بأن يكون منفيًا عن البعض ثابتًا لبعض ، وهذا المعنى غير النفي عن الجملة بأن يكون منفيًا عن كل فرد كما كان قبل كل ومنهم من أجاب بأنه إذا حمل الكل على الثاني يكون تأسيسًا ؛ لأن دلالة : لم يقم إنسان عليه بالالتزام ، ودلالة : لم يقم كل إنسان بالمطابقة ، ويكفي في التأسيس اختلاف الدلالتين ، ورده الشارح بأنه يلزم حينئذ أن لا يكون كل إنسان لم يقم على تقدير جعله للنفي عن جملة الإفراد تأكيدًا ، لأن

---

(١) يريد بالتأسيس إفادة معنى جديد ، والتأكيد خلافه .

دلالة قولنا : إنسان لم يقم بطريق الالتزام ، وهو ظاهر ، ولا يخفى عليك أن دلالة كل إنسان لم يقم أيضًا على النفي عن الجملة بطريق الالتزام ؛ لأنه لإثبات عدم القيام للكل ، ويلزمه النفي وإن دلالة : لم يقم إنسان على النفي عن جميع الأفراد - أيضًا - عند المستدل بطريق الالتزام ؛ لأنه في قوة الكلية ، فلو كان : لم يقم كل إنسان ، بعموم النفي لم يكن تأكيدًا ، ولك أن تمنع بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس ؛ لأن استعمال كل في التأكيد أكثر ، فالأصل فيه كونه للتأكيد ، وأن تدفعه بأنه لا اشتباه في أن الإفادة خير من الإعادة ، وذلك يقتضي بطلان ترجيح التأكيد على التأسيس فلا تسمع المنع ما لم يعارض هذه المقدمة أمرًا لا اشتباه فيه ، وكون كل في التأكيد أكثر إنما يسلم إذا أضيف إلى الضمير ، فإنه لا يكون إلا تأكيدًا أو مبتدأ ، وبعد ثبوته لا يقاوم تلك المقدمة ؛ لأن في اعتباره ترجيح جانب اللفظ ، وفي اعتبار هذه المقدمة ترجيح جانب المعنى ، وإذ دار الأمر بين رعاية المعنى وبين رعاية اللفظ يراعى المعنى ؛ **(ولأن النكرة المنفية إذا عمت كان قولنا : لم يقم إنسان سالبة كلية لا مهملة)** ، ولا في قوة الكلية ، فإن قلت : هذا لا يضر هذا القائل فيما هو بصدده من ترجيح التأكيد على التأسيس ، بل ينفعه ؛ لأن كونه سالبة كلية أقوى في إثبات مطلوبه من كونه في قوتها قلت : نظر المصنف لم يقتصر على تزييف دليله ، بل عم ذلك ، وخطأه في الاصطلاح ، ومقصوده : التنبيه على فساد جعله مهملة لئلا يتخذ قوله مذهبًا ، ومنشأ غلط ما شاع في كتب الميزان من تعيين الأسوار وعدم اطلاعه على التحقيق الذي ذكره الشيخ في الإشارات من أن كل ما يدل على كمية الأفراد فهو سور حتى اللام والتنوين ، وبهذا أظهر أن قصر النظر على تخطئة القائل في السالبة المهملة من قصور النظر إذ جعل : إنسان لم يقم - أيضًا - مهملة خطأ ، ولما كان ما ذكره من الدعوى صدقًا ، وكان المناقشة مع القائل فيما ذكره من التوجيه أراد أن ينبه على ذلك دفعًا ؛ لتوهم بطلان الدعوى من تزييف التوجيه فأتى عقيبه بكلام الشيخ .

قال في الإيضاح في هذا المقام : اعلم أن ما ذكره هذا القائل من كون كل في النفي مفيدة للعموم تارة ، وغير مفيدة أخرى مشهور ، وقد تعرض له الشيخ

عبد القاهر وغيره هذا **(وقال عبد القاهر : إن كانت)** [١] كلمة **(كل داخلة في حيز النفي)** دخول الشيء في حيز النفي : أن يتعلق النفي بثبوت الشيء له ، أو بثبوته لشيء ، أو يتعلق شيء به ، أو بتعلقه بشيء ، ولما كان يتوهم أن الداخل في حيز النفي ما دخل عليه أداته دفع ذلك الوهم بالتعميم فقال : **(بأن أخرت عن أداته)** ، أي : بلا فاصلة سواء كانت معمولة لها أو لا ، ولا يخفى أن يناسب هذا الفن حرف النفي ، وأداة النفي لغة أرباب الميزان ، وكأنه أراد آلة النفي واختيارها على حرف النفي ليشمل ليس بلا خفاء **(نحو)** قول أبي الطيب :

ما كل ما يتمنَّى المرءُ يُدْرِكُهُ تَجْرِي الرياحُ بما لا تَشْتَهِي السُّفُنُ [٢]

فكل في هذا المثال معمول للنفي على لغة دون لغة وكونه مثالاً للمعمول للفعل المنفي أظهر من كونه مثالاً لما أخرت عن الأداة بلا فصل ؛ لأنه من مواقع اختيار النصب في كل **(أو)** كانت **(معمولة للفعل المنفي)** أو شبهه نحو : ما أنا ضارب كل رجل **(نحو : ما جاء القوم كلهم)** قال الشارح المحقق قدم التأكيد ؛ لأن كلا أصل فيه ، ولا يخفى أن التابع أن يكون التأكيد أصلاً فيه دون العكس **(أو ما جاء كل القوم)** لم يقل : وما جاء كلهم تنبيهًا على أن الكل المضاف إلى الضمير لا يكون إلا تأكيدًا **(أو لم آخذ كل الدراهم أو كل الدراهم لم آخذ)** وغير «ما» إلى «لم» لأن معمول ما لا يتقدم عليه **(توجه النفي إلى الشمول خاصة ، وأفاد الكلام ثبوت الفعل ، أو الوصف لبعض)** قال الشارح المحقق : ولو قال ثبوت الحكم ليشمل ما إذا كان الخبر جامدًا ، نحو : ما كل سوداء تمرة لكان أحسن .

قلت : وليشمل ، نحو : ما كل القوم كاتبًا أبوه ، أو يكتب أبوه ، فإنه ليس فيه ثبوت الفعل ، أو الوصف لبعض ، بل لمتعلق بعض ، وقلت : لا بد أن يقال : أو ثبوت البعض لشيء ليشمل ، نحو : ليس القوم كل العلماء ، ولا يخفى بعد ذلك : أن هذه الكلية منقوضة بقولنا : ما زال كل إنسان متنفسًا وبأخواته ؛ لأنها لا تفيد ثبوت الفعل لبعض ، بل ثبوت أمر آخر وراء الفعل للكل ، وأنه يرد

---

(١) دلائل الإعجاز ص ١٨٦ .

(٢) سبق تخريجه .

أنه إن أريد بكونه معمولاً للفعل النفي أن يكون معمولاً لفعل دخل عليه النفي يخرج عنه ، نحو : ليس كل إنسان ناجيًا ، ولو أريد أن يكون معمولاً لفعل يدل على النفي لدخل فيه ، نحو : انتفى كل إنسان **(أو تعلقه)** أي : الفعل أو الوصف **(به)** أي : ببعض ، أورد عليه الشارح المحقق بعد نقله عن الشيخ : المبالغة في أن النفي للعموم خاصة مع بقاء الأصل في بعض مواد تخلف من كلام الله عز وجل نحو : **﴿وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ﴾** (١) ونحو : **﴿وَاللَّهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾** (٢) وقوله : **﴿وَلاَ تُطِعْ كُلَّ حَلاَّفٍ مَهِينٍ﴾** (٣) فقال : والحق أن هذا الحكم أكثري لا كلي . قلت : يمكن أن يعتذر عن تلك المواد ، بأن نفي المحبة كناية عن البغض ، والنهي عن الإطاعة كناية عن الأمر بالاجتناب والمضادة ، فكلمة كل : ليست معمولة للفعل المنفي فيها ، ولا يخفى أن هذا التحقيق من الشيخ ليس بخصوص كل ، بل هو مبين على ما حققه غير مرة أن النفي إذا دخل على كلام فيه قيد يتوجه إلى القيد ، ويثبت الأصل .

والتحقيق أن هذا أكثري لا كلي ، ولا يبعد أن يقال : مراد الشيخ : أن مقتضى ورود النفي أن ينصرف إلى القيد ، حتى لا يستفاد منه إلا ذلك ، كما أن مقتضى وضع اللفظ لمعنى أن لا يفهم منه إلا ذلك المعنى ، وذلك لا ينافي أن يفرض أمر يخرجه عن مقتضاه ، ويعمل به ما لا يرضاه ، ولا يخفى : أن البعضية قيد في الكلام كالعموم المستفاد من كل عام ، ومقتضى ذلك أن يفيد : ما جاءني بعض القوم ، ثبوت الحكم للكل لرجوع النفي إلى البعضية ، مع أنه ليس كذلك . والفرق من مواهب الأنظار الدقيقة ولا ضنة بك إن كنت أهلاً له ، فنقول : قد شاع استعمال البعض في البعضية المطلقة المجامعة للكل أكثر من شيوع الوحدة في الوحدة المطلقة المجامعة للكثرة ، فكما أن : ما جاءني رجل ، يجامع عموم النفي ، فكذلك : ما جاءني بعض القوم فلذا لا يفيد مجيء الكل **(وإلا)** أي : وإن لم يكن كلمة كل داخلة في حيز أداة النفي ، بأن لا يكون في الكلام نفي ، نحو : كل إنسان قام ، أو قام كل إنسان ، أو كان ، لكن لم يدخل كل في حيزه **(عم)** لكلام

---

(١) الحديد : ٢٣ .
(٢) البقرة : ٢٧٦ .
(٣) القلم : ١٠ .

ما أحاطت كل به من الإفراد ، ولما كان العموم في المثبت واضحًا ، اقتصر على بيانه في الكلام المنفي فقال : **(كقول النبي - عليه السلام - لما قال له ذو اليدين)** - وهو الخرباق السلمي [(١)] - ويقال له : ذو الشمالين - أيضًا - ولعلهم أشاروا بذلك إلى ضعفهما ، أو إلى قلة غايتهما ، ويقال له : الأضبط ، وهو الذي يعمل بيديه ، كذا في شروح المصابيح ، وفي الشرح أن قوله : وإلا بمعنى : وإن لم يكن كلمة كل داخلة في حيز النفي ، ويكون في الكلام نفي ومعنى قوله : عم عم النفي ، وما ذكرنا أشمل ، وما ذكره أظهر **(أقصرت الصلاة)** فاعل قصرت **(أم نسيت يا رسول الله)** مقول قول ذي اليدين ومقول قول النبي - عليه السلام - **(كل ذلك لم يكن)** [(٢)] أي : لم يثبت القصر ولا النسيان ، وفيه إشكال ، وهو أنه : كيف صدر عن معدن الصدق ما لم يطابق ؟ حتى قيل : مراده ﷺ كل ذلك لم يكن في اعتقادي ، فيكون صادقًا ، ولا يخفى أنه يتجه أنه كيف يظن به ﷺ الاعتقاد الغير مطابق فيما ليس ؟ فلا بد أن يلتزم أنه لا بعد في وقوع الاعتقاد الغير المطابق أو القول الغير المطابق فيما ليس هو من الأمور الدينية ، ولا يبعد أن يقال : النسيان ليس منه ﷺ ، بل أنساه ربه ، ولذا أمرنا بأن : لا نقول : نسيت ، بل نُسِّيتُ على صيغة المجهول من التفعيل ، ولا يخفى أن هذا الترديد مبني على عدم الفرق بين السهو والنسيان ، وإلا ينبغي أن يقال : أقصرت الصلاة ؟ أم نسيت ؟ أم سهوت ؟ وقوله : **(وعليه)** لا فائدة فيه ، والظاهر ، وقول أبي النجم :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تَدَّعِي ... عليَّ ذنبًا كلُّه لم أصْنَعِ [(٣)]

---

(١) هو الخرباق أو العرباض بن عمرو الصحابي الجليل ، وسُمي ذو اليدين ، قيل لطول كان في يديه ، وقيل أضبط ، أعني يعمل بكلتا يديه ، فهو أعسر أيسر . انظر الإيضاح ص ٧٣ .

(٢) أخرجه البخاري في الصلاة ، ومسلم في المساجد وأحمد في المسند (٢٣٤١٢) .

(٣) البيت في الإيضاح (٧٣) ، والمصباح (١٤٤) ، وأسرار البلاغة (٢/٢٦٠) ، والمفتاح (٣٩٣) ، والإشارات والتنبيهات (٢٥) ، دلائل الإعجاز (٢٧٨) ، خزانة الأدب (١/٣٥٩) ، نهاية الإيجاز (١٨٢) ، شرح المرشدي على عقود الجمان (١/٥٣) ، والأغاني (٢٣/٣٦) ، ، ويقول عبد القاهر في تعليقه على البيت : «إنه أراد أنها تدعي عليه ذنبًا لم يصنع منه شيئًا البتة لا قليلاً ولا كثيرًا ، ولا بعضًا ولا كلاً ، والنصب يمنع من هذا المعنى ويقتضي أن يكون قد أتى المذنب بالذنب الذي ادعته بعضه وذلك أنا ... وجدنا إعمال الفعل في «كل» والفعل منفي لا يصلح أن يكون إلا حيث ... =

برفع كله ، لئلا يكون معموله للفعل المنفي ، ويفيد عموم النفي إذ المعنى على : أني لم أفعل شيئًا من الذنوب ، لا أني لم أصنع جميعها قال المصنف : المعتمد في إثبات المطلوب الحديث وشعر أبي النجم ، أما الاحتجاج بالحديث ، فمن وجهين: أحدهما : أن السؤال بأم عن أحد الأمرين لطلب التعيين بعد ثبوت أحدهما على الإبهام ، فجوابه : إما بالتعيين ، أو بنفي كل منهما ، وثانيهما : ما روى أنه لما قال ﷺ كل ذلك لم يكن ، قال ذو اليدين : بعض ذلك قد كان ، والإيجاب الجزئي نقيضه السلب الكلي هذا ، وما في المصابيح : قد كان بعض ذلك ، فأقبل على الناس ، فقال : أصدق ذو اليدين ؟ قالوا : نعم ، فيقدم ، فصلى ، والذي أرى أنه : يصح الجواب بإثبات كل منهما أيضًا ، لأن الجواب ينفي كل منهما تخطئة في اعتقاد ثبوت أحدهما ، وليشاركه الجواب بإثبات كل منهما في التخطئة في هذا الاعتقاد ، وهذا كلام وقع في البين ، فلنرجع إلى ما كنا فيه ، ثم قال : وبقول أبي النجم يعني : وأما الاحتجاج بقوله ؛ ما أشار إليه الشيخ عبد القاهر ، وهو أن الشاعر فصيح ، والفصيح السابع في مثل قوله : نصب كل ، وليس فيه ما يكسر به وزنًا ، وسياق كلامه أنه لم يأت بشيء مما ادعت عليه هذه المرأة ، فلو كان النصب مفيدًا لذلك ، والرفع غير مفيد لم يعدل عن النصب إلى الرفع من غير ضرورة ، هذا وفيه بحث ؛ لأنه إن أراد بالمطلوب عدم إفادة الداخل في حيز النفي العموم ، وإفادة غير الداخل ، فالحديث لا نفي في إثباته ، على أن نظم دليله ، لا يبطل كون كليهما مفيدًا ، وإن أراد الثانية فقط ؛ لكفاه أن يقول : فلو لم يكن الرفع مفيدًا لذلك لم يرفعه ، ولا دخل لحديث النصب فيما هو بصدده ، واعترض الشارح المحقق عليه بما توجيهه منع الشرطية القائلة ، فلو كان النصب إلى آخر بسند أنه لا مجال هنا للنصب إذ الكل المضاف إلى الضمير لا يعدو التأكيد إلى غير المبتدأ و قال نظير هذا الاستدلال استدلال سيبويه على أن حذف الضمير المنصوب عن خبر الجملة للمبتدأ جائز في السعة بقول الشاعر :

[ثَلاثٌ كُلُّهنَّ قَتَلْتُ عَمْدًا]

حيث حذف الضمير عن خبر المبتدأ ، مع أنه لا ضرورة ؛ إذ لو نصبت كلهن

= يراد أن بعضًا كان وبعضًا لم يكن» . راجع دلائل الإعجاز (٢٧٨) .

لاستقام الوزن ، ولم يكن حذف الضمير ، ونظير اعتراضنا اعتراض ابن الحاجب عليه ، بأنه لا يصح نصب كلهن ؛ لأنه لا يلي العامل اللفظي ، بل يجب إما كونه مبتدأ أو تأكيدًا ، ولا يخفى أن اعتراض ابن الحاجب لا يتوجه على سيبويه ، إذ لو لم يجز حذف الضمير في السعة لم يكن وجه الاختيار الرفع على نصب كلهن مع سلامته عن الحذف ، واستواتهما في عدم الجواز على النزاع بين ابن الحاجب وسيبويه يؤول إلى النزاع في صحة كون الكل المضاف إلى الضمير معمولاً للعوامل اللفظية أصالة ، وقد صرح المغني بثبوته على قلة ، ولا أظن بك أن لا تتذكر هنا ما قدمناه لك أن مراد الشيخ : أن التقديم على النفي يفيد العموم إذا خلى ، وطبعه كإفادة الوقوع في حيز النفي رفع العموم كذلك ، ولا ينافي ذلك تخلف الإفادة لعارض ، فلا يذهب عليك أن إثبات الحديث والشعر تلك الدعوى دونه خرط القتاد . **(وأما تأخيره فلاقتضاء المقام تقديم المسند)** يعني : أن تأخيره ليس من مقتضيات الأحوال ، وإنما هو من ضرورات مقتضى الحال ، فلذا لا يبحث عنه ، وبما ذكرنا اندفع ما يتجه عليه أن التأخير ليس مقتضى الحال فلا معنى للبحث عنه ، وإنما يتجه لو كان مقصوده : أن تأخيره مقتضى أحوال تبين في تقديم المسند وستعرفها ، وليس كذلك ، ولذا لم يعد مجيئها ، لا في هذا الكتاب ، ولا في الإيضاح ، وقد يعد الشارح حيث ظن أن المقصود ذاك ، فقال : وسيجيء بيانه ، ومما يقتضي تأخيره اقتضاء المقام تقديم متعلق المسند ، نحو : على الله عبده متوكل . فتأمل **(هذا كله)** قد نبه بإيراد كله تأكيدًا أو مبتدأ على أن المشار إليه متعدد ، واختار هذا مع أن الشائع في التعبير عن المتعدد المذكور ذلك رعاية ؛ لكون مقتضى الظاهر قريبًا ، بخلاف مقتضى الظاهر ، ويريد أن كلاً من الإضمار والنظائر إلى هنا **(مقتضى)** الحال **(الظاهر)** ولقد أعجب حيث صدر بحث خلاف مقتضى الظاهر ، بما هو خلاف مقتضى الظاهر من وجوه : حيث وضع اسم الإشارة موضع الضمير ، والمفرد موضع الجمع تنبيهًا على أنه جعلها بحسن البيان ، ولطف المدح واحدًا ، وبنهاية الإيضاح كالمحسوس ، ولك أن تجعل هذا فصل الخطاب ، أي : خذ هذا وما بعده كلامًا لمبتدأ ، ولقد نبهناك على ما خلط بالمباحث من خلاف مقتضى

الظاهر ، ففي صدق هذه الدعوى نظر ، إلا أن يقال : أشار بهذا إلى ما هو المقاصد من المباحث المتقدمة .

(وقد يخرج الكلام على خلافه) أي : مقتضى الظاهر ، أو الظاهر في هذا الباب وغيره - أيضًا - كما علمت أنه يخرج كذلك في باب الإسناد غير مرة ، لأسرار خفية مع أولى بصائر ذكية ، وهذا النوع ، وإن كان ذا مزية ، وفي درجة علية بحق أن لا يكون مكثورًا لما يقابله ، لكن قل بالنسبة إليه لما قل مستعده ، ومقابله ، وقائله ، فلذلك أتي بكلمة : «قد» مع المضارع ، إشارة إلى أن مقابله هو الكثير الشائع ، وبدأ فيه بوضع الضمير موضع الظاهر على خلاف ما في المفتاح حيث ابتدأ بوضع اسم الإشارة موضع الضمير ؛ لأنه يفوق ما وراء كيف ، وهي في ضمائر أكثر من تلك المواقع لا يعدون خلاف مقتضى الظاهر فقال : (وبوضع الضمير موضع المظهر) ، وذلك إذا لم يتقدم المرجع بلفظ دال عليه ، أو بقرينة ، وهكذا ورثنا من الأكبر ، فالأكبر ، ويقول العبد الأصغر لا يبعد أن يجعل الإخراج على خلاف مقتضى الظاهر تقديم المفسر ، وتأخير المفسر ، فيكون الإخراج مما هو مقتضى ظاهر الحال من التقديم إلى خلافه من التأخير ، وبالعكس الأول في التفسير ؛ لأنه في باب الضمير حقه التقديم ، وثانيهما : في الضمير ؛ لأن حقه التأخير ولا يخفى لطف التعبير عن وضع المضمر موضع الظاهر بإخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر (كقولهم : نعم رجلاً مكان: نعم الرجل) ، ونعم رجلين مكان : نعم الرجلان ، ونعم رجالاً مكان : نعم الرجال ، فقد أشار إلى أن الضمير عبارة عن متعقل مبهم يفسره التمييز ، وهو مع تمييزه بمنزلة الرجل ، واختلف في الرجل هل هو بمعنى كل رجل ؟ فجعل الممدوح بمنزلة جميع أفراد الرجل مبالغة ، أو بمعنى هذا الجنس بجعله بمنزلة نفس الجنس مبالغة ، أو بمعنى مبهم بحسب الوجوه ، فإن الإبهام يناسب الكمال ، والتعظيم ، وقيد التمثيل ، بقوله : (في أحد القولين) كما قيده المفتاح مرادًا به القول بأن : نعم الرجل جملة مستقلة ، والمخصوص بالمدح خبر مبتدأ محذوف ؛ احترازًا به عن القول بكون نعم الرجل خبره ، ففي توجيه الاحتراز ، مع أنه لا خلاف في أن ذلك الضمير مبهم على كل تقدير ، فوجهه الشارح المحقق أن التقييد

بأن كون الضمير مبهمًا مقطوع به في هذا القول ، وفي القول الآخر يحتمل الرجوع إلى المخصوص ، فأشكل عليه أمورٌ أحدها : أن الضمير حينئذ متعين لا إبهام فيه ، ففات الإبهام ، ثم التفسير ، ولم يبق لإيراد التمييز معنى ، ووجب إبراز الضمير في التثنية والجمع .

فأجاب بأن الاستتار من خواص هذا الباب ، ولهذا الباب خواص وبأن الإبهام والتفسير يكفي له تأخير المرجع ، والتمييز للتأكيد كما في : نعم الرجل رجلاً وقوله تعالى : ﴿ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا﴾ [1] هذا وتبعه السيد السند في شرح المفتاح ، ولا يخفى ما فيه من التكلفات ، بل التعسفات على أن الإبهام العارض من تأخير المرجع لا يكفي في التمييز ؛ لأنه لرفع الإبهام المستقر ، ولعدم تعقل كلام السلف على ما لا ينبغي وجب توجيه أمثال هذه الآفات ، ونحن نقول : احتراز عن القول الآخر ؛ لأنه على ذلك القول ليس من قبيل وضع المضمر موضع المظهر ؛ لأن المقام ليس مقام المظهر ، بل هو من قبيل وضع مضمر مبهم مقام مضمر معين ، فإن قلت : قد تقرر في النحو أن ضمير الغائب وضع لما تقدم ذكره لفظًا أو معنى ، أو حكما ، وأن الضمير المبهم سواء كان ضمير الشأن ، أو غيره مما وضع لغائب تقدم حكمًا ، فكيف صح جعله خلاف مقتضى الظاهر وهو مستعمل فيما وضع له ؟ قلت : شاع استعماله في غير المتقدم حكما ، فمقتضى الظاهر في مقام يلتبس المراد منه ، ولا يتضح أن يؤتى بما يتضح منه المراد ، وإن كان الإتيان به بمقتضى الوضع ، فالإتيان به ، وإن كان دون الظاهر عدول عن مقتضى الظاهر .

(وقولهم : هو أو هي زيد عالم) اختاره على : زيد قائم ؛ لأن الجملة المفسرة لضمير الشأن يجب أن يكون أمرًا عظيمًا يعتني به ، ويستحق أن يختال لتمكينه في نفس السامع ، وذكر الجملة الاسمية ؛ لأن الفعلية لا تقع مفسرة له ما لم يدخل عليه شيء من النواسخ ، ولم يقل : هو زيد عالم ، وهي هند عالمة ، مع أنه لا يجوز تأنيثه ما لم يكن في مفسره عمدة مؤنث ، فحينئذ ، يختار تأنيثه تنبيهًا على أن مقتضى القياس : أن يستوي المذكر والمؤنث في كل جملة ؛ لأن كل جملة شأن

---

(١) الحاقة : ٣٢ .

وقصة من غير فرق ، وتخصيص المؤنث بما عمدته مؤنث بحكم الاستعمال على خلاف القياس **(مكان الشأن أو القصة)** يعني : وضع هو مكان الشأن ، وهي لفظ مكان القصة ، فهو راجع إلى الشأن المعقول ، وهي إلى القصة المعقولة يفسرهما الجملة بعده **(ليتمكن)** متعلق بوضع المضمر موضع المظهر ، وتعليل له **(ما يعقبه)** أي : ذلك الضمير **(في ذهن السامع ؛ لأنه إذا لم يفهم منه)** أي : من الضمير **(معنى)** ، إما لعدم تنبهه للضمير لاستتاره كما في : نعم رجلاً ، وكان زيد قائم ، وإما لخفاء المراد منه بعد سماعه ، **(انتظره)** أي : انتظر ما يعقبه .

قال الشارح المحقق : لما جبل الله عليه النفوس من التشوق إلى معرفة ما قصد إبهامه ، ونقول : لأن الإنسان حريص على ما منع ؛ ولأنه لا يرضى أن يضيع ما قاساه من المشقة في حصوله ، ولأنه بعد أن تأكد طمعه في حصول فائدة من التكلم ، لا يندفع طمعه حتى يحصل ، وبما ذكرنا اندفع ما أورده الشارح المحقق من أن ما ذكره لا يتم إلا في ضمير الشأن دون الضمير في باب نعم ، إذ السامع ما لم يعلم المفسر لم يعلم أن فيه ضمير افتعلل وضع المضمر موضع المظهر في باب نعم بما ذكره ليس بسديد ، وعلمت أن تمامه في ضمير الشأن على إطلاقه وهم ، واستغنيت عن أن تخصيص التعليل بضمير الشأن كما ذهب إليه الشارح المحقق في شرحه على المفتاح ، وتمسك فيه بتمحيلة في عبارة المفتاح ليست في عبارة المتن ، وموجودة في الإيضاح ، نعم يرد أن اللائق بنظر البليغ أن يكون المقصود : تمكين ما هو العمدة ، والمقصود ، وهو فاعل نعم دون التمييز ، الذي هو فضلة في الكلام ، ففي ضمير الشأن يتم أن المقصود تمكين ما يعقبه من الجملة وأما في باب نعم فاللائق أن المقصود : تمكين فاعله في النفس ، فالأوجه أن يقال : المراد بما يعقب الضمير فائدته ، وما يطلب حصوله عقيب تصوره ، وفي نعم إذا تصور المستتر فيه يحصل معناه بالتوسل تمييزه ، والعود منه إلى التمييز ، ثم من التمييز إليه ، فيحصل بعد انتظار ، فيتمكن في الذهن ؛ لأن الإنسان مجبول بحفظ ما حصل بتعب ومشقة ، وإن قل مقداره ، وبعدم المبالاة لفوت ما حصل بسهولة ، وإن كان عظيمًا ؛ ولأن سماع الضمير المبهم كسماع حرف التنبيه يزيل الغفلة فيدرك ما يعقبه بريئًا عن الغفلة ، ولأنه يتصور بسماع الضمير مبهمًا ثم يأتي بالتفسير معينًا ،

فيتمكن بالتكرار ، ومن وضع المضمر موضع المظهر ما في باب تنازع العاملين ، وما له رجلاً ، وما لها قصة ، وربه رجلا ، وقوله :﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ﴾ (١) وأشار المصنف إلى ما أشاروا ، واكتفى به ثقة بفهمك الوافي أن توفى حق الكل ، وله غير نظير ، فاعتذار الشارح عن غير تنازع العاملين ، بأنه ليس من باب المسند إليه ليس بذلك ؛ لأن ما يلوح من قول المصنف ، وقد يخرج الكلام على خلافه أي : خلاف مقتضى الظاهر دون أن يقول : وقد يخرج أي : المسند إليه على خلافه يلوح بأن قصده إلى أعم ، ويتأيد ذلك بتعرضه بغير المسند إليه - أيضًا - مرة بعد مرة ، على أنه لا ينفع ما ذكره في ضمير باب التنازع ، ولا في ضمير ﴿فَقَضَاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ ؛ لأن منــه فقضيت سبع سمــوات ، لأن الإضمار ، والتفسير بالبدل شائع في الفاعل والمبتدأ - أيضًا - وقد جعل الشارح المحقق من نكات وضع المضمر موضع المظهر اشتهار المرجع ووضوح أمره ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ﴾ (٢) أي : القرآن ؛ أو لأنه بلغ من عظم شأنه إلى أن صار متعقل الأذهان ، نحو : هو الحي الباقي ، وفي كونهما مقام الظاهر نظر ؛ لأن هذا المقام مقام أضمر ؛ لظهور المرجع من غير سبق ذكر ، ومقام وضع المضمر موضع الظاهر مقام لم يسبق مرجع الضمير ، ولم تدل عليه قرينة حال ، كما صرح به المفتاح ، نعم منه ما أضمر لادعاء أن الذهن لا يلتفت إلى غيره ، كقوله :

زارتْ عليها للظلامِ رُواقُ ومِنَ النُّجُوم قَلائدٌ ونِطاق (٣)

أي : زارت الحبيبة حال كونها مستورة برواق من الظلام ، وحال كونها عليها قلائد ، ونطاق من النجوم ، فإن قلت : هل يجوز أن يكون ادعاء التقرر في الأذهان نكتة لإيراد ضمير الشأن ؟ قلت : لا ؛ لأنه مناف لتفسير الضمير **(وقد يعكس)** أي : يوضع المظهر موضع المضمر .

(فإن كان اسم إشارة فلكمال العناية بتمييزه) أي : المسند إليه أو المظهر **(لاختصاصه بحكم بديع)** أورد في الكلام له ، والأولى لكونه محكومًا عليه بأمر

---

(١) فصلت : ١٢ .

(٢) القدر : ١ .

(٣) البيت لأبي العلاء في المفتاح ص ٣٣٦ والتبيان (١٩٤/١) بتحقيقنا .

بديع هذا إذا أريد بقوله : لاختصاصه بحكم بديع كونه مختصًا بحكم بديع كما هو المشهور ، أما لو أريد تخصيصه بالحكم البديع فيعني التعبير باسم الإشارة ، ليجعل مخصوصا بحكم بديع ، لأنه لو لـم يتميز والتبس بالغير لا يخص الحكم به ، بل كان ترددًا بينه وبين ما يلتبس به ، فعبارته سديدة **(كقوله :)** أي : كقول ابن الراوندي **(كَمْ عاقلٍ عاقلٍ)** أي : كامل العقل كذا قالوا : ويحتمل أن يكون من قبيل كل فرد فرد **(أعْيَتْ)** أي : أعجزته ، أو أعيت عليه ، أي : صعبت ، وحذف العائد المفعول أهون من حذف العائد المجرور ، والأبلغ أن يجعل حذف المفعول للتعميم ، أي : أعيت كل واحد ، أو صعبت على كل أحد طرق معاشه ، فتشكل عليه المعيشة ، ولغيره إعانته **(مَذَاهِبَه)** أي : طرق معاشه **(وجاهلٍ جاهلٍ)** عطف على عاقل عاقل **(تَلقاهُ مَرزوقًا)** عطف على أعيت مذاهبه ، ولا بأس إذ المجرور مقدم ، ويحتمل أن يكون مرزوقًا حالاً من المفعول، وأن يكون حالاً من الفاعل ، أي : تلقاه مرزوقًا أنت بسبب ملاقاته ، وفيه مزيد مبالغة في ثروته سيما إذا جعل المضارع للاستمرار **(هذا الذي تَرَكَ)** أي : صير فإن ترك إذا عدى باثنين يكون بمعنى صير على ما في التسهيل **(الأوهامَ حائِرَةً وَصَيَّرَ العالم النِّحْرِيرَ)** المتقن **(زِنْدِيقا)** [1] أي : نافيا للصانع منكرًا للآخرة ، وتفسيره بمجرد النافي للصانع كما في بيان الشارح المحقق ، والسيد السند في شرح المفتاح لا يوافق ما في القاموس هو من لا يؤمن بالآخرة ، والربوبية ، وفي القاموس أو هو معرب زندين ، أي : دين المرأة ، فإن قلت : إذا كان هذا مصير الأوهام ذوات حيرة ، فغاية أمر العالم أن يتحير ، فمن أين التصيير جازمًا بنفي الصانع ؟ قلت : جعله الغضب المستولى عليه من حرمانه ، مع استحقاقه منكرًا للصانع معاندًا .

فقوله : هذا إشارة إلى حكم معقول غير محسوس ، وهوكون العاقل محرومًا ، والجاهل مرزوقًا ، فكان المقام مقام الإضمار ؛ لكنه لما اختص بحكم بديع ، وجعل الأوهام حائرة ، والعالم المتقن زنديقًا كملت عناية المتكلم بتمييزه ، فأبرزه في معرض المحسوس ، فكأنه يرى السامعين أن هذا الشيء المتعين المتميز هو الذي له

---

(١) البيت لابن الراوندي في المفتاح ص ١٧٩ والمصباح ص ٢٩ والإيضاح ص ١٥٥ .

تلك الصفة العجيبة ، والحالة البديعة ، فإن قلت : بذكر اسم الإشارة لا يزيد فيه تمييز إذ لا تصحبه الإشارة المفيدة لكمال التميز ، فكيف يوجب كمال العناية بتميزه ذكر اسم الإشارة الغير المفيد له ؟ قلت : إذا أبرزه في معرض المحسوس جعل بصيرة السامع متوجهة إليه توجه الباصرة إلى المحسوس ، فحصل عنده مزيد تمييز ، والأظهر أنه للتنبيه على كمال ظهوره إلى أن بلغ منزلة المحسوس .

قال السيد السند ، وقد رد على ابن الراوندي من قال : كم من أريب فهم قلبه مستكمل العقل مقل عديم ، ومن جهول مكثر ماله ، ذلك تقدير العزيز العليم ، ومن قال : نكد الأريب وطيب عيش الجاهل قد أرشدك إلى حكيم كامل **(أو التهكم بالسامع)** جعله المفتاح عديل الاختصاص بحكم بديع ، ووجه كمال العناية تمييزه ، وكذا نظائره التي بعدها ، واعترض عليه بأن التهكم بالسامع ونظائره يوجب إيراد اسم الإشارة ، ولا يوجب كمال العناية بتمييزه ، وأجاب عنه السيد السند في شرح المفتاح : بأن التهكم بطلب اسم الإشارة الموجبة لكمال التميز، فالتهكم يصير سببًا لكمال العناية بتميزه الموجب لإيراد اسم الإشارة ، ولا يخفى أنه تكلف ، فلذلك قال الشارح المحقق : هو عطف على كمال العناية .

بقي الكلام في أنه يكون مقصود المصنف ، لأنه لم يتعرض في الإيضاح لقصور المفتاح ، فهو يشهد بأنه رضي بما فيه ، واختصره من غير عدول عنه **(كما إذا كان فاقدَ البصر)** الأخصر كما إذا كان أعمى ، أو لا يكون ، ثم مشار إليه **(أو النداء على كمال بلادته)** قدمه على فطانة ، لأنه أنسب بالتهكم **(أو فطانة)** حيث تنزل غير المحسوس عنده منزلة المحسوس ، أو التنبيه على كمال حدة بصره ، فاحفظها ، فإنها من المبدعات **(أو ادعاء كمال ظهوره)** لم يقل : أو التنبيه على كمال ظهوره ؛ لأن وضع اسم الإشارة موضع الضمير لا يخلو عن الادعاء ، لأن جعله محسوسًا ادعاء .

(وعليه) أي : على وضع اسم الإشارة **(من غير هذا الباب)** ، أي : باب المسند إليه قول ابن دمينه : **(تعاللت)** أي : أظهرت العلة **(كي أَشْجَي)** على صيغة المعروف ، كما هو المعروف من باب علم لازمًا أي : أخرت ، ويحتمل صيغة المجهول من باب : نصر متعديًا أي : أحزن **(وما بكِ عِلَّةٌ)** حال مؤكدة ؛

لأنه يفهم من التعالل عدم العلة أو جملة دعائية معترضة **(تريدينَ قَتْلي)** الظاهر أردت ، إلا أنـه أراد حكايـة الحـال الماضيـة **(قَدْ ظَفَـرْتِ بذلِـكِ)** (١) القتـل المحسوس ، ويحتمل أن يكون ذلك للإشارة إلى بعد القتل ، لأنه لكمال شجاعته يبعد عن قلة كل أحد ، وهي قد ظفرت بمجرد تعالل **(وإن كان)** المظهر الموضوع موضع المضمر **(غيره)** أي : غير اسم الإشارة **(فلزيادة التمكين)** ، وذلك إما لأن ذلك الاسم الظاهر تعليل الاحتمال ، وإما لأن الظاهر لما وقع غيره موقعه كان كحدوث غير متوقع فأثر في النفس تأثيرًا بليغًا ، ويمكن فيه زيادة تمكن وفي اختصاصه بغير اسم الإشارة نظر **(نحو : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾)** (٢) وعندي : أن ترك الإضمار ، لأنه يتبادر الذهن منه إلى الشأن الذي ذكر آنفا ، ولا يبعد أن يكون من نكات وضع غير اسم الإشارة موضع الضمير التنبيه على بلادة السامع ، حيث لا يفهم الضمير ، وادعاء الخفاء بحيث لا يتضح إلا بتكرار البيان الواضح **(ونظيره)**، ولا خفاء في أنه لا حاجة إلى قوله **(من غيره)** .

قوله تعالى : ﴿وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾ (٣) أي : ما أنزلنا القرآن إلا بالحكمة المقتضية لإنزاله ، وما نزل إلا بالحكمة ، ولا يخفى أن الظاهر : فبالحق نزل ، لأنه لازم الإنزال بالحق ، إلا أن يقال : المراد بالإنزال تقدير النزول .

قال السيد في شرح المفتاح : لو فسر الحق بالأوامر والنواهي لم يكن مما نحن فيه ، قلت : وحينئذ يكون الواو في موقعه **(أو إدخال الروع في ضمير السامع)** المهاب **(وتربية المهابة)** والإخفاء . وإن إدخال الروع في الضمير المهاب وتربية المهابة واحد فلذا عطف بالواو ، ولو أريد إدخال الروع ابتداء لكان مخالف تربية المهابة ، لأنها إدخال الروع بعد وجوده ، وقيل مع ذلك : هما متقاربان ، والمقصود منهما بيان نكتة واحدة ، وهي إدخال الروع ، فلذا لم يعطف بأو ، وقلت : ولم يقل مثالها ، بل مثالهما إشارة إلى أن القصد من الإدخال ، ولتربية إلى نكتة واحدة : **(أو تقوية داعي المأمور)** إلى ما أمر به ، وهو عظمة الأمر

---

(١) اللبيت لابن الدمينة شعره ص ١٦ والإيضاح (١/١٥٥) ونهاية الإيجاز ص ١١٠ والمفتاح ص ٢٩٤ .

(٢) الإخلاص : ١ ، ٢ .

(٣) الإسراء : ١٠٥ .

(مثالهما) ، أي : مثال إدخال الروع مطلقًا وتقوية داعي المأمور **(قول الخلفاء : أمير المؤمنين يأمرك بكذا وكذا)** مكان : أنا آمرك ويمكن أن يكون النكتة فيه إظهار النصفية بأني لا أطلب منك مطاوعتي ، بل مطاوعة أمير المؤمنين أيا كان **(وعليه)** أي : على وضع المظهر موضع المضمر للنكتتين قوله تعالى : ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ (١) وحيث لم يقل عليَّ ؛ لأن في سماع لفظ الله الجامع لجميع صفات اللطف والقهر إدخال روع في قلب السامع ما ليس في سماع ضمير المتكلم ، وتقوية الداعي إلى التوكل ما لا يخفى ، ولا وجه لتخصيصه بالتقوية ، كما فعله الشارح المحقق ، والسيد السند في شرح المفتاح **(أو الاستعطاف)** أي : طلب العطف والرحمة ؛ لأن في المظهر دلالة على ما يوجب إظهاره رحمة المخاطب بخلاف الضمير **(كقوله :**

إلهي عبدُكَ العاصي أتَاكَا ... مُقِرًّا بالذُّنوبِ وقَدْ دَعاكا
فإنْ تَغفِرْ فأنتَ لِذَاكَ أَهْلٌ ... وإنْ تَطْرُدْ فَمَنْ يَرْحَم سِواكا (٢)

ولا يخفى أنه لو قال : وإن ترحم فمن يرحم لكان في غاية اللطافة ، وكأنه احترز عن لفظ الرحم ؛ لشيوعه في وصف الشيطان .

قال الشارح المحقق : حيث لم يقل : أنا العاصي أتيتك على أن يكون العاصي بدلاً ؛ لأن في ذكر عبدك من استحقاق الرحمة وترقب الشفقة ما ليس في لفظ : أنا ، وفيه - أيضًا - يمكن في وصفه بالعاصي كما في قوله تعالى : ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾ إلى قوله : ﴿فَآمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ﴾ (٣) حيث لم يقل : فآمنوا بالله وبي ؛ ليتمكن من إجراء الصفات المذكورة عليه ، ويشعر بأن الذي وجب الإيمان به بعد الإيمان بالله هو الرسول الموصوف بتلك الصفات كائنًا من كان أنا أو غيري إظهارًا للنصفة وبعدًا من التعصب لنفسه . هذا فقد جعل المظهر الذي هو عبدك مقام أنا في :

---

(١) آل عمران : ١٥٩ .

(٢) البيتان لإبراهيم بن أدهم ، وهو في الإيضاح (٧٧) ، والمفتاح بتحقيقي (٢٩٥) ، ومعاهد التنصيص (١٧٠/١) ، وشرح عقود الجمان (١٠٥/١) ، والإشارات والتنبيهات ، وقيل نسبًا إلى رابعة العدوية .

(٣) الأعراف : ١٥٨ .

أنا العاصي وأشكل عليه موقع العاصي ، لجعله بدل الكل على مذهب الأخفش ، مع أن الجمهور على منعه إلا عن ضمير الغائب ، وتبعه السيد السند ، وسعى في ترجيح مذهب الأخفش ، ونحن نقول : وضع عبدك موضع أنا الغير المقرون بالوصف ، ولذا صحَّ أن يكون من نكات ذلك الوضع التمكن من الوصف بالعاصي ، والأجمع ضمير المتكلم - أيضًا - بتحقق ذلك التمكن بإيراد الوصف بدلاً ، لأن النافع في مقام التضرع ذكر وصف العبودية ، لا جعله صفة نحوية قال **(السكاكي** [1] **: هذا)** [2] إشارة إلى ما يستفاد من أقرب مثال ، وهو وضع المظهر مكان ضمير المتكلم **(غير مختص بالمسند إليه)** لا يخفى أنه لغو ، لا فائدة فيه ، لا في كلام المصنف ولا في كلام السكاكي ؛ لأنه قد سبق منهما - آنفا - وعليه فإذا عزمت فتوكل على الله **(ولا بهذا القدر)** أي : النقل من التكلم إلى الغيبة لا يخص بهذا القدر الذي كلامنا فيه من وضع الاسم الظاهر موضعه ، بل قد يكون لوضع ضمير غائب موضعه ، ثم أضرب عن هذا المقصد إلى الأهم الأعم ، فقال : **(بل كل من التكلم والخطاب والغيبة مطلقًا)** أي : واحدًا كان ، أو مثنى ، أو مجموعًا مذكرًا أو مؤنثًا **(ينقل إلى الآخر)** ، ولذا عبر عن المتكلم والمخاطب والغائب بالمصدر ؛ ليصح إطلاقه على الجميع ، وزاد المصنف قوله : مطلقًا تصريحًا بما قصده ، وللتنبيه على غير ما يضامن الإطلاق ، عن أن يكون مقتضى المقام من غير أن يعبر عنه بعبارة أخرى ، كما في الأمثلة السابقة حتى يصح قوله : **(ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتًا)** ، وليس المراد الإطلاق عن أن يكون معبرًا بعبارة أخرى ، كما يستفاد من سوق كلام الشارح المحقق ؛ لأن هذا التقييد لا يستفاد من سابق الكلام ؛ بل ما ذكرنا من التقييد

---

(١) المفتاح ص ١٠٦ .

(٢) إشارة إلى الالتفات ، وعرفه الطيبي تعريفًا دقيقًا في كتابه التبيان فقال : «هو الانتقال من إحدى الصيغ الثلاث ، أعني الحكاية ، والخطاب ، والغيبة ، إلى الأخرى لمفهوم واحد رعاية لنكتة» التبيان (٣٤٧/٢)، وقد أفاد الطيبي من تنبيه ابن الأثير في المثل السائر (١٦٩/٢) على أن الالتفات لا يكون إلا لفائدة اقتضته ، فالتفت الطيبي إلى ذلك ونص في تعريفه للالتفات على أنه ربما يكون رعاية لنكتة ، ويتفرد الطيبي بنص على ذلك دون عامة البلاغيين المعاصرين له أو السابقين ، وانظر في تعريف الالتفات : الكشاف (١٠/١) ، المصباح (٣٠) ، نهاية الإيجاز (٢٨٧) ، الطراز (١٣٢/٢) ، وانظر تعليقنا في الإيضاح ص ٧٧ .

ومن الإطلاق عن أن يكون في المسند إليه ، وما ذكره الشارح المحقق ، وتبعه السيد السند من أن في قوله : ولا بهذا القدر أدنى تسامح ؛ إذ المراد : ولا يخص مطلق النقل بهذا القدر من النقل من التكلم إلى الغيبة غير ملتفت ؛ لأن العبارة بعيدة عنه جدًّا ، والحمل عليه تعسف ، ولا يعود إليه قائل ، وإنما قال عند علماء المعاني مع بيان التسمية في علم المعاني يغني عنه ، لئلا يتوهم أن التسمية اصطلاح منه ، حيث اشتهر خلافه بين الجمهور ؛ ولرد ما توهمه عبارة الكشاف ، حيث قال : يسمى التفاتًا في علم البيان ، وتوجيهه : أنه جرى في استعمال علم البيان على مذهب من يسمى العلوم الثلاثة بيانًا ، لا أنه من علمي المعاني والبيان بحيثيتين ، بل من الثلاثة ولذا ذكره السكاكي في علم البديع أيضًا ، لأنه من حيث اشتماله على إيراد طرق مختلفة لا يخرج عن أقسام المجاز ، وليس له حال مخصوص بياني يستدعي ذكره بخصوصه في علم البيان حتى يكون سببًا لتسميته ، ومن قال : إنه من العلوم الثلاثة فلا بد له من إثبات حسن عرضي به كحسن ذاتي ، وفيه بحث .

قال الشارح : مأخوذ من التفات الإنسان من يمينه إلى شماله ، ومن شماله إلى يمينه ، قلت : لأنه فيه ربما ينتقل من التكلم إلى الخطاب ، ومن الخطاب إلى التكلم باسم **(كقول امرئ القيس)** في المرثية كذا ذكره العلامة في شرح المفتاح **[تَطَاوَلَ لَيلُكَ]** بتذكير الخطاب ، وإن كان الشائع في خطاب النفس التأنيث بدليل : **[وَلَمْ تَرْقُدِ]** بتذكير الخطاب **[بالأَثْمُدِ]** (١) قال الشارح والسيد السند في شرح المفتاح : الأثمد - بفتح الهمزة وضم الميم - اسم موضع ويروى بكسرهما ، وفي القاموس الأثمد كأحمد وبضم ميمه ، أراد المصنف مزيد التصريح بأن التعبير بإحدى الطرق في مقام يقتضي الطريق الآخر التفات عنده ، فاكتفى في التمثيل

---

(١) البيت في ديوانه (٣٣٤) ، الإيضاح (٧٩) ، المصباح (٣٥) ، والمفتاح (١٠٧) ، الطراز (١٤٠/٢)، خزانة الأدب (٦٠) ، نهاية الأرب (١١٧/٧) ، التبيان للطيبي (٣٤٩/٢) .

الإثمد : موضع ، والخلي : الخالي من الهموم وتتمته ...

تطاول ليلك بالأثمد ... ونام الخلي ولم ترقد

وبعده :

وبات وباتت له ليلة ... كليلةِ ذي العائر الأرمد

وذلك من نبأ جاءني ... وخُبِّرتُهُ عن أبي الأسود

بأول مصراع امرئ القيس ، مع أن السكاكي أورد أبياته الثلاثة ، إذ هذا الالتفات في المصراع الأول فقط أتي من بين شواهد السكاكي بهذا ، لأنه بالغ السكاكي في مدح امرئ القيس في هذا المقام بحيث يترائى أي : إن أوثق ما ذكره هذا الشعر ، وما ذكره الشارح المحقق من أنه خصص هذا المثال من بين أمثلة السكاكي لما فيه من الدلالة على أن مذهبه : أن كلا من التكلم والخطاب والغيبة إذا كان مقتضى الظاهر إيراده ، فعدل عنه إلى الآخر ، فهو التفات ، لأنه قد صرح بأن في قوله : [ليلك] التفاتًا ، لأنه خطاب لنفسه ومقتضى الظاهر [ليلى] ، ففيه أن من بين أمثلته كثيرًا يحصل منه هذه الدلالة ، إلا أن يقال : أراد أنه خصص هذا المثال من بين الأمثلة المشتملة عليه هذا البيت ، وحينئذ يمكن أن يراد في النكتة ، ويقال الأنسب في مقام الاقتصار على مثال واحد : أن يذكر مثال الأول ما ذكر في القاعدة ، وهو نقل الكلام من التكلم ولا يذهب عليك أنه ينبغي للشارح أن يقول : لما فيه من الدلالة على أن مذهب علماء المعاني عنده كذا ، لا أن مذهبه كذا ، لأنه ادعى أن ما ذكره مذهب علماء المعاني ، لا أنه مذهبه .

(والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر منها) ، وكأنه حمل السكاكي قولهم : بعد التعبير عنه بآخر منها على أعم من التعبير حقيقة أو حكما ، واقتضاء المقام تعبيرًا في حكم التعبير ، ولا يخفى أن التعبير عن معنى يقتضي المقام التعبير عنه بلفظ مذكر بلفظ مؤنث ، وبالعكس ، وكذا التعبير بمذكر بعد التعبير بمؤنث يشارك الأمثلة المذكورة في النكت ، فينبغي أن يجعل تحت الالتفات ، وله نظائر أرجو أن تتفطن لها ، ولا تقتصر على ما ألقيته إليك ، ولو لم يثبت أنها جعلت التفاتًا ،فتجعلها ملحقات به ، وصرح العلامة في شرح المفتاح غير مرة بتقييد تعريف الالتفات بأن : يكون التعبير الثاني على خلاف مقتضى الظاهر وادعى الشارح المحقق : أن التنبيه لوجوب زيادة هذا القيد من عنده ، وتمسك بأنه لو لم يقيد التعريف لدخل فيه ما ليس من الالتفات ، نحو : أنا زيد وأنت عمرو ، ونحو : إياك نستعين ، فإنه بعد التعبير بالغيبة ، مع أنه لا التفات إلا في إياك نعبد ، لأنه بعد إياك نعبد يقتضي

الظاهر : إياك نستعين ويمكن إخراجه عن التعريف بأن يراد بقوله : بعد التعبير عنه بطريق آخر بعدية بلا واسطة كما هو المتبادر ، ومنهم من توهم أن في [يا أيها الذين آمنوا] التفاتًا ومقتضى الظاهر : آمنتم ، ويرده ما ذكره المازني في قول علي - رضي الله عنه - [أنا الذي سَمَّتْنِي أُمِّي حَيْدَرَه] (١) أنه لولا اشتهار مورده وكثرته لرددته ، إذ القياس : سمته أمه ، وعلى هذا في قوله التفات **(وهذا)** أي: التفسير المشهور **(أخص)** من تفسير السكاكي . قال في الإيضاح : وهذا أخص من تفسير صاحب المفتاح ، فقول الشارح أي : الالتفات بتفسير الجمهور أخص منه بتفسير السكاكي تفسير لعبارته بغير ما يرضاه ، وكلام الكشاف ظاهر في موافقة السكاكي حيث قال : التفت امرؤ القيس ثلاث التفاتات في ثلاثة أبيات يعني بها

تطاولَ لَيْلُكَ بالأَثْمُدِ ... بات الخَلِيُّ ولَمْ يَرْقُدِ
وبات وباتَتْ له لَيْلَه ... كَلَيْلةِ ذي العَائِرِ الأَرْمَدِ
وذلكَ مِن نبأٍ جاءَني ... وخُبِّرْتُه عَن أبي الأَسْوَدِ

وتجويز أن يكون قوله مبنيًا على الانتقال من الخطاب إلى الغيبة ، وإلى التكلم التفاتان ، ومن الغيبة إلى التكلم التفات آخر باطل ، إذ لا انتقال من الخطاب إلا إلى الغيبة ، لأنه إذا انتقل إلى الغيبة لم يبق في الخطاب حتى ينتقل عنه إلى التكلم ، وكذا تجويز أن يكون أحد الالتفاتات ، الالتفات من الغيبة إلى الخطاب في ذلك ، لأن كون خطاب ذلك إلى نفسه غير ظاهر فلا ينافي ذلك التجويز كون كلام الكشاف ظاهرا فيما قاله السكاكي **(مثال الالتفات عن التكلم إلى الخطاب ﴿وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (٢))** مكان : أرجع ، فإن ما عبر عنه بضمير المتكلم في : أعبد ما أبرز بصورة الخطاب في ترجعون ، لأنه داخل في ترجعون ، والمعنى : أرجع وترجعون .

قال الشارح المحقق : فإن قلت : ترجعون ليس خطابًا لنفسه حتى يكون المعبر عنه واحدًا قلت : نعم ، ولكن المراد بقوله : ما لي لا أعبد : المخاطبون ،

---

(١) البيت في ديوانه .

(٢) يس : ٢٢ .

والمعنى : وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما سيجيء ، فالمعبر عنه في الجميع المخاطبون وفيه نظر ؛ لأنه لم يعبر عن المخاطبين بضمير المتكلم ؛ بل إنهم المعرض بهم بهذا الكلام من غير الدخول وفي العبارة ونظم التركيب ، ثم قال : فإن قلت : حينئذ قوله يكون «ترجعون» واردًا على مقتضى الظاهر ، والالتفات يجب أن يكون على خلاف مقتضى الظاهر ، قلت : لانم أن قوله : ترجعون على مقتضى الظاهر ؛ لأن الظاهر يقتضي أن لا يغير أسلوب الكلام ، ويجري اللاحق على سنن السابق ، وهذا الخطاب مثل التكلم في قوله : بناءً جاءني ، وقد قطع المصنف بأنه وارد على مقتضى الظاهر ، وزعم أن الالتفات عند السكاكي لا ينحصر في خلاف مقتضى الظاهر ، وهذا مشعر بانحصاره فيه عند غير السكاكي وفيه نظر ؛ لأن مثل : ترجعون وجاءني في الآية والبيت التفات عند السكاكي وغيره ، فلو كان واردًا على مقتضى الظاهر لما انحصر الالتفات خلاف مقتضى الظاهر عند غير السكاكي أيضًا فلا يتحقق اختلاف التفات بينه وبين غيره ، ثم الحق أنه منحصر في خلاف مقتضى الظاهر ، وأن مثل ترجعون وجاءني من خلاف المقتضى على ما حققناه . هذا كلامه .

ولو نظر في كلام المصنف حق النظر لا يتجه عليه شيء مما ذكر ؛ لأنه قال في الإيضاح : وأما قول امرئ القيس : تطاول ليلك ... إلخ ، فقال الزمخشري : فيه ثلاث التفاتات وهذا ظاهر على تفسير السكاكي ؛ لأن في كل بيت التفاتًا على تفسيره ، لا يقال : الالتفات عنده من خلاف مقتضى الظاهر ، فلا يكون في البيت الثالث التفات ؛ لوروده على مقتضى الظاهر ؛ لأنا نمنع انحصار الالتفات عنده في خلاف المقتضى لما تقدم - هذا كلامه - ولا يخفى على الناظر أنه مانع ، ولا زعم للمانع ، وتقييد عدم الانحصار بكونه عند السكاكي إنما يشعر بثبوته عند غيره على القول بمفهوم المخالفة ، وهو إنما يثبت عند قائله إذا لم يكن للتقييد فائدة أخرى ، وله في كلام المصنف فائدة أخرى ظاهرة ، وهو أن المقصود منه دفع الاعتراض على المقدمة القائلة بأن في كل بيت التفاتًا عند السكاكي ، ثم الحق أن نظائر يرجعون على مقتضى الظاهر نظرًا إلى الوضع ، وعلى خلافه نظرًا إلى الأسلوب ، كلام المصنف في نفي الالتفات بناء على أنه على مقتضى الظاهر مبني

على حمل خلاف مقتضى الظاهر على خلاف مقتضى ظاهر الوضع ، ومنع الانحصار في ذلك ، وهو لا ينافي اشتراط كونه على خلاف مقتضى الظاهر بوجه ما **(وإلى الغيبة ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ﴾)** (١) مكان لنا وقد كثر في الواحد من المتكلم لفظ الجمع تعظيماً له لعدهم المعظم كالجماعة ، ولم يجئ ذلك في الغائب والمخاطب في الكلام القديم ، وإنما هو استعمال الوالدين كقوله : بأي نواحي الأرض أبغي وصالكم وأنتم ملوك لا لمقصدكم ، نحو : تعظيماً للمخاطب ، كذا قالوا .

ولا يخفى أنه جاء إطلاق الجمع الغائب على الواحد كما في : نعم الماهدون ، فإن الاسم الظاهر غائب ، ويخالفه ما في الكشاف في سورة هود أنه يجوز أن يكون المخاطب في قوله تعالى : **﴿فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ﴾** (٢) النبي وحده ، ويكون جمع الضمير تعظيماً له كما في قوله :

[فإن شئتِ حَرَمْتُ النساءَ سِواكُمْ] (٣)

وما فيه في «سورة المؤمنون» في قوله تعالى : **﴿ارْجِعُونِ﴾** أنه جمع الضمير تعظيماً كما في قوله : [فإن شئت حرمت النساء سواكم] وقوله : ألا فارحموني يا إله محمد ، ولا يبعد أن يجعل للواحد لفظ الجمع ؛ لكونه بمنزلة جمع لا في العظمة ، بل لغيرها ، نحو : ضربنا للمبالغة في كثرة ضربه ، حتى أنه كالضاربين ، وكمرضنا للتنبيه على شدة مرضه كأنه متعدد من المرضى .

(ومن الخطاب إلى التكلم) قول علقمة بن عبدة : [طَحَا بكَ] مذكرًا ومؤنثا ؛ لأنه خطاب لنفسه أي : ذهب بك [قَلْبٌ في الحسان] أي : في طلب الحسان فهو متعلق بطحا ، وقال الشارح المحقق : متعلق بقوله [طَرُوبٌ] وحينئذ يناسب أن يكون التقديم للحصر قال المرزوقي : طروب في الحسان ـ له طرب في طلب الحسان ونشاط في مراودتها **(بُعَيْدَ الشَّبابِ)** أي : زمانا بعد الشباب قريبًا

---

(١) الكوثر : ١ ، ٢ .

(٢) هود : ١٤ .

(٣) البيت في عروس الأفراح ، وتمامه :

وإن شئتِ لم أطعم نقاخًا ولا بَرْدًا

منه ، والتصغير للقريب ، فينافي قوله : (عَصْرَ حانٍ) أي قرب (مَشِيبُ) ، لأن المشيب خلاف الشباب ، ولهذا قيل المراد : بعيد أكثر زمان الشباب أي : حين كاد ينصرم الشباب ، وقرب المشيب أوصل المراد بالمشيب (ألجومة) [(١)] ، وقوته (يُكَلِّفُني) التكليف : الأمر بما يشق عليك ، كذا في القاموس فتعديته بالمفعول الثاني بتقدير الباء أي : يكلفني بوصال (لَيْلَى) وروى بالتاء الفوقانية بجعل ليلى فاعلاً ، قال الشارح : والمفعول محذوف إن : شدائد فراقها ، وأقول الأنسب حينئذ أن يكون بين يكلفني وسط تنازع في قوله وليها ، ويكون المعنى : يكلفني ليلى وحبها المفرط وليها (وَقَدْ شَطَّ) أي : بعد (وَلِيُّها) أي : قربها ، وجوز الشارح أن يكون خطابًا للقلب ويكون فيه التفات آخر من الغيبة إلى الخطاب ويجوز أن يكون خطابًا على طبق «طحا بك» ، فيكون الالتفات بتمامه في يكلفني ،

[وَعادَتْ عوادٍ بَيْنَنا وَخُطُوبُ] [(٢)]

قال المرزوقي : عادت إما من المعاداة ، كأن الصوارف والخطوب صارت تعاديه ، ويجوز أن يجعل من عاد يعود ، أي : عادت عواد ، وعوائق كانت تحول بيننا إلى ما كانت عليه قبل هذا ، والعوادي جمع العادية ، وهي ما يصرفك عن الشيء ، ويشغلك على ما في القاموس ، ولك أن تجعل عاد من الأفعال الناقصة ، أي : صارت عواد حائلة بيننا ، وإن المعاداة بين العوادي في أخذ التكلم وشغلها ، ولا يخفى لطف هذه النكتة على أهلها (وإلى الغيبة ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾) [(٣)] مكان بكم (ومن الغيبة إلى التكلم ﴿وَاللَّهُ

---

(١) كذا بالأصل ، ولا أدري معناها ولعلها محرفة من النساخ .

(٢) البيتان في ديوانه (٣٣) ، والإيضاح (٧٨) ، والمصباح (٣٢) ، المفتاح (١٠٧) ، شرح المرشدي على عقود الجمان (١/١١٨) ، معاهد التنصيص (١/١٧٣) ، وطبقات الشعراء (١/١٣٩) ، والشعر والشعراء (٢٢١) ، والعمدة (١/٥٧) .

وعلقمة بن عبدة : هو علقمة بن عبدة بن ناشرة بن قيس من بني تميم ، شاعر جاهلي من الطبقة الأولى ، كان معاصرًا لامرئ القيس ، وتوفي نحو ٢٠ قبل الهجرة .

انظر ترجمته في : الأعلام (٤/٢٤٧) .

وقد انتقل من الخطاب في قوله : (بك) إلى التكلم في قوله : (يكلفني) .

(٣) يونس : ٢٢ .

الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾) [١] مكان ساقه ، ولا يتوهم أنه قد مر مثاله في قول علقمة ، حيث عبر عن ليلى بعد التعبير عنه باسمها العلم بضمير المتكلم حيث قال بيننا ؛ لأن التعبير عن الغائب بضمير المتكلم مع الغير ليس خلاف مقتضى الظاهر ، فتأمل .

(وإلى الخطاب : ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾) [٢] مكان إياه نعبد ، ومنهم من اشترط في الالتفات اتحاد المخاطب في التعبيرين المختلفين ، وكأنه دعاه إليه أنه لا يوجد بدون النكتة التي صرحوا بعمومها لكل التفات ، ومنع ذلك بأنه يكفي فيها اتحاد السامع ، ويمكن دفعه بأن المراد بالمخاطب ما يعم السامع ، فإنه في حكم المخاطب ، وحينئذ يتجه على ما ذكره الشارح المحقق ، أنه أخص من الالتفات المعتبر عند الجمهور أنه باطل ؛ لأنه لا بد من اتحاد السامع عند الكل بقرينة الاتفاق على عموم تلك النكتة المتوقفة على ذلك الاتحاد ، على أنه ما لم يثبت أن ما هو التفات مخصوص بالسكاكي ليس التفاتًا عنده ، لا يظهر كونه أخص مما هو الالتفات عند الجمهور ، ولم يثبت ذلك نعم ، ما ذكره في ضرام السقط أن قول أبي العلاء :

هَلْ يَزجُرَنَّكُمْ رسالةُ مُرسِلٍ أَمْ ليس يَنفعُ في أُولاكَ الوَكُ

أي : في أولئك رسالة ، وإن كان يرى فيه التفات ليس منه ؛ لأن المخاطب بهل يزجرنكم بنو كنانة ، وبقوله : أولاك أنت تشعر بأنه أريد اتحاد المخاطب حقيقة، أو لا مانع من اتحاد السامع فيه ، لكن الكلام في أنه هل هو تحقيق من صاحب اتضرام أو وهم لعدم التنبيه لعموم المخاطب السامع ، وقد يطلق الالتفات على تعقيب الكلام بجملة مستقلة متلاقية له في المعنى على طريق المثل ، أو الدعاء ، أو نحوهما من المدح والذم ، كقوله تعالى : ﴿وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [٣] وقوله ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ﴾ [٤] قد يطلق على كلام ذكر في أثناء المقصود لدفع ما اختلج في قلب السامع مما ذكرته قبل إتمام المقصود ، كقول

(١) فاطر : ٩ .
(٢) الفاتحة : ٤ .
(٣) الإسراء : (٨١) .
(٤) التوبة : ١٢٧ .

ابن ميادة :

فلا حرمة تَبدو وفي اليأسِ رَاحَةٌ   ولا وَصْلُه يَصْفُو لنا فنُكَارِمُه (١)

فكأنه لما قال : فلا حرمة تبدو ، وقيل له : ما تصنع ، فأجاب بقوله : وفي اليأس راحة **(ووجهه)** أي : وجه الالتفات الداعي إليه أيا كان فهذا الوجه يعم كل الالتفات ، بل يعم وضع الظاهر موضع المضمر وعكسه ، والتعبير بالماضي عن المستقبل ، وعكسه إلى غير ذلك **(أن الكلام إذا نقل من أسلوب)** يتوقعه السامع **(إلى أسلوب)** لا يتوقعه سواء وجد المتوقع قبل غير المتوقع كما في الالتفات المشهور أو لم يوجد ، كما فيما يخص السكاكي من الالتفات **(كان أحسن نظرية)** قيل : المسموع في المفتاح المهموز ، لكن جعله السيد السند في شرح المفتاح محتملاً ؛ لأن يكون من طرء عليه إذا أورد عليه أي : حسن إيراد أو أن يكون ناقصًا من : طريت الثوب ، إذا عملت به ما جعله كأنه جديد ، واللام في قوله : **(لنشاط السامع)** إما للتقوية ، فيكون النشاط مفعول التطرية بمعنى التجديد ، وإما للتعليل ، فيكون غرضًا من التطرية ، وهو الموافق لقوله : **(وأكثر إيقاظًا للأصفاد إليه وقد يختص)** تحقيقًا **(مواقعه بلطائف)** أي : قد يختص بعض مواقعه ببعض اللطائف ، لا أنه يختص كل التفات سوى هذا الوجه العام بلطيفة كما فسره به الشارح ، وإلا لأوجب ذلك أن لا يكتفي في الالتفات بالنكتة العامة ، وقد أشار بجمع الكثرة إلى كثرتها **(كما في الفاتحة)** أي : في سورة الفاتحة ، ولك أن تريد فاتحة سورة الفاتحة **(فإن العبد إذا ذكر)** الأولى حمد ، لأن الحمد أقوى في التحريك من مجرد الذكر **(الحقيقي بالحمد عن قلب حاضر)** بأنه العبد الذليل ، وهو سيد جليل **(يجد من نفسه محركًا للإقبال عليه ، وكلما أجرى عليه صفة من تلك الصفات العظام قوى ذلك المحرك إلى أن يؤول الأمر إلى خاتمتها المفيدة أنه مالك للأمر كله في يوم الجزاء)** .

---

(١) البيت في ديوانه ص ٢٢٥ ، نقد الشعر ص ١٥١ ، الصناعتين ص ٤٠٩ ، الإيضاح ص ١٩٨ ، والبيت بلفظ :

فلا هجره يبدو - وفي اليأس راحةٌ -   ولا وَصْلُهُ يبدو لَنا فَنُكارِمُهُ

وانظر المصباح ص ٢١٩ ، ٢٢٠ بلفظ : «فلا صرمه يبدو ...» وجاء في نهاية الأرب : كأنه توهم أن فلانًا يقول : ما تصنع بصرمه ؟ فقال : لأن اليأس راحة . (نهاية الأرب) .

وجه ذلك بأنه أضيف مالك إلى يوم الدين على طريق الاتساع ، والمعنى على الظرفية ، أي : مالك في يوم الدين ، والمفعول محذوف دلالة على التعميم ، وأورد عليه أن المحذوف المقدر كالملفوظ ، فكأنه قيل : مالك يوم الدين جميع الأمور ، فيلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز ، أقول : يا سارق الليلة أهل الدار مشتمل على هذا المجاز ، مع ذكر المفعول الحقيقي ، وتوجيهه جعل المفعول بدلاً ، والجمع بين الحقيقة والمجاز غير عزيز في البدل ، كما في : قطع زيد يده ، وسلب زيد ثوبه ، فقول هذا القائل : والمفعول محذوف يريد به ما كان مفعولاً قبل الاتساع وصار بدلاً بعده **(فحينئذ يوجب)** ذلك المحرك **(الإقبال عليه)** أي : على ذلك الحقيق بالحمد **(والخطاب بتخصيصه بغاية الخضوع)** الذي هو العبادة إذ العبادة نهاية التذلل **(والاستعانة في المهمات)** إشارة إلى اختيار تفسير إياك نستعين بالاستعانة في جميع المهمات على تفسيره بالاستعانة في العبادة ، والمرجح عكسه على ما بين في محله ، فاللطيفة الداعية إلى هذا الالتفات قوة المحرك الحاصلة من تفصيل الصفات ، لا التنبيه على أن القارئ ينبغي أن يأخذ في القراءة ، كذلك ؛ لأن القرآن نزل على لسان العباد ، والعبد في قراءته لا يقصد أن القارئ ينبغي أن يكون كذلك ، فيعم البيان بيان المتن حيث أسقط ما في المفتاح من : أن اللطيفة المختصة هي ذلك التنبيه ، ولم يتنبه له الشارح المحقق فظنه مقصرًا في تقرير كلام المفتاح ، وقال تتميمًا لبيانه : واللطيفة المختصة بها موقع هذا الالتفات هو أن فيه تنبيهًا على أن العبد إذا أخذ في القراءة يجب أن يكون قراءته على وجه يجد من نفسه ذلك المحرك المذكور .

هذا وقد ظهر لك أن : إياك نستعين ليس من الالتفات في شيء ؛ لأنه مقتضى الظاهر بعد العدول إلى الخطاب في إياك نعبد ، فلا يلتفت إلى ما يوهمه سوق بيان النكتة من أن فيه التفاتًا دعت إليه قوة محرك الإقبال ، وجزالة نكتة المفتاح وبراعته ، على ما ذكره الزمخشري ، لا يحتاج إلى الإيضاح ، وهو أن الخطاب يشعر بأن المخصص بالعبادة والاستعانة هو الموصوف بالصفات ، وهي العلة في التخصيص ؛ لأن الخطاب لكونه بالغًا في التعين مقام المشاهد ، وذلك التعين إنما جاء من قبل الصفات ، وذكر الشارح أن النكتة فيه التنبيه على أن

العابد ينبغي أن يكون متوجهًا إليه بالكلية ، بحيث كأنه يراه ، ولا يلتفت إلى ما سواه . هذا وينبغي أن يضم إليه ، وعلى أن المستعين ينبغي أن يكون كذلك ؛ ليجاب .

فإن قلت : كونه كذلك في مقام تخصيص العبادة لا يقتضي التنبيه على وجوب كونه ذلك في مقام العبادة ، قلت : يمكن أن يتكلف للشارح بأنه لما جعله في مقام الحمد ، وهو عبادة كذلك نبه عليه ، أو بأنه لما جعله في سورة لا يكون الصلاة بدونها ، كذلك نبه على ذلك ، وهذا مراده ، لا أنه لما جعله كذلك في مقام عرض العبادة نبه على ذلك وهاهنا سوانح غيبية لمن له أهلية منها: أن المراد بقوله : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ﴾ ، فعرف كما في : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ﴾ (١) أي : ليعرفون فحصر المعرفة فيه بعد حصر الحمد ، وأشار إلى الشركة العامة في ذلك تنبيهًا على أن حصر المعرفة في مقام مشاهدة الكثرة ، وذلك كمال التوحيد ، ولا يخفى أن المنبه على تلك المشاهدة صيغة الخطاب ، ومنها أنه تعالى نبه أولاً على أنه غائب عن كل مثلي بعالم الحس ، وطريق الوصول إليه التوجه إلى تفصيل صفاته بقلب حاضر ، فإن نهاية التفصيل حضوره عنده بحيث يسعه أن يخاطبه وبحضوره يرى العبد : أن القدرة كلها له وهو ذليل عاجز ، فيخاطبه بإظهار ذل من سواه وعجزه في كل ما عناه ، وأنه لا حول ولا قوة إلا بالله .

قال الشارح المحقق : ولما أنجز كلامه إلى ذكر خلاف المقتضى الظاهر أورد عدة أقسام منه ، وإن لم يكن من مباحث المسند إليه ، أقول : قد مهد البحث في أول الشروع في بحث خلاف مقتضى الظاهر على وجه لا يخص المسند إليه ونبه على أن بحثه غير مختص حيث قال : وقد يخرج الكلام على خلافه ، ولم يقل ، وقد يخرج المسند إليه على خلافه ، فقوله : **(ومن خلاف المقتضى)** بمعنى : خلاف المقتضى الذي كلامنا فيه ، وهو مطلق خلاف المقتضى ، ونبه بقوله : (ومن) على أنه لا ينحصر فيما ذكر كيف وجميع المجازات خلاف مقتضى الظاهر في القاموس ، لقيه ، كتلقاه ، والتقاه هذا ، فقوله : **(تلقي المخاطب بغير ما يترقب)** مما عدي

---

(١) الذاريات : ٥٦ .

إلى المفعول الثاني بالباء ، أي : جعل المخاطب متلقيًا غير ما يترقب **(بحمل)** أي : بسبب حمل **(كلامه على خلاف مراده تنبيهًا على أنه)** أي : ذلك المخالف **(أولى بالقصد)** وأقول : أو هو الواجب أن يقصد على حسب تفاوت المقامات ، وكونه أولى إما بالنظر إلى المتكلم أو المخاطب أو غيرهما ، ولا يخفى أن التلقي لا يتوقف على حمل كلامه على خلاف مراده ، بل يصح أن يكون للتنبيه على أن غيره أولى بالإفادة والتخاطب به ، فالحمل على خلاف المراد مؤنة لا حاجة إليه **(كقول القبعثري (١) للحجاج (٢) وقد قال)** الحجاج متوعدًا له . أشار بقوله : وقد قال وجعله حالاً أنه قال ذلك بديهة ، وأكد فطانته بقوله : متوعدًا له ، حيث لم يحل بينه وبينها وعيد الحجاج **(لأحملنك على الأدهم مثل الأمير حمل الأدهم والأشهب)** (٣) نبه الحجاج أنه الأولى بالقصد نظرًا إلى حال الأمير ، كما أشار إليه المصنف ، ولو كان قصده إلى أنه الأولى بالقصد نظرًا إلى المخاطب يقال : مثلي حمل على الأدهم والأشهب ، أي : الفرس الذي غلب سواده حتى ذهب البياض ، والفرس الذي غلب بياضه حتى ذهب ما فيه من السواد وضم الأشهب للقرينة على المراد بالأدهم ، أو لإفادة أنه لا ينبغي أن يكتفي بالأدهم **(أي : من كان مثل الأمير في السلطان)** الغلبة **(وبسطة اليد)** أي : الكرم والنعمة والمال **(لجدير بأن يصفد)** .

قال الشارح : بأن يعطي من الأصفاد **(لا أن يصفد)** من حد ضرب أي

---

(١) **القَبَعْثَري** : من زعماء الخوارج وفصحائهم ، ويقال : إنه كان يومًا مع صحابة له في بستان ، وذُكِرَ الحجاج ، فدعا عليه قائلا : اللهم سَوِّدْ وجهه ، واقطع عنقه ، واسقني دمه ، فلما ظفر الحجاج به ، سأله عن ذلك ، فقال : أردت العنب ، فقال الحجاج : لأحملنك .... .

(٢) هو الحجاج بن يوسف الثقفي ، أبو محمد : قائد ، داهية ، سَفَّاك ، خطيب ، ولد ونشأ في الطائف وانتقل إلى الشام فلحق بروح بن زنباع نائب عبد الملك بن مروان ، فكان في عديد شرطته ثم ما يزال يظهر حتى قلده عبد الملك أمر عسكره ، وأمره بقتال عبد الله بن الزبير ، فزحف إلى الحجاز بجيش كبير وقتل عبد الله وفرّق جموعه ، فولاه عبد الملك مكة والمدينة والطائف ، ثم أضاف إليها العراق والثورة قائمة فيها ، فقمع الثورة وثبتت له الإمارة عشرين سنة ، وبنى مدينة واسط ، قال عنه عمرو بن العلاء : ما رأيت أحدًا أفصح من الحسن البصري والحجاج ، مات بواسط سنة ٩٥ هـ - انظر ترجمته في الأعلام ١٦٨/٢ ، معجم البلدان (٣٨٢/٨) ، وفيات الأعيان (١٢٣/١) .

(٣) الأدهم في كلام الحجاج بمعنى القيد من الحديد ، وفي كلام القبعثري بمعنى الفرس الأسود ، أما الأشهب فهو الفرس الأبيض بياضًا يتخلله سواد .

يقيد ويوثق ، وفي القاموس جعل كلا من الأصفاد والصفد مشتركًا بين المعنيين فلك أن تجعلهما على لفظ واحد ، وكلا منهما بمعنى ، وأن تجعل كل لفظ مخالفًا للآخر ، إما كما فعله الشارح ، أو على عكسه . روي أنه قد أغضب الحجاج قوله : وقال الأدهم حديد ، فقال : بلا توقف : لأن يكون حديدًا خير من أن يكون بليدًا ، أي : خير بالنسبة إلى الأمير أو بالنسبة إلي **(أو السائل بغير ما يتطلب)** في الصحاح التطلب هو الطلب مرة بعد أخرى ، فالأولى لغير ما تطلب؛ لأن ذلك التلقي لا يخص بمن يبالغ في الطلب ، وكأنه أوقعه فيه حسن المناسبة بين يترقب ويتطلب ، فرجح رعاية جانب اللفظ على المعنى **(بتنزيل سؤاله منزلة غيره)** الكلام فيه كالكلام في حمل الكلام على خلاف المراد ، هل هو ضروري أم لا ؟ **(تنبيهًا على أنه الأولى بحاله)** أي : بحال السائل ، أو على أنه الأولى بحال المجيب ، فالأولى الاكتفاء بقوله : **(على أنه الأولى أو المهم)** من غير ذكر .

والفرق بين الأولى والمهم هو : الفرق بين الأهم والمهم ، فالمهم هو الواجب ، ولا يخفى أن تلقي السائل بغير ما يتطلب مندرج تحت تلقي المخاطب بغير ما يترقب ، ولا تفاوت بينهما إلا بحسب العبارة **(كقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾)** (١) ، كما أن السؤال عن حكمة تفاوت الأهلة أولى بحالهم ، الجواب : بيان الحكمة أولى بحال الرسول - عليه السلام - لأنه المبعوث لبيان أمثاله ، في الشرح سألوا عن السبب في اختلاف القمر في زيادة النور ونقصانه حيث قالوا : ما بال الهلال يبدو دقيقًا مثل الخيط ، ثم يتزايد قليلاً قليلاً ، حتى يمتلي ويستوي ، ثم لا يزال ينقص حتى يعود كما بدأ ، فأجيبوا ببيان الغرض من هذا الاختلاف ، وهو أن الأهلة بحسب ذلك الاختلاف معالم يوقت به الناس أمورهم من المزارع ، والمتاجر ، ومحال الديون ، والصوم ، وغير ذلك ، ومعالم الحج يعرف بها وقته ، وذلك للتنبيه على أن الأولى والأليق بحالهم أن يسألوا عن الغرض ، لا عن السبب ؛ لأنهم ليسوا ممن يطلعون بسهولة على ما هو من دقائق علم الهيئة ، ولا يتعلق لهم به غرض . هذا كلامه .

وفي الوجه الأول : أنه يلزم أن يكون في الآية بيان أن السؤال عن الغرض

---

(١) البقرة : ١٨٩ .

يكون أولى بالنسبة إلى من لا يطلع بسهولة على السبب ، وظاهر الخطاب خلافه وأن معرفتهم من بيانه ﷺ ، مع أنهم غير مستعدين بها يكون معجزة أخرى .

وفي الوجه الثاني : أن في معرفة سبب ذلك ظهور وكمال قدرة الله وظهور معجزة شاهدة على صدق نبوته ﷺ بحيث صاروا ببيانه عالمين بالسبب ، مع بعدهم عن فهمه ، فالأولى أن يقال : الأولى بحال من لا يعرف أحكام الشريعة تقديم معرفة الأحكام ، أو الأولى حين السؤال عن أفعاله تعالى هو السؤال عن حكمه لا عن أسبابه ؛ لأنه الفاعل المختار المستغني عن السبب (**وكقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلْ مَا أَنفَقْتُم مِّنْ خَيْرٍ فَلِلْوَالِدَيْنِ وَالأَقْرَبِينَ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ﴾**) (١) سألوا عن بيان ما ينفقون ، فأجيبوا ببيان المصارف تنبيهًا على أن المهم هو السؤال عنها ؛ لأن النفقة لا يعتد بها ، إلا وأن تقع موقعها ، وكل ما هو خير فهو صالح للإنفاق ، فذكر هذا على سبيل التضمين دون القصد كذا في الشرح ، ويحتمل أن يكون وجه كون بيان المصارف مهمًّا لهم دون نفس النفقة . إن نفقاتهم كانت على وجه لا قصور فيها ، لكن كانوا أهل التفاخر والمباهاة فيصرفونها إلى الأباعد وأرباب الجاه والثروة ، فأجيبوا ببيان المصارف (٢) تنبيهًا على أن المهم لكم في الإنفاق ذلك ؛ لأن خطأكم فيه في المصرف لا فيما تصرفون (**ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي تنبيهًا على تحقق وقوعه**) ، وكأنه اعتمد على أنه يتنبه من له فطنة أن التعبير عن الماضي بلفظ المضارع - أيضًا - من خلاف مقتضى الظاهر ، لا لنكتة تبين في محلها ، ولم يتعرض له لذلك ، لا لاختصاص بخلاف مقتضى الظاهر بما ذكره ، بل كل مجاز كذلك (**نحو : ﴿وَيَوْمَ يُنفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَن فِي السَّمَوَاتِ وَمَن فِي الأَرْضِ﴾**) (٣) سها ، فوضع ، فصعق مكان ، ففزع ، ويبعد أن يقال : لم يمثل بالقرآن ، بل تركيب مصنوع له وافق أكثره لفظ النظم (**ومثله**) في كونه خلاف مقتضى الظاهر أو في النكتة ﴿وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾ (٤) أي : التعبير عن المستقبل

---

(١) البقرة : ١٨٩ .

(٢) للتنبيه على أنه المهم لهم .

(٣) النمل : ٨٧ .

(٤) الذاريات : ٦ .

بلفظ اسم الفاعل ، ونبه بقوله : ومثله على تفاوت بين المثالين ، وكأنه ذلك أنه لا اشتباه في كون المستقبل بلفظ الماضي خلاف مقتضى الظاهر ، وأما كون اسم الفاعل في المستقبل خلاف مقتضى الظاهر في خفاء لعدم دلالته على زمان ، ووجه التنبيه فيه على تحقق الوقوع أن اسم الفاعل حقيقة فيما فيه الموصوف به في الحال اتفاقًا مجاز فيما يتصف به بعد التعبير اتفاقا ، واختلف فيما اتصف به قبل وانقضى بالدين جزاء يوم البعث .

أما إذا أريد الجزاء كما بين في الأصول ، هذا إذا أريد الجزاء مطلقًا ، والله تعالى يجزي العباد في الدنيا أيضًا ، فليس التعبير عن المستقبل باسم الفاعل ، بل عما لا يختص بزمان **(وبنحو ذلك)** ولا يبعد أن يقال : الظاهر لمن يعلم زمان ما يخبر عنه بالتحقق وهو غائب عن المخاطب أن يبين زمانه بخلاف ما هو حاضر بين يديه ، والدين كذلك ، فكان مقتضى الظاهر أن يقول : إن الدين ليقع ، فلما قال : إن الدين لواقع ، نزل منزلة المحقق الشاهد للمخاطب **﴿يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ﴾** (١) أي : يجمع نزله منزلة الحال بعد أن أحضره ، وجعله مشاهدًا مشارًا إليه بالإشارة الحسية ، فإن تلك الإشارة تستدعي جعل الجمع فيه في الحال ، فاحفظه ، فإنه بديع لعله رفيع ، وأقول في كون التعبير عن مستقبل بلفظ الماضي، والعكس من خلاف مقتضى الظاهر مطلقًا نظر ، لأنه إذا عبر عن المستقبل بلفظ الماضي على خلاف مقتضى الظاهر مرة ثم عبر ثانيًا عنه بلفظ الماضي ، فذلك التعبير مقتضى الظاهر ، وعلى وفق الأسلوب حتى لو عبر عنه بلفظ المستقبل كان خلاف مقتضى الظاهر ؛ لكونه خلاف الأسلوب ، وأظن بك ألفا بهذا التحقيق بعد أن صرت في بحث الالتفات على التوثيق ، فقستك (٢) بما هو الحق واسأل الله التوفيق .

ومن هذا تبين لك أنه ربما يكون التعبير عن المستقبل بلفظ المستقبل ، وعن الماضي بلفظه خلاف مقتضى الظاهر **(ومنه)** أي : من خلاف مقتضى الظاهر **(القلب)** قال الشارح : هو جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، والآخر

---

(١) هود : ١٠٣ .

(٢) في الأصل : «فقسك» .

مكانه ، ولا ينتقض بقولنا : في الدار زيد وضرب عمرًا زيد ؛ لأن المراد بالجعل مكان الآخر أن يجعل متصفًا بصفة لا مجرد أن يوضع موضعه ، فدخل في جعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر ، ضرب زيد ، حيث جعل المفعول مكان الفاعل ، وخرج بقوله : والآخر مكانه ، ولا بد في الحكم بالقلب من داع ، إما لفظي لجعل النكرة مسندًا إليه ، والمعرفة مسندا ، فإنه إذا وقع هكذا حكم بالقلب، وإما معنوي يدعو رعاية جانب المعنى كون الجزأين في الأصل على خلاف الترتيب الواقع ، مثال أول : ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ (١) ومثال الثاني : ما أشار إليه بقوله : **(نحو : عرضت الناقة على الحوض)** ، فإن الأصل فيه : عرضت الحوض على الناقة ؛ فإن عرض الشيء على الشيء معناه : إرائته إياه على ما في القاموس ، ولا رؤية للحوض .

وفي الشرح ؛ لأن المعروض عليه يجب أن يكون له إدراك ؛ ليميل إلى المعروض ، أو يرغب عنه ، ومنه : أدخلت القلنسوة في الرأس ، والخاتم بالأصبع . لعل النكتة في القلب في هذه الأمور أن العادة تحرك المعروض ، نحو : المعروض عليه والمظروف نحو الظرف ، وهنا انعكس الأمر **(وقبله السكاكي مطلقا)** (٢) ، وجعله نفسه اعتبارًا لطيفًا **(ورده غيره مطلقا)** ، وقال : يجب أن يجتنب عنه **(والحق أنه إن تضمن اعتبارًا لطيفًا قبل كقوله)** أي : قولي ؛ رؤبة (٣) **(ومَهْمَه)** أي : مفازة **(مُغَبَّرةٍ)** متلونة بالغبرة **(أرجاؤُهُ)** أطرافه ونواحيه **(كأنَّ لونَ أرضِهِ سماؤُهُ** (٤) **أي : لونها)** يريد : أن المضاف إلى السماء محذوف ، ولك أن تجعل التقدير أي : هي لونها وتجعل ضمير لونها إلى الأرض ، والمحذوف إلى السماء فيكون إشارة إلى القلب لا إلى حذف المضاف ، والاعتبار اللطيف فيه ما شاع في كل تشبيه مقلوب من المبالغة في كمال المشبه إلى أن استحق جعله

---

(١) آل عمران : ٩٦ .

(٢) انظر المفتاح ١١٣ .

(٣) رؤبة بن عبد الله بن العجاج بن رؤبة التميمي السعدي ، أبو الجحّاف ، أو أبو محمد : راجز ، من الفصحاء المشهورين ، من مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية ، كان أكثر مقامه في البصرة وأخذ عنه أعيان أهل اللغة ، مات في البادية سنة ١٥٤ هـ وقد أسن ، انظر ترجمته في الأعلام .

(٤) البيت لرؤبة في ديوانه ص ٣ ، المصباح ص ٤٢ ، الإشارات والتنبيهات ص ٥٩ ، المفتاح ص ١١٣ ، تأويل مشكل القرآن ص ١٥١ ، شرح عقود الجمان (١/١١٣) ، والمهمه : الأرض القفر والمفازة .

مشبهًا به ، ويمكن تفسير قوله : كان لون أرضه سماؤه ، لما لا يكون فيه قلب ولا حذف ، أي : ارتفع الغبار فيها متراكما واتصل بالسماء بحيث صار السماء متصلاً بالأرض اتصال اللون بالجسم ، كأن لون الأرض نفس السماء **(وإلا)** أي : وإن لم يتضمن اعتبارًا لطيفًا **(رد)** ؛ لأن نفسه ليس اعتبارًا لطيفًا ، ولم يتعرض لرد لم يتضمن خللاً في المقصود ، لأنه لا غرض يتعلق به في هذا المقام ، لأن رد ما يتضمن خللاً مشترك بينه وبين غيره لا ينبغي أن يجعل من مباحث القلب ، ولا تعلق له برد ما قاله السكاكي ، فالتعرض له كما تعرض له الشارح من فضول الكلام وعدم ما يليق بالمقام ، **(كقوله)** أي : القطامي [(١)] يصف ناقته بالسمن :

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنٌ عليها كما طَيَّنْتَ بالفَدَنِ السِّياعَا [(٢)]

هو كالسحاب الطين بالتبن كذا في القاموس ، والأصل فيه كما طينت الفدن بالسياع ، وهو أن يتضمن مبالغة في وصف الناقة بالسمن ، وإشارة إلى أن اللحم المكتسب صار أصلاً في بدنها ، ومعروض السمن صار فرعًا ، كما جعل السياع أصلاً .

والقصر بمنزلة الطين للسياع ، لكنه بعيد عن الطبع ؛ لأن قولنا : طينت السياع بالفدن مما يستهجنه الأذهان وتستقبحه الآذان كما لا يخفى .

(أحوال المسند إما تركه) الترك : الردع والحذف الإسقاط ، فالثاني يدل على سبق الثبوت دون الأول ، فلهذا قال الشارح في استعمال الحذف في المسند إليه : والترك في المسند إشعار بأن احتياج الكلام إلى المسند إليه أشد ، فكأنه

---

(١) **القطامي** : هو عمير بن شييم بن عمرو بن عباد ، أبو سعيد التغلبي الملقب بالقطامي ، شاعر غزل فحل ، كان من نصارى تغلب في العراق ، وأسلم ، وجعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين ، وقال : الأخطل أبعد منه ذكرًا وأمتن شعرًا ، ونقل أن القطامي أول من لقب «صريع الغواني» بقوله :

صريعُ غوانٍ راقهنَّ ورقنه لدن شبّ حتّى شاب سودُ الذوائب

انظر ترجمته في الشعر والشعراء ص ٢٧٧ .

(٢) الفدن : القصر ، السياعا : الطين المخلوط تبنًا تدهن به الأبنية ، يعني أن ناقته صارت ملساء من السمن كالقصير المطين بالسياع ، والبيت من بيتين في وصف ناقته وثانيه :

أمرتُ بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا

انظر البيت في ديوانه : (٤٦) ، الإيضاح (٨٥) ، والمصباح (٤١) ، والمفتاح ص ٣١٢ ، والنوادر (٥٢٦) ، معاهد التنصيص (١/١٧٩) .

كان ثابتًا لا محالة ، ثم أسقط لداع ، وأورد عليه أن كلامه هذا ينافي ما ذكره في شرح الكشاف أن قول ابن عباس - رضي الله عنه - من ترك التسمية فكأنما ترك مائة وأربع عشرة آية من القرآن ، مشكل ؛ لأنه لم تكن في سورة البراءة تسمية حتى يكون تاركها ؛ لأنه دل كلامه هذا على أن الترك يقتضي الثبوت ، وفيه أن ترك مائة وأربع عشرة آية من القرآن عبارة عن ترك قراءتها ، وما لم تكن التسمية أربع عشرة آية لا يكون القارئ التارك لها تارك قراءة أربع عشرة آية ، وترك القراءة قد تحقق بدون ثبوت القراءة ، فلا يكون ما ذكره مستلزم ثبوت المتروك ؛ لأن المتروك هو القراءة ، ولم تكن ثابتة ،

والأوجه أن اختلاف العبارات للتنبيه على تعدد ما يعبر عما يقابل الذكر ، لا للتفاوت ، وإلا لما عبر المصنف عن عدم ذكر المفعول في بحث متعلقات الفعل بالحذف **(فلما مر)** في حذف المسند إليه **(كقوله)** (١) أي : قول ضابي بن الحارث البرجمي : **[وَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمدينَةِ رحلُه]** أي : منزلة فإسناد أمسى إلى المكان مجاز ، ولك أن تجعل فاعل أمسى ضمير من ، والخبر جملة بالمدينة رحله ، أو أمسى تامة ، والجملة حالاً متروك الواو ، وكما في : خرجت مع الباري على سواد ، وسيأتي ، ولا يجوز نصب رحلة على الظرفية ؛ لأنه ليس مبهما قابلاً لتقدير فيه **[فإنِّي وَقَيَّارٌ]** في القاموس اسم جمل ضابي أو فرسه ، وقال السيد السند أو غلامه : **[بها لَغَريبُ]** (٢) لفظ البيت خبر ، ومعناه تحسر وتوجيع من كربة وخبر قيار محذوف ؛ لأن قوله : لغريب لا يصلح أن يكون خبرًا عن إني وقيار ، لأن قيارًا ، لكونه عطفًا على محل اسم إن مبتدأ ، والعامل في خبره المبتدأ ، ولا يجوز عامل عاملين في معمول واحد سواء كانا من جنس واحد ، أو من جنسين مختلفين ، لا لأنه مفرد ، والمفرد لا يصلح أن يكون خبرًا لمتعدد قد يخبر عنه بمفرد

---

(١) هو لضابئ بن الحارث البرجمي . وفي رواية : «فمن يكُ» ، والأصوب «ومن» ، وكان عثمان بن عفان - رضي الله عنه - قد حبس ضابئًا هذا في المدينة لهجائه قومًا في شعره .

(٢) انظر البيت في شرح المرشدي على عقود الجمان (١٠٢/١) ، الأصمعيات (١٨٤) ، خزانة الأدب (٣٢٦/٩) ، (٣١٢/١٠ ، ٣١٣ ، ٣٢٠) ، الدرر (١٨٢/٦) ، الشعر والشعراء (٣٥٨) ، لسان العرب (١٢٥/٥) (قير) ، مجالس ثعلب (٣١٦) ، الإشارات والتنبيهات (٦٢) ، الإيضاح (٨٨) .
الرحل : المنزل ، قيّار : اسم فرسه أو غلامه .

إذا كان بين آحاده كمال اتصال بتنزيله منزلة الواحد ، صرح به الرضى ، وأقام عليه آية بينة من القرآن ، ولا يجوز أن يكون المحذوف خبر إن ؛ لأن دخول اللام يسجل على أن المذكور خبر إن ، فالتقدير : إني وقيار بها لغريب غريب ، وقد عطف غريب على قوله : لغريب وقيار على محل ضمير المتكلم بعاطف واحد ، ولا غبار عليه إذا كان العامل واحدًا ، فعلى هذا يكون خبر قيار عطفًا على محل خبر إن ، ليكون العامل فيه عامل قيار ، لا على لفظه حتى يكون العامل فيه إن ، لأنه مع ذلك لا يصلح أن يكون خبر قيار ، ولم يثبت في محله جواز العطف على محل خبر إن ، فلا تعويل على هذا التوجيه ، وإن ذكره الشارح المحقق ، بل لتوجيه أن العاطف يعطف مجموع قيار غريب على قوله : إني لغريب ، عطف جملة على جملة ، وبه قطع الكشاف في قوله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ وَالنَّصَارَى**﴾ (١) الآية ، لكن فيه تقديم بعض المعطوف على بعض المعطوف عليه ، وهل يجوز ؛ ولعله لهذا لم يتبعه الرضى (**جعل**) واو والصابئون اعتراضية ، وبعد تجويزه ثقة يقول الزمخشري ، وموافقة الإمام المرزوقي له ، ودفعه فساد التقديم بأن المقدم في نية التأخير ، وإن يتجه عليه أن تقديم المعطوف على المعطوف عليه أيضًا في نية التأخير ، مع عدم جوازه في السعة لا بد للتقديم من نكتة .

قال الزمخشري : النكتة التنبيه على أنهم مع كونهم أبين المذكورين ضلالاً وأشدهم غيًا يتاب عليهم ، إن صح منهم الإيمان والعمل الصالح فما الظن بغيرهم ؟ وفيه أن هذا التنبيه حاصل بالحكم عليهم بأنهم يتاب عليهم ، ولا مدخلية للتقديم، وقال الشارح المحقق : نكتة التقديم في البيت التسوية بين القيار ونفسه في التأثر بالغربة ، أولو قال : إني لغريب وقيَّار ،لجاز أن يتوهم أن له مزية على قيار في التأثر عن الغربة ؛ لأن ثبوت الحكم أولا أقوى ، فقدمه ؛ ليتأتى الإخبار عنهما تنبيهًا على أن قيارًا - مع أنه ليس من ذوي العقول - قد ساوى العقلاء في استحقاق الإخبار عنه بالاغتراب قصدًا إلى التحسر ، ولا خفاء في الفرق بين النكتتين إذ أحداهما التسوية ، والآخر كون البعض أولى من البعض ، وأن يشعر

(١) المائدة : ٦٩ .

كلام الشارح بالاتحاد ، والبيت مثال لحذف المسند عن المعطوف ؛ للاحتراز عن العبث مع ضيق المقام ، أو لحذف المسند بتمامه ، أو للحذف مع تقديم القرينة وقوله : **(وكقوله :**

نحنُ بما عِندَنا ، وأنتَ بما عندكَ راضٍ ، والرأيُ مُختِلُف) (١)

مثال للحذف لهذه النكتة بعينها ، مع كون المسند المحذوف للمعطوف عليه ، أو مع تأخير القرينة ، أو مع بقاء متعلق المحذوف ، وقد أشار الشاعر إلى ترجيح جانبه بالتعبير عن نفسه بضمير المتكلم مع الغير تعظيمًا لشأنه .

(وقولك) : الخطاب لغير معين ؛ لإفادة العموم ، فيكون فيه إشارة إلى نهاية شيوع الاستعمال **(زيد منطلق وعمرو)** مثال للاحتراز عن العبث بدون ضيق المقام كما يستفاد من الإيضاح ، والعطف يحتمل أن يكون من عطف جملة على جملة ، وأن يكون من عطف مفردين على مفردين ، وفي تصحيحه دقة ، وهو أن المقصود تشريك المسند مع المسند في كونهما مسندين ، لا في كونهما مسندين لمسند إليه واحد ، وكذا الحال في التشريك مع المسند إليه ، هكذا أفاده السيد السند في شرح المفتاح .

(وقولك : خرجت فإذا زيد) ، لعله مثال لتخييل العدول إلى أقوى الدليلين من الفعل واللفظ . قال الشارح : الحذف هنا لما مر مع اتباع الاستعمال الوارد هذا ، فإن قلت : لم يسبق في المتن ذكر للاتباع المذكور فكيف يمثل للحذف لما مر بما هو لاتباع استعمال الوارد ؟ قلت : الاتباع المذكور مندرج تحت قوله : وإما لنحو ذلك ، ونحن نظن بك أنك على ثروة كافية في معرفة هذا المثال قبل أن تصير مخاطبًا لنا في هذا المقام ، فلو اشتغلنا بما يتعلق به لتعدنا مشتغلاً بفضول الكلام ، فأعرضنا عنه خوفًا عن الملام **(وقوله :)** أي : الأعشى **([إنَّ مَحَلا وإنَّ مُرتَحَلا] أي : لنا في الدنيا)** حلولاً كحلول المسافرين وارتحالاً إلى الوطن ، وهو الآخرة ، **[وإنَّ في السَّفرِ إذ مَضَوْا مَهَلاً]** (٢) في الصحاح السفر

---

(١) البيت لقيس بن الحطيم يخاطب مالك بن العجلان حين رد قضاءه في واقعة الأوس والخزرج ، والبيت في الإيضاح ص ٨٨ ، وخزانة الأدب (٢٩٥/١٠) ، وشرح المرشدي على عقود الجمان (١٠٢/١) .

(٢) البيت للأعشى الأكبر ميمون بن قيس يمدح سلامة ذا فائش ، في ديوانه ص ١٧٠ ، .... =

جمع سافر ، كصحب وصاحب - يقول : سفرت أسفر سفرًا أي : خرجت إلى السفر ، وفي القاموس : رجل سفر وقوم سفرة ذو سفر ضد الحضر ، والسافر المسافر لا فعل له ، وقوله : مهلاً بالتحريك أي تؤدة ووقارا ، وقوله : إذ مضوا متعلق بالمهل (و) حاصل المعنى (أن) لنا حلولاً في الدنيا قليلاً وارتحالاً (عنها) إلى وطن بعيد لا يقطع طريقه بسرعة ، ولا بد لنا من تهيؤ أسباب كثيرة في قطع هذه المسافة ، فلفظ البيت خبر ، ومعناه : تحسر على عدم التمكن في هذا الحلول القليل من تهيؤ أسباب السفر الشديد ، وقطع الأمد البعيد ، وفي الشرح وفي السفر الرفاق قد توغلوا في المعنى ، لا رجوع لهم ، ونحن على إثرهم ، ودلالة المهل على ما ذكرنا أظهر مما ذكره ، والحذف هنا لقصد الاختصار ، والعدول إلى أقوى الدليلين ، وإتباع الاستعمال الشائع ، فإنه كثر هذا الحذف في مثل هذا التركيب حتى قال سيبويه في كتابه : باب : إن مالاً وإن ولدًا ، وقال الشيخ عبد القاهر : لو أسقطت إن لم يحسن الحذف ، أو لم يجز ؛ لأنها المتكلفة بشأنه ، والمترجمة عنه ، ولضيق المقام للتحسر ومحافظة الوزن ، ولم يذكر الشارح إلا الوجه الثاني المضيق ، ولقد نبه في هذا المثال على أن الخبر الظرف ، مع كونه نائبًا عن الخبر الحقيقي بحذف .

قال السيد السند : إن جعلت «إذ» اسمًا غير ظرف بمعنى الوقت جعلته بدلاً عن السفر ، أي : في السفر في زمان مضيهم ، وإن جعلت ظرفًا أبدلته من قوله : في السفر ، والمعنى واحد ، وفيه بحث ؛ لأنه ذكر الرضي إن «إذ» لازم الظرفية لا يكون اسمًا إلا إذا أضيف إليه زمان ، أو يكون مفعولاً به ، وأيضًا التؤدة والوقار صفة السفر ، لا وقت مضيهم ، فالوجه ما ذكرنا (**وقوله تعالى** : ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي﴾) (١) جعل الشارح المحقق سبب إيراد هذا المثال كون المسند فيه فعلاً على حذف ما تقدم ، فإن المسند فيه ، إما اسم ، أو جملة ، ونحن نقول :أورده للتنبيه على أن المحذوف فيه مجرد المسند ، لا المسند ، والمسند إليه بأن يكون أنتم تأكيد الفاعل المحذوف ؛ لأنه لا يثبت كثرة

= ودلائل الإعجاز ص ٣٢١ ، والإشارات والتنبيهات ص ٦٣ والإيضاح ص ٨٩ .

(١) الإسراء : ١٠٠ .

الحذف فيما يغني عنها قلة الحذف ، وللتنبيه على أن الداعي إلى تقدير المسند قد يكون غير بقاء المسند إليه بلا مسند هو هنا حرف الشرط ؛ إذ لولاه لكان الكلام أنتم تملكون ، كما زعم الكوفيون ، مع وجوده ، وللرد عليهم ، وللاستشهاد بالقرآن ، وقدمه على قوله : ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (١) تقديمًا للمنصوص على المحتمل ، وللتنبيه على الحذف الواجب بعد الجائز ؛ ولأن الداعي إلى الحذف فيه يخالف الدواعي المتقدمة ، إذ الباعث فيه تحصيل الإبهام أولاً ، ثم التفسير ؛ ليتمكن في النفس فضل تمكن ، وللإتيان بما فيه غرابة تسر الناظرين ، وهو تحصيل مزيد التمكن من حذف الدال ، وإبراز ما هو في غاية النفع في صورة البعث إذا أول ما يبدو للناظر أن المتكلم عابث في حذف المسند ، ثم الإتيان به مع زيادة هو المسند إليه ، ثم يلوح عليه أنه في غاية الإفادة ، فيحلو المتكلم في عينيه كالتاجر يأتي بالأشياء في غير صورها ، فاحفظ هاتين النكتتين ، فإنهما من البدائع . قال الشارح : الغرض من الحذف الاحتراز عن العبث إذ المقصود من الإتيان بهذا الظاهر تفسير المقدر ، فلو أظهرته لم يحتج إليه .

أقول أولا : فليكن هذا أيضًا موجبًا ؛ لإيراد هذا المثال ، فإن العبث فيما سبق كان نفس المسند ، وهنا ما ذكر للتفسير ، وثانيًا : أن ما ذكره ينافي ما ذكره المصنف في الإيضاح : أن التقدير لو تملكون تملكون ، على أن التكرير للتأكيد فليس ذكر المفسر المؤكد عبثًا ، لأن فيه فائدة التأكيد ، لكن الحق أن أصل التركيب : لو تملكون لما حذف تملك بقي أنتم ، ففسر بتملكون ، فلو ذكر المحذوف لكان التفسير عبثًا ، وهو المسطور في كتب النحو ، ولا حاجة إلى تقييد هذا العبث بقيد بحسب الظاهر ؛ لأنه عبث صرف ، وهذا - أيضًا - من أسباب إيراد هذا المثال .

قال الزمخشري : هذا ما يقتضيه علم الإعراب ، وأما ما يقتضيه علم البيان ، فهو أن : أنتم تملكون : فيه دلالة على الاختصاص ، وأن الناشئ هم المختصون بالشيخ المتبالغ ؛ لأن الفعل الأول لما سقط لأجل المفسر برز الكلام في صورة المبتدأ والخبر يعني : كما أن : أنا سعيت في حاجتك ، وهو المبتدأ ، وخبره يفيد

---

(١) يوسف : ١٨ .

الاختصاص ، فكذلك ما هو في صورة المبتدأ والخبر ، فاستفاد منه الشارح العلامة أنه يجوز جعل : أنا عرفت : جملة فعلية مفيدة للاختصاص بتقديم التأكيد الذي هو الفاعل المعنوي ، ليصير في صورة المبتدأ والخبر فجرى عليه في شرح كلام السكاكي حفظًا لظاهر مقاله : أن المسند إليه فاعل معنوي قدم للتخصيص ، وفهم منه الشارح المحقق أنه ادعى أن : كل ما يفيد الاختصاص جملة فعلية في صورة الاسمية عند الزمخشري فتعجب من استدلاله بهذا الكلام ، وقال : هذا الكلام صريح في نقيض دعواه ، وحجة عليه لا له ، إذ الزمخشري جعلها مفيدة للاختصاص ، لكونها في صورة ما يفيد الاختصاص ، نعم التعجب عن غفلة العلامة عن كلام السكاكي من جعل : رجل عرفت مبتدأ لا محالة ، حيث قال : قدر تأخيره ، لئلا ينتفي التخصيص المصحح للابتداء ؛ إذ لا سبب له سواه **(وقوله تعالى)** مرفوع خبره يحتمل الأمرين (﴿**فَصَبْرٌ جَمِيلٌ**﴾ **يحتمل الأمرين)** ، بل الثلاثة ثالثها : أن يكون من قبيل سلام عليك ، أي : فصبري جميل **(أي : أجمل)** بالنصب تفسير الأمرين **(أو فأمري)** صوابه : الواو ، لأن مفعول الاحتمال لا يكون مردودًا ، والأحسن في جعله محذوف المسند تقديره : صبر جميل لي ؛ لأنه مصدر ، والأصل فيه النصب ، وقد قرأ «فصبرا جميلا» فالأصل : فاصبر صبرًا جميلاً عدل إلى الرفع لإفادة الدوام ، والثبات والشائع في العدول جعل معمول الفعل خبرًا عن المصدر ، كما في ﴿**الحَمْدُ لِلَّهِ**﴾ ، وكأنه أشار بتقديم بيان المسند إلى أنه أجمل ؛ لأن المقصود الأظهر من الكلام ، وهو توطين النفس على الصبر يرجحه ، وإن ذكر الشارح المحقق لترجيح حذف المبتدأ ستة أوجه ، ورب واحد يعدل ألفًا ، والصبر الجميل هو الذي لا شكوى فيه إلى الخلق ، وجعل صاحب المفتاح : لتكثير الفائدة ، ولك أن تجعله لضيق المقام ، لكمال توجع المتكلم وتحزنه .

قال صاحب المفتاح [1] : وقد يكون حذف المسند بناءً على أن ذكره يخرج الكلام إلى ما ليس بمراد ،كقولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ فإنك لو قلت : أم عندك عمرو ، تصير أم منقطعة ، ويتجه عليه أن هذا لا يقتضي الحذف ؛

(١) انظر المفتاح ص ١١١ .

لإمكان أن يقال : أم عمرو عندك ، فإن أم حينئذ تصح أن يكون متصلة ، ودفع بأن «أم» هنا ، وإن جاز كونها متصلة ؛ لكن الظاهر فيه الانقطاع ، لأن إيراد المفرد بعد «أم» أقرب إلى الاتصال ، فمع إمكان إيراده إيراد الجملة دليل قصد الانقطاع ، إلا أن يكون قرينة واضحة على قصد الاتصال ، كقولك : سواء أزيدٌ عندك أم عمرو عندك ، ولا يخفى أنه يستفاد مما ذكره أن ذكر المسند إليه قد يكون ؛ لأنه لو حذف يخرج إلى ما ليس بمراد ، كما في قولك : أزيد عندك أم عمرو عندك ؟ فإنه لو حذف يخرج من الانقطاع إلى الاتصال ، والذي أرى أنه لا خبر مقدر في : أزيد عندك أم عمرو ؟ لأنه في معنى أيهما عندك ؟ ولا يذهب عليك أن وجوب قرينة للحذف لا يخص بحذف المسند ، وكأنه لم يذكره في المسند إليه ؛ إما لأنه ربما يحذف بلا قرينة ، كما إذا أقيم مقامه المفعول ، وإما لأن وجوب القرينة على المحذوف مما يعرفه العاقل ، إلا أنه لما عبر عن حذف المسند بالترك الموهم للإعراض عنه بالكلية ، والاستغناء عن نصب القرينة تداركه بقوله : **(ولا بد)** أي : للحذف **(من قرينة)** ، ولك أن تجعل المراد وجوب القرينة للحذف ، ولداعيه إذ الحذف مشترك بين دواع ، فهو كاللفظ المشترك لا يفيد المعنى المراد بلا قرينة ، إلا أنه لم يفصل إلا قرينة الحذف ولا عكس ، أي : ليست القرينة مما لا بد لها من الحذف ، بل ربما لا يحذف مع وجود القرينة **(كوقوع الكلام جوابًا لسؤال محقق)** أي : مذكور ، لكن الوقوع أعم من أن يكون محققًا ، كقولك : زيد ، في جواب : من قام ؟ أو مقدرًا **(نحو : ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾)** (١) ، وهذا مراد الشارح المحقق حيث قال : حذف المسند ، لأن هذا الكلام عند تقدير ثبوت ما فرض من الشرط والجزاء يكون جوابًا عن سؤال محقق ، يعني : كونه جوابًا عن هذا السؤال المحقق في الكلام إنما يتحقق عند تقدير ثبوت ما فرض ، ولا ريب فيما ذكره ، ولا يرد ما ذكره السيد السند : من أن فيه إشعارًا بأن السؤال في نظم الآية ليس بمحقق ، وإنما يصير محققًا إذا وقع ذلك المقدر : بأن يسألهم ، فيجيبوا ، ولما كان في الآية فرض تحققهما ذكرا فيه على طريقتهما ذلك إذا تحققا ، وأنت

---

(١) لقمان : ٢٥ .

تعلم : أن القرينة لأي ذات سؤال ، وهي محققة في الآية ، وهذا هو المراد بقولهم : لسؤال محقق ، لا كونها سؤالاً ، وهو المفروض المقدر فيها ن هذا كلامه . وكيف لا ؟ والشارح لم يعلق تحققه على تقدير ثبوت ما فرض ؟ بل وقوع الكلام في جوابه : فإن أراد بأن ذات السؤال قرينة أنها قرينة من غير كون الكلام جوابًا له ، فباطل .

وقول المصنف : كوقوع الكلام جوابًا لسؤال شاهد عليه ، وإن أراد أن ذات السؤال بشرط وقوع الكلام جوابًا له قرينة ، فلا بد من اعتبار الوقوع ، وما ذكره الشارح إنما هو تصدير الوقوع ، وبهذا اندفع - أيضًا - أن الشرط فرض السؤال المطلق ، وهو يعم السؤال المحقق والمقدر ، فكيف يلزم من تقدير وثبوته كون قولهم جوابًا لسؤال محقق هذا ؟ والأظهر أن المراد بقوله : **(ليقولن الله)** ما يعم قولهم : ليقولن خلقهن الله ؛ لأن المقصود أنهم يجيبون بإثبات الخلق له تعالى سواء كان ذلك الإثبات مع ذكر الفعل أو مع حذفه ، فالآية مثال باعتبار ما يشتمل عليه من جواب حذف فعله ، لا باعتبار أن الجواب المستفاد منه لا محالة محذوف المسند ، ثم المسند المحذوف في جواب هذا السؤال في الأكثر الفعل ، وربما تكون الجملة التي هي خبر المبتدأ على طبق مواقع الذكر ، فإنه في الأكثر الفعل قال تعالى : ﴿مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾ (١) وقال تعالى: ﴿مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ (٢) وقال تعالى : ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ (٣) ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ﴾ وذلك ؛ لأن السؤال عن الفاعل المطلق ، فالسائل خالي الذهن عما يلقي إليه المجيب ، فلا يحتاج إلى تقوية الحكم فلا ينبغي تقديم المسند إليه المفيد للتقوي ، وربما يقتضي المقام قصد التخصيص في الجواب ، كما في قوله : ﴿قُلِ اللَّهُ يُنَجِّيكُمْ﴾ (٤) فتقدم المسند إليه ، فمن قال : المقدر مطلقًا هو الفعل ، وجعله الشارح مذهب جمهور النحاة غفل ، لكن لا كمن قال : المحذوف مطلقا هو الخبر ؛ لأن رعاية المطابقة أمر

---

(١) يس : ٧٨ ، ٧٩ .

(٢) الزخرف : ٩ .

(٣) الأنعام : ٦٣ .

(٤) الأنعام : ٦٤ .

مهم ، والسؤال جملة اسمية ، ولأن السؤال عن الفاعل ، وتقديم المسئول عنه أهم، والشارح المحقق - أيضًا - غفل حيث أثبت مذهب الجمهور بأن الواقع عند عدم الحذف جملة فعلية ؛ لأنك عرفت أنه مختلف ، والمشهور في ترجيح تقدير الفعل أن السؤال عن الفاعل ، وأن القرينة فعلية .

واعترض عليه الشارح بأن السؤال ليس عن الفاعل النحو ؛ إذ لا معنى له ، بل عمن صدر عنه الفعل ، فيستوي في تعيينه تقدير الفعل ، والجملة الفعلية ، والقرينة لا تطلب إلا تقدير الفعل دون الفاعل ، ولا يطلب تقديره عاملاً في المسند إليه المذكور ، ويمكن دفعه بأن السؤال عمن صدر عنه الفعل يقتضي تقدير المسند عاملاً في المسند إليه ، لا خبرًا ، لأن الأول يفيد صدور الفعل صريحًا ، وأما الخبر فيفيد اتحاد شيء مع المسند إليه ، فربما يتضمن هذا الاتحاد صدر الفعل عنه ، فالقرينة فعلية داعية إلى جعل الجواب جملة فعلية نعم ، يتجه أن السؤال جملة اسمية ، فالسؤال عمن يتجه معه المسند ، لا عمن يصدر عنه الفعل ، فالقرينة اسمية لا فعلية . والتقصي عنه بما حققه السيد السند أن : الجملة اسمية صورة فعلية قصدًا ؛ لأنه اختصار فعليات غير متناهية . هي أقام زيد أم أقام عمرو ؟ إلى ما لا يتناهى ؛ لأن الاستفهام بالفعل أولى لكونه متغيرًا ، فيقع فيه الإبهام ، ولما أريد الاختصار وضع كلمة «من» لإحمال تلك الذوات ، أو ضمنت لمعنى الاستفهام ، فأوجب التضمن تقديمها ، فصارت اسمية صورة ، وفي الحقيقة هي فعلية ، وبهذا اندفع - أيضًا - أن الجواب بالفعلية ترك لرعاية المطابقة ، على أن رعاية المطابقة يوهم قصد التقوية ، وهو لا يليق بالمقام ، وربما يرجح تقدير الفعل بأن في تقدير الجملة زيادة حذف ، وتقليل الحذف أولى ، ورده السيد السند بأن : الزيادة المشتملة على فوائد لا ترد ، وتلك الزيادة تشتمل على تقوية الإسناد ، ومطابقة الجواب للسؤال ، وهو مردود بأن المقام ليس مقام التقوية ، والمطابقة للفعلية كما عرفت **(أو مقدر)** ليس المراد المقدر في نظم الكلام ، بل السؤال المنوي الناشئ من المقام ، وأن لا يتجه تقديره **(نحو :)** قول ضرار بن نهشل في مرثية يزيد بن نهشل : [لِيُبْكَ يزيدُ ضَارِعٌ] كأنه قيل من يبكيه فقال ضارع [لِخُصومَةٍ] أي : من بذل لخصومة ؛ لأنه كان ملجأ للأذلاء وظهيرًا

للضعفاء [ومُخْتَبِطٌ مِمَّا تطيحُ الطَّوائحُ] (١) المختبط : الذي يأتيك الليل للمعروف من غير وسيلة إخفاء عن الناس سؤاله ؛ لأنه كان أصل ثروة ، وابتلي بالسؤال لأجل إهلاك المهلكات ماله ، فقوله : مما يتعلق بمختبط ، كما تعلق قوله : لخصومة بضارع ، ويكفي للظرف رائحة الفعل ، ولا يتوقف صحته على اعتماد اسم الفاعل ، والطوائح : بمعنى المطيحات ؛ لأنه جمع مطيحة على خلاف القياس ، كلواقح جمع ملقحة ، ولهذا جعل فاعلاً للإطاحة ، فتطيح بمعنى الماضي عدل إلى المضارع لحكاية الحال ، كذا ذكره الشارح المحقق ، وهو المشهور ، ونحن نقول : المراد بالضارع : من يضرع بعد موت يزيد ، وبالمختبط : من يسأل كذلك بعد موته ؛ لأنه كان دافعًا للخصومات والمهلكات ، فلا يكاد تقع في حياته خصومة ، ولا إطاحة مطيحة لمال شمول ، حتى يضرع أحدٌ لخصومة ، ويحتاج أحد إلى الاختباط ، فالضارع بمعنى الاستقبال ، ولا يخفى ما في هذا الاحتمال من كمال مدح يزيد ، كحماية الناس من الظلمة .

والمشهور جعل ضارع فاعلاً للمحذوف ، كما في المثال السابق ، وقد نص عليه ابن الحاجب ، ونحن نقول : الأبلغ تقدير ضارع لخصومة يبكيه ، فيكون الكلام مفيدًا للحصر تعريضًا بأن الظلمة التي تضرع الناس ؛ لخصومتهم في السرور عن موته ، وفيه مزيد تحسر موته ، ولفظ البيت أمر ، ومعناه : يزيد لفوت التحسر على فوت هذه المنافع لعامة الناس ، وهذا من موجبات فضل هذا التركيب على خلافه ، فاجمعه مع ما ستسمع . فهذا المثال للسؤال المقدر كما صرح به ، وللمسند الخبر على خلاف ما تقدم ، والله تعالى أعلم .

ومن المباحث النفيسة التي خلا عنه زبر الأخيار ، وشذ عن أنظار أولى الأبصار ، وصدته لك أيها المتفطن المتلخص عن ربقة التقليد ، المتلذذ بإصغاء جديد بعد جديد هو : أن السؤال الناشئ من ذكر «ليبك» من المأمور بالبكاء فالمقام يستحق حسب المسند إليه ، أي : المأمور ضارع ، وكان تقدير من يبكيه ؛

---

(١) البيت ينسب للحارث بن ضرار النهشلي ، والحارث بن نهيك ، ولبيد بن ربيعة ، والمزرد بن ضرار . انظر البيت في الإيضاح (٩٢) ، المصباح (٤٦) ، الخصائص (٢/٤٢٤) ، خزانة الأدب (١/٣٠٣)، شرح شواهد الإيضاح (٩٤) .

لكونه في قوة من تمثيل أمرك ، وقدر الزمخشري : ليبكيه ضارع .

قال السيد السند : هو أنسب بالمعنى ، ويبكيه أنسب السؤال المقدر ، وكان وجه الأنسبية بالمعنى : أن المقام مقام تعيين المأمور ، ولما كان هذا البيت مثالاً على تقدير : جعل ليبك مبنيًا للمفعول ، ولو احتمال البناء للفاعل ، والمحتمل لا يصلح شاهدًا ما لم يترجح جانب الشهادة ، فضلاً عن أن يكون مرجوحا ؛ لكون الحذف خلاف الأصل لم ير بدًا من الترجيح .

وقال : **(وفضله)** ، أي : فضل اعتبار الحذف في البيت ونظائره **(على خلافه)** ، وهو عدم اعتبار الحذف بجعل : «ليبك» مبنيًا للفاعل ، و «يزيد» مفعولاً به ، وضارع فاعل الأمر **(بتكرر الإسناد)** ، أي : بذكره مرتين ، فقوله : **(إجمالاً ثم تفصيلاً)** تفصيل للذكر الضمني ، لا للتكرر ، فلا يلزم تكرر الإجمال والتفصيل ، مع إنه خلاف الواقع ، وقدر الشارح بتكرر الإسناد بأن أجمل إجمالاً ، ثم فصّل تفصيلاً ، والإسناد الإجمالي متكرر ؛ لأنه يحصل مرة من الفعل المجهول الدال على أن هناك باكيًا ، ومرة من السؤال الدال عليه ، واشتماله على تكرار الإسناد يوجب تمكينه الإسناد في نفس المخاطب ، وكونه نائبًا مناب الجمل الثلاث ، وكون اللفظ أجمع للفوائد مما يساويه في الأجزاء يرجحه عليه ، وبهذا اندفع أن من جهات الفضل الذي ذكره السكاكي كونه : أجمع للفوائد ، ولا وجه لترك المصنف إياه ، نعم ، قصور النظر عائد إلى من اقتصر في بيان ترجيح تكرر الإسناد على كونه موجبًا لمزيد التمكين في النفس هذا ، ونحن نقول : وبتكرر إيقاع البكاء على يزيد ، وهو أنسب بالمرثية ، **(وبوقوع نحو : يزيد غير فضلة)** قد أشار بإدراج النحو إلى أن الكلام ليس في خصوص البيت ، والأولى : ووقوع نحو «يزيد» مسندًا إليه ، فإن المسند إليه أرجح من المسند ، والمسند من الفضلة **(ويكون معرفة الفاعل ، كحصول نعمة غير مترقبة)** لا يخفى أنه ينافي كونه جوابًا لسؤال مقدر ؛ لأن السائل مترقب للجواب . قوله : **(لأن أول الكلام غير مطمع في ذكره)** فيه أنه : إن أراد أنه غير مطمع بالذات ، فسلم ، لكنه لا يكفي في كونها : كنعمة غير مترقبة ، وإن أراد : أنه غير مطمع أصلاً ، فممنوع ، لا يفضي إلى السؤال المطمع والأولى ؛ لأن أول

الكلام موئس عن ذكره ؛ لأن إيراد الفعل المجهول علامة الاجتناب عن الذكر بالكلية .

وحاصل الترجيح أنه : كنعمة غير مترقبة ، وغير مترقبة نعمة غير مشوبة بألم الانتظار وتعب الطلب ، فهي لذة صرفة ، فيكون ألذ ، وهذه المقدمة ناقض فيها المصنف والشارح أنفسهما ، حيث ذكر المصنف في بحث التشبيه أن : نيل الشيء بعد طلبه ألذ ، وتبعه الشارح . قال الشارح المحقق : ولمعارض أن يفضل نحو : ليبك يزيد ضارع ، بنصب يزيد على خلافه بسلامته عن الحذف ، وباشتماله على إيهامه الجمع بين المتناقضين من حيث الظاهر ؛ لأن نصب نحو : يزيد ، وجعله فضلة يوهم : أن الاهتمام به دون الاهتمام بالفاعل ، وتقديمه على الفعل المظهر يوهم أن الاهتمام به فوق الاهتمام بالفاعل ، وبأن في أطماع أول الكلام في ذكر الفاعل مع تقديم المفعول تشويقًا إليه ، فيكون حصوله أوقع وأعز . هذا كلامه ، وفيه بحث من وجوه هي : إيهام الجمع بين المتنافيين موجود في خلافه أيضًا حيث حذف الفاعل وذكر فيوهم أن الاهتمام به ، وبه اهتمام ، وأن ليس بين الفعل والفاعل فضل موجب للتشويق ؛ لأنه فضل قليل ، وبأن الحذف لنكتة ، وأن لا يترجح على الذكر فلا يرجح ، وقد جعله السكاكي من المرجحات حيث قال : ناب هذه الجملة مناب الجمل الثلاث ، وليس هذا إلا بالحذف على أن مرثية يزيد تستدعي النكتة المذكورة في المتن ، فلا يعارضه السلامة عن الحذف ، ولا إيهام الجمع بين المتنافيين ، فإن قلت : لو لم يترجح الذكر على الحذف لما صح ما سيأتي من ترجيح : ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾ [1] على قولهم : القتل أنفى للقتل [2] ، بسلامته عن الحذف ؟ قلت : الترجيح بأن الفائدة الحاصلة منه بمؤنة التقدير ، تحصل من الآية بدون التقدير ، ولا ريبة في رجحانه ، وما نحن فيه ليس من هذا القبيل ، وقال السيد السند : إن وصمة قولهم : القتل أنفى للقتل ؛ لعدم وضوح قرينة الحذف ، لا لأن الحذف مرجوح بالنسبة إلى الذكر ، وفيه أنه لا خفاء في أن المراد : أن القتل أنفى من تركه **(وأما ذكره فلما مر)** ، ولما لم يقل : فيما مر ،

(١) البقرة : ١٧٩ .

(٢) قال في الإيضاح : وفضله على ما كان عندهم أوجز كلام في هذا المعنى - وهو قولهم : القتل أنفى للقتل من وجوه ، وذكر ثمانية أوجه ص ١٧٧ .

وأما لنحو ذلك صح منه قوله : (**أو أن يتعين كونه اسمًا أو فعلاً**) ، بلا خفاء ، وتعين كونه اسمًا أو فعلاً ليس مقصودًا لذاته ، بل ليصير وسيلة إلى أن يتعين أن القصد إلى الثبوت أو التجدد ، وفي المفتاح والإيضاح أوكونه ظرفًا فيورث احتمال الثبوت والتجدد ، وفيه أنه مع حذف الخبر الظرف - أيضًا - الاحتمال متحقق ؛ لأن تعين كونه اسمًا أو فعلاً بالذكر ، فالحق أن الاحتمال المطلوب من ثمرات حذف المسند الحقيقي ، وهو متعلق الخبر الظرف ، لا ذكر المسند المجازي ، أعني: الظرف ، فإسقاطه أصلح من إثباته ، ولك أن تجعل من نكات الذكر أن يتعين كونه مفردًا أو جملة ، ويرد عليهما أنهما داخلان فيما مر ؛ لأن الذكر في الصورتين للاحتياط بضعف التعويل على القرينة ، لأن قرينة الحذف تعين المحذوف ، فيتعين كونه اسمًا أو فعلاً ، أو مفردًا ، أو جملة ، وجعل المفتاح من نكات الذكر الدلالة على قصد التعجيب من المسند إليه ، نحو : زيد يقاوم الأسد ، عند قيام القرينة على المسند ، وأورد عليه المصنف في الإيضاح : أن دلالة على قصد التعجيب منه ، إنما هو للمسند سواء ذكر أو حذف لقرينة فإنه إذا علم بالقرينة يفيد قصد التعجيب ، كما إذا علم بالذكر ، ودفعه الشارح بأن القرينة لا تدل إلا على نفس المسند ، لا قصد التعجيب ، وقصد التعجيب إنما يستفاد من الذكر المستغني عنه ، ولا يخفى أنه ليس بشيء ؛ لأنه لا مناسبة للذكر بقصد التعجيب إنما هو يستفاد من نفس المسند ، وقال السيد السند في شرح المفتاح : إنه جعل الذكر لقصد التعجيب بذكره ، حيث قال : أو للدلالة على قصد التعجيب بذكره ؛ لأن التعجيب بذكره أقوى ، فإذا قصد الدلالة على هذا التعجيب لا بد من الذكر ، وفي كون التعجيب في الذكر أقوى خفاء ، ونحن نقول : كأنه أراد أن ذكر المسند عند قيام القرينة على المسند ؛ لأن في الذكر خصوصية تفيد التعجيب منه ، ولو حذف لا تستفاد تلك الخصوصية ، كما إذا قيل : من الشجاع ؟ فيجاب : بأن زيدًا يقاوم الأسد ، فلو قيل : زيد لا يستفاد إلا زيد شجاع ولا تعجيب فيه ، فإذا أفيد شجاعته بهذا اللفظ أفاده ، ولك أن تجعل النكتة التعجيب نفسه ، ومن الدواعي أن ذكر المسند التعجيب بالمسند ؛ لأنه على صياغة معجبة قد فاق فيه المتكلم ، فالأولى أن يطلق التعجيب ، ولا يفيد بقوله :

من المسند إليه ليتناوله .

(وأما إفراده) أقول : فلكونه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه **(فلكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوي الحكم)** لم يقل : مع عدم إفادة نفس التركيب تقوي الحكم ، وفي المفتاح : ولم يكن المقصود من نفس التركيب تقوي الحكم ، وقد قيل : احترز بنفس التركيب عن نحو : إن زيدًا قائم ، وعرفت ، فإن فيه تقوي الحكم عرفت رد بتضمنه الإسناد ، لا من نفس التركيب ، بل من التكرير ، ومن أداة التأكيد ؛ لأنه أراد مع عدم إفادة الخبر تقوي الحكم ، كما يتبادر من السياق ، والسياق ، ولا شك أن مناط إفادة التقوي هو الخبر ؛ لأن التقوي إنما يحصل بتضمنه الإسناد ، أو بتضمنه الإسناد بتكرر الإسناد ، وكأنه أراد الإفادة المعتد بها ؛ لأنها المتبادرة ، وإلا فقد أثبت لزيد قائم تقوي الحكم قريبًا من تقوي : زيد قام ، فقول الشارح : إنه ليس بمعتد ، بل هو قريب من : زيد قام في اعتبار التقوي محل نظر ، وإنما لم يقل : مع عدم قصد التقوي ، كما يقتضيه عبارة المفتاح ؛ لأن عدم القصد علة لعدم الإفادة ، وعدم الإفادة الأعم من المقارنة بالقصد ، وغيرها ؛ ليخرج صورة إيراد الخبر جملة ، لقصد التخصيص ، نحو : أنا سعيت في حاجتك ، ورجل جاءني ، وما أنا قلت ، فإن فيها إفادة التقوي مع عدم قصد التقوي ؛ إذ القصد إلى التخصيص ، إلا أنه لزم التقوي من غير قصد ضرورة تكرر الإسناد ، ولا يخفى أنه بعيد عن القصد ؛ إذ المتبادر من الإفادة والدلالة فيما بينهم ما يقارن القصد ، على أنه مع تقييد الإفادة بالمعتد بها ؛ لئلا يخرج : زيد قائم ، لا مجال لهذا التوجيه ، وبالخروج عن العبارة لا ينسد خلل الضابطة لورود ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [1] لا محالة حتى تعلق الشارح لدفعه بأنه اعتمد على اشتهار أمره ، ولو اعتدَّ بالاعتماد على اشتهار الأمر ، فليعتد بتقرر أن الخبر جملة في صورة قصد التخصيص بتقديم المسند إليه في بحث تقديم المسند إليه، وقد عدل عن عبارة المفتاح ، فهي إذا كان فعليا إلى قوله : لكونه غير سببي ، ليتناسب الباعثان للإفراد في كونهما عدميين كما تناسب باعثًا ؛ لكون جملة في كونهما وجوديين ؛ ولأن الفعلي شاع في خلاف ما قصده من المنسوب إلى الفعل

(١) الإخلاص : ١ .

المقابل للاسم ، فاحترز عن لفظ هو ظاهر خلاف ما قصد به ، ولأن في الاقتصار على إيراد السبب تسهيلاً على المتعلم ، لاغنائه عن معرفة مفهوم الفعلي ، وفيه تعريض بالسكاكي إلى أن تصوير المقصود لم يكن متوقفًا على إحداث اصطلاحين لم يكونا في كلام القوم ، وكان يكفي اصطلاح السببي .

وقال الشارح المحقق : وجه العدول أن المصنف زعم صدق ما عرف به صاحب المفتاح الفعلي على كل مسند ، لأنه قد فسره بما يكون مفهومه محكومًا به بالثبوت للمسند إليه ، أو بالانتفاء عنه ، ولا يخفى أن كل مسند كذلك . ضرورة أن الإسناد حكم بثبوت الشيء للشيء أو بنفيه عنه ، ولا يخفى أنه لا يوجب العدول عن الفعلي ، بل عن تعريفه إلى تعريفه منطبق على ما سوى السببي ، إلا أن يقال : لم يتعسر له تحصيل مفهومه ، وفيه بعد أنه أشكل عليه توضيح مفهوم السببي وتنقيحه ، حتى اكتفى في بيانه بالتمثيل كما ذكره ذلك المحقق ، فينبغي : أن يذكر الفعلي ويبينه بالتمثيل هذا ، ومما يجب أن ينبه عليه : أن كلام السكاكي في بيان مفهوم السببي غير منقح ، وفي مفهوم الفعل منقح لا غبار عليه ، ومع ذلك تحير في آراء الفحول ، وطال كلامهم فيما لم يفد شيئًا من المعقول ، والشارح العلامة ، والشارح المحقق ، والسيد السند قد أجابوا في ميدان اصطياده ، وأطالوا ، ولم أرض بأن أقتص عليك ما ذكروا ، فإنه ليس مما يسمع من القصص، وكيف ينسب إليهم ما لا يليق بشأنهم ؟ ولهم في قسمة المعارف أعلى الخصص ، ونحن نأتي لك بما يظهر لك معنى الفعلي والسببي ، وتضبط به هذه النكتة للإفراد، فأقول : المسند الفعلي - كما ذكره المفتاح - ما يكون مفهومه محكومًا بثبوته للمسند إليه ، أو بالانتفاء عنه بخلاف السببي ، فإن **(زيد ضرب)** حكم فيه بثبوت الضرب لزيد ، و**(زيد ما ضرب)** حكم فيه بنفي الضرب عنه ، بخلاف **(زيد ضرب أبوه)** ، فإنه لم يحكم فيه بثبوت ضرب أبوه لزيد ، بل بثبوت أمر يدلك عليه ذلك المذكور ، وهو كائن بحيث ضرب أبوه ، فالمسند السببي سمي مسندًا ، لأنه دال على المسند الحقيقي ، والمسند السببي : ما أسند فيه شيء إلى ما هو متعلق زيد ، وصار ذلك سببًا لإسناد كون زيد ، بحيث ينطلق أبوه إليه ، وعلى هذا يلزم أن يكون منطلق أبوه في : زيد منطلق أبوه مسندًا سببيًا ، ولا يضر

ضابطه الإفراد ؛ لأن كون المسند سببيًا ، يقتضي كونه جملة ؛ لأنه يتبادر من الاسم ربطه إلى ما قبله ، بخلاف الجملة والفعل ، فيوهم : **(زيد منطلق أبوه)** ، ربطه الانطلاق إلى زيد قبل سماع ما بعده بخلاف : زيد أبوه منطلق ، أو انطلق أبوه ، فالكون سببيًا يقتضي الجملة ، ولا بد معه من نكتة للإفراد ، وعلى هذا ليس نحو : زيد مررت به ، وزيد كسرت سرج فرس غلامه فعليًا ولا سببيًا ، وإن جعله الشارح المحقق سببيًا ؛ لأن تعريف المفتاح للسببي صريح في أنه ليس سببيًا ، ويخرج بقول المفتاح ؛ لكونه فعليًا ، ويدخل في قول المصنف ؛ لكونه غير سببي ، فالعدول مفسد .

فإن قلت : ما حققته ، وإن كان كلامًا محصلاً منقحًا لكن يخالف ما ذكره المفتاح ؛ لأنه قال : ويكون المسند جملة إذا كان سببيًا ، وهو أن يكون مفهومه مع الحكم عليه بالثبوت لما هو مبني عليه ، أو بالانتفاء عنه مطلوب التعليق بغير ما هو مبني عليه تعليق إثبات له بنوع ما ، كقولك : زيد أبوه انطلق ، أو منطلق ، أو يكون المسند فعلاً يستدعي الإسناد إلى ما بعده بالإثبات ، أو بالنفي ، فيطلق تعليقه على ما قبله بنوع إثبات أو نفي عنه بنوع ما ، أو نفي لكون ما بعده تسبب مما قبله ، نحو : عمرو ضرب أخوه ، لا سببيًا متصلاً بالفعل ، نحو : زيد ضارب أخوه ، أو مضروب ، أو كريم ، لسرٍّ نطلعك عليه . هذا كلامه . وقد صرح بكون زيد منطلق أبوه غير داخل في المسند السببي ، قلت : قدمنا لك أن كلامه في بيان السببي غير منقح ، وهو كما ترى في غاية التعقيد ، وقد صرح في قسم النحو أن : زيد الكريم أبوه ، نعت سببي ، ومن الواضح أن الفرق بين النعت والخبر في ذلك بعيد عن الاعتبار ، وإذا انحصر السببي في الجملة فلا تصير السببية نكتة لاختيار الجملة ؛ لأنه ما لم يترجح زيد أبوه منطلق على زيد منطلق أبوه ، لا يتأتى للبليغ إيراده بمجرد كونه سببيًا ، وإلا لكان مآل التعليل أن إيراده جملة ، لكونه جملة مخصوصة ، فينبغي أن يكون السببي أعم من الجملة ، وتكون السببية مقتضية للجملة ، فلا بد من تأويل كلامه ، فنحن نأوله بأنه عرف الجملة السببية ، لا مطلق السببي ، ولذا قال : لا سببيًا متصلاً بالفعل ... إلخ .

والسر الذي نطلعك عليه : أن اسم الفاعل لكونه بمنزلة خارج الضمير ، لا

يكون مع فاعله جملة ، وليس قوله : لا سببيًا متصلاً بالفعل ؛ لإخراج المتصل بالفعل عن المسند السببي ، كما توهمه السيد السند ، وقال : إنما أخرجه عن المسند السببي ؛ ليصلح كون المسند سببيًا لنكتة الإيراد جملة ، فإنك عرفت : أن حصر السببي في الجملة يخرج السببية عن صلاحية كونها نكتة لإيراد المسند جملة ، ولا ينبغي أن يتوهم أنه يصلحها لذلك ، وبالجملة يرد على السكاكي خروج نحو : زيد ما ينطلق أبوه عن المسند السببي أو عن الجملة السببية ، مع أنه جملة سببية ، لا نكتة لإيرادها جملة سوى كونها سببية ، إلا أن يتكلف ، ويقال : المراد بالفعل أعم من الفعل حقيقة أو حكما ، واسم الفاعل بعد النفي والاستفهام في حكم الفعل ، ولذا صار مع مرفوعه جملة .

ومما أورده السيد السند على السكاكي : أنه ليس زيد منطلق أبوه فعليًا عنده ، فيلزم خروجه عن ضابطة الإفراد ، وهو ليس بشيء ؛ لأن السكاكي لم يذكر ضابطة للإفراد ، لا يخرج عنه إفراد ، بل ذكر نكتة للإفراد يستدعي الإفراد ، ولا عليه أن لا يتعرض لنكتة يستدعي إفراد منطلق في زيد منطلق أبوه ، وبما حققناه لك صرت ممن لا يشتبه عليه أن هذا المثال ليس مسندًا فعليًا ، وإن ادعاه الشارح العلامة ، واستدل عليه بأن : المسند فيه منطلق وحده ؛ لأن اسم الفاعل مع فاعله ليس بجملة ، فالمحكوم به هنا مفرد ؛ لأن دعواه مما لا يلتفت إليه بعد تحقق الحق ، لا لما قال الشارح المحقق : إن هذا خبط ظاهر ؛ لأن اللازم مما ذكر أن لا يكون **(منطلق أبوه)** جملة ، ولم يلزم أن يكون المسند هو منطلق وحده ؛ لعدم استلزام الإفراد ذلك ؛ لأن الإفراد بمعنى يقابل الكون جملة ، لا الكون مركبًا ، وهل هذا إلا غلط من اشتراك اللفظ ؟ لأن ما ذكره خبط مبين على قلة التأمل ، وعدم التثبت الحافظ عن التزلزل ؛ إذ منقح استدلاله : أن عدم كون اسم الفاعل جملة يجعله بمنزلة الخالي عن الضمير ، وإلحاقه بالجامد، كما صرح به السكاكي ، وهذا يوجب إلحاق فاعله بالعدم ، واعتباره وحده ، فلا فرق في الاعتبار بين : زيد منطلق ، وبين : زيد منطلق أبوه ، فكما أن الأول مسند فعلي عنده ، فكذلك الثاني .

(والمراد بالسببي ، نحو : زيد أبوه منطلق) أي : لا منطلق ، كما هو ظاهر

عبارة السكاكي ، لأنه بعيد عن الاعتبار ، إذ ليس منطلق مسند زيد حتى يجعل مسندًا سببيًا ، بل هو مسند الأب ، وهو ليس مسندًا سببيًا له ، واختار في التمثيل : أبوه منطلق دون انطلق أبوه ، لأن كمال مشاركة أبوه منطلق مع منطلق أبوه في المعنى يوهم أنه : كمنطلق أبوه ليس مسندًا سببيًا فهو أحق بالتوضيح ، وهذا مبني على زعم أن «زيد» منطلق أبوه ليس سببيًا ، وقد عرفت ما هو الحق فلا يتجاوزه ، وبعضهم بناء على اشتهار هذا الظن ، ومتابعته له صرف كلام السكاكي عن ظاهره ، ولم يجعل قوله : أو أن يكون المسند فعلاً ، فتتمة لتعريف المسند السببي ، بل جعله نكتة أخرى لكون المسند جملة ، وجعله عطفًا على قوله : إذا كان المسند سببيًا إذ لو لم يصرف لزم جعل منطلق أبوه غير سببي ، وانطلق أبوه سببيًا ، وهذا تحكم لا يرضى به عاقل ، فضلاً عن السكاكي ، والشارح المحقق حكم بأنه سهوٌ ، لا يخفى على من له معرفة بمساق الكلام ، إذ لا وجه حينئذ لتغيير إذا كان بقوله ، أو أن يكون مع أنه يوجب الالتباس ، ولهذا القائل أن يقول : كلام المفتاح مشحون بالتعقيد ، فلا مبالاة لارتكاب الوجه البعيد إذا كان هو المفيد للمعنى السديد ، نعم ، لو دفع التحكم لحق القول بأنه التوهم .

ومما يعجب أنه قال السيد السند : إنه لو كان مراد المفتاح ما ذكره لاحتاج في ضابطة أفراد المسند إلى قيد ثالث يخرج به ، نحو : انطلق أبوه ، في : زيد انطلق أبوه ؛ لأن المسند هاهنا ليس فعليًا ، كما تحققه ، وليس المقصود من نفس التركيب تقوى الحكم ، فلا بد من إخراجه بقيد آخر ، وكيف لا وقد خرج انطلق أبوه عن ضابطة الإفراد بقوله : لكونه فعليًا ، نعم ، يحتاج المصنف إلى قيد آخر، ولا يضر شارح عبارة المفتاح احتياج المصنف .

(وأما كونه) ظاهر الضمير رجوعه إلى المسند ، والأولى رجوعه إلى المسند المفرد ؛ لأن الفعل والاسم من أقسامه ، كما أن الجملة الاسمية والفعلية من أقسام الجملة ، وقد قال : واسميتها وفعليتها ، أي : الجملة ، ولم يقل : واسميته وفعليته ، أي : المسند فيما بعد **(فعلاً فللتقييد)** أي : لتقييد طرف الإسناد ، كما هو المشهور ، وإن كان للتأمل فيه مجال ؛ إذ يحتمل أن يكون بالزمان قيد النسبة ، فإنه لا يتفاوت بيان الواقع بتقييد الإسناد ، وبعيد الحدث والمصداق واحد ،

والتفاوت في النظر والملاحظة ، وكان الوجه أن يساعد تقييد النسبة ، وكأنه دعاهم إلى جعله قيد الحدث : أن العدول من المصدر إلى الفعل لتقييد المصدر ، فكما أن نسبة المفادة بهيئة الفعل قيد له ، يناسب أن يكون الزمان - أيضًا - قيدًا له ، ولقد وقع عبارة المصنف على وفق المصلحة ، حيث لم يقيد التقييد **(بأحد الأزمنة الثلاثة)** وإنما لم يفصلها ؛ لاشتهارها ، وهي الماضي ، والحال ، والمستقبل على صيغة اسم الفاعل ، كالماضي ، أو اسم المفعول ، وكلاهما المنقول الموافق لمعقول ؛ لأن الزمان يستقبلك كما تستقبله ، ومفهومات الثلاثة بديهة يعرفها كل واحد ، وأوضحها المفتاح بقوله : والمراد : بالزمان الماضي : ما وجد قبل زمانك الذي أنت فيه ، وبالمستقبل : ما يترقب وجوده ، وبزمان الحال : أجزاء من الطرفين يعقب بعضها بعضًا من غير فرط مهلة وتراخ ، والحاكم في ذلك هو العرف لا غير هذا ، وأراد بقوله : والحاكم بذلك : أن الحاكم بذلك البيان : هو العرف ، فالعرف تعين الزمان الذي أنت فيه ، وما هو قبله ، وما هو بعده ، وعدم فرط المهلة والتراخي ، وتخصيصه بعدم فرط المهلة والتراخي ، كما فعله السيد السند مما لا سند له ، والمناقشة بأن في ذلك البيان : جعل الزمان الماضي في زمان قبل زمانك ، فيلزم أن يكون للزمان زمان ، وأن ترقب الشيء إنما يكون لشيء بعد زمان الترقب ، فيلزم أن يكون لزمان المستقبل زمان ، فمناقشة في تعريف هو للتنبية على أنها واهية ؛ إذ المراد بقبل مجرد التقديم ، وبالترقب مجرد التأخير ، كما لا يخفى ، ولم يكتف بكون زمان الحال زمانًا أنت فيه ، وقال في بيانه : أجزاء من الطرفين ، تنبيهًا على تحقيق حقيقة الزمان ، وأن أجزاءه لا تجتمع ، فبعض أجزاء الحال منتقض كالماضي ، وبعضها مترقب كالمستقبل ، ولولا العرف لم يكن لك زمان حال ، والشارح عين الزمان الذي أنت فيه بزمان تكلمك ، ولم يزد هذا البيان إلا تضييق دائرة الحال ؛ إذ الحال لا يخص زمان التكلم ، بل ربما يكون زمان فعل من أفعال أخر ، ولما كان شأن البديهي أن لا يزيد التكلم فيه إلا التزلزل ، رأينا صرف العنان عن كثير من الخواطر **(على أخصر وجه)** (١) احترز به عن ، نحو : كان زيد منطلقًا ، وينبغي أن يؤخر عن

(١) نكتة الاختصار هي في الحقيقة مرجع البلاغة في هذا الغرض ؛ لأن دلالة الفعل على الأزمنة الثلاثة بأصل وضعه ، ووجه الاختصار بأن قولك : «قام زيد أو زيد قام» يفيد مع الاختصار معنى قولك : «زيد ...=

قوله: (مع إفادة التجدد) [1] ليتعلق بإفادة التجدد ، والتقييد على سبيل التنازع ، إذ يمكن كل منهما بالاسم بضميمة القرينة ، فترجيح الفعل بكل منهما على الاسم لا يتأتى ، إلا لقصد الاختصار ، فإن قلت : لا يرجح ذلك الفعل المضارع على الاسم ، لأن تقييده بأحد الأزمنة يتوقف على القرينة لاشتراكه . قلت : يحصل التقييد بدون القرينة بأحد الأزمنة بمقتضى الوضع لا محالة ، وإنما يحتاج إلى القرينة لتعيين المراد ، فإن قلت : فما الفائدة في الإيراد فعلاً ؟ ولا مندوحة عن القرينة إلا أن القرينة هنا لتعيين المراد ، وفي الاسم للتقييد . قلت : فائدته التدرج في التعيين ، وذلك موجب لمزيد التقرر ، بقي أنه لا يظهر منافاة التقييد بالقرينة العقلية . التقيد على أخصر وجه ، إذ القرينة العقلية لم تعد من موجبات الإطناب ، وكيف لا وإيجاز الحذف لا يعقل بدون القرينة ؟ فالصواب : فللتقييد بنفس المسند بأحد الأزمنة الثلاثة ، وإنما يفيد الفعل التجدد ، لأنه اعتبر في جعل الزمان جزء مفهومه : أن يكون الحدث حادثًا بحدوثه ، لأن الزمان المقارن بالحدث يوزن بذلك ، فلم يهملوا في جعل الزمان جزءًا لمفهوم الفعل هذا الإيذان ، لا لأن مقارنة الزمان يستدعي الحدوث ، إذ الصفات القديمة كلها مقارنة للزمان ، ولهذا صح ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا﴾ [2] فاستعمال الفعل في الأمور الثابتة ، كعلم الله ، ويعلم ، مجاز ، ووضع الفعل لمقارنة الحدث الزمان على وجه الحدوث كحدوثه ، فالمراد بالتجدد : الحدوث ، وأما التجدد بمعنى حدوثه شيئًا فشيئًا ، كالزمان ، وكثيرًا ما يقصد بصيغة المضارع ، فهو ليس معتبرًا في مفهوم الفعل ، وإنما يفهم من خصوص الحدث أو اقتضاء المقام . قال الشارح المحقق : أفاده الفعل التجدد ، لأن التجدد من لوازم الزمان الذي هو جزء مفهوم الفعل ، وتجدد الجزء يستلزم تجدد الكل ، وأورد عليه السيد السند : أن التجدد الذي قصد بإيراد الفعل ليس تجدد الكل ، بل تجدد

= حصل منه القيام في الزمن الماضي» ولكن هذا الاختصار لا يكاد يمتاز به بليغ عن غيره ، والذي يدخل منه في معنى البلاغة دلالته على الاستمرار التجددي كما سيأتي .

(١) المراد بالتجدد : حصول الشيء بعد عدمه ، والفعل يدل عليه بأصل وضعه أيضًا ، وإنما تعرض لإفادته ذلك ، لأن من الأسماء ما يشارك الفعل في الدلالة على أحد الأزمنة ، كاسم الفاعل ، فإنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال .

(٢) سورة النساء : ١٧ .

الحدث ، ولا يلزم من تجدد الكل تجدد كل جزء حتى يلزم ذلك ؛ لأنه في علم الله مجموع المعنى متجدد لدخول الزمان في مفهومه ، وليس العلم متجددًا ، ويمكن دفعه بأن مراده : أن تجدد جزء مفهوم اللفظ بحسب عرف الوضع يقتضي تجدد كل جزء ، فيكون ما ذكره مجمل ما ذكرناه مفصلاً على طبق ما فصله السيد السند .

ومما ينبغي أن ينبه عليه : أن هذه النكتة إنما ترجح الفعل على الاسم فيما إذا لم يكن للفعل اسم يرادفه ، وأما ما بعده وأمهل وأمثالهما فلا ترجح بهذه النكتة على الاسم ؛ لأنه يغني هيهات ورويد وأمثالهما غناءهما ، إلا أن يقال هذه الأسماء النحوية معدودة في هذا الفن في عداد الأفعال ، يرشدك ما سيأتي من جعل رويد زيدًا من أمثلة الأمر ، ومن الدواعي إلى جعل المسند فعلاً إنشاء المدح ، أو الذم ، أو التعجب ، أو الدنو ؛ لأن الموضوع لها أفعال **(كقوله)** أي : قول ظريف بن تميم العنبري **(أو كلما)** أي : كلما جئت عكاظ ، وكلما **(وردت عكاظ)** متشوق للعرب كانوا يجتمعون فيه فيتناشدون ويتفاخرون ، وكان يقع فيه الوقائع **(قبيلة بعثوا إلى عريفهم يتوسم)** (١) ، أي : يتفرس الوجوه ويتأملها لحدث منه ذلك التوسم شيئًا فشيئًا ، ويصدر منه النظر لحظة فلحظة يعني : أن لكل قبلة على جناية فمتى وردوا عكاظ طلبني الكافل بأمرهم ، ولا يخفى أن هذا المثال يستدعي : أن يراد بالتجدد التقصي شيئًا فشيئًا ، على طبق الزمان لا مجرد الحدوث ، لكن الغالب في الفعل قصد الأول ، فهو النكتة الشائعة ، ولذا حملنا عبارته عليه ؛ لأنه الأنسب بالتعرض والبيان ، وأيضًا قوله : وأما كونه أسماء ، فلإفادة عدمهما يقتضي إرادة التجدد بهذا المعنى إرادة عدم التجدد بمعنى التقصي شيئًا فشيئًا ، لا يقتضي إيراد الاسم ، فالمثال لا يطابق الممثل ، وهذا الخبط إنما وقع من المصنف ، والمفتاح لم يمثل بما هو صريح في قصد التجدد بهذا المعنى ، ومما يقتضي كونه فعلاً : أن المقام مقام طلب الفعل ، نحو : ضرب ، أو الترك ، نحو: لا تضرب ، أو أنه لا بد من إدخال حرف الشرط على المسند ، أو التخصيص ،

---

(١) البيت لطريف بن تميم العنبري في الإشارات والتنبيهات ص ٦٥ والإيضاح ص ٩٥ ودلائل الإعجاز ص ١٧٦ .

أو الاستفهام ، أو النفي ، أو ما يتضمن الاستفهام ، أو الشرط ، فاحفظه ، فإنه من البدائع .

(وأما كونه) ، أي : كون المسند المفرد **(اسمًا فلإفادة عدمهما)** [١] الظاهر أنه راجع إلى التقييد ، وإفادة التجدد ، لكنه ظاهر الفساد ؛ إذ عدم التقييد ، وعدم الإفادة لا يكون مقصودًا بالإفادة للبليغ ، بل المقصود عدم التقييد ، وعدم التجدد ، فينبغي أن يجعل الضمير عنهما ، وقد صرح المصنف في الإيضاح بالثاني، حيث قال : وأما كونه اسمًا فلإفادة عدم التقييد المذكور والتجدد بقول الشارح المحقق ، أي : عدم التقييد المذكور ، وإفادة التجدد ليس كما ينبغي ، ومما يقتضي الاسم إفادتهما لا على أخصر وجه ؛ لأن المقام مقام الإطناب ، كما يقول : زيد قائم فيما مضى أو فيما يستقبل ، والنكتة العامة لكونه اسمًا عدم التقييد وعدم إفادة التجدد على أخصر وجه ، فربما يجعل عدمهما ذريعة إلى عدم التقييد والتجدد بمعونة القرائن ، وربما يكتفي بمطلق الثبوت ، فالأولى ما ذكره المفتاح من قوله وأما الحالة المقتضية لكونه اسما فهي إذا لم يكن المراد إفادة التجدد والاختصاص بأحد الأزمنة وإفادة الفعل لأغراض يتعلق بذلك ، والاختصار المنطبق له ، وإما كونه اسمًا فلعدمهما ، أي : لعدم التقييد وإفادة التجدد على أخصر وجه سواء انتفى التقييد أو ثبت لا على أخصر وجه وأما اعتراض الشارح المحقق عليه بأنه يخالف ما حققه الشارح من أن الاسم لا يدل على أكثر من ثبوت شيء لشيء ، وكما لا يدل على زمان لا يدل على الدوام ، فتدفع بأن المصنف لم يقصد أن الاسم بنفي التقييد والتجدد ، بل قصد أن الداعي إليه المقصود عدم التقييد والتجدد ، والفعل ينافيه والاسم يجامعه ، فيصح ذلك الإفادة مع الاسم بمعونة القرائن ، ولا يصح مع الفعل هذا .

فإن قلت : هل يصح إفادة عدم التجدد والحدوث باسم الفاعل كما دل عليه قوله : **(كقوله :**

---

(١) أي بأحد الأزمنة ، لأنه يدل على الثبوت فقط ، وهي دلالة وضعية لا يصح عدها من وجوه البلاغة ، وإنما الذي يصح عده دلالته على الدوم بمعونة القرائن إذا كان المقام يقتضي كمال المدح أو الذم ونحوهما ، وكما سيأتي في البيت التالي .

لا يَألفُ الدِّرْهَمُ المضروبُ صُرَّتَنا لكِنْ يَمُرّ عليها وَهُوَ مُنطَلِقُ) (١)

وقد ذكر ابن الحاجب في تعريف اسم الفاعل : ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث . قلت : هذا مبني على عدم الالتفات إلى ما ذكره ابن الحاجب ، وترجيح الاسم ما يستفاد من المفتاح بأن **(زيد عالم)** يستفاد منه الثبوت صريحًا بناء على أن الاسم صفة كان ، أو غير صفة لدلالة على الثبوت ، وتأييده بما ذكره الشيخ عبد القاهر ، ويجعل الميداني : الصفة المشبهة ، واسم الفاعل في عداد واحد ، وسمي الجميع اسم الفاعل ، لكن حسنه يشكل ، وذلك بما قالوا : أنه يقال : حاسن لمن حدث حسنه ، وحسن لمن ثبت حسنه ، ويؤول بأنهم أرادوا: أن اسم الفاعل لما كان جاريًا على لفظ الفعل ، جاز أن يقصد به الحدوث بمعونة القرينة ، بخلاف الصفة المشبهة ، فيقصد به وضعًا مطلق الثبوت ، وبمعونة القرينة الدوام ، ولا يقصد الحدوث أصلاً ، واعلم أن في إضافة الصرة إلى ضمير المتكلم مع الغير نكتة دقيقة ، وهي أن صرته مشتركة بينه وبين غيره ، والمشهور نصب صرتنا على أنه مفعول لا يألف ، والأحسن نصب الدرهم المضروب ؛ ليكون عدم الألفة من جانب صرته ، ولو اكتفى في التمثيل لكونه المسند فعلاً واسمًا بهذا مثال لكفاه ؛ لأن يمر عليها ، كيتوهم ، ولا يخفى أن قوله : وهو منطلق حال دائمة .

(وأما تقييد الفعل) يريد به المعنى المصدري ، أو الفعل ، وجعل ذكره لكونه أصلاً بمنزلة ذكر شبه الفعل - أيضًا - كما هو عادة أئمة العربية **(بمفعول)** أراد به أحد المفاعيل الخمسة **(ونحوه)** أراد به الحال والتمييز دون المستثنى ؛ لأنه إما مستثنى من الفاعل ، فهو من تتمته ، أو من المفعول به أو من غيره من المفاعيل أو الحال ، فالحال كذلك فلا معنى لتقييد الفعل به ، وإن ذكره الشارح المحقق ، ولك أن تجعل : ونحوه مرفوعًا معطوفًا على تقييد الفعل ، وتريد به نحو تقييد الفعلي بمفعول من تقييد الشبه ، والتقييد بغير المفعول ، ثم في كون التقييد بالمفعول به لتربية الفائدة نظر ، بل يتوقف فهم الفعل المتعدي عليه كتوقفه على

---

(١) البيت للنضر بن جؤية في الإشارات والتنبيهات ص ٦٥ والإيضاح ٩٥ ودلائل الإعجاز ص ١٧٤ ، والمشهور نصب «صرتنا» على أنه مفعول ، ولكن الأحسن نصب الدرهم ليكون عدم الإلف من جانب الصرة ، فيدل على غناهم وإنفاقهم ، أما الأول فيحتمل أن عدم إلف الدرهم صرتهم لفقرهم ، مع أنه يقصد التمدح بغناهم وجودهم ، ولهذا حمل بعضهم الجملة الاسمية «وهو منطلق» على إفادة الدوام ليكون المدح أكمل .

الفاعل ، وعدم تقييده يحوج إلى إخراجه عن مقتضى وضعه ، ثم المراد بالمفعول ما لم يقم مقام الفاعل ؛ إذ التقييد بما قام مقامه لأصل الفائدة ، لا للتربية ، ولا يخفى أن التقييد بمفعول لا يشمل ذكر المفعول المطلق للتأكيد إلا أن يتكلف في التقييد بما يعم صورة التقييد .

(فلتربية الفائدة) [1] وتقويتها ؛ لأن ازدياد التقييد يوجب ازدياد الخصوص ، وهو يوجب ازدياد البعد الموجب لقوة الفائدة ، كذا ذكره الشارح المحقق ، وهو لا يشمل المفعول المطلق للتأكيد ، والمراد لداع إلى تربية الفائدة ليلائم قوله ، وأما تركه فلمانع منها ، ولا يخفى أن بحث تقييد المسند بمفعول ونحوه من مباحث متعلقات الفعل والبحث عنه هنا من قبيل وضع الشيء في غير محله ، وأن تقييد المسند لا ينحصر في تقييد الفعل ، بل منه هذا غلام رجل وغلام عاقل ، وأن في رفع نحوه رفعه ، فاغتنمه ، ولا تحرم نفعه ، ولما كان يتوهم أن الأفعال الناقصة وفروعها مقيدات بشبه المفعول من أخبارها ، ويتحير في تربية الفائدة فيها ، إذ لا فائدة لكان مع فاعلها ؛ بل الفائدة في خبرها واسمها والتربية في ضم كان ، نبه على حقيقة الأمر ورفع به التوهم فقال **(والمقيد في ، نحو : كان زيد منطلقًا هو منطلقًا)** أي : نحو منطلقًا **(لا كان)** أي : نحو : كان وفيه نظر ؛ لأنه ليس فيه تقييد المسند ، بل النسبة ؛ لأن الزمان المفاد من كان قيد النسبة المفهومة منه ، لا قيد الانطلاق بلا ريبة ، ولم يدخل في نحو : كان زيد منطلقًا ، كون زيد منطلقا ، ولا زيد كائن منطلقًا ؛ إذ لا تقييد فيه ، بل لا يدل الكون والكائن الأعلى أصل النسبة بخلاف أخوات كان ، فإن في فروعها تقييدًا لا محالة ؛ لأن في الأخوات تقييدين تقييد بالزمان وتقييد الخصوص للنسبة تضمنية مصادرها ، والفروع لم يفتها إلا الزمان ، وجعل التقييد دائرًا على كون كان بمنزلة الظرف ، كما فعله الشارح ، واختاره السيد السند لا ينفى بفروع هذه الأفعال ، ولا يذهب عليك أن التقييد مكان لا يخص الفعل والمشتقات والمصادر ، بل

---

(١) أي تكثيرها ، ولا يخفى أن تقييد الفعل بذلك من أحوال متعلقات الفعل فلا معنى لذكره هنا ، ولا يخفى أيضًا أن هذا التقييد يرجع إلى أصل معاني تلك المتعلقات ، فيجب أن يكون اعتبار ذلك هنا عند وجود القرينة التي تغني عن ذكرها ، كما اعتبر وجود القرينة في ذكر المسند إليه والمسند ، ومثال ذلك هنا أن يقال لك : هل تحب هندًا ؟ فتقول : أحب هندًا .

يشمل الجوامد ، نحو : كان زيد إنسانًا ، ورفع نحو ينفعك في هذا المقام أيضًا .

(وأما تركه) أي : ترك تقييد الفعل بمفعول ، ونحوه **(فلمانع منها)** أي : من التربية جعل انتفاء المقتضي - أيضًا - من المانع ، ويعلم من بيان ترك تقييد الفعل ترك تقييد الخبر بكان وأخواتها ، كما علم من بيان فائدة تقييد الفعل فائدة تقييد خبر كان بكان . قال الشارح : كعدم العلم بالمقيدات ، أو عدم الاحتياج إليها ، لظهور انحسار المطلق في المقيد ، أو لعدم تعلق عرض بالقيد ، أو لعلم السامع بالقيد ، فإذا قلت : فما فائدة الإخبار ؛ لأن المطلق - أيضًا - معلوم حين معرفة القيد ، قلنا : يمكن أن يعرف المخاطب : أن جاء رجل في هذا الوقت ، ولا يعرف : أنه زيد ، فإن قلت : جاء زيد يعرف مجيء زيد في هذا الوقت مستغنيًا عن بيان القيد ، ثم قال : أو خوف انقضاء الفرصة ، أو عدم إرادة أن يطلع السامع ، أو غيره ، يعني : بإخبار السامع إياه ، أو خوف أن يتصور المخاطب : أن المتكلم مكثار ، يعني : أن يصدق بذلك ، وإلا فتصور كونه مكثارًا لا يضر ، وضرر التصديق به أن يتنفر منه ، ولا يصغي إلى كلامه أو قادر على التكلم ، فيتولد منه عداوة وما أشبه ذلك .

(وأما تقييده) (١) ، أي : الفعل وما يشبهه **(بالشرط)** نحو : إن تكرمني أكرمك ، وإن تضربني ، فأنا ضارب ، وفيه : أن التقييد في قولك : إن كان زيدٌ أبًا لعمرو فأنا أخ له ، وليس للفعل ، ولا شبهه ، بل للنسبة ، فالشرط قيد للجزاء لا لمسنده ، وبالجملة جعل الشرط قيدًا تقتضي أن يكون الكلام التام هو الجزاء ويكون الشرط قيدًا له ، إما بمجموعه ، أو لمسنده ، وهو المنطلق لجعل الإسناد إليه من خواص الاسم ، ولحصر الكلام في المركب من اسمين أو فعل واسم ، إلا أنه يخالف ما ذهب إليه الميزانيون : أن كلا من الشرط والجزاء خرج عن التام بدخول أداة الشرط على جملتين ، والجزاء محكوم به والشرط محكوم عليه ، والنسبة المحكوم بها بينهما ، وليس شيئًا من نسبتي الشرط والجزاء .

قال السيد السند : ليس كون الشرط قيد الجزاء إلا ما ذكره السكاكي ، وفي

---

(١) أي الفعل مسندًا في الجزاء ، فالشرط قيد لحكم الجزاء كالمفعول ونحوه ؛ لأن قولك : «إن جئتني أكرمك» بمنزلة أكرمك وقت مجيئك .

كلام النحاة برمتهم ، حيث قالوا : كلم المجازاة تدل على سببية الأول ، ومسببية الثاني إشارة إلى أن المقصود هو الارتباط بين الشرط والجزاء ، فينبغي أن يحفظ هذه الإشارة ، ويجعل مذهب عامتهم ما يوافق الميزانيين ، وكيف لا ؟ ولو كان الحكم في الجزاء لكان كثير من الشرطيات المقبولة في العرف كواذب ، وهو ما لا يتحقق شرطه ، فيكون قولك : إن جئتني أكرمك كاذبًا إذا لم يجئ المخاطب ، مع أنه لا يكذبه العرف ، وذلك لأن انتفاء قيد الحكم يوجب كذبه ، وفيه ما عرفت من أنه لا يخص السكاكي ؛ لأن حصر الكلام في القسمين المذكورين يقتضيه اقتضاء بينًا ، وجعل الإسناد إليه من خواص الاسم ظاهر فيه ، ولا يلزم كذب القضايا التي شروطها غير متحققة ؛ لأنه يجوز أن يكون المراد بالجزاء في قولك : إن جئتني أكرمك : أني بحيث أكرمك على تقدير مجيئك ، وفي قولك : إن كان زيدٌ حمارًا فهو حيوان ، أنه كائن بحيث يكون حيوانًا على تقدير الحمارية ، وفي قولك : إن كان الآن طلوع الشمس ، كان النهار موجودًا أنه يكون النهار بحيث يتصف بالوجود على تقدير طلوع الشمس الآن ، وعلى هذا القياس .

وإشارة قولهم المجازاة تدل على سببية الأول ومسببية الثاني إلى أن المقصود الارتباط بينهما غير سديد ، بل هو كقولهم : في للظرفية ، أي : لظرفية مجرورة لغيره ، وله نظائر لا تحصى ، ولم يقصد بشيء أن المقصود الارتباط بينهما ، فإن قلت : إذا دار الأمر بين ما قال الميزانيون وبين ما قاله النحويون ، فهل يعتبر كل منهما مسلكًا لأهل البلاغة أو يجعل الراجح مسلكًا ؟ وأيهما أرجح ؟ قلت : الأرجح تقليل المسلك تسهيلاً على أهل التخاطب والاصطلاح ، ولعل الأرجح ما اختاره النحاة ، لئلا يخرج الجزاء عن مقتضاه ، كما خرج الشرط ؛ إذ مقتضى التركيب أن يكون كلامًا تامًا ، وأيضًا هو أقرب بالضبط ؛ إذ فيه تقليل أقسام الكلام ، ولو اعتبره الميزانيون كما اعتبره النجاة ، لاستغنوا عن كثير من مباحث القضايا والأقيسة ، فكن حافظًا لهذه المباحث النفيسة .

ومثل الشارح المحقق للتقييد بالشرط بقوله : أكرمك إن تكرمني ، وإن تكرمني أكرمك ، ولم يقصد بذلك : أن التقييد كما يكون للجزاء المذكور يكون للمحذوف ، لأن النحاة جعلوا : أكرمك إن تكرمني محذوف الجزاء لعدم صحة

تقديم الجزاء على الشرط ، بل قصد أن الشرط كما يكون قيدًا للجزاء المتقدم يكون قيدًا للجزاء المتأخر ، فإن علماء المعاني لا يجعلون المتقدم على الشرط دالاً على الجزاء ، بل يجعلونه نفس الجزاء كما صرح به الشارح نفسه في بحث الإيجاز والإطناب والمساواة ، وقال : حذف جزاء الشرط في مثل هذا التركيب لحذف المستثنى منه في المستثنى المفرغ له لرعاية أمر لفظي ، لا يعتبره علماء هذا الفن ، فإن قلت : لو جعل أكرمك إن تكرمني ، من تقديم الجزاء على الشرط كان فيه مخالفة القانون النحوي المشهور ، فلا يكون بليغًا لانتفاء الفصاحة ، قلت : لا شبهة في قوة هذه الشبهة ، ولا يندفع إلا لتخصيص قولهم : مخالفة قانون النحوي المشهور بقانون لم يدع إليه أمر لفظي ، ثم كون الشرط قيدًا للجزاء بينه الشارح المحقق : بأن قولك : إن جئتني أكرمتك ، بمعنى أكرمك وقت مجيئك ، وليس كذلك بأنه قيد للجزاء ؛ لأنه بمنزلة أكرمك على تقدير مجيئك ، وكيف ولو لم يكن كذلك لكان إذا جئتني أكرمك من التقييد بالظرف لا بالشرط ؟ لأن إذا ظرف مصرح ، وله حيثيتان ظرفية ، وتعليق ، فباعتبار الظرفية تقييد بمفعول ونحوه ، وباعتبار التعليق تقييد بالشرط ، ومن مرجحات اعتبار النحوي أنه على مذهبهم لا يحتاج قولهم : إن تكرمني ، فأكرم زيدًا إلى تأويل ؛ لأنه إما لطلب إكرام مقيد بتقدير إكرام ، وإما لتقييد طلب الإكرام بتقدير إكرام على إطلاق اختلاف بين الشافعية والحنفية ، وعلى مذهب الميزانيين لا بد من تأويل الإنشاء بالخبر لتمكن الحكم بين الشرط والجزاء .

(فلاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل) أي بما ذكر مفصلاً **(وقد بين ذلك)** التفصيل **(في علم النحو)** (١) ، والأولى : الاقتصار على قوله : من التفصيل في علم النحو ، وفيه تعريض للسكاكي بأنه أتى بتطويل ، حيث أتى بتفصيل في علم النحو ، وإشارة إلى وجه إسقاطه تفصيله ، واختار أدواته ليشمل الحروف والاسماء ، ولا يخفى أن الحوالة إلى علم النحو إنما تصح لو كفى معرفة ما بين أدواته في معرفة الاعتبارات ، وما ذكره لا يفيد إلا توقف

(١) لا يخفى أن تلك الاعتبارات اعتبارات نحوية ، وليست في شيء من اعتبارات البلاغة إلا أن ينظر إلى دلالة أدوات الشرط على تعليق الجزاء بالشرط في أخصر عبارة ، فتكون نظير حروف العطف فيما سبق ، وذلك وجه ضعيف من وجوه البلاغة . بغية الإيضاح (١٨٦/١) .

معرفة الاعتبارات على معرفة التفصيل ، ولا يفيد معرفتها بمعرفته ، فالأولى فلاعتبارات يعرف بمعرفة ما بين أدواته من التفصيل ، ولا يذهب عليك : أن التقييد بمفعول ونحوه - أيضًا - لاعتبارات لا تعرف إلا بمعرفة ما بين المفاعيل ، وما بين أشباهها من التفاوت وقد فصل في النحو ، ولا اختصاص لما ذكره بالشرط ، وقد عرفت وجه التخصيص إن كنت ذا تنبه في سماع ما ألقى إليك .

(ولكن لا بد هاهنا من النظر في (إن وإذا ولو)) لأن لها اعتبارات ، لا نفي معرفة التفاوت تنبيهًا على ما فصل في النحو بمعرفة تلك الاعتبارت والتفاوت بين إذا وأن لا ينفيها قول النحاة : إن إذا تتضمن معنى إن : لأنهم لم يقصدوا إلا تضمنه أصل معنى أن دون خصوصياته ، ولا بد من النظر في ما ومن - أيضًا - لأن أحدهما للعاقل ، والآخر لغير العاقل ، وفي استعمال أحدهما مقام الآخر اعتبارت لطيفة محتاجة إلى البيان ، وتقديم **(إن)** على إذا ، مع أن مفهومه عدمي ، ومفهوم إذا وجودي ؛ لأنه الأصل في الشرط **(فإن وإذا للشرط)** أي : لتعليق أمر بغيره في الاستقبال [1] **(لكن أصل إن عدم الجزم)** من المتكلم ، بل عدم التصديق لقول النحاة إنها تستعمل للمعاني المحتملة المشكوكة **(بوقوع الشرط)** أو لا وقوعه ، إذ الشرط قد يكون سلبًا **(وأصل إذا الجزم)** فاستعمال **(إن)** في عدم الجزم ، واستعمال إذا في الجزم على الأصل لا يستدعي نكتة سوى اعتبار كون ذلك الأصل ، وإذا عرفت أن المراد بالجزم التصديق ، ونظيره ما في تعريف القضية بالقول الجازم الموضوع للتصديق والتكذيب ، فإن الجزم فيه بمعنى التصديق ، وذكر وقوع الشرط ، لا بخصوصه لظهور أن الشرط ربما يكون سلبًا فلا يرد أن بيانه لا يشمل ما إذا كان الشرط سالبًا ، وأنه لا يفيد أنه ليس الظن موقعًا لأن ، وأنه موقع لإذا ، نعم ، في عبارته إغلاق ما ، فإن قلت : كما أن الأصل **(إن)** عدم الجزم **(بوقوع الشرط)** أولا وقوعه ، كذلك الأصل فيه عدم الجزم بنقيض الشرط ، فلِمَ لَم يتعرض له ؟ قلت : لأنه لم يذكر فيه إلا ما عدل فيه من عدم الجزم بالوقوع أو عن عدم الجزم باللاوقوع ، ولم يذكر ما عدل فيه عن عدم الجزم بنقيض الشرط ، وقال الشارح المحقق ؛ لأنه بصددالفرق بين «إن وإذا»

(١) أي لتعليق حصول الجزاء بحصول الشرط في الاستقبال .

وعدم الجزم بالنقيض مشترك بينهما ، وفيه بحث ؛ لأن عدم الجزم بالنقيض في « إن» بمعنى الشك فيه وعدم الجزم بالنقيض في إذا بمعنى الإنكار ، فلا اشتراك ، بل الفرق باعتباره أيضًا قائم ، وما سوى إذا من أسماء الشرط لم يفارق إن ، فلذا خص الفرق بإن وإذا ، لم يتعرض لما سواهما . قال الرضى في بحث المجازاة ، وجب إبهام كلمات الشرط ، لأنها كلها تجزم لتضمنها معنى إن التي هي للإبهام ، فلا يستعمل في الأمر المتيقن المقطوع به ، لأنه لا يقال : إن غربت الشمس أو طلعت ، فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم في الشرط الواقع بعد «إن» لأنه نوع عموم أيضًا ، والشرط بعد هذه الأسماء كالشرط بعد «إن» في احتمال الوجود والعدم هذا .

(ولذلك) المذكور من الأمرين ، وهو كون الأصل في «إن» عدم الجزم بوقوع الشرط ، والأصل في «إذا» الجزم **(كان)** أي صار الحكم **(النادر موقعًا)** أما تميزه ، فيكون بمعنى النادر الوقوع ، وحينئذ قوله **(لأن)** متعلق بكان ، وأما خبر لكان ، أي : كان الحكم النادر محل وقوع أن ، والمراد بكونه ؛ لأن حقيقة وتجوزًا، فإنه لندرته ، إما مشكوك ؛ فيكون موقع إن حقيقة ، وإما مجزوم به ، فهو لكونه ملحقًا بالمشكوك موقع ؛ لأن لا يقال : كيف يكون النادر موقعًا ؛ لإن حقيقة ؟ والندرة ترجح جانب العدم ، لأنا نقول : المراد بالنادر أعم من النادر المطلق ، والنادر بالنسبة كما يدل عليه ما سيأتي .

(وغلب) إما من التغليب أو الغلبة **(لفظ الماضي)** أي : اللفظ الدال بالوضع على الزمان الماضي ، سواء كان الفعل الماضي أو المضارع ، مع لم ، ولذا قال : لفظ الماضي ، ولم يقل الماضي ؛ لئلا يتبادر منه الفعل الماضي ، فإن قلت : عرف الفعل الماضي بما فسرت به لفظ الماضي ، فلا يترجح على الماضي ، قلت : أردت بالوضع أعم من الوضع التركيبي ، فكان شاملاً لِلَمْ يضرب ؟ والمعتبر في التعريف الوضع الإفرادي ، فخرج عنه : لم يضرب **(مع إذا)** لأنه أنسب بالجزم بالوقوع ؛ لأن الواقع فيما مضى أحق به ، ويستفاد مما ذكر ، أن اللفظ (١) المستقبل غلب مع «إن» ، وإن الكثير صار موقعًا لإذا **(نحو : ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ**

(١) إنما كان هذا بالنظر إلى اللفظ ، لأن الماضي معها ينقل إلى الاستقبال .

الحَسَنَةُ﴾) أي : قوم موسى جنس الحسنة ﴿قَالُوا لَنَا هَذِهِ﴾ أي : لأجلنا هذه لا لغيرنا ، يعني : لا سبب لهذه الحسنة إلا نحن (﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ﴾) أي : بلية (﴿يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى﴾) ويقولون هذه بشآمة موسى (﴿وَمَنْ مَعَهُ﴾) (١) من المؤمنين ، وسبب حدوثها هم ، والأظهر أن المراد بمن معه : هارون ، والتطير بموسى ، من معه لتنزيل موسى ومن معه منزلة الفال الرديء ؛ إذ التطير التشاؤم بالفال الرديء ، على ما في القاموس ، ولا يخفى أن اللام في : لنا ، للتعليل ، لا للاختصاص ؛ لأنه مقتضى تطيروا بموسى ، ومن معه ، فتفسير الشارح قوله لنا : هذه ناقة بأنه مختصة بنا محل نظر ، وإنما حصروا سببية الحسنة في أنفسهم دون سببية السيئة في موسى ومن معه ، ولم يقولوا بموسى ، ومن معه : يطيروا ؛ لادعاء ظهور حصر الشآمة في موسى ، ومن معه ، بخلاف السببية للحسنة ، فإن الله تعالى يرزق كل بر وفاجر وينعم كل صالح وطالح ، ولذا كثرت الحسنة ، وغلبت على السيئة ، ولم يراع في التمثيل ترتيب الممثل ؛ لأن الآية منعتها (لأن المراد) أي : أتى بالماضي مع إذا في جاءت الحسنة ؛ لأن كذا في الإيضاح ، والأظهر صح تمثيل المجيء بإذا مع الماضي ، للقطع بوقوعه ، ورعاية المناسبة بقوله : ﴿فَإِذَا جَاءَتْهُمُ الحَسَنَةُ﴾ لأن المراد (الحسنة المطلقة) لا المقيدة التي هي فرد من أفرادها نوعًا كان أو جنسا (ولهذا عرفت تعريف الجنس) (٢) دلالة على إطلاقها ؛ لأن الجنس الكثير الأفراد ، كالواجب الوقوع ، لكثرته واتساعه في الأنواع الكثيرة، وفيه تعريض بالسكاكي (٣) ، حيث قال : ولهذا عرفت تعريف العهد أو الجنس والعهد أقضى لحق البلاغة ، ووجهه : أن العهد ينافي الإطلاق فضلاً عن أن يكون أقضى لحق البلاغة ، ولعمري أن هذا من مطارح الأنظار ومسارح الأفكار ، ولقد أطال فيه الشارح المحقق ، وزاد عليه ما زاد السيد السند المدقق ، ونحن لا نرضى بأن نورد كلماتهم المستجلبة لمزيد الإطالة بعد أن هُدِينا إلى وجه كلامه ، وشممنا نكهة مرامه فنهدي بذلك للهداية ، ونعينك بالدراية عن كثرة الرواية ، فنقول : المراد الحسنة المطلقة ولإرادته طريقان أحدهما : الواضح

(١) الأعراف : ١٣١ .

(٢) يعني الحقيقة في ضمن فرد مبهم بدليل إسناد المجيء إليها .

(٣) المفتاح ص ١٣٠ .

غير المختفي عن أحد ، وهوالذي ذكره المصنف ، والثاني : أن يراد بالحسنة : ما يطلق عليه الحسنة ، فيجمع لفظ الحسنة بين الجنس ، وكل فرد فيعرف تعريف العهد بناء على أن الجنس الذي هو حصة من هذا المفهوم ، لتعينها بكثرتها واتساعها صار كالمعهود المذكور في التقرر في ذهن السامع ، ويراد بهذا الاعتبار من لفظ الحسنة ، ولا شك أنه أفضى لحق البلاغة ، حيث جعل تعينه لكثرتها نصب العين ، ورجح في التعين على كل فرد من أفرادها ، مع أن المتوقع إبهامها ، وتعين الفرد ؛ إذ الفردية - إنما يحصل بالتعين .

(والسيئة نادرة بالنسبة إليها) أي : الحسنة ، قال المصنف : أي : أتى في جانب السيئة بلفظ المضارع مع أن ، ونحن نبهناك على وجه آخر **(ولهذا نكرت)** [1] تنبيهًا على أن الجنس لقلة أفرادها لم يخرج عن الإبهام ، ولم يستحق التعريف المقتضى للتعيين ، وقال الشارح المحقق : نكرت للتقليل ، وما ذكرنا أنسب ، والأحسن الأبلغ أن يقال : أريد بالسيئة سيئة حقيرة ، أي : إن أصابتهم سيئة حقيرة يتطيروا فضلاً عن أكثر ، وهذا كما يقال : إن حسر فلان فلها يراه مني ، وهذا الذي ذكره من مجيء إذا مع الماضي في الكثير ، وإن مع المضارع في النادر هو مقتضى الظاهر ، ولا يمنع استعمال إذا في النادر مع التنكير والتعريف في النادر هو مقتضى لنكتة فلا يشكل . عليك قوله تعالى : ﴿**وَإِذَا مَسَّ النَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْا رَبَّهُمْ**﴾ [2] وقوله : ﴿**وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاءٍ عَرِيضٍ**﴾ [3] ؛ لأن استحقاق الإنسان لكل ضر ، اقتضى أن يكون مباشرته لقدر يسير ، كما يدل عليه لفظ المس كالمقطوع به ، وأن ابتلاء الإنسان المتكبر المعرض بالشر المتعين ؛ لكونه نصب العين بالنسبة إليه ، يجب أن يكون مقطوعًا به ؛ إذ ضمير : «إذا مسه الشر» لذلك الإنسان المدلول عليه بقوله : ﴿**وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ**﴾ [4] ولا منافاة بين جعل المساس مفهمًا للمباشرة القليلة ، ومنع دلالته على قلة فاعله بدليل قوله تعالى : ﴿**لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ**

---

(١) لأن التنكير في أصله يفيد التقليل لدلالته على الوحدة ، بخلاف «أل» الجنسية .

(٢) الروم : ٣٣ .

(٣) فصلت : ٥١ .

(٤) فصلت : ٥١ .

عَظِيمٌ﴾ (١) فما ذكره السيد السند أن جعل الشارح المس منبئًا عن القلة هنا ينافي في ما ذكره سابقًا من أنه : لا دلالة للفظ المس على القلة بالدليل المذكور ليس بشيء .

(وقد تستعمل (إن) في الجزم) عبارة المفتاح ، والإيضاح في مقام الجزم ، وهو الصواب ، لأن إن لم تستعمل في الجزم فقوله في الجزم مصدر حينية ، أي : في وقت الجزم ، وهو أنسب من تقدير المقام ، كما فعله الشارح ، والمراد الجزم بوقوع الشرط أو لا وقوعه ، كما في شروح المفتاح ، وإن قيده الإيضاح بالوقوع وتبعه الشارح المحقق في شرحيه **(تجاهلاً)** لاقتضاء المقام التجاهل ، كقولك : لمن سألك : هل زيد في الدار ؟ وأنت تعلم أنه فيها إن كان فيها أخبرك ، فتتجاهل ؛ لتعلم هل مصلحة زيد في الإخبار ؟ أو تعلم أنه ليس فيها فتقول : إن كان فيها أخبرك ، فتتجاهل ، لئلا يرجع السائل على الفور ، وينتظر ساعة لعل زيدًا يحضر **(أو لعدم جزم المخاطب ، كقولك لمن يكذبك)** (٢) أي : ينسبك إلى الكذب دائمًا ، ويعدك من الكاذبين **(إن صدقت فماذا تفعل؟)** وقد عدل عن عبارة المفتاح : لمن يكذبك فيما تخبره إن صدقت ، فقل لي : ماذا تفعل ؟ لأنه يفيد النسبة إلى الكذب في قول ألقي عليه ، وحينئذ إن صدقت بحسب أن يؤول : بأن ظهر صدقي ، وظهور الصدق يحتمل أن يكون مشكوكًا للمتكلم ، ولا يكون فيه خلاف مقتضى الظاهر بخلاف صدقه ، فإنه يعلمه جزمًا ، فالمثال بظاهره ينطبق على ما ذكره ، لا على ما في المفتاح ، لكن إيراده عبارة المفتاح في الإيضاح بعينه يشعر بأنه لم يعدل عما ذكره ، بل اختصر عبارته ، وقوله : فماذا تفعل ؟ للتقرير ، أي : لا يقدر على ما يدفع خجالتك ، والمثال يحتمل التجاهل للملائمة وقطع المنازعة ، وعدم جزم المخاطب ، فلذلك اكتفى به إلا أن عدم تنبهه على كونه محتملاً كما نبه عليه في قوله تعالى : ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ (٣) ربما يشعر بأنه خصه بالثاني ، فكأنه لذلك خصه الشارح المحقق في الشرح بالثاني ، وإن جعله في شرح المفتاح لهما ، فإن قلت : جزم المخاطب باللاوقوع والموافقة معه يقتضي

(١) الأنفال : ٦٨ .

(٢) أي لمن يجوّز كذبك ، لأن المقام في عدم جزم المخاطب .

(٣) البقرة : ٢٣ .

استعمال لولا اختصاص إن بالمشكوك ، قلت : نزل جزمه باللاوقوع منزلة الشك تنبيهًا على أن الجزم باللاوقوع مما لا يليق والغاية فيه الشك ، وقد أشكل ذلك على الشارح المحقق في استعمال إن فيما نزل منزلة المحال ، وأجاب عنه بهذا الجواب ، وغفلته عن توجه الأشكال بعينه هنا من العجاب على أنه يمكن أن يقال : استعير إن لغرضه دون لو ؛ لأن «إن» أقرب مما هو المقصود لعدم دلالته على انتفاء الثاني لانتفاء الأول ، فلو وإن كان أنسب من جهة دلالته على انتفاء الشرط ، لكنه بعيد من جهة دلالته على انتفاء الجزاء ، فلأن ترجيح من هذا الوجه ، ومن النكت البديعة جعل معارضة اعتقاد المتكلم والمخاطب مورثًا للشك كما يورث تعارض الدليلين الشك في الدعوى، ومنها : العدول إلى الشك ؛ لأن القطع غير رائج ، وقوله : إن صدقت فماذا تفعل ، يحتمل الكل **(أو تنزيله)** أي : المخاطب العالم بوقوع الشرط أو لا وقوعه وتخصيصه بوقوع الشرط ، كما في الشرح غير ظاهر **(منزلة الجاهل** [1] **لمخالفته مقتضى العلم)** كقولك : لمن يؤذي أباه : إن كان أباك فلا تؤذه ؛ لأن مقتضى العلم بالأبوة عدم الإيذاء ، ذلك أن تجعل نكتة التنزيل جريه على موجب الجهل يفرق بين النظرين ذو الفضل ، ومن النكت الدقيقة : تنزيل المتكلم علمه منزلة الجهل تنبيهًا على أن ما يشاهده مما يخالف العلم يشهد بجهله ، كما في المثال المذكور، فإن مشاهدة إيذاء الابن تدعوه إلى الحكم بأنه ليس ابنا له **(أو التوبيخ)** وتعبير المخاطب على وقوع الشرط منه ، أو اعتقاده إياه **(وتصوير أن المقام لا اشتماله على ما يقلع الشرط عن أصله لا يصلح)** ذلك المقام **(إلا لفرضه)** أي : لفرض الشرط ، ولما جعل الشرط مقلوعًا عن أصله بقالع في المقام ، استشعر أنه لا يصح استعمال «إن» المنافي للقلع ، فإن مقامه مقام التردد ، فذكر لدفعه نظيرًا مشهورًا معلوم الحال فقال **(كما يفرض المحال)** لأغراض تسوي بينه وبين المتمكن في الاستعمال من قصد الإلزام والإبطال وغير ذلك بما يتفطن العقل به المجال .

فإن قلت : فيه تطويل المسافة بلا طائل ؛ إذ يحصل الغرض بجعل القالع سببًا

---

(١) يعني به الشاك ؛ لأنه هو الأصل في استعمال «إن» والفرق بين هذا وما قبله أن الشاك غير حقيقي هنا ، وفيما قبله حقيقي .

لتنزيله منزلة المشكوك ، ولا وجه لجعله منزلاً منزلة الباطل ، ثم التنزل منه إلى جعله بمنزلة المشكوك ، قلت : أجاب عنه السيد السند بمنع انتفاء الطائل ؛ إذ فيه مبالغة في التوبيخ يقتضيها المقام .

ونحن نجيب : بأن القالع يحكم عليه بالبطلان ، فقطع المسافة الطويلة لقوة هذا القاسر ، فإذا بلغ مرتبة الباطل يسترجع عنه بالتنزيل إلى مقام المشكوك **(نحو : ﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا﴾)** أي : نهملكم ، فنصرف عنكم القرآن ، وما فيه من الأمر والنهي ، والوعد والوعيد ، إعراضًا أو للإعراض ، أو معرضين **(﴿أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾)** [(١)] فيمن قراء إن بالكسر، فإن الشرط ، وهو كونهم مسرفين ، أي : مشركين مقطوع به ، لكن جيء بلفظ «إن» لقصد التوبيخ على الإسراف ، وتصوير أن الإسراف من العاقل في هذا المقام يجب أن لا يكون إلا على مجرد الفرض والتقدير ؛ لاشتمال المقام على الآيات الدالة على إن الإسراف مما لا ينبغي أن يصدر عن العاقل أصلاً ، ولاستعمال إذا في مقام التوبيخ مناسبة عظيمة الواقع ؛ لعلها تكون كريمة عند البليغ في إشعاره تحقق وقوع الأمر هو عاد تأكيد للتوبيخ ، وربما بتحقق التصوير بدون التوبيخ ، كما في قولك : إن كان فلان أباك، فلا تؤذه ، لأن فيه إن اشتمال المقام على صدور الإيذاء من المخاطب يقلع الشرط عن أصله ، لكن لا توبيخ على وقوع الشرط ، وإنما قال : فيمن قرأ بالكسر اتباعًا لمذهب البصري ، وإلا فالكوفي يجعل أن المفتوحة كإن للشرط ، والبصري يجعله في تقدير «لإن» ويحذف الجار من «إن» قياسًا ولا يخفى أن توفيق القراءتين يستدعي أن يجعل المكسور بمجرد السيئة تجريدها عن الشك **(أو تغليب غير المتصف به)** أي : بالشرط **(على المتصف)** [(٢)] وهو ظاهر قول المفتاح ، وإما لتغليب غير المرتابين ممن خوطبوا على مرتابيهم ، وقد صرح المصنف في الإيضاح بأن المراد بغير المرتاب ظاهره لا غير معلوم الارتياب ، حيث قال : فإنه كان فيهم من يعرف الحق ، وإنما ينكر عنادًا ، فلا يصح حمل قوله غير المتصف على غير معلوم الاتصاف ، ليكون المعنى : أو تغليب غير المقطوع باتصافه بالشرط على

---

(١) الزخرف : ٥ .

(٢) يعني تغليب المشكوك في اتصافه بالشرط على المجزوم باتصافه به ، ولا يعني تغليب المجزوم بعدم اتصافه به على المجزوم فيه بذلك ؛ لأن كلا منهما ليس هو المقام الأصلي لها ، والمراد تغليب مقامها الأصلس على غيره.

المقطوع به ، كما ذكره الشارح المحقق ، وتبعه السيد السند لدفع إشكال ظناه ، وأراد لولا هذا التأويل وهو : أن تغليب غير المتصف به على المتصف به بجعل الشرط قطعي اللاوقوع بالنسبة إلى الجميع ، فلا يصح بذلك استعمال «إن» ، بل يصير المقام مقام لو ، بل يجب انتفاؤه على ظاهره ، ودفع الإشكال بأنه لو غلب المتصف على غير المتصف ؛ لصار المقام مقام إذا ، ففي العكس يصير المقام مقام «إن» أو لو ، ولكل منهما ترجح من وجه على الآخر ، كما نبهناك عليه ، فتعارف في مقام تغليب غير المتصف على المتصف استعارة «إن» نعم ، يمكن حمل عبارة المفتاح على ما حملاه ، لكن عنه مندوحة بما ذكرنا ، فكن معنا ، ولا تكن في ريب ، واجتنب من ربقة التقليد ، فإنه أفحش عيب ، وقد أطال في هذا المقام كلام الشارح المحقق والسيد السند في تزييف ما قيل في الدفع ، وهو أضعف من كل ضعيف ، فلم ترض بأن نمتزج به هذا البحث الشريف وطويناه على غره ؛ إذ ليس نفعه كضره .

(وقوله تعالى : ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ يحتملهما) لكن على الأول الخطاب لمجرد المرتابين ؛ لأنهم الموبخون على الريب ، وعلى الثاني الخطاب بمجتمع من المرتابين وغير المرتابين **(والتغليب يجري في فنون)** (١) أي : أنواع **(كثيرة)** (٢) جريان المقسم في الأقسام ، والمقصود أنه أنواع كثيرة ، ونبه بإطلاق الأنواع على أنها لم تدخل تحت الضبط والحصر والوظيفة ، فيه ذكر عدة منه ، ليتمكن الطالب من اعتباره ، لكن ينبغي أن يعلم أنه يغلب الأكثر على الأقل ، والأشرف على الأخس ، إلا أن يكون لفظ الأعلى أثقل ، أو كان مؤنثًا مع تذكير الأدنى ، فيغلب ما لفظه أخف ، كالعمرين ؛ أو يكون مذكرًا كالقمرين ، ويغلب المتكلم على المخاطب ، والغائب والمخاطب على الغائب من غير عكس ، وإن كان الغائب أكثر أو أشرف من المخاطب ، والمخاطب أكثر وأشرف من المتكلم ، منها تغليب الذكور على الإناث .

---

(١) لا يخفى أن التغليب معدود في المحسنات البديعية ، فلا معنى لذكره هنا ، وهو إعطاء أحد المتصاحبين أو المتشابهين حكم الآخر بجعله موافقًا له في الهيئة أو المادة .

(٢) أي يجري في أساليب من الكلام لاعتبارات مختلفة غير محدودة ولا مضبوطة ، وشأنه في ذلك شأن غيره من المحسنات البديعية .

قال الشارح المحقق : وذلك يكون بأن يجرى على الذكور والإناث صفة مشتركة المعنى بينهم على طريقة إجرائه على الذكور خاصة (**كقوله تعالى : ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾**) (١) عدت الأنثى من الذكور القانتين بحكم التغليب ؛ لأن القنوت مما يوصف به الذكور والإناث ، والقياس كانت من القانتات ، هذا كلامه ولا يخفى أن إجراء الصفة على الذكور والإناث على طريقة إجرائه على الذكور خاصة هي التعبير عن مجموع أي الذكور القانتون ، وقانتة ، أو القانتات بالقانتين ؛ إذ لا بد من شمول القانتين لمريم ، حتى يصح جعلها منهم بحكم من التبعيضية ، وحينئذ لا يصح قوله على طبق المفتاح والإيضاح : عدت الأنثى من الذكور ؛ إذ عدت الأنثى من مجموع من الذكور ، والأنثى أو الإناث ، وإن أدل تلك العبارة بأن المعنى : جعلت بمنزلة الذكر في التعبير بلفظ يختص بالذكر ، كما أول السيد السند في شرح المفتاح ، فلا توجيه لقوله ، والقياس : كانت من القانتات ؛ لأن المراد أنه من جملة مجموع من القانتين ، ومريم ، أو القانتات ، وليس القياس فيه القانتات ، والتحقيق أن التغليب في الآية يتصور على وجهين : أحدهما : أن يراد بالقانتين : القانتين والقانتات تغليبًا : وثانيهما : أن يراد بالقانتين : الذكور ، وتجعل مريم قانتًا تغليبًا : لوصف قنوتها الذي لا يكون إلا للرجال الكُمَّل على الصفات الأنوثة ، وتجعل بذلك الاعتبار ذكرًا ، فتعد من القانتين ، فحينئذ لا تغليب ، ولا يجوز في القانتين ؛ إذ المراد به الذكور الصِرْف ، ومما يستدعي جعلها بمنزلة الذكور أنه تقبل تحريرها ، مع أنه لم يكن المحرر إلا للذكور ، وهذا هو معنى قول المفتاح : عدت الأنثى من الذكور بحكم التغليب ، وبهذا الاعتبار يصح أن القياس : كانت من القانتات ، لكن أول كلام الشارح يأبى عنه ، وهكذا الحال في قوله تعالى : **﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ﴾** (٢) حيث قال المفتاح : عُدَّ إبليس من الملائكة بحكم التغليب عد الأنثى من الذكور يعني : غلب صفة عبادته وما به يشبه الملائكة على صفات الجن ، فجعل من الملائكة لا أنه عبر بالملائكة عن إبليس ، والملائكة لتغليب الأفراد الكثيرة على واحد مغمور فيهم ، وقد نبه عليه بقوله : عدَّ الأنثى

---

(١) التحريم : ١٢ .

(٢) البقرة : ٥٠ .

من الذكور إشارة إلى الأنثى السابقة في كلامه ، ولما حمله الشارح المحقق والسيد السند على ما نفيناه احتاجا إلى تأويل بعيد ، لقوله : عدُّ الأنثى من الذكور ، يعني : هذا الحمل يشبه تغليب الذكور على الإناث في كون كل منهما استعمالاً للفظ في غير الموضوع هو له ، ولا يخفى أنه لا فائدة في هذا الكلام على أنه لم يبين المفتاح : إن عدَّ الأنثى مجاز ، وقد سبق على عد الأنثى تغليب آخر ، وذكر بعد هذا التغليب تغليبات أخر ، ولم ينبه في شيء منها على كونه مجازًا ، فلا بد من داع على تخصيص هذا المقام بالتنبيه ، نعم ، لا ينكر صحة التغليب في الآية باعتبار ما ذكره ، إنما النزاع في كونه مراد المفتاح .

واعلم أن الشارح قال : ويحتمل أن لا يكون من في قوله تعالى : ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَانِتِينَ﴾ للتبعيض ، بل لابتداء الغاية ، أي : كانت ناشئة من القوم القانتين ؛ لأنها من أعقاب هارون أخي موسى ، وأقول : لا يخفى أن الأنسب حينئذ - أيضًا - أن يكون في القانتين تغليبًا ليكون وصفًا لها بصلاح آبائها وأمهاتها ، ومنها : تغليب جهة الخطاب على الغيبة بأن يجتمع في شيء هاتان الجهتان ، فيغلب الخطاب على الغيبة **(و)** نحو **(قوله تعالى : ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (١))** فإن القوم مخاطب من حيث المعنى لحمله على المخاطب غائب من حيث اللفظ ، فجعل وصفه على صيغة الخطاب .

ومنه : أنت وزيد فعلتما ، فغلب فيه خطاب المعطوف عليه على غيبة المعطوف .

قال الشارح المحقق : ومنها تغليب المتكلم على المخاطب أو الغائب ، نحو : أنا وأنت فعلنا ، وأنا وزيد ضربنا وفيه نظر ؛ لأن ضمير المتكلم مع الغير موضوع لمتكلم معه غيره سواء كان غائبًا أو مخاطبًا ، فهو في المثالين على حقيقته ولا تغليب ، فالمثال المطابق لتغليب المتكلم على الغائب ، نحو : نحن رجال نفعل ، على صيغة المتكلم مع الغير ، وجعل المفتاح من أمثلة التغليب قوله تعالى : ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَا شُعَيْبُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَكَ مِن قَرْيَتِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ (٢) غلب اتباعه

---

(١) النمل : ٥٥ .

(٢) الأعراف : ٨٨ .

عليه ، فنسب صفة العود التي هي لأصحابه إليه ، والأوجه أنه غلب دخول أصحابه في ملتهم على دخوله ، وعبر عن الجميع بالعود ، ولا يبعد أن يستغنى عن التغليب بأن يجعل شعيب داخلاً في ملتهم بحكم أن أطفال أهل الكفر إذا لم يكن أحد أبويهم مسلمًا داخلة في ملتهم وملحقة بهم ، أو كان ذلك القول منهم باعتقاد أنه كان في ملتهم قبل نبوته ، ومنها : تغليب العقلاء على غيرهم ، كما قالوا في : ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ (١) ونحن نقول : رب العالمين ، أريد به العقلاء ، وتربية غير العقلاء لمصلحة العقلاء ، فهو مندرج في تربيتهم ، ولا يبعد أن يكون تغليب المذكر على المؤنث من شعيب تغليب العاقل على غيره .

(ومنه : أبوان ، ونحوه) لم يقل : وأبوين عطفًا على المثال السابق وفصله عنه ، تنبيهًا على التفاوت بينه وبين السابقين ، فإن السابقين مما للتفرد المغلوب حق في اللفظ قبل التغليب ، وإنما غلب لما هو زائد على جوهر اللفظ من الهيئة ، وهذا مما ليس للفرد المغلوب نصيب في اللفظ أصلاً ، وإنما أطلق بجوهره ومادته لمحض التغليب ، وبهذا ظهر أن بين المثالين السابقين شدة اتصال اقتضت عدم الفصل بينهما ، وتوهم أن الفصل بين الأول والثالث فصل بين المتناسبين ليس بشيء ، والمراد بنحوه : مرفوعًا عمران وقمران ، وإنما عبر بلفظ عمر ؛ لأنه أخف ، وبلفظ القمر ؛ لأنه مذكر ، والمذكر متعين ، وإن كان المؤنث أخف من كذا في الشرح ، ولا يبعد أن يقال : تعين المذكر في القمرين أيضًا ؛ لكون القمر أخف من الشمس ، لأنه في تقدير شمسة ، ولك أن تجعل : ونحوه مجرورًا ، ولا يخفى المراد منه حينئذ على نحوك ، ووجه صحة تثنية الأب مع أنه حينئذ ليس له قدر مشترك مما بحث عنه في محله على أن عدم القدر المشترك في أبوين دون عمرين ممنوع ، لجواز أن يكون التغليب تغليب صفات الأبوة في الأم على صفات الأمومة وجعله من أفراد الأب ادعاء ، ومما يجتمع فيه تغليبان تغليب العاقل على غير العاقل ، والمخاطب على الغائب قوله تعالى : ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ (٢) فإن قوله : يذرؤكم ، خطاب لمن خوطب

---

(١) الفاتحة : ٢ .

(٢) الشورى : ١١ .

بقوله ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ﴾ ، وللأنعام عند القوم ، وإن زيفه الشارح المحقق وخصه كالخطابين السابقين ففيه تغليب المخاطب على الغائب ، وتغليب العقلاء على العقلاء ؛ لأن لفظ كم يختص بالعقلاء ، ويعقبه السيد السند بأن اجتماع التغلبين مقتضى الخطاب سواء فيه لفظ كم وكن ، إذ الخطاب لا يكون إلا للعقلاء ، ويدفعه أن خطاب غير العاقل لا يتوقف على التغليب ، إذ لا تغليب في : يا جبال ، ويا سماء ، ويا أرض ، فإنما يتعين التغليب للفظ كم فلذا تمسك الشارح في إثبات تغليب العقلاء على غيرهم بالخطاب بلفظ (كم) ، ولم يكتف بمجرد الخطاب ، ومنها تغليب الموجود على ما لم يوجد ، وإسناد ما يخص الموجود إلى المجموع ، ومثل له الشارح المحقق بقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [1] فإن المراد المنزل كله .

أقول : يحتمل النظم توجيهًا آخر لعله أدق ولا تغليب فيه ، وهو : أن المراد بمضي الإنزال واستقبال الإيمان كون الإنزال قبل الإيمان ، ولا يتوقف فلاح المسلم إلا على الإيمان بعد الإنزال ، ولا يجب عليه الإيمان قبل الإنزال ، ولما كان المظنة بالفطن المحصل أن يتفطن بسهولة لنكت داعية إلى إيراد إذا في غير مقام القطع من سماع نكت إيراد أن مقام الجزم لم يشتغل إلى تفصيلها ، ووثق بتمكنه من تحصيلها ، ونحن نقتدي به رجاء أنك تهتدي بها **(ولكونهما)** قال الشارح : تعليل لقوله : كان كل قدم ليثبت الحكم من أول الأمر معللاً ، فيكون له استقرار لا يكون لما يذكر تعليله بعده هذا ، وفيه أن في وضع الدعوى أولاً وتعليلها بعد حصولها بعد انتظار وطلب ، ويكون ذلك الحصول أتم ، ويمكن دفعه بأن في إلقاء الدليل من غير شعور بالدعوى مزيد سوق الدعوى وحصولها بعد انتظار ، والتحقيق أنه دليل على قوله : وإن وإذا للاستقبال وبيان الكم لقوله : كان كل ، والمتعارف في إيراد مثل هذا التعليل توسطه بين ما هو أن له وبين ما هو له ، وما بين ما هو لم له ، والشائع فيه ومن ثم أو ولذلك إلا أنه لما بعد المشار إليه صرح بذكره ، ولا يخفى أنه ليس أول التعليل قدم على المعلل في هذا الكتاب فليت شعري لم أخر التعرض له إلى هنا **(لتعلق أمر)** هو الجزاء **(بغيره)** هو الشرط **(في**

---

(١) البقرة : ٤ .

الاستقبال) (١) هو متعلق بالتعليق بشهادة قوله فيما سبق ، فإن وإذا للشرط في الاستقبال ، فإن الشرط هنالك بمعنى تعلق أمر بأمر ، وما رده الشارح به من أن التعليق في الحال مندفع بأن التعليق جعل الشيء معلقًا ، والجعل في الحال والمعلقية في الاستقبال ، وتعليق الظرف بالمعلق ، لا بالجعل ، والشارح جعله متعلقًا بغيره ، وفيه تكليف تقدير المتعلق ، أي : كائنا في الاستقبال ، ولقد عدل عن عبارة المفتاح تعليق حصول أمر بحصول ما ليس بحاصل لأن ما ذكره مشترك بينهما وبين لو **(كان كل من جملتي كل فعلية)** أي : أمر إحادثا غير ثابت **(استقبالية)** غير قابلة ؛ لأن تتقيد بزمان الحال والماضي ، ولو تقيدت كان خروجًا من وضعها الذي نحن في بيانه فلا يرد اطراد استعمال «إن» مع كان في الماضي ، نحو : ﴿وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ لأنه تجوز ، ولذا قيل «إن» هنا بمعنى « إذ» ، وكذا ينبغي أن يطرد استعمال إذا مع كان في الماضي ، وإن لم يذكروه ؛ لعدم الفرق إلا بأن «إن» أقوى في الشرط ، وكذا «إن» الوصلية المذكورة مع الواو كثيرًا وبدونها بقلة ، فإنه لمجرد الربط ، ولا يخرج الماضي إلى الاستقبال ، ولا يذكر لها جزاء ، نحو : زيد وإن كثر ماله بخيل ، ولا استعمال إذا مع الماضي كثيرًا ، لأنه مجاز شائع **(ولا يخالف)** على لفظ الخبر المجهول كما هو المنقول ، أي : لا يخالف المتكلم **(ذلك لفظا** (٢) **إلا لنكتة)** (٣) لأن ظاهر الحال رعاية الموافقة بين اللفظ والمعنى ، فلا يعدل عنها ما لم يكون ما يوجب العدول عن الظاهر ، ولك أن تجعله خبرًا معروفًا على صيغة المخاطب أو الغائبة ، أي : لا يخالف كل من جملتي كل ذلك لفظًا ، وفيه وإن تجعله أمرًا مجهولاً أو معروفًا بأحد الوجهين ، وفيه النكتة أمر يستحيل بدقة النظر حتى يحتاج إلى تأمل يجعل صاحبه ناكتًا أي ضاربًا رأس إصبعه على الأرض ، ولا يخفى حسن موقعها في هذا المقام ؛ لأن المراد غير ظاهر الحال ، ولا يمكن المخالفة بجعل الشرط اسمية ، لكنه

---

(١) متعلق بمحذوف تقديره كائنين في الاستقبال ، ولا يتعلق بالمصدر وهو «تعليق» ؛ لأنه حاصل في الحال لا في الاستقبال .

(٢) أما في المعنى فالاستقبال باقٍ على حاله ولو قلت : «إن أكرمتني الآنَ فقد أكرمتك أمس» لأن معناه : إن تعتد بإكرامي الآن أعتد بإكرامك أمس . بغية الإيضاح (١/١٩٣) .

(٣) المثال الأخير على تقدير «إن تعتد بإكرامي الآن أعتد بإكرامك أمس» كما سبق .

أطلق جواز المخالفة لنكتة اعتمادًا على اشتهار وجوب فعلية الشرط ، وكأنه لم يقيد الفعلية بالخبرية ذهابًا إلى جواز إنشائية الجزاء بلا تأويل إلى الخبر ، كما صرح به الشارح ، وجعل إنشاء ليس من قبيل مخالفة اللفظ للمعنى لنكتة .

وهاهنا بحث شريف لا ينبغي فوته ، وهو أنه هل يصح كون الطلب جزاء بلا تأويل أو لا ؟ كما ادعاه السيد السند وادعى أن الوجدان الصحيح لا يحكم بأن الإنشاء لا يقبل الارتباط بالشرط بدون التأويل إلى الخبر ، فكل جملة شرطية محتملة للصدق والكذب ، وإن جعل الجزاء إنشاء ، والحق أن الشرط في قولك : إن جاءك زيد فأكرمه مثلاً قيد للمطلوب ، لا للطلب ، والطلب معلق بالإكرام المقيد ، وكيف لا والطلب في الطلبي كالإخبار في الخبري ؛ فكما أن القيد في : أضرب زيدًا غدًا لم يتعلق بالإخبار ، بل بالمخبر عنه ، فكذلك في الطلبي ، فالشرطية التي جزاؤها إنشاء لا تحتمل الصدق والكذب ، نعم لو كان المقصود بالإفادة في الشرطية النسبة بين المركبين - على خلاف ما ذهب إليه المفتاح ، وتبعه المصنف - كان الأمر على ما ذكره السيد السند فكان هذا الاختلاف يتفرع على الاختلاف في النسبة التامة في الشرطية في أنها بين المركبين ، أو في الجزاء ، وكما لا يجوز جعل الشرط اسمية لا يصح جعلها طلبية ونحوها ، وأن أولت إلى الخبرية ، لا لأن أداة الشرط تمنع جعلها الطلب المؤول ونحوه ، والاسمية شرطا ؛ بل لأنه لا يساعده الاستعمال بناء على أن مناسبة الأداة بالفعلية الخبرية أشد فلم يرضوا بفوتها ، وما ذكره الشارح المحقق من أن قوله لفظًا إشارة إلى أن الجملتين إن جعلت كلتاهما أو إحداهما اسمية أو فعلية ماضوية ، فالمعنى على الاستقبال يجب تأويله بأن المراد : إن جعلت كلتا الجملتين أو إحداهما أحد الأمرين من الاسمية والفعلية الماضوية ، ولك أن تنبه على مذهب الكوفيين في : إن أحد من الناس جاءك فأنا جاء ، فإنهم لا يقولون بالحذف والتفسير ، بل يجيزون دخول إن على الاسمية **(كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل لقوة الأسباب)** المراد بالجمع المحلى باللام الجنس ليشمل ما له بسبب واحد ، ولهذا ترك وصفه بالمتأخذة في وقوعه كما في المفتاح نحو : إن اشترينا كذا **(أو كون)** الأوضح أو لكون دفعًا لتوهم عطفه على إبراز غير الحاصل كما وقع للبعض **(ما هو للوقوع)** أي : لتحقق الوقوع

(كالواقع) فلكون تامة ، أو المعنى ، أو لكون ما هو متعين للوقوع كالواقع ، فالكون ناقصة كقوله : أفإن مت ؛ **(أو التفاؤل)** من السامع **(أو إظهار الرغبة في وقوعه)** [١] من المتكلم **(نحو : إن ظفرت بحسن العاقبة فهو المراد)** على صيغة المتكلم مثال لإظهار الرغبة ، وعلى صيغة المخاطب مثال لهما ، أقول : أو للرغبة وما ذكره بيانًا ؛ لغلبة إظهار الرغبة للإبراز في معرض الحاصل أنسب بيان غلبة نفس الرغبة له ، أو إظهار الخوف من وقوعه ، فإن الخائف من شيء يكثر تصوره إياه حذرًا عنه ، فربما يخيل إليه حاصلاً ، ولا يخفى أن قولك إن ظفرت ربما يقع مع الأسباب المتأخذة ، وربما يتعين وقوعه فلا يبعد أن يجعل في المتن مثالاً للكل إلا أنا تتبعنا ما يلوح من الإيضاح ، وأما وجه تخصيصه هذا مثال بالأخيرين ما لاح **(فإن الطالب إذا عظمت رغبته)** الظاهر إذا رغبت أو إظهار عظمة الرغبة **(في حصول أمر يكثر)** من الكثرة أو الإكثار **(تصوره)** أي : الطالب : **(إياه)** أي : حصول ذلك الأمر ، وفي الشرح ، أي : ذلك الأمر ، وما ذكرنا أنسب معنى ، وما ذكره أنسب لفظا **(فربما يخيل)** ذلك الأمر **(إليه)** أي : إلى ذلك الطالب **(حاصلا)** فيعبر عنه لا محالة بالماضي **(وعليه)** أي : على الإبراز ؛ لإظهار الرغبة ، وفي الشرح ، أي : على إظهار الرغبة ورد قوله تعالى : **﴿وَلاَ تُكْرِهُوا فَتَيَاتِكُمْ عَلَى الْبِغَاءِ﴾** أي المباغاة **﴿إِنْ أَرَدْنَ تَحَصُّنًا﴾** [٢] أي : الصيرورة عفافا ، وإنما قال : وعليه لتفاوت بينهما ؛ لأن الله تعالى منزه عن الرغبة ، والمراد هاهنا لازمها ، وهو كمال الرضاء به ، وأيضًا لا يجرى فيه البيان المذكور ، وقوله هذا يشعر بأن المثال كان لإظهار الرغبة ، وأجوبة إشكال تقييد النهي عن الإكراه على البغاء بإرادتهن التحصن مما يطلب من التعاسير .

(قال السكاكي : أو للتعريض) بعد ذكر قوة الأسباب ، وكون ما هو للوقوع كالواقع لا بعد ذكر الأمور الأربعة كما توهمه العبارة ؛ لأنه ذكر التفاؤل أو إظهار الرغبة في وقوعه بعد التعريض ، وكأنه نسب هذا القول إلى السكاكي [٣] ، مع أن

---

(١) التفاؤل للسامع وهو ذكر ما يسره ، والرغبة من المتكلم ، والمثال المذكور صالح لهما .

(٢) النور : ٣٣ .

(٣) معطوف على ما ذكره السكاكي من الأسباب السابقة لإبراز غير الحاصل في صورة الحاصل ، وإنما صرح الخطيب باسم السكاكي في هذا السبب مع أن ما سبق منقول عنه ، لأن التعريض يحصل في ذلك ، ....=

الجميع مذكور في المفتاح ؛ لأنه لم يجد هذا الوجه في كلام غيره بخلاف الوجوه الأخر ، وقال الشارح المحقق : أشار به إلى ما فيه من الضعف والخفاء ، ويبعده أنه لم يبين في الإيضاح لا ضعفا ولا خفاء ، ولو علم فيه ضعفا وخفاء لما أهمله ، وكان الضعف الذي أشار إليه أن التعريض لإسناده إلى من يمتنع منه الفعل ، ولا دخل للمضي فيه ، ويدفعه أن ذلك الإسناد لا يفيد وقوع الشرك من غير المسند إليه لو لم تكن صيغة الماضي ، بل أنه سيقع على أن الإمكان الذاتي يكفي للإسناد بحسب الفرض أو الماضي ؛ لأن اللام الموطئة لا تكون في الاستعمال إلا مع الماضي فهو لاتباع الاستعمال الواجب ، ويدفعه أنه لا تنافي بين المقتضيات حتى يمتنع الاجتماع .

(نحو : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [1]) والخطاب لمن أوحى إليه كما يدل عليه قوله : ﴿وَلَقَدْ أُوحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [2] الآية ، فقول الشارح المحقق الخطاب لمحمد - عليه الصلاة والسلام - وعدم إشراكه مقطوع به، لكن جيء بلفظ الماضي إبرازًا للإشراك في معرض الحاصل على سبيل الفرض ، وتقدير تعريضا لمن صدر عنهم الإشراك منظور فيه ، والأولى والخطاب لمن أوحى إليه (ونظيره في التعريض) مع ما بينهما من التفاوت لفظا فإن أحدهما شرط دون الآخر ، وأحدهما إبراز في معرض الحاصل دون الآخر ، ومعنى من حيث إن قوله ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ ليس محض تعريض ، بل للمخاطب منه نصيب ؛ لأن هذا الحكم في حقه متحقق بخلاف ﴿وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُالذي﴾ فإنه محض التعريض ﴿وَمَا لِيَ لاَ أَعْبُدُ الَّذِي فَطَرَنِي﴾ أي : وما لكم لا تعبدون الذي فطركم كما بدليل : ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [3] لم يلتفت في الاستدلال إلى أن المتكلم ليس تارك العبادة ، لأن ذلك لا يوجب التعريض ، بل يحتمل أن يكون تنزيلاً لعبادته منزلة العدم ،

= ولو عُبّر بالمضارع بدل الماضي ، فلا يصح نكتة للتعبير بالماضي دونه كالأسباب السابقة ، وأجيب عن السكاكي بأن ذكر المضارع في ذلك لا يفيد التعريض لكونه على أصله ، والحق أنه يفيده لأن مبنى التعريض فيه على نسبة الفعل إلى من لا يصح وقوعه منه ، وهي حاصلة في المضارع كالماضي .

(١) الزمر : ٦٥ .

(٢) الزمر : ٦٥ .

(٣) يس : ٢٢ .

ولوَّم نفسه على ترك العبادة الكاملة ، ولا يحتمل أن يكون ﴿وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ تغليب أو يكون في المعنى وإليه رجوع الكل ؛ لأنك عرفت أنه لا يصح تغليب المخاطب على المتكلم ، وإن كثر **(ووجه حسنه)** (١) أي : التعريض المطلق أو حسن هذا التعريض ، وخصوص ما ذكره يوافق الثاني إذ لا يجرى في قوله : ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ﴾ إذ لا يصح حيث لا يريد المتكلم إلا ما يريد لنفسه ، ولو قال : إلا ما يريد لمن يحبه لكان وافيا ، والأول إنما يسوغ لو حمل قوله لنفسه على سبيل التمثيل **(إسماع المخاطبين الحق)** الأولى المطلوب لجواز أن يكون المتكلم مبطلاً يريد ترويج باطله وإسماعه **(على وجه لا يريد غضبهم)** أما فاعل يريد أو مفعوله ، وجزم الشارح بالثاني لاحتياج الأول إلى الرابط تقدير أو على وجه لا يجعلهم غضابا ، أو على وجه يوجب رضاهم حيث يرونه مشفقا مؤديا **(وهو)** أي : ذلك الوجه **(ترك التصريح بنسبتهم)** ، والألطف عبارة المفتاح ، وهو ترك المواجهة بالتصريح .... إلخ ، فاعرفه **(إلى الباطل وتعين على قبوله لكونه)** أدخل في إمحاض النصح والشفقة **(حيث لا يريد المتكلم لهم إلا ما يريد لنفسه)** ، قال السكاكي : ويسمى هذا النوع من الكلام المتصف يعني المفيد للإنصاف ، وهو التسوية وعدم ترجيح نفسك على غيرك في أمر تنازع المخاطب فيه ، وأصله من الإنصاف بمعنى : إعطاء النصف .

قال الشارح : ويسمى الاستدراج أيضًا ؛ لاستدراجه الخصم إلى الإذعان والقبول ، ويقولون أنه مخادعة في الأقوال بمنزلة المخادعة في الأفعال ، واعلم أنه كما يكون من نكت إبراز غير الحاصل في معرض الحاصل كون ما هو للوقوع كالواقع ، يكون كون الشيء واضح اللزوم ، إما في نفسه ، أو بالنظر إلى لازم آخر فيستعار الماضي ؛ لتحققه من حيث اللزوم ، لا في نفسه كما ذكره المفتاح في قوله تعالى : ﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ﴾ أي : يصادفوكم أو يأخذوكم، أو يظفروا بكم على ما في القاموس حيث قال : ثقفه ، كسمعه : صادفه ، أو أخذه ، أو ظفر به ، فلا يصح تفسيره بـ : يجدوكم مشركو مكة ، ويظفروا بكم على ما في الشرح ﴿يَكُونُوا لَكُمْ

---

(١) أي حسن هذا التعريض في قوله تعالى : ﴿وَمَا لِيَ لا أَعْبُدُ الذِي فَطَرَنِي﴾ ، وما بعده . أما التعريض في قوله : «لَئِن أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ فيفيد نسبته إليهم على وجه أبلغ من التصريح بنسبته إليهم .

﴿أَعْدَاءً﴾ خالصي العداوة ، على ما تفيده صيغة العدو من المبالغة ﴿وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ﴾ أي : بالقتل والضرب والشتم ﴿وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾ (١) أي : تمنوا ارتدادكم عن دينكم ، حيث قال التعبير بالماضي ؛ لأن للزوم ودادتهم أن يردوهم كفارًا ومصادفتهم والظفر بهم لا يحتمل من الشبهة ما يحتمله لزوم إلا ولين لهما ، أعني : كونهم أعداء وبسطهم الأيدي والألسن إليهم من كفرهم ؛ لأنها واضحة اللزوم بالنسبة إليهما ؛ لأن ودادتهم لكفر المؤمنين ثابتة ألبتة ، ولا أحب إليهم من كفرهم ؛ لكونه أضر الأشياء بالمؤمنين ، وأنفعها للمشركين ؛ لانحسام مادة المخاصمة ، وارتفاع المقاتلة والمشاجرة ، بخلاف العداوة وبسط الأيدي والألسن إليهم ؛ فإنه يجوز أن ينتفيا لدى المصادفة بتذكر ما بينهم من القرابة والمعارفة ، وبما نشأوا عليهم من قولهم : إذا ملكت فاسمح ، أي : فأحسن العفو ، وأما انتفاء ودادة كفرهم بأن يسلم المشركون ، وإن كان ممكنا محتملاً ؛ لكن لا يخفى أنه أبعد وأخفى ، ولا يخفى أن كلامه صريح في أنه جعل الجزاء متعددا ، لا المجموع ، وحينئذ توجه عليه ما أورده المصنف على توجيه الكشاف لمعنى ودوا ، وستعرفه ، إن شاء الله تعالى ، وهو أنه لا فائدة لتقييد ودادتهم بالظفر والمصادفة ، وهو أمر مستمر لا يخص بأحد النقيضين ، وفرع عليه أن الأولى جعل ودوا عطفًا على مجموع الشرط والجزاء حتى لا يتقيد بالظفر ، وأورد عليه الشارح المحقق أنه يتجه مثله على قوله ﴿يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً﴾ إذ عداوتهم ثابتة ظفروا أو لم يظفروا ، ولا يمكن فيه هذا التوجيه ، فالوجه أن المراد : إظهار الوداد وإجراء مقتضياته ، وكذا في الكون أعداء ، ونحن نقول : أولاً أن العداوة بعد الظفر ووداد كفرهم غير بين ؛ لأنهم يكونون حينئذ خدمًا وسبيا لهم ، ولا يكون لهم اعتداد بشأنهم ، فيجوز أن لا يكونوا متمنين لكفرهم ، فيحتاج إلى الإخبار بخلاف الودادة قبل الظفر ، فيكون للتقييد فائدة ، وثانيًا : أنه يحتمل أن لا يودوا ولا يتمنوا كفرهم قبل الظفر ؛ لأن في حبه ارتكاب مكاره ومشاق لا تكاد تحمل ، فيكونون معرضين عن ذلك الوداد .

واعلم أنه قد أشار المصنف بقوله : كإبراز دون أن يقول : ولا يخالف ذلك

(١) الممتحنة : ٢ .

لفظا إلا لإبراز إلى أن للمخالفة ربما تكون نكتة أخرى ، وهي إما ذكرها المفتاح عديله لقوله : كإبراز غير الحاصل في معرض الحاصل ، حيث قال : وإبراز المقدر في معرض الملفوظ به ، لانصبابة الكلام إلى معناه ، كما في قولك : إن أكرمتني الآن ، فقد أكرمتك أمس مرادًا به : إن تعتد بإكرامك فاعتد بإكرامي إياك أمس ، وأما ما ذكره الكشاف في قوله تعالى : ﴿إِن يَثْقَفُوكُمْ﴾ الآية ، حيث قال: الماضي وإن كان يجرى في باب الشرط مجرى المضارع في علم الإعراب ،فإن فيه نكتة كأنه قيل : ودوا قبل كل شيء كفركم ، وارتدادكم ، يعني : أنهم يريدون بكم مضار الدين والدنيا جميعًا من قتل النفس ، وتمزيق الأعراض ، وردكم كفارًا أسبق المضار عندهم ، وأدلها لعلمهم أن الدين أعز عليكم من أزواجكم ، لأنكم بذالون بها دونه والعدو أهم شيء عنده أن يقصد أعز شيء عند صاحبه ، هذا كلامه . قال المصنف : وهو حسن دقيق ، ونحن نقول : لا يختلج في وهمك أنه يستحق حينئذ أن يكون أول جزاء في الشرطية ، لأنا نقول قد سلك في الذكر طريق الترقي إلى الأقوى ، فالأقوى وهو من شعب البلاغة كما لا يخفى .

(ولو للشرط) أي : لتعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط فرضا **(في الماضي مع القطع بانتفاء الشرط)** لم يقل بانتفائه ، لأن هذا الشرط بمعنى الجزاء الأول من الشرطية دون معنى قصد بالشرط الأول .

قال المصنف : فيلزم انتفاء الجزاء كانتفاء الإكرام في قولك : لو جئتني لأكرمتك ، ولذلك قيل هي لامتناع الشيء لامتناع غيره ، هذا كلامه ، يعني به : لامتناع الجزاء [1] لامتناع الشرط ، وأشار بذلك الكلام إلى أن ليس صريح **(لو)** امتناع الجزاء لامتناع الشرط ، بل هو المآل ، وصريحه تعليق حصول مضمون الجزاء بحصول مضمون الشرط ، مع القطع بانتفاء الشرط ، ويلزم منه انتفاء الجزاء ، وقال السيد السند : إن انتفاء الشرط أيضًا ليس صريح معنى لو ، بل مآله ، إذ معناه فرض مضمون الشرط ، وتقديره في الماضي ، وتقدير الشيء في الماضي يستدعي انتفاءه ، وفيما ذكره السيد السند نظر ؛ إذ معنى أداة الشرط :

---

(١) يعني أن «لو» موضوعة للدلالة على امتناع الجزاء وعلى أن امتناعه ناشئ عن امتناع الشرط ، ولا يريد أن دلالتها على امتناع الشرط بالوضع وعلى امتناع الجزاء باللزوم .

التقدير الشامل للمحقق والمقدر كما صرح به في بعض تصانيفه ، فلا يفيد انتفاء المقدر ، وفيما ذكره المصنف ما أورده الشيخ ابن الحاجب : أن القطع بانتفاء الشرط لا يستلزم القطع بانتفاء الجزاء ؛ لأن الشرط سبب ، وانتفاء السبب لا يستلزم انتفاء المسبب ، وقال الرضي : الأولى أن الشرط ملزوم ، وانتفاء الملزوم لا يستلزم انتفاء اللازم ، وبالجملة قال كثير من الفحول إن الحق أنه لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ؛ لأنه يستدل بامتناع الجزاء على امتناع الشرط دون العكس ، وقال الشارح المحقق : ليس معنى قولهم : لو لامتناع الثاني لامتناع الأول استدلال بامتناع الأول على امتناع الثاني حتى يرد ما أورد ؛ بل معناه : أن لو لانتفاء الجزاء في الواقع بسبب انتفاء الشرط ، فمعناها سببية انتفاء مضمون الشرط في الخارج لانتفاء الجزاء ، فاعتراض الشيخ ابن الحاجب وأشياعه إنما هو على ما فهموه من كلام القوم ، وقد غلطوا فيه غلطا صريحا ، وكم من غائب قولاً صحيحا ، هذا كلامه ، وفيه أنه حينئذ يكون **(لو)** حرف تعليل ونفي ، لا تعليق ، وإنما يكون حرف الشرط لو كان للتعليق ، وتكون السببية لازمها المقصود ، فلا نفي ما ذكره في دفع اشتباه الشيخ ابن الحاجب .

فقال السيد السند في شرح المفتاح : إن سببية انتفاء الشرط لانتفاء الجزاء لازم معناها ، فإنها موضوعة لتعليق حصول أمر في الماضي بحصول أمر آخر مقدر فيه، وما كان حصوله مقدرًا في الماضي كان منتفيًا فيه قطعا ، فيلزم لأجل انتفاء انتفاء ما علق به أيضًا ، ويتجه عليه مع ما عرفت منع لزوم انتفاء المعلق لأجل انتفاء ما علق به ، يعني : ما ذكره الشيخ ابن الحاجب ، فالوجه أنها موضوعة لتعليق أمر مقطوع بانتفائه بحصول أمر في الماضي ، فيعلم منه انتفاء الشرط وسببيته لانتفاء الجزاء ؛ لأنه علم من التعليق سببية الشرط ، ومن انتفائه انتفاء الشرط ، لأن انتفاء المسبب يستلزم انتفاء كل سبب وسببية انتفاء الشرط لانتفائه ؛ لأن انتفاء المسبب يكون مسببًا عن انتفاء السبب ، وأن ليس لازما ، فتأمل ، فالصواب : أن لو لتعليق أمر بغيره في الماضي مع القطع بانتفاء الجزاء ، فيلزم انتفاء الشرط ، لا ما ذكره المصنف .

فإن قلت : لا يصح ما ذكرته في قوله تعالى : ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهَةٌ إِلاَّ اللَّهُ

لَفَسَدَتَا﴾ (١) .

وفي قوله ﷺ في جواب من سأله عن حياة الخضر عليه السلام : «لو كان حيًا لزارني» (٢) .

قلت : الاستعمال الكثير في (لو) كونه لانتفاء الثاني لانتفاء الأول ، وقد يجيء لمجرد التعليق والربط مع انتفاء الجزاء من غير دلالة ، على أن انتفاء الثاني لانتفاء الأول في الواقع ، فيستعملونها في مقام الاستدلال بانتفاء الجزاء على انتفاء الشرط ، فهي حينئذ لانتفاء الأول لانتفاء الثاني ، وهذا الذي صار عرف أرباب المعقول ، حتى قال الشارح المحقق : هذا الاستعمال قاعدة أرباب المعقول ، والآية الكريمة واردة على قاعدتهم ، يعني : على استعمال عربي صار قاعدة لأرباب المعقول ، لا أن القرآن نزل على قاعدتهم حتى يرد ما اعترض به السيد السند ، أن فيه بعدًا جدًّا ، لأن القرآن لم ينزل على أوضاع أرباب المعقول .

ونحن نقول : كيف يتصور هذا ولم يكن المعقولات حين نزول القرآن مدونة بالعربي ؟ فلو لم يكن عرف لهم بلفظ عربي ، لكن فيما ذكره الشارح المحقق من أن (لو) عند أرباب المعقول لمجرد الدلالة على اللزوم ، ولهذا صح عندهم استثناء عين المقدم ، نحو : لو كانت الشمس طالعة ، فالنهار موجود ، لكن الشمس طالعة نظر ، لأنه ينافي ما قالوا : إن في (لو) إغناء عن استثناء نقيض التالي ، وفي (لما) عن وضع المقدم ، والوجه ما ذكرنا .

وقد تستعمل (لو) بمعنى (إن) وجعله المبرد قياسا ، فتستعمل (كان) في التلازم بين شيء وشيء ، مع أن اللازم أولى بكونه لازمًا لنقيض ذلك الشرط ، فيلزم الاستمرار ، وفي هذا الاستعمال ليس الجزاء فعلية استقبالية في (أن) و (لا) منتفيا ماضويا في (لو) ، وجعل منه قوله عليه السلام كما ذكره الشارح ، وقول عمر رضي الله عنه على ما في الرضي ، وصوبه السيد السند في شرح المفتاح (نعم العبد صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه) (٣) .

---

(١) الأنبياء : ٢٢ .

(٢) قال الحافظ ابن حجر : لا يثبت . انظر المصنوعة للقاري (١٠٥) .

(٣) أورده العجلوني في كشف الخفاء (٤٢٨/٢) وقال : « ذكر البهاء السبكي : أنه لم يظفر به بعد .... =

ونحن نقول : يجوز جعل هذا الكلام على الاستعمال المشهور ، أي : لم يصدر عنه عصيان له إلا الخوف ، فيكون من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم ، أو لا عصيان له إلا الخوف المفرط ، فيكون فيه رده إلى ما بين الخوف والرجاء ، فإنه أفضل ، فعبر عن ترك الأولى منه بالعصيان مبالغة في برائته عن العصيان .

ثم نقول : تعليق الشيء يكون تعلقه بغيره أولى لا يستدعي قصد الاستمرار كما قالوا ؛ بل يكفي فيه قصد شمول أزمنة الجزاء أزمنة الشرطين ، فنقول : لو ضربني أمير لضربته ، فيقصد وجود ضربك على تقدير ضرب الفقير بطريق الأولى ، ولا يلزم منه استمرار ضربك ، ولا يلزم أنه لو ضربك السلطان لضربته ، ولا يبعد أن يقصد في ذلك الاستعمال : المبالغة في لزوم الجزاء لنقيض الشرط من غير قصد استمراره ، فيقصد في المثال المذكور : أن عدم العصيان لازم لخوف صهيب بادعاء لزومه لعدم خوفه من غير قصد لزومه له ، أو يقصد نفي سببية النقيض للجزاء ، كما تقول لمن يظن بك أنك أثنيت عليه لإكرامك إياه : إن أهنتني أثنيت عليك ، يعني : ثنائي لمحض محبتك ومعرفة حق كمالك ، لا لما ظننته من إكرامك فإن الإكرام كالإهانة في السببية .

قال الشارح المحقق : وتستعمل **(لولا)** استعمال **(لو)** في : لو لم يخف الله لم يعصه ، فيقال : لولا إكرامك لأثنيت عليك ، فيقصد استمرار الإثناء ، وذلك لأن **(لولا)** في معنى **(لو)** الداخلة على النفي .

ولا يخفى أنه لو تبع الكسائي لما استغرب مذهبه الرضى ، وهو أن تقدير لولا زيد : لولا وجد زيد ؛ لالتزام دخول **(لولا)** على الفعل إذ **(لولا)** هي **(لو)** دخلت على لا ، فينبغي أن يقول : لأن **(لولا)** هي **(لو)** الداخلة على النفي ، ولو اختار مذهب البصريين من أنها كلمة برأسها ، فهي لا تدل على التلازم ، بل على أن وجود **(ما)** بعد **(لولا)** مانع عن تحقق جوابه ، فلا يتصور إفادته أن جوابه مع ثبوت ما بعده متحقق بطريق الأولى ، ومن هذا تحققت أن نزاع

= البحث ، وكذا كثير من أهل اللغة ، لكن نقل في المقاصد عن الحافظ ابن حجر أنه ظفر به في مشكل الحديث لابن قتيبة من غير إسناد ، وقال في اللآلئ : منهم من يجعله من كلام عمر ، وقد كثر السؤال عنه ولم أقف له على أصل» .

الكسائي مع البصريين ليس في مجرد تعيين المقدر بعد **(لولا)** ، بل في المراد بتركيب فيه **(لولا)** الامتناعية أيضًا .

ومنهم من تصدى لجعل أمثال : لو لم يخف الله لم يعصه جاريا على حقيقة **(لو)** ، فجعل الجزاء مقيدا ، أي : عدم العصيان المترتب على عدم الخوف ،ولا يلزم من انتفائه انتفاء عدم العصيان ، فليكن عدم العصيان المترتب على الخوف، وردَّهُ الشارح المحقق بأن : الارتباط بالشرط غير معتبر في مفهوم الجزاء ، وإلا لكان التقييد بالشرط تكرار ، أو بأن الوجدان الصحيح حاكم بعدم اعتبار التقييد بالشرط في قولك : لو جئتني لأكرمتك ، وبأن المنفي نفس الإكرام ، لا الإكرام المرتبط .

ونحن نساعده بأنه : لو كان التقييد بالشرط معتبرا في الجزاء لكان رفع المقدم مستلزما لرفع التالي ، وقد أجمع العقلاء بأن رفع المقدم لا ينتج ، ولكان وضع التالي مستلزما لوضع المقدم ، مع أن خلافه مجمع عليه ، وتزيف الكل بأن المدعي أن الجزاء مقيد في أمثال هذا التركيب بمقتضى وضع (لو) ، وحكم الوجدان في ما لا داعي إليه ، والتجنب عن التكرار الغير الضروري لا يوجب عدم اعتبار التقييد فيما نحن فيه ، ولا يلزم من اعتبار القيد في عدة شرطيات إنتاج الرفع والوضع المذكورين ، لأنه إنما تحقق اللزوم من خصوص المادة .

نعم ، يرد التقييد أن المقصود من قوله : نِعْمَ العبدُ صهيب ، لو لم يخف الله لم يعصه ، نفي العصيان مطلقا ، ومع التقييد لا يحصل هذا المقصود ، وكذا المقصود في قولك : لو أهنتني لأكرمتك ، ثبوت الإكرام مطلقا ، ولا يحصل بالتقييد .

وقال الشيخ ابن الحاجب : تكلف تقييد الجزاء بالشرط في الجزاء المنفي مما لا يسمع ، فإن النفي يفيد العموم والتقييد ينافيه .

ورده الشارح بأن : المنفي لو كان مقيدا بالارتباط بالشرط لم يكن عامًّا ، وإلا فالإثبات أيضًا يصير عامًّا بورود نفي (لو) عليه فلا يقبل التقييد ، وكان الشيخ استبعد التقييد في النفي ؛ لأنه ينافي عموم النفي أيضًا ، ففيه مزيد تكلف ليس في تقييد المثبت ، وحينئذ لا يتجه ما ذكره الشارح .

نعم ، يدفع استبعاده أن التقييد لو كان منافيا لعموم النفي لما صح تقييد الجزاء المنفي بالشرط ، إذ ليس ما يعتبر في الجزاء إلا التقييد بالشرط المصرح به ، وقد جعل الرضي من قبيل ، لو لم يخف الله ، لم يعصه قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ (١) لأن التولي مستمر لهم أسمعهم الله أو لم يسمعهم ، بدليل ما قبله ، وهو : ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ (٢) ؛ لأن من لم يعلم الله فيه خيرا ، فهو متولٍ أبدا .

وتعقبه الشارح المحقق بأن : التولي بدون الإسماع غير متصور ؛ لأن التولي هو الإعراض عن الشيء ، وعدم الانقياد له ، ولا يتصور بدون الإسماع (فلو) في الآية على حقيقتها ، وأورد عليه السيد السند أنه : لا دخل في مقام المذمة لانتفاء التولي لعدم الإسماع ، وإنما الذم في مجرد كونهم بحيث إن أُسْمِعُوا لتولوا ، فيكون ذكر انتفاء التولي غير مناسب لمقام الذم ، وكان اللائق : إن أُسِمعُوا لتولوا ، ويمكن دفعه : بأن ذكره للإشعار بأن عدم توليهم لعدم الإسماع ، فلا فضل بهم ، وهذا مناسب بمقام المذمة .

ولما أدانا الكلام إلى ذكر الآية الكريمة ، ففيه بحث شريف نذكره لك ، وهو : أنه أشكل على بعض أن نظم الآية قياس اقتراني على هيئة الشكل الأول بديهي الإنتاج ينتج : لو علم الله فيهم خيرا لتولوا ، والنتيجة ظاهرة الكذب وليس ، من فساد الصورة ، فتعين أن يكون إحدى مقدمتيه كاذبة - تعالى الله عن ذلك - وأجاب عنه بعض تارة بمنع كلية المقدمة الثانية ، وتارة بمنع كونها لزومية ، ومحصلة منع كونه قياسا لظهور انتفاء الشرائط ، فكيف يتوهم قياس منه تعالى ؟ فإنه شرائط الإنتاج ، وتارة بمنع كذب النتيجة ؛ لأن علم الله فيهم خيرًا محال ، والمحال جاز أن يستلزم المحال ، وزيف الشارح المحقق هذه الأجوبة : تارة بأنه لا يصلح أن يكون قياسا اقترانيا ، لأن (لو) مستعمل في فصيح الكلام في القياس الاستثنائي دون غيره ، وتارة : بأنه كيف يتوهم أنه قياس أهمل فيه شرائط الإنتاج ؟ ولا يخفى أنه خروج عن التوجيه لا يليق بشأنه .

---

(١) الأنفال : ٢٣ .

(٢) الأنفال : ٢٣ .

وقال : الحق في الجواب أن في قوله ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا﴾ على أصل معنى (لو) والمقصود : انتفاء الإسماع لانتفاء علم الخير فيهم ، وقوله : ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ ابتداء كلام ، إما لإفادة دوام التولي على ما ذكر ، وإما لإفادة التولي لعدم الإسماع ؛ إذ لا تولي بدون الإسماع .

وفيه بحث : لأن الإشكال بحاله ؛ إذ لو كان هاتان الشرطيتان حقيتين ، لكان استلزاما علم الله الإسماع ، واستلزام الإسماع التولي ثابتين ، ويلتئم منها قياس اقتراني ، هكذا إن علم الله فيهم خيرًا لأسمعهم ، وإن أسمعهم لتولوا ، والنتيجة : أن علم الله فيهم خيرًا لتولوا ، فلابد من كذب إحدى الشرطيتين .

ولا مدفع له إلا بأن لا يفسر قوله : ﴿وَلَوْ عَلِمَ اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ بأنه لو علمهم صاحب خير وفطرة سليمة كما فسروه ، بل يفسر بأنه : لو علم الله فيهم خيرًا بالنسبة إليهم لأسمعهم ذلك الخير ، ولا يهمله مع علمه بأنه لا ينفعهم الإسماع ليكون حجة عليهم ، ويجعل (لو) بمعنى (إن) ، فإنه قياس عند المبرد .

وبالجملة لا شك في مجيئه بِقِلَّةٍ ، نحو : «اطلبوا العلم ولو بالصين» [1] و «إني أباهي بكم الأمم ولو بالسقط» [2] ويكون قوله : ﴿وَلَوْ أَسْمَعَهُمْ لَتَوَلَّوا﴾ بمعنى : إن أسمعهم لتولوا ، فلا خفاء حينئذ في صدق لو علم الله فيهم خيرا لتولوا .

ولا مانع عن جعله في النظم الكريم قياسا اقترانيا إلا ما ذكره الشارح من أن (لو) مختص بالقياس الاستثنائي في فصيح الكلام ، لكنه ذكر في شرح مختصر ابن الحاجب : أنه في الأغلب في الاستثنائي ، وحينئذ اندفع أيضًا ما أورده الشارح من أن انتفاء التولي خير ، فكيف ينفي علم الله الخير فيهم ؟ لأنه إذا كانت (لو) بمعنى (إن) لا يكون فيها نفي العلم .

ولا يندفع بما دفعه الشارح نفسه من أن : انتفاء التولي لعدم الإسماع ليس خيرا ،كما أن عدم قتل المسلم لعدم القدرة ليس خيرا ؛ لأنه يدفعه ما اشتهر من أن من النعمة أن لا تقدر .

---

(١) أورده العجلوني في كشف الخفاء (١/١٥٤) ، وهو موضوع ، وانظر : ضعيف الجامع للشيخ الألباني برقم (١٠٠٥) .

(٢) رواه الشافعي بلاغًا في الأم (٥/١٤٤) ، وذكره الحافظ في التلخيص (٣/١١٦) وضعفه .

(فيلزم عدم الثبوت) ، أي : عدم الاستمرار ، والمقصود به : نفي اسمية شيء من جملتيها .

(والمضى) عطف على العدم في جملتيها ، وليس المراد بعدم الثبوت : الانتفاء ، كما ظنه السيد السند ؛ لأن كون **(لو)** للامتناع أفاد ذلك بلا خفاء ، والمقصود هاهنا : بيان أنه يلزم جعل لفظي الجملتين على طبق المعنى ، ولا يعدل عنه إلا لنكتة كما سبق في **(إن)** و **(إذا)** ، وكأنه أوقعه في هذا الظن أنه لو كان المراد بعدم الثبوت : عدم استمرار لأغنى عن ذكره قوله : **(والمضي)** **(في جملتيها)** ولا يعدل عن الفعلية والمضي إلا لنكتة ، لكن لا يعدل في الشرط إلا إلى المضارع للزوم أداة الشرط الفعل ، ولا يعدل في جزائها أيضا إلى الاسمية ، بخلاف **(إن)**.

قال الرضي : ولا يكون جواب **(لو)** اسمية بخلاف جواب **(إن)** لأن الاسمية صريحة في ثبوت مضمونها واستقراره ، ومضمون جواب **(لو)** منتف ممتنع .

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾ (١) فلتقدير القسم ، وذهب جار الله إلى أن الاسمية في الآية جواب **(لو)** ، قال : إنما جعل جوابها اسمية دلالة على استقرار مضمون الجزاء ، هذا كلامه .

وكأن المصنف والمفتاح لم يتعرضا للعدول عن عدم الثبوت للتردد فيه ، أو إيثارا لما اختاره الرضي ، وقال الشارح : لم يتعرض له ؛ لأنه ظاهر يريد أن وجهته وهو الدلالة على الاستقرار ظاهر ، بخلاف وجوه العدول عن المضي فإن فيها دقة وخفاء .

(فدخولها على المضارع في نحو ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ (٢)**)** في القاموس : العَنَتُ محركة : الفساد والإثم والهلاك ودخول المشقة على الإنسان. وفسره الشارح بقوله : لوقعتم في الجهد والهلاك ، والظاهر : أو الهلاك ، ويحتمل غيرهما والله أعلم .

(لقصد استمرار الفعل فيما مضى وقتا فوقتا) أي : الاستمرار والتجددي ، والمراد بالفعل : الفعل الذي دخل عليه **(لو)** لكن ينبغي أن يراد بالاستمرار أعم

---

(١) البقرة : ١٠٣ .

(٢) الحجرات : ٧ .

من استمرار الوجود ، فيكون النفي المستفاد من لو داخلا على الاستمرار ورفعا له ، ومن استمرار العدم ، فيكون النفي المستفاد نفيا لأصل الفعل ، ويكون الاستمرار المستفاد من المضارع واردًا على النفي .

والظاهر من دخول النفي الأول ، ولكن للثاني أيضًا نظائر من جعل قوله تعالى : ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (١) لاستمرار كفرهم وجعل : ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (٢) للمبالغة في نفي الظلم ، لا لنفي المبالغة فيه ، وجعل : ما زيدًا ضربت ، لاختصاص زيد بنفي وقوع الضرب عليه ، فدخول (لو) على المضارع لاستمرار انتفائه كقولهم : لو تحسن إلي لشكرت ، فإن انتفاء الشكر إنما هو لاستمرار انتفاء الإحسان ، لا لانتفاء استمرار الإحسان .

وأما في هذه الآية فذهب جار الله : أن المعنى : لو استمر - عليه الصلاة والسلام - على إطاعتكم لوقعتم في الجهد والهلاك . ورجحه السيد السند بأن : الوقوع في الجهد أو الهلاك إنما يلزم من استمراره على إطاعتهم ؛ لأنه خلاف قاعدة الإبالة وانتكاس لأمر السيادة ؛ لأنه يكون حينئذ تابعا مستعملا ؛ لا حاكما متبوعا .

وأما موافقته إياهم في بعض ما يرونه ففيه استجلاب قلوبهم واستمالتهم بلا معتبرة ، وذهب المفتاح إلى أنه : من قبيل لو تحسن إلي لشكرت ، وبالغ فيه حتى ادعى حصره فيه ، وكأنه أصاب ؛ لأن المطلوب بالآية استمراره - عليه الصلاة والسلام - على امتناع إطاعتهم ، وتوطين نفوسهم على هذا ؛ لأن إطاعتهم إطاعة الهوى ، وأما موافقته - عليه السلام - لهم في بعض الأمور فليس إطاعة لهم ؛ بل إطاعة لله تعالى ؛ حيث يكون مأمورًا بالموافقة .

فإن قلت : ما فائدة قوله : في كثير من الأمور ؟ قلت : التنبيه على منشأ وقوعهم في الهلاك ؛ لأنهم كثيرون ، ولكل منهم رأي . فلو أطعتهم في كثير من الأمر ووقعوا في اختلاف يوجب المشقة أو الهلاك ؛ ففي عدم إطاعته توحيد أمرهم وتشريكهم في واحد ينفعهم وتوحيد كلمتهم وهو هلاك التمدن والتعاون (كما في

---

(١) البقرة : ٨ .

(٢) ق : ٢٩ .

قوله تعالى :﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ (١) حيث عدل فيه عما هو مقتضى الظاهر من إيراد الجملة الاسمية الصرفة ؛ لأنه في مقابلة قولهم :﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ (٢) إلى إيراد جملة اسمية خبرها فعل مضارع قصدا إلى استمرار الاستهزاء بهم وقتًا فوقتًا .

ويحتمل أن يكون إيراد الفعل لتقوية الحكم **(وفي نحو** : ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ (٣) أي : دخولها على المضارع في نحو : ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ مما لم يقصد به الاستمرار ، والخطاب لمحمد - عليه والسلام - أو عام ﴿إِذْ وُقِفُوا﴾ أي : حبسوا ، أو اطلعوا أو أقيموا ، من وقفته بمعنى : أقمته ، أو حبسته ، أو أطلعته عليه على ما في القاموس (﴿عَلَى النَّارِ﴾ (٤) **لتنزيله)** أي : لتنزيل المضارع **(منزلة الماضي)** في الدلالة على التحقق **(لصدوره عمن لا خلاف في إخباره)** على لفظ المصدر ، أو الجمع ، أو لقوة الأسباب من كثرة المعاصي مثلاً ، أو لصدوره في شأن من لا يجوز كذب الحكم في حقه ، نحو : لو تحب ابنك ، فإن محبة الابن واجبة التحقق .

فرؤية المخاطب بمنزلة المتحقق في الماضي لصدوره عمن لا خلاف في إخباره ، وفيه بحث لإخبار الصادق يدل على تحققه لا محالة .

وأما فرض المخبر الصادق فلا يدل على تحققه ، ويمكن التقصي عنه بأنه من فرض الرؤية إنما هو بالنسبة إلى المخاطب ، وأما أصل الرؤية فأمر مذكور ، لا على وجه الفرض ، فكأنه قيل : يا أهل النار ، موقوفين على النار ، وأن ترى أنت ؛ لترى أمرا عجيبا .

فدخول **(لو)** يجعل **(ترى)** بمنزلة الماضي في تحقق أصل الرؤية الذي يشعر به قوله : ﴿وَلَوْ تَرَى﴾ ومن هذا تمكنت من التقصي عن بحث آخر يوحي أيضًا إلى المتفطن ، وهو أن تنزيل المضارع منزلة الماضي في التحقق ينافي دخول **(لو)** الدالة على الامتناع .

---

(١) البقرة : ١٥ .

(٢) البقرة : ١٤ .

(٣) الأنعام : ٢٧ .

(٤) الأنعام : ٢٧ .

فلك أن تقول : الامتناع باعتبار الإسناد إلى المخاطب ، والتحقق لأصل الفعل ، فذكر (لو) للإشعار بأن الرؤية بمثابة من الهول ، يظن معها أنه يمتنع من المخاطب ، هكذا حقق المقام ، ولا يلتفت إلى ما باهى به الشارح المحقق ، حيث قال : فهذا مستقبل في التحقيق ماض بحسب التأويل ، كأنه قد قيل : قد انقضى هذا الأمر ، ولكنك ما رأيته ، ولو رأيته لرأيت أمرًا عجبا ، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام ، فإن دل على تنزيل المرئي منزلة المتحقق لصدوره عمن لا خلاف في إخباره ، ولو دخل على الرؤية ، ولا يلزم من كون ما فرض رؤيته كالمتحقق كون الرؤية كذلك تأمل ، ولا تذهل . وبالتقليد عن التحقيق لا تغفل .

ولك أن تقول : المضارع على مقتضى الظاهر ؛ لأنه استقبالي ، ودخول (لو) مكان (إن) للإشعار باستبعاد تحققه ، كأنه كالممتنع ، وهذا الدخول لا ينافي عدم دخول (لو) إلا على الماضي على ما هو الأصل ؛ لأن ذلك في (لو) المستعملة فيما وضعت له ، لا فيما إذا استعملت بمعنى (إن) فإن العدول حينئذ ليس في إيراد المضارع ، بل في إيراد (لو) (كما في ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾) (١) فإنه نَزَّلَ فيه (يود) منزلة (ود) حتى صح دخول (ربما) عليه ، وإلا (فربما) لا تدخل على المضارع ، ولا يدخل من الأفعال إلا على الماضي ؛ لأنه لتقليل ما وقع في الماضي ، خلافًا لأبي علي ومن تبعه ، فإنه ذكر في غير الإيضاح وقوع الحال والاستقبال بعدها خلافًا للكوفيين ، فإنهم جعلوا (ربما يود) بتقدير : ربما كان يود . وقال بعض البصريين : ما في ربما يود موصوفا ، أي : رب شيء يوده الذين كفروا ، قد تحقق وثبت ، ثم بين ذلك بقوله : ﴿لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (٢) أي : يودون لو كانوا مسلمين ، والمراد تحقق في ودهم وتمنيهم .

ولا يخفى ما فيه من التكلف ، ولا يخفى أن توضيح التنزيل فيما هو بصدده بهذه الآية مع كثرة الاختلاف فيها توضيح بما هو أخفى ، ولو قال : ومثله ربما يود لو كان أولى ، ومعنى التقليل مع كثرة ودادتهم : أنه بمنزلة قليل لعدم نفعه ؛ إذ ربما ألف لا يعدل واحدا .

---

(١) الحجر : ٢ .
(٢) الحجر : ٢ .

وقيل : فيه تنبيه على أن زمان إفاقتهم التي يتمنون فيها قليل . وقال ابن الحاجب : رب مستعار للتحقيق تشبيها بعد التي للتقليل ، وتستعار للتحقيق **(أو لاستحضار الصورة)** (١) يعني : في نحو : ولو ترى مما لم يقصد به الاستمرار قد يكون دخولها على المضارع لاستحضار الصورة ، وذلك فيما كان فعله ماضيا دون ما كان مستقبلا ؛ إذ صرح به الرضي بأنه لم يجيء في كلامهم تنزيل الأمر الاستقبالي موضع الحال ، كما جاء تنزيل الأمر الماضوي منزلته .

لكنه ذكر في المفتاح هذه النكتة في **(ترى)** **(ويود)** ، ووافقه المصنف في الإيضاح ، فعبارة المتن تصلح للانطباق على المذهبين **(كما قال الله تعالى : ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقْنَاهُ﴾)** (٢) جاء بالمضارع بين الماضيين **(استحضارا** (٣) **لتلك الصورة البديعة الدالة على القدرة الباهرة)** ؛ لأن في التعبير بالمضارع الموضوع للحال تصويرًا للماضي بصورة الحال الحاضر بين يدي المخاطب .

وفي هذا التصوير جعله مخيلا له ناظرا له بعين الخيال نظر البصر فيما يشاهده وبين وجه اختيار ذلك في الإثارة دون جارية بأن في إثارة السحاب على الكيفيات المخصوصة إلى أن انطباقه على وجه السماء إظهار قدرة غالبة ، بل نبه على أن التصوير بصورة الحال لا يكون إلا لأمر بديع يتحير فيه الناظر ويشغله بمجامعه .

ولا يخفى عليك أن في التنظير على ما هو تفسير المتن بمقتضى الإيضاح والمفتاح بحثًا ، إذ النظر ماضوي لا كلام فيه بخلاف ما هو فيه ، فإنه استقبالي ، يدعي الرضي عدم وجوده في كلامهم . وقد يكون دخول **(لو)** على المضارع ؛ لكونه مستقبلا بالنظر إلى ما قبله ، كما يقول : لقد أصابتني حوادث لو تبقى إلى الآن لما بقي مني أثر ، جاء بالمضارع ؛ لأن البقاء بعد الإصابة .

وقال الشارح : التعبير فيه بالمضارع ؛ لأنه لا يتحمل لفظا عنها تصويرها

---

(١) الحق أن هذا إنما يكون في حكاية الحال الماضية ، كما قال تعالى في سورة [الكهف : ١٨] ولم يثبت في كلامهم حكاية الحال المستقبلة كما هنا ، وقيل : إن ما هنا من حكاية الحال الماضية بعد تنزيل المضارع منزلة الماضي ، وهو تكلف ظاهر .

(٢) فاطر : ٩ .

(٣) هذا من استحضار الحال الماضية ، فلا يصح قياس ما سبق عليه .

بصورة المتحقق ، وفيه تكلف لا يخفى ، وما ذكرنا ظاهر .

ولك أن تقول : جاء بالمضارع لقصد استمرار البقاء ، وقد يكون الدخول لكونها للمتمني ، فإن (لو) التمني تدخل على المضارع ، وإنما يستفاد للتمني بجامع أنها للانتفاء ، والتمني للأمور المنتفية .

(وأما تنكيره) أورد المفتاح هذا البحث عقيب قوله : وأما كون المسند اسما ؛ ليعلم أن المراد بتنكير الاسم ، والمصنف اعتمد على أن التنكير والتعريف من خواص الاسم .

قال السيد السند في حواشي شرح المفتاح : وصف الفعل والجملة بالتنكير باعتبار الاسم المأخوذ من معناهما **(فلإرادة عدم الحصر والعهد)** لو كان التنكير لإرادة عدم الحصر والعهد لكان انحصار الكتابة في زيد ، أو كون زيد كاتبا معهودا سببًا لكذب زيد كاتب في الجملة ، ولم يكذب أحد هذا التركيب لواحد منهما .

فالصواب فلعدم إرادة الحصر والعهد ، وهو المطابق لما في المفتاح أو كان المسند إليه معرفة ، لكن المراد بالمسند وصف غير معهود ، ولا مقصود الانحصار وبعد فيه نظر ؛ لأنه ربما ينكر مع إرادة الحصر فتقول : ما زيد إلا كاتب إلا أن يراد عدم إرادة الحصر بنفس المسند ، وفي صورة التعريف قصد الحصر بنفس المسند ؛ لأن الحصر لزم من كون المسند معرفا ، وإن جاء تعريفه من كلمة أخرى، والعهد بمعنى المعهودية سواء كانت بأداة ، أو بجوهر اللفظ ، فلا يردان عدم العهد بجامع التعريف ؛ لأن ذلك يحمل العهد على ما هو من معاني اللام ، نعم ، يتجه أن ذكر العهد يغني عن ذكر عدم الحصر ؛ لأن الحصر فرع العهد فإذا انتفى انتفى ، لكن الأمر فيه هين .

وأورد عليه السيد السند في شرح المفتاح : أن عدم الحصر والعهد لا يكون مقتضيا للتنكير ، إنما يكون مقتضيا لو كان تعريف الجنس مستلزما للحصر وليس كذلك ، بل إنما يفيد الحصر في المقام الخطابي ، فلا بد لإتمام المقتضي من قيد آخر ، وهو أن لا يكون تعريف الجنس مقصودا ، وقد اندفع بما فسرنا العهد على أنه يمكن تخصيص النكتة بالمقام الخطابي ، وقد ترك وجهي تنكير ذكرهما المفتاح .

أحدهما : أن تخبر بالذي عن نكرة ، فتقول لمن قال : جاءني رجل : الذي جاءك رجل ، تصديقًا له .

وثانيهما : أن تخبر عن نكرة بشاهد التتبع لا عقلا كمن قال به ، ولم يساعده العقل إلا أن يقال : جعل الامتناع عقليًا بناء على أن التتبع يحكم بالامتناع لرعاية مناسبة عقلية ، وإلا فمن أين يعرف أن : ليس قائم زيد حكما على قائم بزيد ؟ ولم يرد بالامتناع العقلي عدم تجويز العقل حتى يحكم بفساد الدعوى بينا ، وبأن ما ذكر في توجيهه من الأصل في المسند إليه التعريف ، وفي المسند التنكير ، ومخالفة أصلين مستبعد عند العقل لا يثبت الامتناع وإنما تركهما ؛ لأنهما من مباحث علم آخر ، وجعلهما من دواخل البلاغة تكلف ؛ فعد المصنف ذكرهما من تطويلات المفتاح .

والشارح المحقق ظن أن ترك الأول لدخوله تحت إرادة عدم الحصر والعهد وهو سهو بيّن ؛ إذ قصد رعاية حكاية خبر الذي على ما كان في كلام الغير ليس عين قصد عدم الحصر والعهد ، ولأن المحكي يجوز أن يكون تنوينه للتفخيم أو للتحقير .

فإدخال الحكاية تحت مجرد بيان هذه النكتة ظاهر الفساد **(نحو : زيد كاتب ، وعمر وشاعر)** وكأنه أشار بتكثير مثاله أنه أكثر من غيره **(أو للتفخيم ، نحو : ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾)** (١) أي : هو أو ذلك الكتاب هدى للمتقين **(أو للتحقير)** قال الشارح : نحو ما زيد شيئًا .

والظاهر : أن تحقيره إنما يستفاد من نفي مشيئته ، فالوجه : أن تنكيره ليعم النفي ، ومثال التنكير للتحقير : ما زيد شيئًا إلا شاء . ولو قال : بدل قوله : أو للتفخيم أو للتحقير أو لما مر في تنكير المسند إليه لكان أخصر وأفيد .

(وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف) لا يخفى أن تسمية المضاف مع المضاف إليه والمضاف مع الصفة مركبًا تقييديًا يقتضي أن يقال : وأما تقييده بالإضافة أو الوصف إلا أنهم ادعوا أن التخصيص في الإضافة ، والوصف ، والتقييد في المفعول ونحوه اصطلاح ، وهل هو مجرد اصطلاح ، أو مبني على

---

(١) البقرة : ٢ .

مناسبه ؟

ذهب إلى الأول الشارح ، والسيد السند نقل تكلفا لإخراجه عن مجرد الاصطلاح ، فقال : تقييد الفعل بمفعول ونحوه بعد الإسناد وتخصيص الاسم بالإضافة أو الوصف قبل الإسناد ، فأريد التنبيه على الفرق بتخصيص كل باسم ، وأما تخصيص أحد الاسمين بأحد المعنيين ، فلأن الاسم بحسب أصل وضعه مطلق غير عام ، فيناسبه التقييد ، وأما الاسم فقد يكون فيه ما يدل على العموم والشمول في أصل الوضع ، فيناسبه التخصيص ، وهذا القدر في الرجحان كافٍ .

وأما المشتقات فهي باعتبار العمل في حكم الفعل وتابعة له .

ونعم الوجه ما نقله الشارح من أن : التخصيص عندهم عبارة عن نقص الشيوع ، والفعل إنما يدل على الحدث المطلق الغير مقيد بالوحدة ، أي : الطبيعة المطلقة والحال مقيدة ، والوصف يجيء للاسم الذي فيه الشيوع ، فيخصصه هذا .

وتلخيصه : أن الطبيعة المطلقة يلاحظها العقل من حيث إنها واحدة ، فتكثرها بالتقييد ، ولا شيوع قبل الكثرة بخلاف الاسم ، فإنه يدل على الطبيعة المقيدة بالوحدة الشائعة بين كثيرين ، فبالإضافة أو الوصف ينقص الشيوع الذي يشاهده العقل حين سماع الاسم ، فيناسب وصف الفعل بالتقييد والمضاف والموصوف بالتخصيص ، وقد خفي تلخيصه على الشارح ، فسماه «وهمًا» متمسكا بأنه إن أراد بالشيوع الشمول والعموم ، فالنكرة في الإيجاب ليست كذلك .

وإن أراد احتمال الصدق على كل فرض يفرض ، ففي الفعل أيضًا شيوع ، فإنَّ : جاء زيد يحتمل مجيئات كثيرة ومنشأ ذلك عدم الفرق بين الشيوع في الواقع وبين كون شيوعه في نظر العقل عند فهمه من اللفظ . ونحن نقول : إنما عدل عن التقييد إلى التخصيص ، ليخص بحثه بالنكرات على ما يقتضيه مقابلته بقوله ، وأما تعريفه ، فلو قال : وأما لتقييده بالإضافة أو الوصف لكان شاملاً للإضافة إلى المعرفة والوصف بها ، فلما قال : وأما تخصيصه خص بالنكرة . إذ التخصيص في النكرات ، والتوضيح في المعارف بقي أنه لا وجه لبيان الوصف المخصص دون

غيره حتى يكاد يحكم بأن قوله : **(أو الوصف)** ، ولك أن تجعله عدولاً عنها .

(فلكون الفائدة أتم) أي : فلصيرورة الفائدة أتم .

وقد يكون التخصيص لتوقف الفائدة عليه ، كما إذا كان المخاطب يعلم أن زيدا غلام ، ولا يعرف أنه غلام عمرو ، فتقول زيد غلام عمرو ، ولا يبعد أن يقال : لم يتعرض له ؛ لأنه ليس زائدا على أصل المراد .

(كما مر) (١) قيده المفتاح بقوله : في فصل تعريف المسند إليه ، وأطلقه المصنف ليعود إلى ما هو أقرب من بحث تقييد الفعل ؛ ولأنه لم يذكر شيئًا في تعريف المسند إليه بخلاف المفتاح .

(وأما تركه) أي : ترك التخصيص **(فظاهر مما سبق)** (٢) من ترك تقييد المسند لمانع عن تربية الفائدة ، وكان الأخصر أن يقول : وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف ، وتركه ، فظاهر مما سبق .

(وأما تعريفه (٣) **فلإفادة السامع حكما)** دفع في إثنائه بيان النكتة شبهة أنه لا فائدة في الحكم على الشيء بالمعرفة ؛ لأنه من قبيل إفادة المعلوم ، حيث أشار إلى أن المفاد بالكلام ليس المسند ، بل حكما بين المسند والمسند إليه ، فالإفادة لا تتوقف على الجهل بالمسند ، بل تمتنع مع الجهل به ، كما تمتنع مع الجهل بالمسند إليه ، ولو كان الحكم أيضًا معلوما يتأتى الإفادة للازم الحكم .

---

(١) من أن زيادة الخصوص توجب تمام الفائدة ، وإنما ذكر الإضافة هنا مع الوصف لاتحادهما معه في ذلك الغرض ، وقد ذكر السعد أن جعل معمولات المسند كالحال ونحوه من التقييد وجعل الإضافة والوصف من التخصيص إنما هو مجرد اصطلاح ، لأنه لا فرق بينهما في ذلك ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة والوصف في المسند إليه تأتي هنا أيضًا . ومن التخصيص قول الشاعر :

حَميَ الحَديدُ عليهمُ فكأنَّهُ ... ومضَان برق أو شعاع شموس

ومن التخصيص بالوصف قول الشاعر :

وكنت امرأ لا أسمَعُ الدهر سُبةً ... أسب بها إلا كشفت غطاءها

(٢) أي في ترك تقييد المسند من أنه يكون لمانع من تربية الفائدة ، وذلك كقصد الإخفاء عن السامعين ونحو ذلك .

(٣) أخره هنا عن الكلام على التنكير وذكر بينهما للتخصيص بالإضافة والوصف ، ولا يخفى أن أغراض الإضافة من أغراض التعريف ، وأن أغراض الوصف من أغراض التوابع ، وما كان أحسن لو رتب الكلام هنا كما رتبه في باب المسند إليه .

ولا خفاء في أن المقصود بالإفادة : الحكم بمعنى وقوع النسبة أو لا وقوعها ، لا الإيقاع والانتزاع كما تفيده تعدية الحكم بقوله **(على أمر معلوم له)** ففيه مسامحة ، والمراد متعلق حكم كذلك ، وتقدير المفعول به ، وجعل حكما مفعولاً له لا يحضر به إلا بصر حديد وعن فهم المتعلم بعيد .

(بإحدى طرق التعريف) إذ لا يجتمع اثنان منها **(بآخر)** لو اكتفى به **(أو مثله)** لكفى .

قال الشارح : أشار بقوله (آخر) إلى وجوب مغايرة المسند والمسند إليه بحسب المفهوم ، ولا ينتقض بنحو : أنا أبو النجم ، وشعري شعري ، فإن الخبر مؤول ، فأبو النجم : بمعنى المشتهر الدائرة على الألسنة ، وشعري شعري على ما ذكره الشارح بتقدير : شعري الآن مثل شعري السابق ، وعلى ما يمكن أنه بمعنى الكامل ، لأن إضافة الشعر إليه تشعر بالكمال ، أو المعنى : كل شعر لي ، مثل : شعر آخر لي ، يريد : أن أشعاري متماثلة غير متفاوتة ، وهذا آية التمكن في الشعر ، وعدم التلون ، ولا كمال فوقه .

ولا بأس بالاتحاد في اللفظ ، فتقول بمعنى : عين : تريد بالثاني : الينبوع ، وتقول : هو هو ، عند اختلاف المرجعين ، ولا بالترادف عند اختلاف المقصودين ، نحو : الليث الأسد ، تريد بالأول ما وضع له هذا اللفظ ، وبالثاني مفهوم الأسد بعينه .

ولو قال : على مفهوم بآخر لكان أحسن ، حيث كان يشعر بأن المغايرة في المفهوم ، لا في الخارج ، والمراد بالمماثلة مجرد كونه معلوما بإحدى طرق التعريف ، ولو تركه لكان أحسن ، لاشتهار مماثلة المعرف بالمعرف في المماثلة في مرتبة التعريف ، ولو حمل المماثلة على المماثلة في التحقق بأن يتحدا في الوجود لكان أفيد .

وقد أفاد أنه يجب عند تعريف المسند تعريف المسند إليه اختيار الغير مذهب سيبويه ، فإنه يجوز الإخبار بالمعرفة عن النكرة المتضمنة للاستفهام ، أو أفعل التفضيل في جملة هي صفة نحو : مررت برجل أفضل منه أبوه ، فإنه أفضل عنده مبتدأ ، خبر عند غيره ، وأفاد أيضًا أنه : لا يجب ترجيح المسند إليه في

التعريف ، أو مساواته مع المسند فيه كما يجب في المنعوت .

(أو لازم حكم كذلك) [١] أي : حكم موصوف بما ذكر ، هذا هو المراد وفي صحة تشبيه كذلك خفاء ، إذ هذا الحكم غير ما سبق ، فالظاهر الأخصر ، أو لازمه بذكر المضمر ، وذلك إذا كان المخاطب عالماً بالحكم .

ومما ينبغي أن يعلم : أن الإطلاق الذي يفيده هذا البيان ليس صحيحا ؛ لأنه وإن كان لا منع من ترجيح واحد من المسند والمسند إليه على الآخر في مرتبة التعريف ، لكن ليس لك أن تجعل أي المعرفتين شئت مسندا إليه ، والآخر مسندا ، بل له ضابطة ذكرها المفتاح ونقحها المصنف في الإيضاح فقال :

وتفسير هذا ، أي : بيان ما ذكر في وجه تعريف المسند إليه أنه قد يكون الشيء صفتان من صفات التعريف ، ويكون السامع عالماً باتصافه بإحداهما دون الأخرى ، فإذا أردت أن تخبره أنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى ، وتجعله ، وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية ، وتجعله خبرا ، فيفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية .

ثم قال : وإذا لم يعرف أن لزيد أخا أصلاً ، فلا يقال : أخوك زيد ؛ لامتناع الحكم بالمعين على من لا يعرفه المخاطب أصلا ، وإنما يقال ذلك إذا عرف المخاطب أن له أخا ، وأريد تعيينه له هذا ، فأفاد أنه كما لا يصح الإخبار بالمعرفة عن النكرة لا يصح بمعرفة مفيدة للتعين عن معرفة لا تدل على معين ، بل تدل على مبهم ، وإنما صَوَّرَهُ بالمضاف ؛ لا لأنه لا يجرى في ذي اللام والموصول ، بل لظهور أن المقصود أنه لا يخبر بمعين عن مبهم ، وإن كان معرفة إذا لا حاصل له ، لكن يمكن أن يخبر عن نفس الجنس أو الجنس المستغرق بالمعين مبالغة ، وهذا الذي أراده حيث قال : وإن أردت تعيين جنس المنطلق ، قلت : المنطلق زيد ، هذه زبدة كلامه ، وأوهم تقريره الشارح أنه جرى في ذلك على ما قيل : أن تعريف المسند إن كان بغير الإضافة تجب معلومية المسند إليه والمسند ، وإن كان بها لا

---

(١) لا يقال : إنه يلزم من علم السامع بكل منهما أن يكون هذا إخبار بمعلوم له ؛ لأن المراد أنه يعلم كلا منهما ويجهل إسناد أحدهما إلى الآخر ، وإنما جعل الحكم في ذلك على أمر معلوم لوجوب تعريف المسند إليه عند تعريف المسند ، ولهذا حكم بالقلب في قول القطامي السابق - ولا يكُ موقف منك الوداعا .

يجب إلا معلومية المسند إليه ، مع أنه يأبى إطلاق الكتاب .

وهاهنا بحث ، وهو أن الضابط لا يتناول : زيد أخوك ، فإنه ليس هناك صفتان ، وكأنه أراد بالصفتين ما يعم الاسم ؛ لأنه كالصفة في التعيين ، وأن الضابط قاصر ؛ لأنه لم يفصل ما إذا عرف كلا من الصفتين للذات ، ولم يعرف أن الذات متحددة فيهما ؛ كما إذا عرف المخاطب أن له أخا ، وعرف زيدا بعينه، ولم يعرف أن زيدا وأخاه متحدان ، فتريد أن تفيد أن ذلك الاتحاد ، فأنت حينئذ بالخيار ، فاجعل أيهما شئت مسندًا إليه .

ومن هذا القبيل قوله تعالى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ (١) فإنه قد عرف المخاطب موصوفين بصفات الكمال آنفا ، وسمع أن جماعة هم المفلحون ، فأفاد أنهما المتحدان ، نعم ، هنا يجب جعل (أولئك) مسندا إليه ؛ ليفيد تعليق الحكم بالصفات ، لا لأن الحكم بالاتحاد يقتضي ذلك ، ولهذا مثله صاحب الكشاف بريد النائب لمن سمع أنه ناب أحد ، فكان كالمستخبر أنه من هو ؟ يريد أنه يعرف زيدًا بعينه وعمرو ، أو لا يعرف أنه متحد مع أيهما ، فتقول : زيد النائب ، ولك أن تقول : النائب زيد ، وليس تمثيله لمن عرف نائبا ، وطالب لتعيينه ، لا لاتحاد المعلومين حتى يقال : إن الواجب حينئذ النائب زيد ، كما اعترض به الشارح المحقق عليه .

وقد أطنب السيد السند في الرد عليه ، وأطال في الإثبات أن الواجب : زيد النائب ، وقد عرفت أنه لا يجب شيء منهما .

ولك الخيار على أن لنا أن نرد على الشارح باختيار أن الواجب النائب زيد ، ومراد الكشاف بقوله : زيد التائب النائب زيد ، إلا أنه قدم الخبر تنبيهًا على أن تقديم المبتدأ فيا إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين لا يجب عند وجود القرينة على تعيين المبتدأ ، وإن أطلق النحاة وجوب التقديم .

قال صاحب المفتاح بعد هذا الضابط : وإذا تأملت ما تلوناه عليك أعثرك على معنى قول النحويين : لا يجوز تقديم الخبر على المبتدأ إذا كانا معرفتين معا ، بل أيهما قدمت فهو المبتدأ ، واعترض عليه السيد السند بأن بحث النحويين ليس

---

(١) البقرة : ٥ .

مما يخص المتكلم البليغ ، والوجوب لهذا يتعلق بنظر البليغ ، فيجب أن يكون الوجوب الذي نظرهم فيه المعنى يستوي فيه البليغ وغيره ، وهو التباس المحكوم عليه بالمحكوم به .

ونحن نقول : تقديم المبتدأ لهذا الغرض على الخبر يجب بعد دخول كان أيضًا، والنحوي لا يوجبه ، فعلم أن ليس نظر النحوي على هذا المعنى **(نحو : زيد أخوك ، وعمرو المنطلق باعتبار تعريف العهد أو الجنس)** (١) جعله الشارح متعلقا بالمثال الثاني ، وتوطئة لقوله : والثاني قد يفيد قصر الجنس كذلك ، ولك أن تجعله متعلقا بهما ؛ لأنه كما أن اللام تكون للعهد وللجنس كذلك الإضافة ، لكن صرح الرضي بأن هذا العهد أصل وضع الإضافة ، وإن كثر استعمالهما في غيره .

وقال السيد السند : إن الأصل في المعرف باللام أيضًا ذلك **(وعكسهما)** عطف على ما أضيف إليه نحو أي ، ونحو أخوك زيد ، والمنطلق عمرو ، وفيه مع تكثير الأمثلة التنبيه على قوله : **(والثاني)** أي : اعتبار تعريف الجنس أعم من أن يكون في المسند أو المسند إليه ورد لقوله : وقيل : الاسم متعين .... إلخ إجمالا ، وتوطئة لذكره .

(قد يفيد قصر الجنس (٢) **على شيء تحقيقا)** قال الشارح : أي : قصرا محققا مطابقًا للواقع ، أو مبالغًا فيه ، وفيه : أن المبالغة ليست في القصر ، بل في النسبة بواسطة القصر ، وأنه لا يلزم في قصر التحقيقي أن يكون مطابقًا للواقع ، بل يكفي أن يكون على اعتقاد ظنًا كان أو جهلا ، أو يقينا .

فالأولى جعل تحقيقا مفعولا له للقصر ، أي : قصرًا للتحقيق ، وإفادة الواقع **(نحو : زيد الأمير)** مثل به للقصر تحقيقا ؛ لأن وحدة الإمارة أقرب من وحدة الشجاعة **(أو مبالغة)** أي : للمبالغة ، لا لإفادة الواقع ، ثم في جعل تحقيقا أو مبالغة قيدا للقصر أنه يلزم أن يكون التحقيق والمبالغة مفادي تعريف الجنس ،

---

(١) أي في المسند ، لأن الكلام فيه ، وإن كان التعريف بلام الجنس في المسند إليه يفيد القصر أيضًا كما سيأتي .

(٢) أي قصره على المسند إليه .

وليس كذلك ، أو ليس مفاده إلا القصر ، وأما بناءه على المبالغة أو التحقيق ، فما يستفاد من المقام ، ويمكن توجيهه بأن يراد بالإفادة : الإفادة بمعونة القرينة .

(لكماله فيه) في الإيضاح لكمال معناه في المحكوم عليه [١] ، وهذا يفيد أنه جعل ضمير كماله للجنس وضمير فيه للشيء ، ولو عكس لتم المقصود ، لكن جعل الضميرين على ترتيب المرجعين أقرب إلى الفهم **(نحو : عمرو الشجاع)** والقصر الحقيقي أعم من أن يكون مبنيًا على الاستغراق الحقيقي أو العرفي ، فزيد الأمير ، يحتمل أن يراد به : كل أمير البلد ، فيكون استغراقا عرفيا ، فيفيد قصر إمارة البلد تحقيقا ، وأن يراد به كل الأمير ، فيفيد قصر الأمير مطلقا ، لكنه كاذب .

ومثاله الصادق ما ذكره المفتاح على مذهب الاعتزال ، أي : الله تعالى العالم الذات ، أي : عالم بذاته ، لا بالعلم ، ومن قبيل : زيد الأمير ، أنت الحبيب .

قال الشيخ : ليس معناه : أنك الكامل في المحبوبية ، حتى أنه لا محبة في الدنيا إلا ما أنت به حبيب ، كما في : أنت الشجاع ، ولا أن أحدا لم يحب أحد مثل محبتي لك ، حتى إن سائر المحبات في جنبها غير محبة ، بل معناه : أن المحبة مني بجملتها مقصورة عليك ، وليس لغيرك حظ في محبة شيء .

وسماه الشارح لدقته نكتة ، وما وجه كونه نكتة إلا أنه مبني على الاستغراق العرفي ، ولم يتنبه له السيد السند فقال بعد تقسيم الشارح الجنس إلى المطلق كما في الأمثلة المذكورة : والمقيد بوصف ، أو حال ، أو ظرف ، أو مفعول أو غير ذلك ، وليس ما ذكره الشيخ إلا الجنس المقيد ؛ لأنه في تقدير : أن الحبيب لي ، لا وجه لجعل ما ذكره الشيخ نكتة منفردة ، بل هو من دواخل التقسيم ، ولا يتجه ما ذكره ؛ لأن كونه نكتة بناء على أنه جنس مطلق فيه دقة ، وهو اعتبار الاستغراق العرفي .

نعم ، زيد الأمير أيضًا منه ، وكأنه لم يتنبه له الشارح ، وإنما قال : قد يفيد قصر الجنس ؛ لأن إفادته قصر الجنس بمعونة اقتضاء المقام الاستغراق ، وهو المقام

---

(١) فالأول قصر تحقيقي والثاني ادعائي ، وتعريف المسند إليه بلام الجنس يفيد القصر كما سبق ، ولكنه يفيد قصر المسند إليه على المسند ، كقولك : «الأمير زيد» والشجاع عمرو ، وتعريف المسند بالمسند بالعكس كما سبق ، ولهذا لا يتفاوت المعنى فيهما من جهة القصر .

الخطابي دون الاستدلالي ، فالمنطلق زيد يفيد القصر ؛ لأنه بمعنى : كل منطلق زيد ، فإذا كان كل منطلق زيدا ، انحصر المنطلق في زيد ، وكذا زيد المنطلق بمعنى : زيد كل منطلق ، فإذا كان زيد كل منطلق ، ينحصر المنطلق في زيد ، يكشف عن ذلك كلام المفتاح .

وبهذا المعنى ما في الإيضاح حيث قال : ثم التعريف بلام الجنس قد لا يفيد قصر المعرف على ما حكم عليه به كقول الخنساء :

إذا قَبُحَ البُكاءُ على قَتيلٍ رأيتُ بُكاءَكَ الحَسَنَ الجَميلا (١)

في مرثية أخيها صخر ، فإنه ليس المقام طالب اعتبار رأيت بكاءك كل حسن جميل ، بل تطلب إثبات الحسن الجميل له ؛ إذ تكفل الشرط سلب الحسن عن كل ما عداه ، والمراد بقتيل : كل قتيل ، كقوله تعالى : ﴿عَلِمَتْ نَفْسٌ﴾ (٢) ثم تعريف الخبر باللام يطلب نكتة لولا يفيد القصر ؛ لئلا يلغو ، بل لا يكون اختيارًا للمرجوح ، وهو تعريف الخبر إذ الأصل فيه التنكير ، ومما يجعل نكتة ، وحمل عليه الشارح البيت ما نقله عن الشيخ في قول حسان :

وإنَّ سنامَ المجدِ مِنْ آلِ هاشِمٍ بَنو بنتِ مَخْزومٍ ووالِدُكَ العَبْدُ (٣)

من أن معنى التعريف فيه : أن يثبت العبودية له ، ثم يجعله ظاهر الأمر فيها معروفا بها .

ولك أن تجعل النكتة ، فيه أن تجعل الخبر لتفخيمه ، أو خساسته نصب العين حاضرا في الأذهان .

وأما تعريف المسند إليه ، فيستغنى عن أمر زائد على التعيين ؛ لأن الأصل فيه التعريف ، وربما تكلف الشارح بأن المعرف بلام الحقيقة أيضًا يفيد القصر ؛ لأنه يحكم باتحاد الجنس مع المسند ، أو المسند إليه ، واتحاد الجنس يوجب القصر؛

---

(١) انظر البيت في الإيضاح (١٠٥) .

والخنساء هي : تماضر بنت عمرو بن الشريد الصحابية ، الشاعرة البكّاءة على أخيها صخر .

(٢) الانفطار : ٥ ، التكوير : ١٤ .

(٣) البيت في ديوانه (٧٤) من قصيدة قالها يهجو أبا سفيان بن الحارث بن عبد المطلب .

سنام المجد : أعلاه .

إذ لا يتجاوز أحد المتحدين الآخر ، وأورد على نفسه : أن زيدا قائم أيضًا حاكم باتحاد الجنس ، فيفيد القصر .

ورد بأنه حاكم باتحاد الفرد دون الجنس ، فليس اللازم إلا عدم التجاوز عن فرد ما من الجنس ، فلا يلزم قصر الجنس ، وزيفه السيد السند بأن مفهوم النكرة لو سلم أنه مفهوم فرد ما من الجنس ، لا الجنس نفسه ، فالاتحاد مع هذا المفهوم يستلزم حصر هذا المفهوم ، وهو في قوة حصر الجنس ، ويمكن دفعه بأن الحكم في المعرفة باتحاد الجنس الغير المقيد بالوحدة ، فينصرف إلى اتحاد الطبيعة بخلاف النكرة ، فإن الحكم فيه باتحاد الجنس الغير المقيد بالوحدة ، فيفيد اتحاد حصته ، فلا يفيد الحصر ، ثم هذا القصر حقيقي ، أو ادعائي ، ولم يتبين أنه يكون لرد الخطأ ، أو لدفع التردد كما هو شأن القصر الإضافي ، وكأنه لم يوجد إلا لذلك .

قال الشارح المحقق : إنما خص حكم القصر بتعريف الجنس ؛ لأن القصر يكون في الدائر بين العموم والخصوص ، والعهد يفيد تساوي المبتدأ والخبر ، فلا يصدق أحدهما بدون الآخر ، ومثل هذا الاختصاص لا يقال له القصر في الاصطلاح ، وفيه نظر ، إذ المعهود يصح أن يكون نوعا ، فنقول : زيد المنطلق ، مريدا لنوع الفلاني من المنطلق ، فلا يفيد التساوي مع المبتدأ ، ويكون دائرا بين العموم والخصوص على أنه يتجه عليه ما ذكره السيد السند من أن هذا لا ينافي إلا قصر الأفراد ، ولا يمنع قصر التعيين والقلب ، ويمكن دفع ما ذكره بأن بناءه على أن القصر لتعريف المسند والمسند إليه لا يكون إلا حقيقيًا أو ادعائيا .

والأولى أن يقال : تخصيص القصر بتعريف الجنس ؛ لأنه فرع قصد الاستغراق على ما يقتضيه بيان المفتاح .

(وقيل) قائله الإمام الرازي **(الاسم متعين للابتداء)** الأولى للإسناد إليه ليندرج فيه معمولات النواسخ ، ويعم قوله للخبرية بظاهرها **(لدلالته على الذات والصفة للخبرية لدلالتها على أمر نسبي)** طالب للارتباط بالغير ، فيستحق جعلها مربوطة لا مربوطًا إليها ، وفيه رد لقول النحاة : إن المعرفتين أيهما قدمت فهي مبتدأة دفعا للالتباس ، بأنه لا التباس في معرفتين . إحداهما : اسم ، والأخرى : صفة . ولتحقيق علماء هذا الفن أن أيتهما كانت معلومة فهي مبتدأة،

وأيتهما كانت كالمستخبرة فهي الخبر .

(ورد) هذا الحكم **(بأن المعنى)** إما كرمى أو على المشهور **(الشخص الذي له الصفة)** لأن اللام موصولة ، ومعناه : شخص تعين بالصلة ، وفيه أنه لا يطرد في قولنا : الحسن زيد ؛ بل لأنه الصفة المبتدأة لها موصوف مقدر لا محالة ، أو مؤولة بذات لها صفة ، وفيهما أن ذلك لا يدفع قول الإمام : إن الكون صفة قرينة على كونها خبرًا ، فلا يتعين المقدم أو المعلوم بالابتداء .

وقوله : **(صاحب هذا الاسم)** مما لا حاجة إليه ؛ لأنه إذا جعل الصفة دالة على الذات لم يترجح كون لا اسم مبتدأ ، فلا حاجة إلى جعل الاسم في معنى الصفة نعم .

لو اشترط في الخبر كونه مشتقا ، أو مؤولا به ، كما هو مذهب الكوفي احتيج إليه ، لكنه غير صحيح ، والصحيح ما عليه البصريون .

وقال الشارح : هذا التأويل باعتبار خصوص المثال لجعل المنطلق إشارة إلى الشخص بعينه ، فلا يفيد حمل زيد عليه ، فينبغي أن يكون المقصود بزيد تعين اسمه لمن لا يعرف اسمه .

والسيد السند قال : التأويل ؛ لأن الخبر في الحقيقي لا يحمل كما صرح به المنطقيون ، وعلى التقديرين ، فقوله : صاحب هذا الاسم في خصوص هذا المثال لا يجرى في قولنا : المنطلق الإنسان ، ولا مدخل له في الرد ، ففيه خزازة ، ولعل من قال : لا حاجة إليه ، أراد نفي الحاجة إليه في الرد ، لا إنه لا نفع له أصلاً ، إنما أول لصاحب هذا الاسم بتقدير هذا المضاف ، لا بتأويل العلم بمسمى به كما هو المشتهر ؛ لئلا يصير نكرة ، فخرج عما نحن فيه من كون المسند والمسند إليه معرفتين .

(وأما كونه جملة) [1] المسند في الجملة الخبرية لا يكون إلا جملة خبرية ، وهل يجب أن تكون خبرية مطلقة أو لا ؟ اختلف فيه .

فكثير من النحاة ذهبوا إلى وجوبها اسما ، واستدلوا عليه تارة بأن : الخبر هو

---

(١) هذا يقابل قوله فيا سبق «وأما إفراده» وقد وسط بينهما الأحوال السابقة لدخولها في حال الإفراد .

الذي يحتمل الصدق والكذب ، وكأنهم أرادوا : أن النحاة نقلوا اسم الخبر مما يحتمل الصدق والكذب إلى ما هو مدار احتمالهما من طرفي الجملة ، أي : المسند، فالخبر ليس اسما ، إلا لمسند له مزيد مدخلية في ذلك الاحتمال ، فهذا تمسك برعاية مناسبة الاسم ، ومثله غير عزيز في العلوم العربية النقلية حتى الفقه ، ولا يخفى على من له دربة في النقليات .

وأما كونه غلطا من اشتراك لفظ الخبر بين المركب التام ومسند الجملة الاسمية ، فبعيد جدًّا ، وإن ركن إليه الشارح المحقق والسيد السند حتى قال : لا خفاء فيما ذكره الشارح من أنه غلط من الاشتراك . •

وتارة بأن : الخبر يجب أن يكون ثابتا للمبتدأ ، والإنشاء ليس بثابت في نفسه، فلا يكون ثابتا لغيره ، ورده الشارح بأن الخبر يجب أن يكون مسندا إلى غيره ، والإسناد لا يقتضي الثبوت كما في : أزيد عندك ؟

ولك أن ترده أيضًا بأن الخبر قد يكون مسلوبا عن غيره ، وما ليس بثابت لا يأتي سلبه عن غيره ، وبأن الثابت لغيره لا يقتضي الثبوت في نفسه .

ألا ترى أن الأعمى ثابت لغيره ، وليس ثابتا في نفسه ؟

وأوّل السيد السند استدلالهم بأن المراد : أن الخبر يجب ملاحظة ثبوته لغيره سواء اعتقد أو شك فيه أو رفع ، وما ليس بثابت في نفسه لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره ، وزعم أنه تام ، وفرع عليه : أنه يجب تأويل إنشاء وقع خبرا بالخبر .

ويرده أنا لا نُسلم أن ما ليس بثابت لا يمكن ملاحظة ثبوته لغيره ، بل كما يلاحظ الثبوت للتردد فيه ، وللرفع يلاحظ للطلب ، فيلاحظ ثبوت الضرب للمخاطب في : أضرب ، ويطلب ، فيلاحظ كذلك في : زيد أضربه ، ومما يجتلي به صدق إمكان ملاحظة ثبوت الخبر للطلب قولنا : كن قائما ، فإنك لاحظت ثبوت القائم للمخاطب للطلب ، ولا ريبة في صحة أزيد عندك ؟ فكذا في صحة : زيد ، هل أبوه قائم ؟ فإنك تلاحظ بنسبة أبوه قائم إلى زيد وتشك فيه وتستفهم عنه .

وأما ما ذكره في توضيح عدم صحة جعل الإنشاء خبرا من الإنشاء والطلب قائم

بالمنشيء ، فلا يكون حالاً للمبتدأ إلا باعتبار تعلقه به أو استحقاقه له ، فلا بد من ملاحظة هذه الحيثية معه ، وملاحظة هذه الحيثية بجعله خبرا .

ففيه أولا : أنه يصح أن يكون المبتدأ نفس الطالب ، كما في قولنا : أنا لأقتلن نفسي .

وثانيًا : أن المربوط بالمبتدأ ليس الطلب ، بل المطلوب ؛ ليتعلق الطلب به بعد ربطه ، وإن اقتضاء ملاحظة الحيثية صيرورته خبرا أول المسألة ، فالحق : أن خبر المبتدأ يصح أن يكون إنشاء ، وكذا إخبار النواسخ إلا الأفعال الناقصة وأفعال القلوب ، **(فللتقوّى)** ، وسبب التقوى بكون الخبر جملة على ما في المفتاح ، وهو أن المبتدأ ؛ لكونه مبتدأ يستدعي أن يسند إليه شيء ، فإذا جاء بعده ما يصلح أن يسند إلى ذلك المبتدأ صرفه ذلك المبتدأ إلى نفسه سواء كان خاليا عن الضمير أو متضمنًا له ، فينعقد بينهما حكم ، ثم إذا كان متضمنا لضميره المعتد به بأن لا يكون الخبر معه متشابها بالخالي عنه كما مر ،صرفه ذلك الضمير إلى المبتدأ ثانيا ، فيكتسي الحكم قوة .

أقول : لو قال : هو أن المسند إليه لكونه مسندًا إليه يستدعي أن يسند إليه شيء لكان أعم وأوضح ، ثم المستفاد من كلامه أن السامع أولا يصرف الجملة الصالحة إلى المبتدأ مع قطع النظر عن إسناد فيه ، وثانيًا : يصرفه إليه باعتبار إسناد فيه . والأظهر : أنه يصرفه الضمير أولا ؛ لأن كونه صالحا للصرف إليه بملاحظة الضمير ، ثم يصرفه للمبتدأ إلى نفسه لكونه صالحا .

قال الشارح المحقق : فعلى ما ذكره المفتاح لا تقوى في زيد ضربته ؛ لأن الضمير لم يصرفه إلى زيد ثانيا ، وفيه بحث ؛ لأن زيدًا صرف ضربته إلى نفسه باعتبار أنه مضروب ، فتكرر هذا الصرف بالضمير ، ووجه التقوى على ما نقل عن دلائل الإعجاز : أن الاسم لا يؤتي معرى عن العوامل إلا لحديث قد يؤدي إسناده إليه ، فإذا قلت : زيد ، فقد أشعرت قلب السامع بأنك تريد الإخبار عنه ، فهذا توطئة له وتقدمة للإعلام به ، فإذا قلت : قام دخل في قلبه دخول المأنوس ، وهذا أشد للثبوت ، وأمنع عن الشبهة والشك ، وبالجملة ليس الإعلام بالشيء بغتة مثل الإعلام به بعد التنبيه عليه والتقدمة ، فإن ذلك يجري مجرى

تأكيد الإعلام في التقوى والأحكام ، فيدخل فيه نحو : زيد مررت به ، وزيد ضربته ، وهذا مؤيد بحمل كلام السكاكي على ما يشمله كما فعلنا ، لا على وجه يخرج كما وهمه الشارح .

لكن في قوله : هذا أمنع عن الشبهة والشك مدخول بأن التقدمة تشبه الملوح لجنس الخبر ، فكما اعتبر تقديم الملوح موجبا للشك ينبغي أن يعتبر تقديم المبتدأ موجب له .

وقال السيد السند : لا تعويل على ما ذكره الشيخ ؛ لأن هذا التقوى بعينه متحقق في كل خبر مؤخر ، فلا يصلح لكونه داعيا إلى الجملة ، ويمكن دفعه بأن ليس تعرية الاسم عن العامل إلا في الخبر الفعل ؛ لأن التعرية تقتضي تحقق العامل ، ولم يتحقق في : زيد إنسان ، وزيد قائم ما يصلح للعمل في زيد حتى تكون في تقديمه عليه تعرية له عن العامل ، بخلاف : زيد قام ، فإنه في تقديم زيد تعرية له عن عمل قام ، وإنما خص التقدمة والتوطئة بالتعرية ؛ لأن فيه عدولا عن العامل الأقوى للتوطئة ، وأما في : زيد قائم ،فليس لزيد طريق ثبوت في الكلام ، إلا بجعله مبتدأ حقه التقديم .

ونحن نقول : تقوية الحكم في الخبر الجملة ؛ لأن الجملة ابية لا ترتبط بشيء إلا بمزيد اعتال للسامع ، فيتمكن في نفس للسامع لامتداد توجهه ، واشتغاله بها بخلاف المفرد ، لكنه يقتضي أن يكون في الجملة السببية أيضا تقوى الحكم .

ونحن نقول : لا نتحاشى عنه ، فليكن لإيرادها جملة جهتان .

(أو لكونه سببيا كما مر) (١) أي : مثل مثال مر ، حيث قال : المراد بالسببي مثل : زيد أبوه قائم ، فقوله : كما مر حوالة المثال على سابق الكلام .

وفسره الشارح بقوله : من أن إفراده لكونه غير سببي مع عدم إفادة تقوى

---

(١) أي بيان كونه سببيا عند قوله : «وأما إفراده» وقيل : إن كل ما خبره جملة يفيد التقوي ولو كانت اسمية ، وعلى هذا تكون الجملة المسببية مفيدة للتقوي أيضًا ، فيفيد قولك : «زيد أبوه منطلق» تقوي الحكم بخلاف «أبو زيد منطلق» ولا يرد على الحصر في الغرضين أن خبر ضمير الشأن جملة وليس للتقوي ولا للسببية ، لأن جملة الخبر عن ضمير الشأن في حكم المفرد لتفسيرها له ، وقيل : إنها تفيد التقوي لما فيها من البيان بعد الإبهام .

الحكم ، ولا يخفى ما فيه من التعسف ، ومن نكات إيراد المسند جملة كون المسند إليه ضمير شأن ، وقصد التخصيص ، نحو : أنا سعيت في حاجتك ، ولا وصمة في إهمالهما إلا عدم استيفاء النكات ، ولكن في إهمالهما في بيان نكتة الإفراد شدة الوصمة .

(واسميتها وفعليتها (١) **وشرطيتها لما مر)** ؛ لأن جعل الجملة التي وقعت خبرا اسمية لما دعا إلى جعل مسندها اسما فلما جعل مسندها اسمًا صارت اسمية بالضرورة ، فلا داعي إلى الاسمية ، بل إلى جعل مسندها اسمًا ، وهكذا فعليتها وشرطيتها ، هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام ، فإنه من خصائص الخواص ، لا كما يفهمه العوام من أن الاسمية ، لإفادة عدم التجدد ، وعدم التقييد بأحد الأزمنة والفعلية لإفادة التجدد ، والتقييد بأحد الأزمنة ، على أخصر وجه ، وكونها شرطية للاعتبارات الحاصلة من اختلاف أدوات الشرط .

ولك أن تجعل ضمير اسميتها ، ونظيريه إلى مطلق الجملة ، فيحصل المقصود في ضمن حصول ما هو أعم .

وهكذا قوله : **(وظرفيتهالاختصار الفعلية)** ومقتضى الاختصار ترك الفعلية ، والتحقيق : أنه ليس لظرفية الجملة نكتة داعية إليها بالذات ، إنما تصير ظرفية بالضرورة ، لما مر من دواعي حذف المسند ، فتأمل .

ثم التحقيق الحقيق باختيار مهرة هذا الفن : أن ليس الخبر الظرف جملة إذ ليس فيه تقدير شيء فضلا عن الفعل ، وإنما القول بالحذف لداع لفظي هو وجوب المتعلق للظرف من غير أن يدعو إليه رعاية المعنى ، ففي التقدير ترك رعاية المعنى لمصلحة قواعد اللفظ ، ولهذا تراهم يجعلون قوله :

فإنَّكَ كالليلِ الذي هُو مُدرِكي (٢)

---

(١) الضمير في قوله : «وفعليتها» يعود إلى الجملة الواقعة مسندًا ، فليس في هذا تكرار مع ما سبق ، لأنه كان في الفعل الواقع مسندًا ، وهو لا مفرد جملة ، وفي هذا إشارة إلى أن الجملة الاسمية إذا كان خبرها فعليا تفيد التجدد .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في النعمان ، وتمامه :

وإن خِلْتُ أن المنتأى عنك وَاسِعُ

والبيت أورده القزويني في الإيضاح (١٧٧) ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات (١٦٦) . ..... =

من المساواة ، والمراد بالظرفية : المعنى المصدري ، وجرى فيه على التجوز باستعمال الظرف فيما يشمل المنصوب بتقدير في ، والجار والمجرور حقيقة المنصوب بتقدير في ، صرح به الرضي ولو حملت على الحقيقة لقصرت عن تناول مثل : زيد في الدار ، ولا يرضى به محصل .

والمراد بالضمير في قوله (إذ هي) أي : الظرفية ، الجملة الظرفية ، ففيه استخدام أو إرجاع إلى المفهوم بالالتزام .

(مقدرة بالفعل) الأولى مقدرة بالجملة ، كما هو المشهور ، وكأنه ظنها غير صحيحة ، لما رأى أن ضمير الفعل انتقل إلى الظرف ، ولذا صارت جملة ظرفية ، فليس المقدر إلا الفعل ، ومنشؤه عدم الفرق بين قولنا : مقدر بجملة ، وقولنا : المقدر جملة ، فإن الموصول بالباء معناه : المؤولة بالجملة ، ففرع عليه عدم شبهته لعدم صحة تقديره بالفعل ؛ إذ الجملة لم تؤول بالفعل ، بل قدر فيه الفعل ، فالصحيح : أن المقدر فعل .

وإنما قال : **(على الأصح)** لأن تقدير الفعل مذهب جمهور النحاة ، ومذهب البعض : أن المقدر اسم فاعل ، فليس الخبر الظرف حينئذ جملة ، فالمراد بقوله : إذ هي ذات الجملة الظرفية ، لا الجملة الظرفية المأخوذة بوصف كونها جملة ، حتى يلزم كونها جملة ظرفية على غير الأصح أيضا هذا .

ولك أن تجعل المقدرة على صيغة اسم الفاعل ، فتكون **(هي)** راجعة إلى الظرفية المذكورة صريحا ، ويكون المعنى ؛ إذ كون الجملة ظرفا سبب لتقدير الفعل، فعبر عن سبب التقدير باسم الفاعل ، ومثله غير عزيز ولا مستبعد في تمييز .

(وأما تأخيره ؛ فلأن ذكر المسند إليه أهم كما مر) [1] ، أو لأن الأصل في المسند التأخير ، أو لأن فيه ضميرا إلى المسند إليه ، نحو : زيد في داره فإنه يسترجح على : في داه زيد .

= وفي الكلام إشارة إلى تشبيه النعمان بالسيل في اندفاعه وقوته بعد تشبيهه بالليل تشبيها يلاحظ في وجهه الرهبة والخوف مع ضرورة اللحاق ـ الإدراك ، والبيت من إحدى الاعتذاريات التي نبغ فيها النابغة .

(١) أي في الكلام على تقديم المسند إليه ، فأغراض تأخير المسند هي ما سبق من أغراض تقديم المسند إليه .

(وأما تقديمه ، فلتخصيصه بالمسند إليه) (١) أي : قصر المسند إليه على المسند، وكان الظاهر أن يقول : فلكون ذكره أهم لم يفصل على طبق بيان تقديم المسند إليه ، إلا أنه تفنن لطي ذكر العلة ، ووضع علة العلة مكانه ، ومن جهات التقديم اشتهار المسند إليه على ضمير ، نحو : في الدار صاحبها ، فإنه لا يجوز : صاحبها في الدار ، وكونه ظرفا ، والمبتدأ نكرة محضة ، وتضمنه الاستفهام مع إفراده ، لا مطلقا ، كما ذكره الشارح ، وكونه خبرا عن (إن) ، والمصنف لا يذكر أمثالها ؛ لأنها مفروع عنها في النحو ، وإن كان لذكرها في هذا العلم من حيث إنها مقتضى الحال مساغ ، ويجمعها في هذا العلم اتباع الاستعمال الواجب **(نحو : لا فيها)** أي : في خمور الجنة **(غول)** في القاموس : الغول الصداع والسكر والمشقة **(بخلاف خمور الدنيا)** .

يرد عليه : أنه إذا كان تقديم المسند في الآية للحصر يفيد نفي حصر الغول في خمور الجنة ، لا نفي الغول عنها .

وأورد عليه أيضا : أن تقديم المسند يفيد القصر في خمور الجنة ، والمسند ليس إياها ، بل مجموع الظرف المركب من الجار وضمير خمور الجنة .

ويمكن دفع الثاني : بأن شدة اتصال الجار والمجرور سوغ إسناد ما للمجرور إلى المجموع حتى ساغ أنه يقال : الجار والمجرور في محل النصب ، لكن الشارح المحقق لم يلتفت إليه ؛ لأنه جواب جدلي ، وأجاب عنه بما يندفع به الأول أيضًا : بأن جعل النفي جزءا من المسند تارة ومن المسند إليه أخرى ، فقال : المراد : أن الغول مقصور على الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا .

أو أن عدم الغول مقصور على عدم الحصول في خمور الجنة لا يتجاوزه إلى عدم الحصول في خمور الدنيا ، ويرد على الثاني : أنه كيف جاز الفصل بين حرف النفي والغول مع التركيب بينهما بالمسند ؟

وأورد عليه السيد السند أيضًا أنه يقتضي جواز أن يكون النفي فيما أنا قلت جزءا من المسند ، فلم يكن فرق بين : ما أنا قلت ، وأنا ما قلت ، وقد بالغ في

(١) الباء داخلة على المقصور ، فيكون المسند إليه في ذلك مقصورًا والمسند مقصورًا عليه .

الفرق بينهما كما هو الحق . ويمكن أن ينازع فيه بأن جواز الفصل بالظرف مع اشتهار التوسع فيه بما لا يتوسع في غيره لا يقتضي جوازه بغيره .

ويرد على الوجهين : أن كون لا جزءا من أحد الطرفين خلاف ما تحكم به الفطرة السليمة ، بل هو من قبيل الفصل بين لا لنفي الجنس واسمه بخبره ، فلذا وجب الرفع والتكرير ، وهذا كله بناء على قصر النظر على ظاهر ما ذكره الشارح المحقق . وتحقيقه : أن النفي إذا دخل على ما فيه قيد ، فربما يرجع النفي إلى الأصل ، ويصير القيد قيدًا للنفي ، وله غير نظير .

ألا ترى أنه جعل قوله تعالى : ﴿وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ﴾ (١) لاستمرار النفي ، مع أن النفي دخل على المستمر ، وقوله ﴿وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ (٢) جعل للمبالغة في نفي الظلم مع أنه دخل على ما يفيد المبالغة في الظلم .

فلعل الشارح جعل : (﴿لاَ فِيهَا غَوْلٌ﴾) (٣) لتقييد النفي بالحصر الذي كان في مدخوله ، وجعل مال حصر النفي في خمور الجنة أحد الأمرين : حصر عدم الغول فيها ، أو حصر الغول في الانتفاء عنها .

وبهذا اندفع كل ما ألقيناه إليك من الواردات اندفاعا بينا ، ويندفع ما ذكره السيد السند أيضًا بأن : ما أنا قلت ، وإن صار بهذا العمل في معنى : أنا ما قلت ، لكنه تعارف استعماله في رد إثبات الغول لغير المتكلم ، لا لرد إثبات نفي الغول لغيره ، كما في صريح ؛ أنا ما قلت ، فلا ينهدم بهذا ما اعتنى بشأنه من الفرق بين : ما أنا قلت ، وأنا ما قلت .

قال السيد السند : والحق في الجواب أن لا فيها غول نظير : ما أنا قلت ، فإيلاء الظرف للنفي للنزاع في غول ثابت ، وقع الخطأ أو الشك في محله فإذا نفي محلية خمور الآخرة له ثبت محلية ما يقابلها من خمور الدنيا ، وأيده بشهادة من الكشاف ، وأنت لا ترتب بعد ما مهدناه لك أن هذا غير خارج مما ذكره الشارح ، قد مهدت بعون الله لك روضة ، فلا تدعني من دعائك أيها الشارح ؛

(١) البقرة : ٨ .

(٢) ق : ٢٩ .

(٣) الصافات : ٤٧ .

إذ قد تبقى في الدنيا ، وأنا البارح الطالح لعل الله يبدل ببركة دعائك عملي الفاسد بالصالح .

فإن قلت قد جعل البعض قوله تعالى : ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ (١) من قصر الصفة على الموصوف ، فهل جاء تقديم المسند لذلك ؟ فيكون عبارة المتن محتملة للأمرين ، بأن تكون الباء داخلة في صلة التخصيص على المقصور ، أو المقصور عليه ، قلت : قد سماه المصنف توهما من البعض ، على أنه يحتمل أن ذلك البعض جعل اللام في ﴿لَكُمْ﴾ للاختصاص ، فجعل معنى ﴿لَكُمْ دِينُكُمْ﴾ : دينكم مختص بكم ، وجعل التقديم للاهتمام ، لئلا يكون المعنى تخصيص الاختصاص ، فاستفاد الاختصاص من اللام ، وجعله لتخصيص الدين بصاحبه ، وحكم بأنه قصر الصفة على الموصوف ؛ لأن الدين صفة صاحبه ، ولهذا لم يقدم الظرف في ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ (٢) فيه : أنه لا مجال لتقديم الظرف في ﴿لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ لأنه يجب التكرير ، ولم يقصد إلى متعدد في هذا النظم لينافي التكرير . إلا أن يقال : قصده بلا ريب فيه : القراءة الغير المشهورة من رفع الريب ، تجعل (لا) بمعنى (ليس) ، إلا أن الناظر في الكشاف يحكم بأنه بني الأمر على القراءة المشهورة . **(لئلا يفيد ثبوت الريب في سائر كتب الله)** سواء جعل القصر حقيقيا ، أو إضافيا ، لا تقول : فليكن نفي الريب بالإضافة إلى كتاب السحر والشعوذة ؛ لأنا نقول : التخصيص بهذا الكتاب من بين كتب الله بجعل النفس مبادرة إلى سائر الكتب ، وهاهنا بحث شريف ، وهو :

أنهم جعلوا معنى ذلك الكتاب : أنه الكتاب الكامل في الهداية ، بحيث صار محل أن يحصر فيه الكتاب لتنزيل سائر الكتب معها منزلة العدم ، وجعلوا لا ريب فيه تأكيدا للحكم السابق ونفيا لتوهم أنه مما يرمى به جذافا كما سيأتي في بحث الفصل والوصل ، فمعنى لا ريب فيه أنه لا ريب فيه : باعتبار كماله في الهداية إلى هذه الدرجة ، فإذا لم يكن سائر الكتب في درجته ، فما المانع عن إفادة الريب فيها بهذا الاعتبار . ويمكن أن يدفع ، بأنه لا ريب فيها بهذا الاعتبار أيضًا ، للجزم

---

(١) الكافرون : ٦ .

(٢) البقرة : ٢ .

بأنها بتلك المثابة ، ولو كانت محل الريب لكان ذلك الكتاب أيضًا محل الريب ، فافهم .

(أو التنبيه من أول الأمر على أنه) أي : المسند **(خبر لا نعت)** (١) فالتقديم في الخبر والنكرة بمنزلة ضمير الفصل في الخبر المعرفة ، هذا في مقام يمكن فيه أن يعرف الخبر من النعت بالتأمل وتتبع القرينة ، وفي مقام لا يمكن أن يعرف فيه إلا بالتقديم ، فالتقديم ليعلم أنه خبر ، لا ليعلم من أول الأمر . ولك أن تقول : لفظ التنبيه مغن عن قوله : من أول الأمر ؛ لأن التنبيه إنما يستعمل فيما يمكن المعرفة بدونه ، والمراد بالخبر أعم من الخبر في الأصل ، أو في الحال ؛ ليشمل المفعول الثاني من باب علمت ، وكان الأوضح ؛ ليعلم أنه مسند ، والتقديم لذلك التنبيه أنه ينفع مع أنه مع التقديم يحتمل الحال عن المبتدأ ، لأن الحال عن المبتدأ لا يكثر ، فلا يعارض احتمال الخبر ، ولا يوجب الالتباس **(كقوله)** أي : قول حسان في مدح أفضل من كل ملك وإنسان :

له هِمَمٌ لا مُنْتَهى لكِبارِها وهمَّتُه ... الصُّغرى أجَلُّ مِنَ الدَّهرِ (٢)

أي : لا يسعه الدهر ، ولا يخفى أن حسن النظام يقتضي جعل قوله : وهمته الصغرى .... إلخ في سلك لا منتهى .... إلخ ، وخلوه عن ضميرهم يأباه إلا أن يقدر الضمير ، أي : همته الصغرى منها ، أي : من همته .

ولك أن تجعل من موجبات التقديم التحرز عن الفصل بين المبتدأ والخبر بالوصف سيما الطويل ، وتجعل البيت منه ، فإنه لو قيل : همم لا منتهى لكبارها له ؛ لبعد الخبر عن المبتدأ .

قال الشارح : هذا التقديم إنما هو في الخبر الظرف ، لأنه لو قدم غيره يلتبس الخبر بالمبتدأ ، فيكون من قبيل الالتجاء من ورطة إلى أخرى ، فلا يقدم في رجل قائم لدفع الالتباس بالصفة ؛ لأنك لو قلت : قائم رجل لالتبس بالمبتدأ ، ورجل بالبدل منه .

---

(١) لأن النعت لا يتقدم على المنعوت بخلاف الخبر على المبتدأ .

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح (١٠٧) ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات (٧٨) .
والبيت قيل : إنه لحسان ، والصحيح : أنه لبكر بن النطاح في أبي دلف العجلي .

وتوجيه ما ذكره : أنه قد يصح الإخبار عن النكرة المحضة ، وذلك إن كان مفيدا ، نحو : كوكب انفض الساعة ، وإلا فكيف يتوهم كون قائم مبتدأ ؟

(أو التفاؤل) ؛ إذ لفظ الخبر مما يتفاءل به المخاطب ، فيقدم اهتمامًا بالتفاؤل، أو لأن العادة التفاؤل أول ما يقرع السمع ، فيقدم ؛ لئلا يفوت التفاؤل به بوقوعه ، لا في أول التكلم أو التطير **(نحو : ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾)** (١) .

(أو التشويق إلى ذكر المسند إليه كقوله) أي : قول محمد بن وهيب في المعتصم بالله المكنى بأبي إسحاق :

[ثلاثة تشرق الدنيا] (٢) فأعل تشرق [ببهجتها] والجملة صفة ثلاثة عبر عن نور الكوكبين بالبهجة أي الحسن تغليبا لحسن أبي إسحاق على نورهما ووسط ذكر أبي إسحاق إشعارا بما اشتهر من أن خير الأمور أوسطها :

شَمْسُ الضُّحَى وأبو إسحاقَ والقَمَرُ

إضافة الشمس إلى الضحى طالبة لتقييد القمر بكونه بدرًا ، إلا أنه فاته لضيق الشعر ، واعتمد على أنه يتفطن الفطن بالتقييد من تقييد الشمس .

قال الشارح في شرح المفتاح ؛ الأولى أن يكون التقدير : لنا ثلاثة ويكون شمس الضحى بدلا عن الثلاثة ، ومن حق هذه النكتة تطويل الخبر وقد جاء بدونه كقوله :

وكالنَّارِ الحياةُ فَمِنْ رَمادٍ وآخِرُها وأَوَّلُها دُخانُ (٣)

ومما جعله الساكي سبب التقديم أن يكون المراد من الجملة إفادة التجدد ، فيقدم فيه المسند على المسند إليه ، ولما كان زيد قام ، يشارك قام زيد في إفادة التجدد كما صرح به ، ومع ذلك لم يقدم على زيد ، مع أنه المسند إليه لقام

---

(١) المسد : ١ .

(٢) البيت أورده القزويني في الإيضاح (١٠٧) ، والسكاكي في المفتاح (٣٢٤) ، ومحمد بن علي الجرجاني في الإشارات (٧٩) .

(٣) البيت لأبي العلاء المعري ، أورده القزويني في الإيضاح (١٠٨) ، والسكاكي في المفتاح (٣٢٤) ، والجرجاني في الإشارات (٧٨) .

انظر : تعليق السكاكي - رحمه الله - على البيت في المفتاح ص ١١٩ .

كضميره لاتحاد الضمير ، والمرجع احتاج إلى تقييد المسند إليه بأن يكون فاعلا للمسند لا مبتدأ ، إلا أنه أبى في بيان هذا التقييد بكلام مغلق ، صار معترك الآراء ، ولو نقلها لصارت فصولا ، ولصار نقلها هاما سنح لي فيها أبوابا ، وتعد كل ذلك فصولا ، فتركتها ؛ لأني أحب لأمثالها خمولا .

والأمر ما لم يلتفت إليها السيد السند ولم يتلبث في هذا الموقف وليقتد المتفطن في السلوك بمثل هذا السالك العارف .

فقال الشارح : إن المصنف ترك هذا المقتضى ؛ لأن فيه خللا ، وفيه أن خلل البيان لا يوجب ترك المقصود ، ولا يقتضي إلا تبديله بالبيان المحمود .

فأقول : إنما تركه ؛ لأن التقديم ليس لإفادة التجدد ، بل لكون المسند إليه فاعلا ، وذلك لا يختص بمقام التجدد ، بل فاعل كل مسند يستلزم التأخر لاتباع الاستعمال الوارد ، فهذا التقديم مما فرغ عنه في العلم الآخر ، وقد عرفت أن دأب المصنف عدم التعرض له .

(تنبيه) أي : هذا تنبيه ، إذ يذكر فيه ما لو لم يذكر لبلغه المتفطن بنفسه .

(كثير [١] **مما ذكر في هذا الباب والذي قبله)** يعني : أحوال المسند إليه **(غير مختص بهما)** ولو قال بكثير مما ذكر في المسند والمسند إليه لكان أخصر وأوضح ، وأشار إلى أن ما ذكره في أحوال الإسناد لا يجري كثير منه في غيره ، وقد أشار إلى ما يجري منه في غيره في باب أحوال الإسناد ، حيث قال : غير مختص بالخبر ، والمراد بما ذكر في هذا الباب والذي قبله ما ذكر في كل منهما ، والمراد بقوله : غير مختص بهما غير مختص بشيء منهما ، فيفيد جريان كثير مما ذكر في كل منهما في الآخر كما يفيد جريانه في غيرهما **(كالذكر والحذف وغيرهما)** من التعريف والتنكير وغير ذلك .

(والفطن إذا أتقن اعتبار ذلك فيهما) قد نبه على أنه لا بد للقائس من الفطانة ، وإتقان الأصل ، لأنه إنما يتيسر بتلخيص لب ما هو المعتبر في الأصل ، ولا يمكن ذلك بدون الإتقان والفطانة **(لا يخفي عليه اعتباره في**

---

(١) أما القليل منه فيختص بالبابين ، كضمير الفصل وكون المسند فعلا ، والذي لا يختص بهما لا يلزم أن يجري في كل ما عداهما ، كالتعريف ، فإنه لا يجري في الحال والتمييز .

غيرهما) [1] من المفاعيل والملحقات بها والمضاف إليه ، وإنما قال : كثير ؛ لأنه ربما يكون منها ما لا يجري في الغير كضمير الفصل ، فإنه يختص بالمسند إليه وكالفعلية ، فإنه يخص المسند ، وقيل إنما قال ذلك ؛ لأنه لو قال : وجميع ما ذكر لأفاد أن كلا مما ذكر يجري في كل غير ، مع أن التعريف لا يجري في الحال ، والتمييز ، والتقديم في المضاف إليه .

قال الشارح المحقق : وهذا ليس بشيء ، لأن قولنا : جميع ما ذكر في البابين غير مختص بهما لا يقتضي جريان شيء من المذكورات في كل ما يغاير البابين فضلا عن جريان كل منها فيه ، إذ لا يكفي لعدم اختصاص بالبابين ثبوته في واحد مما يغايرهما ، أقول : يريد ذلك القائل أن المصنف قصد أن كثيرًا مما ذكر يجري في كل غير ؛ لأنه اللائق بمقام التعليم ، فاختار الكثير على الجميع لعدم صدق ما قصده في حق الجميع والله تعالى أعلم .

إلهي ندعوك بنهاية التضرع والابتهال ، ونسألك دراية خير متعلقات الأفعال ، وحذف عامة مفاعيلنا عن أنظارنا بقرائن الإخلاص في الأعمال والتوفيق لتوفيق الأهم فالأهم فيما أنعمت علينا من الآجال ، ولعدم التعدي على طلب رضاك وتنزيله منزلة اللازم من الآمال .

***

---

(١) أي من المفعولات ونحوها ، وسيأتي بيان شيء من هذا في أحوال متعلقات الفعل .

(أحوال متعلقات الفعل) (١)

على صيغة اسم المفعول على ما في الرضي ، وكأنه في عرف العربية مختص بما سوى الفاعل ، ولهذا قال : تلبسه دون تعلقه ؛ لأن الفاعل كالمفعول من الملابسات ، لا من المتعلقات ، والمراد به : جميع أحوال متعلقات الفعل ، لأن وضع الباب لها ، إلا أنه اختصر على ذكر البعض للاستغناء عن ذكر الباقي فيما سبق في غير هذا الباب لظهور جريانه فيه ، كما نبه عليه ، وتفسيره ببعض أحوال المتعلقات حيث لم يذكر إلا البعض كما ذكره الشارح المحقق ، وهم ، وكيف لا ، ولو لم يكن المراد جميع الأحوال لم ينحصر الفن في الأبواب الثمانية ؛ والبعض الذي يفصل هنا لا يقتصر على ما أشير إليه إجمالا ، كما وهمه الشارح ، إذ لم يذكر في السابق الحذف كتنزيل المتعدي منزلة اللازم **(الفعل مع المفعول كالفعل مع الفاعل)** (٢) التركيب من قبيل زيد قائمًا كعمر وقاعدًا ، وفي مثله يتقدم الحال على العامل المعنوي ، فقوله : مع المفعول حال من ضمير في قوله : كالفعل والعامل فيه الكاف ؛ لتضمنه معنى التشبيه ، وقوله : مع الفاعل حال من الفعل ، والعامل فيه معنى الفعل أيضًا أعني : الكاف ، والأصل : الفعل والمفعول قيد ، ودخول مع شائع على المتبوع ، وكأنه أشار إلى أن كلا ما فيه قيد ، تنوط فائدته على القيد فكان القيد هو الأصل في نظر البليغ ، وإن سمى فضلة في علم آخر **(في أن الغرض من ذكره معه)** أي : ذكر الفعل مع واحد منهما على طبق السابق ، أو ذكر واحد منهما مع الفعل ، قال الشارح في شرحه : هذا هو الحق يعرف بالتأمل ، وأوضحه السيد السند بوجوه ثلاثة :

أحدها : أن الكلام في أحوال متعلقات الفعل من ذكرها وحذفها وغيرهما ، لا في أحوال الفعل ، وفيه أن هذه توطئة لحال متعلقات الفعل ، لا بيان

---

(١) يلحق بالفعل ما في معناه كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوها .

(٢) يريد بهذا أن يمهد للكلام على المفعول به . وقد ذكر في هذا الباب ثلاثة أحوال لمتعلقات الفعل : أولهما : حذف المفعول به ، ومثله في ذلك باقي المتعلقات من المفعولات والحال والتمييز وغيرها . وثانيها : تقديم المفعول ونحوه من المتعلقات على الفعل . وثالثها : تقديم بعض معمولات الفعل على بعض . وقد ترك الكلام على غير هذه الأحوال الثلاثة اكتفاء بما ذكره في التنبيه الواقع في آخر القول في أحوال المسند ، فقد ذكر فيه أن أمرها يجري في غير المسند إليه والمسند كما يجري فيهما .

حالها .

وثانيها : أن كل واحد من الفاعل والمفعول قيد للفعل دون العكس ، والقيد أحق بالمعية من الأصل . وفيه أن الفاعل والفعل ظرفا النسبة ، وليس شيء منهما أصلا للآخر على أنك عرفت استحقاق الفعل للمعية ، وثالثها : أن قوله : فإذا لم يذكر متعلق بالمفعول دون الفعل ، وفيه أنه محتمل كما لا يخفى ، وكأنه تنبه الشارح لاحتمال الكلام للوجهين ، فسوى بينهما في المختصر ، ونحن اقتفيناه على هذا الأثر ، والمراد بذكره معه أعم من الذكر لفظًا أو تقديرًا ؛ لأنه كون الغرض إفادة التلبس لا يخص الذكر لفظًا ، والأولى من جمعه معه **(إفادة تلبسه به)** نفيًا أو إثباتًا **(لا إفادة وقوعه)** نفيًا أو إثباتًا **(مطلقًا)** أي من غير بيان تلبسه بالفاعل أو المفعول ، كذا فسره الشارح المحقق ، وحينئذٍ قوله : لا إفادة وقوعه مطلقًا عار من الفائدة إذا كل أحد يعلم أنه مع ذكر شيء منهما لا يكون الغرض إفادة الوقوع فقط من غير تلبس بالفاعل ، فالأوجه أن قوله مطلقًا تأكيد للنفي ، أي : لا إفادة وقوعه أصلا إذ مناط الإفادة هو القيد ، والأصل مع القيد مسلم مفروغ عنه ، لكن قوله : مطلقًا فيما بعد ، يؤيد ما ذكره الشارح ، ولا يخفى أن الغرض من ذكر الفاعل والمفعول لا ينحصر في إفادة التلبس ، بل يتوقف فهم معنى الفعل عليهما ، أما الفاعل فبين ، وأما المفول به ، فلشهادة تعريف المتعدي له ، وهذا الكلام توطئة لبحث حذف المفعول به ، كما نبه عليه بقوله : **(فإذا لم يذكر معه)** أي : لم يذكرا واحد منهما مع الفعل ، أو لم يذكر الفعل مع واحد منهما ، والوجه هو الثاني ؛ لأن الأول يشعر بترك المفعول ، وذكر الفعل الثاني يفيد ترك المفعول ، وذكر الفعل بلا خفاء **(فإن كان الغرض إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا)** فيكون ما لم يذكر مفعولا به ، وترك ما إذا كان المذكور غير الفاعل ، فإنه قد تقرر في النحو أمره من أنه لا يقدر الفاعل ، بل ينوب المفعول منابه ، وتغير صفة الفعل على أنه من أحوال المسند إليه ، واعلم أن شرح هذا المقام على هذا الوجه من خصائصنا ، والشارح جعل ضمير ذكره إلى كل واحد منهما ، ولا يخفى أنه ليس قدرًا مشتركًا بين المشبه والمشبه به ، بل القدر المشترك واحد منهما ، وأنه ليس الغرض من الذكر مع كل منهما إفادة التلبس بكل منهما ؛ بل بواحد منهما ، وجعل ضمير فإذا لم يذكر إلى المفعول به ، وهو خلاف السوق ، والمراد بالإطلاق

نظرًا إلى الإطلاق السابق على ما فسره الشارح أن لا يتقيد بالمفعول به ، لكن فسره المصنف في الإيضاح بالإطلاق عن المفعول عامًا كان أو خاصًا ، والإطلاق عن عموم نفس الفعل بإرادة جميع أفراده ، وعن خصوصه بإرادة بعض أفراده ، وفيه أن التنزيل منزلة اللازم لا يتوقف على الإطلاق بهذا المعنى ، فإن لك أن تقول : فلان يعطي كل إعطاء أو إعطاء كذا **(نزل منزلة اللازم)** لم يقل : جعل لازمًا ؛ لأنه في معنى المتعدى ، لأن يعطي بمعنى : يفعل الإعطاء ، إلا أنه لما كان المفعول داخلا في معناه لم يحتج إلى ذكر مفعول ، فصار كاللازم في أنه لا يطلب منصوبًا **(لأن المقدر)** بواسطة القرينة **(كالمذكور)** في أن الغرض من الفعل إفادة تلبسه به ، لا وقوع مفهومه مطلقًا **(وهو ضربان)** أي : المنزل منزلة اللازم نوعان **(لأنه إما أن يجعل الفعل مطلقًا كناية عنه)** أي : عن ذلك الفعل **(متعلقًا بمفعول مخصوص دلت عليه)** أي : على ذلك المفعول **(قرينة)** ولا بد للمعنى المكني أيضًا من قرينة ، ولو جعل ضمير عليه راجعًا إلى الفعل المتعلق بمفعول مخصوص لم يفت بيان قرينه ، لكن يلزم خلو الجملة عن ضمير موصوفها ، أي : مفعول مخصوص إلا أن يجعل حالا بعد حال عن قوله عنه بتقدير قد ، والاقتصار على الكناية يشعر بنفي صحة التجوز ، ولم يقم عليه دليل ، ولا دليل على نفي جعله كناية عن فعل متعلق بمفعول عام ، فتقول : فلان يعطي بمعنى يعطي كل أحد ، لأن العطاء إذا صدر عن مثله لا يخص أحدًا ، وقوله تعالى : **﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ﴾** (١) يحتمله ، لأنه بمعنى توجد منه الدعوة ، ودعوته ملزومة لدعوة كل أحد لتقرر عموم لفظه **(أولا)** يجعل كذلك **(الثاني)** كقوله تعالى : **﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾** (٢) مثال للإثبات والنفي على ترتيبهما ، وقدمه على الأول لتقدم عدم الجعل على الجعل ، والحقيقة على الكناية ، ولشرف شاهده ، ولاستتباعه ذكر كلام السكاكي في معرفته مزيد دقة النظر ، وقد فاز بها المصنف ، فله مزيد اهتمام بذكره ، وقال الشارح : لأنه أكثر وقوعًا قال **(السكاكي)** (٣) مخالفًا لعبد القاهر حيث لم يعترف إلا بكونه

---

(١) يونس : ٢٥ .

(٢) الزمر : ٩ .

(٣) المفتاح ص ١١٦ ، ١٢٣ .

لمجرد إثبات الفعل ، أو نفيه ، ولم يقل بإفادة التعميم على ما في الإيضاح ، وليس هذا كلام السكاكي بعينه ، بل هو مما استنبطه المصنف مما ذكره لحسن ظن به ، وخرج من عبارته بنقصان مدلوله ؛ إذ عبارته أو القصد إلى نفس الفعل بتنزيل المتعدي منزلة اللازم ذهابًا في نحو : فلان يعطي إلى معنى : يفعل الإعطاء ، ويوجد هذه الحقيقة إيهامًا للمبالغة بالطريق المذكور في إفادة اللام للاستغراق ، وحمل المصنف الطريق المذكور على ما ذكره في بحث لام الاستغراق من أن كون الحكم استغراقًا أو غير استغراق إلى مقتضى المقام ، فإذا كان خطابيًا مثل : المؤمن غر كريم ، والمنافق خب لئم ، حمل المعرف باللام مفردًا كان ، أو جمعًا على الاستغراق بعلة إيهام أن القصد إلى فرد دون آخر مع تحقق الحقيقة فيهما تعود إلى ترجيح أحد المتساويين ، ولا يخفى أن كلام السكاكي يفيد اختصاص التنزيل بمقام التعميم للادعاء والمبالغة ، ورأى المصنف أنه قد يكون لمجرد إفادة الثبوت أو النفي كما في هذه الآية ، وقد يكون لإفادة العموم على الحقيقة من دون قصد المبالغة والادعاء فغيره إلى قوله (ثم) يعني : بعد كون الغرض مجرد الإثبات أو النفي (إن كان المقام خطابيًا) بالفتح ، كما نقل بعض تلامذة الشارح المحقق ممن يوثق به ؛ لأنه منسوب إلى الخطابة بالفتح مصدر خطب ، أي : أنشأ الخطبة سمى الظني خطابيًا ؛ لأن الخطب معاون الظنون والإقناعات (لا استدلاليًا) [1] يطلب فيه اليقين (أفاد ذلك) أي : الثبوت أو النفي مطلقًا ، لا كون الغرض ثبوته للفاعل، أو نفيه عنه مطلقًا كما في الشرح ، فافهم (مع التعميم دفعًا للتحكم) أي : الترجيح بلا مرجح في الحمل ، أو في الإرادة ، فإن قلت : لم يتعرض لمقام هو غير الخطابي واليقيني من الجدليات والجهليات ، قلت : حق ذلك ، ويستدعي أن يحمل الاستدلالي على ما يستدل عليه ، لا على ما يطلب فيه اليقين ، كما زعم الشارح ، لكنه لا يقابل الخطابي الذي يستدل عليه بالخطابة ، ويحتاج إلى تكلف إرادة استدلال غير الخطابة ، وتقديره أنه لا يخص إفادة التعميم بالمقام الخطابي، فإنه ربما يقتضي البرهان التعميم ، نحو : خلق الله ، فإنه في تقدير يفعل الخلق ، ويوجد هذه الحقيقة ، والبرهان دل على أنه يفعل كل خلق ، فيحمل في ذلك المقام البرهاني على التعميم ، والإشكال لا يخلو عن صعوبة ، لكنه ذلل بعون

---

(١) المقام الخطابي هو الذي يكتفي بالظن كالمدح والفخر ونحوهما ، والاستدلالي هو الذي يطلب فيه اليقين .

الله ، وهو أن المقام الخطابي ما يكتفي فيه بالظن من كلام المخاطب ، ويقنع بظن أنه أفاد ، والمقام الاستدلالي ما يطلب فيه ما إفادة المخاطب بلا شبهة سواء كان المفاد مما يمكن أن يقام عليه البرهان ، أو يكون من الظنون ، فتأمل ، ووجه إفادة التنزيل العموم في المقام الخطابي أن يعطي في معنى : يفعل الإعطاء ، فهو مما يتضمن معرفًا باللام بدعوة المقام الخطابي إلى الاستغراق ، فيحمل عليه إما استغراق المفرد ، فيكون بمعنى : كل إعطاء ، وإما استغراق الجميع ؛ لأن المصدر يستوي فيه المفرد والجمع ، فيكون بمعنى جميع الإعطاءات ، وقال الشارح العلامة: الطريق المذكور هو ما ذكر من كون اللام للاستغراق مفيدًا للمبالغة في آخر بحث لام الاستغراق ، حيث قال : إن حاتم الجواد يفيد الانحصار مبالغة لعدم مطابقة حقيقة الانحصار ، وله وجه إلا أنه قال في بيانه : إن معنى قولنا : فلان يعطي هو لا غيره ، يوجد حقيقة الإعطاء ، لا غيرها .

وقال الشارح : هذه فرية بلا مرية ؛ لأنه وأن يفيد محصل يعطي ، وهو يفعل كل إعطاء أنه يعطي لا غيره ، لكن لا أمر يقتضي قوله : لا غيرها ، ويمكن دفعه بأنه استفاد قوله : لا غيرها من قصد الاستمرار من المضارع ، فإذا استمر إعطاؤه ، فلا فعل له غيره ، ولا يخفى أن هذا الحصر مما يزيد في المبالغة في الإعطاء ، وهاهنا بحث أورده الشارح المحقق وهو أن إفادة التقسيم ينافي كون الغرض إفادة الثبوت أو النفي مطلقًا بمعنى فسره الشارح به ، وأجاب بأن المفاد أعم من الغرض والمقصود ، ورده السيد السند بأن الخارج عن القصد لا يعد من الخواص ، ولا يعتد به ، وهو مندفع بأن ما لا يعتد به ما لا يتعلق به الغرض أصلا ، لا ما لا يكون غرضنا من حاق الكلام ، ونظير ذلك ما قد سبق أن كون المسند إليه موصولا يكون للإيماء إلى وجه بناء الخبر ، ثم أنه ربما يجعل ذريعة إلى التعريض بالتعظيم لشأنه ، والتعميم من المعاني الغرضية الغير المنافية لعدم الغرضية من نفس الكلام ، وكذلك الاستغراق ، فإن المعرف مستعمل في الماهية المعينة ، واعتبار الفرد مدلول القرينة ، على أن لك أن تريد بإفادة التعميم بأن ما يفيده من الثبوت المطلق ، أو النفي المطلق في قوة العام ، وبمنزلته ، ولا ينفك عنه ، ومثل هذا لا يرد بأنه ليس إفادة يعتد بها ، إذ لم يجعل التعميم من الدواعي إلى التنزيل ، بل جعل الداعي إليه في قوة التعميم ، وكشف عن حال

ذلك الداعي مزيد كشف فتأمل ، ثم تحمل فتجمل .

وأجاب عنه في شرح المفتاح ، وجعله أظهر بأن التعميم مدلول الفعل بمعونة المقام الخطابي ، وفيه أنه حينئذٍ يكون كناية عن ثبوت الفعل العام ، فيناسب جمعه مع الضرب الثاني .

(والأول) [(١)] من الضربين **(كقول البحتري)** أبو عبادة الشاعر وهذه النسبة إلى البحتر - بالضم - أبو حي من طي لا جدي بن تدول ابن بحتر ؛ لأنه شاعر جاهلي **(في المعتز بالله)** أعلى صيغة اسم الفاعل يقال : اعتز لفلان عد نفسه عزيزة ، أي من عزز الله أو على صيغة المفعول أي : المعزز بإعزاز الله إياه والثاني أنسب [شَجْوُ] أي : حزن [حُسَّادِه وغَيْظُ عِداهُ] جمع عدو [أَنْ يَرَى مُبْصِرٌ ويَسْمَعَ واعٍ] [(٢)] الأصح الوقوف على المنقوص بلا إعادة ما حذف بسبب التنوين ولهذا لا تكتب الياء في قاض على الأصح **(أي : يكون ذو رؤية وذو سمع ، فيدرك)** بالبصر **(محاسنه)** وبالسمع **(أخباره الظاهرة الدالة على استحقاقه الإمامة دون غيره)** ممن لم يتصف بها **(فلا تجدوا إلى منازعته الإمامة)** مفعول ثان للمنازعة **(سبيلا)** مفعول الوجدان الأولى ترك هذا التفريع ، فإن الحاسد يغيظ ويحزن بمجرد سماع كمالات المحسود ، وإن كان بعد موته .

والحاصل أنه نزل يرى ويسمع منزلة اللازم ، واستغنى به عن تقدير المفعول ، ليدل به على أن العام يستلزم المتعلق منه بهذا الخاص ، فلا حاجة إلى تقييده به في إفادته ، ولو قدر المفعول لفات هذا القصد الذي فيه من المبالغة في المدح ما لا يحصى كما لا يخفى ، وقد ضمن الشاعر كلامه أنهم يغيظون من أن يكون لهم بصر وسمع ، ويتمنون عماهم وصممهم ؛ لئلا يدركوا محاسنه ، وإن محاسنه ، وإن كانت أمورًا معنوية صارت في الظهور مما لا يخفى على الإبصار ، ويتعلق به الإبصار ، ونحن نقول : قد يجعل الفعل المنزل كناية عن متعلق بأكثر من مخصوص ، والأحسن أن يجعل البيت منه ، أي : أن يكون ذو رؤية فيدرك

---

(١) أي من الضرب الأول ، وهو الذي يجعل الفعل فيه مطلقًا ، كناية عن الفعل ، متعلقًا بمفعول مخصوص

(٢) البيت في الإيضاح ص ١١٠ ، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٨١ وفي التلخيص ص ٣٤ بتحقيقنا .

محاسنه ، وأخباره المذكورة ، ويدرك ضدها لهم وهاهنا إشكال قوي لم يسمع ممن سبق فيه روى ، وهو أنه إذا جعل كناية عن المتعلق بمخصوص ، خرج عن أن يكون الغرض منه إثباته أو نفيه مطلقًا ، نعم ، لو لم يجعل كناية ، وجعل معنى معرضًا لاستقام (وإلا) عطف للشرطية على الشرطية التي وقعت جزاء لقوله : فإن لم يذكر معه ، وقوله : وإلا لتقدير انتفاء ما ذكر في شرط المعطوف عليه ، إن لم يكن الغرض إثباته لفاعله أو نفيه عنه مطلقًا ، وذلك إما بأن يعتبر تعلقه بمفعول أو يعتبر في الفعل عموم أو خصوص على ما يقتضيه ما نقل من تفسير الإطلاق من المصنف ، وحينئذٍ لا يترتب عليه قوله (وجب التقدير) أي : تقدير المفعول به ، لأن الخصوص المذكور ليس بالتقييد بالمفعول به ، وهذا مما يقتضي أن لا يعتبر في الإطلاق إلا الإطلاق من المفعول به ، واعتبر الشارح في هذا الشرط محذوفًا ، وهو : بل قصد تعلقه بمفعول (بحسب القرائن) [1] أي : بسبب القرائن ، وجمع القرائن نظرًا إلى المواد ، أو المراد بعض القرائن ، اختاره على قوله بحسب القرينة إشارة إلى كثرة القرائن ، كما صرح بها في بحث الإيجاز حيث قال : وأولته ، أي : الحذف كثيرة وفصل بعضها ، ولا يخفى أن الأحق بكونه مقام التفصيل أول مقام احتيج فيه إليه ، وقيد الحذف هنا بحسب القرائن، ولم يقيد حذف المسند إليه والمسند ، مع أن الجميع سواء فيه إشارة إلى أن الحاجة إلى رعاية القرينة هنا أشد ، إذ الكلام يتم بدون متعلق الفعل ، فلا يمكن المخاطب لفهمه ما لم يضطره الفاهم إليه بخلاف المسند والمسند إليه ، فإنه لا يعرض عن فهم شيء منهما ، وإن عجز يسأل المتكلم وعبر عن الحذف في مقام الإيجاب بالتقدير ، وفي بيان مقام النكتة بالحذف ؛ لأن التقدير الحذف مع النية ، والواجب هو النية ، لا الإسقاط ، والداعي إلى النكتة الحذف ، لا النية ، فناسب في الأول عبارة دالة على النية ؛ لينصرف إليها الوجوب ، وفي الثاني ما يخلو عن النية لتعليق النكتة بما هو خلاف الأصل من الترك ، والفرق بين مقام التنزيل التقدير ، من نفائس أمر النظير والتدبير ، حتى يمتحن به الفحول ، وترجح فيه بعض العقول ، على بعض العقول ، ومما رجح فيه المصنف الشيخ عبد القاهر والزمخشري على المفتاح ، وعكس الأمر الشارح المحقق في قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا وَرَدَ

(١) يشير بهذا إلى أن حذف المفعول لا بد فيه من قرينة تدل عليه .

مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ﴾ (١) حيث ذهب الشيخ عبد القاهر والمفتاح إلى أن المراد يقع منهم السقي ومنهما الذود ؛ لأن ترحم موسى عليهما لذودهما ، وسقي القوم لا لسقي القوم المواشي ، وذودهما الغنم ، إذا لا مدخل في الترحم ، لكون المسقي الإبل وكون المذود الغنم ، فلو قيد الفعلان بهما لأوهم خلاف المقصود ، وجعله المفتاح في تقدير : يسقون مواشيهم ، وتذودان غنمهما ، وادعى أن الكلام ينصب إلى تلك الإرادة .

قال الشارح : هذا أقرب إلى التحقيق ؛ لأن ملاك الترحم أنهما تذودان غنمهما حتى لو كانتا تذودان غنم الغير لم يكن المقام مقام الترحم ، وكذا حال السقي ؛ لأنهم لو يسقون مواشي غيرهم لم يكن الأمر كذلك ، ويمكن تقوية الشيخين بأن الترحم بصدور الذود للظلم عليهما ، والسقي للتعدي سواء كان الذود لغنمهما ، أو لغنم غيرهما ، والسقي لمواشيهم أو مواشي غيرهم ، حتى لو كان ذلك لرعاية النوبة لم يكن موجبًا للترحم .

(ثم) أي : بعد ثبوت القرينة لا بد من نكتة **(الحذف إما للبيان)** أي : الإظهار **(بعد الإبهام)** أي : الإخفاء **(كما في فعل المشيئة)** أي : كما شاع في فعل المشيئة ، ولم يقل كما في المشيئة ليعلم أنه لا يختص بلفظهما ، بل يوجد كلما وجد الفعل سواء ذكر بلفظهما أو بلفظ الإرادة أو غير ذلك ، فإنه يحذف مفعولها في الشرط ؛ لدلالة الجزاء عليه ، ولا ينبغي أن يختص ذلك بالشرط ، كما يوهمه بيان الشارح ؛ إذ لا يفرق المتفطن بين قولك بمشيئة هداكم أجمعين ، وبين المثال المذكور في الحذف لتلك النكتة **(ما لم يكن تعلقه به غريبًا)** يوهم أن كون الحذف للبيان بعد الإبهام مقيد بذلك الوقت ، حتى لو كان غرابة في تعلقه لم يكن الحذف لذلك ، وليس بمراد ، بل المقيد به الحذف ، فإنه تنتفي القرينة حينئذ على الحذف ؛ لأن الغرابة تعارض القرينة ، فلا يلتفت الذهن إلى المحذوف ، فهجر في المفعول الغريب الحذف لغلبة الالتباس ، ولا يخفى أنه كما أن الحذف في فعل المشيئة مقيد بنفي غرابة التعلق بالمفعول المحذوف ، كذلك الحذف مطلقًا مقيد

---

(١) القصص : ٢٣ .

به ، فينبغي أن يقول : ثم حذف المفعول ما لم يكن تعلق الفعل به غريبًا (**نحو** : ﴿**فَلَوْ شَاءَ**﴾) [١] أي : هدايتكم أجمعين ﴿**لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ مثال لعدم الغرابة ، أو لحذف فعل المشيئة ، أو للحذف للبيان بعد الإبهام ، وقد مر أن التفسير بعد الإبهام يوجب مزيد تقرير ، وتمكين في النفس (**بخلاف**) الأظهر أنه متعلق بالمثال ، أي : عدم غرابة التعلق ، مثل : ﴿**فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾ [٢] بخلاف (**نحو**) قول الخريمي [٣] في مرثية ابنه ، ووصف نفسه بشدة الحزن ، والصبر على مصيبته :

وَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دمًا لبَكَيْتُه ... عَلَيْهِ ولكِنْ سَاحةُ الصَّبْرِ أَوْسَعُ [٤]

ومنها :

وأَعْدَدْتُه ذُخْرًا لكُلِّ مُلِمَّةٍ ... وَسَهْمُ المنايا بالذَّخَائِرِ مُولَعُ [٥]

فإن تعلق المشيئة ببكاء الدم غريب ، فلا يصح فيه حذف مفعول المشيئة ، ولا حذف مفعول مفعوله : لأنه ملبس كحذفه ، فتوجه عليه أنه كيف حذف ذلك الشاعر البليغ من مفعول المشيئة في مقام غرابة التعلق به ما جعله ملبسًا ؟ فدفعه بقوله (**وأما قوله** :

فَلَمْ يُبْقِ منِّي الشَّوْقُ غَيْرَ تَفَكُّرِي ... فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبكِي بَكَيْتُ تَفَكُّرا [٦]

فليس منه) أي : ليس مما تعلق فعل المشيئة فيه بمفعوله غريب ، حتى يكون حذف مفعول مفعوله ملبسًا ؛ إذ ليس التقدير : ولو شئت أن أبكي تفكر بكيت تفكرًا ؛ إذ البلاغة في مقام المبالغة في أنه لم يبق فيه غير التفكر أن يقول : لو شئت البكاء بكاء أي شيء كان ، لبكيت تفكرًا ، لا أن تقول : وإن شئت أن

---

(١) الأنعام : ١٤٩ .

(٢) الأنعام : ١٤٩ .

(٣) الخريمي : أبو يعقوب إسحاق بن حسان ، شاعر عباسي من الموالي ، والبيت من قصيدة يرثي بها أبا الهيذام عامر بن عمارة بن خريم أمير عرب الشام وقائد المضرية في الفتنة بين القيسية واليمنية أيام الرشيد .

(٤) البيت في ديوان ص ٤٣ ، وفي الإيضاح ص ١١٢ ، وفي الكامل (٢٠٤/٣) ، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٨٢ .

(٥) البيت في ديوان ص ٤٣ ، وفي الكامل (٢٠٤/٣) .

(٦) البيت للجوهري وهو من شعراء الصاحب بن عباد ، ذكره صاحب الإيضاح ص ١١٢ ، وفي التلخيص ص ٣٤ .

أبكي تفكرًا بكيت تفكرًا ، لا لما قال الشارح من : إنه لا يترتب على قوله : فلم يبق مني الشوق إلخ : لأن بكاء التفكر ليس سوى الأسف والكمد ، والقدرة عليه لا يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر ، بخلاف عدم القدرة على البكاء الحقيقي ، بحيث يحصل بدل الدمع التفكر ، فإنه يتوقف على أن لا يبقى فيه غير التفكر لظهور ترتبه ؛ لأن بكاء التفكر ، وإن لبس إلا الكمد والحزن من العين لا يمكن ، إلا إذا لم يكن فيه دمع ، بل لأنه كم بين المعنيين ، فليس الاشتباه إلا بحمل الشعر على المعنى المرجوح ، ومثله لا يكاد يليق لدفع الاشتباه ، فكيف للاشتباه ؟ ولا يخفى ذلك على أهل الانتباه ، ولعمري حل هذا المقام ، على هذا الوجه النظام ؛ لحرى بأن يوصى باغتنامه الكرام ، وقد حرم منه أقوام من الفحول بعد أقوام ، والله يهدي من يشاء باللطف والإلهام ، لكن كلام الإيضاح يشعر بأن معنى قوله : ليس منه ، أنه ليس مما يصلح أن يكون الجزاء فيه تفسيرًا لمفعول المشيئة ، فيكون إشارة إلى ما قال الشيخ في دلائل الإعجاز ، وأورده المصنف في الإيضاح ؛ لتوضيح قوله **(لأن المراد بالأول البكاء الحقيقي)** حيث قال : لأنه لم يرد أن يقول : لو شئت أن أبكي تفكرًا لبكيت تفكرًا ؛ بل أراد أن يقول : أفناني النحول ، فلم يبق مني غير خواطر تجول في حتى لو شئت البكاء ، فمريت جفوني وعصرت عيني ؛ ليسيل منها دمع لم أجده ، ولخرج منها بدل الدمع التفكر ، فالمراد بالبكاء في الأول الحقيقي ، وفي الثاني غير الحقيقي ، فلا يصح تفسيرًا للأول ، والعجب أن الشارح مع تذكره لكلام الشيخ في هذا المقام ولما في الإيضاح ؛ فسر قوله : فليس منه ، بقوله ، أي : مما ترك فيه حذف مفعول المشيئة بناء على غرابة تعلقها به على ما يسبق إلى الوهم ، ووقع فيه صاحب الضرام ، ومنهم من جعل قوله : وأما قوله : ناظرًا إلى قوله : كما في فعل المشيئة ، لا إلى قوله : بخلاف ، وجعل المراد منه : أن حذف مفعول أبكي ليس للبيان بعد الإبهام ، بل لأمر آخر ؛ لأن قوله : لبكيت تفكرًا ، لا يصلح بيانًا لمفعول أبكي ؛ لأنه ليس التفكر ، ولا يرده التأمل في سابق الكلام والتدبر فيه ، إلا أنه ليس التفكر مما تتداوله الألسن في هذا المقام ، فقول الشارح : إنه ناشئ من سوء التأمل ، وقلة التدبر ليس بذلك **(وإما لدفع توهم إرادة غير المراد ابتداء)** إما قيد للدفع ، أي : الدفع قبل حدوثه ، فإن التوهم في حز اللحم إنما

يحدث بعد سماعه ، أو قيد للتوهم ، أي : توهم يحدث في ابتداء الكلام ، فأريد منع حدوثه ، وإن كان يدفعه آخر الكلام ، وبالجملة المناسب البليغ لمنع توهم إرادة غير المراد ، لأن الدفع للحادث والمنع لما هو بصدد الحدوث ، ومع ذكر المنع لا حاجة إلى قوله : ابتداء ، فهو أخصر أيضًا **(كقوله)** أي : البحتري **[وكَمْ ذُدْتَ]** دفعت **[عَنِّي مِنْ تَحَامُلِ حَادِثٍ]** في الشرح : كم خبرية مميزها تحامل حادث فصل بينهما بفعل متعد ، فزيد من ؛ لئلا يتلبس بمفعول ذلك المتعدي ؛ لأنه إذا فصل بين كم الخبرية ومميزه يكون منصوبًا ، لامتناع إضافته إلى التمييز ، وما ذكره موافق لقول النحاة ، وفيه أنه إنما يندفع به الالتباس على مذهب غير الأخفش والكوفيين ، فإنهم لما جوزوا زيادة «من» مطلقًا لا يعلم أنه زيد على المفعول أو التمييز ، وبهذا يعلم أن الضابط لزيادة «من» ليس مجرد عدم الإيجاب ، بل هو ، أو كون المزيد فيه تمييزًا لكم الخبرية ، فصل بينه وبين كم بفعل متعد ، ونحن نقول : يحتمل أن يكون كم استفهامية محذوفة المميز ، أي : كم مرة أو زمانًا ، ويكون زيادة من في المفعول ، لأن الكلام غير موجب ، والاستفهام لادعاء الجهل بعدده ؛ لكثرته مبالغة في الكثرة ، وفيه الاستغناء عن الفصل بين كم ومميزه :

وسَوْرَةِ أيامٍ حَزَزْنَ إلى العَظْمِ (١)

أي : قطعن اللحم إلى العظم **(إذ لو ذكرنا اللحم لربما توهم قبل ذكر ما بعده)** أي : ما بعد اللحم **(إن الحز لم ينته إلى العظم ؛ بل جاوزه في بعض اللحم)** ، كذا في الإيضاح ونحن نقول : التوهم فيه ، إما أنه لم يبلغ العظم ولم ينته إليه بل جاوزه ، وعبارة المتن يحتمله ، ويحتمل أن يكون المعنى : حززن كل شيء إلى العظم من الجلد والعصب واللحم ، فالحذف للتعميم **(وإما لأنه أريد ذكره ثانيًا)** جعل الذكر ثانيًا بناء على أن المقدر كالمذكور **(على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح لفظه)** أي : على المفعول المعبر بصريح لفظه شاع التسامح بتنزيل اللفظ منزلة المعنى وبعكسه ، وما ذكره لا يشمل الحذف في مثل : عرفت وعرفني زيد ؛ لأنه ليس ذكره ثانيًا على وجه يتضمن إيقاع الفعل على صريح

---

(١) البيت في الإيضاح ص ١١٢ ، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ٨٢ ، وفي التلخيص ص ٣٤ والمخاطب في البيت أبو الصقر ممدوح البحتري .

لفظه ؛ بل إسناد الفعل إلى صريح لفظه ، فالأولى على وجه يتضمن تلبس الفعل بصريح لفظه **(إظهار الكمال العناية بوقوعه عليه)** الأولى تلبسه به ، ووجه الإظهار أن في الضمير خفاء يخاف معه عن الفعلية ، فلما حفظه عن الخفاء ظهر كمال العناية به **(كقول البحتري : [قَدْ طَلَبْنا فَلَمْ نَجِدْ لكَ في السُّؤْدُدِ])** السيادة **[(والمَجْدِ والمَكَارِمِ)]** جمع مكرمة بضم الراء وفتح الميم - **[(مثلا)]** [١] وهذا المثال إنما هو على مذهب البصريين ، وإلا فمثلا مفعول قد طلبنا ، ووجه الحذف على ما هو المشهور الاحتراز عن الإضمار قبل الذكر في الفضيلة ، وعن الإظهار ، فإن كلا منهما خلاف الاستعمال الوارد **(ويجوز أن يكون السبب)** للحذف **(ترك مواجهة الممدوح بطلب مثل له)** إذ ظاهره التجويز ، فإن ما لا يجوز العاقل وجوده لا يطلب ، قال الشارح : وأيضًا في هذا الحذف بيان بعد الإبهام ، وفيه أن البيان بعد الإبهام المزيد التقرير والتمكن ، ولا يناسب تقرير طلب المثل في ذهن الممدوح ، ويجوز أن يكون السبب دفع توهم السامع أنه وجد له مثلا ، وقلقه منه .

(وإما للتعميم) [٢] في المفعول **(مع الاختصار كقولك : قد كان منك ما يؤلم ،أي : كل أحد)** واعترض عليه الشارح : بأن المفيد للعموم هو المقدر العام المعلوم بالقرينة ، فالحذف لمجرد الاختصار ، والاعتراض قوي ، وإن شنع عليه السيد السند بأن منشأه عدم التمييز بين ما يكون العلم بتقديره عامًا ، مع قطع النظر عن الحذف وبين ما يكون الموصل إلى تقديره عامًا الحذف ، فإنه لما حذف يستدل على تقديره عامًا بأن تقديره غير عام ، والمقام خطابي يوجب التحكم ، فهاهنا الحذف للتعميم ؛ لأنه ما لم يحذف لا يمكن التوصل إلى تقديره عامًا بالمقام الخطابي ، وفي القسم الأول لمجرد الاختصار ، فإن ما ذكره كلام متعجب ؛ إذ لا يعقل محصل للقول لحذف العام للتعميم ، ولا يكون الحذف قرينة على تعيين العام ؛ إذ القرينة هو المقام الخطابي الدال على أن المقدر عام ، إلا أن الحذف

---

(١) البيت في ديوانه ، وفي دلائل الإعجاز ص ١٦٨ ، وفي الإيضاح ص ١١٣ ، وفي التلخيص ص ٣٤ .

(٢) التعميم يؤخذ في الحقيقة من قرينة المقام ، ولا يؤخذ من الحذف لوجوه مع الذكر ، ولكن الحذف له فيه تأثير في الجملة ؛ لأن تقدير مفعول خاص فيه دون آخر ترجيح بلا مرجح ، وبهذا يحمل على العموم ، وهذا إلى ما فيه من الاختصار كما ذكره بعد .

شرط للتمسك به في معرفة العموم ، وما من قرينة على تقدير العام إلا وهي كذلك فأحسن التأمل ، ونحن نقول وبالله التوفيق .

قال المصنف في الإيضاح : وإما للقصد إلى التعميم في المفعول ، والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره مع الاختصار ، كقولك : قد كان منك ما يؤلم أي : ما الشرط في مثله أن يؤلم كل أحد وكل إنسان .

هذا ، ويستفيد منه المتفطن أن حذف الخاص للدلالة على أن تعلق هذا الفعل لا يختص بهذا الخاص ، بل يعمه وغيره ، وإنما خص التعليق بمقتضى المقام لا للاختصاص ، وكيف لا وقد قال والامتناع عن أن يقصره السامع على ما يذكر معه دون غيره ؟ فعلم أن المحذوف الذي كان يذكر معه لم يكن عامًا ، وكان بحيث لو ذكر أوهم الاختصاص ، فقوله : أي كل أحد ليس بيانًا للمقدر بل للتعميم الذي أفيد بحذف الخاص ، والتقدير : ما يؤلمني إيلامه لا يخص بي ، فأفيد عدم الاختصاص بتعرية الكلام عن صورة التخصيص مع اعتباره في التقدير ، ونبه بتفاوت بين هذا المثال ، والآية بقوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلامِ﴾ (١) فإن التعميم المستفاد من السابق للمبالغة ، وهنا على الحقيقة ، فإن الله تعالى يدعو العباد كلهم ، إلا أنه لا يجيبه منهم إلا السعداء فالمقدر يدعوكم ، والمخاطب أمة محمد عليه السلام ، حذف المفعول إفادة لعموم دعوة الله لكل إنسان ، ولا يخفى عليك أن شرح هذا المقام على هذا الوجه من نفائس الكلام ، وليس التنبيه لك على عظم قدر ما خصني الله به من الإنعام في كل حين وآن ؛ لأن يكون في مقام الامتنان ، بل لأني أخاف على ما ألقي إليك من أن يكون مصداقًا للمثل السائر أن الشيء إذا كثر هان .

(وإما لمجرد الاختصار) وفي بعض النسخ **(عند قيام قرينة)** واعترض عليه بأنه مستغني عنه بقوله : وجب التقدير بحسب القرائن ، واعتذر الشارح بأنه تذكرة لما سبق ، وغيره بأن المعنى عند قيام قرينة على أن الغرض مجرد الاختصار، ورده الشارح بأنه لا يخص بمجرد الاختصار ، بل يشترك فيه جميع الأقسام ، ويتجه عليه أن تذكر ما سبق أيضًا ، لا يخص بمجرد الاختصار ، ولعل مراد

---

(١) يونس : ٢٥ .

المصنف : أن الحذف بمجرد الاختصار إنما تحسن عند قيام القرينة من غير حاجة إلى إقامتها ، فإن هذا الحذف لتعليل مؤنة الإفادة عند ضيق المقام ، فلا يحسن ما لم يكن في الحذف تخفيف مؤنة الذكر من غير حاجة إلى مؤنة أخرى (**نحو : أصغيت إليه أي : أذني**) فإن النسبة إلى الأذن مأخوذة في الإصغاء ، فالقرينة قائمة مع ذكر الفعل (**وعليه قوله تعالى : ﴿رَبِّ أَرِنِي أَنظُرْ إِلَيْكَ﴾** [1] **أي : ذاتك**) فإن الجزاء قرينة على أن المفعول ذاتك ، ولتفاوت بين القرينتين لا يخفى قال وعليه .

(**وإما للرعاية على الفاصلة**) عدي الرعاية بعلى لتضمين معنى المحافظة (**نحو قوله تعالى : ﴿وَالضُّحَى وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾**) [2] أي : ما قلاك ، ولا مزاحمة بين هذا وقول الكشاف أن الحذف للاختصار وظهور المحذوف ، إذ لا تزاحم في النكات ، والأولى بالاعتبار في هذا المقام ما ذكره صاحب الكشاف ، إذ الحذف للرعاية على الفاصلة لا مدخل له في البلاغة ؛ لأنه لتحصيل الفاصلة التي هي من المحسنات البديعية ، فذكره في علم المعاني إنما يصح على سبيل الاستطراد ، وربما تدعو رعاية الفاصلة إلى الذكر .

(**وإما لاستهجان ذكره [كقول عائشة رضي الله عنها : ما رأيت منه]**) [3] عليه الصلاة والسلام (**[ولا رأى مني] أي : العورة**) والأحسن أن الحذف لتأكيد أمر ستر العورة حتى أنه يستر لفظها على السامع .

(**وإما لنكتة أخرى**) قد عرفت منها واحدة أخرى ، وتركت لمزيد التفصيل ؛ لأنك صرت ممن يتحرى ، ومما ذكره الشارح المحقق ما روعي فيه قوله تعالى :

---

(١) سورة الأعراف ، الآية (١٤٣) .

(٢) سورة الضحى ، الآية (١-٣) .

(٣) هذا الحديث رُوي عنها بلفظ : «ما رأيت عورة رسول الله ﷺ قط» قال الشيخ الألباني : أخرجه الطبراني في «الصغير» ومن طريق أبو نعيم والخطيب ، وفي سنده بركة من محمد الحلبي ، ولا بركة فيه ـ فإنه كذاب وضاع ، وقد ذكر له الحافظ ابن حجر في «اللسان» (١٣/٢) هذا الحديث من أباطيله ، وله طريق أخرى عند ابن ماجه وابن سعد ، وفيه مولاة لعائشة ، وهي مجهولة ، ولذلك ضعف سنده البوصيري في الزوائد ، ويعارضه ما ثبت في الصحيحين وأبي عوانة عن عائشة قالت : كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء بيني وبينه واحد ، تختلف أيدينا فيه ، فيبادرني حتى أقول : دع لي ، دع لي ، قالت : وهما جنبان . [راجع آداب الزفاف للشيخ الألباني ص ٣٤] .

﴿لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا﴾ (١) أي : لينذر الذين كفروا من كون الغرض ذكر المنذر به لا غير ، وفيه أن حذف المنذر هنا للتنزيل بالنسبة إلى المنذر ؛ لأنه ليس المقصود لا للتقدير ، فهو بمعزل عما نحن فيه **(وتقديم مفعوله)** لم يقل وتقديمه ، مع أن المقام مقامه ليتضح ضمير عليه . فافهم **(ونحوه)** (٢) أي نحو المفعول ، والظاهر دخول الظرف والجار والمجرور فيه لا في مفعوله ؛ لأن حمل المفعول إلى الآن على المفعول به يدعو إلى جملة هنا عليه ، والمراد بنحوه : الفضلات لا شبه الفعل ؛ إذ لو كان لقيل : ومفعول نحوه عليهما ، ولا يذهب عليك أن ما ذكره من التأكيد لا يجري في الكل ، إذ لا يقال : قائمًا جئت وحده ، ولا لا غيره ، ولا يوم الجمعة جئت وحده ، إن خص الحال بالمفعول به ، وقد نبه بذكر نحوه على أن البحث السابق أيضًا لم يخص بالمفعول به ، بل يتوقع فيه منك التحري والمقايسة ، وهكذا كان دأبه ، فربما يصرح بنحوه ، وتارة يعتمد على معرفة مخاطبه أن مباحث هذا الفن مما للقياس فيه مساغ ، وليس جل أمره السماع كما في النحو ، ومما ترك فيه الوصفية بالمقايسة قوله **(لرد الخطأ في التعيين)** (٣) فإنه لا ينحصر التقديم فيه ، بل يكون لنحوه من رد خطأ المخاطب في اعتقاد الشركة ، أو لإزالة تردده ، لكن قوله : بعد ولذلك ... إلخ ، كان داعيًا إلى ذكره ؛ لأنه يجب إدخاله في المشار إليه ليتم التعليل ، فاعتراض الشارح عليه بأنه كان عليه أن يذكره متجه ، واعتذار السيد السند بأن المصنف لم يذكر رد الخطأ في الاشتراك ، وما يتعلق به من التأكيد بوحده اعتمادًا على المقايسة بما سبق ضعيف ، أوجبه الغفلة عن التعليل ، لكن اعتراضه بأن فاته التقديم في الإنشاء نحو : زيدًا أضربه، أو لا تضربه ، فإن اعتبار رد الخطأ فيه تكلف ضعيف جدًا ، لأن كلامه في الأبواب السابقة على الإنشاء في الخبر يدلك عليه ما ذكره في باب الإنشاء ، حيث قال : تنبيه الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة ، فليعتبره الناظر ، ومما يعجب قوله : إن الأحسن أن يقول : بدل لرد الخطأ ؛ لإفادة الاختصاص ، إذ إفادة الاختصاص أيضًا لا تجري في الإنشاء إلا بتكلف ؛ لأنها

---

(١) الكهف : ٢ .

(٢) من كل متعلقات الفعل التي يجوز تقديمها عليه ، وذلك كالظرف والجار والمجرور والحال ونحوها .

(٣) أو في اعتقاد الشركة ، وذلك كقولك : «زيدًا عرفت وحده» كما سبق في تقديم المسند إليه .

إفادة ثبوت شيء لشيء ونفيه عن غيره ، ولا يقبله الإنشاء (**كقولك : زيدًا عرفت لمن اعتقد أنك عرفت إنسانًا ، وأنه غير زيد**) وهو مصيب في اعتقاد أنك عرفت إنسانًا ، ومخطئ في التعيين أنه غير زيد (**وتقول لتأكيده**) أي : تأكيد هذا التقديم ، لا لتأكيد رد الخطأ ؛ لأن المؤكد في المتعارف هو المفيد الأول ، لا مفاده ، ألا ترى أنك تجعل في : جاء زيد ، زيد الثاني تأكيد الأول ، فلا يغرنك قول الشارح المحقق ، أي : تأكيد هذا الرد (**لا غيره**) أي : تقول لأجل إيراد المؤكد هذا اللفظ ، لا أنك تقول لإيراد التأكيد زيدًا عرفت ، لا غيره كما ذكره الشارح ، ولعل غرضه تعيين محل لا غيره في المركب (**ولذلك**) أي : ولأن التقديم لرد الخطأ في التعيين ونحوه مما زاد على أصل اعتقاد الحكم (**لا يقال ما زيدًا ضربت ولا غيره**) ؛ لأنه يوجب التناقض ، فإن ما زيدًا ضربت ، أثبت ضربك لغيره ونفاه ولا غيره (**ولا ما زيدًا ضربت ، ولكن أكرمته**) فإن (**لكن**) للرد إلى الصواب ، ولا خطأ في اعتقاد عدم الضرب حتى يرد إلى الإكرام ، بل في مفعول عدم الضرب ، فالواجب فيه : ولكن عمرًا ، قال الشارح إلا أن تقوم قرينة على أن التقديم ليس للحصر ، قلت : ألا يكفي قوله : ولا غيره ، وقوله : ولكن أكرمته قرينة على ذلك .

(**وأما نحو زيدًا عرفته** (١) **، فتأكيد أن قدر المفسر قبل المنصوب**) إما لأنه في قوة عرفت زيدًا عرفته ، ففيه تكرار مفيد للتأكيد ، وإما لأن فيه إبهامًا قبل التفسير ، وفيه مزيد التقرير (**وإلا فتخصيص**) اقتصر على التخصيص ؛ لأنه لازم للتقديم غالبًا فنزل التأكيد مع التقديم ها هنا لقلته منزلة العدم ، وقوله : وإما نحو زيدًا عرفته مرتبط بقوله : كقولك زيدًا عرفت ، وفي قوة وإما زيدًا عرفته ، فمحتمل للأمرين ، وفيه رد على الكشاف حيث جزم بأنه للتخصيص ، وقال هو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ (٢) ولا يبعد أن يكون في عبارة المصنف إشارة إليه ، حيث جعله عين التخصيص مبالغة في كماله في التخصيص،

---

(١) نحوه كل ما يكون التقديم فيه من باب الاشتغال ، وقد ذهب الزمخشري إلى أن التقديم فيه للتخصيص مطلقًا ، وإني أرى أنه لا يفيد إلا التوكيد ، لأنه يفيد التخصيص من غير الاشتغال ، فالعدول إليه لا يكون إلا لغرض غير التخصيص ، ولأنه يجب تقدير الفعل قبل الاسم الظاهر ليوافق مفسره في تقدمه على الضمير .

(٢) الفاتحة : ٥ .

ولا يخفى أن التأكيد في : زيدًا عرفته أيضًا أبلغ منه في : عرفت زيدًا عرفته ، وإن لم يذكره أحد منهم ، فليكن في جعله نفس التأكيد أيضًا إشارة إليه ، ثم خفي وجه كونه أوكد في إفادة الاختصاص على زمرة الخواص ؛ إذ لا يخفى أن في ذكر المفسر خلوًا عن قصد الاختصاص ، فليس فيه إلا تكرار الإثبات ، فليس فيه إلا تأكيد الإثبات ، دون الاختصاص ، وألجأهم إعضال الإشكال إلى التأويل بحمل تأكيد الاختصاص على تأكيده باعتبار جزئه الثبوتي ، وهذا في هذا المقام أحسن المقال ، ونحن نقول بتوفيق الله الملك المتعال وجه كونه آكد في الاختصاص أن الاختصاص يفهم إجمالا ثم تفصيلا ، ولا يخفى تأكيد في التفصيل بعد الإجمال ، ولا فرق بين : زيدًا عرفته مع قرينة قصد الاختصاص وبينه بدونها في التفصيل والإجمال وفي بعض النسخ .

(وأما نحو قوله تعالى : ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾) (١) في الإيضاح فيما قرأ بالنصب **(فلا يفيد إلا التخصيص)** قد عرفت أنه مبني على الغالب ، وتنزيل القليل منزلة العدم ، ويتجه عليه بعد أن هذا الحصر فاسد لفساد إثباته وسلبه ، أما الأول ، فلنبو المقام عن قصد التخصيص ، إذ ليس المقصود : إنا هدينا ثمود دون غيرهم رد الخطأ المخاطب ، بل الغرض إثبات أصل الهداية لهم ، ثم الإخبار عن سوء صنيعهم ، ألا ترى أنه إذا جاءك زيد وعمرو ، ثم سألك سائل : ما فعلت بهما تقول : إما زيدًا فأكرمته وإما عمرًا ، فأهنته ، وليس في هذا حصر وتخصيص ، لأنه لم يكن عارفًا بثبوت أصل الإكرام والإهانة ، كذا ذكره الشارح، ووافقه السيد السند وفيه نظر ؛ لأن المقام لا ينبو عن قصد القصر الحقيقي ، بل يساعده ، فيكون المعنى : إنا هدينا ثمود من أهل زمانهم دون غيرهم ، أي : اصطفيناهم من بين الأقوام بالهداية ، فلم يعرفوا حقه وأضاعوه ، وهذا أدل على سوء صنيعهم ، وأما ما ذكره من المثال فلا ينافي الحصر ؛ لأن بناءه على الغالب ، وأما الثاني ، فلأن التخصيص لا ينفك عن التأكيد ، حتى قال الشارح المحقق : إنه ليس الحصر إلا تأكيدًا على تأكيد ، وقد بين لتقديم ما في حيز الفاء وبعده ، إما فوائد ليس التخصيص منها ، وهي الفصل بين إما والفاء والتعويض عن المحذوف بعد إما ، وإبقاء الفاء السببية متوسطة ؛ إذ لا تقع في ابتداء الكلام ،

---

(١) فصلت : ١٧ .

ورعاية ما تعارف في كلامهم من شغل حيز ما التزم حذفه بشيء آخر ويمكن في دفعه بتكلف أن الحصر بالإضافة إلى مجرد التأكيد **(وكذلك)** إشارة إلى قولك : زيدًا عرفت فلذا أتى بما هو للبعيد **(بزيد مررت)** فإنه لرد الخطأ في تعيين الممرور به ، وكذلك يوم الجمعة سرت إلى غير ذلك ، ومع دخول إما ليس إلا للتخصيص .

(والتخصيص لازم للتقديم غالبًا) أي : لتقديم المعمول على الفعل وشبهه لا لمطلق التقديم ، إذ لا يصح في تقديم بعض المعمولات على بعض كما سيظهر لك ، ولا في تقديم المسند إليه ؛ إذ التخصيص والتقوى سواء في نحو : هو يأتيني ، صرح به الشارح المحقق في بحث القصر من شرح المفتاح ، ووافقه السيد السند في شرح المفتاح ، وهو ظاهر كلام عبد القاهر في بحث المسند إليه كما مر ، وكان الأخصر الأعذب والتقديم للتخصيص غالبًا ، إذ في تقييد اللزوم بالغالب خرازة ، وكأنه أراد الإشارة إلى توجيه قول المفتاح : والتخصيص لازم للتقديم ، وقد يكون لمجرد الاهتمام ، أو التبرك ، أو الاستلذاذ ، أو موافقة كلام السامع ، أو ضرورة الشعر ، أو رعاية الفاصلة ، أو السجع ، وما أشبه ذلك **(ولهذا يقال في :﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾)** معناه : نخصك بالعبادة والاستعانة ، وفي **﴿لَإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ﴾** (١) معناه : إليه تحشرون لا إلى غيره ، فإن قلت : تفسير ما قدم فيه المعمول بالاختصاص لا يتوقف على لزومه للتقديم غالبًا حتى يظهر كونه لهذا ، قلت : تفسيره به مع وجود غيره من النكات كالتبرك ورعاية الفاصلة في المثالين ، وموافقة **﴿فَإِيَّايَ فَاعْبُدُونِ﴾** (٢) في **﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾** من غير طلب قرينة يدل على أن اللازم غالبًا ، وفيه رد لما قال ابن الحاجب من أن التقديم في نحو : الله أحد وإياك نعبد ، للاهتمام ، ولا دليل على كونه للحصر .

(ويفيد في الجميع) أي : في جميع صور تقديم متعلقات الفعل **(وراء التخصيص)** بعد نكتة التخصيص **(اهتمامًا بالمقدم)** وفيه أنه لا وجه لتخصيص الاهتمام بما سوى التخصيص ، إذ لا ينفك التقديم عن الاهتمام ؛ لأنهم إنما يقدمون الأهم والكسب ، وفيه إيماء إلى ما قال الشيخ عبد القاهر : إنا لا نجد

---

(١) آل عمران : ١٥٨ .

(٢) العنكبوت : ٥٦ .

شيئًا يجري مجرى الأصل في التقديم غير العناية والاهتمام ، لكن ينبغي أن يفسر وجه الاهتمام ، ويبين له معنى ، ولا يقتدي بكثير من الناس في ظنهم كفاية أن يقال : إنه قدم للاهتمام ، وقد فصلناه لك تفصيلا في أحوال المسند إليه ، فالمراد بالاهتمام : الاهتمام المستند إلى أمر ، فهذا الكلام إيضاح للتقييد بقوله غالبًا **(ولهذا)** أي : للاهتمام **(يقدر)** المحذوف **(في (بسم الله) مؤخرًا)** والأولى ولهذا أيضًا ؛ لئلا يوهم اختصاص تقدير المؤخر بنكتة الاهتمام ؛ لأنه بمجموع الأمرين من التخصيص والاهتمام ، وليس المقصود من قوله : ولهذا الاستشهاد على ما سبق كما يتبادر إلى الوهم ، حتى يرد أن تقدير المؤخر فيه لا يدل على أن التقديم يفيد في الجميع اهتمامًا بالمقدم ، ووجه الاهتمام باسم الله بين **(وأورد)** على كون اسم الله أهم ، فالإيراد على قوله : ولهذا يقدر إلخ ، أو أورد على كون الاهتمام من مقتضيات التقديم ، فالإيراد على قوله المذكور أو على قوله : ويفيد في الجميع ... إلخ ، وهناك احتمال في غاية الدقة ، وهو أنه عطف على يقدر ، أي : ولكون التقديم مفيدًا للاهتمام لا محالة ، أورد على نظم القرآن ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ [1] وأوجب بهذين الجوابين، فيكون قوله : ولهذا للأمور الثلاثة **(﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾)** لأنه يصح تقديم اقرأ إن لم يكن الاهتمام موجبًا للتقديم ، أو لم يكن اسم الله أهم **(وأجيب بأن الأهم فيه القراءة)** وذلك لا ينافي كون اسم الله أهم في بسم الله ؛ لأن الفعل فيه ليس أهم من اسم الله لعدم عروض ما يجعله أهم من اسم الله ، ويعارض الجهة الذاتية فيه للأهمية ، ويترجح عليها ، كما في اقرأ ، أو لا ينافي اقتضاء الأهمية في : بسم الله ؛ لأنه ليس هنا أهمية اسمه تعالى ، وذلك لأنها أول آية نزلت بالاتفاق ، وأول ما يؤمر به الرسول بالقراءة ، فأمر القراءة أهم في هذا المقام ، وقول الشارح : لأنها أول سورة نزلت بناء الأمر على واحد من الأقوال الثلاثة ، ثانيها أن أول سورة نزلت هي الفاتحة ، وثالثها هي المدثر ، لكنه لا خلاف في أن هذه الآية أول آية نزلت ، ويتجه عليه أن القول بأنها أول سورة نزلت لا يستلزم القول بأنها لم يسبق هذه الآية شيء في النزول ؛ لأن الفاتحة أول سورة نزلت على قول ، مع الاتفاق بأن هذه الآية أول ما نزلت ؛ إلا أن يقال : القول بأنها أول سورة نزلت لا ينفك عن القول بأن جميع أجزائها متقدمة على

---

(١) العلق : ١ .

غيرها ، ولك أن تجعل وجه أهميتها أن في تقديم اسم الله إيهام الاختصاص ، وهو لا يناسب المقام ؛ إذ ليس مقروءًا آخر حتى يكون الحصر مفيدًا ، ولا ينبغي أن يقول : إن معنى عبارة المتن أن الأهم من القراءة وتخصيص القراءة القراءة فلم يقدم الاسم ؛ لئلا يفيد الأمر بتخصيص القراءة ، مع أن الأهم الأمر بالقراءة ؛ لأنه بعيد عن الفهم جدًا ، والداعي إليه من الاجتناب عن جعل الأمر بالقراءة أهم من اسم الله ليس بسديد ؛ إذ لا مانع من كون غير اسم الله أهم منه بعارض **(وبأنه)** أي : باسم ربك **(متعلق باقرأ الثاني** (١) **، ومعنى الأول أوجد القراءة)** أي : طلب ثبوت القراءة للفاعل من غير تقييد بشيء بخلاف الثاني ، فإن معناه أوجد القراءة باستعانة اسم الله ، ولم يرد أن الأول منزل منزلة اللازم دون الثاني بتوهم أن الباء في باسم ربك زائدة للدلالة على التكرير والدوام ، كما في : أخذت الخطام ، وأخذت بالخطام كما ظنه الشارح ، فاعترض بأنه بعيد ، وقال : والأحسن أن الباء للاستعانة ، ويمكن أن يقال : أراد الشارح أن الأحسن في توجيه عبارة الجواب ذلك ، فتأمل ، واعترض السيد السند على هذا الجواب على هذا بأنه لما بين أن طلب تخصيص القراءة باسم الله لا يناسب كونه أول آية نزلت ، فلا يصح تعلقه باقرأ الثاني ؛ لأن المطلوب حينئذ يكون ذلك ، والشارح لما جعل باسم الله متعلقًا باقرأ الأول ، تضاعف الإشكال ، وهذا الإشكال لا يتجه ؛ لأن الأمر بالقراءة حصل بقوله : اقرأ فبعده يناسب أن يطلب تخصيص القراءة ، ولو بوجه ، فإنما يتجه لو جعل وجه أهمية القراءة أن في تقديم بسم الله إيهام الاختصاص ، وقد عرفت له وجهًا آخر ، فنقول : لا اعتداد بإيهام طلب التخصيص ؛ لأن المقام ينفيه ، فتقديمه لمجرد كونه أهم للتبرك به ، والاستلذاذ بذكره ، نعم ، يرد على جعل بسم الله متعلقًا بالأول أن لا يكون القارئ مستغنيًا في قراءة السورة باسم الله .

(وتقديم بعض معمولاته) أي : الفعل **(على بعض)** لأن أصله التقديم ، أو أصل الآخر التأخر ؛ بل لرعاية الأصلين **(كالفاعل في : ضرب زيد عمرًا)** ، فإن أصله التقديم على المفعول ؛ لكونه عمدة ، وكون المفعول فضلة ، ولشدة اتصاله بالفعل **(والمفعول الأول في نحو : أعطيت زيدًا درهمًا)** أي : المفعول

(١) في قوله بعده : ﴿اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ﴾ .

الأول لأفعال يباين مفعولها الثاني المفعول الأول ، لما فيه من معنى الفاعلية ، وهو أنه عاطٍ أي : آخذ للعطاء ، قيل : الأصل تقديم المفعول المطلق ، ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ، ثم الذي بالواسطة ، ثم المفعول فيه الزمان ، ثم المكان ، ثم المفعول له ، ثم المفعول معه ، والأصل أن يذكر الحال عقيب صاحبها ، والتابع عقيب المتبوع ، وأن يقدم النعت على التأكيد ، والتأكيد على البدل ، أو البيان ، وهما سيان .

هذا ، ويعرف من هذا الترتيب أنه لو اتصل بأحدهما ضمير المتأخر ، هل يلزم الإضمار قبل الذكر لفظًا ورتبة أو لا : فضربت بعصاه زيدًا ، ليس فيه ذلك الإضمار ؛ لأن زيدًا مقدم رتبة ، وضربت صاحبها بالعصا فيه إضمار قبل الذكر ؛ لأن المفعول به بواسطة مؤخر لفظًا ورتبة ، فإن قلت : تقييد المفعول الأول بباب أعطيت حشو إذ الأصل في كل مفعول أول تقديمه على الثاني ، قلت : تقديم المفعول الأول من باب علمت من قبيل تقديم المسند إليه على المسند ، وليس مما نحن فيه ، نعم ، تقديم المفعول الأول من باب أعلمت مما نحن فيه ، لكنه ملحق بالمفعول الأول من باب أعطيت ، قال ابن الحاجب : وهذه الأفعال المتعدية إلى الثلاثة مفعولها الأول كمفعولي أعطيت ، فهو مندرج في نحو : أعطيت زيدًا درهمًا **(أو لأن ذكره أهم)** قد عرفت أن الأهمية أصل لا يتخطاه تقديم ، لكن لا بد من بيان وجه الأهمية ، كأصالة التقديم أوكونه نصب عين للمتكلم ، أو السامع ، أو كون إخلال في تأخيره إلى غير ذلك ، فلا وجه لجعل الأهمية قسيمًا لطرفيه ، بل هو نسخ لبيان المفتاح ، حيث جعل الأهمية أصلا مستندًا إلى الأصالة وغيرها **(نحو قتل الخارجي فلان)** في القاموس الخارجي : رجل يسود بنفسه من غير أن يكون له قديم ، وإرادته في هذا الكلام غير ظاهرة ، والمستفاد من الإيضاح أن المراد من : خرج على السلطان ، حيث قال : لما إذا خرج رجل على السلطان ، وعاث في البلاد وكثر به الأذى ، فقتل ، وأردت أن تخبر بقتله ، فتقول : قتل الخارجي فلان ، إذ ليس للناس فائدة في معرفة قاتله وإنما الذي يريدونه هو وقوع القتل عليه ليخلصوا من شره **(أو لأن في التأخير)** أي : للتأخير **(إخلالا ببيان المعنى)** مقصور أو مشدد بمعنى : المقصود ، وهو أنسب ، وكأنه قال : ببيان المراد ما سبق كان تقديمًا للمقتضى ، وهذا وما بعده تقديم لمانع عن التأخير ، ويندرج

في الإخلال ببيان المعنى موجبات للتقديم ، فصلت في النحو من انتفاء الإعراب لفظًا ، والقرينة في الفاعل والمفعول ووقوع الفاعل أو المفعول بعد إلا ، أو معناها ونظائرها في باب المبتدأ والخبر والفاعل والمفعول ، فتذكر ، والإخلال ببيان المعنى كما يكون بظهور احتمال في التأخير واضح بصرف النفس عن فهم المقصود بأن لا يلتفت إليه ، أو يصير مترددًا كذلك يكون باحتمال تعلقه بغير ما علقه به لفظًا ، وأن لا يظهر له معنى ، فليشوش فهم السامع ، ويوجب تأمله فيه ، ومكثه معه رجاء تحصيل معنى له ، ومنه قوله تعالى : ﴿**وَقَالَ الْمَلأُ مِنْ قَوْمِهِ الَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِلِقَاءِ الآخِرَةِ وَأَتْرَفْنَاهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا**﴾ (١) بتقديم قوله : من قومه على الوصف ، وحقه التأخير ؛ لأن الوصف من تتمة الموصوف ، وحق الحال أن تأتي بعد تمام صاحبها ، لأنه لو أُخِر لاحتمل أن يكون من صلة الدنيا على ما ذكره صاحب المفتاح ، فإنه ليس الاحتمال إلا بحسب اللفظ من غير تأمل في المعنى ؛ إذ لا معنى للحياة الدنيا من قوم نوح ، وبهذا اندفع اعتراض المصنف على المفتاح بأن تعلق من قوله بالدنيا غير معقول ، وإن شهد له الشارح المحقق بأنه حق ، وإن كان مناقشة في المثال ، وجعل الشارح إياه مناقشة في المثال إثر الإهمال ؛ لأنه منازعة في جعله نكتة في الآية الكريمة ، ويحتمل أن يكون الذين كفروا بدل بعض من قومه ، فلا يكون هناك تقديم شيء على شيء (**نحو** :﴿**وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ**﴾) (٢) فيه مثال التقديم ؛ لأن الأصل فيه التقديم ، ولا مقتضى للعدول عنه ؛ لأن الوصف المفرد مقدم على المركب ، كما بين في محله ، وعلى هذا لا يبعد أن يقال : قدم (﴿**مِنْ ءَالِ فِرْعَوْنَ**﴾) (٣) على قوله : (﴿**يَكْتُمُ إِيمَانَهُ**﴾) (٤) لأنه يحتمل الإفراد ، ويحتمل الإفراد ينبغي أن يكون مقدمًا على الجملة الصريحة ، ألا ترى أنه يجعل أين في : أين زيد ؟ في حكم المفرد في وجوب التقديم على المبتدأ مع أنه جملة لكونها غير صريحة فإنه لو أخر (**من آل فرعون**) عن (**يكتم إيمانه**) لفهم غير المقصود ، ولم يفهم المقصود ، أشار إلى الأول بقوله (**لتوهم أنه من صلة يكتم**) والأولى صلة يكتم ؛ لأنه ليس له صلات ، حتى

(١) المؤمنون : ٣٣ .
(٢) غافر : ٢٨ .
(٣) غافر : ٢٨ .
(٤) غافر : ٢٨ .

يكون التبعيض في موقعه ، وإلى الثاني بقوله **(فلم يفهم أنه منهم)** ويحتمل أن يكون التقديم لتحصيل صفة التوجيه ، وهو إيراد اللفظ محتملا لوجهين ، ولا يذهب عليك أن التحرز عن الإخلال ببيان المعنى يجري في تقديم الفضلة على الفعل أيضًا ، كقولك : أزيدًا ضربت ، لأنه لو قلت : أضربت زيدًا ؟ لانقلب إلى الاستفهام من الفعل ، والمراد الاستفهام من المفعول .

(أو بالتناسب) عطف على قوله : ببيان المعنى أي : التقديم ، لأن في التأخير إخلالا بالتناسب **(كرعاية الفاصلة ، نحو : ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾)** [1] فإن فواصل الآي على الألف ، فقدم الجار والمجرور ، والمفعول على الفاعل لذلك ، وقدم الجار والمجرور على المفعول ؛ ليتصل الفاعل بالمفعول ، ولم يتعرض للتقديم الذي يكون المتكلم ملجأ إليه مضطرًا ، كما في : وجه الحبيب أتمنى ، حيث قدم فهي المفعول على الفاعل ؛ لأن تقديمه على بلجئ إليه ، لأنه لا مدخل له في البلاغة ، إلهي نبتهل إليك في قصر الآمال ، على خير ما يسعد ختم الآجال ، ونسألك قلب وجوه قلوبنا إلى التوجه إلى إفرادك بالعبادة يا معبود ، والتوفيق لتعيينك على ما ينبغي في المشاهدة عند شهود كل موجود ، يا واجب الوجود ، ويا غاية كل مقصود ، أيدنا بقصر التقديم على أمرك في كل ما هو الأهم ، وارزقنا القيام بالنفي والاستثناء في مقام العطف إلى التوحيد على الوجه إلا .

(ثم القصر) قالوا : هو في اللغة : الحبس ، ومناسبته بالمعنى الاصطلاحي ظاهرة ، أقول : في القاموس القصر اختلاط الظلام ، ولا يبعد أن يكون النقل منه ؛ لأن في القصر الاصطلاحي اختلاط الحكم الإيجابي بالسلبي ، وفي الاصطلاح على ما عرفه الشارح المحقق في شرح المفتاح جعل بعض أجزاء الكلام مخصوصًا بالبعض ، بحيث لا يتجاوزه ، ولا يكون انتسابه إلا إليه ، ولا يخفى أنه لا يصدق على اختصاص زيد بالقيام ، فإنه لا تخصيص فيه لجزء من أجزاء الكلام بالآخر؛ لأنه لم يخص الفاعلية لزيد بالقيام ، ولا مفعولية القيام بزيد ، وإن لزم اختصاص القيام بزيد ؛ لأنه ليس اختصاص جزء بجزء ، بل اختصاص صفة بموصوف ، لا

---

(١) طه : ٦٧ .

من حيث الجزئية للكلام ، فتقييد السيد السند التعريف بقوله : بطريق معهود في شرح المفتاح احترازًا عن قولنا : اختص القيام بزيد كما أوضحه في حواشيه على شرحه محل تأمل ، نعم ، لو جعل القصر مقصورًا على الطرق الأربعة احتيج إلى التقييد ؛ لإخراج ضمير الفصل وتعريف المسند إليه وتعريف المسند .

(وهو حقيقي وغير حقيقي) أي : مجازي ؛ لأن حقيقة التخصيص إثبات شيء لشيء وسلبه عن جميع ما عداه ، فاستعماله في تخصيص شيء بشيء وسلبه عن بعض ما عداه بطريق المجاز ، وفيه أن القصر الادعائي حينئذٍ يجب أن يدخل في غير الحقيقي ، مع أن الإثبات لشيء ، والسلب عن جميع ما عداه ادعاء داخل في القصر الحقيقي ، فلذا جعله الشارح مقابلا للإضافي ، وفيه أن القصر مطلقًا إضافي ، فالحقيقي بالإضافة إلى جميع ما عدا الشيء ، وغير الحقيقي بالإضافة إلى بعضه ، فالحقيقي بأي معنى يعتبر لا يخلو عن شوب إلا أن يدعي أنه اصطلاح من القوم ، فترجع المناقشة إلى وجه التسمية ، ويكون هينًا ، فاختيار السيد السند التوجيه الأول ، ورد على الشارح التوجيه الثاني ليس بذاك ، فإن قلت : تقسيم القصر إلى الحقيقي والمجازي يستلزم استعمال القصر في المعنى الحقيقي والمجازي معًا ، قلت : المراد بالحقيقي ما يكون حقيقة بالنسبة إلى اللغة ، وكذا بالمجازي ، وإلا فالقصر المنقسم له معنى اصطلاحي يندرج فيه كلا القسمين حقيقة .

(وكل منهما) أي : من الحقيقي وغير الحقيقي **(نوعان : قصر الموصوف على الصفة ، وقصر الصفة على الموصوف)** (١) قال الشارح : الفرق بينهما واضح ، فإن معنى الأول : أن الموصوف ليس على غير تلك الصفة ، لكن تلك الصفة يجوز أن تكون حاصلة لموصوف آخر ، ومعنى الثاني أن تلك الصفة ليست إلا لذلك الموصوف ، لكن يجوز أن تكون لذلك الموصوف صفات أخر .

هذا ، وفيه بحث ؛ لأنه لا يستفاد من شيء من القصرين جواز اشتراك المقصور عليه ، بل يحتمل امتناع الاشتراك ، فليس الجواز مدلول القصر ، وأيضًا لا موجب لإفراد الموصوف ، وجمع الصفة ، وقال السيد السند : وجه الانحصار فيهما أن القصر إنما يتصور بين شيئين بينهما نسبة ، فإما أن يكون قصرًا للمنسوب

(١) قصر الموصوف على الصفة هو ما لا يتجاوز فيه الموصوف صفته وإن جاز أن تكون لموصوف آخر ، وقصر الصفة على الموصوف هو ما لا تتجاوز فيه الصفة موصوفها ، وإن جاز أن يكون له صفة أخرى .

إليه على المنسوب ، وهو المراد بقصر الموصوف على الصفة ، وإما أن يكون قصرًا للمنسوب على المنسوب إليه وهو المراد بقصر الصفة على الموصوف وفيه أن قولنا : ما ضرب زيد إلا عمرًا ، وفيه قصر الفاعل على المفعول ، وبينهما نسبة هي فاعلية زيد لعمرو ، فزيد منسوب إلى عمرو ، وقد قصر باعتبار هذه النسبة على عمرو ، ومع أن زيدًا ليس صفة معنوية لعمرو ، فلا يصح هذا الوجه للانحصار .

(والمراد المعنوية (١) **، لا النعت النحوي)** لما ذكر الصفة في بحث المسند إليه بمعنى النعت ، حيث قال : وإما وصفه ، أي : إيراد الصفة احتاج هنا إلى التنبيه على نفي إرادته ؛ لأنه مظنة أن يتبادر الذهن إليه ، ولم يقل : المراد المعنوي لا المنعوت ؛ لأن المذكور بالذات في الكتاب سابقًا الصفة الموجبة لاشتباه الصفة هنا بالنعت ، ولا بد هنا من تنبيه آخر ، وهو أن المراد بالصفة المعنوية أعم مما يستنبط من الكلام ، ومما هو مصرح به حيث وصف به صريحًا ليتناول : ما ضربت إلا زيدًا ، أو إلا في الدار إلى غير ذلك ؛ إذ ليس المفعول في الكلام موصوفًا ، ولا الفعل المذكور وصفًا له ، بل يستنبط وصف هو المضروبية ، ويجعل المفعول في مآل الكلام موصوفًا به ، والصفة المعنوية يقال : على ما قام بالغير ، وعلى ما تجريه على الغير ، وتجعل الغير فردًا له وذلك بجعله حالا ، أو خبرًا ، أو نعتًا ، والأظهر أن المراد الثاني ، ولو أريد الأول لم يكن المقصور عليه في : ما الباب إلا ساج ، وما زيد إلا أخوك ساج ، وأخوك ، بل الكون ساجًا ، وهو خلاف المشهور ، وتأويل عنه مندوحة ، وهذا كما قال : وصف المحمول ، وإما حمله على ما دل على ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود ، فبعيد ؛ إذ لم يشتهر وصفها بالمعنوية ، ولا يصح في كثير من موارد القصر إلا بتكلف ، أو تعسف ،

---

(١) هي كل أمر قائم بغيره ، وكذلك يراد بالموصوف كل ما قام به غيره وإن كان هو صفة في نفسه ، فيدخل في ذلك نحو «إنما الصبر عند الصدمة الأولى» من قصر الموصوف على الصفة ، أي ما للصبر إلا الكائن عند هذه الصدمة ، وكذلك قوله تعالى : ﴿مَا نَعْبُدُهُم إلا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللهِ زُلْفَى﴾ وإنما لم يكن المراد بالصفة النعت النحوي ؛ لأنه لا يتأتى قصر بينه وبين موصوفه لخلوهما عن الحكم ، ولا يمكن أن يخرج قصر عن كونه قصر موصوف على صفة أو صفة على موصوف ، سواء أكان قصر مبتدأ على خبر أم كان قصر فاعل على مفعول أم كان غيرهما ، فقصر الفاعل على المفعول معناه في الحقيقة قصر الفعل الصادر من الفاعل على المفعول ، لا قصر ذات الفاعل عليه ، وإذا كان كل من المبتدأ والخبر يدل على ذات نحو «ما الباب إلا ساج» أوّل في أحدهما حتى يكون صفة ، فالمراد في هذا المثال قصر الباب على الاتصاف بكونه ساجًا ، وهكذا .

ولو لم يكن تعريف النعت على ما ينبغي وما يتعلق بتعريفاتهم له من النقض والإبرام ، مما يعده عقلاء الأنام ، من فضول الكلام ؛ لذكرت ما يتعجب عنه أولوا الأحلام .

(والأول من الحقيقي نحو : ما زيد إلا كاتب ، إذا أريد أنه لا يتصف بغيرها) أي : بغير الكاتب وتأنيث الضمير ؛ لأنها صفة واكتفى عن تعريفه بالتمثيل إشارة إلى وضوحه بخلاف غير الحقيقي ، وقيد مثال هذا القسم دون قسيمه لمعرفة القيد في مثال قسيمه بالمقايسة **(وهو لا يكاد يوجد)** مبالغة في نفي وجوده ، والمراد إما نفي وجوده في نفس الأمر حتى يكون نفيًا لصدق هذا القصر ، فلا ينافي تقسيم الحقيقي إليه ؛ لأنه يكفي للتقسيم وجود الكاذب منه على أنه لا كلام في وجود إلا دعائي منه ، وإما نفي لوجوده في ما بين التراكيب وحينئذٍ معنى قوله **(لتعذر الإحاطة)** لظهور تعذر الإحاطة **(بصفات الشيء)** (١) ظهورًا لا يخفى على أحد ، فلا يأتي بهذا القصر عاقل لعدم إمكان الغلط فيه ولا التغليط ، وحينئذٍ التعويل في التقسيم على ما يقصد به المبالغة ، ووجه تعذر الإحاطة الكثيرة ، وخفاء الكثير بحيث لا يعلمها إلا العليم الخبير .

(والثاني : كثير ، نحو : ما في الدار إلا زيد) (٢) مرادًا به الدار المخصوصة ، وها هنا إشكال قوي وإن لم يسمعه من قوى ، وهو أنه يمكن قصر حقيقي في كل قصر إضافي ، فينبغي أن يوجد قصر الموصوف على الصفة بهذا الاعتبار كثيرًا فتقول في : ما زيد إلا قائم : ما زيد شيئًا مما تعتقده إلا قائم .

(وقد يقصد به) (٣) المتبادر عوده إلى الثاني ؛ لكونه أقرب ، ولأن التعليل

---

(١) قد يوجد هذا النوع من القصر في الكلام عند قصر الادعاء والمبالغة في مقام المدح والفخر ونحوهما ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّمَا الخَمْرُ وَالمَيْسِرُ وَالأَنصَابُ وَالأَزْلامُ رِجْسٌ مِن عَمَلِ الشَّيْطَانِ﴾ وقول الشاعر :

هل الجودُ إلا أن تجود بأنفس ... على كل ماضي الشفوتين صقيل

[بغية الإيضاح (٤/٢)]

(٢) يعني من البشر ، لأنه هو المقصود في مثل هذا ، وإلا فالدار يوجد فيها متاعها وغيره ، ولكن مثل هذا لا ينظر إليه في ذلك الكلام ، فلا يجعله من القصر الإضافي ، ومن ذلك قول الشاعر :

ولا ينال العلا إلا فتى شرفت ... خلاله فأطاع الدهر ما أمرا .

(٣) أي قصر الصفة على الموصوف ، وهذا يسمى قصرًا ادعائيا ، أما قصر الموصوف على الصفة فلا يوجد إلا على سبيل الادعاء كما سبق ، والمراد المبالغة في كمال الصفة في الموصوف بها ، ومن قصر الصفة على الموصوف قصرًا حقيقيا ادعائيا ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾ ، لأن غيرهم قد يخشاه أيضًا ...... =

الظاهر فيه قد يقتضيه إذ كون الادعائي في مطلق الحقيقي قليلا ، وليس القسم الأول منه إلا ادعائيا ، والثاني أيضًا يكون ادعائيًا خفي ، فلذا اختار الشارح عوده إلى الثاني اعتمادًا على معرفة إمكان قصد المبالغة في الأول أيضًا هذا إذا لم يتوقف المجاز على صحة المعنى الحقيقي ، أما إذا توقف ، فيتعين العود إلى الثاني **(المبالغة لعدم الاعتداد بغير المذكور)** أو لكمال الاعتداد بالمذكور ، فالأول في مقام مذمة غير المذكور ودعوى نقصانه ، والثاني في مقام مدح المذكور وبيان نهاية كماله ، والفرق بين الحقيقي والادعائي والإضافي في موارد الاستعمال دقيق كثير ، إما بتلبس أحد القصدين بالآخر ، فليتأمل السامع الذكي ، لئلا يخبط ، ولا نقول : إن الفرق بين مفهوم الادعائي والإضافي خفي ، كما فسر به السيد السند دعوى الشارح دقة الفرق بينهما ، وهذا مخفي ، ومن البدائع الدقيقة المستخرجة بمعونة الفطرة الرفيعة أنه يقصد المبالغة بالقصر الإضافي ، فيقال لمن اعتقد ضرب زيد وعمرو : ما ضرب إلا زيد ، لا لرد اعتقاده ، بل لتنزيل ضرب عمرو منزلة العدم ، هذا ، والحمد لله على ما أنعم .

(والأول) أي : قصر الموصوف على الصفة **(من غير الحقيقي تخصيص أمر بصفة دون)** صفة **(أخرى** [(١)] **أو مكانها)** أي : صفة أخرى .

(والثاني) أي : قصر الصفة على الموصوف من غير الحقيقي **(تخصيص صفة بأمر دون آخر** [(٢)] **أو مكانه)** ومعنى دون آخر متجاوزًا الآخر فهو حال عن الأمر ، أو الفاعل المحذوف للتخصيص ، وهو في الأصل ، أو في مكان من الشيء يقال : هذا دون ذاك إذا كان أحط منه قليلا ، ثم استعير للتفاوت في الأحوال ، فقيل : زيد دون عمرو في الشرف ، ثم استعمل في كل تجاوز حد إلى

= ولكن لا اعتداد بخشيته ، ومنه قول الفرزدق :

أنا الذائد الحامي الذمار وإنما ... يدافع عن أحسابهم أنا ومثلي

(١) أي دون صفة أخرى ، والمعنى دون جنسها ، فيشمل الصفة الواحدة ، ويشمل أيضًا ما فوقها بشرط أن يكون على التفصيل ، ليفترق القصر الإضافي عن الحقيقي ، فلا يكون من الإضافي نحو «إنما زيد كاتب كاتب لا شاعر» ولا غير ذلك من الصفات - والياء في التعريف داخلة على المقصور عليه .

(٢) أي دون موصوف آخر ، والمعنى دون جنسه ، فيشمل الموصوف الواحد ويشمل أيضًا ما فوق ذلك بشرط أن يكون على التفصيل أيضًا ، فلا يكون من الإضافي نحو «إنما الكاتب زيد لا غيره من الناس» .
[بغية الإيضاح (٢/٥)] .

حد ، وتخطي حكم إلى حكم ، كذا قيل ، ويمكن أن يكون الاستعارة للتجاوز من أصل معناه ، لأن من التفاوت في الأحوال ، وبالجملة نصبه على الظرفية ، وإن لـم تبق كما هو شأن الظروف اللازمة الظرفية ، لأنه مع الانتقال عن الظرفية يلزم نصبها ، ومنه ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾ (١) بالنصب مع فاعليته ، فإياك وإن تجعل نصبه على الحالية ، وبالجملة فهو يقتضي تجاوز صاحبه عما أضيف إليه في عامله ، ويجعل تعلق عامله مخصوصًا بصاحبه ، وينفي الاشتراك بينه وبين ما أضيف إليه ، فقولك : جاء زيد دون عمرو ، يقتضي تجاوز زيد عن عمرو في تعلق المجيء به ، وينفي اشتراك التعلق بينهما إذا تمهد هذا ، فنقول ففي التعريفين إشكال قوي ؛ لأنه يفيد أن القصر تخصيص خص نسبته بشيء دون آخر ، فيكون في القصر الإضافي إثبات التخصيص لأمر ونفيه عن آخر ، ومن المبين فساده ، ولو جوز التجوز بالتخصيص عن الإثبات ، فيكون معنى تعريف قصر الموصوف على الصفة مثلا إثبات صفة لأمر دون أخرى يكون مجرد إثبات الصفة قصرًا لأن قوله : دون أخرى ، لا يفيد سلب صفة أخرى ، بل لا يفيد الإعدام إثبات صفة أخرى ، وهو متحقق مع السكوت عنها ، وكذا الحال في قوله : أو مكانها ، واعترض عليه الشارح المحقق بأنه يصدق على القصر الحقيقي ؛ لأن المراد بقوله : دون أخرى ما يعم الواحدة والمتعددة ، وإلا لم يكن التعريف جامعًا لخروج قصر إضافي اعتبر فيه الإضافة إلى متعددة ، كقولك : زيد كاتب لا شاعر ، ولا منجم لمن اعتقد الشركة للثلاثة أو العكس ، ويؤيده أن المفتاح قيد التعريف بما يخرج الحقيقي حيث قال : هو تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان ، فاعتبر اعتقاد السامع تميزًا له عن القصر الحقيقي ؛ إذ لا يعتبر فيه اعتقاد السامع ، ووافقه السيد السند حيث قال : لو لم يكن في تعريف المفتاح قوله عند السامع لجعلته شاملا للقصر الحقيقي ، كن غفل عن هذا القيد وجعله شاملا معه للحقيقي ، وعرض به الشارح ، وألجأ الإشكال الشارح إلى أن قال : هو تعريف بالأعم ؛ إذ ليس المقصود منه التمييز عن الحقيقي ، بل تعريف تفريع التقسيم إلى قصر الإفراد والقلب والتعيين عليه ، وهذا مع ضعفه كما لا يخفى ، لشيء عجاب لا يليق بمحصل فضلا عن محل من ذوي الألباب ، وهو أن المصنف صرح في الإيضاح

(١) الأنعام : ٩٤ .

بأن السكاكي أهمل القصر الحقيقي ، فلو كان عنده أن التعريف يشمله لما حكم بالإهمال ، فإن قلت : قد ذكرت أن في تعريف السكاكي ما يخرجه ، فلذا لم يحكم بشموله ، قلت : لو كان يعلم أن هذا القيد لإخراجه لما أسقطه عن تعريفه ، ولم يقصد التعريف بالأعم ، ويمكن أن يجاب عنه بأن مكانها ، أي : صفة أخرى ، يقتضي أن يراد بصفة أخرى صفة ثابتة حتى يتعقل له مكان ، ولا يمكن أن يراد الثابتة في نفس الأمر ، فالمراد الثابتة في اعتقاد المتكلم ، وذلك يدعو إلى أن يراد بأخرى في قوله : دون أخرى أيضًا الصفة الثابتة في اعتقاد المتكلم ؛ لأنه مرجع الضمير في مكانها ، ولهذا اسقط المصنف قول السكاكي عند السامع عن تعريفه اعتمادًا على انسياق الذهن إليه من باقي التعريف ، ولما لم يقيد السكاكي القصر في مقام التعريف بهذا التعريف بغير الحقيقي ، وكان كلامه موهمًا أنه يعرف مطلق القصر ، وتنبه المصنف أنه تعريف لغير الحقيقي ، وعرف غير الحقيقي به ، استشعر أن يقال : تعريفه غير مانع ؛ لأنه تعريف لمطلق القصر حيث عرف السكاكي به مطلق القصر ، فدفعه في الإيضاح بأن السكاكي أهمل القصر الحقيقي دفعًا لما يتجه عليه لا تعرضًا به ؛ إذ لا بأس بإهمال ما لا يتعلق به غرض كلي في البلاغة ، وظنَّه الشارح اعتراضًا على السكاكي ، ودفعه بأنه داخل في تعريفه ، فكيف يكون مهملا وقد عرفت ما فيه ؟ . **(فكل منهما)** يتجه لما يتضمنه التعريف من التنويع **(ضربان)** فالأضرب أربعة : تخصيص أمر بصفلة دون أخرى ، وتخصيص أمر بصفة مكان أخرى ، وتخصيص صفة بأمر دون آخر ، وتخصيص صفة بأمر مكان آخر .

(والمخاطب بالأول من ضربي كل من يعتقد الشركة) (١) هكذا اتفقت كلمتهم ، وينبغي أن يصحح خطاب من يعتقد اتصاف المسند إليه بالمقصور عليه ، ويجوز اتصافه بالغير ، فيقصر قطعًا لتجويز الشركة ، وجعل المفتاح من تساويا عنده داخلا في المخاطب بالأول ؛ لأنه يفيد إثبات الصفة بموصوف دون آخر ممن جوز المخاطب اتصافه بها ، لا مكان من جعله متصفًا ، وأخطأ : لأنه لم يجعل أحدهما متصفًا ، بل جوز اتصاف كل منهما ، فليس أحدهما مكان متميز عن

---

(١) مثل اعتقاد الشركة في ذلك ظنها وتجويزها مطلقًا ، وكذلك يقال في اعتقاد العكس الآتي ؛ لأن كل هذا يقابل التساوي الآتي في قصر التعيين .

مكان الآخر حتى يعقل جعل أحدهما مكان الآخر .

قال الشارح : وهو الحق لكمال وضوح فساد ما ذكره المصنف ، ورجح كونه هفوة منه على أن يتكلف التصحيح كلامه ؛ لأنه لا يمكن تصحيحه إلا بتكلفات ، ولا يطيقها اللسان ، ويضيق عنهما الأوان ، فارجع إلى الشرح إن اشتهيت البيان ، ونحن نقول بتوفيق المستعان : قد خالف المصنف المفتاح في جعل قصر التعيين تحت قوله مكان آخر ، ومكان أخرى ، لا تحت قوله : دون آخر ، ودون أخرى بجامع بين قصر القلب ، وبينه هو أنهما لمن اعتقد الاتصاف بالنظر إلى أحد الأمرين ، لا بالنظر إليهما ، وبأنهما لرد اعتقاد المخاطب ، العكس بيانه أنه مخاطب قصر التعيين في طلب التعيين في عرضة الخطأ في التعيين ، وعلى تقدير خطئه في التعيين يرده القصر إلى العكس ، فقصر التعيين لرد الخطأ بالقوة كما أن قصر القلب لرد هذا الخطأ بالفعل ، ولا فرق بين خطأين يرد بهما ، إلا بأنه في قصر التعيين بالقوة ، وفي قصر القلب بالفعل ، فظهر أن الحق مع المصنف ، ولا هفوة منه ، وبهذا ظهر كون قصر التعيين لرد الخطأ وإن أشكل على الفحول **(ويسمى قصر إفراد لقطع الشركة)** المعتقدة على ما حققه المصنف ، ولقطع الشركة المعتقدة ، أو بحسب التجويز على ما زعم المفتاح .

(وبالثاني من يعتقد العكس) أي : عكس الحكم الذي اشتمل على القصر **(ويسمى قصر قلب)** لأن الغرض منه قلب ما عند المخاطب ، هكذا كلمتهم ، وينبغي أن يجوز أن يكون المخاطب به من اعتقد ثبوت الحكم لمن نفاه ، وجوز ثبوته للآخر فثبته للآخر وتنفيه عما أثبته له **(لقلب حكم المخاطب أو تساويا عنده ويسمى قصر تعيين)** لأنه يقطع الاحتمال الذي عند المخاطب ، قال الشارح : هذا التقسيم لا يجري في القصر الحقيقي ؛ إذ العاقل لا يعتقد اتصاف أمر بجميع الصفات ، ولا اتصافه بجميع الصفات غير صفة واحدة ، ولا تردده أيضًا بين ذلك ، وكذا لا يعتقد اشتراك صفة بين جميع الأمور ، ولا ثبوتها للجميع غير واحدة ، ولا ترددها أيضًا بين الجميع ، وفيه نظر ؛ لأن القصر الحقيقي يصح أن يكون لرد اعتقاد أن في الدار زيدًا مع إنسان ، فيقال في رده : ما في الدار إلا زيد ؛ لأنه لا بد لنفي إنسانها من عموم النفي ، كما لا يخفى لصحة قولنا : ما في البلد من علمائه إلا زيد لمن اعتقد أن جميع علمائه في البلد ، أو تردد المسند بين

علمائه ، أو بجعل المسند لما سوى زيد من علمائه ، على أنه لا مانع من رد اعتقاد الشركة بالقصر الحقيقي ، فيكون قصر إفراد ، وقلب اعتقاده به ، فيكون قصر قلب ، والتعيين به كذلك ، نعم ، لا يجب أن يكون المخاطب به واحدًا من هؤلاء ، بل يحتمل أن يكون خاف الذهن ، ومن بدائع قصر القلب ما يريد به الشركة ، فكان كالجامع للقصر ونقيضه ؛ إذ القصر قد يكون لقطع الشركة ، ولا يكون للشركة ، فيكون الكلام معه كالجامع بين المتنافيين ، وفيه السحر الواضح الذي يوجب الحسن والزين كقوله تعالى : (﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولاً﴾) [1] فإنه قدم (للناس) للتخصيص وقصر القلب ، وذلك إنما يتحقق بجعل الناس للاستغراق ، أي : لجميع الناس ، لا لبعضهم ، رد الاعتقاد من ادعى أنه بنى العرب فقط ، فصار بذلك القصر رسالته مشتركًا بين الناس منتقلا من الخصوص إلى العموم ، وهذا من دقائق القصر .

(وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادًا عدم تنافي الوصفين) [2] قال المصنف في الإيضاح : ليتصور اعتقاد المخاطب اجتماعهما ، وهذا التعليل يدل على أن المراد عدم ظهور تنافي الوصفين ، ويصح اعتقاد اجتماع المتنافيين ممن يخفى عليه تنافيهما ، ونحن نقول : وهكذا ينبغي أن يشترط عدم تلازمهما ليصح اعتقاد المتكلم والمخاطب الانفراد **(وقلبا تحقق تنافيهما)** أي : تنافي الوصفين ليكون إثبات المخاطب المنفية في كلام المتكلم مشعرًا بانتفاء غيرها ، هكذا في الإيضاح من غير خطأ ، وإن وهم البعض أن مراده ليكون إثبات المتكلم ما أثبته في كلامه مشعر بانتفاء غيرها ، وبالجملة فيه نظر ؛ لأن معرفة انتفاء بها ، لا يتوقف على هذا ، بل يحصل في كلام المتكلم بالقصر ، وفي كلام المخاطب يمكن بطرق غير محصورة ، لا يخفى ، وأيضًا يخرج حينئذٍ : ما زيد إلا شاعر ، لمن اعتقد أنه كاتب لا شاعر ، عن أقسام القصر ، على أنه لا شبهة في أنه قصر قلب كما صرح به صاحب المفتاح ، ومنهم من قال : مراده تنافي الوصفين في اعتقاد المخاطب ، وهذا عجب ، كيف لا وقد غفل عن قوله وقصر التعيين أعم ؟ لأنه إن أراد بالتنافي في اعتقاد المخاطب اعتقاده سلب أحدهما وإيجاب الآخر ، فلا يوجد معه

---

(١) النساء : ٧٩ .

(٢) لم يذكر هذا الشرط في قصر الصفة على الموصوف ؛ لأن الموصوفات لا تكون إلا متنافية .

قصر التعيين ، وإن أراد عدم اجتماع اعتقادهما ، فلا يوجد قصر التعيين مع قصر الإفراد ، وأعجب منه أن الشارح المحقق غفل عن فساد كلامه من هذا الوجه ، وتشبث في إبطاله تارة بأنه حينئذٍ يكون شرطًا ضائعًا ؛ لإغناء معرفة أن قصر القلب هو الذي يعتقد فيه المخاطب العكس عنه ، وتارة بأنه صرح صاحب المفتاح : بأن المخاطب يجب أن يعتقد العكس ، فلا يصح قول المصنف : إنه لم يشترط في قصر القلب تنافي الوصفين ، ولا يذهب عليك أنه لا وجه لتخصيص الشرط بقصر الموصوف على الصفة ؛ لأنه لو تم الاشتراط ينبغي أن يكون شرط قصر الصفة على الموصوف أيضًا في الإفراد عدم تنافي الموصوفين في الوصف ، فقال : لا يصح القصر إفرادًا في : أفضل البلد ، إلا زيد ؛ لأنه لا يجتمع الموصوفان في وصف الأفضلية ، بل يصح ذلك القصر قلبًا ، وكأنه لم يقصد التخصيص بما ذكره ، بل عول على ظهور المقايسة .

(وقصر التعيين) كأنه لم يقل : وقصر التعيين منه **(أعم)** لإجراء الحكم على الأعم ، والتنبيه على أن الحكم السابق أيضًا لا يخص ، والمراد بالأعمية : الأعمية بحسب التحقيق بمعنى أن كل ما يصلح لأحدهما يصلح للتعيين ، وربما يصلح للتعيين ما لا يصلح للأفراد ، وربما يصلح له ما لا يصلح للقلب ، كما صرح به في الإيضاح ، لكن عبارته حيث قال : كل ما يصلح أن يكون مثالا لقصر الإفراد أو قصر القلب يصلح أن يكون مثالا لقصر التعيين من غير عكس ، غير صحيحة لظهور صدق كل ما يصلح مثالا لقصر التعيين ، يصلح مثالا لأحدهما ، لكن مراده ما ذكرنا ، وفي قوله : وشرط قصر الموصوف على الصفة إفرادًا عدم تنافي الوصفين وقلبًا تحقيق تنافيهما العطف على عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور ، وصحته مرجوحة .

(وللقصر طرق) كأنه نبه بترك وصف الطرق بالأربعة على وفق المفتاح ، والعدول من قوله : أولها ، وثانيها إلى منها ، ومنها على أن الطرق لا تنحصر ؛ إذ منها ضمير الفعل ، وتعريف المسند أو المسند إليه بلام الجنس ، ولم يذكر هنا ؛ لأن كلامه في الطرق العامة وهما مخصوصان بالمسند والمسند إليه **(منها العطف)** كأنه شاع العطف في هذا البحث في العطف بلا وبل ، مع النفي في المعطوف عليه ، فلذا أطلق : وإلا فليس غيرهما سوى لكن من طرق القصر ، ولكن ليس

من طرق العامة لاختصاصها بقصر القلب .

وقال السيد السند في شرح المفتاح : عدم ذكره لسبقه في بحث العطف ، وكأنه اكتفى في كون الطريق من الطرق العامة بأن لا يقتصر على طرفين مخصوصين كالمسند والمسند إليه ، وكأنه نبه بتكرار المثال ، على أنه لا يتجاوزهما لا بالاكتفاء بهما ، وإلا لكان الاكتفاء بإلا أيضًا مقتضيًا لعدم تجاوز النفي والاستثناء إلا **(كقولك في قصره)** أي : قصر الموصوف على الصفة **(إفرادًا : زيد شاعر ، لا كاتب أو ما زيد كاتبًا ، بل شاعر ، وقلبًا : زيد قائم ، لا قاعد ، أو ما زيد قائمًا ، بل قاعد)** وليس زيد قائمًا ، بل قاعد **(وفي قصرها : زيد شاعر ، لا عمرو ، أو ما عمرو شاعرًا ، بل زيد)** ويصح أن يقال : ما شاعر عمرو ، بل زيد ، لكنه يجب حينئذٍ رفع الاسمين ؛ لبطلان عمل ما بتقديم الخبر ، كذا في الشرح ، ودليله قاصر ، وإطلاق دعواه للصحة فاسد ، أما الأول ؛ فلأن رفع الاسمين لبطل عمل ما ، إلا إذا كان زيد مبتدأ والصفة خبره ، وأما إذا كان الصفة مبتدأ ، وما بعده فاعلا ، فليس رفع الاسمين لبطلان عمل ما بتقديم الخبر ، بل لأن ما لا يعمل إلا إذا دخل على المبتدأ والخبر ، وأما الثاني ، فلأن صحته إنما تتم لو لم يكن عمرو فاعلا ؛ إذ حينئذٍ لا يصح ، لأنه بطل النفي فيما بعد بل ، فيلزم عمل الصفة من غير اعتماد ، وكأنه أراد : ويصح أن يقال : ما شاعر عمرو ، بل زيد بتقديم الخبر على الاسم ، وأما ما ذكر العلامة في شرح المفتاح من أنه لا يجوز تقديم خبر ما على اسمه مع العمل وبدونه أيضًا ، فخلاف المجمع عليه .

قال الشارح : لما لم يكن في قصر الموصوف على الصفة مثال الإفراد صالحًا للقلب لتنافي شرطهما عند المصنف ، أفرد لكل مثالا في جميع الطرق بخلاف قصر الصفة ، فإنه لإطلاقه عن الشرط يكفي لقسميه مثال ، فلذا اكتفى ، ولما كان قصر التعيين أعم ، فجميع الأمثلة تصلح له ، فلم يتعرض له هذا ، وهذا كلام قوي يزيف ما ذكرنا أنه ترك المصنف اشتراط قصر الصفة مع عدم التفاوت بينه ، وبين قصر الموصوف اعتمادًا على المقايسة ، فكأنه لم ينتبه لعدم التفاوت ، وكأنه أراد الشارح أنه أفرد في الأكثر ، وإلا فهو لم يفرد في التقديم ، ها هنا بحث شريف لا يحق إلا لرجل كريم نلقيه إليك بالهام ملك عليم ، وهو أن قولك : زيد شاعر لا

كاتب ، إلقاء حكمين لمخاطب يعلم الأول ، فيخلو عن فائدة الخبر ؛ إذ من البين أن ليس مقصودك إفادة أنك عالم به ، بل مقصودك تسليم ما اعتقده ، ولم يعد فائدة للخبر ، وثانيهما : منكر وقد خلا عن المؤكد ، وأن زيد قائم لا قاعد إلقاء حكمين منكرين بلا تأكيد ، ويمكن أن يقال : القصد بالأول إفادة العلم به ؛ لأن التسليم معناه الموافقة مع المخبر في العلم ، والثاني تأكيد بأنه ألقاه مقرونًا بتسليم بعض الدعوى ، فكأنه قال : إني أخبر مع نصفة وتحقيق فأوافق فيما أعلم ، وأخالف فيما هو منكر ، وأما زيد قائم لا قاعد ، فقد تأكد فيه لا قاعد بفهمه قبل ذكره من إثبات القيام ، وتأكيد الحكم بالقيام بنفي القعود بقد تقرر أن أحدهما واقع ، ومن هذا اندفع أن قوله : لا قاعد لغو ؛ لأنه اتضح بإثبات القيام ، ودفعه الشارح المحقق بأن ذكره للتنبيه على أن المخاطب يعتقد العكس ومجرد الإثبات خال عن هذه الفائدة ، ولا يذهب عليك أن طريق العطف مخصوص بغير الحقيقي لا يجري فيه قصر حقيقي .

(ومنها) أي : من الطرق **(النفي والاستثناء)** (١) لا الاستثناء مطلقًا ، إذ الاستثناء من الإيجاب ليس القصد فيه إلى الحصر ، بل إلى تصحيح الحكم الإيجابي ، فهو بمنزلة تقييد طرف الحكم ، فكما أن جاءني الرجال العلماء ليس قصرًا ، كذلك جاءني الرجال إلا الجهال ليس قصرًا ، وهذا بخلاف الاستثناء من النفي ؛ فإن المقصود من نحو : ما جاءني إلا زيد قصر الحكم على زيد ، لا تحصيل الحكم ، وإلا لقيل : جاءني زيد ، فتأمل .

وقال السيد السند في حواشي شرحه على المفتاح : ولعل السر في ذلك أن المستثنى إذا كان جزئيًا للمستثنى منه ، كما في المفرغ من المنفي ، نحو : ما جاءني إلا زيد ، وما يؤول إليه المفرغ المذكور إذا صرح فيه بالمقدر ، نحو : ما جاءني أحد إلا زيد ، حسن أن يعتبر اعتقاد المخاطب للشركة ، أو للعكس ، أو تردده في

---

(١) بخلاف الاستثناء من الإثبات فإنه ليس بقصر عندهم ، وقيل : إنه قصر أيضًا ؛ لأنك إذا قلت «قام القوم إلا زيدًا» قصرت عدم القيام على زيد ، ومن يذهب إلى أنه ليس بقصر يرى أنه قيد مصحح للحكم لا غير ، فكأنك في هذا المثال قلت : جاء القوم المغايرون لزيد ، كما تقول «جاء القوم الصالحون» وهذا بخلاف قولك «ما جاءني إلا زيد» فإن الغرض من النفي والإثبات المحققان للقصر ، ولهذا يستعمل النفي والاستثناء عند الإنكار بخلاف الاستثناء من الإثبات .

ذلك الجزئي ، وما يقابله من الجزئيات الأخر ، وأما إذا كان المستثنى جزءًا من المستثنى منه ، كما في قولك : جاءني القوم إلا زيدًا ، وقولك : قرأت إلا يوم كذا ، فإنه لا يحسن فيه ذلك الاعتبار ، كما يشهد به الذوق السليم ، وفيه أن فيما ذكره دعاوي غير بينة ، ولا مبينة ، ويوجب أن لا يكون ماجاءني القوم إلا زيدًا للقصر ، ولا يفيد عدم كون جاءني كل رجل إلا زيدًا قصرًا **(كقولك في قصره)** إفرادًا **(ما زيد إلا شاعر ، و)** قلبًا **(ما زيد إلا قائم ، وفي قصرها)** إفرادًا وقلبًا **(ما شاعر إلا زيد)** [١] والكل يصلح مثالا للتعيين والتفاوت بالمخاطب ، وفي هذا المثال تحقيق دقيق يخص بالتنبيه له من حد نظره في إدراك أسرار العربية ، وهو أن ليس التقدير ما أحد شاعر إلا زيد ، لأنه يجب نصب شاعر ، لأن نقض النفي بإلا لا يوجب إبطال عمل ما ، إلا في ما بعد إلا ، ألا ترى ما زيد شيئًا إلا شيء ، وما شاعر أحد إلا زيد ، على أن يكون زيد فاعلا ، لأنه يشكل عمل شاعر في زيد ، لأنه لما بطل نفيه فيما بعد إلا لم يبق معتمدًا على النفي فيما بعد إلا فتعين أن يكون المقدر مبتدأ مؤخرًا ، ولعلك تنظر في تحقيق ما ذكرناه في شرح الكافية في انتقاض نفي ما ولا بإلا ، فينفعك في هذا المقام نفعًا ما .

(ومنها) أي : من الطرق **(إنما)** حذف من عبارة المفتاح المضاف ، إذ فيه ومنها : استعمال إنما لظنه به أنه حشو مفسد حيث يوهم أن دلالة إنما ليست بالوضع ، كما وهمه البعض ، لكن أدرجه المفتاح ، لأن الطريق ما يسلكه السالك ، ويشتغل به ، وذلك استعمال إنما فإنه فعل يشتغل به كإخوانه لا نفس إنما **(كقولك في قصره)** إفراد **(إنما زيد كاتب و)** قلبًا **(إنما زيد قائم ، وفي قصرها)** إفرادًا وقلبًا **(إنما قائم زيد)** قال الشارح المحقق : إن الشيخ لم يوافق المفتاح في عموم طريقي العطف ، وإنما لأقسام القصر ، بل قال : إنهما لقصر القلب ، وما نقل عن الشيخ في بيانه لا يدل إلا على المتبادر من إنما قصر القلب

---

(١) لتحقق النفي والإثبات كما سبق ، ولا يخفى أن دلالة النفي والإثبات على القصر بالوضع ، فلا يحتاج إلى تكلف ما ذكره في تحقيق إفادته القصر ، هذا ولا فرق في إفادة النفي والاستثناء القصر بين أداة وأداة ومنه قول الشاعر في «ما» ، «لا» ، «إلا» :

وما الخوف إلا ما تخوفه الفتى ... ولا الأمن إلا ما رآه الفتى آمنا

وقول الآخر في «لا» و «غير» :

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم ... بهنَّ فلول من قراع الكتائب .

إذا أطلق من غير تقييد بنحو وحده مما أن يشعر بقطع الشركة أو مما يشعر بقطع التردد من قولك : بلا شبهة وبلا تردد ، أو قطعًا ، ومن البين أن ما ذكره إنما يستقيم مع إطلاق العطف حتى لو قيل : جاءني زيد لا عمرو أيضًا لكان بقطع الشركة ، فلا مناقشة مع السكاكي في الحكم ، بل في المثال حيث فات منه التقييد ، ونازع السيد السند فيما ذكره في إنما بأن المتبادر من النفي والاستثناء قطع الشركة ذكره إنما يتم لو لم تكن إنما بمعنى ما وإلا كما اشتهر ، بل بمعنى العطف ، ونحن نقول : لعل كلام الشيخ مبين على أن المتبادر من التخطئة ، التخطئة من كل وجه ، وذلك في قصر القلب ، فما ذكره من تبادر قصر القلب جاز في الجميع ، وتشبيه إنما بالعطف كلام على سبيل التمثيل **(لتضمنه معنى ما وإلا)** علة لكون إنما من طرق القصر وكان الأولى أن يقدم على هذه الدعوى ، ودليله بيان وجه كون النفي والاستثناء مفيدًا للقصر ، فذكره بعد ذلك كما فعله فوت لترتيب الكلام .

والتقديم أيضًا من طرق القصر ، لتضمنه معنى ما وإلا ، ولهذا فسر الأئمة قولهم : «شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ» بـ : ما أَهَرَّ ذَا نابٍ إلا شَرٌّ ، فتخصيص إنما بهذا التعليل تخصيص بلا مخصص إلا أن يقال : خصه بالتعليل للإشارة إلى رد ما ذكره بعض الأصوليين من أن وجه إفادته القصر أن ما نافية وأن للإثبات ، ولا يرجع النفي والإثبات إلى ما بعده لظهور التناقض ، فأحدهما راجع إلى ما بعده والآخر إلى ما عداه ، وكون ما راجعًا إلى ما بعده خلاف الإجماع ، فيتعين الإثبات لما بعده والنفي لما عداه ، وإنما رده لكونه تكلفًا بعيدًا عن الاختيار ، وليس تخصيصه بالتعليل لما أن بعض الأصوليين أنكروا كونه مفيدًا للقصر تمسكًا بقول النبي ﷺ : **(إنما الأعمال بالنيات)** (١) وبقوله : إنما الولاء بالعتق (٢) ، على ما نقله الرضى في بحث وجوب تقديم الفاعل ؛ لأن كون التقديم أيضًا مفيدًا للقصر مما خالف فيه الشيخ ابن الحاجب على ما مر ، وقد استدل على تضمنه ما وإلا بأوجه ثلاثة إشارة إلى الأول بقوله **(لقول المفسرين)** وكأنه استدل بإجماعهم ، فإن قلت : التفسير مستمد من هذا الفن ، فكيف يتمسك صاحب

---

(١) البخاري برقم (١) .

(٢) مسلم برقم (١٥٠٤) .

هذا الفن بقول أصحاب التفسير فيما ادعاه ، وهو مرجعهم في تصحيح دعاويهم ، قلت : التمسك بقوله من حيث أنهم علماء العربية ، لا من حيث أنهم أصحاب التفسير إلا أنه عين مكانًا قالوا فيه ذلك ، فالوجه في الحقيقة إتيان قول أئمة العربية واستعمال العرب (﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾ (١) **بالنصب : معناه : ما حرم عليكم إلا الميتة)** وأيد قولهم بقوله **(وهو المطابق لقراءة الرفع (٢) لما مر)** ، إذ القراءة أن المراد أن يكون بعضها مفسرة لبعض ، فإذا كان قراءة الرفع مفيدة لحصر المحرم في الميتة ينبغي أن يكون المراد في قراءة النصب أيضًا الحصر ، فلو لم يكن إنما للحصر لكان النظم مفوتًا لأداة الحصر ، مع إرادته ، تعالى عن ذلك ، ولما اكتفى بقوله : لقراءة الرفع من غير تعرض لحرم ، تبادر منه أن حرم على حاله التي كانت له في قراءة النصب ، وهو البناء للفاعل ، وهو المراد أو في قراءة البناء للمفعول يحتمل أن تكون الميتة مرفوع حرم ، فلا تكون فيه دليل على كون إنما للحصر ، ووجه إرادة الحصر في قراءة الرفع على ما بينه المفتاح ، أن ما موصولة ، إذ لا مجال لكونها كافة ، وإلا لم يصح رفع الميتة إلا بتقرير إنما حرم الله عليكم شيئًا هو الميتة ، ولا يجوز حذف موصوف الجملة في مثله ، كما بين في محله ، والميتة خبره ، فهو مثل المنطلق زيد ، إذ اللام في اسم الفاعل موصولة وقد عرفت أنه يفيد قصر الجنس ، وبهذا اندفع ماتوهم من قلة التتبع ، وعدم التنبه أن قراءة الرفع يفيد قصر الميتة على ما حرم ، وقراءة النصب عكسه ، فكيف يتطابقان ؟ فإن قلت : التأكيد ليس بقوي ، إذ لا يلزم الحصر تعريف المسند إليه تعريفًا جنسيًا ، بل قد يفيده ، قلت : إنما يحتمل عدم إفادته إذا ظهر له فائدة أخرى ، وهنا لم تظهر ، وأشار إلى الثاني بقوله **(ولقول النحاة (٣) : إنما لإثبات ما يذكر بعده ونفي ما سواه)** أي : مما يقابله ، إذ لا يخفي أن المنفى بعد إنما ليس جميع ما سوى المذكور ، ولو قالوا : ونفى ما يقابله لكان واضحًا ، وأظن أن

---

(١) البقرة : ١٧٣ .

(٢) هي قراءة «إن ما حرم عليكم الميتةُ» وعليها يتعين أن تكون «ما» موصولة اسم إن ، أي إن الذي حرم عليكم الميتة ، وهي جملة معرفة الطرفين فتفيد القصر كما مر في الجزء الأول في نحو «المنطلق زيد» وهناك قراءة أخرى بالرفع على بناء «حرم» للمفعول ، وهي غير مرادة له ، لأن «ما» فيها يصح أن تكون كافة وأن تكون موصولة ، فلا يتم بها الدليل الذي يريده .

(٣) أي الذين أخذوا اللغة من كلام العرب مشافهة ، وبهذا يحتج بقولهم .

مرادهم الإشارة إلى أن المثبت يجب أن يكون مذكورًا بعده ، والمنفي غير مذكور ، لا إلى تعيين المنفي ، ولا يخفى أن قول النحاة أشبه بقول الأصوليين من أن إن فيه لإثبات ما ذكره بعده و ما لنفي ما سوى المذكور فذكره لاثبات تضمن أنها بمعنى ما وإلا في مقام رد أن تكون إن و ما محل نظر ، نعم ، يتم ما ذكره الشارح في شرح المفتاح من الاستدلال بعموم النكرة بعدها ، كما في قوله عليه السلام **(إنما لامرىء ما نوى)** [1] فإنه يدل على ورود نفيه على ما ذكر بعده ، وذلك إنما يتحقق لتضمنه النفي ، لا لكون ما للنفي ، إذ لو كان ما للنفي لوجب أن يقال : إنما لامرىء غير ما نوى ، وكذا ما ذكره في هذا الشرح من الاستدلال بصحة عمل الصفة في : إنما قائم أبوك ، على ما صرح به بعض النحاة ، نعم ، يتجه على قول هذا البعض أنه كيف عمل الصفة ولم يعتمد على النفي حين العمل في أبوك لانتقاض النفي بمعنى إلا وأشار إلى الثالث بقوله : **(ولصحة انفصال الضمير معه)** أي : مع إنما في مقام لا يصح الفصل بدون إنما مع أنه لا يتصور من مواقع صحة انفصال الضمير معه إلا فصل الضمير من عامله لغرض ، فيقال : إنما يقوم في الدار أنا ، ولولا أن أنا في المعنى بعد إلا لوجب أن يقال : إنما أقوم في الدار ، وكأنه قال : لصحة انفصال الضمير ، ولم يقل : ولوجوب انفصال الضمير معه ، مع أنه أدل على المطلوب لتردده في الوجوب ؛ لأن الضمير معه ذو وجهين ، الاتصال بحسب الظاهر والفصل في المعنى ، فالقياس أن يجوز العمل بالوجهين .

وقال الشارح في شرح المفتاح : الظاهر وجوب الفصل ؛ إذ لو قيل : إنما أقوم لكان المعنى ما أنا إلا أقوم ، وإنما يعلم كون الفاعل المقصور عليه لو قيل : إنما أقوم أنا ، وفيه بحث ؛ لأن الجزء الأخير في إنما أقوم هو الفاعل لا المسند ، وكأنه وقع فيه من كلام الشيخ حيث قال : لو قال إنما أدافع عن أحسابهم لم يكن المقصور عليه المتكلم ، بل قوله : عن أحسابهم ، ولكن ما قاله الشيخ إلا لأنه لو أضمر المتكلم في الفعل لم يبق جزءًا أخيرًا ، ويصير الجزء الأخير المتعلق ، وقال السيد السند : لا كلام في وجوب الانفصال إذا كان للفعل متعلق إنما الكلام في مثل إنما أقوم ، وهو محل التوقف هذا ، أقول : كلام النحاة يحكم بوجوب الانفصال ، فإنهم حكموا بأنه لا يجوز المنفصل إلا لتعذر المتصل ، وعدوا منه الفصل لغرض ،

---

(١) البخاري برقم (١) ، (٥٤) .

وينبغي أن يعم الفصل المعنوي واللفظي ليشمل هذا البيت ، فالبيت عندهم من مواضع تعذر الاتصال ، والظاهر أن مأخذ قول النحاة إشعار فيها إشعار بالقصر لانفصال الضمير ، فلا معنى لجعله وجهًا ثالثًا ، فإن قلت : صحة انفصال الضمير معه ليس إلا لكون الضمير مستثنى في المعنى ، والأصوليون لا ينكرونه ، بل يجعلون إن للإثبات ، وما للنفي لتحصيل معنى القصر ، فمعنى إنما أدافع عن أحسابهم أنا عندهم أيضًا ما أدافع إلا أنا فكيف يصير حجة عليهم . قلت : لو جعل أن للإثبات ، وما للنفي لا يقع الضمير بعد معنى إلا ، بل يكون التقدير : إني أدفع عن أحسابهم ، وما يدافع غيري ، ويكون مآل الكلام القصر ، ولا يخفى أنه لا يقع حينئذٍ الضمير بعد معنى إلا بخلاف ما قاله النحويون **(قال الفرزدق [أنا الذَّائِدُ])** من الذود وهو الطرد **[(الحَامِي الذِّمارَ)]** وهو العهد ، وفي الأساس : هو الحامي الذمار ؛ إذ أحمى ما لم يحمه لئيم وعنيف من حماه وحريمه **[(وإنَّمَا يُدافِعُ عَنْ أحْسابِهِمْ)]** أي : القوم العار **[(أنَا أَوْ مِثْلِي)]** (١) فلولا مراده أنه لا يدافع عن أحسابهم إلا أنا ، لقال : إنما أدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي بتأكيد ضمير الفاعل ليصبح العطف عليه ، وبهذا اندفع أنه لم لا يجوز أن يكون الانفصال للضرورة ، على أنه لا يجوز للضرورة الإخراج عن الأصل ، وإنما الجائز هو الرد إلى الأصل ، والأصل في الضمائر الاتصال ، وإسناد يدافع إلى أنا ، إما لاشتراك الصيغة بين الغائب والمخاطب والمتكلم المنفصلين ، وإما لأنه في الحقيقة مسند إلى مستثنى منه غائب ، نقل عن علي بن عيسى الرلفي مناسبة بين إنما ، ومعنى النفي والاستثناء دعت إلى وصفها له ، وهو أن إن للتأكيد وما يزاد للتأكيد ، ففي الجمع بينهما تأكيد على تأكيد ، كما أن في القصر ذلك قال الشارح : وجهه أن قولك : جاء زيد لا عمرو ، لمن تردد المجيء بينهما ، يفيد إثبات المجيء لزيد صريحًا ، وهو تأكيد للإثبات المطلق المسلم الثبوت ، وفي قولك : لا عمرو إثبات المجيء ضمنًا لزيد ثانيًا : لأن المجيء لما كان مسلم الثبوت لأحدهما ، فإذا نفيته عن عمرو إثبات المجيء ، فقد أثبته لزيد ضرورة ، ، فقد جاء تأكيد بعد تأكيد لنفس الحكم ، أو تأكيد لخصوص الحكم بعد تأكيد لنفس الحكم هذا ، ولا

---

(١) البيت في التلخيص ص ٣٨ ، والإيضاح ص ١٢٦ ، ومفتاح العلوم ص ٤٠٣ ، ودلائل الإعجاز ص ٣٢٨ وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص٩١ .

يخفى عليك أنه تصوير في مثال مخصوص ، وأما في : ما جاءني زيد بل عمرو ، فالإثبات الصريح تأكيد للإثبات الضمني الحاصل من قوله : ما جاءني زيد ، وأنه لا حاجة إلى هذا التكلف ؛ لأن الإثبات الضمني إثبات من مؤكد ، لأنه برهاني ، فقد جاء التأكيد على التأكيد باجتماع إثبات برهاني ، وإثبات صريح ، ثم قال الشارح : ويجب أن يُعلَم أن هذه مناسبة ذكرت لوضع ، إنما متضمنًا بمعنى ما وإلا فلا يلزم اطرادها حتى يكون كل كلام فيه تأكيد على تأكيد مفيدًا للقصر مثل : إن زيدًا لقائم ، وفيه نظر ؛ لأن التأكيد إما لرد الإنكار ، وإما لدفع التردد ، وكل منهما يستلزم القصر ، ففي الإنكار قصر القلب ، وفي التردد قصر التعيين ، وإن لم يفد التأكيد على التأكيد قصرًا اصطلاحًا ، ولم يجعل من طرق القصر ، فتأمل ، نعم هذا لا يخص التأكيد على التأكيد ، بل يحصل مع مجرد التأكيد .

(**ومنها التقديم**) [1] أي : تقديم ما حقه التأخير ، كخبر المبتدأ ، ومعمولات الفعل ؛ إذ لا قصر في : زيد إنسان ، وأنا تميمي ، وها هنا إشكال ، وهو أنه كيف يحكم بأن حق المسند إليه في : أنا كفيت مهمك التأخير دون أنا تميمي ؟ إلا أن يقال : حق مبتدأ الجملة الفعلية غير السببية أن لا يجعل مبتدأ ؛ لأن الأصل في الإسناد أن لا يتكرر ، والأصل في الجملة أن يستقل : ولا يربط بالغير ، فالأصل أن يقال : كفيت أنا مهمك ، فأنا كفيت مهمك ، من قبيل تقديم ما حقه التأخير ، غايته أنه مع التقديم مبتدأ ، ومع التأخير تأكيد ، لكنه يشكل بما أنا تميمي ، فإنه يفيد القصر ، فكيف يحكم بأنه حقه التأخير وليس في أنا تميمي حقه التأخير ؟ إلا أن يقال : الصفة مع النفي بمنزلة الفعل ، ولذا يعمل ، وكان الأحسن الأوفق بدأ به أن لا يكتفي في تمثيل قصر الموصوف على الصفة بقوله (**كقولك في قصر : تميمي أنا**) وإن كان يصلح لاعتباره مقابلا لسلب التميمي ، فيكون قصر قلب ، ولاعتباره مقابلا للقيسية ، كما اعتبره المفتاح ، فيكون قصر إفراد ، إذ لا منافاة بين النسبة إلى قبيلتين ، فإن النسبة تكون بالنسب وبالولاء ، وقد تنبه لأن ؛ فإنه الأحسن ، فعدل عنه في الإيضاح ، ومثل

---

(١) هو ثلاثة أقسام : **أولها** : تقديم المسند إليه على نحو ما سبق في بابه ، وثانيها : تقديم المسند ، وثالثها : تقديم بعض القيود في باب متعلقات الفعل .

لقصر الموصوف بقوله : شاعر هو وقائم هو **(وفي قصرها أنا كفيت مهمك)** لمن اعتقد شركة الغير أو انفراده ، أو تردده ، واعلم أن قولك : ما تميمي أنا ، وهل تميمي أنا ؟ يحتمل أن يكون من قبيل تقديم ما حقه التأخير ، وأن يكون من قبيل ما حقه التقديم ، واستخير ذلك من تذكر الوجهين في : أقائم زيد ، إن بلغك خبر من المبتدأ ، ولست بعار عن نحوه .

(وهذه الطرق) الأربعة تتفق من وجه ، وهو : أن المخاطب معها يلزم أن يكون حاكمًا حكمًا منسوبًا بصواب وخطأ ، وأنت تطلب بها تحقيق صوابه ، ونفي خطئه تحقق في قصر القلب كون الموصوف على أحد الوصفين أوكون الوصف لأحد الموصوفين ، وهو صوابه تعيين حكمه ، وهو خطؤه وتحقق في قصر الإفراد حكمه في بعض ، وهو صوابه ، وتنفيه عن البعض وهوخطؤه .

(وتختلف من وجوه) كذا في المفتاح ، ولما كان ما ذكر في بيان الاتفاق مستغنى عنه بما مر من تعيين المخاطب في أقسام القصر ، ومع ذلك لم يكن صحيحًا ؛ إذ لا يلزم كون المخاطب على خطأ ؛ بل اللازم كونه على شك ، أو خطأ ، أسقطه المصنف ح ، ونعما هو ، إلا أن يقال : قصر التعيين في شاك يعتقد أن غاية الأمر الشك ، ولا سبيل إلى الاعتقاد لرد الخطأ في اعتقاد التوقف وفي غيره ، نزل منزلة من اعتقد التوقف ، ولم يجوز سبيل الخروج عن الشك .

(فدلالة الرابع) (١) أي : التقديم قدمه في البيان على خلاف المفتاح ؛ لأنه أدخل في البلاغة **(بالفحوى)** كسلمى وحمراء وعشراء ، وهو مفهوم الكلام ومذهبه يعني : يرشد إلى القصر خصوصية المفهوم بحسب البيان مع التقديم ، ويخص به ذوق دون ذوق ، حتى حرم عن دركه بعض من له كعب أعلى في درك الدقائق العقلية والنقلية ، وأنكره الحاجب ، وكان آخر يقول لمن يسأله عن فائدة تقديم وقع في الكلام القديم : أنه فاعل مختار يفعل ما يشاء ، ولعلك تقول : كان هذا حكم في مبادئ الاستعمال ، وإلا فقد شاع قصد القصر في مقام التقديم

---

(١) فدلالته على القصر بالذوق والبحث في سر التقديم حتى يفهم بالقرائن الحالية أنه للتخصيص لا لغيره من أغراض التقديم ، ولا تنافي الدلالة الوضعية في الثلاثة الأولى البحث عنها في علم المعاني ؛ لأنه لا يبحث فيه عن دلالتها على القصر ، وإنما يبحث عن مزايا القصر وأحواله وعن المقامات التي تدعو إليها ولا شك أن هذا من صميم علم المعاني .

بحيث صار موضوعًا بالغلبة للقصر ، وربما يوجه دلالته بأن المخاطب ، إذا أخطأ في قيد من قيود الكلام يقتضي الاهتمام برد الخطأ فيه تقديمه .

(والباقية) بالجر عطف على الرابع **(بالوضع)** عطف على قوله : بالفحوى ، عطف على معمولي عاملين مختلفين ، والمجرور مقدم ، أي : بالوضع لمعان يحصل منه القصر ، فإن حرف النفي وضع للنفي ، وحرف الاستثناء للإخراج عن حكم النفي ، ويلزم من اجتماعهما قصر ، وهكذا غيره ، والمقصود في الفن أحوال تلك الثلاثة من كون قصرها إفرادًا أو قلبًا ، أو تعيينًا ، وهي إنما تستفاد بحسب المقام دون ما يستفاد منها بالوضع وقوله : **(والأصل في الأول النص على المثبت والمنفي)** إشارة إلى وجه آخر من الوجوه ، وقد أشار إلى كيفية النص عليهما بقوله **(كما مر)** من تقديم النفي في العطف ببل ، وتقديم الإثبات في العطف بلا ، وليس المراد منه مجرد حوالة المثال ، كما يتبادر من ظاهر المقال **(فلا يترك)** النص عليهما **(إلا)** ليكثر منها **(كراهة الإطناب)** ورعاية السجع ، ولا يخفى التفصيل على أولي الألباب ، وربما يدعو إلى ترك النص ، ورجحان الاختصار ، أوكراهة المساواة ، ولا يبعد إدخال المساواة تحت الإطناب بقرينة **(كما إذا قيل : زيد يعلم النحو والتصريف والعروض ، أو زيد يعلم النحو وبكر وعمرو)** ؛ إذ لا يخفى أن النص بالمثبت والمنفي فيهما مساواة لا إطناب **(فنقول فيهما : زيد يعلم النحو لا غير)** ، أو تقول في الأول : زيد يعلم العلمين لا العروض ، وفي الثاني : الرجلان يعلمان النحو ، ولا عمرو ، وربما يكون زيد يعلم النحو ، لا غير نصًا على المثبت والمنفي ، كما إذا قصد القصر الحقيقي ، فلذا قيده بقوله : إذا قيل ، فاعرفه ، وحذف المضاف إليه من لا غير أمارة غاية الاجتناب عن الإطناب ، ولا غير مبني على الضم تشبيهًا بالغايات لحذف المضاف إليه مع كونه منويًا ، أي : لا غيره بمعنى : لا غير زيد ، أو لا غير النحو ، وهذا على تقدير كون لا عاطفة ، إما على تقدير كونها لنفي الجنس ، كما في بعض كتب النحو ، أي : لا غيره عالم ، أو معلوم ، فليس من طرق القصر **(أو نحوه)** ، والمراد بنحو : لا غير لا من عداه ، ولا من سواه ، ولا علمًا آخر .

والمستفاد من الإيضاح أن المراد به ما في المفتاح من نحو : ليس غير ، وليس إلا ، ويتجه عليه أنه ليس من طريق العطف ، بل النفي والاستثناء وأجاب عنه

الشارح بأن العدول من الأصل بوضع مجمل مقام النص على المنفي ، قد يكون مع حفظ العطف ، وقد يكون بترك العطف ، وإيراد ما يؤدي مؤداه ، ووصفه بالدقة ، ووصى بالتأمل ، وفيه أنه ليس مما كان الأصل فيه النص على المثبت والمنفي ، بل طريق الاستثناء الذي الأصل فيه النص على المثبت فقط ، والأصل فيه مرعي ، وليس مما نحن فيه .

(وفي الباقية) من الطرق ، والأولى ترك في ليكون العطف على معمولي عاملين مختلفين مع تقدم المجرور ، وأما مجموع الجار والمجرور فمنصوب **(النص على المثبت فقط)** الاقتصار على المثبت في النفي والاستثناء واجب كما ستعرف ، فلا يصح في حقه أن الأصل فيه ذلك ، وقد يتكرر النص على المثبت في النفي والاستثناء لمزيد تقريره لداع ، وذلك في : ليس غير ، وليس إلا ليس ، ألا تقول : زيد يعلم النحو ليس إلا ، والداعي في قصر القلب ظاهر ؛ لأن الجزء المثبت منكر للمخاطب ، فلا أنفع من التقرير ، وكذا في قصر التعيين ؛ لأن الجزء الثبوتي مشكوك للمخاطب ، فلا أنفع من مشكوك ، وأما في قصر الإفراد ، فالمبالغة في الاتصاف ومزيد إظهار ؛ لأنه مخالفة مع الصواب ، وإنما المخالفة في تحقق خطئه ، وهذا أدخل في قبول المخاطب نفي الشركة ، فاحفظه ، فإنه من ودائعنا ، وأما جمعه مع بدائعنا ، وأشار إلى ثالث من وجوه الاختلاف بقوله : **(والنفي)** (١) يعني : بلا العاطفة بقرينة دليله ، لا بقرينة أنه لا دليل على امتناع ما زيد إلا قائم ليس هو بقاعد ، كما ذكره الشارح ؛ لأن تلك القرينة بمعزل عن الاعتبار مع وجود ما ذكرنا ، وإنما لم يقل : والأول **(لا يجامع الثاني)** كما في المفتاح ؛ لأن الحكم مختص بلا ، كذا في الشرح يريد أن المدعي مخصوص بقرينة دليله ؛ لأنه يجامع بل الثاني حتى يناقش فيه بظهور امتناع ما زيد إلا قائم ، بل قاعد ، على أن الحكم هو الفرق بين الثاني والأخيرين ، وكما لا يصح : ما زيد إلا قائم ، بل قاعد ، لا يصح إنما زيد قائم ، بل قاعد ، وتميمي أنا ، بل قيسي ، نعم يتجه أن المعدول إليه لا يترجح لأن الحكم كما لا يعم الأول بأسره ، لا يعم النفي ، وكما يتخصص النفي بالقرينة تخصص الأول ، على أن في العدول إلى النفي إبهامًا

(١) يعني النفي بلا كما يؤخذ من توجيهه له ، ولأن المراد أن طريق القصر بلا لا يجامع طريق النفي والاستثناء ، أما النفي بغير «لا» فيجامع النفي والاستثناء ولا وجه للفرق بينهما إلا السماع .

أنه اختار ما ذكره الشيخ من أن النفي في ما نحن فيه النفي يتقدم تارة نحو : ما جاءني زيد ، وإنما جاءني عمرو ، وبتأخر أخرى نحو : إنما جاء زيد ، لا عمرو ، و (﴿إِنَّمَا أَنتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾) (١) فإنه يدل على أن النفي الذي نحن فيه أعم من النفي بلا العاطفة والتنزيل برد كلام الشيخ ، قال تعالى : (﴿وَمَا أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ إِنْ أَنتَ إِلاَّ نَذِيرٌ﴾) (٢) وكان المناسب أن يقول : ولا يجامع الثاني ، يعني : النفي والاستثناء ، فلا يقال : ما زيد إلا قائم ، لا قاعد ، وما يقوم إلا زيد ، لا عمرو ، كما قد يقع في تراكيب المصنفين ، لكن لا يمكن أن يستشهد به ، وإن كثر في الكشاف ؛ لأن عبارته ليست مما يستشهد بها ، فنفي المجامعة نفيها في كلام العرب العرباء والمهرة البلغاء ، وما ذكره في تعليله مناسبة اقتضت نفي المجامعة ، ومما ينبغي أن تنظر فيه نظر من يسلك في المزلقة ما يكاد يشتبه بالجمع بين لا والنفي والاستثناء ، وهو ما يؤكد به النفي والاستثناء ، وهو في صورة العطف بلا ، وهو جملة مستقلة جيء به للتأكيد ليس إلا ، ومنه قول الكشاف : ما هي إلا شهوات لا غير ، فإنه لم يقصد عطف الغير على شهوات ، بل جعل لا غير جملة مستقلة تأكيدًا للقصر ، وأراد به لا غير الشهوات موجودة ، فكأنه قيل : ما هي إلا شهوات ، ومنه قوله : وما كان ذلك إلا نفيًا لا شبهة فيه الإسلام ، فإن قوله : لا شبهة في الإسلام نفي جنس والمعنى لا شبهة في الإسلام ، كأنه أكد به القصر السابق ، وكيف لا يسمى هذا المسلك مزلقة ؟ وقد عدها الشارح المحقق من الجمع الذي يقع في كلام المصنفين ، وأوضح به دعوى أنه مما يكثر في الكشاف ، ويكاد أن تجري بإنكار الوقوع فيه ولا تخاف **(لأن شرط المنفي بلا)** العاطفة ، كذا قيدها الشيخ في دلائل الإعجاز وصاحب المفتاح **(أن لا يكون منفيًا قبلها بغيرها)** أي : منفيًا نفيًا صريحًا ، كما هو المتبادر بغير لا هذا حشو مفسد ؛ لأنه يوهم أنه يجوز في العطف بلا أن يكون قبلها منفي بلا حتى يصح أن يقال : جاءني زيد ، لا عمرو ، ولا بكر ، مع أنه صرح بمنعه الرضى ، وأوجب أن يقال : جاءني زيد ، لا عمرو ، ولا بكر ، وقال : فخرج لا مع الواو عن العاطفة إلى الزائدة ، وبين هذا الشرط الشارح المحقق والسيد السند بما ذكر في

---

(١) الغاشية : ٢١-٢٢ .

(٢) فاطر : ٢٢-٢٣ .

تعيين ما وضع له لا ، حيث قال النحاة : إنها وضعت لنفي ما أوجب للمتبوع ، وكان مرادهم نفي ما أوجب للمتبوع عما بعدها ، أو نفي ما بعدها عما أوجب له المتبوع ، أو نفي التعلق بما بعدها بعد التعلق بالمتبوع ؛ ليشمل : جاءني زيد ، لا عمرو ، وزيد قائم ، لا قاعد ، وضربت زيدًا لا عمرًا ، إلا أنهم تسامحوا في البيان ، واكتفوا بذلك المعنى في العطف على المسند إليه ، واعتمدوا على المقايسة لظهور الحال بعد هذا القدر من البيان ، وقال السيد السند : نفي ما أوجب للمتبوع في جاءني زيد ، لا عمرو ظاهر ، وفي زيد شاعر ، لا منجم ، هو كون الشيء مسندًا حيث نفي عن المنجم بعد إيجابه للشاعر ، وفيه أن وضع «لا» ليس لهذا المعنى ، وهذا اللازم وضعه على أن المراد بما أوجب في : جاءني زيد ، لا عمرو ، للمتبوع حينئذٍ ، ينبغي أن يكون كونه مسندًا إليه ، فهو كزيد شاعر ، لا منجم ، في الظهور والخفاء ، وقال الشارح المحقق : إن الموجب في : زيد قائم ، لا قاعد هو زيد حيث أوجب للقيام ، وقد نفي عن القعود ، ولا يخفى أنه في غاية البعد ، وهذا كلام وقع في البين ، فلنرجع ما كنا فيه ، فمحصل بيانهما أن «لا» لما وضعت لنفي ما أوجب للمتبوع ينبغي أن لا يكون المنفي بها منفيًا قبلها ، وفي قولك : ما زيد إلا قائم ، قد نفيت عن زيد كل صفة غير القيام ، فإذا قلت : لا قاعد ، فقد نفيت بها ما كان منفيًا قبلها ، وفيه أن وضع «لا» لا يقتضي إلا أن يكون المنفي بها ثابتًا للمتبوع بالتفصيل المذكور ، وأما أنه لا يكون منفيًا بغير لا فلا يقتضيه ، غاية ما في الباب أن يتكرر النفي ، وذلك لا ينافي مقتضى وضع لا ، ولا شك أن الإيجاب للمتبوع في : ما جاءني إلا زيد لا عمرو ، متحقق غايته أن النفي عما بعد أيضًا ، قد تحقق ، فيكون في ذكر لا عمرو ، تكرار ، فالوجه أن النفي الصريح يوجب تكرارًا صريحًا بخلاف النفي الضمني ، فإنه ليس بتلك المثابة ، فاحترز عن الأول دون الثاني ، والأظهر أن النفي لا يجامع التقديم الذي للقصر ، ولا اسمًا للقصر ، بل يحمل «إنما»على التأكيد ، كما هو أصل وضع «إن» التأكيد بما ، ومنه : إنما زيد أضربت ؛ فإن إنما فيه ليس للقصر كقول أبي الطيب [إنما لذة ذكرناها] ويحمل التقديم على مجرد الاهتمام ، فلذا جاز الجمع بين التقديم ولا ، وإنما ولا ، والنفي وإلا ، والنفي والاستثناء نص في القصر ، فيلغو العطف معه ، فلذا لا يجامعه **(ويجامع)** النفي بلا العاطفة **(الأخيرين)** أي : إنما والتقديم **(فيقال :**

إنما أنا تميمي ، لا قيسي ، وهو يأتيني ، لا عمرو) ومن العجاب تمثيل السكاكي بقوله : وهو يأتيني ، وقد أنكر كون التقديم فيه للتخصيص كما عرفت ، وأعجب منه أن الشارح المحقق اعترض عليه بأن الأولى التمثيل بزيد أضربت ؟ لأنه شائع في التخصيص بخلاف هو يأتيني ، فإن التخصيص والتقوى فيه سواء ، والسيد السند وافقه ، وكأنه هذا المقام بغفلة ، ولم يسلم فيه قافلته **(لأن النفي فيهما غير مصرح به)** بل صريحهما الإثبات ، ويلزمهما النفي بخلاف النفي والاستثناء ، فإن نفيه مصرح به ، وإن لم يكن المنفي مصرحًا به **(كما يقال : امتنع زيد عن المجيء ، لا عمرو)** فكما جاز هذا التركيب مع عدم جواز : لم يجيء زيد ، لا عمرو ، وللفرق بين النفي المصرح به ، وغير المصرح به جاز مجامعة النفي الأخيرين دون الثاني ، فلا يردانه لا يصلح نظيرًا لما سبق ؛ لأن المنفي بلا ليس منفيًا قبلها فيه ، بخلاف ما سبق والواضح في هذا القيد عبارة المفتاح ، حيث قال : ووجه صحة مجامعة لا العاطفة إنما مع امتناع مجامعتها ما ، وإلا عين وجه صحة أن يقال : امتنع عن المجيء زيد ، لا عمرو ، ومع امتناع أن يقال : ما جاءني زيد ، لا عمرو ، وهو كون معنى النفي في إنما ، وفي قولك امتنع عن المجيء ضمنًا لا صريحًا ، قال الشارح : ثم ظاهر كلامهم يقتضي جواز قولنا : أتى زيد إلا القيام ، لا القعود ، وقرأت إلا يوم الجمعة ، لا سائر الأيام ؛ لأن المنفي بلا ، ليس منفيًا بشيء من كلمات المنفي ، اللهم إلا أن يقال : التصريح بالاستثناء مشعر بأن النفي أيضًا في حكم المصرح أي : لم يرد زيدًا إلا القيام ، وما تركت القراءة إلا يوم الجمعة فيمتنع بزيد أنه لا يصح قوله : والنفي لا يجامع الثاني لمجامعته في هذين المثالين ، اللهم إلا أن يقال : إلخ .

وفيه بحث ، لأن الاستثناء عن المثبت ليس الثاني ، وإنما الثاني النفي والاستثناء على أن بناء صحة قرأت إلا يوم كذا على تأويله بالنفي بخلاف ما تقرر في محله أنه استثناء من الإثبات لاستقامة المعنى ، ثم قال **(السكاكي)** [1] لا وجه لتقديم قول السكاكي مع تقديم الشيخ إلا أن يقال : ذكر قول السكاكي للترنيف بقول الشيخ ، والترنيف إنما يكون بعد الذكر .

---

(١) المفتاح ص ١٥٩ .

(شرط مجامعته للثالث) من قال : تقدير شرط ، حسن مجامعته للثالث ليوافق كلام الشيخ لم تتضح عبارة السكاكي ، والتقيد بالثالث فيما بينهم ؛ لأن دلالة الرابع على القصر أضعف من الثالث ؛ لأنه ليس بالوضع ، وفيه تنبيه على أن مجامعته النفي مع الرابع أجلى وأشبع ، قال الشارح المحقق : لم تذكروا هذا الشرط في التقديم ، لا وجوبًا ولا استحسانًا ، فكان دلالته على القصر أضعف ، وقد عرفت أن كونها أضعف ليس فيه ريبة **(أن لا يكون الوصف مختصًا بالموصوف)** (١) الباء داخل على المقصور عليه بقرينة المثال ، وإن كان صحة الحكم لا يقتضيه ، بل لو جعل داخلا على المقصور لصح ، إذ شرطه أيضًا أن لا يكون الموصوف مختصًا بالوصف ، فلا يقال : إنما الزمن قاعد ، لا قائم ، فترك بيانه لظهور حاله بالمقايسة ، وقد قيد السكاكي الوصف بقوله في نفسه ، أي : لا يكون مختصًا نظرًا إلى نفسه ، وإلا فلا بد من اختصاص الوصف حتى يصح القصر نحو ﴿إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ﴾ (٢) فإن كل عاقل يعرف أن الاستجابة ، أي : الإجابة كما في شرح العلامة للمفتاح لا يكون إلا زيد ممن يسمع ويعقل ، وأسقطه المصنف في الإيضاح أيضًا ، لأن المدار على ظهور الاختصاص سواء كان منشؤه نفس الوصف ، أو الموصوف ، أو عرف ، وغفل الشارح عما قصده ، فظنه إهمالا ، وقيده به في الشرح قال **(عبد القاهر : لا يحسن)** المجامعة المذكورة **(في الوصف المختص)** أي : مقدار ما يحسن في غيره ، وهذا أقرب لرجحانه عقلا ونقلا ؛ لأن الشيخ أعلى كعبًا ، ولأن شهادة المثبت أصدق من شهادة الثاني ؛ إذ الإحاطة بالنفي متهمة لا يكاد يقبل ، ولا يذهب عليك أنه لا يتصور القصر في الوصف الظاهر الاختصاص إلا لتنزيل المخاطب منزلة المخطئ ، أو المتردد لداع ، ولذا كان قول عبد القاهر أرجح عقلا .

(وأصل الثاني) إشارة إلى الوجه الرابع من وجوه الاختلاف ، ووجه الاقتصار في ذلك الاختلاف على الثاني والثالث ، كأنه أن الأول والرابع مستويا النسبة بالمجهول والمعلوم ، فوجه الاختلاف أن انقسام الطرق ثلاثة أقسام ، فلا يرد أنه في هذا الوجه ليس اختلاف الطرق ، بل الطريقين **(أن يكون ما استعمل)**

---

(١) أي بالنظر إلى الوصف في نفسه وإن كان مختصا بالموصوف بحسب المقام الذي اقتضى قصره عليه .

(٢) الأنعام : ٣٦ .

من الإسناد ، والتعلق يدل عليه قوله : فيما سبق ، وكل من الإسناد والتعلق ، إما بقصر أو بغير قصر ، وفسره الشارح بالحكم **(له مما يجهله المخاطب وينكره)** فاستعماله في قصر التعيين على خلاف الأصل ، إذ لا إنكار فيه ولو اكتفى بقوله : ينكره لكفاه **(بخلاف الثالث)** فإنه يجيء لخبر ، لا يجهله المخاطب على ما في دلائل الإعجاز ، قال الشارح المحقق : وفيه إشكال ؛ لأن المخاطب إذا كان عالما بالحكم ، لم يصح القصر ، ولا إشكال فيه ؛ لأنه يصح أن يكون إما عالمًا في ما يـنزل منزلة المجهول دون النفي والاستثناء ، ويكون النفي والاستثناء غالبًا في المنكر ، وربما يستعمل في معلوم منزل منزلة المجهول ، كما أنه ربما يستعمل إنما في مجهول منزل منزلة المعلوم ، ومآل تنزيل المجهول منزلة المعلوم فيها تنزيل المجهول الحقيقي منزلة المجهول ، لا دعائي ، كما أن مآل تنزيل المعلوم منزلة المجهول في النفي ، والاستثناء بتنزيل المجهول ، لا دعائي منزلة المجهول الحقيقي ، ولا يخفى كمال لطافة هذين التنزيلين ، ووقته ، واختصاصهما بمن يكاد يتوجه بفطنة ، وهل هذا إلا ما يحق به البلغاء المخاطبة . **(﴿وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾)** [1] ووجه الشارح كلام الشيخ تحمل قوله : يجيء لخبر لا يجهله المخاطب على خبر من شأنه أن لا يجهله ، ولا ينكره حتى أن إنكاره يزول بأدنى تنبيه ، وليس مما يصر عليه ، فقال : وهو الموافق لما في المفتاح حيث قال : إن طريق إنما يسلك مع مخاطب في مقام لا يصر على خطئه ، أو يجب عليه أن لا يصر ، وأشار بكون بيان الشيخ موافقًا للمفتاح إلى أن المصنف في بيانه ، إما في غفلة عن الموافقة أو في عدول عن عبارة المفتاح مع وضوحها إلى عبارة متعلقة **(كقولك لصاحبك ، وقد رأيت شبحًا)** بالتحريك ، وقد يسكن أي : شخصًا كذا في الصحاح **(من بعد ما هو إلا زيد إذا اعتقد)** صاحبك أو على صيغة المجهول للعلم بفاعله ، أي : اعتقد ذلك الشبح **(غيره)** أي : زيد بأن يكون زيدًا وعمرًا ، أو يكون عمرًا مصرًا على هذا الاعتقاد ، فالمثال يحتمل القسمين فلذا اكتفى به ، لا لأنه يختص بقصر القلب ، وجعله المفتاح مخصوصًا بقصر القلب ، حيث قال : إذا توهمه غير زيد ، ويصر على إنكار أن يكون إياه ، فالمصنف أسقط قوله : ويصر على إنكار أن يكون إياه لتكثير الفائدة ، لا لمجرد تقليل اللفظ ، ولم يقل إذا اعتقد غيره ،

---

(١) البقرة : ١٠٥ .

أو تردد ، لأنه مخصوص بالمنكر كما سبق ، وقد ينزل المعلوم منزلة المجهول المنكر **(لاعتبار مناسب ، فيستعمل له)** أي : لذلك المعلوم ، كذا في الشرح ، ويحتمل التعليل ، أي : لأجل هذا التنزيل .

(الثاني إفرادًا) أي : لإفراد ، أو حال كونه قصر إفراد ، وإلى الثاني ذهب الشارح ، ولا بد من حذف مضاف آخر ، أي : طريق قصر إفراد ، لأن الثاني طريق القصر لا نفسه ، فالوجه هو الأول نحو : **﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلاَّ رَسُولٌ﴾** (١) أي : مقصور على الرسالة لا يتعداها إلى التبرء من الهلاك ، لو جعل القصر بالنظر إلى استعظام هلاكه ، أي : لا يتعداها إلى استعظام هلاكه ، واستبعاده لاستغنى عن التنزيل ، ويكون على مقتضى الظاهر **(نزل استعظامهم هلاكه منزلة إنكارهم إياه)** (٢) فلزم تنزيل علمهم منزلة الجهل ، فلا يرد أن الملائم لدعوى تنزيل المعلوم منزلة المجهول ذكر تنزيل علمهم منزلة الجهل ، لا تنزيل استعظامهم منزلة الجهل .

قال الشارح : والاعتبار المناسب الإشعار بعظم هذا الأمر في نفوسهم ، وشدة حرصهم على بقاء النبي ﷺ فيما بينهم حتى كأنهم ينكرون هلاكه ، ونحن نقول : الاعتبار المناسب التنبيه على مفاسد الاستعظام ، حتى لحق بالجهل في الفساد ، وتحذيرهم عنه كما يحذر عن الجهل ، والأقرب عندي أنه قصر قلب ، أي : وما محمد إلا رسول ، لا إله ، نزل استعظامهم هلاكه منزلة دعوى ألوهيته ؛ لأن البقاء يخص الإله **(﴿كل شيء هالك إلا وجهه﴾)** واعتقاد الألوهية ينافي الرسالة **(أو قلبًا)** عديل لقوله : إفرادًا **(نحو : ﴿إِنْ أَنْتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَاؤُنَا فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُبِينٍ﴾)** (٣) فإن المخاطبين بهذا الكلام ، وهم الرسل لم يكونوا جاهلين منكرين ؛ لكونهم بشرًا ، لكنهم نزلوا منزلة المنكرين **(لاعتقاد القائلين أن الرسول لا يكون بشرًا مع إصرار المخاطبين على دعوى الرسالة)** ، فنزلوا منزلة من يعتقد رسالته ، وينكر بشريته ، وقلبوا

---

(١) آل عمران : ١٤٤ .

(٢) فكأنهم يعتقدون الشركة بين الرسالة والتبري من الهلاك ، وبهذا كان القصر على الرسالة قصر إفراد ، والاعتبار المناسب في ذلك هو الإشعار بعظم ذلك الأمر في نفوسهم وشدة حرصهم على بقائه بينهم ، وقيل: إن ذلك قصر قلب ؛ لأن محط القصر هو الجملة الواقعة بعد المستثنى لكونها صفة له ، والمعنى أنه رسول يخلو كما خلت الرسل من قبله ، لا رسول لا يخلو كما هو لازم استفظاعهم هلاكه . [المفتاح ص ١٩٨] .

(٣) إبراهيم : ١٠ .

الحكم ، وقالوا : لستم مرسلا ، ولكنكم بشر ، وفائدة تنزيلهم منزلة المنكر للبشرية المبالغة في المنافاة بين الرسالة والبشرية ، قال السيد السند : فرق بين هذا المثال والمثال السابق ، فإن المنشأ في التنزيل فيه هو حال المتكلم والمخاطب ، وفي السابق حال المخاطب فقط .

هذا ، ولا يخفى أنه وهم ، لأن المنشأ في التنزيل مطلقًا ، مخالفة علم المتكلم لما عليه المخاطب ، إلا أنه في السابق علمه مطابق للواقع ، وهنا غير مطابق ، ونأتيك ببحث شريف نظنه موهبة رءوف لطيف ، وهو أن ما جعلوه تنزيلا يحتمل أن يكون على مقتضى الظاهر ، ويكون الكلام من قبيل الكناية ، فيكون إن أنتم إلا بشر بمعنى : إن أنتم إلا غير رسل لاستلزام البشرية نفي الرسالة ، فذكر البشرية ، وأريد انتفاء الرسالة ، ففي الكلام قصر قلب من غير تنزيل ، وإنما اختار المصنف في مقام التمثيل : (﴿إِنْ أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا تُرِيدُونَ أَنْ تَصُدُّونَا﴾) الآية دون ﴿مَا أَنتُمْ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ﴾ (١) ؛ لأنه كان في الأول إشكال يحتاج إلى الدفع ، وهو أنه يلزم أن يكون قول الرسل : (﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾) (٢) تسليمًا لذلك القصر ، واعترافًا بانتفاء رسالتهم ، فأجاب عنه بقوله (**وقولهم : ﴿إِن نَّحْنُ إِلاَّ بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾ من مجاراة الخصم**) أي : الجرى معه وعدم المخالفة في السلوك ، ومن قبيل تسليم المقدمة وإظهار الإنصاف (**ليعثر**) لينزل الخصم من العثار وهو الزلة ، لا من العثور وهو الوقوف (**حيث يراد تبكيته**) أي : إسكاته وإلزامه ، لا لتسليم انتفاء الرسالة ، وفيه أن تسليم القصر يستلزم تسليم البشرية ، وانتفاء الرسالة أيضًا ، وفيه العثار في يد الخصم ؛ لإعثاره ، ليجاب بأن المراد منه : نحن بشر مثلكم ، والنفي والاستثناء لغو لم يقصد به معنى ، وإنما ذكر لمجرد موافقة الخصم في العبارة ، ولا يخفى أن الجواب حينئذٍ أن المراد بالنفي والاستثناء مجرد إثبات البشرية ، ولامدخل فيه ؛ لكونه من مجاراة الخصم على أن ذلك بعيد عن النظم ، بل لا يليق ببلاغته ؛ لأن الموافقة للخصم في عبارة يكون صريحًا في تسليم دعواه بمعزل عن البلاغة ، فالوجه أن يقال : إن القائلين اعتقدوا أن الرسول يكون ملكًا ، لا بشرًا ، فنزلوا الرسل في دعوى

---

(١) يس : ١٥ .

(٢) إبراهيم : ١١ .

رسالتهم منزلة من يعتقد ملكيته ، وينكر بشريته ، فقيل لهم : إن أنتم إلا بشر مثلنا ، وقلبوا حكمهم ، وعكسوه ، يعني : أنتم بشر ، لا ملك ، فقولهم : إن نحن إلا بشر ، ليس فيه تسليم انتفاء الرسالة ، بل تسليم المقدمة للمجاراة ، وإلزامهم بقوله : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ﴾ [1] يعني : انتفاء الملائكة ، وثبوت انتفاء البشرية لا يستلزم انتفاء الرسالة ، وها هنا بحث شريف آخر ، وهو أن قول الكفار : ﴿فَأْتُونَا بِسُلْطَانٍ مُّبِينٍ﴾ [2] يدل على أنهم لا ينكرون رسالة البشر ، فالوجه إنهم اعتقدوا أن الرسل ادعوا فضلا ، وامتيازًا عنهم استحقوا بذلك النبوة ، فقالوا : ﴿إِنْ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا﴾ يعني : لا يتجاوزون البشرية إلى امتياز حتى يستحقوا الرسالة ، وحينئذٍ وصف البشرية بالمماثلة مقتضى المقام ، فقولهم ﴿إِن نَّحْنُ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ تسليم لمقدمتهم ، وقولهم : ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ يَمُنُّ عَلَى مَن يَشَاءُ﴾ من عباده منع لطلب الرسالة الامتياز ، بل **(هو فضل الله يؤتيه من يشاء من عباده)** **(وكقولك)** عطف على قوله : كقولك لصاحبك **(إنما هو أخوك لمن يعلم ذلك ويقربه)** ظاهر هذه العبارة على ما قررنا عليه بيان الشيخ من أن إنما لا تستعمل إلا بحسب التنزيل بعيد عن الحمل على ما أوله الشارح ؛ لأنه حينئذٍ يكون المعنى لمن يكونه من شأنه أن يعلم ذلك ويقر به ، وحينئذٍ لا وجه لقوله **(وأنت تريد أن ترققه)** لأن الخطاب حينئذٍ للإفادة ، لا للترقيق ، ولذا قال الشارح معترضًا على المصنف : الأولى أن يكون هذا المثال من قبيل التنزيل منزلة المجهول .

والمراد بالترقيق جعله رقيقًا مشفقًا بإلقاء ما يعلمه أحد إليه ، ولم نجده في كتب اللغة ، وإنما وجدنا ترقق له إذا رق قلبه له ، ونقول : أو تريد الإخبار برقته على المخاطب إذا كان منكرًا لرقته عليه ، ولو جعل قوله : ترققه للنسبة ، أي : تريد أن تنسبه إلى الرقة لكان المراد هذه النكتة ، فهي من محتملات عبارته ، لكن ما في المفتاح هو الأول .

(وقد ينزل المجهول منزلة المعلوم لادعاء ظهوره) أو ادعاء أنه مما يجب أن يعلم ، ويسعى في تحصيله ، فكل من يخاطب به ، فهو عالم به ، ومجرد لمقدمات

---

(١) إبراهيم : ١١ .

(٢) إبراهيم : ١٠ .

معرفته (**فيستعمل له الثالث نحو :**) قوله تعالى حكاية عن اليهود : (﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾) (١) ادعوا أن كونهم مصلحين لكمال ظهوره معلوم للمخاطب ، أو لكون معرفة المصلح أمرًا واجبًا لم يرض أحد من نفسه بالجهل بإصلاحهم (**ولذلك**) الادعاء المستلزم لكمال الإنكار (**جاء ﴿أَلاَ إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾** (٢) **للرد عليهم مؤكدًا بما ترى**) أي : بما تعلمه محققًا أو بما تبصره لكمال ظهوره على حسب إنكارهم تصدير الكلام بحرف التنبيه الموجب لكمال العناية بتفهيمه ، وبأن ، وإسمية الجملة ، وبضمير الفصل الذي للتأكيد عندما يفيد الحصر ، وبتعريف المسند المفيد لحصر الإفساد فيهم ادعاء ، والحصر على تأكيد ، وادعاء حصر الفساد فيهم تأكيد آخر هذا ، وهنا تأكيد آخر لم يشر إليه المصنف ، وهو توبيخهم وتقريعهم بقوله : (﴿وَلَكِن لاَ يَشْعُرُونَ﴾) (٣) وجعله داخلا في قوله : ما ترى كما يشعر به كلام الشارح بعيد عن السوق ويأباه بيان الإيضاح (**ومزية إنما على العطف**) المشارك له في الدلالة على القصر بحسب الوضع ، فلا يرد أن تلك المزية مشتركة بين التقديم ، وإنما لكن يتجه أن ما عليه المزية لا ينحصر في العطف ، بل منه النفي والاستثناء (**أنه يعقل منها الحكمان معًا**) كما هو مقتضى القصر ؛ لأن القصر أمر إجمالي لا ترتيب في تعقله بين الحكمين ، فهو مفهوم إنما ، ومترتب على تعقل الحكمين في العطف تفصيلا ، فالقصر مع إنما من حاق العبارة ، وفي العطف لازم مفهوم العبارة ، وفي الشرح أن المزية في ذلك أنه يفهم القصر من أول الأمر ، ولا يذهب الوهم إلى خلافه .

(**وأحسن مواقعها التعريض**) أي : الإشارة إلى معنى غير مقصود من حاق العبارة (**نحو : ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ﴾** (٤) **فإنه تعريض بأن الكفار من فرط جهلهم كالبهائم ، فطمع النظر منهم كطمعه منها**) ففيه تعريض بطامع النظر منهم ، وبما لا ينبغي أن يصدر منه الطمع وبالكفار ، وبكونهم كالبهائم ، هذا مقتضى سوق كلام المصنف ، والمطابق لما ذكره في الإيضاح ، وهو أحسن مما ذكره

---

(١) البقرة : ١١ .

(٢) البقرة : ١٢ .

(٣) البقرة : ١٢ .

(٤) الرعد : ١٩ .

الشيخ في دلائل الإعجاز من أن المقصود منه ذم الكفار ، وأن يقال : إنهم من فرط جهلهم كالبهائم ، وكون أحسن مواقعها التعريض دون ما وإلا ؛ لأن المخاطب به من لا يجهل الحكم بخلاف النفي والاستثناء ، فيكفي في حسن موقع النفي والاستثناء إفادة مدلوله بخلاف إنما ، فإنه لا اعتداد معه بمدلول الكلام ، وإنما مناط الفائدة ما يتوسل به إليه ، فإن قلت : فلا موقع له إلا التعرض ، قلت من مواقعه : إفادة لازم فائدة الخبر .

(ثم) أشار بكلمة ثم إلى البعد بين البحثين ، والانتقال من بحث إلى بحث ، فهو بمنزلة الفصل والباب **(القصر كما يقع بين المبتدأ والخبر)** وقد سبق أمثلة كثيرة **(يقع بين الفعل والفاعل)** ومنه **(﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الأَلْبَابِ﴾)** والمقصود إلحاق غير المبتدأ والخبر بهما في الكثرة دفعًا لتوهم قلته أو عدمه ، حيث أكثر أمثلتهما ، ولم يأت من الفعل والفاعل إلا بواحد ، ولم يأت من غيرهما بشيء ولدفع توهم أنه لا يكون بين الفاعل والمفعول ، والفعل والفاعل ؛ إذ ليس أحدهما صفة ، والآخر موصوفًا ، حتى يكون من قصر الصفة على الموصوف ، أو العكس ، والمراد بالفعل ما يعم شبه الفعل كما شاع ، ولك أن تدرج شبه الفعل في قوله **(وغيرهما)** أي : غير الفعل والفاعل .

قال الشارح : كالفاعل والمفعول والمفعولين من باب أعطيت ، وذي الحال ، والحال ، والفعل ، وسائر المتعلقات سوى المفعول به ، والكل يرجع إلى قصر الفعل مقيدًا بما عد مقصورًا في المقصور عليه ، ولذا انحصر القصر في قصر الصفة على الموصوف ، والعكس هذا ، ولا يظهر الفرق بين : ما ضرب زيد إلا عمرًا ، وبين ما ضرب زيد إلا في الدار ، حتى يصح جعل القصر في الأول بين زيد وعمرو ، أو في الثاني بين ضرب ، وفي الدار ، بل القصر في الثاني أيضًا في الظاهر بين : زيد وفي الدار ، وعند التحقيق بين الفعل المقيد بالفاعل والظرف **(ففي الاستثناء يؤخر المقصور عليه)** عن المقصور **(مع أداة الاستثناء وقل تقديمهما)** دون تقديم أحدهما بأن يقول في : ما جاءني إلا زيد ما جاء إلا إياي زيد ؛ لأن القصر فيما يلي إلا فينعكس المقصود أو بأن يقول : ما جاءني زيد إلا ، فإنه لا معنى له أصلا **(بحالهما)** أي : كائنين بحالهما الذي قبل التقديم من اتصال المقصور عليه بالأداة وتقديم الأداة عليه واحترز به عما إذا لم يكونا بحالهما بأن

يتقدم المقصور عليه على الأداة فتقول في : ما جاءني إلا زيد ، ما جاء إلا إياي ، لا لأن التقديم فيه كثير ، بل لأنه لا يجوز أصلاً ، لأن القصر إنما يكون فيما يلي إلا فينعكس المقصود **(نحو : ما ضرب إلاعمرًا زيد ، وما ضرب إلا زيد عمرًا)** والدليل على وقوع هذا التقديم قول الشاعر :

لا أشتَهي يا قَوْمُ إلا كارِهًا باب الأميرِ وَلا دِفاعَ الحاجبِ (١)

وقوله :

كأنْ لَمْ يَمُتْ حَيٌّ سواكَ ولمْ يَقُمْ على أحَدٍ إلا عليكَ النَّوائِحُ (٢)

(لاستلزامه قصر الصفة قبل تمامها) في المثالين المذكورين ، لأن المقصور ضرب زيد في عمرو ، لا مطلق الضرب ، وضرب واقع على عمرو في : زيد لا مطلق الضرب ، ففي التقديم إيهام المقصود ، أولا وينبغي أن يعلم أن ما ضرب إلا عمرًا زيد أضعف من : ما ضرب إلا زيد عمرًا ؛ لأن فيه رعاية الأصل من تقديم الفاعل ، وفي : ما ضرب إلا عمرًا زيد ، خلاف الأصل ، ولا يخفى أن قوله : لا أشتهي إلخ من قصر الموصوف على الصفة فإنه من قبيل قصر المتكلم وقت الاشتهاء على الكراهية ، ففيه قصر الموصوف على الصفة قبل تمامه ؛ لأن وقت الاشتهاء باب الأمير ، ودفاع الحاجب من تتمة المقصور ، فالتعليل قاصر ، ويمكن أن يعلل الحكم بأن المقصور بمنزلة أمر واحد ، والفصل بين أجزائه بالمقصور عليه ، كالفصل بين أجزاء كلمة . وبعض النحاة منع التقديم بحالهما أيضًا ، وجعل ما ضرب إلا عمرًا زيد كلامين بتقدير ضرب زيد في جواب مَن ضرب ؟ ولا يخفى أنه تكلف وقال المصنف : هذا التقدير باطل ؛ لأنه يفيد الحصر في الفاعل أيضًا ومنعه البعض ؛ لأن المقدر خال عن أداة القصر وقال الشارح المحقق إن السؤال المقدر يقتضي الجواب باستيفاء الضارب حتى لو ضرب زيد عمرو ، وقلت في جواب من ضرب عمرًا زيد ، لم يتم الجواب . فقال : نعم يمكن التزام القصرين في هذه الصورة والتزام أنه لا يقدم المفعول مع إلا على الفاعل ، إلا إذا أريد القصران .

---

(١) البيت لموسى بن جابر الحنفي في خزانة الأدب (٣٠٠/١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٣٦٣ .

(٢) البيت لأشجع السلمي في خزانة الأدب (٢٩٥/١) ، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٨٥٨ ، والمقاصد النحوية (٥٧٥/٣) .

هذا ونقول إن إيراد المصنف لا يقتصر على هذا المقام ، بل يتجه على مواضع متعددة وهي مذاهب جماهير النحاة منها زيد يعطي عمرًا أمس درهمًا ، فإنهم جعلوه في تقدير أعطاه درهمًا ، في جواب ما أعطاه ؛ ومنها زيد معطي غلامه أمس درهمًا ، في جواب ما أعطى ؛ ولا يمكن التزام الحصر فيه ؛ إذ لم يردوا على الكسائي في قوله بأن المنصوب مفعول الصفة دون الفعل المقدر بأنه يفوت الحصر ، ومنها قولهم إن زيدًا ضرب الناس عمرًا في تقدير يضرب عمرًا في جواب من يضربه وقتها ، قولهم في [لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ] إنه في تقدير يبكيه ضارع في جواب من يبكيه ؟ ومن البين أن ليس المعنى على أنه لا يبكيه إلا ضارع ، ولو التزمنا القصرين في ما ضرب إلا عمرًا زيد على مذهب بعض النحاة ، لم يكن المخالفة بين السكاكي وذلك البعض في مجرد توجيه النصب بل في معنى التركيب أيضًا ، وحينئذ يرجح قول السكاكي [1] ومن تبعه ؛ لأنهم لم يقولوا بذلك إلا بعد تحقيق المراد بالتركيب ، والبعض أقرب بالغفلة عن أنه يلزمهم القصر بتقدير السؤال ، فالتحقيق أن السؤال بمن يقتضي الحصر ، لو لم يكن مقدرًا ناشئًا من الكلام فأبكى في تقدير من يبكيه مثلا في البيت قاصد تعيين الفاعل المتروك لا سائلا عن عموم الباكي فكأنك تريد من يبكي بالبكاء الذي قصدت الأمر به لقولك ليبك فتأمل .

(ووجه الجميع) أي : السبب في إفادة القصر أو طرز الجميع وطريقيه فيها في الجميع أي : جميع صور القصر مما هو بين المبتدأ والخبر والفعل والفاعل ومتعلقات الفعل إلى غير ذلك وإنما اقتصر على بيان الوجه في النفي والاستثناء لأن وجه القصر في العطف ببين وإنما أُرْجِعَ إلى النفي والاستثناء ، والتقديم إما راجع إلى النفي والاستثناء أو إلى العطف مزيدًا ضربت في معنى ما ضربت إلا زيدًا أو زيدًا ضربت لا غير ، واقتصر على البيان في المفرغ ؛ لأن البيان فيه يجعله مردودًا إلى غير مفرغ فإذا بين فكأنه بين غير المفرغ أيضًا **(أن النفي في الاستثناء المفرغ)** وهو الذي ترك فيه المستثنى منه ففرغ الفعل الذي قبل إلا وشغل المتعلق عنه بالمستثنى كذا قالوا فوصفه بالمفرغ وصف بحال المتعلق أي : مفرغ العامل أو على الحذف والإيصال أي : المفرغ له ونحن نقول هو الذي فرغ عن إعرابه ليشتغل بإعراب المستثنى منه والأولى أن يقولوا : ففرغ العامل الذي قبل إلا وشغل عنه بالمستثنى

---

(١) المفتاح ص ١٧٩ .

ليشمل ما أنا إلا قائم بل الأولى : ففرغ عامل المستثنى منه وشغل عنه بالمستثنى ليشمل أيضًا ما قائم إلا أنا فإن العامل فيه بعد إلا ؛ لأن العامل المعنوي مع المبتدأ لا مع الخبر فتأمل .

(بعد إلا) الأولى تركه ليشمل المستثنى المفرغ بغير ويستغنى عن قوله : وغير كإلا إلخ **(يتوجه إلى مقدر)** لئلا يلزم النفي من غير منفي عند **(عام)** ليتناول المستثنى منه وغيره ولئلا يلزم التخصيص من غير مخصص فيقول : القول بتقدير المستثنى منه ينافي ما سيجيء في بحث الإيجاز والإطناب من أن قوله تعالى :﴿**وَلاَ يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلاَّ بِأَهْلِهِ**﴾ (١) من أمثلة المساواة وما وجهه الشارح به من أن تقدير المستثنى منه اعتبار نحوي دعا إليه أمر لفظي هو بمعزل عن نظر صاحب المعاني إلا أن يراد بالمقدر في هذ العبارة ما ينساق الذهن إليه ويرجع إليه تفصيل المعنى من غير تقدير في نظم الكلام فتأمل .

(مناسب للمستثنى في جنسه) بأن يقدر في ما ضرب إلى زيد أحد لا حيوان أو شيء حتى لا ينافى القصر مجيء حمار وفي ما أعطيته إلا جبة لباسًا حتى لا ينافيه إعطاء درهم ، فالمراد بالجنس ما يعد في العرف جنسًا ويقال للشيء المشارك للمستثنى منه إنه من جنسه ألا ترى أنه لا يقال للحمار إنه من جنس زيد مع أنه حيوان كزيد وما يقرب منه يفهم من قولهم الجنس إلى الجنس يميل فمن فسره بما لا يصدق على المستثنى فقد بعد **(و)** في **(صفته)** أي : كونه فاعلا أو مفعولا إلى غير ذلك ، ولا يخفى أن في قوله : «في جنسه» مسامحة لأن المقدر يجب أن يكون جنس المستثنى لا مشاركة في الجنس فلا يصح المناسبة في جنسه كما صحت في صفته فالمراد : مناسب له في كونه جنسه وأن القصر لا يتوقف على تقدير ذلك المناسب بل لو قدر أعم الأشياء لحصل القصر وأيضاً المستثنى فيما ذكر فيه المستثنى منه نحو ما جاءني أحد إلا زيدًا ليس مناسبًا له في صفته مع إفادته القصر ، وأن في بيان وجه القصر تحقيق حقيقة القصر وبيان مقدار ما يواجه النفي إليه وهو أمر مهم لا ينبغي الغفلة عنه **(فإذا أوجب منه)** أي من ذلك العام **(شيء بإلا)** لشيء إذا وجب لشيء منه بإلا كما في جاءني إلا زيد فإنه لم يوجب من العام شيء

---

(١) فاطر : ٤٣ .

بل أوجب لشيء منه (جاء القصر) ضرورة بقاء ما عدا ذلك على ما كان عليه من تعلق النفي به (وفي إنما يؤخر المقصور عليه) بقول : إنما ضرب زيد عمرًا ، لو قال : زيدًا لاستغنى عن قوله .

(ولا يجوز تقديمه على غيره) إما من التجويز وهو الأنسب بقوله يؤخر ، وإما من الجواز (للالتباس) أي : لالتباس المقصور عليه بغيره مع لزوم القصر قبل التمام ، فإن قلت : مع تقديم المقصور ينعكس المعنى ، والالتباس إبهام المقصود لا تعين غير المقصود قلت : لو سلم فالمراد أنه لو جاز تقديم المقصور لزم الالتباس وتعين غير المقصور بعد إيجاب تأخير المقصور عليه ، وفيه أنه في صورة جمع لا مع إنما لا التباس مع التقديم ، فلو قيل إنما ضرب عمرًا زيد لا بكر ألم يلتبس ؟ قال الشارح المحقق : وهاهنا نظر لوجود تقديم المقصور مع إنما كما في قولنا إنما زيدًا ضربت فإنه لقصر الضرب على زيد كما قال أبو الطيب :

أَسَناهُ لَمْ تَرِدْهُ مَعْرِفَةً وإنَّما لذَّةً ذَكَرْناها

أي : ما ذكرناها إلا للذة ويمكن الجواب بمنع أن إنما هنا للقصر إنما القصر للتقديم هذا وفيه أن في الحكم بأن إنما في هذا التركيب لا قصر منه وفي إنما جاءني زيد إلا عمرو للقصر تحكمًا (وغير كإلا في إفادة القصرين) أي : قصر الصفة على الموصوف وقصر الموصوف على الصفة بأقسامهما ولك أن تريد بالقصرين القصر بين المبتدأ والخبر والقصر بين غيرهما وهو أقرب (وفي امتناع مجامعة لا) قد تبع المفتاح في تخصيص وجه الشبه ، والأولى الاقتصار على قوله : «وغير كإلا» إذ فيه تكثير المعنى بتقليل اللفظ ؛ لأنه يفيد المشاركة في جميع الأحكام .

ألا إلهي منك الإيجاد والإنشاء ، وأنت الذي تفعل ما يشاء ، لا نبتهل ولا نلتجئ إلا إليك ، ولا نتمنى النداء برفع الحاجة إلا بين يديك ، أنت المستغني في معرفة افتقارنا عن الاستفهام ، وأنت المنزه عن أن يكون شيء منك في خبر الإبهام ، ألهمنا بخير أمورنا ، وأنعم علينا بشرح صدورنا ، ووفقنا بالاجتناب عن المناهي ، وارزقنا بمعرفتك معرفة حقائق الأشياء كما هي ، يا كريم أنت الذي لا يخيب راجيًا ، ولا يحرم فضله مناديًا ولا مناجيًا .

***

(الإنشاء)

أي : هذا باب الإنشاء ، وقوله : إن كان ابتداء الكلام كما لا يخفى على ذوي الأفهام وقد سبق في أول الفن بيان أن الإنشاء كالخبر والتمني في قوله وأنواعه كثيرة منها التمني بمعنى كلام يدل على التمني فقوله : واللفظ الموضوع له **(ليت)** ضميره راجع إلى التمني بمعنى الحالة التي تحدث بهذا الكلام أو المراد اللفظ الموضوع لتحصيل هذا الكلام على أن اللام للغرض وعلى هذا القياس غير التمني وقد يقال : الإنشاء بمعنى إلقاء الكلام الخبري كالإخبار ، وهو بمعزل عن هذا المقام وإن ظن الشارح أنه المرام وكيف لا وقد عرف من أول الفن الأول أن الإنشاء الذي اعتبر في التبويب هو قسم الكلام ، والتمني والاستفهام مثلاً لم يأت بمعنى إلقاء الكلام المفيد للتمني مثلا حتى يجعل الإنشاء بهذا المعنى منقسمًا إليها وما دعا الشارح إليه من تصحيح مثل قوله : «واللفظ الموضوع له ليت» لم يدعه بحق فإن إلقاء كلام للتمني ليس الموضوع له ليت كما أن نفس الكلام ليس كذلك **(إن كان طلبًا)** جعل الطلب كالخبر اسمًا للكلام **(استدعى مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب)** لم يقل وقته لأن الطلب السابق بمعنى الكلام ، وهذا الطلب بمعنى آخر وهو محبة حصول الشيء على وجه يقتضي السعي في تحصيله لولا مانع من الاستحالة أو البعد كما في التمني ، وذلك الاستدعاء لأنه لا معنى لطلب الحاصل وقت الطلب سواء كان تمنيًا أو غيره ففي غير التمني يجب أن يكون حصوله بعد الطلب وأما في التمني فقد يكون حصوله قبل الطلب كما في قولك : ليت زيدا لم يخرج أو لم يمت فإن قلت : ربما يطلب شيء حاصل وقت الطلب لعدم العلم بحصوله فالصحيح أن يقال : استدعى مطلوبًا غير معلوم الحصول وقت الطلب قلت : المراد استدعاء صحة الطلب لا استدعاء نفسه أو المراد عدم الحصول في زعم المتكلم فإذا لم يوجد شرط الطلب أوصحته يحمل كلام من يوثق به على معنى مناسب لذلك الطلب ، واعلم أن لقوله : «استدعى مطلوبا» احتمالين أحدهما ، وهو الأظهر ، أنه يتوقف على عدم حصول المطلوب وثانيهما أنه يطلب من المطلوب منه مطلوبًا غير حاصل وقت الطلب ولم يذكر بقوله إن كان طلبًا ما هو قسيمه لأن المقصود بالنظر هو الطلب لكثرة مباحثه ووفور دقائقه وأصالته بخلاف

قسيمه ، فإنه في الأكثر أخبار وضعت موضع الإنشاء كصيغ العقود وأفعال المدح وفعلا التعجب وعسى والقسم ، وأما جعل مطلق أفعال المقاربة للإنشاء كما ذكره الشارح فلا يصح إذ كاد زيد يخرج يحتمل الصدق والكذب وكذا طبق زيد يخرج وكذا رب رجل لقيته وكم رجل ضربته وإن كان كم لإنشاء التكثير في جزء الخبر ورب لإنشاء التقليل فيه لكن لا يخرج به الكلام عن احتمالين الصدق والكذب ولا يتعدى الإنشاء منه إلى النسبة ، فعد الشارح إياهما من الإنشاء ليس كما ينبغي ؛ لأن إنشاءهما ليس مما نحن فيه ولعل لإنشاء الترجي ويجعل الكلام إنشائيًا .

(وأنواعه كثيرة) لم يرد بالكثرة ما ينبو عنه صيغة جمع القلة فإنها على ما ذكره المصنف خمسة :

(ومنها : التمني [(١)] ، واللفظ الموضوع له ليت ولا يشترط إمكان التمني) لا يشترط إمكان المطلوب في شيء من أقسام الطلب بل يكفي زعم إمكانه فيما سوى التمني ولا يشترط فيه زعم الإمكان أيضًا بل يصح مع العلم بامتناعه ، ، وقد عرفت توجيه مثله فتذكر والمراد بالإمكان إن كان الإمكان الذاتي ففي دلالة قوله **(تقول : ليت الشباب يعود)** عِلّيَةُ بحث ؛ لأن في امتناع عود الشباب نظرًا وإن أريد الإمكان العادي فنفى الاشتراط المذكور قاصر إذ لا يشترط الإمكان الذاتي أيضًا بل يصح تمني المستحيل بالذات ، وكما لا يشترط الإمكان لا يشترط الامتناع وخص الإمكان بالنفي لأنه يتبادر الوهم إلى اشتراط إمكانه لما تقرر أنه لا يصح طلب المحال وعدم تمييز الوهم بين طلب على وجه التمني وطلب لا على هذا الوجه في المفتاح أنه يجب في بمعنى تمني الممكن أن لا يكون لك طمع وإلا لكان ترجيًا ، وفيه بحث لأنه لا طلب في الترجي وإنما هو طمع وترقب فإذا كان طلب المرجو على سبيل المحبة كان هناك تمن وترج فإذا أتى بليت فقد أفيد التمني دون الترجي وإذا أتى بلعل فقدأفيد الترجي .

(وقد يتمنى بهل) كان المناسب إيراده في المعاني المجازية للاستفهام إلا أنه لما تعين ذكر «لو» و «لعل» هناك ناسب ذكر «هل» هنا استيفاء للألفاظ المجازية للتمني **(نحو هل لي من شفيع ؟ حيث يعلم أن لا شفيع)** قرينة صارفة عن إرادة

---

(١) هو طلب المحبوب الذي لا طمع فيه ، بأن يكون غير ممكن أو يكون بعيد الحصول . [الإيضاح ص ٢٤٣] .

الحقيقية إذ لا سبيل إلى الاستفهام عن وجود الشيء مع العلم بتعرضه أتى بها لتوقف التجوز عليها لأخذها في مفهوم المجاز ولا تصلح قرينة معينة ؛ لأن العلم بعدم الشفيع لا يوجب الحمل على التمني لجواز أن يكون للاستبعاد أو لإظهار شدة افتقاره إلى الشفيع ، وترك ذكر القرينة المعينة لعدم توقف المجاز عليها وإنما يتوقف عليها صحته ولم يهملها صاحب المفتاح والعدول إلى «هل» لكمال العناية بالتمني حتى نزل منزلة ما لا جزم بانتفائه ، ومنه قوله تعالى : ﴿فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا﴾ (١) حكاية عن الكفار ولا يخص ذلك بهل بل يكون بالهمزة أيضًا كقوله :

أَلا سَبيلَ إِلَى خَمْرٍ فَأَشْرَبُها أَلاَ سبيلَ إلى نَصْرِ بنِ حَجَّاجِ (٢)

وقد صرح به ابن الحاجب وورثه عن الجزولي وسيبويه فالأولى وقد يتمنى بحرف الاستفهام **(وقد يتمنى بلو نحو لو تأتيني فتحدثني بالنصب)** أراد بقوله بالنصب نصب القرينة الصارفة عن الحقيقة فإن المضارع بعد الفاء إنما ينصب بعد الأشياء الستة وأما القرينة المعينة للتمني فهو أن استعارة لو للتمني من بين النسبة قد شاعت دون غيره والعلاقة كون كل منهما لتصوير غير الواقع واقعًا ، وليس القرينة المعينة أن المناسب للمقام التمني كما ذكره الشارح ، لأنه يحتمل المقام التحسر على انتفاء الإتيان فيكون «لو» مستعارًا للنفي ، وإنما يعدل في التمني إلى «لو» إشعارًا بامتناعه والامتناع في المثال المذكور يحتمل أن يكون باعتبار الإتيان وأن يكون باعتبار التحديث وقيل : «لو» مصدرية مختصة بما بعد فعل فيه معنى التمني نحو ودوا لو تدهن أي : أن تدهن وكثيرًا ما يستغني باختصاصها بما بعد فعل التمني عن ذكره قبلها فقوله لو تأتيني بتقدير أود أن تأتيني .

قال **(السكاكي (٣) كان حروف التنديم)** في الماضي **(والتحضيض)** في المضارع وقيل التحضيض في المضارع يستلزم التنديم على قوله في الماضي أو على

---

(١) الأعراف : ٥٣ .

(٢) البيت لفريعه بنت همام في خزانة الأدب (٤/٨٠-٨٤ ، ٨٨ ، ٨٩) ، لسان العرب (مني) وبلا نسبة في سرّ صناعة الإعراب ص ٢٧١ وشرح المفصل (٧/٢٧) . ورواية البيت :

هل من سبيل إلى خمر فأشربها أم هل سبيلٌ إلى نصر بن حجاج

(٣) المفتاح ص ١٦٦ .

عدم فعله قبل الحض والتنديم في الماضي يوجب التحضيض على فعله في المستقبل فهي لا تنفك عن تنديم وتحضيض **(وهي هلا وإلا بقلب الهاء همزة)** على عكس قراءة «هياك نستعين» في ﴿إياك نستعين﴾ **(ولولا ولوما مأخوذة منهما** [١] **مركبتين مع لا وما المزيدتين)** جعلهما مركبتين مع ما تغليب لهل أو إلا وإنما جعل المأخوذ «هل» و «لو» مع أن «ما» و «لا» أيضًا من الأجزاء ، لأن المراد في الأخذ هما وإنما زيدتا تبعًا لهما كما يظهر من قوله **(لتضمينهما معنى التمني)** [٢] أي : جعل زيادة ما ولا علامة إرادة التمني فهما مع أخذهما لا ينفكان عنه فزيادتهما لإلزام التمني إياهما وليس المقصود مجرورًا وحروف التحضيض إلى هل ولو حتى يكون خارجًا عن نظر الفن متعلقًا بعلم الاشتقاق ، بل المقصود التنبيه على أن التمني المقصود بهما قد يجعل ذريعة إلى أمر آخر وهذا من أسرار هذا الفن لا يرضى الألمعي فيه أن يفوته مثله ويرشدك إلى هذا المقصد قوله : **(ليتولد)** تعليلا للتضمين **(منه)** أي : التمني **(في الماضي التنديم نحو : هلا أكرمت زيدًا وفي المضارع التحضيض نحو : هلا تقوم)** فإن قلت : التمني طلب الشيء على سبيل المحبة ومحبة المتكلم للشيء لا يوجب ندامة المخاطب على تركه أو حرصه على فعله فكيف يتوسل به إلى التحضيض والتنديم ؟ قلت : التمني لا لنفسه بل للشفقة على المخاطب فيوجب ذلك بلا خفاء ولله در معرفة المصنف زبدة مقاصد المفتاح ولطف تنقيحه لكلامه حيث لخص كلامه في هذا الموضع على هذا الوجه وهو في خفاء الدلالة عليه بحيث يكاد ينكر صحة نقله ؛ ولهذا اشتغل الشارح بتصحيحه ، ونحن اعتمدنا على ذكاء الناظر في كلامه المباهل للنظر فيه ولمعرفة مرامه ونحن نقول : الأحسن أن يجعل لا وما أيضًا مما له مدخل في التنديم والتحضيض ولا يجعلان مجرد أمارة على قصد التمني بهما مع أنه لم يتبين مناسبة لهما بكونهما علامتين وَجَّهَهُ لاختيارهما دون غيرهما ، وذلك بأن يقال ما ولا للنفي تحسرًا على ما فات وما سيفوت فكأنه قال : ليتك فعلت ما فعلت وليتك تفعل لا تفعل .

---

(١) أي من «هل ولو» اللتين للتمني ، وهذا تكلف من السكاكي ، والنحويون على أنها موضوعة للتخصيص والتنديم من أول الأمر . [بغية الإيضاح (٢/٣٣)] .

(٢) يريد بتضمينهما ذلك جعلهما دالين عليه مطابقة لا تضمنا .

(وقد يتمنى بلعل فيعطي له حكم ليت) لا اختصاص له بلعل بل هو مشترك بين هل ولو وليت **(نحو : لعلي أحج)** من حد نصر أي : أقصدك **(فأزورك بالنصب لبعد المرجو)** أي لبعد ما من شأنه أن يترجى لا المرجو باستعمال لعل كما يتبادر وإلا لم يكن لعل مستعملة في التمني بل في الترجي **(عن الحصول)** وقال السيد السند : إن المراد المرجو بلعل ومعنى التمني به جعل الترجي به في حكم التمني ولا يخفى أنه بعيد والأقرب أن يتمنى بلعل لقرب المتمني من الحصول فكأنه قريب من الرجاء ولا يبعد أن يقال : استعمال لعل في المثال المذكور لأن القصد مرجو والزيادة بعيدة ؛ لأنه ليس بيد القاصد فللحكم مناسبة بليت ومناسبة بلعل فَرُوعِيَ الجهتان باستعمال ونصب أزورك ولظني بك فطانة لا أتحاشى من إلقاء دقائق يختبر بها من له كعب أعلى .

(ومنها) أي : من أنواع الطلب **(الاستفهام)** وهو كلام يدل على طلب فهم ما اتصل به أداة الطلب فلا يصدق على أفهم فإن المطلوب به ليس طلب فهم ما اتصلت به ، لأن أداة الطلب صيغة الأمر وقد اتصل بالفهم وليس المطلوب به طلب فهم الفهم بخلاف أزيد قائم ؟ فإن المطلوب به طلب فهم مضمون زيد قائم ، وسمى استفهامًا لذلك وهذا الطلب على خلاف طلب سائر الآثار من الفواعل فإن العلم في علمني مطلوب المتكلم ، وهو أثر المعلم لكن يطلب فعله الذي هو التعليم ليترتب عليه الأثر وكذا في اضرب زيدًا المطلوب مضروبية زيد ويطلب من الفاعل التأثير ليترتب عليه الأثر وفي أزيد قائم ؟ يطلب نفس حصول قيام زيد في العقل ؛ لأن الأداة اتصل بقيام زيد بخلاف علمني ، فإن الأداة فيه متصلة بالتعليم .

(والألفاظ الموضوعة له) أي : لغرض تحصيل الاستفهام وإلا فليس الاستفهام المعنى المطابقي للأسماء **(الهمزة)** قدمها لأنها الأصل والبواقي متفرعة عليها كما تقرر في موضعه **(وهل)** عقب الهمزة بها لكمال مناسبتهما وعقبها بقوله **(وما ومن)** لذلك وكان الأنسب جمع كم معهما **(وأي وكم وكيف وأين وأني ومتى وأيان)** فبعضها لطلب التصديق أي : إيقاع النسبة وانتزاعها وبعضها لطلب التصور أي : إدراك سواهما ، وبعضها يعمها قال الشارح المحقق : ولكون الأعم أهم قدمه فقال **(فالهمزة)** ونقول : تقديمها هناك ليكون التفصيل على طبق الإجمال فاجعل

ما ذكره في سلك ما ذكرناه في مقام الإجمال ، ولقد حق القول بأن في التأخيرات آفات (**لطلب التصديق**) قد ظهر وجه لتقديمه على التصور فأدركه إن كنت من أهل التدبر ، وهناك وجه آخر هو أنه ليس طلب التصور إلا كلام ظاهري ولا طلب إلا للتصديق ، وسنحققه لك إن شاء الله تعالى وننجيك من التحير (**كقولك أقام زيد ؟**) قدم الفعلية لأن الاستفهام أحق بها (**وأزيد قائم ؟**) وألم يقم زيد ؟ وأزيد ليس بقائم ؟ وما من مقام يستفهم من الإيجاب إلا وسعة الاستفهام عن السلب ويرجح أحدهما على الآخر رغبة المتكلم به والاهتمام بوقوعه (**أو التصور كقولك**) في طلب تصور المسند إليه (**أدبس في الإناء أم عسل ؟**) فإنك تعلم أن في الإناء شيئًا والمطلوب بعينه (**و**) في طلب تصور المسند (**أفي الخابية دبسك أم في الزِّقِّ ؟**) فإنك تعلم أن الدبس محكوم عليه بالكينونة في أحدهما والمطلوب التعيين قال السيد السند : كون الاستفهام لطلب التصور كلام ظاهري مبني على التوسع لوجهين : أحدهما : أن المجيب لسؤال أدبس في الإناء أم عسل ؟ لم يزد في تصور السائل شيئًا . وثانيهما : أن الحاصل بالجواب هو التصديق بثبوت المحمول لمعين وهذا التصديق يخالف التصديق بثبوته لأحدهما والثاني لا يمتنع عن طلب الآخر لأنه لم يحصل بحصوله ونحن نقول : مطلوب البليغ بتركيب الخبر إفادة النسبة الخارجية بين محمول وموضوع ولإحضارهما وتصويرهما طرق مختلفة فشأنه ترجيح طريق على طريق لاقتضاء المقام فيا يتعلق بهما من خصوصياتهما لتحصيل تصورهما ليكون التصديق بالنسبة على وجه يقتضيه المقام فالتصديق بالثبوت لأحد الأمرين هو التصديق بالثبوت لمعين اختلف الموضوع فيه بحسب المقامين وتعيين الموضوع في أحدهما ليحصل تصور الطرف على وجه فيه خصوصيته ليكون فائدة الخبر أتم فالمجيب بالتعيين عن سؤال أدبس في الإناء أم عسل ؟ يجعل ذات الموضوع متصورًا بأحدهما ليكون حكمه أتم فالمطلوب بالسؤال تغيير طرق حكمه من العموم إلى الخصوص ليصير تصديقه أتم فليس تعدد التصديق في النظر البليغ وإن اقتضته التدقيق الفلسفي فالمطلوب ليس التصديق بل تبديل التصور ، وتغيير التصديق يلزم من تبديله ، ولا يلزم من توجه الطلب إلى شيء توجهه إلى لازمه فجعل بعض كلمات الاستفهام لطلب التصور لكونه سؤالا عن مفرد من مفردات الخبر ليس مبنيًا على التوسع ، وليس

المقصود بالجواب إلا تصوير هذا الطرف ليكون التصديق بالنسبة أتم سواء كان التصديق الأتم تصديقًا آخر أو عين الأول وإن تأملت حق التأمل لا تجد فرقًا بين قول المجيب عن الاستفهام المذكور بقوله دبس وبين قولك من أول الأمر في الخابية شيء أي : دبس فكما أن النظر في التفسير ليس إلى تحصيل تصديق بل إلى تحصيل تصور الشيء بخصوصه ، فكذلك جواب السؤال لتحصيل تصور الموضوع المبهم بخصوص الدبس لا أظنك في ريبة مما أوضحناه لك مع مزيد التشييد إن لم يكن بين بصرك الحديد ، ومشاهدة الحق غشاوة التقليد ، ومنه التوفيق والتأييد **(ولهذا)** أي : لكون الهمزة لطلب التصور **(لم يقبح أزيد قام ؟)** كما قبح هل زيد قام ؟ لإيهامه طلب التصور مع أنه لم يجئ له وذلك لأن الاستفهام بالفعل أولى فيوهم أن إيلاء الاسم للدلالة على أنه المسئول عنه ، وذلك الإيهام لا يضر في أزيد قام ؟ **(وأعمرًا عرفت ؟)** [1] كما قبح هل عمرًا عرفت ؟ قال الشارح المحقق : وذلك لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل وهو مح بخلاف الهمزة فإنها تكون لطلب التصور وتعيين الفاعل أو المفعول وهذا ظاهر في أعمرًا عرفت ؟ وأما في أزيد قام ؟ فلا إذ لا نسلم أن تقديم المرفوع يستدعي التصديق بنفس الفعل حتى لا يصح السؤال عن التصديق غايته أنه محتمل لذلك على مذهب عبد القاهر فيجوز أن يكون أزيد قام لطلب التصديق ويكون تقديم زيد للاهتمام ونحوه ويدل على هذا أنه علل قبح : هل زيد قام بأن ؟ هل بمعنى قد لا بأنه مختص بمطلب التصديق كما سيجيء وهذا إنما يتجه على ما علل به القبح دون ما عللناه به ؛ لأن زيدًا قام ، وأن لا يوجب كون التقديم للتخصيص حتى يكون مع التصديق بأصل الحكم بل لا يصح عند السكاكي لكن أزيد قام ؟ يستدعي أن يكون التصديق حاصلا بأصل الحكم ويكون تقديم زيد لتعلق السؤال به وإلا فالاستفهام بالفعل أولى ولذا لم يقل لم يقبح أزيد قائم ؟ لكن العلة في قبح هل زيدًا عرفت ؟ عند السكاكي والمصنف ما ذكره لا ما ذكرناه وكان الأولى أن يقول : ولهذا لم يمتنع أزيد قام أم عمرو ؟ ولم يقبح إلخ **(والمسئول**

---

(١) لأنه إذا كان التقديم للتخصيص استدعى حصول التصديق بنفس الفعل ويكون المسئول عنه زيدًا بخصوص وعمرًا بخصوص وذلك تصور ، وإذا كان لتقوية الحكم كان المسئول عن التصديق به ، وكل منهما تصلح له الهمزة ، وهذا بخلاف «هل» كما سيأتي . [المفتاح للسكاكي ص ١٦٩] .

عنه بها) أي : بالهمزة **(هو ما يليها كالفعل في أضربت زيدًا ؟)** أم أكرمته ؟ وأما مجرد أضربت زيدًا ؟ فالمطلوب فيه التصديق والمتبادر أن الواقع بعدها الجملة ، إذ ليس تقديم الفعل لتعلق الاستفهام به بل على ما هو الأصل فيه **(والفاعل في أأنت ضربت زيدًا ؟)** إذ لو كان السؤال عن صدور الضرب عن الفاعل لقيل أضربت إذ لا فائدة في ذكر أنت ولأن الاستفهام بالفعل أولى **(والمفعول في أزيدًا ضربت ؟)** المفعول يعم الخمسة إلا المفعول معه فإنه لا يتقدم على عامله ، والاستفهام عن المفعول المطلق المحدود نحو أجلسته ؟ بفتح الجيم أو كسرها مع التصديق بأصل الفعل متجه وأما عن المبهم فلا ، نحو أجلوسًا جلست ، وكذلك الحال نحو راكبًا جئت وخبر كان نحو أقائمًا كان زيد ؟ وأما البواقي فلا يتصور فيها أن يلي الهمزة ولا يخفى من له دِرْيَة في نحوه .

(و «هل» لطلب التصديق) الأولى لطلب الإيجاب قال الرضى «هل» لا تدخل على النافي أصلا ، قلت : كأنه لرعاية أصله ؛ لأنه في الأصل بمعنى «قد» ، و «قد» لا تدخل على النافي **(فحسب)** أي : إذا عرفت أنه لطلب التصديق فحسبك هي فحسب مبتدأ لكن ضمنه ليس رفعًا لأنه يبني بعد حذف المضاف إليه على الضم ومآله القصر على طلب التصديق وأن ليس من طرفه وتدخل على الجملتين **(نحو هل قام زيد ؟ وهل عمرو قاعد ؟)** اعتني بتكرار المثال دفعًا لتوهم التخصيص بالفعلية من كونه في الأصل بمعنى قد وكون هذا الأصل مرعيًا في المنع عن الدخول على النافي والدخول على اسمية خبرها فعل ، وأشار باختيار هل عمرو قاعد ؟ على عمرو قعد إلى قبحه ، ولو مثل بهل زيد قائم ؟ لكان إشارة أوضح **(ولهذا امتنع هل زيد قام أم عمرو ؟)** أي : استعمالها مع أم المتصلة ، لأنه يكن حينئذٍ لطلب التصور لوجوب حصول التصديق مع أم المتصلة الإيهام يطلب بالاستفهام تعيين هذا المبهم ومنه يعرف سر منع النحاة إيراد «هل» مع أم المتصلة **(وقبح هل زيدًا ضربت ؟ ؛ لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل)** في الإيضاح لما تقدم أشار به إلى أن تقديم المفعول للتخصيص ، ولا يخفى أن التخصيص يستدعي ثبوت الحكم وخطأ المخاطب في قيد من قيود الكلام قال الشارح : وإنما لم يمتنع لاحتمال أن يكون «زيدًا ضربت ؟» من قبيل حذف العامل والتفسير ، لكن التفسير قبيح بدون الاشتغال بالضمير هذا ولا

يخفى أن هل زيدًا ضربت ؟ على هذا ليس متعينًا للقبح ، بل هو دائر بين أن يكون قبيحًا أو ممتنعًا إلا أن يقال الدائر بين الامتناع والقبح متعين للقبح ثم قال الشارح : وقيل : لم يمتنع لاحتمال أن يكون التقديم لمجرد الاهتمام به غير التخصيص ، وفيه نظر ؛ لأنه لا وجه حينئذٍ لتقبيحه سوى أن الغالب في التقديم هو الاختصاص وهذا يوجب أن يقبح وجه الحبيب أتمنى على قصد الاهتمام دون الاختصاص ولا قائل به ، هذا وفيه أنه إذا كان احتمال الاهتمام دافعًا للقبح ، فلا يصح الحكم بقبح هل زيدًا ضربت ؟ ويحتمل كلام المصنف فتمام كلام المصنف يستدعي أن يكون احتمال الاهتمام مجامعًا مع القبح فيصح أن يجعل وجهًا لحكمه بالقبح دون الامتناع وأنه فرق بين وجه الحبيب أتمنى ، وقولنا هل زيدًا ضربت ؟ فإن في الثاني إيهام التناقض ؛ فإن غلبة الاختصاص فيه يوجب الحكم بعلم المتكلم بأصل الحكم وهل يحكم بجهله به بخلاف الأول على أن في الثاني حمل المخاطب على جواب آخر خطأ هو التعيين بخلاف الأول فإنه لا يدعو إلى جواب **(دون ضربته)** أي : لم يقبح هل زيدًا ضربته ؟ **(لجواز تقدير المفسر قبل زيد)** جوازًا غير مرجوح وإنما قيدنا الجواز لأنه الفارق بين زيدًا ضربت ؟ وزيدًا ضربته ؟ إذ الجواز مشترك قال الشارح : بل التقدير قبل زيد أرجح لأن الأصل تقديم العامل قلت : ولأن الاستفهام بالفعل أولى وجواز هل زيدًا ضربته ؟ مما يشهد له كلام ابن الحاجب حيث جعل النصب مختارًا بعد حرف الاستفهام في المضمر على شريطة التفسير ، لكن الرضى حكم بعدم جواز حذف فعل هل اختيارًا وأيضًا يرد على قوله دون ضربته أن انتفاء هذا الوجه للقبح لا يوجب عدم قبحه ؛ لأن انتفاء علة مخصوصة لا يوجب انتفاء المعلول ما لم يقم دليل على انحصار العلة فيه.

(وجعل السكاكي قبح هل رجل عرف ؟ لذلك) أي : لأن التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل لما سبق من أن اعتبار التقديم والتأخير في رجل عرف واجب وأن أصله عرف رجل على أنه بدل من الضمير كما في قوله تعالى : (﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾) (١) وفيه بحث لأن اعتبار التقديم والتأخير فيه لأنه لا سبب سواه لكون المبتدأ نكرة وهو منتف مع حرف

---

(١) الأنبياء : ٣ .

الاستفهام ؛ لأنه يصح وقوعه نكرة بعد حرف الاستفهام مبتدأ صرح به الرضى .

قال الشارح المحقق : وإنما لم يحكم بالامتناع لاحتمال أن يكون رجل فاعل فعل محذوف ، وفيه أن الحكم بالقبح على هذا مشكل ؛ لأنه ليس فيه قبح عدم اشتغال المفسر بالضمير على أنه فيه نجاة عن تكلفات ارتكبها السكاكي لتصحيح وقوعه مبتدأ **(ويلزمه)** أي : السكاكي **(أن لا يقبح هل زيد عرف ؟)** لأنه لا يجعله للتخصيص كما عرفت ، واللازم باطل باتفاق النحاة وفيه أنه هل يبالي السكاكي بمخالفة النحاة معه وأنه فليقبح طرد اللباب قال الشارح : إن انتفاء علة مخصوصة لا يستلزم انتفاء الحكم ، نعم هذا الوجه لا يستلزم قبحه وفرق بين عدم الاستلزام واستلزام العدم ويمكن دفع الكل بأن مراد المصنف أنه يلزم السكاكي أنه لا يقبح هل رجل عرف ؟ لهذا الوجه يعني يلزمه أن لا يكون وجهه جاريًا في جميع مواد القبح والمقصود ترجح وجه الغير باطراده لا إبطال وجهه أو إبطال حكم ينسب إليه بمقتضى وجهه **(وعلل غيره)** أي : غير السكاكي **(قبحهما)** أي : قبح هل رجل عرف ؟ وهل زيد عرف ؟ **(بأن هل بمعنى قد في الأصل)** والأصل أهل وقد جاء على الأصل في قوله أهل عرفت الدار بالغير بين **(وترك الهمزة قبلها لكثرة وقوعها في الاستفهام)** وقد يقع في الخبر كقوله تعالى : **﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى الْإِنسَانِ حِينٌ﴾** (١) أي : قد أتى فلما التزم ترك الهمزة نابت منابها في الاستفهام وقد من أمور لا ينفك عن الفعل المذكور فكذا ما هو بمعناه فبقي بعد صيرورته بمعنى الاستفهام على أصله فلم يفارق الفعل لا بالحذف ولا بالفصل في كلام فيه فعل وما لا فعل فيه يسلب عنه لما لم يجد ، فإن قلت : ما الفرق بين هل ومتى حتى جعلوا الثاني متضمنًا معنى الهمزة والأول بمعناها ؟ قلت : لم يرضوا ببقاء معنى «قد» فيه لئلا يوجب امتناع دخوله على الجملة الاسمية وكان اختصاص « هل» لطلب التصديق أيضًا نشأ من كونه في الأصل بمعنى قد الذي هو لتحقيق النسبة أو تقليلها ولا اتصال لها بالمفردات .

(وهي) أي كلمة هي **(تخصيص المضارع بالاستقبال)** قال الشارح : بحكم الوضع كالسين وسوف ، هذا وفيه أنه لو كان بحكم الوضع لكان مخصصًا للماضي

---

(١) الإنسان : ١ .

أيضًا بالاستقبال مع أنه ليس كذلك قال الله تعالى : ﴿فَهَلْ وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ (١) إلا أن يقال : وضع هل للمستقبل فإذا دخل على المضارع لا يلزم من تخصيصه بالمستقبل خروج شيء من وضعه بخلاف ما إذا أدخل على الماضي ؛ فإنه لا بد إما من خروج الماضي عن وضعه أو خروج هل فيختار خروج هل دون الفعل ؛ لأنه ركن الكلام والقياس يقتضي تخصيصه الجملة الاسمية أيضًا بالمستقبل **(فلا يصح هل تضرب زيدًا وهو أخوك ؟)** (٢) كما يصح أتضرب زيدًا وهو أخوك ؟ لأن التقييد بهذا الحال يخصه بزمان الحال والعامل يقارنه وفيه أن تخصيصه المضارع بالمستقبل لا يستلزم عدم دخوله على المضارع المقيد بما جعله حالا كما لا يستلزم عدم دخوله على الماضي إلا أن يقال : يصرف هل سابق على التقييد بالحال ؟ فإن قلت : كونه بحكم الوضع مختصًا بالمستقبل يمنع دخوله على الحال إذا كان مستعملا في معناه وهو هاهنا للإنكار دون الاستفهام إذ لا معنى للاستفهام عن الضرب حال الأخوة قلت : التزم هذا المقتضى للوضع حين دخوله على المضارع وجعل الرضى امتناع المثال لامتناع كون هل مستعملا في الإنكار ، وقد وهم البعض من تخصيصه المضارع بالمستقبل أنه لا يدخل إلا على المستقبل ، وقد عرفت فساده **(ولاختصاص التصديق بها)** الباء داخل على المقصور **(وتخصيصها المضارع بالاستقبال)** هو المقصور عليه فقد جمع في العبارة بين استعمالي التخصيص **(كان لها مزيد اختصاص)** أي : ارتباط فافهم **(بما كونه زمانيًا أظهر كالفعل)** الأظهر هو الفعل ، ولم يقل مزيد اختصاص بالفعل ليظهر وجه مزيد اختصاص قال المصنف : أما الثاني فظاهر وأوضحه الشارح بقوله ، وأما اقتضاء الثاني أي : تخصيصها المضارع بالاستقبال لذلك فظاهر ، إذ المضارع إنما يكون فعلا ، وكأنه عرض بالمفتاح حيث قال : ولاستدعائها التخصيص بالاستقبال لما يحتمل ذلك وأنت تعلم أن احتمال الاستقبال إنما يكون لصفات الذوات لا لنفس الذوات ؛ لأن الذوات من حيث هي هي ذوات فيما مضى وفي الحال وفي الاستقبال استلزم ذلك مزيد اختصاص لهل دون الهمزة بما كونه زمانيًا أظهر كالأفعال ، هذا ووجه المؤاخذة عليه أن توضيح للواضح بالخفي لأن

---

(١) الأعراف : ٤٤ .

(٢) أي على أن الضرب واقع في الحال كما يفهم عرفًا من تقييده بالأخوة ، لأنها حالية لا مستقبلة .

التخصيص بالمستقبل إنما هو للمضارع ، وهو فعل ، وهذا لا يرد ؛ لأن التخصيص بالمستقبل لا يحتمل غيره وهو المضارع والجملة الاسمية لكونها مخصصة للمضارع بالمستقبل لا يقتضي مزيد الاختصاص إنما يقتضيه لو كان التخصيص مختصًا بالمضارع فلا بد من إثبات أن الاختصاص بالمستقبل له مزيد خصوصية بالمضارع حتى يتضح المطلوب ولا بد في بيانه مما ذكره السكاكي كما سيتضح لك ثم قال المصنف : وأما الثاني فلأن الفعل لا يكون إلا صفة والتصديق حكم بالثبوت أو الانتفاء والنفي والإثبات إنما يتوجهان إلى الصفات لا الذوات وأحال السكاكي معرفة توجه النفي إلى الصفة دون الذات إلى علوم أخر واختلف الآراء في تنقيح هذا الكلام وبيان المراد بالذات والصفة فمنهم من أراد الأجسام والعوارض ، ومنهم من أراد الحقائق والعوارض والأول أراد بالعلوم الطبيعيات ، والثاني علم الكلام وفي تفصيلهما ليس إلا وصمة ذوي الأحلام فطويناهما على غيرهما ، وإن كنت تشتهيهما فعليك بحواشي السيد السند على الشرح فليكن ما لنا عليهما من التعديل والجرح في ساحة الطرح والإبهام ، ولما اضطر السيد السند في تنقيحه ادعى للذات والصفة معنى يتم به الكلام وإن لم يثبت في السنة مشاهير الأنام ، وهو أن المراد بالذات المستقل بالمفهومية ، وبالصفة ما لم يستقل ويكون معنى حرفيًا وهو النفي والإثبات النسبة الرابطة وحينئذٍ صح قول المصنف : والفعل لا يكون إلا صفة بخلاف الأسماء فإنها ذوات ؛ لأنها وضعت لمعانٍ مستقلة صالحة لأن يحكم عليها وبها ونحن نقول مندوحة إذ المراد بالصفة المحمول ؛ لأن المراد به الوصف أبدًا لأنه ملحوظ على وجه الثبوت للغير ، وبالذات الموضوع لأنه ملحوظ على وجه يثبت له الغير كما هو شأن الذوات ، ومن ناول علمًا حقق فيه حقيقة النفي والإثبات علم أنهما يتوجهان إلى المحمولات ويتعلقان بالموضوعات فأنت في زيد قائم أثبت القائم لزيد لا زيدًا لشيء وفي ما زيد قائمًا نفيت القائم عن زيد لا زيدًا عن شيء والفعل لا يكون إلا صفة لأنه اعتبر الحدث فيه مسندًا أبدًا بخلاف الاسم ؛ فإنه ربما تعرض له النسبة إلى شيء وربما لا تعرض فقول المصنف : والفعل لا يكون إلا صفة مما له مزيد مدخل في تحرير كلام المفتاح أي بخلاف الاسم فإنه ربما يكون صفة وربما يكون ذاتًا فلهل مزيد اختصاص بالفعل بلا خفاء لكونه للتصديق ولكونه للتخصيص بالمستقبل لأن التخصيص في المضارع أطوع

لأنه رفع لاحتمال المراد ، والمستقبل مدلول له بخلاف الاسمية فما يشعر به كلام الشارح من حصر الأسماء في الذوات ليس كما ينبغي ، فإن قلت : النفي والإثبات لا يخص الحملية فكيف صححت أنهما لا يتعلقان إلا بالصفات ؟ قلت : لا تغفل عما سمعته من تخصيص السكاكي والمصنف الحكم في الشرطية بالجزاء فإن قلت : الصفة في مفهوم الفعل ليست محمولة بل قائمة بالفاعل ، قلت : حقق في تلك العلوم أنها راجعة إلى المحمولة فلا تنازعنا للغفلات ومما نبهك عليه أن زمانية المستقبل أظهر من غيره من الأفعال ، لأن حدثه يمر على نظير البصيرة متماشيًا مع الزمان متجزيًا بتجزية على حسب أعداد الآن وهذا هو السر في اختصاصه بالاستمرار التجددي **(ولهذا)** (١) أي : لأن لها مزيد اختصاص بالفعل **(كان ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَاكِرُونَ﴾** (٢) **أدل على طلب الشكر)** علم منه أن الاستفهام يكون بمعنى الطلب كما علم سابقًا أنه بمعنى التمني فلما علما لم يتعرض لهما فيما سيجيء من بيان المعاني المجازية **(من فهل تشكرون وفهل أنتم تشكرون)** مع أن أنتم فاعل فعل محذوف وفيه تأكيد للتكرير وليس أنتم تشكرون جملة اسمية لما عرفت من قبح هل زيد قام ؟ فما ذكره السيد السند في شرح المفتاح من قوله سواء كان أنتم تشكرون اسمية أو فعلية مكررة ليس كما ينبغي ، لأن أنتم تشكرون ساقط عن درجة الاعتبار في مقام الترجيح وقد عرفت أن فهل أنتم تشكرون مما رده الرضي **(لأن إبراز ما سيتجدد في معرض الثابت)** لم يقل : إبراز المتجدد لأن ما سيتجدد زمانيته أظهر كما نبهناك عليه **(أدل على كمال العناية بحصوله)** من عدم الإبراز وإن أكد ألف تأكيد وفيه خفاء **(ومن أفأنتم شاكرون لأن هل أدعى للفعل من الهمزة فتركه معه أدل على ذلك)** الكمال من تركه مع الهمزة **(ولهذا لا يحسن هل زيد منطلق ؟ إلا من البليغ)** (٣) إذ الظاهر هل ينطلق زيد أو هل زيد ينطلق بتقدير الفعل فالعدول بلا نكتة لا يحسن ، ومعرفة النكتة لا تكون إلا للبليغ وفيه نظر إذ معرفة نكتة نوع من الكلام لا يتوقف على البلاغة التي هي ملكة الاقتداء على تأليف كل كلام بليغ فتأمل ، وكان ينبغي أن يقول : لا يحسن إلا

---

(١) أي لكونها مزيد اختصاص بالفعل . [المفتاح ص ١٦٧] .

(٢) الأنبياء : ٨٠ .

(٣) لأنه هو الذي يراعي دقائق النكت ، ويأتي بالكلام على مقتضى المقام .

من البليغ مع البليغ إذ كما لا يحسن من غير البليغ لا يحسن من البليغ مع غير البليغ ، وكما لا يحسن هل زيد منطلق ؟ إلا منه لا يحسن أزيد منطلق لأنه يدعو إلى الفعل وإن كان دعوته دون دعوة هل إلا أن نقصان الحسن معها أقل فكأنه للتنبيه على هذا خص الحكم بهل وإلا حسن بيان المفتاح حيث قال : والخطب مع الهمزة في أزيد منطلق ؟ أهون وكان منشأ ترك المصنف إياه الغفلة .

(وهي) أي : هل **(قسمان بسيطة)** لا يخفى أن هذا التقسيم لا يخص «هل» لأن الهمزة الطالبة للتصديق أيضًا قسمان إلا أنه جرى الاصطلاح بتسمية هل بسيطة ومركبة فلذا خص بها التقسيم واعتمد على أن الطالب بعد معرفة «هل» مستغن في الهمزة عن التعليم **(وهي التي يطلب بها وجود الشيء)** يخرج عنه نحو قولك هل النسبة واقعة ؟ هل العمى ثابت ؟ **(كقولنا هل الحركة موجودة ومركبة وهي التي يطلب بها وجود شيء لشيء كقولنا هل الحركة دائمة ؟)** (١) والمراد : وجود شيء لشيء نفيًا أو إثباتًا وكذا المراد بوجود الشيء فقولنا هل الحركة لا موجودة بسيطة ؟ وهل الحركة لا دائمة مركبة ؟ كذا في الشرح أقول : قد سمعت أن «هل» لا تدخل على النفي فهذا التعميم فاسد وإن أراد بالنفي العدول فالمحمول في قولنا الحركة لا موجودة غير الوجود فقد اعتبر غير الوجود أمران فهي مركبة ثم أقول جعل «هل» الحركة دائمة هل المركبة كلام ظاهري إذ المحمول فيه الوجود والدوام جهتيه القضية إلا أن الجهة والمحمول أديا بعبارة واحدة والاعتبار بالمعنى قال الشارح المحقق : قد أخذ في البسيطة شيئان الوجود وغيره وفي المركبة ثلاثة أشياء : المحمول والموضوع والوجود ، أقول : هذا كلام ظاهري خال عن التحصيل إذا المعتبر في كل قضية سوى الوجود الرابطي أمران فلا يستحق ما محموله الوجود أن تكون بسيطة بالنسبة إلى ما محموله غير الوجود ، والقول بأن المحمول لما كان كالنسبة من جنس الوجود كأنهما أمر واحد تكلف جدًا وكأنه من هنا وَهِمَ من قال في قضية محمولها الوجود : لا نسبة في القضية ولا تركيب إلا من الموضوع والمحمول ، لأن الوجود يرتبط بنفسه فلا يحتاج إلى اعتبار رابط ، ولذلك يقال : زيد هست ولا يقال هست است والأحق بالاعتبار أن البساطة دائرة على أن مطلوب هل البسيطة ليس إلا مشتملاً على التصديق بوجود الشيء بخلاف

---

(١) الحق أن هذا التقسيم لا يختص بهل ، لأن الهمزة مثلها فيه ، على أن البحث فيه لا شأن لعلم المعاني به .

المركبة ؛ فإنه مشتمل على التصديق بوجود الشيء ووجود شيء له لأن ثبوت شيء لشيء إذا كان غير الوجود فرع ثبوته لكنه إنما يتم لو لم يكن ثبوت الوجود أيضًا فرع ثبوت الشيء كما هو المشهور ، ويكون الحق أنه مستلزم وجود الشيء وإن كان بهذا الوجود المحمول فافهم متأملا تأملاً وافيًا .

(والباقية) من ألفاظ الاستفهام **(لطلب التصور)** الأولى أن يقول : فحسب قال الشارح : ويختلف من جهته أن المطلوب بكل منها تصور شيء آخر ، وهذا لا يصح في حق أين ، فإنه لا يطلب بها إلا ما يطلب بكيف أو أين كما سيظهر **(فيطلب بما شرح الاسم)** أي : شرح مفهومه ، وإنه لأي معنى وضع ، فحق الجواب إيراد وضع مفرد أشهر ؛ إذ مفهوم الاسم أمر مجمل ، فإذا أجبت بمركب دخل في الجواب تفصيل ليس من دواخل المسئول عنه ، فإذا لم يوجد مفرد أشهر عدل إلى المركب ، والمراد بالاسم ما يقابل المسمى ؛ إذ شرح المفهوم لا يختص بالمقابل للفعل والحرف ، ولا يبعد أن يقال : لا يمكن أن يجاب لمفهوم الحرف بعينه عن السؤال بما ؛ لأنه ليس قابلا للحكم به ، ولا بمفهوم الفعل ، لأنه وإن يحكم به ، لكن على فاعله ، لا على المسئول فالسؤال عنهما سؤال عن مفهوم اسم منطبق على مفهومهما فيقال : ما معنى من ؟ وما معنى ضرب ؟ ويجاب بأنه الابتداء ، أو الضرب المقترن بالماضي ؛ فلذا اكتفوا بقولهم شرح الاسم **(كقولنا ما العنقاء ؟)** فيجاب بما بعينه ، ولو بلغة أخرى ، وما الشارحة للاسم بالمباحث اللغوية أنسب **(أو ماهية المسمى كقولنا ما الحركة ؟)** الأولى أو حقيقة المسمى ، لأن الحقيقة الماهية الموجودة ، ولا ترتيب بين هل البسيطة ، وما الطالبة لتفصيل الماهية الاعتبارية ، ولا يخرج عن البيان ما زيد ؟ حيث يجاب بالإنسان ، ولا ما الإنسان والفرس ؟ حيث يجاب بالحيوان ؛ لأنه سؤال عن حقيقة المسمى .

(وتقع هل البسيطة) الطالبة للوجود **(في الترتيب بينهما)** فالمحتاج إلى السؤال عن مفهوم الاسم ، ووجوده ، وتفصيل حقيقته لا بد أن يسأل أولا عن مفهومه إجمالا ، ولو يسأل بعد الإجمال عن تفصيله قبل السؤال عن وجوده لكان أحسن ؛ إذ يكون فراغ عن مسلك ، ثم اشتغال بآخر ، فإن قلت : بل الأحسن أن يسأل أولا تفصيلا ؛ لأن فيه قصر المسافة . قلت : لعل المعرفة الإجمالية له يغني عن التفصيل لبداهتها ، وبعد معرفته إجمالا يتجه السؤال عن الوجود ، ولا

يصح تقديم السؤال عن الوجود على السؤال عن الخصوص ؛ إذ بعد التصديق بوجوده بخصوصه لا مجال للسؤال عن الخصوص ، وهذا مراد من قال : ما الشارحة للمفهوم إجمالا متقدمة على هل البسيطة قطعًا ، وأما الشارحة للمفهوم تفصيلا ، فالأولى تقديمها فلا يرد عليه أنه يكفي ما الشارحة تفصيلا للسؤال عن الوجود ، فالجواب تقديمه أحد الأمرين ، وبعد معرفة الوجود يتجه السؤال عن الحقيقة ، أي : الماهية من حيث الوجود ؛ إذ ربما يتفاوت الماهية بالقياس إلى الاسم ، والماهية بالقياس إلى الوجود ، فرب ماهية بالقياس إلى الاسم هي عرضية للموجود ، ورب ماهية للموجود هي عرضية لماهية الاسم ، لأن ماهية الاسم ما اعتبرها الواضع في وضع الاسم ، فربما كان عرضيًا للموجود ، نعم قد يتفقان ، فإن قلت : فإذا اتفقا فلا معنى للسؤال عنها بعد معرفة الوجود إذا عرف قبل مطلب هل بديهة أو بالتفصيل ، قلت ربما لم يعرف السائل الاتحاد ، فيسأل نعم لا يجب الجواب بإيراد الحد ، بل قد يكون الجواب التنبيه على الاتفاق ، فإن قلت : فإذا جاز أن يكون الحد الأسمى رسمًا حقيقيًا أو بالعكس ، فكيف صح ما ذكره الشيخ في الشفاء أن الحدود التي توضع في أول التعاليم قبل إقامة البرهان حدود بحسب الاسم ، وبعد إثبات الوجود يصير حدودًا بحسب الحقيقة قلت : حكم الشيخ على الحدود الحقيقة التي ذكر قبل إثبات الوجود ، لا على المطلق ، وإلا نسب بالعلوم الحكمية ما الشارحة حقيقة المسمى لا يقال : كما يقع هل البسيطة بين مائين يقع ما الشارحة بين هل المركبة وهل البسيطة ، فإنه ما لم يعرف أن للفظ مفهومًا استحال السؤال عن بيان خصوصه إجمالا أو تفصيلا على ما قيل ، وذلك مطلب هل المركبة ، فكما أن لهل البسيطة تقدمًا على هل المركبة ، كذلك لها تقدم على البسيطة ، بل له التقدم المطلق ؛ لأنا نقول : إنما يسأل عن خصوص المفهوم بعد أن وجد اللفظ مستعملا في الموارد ، وحصل العلم بأن له مفهومًا ، فلا يستعمل هل في طلب أن له مفهومًا ، فلذا لم يلتفتوا إليه ، ولم يتعرضوا له .

(و (بمن) المراد المشخص لذي العلم) الأظهر أن المطلوب بمن المشخص من ذي العلم كقولنا : مَنْ في الدار ؟ فيجاب بزيد ، فإذا لم يكن الجواب بالمشخص يعدل إلى مفهوم كلي منحصر في الشخص ، وليس الإتيان به ؛ لأنه يفهم منه كما يستفاد من كلام الشرح ؛ لأن المفهوم الكلي لا يفيد الشخص **(كقولنا : من في**

الدار ؟) فيجاب بزيد ، وفيه بحث ، لأن السائل يعرف شخص زيد ، ويردد الكون في الدار بينه وبين غيره ، وإنما يطلب تصديقًا خاصًا فهو كالهمزة ، وأم في سؤال المتردد بين الأشخاص في الكون في الدار **(السكاكي** [١] **يسأل بما عن الجنس)** [٢] سواء كان من غير ذي العلم أو منه **(يقول : ما عندك ؟ أي : أي أجناس الأشياء عندك ؟ وجوابه كتاب أو نحوه)** وهذا سؤال عن الجنس إجمالا ، وقد يسأل عنه تفصيلا ، فيقال : ما الكلمة ؟ فيجاب بلفظ وضع لمعنى مفرد ، أو هذا سؤال عن الجنس مع قطع النظر عن أنه مسمى الاسم ، وقد يسأل عنه من حيث هو كذلك كما سمعت ، وكما يقال ما الإنسان ؟ فيقال : بشر ، فلم يرد المصنف بما ذكر على ما ذكره السكاكي إلا تفصيلا لما اندرج في بيانه **(أو عن الوصف نحو : ما زيد ؟ وجوابه : الكريم)** وأما إذا أجيب بإنسان فهو سؤال عن الجنس **(ونحوه)** وفي الحديث **(سيروا فقد سبق المفردون ، فقيل : وما المفردون يا رسول الله ؟ قال : الذاكرون الله كثيرًا والذاكرات)** [٣] **(ويسأل بمن عن الجنس من ذوي العلم تقول : من جبريل ؟ أي : أبشر هو ، أم ملك ، أم جني ؟ وفيه نظر)** إذ لانم أنه سؤال عن الجنس ، وأنه يصح الاكتفاء بالجنس في الجواب ، كذا في الإيضاح ، ويرده قوله :

(أَتَوْا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونَ أَنْتُم)   فقالوا : الجِنّ ، قُلْتُ : عِمُوا ظَلَامًا [٤]

ويمكن أن يجاب بأنه ليس جوابًا ، بل يلقى المخاطب السائل بغير ما يتطلب تنبيهًا على أنه المهم له ، لأنهم ظنوهم أناسي ، فطلبوا تعيينهم ، فنبهوهم على أنه لا يمكن لكم تعيينًا ، وإنما غاية التعريف لنا عندكم تعيين جنسًا ، وهناك نظر أقوى ، وهو أنه لو كان للسؤال عن الجنس لما صح لمن قال لك : جاءني إنسان من هو ؟ مع شيوعه ، وليصح السؤال عمن جهل جنسه وهو بحضرتك بمن هو **(ويسأل بأي**

---

(١) المفتاح ص ١٦٧ .

(٢) يعني به الحقيقة الكلية ، فيشمل جميع أقسام ما يقال في جواب «ما هو» من النوع والجنس والحقيقة الإجمالية والتفصيلية ، كما يشمل الجنس من ذوي العلم وغيرهم . [الإيضاح ص ٢٥٨] .

(٣) مسلم برقم (٢٦٧٦) .

(٤) البيت لشمر بن الحارث في الحيوان (٤/٤٨٢) ، وخزانة الأدب (٦/١٦٧) ، في الخصائص (١/١٢٨) ، همع الهوامع (٢/١٥٧ ، ٢١١) ، وفي جواهر الأدب ص ١٠٧ وفي شرح المفصل (٤/١٦) وفي المقتضب (٢/٣٠٧) .

عما تميز به أحد المتشاركين في أمر يعمهما) أو أحد المتشاركين ، أو المتشاركات ، واحترز به عن المتشاركين في مال أو دار ، فإنه لا يسأل بأي عما يميزهما ما لم يجعلا تحت ما يعمهما ، ولو كان مفهوم المتشاركين في هذا المال ، ولم يتنبه له السيد السند ، فقال في شرح المفتاح : هو لتأكيد التشارك ، ولا بد في معرفة ما يعم في موضع موضع فطانة ، ففي قولك : جاءني زيد وعمرو ، ولا أدري أيهما تقدم الأمر الأعم الجائي ، أي : لا أدري ، أي : الجائيين ، تقدم .

قال الشارح : قيل : إنه إذا أضيف إلى ما يشارك إليه كقولهم : أيهم يفعل كذا ؟ فجوابه اسم متضمن للإشارة الحسية ، أو اسم علم ، وإذا أضيف إلى كلى ، فجوابه كلى مميز لا غير هذا ، وفيه نظر ، لأن الضمير إذا رجع إلى جماعة فيهم لابس ثوب أبيض ، فلا خفاء في صحة فعله من ثوب له أبيض ، وإذا قيل : أي إنسان فعل كذا ؟ يصح أن يقال : زيد ، فلا نعلم ما صحة هذا القول ؟ وهاهنا بحث ذكرناه لك في : من في الدار ؟ فتذكر (وبكم عن العدد) وفي الرضى عن العدد المعين هذا ، فلا يصح أن يجاب عن قولك : كم رجلا في البلد بالوف نحو : (﴿سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَاهُمْ مِنْ ءَايَةٍ بَيِّنَةٍ﴾) [1] الآية ليست على حقيقة الاستفهام ، فلا ينبغي التمثيل بها ، لأن المقام مقام بيان المعاني الحقيقية كما لا يخفى ، قيل : تمييز كم من آية بينة ، زيدت مَنْ ، لأنها يراد للفصل بينه وبين مفعول الفعل المتعدي الفاصل بين كم ومميزه ، وأنكر الرضى زيادة من في مميز كم الاستفهامية ، وقال : لم أجده في نظم ولا نثر ولا كتاب من كتب النحو ، ومن لطائف الشرح أنه قال في مقابلته : وأقول : سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة ، ويندفع كلام الشارح بأنه يحتمل الآية كم الخبرية على ما ذكره الزمخشري ، فلا يتم تمسكًا عليه ، ونحن نقول : يجوز أن تكون من زائدة في المفعول ، ويكون كم مصدرًا ، أي : كم مرة آتيناهم آية بينة .

(وبكيف عن الحال) أي : الصفة فهو أبدا السؤال عن المسند أو عن الحال مثال الأول كيف زيد ؟ ومثال الثاني كيف يقوم زيد ؟ أي : على أي حال يقوم أقائمًا أم قاعدًا ؟ ولا يتوهم أنه سؤال عن الظرف ، لأنه من الظروف ، لأنه ليس

---

(١) البقرة : ٢١١ .

منها ، وإنما عد منها توسعًا كما بين في محله .

(وبأين عن المكان) وهو لازم الظرفية فإما أن يسأل به عن المسند نحو أين زيد ؟ وإما عن الظرف نحو أين يسكن ؟ أو من أين تجيء .

(ومتى عن الزمان) نحو متى القتال ؟ ومتى يخرج ؟ والزمان بإطلاقه يتناول الحال ، وقول الشارح في شرحه : ماضيًا كان أو مستقبلا يشعر بالتخصيص ، ويقتضي عدم صحة قولك : الآن في جواب متى شعرك ؟ وفيه نظر (وبأيان عن المستقبل) نحو أيان الحج ؟ أو أيان الحج ؟ وقد خصه بالتمثيل لينبه بالمثال على أنه يسأل به عن الأمر العظيم (نحو سأل يسأل أيان يوم القيامة وأنى تستعمل تارة) أي مرة بعد مرة على ما في الصحاح ، فالتقييد بتارة كالتقييد بكثيرًا (بمعنى كيف) ويجب أن يكون بعده فعل (نحو ﴿فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾) [1] ولا يقال : أنى زيد ؟ بمعنى كيف زيد ؟ ويجيء بمعنى متى أيضًا ، وهو كما هو جاء بمعنى كيف ، قال الرضي : وفسر الآية بالمعاني الثلاثة (وأخرى) أي : تارة أخرى ، ولا يناسب وصف مرة بعد مرة بأخرى ، فكأنها استعملت بمعنى مرة (بمعنى من أين ؟ نحو (أنى لك هذا) ذهب جماعة إلى أنها في معنى من أين ؟ وآخرون إلى أنها في معنى أين ومن مقدرة ، فلذا قال : بمعنى من أين ؟ ليمكن تطبيقه على أي مذهب يراد ، فمن قال : الباء بمعنى في ، فقد خرج عن المصلحة ، ويؤكد كونها بمعنى أين مجيء من أنى لك ، كما في قوله : من أين عشرون لنا من أنى وهاهنا بحث شريف خفي عن البصائر ؛ لأنه لطيف ، وهو أنه ليس شيء ، مما ذكر ، ويذكر من مباحث الاستفهام مما يتعلق بفن المعاني ، فإن حقائقه وظائف لغوية ، ومجازاته من مباحث البيان ، وفروع قواعد المجاز ، نعم أنه يتفرع على حقائقه مزايا تتوقف معرفتها على معرفة الحقائق ، لكن لم يذكر شيئًا منها ، وينبغي أن يقول : وأما الاستفهام فلاعتبارات لا يعرف إلا بمعرف ما بين أدواته من التفصيل ، وقد بين ذلك في النحو كما قال في بيان اعتبارات تقييد المسند بالشرط : إذ الفرق بينهما تحكم .

(ثم إن هذه الكلمات) الأولى ثم هذه الكلمات على طبق الإيضاح ؛ إذ لا

---

(١) البقرة : ٢٢٣ .

داعي إلى تأكيد الحكم **(كثيرًا ما يستعمل في غير الاستفهام)** منه الخبر ومنه الإنشاء ، وهل إرادة غير الاستفهام بهذه التراكيب من قبيل الاستعارة التمثيلية ، فتكون هذه الكلمات مستعملة في معانيها ، أو من قبيل التجوز في تلك الكلمات كما صرح به المصنف لا سبيل إلى تعيين أحد الأمرين ، بل الأمر متوطن في موطن الاحتمال ، ولذا بينه المفتاح على الإبهام ، فقال : وكثيرًا ما يتولد من هذه الكلمات معان بمعونة قرائن الأحوال ، وبعد كون التجوز في تلك الكلمات هل وقع التجوز فيها بالأصالة أو في متعلقاتها أصالة ؟ وفيها تبعًا كما اعتبروا في استعارة الحروف لاشتراك العلة بين الاستعارة والمجاز المرسل ، وكأنه إلى هذا أشار الشارح المحقق حيث قال : وتحقيق كيفية هذا المجاز ، وبيان أنه من أي نوع من أنواعه مما لم يَحُمْ أحد حوله ، وعرض به بالمصنف حيث جزم بالتجوز في تلك الكلمات بأنه أمر من عنده ، والسابقون قد توقفوا ، وحمل السيد السند كلامه على استصعاب بيان علاقة المجاز فيها وبيان كيفية المناسبة المجوزة له ، وقال متحججًا : ونحن نذكر في هذه المواضع ما يتضح به وجه المجاز فيها ، ونستعين به فيما عداها ، ثم استعمالها في تلك المعاني بمعونة القرائن والعلاقات ، إذ لو فات شيء منهما خرج استعمالك من حيز اللطف والسداد إلى مزلقة العنف والفساد ، وهل المستعمل بمجرد تقليد العرب من غير اطلاع على السبب مصيب أو كلامه معيب ؟ يشبه أن يكون على الصواب كما يشم من جميع أهل اللغة المجازات المشهورة في كل باب **(كالاستبطاء [١] نحو كم دعوتك)** أريد به الاستبطاء اللازم للاستفهام عن عدد رعاية إياه ؛ لأن الاستفهام يستلزم الجهل المستلزم لاستكثاره عادة ، أو ادعاء ؛ لأن القليل منه يكون معلومًا عادة ، والاستكثار يستلزم الاستبطاء عادة ، أو ادعاء ، كذا قاله السيد السند ، والأقرب أن الاستفهام المذكور يستلزم عرض الكثرة ، وهو يستلزم الاستبطاء .

(والتعجب [٢] نحو ﴿مالي لا أرى الهدهد﴾ [٣]) . أريد التعجب ، لأن

---

(١) دلالتها عليه من إطلاق اسم المسبب وإرادة السبب على سبيل المجاز المرسل ؛ لأن الاستفهام عند عدد الدعاء مثلا سبب عن تكرير الدعوة ، وتكريرها مسبب عن الاستبطاء في إجابتها .

(٢) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم على سبيل المجاز المرسل ؛ لأن سؤال العاقل في الآية عن حال نفسه مثلا يستلزم جهله به ، وجهله به يستلزم التعجب منه .

(٣) النمل : ٢٠ .

الاستفهام عن سبب عدم رؤيته يستلزم قلة وقوعه والجهل لسببه ؛ إذ لا يستفهم عادة عن سبب ما يكثر وقوعه ، وقلة الوقوع والجهل بالسبب يستلزم التعجب ، لأنه كيفية نفسانية تابعة لإدراك الأمور القليلة الوقوع المجهولة الأسباب ، وفي هذا المثال احتمال الحقيقة ، ومال إليه الكشاف (والتنبيه على الضلال نحو ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾ (١) أريد به المبالغة في ضلالهم فقد استعمل في الإخبار المؤكد عن الضلال ووجهه أن الاستفهام مبني على التجاهل المبني على أنه من كمال بعد هذا المذهب عن الاختيار لا يمكن العلم بأنه مذهبكم ، فيفيد الحكم بضلالهم حكمًا مؤكدًا في الغاية ، وفيه مع ذلك الاحتراز عن مواجهتهم بالتصريح بالضلال ، وأدخل في النصح ، ولعل هذا التوجيه أقرب بما ذكره السيد السند من أن الاستفهام عن الشيء يستلزم تنبيه المخاطب عليه ، وتوجيه ذهنه إليه ، فإذ أسلك طريقًا واضح الضلالة تزعمك كان ذلك غفلة منه عن الالتفات إلى ذلك الطريق ، فإذا نبه عليه ، ووجه ذهنه إليه ينبه لضلالة ، فالاستفهام عن ذلك الطريق يستلزم توجيه ذهنه إليه المستلزم للتنبيه على كونه ضالا ، وفي استعمال الاستفهام دون التصريح بكونه طريق ضلال مبالغتان إحداهما أن كونه ضالا أمر واضح يكفي في العلم به مجرد الالتفات إليه ، والثانية إيهام أن المخاطب أعلم بذلك الطريق من المتكلم حيث يحتاج إلى السؤال عنه .

(والوعيد (٢) كقولك لمن نسي الأدب : ألم أأدب فلانًا إذا علم ذلك ؟) وأنت تعلم أنه يعلم ذلك ، أريد به أنه سيؤدب فوق تأديب فلان ، لأن الاستفهام دل على أن إساءة أدبه صار سببا للشك في أن ما فعل بفلان كان تأديبًا له ، ويستلزم ذلك أن يفعل به فوق ذلك ليعتبر الغير ، ولعل هذا أقرب مما ذكره السيد السند أن هذا الاستفهام يستلزم تنبيه المخاطب على جزاء إساءة الأدب الصادرة عن غيره ، وهذا التنبيه يستلزم وعيده على إساءته الأدب ، وفي العدول عن الاستفهام عن الإثبات بأن يقول : أدبت فلانًا إلى الاستفهام عن النفي إيهام أن المخاطب اعتقد نفي التأديب ، فلذلك أقدم على الإساءة ، وفيه من المبالغة ما لا

(١) التكوير : ٢٦ .

(٢) دلالتها عليه من إطلاق اسم الملزوم وإرادة اللازم أيضًا ، لأن الاستفهام في المثال ينبه على المخاطب إلى جزاء إساءة الأدب ، وهذا يستلزم وعيده لاتصافه بها . [بغية الإيضاح ٣/٤٤] .

يخفى هذا ، قلت : وفي اختيـاره على أأدبك ؟ إحضار صـورة تأديبه المهيـب ، وتذكير قدرته ، لكن لا بد في ذلك من كون تأديبه الواقع هائلا ، والمخاطب مثل من أدب أو دونه ليظهر جريان قدرته في حقه .

(والتقرير) أي : حمل المخاطب على الإقرار ، فإن الاستفهام يحمل المخاطب على إفادة ما يعلم ، والإفادة مستلزمة للإقرار ، وقد جاء التقرير بمعنى التحقيق والتثبيت ، وهو الاستعمال المشهور ، لكن الشارح والسيد السند حكما بأن المراد هنا هو الأول ، ولا قاطع لي فيه ؛ إذ يصح أن يكـون الاستفهام ليتقرر ، ويتثبت الحكم المعلوم للمتكلم في ذهـن المخـاطب ؛ لأن الاستفهـام يستـدعي توجهـه إليـه وإحضاره ، والجواب به وليكن هذا على ذكر منك ، وإن لم يحمـل التقرير عليه في هذا المقام لرسوخك في التقليد **(بإيلاء المقرر به الهمزة)** أي : بشرط أن يلي الهمزة ما حمل المخاطب على الإقرار أو ما يثبت المخاطب فيه **(كما مر)** من التفصيل في حقيقة الاستفهام ، وجعل الشيخ وتبعه كثيرون قوله تعالى : ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا يَا إِبْرَاهِيمُ﴾ [(١)] من أمثلة التقرير قال الشيخ : لم يقولوا ذلك ، وهم يريدون أن يقـر لهم بأن كسر الأصنام قد كان ولكن أن يقر بأنه منه كان وكيف ؟ وقد أشاروا له إلى الفعل في قولـهم : ﴿ءَأَنتَ فَعَلْتَ هَذَا بِآلِهَتِنَا﴾ وقال عليه السلام : ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ [(٢)] ولو كان التقرير بالفعل لكان الجـواب : فعلت ، أو لم أفعل هذا ، وكأنه لم يكتف في كونه لتقرير الفاعل بإيلائه الهمزة لما ذكر الشيخ أنه إذا كان التقديم لا للتخصيص يكون الإنكار لأصل الحكم لا لما ولي الهمزة ، وفيه نظر .

منهم من زاد في القرينة : إن الغرض من الحمـل على الإقرار كان مؤاخذته به ، وهي لا يترتب على الإقرار بالفعـل ، بل بأنـه كـان منـه ، وليس بشيء لأن الحمـل على الإقرار بالفعـل فيما إذا كـان وقوع شيء مـن الفاعل مسلمًا ، ولم يكـن معينًـا ، فيعـترض الفاعـل بأنـه كـان الشيء الفـلاني ينفع في غـرض المؤاخـذة ، واعترض المصنف بأنه لا صارف للآية عن الحمل على حقيقة الاستفهام ؛ إذ ليس في السياق ما يدل على أنهم كانوا عالمين بأن إبراهيم عليه السلام هو الذي كسر

(١) الأنبياء : ٦٢ .
(٢) الأنبياء : ٦٣ .

الأصنام !! وأجيب عنه أولا بمنع انتفاء الدَّالّ في السياق ، إذ يكفي فيه حلفه بقوله : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ بَعْدَ أَنْ تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ﴾ (١) ثم لما رأوا كسر الأصنام قالوا : ﴿مَنْ فَعَلَ هَذَا بِآلِهَتِنَا إِنَّهُ لَمِنَ الظَّالِمِينَ قَالُوا سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إِبْرَاهِيمُ﴾ (٢) فالظاهر أنهم قد علموا ذلك من حلفه ومن ذمه الأصنام ، وثانيًا بعد تسليم انتفاء الدال في السياق بمنع استلزام انتفاء الدال في السياق انتفاء الدال مطلقًا ، وكفى دالاًّ على علمهم ما روى أنهم هربوا وتركوه في بيت الأصنام ليس معه أحد ، لشتمه أصنامهم ، فخافوا أن يصيبهم بلية عظيمة من سوء أدبه بالأصنام ، فتركوه وحده ليخربه أصنامُهم لسوء أدبه ، فلما أبصروه يكسرهم أقبلوا إليه يسرعون ليكفوه .

هذا وقد أقبل الشارح المحقق والسيد السند إلى هذا الجواب ، وفيه بحث ؛ لأن الكفار اعتقدوا أصنامهم أجلَّ من أن يكيدهم إبراهيم بنفسه ، فلعل حملوا كيدة أصنامهم على دعوة ربه إلى أن يكيدهم ، وجوزوا أن يكون الكسر من إله إبراهيم ؛ فيكون التقديم قصر قلب أو جوزوا أن يكون بإمداد جنود أرسلها إليه لإعانته ، فيكون قصر إفراد . وأما ما روي فلعله لم يثبت عند المصنف ، ولو كان ثابتًا لما احتاجوا إلى إقرار ، بل كان يتأتى لهم تأديبه بالشاهد المشاهد ، وإنما خص اشتراط الإيلاء بالهمزة مع أن هل أيضًا لتقرير ما يليه ؛ لأنه لا يتفاوت المولى لها ، بل يليها أبدًا الجملة بتمامها ، وإنما يتفاوت المولى للهمزة ، فهل يستغني عن بيان الشرط بخلاف الهمزة ، وكذا الأسماء الاستفهامية ؟ لأنها بتقرير ما يسأل بها عنه لا للمولى يليها .

(والإنكار كذلك نحو ﴿أَغَيْرَ اللَّهِ تَدْعُونَ﴾) (٣) أي بإيلاء المنكر الهمزة ، فقوله : «كذلك» إما تشبيه بالتقرير ، أو تشبيه بما مر ، وغير الهمزة إما لإنكار نفس مدلول كلمة الاستفهام ، أو إنكار نفس الحكم إذا كانت هل ، ولا أظنك إلا مستغنيًا عن التفصيل في التمثيل .

والذي يجب التنبيه عليه أن **(ماذا)** و **(من ذا)** و **(كيف ما)** لإنكار نفس

---

(١) الأنبياء : ٥٧ .
(٢) الأنبياء : ٥٩-٦٠ .
(٣) الأنعام : ٤٠ .

الفعل إلا أن المنكر أولاً مدلولها ، ويتوسل به إلى إنكار الفعل على أبلغ وجه ، فإذا قلت : ماذا يضرك لو فعلت كذا ؟ نفيت به الضرر مطلقًا بنفي شيء يضر ؛ لأنه لا يتصور الضرر بدون الضار ، وكذا : «كيف يؤذي أباك» نفي لإيذاء الأب بنفي الكيفية مطلقًا إذ لا يتصور تحقق الشيء بدون كيفية ، فهو من قبيل ما يجيء من نحو أزيدًا ضربت أم عمرًا ؟ ومما جعل لإنكار الفعل قوله : [أَيَقْتُلُني والمَشْرِفيُّ مُضَاجِعي ؟] (١) قال الشارح : فإنه ذكر مانعًا من القتل ، فلو كان لإنكار الفاعل وأنه ليس ممن يتصور منه القتل على ما قد سبق إلى الوهم - لما احتاج إلى ذلك . ونقول ؛ وكذلك لو كان لإنكار المفعول وأنه ليس ممن يتصور منه قتله وفيه نظر ،لجواز أن يكون لإنكار الفاعل ، وأنه ليس ممن يتصور منه القتل في هذه الحالة لعدم مقاومته مع المشرفي ، أو لإنكار المفعول ، وأنه ليس ممن يتصور منه قتله ، وهو مع المشرفي ، ومنه قوله تعالى : ﴿أَتَتَّخِذُ أَصْنَامًا ءَالِهَةً﴾ (٢) فإن المنكر هو نفس اتخاذ الآلهة ، فلذا وَلِيَ الفعل الهمزة ، كذا في الشرح ، وفيه نظر ؛ لأنه حينئذٍ ينبغي تقديم الآلهة ؛ إذ لا ينكر نفس الاتخاذ ، ولا اتخاذ الأصنام ؛ لأنه لا مانع في اتخاذها خطبًا ! ويمكن أن يجاب بأن اتخاذ الأصنام منكرًا لا لمجرد الآلهة ، بل اتخاذها أنبياء ، أو أعوانًا أو شفعاء أيضًا منكر ، فالمنكر الاتخاذ المتعلق بهما ، فلذا ولى الاتخاذ المقيد بهما الهمزة ، فإن قلت : قد جعل صاحب المفتاح ﴿أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ (٣) ﴿أَفَأَنتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ﴾ (٤) من قبيل إنكار الحكم دون الفاعل مع أنه ولى الفاعل الهمزة ، فلم يتم أن الإنكار يتعلق بما ولى الهمزة ، وعلل الشارح نفي كون الإنكار للفاعل بأن النبي ﷺ لم يعتقد اشتراكه في ذلك ، ولا انفراده به ، فلا يكون التقديم فيه للتخصيص ، بل لتقوية الحكم المنكر ، وفيه بحث ؛ لأن اعتقاد الاشتراك باطل ، فلا وجه لإنكار التخصيص الذي هو لرد الاشتراك ، فلا وجه لذكر الاشتراك في هذا التعليل ، ويمكن دفعه بأن إنكار التخصيص بإنكار فاعلية المخاطب ، فليس

---

(١) البيت لأمرئ القيس ص ٦٢ ، وفي الإيضاح ص ١٦٩ ، ٢٠٨ وفي المصباح ص ١١٦ . وفي مفتاح العلوم ص ٤٦١ . وعجزه : ومسنونة زرق كأنياب أغوال .

(٢) الأنعام : ٧٤ .

(٣) يونس : ٩٩ .

(٤) يونس : ٤٢ .

إنكار التخصيص مثبتًا للاشتراك ، وهذا كلام وقع في البين ، فلنرجع إلى ما كنا فيه ، قلت : إذا كان التقديم لتقوية الحكم لا للتخصيص كان ما يلي الهمزة الحكم كله لا الفاعل ، والعلاقة بين الاستفهام والإنكار بمعنى نفي اللياقة أن ما لا ينبغي مما لا يصدق العاقل بوقوعه في الماضي ، أو المستقبل ، ويشك فيه ، والشك يستدعي الاستفهام ، فأفيد بالاستفهام أنه مما لا ينبغي ، وكذا بين الاستفهام والإنكار بمعنى التكذيب أن الكاذب ، وإن ادعاه أحد لا ينبغي أن يصدق به غاية الأمر الشك فيه ، فأفاد المستفهم أن غاية الأمر فيه الشك دون الدعوى ، وقال السيد السند : إنكار الشيء بمعنى كراهته والنفرة عن وقوعه في أحد الأزمنة ، وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يقع ، يستلزم عدم توجه الذهن إليه المستدعي للجهل به المفضي إلى الاستفهام عنه ، أو يقول : الاستفهام عنه يستلزم الجهل به المستلزم لعدم توجه الذهن إليه المناسب للكراهة والنفرة عنه ، وادعاء أنه مما لا ينبغي أن يكون واقعًا ، وقس على هذا حال الإنكار ، بمعنى التكذيب هذا .

(ومنه) لم يقل نحو ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ [1] رد الوهم أنه ليس منه حيث قيل : إنه للتقرير وبين مراد القائل تقريرًا للدفع **(أي : الله كاف)** لأن إنكار النفي نفي ، ونفي النفي مستلزم للأثبت **(وهذا)** أي : كون التقرير مستلزمًا للإنكار **(مراد من قال : إن الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي)** لا للتقرير بالانتفاء ، وكأنه أسقط قوله : أي : للتقرير من المتن سهوًا من الناسخ ، قال الشارح : ولما كان مقتضى قوله : وهو الله كاف **(لا بالنفي)** وهو أليس الله بكاف عبده ، فإن شئت جعلت الهمزة الداخلة على النفي للتقرير ، وإن شئت للإنكار ، وكلاهما حسن ، ولا سبيل في شيء منهما إلى الإنكار ، كذا ذكره الشارح ، ولا يخفى عليك أنه كما أن إنكار النفي إثبات بإنكار الإثبات نفي ، فيصح أن يجعل الإنكار كله داخلا في التقرير ، فلا معنى لمن جعل التقرير مقابلا للإنكار ، وأن يجعل الإنكار كلها تحت التقرير ، ويمكن أن يدفع بأن التقرير لا يتصور إلا في بعض صور الإنكار ، وهو ما يعترف فيه المخاطب بالحق من نقيض المنكر ، فيحمل على الإقرار بما يعرف وتعرف به ، وأما في صورة لا يعرف بالحق

---

(١) الزمر : ٣٦ .

فهو للإنكار الصرف ، ولهذا قوبل التقرير بالإنكار ، وأن يتحقق في بعض صور الإنكار ، وفي قوله : هذا مراد من قال : الهمزة فيه للتقرير بما دخله النفي أنه لم يقل أحد بذلك ، بل قيل الهمزة فيه للتقرير ، وفسره المصنف بالتقرير بما دخله النفي ، لا بالنفي ، يظهر ذلك من الإيضاح ، حيث قال بعد قوله للتقرير : أي للتقرير بما دخله النفي ، لا للتقرير بالانتفاء ، وكأنه أسقط قوله : أي : للتقرير من المتن سهوًا من الناسخ ، قال الشارح : ولما كان مقتضى قوله والإنكار كذلك أن لا يكون المنكر إلا يلي الهمزة ، نبه على صورة أخرى (**بقوله : ولإنكار الفعل صورة أخرى**) يعني : لا يلي فيها الفعل الهمزة ، ونحن نقول : ينطوي تحت ذلك التنبيه حل ما أشكل على السكاكي ، ونكلف لتصحيحه ، سيظهر لك في أثناء ما نحن بصدده ، وتقديم المسند للقصر ، أي : صورة أخرى مختصة بإنكار الفعل ، نص عليه في الإيضاح ، وكأنه أراد الاختصاص بالنظر إلى إنكار الفاعل وغيره ؛ إذ جريان صورة أخرى في التقرير أيضًا ظاهر ، فإنه إذا اعتقد المخاطب الفعل في بعض المفاعيل ، واستفهم عنه لتقرير الفعل لكان متجهًا ، فيقول العاصي : يغفر الله ، فيكون إقرار المخاطب به إقرارًا بالفعل ، بل في حقيقة الاستفهام أيضًا (**وهي نحو : أزيدًا ضربت أم عمرًا ؟**) مقولا (**لمن يردد الضرب بينهما من غير أن تعتقد**) على صيغة الخطاب دون الغيبة ، وإلا لكان لغوًا ؛ لأنه لازم الترديد بالهمزة ، وأم ، ولفات شرط اعتقاد المتكلم الحصر أيضًا ، مع أنه لا بد منه ؛ إذ لا يلزم من إنكار المفعولية إنكار الفعل بدونه (**تعلقه بغيرهما**) وكذا الفاعل أيضًا نحو أزيد ضربك أم عمرو ؟ وغيرهما نحو : في الليل كان هذا أم في النهار ، والمدار على انحصار الفعل في الملابس المنكر سواء كان واحدًا ، أو متعددًا مرددًا .

قال في الإيضاح [1] : وكذا قوله تعالى : ﴿آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾ [2] ، إذ من المعلوم أن المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله ، فأضافوه إلى الله تعالى ، إلا أن اللفظ أخرج مخرجه إذا كان الأمر كذلك ، ليكون أشد لنفي ذلك وإبطاله ، فإنه إذا نفى

(١) الإيضاح ص ٢٨٣ .

(٢) يونس : ٥٩ .

الفعل عما جعل فاعلا له في الكلام ، ولا فاعل له غيره لزم نفيه من أصله هذا ، وفيه رد على السكاكي ؛ حيث جعل الكلام لنفي أصل الفعل ، وجعل ما يلي الهمزة مجموع الكلام لا الفاعل بحمل التقديم على التقوى دون التخصيص ، ووجه الرد أن إنكار فاعلية الفاعل المختص يستلزم إنكار أصل الفعل إلا أنه صور الرد في المتن فيما لا يحتمل التقوى ، وبهذا عرفت وجه التعريض الموعود .

(والإنكار إما للتوبيخ ، أي : ما كان ينبغي أن يكون) ذلك الأمر الذي قد كان **(نحو : أعصيت ربك ، أو لا ينبغي أن يكون)** أي : أن يحدث ويتحقق في المستقبل ، كذا في الشرح ، ولا وجه للتخصيص ؛ لأن للتوبيخ على الحال مجالا **(نحو أتعصي ربك ، أو للتكذيب)** في الماضي ، وقد نبه عليه بقوله **(أي : لم يكن نحو ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ﴾** (١) أو في المستقبل ، كذا في الشرح ، والأظهر أن قوله **(أو لا يكون)** أعم من الحال والمستقبل وإن كان **(نحو ﴿أنلزمكموها﴾** (٢) للمستقبل والتوبيخ ، يحتمل أن يكون مختصًا بزمان من الأزمنة نحو : أعاص أنت ربك ، أي : لا ينبغي في زمان ما ، وكذا التكذيب نحو : أربنا متعدد ، أي : لم يكن ولا يكون .

(والتهكم : نحو : ﴿أَصَلَاتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَّتْرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾) (٣) فإن فيه تهكمًا به أو بالصلاة .

(والتحقير : نحو : من هذا) ولهذا جيء بهذا .

(والتهويل : كقراءة ابن عباس رضي الله عنهما ﴿وَلَقَدْ نَجَّيْنَا بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْعَذَابِ الْمُهِينِ مِن فِرْعَوْنَ﴾ (٤) **بلفظ الاستفهام ورفع فرعون)** والغرض من التهويل إحضار شدة العذاب الذي نجاهم منه تعظيمًا لنعمة النجاة وإيجابًا لمزيد الشكر عليها **(ولهذا)** اي : للتهويل بالاستفهام **(قال : ﴿إِنَّهُ كَانَ عَالِيًا مِّنَ الْمُسْرِفِينَ﴾)** (٥) بترتبه للتهويل ، وفيه تأييد لهذه القراءة .

---

(١) الإسراء : ٤٠ .

(٢) هود : ٢٨ .

(٣) هود : ٨٧ .

(٤) الدخان : ٣٠-٣١ .

(٥) الدخان : ٣١ .

(والاستبعاد : نحو : ﴿أَنَّى لَهُمُ الذِّكْرَى﴾) (١) كما يدل عليه قوله : (وقد جاءهم رسول مبين ثم تولوا عنه) وبعد ما سمعت نبذًا من علاقات المجاز للاستفهام ، تمكنت من تخيل وجوه لم يسمع ، فلذا تركنا المرء نفسه ، فكلمة الاستفهام إذا امتنع حملها على الحقيقة ، فافهم منها ما يناسب المقام مما سمعت إذ تؤديك إليه الفطرة السليمة عن السقام ، وكذا إذا لم يمتنع حملها على الحقيقة ، لكن دلتك القرينة على ما يتوسل إليه بالحقيقة ، فتمسك بالكناية على حسب الدراية ، فإن ساحة الكفر هنا رحيبة ، والفطرة السليمة فيما يستحسنه مصيبة ، ولست مقتصرًا على السمع والطاعة ، إذ للعقل فيه كمال البراعة .

(ومنها : الأمر) أي : من أنواع الإنشاء ، فالأمر عبارة عن كلام تام دال على طلب الفعل على سبيل الاستعلاء وضعًا ، وأورد عليه لا تضرب ، فإنه يطلب الكف عن الضرب ، إذ عدم الضرب لا يطلب ؛ لأنه غير مقدور ، وزيد لدفعه تقييد الفعل بغير الكف ، وأورد بعد كف عن الكف ، ولا يرد ، لأنه لم يوضع كف للكف عن المشتق منه ، بل للكف مطلقًا ، ولا يخفى أن تقييد الفعل بالمشتق يغني عن تقييده بغير الكف عن المشتق منه ، وأن تقييد طلب الفعل بغير لا ، بأن يقال : الأمر طلب فعل بغير لا على جهة الاستعلاء ، أبعد عن التكلف ، وأدفع للشغب ، وربما يجاب عن الانتقاض بالنهي بمنع كونه لطلب الفعل ؛ لأنه لطلب معنى حرفي ملحوظ بتبعية الغير ، ولا يقال له : الفعل ، وإن اتحد ذاته بالفعل ، ألا ترى أن الابتداء فعل ، ولا يقال : وضع من للفعل .

قال الشارح : لما اختلف في أن صيغة الأمر لماذا وضعت ؟ فقيل : للوجوب ، وقيل : للندب ، وقيل : لهما ، وقيل : للقدر المشترك بينهما ، وقيل : بالتوقف ، وقيل : لكل منهما للإباحة ، وقيل : للإذن المشترك بين الثلاثة والأكثر على أنها حقيقة في الوجوب ، ولم يكن شيء من أدلتهم مفيدة للقطع ، أشار إلى ما هو أظهر لقوة أماراته ، فقال : (والأظهر) وما جعله الأظهر هو الوجوب عند السيد السند ، لأن الاستعلاء مختص بالوجوب ، والقدر المشترك بين الوجوب

(١) الدخان : ١٣ .

والندب عند الشارح ، ونحن نقول : لما اختلف في رويد ونظائره ، فقيل : موضوعة للفظ الأمر ، وقيل : لمدلوله ، لكن وضعا ثانيًا ، واشتهر أن لام الأمر اللام المطلوب بها الفعل ، ولم يكن وضع رويد للفظ الأمر ظاهرًا ؛ إذ المتبادر خلافه . قال : والأظهر **(أن صيغته من المعبر به باللام نحو : ليحضر زيد)** ونحو قوله تعالى : (﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾) (١) على صيغة المخاطب **(وغيرها نحو أكرم عمرًا ورويد بكرًا ، موضوعة لطلب الفعل استعلاء)** أي : طلب استعلاء ، في الصحاح : استعلى الرجل ، أي : علا واستعلاه ، أي : علاه ، فظاهر العبارة اشتراط العلو ، كما هو مذهب جمهور المعتزلة ، لا طلب العلو ، أو عد الطالب نفسه عاليًا ، كما هو مذهب أبي الحسين ، لكنهم قصدوا بالاستعلاء طلب العلو ، أو العد عاليًا حتى قال الشارح في هذا المقام : سواء كان عاليًا في نفسه أو لا ، وفسره بكونه على طريق طلب العلو ، وعد نفسه عاليًا ، وكان صيغة الاستعلاء بهذا المعنى من مصنوعات المصنفين .

قال الشارح المحقق : وفي هذا إشارة إلى أن أقسام صيغة الأمر ثلاثة : الأول : المعبر به باللام ، ويختص بالفاعل غير المخاطب ، والثاني : ما يصح أن يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة ، والثالث : اسم دل على طلب الفعل ، وهو عند النحاة من أسماء الأفعال ، وإلا ولأن لغلبة استعمالهما في حقيقة الأمر ، أعني : طلب الفعل على سبيل الاستعلاء ، سماهما النحويون أمرًا ، سواء استعملا في حقيقة الأمر ، أو في غيرها حتى أن لفظ « اغفر » في : اللهم اغفر لي ، أمر عندهم ، وأما الثالث : فلما كان اسمًا لم يسموه أمرًا تمييزًا بين البابين ، وفيما ذكره أبحاث أحدها : أن اختصاص المعبر به باللام بالفاعل غير المخاطب منه بسند قوله : (﴿فَلْيَفْرَحُوا﴾) إلا أن يقال : لم يقيد بالشاذ وبصيغ المجهول المخاطب ، إلا أن يقال : لعله يدعى أنه أمر الغائب بصرف المخاطب ، وفيه أن الظاهر أنه أمر المخاطب بأن يكون بحيث يقع عليه الضرب ، فالأولى أن يجعل الجميع تحت قوله نحو : ليحضر زيد ، وثانيها : أن النحاة لم يسم المعبر به باللام أمرًا ، بل مضارعًا مجزومًا ، والأمر عندهم ليس إلا ما حذف منه

---

(١) يونس : ٥٨ .

حرف المضارعة .

قال الرضى : النحاة يسمون الأمر كلما يصح أن يطلب به الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب على وجه الاستعلاء ، وهو المسمى بالأمر عند الأصوليين أو لمن يطلب كذلك ، فالصواب سماها الصرفيون على طبق ما في المفتاح ، وثالثها : أن تسمية المستعمل في غير الأمر أمرًا لا يخص النحاة ، بل يعم جميع أئمة اللغة ، يدل عليه ما سيذكره من كلام المفتاح ، ويشعر به قول المصنف : وقد يستعمل بغيره فتأمل **(لتبادر الفهم عند سماعها إلى ذلك)** وهل التبادر عند سماع المعبر به باللام من الصيغة ، أو من اللام ؟ فيه تأمل .

قال صاحب المفتاح : واتفاق أئمة اللغة على إضافة نحو : قم ، وليقم إلى الأمر بقولهم : صيغة الأمر ، ومثال الأمر ، ولام الأمر دون أن يقولوا : صيغة الإباحة أو لام الإباحة مثلاً يمد ذلك ، وإنما جعله ممدًا لا دليلاً لاحتمال أن تكون الإضافة لنفس التبادر ، لا لكونها حقيقية فيه ، لكن الظاهر الإضافة إلى الموضوع له ، ولم يلتفت إليه المصنف ؛ لضعفه عنده ، حيث قال في الإيضاح : وفيه نظر لا يخفى على المتأمل ، والنظر إما ما ذكرنا ، وفيه أنه لا يخرجه عن الإمداد ، وإنما يسقط عن درجة كونه دليلاً ، وأما ما ذكره الشارح من منع كون الإضافة إلى الأمر بمعنى طلب الفعل استعلاء ؛ بل بمعنى كلى يصدق على نحو : قم ، وليقم .

وإضافة الصيغة من إضافة العام إلى الخاص ، وإضافة اللام من إضافة الداخل إلى المدخول بدليل استعمالهم ذلك في مقابلة صيغة الماضي والمضارع ، وفيه أيضًا ما مر على أن ما رأينا هو استعمال الماضي والمضارع في مقابلة صيغة الأمر **(وقد يستعمل لغيره)** أي : لغير طلب الفعل استعلاء ، لعلاقة بينه وبين معنى الأمر بحسب القرائن ، فإن قامت قرينة على منع إرادة معنى الأمر فمجاز ، وإلا فكناية ، ولا يخفى عليك أن مباحث الأمر كالاستفهام ليس من فن المعاني ، وليس منه إلا نكات العدول من الحقيقة إلى التجوز بالأمر ، ولا أثر لها فيما ذكره ، وذلك الغير إما غير الطلب ، وإما الطلب ، لا مع الاستعلاء ، فإلى الأول أشار بقوله :

(**كالإباحة : نحو : جالس الحسن أو ابن سيرين**) وقد اشتهر هذا المثال في الإباحة وسره غير ظاهر ، لأنه بالندب أشبه ، إذ لا يتوهم منع مجالستهما حتى يحتاج إلى الإباحة ، والعلاقة بين الإيجاب والإباحة أن الإيجاب لا ينفك عن الإباحة ، والصحة ، وفي التعبير عنها بالإيجاب كمال المبالغة ، وترك الندب ربما يشعر بأن المصنف جعله داخلاً فيا وضع له صيغة الأمر ، وجعله من قبيل طلب الفعل استعلاء .

(**والتهديد**) أي : التخويف ، وفي الصحاح : مع دعوة ، والإنذار : الإبلاغ مع التخويف ، والعلاقة بين الإيجاب والتهديد أن إيجاب ما يوجب العقوبة مبالغة في وقوع العقوبة ، ولا يلتفت إلى ما توهمه عبارة المفتاح أن الإباحة والتهديد فيهما الطلب (**نحو : اعملوا ما شئتم والتعجيز نحو ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِن مِثْلِهِ﴾**) [(١)] إذ ليس المط إتيانهم بصورة لكونه محالاً كذا في الشرح ، ولأنه لا ينفع الإتيان في دفع الريب في المط بالأمر ، بل نسبة العجز إليهم ، والمناسبة بين الإيجاب والتعجيز أن الإيجاب يوجب السعي في المأمور ، وبالسعي فيه يظهر العجز .

والتسخير نحو ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾ [(٢)] ذليلين .

(**والإهانة : نحو ﴿كُونُوا حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا﴾**) [(٣)] ويعرف التسخير من الإهانة ، بأنه في التسخير لا ينفك الأمر عن الانقياد ، وفي الإهانة لا يتحقق المأمور .

(**والتسوية : نحو ﴿فَاصْبِرُوا أَوْ لاَ تَصْبِرُوا﴾**) [(٤)] والفرق بينه وبين الإباحة أنه في مقام توهم ترجيح المخاطب أحدهما ، والثاني في مقام توهم المنع عن الفعل ، والعلاقة بين الإيجاب والتسوية أن إيجاد أحد الأمرين يوجب تسويتهما في الإيجاب ، فأريد به التسوية والتمني نحو :

أَلا أَيُّها الليلُ الطَّويلُ أَلا انْجَلِي

وأخر :

---

(١) البقرة : ٢٣ .

(٢) البقرة : ٦٥ .

(٣) الإسراء : ٥٠ .

(٤) الطور : ١٦ .

بِصُبْحٍ وما الإِصْباحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ (١)

أنث الخطاب لتأويل الليل بالليلة . أو الليلاة ، فإن الثلاثة بمعنى على ما في القاموس ، أو بتأويله بالليلة ؛ لأن المراد بالجنس الواحدة في الصحاح : ليل وليلة كتمر وتمرة ، وجمعه على ليالي بزيادة الياء على خلاف القياس ، ونظيره أهل وأهالي ، وقيل أصله ليلاة ؛ لأن تصغيره لبيلة ، هذا وحينئذٍ الإشكال في تذكير الطويل ، ولا يبعد أن يقال : الياء رد لما هو أصل ؛ إذ الضرورة ترد الكلمة إلى أصلها ، ولا يصح أن يكون إشباع الكثرة كياء أميل ؛ لأنه لا تكتب الياء الحاصلة من الإشباع ، وإنما حمل على التمني لامتناع حقيقة الأمر ؛ لأن الانجلاء ليس مقدورًا له ، ولا يبعد أن يجعل من ظرافة الشعراء بجعل الليل بمنزلة إنسان متعصب يجري على البخل بالنفع للشاعر ، فلا ينجلي لاعتقاده أن الانجلاء أنفع له ، فيقول له : انجلي بصبح ، فإنك أخطأت ، وليس الإصباح ، أي : الصبح منك بأمثل ، أي : أفضل فلا يتجاوز عادتك لاعتقادك الخطأ ، ووجه عدم فضل الصباح ، أنه لا تفاوت في شدة همومه بين الظلم والمضيء ، أو أن عينه يرى النهار كالليل مظلمًا ؛ لازدحام الهموم والاشارة إلى القسم الثاني من غير الموضوع له .

إما من التمني إن كان الطلب المعتبر في هموم الأمر أعم من التمني ، ويكون المميز قيد الاستعلاء ، وأما من الدعاء إن كان الطلب مقيدًا بما يستدعي الإمكان ، واختار الشارح الثاني ، ولا يتم إلا بدعوى أن المتبادر منه هذا الطلب . قال الشارح : إنما حمل على التمني دون الترجي ؛ لأن الشاعر لاستطالته تلك الليلة لا طماعة له في الانجلاء ، ولك أن تقول : لشدة همومه واضطرابه سمى انجلاء في إتيانه ، وذلك الانجلاء يستحيل .

(والدعاء : نحو : رب اغفر لي) فإنه طلب للفعل على سبيل التضرع .

(والالتماس : كقولك لمن يساويك رتبة) لا حاجة إلى هذا القيد ، وكأنه أراد مثالاً متفقًا عليه **(افعل بدون الاستعلاء)** إذ مع الاستعلاء أمر ، ولا بد

---

(١) البيت لامرئ القيس في ديوانه ص ١١٧ ، وجاء شطره في التلخيص ص ٤٤ ، والإيضاح ص ١٤٦ ، وأورده محمد بن علي الجرجاني في الإشارات ص ١١٧ .

من قيد آخر يميزه عن الدعاء هذا . قال الشارح : وقد تفارق الالتماس فيما يكون مع نوع من التضرع لا إلى حد الدعاء . قلت : فينبغي أن يقيد تعريف الدعاء بمزيد التضرع .

(ثم الأمر ، قال السكاكي [١] **: حقه الفور)** جمع السكاكي الأمر والنهي في هذا الحكم **(لأنه الظاهر من الطلب)** فيكون كذلك الدعاء والالتماس ، فالتعليل لإثبات الدعوى ، وتعميمه عبارة السكاكي ؛ لأنه الأظهر غيره إلى الظاهر ليكون نظيره خاليًا عن شائبة تسليم الظهور ، ونبه السكاكي على ذلك الظهور بالنظر في حال أخويهما الاستفهام والنداء ، فإنه لا رتبة في الفور فيهما ، ومما يوضح كونه للفور أن الطالب لا يرضى بفوت المط إلا لضرورة ، وأن الانتظار مهروب عنه **(ولتبادر الفهم عند الأمر بشيء بعد الأمر بخلافه إلى تغيير الأمر الأول دون الجمع وإرادة التراخي)** وهذا على إطلاقه ، لا يصح لأنه إذا كان بالعطف يتبادر الفهم إلى الجمع والتراخي ، كأن يقال : قم واقعد ، أوثم اقعد أو فاقعد ، ويحتمل أن يكون داخلاً في قوله **(وفيه نظر)** أي : في قوله : حقه الفور ، والنظر فيه راجع إلى النظر في دليله ، أو في كل من دليله نظر لكون الظهور من الطلب بلا قرينة ممنوعًا ، وكذا التبادر بلا قرينة ، بل الحال متفاوتة بالنسبة إلى المقامات ، وللسكاكي دليل آخر لم يذكره ، وكان حقه أن يذكر ليتم نظره ، وهو استحسان العقلاء تأديب الخادم إذا أخر الامتثال ، ولك أن تقول : ولاعتذار العقلاء عند تأخير الامتثال .

(ومنها) أي : من أنواع الطلب **(النهي)** وهو طلب الكف عن الفعل استعلاء ، ولعلك تتفطن بما يتعلق به توجهًا ودفعًا إن كان الأمر بيدك **(وله حرف واحد في)** الأخصر **(وله لا الجازمة وحدها)** والأولى **(فهو)** صيغة واحدة **(نحو قولك : لا تفعل)** ليعلم أن ليس له صيغة أخرى كما أنه ليس له حرف آخر ولعله احترز بتقييد الجزم بقوله : في نحو قولك : لا تفعل ، عن المذكر ، وصيغة جمعي المؤنث ، فإنها لا تجزم فيهن ، لكونها مبنيات ، ونبه بتقديم الظرف في قوله : وله حرف واحد على حصر لا الجازمة في النهي .

---

(١) المفتاح ص ١٧١ .

(وهو كالأمر) لو اكتفى به لأفاد معناه الحقيقي والمجازي برمته بلا خفاء ، ولم يحتج إلى تطويل قوله : **(في الاستعلاء ، وقد يستعمل في غير طلب الكف)** كما هو مذهب البعض .

(أو الترك) كما هو مذهب البعض فإنهم اختلفوا في أن مقتضى النهي كف النفس عن الفعل بالاشتغال بالضد أو ترك الفعل ، وهو نفس أن لا تفعل . قال الشارح المحقق : والمذهبان متقاربان ، يعني لا ثمرة للخلاف ، ويدفعه ما ذكره السيد السند : أن الخلاف مبني على الاختلاف في كون عدم الفعل مقدورًا ، ولا وجه للاختصاص على قوله .

(كالتهديد : كقولك لعبد لا يمتثل أمرك : لا تمتثل أمري) ومثال التسوية من النهي قد سبق ، وينبغي أن يبين أن حقه الفور ؛ لئلا يتوهم أنه كالأمر في منع الفور فيه بمقتضى الوضع ، وقال السكاكي : إن كان الطلب بالأمر والنهي راجعا إلى قطع الواقع كقولك للساكن تحرك ، والمتحرك : لا تتحرك ، فالأشبه المرة ، وإن كان راجعًا إلى إيصال الواقع كقولك في الأمر المتحرك : تحرك ، وفي النهي له : لا تسكن ، فالأشبه الاستمرار وقد يستعظم الأمر والنهي لطلب الدوام والثبات على ما كان المخاطب عليه من الفعل والترك نحو : ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلاً﴾ (١) أي دم وأثبت على ذلك ، كذا في الشرح ، والأولى على ما كان المأمور عليه ليشمل نحو : ليهدنا الله الصراط المسقيم ، وهل هذا المعنى سوى ما ذكر السكاكي من الاستمرار حتى تذكر معه ، كما فعله الشارح في خفاء .

(وهذه الأربعة) يعني : التمني والاستفهام والأمر والنهي **(يجوز تقدير الشرط بعدها)** مع أداته ، ولا بد من ذكر هذا القيد ؛ لأن تقدير الشرط قد ينفك عن تقدير أداته نحو **(الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرًا)** ولو قال : تقدير حرف الشرط لكان مستلزمًا تقدير الشرط ، إذ لا يكون تقدير حرف الشرط بدون تقدير الشرط ، وهذا الشرط ينبغي أن يقدر بأسره ، ولا يجوز التقدير مع ذكر جزء ، فلا يقال : أكرمني إياي أكرمك ، يذكر مفعول الشرط والشرط المقدر على

---

(١) إبراهيم : ٤٢ .

طبق هذه الأربعة ، فكل قيد يراد في الشرط يذكر في الطلب ، فيقال عند إرادة إن تكرمني قائمًا أكرمني قائمًا ، وعند إرادة إن تكرمني في الدار أكرمني في الدار وهكذا ، والمراد جواز تقدير الشرط مطلقًا لأن هذه الأربعة قرائن بخلاف الحذف في غيرها ، فإنه لا يصح إطلاق الحذف فيه ؛ إذ قد توجد قرينة وقد لا توجد ، فالضابط فيه وجود القرينة ، والضابط في هذه الأربعة وجود أحدها ؛ لا لأنه يستغني الحذف معها عن القرينة ، بل لعدم انفكاكها عن القرينة ، فليس مقابلة قوله : وفي غيرها لقرينة ، مع قوله وهذه الأربعة ... إلخ . باعتبار وجود القرينة وعدمها كما يوهمه ظاهر عبارته ، وتحقيق القرينة مع الأربعة بما قيل من أن الطلب لكونه فعلاً اختياريا لا بد له من حامل عليه ، وذلك الحامل هو إما المطلوب المقصود لذاته ، وإما غيره إذا كان المطلوب مقصودًا لغيره وهو الأكثر ؛ لأن أكثر الاشياء يطلب لغيره غالبًا ، فإذا سمع الطلب يتوقع بيان مسببه بحسب الخارج لمطلوبه المذكور حامل على هذا الطلب بتصوره ، وهذا هو العلة الغائبة التي قالوا في شأنها : أول الفكر آخر العمل وقد نظمه نظمًا حسنًا من قال :

نِعْمَ ما قال زُمْرَةُ الدُّوَلِ أَوَّلُ الفِكْرِ آخِرُ العَمَلِ

فإذا جاء بعد الأربعة ما يصلح سببًا للطلب ، لتفرعه على المطلوب بجعل مسببا له ، وهذا معنى الشرط والجزاء ، فيقدر الشرط إظهارا للسببية المقصودة ، ولما قيل من أن كل كلام لا بد فيه من حامل للمتكلم عليه في قاعدة التكلم ، فإن التكلم في قاعدة البيان في الكلام الخبري ، لإفادة مضمون ، وفي الطلبي للطلب المتعلق بما هو مقصود لذاته قليلاً وبما هو مقصود لغيره غالبًا ، فإذا ذكر ذلك الغير بعدما فيه معنى الطلب فهم إرادة ترتبه على المطلوب ، وهذا معنى الشرط والجزاء ، ولا يخفى تميز هذا الوجه عن الأول ، لأن الأول مبني على أن الطلب فعل اختياري لا بد له من حامل عليه والثاني أن الكلام في عرف أرباب اللسان لا بد له من حامل عليه ، سواء كان ما يفيده طلبًا أو غيره ، والسيد السند ظن أنهما وجه واحد وخطأ الشارح المحقق حيث جعلهما وجهين ، فجواز تقدير الشرط بشرطين التفرع المذكور وقصد السببية وكأنه دل عليه بالأمثلة ، ولا يذهب عليك أن حذف الشرط من مباحث الإيجاز ، وليس له تعلق بهذا المقام ، والبحث عنه هنا من فضول الكلام (**كقولك : ليت لي مالا أنفقه أي إن أرزقه**) الأولى أن

يكون لي ؛ لأنه مفهوم من الطلب **(وأين بيتك ، أزرك إن تعرفينه ؟)** الأظهر ، أي : أن أعرف ، لأن السبب هو المعرفة سواء كان بتعريف المخاطب ، أو بدونه لا يقال ، وهذا التقدير لا يعم كل استفهام ، فإنه لا يجري في قولك : أتكرمني أكرمك فإنه لا يصح أن التقدير إن تعرفني ، أو أن أعرف إكرامك أكرمك ، بل إن تكرمني أكرمك ، لأنا نقول السببية بين ما بعد الطلب والمطلوب ، والمطلوب في الاستفهام الفهم فلو لم يتفرع المذكور بعد الاستفهام على الفهم لا يقدر الشرط وإن تفرع على المفهوم **(وأكرمني أكرمك)** أي : تكرمني **(ولا تشتمني يكن خيرًا لك)** أي : إن لا تشتم .

(وأما العرض ، كقولك : ألا تنزل عندنا تصب خيرًا فمولد من الاستفهام) [1] يريد أنه لا حاجة إلى عد العرض بعد عد الاستفهام لدخوله تحت الاستفهام ، هكذا يستفاد من كلام الشارح المحقق والسيد السند ، وفيه أن المراد بالاستفهام ما يكون على حقيقته ، إذ لا يقدر الشرط بعد غير العرض من المولدات ، فلا يغني ذكر الاستفهام عن ذكره ، فالأولى أن يقال : المراد أن العرض في التقدير محمول على أصله ، وأن لا يشاركه في اقتضاء الشرط ، وبيان المفتاح ملائم لهذا المعنى جدًا ، حيث قال : هذه الأبواب الأربعة تشترك في الإعانة على تقدير الشرط بعدها ، وأما العرض فليس بابًا على حدة ، وإنما هو من مولدات الاستفهام ، نعم يتجه أن العرض أيضًا تعين على تقدير الشرط ؛ لأنه لا بد لعرض النزول من فائدة ، فإذا ذكر ما يصلح فائدة للنزول يجعل فائدة مترتبة عليه ، فلا حاجة إلى جعله محمولاً على أصله ، ولما كان المقصود النزول لا النفي ، فالمذكور في الحقيقة الإثبات ، فلذا يقدر الشرط مثبتًا ، مع أنه يجب التقدير بقرينة الأمور الأربعة من جنس تلك الأمور الأربعة ، إن مثبتًا فمثبت ، وإن منفيًا فمنفي ، فلا يجوز : لا تكفر تدخل النار عند الجمهور خلافًا للكسائي ، ونحن نظن أن لا خلاف بينه وبين الجمهور ؛ إذ هم لا يجوزون تقدير المخالف للأربعة بقرينتها لاشتمال النفي على الإثبات ، وهو يجوز مع القرينة ، وقيل تقدير المثبت بعد النهي أقرب من تقدير المنفي بعد الأمر ، لاشتمال النفي على الإثبات

(١) فهو مثله في كونه قرينة دالة على شرط والترجي في ذلك أيضًا مثل التمني ، والدعاء ونحوه مثل الأمر والنهي .

دون العكس ، فأسلم تدخل النار ، أبعد من : لا تكفر تدخل النار ، وفيه أن الأمر بالشيء يتضمن النهي عن ضده ، فالأمر بالشيء أيضًا يشتمل على ذكر عدمه بهذا الاعتبار .

(ويجوز في غيرها) أي : تقدير الشرط في غير المواضع الخمسة **(لقرينة)** قلت وكذا معها لقرينة لو لم يقدر من جنس المذكور من الخمسة **(نحو : ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَاللَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ (١) أي : إن أرادوا وأولياء بحق)** الأظهر أن الشرط المقدر إن أرادوا أولياء ؛ لأن قوله : ﴿هو الولي﴾ للحصر وتنزيل غيره منزلة العدم لا ينحصر الولي بحق ، والظاهر أنه قصر قلب ، بدليل ﴿أم اتخذوا من دون الله﴾ ، أي : متجاوزين الله ، فإنه ظاهر في ترك الله ، واتخاذ غيره وليًا ، لكن الشارح جعله قصر إفراد ، وقد يمنع وجود القرينة في المثال المذكور لصحة تفرع ، فالله هو الولي على ما قبله ؛ لأن الاستفهام المستفاد من قوله : أم اتخذوا للإنكار فيؤول إلى النفي أي : لا يليق أن يتخذوا من دون الله وليًا ، فالله هو الولي ، وأجاب عنه الشارح المحقق بأنه ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء ؛ إذ لا يخفى على ذي طبع حسن قولنا : لا تضرب زيدًا فهو أخوك ، بخلاف أتضرب زيد فهو أخوك ؟ استفهام إنكار ، وإنما يحسن بالواو الحالية ، والجواب بعيد عن التحصيل ، أما أولاً : فلأن ما ذكر في بيان أن ليس كل ما فيه معنى الشيء حكمه حكم ذلك الشيء مما لا يفيده ؛ لأن معنى أتضرب زيدًا ؟ ليس معنى النهي ، بل نفي اللياقة ، فالشرط المقدر بعده أن لا يليق أن تضرب زيدًا فهو أخوك بخلاف النهي ، فإن الشرط المقدر بعده : إن لا تضرب زيدًا فهو أخوك ، ولا خفاء في أن نفي الضرب يصير سببًا لبقاء الأخوة دون نفي لياقة الضرب ، فإنه يجامع الضرب ، ولا يبقى معه الأخوة ، وإما ثانيًا فلأن النفي المذكور غير حق ؛ لأن مافيه معنى الشيء حكمه الذي يقتضيه المعنى حكم ذلك الشيء بلا شبهة ، وأما ثالثًا : فلأن ورود منع القرينة لا يتوقف على أن يكون حكم ما فيه معنى الشيء حكم ذلك الشيء لا محالة ، بل يكفيه جواز أن يكون كذلك ، وهاهنا بحث وهو أن ما مر أنه يجوز تقدير الشرط بعد هذه الأربعة إن أريد به جواز تقدير الشرط بعدها باعتبار معانيها الحقيقة ، يدخل الدعاء والالتماس في

---

(١) الشورى : ٩ .

قوله : ويجوز في غيرها لقرينة مع أنهما في سلك الأمر ؛ لأن النحاة جعلوا التقدير في جواب الأمر النهي ، وهما يشملهما عندهم ، وإن أريد به أنه يجوز تقدير الشرط بعدها باعتبار جميع معانيها فباطل .

(ومنها) أي : من أنواع الطلب **(النداء)** (١) أي : الكلام المستعمل في طلب الإقبال ، وبيان حقيقته وظيفة لغوية ، ومجازاته بيانية ، ونكات اختيار الحقيقة ، أو مجاز من مجازاته وظيفة هذا العلم ، وقد خلا عنه هذا البحث **(وقد تستعمل صيغته)** أي : صيغة النداء ، يختص بهذا الكلام ، وتسمية هيئة الكلام ، صيغة غير شائعة ، وكأنه لكون النداء بمنزلة مفرد من مفردات المنادى له في أنه الغرض من ذكره ، أطلق اسم الصيغة عليه **(في غير معناه)** أي : معنى المنادى الموضوع له ، إما مع بقاء النداء بأن ينقل من قسم إلى قسم ، كاستعمال «يا» لنداء البعيد ولنداء القريب وبالعكس ، وإما مع الخروج عن النداء مطلقًا كالمثالين المذكورين ، ومنه ما ذكر للتنبيه على أن المنادى حاضر في القلب لا يغيب عنه نحو :

أَسُكَّانَ نُعْمانَ الأَراكِ تَيَقَّنوا بِأَنَّكُمْ في رَبْعِ قَلْبِيَ سُكَّانُ

فجعله مستعملاً في نداء البعيد كما فعله الشارح بعيد ، ومنه المستعمل في التحسر ، والتوجع ومنه الاستغاثة ، ومنه التعجب ، ومنه الندبة ، ومنه التوله ، والتحير ، وجعل قوله في غير معناه مخصوصًا بالقسم الثاني كما فعله الشارح لا داعي إليه .

(كالإغراء في قولك لمن أقبل يتظلم : يا مظلوم) فإنه ليس بطلب الإقبال ؛ لكونه حاصلاً ، وإنما الغرض إقباله على زيادة التظلم وبث الشكوى ، ولذا لا يذكر له المنادي له .

(والاختصاص (٢) **في قولهم : أنا أفعل كذا أيها الرجل)** ملتزم الحذف

---

(١) هو طلب الإقبال بحرف نائب مناب «أدعو» وهو «يا» أو إحدى أخواتها ، ودلالة النداء على الطلب التزامية ؛ لأنه بمقتضى تعريفه معنى «أدعو» وهو فعل مضارع لا أمر ، ولكن الدعاء يتضمن طلب الإقبال فلهذا جعل النداء من أقسام الطلب ، وقيل : إنه مجرد تنبيه لا طلب فيه ، وقيل : إنه بمعنى «أقبل» فيدل على الطلب مطابقة لا التزامًا . [المفتاح ص ١٧٨] .

(٢) استعمال النداء فيه مجاز مرسل علاقته كعلاقة الإغراء ، وهو الحقيقة صورة نداء كما سيأتي .

لحرف النداء ، والشائع فيه أي : وقد يعدل عنه إلى مضاف ، أو علم ، أو معرف باللام ، وفي كون المعرف باللام منادى لنصبه ، وفي كون العلم منادى لنصبه دون البناء على الضم مزيد تكلف ، ولذا أنكر النداء في الأول ابن الحاجب ، ولتفصيله كتب النحو ، وتناول الغاية منه لو نلت شرحنا على الكافية ، ولما كان الاختصاص مع نقله عن معناه الأصلي منقولاً إلى محل من الإعراب دون الإغراء خصه بقوله **(أي : متخصصًا من بين الرجال)** تنبيهًا على أنه يمكن في موضع الحال .

(ثم الخبر قد يقع موقع الإنشاء) طلبًا كان كالأمثلة المذكورة أو غيره كالخبر الذي يذكر للمدح ، أو الذم ، أو التحسر ، أو التعجب .

(إما للتفاؤل) بإبرازه في صورة الحاصل **(أو لإظهار الحرص في وقوعه)** حتى كأنه يخيل إليه حاصلا **(كما مر)** من قوله : إن ظفرت بحسن العافية فهو المرام ، فهو تنظير .

(والدعاء بصيغة الماضي من البليغ يحتملهما) معًا بأن يقصدهما معًا ، وعلى سبيل البدل بأن يقصد أحدهما ، والأظهر أن الدعاء ممن يعرف هذين النكتتين يحتملهما سواء كان بليغًا أو لا وحمل البليغ عليه بعيد **(أو للاحتراز عن صورة الأمر)** ؛ لئلا يؤدي إلى سوء الأدب ، والأولى أو للاحتراز عن صورة الاستعلاء ليشمل الاحتراز عن صورة النهي أيضًا ، وفيه أن الدعاء بصيغة الماضي يحتمله أيضًا ، فلم خص الاحتمال بما سبق ، ولك أن تجيب بأن صيغة الماضي لا مدخل له في الاحتراز عن صورة الأمر ، وللعود مجال ، إذ النكتة لا تجب أن يرجع الشيء على جميع الأغيار ، ولك أن تقول : يكفي هذا القدر من الفرق نكتة لتخصيص الاحتمال بالسابقين تأمل **(أو لحمل المخاطب على المطلوب بأن يكون ممن لا يحب أن يكذب)** من التكذيب ، أي : ينسب إلى الكذب **(الطالب)** (١) فإنك إذا جئت بالخبر مع إرادة الطلب ينسب الطالب إلى الكذب نظرًا إلى ظاهر اللفظ ، كذا قيل ، ولا يخفى أنه تكلف ، والأحق الأدق أن في التعبير عن ايتني غدًا بقولك : تأتيني غدًا دعوى أن المخاطب يبادر إلى الإجابة لا محالة حتى

---

(١) كأن تقول لصاحبك : «تأتيني غدًا» بدل ائتني ، لتحمله بلطف على الإتيان ، لأنه إذا لم يأتك صرت كاذبًا وهو لا يحب تكذيبك .

يستحق أن يعبر عن الطلب عنه بالخبر ، فلو لم يمتثل بضرب لصرت في هذه الدعوى التي يضمها التعبير بالخبر كاذبًا قال الشارح : فالخبر في هذه الصور مجاز ؛ لاستعمالها في غير ما وضع له ، ويحتمل بعضها الكناية ، هذا وفيه أن اللفظ لا يكون محتملاً للمجاز والكناية ؛ لأنه إن وجدت القرينة المانعة عن إرادة الحقيقة ، فمجاز بلا شبهة وإلا فكناية كذلك .

(تنبيه : الإنشاء كالخبر في كثير مما ذكر في الأبواب الخمسة السابقة) لا في الجميع فإن التأكيد في الإنشاء ليس للشك ، أو الإنكار من المخاطب ، ولا ترك التأكيد لخلوه عن الإيقاع والانتزاع ، بل لأنه بعيد عن الامتثال ، أو قريب منه **(فليعتبره)** أي : فليقس الإنشاء **(الناظر)** على الخبر ، وجعل الشارح ضمير **(فليعتبره)** راجعاً أو عائدا إلى الكثير ، أي : فليعتبر ، وليراع ذلك الكثير في الإنشاء .

* إلهي مننتَ علينا بفصل الخطاب * وأحسنت إلينا بفضل معرفة الكتاب * وأجيبت الأسئلة المحاويج أحسن جواب * نسألك بيانا به وصل الطلاب إلى الصواب * وتبياناً به كمال الاتصال بحسن المآب * وكمال الانقطاع عن الجهل والخطأ والاضطراب * إلهي أنعم علينا بأحوال لها تذنيب لجزيل الثواب * وأكرمنا بالتوفيق لأعمال تنجينا عن وبيل العقاب .

***

الجلد الأول ويليه الجلد الثاني ، وأوله :

بحث الفصل والوصل

مقدمة التحقيق ٣
ترجمة المؤلف ٦
مؤلفاته ٧
وفاته ٨
مصادر الترجمة ٨
كلمة الافتتاح للقزويني ٩

فهرس متن التلخيص

بيان معنى الفصاحة والبلاغة ١٠
الفن الأول : علم المعاني ١٥
تنبيه ١٥
أحوال الإسناد الخبري ١٦
إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ١٧
أحوال المسند إليه ٢٠
أولا : حذفه وذكره ٢٠
ثانيًا : تعريف المسند إليه وتنكيره ٢١
(أ) تعريفه
تعريفه بالإضمار ٢١
تعريفه بالعلمية ٢٢
تعريفه بالموصولية ٢٢
تعريفه بالإشارة ٢٣
تعريفه باللام ٢٤
تعريفه بالإضافة ٢٥
(ب) تنكير المسند إليه
أسباب التنكير
إفراد - نوعية - تعظيم - تحقير - تكثير - تقليل ٢٥
ثالثا : اتباع المسند إليه وعدمه ٢٦

وصف المسند إليه ٢٦
توكيد المسند إليه ٢٧
بيان المسند إليه ٢٧
الإبدال من المسند اليه ٢٧
العطف على المسند إليه ٢٧
فصل المسند إليه ٢٨
رابعًا : تقديم المسند إليه ، وتأخيره ٢٨
تقديم المسند إليه ٢٨
تأخير المسند إليه ٣٢
إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر ٣٢
أحوال المسند ٣٦
ترك المسند اليه ٣٦
ذكر المسند إليه ٣٨
وأما تنكيره ٤٠
وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف ٤١
وأما تعريفه ٤١
وأما كونه جملةً ٤١
وأما تأخيره ٤١
وأما تقديمه ٤٢
أحوال متعلقات الفعل ٤٣
القصر ٤٦
[طرق القصر] ٤٧
وللقصر طرق : منها : العطف ٤٧
ومنها : النفي والاستثناء ٤٨
ومنها : إنما ٤٨
ومنها : التقديم ٤٨

الإنشاء ٥٠
وأنواعه كثيرة :
منها : التمني ٥٠
ومنها : الاستفهام ٥١
ومنها : الأمر ٥٤
ومنها : النهي ٥٥
وأما العرض ٥٦
ومنها : النداء ٥٦
الفصل والوصل ٥٧
الإيجاز والإطناب والمساواة ٦٥
المساواة ٦٦
الإيجاز ٦٦
والإيجاز ضربان :
إيجاز القصر ٦٦
وإيجاز الحذف ٦٦
الإطناب ٦٩
الفن الثاني : علم البيان ... .٧٣
التشبيه ٧٣
أركان التشبيه ٧٤
طرفاه ٧٤
ووجهه ٧٤
الغرض من التشبيه ٧٨
خاتمة ٨٣
الحقيقة والمجاز ٨٤
المجاز المرسل ٨٥
الاستعارة ٨٥

المجاز المركب ٩١
فصل : في حسن التحقيقية والتمثيل ٩٣
فصل : إطلاق المجاز على كلمة متغيرة الحكم ٩٤
الكناية ٩٤
فصل : المجاز والكناية أبلغ من الحقيقة والتصريح ٩٦
الفن الثالث : علم البديع ٩٧
المحسنات المعنوية ٩٧
المطابقة ٩٧
المقابلة ٩٨
مراعاة النظير ٩٩
الإرصاد ٩٩
المشاكلة ١٠٠
المزاوجة ١٠٠
العكس ١٠٠
الرجوع ١٠١
التورية ١٠١
الاستخدام ١٠١
اللف والنشر ١٠٢
الجمع ١٠٢
التفريق ١٠٣
التقسيم ١٠٣
الجمع مع التفريق ١٠٣
الجمع مع التقسيم ١٠٤
الجمع مع التفريق والتقسيم ١٠٤
التجريد ١٠٥
المبالغة ١٠٦

المذهب الكلامي ١٠٧
حسن التعليل ١٠٧
التفريع ١٠٨
تأكيد المدح بما يشبه الذم ١٠٩
تأكيد الذم بما يشه المدح ١١٠
الاستتباع ١١٠
الإدماج ١١٠
التوجيه ١١١
الهزل يراد به الجد ١١١
تجاهل العارف ١١١
القول بالموجب ١١٢
الاطراد ١١٢
المحسنات اللفظية ١١٣
رد العجز على الصدر ١١٥
السجع ١١٨
الموازنة ١١٩
القلب ١١٩
التشريع ١٢٠
لزوم ما لا يلزم ١٢٠
خاتمة في السرقات الشعرية وما يتصل بها ١٢١
الاقتباس ١٢٥
التضمين ١٢٦
العقد ١٢٧
الحل ١٢٧
التلميح ١٢٨
فصل في التأنق في الكلام ١٢٨

فهرس الأطول شرح التلخيص

وسميته تلخيص المفتاح ١٥٣
مقدمة ١٥٥
الفصاحة ١٥٨
والبلاغة ١٥٨
فالتنافر ١٦٢
والغرابة ١٦٤
والمخالفة ١٦٦
قيل ومن الكراهة في السمع ١٦٧
وفي الكلام خلوصه ١٧٠
أما في النظم ١٧٤
وأما في الانتقال ١٧٦
قيل ومن كثرة التكرار ١٧٩
وفي المتكلم ملكة يقتدر بها ١٨٢
والبلاغة في الكلام ١٨٤
وارتفاع شأن الكلام ١٨٨
فمقتضى الحال ١٩٠
فالبلاغة راجعة إلى اللفظ ١٩١
ولها طرفان :
أعلى ١٩٣
وأسفل ١٩٥
وأن البلاغة مرجعها إلى الاحتراز ١٩٧
وما يحترز به عن الأول ١٩٨
وما يحترز به عن التعقيد ١٩٨
الفن الأول علم المعاني ١٩٩
وينحصر في ثمانية أبواب ٢٠٦

والخبر لا بد له من مسند إليه ومسند ٢٠٩
وكل من الإسناد والتعلق إما بقصر ٢١٠
والكلام البليغ إما زائد ٢١٠
تنبيه ٢١٢
صدق الخبر مطابقته للواقع ٢١٣
وقيل مطابقته لاعتقاد المخبر ٢١٦
أحوال الإسناد الخبري ٢٢٤
وقد ينزل العالم بهما منزلة الجاهل ٢٣٢
فإن كان خالي الذهن ٢٣٥
وإن كان مترددا ٢٣٥
وإن كان منكرا ٢٣٨
ويسمى الضرب الأول ابتدائيا ٢٤٢
فيجعل غير السائل كالسائل ٢٤٤
وغير المنكر كالمنكر ٢٤٧
والمنكر كغير المنكر ٢٤٨
ثم الإسناد منه حقيقة عقلية ٢٥٧
ومنه مجاز عقلي ٢٦٣
وقولنا بتأول ٢٦٨
وأقسامه أربعة ٢٧٢
ولا بد له من قرينة لفظية كما مر أو معنوية ٢٧٥
وصدوره عن الموحد ٢٧٦
وأنكره السكاكي ٢٧٨
أحوال المسند إليه ٢٨٤
أما حذفه فللاحتراز عن العبث ٢٨٤
أو اختبار تنبه السامع ٢٨٦
أو عكسه ٢٨٦

وأما ذكره فلكونه إلخ ٢٨٨
وأما تعريفه فبالإضمار .... ٢٩١ - ٢٩٣
وأصل الخطاب ٢٩٤
وبالعلمية ٢٩٦
وبالموصولية ٣٠٢
أو تنبيه المخاطب على خطأ ٣٠٥
أو الإيماء إلى وجه ٣٠٦
أو شأن غيره ٣٠٩
وبالإشارة ٣٠٩
أو التعريض بغباوة السامع ٣١٠
أو بيان حاله ٣١١
أو تحقيره بالقرب ٣١٢
أو تعظيمه بالبعد ٣١٢
أو للتنبيه عند تعقيب المشار إليه ٣١٣
وباللام للإشارة ٣١٤
أو إلى نفس الحقيقة ٣١٦
وقد يأتي الواحد ٣١٨
وقد يفيد الاستغراق ٣٢٠
واستغراق المفرد أشمل ٣٢٢
وبالإضافة ٣٢٨
وأما تنكيره فللإفراد ٣٣٠
ومن تنكير غيره ٣٣٣
وأما وصفه فلكونه مبينا له ٣٣٥
وأما توكيده فللتقرير ٣٤٤
وأما بيانه فلإيضاحه ٣٥٠
وأما الإبدال منه فلزيادة التقرير ٣٥٢

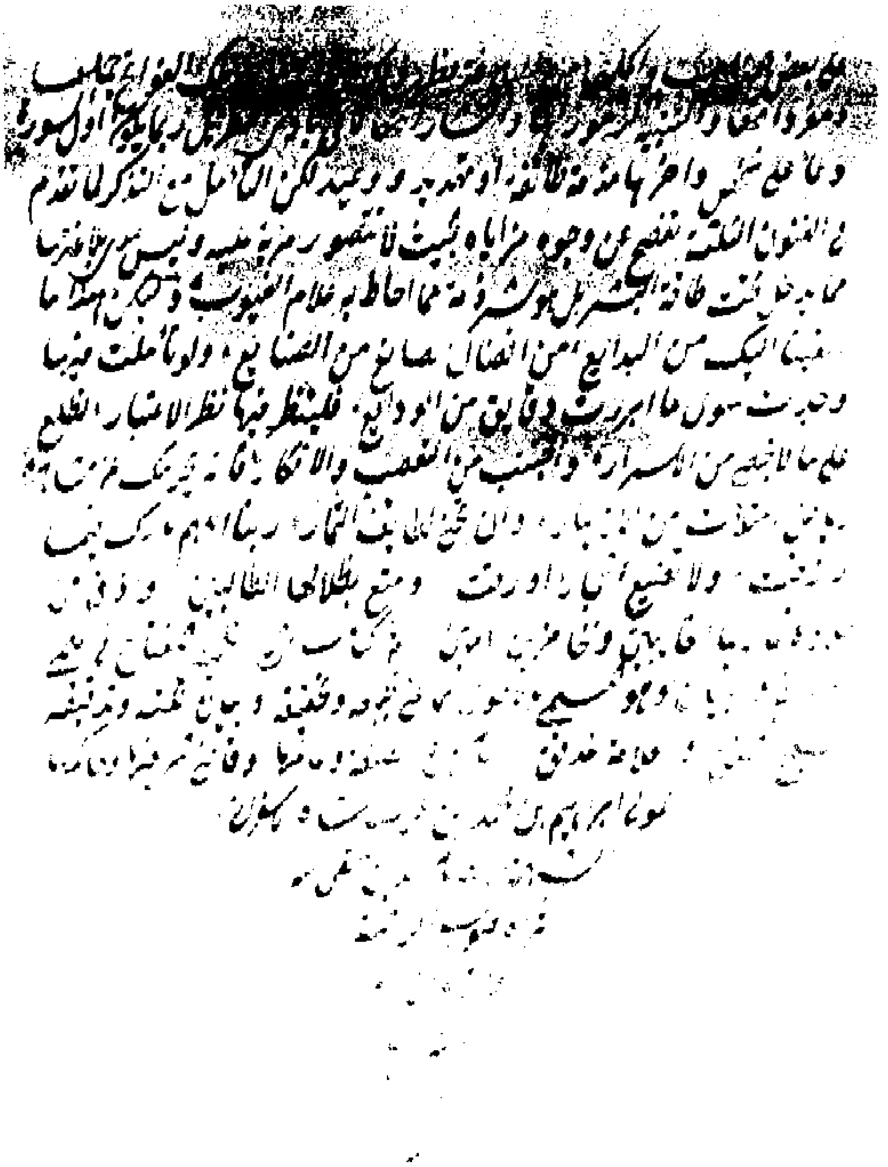
وأما العطف فلتفصيل المسند إليه .. ٣٥٦
وأما الفصل فلتخصيصه بالمسند ٣٦٣
وأما تقديمه فلكون ذكره أهم ٣٦٥
وإما ليتمكن الخبر ٣٦٧
وإما تعجيل المسرة ٣٦٩
وإما لإيهام أنه لا يزول عن الخاطر ٣٦٩
وقد يأتي لتقوي الحكم ٣٨٢
وإن بنى الفعل على منكر ٣٨٣
ووافقه السكاكي . ٣٨٤
واستثنى المنكر .. ٣٨٥
ثم قال : وشرطه أن لا يمنع من التخصيص مانع ٣٨٦
وإذ قد صرح الأئمة بتخصيصه ٣٨٧
ومما نرى تقديمه كاللازم ٣٩١
قيل وقد يقدم ٣٩٣
وذلك لئلا يلزم ترجيح التأكيد على التأسيس ٣٩٥
مبحث كلمة كل . ٣٩٧
وأما تأخيره فلاقتضاء المقام ٤٠٤
وقد يخرج الكلام على خلافه ٤٠٥
وقد يعكس فإن كل اسم إشارة فلكمال العناية ٤٠٨
أو التهكم بالسامع . ٤١٠
أو إدخال الروع في ضمير السامع ... ٤١١
أو الاستعطاف .. ٤١٢
ويسمى هذا النقل عند علماء المعاني التفاتا ٤١٣
والمشهور أن الالتفات هو التعبير عن معنى بطريق من الثلاثة بعد التعبير عنه بآخر
منها ٤١٥
وقد يختص مواقعه بلطائف ٤٢١

ومن خلاف المقتضي تلقي المخاطب بغير ما يترقب ٤٢٣
أو السائل بغير ما يتطلب ٤٢٥
ومنه التعبير عن المستقبل بلفظ الماضي ٤٢٦
ومنه القلب ٤٢٨
أحوال المسند أما تركه فلما مر ٤٢٩
ولا بد من قرينة ٤٣٦
وأما ذكره فلما مر ٤٤١
وأما إفراده فلكونه غير سبب ٤٤٣
وأما كونه فعلا فللتقييد بأحد الأزمنة الثلاثة ٤٤٧
وأما كونه اسما فلإفادة عدمهما ٤٥١
وأما تقييد الفعل بمفعول ونحوه وأما تركه فللمانع منهما ٤٥٢
وأما تقييده بالشرط ٤٥٤
ولهذا نكرت ٤٦٠
أو تنزيله ٤٦٢
أو التوبيخ ٤٦٢
أو تغليب غير المتصف به على المتصف ٤٦٣
ولا يخالف ذلك لفظا إلا لنكتة كإبراز غير الحاصل ٤٦٩
أو التفاؤل ٤٧١
أو للتعريض ٤٧١
ولو للشرط في الماضي ٤٧٥
لقصد الاستمرار ٤٨٢
أو لاستحضار الصورة ٤٨٦
وأما تنكيره فلإرادة عدم الحاصر والعهد ٤٨٧
أو للتفخيم ٤٨٨
أو للتحقير ٤٨٨
وأما تخصيصه بالإضافة أو الوصف فلكون الفائدة أتم ٤٨٨

وأما تعريفه فلإفادة السامع حكمًا ... ٤٩٠
أو لازم حكم ... ٤٩٢
والثاني ... ٤٩٤
أو مبالغة ... ٤٩٤
لكماله فيه ... ٤٩٥
وقيل الاسم متعين للابتداء ... ٤٩٧
وأما كونه جملة ... ٤٨٦
للتقوي ... ٥٠٠
أو لكونه سببًا كما مر ... ٥٠١
واسميتها وفعليتها وشرطيتها ... ٥٠٢
وظرفيتها مقدرة بالفعل ... ٥٠٢
وأما تأخيره ... ٥٠٣
وأما تقديمه ... ٥٠٤
التنبيه على خبريته ... ٥٠٧
للتفاؤل ... ٥٠٨
التشويق ... ٥٠٨
أحوال متعلقات الفعل ... ٥١١
تنزيله منزلة اللازم ... ٥١٣
التقدير بحسب القرائن ... ٥١٧
الحذف وأغراضه ... ٥١٨
للبيان ... ٥١٨
لدفع توهم ... ٥٢٠
للتعميم ... ٥٢٢
أو مجرد الاختصار ... ٥٢٣
أو للاستهجان ... ٥٢٤
أو لنكتة أخرى ... ٥٢٤

تقديم مفعوله لخطأ في التعيين ٥٢٥
والتخصيص لازم للتقديم ٥٢٨
تقديم بعض المعمولات ٥٣٠
التناسب ٥٣٣
ثم القصر ٥٣٣
حقيقي وغير حقيقي ٥٣٤
قصر الموصوف على الصفة والعكس ٥٣٤
أنواع القصر ٥٤٠
قصر إفراد ٥٤٠
قصر قلب ٥٤٠
قصر تعيين ٥٤٠
شروط قصر الموصوف على الصفة ٥٤١
اختلاف طرق القصر ٥٥١
وقوع القصر بين المبتدأ والخبر ٥٦٣
الإنشاء ٥٦٨
أنواعه ٥٦٩
التمني وألفاظه ٥٦٩
تخصيص المضارع بالاستقبال ٥٧٧
الإنكار ٥٩٤
للتوبيخ ٥٩٤
للتهكم ٥٩٤
للتحقير ٥٩٤
للتهويل ٥٩٤
من أنواع الطلب ٦٠٥
الفهرس ٦٠٩

* * *



صورة الصفحة الأخيرة من المخطوط

متن كتاب

التلخيص في علوم البلاغة

وهو تلخيص كتاب

«مفتاح العلوم» للسكاكي

تأليف

الإمام جلال الدين محمد بن عبد الرحمن القزويني

المتوفى سنة ٧٣٩هـ



صورة الصفحة الأولى من مخطوطة الأطول